



سلسلة الرسائل الجامعية

- ٦٦ -

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي

تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس

إعداد

د. محمد بن عمار درين

الجزء الأول

١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

ح

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٧هـ -

مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

دوين، محمد بن عمار

تأثير الكولونين في نحاة الأندلس. محمد بن عمار دوين.

الرياض، ١٤٢٧هـ -

٧٨٨ ص ١٧ × ٢٤ سم.

٢ مج. - (سلسلة الرسائل الجامعية ، ٦٦)

ردمك: ٠ - ٦٧١ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٩ - ٦٧٢ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (ج ١)

١ - النحاة ٢ - اللغويون العرب أ. العنوان ب - السلسلة

ديوي ٩٢٤.١ ١٤٢٧ / ٢٢٠٧

رقم الإيداع: ١٤٢٧ / ٢٢٠٧

ردمك: ٠ - ٦٧١ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٩ - ٦٧٢ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (ج ١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطباعة والنشر محفوظة للجامعة

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

تقديم لعميد البحث العلمي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، أما بعد:

فيسرني أن أقدم عملاً علمياً يتعلق بالنحو الكوفي، الذي غاب عن الناس كثير من معالجه. إلا ما حفظته كتب النحو البصري، لقد كان الكوفيون معاصرين للبصريين، ومنهم ثلاثة من القراء السبعة هم عاصم بن أبي النجود، وهمة بن حبيب الزيات، وعلي بن حمزة الكسائي، في الوقت الذي لم يكن للبصريين سوى واحد من القراء السبعة هو أبو عمرو بن العلاء - رحمهم الله أجمعين -، وللكوفيين رواية واسعة للشعر واللغة، ولهم باع في النحو طويل في وقت مبكر من الدرس النحوي، ولهم أكثر كتاب في إعراب القرآن في القرن الثاني الهجري للقراء، ولم يكن للبصريين مثله في وقته.

وهنا تساؤل قديم جديد: هل ألف الكوفيون في النحو؟ وأين مصادر النحو الكوفي؟ وأين كتب النحويين الكوفيين إن كان لهم كتب نحو؟ وللإجابة على مثل هذا السؤال أقول: نعم للكوفيين مصنفات في الدرس النحوي مبكرة، وقد أثبت الباحث وغيره عدداً من المصنفات التي ألفها علماء الكوفة، ورويت عنهم في شتى الأقطار، منها الأندلس.

لكن الكوفيين سكنوا بغداد في وقت مبكر من منتصف القرن الثاني الهجري، ولذا وصفهم بعض المتقدمين بالبغداديين، وهو يريد الكوفيين، وكثر هذا الاستعمال في كتب ابن حنبل وغيره، وربما كان تعرض بغداد لمجوم المغول عام ٥٦٥هـ ونهب مكباتها سبباً من أسباب ضياع كثير من كنوز النحو الكوفي التي وصفت بأنها مجلدات في النحو؛ كما ذكر في ترجمة محمد بن القاسم الأنباري المتوفى سنة ٣٢٦هـ.

ويُفسر هذا أيضاً كثرة الآراء الكوفية في كتب النحو الأندلسي، التي حفظت كثيراً من الآراء والمسائل والعلل والشواهد والروايات مما أعطى مادة ضخمة لكثير من الدراسات المعاصرة التي تناولت هذا النحو بالدراسة .

وصلت هذه الموسوعات النحوية، أو وصل بعضها، أو ذكرتها كتب التراجم التي عُنيت بأخبار هؤلاء العلماء، ومن هذه الموسوعات التي وصلت كتاب الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع السبتي، ومنها كتاب التذييل والتكميل، والارتشاف، وقد أعطت هذه المطبوعات النحوية رؤية واضحة عن اتساع الدرس النحوي والعناية به في تلك البلاد النائية عن موطن العربية، وكان لعلمائها الأثر الكبير، والعمل البارز، والجهد المضاعف الذي زاد نضجاً وقوة واتساعاً، وشهدت به الأندلس نهضة لغوية فاقت كثيراً من بلدان العالم الإسلامي في وقتها، وما زالت مرجعاً لأهل العربية في كثير من تخصصاتها.

وهذه الرسالة التي أقدم لها اليوم، والموسومة بـ (تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس) للدكتور / محمد بن عمار درين تمثل حلقة مهمة من حلقات هذا الدرس الذي بدأه قبل أكثر من نصف قرن أستاذي وشيخي الأستاذ الدكتور / أحمد حسن كحيل - رحمه الله - إذ أعد رسالة لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه) من جامعة الأزهر وكان عنوانها : (النحو في الأندلس) والتي نوقشت في كلية اللغة العربية عام ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م، قبل أكثر من نصف قرن من الآن.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

توكي بن سهو العتيبي

المقدمة

الحمد لله علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم . اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا
إنك أنت العليم الحكيم . والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء ، والمصطفى من خلقه
أجمعين ، محمد بن عبدالله ، صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وصحبه الطاهرين ،
ومن اهتدى بهديه واقتفى أثره إلى يوم الدين ، وبعد :

فإن المتأمل في التاريخ الإسلامي في فتراته المتعاقبة ، واقف بلا شك على ما كان
سائداً من ظاهرة التأثير والتأثر بين أقاليم العالم الإسلامي ، المتقاربة منها
والمتباعدة . وهو أمر طبيعي ، اقتضته سنة الاجتماع البشري ، ودعمته الروح
الإسلامية الداعية للإفادة من العلم والحكمة أنى وجدا ، والحائاة على تحصيلها
بشتى السبل .

وإذا كان ذلك يبدو مسلماً ، فإن الأمر يزداد تأكيداً مع الحالة الأندلسية في
علاقتها بالشرق . فلأمر ما كانت العلاقة بين الأندلس والشرق من نوع خاص ،
يدركه ويسلم به من تتبع تطور الحركة العلمية بهذا الثغر الواقع في أقصى الغرب
الإسلامي ، دون أن يستطيع الإحاطة بوصفه إحاطة كاملة ؛ فقد تعددت الوشائج
التي تربط أهل الأندلس بالمتبع (الشرق) ، وشد هذا المنبع أنظار الأندلسيين بكل ما
فيه من سياسات وعلوم ومذاهب وأفكار .

ولا أظنني بحاجة إلى إيراد الأدلة المثبتة لتأثر - بل تعلق - أهل الأندلس
بالشرق ، إذ إن ذلك من الثبات بحيث لا يمكن أن يخطئه الباحث . ولكن الخلاف بين
الدارسين يكاد ينحصر في تحديد مدى هذا التأثير بهذا المذهب الفكري أو ذاك ،
والعوامل الداعية لذلك .

فهذه الدراسة تنطلق من التسليم بوجود تأثير للمذهب الكوفي النحوي في أهل
الأندلس - كما هو الشأن مع أغلب المذاهب الفكرية التي ظهرت وسادت
بالشرق - . وقد سعت للتركيز على إبراز حجم هذا التأثير ، وتطوره من زمن لآخر

في تاريخ النحو الأندلسي، إضافة إلى الوقوف على المظاهر المهمة المترجمة لهذا التأثير، ومحاولة تقصي أسباب الصعود والضمور لهذا التأثير. وقد تظافرت أسباب عدة شددتني لهذا الموضوع، وتجشم صعاب الخوض في غماره، لعل من أهمها ما يلي:

(١) من الأفكار التي كثر ترددها لدى كثير من الباحثين ممن عنوا بدراسة تاريخ الدرس النحوي بالأندلس، ربطهم بين هذا الدرس والمذهب النحوي البصري، ربطاً يكاد يحصر تأثير النحويين الأندلسيين بما ساد عند أهل البصرة ومن ذهب مذهبهم في المسائل الفرعية والأصولية. ومع إدراكي للعناية التي حظي بها المذهب النحوي البصري عند أغلب أهل الأندلس، إلا أنني أجد شواهد كثيرة تتظافر للتأكيد على أن المذهب الكوفي لم يكن أقل شأنًا في تأثيره في هذه البيئة المفتوحة على شتى الأفكار، وإن اختلف حضور هذا المذهب من نحوي إلى آخر، ومن زمن إلى غيره، ومن بيئة أندلسية إلى أخرى. مما استدعى تسليط الضوء على شيء من ذلك.

(٢) أثبتت بعض كتب التراجم والطبقات أن كتاب الكسائي كان أسبق الكتب النحوية وصولاً إلى الأندلس، حيث تروي كتب التراجم أن أول من عمل على نشر المذهب الكوفي بالأندلس هو جودي بن عثمان، الذي رحل إلى بغداد، وأخذ بها عن الكسائي، والفراء، وغيرهما، وحمل معه كتاب الكسائي إلى الأندلس، وظل يدرسه بعد رجوعه، وأخذ عنه جماعة، وألف كتاباً في النحو^(١).

(١) توفي جودي عام ١٩٨ هـ، واسم الكتاب الذي ألفه: منه الحجة، وليس يعرف على وجه التحديد اسم كتاب الكسائي. انظر: طبقات الزبيدي ٢٠٨، التكملة ٢٤٩/١، البنية ٤٩٠/١، أبو موسى الجزولي ٢٩.

ومع سبق كتاب الكسائي للأندلس^(١)، إلا أن اللافت أنه لم يحظ بالرعاية التي حظي بها كتاب سيبويه، وبعض الكتب الأخرى مثل كتاب الجمل للزجاجي؛ مما يشير أسئلة مشروعة عن أسباب ذلك ودواعيه، وقبل ذلك التأكد من صحة هذا التصور، وهو ما حاولت تجليته في هذه الدراسة.

(٣) أغرى اهتمام الأندلسيين ببعض المصنفات النحوية البصرية، وعلى رأسها بلا منازع كتاب سيبويه، واحتفالهم الكبير بها، بالبحث في تأثير كتاب سيبويه بخاصة والمذهب البصري بعامة في الدرس النحوي بالأندلس. إلا أن تأثير المذهب الكوفي في هؤلاء النحويين بقي غفلاً عن البحث في حدود ما اطلعت عليه. مما يجعل الخوض في غمار هذا الموضوع ليس من المعاد المكرور، بل يصطبغ بما يُشَدُّ عادة في البحوث العلمية من اشتراط الجدة وتجنب التكرار.

(١) ذهب بعض الباحثين إلى عدم التسليم بأن كتاب الكسائي هو أول ما وصل إلى الأندلس من المؤلفات النحوية بالشرق؛ ومن هؤلاء الدكتور أمين علي السيد في رسالته: الانجماوات النحوية في الأندلس وأثرها في تطور النحو، مستنداً إلى ما يقتضيه المنطق في نظره، يقول: «وقد يكون من المستبعد أن يهتم جودي بن عثمان بكتاب أستاذه الكسائي فينقله إلى بلاده ويترك كتاب سيبويه الذي عرف فضله وعلا في العالمين قدره. وربما كان سكوت التاريخ عن تدوين ذلك لأنه مما علم وشاع أن كتاب سيبويه هو أصل ذلك العلم، ولا يمكن أن يدرس النحو في ذلك الحين من غير أن تكون الدراسة في أصله وأساسه، وهو كتاب سيبويه». (ص ٩٤). وعن تابعه في هذه الفكرة الدكتور محمد خليفة الدفاع في رسالته: أثر كتاب سيبويه في لحاة الأندلس وجهودهم في شرحه. (انظر: ص ٥). والذي يظهر لي أن تأخر وصول كتاب سيبويه إلى الأندلس لا يقلل من شأنه وقيمته، حتى نتمحل الحجج المثبتة لسبقه إلى البيئة الأندلسية على غيره من الكتب. فالمسألة تاريخية فحسب، وما دام أهل التراجم نصوا على أن كتاب الكسائي سبق إلى البيئة الأندلسية غيره من المؤلفات النحوية، فلا فائدة من معارضة ذلك بأدلة ذهنية منطقية، لا تستندها الوقائع التاريخية الثابتة.

(٤) عُيِّنت في بحثي السابق في رسالة الماجستير^(١) بتجلية جملة من آراء الكوفيين ، وعلاقة التأثير والتأثر الحاصلة بينهم وبين أحد أعلام النحو البصري وهو سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط. وقد كان أحد الأسباب المهمة التي حثت بي إلى الإقدام على دراسة ذلك الموضوع ما يكاد يتفق عليه المهتمون بالدرس النحوي من حاجة ماسة لبذل مزيد من الجهود ، في سبيل تجلية آراء الكوفيين ومذاهبهم وأصولهم ومناهجهم في الدراسة النحوية. وهو أحد الأسباب التي شجعتني على المضي في تناول الموضوع الحالي ، بخاصة أنه يتجاوز ذلك ليربط بين منطقتي العالم الإسلامي : المشرق والمغرب. وهو أحد العلامات البارزة على ما كان - ولا يزال - يربط بين المنطقتين من علاقات التأثير والتأثر ، أو الاختلاف والتوافق في إطار التكامل والانسجام.

(٥) تلك الإشارات المتناثرة هنا وهناك في بحوث المتبعين للدرس النحوي بالأندلس ، تتظافر لتأكيد أن النحو الكوفي لم يكن أسبق إلى الأندلس من نظيره البصري فحسب ، بل إن تأثيره تواصل وامتد حتى بعد أن عرف المذهب البصري واشتهر بالأندلس. ومن هذه الإشارات :

- ما ذكره صاحب كتاب (تاريخ الفكر الأندلسي) في قوله : «كانت أذيع كتب النحو على أيام ابن حزم ، تفسر الجوفي لكتاب الكسائي»^(٢).

- ما ذكره الدكتور شوقي ضيف في قوله : «ويبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصري ، وأنها صبت عنايتها أولاً على النحو الكوفي مقتضية بنحوها الأول جودي ابن عثمان»^(٣).

(١) كان عنوان البحث : أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم. وكان بإشراف استاذي الدكتور تركي بن سهو العتيبي.

(٢) تاريخ الفكر الأندلسي لبلنثيا ١٨٥. وقد عاش ابن حزم في القرن الخامس الهجري.

(٣) المدارس النحوية ٢٨٩.

- قول الدكتور مهدي المخزومي : «أما النحو الغدادي (الكوفي) فقد انكمش ظله بعد أن انبسط في الأندلس رمنا طويلا، ولكنه لم يضمحل، فقد استطاع أن يثبت وجوده في أعلام من الدارسين ساءهم ما آل إليه أمر هذا الدرس حتى استطاع أن يظهر وهو يبص قوة في دعوة ابن مضاء إلى إحياء هذا الدرس»^(١).

- قول الدكتور عياد الشيتي - متحدثا عن كتاب (الترشيح) لخطاب بن يوسف الماردي، الذي عارض فيه كتاب دُرَيُّود الذي تناول فيه بالشرح كتاب الكسائي : «...على أن كتب النحو الكوفي وما يتصل بها لم ينقطع الاهتمام بها، بل ظلت تجد من العناية ما يحفز خطاباً على معارضة كتاب شيخ شيوخه، كما يدل صنيعة على أنه وجد في هذا الكتاب الأندلسي من القيمة والأهمية ما حمله على معارضته؛ لاختلاف مشريهما، إذ كان دُرَيُّود يهجم نهج الكوفيين، وانتصر خطاب لسيبويه والبصريين»^(٢).

- وقوله عن ابن الطراوة: «لم يوافق ابن الطراوة البصريين - فيما اطلعت عليه - إلا على خمس مسائل... ووافق ابن الطراوة الكوفيين على ست عشرة مسألة، وفي هذا ما يدل على أن ابن الطراوة أشد تأثراً بالكوفيين من البصريين،

(١) الدرس التحوي في بغداد ١٨٢ ومع أن الموضع ليس موضع مناقشة لجهود ابن مضاء؛ إلا أن ذلك ليس بمانعي من القول إن بعضاً من تناولوا ابن مضاء وكتابه (الرد على النحاة) قد حملوه أكثر مما يحتمل في نظري -؛ حيث يبدو أنهم وجدوا في ابن مضاء وكتابه مبتغى كانوا يطلبونه، لعل أبرزه النيل من النحو وطرائقه «فلما رأوا كتاب الرد على النحاة وجدوا في النتائج التي انتهى إليها تعبيراً عما في نفوسهم تجاه هذا العلم. ولحق لا تنكر عليهم أن يصلحوا، وأن يجددوا، ولكننا نكر عليهم حين يتصلدون لمحاولة ابن مضاء ألا يربوها بمحيراتها الصحيح، وألا يصنعوها في موضعها الذي تستحقه» (الكوكب النوري للإسنوي، ١١١ من دراسة المحقق الدكتور محمد حسن عواد).

(٢) الدرس السحوي في الأندلس في القرن الخامس الهجري، للدكتور عياد الشيتي، ضمن مجموع بعنوان: الأندلس: قرون من التقلبات والعطاءات ق٤، ص ٦٢٧

ليس هذا فحسب، بل إن ابن الطراوة ليوافق الكوفيين على أصول مذهبهم من الاعتداد بالسماع القليل والقياس عليه، وبناء على ذلك وافقهم على ما سبق ذكره من المسائل، كما وافق بعض أعلامهم كالكسائي والفراء في بعض ما ذهبوا إليه^(١).

- قول الدكتور عبدالقادر رحيم الهيتي: «كان النحوي الأنطلس قد بدأ كوفي السزعة، بسبب اشتهاه كتاب الكسائي فيها أولاً، واهتمام أهلها به، وبقي الحال كذلك حتى أواخر القرن الثالث الهجري»^(٢).

- قول الدكتور عبدالعزيز البجادي في دراسته عن ابن مالك: «أما ابن مالك فهو - وإن عظم سيئويه والمبرد وغيرهما من البصريين - معظم الكسائي والفراء وتعلب وهشام وغيرهم من الكوفيين، إلا أن تعظيمه للفراء كان أظهر»^(٣).

فكل هذه الإشارات وغيرها تؤكد على أن المذهب الكوفي النحوي، بقي مؤثراً في البيئة الأنطلسية ليس في القرون الأولى فحسب، بل ظل هذا التأثير مستمراً في كل المراحل التي اردهر فيها الدرس النحوي بالأنطلس، مما يستدعي بذل الجهد للوقوف على خيوط هذا التأثير ومساكنه.

والعارفون بطبيعة البحث النحوي لا شك مدركون - كما أدركت - الصعوبات التي يمسك أن تعترض باحثاً في موضوع طرقات: المذهب الكوفي النحوي، والنحويون الأنطلسيون. فالإجماع يكاد ينعقد على ما يحيط بالمذهب الكوفي النحوي من غموض وخط في تحديد آراء أصحابه ومذاهبهم وأصولهم ومناهجهم، لأسباب عدة لعل من أبرزها أن الباحث في آراء هؤلاء لا يؤول لمصدر بين المعالم كما هو الشأن مع كتاب سيئويه بالنسة للبصريين.

(١) ابن الطراوة النحوي ٣٠٠.

(٢) خصائص مذهب الأنطلس النحوي خلال القرن السابع الهجري ٣٩.

(٣) المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها ابن مالك الفراء، رسالة ماجستير، ص ٦٨٧.

أما الطرف الثاني للموضوع ، وأعني به نحاة الأندلس ، فلا شك أن الخائض في غماره واقف على مدى امتداد هذا البحر المتلاطم الأمواج ، ليس زمنياً فحسب ، بل مكانياً كذلك ؛ حيث مثلت الخواضر الأندلسية في عصورها الزاهرة مراكز شديدة الشراء بالحركة العلمية ، مما يستدعي تخصيص دراسة لكل حاضرة بشكل مستقل ، فقرطبة وإشبيلية وغرناطة ومالقة وغيرها كثير ، شواهد بارزة على الثراء الذي اتسمت به الحركة العلمية في النحر الأندلسي. فأنى بعد ذلك لباحث أن يحيط بأطراف هذه الحركة الممتدة في المكان والزمان؟

وفي ظل ذلك ، بحسب الباحث أن يرسم معالم بارزة تساعد على تسليط بعض الضوء على هذا الموضوع المترامي الأطراف. وأنا مدرك تماماً بأن غاية المحاولة هي الوقوف على ما يسميه المتخصصون في العلوم الاجتماعية بالبيئة الممثلة ، علها تبرز ما ساد البيئة الأندلسية من اتجاهات ومناهج.

منهجي في البحث:

قل بسط القول في الطريقة المنهجية التي اتبعتها لإنجاز هذا البحث ، أشير إلى أن هذا البحث اشتمل على مقدمة وتمهيد وقسمين وخاتمة وفهارس.

المقدمة: أشرت فيها إلى قيمة الموضوع العلمية ، والأسباب الداعية لاختياره ، وبعض الصعوبات التي اعترضتني أثناء إنجاز البحث ، إضافة إلى المنهج المتبع ، والمصادر المساعدة على إنجاز البحث.

التمهيد: تناولت فيه ما يلي :

١- المذهب الكوفي: خصائصه وأهم أعلامه.

٢- النحو والنحاة بالأندلس.

٣- المراد بتأثير الكوفيين في نحاة الأندلس.

٤- تاريخ اتصال الأندلسيين بالمذهب الكوفي النحوي ، وطرائقه

القسم الأول: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس من خلال المسائل النحوية.

أولاً: المسائل النحوية في كل باب من الأبواب النحوية مرتبة بحسب ترتيب ابن مالك في ألفيته.

ثانياً: المسائل التصريفية.

القسم الثاني: دراسة تأثير الكوفيين في لغة الأندلس في الأصول والمنهج والاحتجاج بالأدلة النحوية.

وقد اشتمل هذا القسم على فصول سبعة:

الفصل الأول: العوامل التي أدت إلى تأثير الكوفيين في لغة الأندلس:

١- الرحلة إلى المشرق والعكس.

٢- تلمذة بعض الأندلسيين للكوفيين.

٣- الخصائص المميزة للنحو الكوفي.

٤- الانفتاح الفكري بالأندلس.

٥- عوامل أخرى.

الفصل الثاني: تأثير الكوفيين في لغة الأندلس في المصطلحات:

١- مصطلحات الإعراب والبناء.

٢- مصطلحات الأبوأب والأجناس النحوية.

٣- مصطلحات الحروف.

٤- مصطلحات التصريف.

الفصل الثالث: تأثير الكوفيين في لغة الأندلس في التصنيف النحوي:

أولاً: التأثير في نوع الكلمة:

١- تردد الكلمة بين الفعلية والحرفية.

٢- تردد الكلمة بين الاسمية والحرفية.

٣- تردد الكلمة بين الإعراب والبناء.

٤- تردد الكلمة بين التصرف والحمود.

٥- تردد الكلمة بين الإفراد والجمع.

٦- تردد الكلمة بين البساطة والتركيب.

ثانياً: التأثير في نوع الجملة.

دلالات وتسيهات.

الفصل الرابع: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس في العامل النحوي:

أولاً: التأثير في العوامل اللفظية.

ثانياً: التأثير في العوامل المعنوية.

الفصل الخامس: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس في التعليقات:

أولاً: التأثير في مجالات التعليل:

١- التعليل للقواعد والأحكام.

٢- التعليل للمصطلحات.

٣- التعليل للترتيب والتصنيف.

ثانياً: التأثير في أنواع التعليقات:

١- العلل التعليمية.

٢- العلل القياسية.

٣- العلل الجدلية.

الفصل السادس: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس في الاحتجاج بالأدلة

النحوية:

أولاً: الأدلة السماعية:

١- القرآن الكريم وقراءاته.

٢- الحديث النبوي.

٣- كلام العرب المشهور.

٤- الشعر.

ثانياً: الأدلة غير السماعية:

١- القياس.

٢- أدلة أخرى

الفصل السابع : أثر الأندلسيين في استعمال المذهب الكوفي النحوي :

أولاً : العناية بالمصنفات الكوفية النحوية وشرحها.

ثانياً : تحديد آراء الكوفيين وتقويتها.

ثالثاً : نشر الأندلسيين للمصطلحات الكوفية.

الخاتمة : أهم نتائج البحث.

الفهارس :

١ - فهرس الآيات القرآنية.

٢ - فهرس الأحاديث النبوية.

٣ - فهرس أقوال العرب المنتهية.

٤ - فهرس الأشعار.

٥ - فهرس تفصيلي للأعلام.

٦ - فهرس المسائل المفروسة.

٧ - ثبت المصادر والمراجع.

٨ - فهرس موضوعات البحث.

هذا فيما يخص بناء البحث ، أما المنهج الذي سلكته في دراسة الموضوع ،

فأخصه فيما يلي :

أولاً : استخرجت المسائل النحوية والتصرفية التي تابع فيها الأندلسيون أو

بعضهم نخبة الكوفة أو بعضهم ، من كتب النحو ، بخاصة منها المطولات التي عُتيت

بنسبة الآراء وبيان الخلاف بين النحويين.

ثانياً : درست هذه المسائل بالقسم الأول مرتبةً بحسب ترتيب الأبواب النحوية

في ألفية ابن مالك ؛ وذلك لشهرة هذا الترتيب بين الدارسين. وقد اجتهدت في تتبع

أقوال العلماء في كل مسألة ، مركزاً على الكوفيين ونخبة الأندلس الموافقين لهم ، أو

المتابعين لمخالفيهم. ولم أجعل من غرضي استقصاء الفائلين بهذا القول أو ذاك من

غير الكوفيين والأندلسيين، مع أنني أشرت عرصاً إلى شيء من ذلك عندما رأيت الحاجة تقتضيه

ثالثاً: اجتهدت في توثيق الآراء بالرجوع إلى أمات كتب النحو، وقد حاولت الاعتماد في التوثيق على المصادر الأصلية من كتب النحو المتقدمة، ابتداء بكتاب سيويه، وانتهاء بمؤلفات السيوطي، ولم ألتجأ لكتب المتأخرين إلا قليلاً عندما رأيت الحاجة داعية لذلك.

رابعاً: سلكت منهجاً موحداً في تناول المسائل - إلا ما ندر - بدأته بذكر أقوال العلماء في المسألة المدروسة بعد تمهيد مختصر، مع التركيز على ذكر من وافق الكوفيين من نحاة الأندلس، ومن خالفهم، ثم تناولت أدلة أصحاب كل قول مع المناقشة، وختمت كل مسألة ببيان ما ترجع لي فيها، مع بيان وجه الترجيح والاختيار.

خامساً: في إيراد الأدلة التي اعتمدتها النحويون اجتهدت في الالتزام بإيراد الأدلة المسموعة للقول أولاً، بحسب الترتيب التالي: الأدلة من القرآن الكريم، ثم من الحديث النبوي أو الآثار، ثم من أقوال العرب المنثورة، ثم من الأشعار. وبعد ذلك أورد الأدلة العقلية أو القياسية الداعمة للرأي.

سادساً: وصفت عنواناً لكل مسألة من مسائل القسم الأول، كما حددت عنوان الباب في بداية المسائل ذات الصلة به.

سابعاً: اجتهدت في تخريج الشواهد الواردة في البحث، القرآنية منها والنثرية والشعرية. كما ترجمت للأعلام المذكورين في البحث ما استطعت.

ثامناً: اجتهدت في ترتيب المصادر والمراجع الواردة بالخواشي ترتيباً تاريخياً، وعند تعدد مؤلفات العالم الواحد ألتجأ إلى الترتيب الهجائي. ورغبة في عدم تضخم الخواشي والرسالة، لجأت إلى الاختصار في ذكر المصادر والمراجع، على أن أذكر المعلومات الكاملة لكل مرجع (العنوان كاملاً، واسم المؤلف، الناشر، وتاريخ النشر) بثبت المصادر والمراجع في آخر البحث.

تاسعاً: اجتهدت في وضع علامة التنصيص « » عند الإفادة من أحد المراجع نصاً، وذكرت اسم المرجع في الحاشية مباشرة ولم ألتزم بذلك عند الإفادة بالمعنى، واكتفيت بوضع رقم بآخر الفقرة، وأشارت إلى اسم المرجع الذي أفدت منه بعد لفظة (انظر).

عاشراً: كتبت فصول القسم الثاني من البحث اعتماداً على ملحوظات كثيرة دونتها أثناء دراستي لمسائل القسم الأول، إضافة لما لاحظته من ملامح عامة من قراءتي عن منهج الكوفيين ونحاة الأندلس في الدرس النحوي.

حادي عشر: تنوعت المصادر والمراجع التي أفدت منها في البحث إلى:

- كتب النحو والتصريف المختلفة، وقد اجتهدت قدر استطاعتي في اعتماد الكتب الأصلية في هذا الفن، كما بذلت ما وسعني من جهد لنسبة الأقوال والآراء لأصحابها اعتماداً على كتب صاحب الرأي إن وجدت.

- كتب إعراب القرآن ومعانيه بخاصة (معاني القرآن) للفرأه و(البحر المحيط) لأبي حيان.

- كتب القراءات القرآنية، وقد أفدت منها أساساً في توثيق القراءات الواردة في البحث.

- الدواوين الشعرية ومدوناته التي عُنيت بتدوين الشعر وتوثيقه.

- كتب التراجم والرجال، التي أفدت منها بخاصة في الترجمة للأعلام المذكورين في البحث.

- كتب أصول النحو ومناهجه وتاريخه.

- كتب عامة عُنيت بتاريخ الأندلس ودراسة حضارة المسلمين في الغرب الإسلامي.

ويعد:

فهذا ما وفقني الله إليه وأعانني عليه. فأحمده تعالى وهو المستحق وحده للحمد كله، وأشكره وهو أهل لكل شكر وثناء.

وأداءً مني لبعض الواجب، وعرفاناً بالفضل لأهله، فإني ألهج بالدعاء لمن
بذلا كل ما بوسعهما لتربيتي وتنشئتي محبتين، وسعياً بدأب رجاء أن يريا ثمرة
غرسهما، فمتنهما من قصى نحيبه، ومنهما من ينتظر أسأل الله أن يحجزني عني
والدي خير الجراء، وأن يتقبله عنده في المرحومين. كما أسأله أن يبارك في والدي،
وأن يسئ لها في الأجل، وأن يحسن لها في عاقبتها، ويختم لها بالحسن.

والشكر والعرفان إلى من قصرت بانشغالي عنهم عن أداء كثير مما يجب لهم،
ومع ذلك كانوا لي نعم العون على هذا الدرب، وأعني بهم زوجتي وأبنائي.

والشكر والامتنان موصول لكل من أسهم -ولا يزال- في إتاحة الفرصة
للطلاب الوافدين للتحصيل العلمي، ولم يدخر وسعاً في سبيل ذلك، وفي سبيل
تهيئة الجو المعين على طلب العلم، وأخص بالذكر جامعتي جامعة الإمام محمد بن
سعود الإسلامية، ممثلة في كل القائمين عليها من الهيئات العلمية والإدارية، راجياً
لها مزيداً من التقدم والإشعاع. كما أشكر كليتي كلية اللغة العربية بالرياض ممثلة في
عميدها ووكلائها والقائمين على العمل فيها، أسأل الله أن يوفقهم لكل خير، وأن
يسدد أعمالهم.

وشكري موصول كذلك إلى قسمي، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، ممثلاً في
رئيسه ووكيله وجميع أعضائه ومنسوبيه، وإلى أستاذي الذي رعى هذا البحث
حتى استوى على سوقه، فضيلة الدكتور عبدالله بن سالم الدوسري -حفظه الله
ووفقه لكل خير- الذي لم يأل جهداً في متابعتي وتوجيهي، في حرص وتواضع
مقربين، أسأل الله تعالى أن يحجزه عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل وببالغ الامتنان والعرفان إلى كل أولئك الأساتذة
والإخوة والزملاء الذين ما فتئوا يغمروني بالأخوة والمحبة، منذ حلولي بهذا البلد
المصيف، المملكة العربية السعودية، ويشعروني -محققين- بأنه: رب أخ لك لم
تلذه أمك، وتولا خشية الغفلة عن بعضهم، لما ترددت عن التصريح بأسمائهم
اسماً اسماً، وفاءً ببعض الحق، وأداءً لبعض الواجب.

ولا شك أن من توفيق الله لي أن تحظى رسالتي هذه بمناقشين قديرين ، هما
علمان بارزان في الدرس النحوي بعامة ، والأندلسي منه بخاصة ، وأعني بهما كلا
من الأستاذ الدكتور عياد بن عبيد الثبيتي ، والأستاذ الدكتور الحسيني محمد
القهوجي ، أسأل الله تعالى أن يميز لهم المثوبة والأجر ، وأن يجعل ما بذلاه من
جهود في قراءة البحث وتقويته في موارد حسنة.

أسأل المولى سبحانه أن يجازي الجميع عني خير الجزاء ، كما أسأله أن يهيء لي
من الأسباب ما يمكنني من رد بعض الفضل لأهله ، والحمد لله الذي بنعمته تتم
الصالحات ، والله أعلم وأحكم.

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

التمهيد

وفيه:

- ١- **المذهب الكوفي النحوي: خصائصه وأهم أعلامه:**
 - المدرسة الكوفية بين النفي والإثبات.
 - أهم خصائص المذهب الكوفي النحوي.
 - من أعلام المذهب الكوفي النحوي.
- ٢- **النحو والنحاة في الأندلس:**
 - من أعلام النحو في الأندلس.
- ٣- **المراد بالتأثير.**
- ٤- **تاريخ اتصال الأندلسيين بالمذهب الكوفي النحوي، وطرائقه.**

التمهيد

يسلم الباحث من حيث المبدأ بفرضية وجود علاقة من التأثير، منطلقها المذهب النحوي الناشئ في الكوفة، والذي اصطُلع على تسميته بين أهل الاختصاص بالمذهب الكوفي السحوي، ومنتهاها نحاة إقليم أقصى الغرب المسعى بالأندلس. فموضوع الكتاب يعرض لظاهرة تأثير المذهب الكوفي في نحاة الأندلس؛ لذلك كان من المهم والمفيد في مستهل البحث التعريف بطريقتي الموضوع، وأعني بهما كلاً من المذهب الكوفي السحوي، ونحاة الأندلس؛ وذلك بالإشارة أولاً إلى المذهب الكوفي من حيث الخصائص المميزة له، والأعلام المؤسسون له والراسمون لمنهجه. وثانياً تحديد المراد بنحاة الأندلس. إضافة لضرورة تحديد المقصود بعارة (التأثير) الرابطة بين الطرفين، وما يقتضيه ذلك من الإشارة -بإختصار- إلى تاريخ اتصال الأندلسيين عامة، والسحويين منهم خصوصاً، بالمذهب الكوفي، وطرائق هذا الاتصال ونتائجه.

١- المذهب الكوفي: خصائصه وأهم أعلامه

الكوفة: المصر المعروف بأرض العراق. أما عن سبب تسميتها الاسم، فقليل سميت كوفة لاستدارتها وقيل: سميت كذلك لاجتماع الناس فيها، أخذاً من قولهم: تكوَّف الرمل: إذا اجتمع. وقيل: الكوفة مأخوذة من الكوفان: وهو الدَّغْل من القصب والخشب. وقيل: الكوفة: الرملة الحمراء التي تحاط بها الحصاة، وبها سميت الكوفة^(١).

وقد كان تمصير الكوفة بعد تمصير البصرة بعام أو عامين ومع ما عُرف من تنافس بين هذين المصيرين: البصرة والكوفة، إلا أنه يبدو أنهما كانا على اتصال وتجاوب دائمين، فلا يكاد يحدث شيء في الكوفة، إلا وُجد صدىه في البصرة، ولا يشيع شيء في البصرة إلا شاع في أوساط الكوفة^(٢).

أما عن سكان الكوفة، فتذكر الدراسات أن عدد الموالي بلغ النصف أو يزيد بالنسبة للسكان الأصليين، وكانت بعض عناصر هؤلاء الموالي مثقفة ونشطة، مما أدى إلى وصولها إلى مراكز قيادية في الدولة^(٣). وقد شغل أهل الكوفة منذ تأسيسها بالقرآن الكريم قراءة وإقراء وتفسيراً^(٤) إلى جانب بقية العلوم الإسلامية من الحديث والفقه وما يتصل بهما. كما عُتبت عناية كبيرة برواية الشعر. كل ذلك جعل الكوفة تحظى بمذهب فقهي هو مذهب أبي حنيفة، وبثلاثة من القراء السبعة الذين شاعت قراءاتهم في العالم العربي... وعُتبت بجانب ذلك عناية واسعة برواية الأشعار القديمة وصناعة دواوين الشعر^(٥).

(١) انظر: معجم البلدان ٤/ ٤٩١-٤٩٢، لسان العرب (كوف) ٣١١/٩.

(٢) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ٢١.

(٣) انظر: فجر الإسلام لأحمد أمين ٢١.

(٤) انظر: مدرسة الكوفة ٢١ وما بعدها، نحو القراء الكوفيين ١٤ وما بعدها، دراسة في النحو

الكوفي ٣٧

(٥) المدارس الحوية ١٥٣.

والظاهر أن أهل البصرة كانوا أسبق اشتغالاً بالنحو واللغة من الكوفيين، يقول صاحب الفهرست، «لقد تمنا البصريين أولاً؛ لأن علم العربية عندهم أخذ»^(١) وجعل صاحب طبقات النحويين واللعويين الطبقة الأولى من الكوفيين في مقابل الطبقة الرابعة من البصريين. بل ذكر الدكتور المخرومي أن البصريين سبقوا الكوفيين في الاشتغال بالنحو واللغة بما لا يقل عن قرن من الزمن، فلهذا الواقع أن البصرة هي التي قامت بعص هذا العمل منذ نشأته حتى أصبح خلقاً سوياً، ومرزمن طويل قبل أن تشارك الكوفة فيه»^(٢).

ومع أنه من العسير جداً تحديد زمن دقيق لنشأة المذهب الكوفي في الدراسات النحوية واللغوية، كما هو الشأن غالباً في تحديد زمن واضح لنشأة كثير من الظواهر الفكرية والاجتماعية، إلا أن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى بعض الملحوظات التي لها صلة بشأة البحث النحوي في الكوفة.

وضعت بعض كتب الطبقات أبا جعفر محمد بن الحسن بن أبي صارة الراسي^(٣)، على رأس الكوفيين اللغويين على أنه الأستاذ الأول لأهل الكوفة في النحو^(٤)، وأنه أول من وضع كتاباً في النحو من الكوفيين^(٥)، ويحكي عنه أنه قال: بعث إلي التحليل^(٦) يطلب كتابي، فعثت به إليه، فقرأه، ووضع كتابه. قال: وفي

(١) الفهرست لابن النديم ٩٦

(٢) مدرسة الكوفة ومهجعها في دراسة اللغة والنحو ٣٦.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللعويين ١٢٥، مراتب النحويين ٤٨، الفهرست ٦٤، نزعة الألباء ٥٠-٥١، إنباء الرواة ١٠٥-١٠٩، بغية الوعاة ٨٢-٨٣.

(٤) انظر: طبقات النحويين واللعويين ١٢٥.

(٥) انظر: نزعة الألباء ٥٠، إنباء الرواة ١٠٦، بغية الوعاة ٨٢.

(٦) التحليل بن أحمد بن عمرو بن تميم المراهدي أبو عبد الرحمن، أخذ العلم عن أبي عمرو بن العلاء وأيوب السخيتاني وعاصم الأحول وغيرهم، وأخذ عنه الأصمعي وسيبويه والنصر بن شميل وغيرهم. كان أول من اخترع العروض والقوافي، وكان ذكياً لطيفاً شاعراً، استنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق. توفي -رحمه الله- سنة ١٧٥هـ (انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللعويين ٤٧-٥١، معجم الأدباء ٧٢-٧٧، بغية الوعاة ٣٧٦-٣٨٢).

كتاب سيويه^(١): «قال الكوفي»، يعني الرؤاسي^(٢).

تُلمذ للرؤاسي الكسائي والقراء. وأُلف عدة كتب؛ منها: التصغير،
والقيصل، ومعاني القرآن، والوقف والابتداء الكبير، والوقف والابتداء الصغير،
كما قيل: إن له كتاب: الأفراد والجمع^(٣).

أما المبرد^(٤) من البصريين، فقد رد على ما عده مزاعم للكوفيين حول الرؤاسي
فقال: ما عُرف الرؤاسي في البصرة، وقد زعم بعض الناس أنه صنف كتابا في
النحو، فدخل البصرة ليعرضه على أصحابنا، فما اثبت إليه، ولم يجسر على
إظهاره لما سمع كلامهم^(٥).

كما عد أصحاب التراجم من النحويين الكوفيين الأولين معاذ بن مسلم الهراء،
ويكنى أبا مسلم، وقيل: أبا علي^(٦). تلمذ له الكسائي والقراء وغيرهما

(١) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب. أخذ النحو عن الخليل
ولازمه، وعن عيسى بن عمر ويونس بن حبيب، كما أخذ النحاة عن أبي الخطاب الأحمش
الكبير وغيره. صاحب الكتاب المشهور وحكايته مع الكسائي في المسألة النحوية مشهورة.
توفي سنة ١٨٠هـ، وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة. (انظر: أخبار النحويين البصريين ٤٨-٥١،
طبقات الربيعي ٦٦-٧٢، معجم الأدباء ١٦/١١٤-١٢٧، إنباء الرواة ٢/٣٤٦-٣٦٠،
إشارة التبيين ٢٤٢-٢٤٥، سيويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف).

(٢) انظر: نزهة الألباء ٥٠، إنباء الرواة ٤/١٠٦، بحية الوعاة ١/٨٢. ومعلوم أن هذا لا وجود
له في كتاب سيويه المطبوع.

(٣) انظر: المراجع السابقة، وطبقات النحويين واللعوين ١٢٥.

(٤) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير الأردني الثمالي، ولد سنة ٢١٠هـ. أخذ
عن المازني وأبي حاتم السجستاني وأخذ عنه نفطويه والصولي والديوري وغيرهم. له
مصنفات منها: المختضب، والكامل. توفي سنة ٢٨٦هـ. (انظر: طبقات النحويين واللعوين
١٠١-١١٠، تاريخ بغداد ٣/٣٨٠-٣٨٧، إنباء الرواة ٣/٢٤١)

(٥) انظر: إنباء الرواة ٤/١٠٨.

(٦) انظر ترجمته في: طبقات النحويين ١٢٥، الفرست ٦٥، نزهة الألباء ٥٠، إنباء الرواة
٣/٢٨٨ وما بعدها، بحية الوعاة ٢/٢٩٠-٢٩٣.

من الكوفيين^(١)، كان عالماً بالنحو والصرف، حتى قيل: إنه أول من وضع التصريف^(٢). واختلف في نسبة بعض المصنفات إليه، فقيل: لا مصنف له يُعرف^(٣)، وقيل: إن له كتباً في النحو^(٤) توفي سنة سبع وثمانين ومائة، وقيل: سنة تسعين ومائة، بعد أن عمّر طويلاً.

ونص بعض أصحاب التراجم وغيرهم على أن البراء والرقاسي هما المؤسسان للدرس النحوي في الكوفة، لم يجمع بعض الباحثين المحدثين من التشكيك في ذلك، يقول الدكتور مهدي المخزومي مستحدثاً عن هذين العلمين: «ولكن الدارس إذا حقق النظر تريت قبل الاندفاع إلى تصديق مقالة القدماء فيهما، فليس لهما في موسوعات كتب النحو أقوال تؤيد مقالاتهم، وكل ما هنالك مزاعم مطلقة، ينسب أكثرها إلى الكوفيين... وليس من الصعب حمل أكثر هذه المزاعم على أنها من فعل العصبية والخلاف الذي كان محتدماً بين البصريين والكوفيين إذ ذاك»^(٥) ويقول في موضع آخر: «وقد ذكرت كتب الطبقات من هؤلاء الدارسين الكوفيين الذين أدركتهم حرفة الأدب رجلين هما أبو جعفر الرقاسي وخاله معاذ بن مسلم البراء، وقد رفعتهم المزاعم إلى مكان لم يكونا أهلاً له، فلا نكاد نعرف شيئاً عن علمهما ولا شيئاً عن مصنفاتهما... ولم يرفعهما إلى تلك المنزلة من العلم والأصالة والرئاسة إلا تعصب مذهبي أساء إلى تاريخ هذا الدرس بافتئاته ونحصراته وزعماته»^(٦).

(١) انظر: نزهة الألباء ٥٠، إنباء الرواة ٣/٢٩٠، بغية الوعاة ٢/٢٩٢.

(٢) انظر: إنباء الرواة ٣/٢٩٢، بغية الوعاة ٢/٢٩١.

(٣) انظر: نزهة الألباء ٥٠.

(٤) انظر: بغية الوعاة ٢/٢٩٢.

(٥) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ٧٤.

(٦) الدرس النحوي في بغداد ١٦.

وهو يذهب في مقابل ذلك -محققاً- إلى أن الدراسة النحوية في الكوفة المتميزة بمنهجها عن مثيلتها البصرية، إنما تبدأ بالكسائي، فهو الذي نهج بالنحو منهجاً جديداً تولاه الفراء من بعده بالرعاية^(١).

وقيل التعريف ببعض أعلام الدرس النحو الكوفي، أشير إلى ما أثير من الخلاف حول وجود المدرسة الكوفية في النحو.

(المدرسة) الكوفية بين النفي والإثبات^(٢)؛

تحسن الإشارة في مستهل هذه الفقرة إلى أن من الألفاظ التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لفظ (مدرسة)، وعرفها بقوله: جماعة من العالمة أو المفكرين أو الباحثين تعتق مذهباً معيناً، أو تقول برأي مشترك، ويقال: هو من مدرسة فلان؛ على رأيه ومذهبه^(٣).

ويبدو أن مصطلح (مدرسة) بهذا المفهوم، لم يكن معروفاً عند القدماء، إذ كانت اللفظة تعني عندهم: مكان الدراسة، مثل المدرسة النظامية ببغداد، والمدرسة المستنصرية وغيرها ولم يطلق القدماء على مسائل الخلاف في النحو كلمة (مدرسة)^(٤)؛ لذلك فقد اختلف المحدثون في إطلاق هذا المصطلح على الكوفيين وغيرهم من لحاة الأمصار مثل البغداديين والأندلسيين.

والذي يعني في هذا البحث الخلاف في وجود مدرسة كوفية مستقلة. ويمكن رصد رأيين بارزين في هذه المسألة:

أحدهما يقول: بوجود مدرسة كوفية مستقلة في منهجها عن المدرسة البصرية، وهو الرأي الغالب عند أكثر الباحثين. ومن هؤلاء الشيخ محمد الطنطاوي في كتابه: نشأة النحو، والدكتور عبد الحميد حسن في كتابه: القواعد النحوية، والدكتور

(١) انظر: المرجع السابق، ومدرسة الكوفة ٧٩.

(٢) انظر: تأثير الأحمش في الكوفيين وتأثيره بهم ٢١ وما بعدها.

(٣) انظر: المعجم الوسيط (درس) ١/ ٢٨٠.

(٤) انظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع ١٢.

شوقي ضيف في كتابه: المدارس النحوية، والدكتور مهدي المخزومي صاحب كتاب: مدرسة الكوفة ومهجها في دراسة اللغة والنحو، والدكتور عبد الحميد سيد طلب في كتابه: تاريخ النحو وأصوله، والدكتور تمام حسان الذي يقول: «ولولا اختلاف البلدين حول الأصول، ما صح لنا أن نطلق على الاتجاهين اسم مدرستين»^(١).

أما الرأي الثاني: فيذهب أصحابه إلى إنكار وجود مدرسة كوفية مستقلة، هذا فضلاً عن وجود مدارس نحوية بالأقاليم الأخرى، ويذكر الدكتور المخزومي أن «أول من شك في وجود مذهب مكمل للكوفيين هو جوتولد فايل، ثم حاكاه في رأيه المترجم لتعلب من الكوفيين في دائرة المعارف الإسلامية، وبروكلمان، كما يشير إليه كلامه في كتابه (تاريخ الشعوب الإسلامية)»^(٢).

كما أنكر وجود مدرسة كوفية كذلك الدكتور علي أبو المكارم الذي خلص في آخر كتابه (تقويم الفكر النحوي) إلى أنه «ليس ثمة مدارس بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج مميز لكل منها» في النحو، وإنما هناك تجمعات مدنية، وهذه التجمعات تتحرك في إطارات متشابهة وتطبق أصولاً واحدة، وإن اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات، فإنه اختلاف لا ينفي عنها وحدة المنهج واتفاق الأصول»^(٣).

ومن المنكرين لوجود مدرسة كوفية كذلك الدكتور إبراهيم السامرائي، الذي يقول: «فإذا عرفنا أن السحاة بصرين وكوفيين قد اتحدوا في المصطلح، واستعمل كل منهم مصطلح الآخر، ثم إذا وقفنا على أنهم لم يختلفوا في الأصول، واختلفوا

(١) الأصول للدكتور تمام حسان ٢٣٨.

(٢) مدرسة الكوفة ٣٥١ وقد ذكر فايل في تقديمه لكتاب (الإنصاف) لأبي البركات الأنباري أن الكوفة لم تؤسس لنفسها مدرسة نحوية خاصة بها (انظر: ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار لمقدمة الإنصاف).

(٣) تقويم الفكر النحوي ٢٤٤.

في المروء والتعليل ، أدركنا أن من العسير علينا أن مسلم به (مذهب كوفي) ، ثم نتجاوز هذا فنُدعي (مدرسة كوفية) (١)».

والذي يظهر لي أن هذا التباين يعود - في جزء كبير منه - إلى الخلاف في تحديد مفهوم كل من مصطلحي (المدرسة) و(الأصول) ؛ فمن ذهب إلى أن الأصول المعتمدة في تكوين مدرسة نحوية هي السماع والقياس والإجماع وغيرها مما يُبحث عادة فيما يسمى بأصول النحو ، وجد أن البصريين والكوفيين لا يختلفون في أصل الأخذ بهذه الأشياء ، إنما الخلاف بينهم في مدى التوسع أو التصيق عند الاعتماد على هذا الأصل أو ذاك ، وهو ما لا يمكن عده خلافاً في الأصول ، بل هو في أحسن أحواله خلاف في الفروع ، مما لا يشفع عنده بادعاء وجود مدارس متباينة ؛ ولذلك عدّ هذه الفكرة التي «احتلت على مدى الأجيال مركز الحقيقة وهي وهم ، وحظيت بعناية الباحثين وهي أسطورة ، فساهمت في إهدار قدرات ، وضللت في فهم الحق معاً» (٢).

أما من وسع مفهوم (الأصول) ليشمل عنده قضايا وجوانب أخرى غير المشار إليها سابقاً ، فقد هداه فكره إلى أن الخلاف بين البصريين والكوفيين ليس فرعياً فحسب ، بل يتجاوز ذلك ليكون خلافاً أصولياً ومن الأمثلة على التوسع في تحديد مصطلح الأصول ما أورده الدكتور تمام حسان ، فيعد أن ذكر جملة من القواعد ؛ مثل قاعدة القلة والكثرة ، وقاعدة القوة والضعف ، وقاعدة التقدير وغيرها (٣) ، يقول : «تلك نماذج من مواد اللمتور الذي الترم به النحاة ، وهي مبادئ عامة لا ترتبط بباب نحوي دون غيره ، ولكنها توجيهات يهتدي بها كل نحوي عند تفكيره في المسائل المفردة. ولقد اختلف لحاة البلدين على بعض هذه المبادئ المنهجية كما

(١) المدارس النحوية أسطورة وواقع ١٥٤.

(٢) تقويم الفكر النحوي ٢٤٤.

(٣) انظر : الأصول للدكتور تمام حسان ٢٢٤-٢٣٨.

اختلفوا على غيرها من الأصول التي سنميتها بعد قليل (أصول اللغة)، كأصل الاشتقاق وأقسام الكلم مثلاً^(١). ولولا اختلاف البلدين حول الأصول ما صح لنا أن نطلق على الاتجاهين اسم (مدرستين)^(٢).

وبعد، فالذي يظهر لي أنه لا مشاحة في الاصطلاح -كما قيل-، المهم -في رأيي- هو تحديد مدلولات المصطلحات بدقة، حتى لا يبقى الخلاف على ما لم يُتفق على مدلوله مسبقاً بدقة، والمهم بعد ذلك إدراك حدود الخلاف والالتقاء بين الصريين والكوفيين، سواء أُطلق على مذهبيهما لفظ (مدرسة) أم لم يطلق. وإن كنت أميل إلى القول بوجود مذاهب نحوية فحسب؛ إذ إن ما يجمع بين نحاة البلدين أكثر مما هو حاصل بينهم من تباين وقد حاولت الالتزام -ما وسعني- بمصطلح (مذهب) في هذا البحث.

أهم خصائص المذهب الكوفي النحوي:

إذا أمكن لبعض الباحثين التشكيك في وجود (مدرسة) كوفية، فإنني لم ألحظ - في حدود ما اطلعت عليه - من نفى عن الكوفيين أي خصيصة تفردوا بها عن الصريين. وسأورد في هذا الموضع أهم خصائص المذهب الكوفي النحوي؛ لأنني سأعرض ذلك بمزيد من التفصيل في فصول القسم الثاني من هذا البحث. فمن أهم الخصائص التي طبعت البحث النحوي واللغوي عند الكوفيين:

(١) التوسع في الرواية عند العرب؛ موازنة بما عليه الأمر عند نظرائهم البصريين؛ فالمذهب الكوفي «لواؤه بيد السماع، لا يخفر له ذمة، ولا يقض له عهداً، ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله، ونسف قاعدة من قواعده، ولا يهون عليه اطراح المسموع»^(٣). ومن آيات التوسع في الرواية عند الكوفيين

(١) هذه أمثلة من الأصول عده، وهي تؤكد توسعه في مدلول مصطلح (الأصول).

(٢) الأصول ٢٣٨

(٣) نظرة في السحو للدكتور طه الراوي، مجلة المجمع العلمي بدمشق، م ١٤، ج ٩-١٠/٣١٩.

أخذهم عن أعراب قبائل لم يعتد البصريون بمروياتهم ، حتى قال قائلهم - غامراً الكوفيين في هذا المسلك - : «لما أخذنا نحن اللغة عن حرشة الضباب وأكلة البراييم ، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشوايز»^(١) .

ولا يعني ذلك أن الكوفيين لم يسمعوها من القبائل المشتهرة بالفصاحة ، بل إن الروايات لتذكر عن شيخ الكوفيين الكسائي أنه في رحلته إلى بوادي نجد وتهامة والحجاز «أخذ خمس عشرة قية حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه»^(٢) . ولكن ما تعرّد به الكوفيون هو توسعهم في التحويل على المسموع عن العرب ، وإيلاء هذا المسموع المكانة الأولى حتى قيل : إنهم «لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّوا عليه بخلاف البصريين»^(٣) . كما قيل عنهم : «عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً»^(٤) . ولعل توسع الكوفيين في الرواية والاعتداد بالمسموع مهما كان قليلاً ، قلل ظاهرة الشاذ والنادر عندهم ، فـإذا بحثت عن الشاذ أو النادر عند الكوفيين لا تكاد تعثر عليه»^(٥) .

كما أن من آيات توسعهم في الرواية موقفهم من القراءات القرآنية ؛ حيث جعلوا القراءات مصدراً مهماً من مصادر علمهم ، لا يرفضون قراءة صح سندها

(١) أخبار النحويين البصريين ٦٨ ، طبقات النحويين واللغويين ١٠٢ ، ويسب القول إلى

الرياشي. والحرشة : جمع حارش ، وهو صائد الضب. والكواميخ : جمع كامخ ، وهو نوع من الأدم. والشوايز : جمع شيراز ، وهو اللبن الثخين.

(٢) إنباء الرواة ٢/٢٥٨.

(٣) الاقتراح في أصول النحو وجدته ٣٥٩.

(٤) همع الثوامع (دار المعرفة) ١/٤٥.

(٥) الخلاف بين النحويين للدكتور رزق الطويل ١٤٣.

وإن تعارضت مع الأصول التي يضعها أهل الصنعة، فكلام الله عندهم دافصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشأده^(١). ولعل اعتدادهم بالقراءات يعود - فيما يعود إليه - إلى نشأة كل من الكسائي والعراء، رأسي المذهب الكوفي في الكوفة، التي نزل بها عدد كبير من الصحابة والتابعين والعلماء من أئمة القراءات، فكاست بحق موطن القراءات، إضافة لكون شيخ الكوفيين الكسائي كان من القراء، وكان أحد السبعة الأئمة في القراءة. وأما العراء فهو وإن لم يكن من القراء إلا أن له أعمالاً تتصل بالقراء، وأخذ القراءة عن الكسائي، وروى القراءات بطرقه الخاصة^(٢).

(٢) التوسع في القياس: لم يقتصر تفرد الكوفيين في منهجهم الحووي على التوسع في الرواية فحسب، بل صاحب ذلك أيضاً توسع في القياس؛ فإذا كان البصريون يحرصون أن تكون الأمثلة التي يقاس عليها كثيرة وجارية على ألسنة العرب الفصحاء، فإن الكوفيين يتوسعون في ذلك فيقيسون على ما ورد عن العرب الفصحاء وإن لم يكن شائعاً أو كثيراً؛ حتى قيل عن الكسائي - عمراً لمنهجه - : «إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً وقياس عليه، فأفسد النحو»^(٣). ويقول ابن السراج^(٤) عن الفراء: «وهو وأصحابه كثيراً ما يقيسون على الأشياء الشاذة»^(٥). وهي الظاهرة نفسها التي أثبتتها بعض

(١) خزانة الأدب ٩/١.

(٢) انظر الدرس الحووي في بعدد ٦٢-٦٨، مدرسة الكوفة ٣٤٧.

(٣) القائل هو ابن درستويه. انظر: بنية الوعاة ١٦٤/٢.

(٤) أبو بكر محمد بن السري الحووي، أخذ عن المبرد وكان من أكابر أصحابه، كما أخذ عن الرجس، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي والرماني والسيرافي. له مصنفات منها: الأصول، الموجز في النحو، الاشتقاق، شرح كتاب سيويه. توفي سنة ٣١٦هـ (انظر: أخبار الحوويين البصريين ١٠٨-١٠٩، طبقات النحويين واللغويين ١١٢-١١٤، إنشاء الرواة ١٤٥/٣-١٥٠، إشارة التعيين ٣١٣).

(٥) الأصول ٢٥٧/١.

المتأخرين مثل أبي حيان الذي يقول مستحدثاً عن موضوع العطف بـ(بل) :-
 «وكون الكوفيين وهم أوسع من البصريين في اتباع شواد كلام العرب ينهبون إلى أن
 (بل) لا تجميء في النسق إلا بعد إيجاب، دليل على عدم سماعه من العرب، أو على
 قلّة سماعه»^(١).

(٣) قلّة اللجوء إلى التأويل والتقدير: فالمتبع لأقوال الكوفيين يلحظ أنهم
 أكثر احتراماً لظاهر النصوص، وأقلّ لجوءاً للتأويل موازنة عما عليه الأمر عند
 البصريين. ولا شك أن هذه الظاهرة وثيقة الصلة بالخاصتين السابقتين؛ فأهل
 البصرة حريصون على اطراد القاعدة، والنصوص التي لا تستجيب لما استقر
 من أصل عندهم يُفزع فيها إلى التأويل. أما الكوفيون فإذا تعارض عندهم نص
 مع ما استقر لديهم من قاعدة، فإنهم يصوغون قاعدة أخرى تستجيب
 لمقتضيات النص المحالف، نابذين -في الغالب- فكرة التأويل والتقدير، ألم
 يُقلّ إنهم «لو سمعوا بيتاً واحداً فيه شيء يخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّأوا
 عليه»^(٢). وأن من: «عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه
 باباً أو فصلاً»^(٣)؟

(٤) التفرد بمجملّة من المصطلحات: اختص الكوفيون أيضاً بكثير من
 المصطلحات النحوية المبينة لما تواضع عليه أهل البصرة، حيث لم تقتصر محاولات
 الكوفيين للتفرد عن غيرهم على القواعد والأحكام فحسب، بل تجاوز الأمر
 ليشمل كذلك المصطلحات المستخدمة في الدرس النحوي، حتى قيل عن الفراء:
 «وكان الفراء يخالف الكسائي في كثير من مذهب، وأما على مذاهب سيبويه، فإنه

(١) ارتشاف الصرب ٦٤٤/٢. وانظر: المعنى ١٥٣، جمع الهوامع ١٨٠/٢.

(٢) نظرة في النحو، مجلة المجمع العلمي بدمشق م ١٤، ج ٩-١٠/١٩٣٩. وانظر المعنى نفسه في
 كتاب الاقتراح للسيوطي ٨٤.

(٣) جمع الهوامع (دار المعرفة) ٤٥/١.

يتعمد خلافه حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف»^(١). كما أبان أبو حاتم السجستاني^(٢) عن هذه الحقيقة في معرض نقده للكوفيين، حيث يقول: «ولما كان هم أحدهم إذا سق إلى العلم أن يسير اسماً يخترعه لينسب إليه، فيسمى الحر خعصاً، والظرف صفة، ويسمون حروف الحر حروف الصفات، والعطف النسق»^(٣). ومن هذه المصطلحات ما كان معروفاً عند البصريين، إلا أنه ضُعن معاني جديدة مخالفة للتي كانت معروفة عندهم، مثل مصطلحات الإعراب والبناء، فـ«حركات البناء عند البصريين الضمة والفتحة والكسرة، وعند الكوفيين الرفع والنصب والجزم»^(٤). ومنها مصطلحات أخرى تفرد بها الكوفيون ولم يعرفها البصريون، مثل مصطلح الخلاف والصرف والفعل الدائم، وغيرها^(٥).

من أعلام المذهب الكوفي في النحو:

ليس الهدف من هذه الفقرة إحصاء الرجال الذين وضعوا أسس المذهب الكوفي النحوي، وأولئك الذين سهروا على رعايته والعناية به. كما أنه ليس من غرضي بسط القول حول من سأعرض لهم من أعلام الكوفيين؛ إذ حسبي الإشارة الموجزة إلى أهم أعلامهم.

(١) مراتب النحويين ٨٨.

(٢) أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد السجستاني نسبة إلى سجستان، إقليم بين فارس والسند - النحوي اللغوي، أخذ عن الأخفش وأبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة والأصمعي وأخذ عنه المبرد وابن دريد وغيرهما كان إماماً في النحو واللغة وعلوم القرآن والشعر، وله في ذلك مصنفات باهرة، منها: إعراب القرآن، وكتاب ما تلحن فيه العامة، كتاب في القراءات. توفي سنة ٢٥٥ هـ. (انظر: أخبار النحويين البصريين ٩٣-٩٦، معجم الأدباء ١١/٢٦٣-٢٦٥، إنشء الرواة ٥٨/٦٤-٦٤، إشارة النعني ١٣٧).

(٣) مراتب النحويين ١٦١ وانظر: مصطلحات النحو الكوفي ١٩-٢٠.

(٤) شرح المفصل لابن يمش ٧٢/٦ وانظر. مصطلحات النحو الكوفي - دراستها وتحديد مدلولاتها ٨٩ وما بعدها.

(٥) انظر: المدارس النحوية ١٦٥-١٦٧، مصطلحات النحو الكوفي ١٠١ وما بعدها.

(١١) الكسائي^(١): هو علي بن حمزة بن عبدالله بن بهمن بن فيروز الأسدي مولاهم، كان أحد القراء السبعة، وكان إماماً في اللغة والنحو والقراءة، أصله من بلاد فارس، أخذ القراءة على حمزة بن حبيب الزيات^(٢)، ثم اختار لنفسه قراءة فأقرأ الناس بها، كما عُرِفَ بها^(٣). تعلم النحو على الكيّر، أخذ عن الراسي والبراء، ثم قصد البصرة فلقى الخليل بن أحمد، ومن ثم خرج إلى بوادي نجد والحجاز وتهامة، ثم رجع وقد أمض خمس عشرة قنية حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ^(٤). وما يدل على ما بلغه من منزلة بين علماء النحو أنه لما رجع إلى البصرة بعد نهابه لأعراب البوادي، وجد الخليل قد مات، وجلس في موضعه يونس بن حبيب البصري^(٥)، وجرت بينه وبين يونس مسائل نحوية أقر يونس فيها للكسائي وصنّعه في موضعه^(٦).

(١) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ١٢٧-١٣٠، مراتب النحويين ١٢٠، نزهة الألباء ٥٨-٦٤، إنباء الرواة ٢٥٦/٢ وما بعدها، طبقات القراء ١/٥٣٥-٥٤٠، معجم الأدباء ١٣/١٦٧-٢٠٣، إشارة التبيين ٢١٧-٢١٨، بغية الوعاة ١٦٢/٢-١٦٤.

(٢) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل أبو عمارة الكوفي مولى آل عكرمة بن ريمي التيمي الريات، أحد القراء السبعة وُلِدَ سنة ٨٠هـ، وأدرك الصحابة بالسن، وقرأ القرآن على الأعمش وطلحة بن مصرف وغيرهما. وقرأ عليه الكسائي وسليم بن عيسى، وهما أجل أصحابه كان إماماً حجة، قيميا بكتاب الله تعالى، حافظاً للحديث، بصيراً بالفرائض والعربية. توفي سنة ١٥٦هـ. (انظر: وفيات الأعيان ٢/٢١٦، شذرات الذهب ١/٢٤٠، معرفة القراء الكبار ١/١١١-١١٨).

(٣) انظر: نزهة الألباء ٦٧، إنباء الرواة ٢٥٦/٢.

(٤) انظر: نزهة الألباء ٥٩، إنباء الرواة ٢٥٨/٢.

(٥) أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب الضبي مولاهم. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة. أخذ عنه الكسائي والقراء وروى عنه سيبويه فأكثر. كان إماماً في النحو والدعة، له في النحو قياس ومذهب يُروى عنه. سمع من العرب. توفي سنة ١٨٢هـ. (انظر: أخبار النحويين البصريين ٣٣-٣٨، طبقات النحويين واللغويين ٥١-٥٣، إنباء الرواة ٤/٦٨-٧٣، إشارة التبيين ٣٩٦-٣٩٧).

(٦) انظر: نزهة الألباء ٥٩.

ألف الكسائي مؤلفات كثيرة، منها: كتاب معاني القرآن، وكتاب المختصر في النحو، وكتاب القراءات، وكتاب العدد، وكتاب النوادر الكبير، وكتاب النوادر الأصغر، وكتاب الهجاء، وكتاب الحروف، وغيرها^(١)

كان الكسائي عالماً أهل الكوفة وإمامهم^(٢)، قيل عنه: من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي^(٣) وقال عنه أبو بكر الأنباري: اجتمعت للكسائي أمور لم تجتمع لغيره؛ فكان واحد الناس في القرآن يكثر الأخذ عنه سو كان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم في الغريب^(٤). وهو يعدّ المؤسس الحقيقي للمنهج الكوفي في النحو^(٥).

توفي الكسائي سنة تسع وثمانين ومائة، وقيل غير ذلك^(٦).

[٢] الأحمري^(٧): علي بن المبارك النحوي، اشتهر بالتقدم في النحو واتساع الحفظ، قال عنه ثعلب: كان علي بن المبارك الأحمر يحفظ أربعين ألف بيت شاهد في النحو سوى ما كان يحفظ من القصائد وأبيات الغريب^(٨). صاحب الكسائي وتلمذ له. مات سنة أربع وتسعين ومائة للهجرة.

[٣] الضراء^(٩): هو أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي، كان مولى لبني أسد، وهو من أصل فارسي، لقب بالفراء لأنه كان يقرئ الكلام فرياً.

(١) انظر: المرجع السابق، وإبناه الرواة ٢/٢٧١، وبعية الوعاة ٢/١٦٣.

(٢) انظر: المزهر ٢/٢٥٤.

(٣) بسب القول لعمد بن إدريس الشافعي، انظر: نزعة الألباء ٧١.

(٤) انظر: إنباء الرواة ٢/٢٦٤.

(٥) انظر: مدرسة الكوفة ومهجها في دراسة النعة والنحو ٧٩.

(٦) انظر: نزعة الألباء ٥٩، إنباء الرواة ٢/٢٦٨-٢٦٩.

(٧) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ٩٥، تاريخ بغداد ١٢/١٠٤-١٠٥، معجم

الأدباء ١٣/٥-١١، إنباء الرواة ٢/٣١٣-٣١٨.

(٨) انظر: إنباء الرواة ٢/٣١٤.

(٩) انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ٥١، طبقات النحويين ١٣١-١٣٣، تاريخ بغداد

١٤/١٤٩-١٥٥، مراتب النحويين ٨٦-٨٨، نزعة الألباء ٨١-٨٤، إنباء الرواة ٤/٧-٢٣،

طبقات القراء ٢/٣٧١-٣٧٢، الفهرست ٦٦-٦٧، معجم الألباء ٩/٢٠، بنية الوعاة ٢/٣٣٣.

أخذ النحو عن الكسائي، وهو أعلم الكوفيين وأبرعهم بالنحو بعد الكسائي. كان إماماً ثقة، قال عنه ثعلب: «لولا الفراء لما كانت اللغة؛ لأنه حصّنها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية، لأنها كانت تتسارع ويدعيها كل من أراد، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم، فتذهب»^(١).

تبحر الفراء في علوم شتى، فكان عارفاً بأيام العرب، وأخبارها، وأشعارها، وكان عارفاً بالطب، والفلسفة، والنجوم، غير أنه برز في النحو أكثر من غيره، فكانت عنايته به حتى قيل: الفراء أمير المؤمنين في النحو.

ومما يشهد للفراء بسعة الأفق والاطلاع، وغزارة العلم، كثرة المؤلفات التي خلعها؛ وأهمها كتابه: معاني القرآن، وكتاب الحدود، وكتاب الهمي، وكتاب اللغات، وكتاب المصادر في القرآن، والجمع والتثنية في القرآن، والوقف والابتداء، والفاخر في الأمثال، والمقصود والممدود، والمذكر والمؤنث، وغيرها.

توفي الفراء سنة أربع ومائتين.

[٤] هشام الضرير^(٢)؛ هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير، تتلمذ للكسائي وعنه أخذ النحو. من مؤلفاته التي تنسب إليه: كتاب الحدود، وكتاب القياس، والمختصر في النحو، ومقالة في النحو. توفي سنة تسع ومائتين للهجرة.

[٥] الطوال^(٣)؛ هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالله، كان من جلة أصحاب الفراء. قال عنه ثعلب: كان الطوال حادقاً بإلقاء المسائل العربية. لم يشتهر عنه تصنيف نحوي. توفي سنة ثلاث وأربعين ومائتين للهجرة.

(١) نزهة الألباء ٨١، إنباء الرواة ٩/٤.

(٢) انظر ترجمته في: طبقات السجويين واللغويين ١٣٤، الفهرست ١٠٤، نزهة الألباء ١٦٤، مجمع الأدباء ٢٩٢/١٩، إنباء الرواة ٣/٣٦٤-٣٦٥، بنية الوعاة ٢/٣٢٨، هشام بن معاوية الضرير - حياته، آراؤه، منهجه ٣٥-٥١.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات السجويين واللغويين ٩٦، الفهرست ٦٨، إنباء الرواة ٢/٩٢.

[٦] سلمة بن عاصم^(١) : هو أبو محمد سلمة بن عاصم الكوفي ، روى عن يحيى بن زياد الفراء كتبه ، قيل عن كتاب (معاني القرآن) الذي رواه عن الفراء : كتاب سلمة أجود الكتب ؛ لأن سلمة كان عالماً ، وكان لا يحضر مجلس الفراء يوم الإملاء ، ويأخذ المجالس من يحضر ويتدبرها ، فيجد فيها السهو ، فيناظر عليها الفراء ، فيرجع عنه . كما روى سلمة كذلك كتاب (الحدود) للفراء ، وعنه أخذ ثعلب الكتابين . كان سلمة أديباً فاضلاً عالماً ، قال عنه ثعلب : كان سلمة حافطاً لتأدية ما في الكتب . ذكر له من الكتب المصنعة : معاني القرآن ، والسلوك في العربية ، وغريب الحديث . توفي سنة سبعين ومائتين للهجرة .

[٧] ثعلب^(٢) : هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني مولاهم . إمام الكوفيين في النحو واللغة ، كان ثقة حجة صالحاً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة ، والمعرفة بالغريب ورواية الشعر القديم ، مقدماً عند الشيوخ مذ هو حدث . وُلد سنة مائتين للهجرة ، تتلمذ لتلاميذ الفراء : الطوال وسلمة بن عاصم وغيرهما ، ولم يبلغ الخامسة والعشرين حتى حفظ كل ما للفراء من كتب ، كما أخذ عن أعلام عصره اللغة والحديث والقراءات وغيرها . انتهت إليه رئاسة الكوفيين بعد الفراء ، فتصدر مجالس الدرس في بغداد ، واختلف الدارسون إلى مجلسه وهو حدث ثم يتجاوز الخامسة والعشرين من عمره ، وظل أكثر من ستين عاماً يُلقي دروسه على تلاميذه .

(١) انظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين ٩٦ ، القهرست ٦٧ ، نزهة الألباء ٢٠٤-٢٠٥ ، معجم الأدباء ١١/٢٤٢-٢٤٣ ، إنباء الرواة ٥٦/٢-٥٨ .

(٢) انظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين ١٥٥ ، القهرست ٧٤ ، تاريخ بغداد ٢٠٤/٢١٢-٢١٣ ، نزهة الألباء ٢٩٢ ، معجم الأدباء ٥/١٠٢ ، إنباء الرواة ١٧٣-١٨٦ ، إشارة التعيين ٥١-٥٢ ، بغية الوعاة ٣٩٦م .

صنف مؤلفات كثيرة منها: كتاب المجالس، وكتاب الفصيح، وكتاب قواعد الشعر، وكتاب معاني القرآن، وكتاب الموقفي، وكتاب القراءات، وكتاب الشواذ، وغيرها. كما صنع طائفة من دواوين الشعراء الجاهليين والإسلاميين. سئل أبو بكر بن السراج عن ثعلب والمبرد أيهما أعلم؟ فقال: ما أقول في رجلين، العالم بينهما! وقال المبرد: أعلم الكوفيين ثعلب.

توفي - رحمه الله - سنة إحدى وتسعين ومائتين للهجرة.

٨ ابن الأنباري^(١)، هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، ولد سنة إحدى وسبعين ومائتين للهجرة كان من أعلم الناس بالسحو والأدب وأكثرهم حفظاً قيل عنه: إنه كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد من الشعر في القرآن، كما حدث أنه كان يحفظ عشرين ومائة تفسير من تفاسير القرآن بأسانيدها، وكان يولي من حفظه لا من كتاب. وكان مع حفظه زاهدا متواضعا صدوقاً ديناً خيراً.

تلمذ لثعلب، كما أخذ عن أبيه. وصنف كتباً كثيرة في علوم القرآن وغريب الحديث والمشكل والوقف والابتداء والنحو. من مصنفاته: الزاهر في معاني كلمات الناس، المذكر والمؤث، الأضداد، إيضاح الوقف والابتداء، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، شرح الكافي، غريب الحديث، المشكل في معاني القرآن، المقصور والمدود، وغيرها.

توفي ابن الأنباري سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة للهجرة.

(١) انظر ترجمته في: طبقات السجويين واللعويين ٢٧١-٢٧٢، فهرست ٧٥، تاريخ بغداد

١٨١/٣-١٨٦، نزعة الألباء ٣٣٠، معجم الأدباء ١٨/٣٠٦-٣١٣، إنباء الرواة

٢٠١/٣-٢٠٨، إشارة التعيين ٣٣٥-٣٣٦، بغية الوعاة ١/٢١٢-٢١٤، الزاهر في معاني

كلمات الناس ١٣ وما بعدها.

٢- النحو والنحاة في الأندلس

تأخرت الدراسات اللغوية وغيرها من فروع الحياة العلمية في الأندلس عن مثيلاتها في المشرق ، وذلك بحكم تأخر الفتح الإسلامي لهذا الإقليم الذي لم يتحقق إلا في نهاية القرن الأول الهجري ، ثم ما تلا ذلك من سعي دؤوب لتأمين هذا الثغر ضد المتربصين.

ولس ارتبطت الدراسات النحوية في نشأتها بلمشرق بطاهرة اللحن ، وما عناه ذلك من الخوف على العربية من أن تصاب بعوامل الضعف والتخريف ، إلا أن الأمر في الأندلس يبدو مختلفاً ؛ حيث لم تكن اللغة العربية نفسها ذات كيان متين في هذه البلاد ، إنما كانت ناشئة ، حاجتها إلى جمع النصوص ربما تفوق حاجتها إلى وضع ضوابط تعصم الألسنة^(١).

لكن سرعان ما برزت الحاجة إلى هذه الدراسات لأسباب عدة ، منها ما له صلة بشخصية أهل الأندلس أنفسهم ، الذين لم يألوا جهداً للأخذ بأسباب التميز وإثبات الذات ، فقد برز لدى الأندلسيين شعور بأنهم لا يقلون عن غيرهم من أبناء المشرق كفاءةً ، وأنهم إن لم يسبقوهم في هذا المضمار ، فلا أقل من أن يلحقوا بركبهم^(٢). إضافة لاعتقادهم بفضل هذا العلم ، كيف لا ، وبه وحده يُفهم كلام الله المنزل وما فيه من معانٍ وأسرار؟ وهو ما يشير إليه أكثر من صنف في هذا الفن من الأندلسيين ، يقول أبو القاسم السهيلي في مقدمة كتابه (نتائج الفكر في النحو) : «وكل علم وإن تميز حامله عن البهيمة - فليس العلم الذي يلبس طالبه أكرم شيمة ، ويحيي فؤاد صاحبه كما يحيي الديمة الشيمة ، إلا ما أودع الله - عز وجل - كتابه العلي من أنوار المعارف ، وتضمنه كلام النبي - ﷺ - من الفوائد واللطائف ، فذلك العلم الذي يُنهض حامله على أعلى المراتب .. ثم لا يطمع به في الاستبصار والاستكثار من فوائده ونضاره ، والاستبصار في فنون فوائده

(١) انظر : الاجتماعات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو ٩٣

(٢) انظر : المرجع السابق ٩٤

ومباحث أغواره إلا بعد معرفة باللسان الذي أنزل به القرآن، ولغة النبي الذي أحلنا عليه في البيان. فإذا كانت صناعة الإعراب مرفقة إلى علوم الكتاب، لا يُتَوَلَّج فيها إلا من أبوابها، ولا يُتوصَّل إلى اقتطاف زهراتها إلا بأسبابها، فواجبٌ على الناشئة تحصيل أصولها، وحثُّم على الشادين البحث عن أسرارها وتعليقها^(١).

وبذلك سرعان ما تكونت في الأندلس طقة من المؤدبين أخذت على عاتقها تدريس العلوم الشرعية واللغوية للناشئة وغيرهم. وكانت بدايات الدرس اللغوي متواضعة مقتصرة على تعليم مبادئ العربية -كما وصفها أبو بكر الزبيدي في قوله: «لم يكن عند مؤدبي العربية ولا عند غيرهم مم عُني بالحو كبير علم، حتى ورد محمد بن يحيى -الرياحي- عليهم، وذلك أن المؤدبين إنما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها، وتقريب المعاني لهم في ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها، والاعتلال لمسائلها، ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية، ولا يجيبون في شيء منها حتى نهج لهم سبيل النظر، وأعلمهم عما عليه أهل هذا الشأن في الشرق، من استقصاء الفن بوجوهه، واستيعابه على حدوده؛ وإنهم بذلك استحقوا اسم الرياسة»^(٢).

وما لبث هذا الدرس أن تطور بفعل عوامل عدة، لعل أهمها الرحلة إلى المشرق؛ فقد كان لكثير من العلماء والمشايع الأندلسيين رحلات علمية، يدفعهم إليها الحرص على ملاقات مشاهير الشيوخ المعاصرين، والرغبة في نيل الإجازة والحصول على الأسانيد العالية والاستكثار من الشيوخ. ولما كان الأندلسي العائد إلى وطنه بعد قضاء رحلة علمية يشرف في نظر قومه؛ لأنه غدا يروي عن الشيوخ، لم تعد الرحلة العلمية أمراً منوطاً بالنية الدافعة إلى الحج فحسب، بل سرعان ما أصبحت هي نفسها ضرورة لازمة، بحاصة لدى الطلبة القادرين على

(١) نتائج الفكر في الحو ٣٤-٣٥.

(٢) طبقات السحرين واللغويين ٣١١.

تحمّل أعباء السفر^(١) وبذلك كان للرحلة أبلغ الأثر -بخاصة في العصور الأولى من التاريخ الأندلسي- في نقل مختلف فنون العلم والمعرفة السائدة في المشرق آنذاك. وقد كانت الرغبات العلمية للمرّحلين متباينة ومتنوعة ؛ فمنهم من يؤثّر رواية الحديث ، ومنهم من يُعنى بتفسير القرآن ، ومنهم من يطلب الفقه ، ومنهم من يلقي الشعراء المشاركة ، كما أن منهم من يطلب اللغة والسحو ، وهو ما يهتمي التركيز عليه في هذا البحث.

فمن أولئك السمر الراحلين إلى المشرق جوذي بن عثمان ، الذي رحل إلى بغداد ، وأخذ بها عن الكسائي ، والفراء ، وغيرهما ، وظل يدرّس كتاب الكسائي بعد رجوعه وأخذ عنه جماعة ، وألف كتابا في النحو^(٢).

وشيثا فشيث ازدهرت الدراسات النحوية واللغوية في الأندلس ، بخاصة في القرون الخامس والسادس والسابع من الهجرة ؛ حيث لم يكتف الأندلسيون بالإفادة من النحاة السابقين بمختلف توجهاتهم ، بل أصبحت لهم اختيارات وقرجيات وإضافات غير مسبوقه

فالمقصود بـ(نحاة الأندلس) في هذه الدراسة ، تلك الفئة الكبيرة من العلماء الذين غلبت عليهم -أو برزت عندهم- العناية بالدرس النحوي ، بمعناه الشامل المتضمن للمباحث النحوية والتصرفية. ويدخل ضمن هذا المصطلح كل من وُلد بالأندلس وعاش فيها فترة تسمح -في العادة- بالتأثر والإفادة من علماء هذا البلد. فمصطلح النحوي الأندلسي ينطبق على من وُلد في الأندلس وعاش بها إلى حين وفاته ، كما يشمل من وُلد في الأندلس وأعاد من علمائها ثم انتقل للإقامة في أقاليم إسلامية أخرى حيث أفاد الناس من علمه ومؤلفاته.

(١) انظر : الحركة اللغوية في الأندلس ٥٤-٥٥

(٢) اسم الكتاب الذي ألّفه جوذي بن عثمان : منه الحجارة ، وليس يعرف على وجه التحديد اسم كتاب الكسائي انظر - طبقات الريدي ٢٠٨ ، التكملة ٢٤٩/١ ، البغية ٤٩٠/١ ، أبو موسى الجزولي ٢٩.

والمتبع للنحو والنحاة بالأندلس يلفيه من الثراء بحيث يعسر الإحاطة بكل من غلب عليه الاشتغال بهذا الفن ، وحسب المتبع الإشارة إلى بعض من اشتهر من هؤلاء.

من اعلام النحو بالأندلس:

- من نحاة الأندلس الأوائل الذين سبقت الإشارة إليهم جودي بن عثمان النحوي مولى آل طلحة ، رحل إلى المشرق ، فلقى الكسائي والفراء وغيرهما ، وهو أول من أدخل كتاب الكسائي إلى الأندلس. وقيل : إنه أول مؤدب أدب أولاد الأمراء بالأندلس ، سكن قرطبة بعد قدومه من المشرق. له تأليف في النحو. توفي سنة ثمان وتسعين ومائة من الهجرة^(١).

- عبدالله بن نافع أبو حرشن ، مولى رسول الله ﷺ ذكره الزبيدي ضمن الطبقة الثانية من نحاة الأندلس ، كان عالماً باللغة والعربية ، أخذ عن جودي بن عثمان النحوي ، عُرف بالفصاحة حتى إن الناس إذا استمعوا رجلاً قالوا : ما هذا إلا أبو حرشن^(٢).

- عبدالله بن سوكر بن طارق القرطبي ، كان من أهل العلم باللغة ، متفتاً في علم الأدب ، رحل مع ابنه محمد إلى المشرق ، ولقيا أبا حاتم والرياشي^(٣) وغيرهما ، توفي عبدالله سنة خمس وسبعين ومائتين ، وتوفي ابنه محمد سنة اثنين وثلاثمائة^(٤).

(١) انظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين ٢٥٦-٢٥٧ ، معجم الأدباء ٧/٢١٣-٢١٤ ، إشارة التبيين ٧٧ ، بقية الوعاة ١٤/٤٩٠.

(٢) انظر ترجمته في - طبقات النحويين واللغويين ٢٥٩ ، بقية الوعاة ٢/٦٤.

(٣) أبو الفصل وقبل : أبو الفرج عباس بن الفرج الرياشي ، إمام في النحو واللغة ، كثير الرواية للأشعار ، أخذ عن الأصمعي ، وكان يخط كتبه ، قرأ على المارني كتاب سيويه ، وكان المارني يقول : قرأ عليّ الرياشي الكتاب وهو أعلم به مني. توفي سنة ٢٥٧ هـ (انظر : أخبار النحويين البصريين ٨٩-٩٣ ، طبقات الريدي ٩٧-٩٩ ، نزهة الألباء ٢٦٢-٢٦٤ ، إنباء الرواة ٢/٣٦٧-٣٧٣).

(٤) انظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين ٢٦٠ ، تاريخ علماء الأندلس ١٧٨ ، بقية الوعاة ٥/٤٥.

- عبد الملك بن حبيب السلمي أبو مروان، كان إماماً في النحو واللغة والفقه والحديث، حافظاً للأخبار والأنساب والأشعار، متصرفاً في فنون العلم، كانت له رحلة إلى المشرق. من مصنفاته: إعراب القرآن، وغريب الحديث، والواضحة. توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين للهجرة، عن أربع وستين سنة. روي عن سحنون بن سعيد^(١) أنه لما قيل له: مات عبد الملك بن حبيب الأندلسي، فقال: مات عالم الأندلس، بل والله عالم الدنيا^(٢).

- مفرج بن مالك النحوي أبو الحسن المعروف بالبغل، من أهل قرطبة، كان نحويّاً لغويّاً عالماً بمعاني الشعر، وكان ذا صلاح وفصل ونية في تأديب المتعلمين، المنجذب على يده أكثر أهل زمانه. ذكره الريدي ضمن لمحة الطبقة الرابعة من لمحة الأندلس. له كتاب في شرح كتاب الكسائي^(٣).

- محمد بن موسى بن هاشم بن زيد النحوي أبو عبدالله، المعروف بالافشين^(٤)، من أهل قرطبة، كان متصرفاً في علم الأدب والخبر. رحل إلى المشرق فلقى الدينوري^(٥) فانتسخ كتاب سيويه من نسخته، وأخذ عنه رواية، كما أخذ عن

(١) أبو سعيد سحنون بن سعيد بن حبيب التوحي، الإمام الثقة، صاحب المدونة الكبرى، وإليه نسب بعدما انقرضت رواية أسد بن العرات. كان قتيلاً بارعاً، ورعاً، صارماً في الحق، زاهداً في الدنيا، لا يقبل من السلاطين شيئاً. توفي سنة ٢٤٠ هـ (انظر: المدارك ٤/٤٥).

(٢) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللعويين ٢٦٠-٢٦١، تاريخ علماء الأندلس ٢٢١-٢٢٣، بنية المتنمى رقم ١٠٨٠، بنية الوعاة ١٠٩/٢.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللعويين ٢٧٣، تاريخ علماء الأندلس ٤١٣.
(٤) في طبقات النحويين واللعويين: (الأفشين)، وفي تاريخ علماء الأندلس: (الأفشتين).
(٥) أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري، قدم مصر وأصله من البتور أخذ عن المازني كتاب سيويه، كما قرأ على أبي العباس المبرد، وكان حق أبي العباس ثعلب له كتاب المهذب في النحو، وكتاب صمائر القرآن، وغيرهما. توفي بمصر سنة ٢٨٩ هـ (انظر: طبقات الريدي ٢١٥، معجم الأدباء ٢/٢٣٩-٢٤٠، إنباء الرواة ١/٦٨-٦٩، إشارة التعيين ٢٧).

المازني^(١). له كتب مؤلفة منها: طبقات الكتاب، وشواهد الحكم. توفي في رجب سنة سبع وثلاثمائة للهجرة^(٢).

- عبدالله بن سليمان بن المنذر بن عبدالله بن سالم المكفوف، المعروف بترؤد، ورعا صغرفيل: ترؤد. كان له حظ جليل من العربية، وعُرف بالتحق والأدب، وكان يقرض الشعر، أدب بعض أولاد الخلفاء، كان أعمى. يعد من أهل التأليف، له شرح على نحو الكسائي في ستة أجزاء سُمع عليه. توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة من الهجرة^(٣).

- سعيد بن قدامة بن عبدالوارث بن محمود بن يزيد بن محمود بن هلال القيسي البلوطي، يكنى أبا عثمان، من أهل قرطبة. كان مؤدباً عالماً بالعربية، وكان ذا سمعة ووقار. كما كان يميل إلى مذهب الكوفيين. توفي سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة^(٤).

- محمد بن يحيى بن عبدالسلام الأزدي أبو عبدالله، المعروف بالرياحي، أصله من جيان. كان حاذقاً بعلم العربية، دقيق النظر فيها، لطيف المسلك في معانيها، غاية في الإبداع والاستساط. نظر في كتب الكلام والمنطق والطب والتجيم، وكان يتكل على حفظه، ويشتغل بالاستنباط الدقيق للمعاني في كل فن. رحل إلى المشرق، فلقى أبا

(١) أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني، أحد بني مازن بن شيان. قرأ كتاب سيبويه على الألفس، كان كثير الرواية، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري. له تأليف حسنة منها: كتاب التصريف، وكتاب التلخيص. توفي سنة ٢٤٧هـ. (انظر: طبقات الريدي ٨٧-٩٣، معجم الأدباء ١٠٧/٧-١٢٨، نزهة الألباء ٢٤٢-٢٥١، إنباء الرواة ١/ ٢٤٦-٢٥٦، إشارة التعمين ٦١-٦٢).

(٢) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ٢٨١-٢٨٢، تاريخ علماء الأندلس ٣١٦، إنباء الرواة ٢١٦/٣، بغية الوعاة ١/ ٢٥٢.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ٢٩٨، بغية اللامع ٣٤٤، تكملة الصلة ٤٣٥، إشارة التعمين ٢٩٩، بغية الوعاة ٢/ ٤٤.

(٤) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ٢٩٩، تاريخ علماء الأندلس ١٤٥.

جعفر ابن النحاس^(١) فأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، وقدم قرطبة فلزم التأديب به في داره، فأنجفل الناس إليه. وقرئ عليه كتاب سيبويه، ولم يكن للناس يومئذ كبير علم بالعربية، حتى ورد محمد بن يحيى، فأخذ في التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب وطرد القروع إلى الأصول، فاستعاد منه المعلمون طريقه. أدب أولاد الملوك. وكان ذا سمعة ووقار وفصيلة. توفي في شهر رمضان سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة^(٢).

- محمد بن الحسن بن هبالة بن بشر الزبيدي أبو بكر، من إشبيلية، عالم بالنحو واللغة والأخبار قيل عنه: كان واحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة. تتلمذ للرباعي وأبي علي القالي^(٣). أدب أولاد الخلفاء، وولي قضاء قرطبة. من مصنعاته: طبقات النحويين واللغويين، وكتاب: أبنية الأسماء، ولحن العامة، وكتاب الواضح في النحو، ومختصر العين، والانتصار للخليل، وهتك ستور الملحمين في الرد على ابن مسرة. توفي الزبيدي سنة تسع وسبعين

(١) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحاس، أخذ عن أبي إسحاق الزجاج وأبي عبد الرحمن السوي، وأبي جعفر الطحاوي. كان واسع العلم، خبير الرواية، كثير التأليف، تزيد مؤلفاته على الخمسين، منها: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والساح والمتنوخ، الكافي في النحو. توفي سنة ٣٢٨هـ (انظر: طبقات الزبيدي ٢٢٠-٢٢١، معجم الأدباء ٢٢٤/٤-٢٣٠، إنباء الرواة ١٠١/١-١٠٤، إشارة التبيين ٤٥).

(٢) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ٣١٠-٣١٤، تاريخ علماء الأندلس ٣٤٨-٣٤٩، إنباء الرواة ٢٢٩/٣-٢٣٠، بعية الوعاءة ٢٦٢.

(٣) إسماعيل بن القاسم بن عيلون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سليمان مولى عبد الملك بن مروان أخذ عن ابن دريد وابن السراج وأبي عمرو الراشد، ونقطويه. طاف البلاد واستقر بالأندلس حيث استوطن قرطبة وشرف فيها علمه له تأليف كثيرة منها: البارع في اللغة، ونقصور والممدود، وفعلت وأفعلت، وخلق الإنسان. توفي سنة ٣٥٦هـ (انظر: طبقات الزبيدي ١٨٥-١٨٨، معجم الأدباء ٢٥/٧-٣٣، إنباء الرواة ٢٠٤/١-٢٠٩، إشارة التبيين ٥٧-٥٨، أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس ٢٧ وما بعدها).

- مكّي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي أبو محمد، أصله من القيروان، وسكن قرطبة. وُلد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، رحل إلى المشرق مرات. من أهل التبهر في علوم القرآن والعربية. كان حسن الفهم والخلق، جيد الدين والعقل، كثير التأليف، مجوّداً للقرآن. له تصانيف كثيرة منها: الهداية إلى بلوغ النهاية، كتاب التبصرة في القراءات، كتاب الرعاية لتجويد القراءة، كتاب الكشف عن وجوه القراءات وعللها، كتاب الزاهي في اللمع الذالة على أصول مستعمل الإعراب، كتاب التذكرة لأصول العربية ومعرفة العوامل، كتاب المشكل في إعراب القرآن، كتاب الوصول إلى تذكرة كتاب الأصول لابن السراج في النحو. توفي مكّي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة للهجرة^(٢).

- يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي المعروف بالأعلم، من أهل شتّمرة العرب، يكنى أبا الحجاج وُلد سنة عشر وأربعمائة، رحل إلى قرطبة وأقام بها مدة. إمام باللغة والنحو ومعاني الأشعار، كان حافظاً للغة والأشعار، كثير العناية بها، حسن الضبط لها، مشهوراً بمعرفتها وإتقانها. كانت الرحلة إليه في وقته. له مصنفات منها: شرح حماسة أبي تمام، شرح جمل الزجاجي^(٣)، شرح أبيات

(١) انظر ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس ٣٦٦، بقية الملتصق ٥٦-٥٧، معجم الأدباء

١٨/١٧٩-١٨٤، إنباء الرواة ٣/١٠٨-١١٠، إشارة التبيين ٣٠٧-٣٠٨، بقية الوعاة

١/٨٤-٨٥، مقلعة كتاب: طبقات الحويين واللغويين، أبو بكر الريدي الأندلسي وآثاره

في النحو واللغة ٥٦ وما بعدها

(٢) انظر ترجمته في: بقية الملتصق ٤٥٥، طبقات القراء ٢/٣٠٩-٣١٠، معجم الأدباء

١٩/١٦٧-١٧١، إنباء الرواة ٣/٣١٣-٣٢٣، إشارة التبيين ٣٥٤، بقية الوعاة ٢/٢٩٨.

(٣) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، قرأ على أبي إسحاق الزجاج ونُسب

إليه. أخذ عن ابن كيسان وابن السراج وأبي بكر بن الأباري وابن دريد وغيرهم. من

تصانيفه: كتاب الجمل، كتاب الأمالي، كتاب شرح أسماء الله الحسنى. توفي سنة

٣٣٧هـ (انظر: طبقات الريدي ١١٩، مزهة الألباء ٣٧٩، إنباء الرواة ٢/١٦٠-١٦١،

إشارة التبيين ١٨٠-١٨١).

الجميل، شرح أبيات الكتاب لسيويه الموسوم بتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجارات العرب. كُفَّ بصر الأعمى في آخر عمره، وتوفي سنة ست وأربعين وأربعمائة^(١)

- علي بن أحمد، وقيل: ابن إسماعيل أبو الحسن النحوي اللغوي المعروف بابن سيده الصرير. كان حافظاً، لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها، فقد كان نادرة وقته، وله شعر جيد. صنّف كتاب المحكم في اللغة، وكتاب المخصص، وكتاب الأسبق في شرح الحماسة، وكتاب شرح إصلاح المطلق. توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة للهجرة عن نحو ستين سنة^(٢).

- من نحاة القرن السادس في الأندلس سليمان بن محمد بن عبدالله السبتي المالقي المعروف بابن الطراوة. وُلِدَ سنة أربعين وأربعمائة. كان مبرراً في علوم اللسان: نحواً ولغةً وأدباً، قيل عنه: لم يكن أحد أحفظ لكتاب سيويه، ولا أعلم به، ولا أوقف منه عليه، دُعي بالشيخ الأستاذ، ولا يلقب أحد ببلد الأندلس بالأستاذ إلا النحوي الأديب. من مصنفاته: الإيضاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ترشيح المبتدي، رد الشارد إلى عقاب الناشد، رسالة في منع استثناء الكثير من القليل، المقدمات إلى علم الكتاب وحل المشكلات على توالي الأبواب. توفي بمائة سنة ثمان وعشرين وخمسمائة للهجرة^(٣).

(١) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٦٠/٢٠، إنباء الرواة ٦٥/٦٧، إشارة التبيين ٣٩٣،

البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٤٦، بنية الوعاة ٣٥٦/٢

(٢) انظر ترجمته في: بنية المتن ٤٠٥-٤٠٦، الصلة ٤١٠-٤١١، نفح الطيب ٣٥١/٤،

معجم الأدباء ١٢/٢٣١-٢٣٥، إنباء الرواة ٢٢٥-٢٢٧، إشارة التبيين ٢١٠-٢١١،

بنية الوعاة ١٤٣/٢.

(٣) انظر ترجمته في: التكملة ٧٠٤-٧٠٥، بنية المتن ٢٩٠، إنباء الرواة ١١٣-١١٥،

إشارة التبيين ١٣٥، بنية الوعاة ٦٠٢/١، ابن الطراوة النحوي ٣١-١١٠، الإيضاح ببعض

ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١-٩.

- عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أبي الحسن أبو القاسم، وقيل: أبو الحسن السهيلي، وُلد سنة ثمان وخمسمائة بمدينة مالقة، كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، بارعاً في ذلك، جامعاً بين الرواية والدراية، نحويّاً متقدماً، أديباً، عالماً بالتفسير وصناعة الحديث، حافظاً للرجال والأنساب، عارفاً بعلم الكلام والأصول، حافظاً للتاريخ، واسع المعرفة، غزير العلم، نبياً ذكياً، صاحب اختراعات واستنباطات. له تأليف جليلة منها: نتائج الفكر، كتاب الأمالي، كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية، التعريف والإعلام عما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام، الروض الأنف والمشرع الروي في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى توفي السهيلي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة للهجرة^(١).

- أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن مضاء أبو العباس القرطبي اللخمي، أصله من قرطبة، وُلد سنة ثلاث عشرة وخمسمائة. كان له تقدم في علم العربية واعتناء وآراء فيها. كما كان مقرئاً مجوداً، محدثاً مكثراً، واسع الرواية، عارفاً بالأصول والكلام، ثاقب الذهن، شاعراً بارعاً كاتباً. صنف المشرق في النحو، والرد على النحاة، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان. توفي بإشبيلية سنة ثنتين وتسعين وخمسمائة للهجرة^(٢).

أما لحمة الأندلس في القرن السابع فيصيق المقام بتعداد أسمائهم، يله الترجمة لهم، حيث يعد هذا القرن سمع القرن السابق - بحق العصر الذهبي للحياة العلمية بعامة، وللبحث التحوي واللغوي بخاصة يقول الدكتور عبدالرحمن السيد: «على أننا إذا جاز لنا أن نقسم عصور الأندلس من حيث ازدهار النحو بها وكثرة النحاة، ووفرة المؤلفات الباقية التي أفادت الناس، وخدمة اللغة، فإننا سنجد

(١) انظر ترجمته في: التكملة لكتاب الصلة ٥٧٠/٢، وفيات الأعيان ١/١-٣٥١-٣٥٢، طبقات

القرناء ١/١٤٦، إتياء الرواة ١٦٢/٢-١٦٤، إشارة التعيين ١٨٢-١٨٤، بغية الوعاة ٨١/٢-٨٢،

أبو القاسم السهيلي ومنهجه في دراسة النحو واللغة، نتائج الفكر في النحو وما بعدها.

(٢) انظر ترجمته في: إشارة التعيين ٣٣، البلفة في تراجم أئمة النحو واللغة ٦٤، بغية الوعاة

٣٢٣/١، الرد على النحاة ١٨ وما بعدها.

بسهولة أن القرنين: السادس والسابع الهجريين، يمثلان أوج التأليف والدراسة والبحث النحوي^(١). ومن النحاة الأندلسيين في هذا القرن:

- أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن خروف، إمام في النحو واللفظ، وكان محققاً مدققاً، ماهراً مشاركاً في الأصول. له مصنعات مفيدة، منها شرح كتاب سيويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، شرح جمل الزجاجي، كتاب العرائض. كما كانت له ردود على أبي القاسم السهيلي وابن مضاء وغيرهما. توفي سنة تسع وستمائة للهجرة^(٢).

- محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد التحوي، المشهور بابن طلحة. ولد سنة خمس وأربعين وخمسمائة للهجرة. كان إماماً في العربية، غلب عليه تحقيق العربية والقيام عليها، وكان موصوفاً بالعقل والذكاء، ذا هدي وصون ونباهة وعدالة ومروءة، وكان أستاذاً إشبيلية بلا خلاف، عُرف عنه ميله في عريته إلى مذهب ابن الطراوة، وكان يشني عليه. توفي سنة ثمان عشرة وستمائة للهجرة^(٣).

- عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله المشهور بأبي علي الشلوين، من أهل إشبيلية. ولد سنة اثنتين وستين وخمسمائة. كان إماماً في اللغة والعربية، أستاذاً فيها، وكان ذا معرفة بالقراءات، حاملاً للأدب واللغات، آخذاً بطرف صالح من رواية الحديث، متقدماً في العربية كبير أساتذها بإشبيلية، مبرزاً في تحصيلها، مستبحراً في معرفتها، متحققاً بها، حسن الإلقاء لها والتعبير عن

(١) نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ٢٦.

(٢) انظر ترجمته في: التكملة ٦٧٦، معجم الأدباء ١٥/٧٥-٧٦، نفع الطيب ١٨٧/٢، إشارة التبيين ٢٢٨، بغية الوعاة ٢/٢٠٣، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١٧ وما بعدها.

(٣) انظر ترجمته في: التكملة ٦٠٥/٢، البلغة في تراجم أئمة السحو واللفظ ١٩٨-١٩٩، طبقات القراء ١٥٧/٢، نفع الطيب ٤٧٦/٣، إشارة التبيين ٣١٥، بغية الوعاة ١/١٢١-١٢٢، ابن طلحة النحوي - حياته، آثاره، آراؤه ٣-٤١.

أغراضها. له مصنفات نافعة منها: شرح المقدمة الجزولية الكبير، وشرح المقدمة الجزولية الصغير، كتاب التوطئة، أمثلة الجزولية، حواشي الإفصاح، تعليق على كتاب سيبويه، وغيرها. توفي سنة خمس وأربعين وستمائة للهجرة^(١).

- أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الحضرمي، من أهل إشبيلية، وُلد عام سبعة وتسعين وخمسمائة للهجرة، تتلمذ للشلوبين وغيره. كان ماهراً في علم العربية، من أبرع من تتلمذ للشلوبين، وأحسنهم تصيفاً في علوم اللسان. له مؤلفات عديدة مشهورة، منها: شرح جمل الزجاجي، كتاب المقرب، شرح المقرب، الممتع في التصريف، كتاب الضرائر، كما أن له شرحاً على كتاب سيبويه، وشرحاً على الإيضاح توفي ابن عصفور سنة تسع وستين وستمائة للهجرة^(٢).

- جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجباني الأندلسي أبو عبدالله، وُلد ببيان سنة ستمائة للهجرة. أقام فترة في الأندلس تلقى فيها العلم على عدد من الأساتذة منهم: ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي الغرناطي^(٣)، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبدالله بن مالك المرشاني، كما جلس إلى أبي علي الشلوبين أياماً، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار. ثم

(١) انظر ترجمته في: إنباء الرواة ٢/٢٣٢-٢٣٥، المغرب ٢/١٢٩-١٣٠، إشارة التبيين ٢٤١، الصلة ١٦٢-١٦٣، بنية الوعاة ٢/٢٢٤-٢٢٥. شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠/١-٤٧.

(٢) انظر ترجمته في: شذرات الذهب ٥/٣٣٠، صلة الصلة ١٤٢، إشارة التبيين ٢٣٦-٢٣٧، بنية الوعاة ٢/٢١٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢١٤١.

(٣) أبو الحسين ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان الكلاعي الغرناطي، كان نحويًا فاضلاً، مقرباً ماهراً، معروفًا بالرهف والفصل والحدود والانقباض، روى عن ابن بشكوال، وبالإجازة عن السلفي، أخذ عنه ابن مالك، وأبو الحسين الرعيني بالإجازة. توفي سنة ٦٢٨هـ (انظر: بنية الوعاة ١/٤٨٢).

انتقل إلى المشرق، حيث تلمذ لعدد من العلماء والشيوخ. كان إماماً للنحاة، وحافظاً للغة، صرف همته إلى إتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السق، وأرى على المتقدمين. كما كان إماماً في القراءات وعللها. وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيتها. وأما النحو والتصريف فكان فيهما بجرأ لا يجارى وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو، فكانت الأئمة الأعلام يتحIRON فيه ويعجبون من أين يأتي بها. له مؤلفات كثيرة مفيدة، منها: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، شرح التسهيل، الخلاصة الألفية، لامية الأفعال، الكافية في النحو، شرح الكافية الشافية، عمدة الحفاظ وعدة الألفاظ، سبك المنظوم وفك المحتوم، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحفة المودود في المقصور والممدود، الصرب في معرفة لسان العرب، وغيرها. توفي ابن مالك سنة اثنين وسبعين وستمائة للهجرة^(١).

- عبيدالله بن أبي العباس أحمد بن عبيدالله بن محمد بن أبي الربيع القرشي الأموي، من إشبيلية. وُلِدَ سنة تسع وتسعين وخمسمائة للهجرة. كان إمام أهل النحو في زمانه. أخذ النحو عن الشلوبين ولم يكن في طلبه الشلوبين أنجب منه، مما حدا بشيخه ليأذن له في التصدير لإشغاله. له مصنفات منها: شرح الإيضاح للمعارسي^(٢)، وشرح جعل الزجاجي، الملخص في ضبط قوانين العربية، وغيرها.

(١) انظر ترجمته في - مع الطيب ٢/٢٢٢-٢٣٣، شذرات الذهب ٥/٣٣٩، طبقات القراء ٢/١٨٠-١٨١، اللغة ٢٠١، إشارة التبيين ٣٢٠-٣٢١، بعية الوعاءة ١/١٣٠-١٣٧، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٠-١٦.

(٢) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفاري الفسوي. الإمام العلامة. قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج، وأبي بكر بن السراج برع في النحو وانتهت إليه رئاسته أخذ عنه عالم كثير منهم ابن حسي وأبي الحسن الربيعي وأبي طالب العدي. له المصنفات الجليلة، منها: كتاب التذكرة، وكتاب الحجة، وكتاب الإيضاح، وكتاب التكملة، ومسائل كثيرة، منها: الشيرازيات، والبصريات، وغير ذلك توفي سنة ٣٧٧هـ. (انظر: طبقات الزبيدي ١٢٠، تاريخ بغداد ٧/٢٧٥-٢٧٦، مرآة الألباء ٣٨٧-٣٨٩، إساء الرواة ١/٣٠٨-٣١٠، إشارة التبيين ٨٣-٨٤).

توفي سنة ثمان وثمانين وستمائة للهجرة^(١).

وقد تواصل النشاط العلمي في الأندلس في القرن الثامن، ومن ذلك البحث اللغوي والنحوي، وبرز أئمة أعلام في هذا المجال، منهم:

- أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي القرناطي، وُلد سنة أربع وخمسين وستمائة للهجرة، عاش حياة مليئة بالدرس والتدريس والتصنيف، فقد أخذ عن علماء مشهورين في الأندلس ومصر وغيرها، وبلغ عدد الذين سمع منهم نحو خمسين وأربعمائة شخص، أما الذين أجازوه فعالم كثير جداً، واستمر يتلقى العلم عن الأئمة في شتى الفنون حتى غدا نحوي عصره، ولغويّه، ومفسره، ومحدثه، ومقرئه، ومؤرخه، وأديبه. خَلَف تراثاً ضخماً في النحو والتصريف واللغة والتفسير والحديث والفقه والقراءات والتاريخ والتراجم وغيرها. من مؤلفاته: البحر المحيط، التذليل والتكميل في شرح التسهيل، ارتشاف الضرب من لسان العرب، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، التذكرة في النحو، وغيرها. قال عنه بعض أهل التراجم: لم أره قط إلا يسمع ويشغل أو يكتب أو ينظر في كتاب، ولم أره غير ذلك. توفي أبو حيان سنة خمسة وأربعين وسبعمائة من الهجرة^(٢).

- أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، المعروف بالشاطبي، وُلد ونشأ بمرنطة، تعلم لأئمة أكابر عصره. كان أصولياً، مفسراً، فقيهاً، محدثاً، لغوياً، له القدم الراسخة والإمامة في الفنون: فقهاً وأصولاً وتفسيراً وحديثاً وعربيةً وغيرها. ألف تأليف نفيسة، منها: كتاب الاعتصام، والموافقات في أصول

(١) انظر ترجمته في: البليغة ١٢٨، إشارة التعيين ١٧٤، بغية الوعاة ١٢٥/٢-١٢٦.

(٢) انظر ترجمته في: معج الطيب ٣٣١/٩-٤٠٢، شذرات الذهب ١٤٥/٦-١٤٧، طبقات

القراء ٢٨٥/٢-٢٨٦، بغية الوعاة ٢٨٠/١-٢٨٥، أبو حيان السحري للدكتورة خديجة

الحليبي ٢٩ وما بعدها.

المفه وحكم الشريعة وأسرارها، الإفادات والإنشادات، المقاصد الشافية في شرح
الخلاصة الوافية، مجموع فتاوى، أصول النحو. توفي سنة تسعين وسبعمائة
للهجرة^(١)

(١) انظر ترجمته في - معجم المؤلفين ١/ ١١٨-١١٩، مقدمة كتاب (فتاوى الإمام الشاطبي)

جمع وتحقيق الدكتور محمد أبو الأعماس، مقدمة كتاب (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة
الكافية) تحقيق الدكتور عياد الثبيني

٢- المراد بالتأثير

لعل أهم ما يميز الكائن البشري السمة الاجتماعية الواعية التي يتصف بها في تعامله مع بني جنسه والمحيط الذي يعيش فيه. فالإنسان لا يملك عن علاقة من التأثير والتأثر منذ ولادته بل ربما قبلها - إلى حين وفاته. وهو ما يمبرعه عادة بالمقولة المشهورة: الإنسان مدني بطبعه.

ولعل أبرز ما تجسد فيه هذه العلاقة (التبادلية) عالم الفكر والثقافة فلا يمكن للإنسان إلا أن يكون متأثراً في أفكاره بغيره، ومؤثراً فيه في الوقت ذاته. وأهل الأندلس ليس بإمكانهم الانعكاس عن هذا القانون العام؛ فلا غرابة من أن يقبل أهل الأندلس على التيارات الفكرية والثقافية التي رخر بها المشرق في أوج نهضته الحضارية، فيتأثرون بها إعجاباً أو رفضاً وآراء الكوفيين النحوية سرعان ما عُرِفَتْ في البيئة الأندلسية، فأقبل عليها أهل الأندلس، أسرة قلوب المعجبين بها، ودافعة الماهضين لها للقيام بواجب النقض والرد. ولم يحس أوار هذا الحدال طوال فترة الحياة الفكرية والعلمية التي امتدت في الشجر الأندلسي أكثر من سبعة قرون.

فالمقصود بـ (تأثر) نحاة الأندلس في هذه الدراسة، ردة فعل علماء الأندلس الذين شيدوا بناء البحث النحوي واللغوي في هذا البلد تجاه مذهب الكوفيين النحوي أصولاً وآراء جزئية فرعية فإذا كان تأثر الموافق من الأندلسيين للكوفيين واضحاً، فإن الراد للمذهب الكوفي والمجهود لتعسه في محاولة نقضه لا يقل في نظري تأثيراً - وإن سلباً - من الأول.

وقد اعتمدت في تقرير تأثر الأندلسيين بالمذهب الكوفي النحوي بمتابعة نحاة الأندلس أو بعضهم للمذهب الكوفي، أو لقول بعض أعلامه إذا كانت المسألة خلافية بين الكوفيين أنفسهم. كما حرصت في أكثر المسائل على ذكر الموافق من الأندلسيين للرأي المخالف.

والمتسع للدرس النحوي في الأندلس يجد أن المذهب الكوفي النحوي لم يُبْعَد في أي فترة من الفترات من ساحة التأثير في الحياة النحوية واللغوية

بالأندلس، مع الإقرار بأن هذا التأثير يبرر حيناً حتى لكانه هو المؤثر الأبرز، ويحبو أحياناً حتى يكاد يختفي، مما يفري بعض الدارسين بالحكم بزوال هذا التأثير، ولكن سرعان ما يظهر من العلماء الأندلسيين من يكذب هذا الزعم.

لقد برزت أولى بوادر التأثير بالمذهب الكوفي - فيما يبدو - في صنيع جودي بن عثمان، ثم تواصلت بعده متمثلة في صور عدة، لعل أكثرها جلاءً تعاقب بعض النحويين الأندلسيين على شرح كتاب الكسائي؛ فبالإضافة إلى جودي، فقد شرح ممرح بن مالك النحوي أبو الحسن المعروف بالعل كتاب الكسائي^(١)، وعبدالله بن سليمان بن المنذر بن عبدالله بن سالم المكفوف، المعروف بـ *دُرِّيود*، الذي له شرح على نحو الكسائي في ستة أجزاء سُمع عليه^(٢). كما شرحه أحمد بن أبان بن سيد: وهو أبو القاسم أحمد بن أبان بن سيد اللغوي الأندلسي، تلقب بصاحب الشرطة تشريفاً وتكريماً لعلمه ومنزلته. وقد صاحب القاضي وروى عنه سائر كتبه ومصنفاته^(٣).

ولعل هذا التوجه لاعتماد كتاب الكسائي في الأندلس والتعاقب على شرحه، هو ما حدا بخطاب بن يوسف بن هلال الماردي^(٤) لوضع كتابه (الترشيح) يرد فيه الآراء التي جاءت في كتاب *دُرِّيود* الشارح لكتاب الكسائي، مع الإشارة إلى أن هذا

(١) انظر: طقات النحويين واللغويين ٢٧٢.

(٢) نظر طقات النحويين واللغويين ٢٩٨، هنية الوعة ٤٤/٢.

(٣) انظر ترجمته في: إنباء الرواة ٣٠/١، معجم الأدباء ٢٠٣/٢، فبح الطيب ٣٥١/٤.

(٤) أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي. كان من جلة النحاة ومحققهم والمتقدمين في المعرفة بعلموم اللسان. روى عن أبي عبدالله بن المخار، وهلال بن عريب. تصدر لإقراء العربية طويلاً، وصنف فيها له كتاب الترشيح، كما اختصر كتاب الراهر لابن الأبياري. (انظر: هنية الوعاة ٥٥٣/١).

الأخير كان يهيج نهج الكوفيين ، في حين كان خطاب الماردي يتنصر لسيبويه والبصريين^(١).

كما برز هذا التأثير في وصف بعض محاة الأندلس بالميل للكوفيين ومذهبهم النحوي ، كما حصل مع سعيد بن قدامة بن عبد الوارث اللطوي ، من أهل قرطبة ، الذي قيل عنه : كان يميل إلى مذهب الكوفيين^(٢).

ولم يقتصر هذا الحضور للمذهب الكوفي النحوي على الفترات الأولى في الأندلس ، بل تواصل في صور عدة طيلة التاريخ الأندلسي ، لعل منها ما يمكن أن يلحظه الدارس من وجود تيارين يتنهما غير قليل من التباين في أسلوب الدرس النحوي بالأندلس ، يقول الدكتور أحمد الزواوي : « إن مناهج علمائها أي الأندلس - خضعت لموقفين اثنين :

الأول : موقف اتسم بالتقدير والاحترام لعلماء المشرق وبحوثهم ، واعترف لهم بالفضل والرئاسة في علم اللغة والسحو ، وفي إطار هذا الموقف مارس أصحابه نشاطهم العلمي ، وفي ضوئه برزت اجتهاداتهم التي أضيفت إلى ما تضمنته المصادر الأصلية للنحو العربي ، ومن ثم لم يتجرأ أحد من أصحاب هذا الاتجاه على الطعن في سيبويه ومن سار على نهجه ، من علماء المدرسة العقلية. ولم يحاول نقض الأسس المذهبية أو رفضها ، باعتبارها عناصر ثابتة في الدراسة اللغوية ، وإنما أسهموا في تطويرها.

الثاني : موقف امتار بمحاولات للاجتهاد وفرص الشخصية الأندلسية ، ولكن أصحابه تجاوزوا مطالب الاجتهاد في العلم ، إلى الطعن والقدح في سيبويه وأتباعه ، واتجهت المحاولة إلى رفض بعض الأصول التي ارتضاها النحو العربي بصفة عامة ، والبصريون بصفة خاصة.

(١) انظر بحث : خطاب الماردي ومنهجه في النحو ، للدكتور حسن الشاعر ، مجلة الجامعة

الإسلامية ، العددان : ٧٩-٨٠ ، ص ١١٨.

(٢) انظر . طبقات النحويين واللغويين ٢٩٩ ، تاريخ علماء الأندلس ١٤٥

ولقد فرض الاتجاه الأول الرياحي، وثبتت أركانه مدرسته ومدرسة أبي علي
القالبي. ونقله إلى المغرب علماء كثيرون أنبهم أبو بكر الخدب^(١)، وابن هشام
اللخمي^(٢)، والعبدي^(٣) وابن خروف...^(٤)

أما الموقف الثاني فظهرت بوادره أواخر القرن الرابع، واستمر ضئيل الأثر
خلال القرن الخامس، وبلغ ذروته مع بداية القرن السادس، على يد أبي الحسين
المعروف بابن الطراوة، وتلاميذه^(٥).

على أنه لا يسعى للباحث أن يغلو، فيصور الأمر على أنه صراع بين فئتين
إحدهما تسافح عن سيويه وتذب عنه بكل ما أوتيت من قوة، والأخرى لا تجد
سبيلاً للظعن على أبي بشر إلا وسلكته، فهذا بلا شك غلوٌ بجانب للصواب، إذ

(١) أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري النحوي، المعروف بالخدب، من أهل
إشبيلية، أحد السحاة المشهورين بالخدق. اشتهر بتدريس الكتاب، وله طرر عليه،
كما أن له تعليقا على الإيضاح للفراسي أخذ عن ابن الرماك وابن الأختصر
وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني توفي سنة ثمانين وخمسمائة (انظر: إساء
الرواة ٤/١٨٨، البلغة ٢٠٦، إشارة التبيين ٢٩٥، تكملة الصلة ٢٤٩، بغية الوعاة
٢٨/١).

(٢) أبو عبدالله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي النحوي اللغوي
السبتي تلميذ لابن العربي، وأبي طاهر السلفي، له تأليف مفيدة منها: كتاب
الفصول، والجمل في شرح أبيات الجمل، وبكت على شرح أبيات سيويه للأعلم،
وشرح الفصح كان حيا سنة ٥٥٧هـ. (انظر: البلغة ٢٠٩، إشارة التبيين ٢٩٨، تكملة
الصلة ٣٧٠، بغية الوعاة ١/٤٨-٤٩)

(٣) أبو بكر محمد بن عبدالله بن ميمون بن إدريس العبدي النحوي، من أهل قرطبة. إمام في
الحق، مقدم في علم اللسان. أخذ عن ابن رشد وابن العربي وشريح وابن معمر له على
جمل الزجاجي شرح في عدة مجلدات، وشرح أبيات الإيضاح للفراسي، وشرح المقامات.
توفي سنة ٥٦٧هـ. (انظر: البلغة ٢٢٨، إشارة التبيين ٣١٨، تكملة الصلة ٢٢٩، بغية الوعاة
١/١٤٧-١٤٨)

(٤) أبو موسى الجزولي للذكور أحمد الراوي ٣٣.

إن أصحاب الفئة الثانية لا يفتأون يذكرون دوماً باحترامهم لسيبويه ومنهجه ، إلا أن ذلك الاحترام - في رأيهم - لا يمكن أن يحملهم على قبول كل ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه ، يقول ابن الطراوة : «ولا تثريب علينا فيما نلّم به من الخلاف على سيبويه - رحمه الله - في اليسير من نظره ، لا شيء من نقله ؛ لأن تقليد الصادق في نقله واجب ، والاعتراض عليه في نظره جائز ، فمن تمت له التفرقة بين هاتين الحالتين عوفي من إنزال الطّمة بنا ، وأراح الحفيطين عما نحوض فيه من أمرنا»^(١).

وقبله قال الزبيدي - راداً ما يمكن أن يحوم حوله من شبهة التعالي على سيبويه في كتابه (الاستدراك) - : «ولعل عاقلاً يتوهم أبا ادعيا مدانة سيبويه في علمه أو موازاته في نفاذه وفهمه ، بما زدنا عليه من الأبنية التي أغفل ذكرها ، ولما دللنا عليه من تناقض بعض قوله أو بمعارضتنا له في اليسير من معانيه فيخلنا أفكاً ، ويظن بنا عجزاً. وأنى لنا بما توهمه ، وإنما تكلمنا على أصوله. وعارضنا بعض قوله ببعضه. ورددنا عليه من علمه. والإحاطة على البشر ممنوعة ، والعصمة عنهم مرتفعة»^(٢).

(١) الإنصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ٧.

(٢) الاستدراك. وانظر: أبو بكر الريدي الأنلسي وآثاره في النحو واللغة ٢٤٨.

٤- تاريخ اتصال الأندلسيين بالمذهب الكوفي وطرائقه

بين الأندلسيين والمشرق علاقة من نوع خاص، فقد تعددت الوشائج التي تربط أهل الأندلس بـ(المسح)، وشد المشرق أنظار الأندلسيين بسياساته ومذاهبه وعلومه. وذلك واضح، ليس عند من صرح بإعجابه وهيامه بالمشرق فحسب، بل - ربما بشكل أوضح وأوفى - عند من سعى جاهدا لإبراز الشخصية الأندلسية المتميزة، وحذر من النويان الكامل في ثقافة المشرق وإذا كان من العسير دائما الوقوف على نقطة البداية لأي حركة اجتماعية أو فكرية، إلا أن ذلك لا يمنع من الإقرار بأن اتصال الأندلسيين بالمذهب الكوفي التحوي يبدأ مع بدايات بروز هذا المذهب، فالفاصل المكاني بين أقصى الغرب حيث الأندلس، والمشرق لم يحل أبداً في أي فترة من الفترات دون التواصل الثقافي بين المطلقين.

فتروي كتب التراجم أن أول من عمل على نشر المذهب الكوفي بالأندلس جودي بن عثمان، الذي رحل إلى بغداد، وأخذ بها عن الكسائي، والفراء، وغيرهما، وظل يدرّس كتاب الكسائي بعد رجوعه وأخذ عنه جماعة، وألف كتاباً في السحر^(١). كما رحل قاسم بن أصبغ^(٢) إلى المشرق عام ٢٧٤هـ فلقى المبرد وثلعبا وابن قتيبة^(٣).

(١) توفي جودي عام ١٩٨هـ، واسم الكتاب الذي ألفه - منه الحجارة، وليس يعرف على وجه التحديد اسم كتاب الكسائي. انظر - طبقات الزبيدي ٢٠٨، التكملة ٢٤٩/١، البيعة ٤٩٠/١، أبو موسى الجزولي ٢٩.

(٢) أبو محمد قاسم بن إصبع بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء الياني القرطبي، مولى الوليد بن عبد الملك بن مروان. كان بصيراً بالحنث والرجال، نبيلاً في السحر والعريب والشعر. سمع من بقي بن مخلد والمثنى رحل إلى المشرق فسمع من ثعلب والمبرد وابن قتيبة وخلاتق وانصرف إلى الأندلس بعلم كثير. ورحل إليه الناس توفي سنة ٣٤٠هـ. (انظر: تاريخ علماء الأندلس ٢٨٦-٢٨٧، بغية الوعاة ٢/٢٥١).

(٣) أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللعوي. من أهل الكوفة كان عالماً بالسحر واللغة وعريب القرآن والشعر، وكان ثقة فاصلاً روى عن إسحاق بن راهويه ومحمد بن زياد الأعرابي وأبي حاتم السجستاني. توفي سنة ٢٧٠هـ، وقيل: ٢٧٦هـ. (انظر: طبقات الزبيدي ١٨٣، الفهرست ٧٧-٧٨، نزهة الألباء ٢٧٢-٢٧٤، إنباء الرواة ٢/١٤٣-١٤٧، إشارة التعيين ١٧٢-١٧٣، بغية الوعاة ٢/٦٣).

وغيرهم ، وانصرف بعلم كثير ، وكان نبيلاً في النحو والعربية ، ومال إليه الناس لما رجع إلى بلده^(١).

إنما فقد بدأ اتصال الأندلسيين بالذهب النحوي الكوفي مبكراً ، حيث تتلمذ بعض الأندلسيين للكسائي والفرّاء وثلعب. وواضح أن إحدى الطرق المهمة - وربما كانت أهم الطرائق - التي تواصل بها الأندلسيون والكوفيون الرحلة والتلمذة المباشرة لشيخ المذهب الكوفي وواضعي سماته.

ولم تكن الرحلة من الأندلسيين إلى المشرق الوسيلة الوحيدة التي تواصل بها الأندلسيون والكوفيون ، بل كان - إلى جانب ذلك - نوع آخر من الرحلة ، مكنت الراغبين في الإفادة من أهل الأندلس من التواصل مع آراء الكوفيين ومذاهبهم ، وأعني بذلك الرحلة المقابلة ، رحلة بعض المشاركة أنفسهم إلى بلاد الأندلس.

ولعل من أشهر الراحلين من المشرق إلى الأندلس أبا علي إسماعيل بن القاسم ابن عيذون بن هارون الفالي الذي تتلمذ في العراق لأشهر الشيوخ ، وقد كان يميل إلى منهج النصريين ، ولكن ذلك يجب أن لا يحجب عما وجه الحقيقة الثاني ، وهو أن أبا علي كما قرأ وتأثر بشيوخه البصريين في النحو واللغة ، كان تلميذاً أيضاً لغيرهم من الكوفيين ، فقد روى عن أصحاب ثعلب وفي مقدمتهم أبو بكر بن الأنباري ، وأبو عبدالله نفطويه^(٢) ، كما روى عن أبي عمر المطرز^(٣) اللغوي الكوفي

(١) انظر: نهج الطيب ٤٧/٢ ، بغية الملتصق.

(٢) أبو عبدالله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة الأردني المعروف بنفطويه. أخذ عن ثعلب والمبرد كان أديب متفتناً في الأدب ، حافظاً لنفائص جرير والنزدي وشعر ذي الرمة وغيرهم. كان يكثر الاشتقاق وله في إبطاله كتاب. توفي سنة ٢٢٣هـ (انظر: طبقات الزبيدي ١٥٤ ، تاريخ بغداد ١٥٩/١٦٢ ، معجم الأدباء ٢٥٤/١ ، إنباء الرواة ١٧٦/١ - ١٨٢ ، إشارة التبيين ١٥-١٦ ، بغية الوعاة ٤٢٨/١-٤٣٠).

(٣) أبو عمر محمد بن عبدالواحد بن أبي هاشم المطرز الزاهد المعروف بسلام ثعلب. كان حافظاً للغة ، قيل عنه : أملئ من حفظه ثلاثين ألف ورقة. روى الكثير عن الأئمة الأئمة وروى عنه الجهم العفري. له من المصنفات : شرح المصباح ، فائت المصباح ، الباقوتة ، كتاب غريب الحديث. توفي سنة ٣٤٥هـ (انظر: طبقات الزبيدي ٢٠٩ ، الفهرست ٧٦-٧٧ ، معجم الأدباء ٢٢٦/١٨-٢٣٤ ، إنباء الرواة ١٧١/٣-١٧٧ ، بغية الوعاة ١٦٤/١).

الذي حدثه يكتب ثعلب، وما ألفه في شرح فصيحته ورد به على البصريين. وروى عن ابن شقير^(١) الذي كان يخلط بين المدهين. ولذلك نراه في كتبه لا يقتصر على الاستشهاد بأقوال البصريين وحدهم، بل أخذ أيضاً عن الكسائي، والفراء، وابن الأنباري، وثلعب، وأمثالهم، ويستعير أيضاً بعض مصطلحاتهم الخاصة^(٢).

وقد أنشأ أبو علي علي ابن الأنباري من الكوفيين بقوله: «كان يحفظ فيما ذكر ثلثمائة ألف بيت شاهد في القرآن، وله أوضاع شتى كثيرة، وكان ثقة دينا صدوقاً، وكان أحفظ من تقدم من الكوفيين»^(٣).

وقد أثمرت دراسة أبي علي علي ابن الأنباري رواية كثير من الكتب اللغوية والأدبية، ودواوين الشعراء الجاهليين والإسلاميين. فمما قرأ عليه: الغريب المصنف لأبي عبيد^(٤)، وكتاب المعاني الكبير

(١) أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن العرج بن شقير، السحوي البغدادي، في طبقة ابن السراج، روى عن أحمد بن عبيد بن ناصح تصانيف الواقدي. من مصنفاته: مختصر في النحو، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث. توفي سنة ٣١٧هـ (انظر: أخبار السحويين البصريين، ١٠٩، تاريخ بغداد/٤/٨٩، معجم الأدباء/٣/١١، إنباء الرواة/١/٦٩-٧٠، بقية الرواة/١/٣٠٢).

(٢) انظر: أبو علي الفاي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية في الأندلس ٩٢-٩٣.

(٣) المرجع السابق ١٥٣-١٥٤.

(٤) أبو عبيد القاسم بن سلام الأردني مولاهم، كان إمام عصره في كل فن من العلم. أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي وابن الأعرابي والكسائي والفراء وغيرهم. من مصنفاته: الغريب المصنف، غريب القرآن، غريب الحديث، معاني القرآن، المقصور والممدود وغيرها. توفي سنة ٢٢٤هـ (انظر: طبقات الريدي ١٩٩-٢٠٢، المهرست ٧١-٧٢، معجم الأدباء/١٦/٢٥٤-٢٦١، نزهة الألباء ١٨٨-٢٠٦، إنباء الرواة/٣/١٢-٢٣).

لابن السكيت^(١)، وكتاب المقصور والممدود من تأليف ابن الأنباري.

وقد وجد القالي في قائمة كتب ابن الأنباري الطويلة إذا معنا له على تأليف كثير من كتبه التي شابهت في عناوينها ومحتوياتها بعض كتب ابن الأنباري، كما كان له في شخصه وعلمه وما امتاز به من الضبط والأمانة والخلق العلمي قدوة حسنة ومثالا يحتذى^(٢).

ومن رحل إلى الأندلس من المشاركة أيضا عبدالله بن حسن بن عبدالرحمن بن شجاع المروزي أبو بكر النحوي الحنلي، قال عنه صاحب النغية: «فاضل أديب، عالم بالنحو على مذهب الكوفيين، ألف في النحو على مذهبهم، دخل الأندلس، وحمل أهلها عنه. مات في حدود أربع وعشرين وأربعمائة»^(٣)، ويقول في موضع آخر - مترجما لعبدالله بن الحسين (هكذا) بن عبدالرحمن بن شجاع المروزي يكنى أبا عبدالرحمن -: «... واسع الرواية قديم الطلب، وكان عالما بالعربية على مذهب الكوفيين، وله تأليف في النحو على مذهبهم سماه الابتداء... وكان ممتعا بدهنه وجميع جوارحه. مولده سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة»^(٤).

ولم تقتصر الرحلة إلى الأندلس على العلماء فحسب، بل تعدى ذلك ليشمل الأعراب أهل اللغة أنفسهم، ويروي الزبيدي قصة أبي محمد الأعرابي العامري

(١) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت، كان إماما في اللغة، عالما بنحو الكوميين. لقي فصحاء الأعراب وأخذ عنهم، كما أخذ عن البصريين والكوفيين، كالفراء وأبي عمرو الشيباني وابن الأعرابي. من مصنفاته: (إصلاح المنطق، كما أن له تصانيف كثيرة في النحو ومعاني الشعر وتفسير دواوين العرب. توفي سنة ٢٤٤هـ (انظر: طبقات الريدي ٢٠٢-٢٠٤، الفهرست ٧٢-٧٣، معجم الأدباء ٥٠/٢٠-٥٢، إنباء الرواة ٤٠/٥٠-٥٧، إشارة التبيين ٣٨٦-٣٨٧، بغية الوعاة ٢/٣٤٩).

(٢) انظر أبو علي القالي ٦٩.

(٣) بغية الوعاة ٢/٣٨، ترجمة رقم ١٣٧٤.

(٤) بغية الوعاة ٢/٤٠، ترجمة رقم ١٣٧٨، ووضح أن المترجم له هو السابق نفسه.

الذي لحن في مجلس صاحب إشبيلية، فقال له -شاكراً على شيء اصططعه إليه- :
تالله ما سيدتك العرب إلا بحقك، فردد عليه أبو الكوثر الخولاني بأن العلماء
بالعربية يقولون: سودتك، فقال الأعرابي: السواد: السُخام... وتنتهي القصة
بإفحام يزيد بن طلحة العبسي^(١) للأعرابي، إلا أن هذا الأخير ج قائلاً: يا أهل
الأمصار، ماذا صنعتكم بالكلام؟^(٢)

على أن من الطرق الأخرى البارزة التي تحقق بها التواصل بين الأندلسيين
والمذهب الكوفي الإفادة من الكتب والمصنفات التي عُثيت بنقل آراء الكوفيين؛
فالنحوي الأندلسي لم يقصر نظره وعيائه على مصادر النحو البصري، حتى في
تلك الفترات التي يحيل للمرء فيها أن النزعة البصرية كانت غالبية في
الأندلس، بل تعدت عيائه لتشمل مختلف المصادر، بصرية كانت أم كوفية؛
فهذا أحد أعلام النحاة بالأندلس، وأعني به ابن طاهر الإشبيلي له تعاليق
على كتاب سيبويه وأخرى على كتاب معاني القرآن للمراء^(٣). وقد قيل عن
ابن طاهر نفسه إنه كان قائماً على كتاب سيبويه، وأصول ابن السراج،
ومعاني القرآن للمراء، والإيضاح للمارسي، يعتني بها ويرى أن ما عداها في
الصناعة مطروح^(٤).

وفي موقف ابن طاهر هذا ما يوضح اعتماد علماء النحو في الأندلس على
مصادر مختلفة المذاهب. فقد أصبحت مصادر الدرر النحوي متاحة للأندلسيين شيئاً
فشيئاً، فأفادوا منها، وقد كانوا يكونون لعلماء العربية الأوائل احتراماً كبيراً مهما

(١) أبو خالد يزيد بن طلحة العبسي، يعرف بيزيد العيصي. من أهل إشبيلية، سمع من محمد
بن عبدالله بن العاري ومحمد بن عبدالسلام الخشني. وكان من أجلة فقهاء إشبيلية، كما كان
بصيراً باللغة والنحو والشعر، مشهوراً بالمصاحبة (انظر: طبقات الريدي ٢٧١-٢٧٢،
تاريخ علماء الأندلس ٤٤٦، ترجمة ١٦٠٨).

(٢) انظر: طبقات الريدي ٢٧١-٢٧٢.

(٣) انظر: الذيل والتكملة ٦٥٠/٥-٦٥١.

(٤) التكملة ٥٣٢/٧. وانظر: الذيل والتكملة ٦٤٩/٥.

كانت انتماءاتهم المذهبية ، ولم يتخرجوا في الاختيار والترجيح والرد أحياناً^(١).

والمتبع لما حقق من مؤلفات نحوية أندلسية يقف على مظاهر كثيرة هي بلا شك ناتجة عن نضج الأندلسيين لفكرة التعصب التي تمنع من الإفادة من الرأي والرأي الآخر مهما كانت حجته وأدلة ، فلا نكاد نجد نحويًا ممن رأت مؤلفاتهم النور إلا ويجد له متابعات -قد تقل أو تكثر- لكلا المذهبين البصري والكوفي.

يقول نعمة العزاوي عن علماء الأندلس : إنهم «عكفوا على كتب المدرستين ، فدرسوها ، واختاروا منها ، ولكنهم كانوا إلى المذهب البصري أميل ، ولم يكن منهم في عصر الزبيدي من عرف بمشايعة إحدى المدرستين أو التعصب لها ، وإنما كان منهجهم الاختيار من المذهبين ، وإن كان اختيارهم من المذهب البصري أكثر من اختيارهم من المذهب الكوفي ، ولعل الاختيار من المدرستين ومزج المذهبين مع إعطاء البصرة شيئاً من التفضيل والتقدير ، لم يكن سعة المهج النحوي في الأندلس في عصر الزبيدي فقط ، بل ظل أساس منهجهم في جميع العصور»^(٢).

ثم تقول عن الريدي : «فالزبيدي رأس المذهب الأندلسي في النحو ، ورائد كبير نهج النحاة بعده سبيله ، فلم يتقيد بأقوال البصريين ، ولم يلج عقله بإزائها ، بل رجع عليها أقوال الكوفيين في بعض المسائل حين رأى الرواية الموثوقة تؤيدهم ، وتعزز آراءهم ، ولم يمنعه إعجابه بسيبويه ، وإكباره لكتابه ، من أن يحالقه ، ويزن آراءه بميزان النقد ويؤلف في الاستدراك عليه ونقده ، والنص على مواطن سهوه وغلطه وتناقضه. وهكذا بدأت شخصية الأندلس تتألق وتظهر على يدي الريدي. ويات لمؤلفات اللغة والنحو طابعها الذي يتميز بالاجتهاد والأخذ من المذهبين»^(٣).

(١) انظر . الدراسات اللغوية في الأندلس منذ مطلع القرن السادس الهجري حتى منتصف

القرن السابع الهجري ٢٤٢.

(٢) أبو بكر الريدي الأندلسي وآثاره في النحو واللفظ ٢١٠-٢١١.

(٣) المرجع السابق ٢١١.

والوقوف بعنه يلحظه الدارس لما كتبه الدكتورة خديجة الخديشي عن أبي حيان، فهي تصفه بأنه «لا يقف من المذهب الكوفي موقف المعارض دائماً، بل يوافقهم في بعض المسائل التي يرى أنهم على حق فيها... فأبو حيان يفضل من يراه على الحق والصواب حتى ولو كان من مخالفيه في مذهبه، ويرد على المخطئ وإن كان ممن يناصر مذهبهم، ولا يتبع غيره فيقلده تقليداً أعمى، بل يمحس ويقرر ويختار...» وما تقدم نرى أن أبا حيان يقف موقف المحالف من الكوفيين متى رأى آراءهم شادة لا يسندوها سماع من شعر أو لغة أو قياس معتمد عليه، ويقف منهم موقف المؤيد عندما يرى آراءهم صحيحة واجبة^(١).

فالعلم في الأندلس لم يكن من جهة التعصب أو المغالبة، بل من جهة الدليل والقناعة، يقول يزيد بن طلحة الفصيح راداً على أبي محمد الأعرابي -في القصة التي نقلها الزبيدي^(٢)-: «إن العلم ليس من جهة المغالبة، ولكن من جهة الإنصاف والحقيقة».

وغني عن البيان أن الإفادة من المذهب النحوي الكوفي لم يكن مصدرها عند الأندلسيين الإفادة المباشرة من كتب الكوفيين أنفسهم فحسب، بل تعدت لتشمل كذلك الإفادة من الكتب التي عُثِبت بنقل مذهبهم مثل أصول ابن السراج وكتب الفارسي وابن جني^(٣) وجمل الزجاجي وغيرها كثير مما اشتهر شهرة واسعة بين المعنيين بالدرس النحوي واللغوي في الأندلس، فتناولوه

(١) أبو حيان النحوي ٣٠١-٣٠٣.

(٢) انظر: طبقات الزبيدي ٢٧٢.

(٣) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية، أخذ العربية عن أبي علي الفارسي، وقد لازمه أربعين سنة، سافراً وحضراً. كان من أحقق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصرف. أخذ عنه الثماني وعبد السلام البصري. من مصنفاته: الخصائص في النحو، سر صناعة الإعراب، شرح تصرف المارني، التلمع في النحو. توفي سنة ٣٩٢هـ (انظر: الفهرست ٨٧، معجم الأنبياء ١٢/٨١-١١٥، تاريخ بغداد ١١/٣١١-٣١٢، إشارة التبعين ٢٠٠-٢٠١، بغية الوعاة ١٣٢/٧).

بالشرح والإيضاح ، واعتمدوه في إلقاء الدروس ، وتعليم الطلاب. فكان
مصدراً مهماً سمح للأندلسيين بالاطلاع على آراء الكوفيين والموازنة بينها
وبين آراء البصريين.

يقول الدكتور مهدي المخزومي مؤكداً احتواء كتاب (الأصول) لابن السراج
وكتاب (الجميل) للزجاجي على كثير من مذاهب النحو الكوفي : «وبالرغم من
غلبة المذهب المصري ، وسط سيطرته على بيئات الدرس ، وحقلوته بتشجيع
الحكام والأمراء ومؤازرتهم إياه ، بقي المذهب الكوفي محتفظاً بأصالته ، مؤثراً حتى
في أعلام المذهب البصري ، فارضاً كثيراً من آرائه على عقول الدارسين ، مشجعاً
كثيراً من أوضاعه ومصطلحاته في حوار الدارسين وكتاباتهم. ويكفي أن نتصفح
كتاب الأصول لابن السراج ، وكتاب الجمل للزجاجي ، وغيرهما من مؤلفات
المعاصرين لهما لنقف على مدى تأثير هذا الدرس الأصيل في الدارسين الذين ميزوا
أنفسهم بانتسابهم إلى البصريين»^(١).

ثم يوضح بعد ذلك أن هذا التأثير يعود في الأساس إلى تلمذة هؤلاء العلماء
لبعض أعلام الدرس الكوفي ، وإفادتهم منهم كثيراً ، بخاصة أولئك الذين
أحاطوا علماً بأصول المذهب الكوفي وأصول المذهب المصري ، وكانوا «قدوة
أعلاماً في علم الكوفيين ، وكان أول اعتمادهم عليه ، ثم درسوا علم
البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين»^(٢) ، إلا أنهم كانوا أميل في دراستهم
إلى الكوفيين^(٣).

(١) الدرس النحوي في بغداد ٨٥-٨٦.

(٢) الإيضاح في علم النحو ٧٩.

(٣) الدرس النحوي بغداد ٨٦.

القسم الأول

**تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس
من خلال المسائل النحوية**

تهديد

إن المطلع على مدونات النحو التي ألفها أهل الأندلس واقفٌ - لا محالة - على الثراء الذي ميز الدرس النحوي بهذا الثغراً، حيث تعدد مدونات علماء الأندلس النحوية - مثل مؤلفات السهيلي وابن عصفور وابن مالك وأبي حيان والشاطبي وغيرها كثير - تعدد مراجع أساسية لا يمكن لدارس النحو العربي الاستغناء عنها.

ومن مظاهر عناية الأندلسيين بهذا الدرس ما تميزت به مؤلفاتهم من عناية كاملة بحسبة الآراء لأصحابها، والاستدلال للأقوال، والتعليل لها، وبيان الأصول التي يستند إليها هذا النحوي أو ذاك في تقرير رأيه، وغير ذلك من مظاهر تدل على الثراء الكبير الذي تميز به الدرس النحوي بالأندلس. ولا عجب في ذلك إذا علم ما للدرس النحوي من قيمة في حياة الأندلسيين؛ وقد وُفق المقرئ في وصفه لمكانة النحو عند الأندلسيين في قوله عنهم: «قد يطلقون على النحوي واللغوي اسم الفقيه، لأنه عندهم من أرفع السمات والنحو عندهم في نهاية من علو الطقة، حتى إنهم في هذا العصر كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدة، وهم كثيرون البحث فيه وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكناً من علم النحو - بحيث لا تحصى عليه الدقائق - فليس عندهم بمستحق للتميز، ولا سالم من الازدراء»^(١).

لقد تميزت الحواضر الأندلسية بنشاط علمي لا يقل ثراءً عن نظيره في الحواضر المشرقية، كما كان التفاعل كبيراً بين الحركة العلمية في الأندلس وبشتى فنونها ونظيرتها في المشرق؛ حيث كان التفاعل كبيراً، والتأثر والتأثير متبادلاً.

ولعل من الوسائل المعينة على اكتشاف مظاهر هذا التأثر وخيوطه، - وبعيننا في هذا المقام تأثر الأندلسيين بالنحاة الكوفيين - تتبع آراء نحاة الأندلس الفرعية،

للقوف على موقعهم من لحاة الكوفة ، موافقة أو معارضة ، نصراً أو تنفيذاً . وغني عن البيان أن الموافقة في المسائل الفرعية ، تستتبع غالباً موافقة في الأصول المستند إليها في تقرير هذه المسائل .

لذلك سوف نسعى - مستعينين بالله تعالى - على تتبع الدرس النحوي في أبوابه المختلفة ، للقوف على آراء لحاة الأندلس التي وافقوا فيها لحاة الكوفة ، دون إغفال الإشارة إلى من عارضهم منهم في هذه المسائل ، مع الحرص على دراسة كل مسألة دراسة معينة على بيان الخلاف الحاصل فيها وأطراف هذا الخلاف ، إضافة إلى مستندات كل صاحب قول ، لنخلص بعد ذلك إلى ترجيح ما يبدو لنا - وفق بعض الأصول المرتضاة - أظهر من غيره من الآراء .

أما عن الترتيب المتبع في دراسة المسائل ، فقد اخترنا - غالباً - الترتيب الذي ارتضاه ابن مالك في أبعته ، وذلك لشهرته بين الدارسين ، ولبعض المزايا الأخرى التي تميزه عن غيره من التقسيمات التي ارتضاها غيره من علماء النحو ؛ مثل الزجاجي ، والزحشري وغيرهما .

أولاً: المسائل النحوية:

باب المعرب والمبني

إعراب المثني:

ذهب جمهور النحويين إلى أن المثني معرب، في حين ذهب الزجاج^(١) إلى أنه مبني^(٢).

ويرفع المثني بالالف، وينصب ويجر بالياء. واختلف النحويون في الألف والياء اللتين زيدتا بالمثني على أقوال، أذكر فيما يلي أهمها:

الأول: ذهب سيبويه والبصريون إلى أن الألف والياء في المثني حروف إعراب، وأن حركات الإعراب مقدرة فيها، فالضمة مقدرة على الألف، والفتحة والكسرة مقدرتان في الياء^(٣).

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن الألف والياء هما الإعراب نفسه، فهما بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة^(٤) ووافقهم على ذلك ابن مالك من نحوي الأندلس^(٥).

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج التحوي، أخذ عن ثعلب والمبرد ولازمه، وكان إماماً في العربية. له من المصنفات: معاني القرآن، فعلت وأفعلت، ما ينصرف وما لا ينصرف، شرح أبيات سيبويه، السواد توفى سنة ٣١١، وقيل: ٣١٦هـ. (انظر: أخبار النحويين البصريين ١٠٨، تاريخ بغداد ٨٩/٩٥-٩٥، معجم الأدباء ١٣٠/١-١٥١، مزهة الألباء ٣٠٨-٣١٢، إنباء الرواة ١٩٤/١-٢٠١، إشارة التعيين ١٢).

(٢) انظر: الإيضاح ٣٣/١، ارتشاف العصب ٢٦٤/١، نتائج التحصيل ٤٠٧/١/١.

(٣) انظر: الكتاب ١٧/١، مقتضب ١٥٣/٢، الإيضاح في علل النحو ١٣٠.

(٤) انظر: الإيضاح في علل النحو ١٣٠، سر صناعة الإعراب ٢/٦٩٥-٦٩٦، الإيضاح ٣٣/١، ارتشاف العصب ٢٦٤/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/١، نتائج التحصيل ٤٠٦/١/١.

الثالث: ذهب الأخفش^(١)، والمبرد^(٢)، وغيرهما^(٣): إلى أن الإعراب مقدر في الحرف الذي كان حرف الإعراب قبل طرور الثنية، والألف والياء دليل الإعراب، وقد منع من ظهور الإعراب شغل ما قبل حرفي اللين بالحركات التي اقتضتها هذه الحروف.

الرابع: ذهب الجرمي^(٤) إلى أن المثني مرفوع بالألف، فهي حرف الإعراب كما ذهب إلى ذلك سيويه، أما في حالتي النصب والجر، فهو معرب بالتعريف والاتقلاب^(٥).
الأدلة والمناقشة:

استدل سيويه ومن وافقه لقولهم: إن الألف والياء حرفا إعراب، بأن هذه الحروف زيدت للدلالة على الثنية، فلما كانت كذلك، صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى، فصارت بمنزلة التاء في (قائمة) والألف في (جلى)، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب في هاتين الكلمتين، فكذلك الألف والياء في المثني^(٦).

(١) انظر: المقتضب ١٥٤/٢، الإيضاح في علل النحو ١٣٠، سر صناعة الإعراب ٦٩٥/٢. والأخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة النحاشي مولى بني مجاشع. أخذ عن سيويه وكان أسن منه، فكان أبرع أصحاب سيويه. تتلمذ له الكوفيون بعد نزوله في بغداد. له معاني القرآن وغيره. توفي سنة ٢١٥ هـ. (انظر: أخبار الحوئين البصريين ٥٠-٥١، طبقات الزبيدي ٧٢-٧٤، معجم الأدباء ١١/٢٢٤-٢٣٠، مرآة الألباء ١٨٤-١٨٨، إنباء الرواة ٣٦/٢-٤٤، إشارة التبيين ١٣١-١٣٢، بغية الوعاة ١/٥٩٠).

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) مثل: امارتي (انظر: الإيضاح في علل النحو ١٣٠)، والزيادي (انظر: الارشاد ٢٦٤/١).

(٤) أبو عمر صالح بن إسحاق البجلي، مولاهم. إمام في النحو بصري، أخذ عن الأخفش ولقي يونس، وأخذ اللغة عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي له كتاب الفرج توفي سنة ٢٢٥ هـ. (انظر: أخبار الحوئين البصريين ٧٢-٧٤، طبقات الزبيدي ٦٤-٧٥، تاريخ بغداد ٩/٣١٣-٣١٥، معجم الأدباء ١٢/٥-٦، نزاهة الألباء ٢٠٦-٢١٣، إنباء الرواة ٨٠/٢-٨٣، إشارة التبيين ١٤٥، بغية الوعاة ٨/٩).

(٥) انظر: المقتضب ١٥٣/٢، سر صناعة الإعراب ٦٩٥/٢، الإنصاف ١/٣٣.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ٦٩٨/٢، ٧٠٨-٧٠٩، الإنصاف ١/٣٤-٣٥.

ونقل ابن جني عن المارسي دليلاً آخر يعضد قول سيويه ومن وافقه ، فقال :
«ويدل على أن الألف في الشنية حرف إعراب صحة الواو في (مثرَوان)»^(١). قال :
ألا ترى أنه لو كانت الألف إعراباً أو دليلاً إعراب ، وليست مصوغة في جملة باء
لكلمة متصلة بها اتصال حرف الإعراب بما قبله ، لوجب أن تقلب الواو ياء ،
فيقال : مثرَيان ؛ لأنها كانت تكون على هذا القول طرفاً... فصحة الواو في
(مثرَوان) دلالة على أن الألف من جملة الكلمة ، وأنها ليست في تقدير الانفصال
الذي يكون في الإعراب»^(٢).

أما الكوفيون ومن وافقهم ، فقد استدلوا لما ذهبوا إليه بحمل الحروف على
الحركات ؛ وذلك لأن هذه الحروف تتغير كما تتغير الحركات ، ولما كانت كذلك دل
على أنها إعراب بمنزلة الحركات»^(٣).

كما استدلوا كذلك بحمل المثني على الأمثلة الخمسة ، فكما أعربت هذه
الأمثلة بالحرف ، وهو ثبوت النون في حالة الرفع ، نحو : يفعلان ويفعلون ،
وأعربت كذلك بسلب هذا الحرف في حالتي الجزم والنصب ، وأعرب الفعل
كذلك بسلب الحركة في الجزم في نحو : لم يذهب ، فجعل لفظ ضد الإعراب
إعراباً ، فلم يكن لذلك متكرراً أن يكون الإعراب في بعض الأحوال حرفاً إذا
دعت الضرورة إليه»^(٤).

أما من ذهب إلى أن الألف والياء ليستا حرفي إعراب ، ولا هما إعراب ،
ولكنهما دليل الإعراب ، فدليله أن هذه الحروف لو كانت إعراباً لما اختلف معنى
الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال (زيد) ، ولو أنها حروف إعراب كالذال من
(زيد) لما كان فيها دلالة على الإعراب ، وهي تدل على الإعراب ؛ لأنك إذا قلت :

(١) المثرَوان : الجانبان من كل شيء.

(٢) سر صناعة الإعراب ٧٠٩/٢. وقد أطال ابن جني في الاستدلال لقول سيويه والرد على
من خالفه في هذه المسألة. انظر - سر صناعة الإعراب ٦٩٥/٢-٧٢٣.

(٣) انظر : الإنصاف ٣٣/١-٣٤.

(٤) انظر - الإيضاح في علم النحو ١٣٢ ، الإنصاف ٣٤/١.

رجلان، عُلِمَ أنه رفع، وإذا رأيت الياء، علمت أنها في موضع خفض أو نصب؛ فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب^(١).
أما الجرمي فدليله أن الأصل في المشي قبل دخول العامل عليه هو الألف، فإذا دخل الرفع لم يحدث شيء، وبقي على ما هو عليه، وإن دخل الناصب أو الجار قلت الألف ياءً، ولا إعراب في الحروف لا ظاهراً ولا مقدراً، فكان التغير هو الإعراب^(٢).

ولم يسلم قول من هذه الأقوال من ردود واعتراضات: فقد رُد قول سيويه بأنه لو كانت الألف والياء حروف الإعراب، كان الإعراب لازماً لها، وهو غيرها، نحو: دال (زيد)، لما كانت حروف الإعراب هي وما أشبهها كان ما يعتورها من الضم والكسر والفتح هو الإعراب^(٣).

وإذا ثبت كون سيويه يقدر حركات الإعراب في الألف والياء^(٤)، فإن لازم ذلك ظهور الفتحة في نحو: رأيت بنيك؛ لأن ياءه كياء (جواريك) مع ما في جواريك من زيادة النقل. ولما انتفى اللازم، وهو ظهور الفتحة، عُلِم انتفاء الملزوم، وهو تقدير الضمة والكسرة^(٥).

وُرد قول الكوفيين، بأنه لو كانت هذه الحروف هي الإعراب كالحركات، لكان يجب أن لا يخل سقوطها بمعنى الكلمة، كما لو سقطت الحركات، فيلزم من هذا القول أن يكون الاسم متى حذفت منه الألف دالاً على معنى التنثية على ما كان يدل عليه والألف فيه؛ لأنك لم تعرض لصيغة الاسم، وإنما حذفت إعرابه^(٦).

(١) انظر: المقتضب ١٥٤/٢-١٥٥، سر صناعة الإعراب ٧١٠/٢، الإنصاف ٣٥/١.

(٢) انظر: نتائج التحصيل ٤٠١/١/١.

(٣) انظر: المقتضب ١٥٣/٢ هـ، سر صناعة الإعراب ٧١٠/٢.

(٤) جرم ابن جني بأن سيويه لا يقدر الحركات على الحروف، فلا يقدر الضمة على الألف، ولا الفتحة أو الكسرة على الياء. انظر: سر صناعة الإعراب ٧٠٦/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/١-٧٥.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ٧١٦/٢، الإنصاف ٣٧/١.

واعترض على الأخفش بأن هذه الحروف إنما زيدت في آخر المثنى لمعنى لا يفهم بدونها، كآلف التانيث وثائه، فكما لم يكن ما قبل هذه محلاً للإعراب، كذلك لا يكون ما قبل حرفي المثنى محلاً له؛ إذا الإعراب لا يكون إلا آخراً^(١).

كما رد بأن الإعراب لو كان مقدراً فيما قبلها وهذه الحروف دليل عليه، لم يحتج إلى تغييرها رفعاً ونصباً وجراً، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم، وفي ألف المقصور^(٢).

ورد قول الجرمي بأنه جعل الإعراب في المثنى في حالتي الجر والنصب معنى لا لفظاً، وفي الرفع لفظاً لا معنى، فخالف بين جهات الإعراب في الاسم الواحد^(٣).

ثم إن هذا القول يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف، وهذا لا نظير له في كلامهم^(٤).

الترجيح:

مع أنه قيل: إنا دبلونا هذه الأقوال على تباينها وتنافرها واختلاف ما بينها، وترجيح مذاهب أهلها القائلين بها، فلم نر فيها أصلب مكسراً، ولا أحمد مخيراً من مذهب سيويه^(٥).

مع أنه قيل ذلك إلا أن سبر أغوار هذه الأقوال وأدلة كل منها، يجعل قول الكوفيين ومن وافقهم (أصلب مكسراً)؛ وذلك لما يلي:

١- إن الإعراب إنما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل، واختلافه يدل على معانٍ تعتور الأسماء، والحروف المذكورة - أعني الألف والياء في المثنى -

(١) انظر: الإنصاف ٣٥/١، شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/١.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ٧١٣/٢.

(٤) انظر: الإنصاف ٣٥/١، شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/١.

(٥) سر صناعة الإعراب ٦٩٦/٢.

محصلة لذلك ، فلا عدول عنها^(١) .

٢- إن قول الكوفيين غير محتاج إلى تقدير كما هي حاجة الأنوال الأخرى إلى ذلك ، ولا شك أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى

٣- إنه لا يمتنع أن تكون هذه الأحرف هي داتها الإعراب ، وفي الوقت نفسه دالة على التثنية^(٢) .

٤- إن عبارة سيويه نفسه : «وهو حرف الإعراب»^(٣) ، لا يبعد أن تعني : الحروف التي أعرب الاسم بها ، كما يقال : حركات الإعراب ، أي الحركات التي أعرب الاسم بها^(٤) .

تثنية اللفظين غير التحليلين معنى :

المثنى هو ما وضع لاثني وأغنى عن المتعاطفين . وقد اختلف النحويون في بعض الشروط الواجب توافرها في الاسم حتى بشئ ؛ من ذلك اختلافهم في شرط الاتحاد المعنوي بين اللفظين المراد تثنيتهما ؛ وذلك على قولين :

الأول : جواز تثنية ما مفرداه متفقان لفظاً وإن كانا مختلفين معنى ، نحو :

العينان ، مثنى العين الناطرة والعين التابعة ، والقراءان : للظهر والخيض ، والزيدان : اسم إنسان واسم كلب . ومن أجاز ذلك أبو بكر بن الأنباري الكوفي^(٥) ، ووافقه

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/١ .

(٢) انظر : الإيضاح في علل النحو ١٣٤ .

(٣) الكتاب ١٧/١ .

(٤) أشار الأنباري إلى هذا المذهب انظر : الإنصاف ٣٤/١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/١ ، التذليل والتكميل ٦٧/١ ، توضيح المقاصد

٨٣/١ ، تعليق الفرائد ١٩٤/١ ، نتائج التحصيل ٣٥٧/١/١ .

٣- قول العرب: القلم أحد السنانين، والحال أحد الأبوين^(١).

٤- قول بعض الطائيين:

كَمْ لَيْتَ اغْتَرَيْتَ بِدَا أَشْبَلٍ عَرَنْتَ فَكَيْفِي أَغْطَمُ الْيُسَى إِقْدَمَا^(٢)

والشاهد في قول العرب وبيت الشاعر ثنية ما اختلفت معاني مفرداته في قولهم: السنانين، والأبوين، والليثين.

٥- ومن الأدلة القياسية التي استدل بها المجيزون: أن التخالف في اللفظ لا بد معه من تخالف المعنى، ولم يمنع ذلك من الثنية في نحو قولهم: العمرين لأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما^(٣)، والقمرين: للشمس والقمر. فإن لا يمنع التخالف في المعنى مع عدم التحالف في اللفظ أحق وأولى^(٤).

٦- ومن أدلتهم كذلك أنه لا خلاف في عود الصمير على المفردين المتعقبن في اللفظ والمختلفين معنى عند أمن اللبس، نحو: عندي عين منقودة وعين مورودة أجمتهما للضيف، فكما اجتماعا في الإضمار يجتمعان في الإظهار^(٥) أما من منع هذه المسألة، فقد استدل بما يلي:

١- أنه استغني بحرف الثنية عن أن يضم للاسم مثله للاكتفاء بلفظ واحد عن لفظ الآخر، فأقيم مقام الآخر حرف الثنية اختصاراً، واستعني بلفظ الأول عنه؛ ولذلك اشترط اتفاق اللفظ، فلم يقل: الزيدان، ونعني بهما زيداً وعمراً؛ لأنه لا دلالة على عمرو أصلاً. وإذا كان اتفاق اللفظ مشروطاً لذلك، فاتفاق المعنى أولى

(١) انظر: شرح التسهيل ٦٠/١، المساهد ٣٩/١، التصريح على التوضيح ٦٧/١.

(٢) البيت لا يعرف قائله، انظر: شرح التسهيل ٦١/١، شواهد التوضيح والتصحيح ٢٨، نتائج التحصيل ٣٥٨/١/١، وغرثت: جاءت.

(٣) انظر: المختضب ٣٢٣/٤، الكامل للمبرد ١٣١/٢، شرح الكافية للرضي ١٧٢/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٦٠/١.

(٥) انظر: تعليق الفرائد ١٩٣/١-١٩٤، نتائج التحصيل ٣٥٩/١/١.

بالاشتراط ؛ لأنه إذا كانا متقني اللفظ وهما مختلفان في المعنى ، فإنه لا تقع الدلالة على الثاني بالأول ، واتفاق اللفظ لا يعطي أن الآخر مثل الأول فيدل عليه ، إنما يدل على ذلك اتفاق المعنى^(١).

٢- حمل النشبة على الإخبار ؛ فالختصار النشبة كاختصار الخير ، فكما جاز : زيد ضارب وعمرو ، فحذف خبر (عمرو) اكتفاء بخبر (زيد) ؛ لتوافقهما معنى ، كذلك جاز أن تقول : جاء الضاريان ، في المتوافقين معنى ، وكما لم يجوز أن يقال : زيد ضارب وعمرو ، فتحذف خبر (عمرو) إذا خالف خبر (زيد) معنى ، وإن وافقه لفظاً ، كذلك لا يجوز أن يقال : زيد وعمرو ضاريان ، مع محالة المعنى^(٢).

٣- أما ما استدلل به المجيزون من أدلة سماعية فقد حملها المانعون على الشذوذ^(٣) ، أو على تأويلها لتصبح من المتفق معنى ؛ فإطلاق لفظ ريدين على شخصين مختلفين ، أو على إنسان وحيوان ، إنما جار لأن مسمى العلم ذات شخص معين من غير نظر إلى حقيقته من كونه آدمياً أو غيره ، فإذا اجتمع معه مسمى آخر مثله ، فذلك العلم يصح تثنيته ؛ لأن مسمى الثاني من جنس الأول^(٤).

٤- كما ردوا على دليل المجيزين بأنه لا يلزم من الاجتماع في الإضمار جواز الاجتماع في الإظهار^(٥) . أما الألفاظ المشابهة والتي اختلفت مفرداتها لفظاً نحو : العمران ، والقمران ، فذلك من باب التغليب ، حيث جعلنا متقني اللفظ ؛ وذلك لتصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شيء واحد^(٦).

(١) انظر : شرح المقدمة الخزلية الكبير ٢٩٨/١-٢٩٩.

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/١.

(٣) انظر : شرح المقدمة الخزلية الكبير ٢٩٩/١ ، تعليق الفرائد ١٩٢/١ ، التصريح على التوضيح ٦٧/١ ، حاشية الصان ٧٦/١.

(٤) انظر : شرح المقطعة الجزولية الكبير ٢٩٩/١ ، شرح الكافية للرضي ١٧٢/٢ ، تعليق الفرائد ١٩٢/١.

(٥) انظر : تعليق الفرائد ١٩٤/١.

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ١٧٢/٢.

الترجيح :

الذي يظهر لي أن مدار الخلاف في هذه المسألة بين المجيزين والمنعين هو ما يمكن أن يحدثه تشبيه الألفاظ المختلفة المعاني من لبس^(١) ، فالذي يمنع التشبيه في هذه الحالة إنما هو بسبب اللبس الذي يحدثه هذا الأمر بالنظر لاختلاف المعاني.

ولم يفت المجيزين التشبيه إلى هذا الأمر ، حتى قال ابن مالك - «إن خيف لبس أزيل بعد العدول عن العطف بما أزيل قبله ، إذ لا فرق بين قولنا : رأيت ضارباً ضارباً وضارباً ضربة ، وبين قولنا : رأيت ضاربين ضارباً وضربة»^(٢).

والحقيقة أن الأمثلة المسموعة لا تخرج عن ذلك ؛ فلا يمكن أن يلتبس المعنى على من يسمع قولهم : الخال أحد الأبوين ، أو غيره من الأمثلة المذكورة سابقاً. لذلك ، فإنه لا مانع من إجازة هذه المسألة - في نظري - بشرط أمن اللبس بقرينة دالة على المعنى المراد.

الخلاف في (كلا) و(كلتا) :

اتفق النحويون على أن (كلا) و(كلتا) متشيان معنى^(٣) ، ولكنهم اختلفوا في تشبيههما لفظاً ، وذلك على قولين :

الأول : ذهب البصريون إلى أن (كلا) و(كلتا) مفردان لفظاً متشيان معنى ، والألف في (كلا) كالألف في (عصاً) و(رحاً)^(٤).

الثاني : ذهب الكوفيون إلى أن (كلا) و(كلتا) فيهما تشبيه لفظية ومعنوية ، وأن أصل (كلا) : (كل) ؛ حيث حُففت اللام ، وزيدت الألف للتثنية . وزيدت التاء في

(١) انظر : المرجع السابق.

(٢) شرح التسهيل ٦٠/١.

(٣) انظر : الدر المصون ٣٣٩/٧.

(٤) انظر : المفتضب ٢٤١/٣ ، التكملة للمارسي ٤٢-٤٣ ، الأمالي الشجرية ١٨٨/١ ، أسرار

العربية ٢٨٦ ، الإنصاف ٤٣٩/٢ ، نتائج الفكر ٢٨١-٢٨٥ ، شرح المفصل لابن يعيش

٥٤/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/١ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٢٢/١

(كلتا) للتأنيث^(١).

ومن تابع الكوفيين في هذا القول من أهل الأندلس أبو القاسم السهيلي^(٢)،
وابن خروف^(٣).

الاستدلال والمناقشة:

استدل البصريون ومن وافقهم على الإفراد اللفظي والتثنية المعنوية لـ(كلا)
و(كلتا) بما يلي:

١- أن الضمير تارة يُرد إليهما مفرداً حملاً على اللفظ، وتارة يُرد إليهما مثني
حملاً على المعنى.

ومن المواضع الكثيرة التي ردّ فيها الضمير مفرداً حملاً على اللفظ:

- قول الله -تعالى-: ﴿كَلَّا أَلْجَنَّتَنِ ۖ أَتَتْ أَكْهَلًا﴾^(٤)، حيث قال «أتَتْ»

بالإفراد حملاً على اللفظ، ولو كان مثني لفظاً ومعنى لكان يقول: (أتتا)^(٥).

- قول العرب: كلاهما ذاهب^(٦)، ولم يقل: ذاهبان، فأفرد الخبر^(٧).

- قول الشاعر:

كَلَّا يَوْمِي أَمَانَةٌ يَوْمٌ صَدُّ وَإِنْ لَمْ تُأْنِهَا إِلَّا إِمَامٌ^(٨)

(١) انظر: معاني القرآن للعصماء ١٤٢/٢، أسرار العربية ٢٨٦، الإنصاف ٤٣٩/٢، نتائج

المكر ٢٨٥-٢٨١، شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/١.

(٢) انظر: نتائج الفكر ٢٨٣-٢٨٤، أبو القاسم السهيلي ٣٦٠-٣٦١.

(٣) انظر: منهج ابن خروف ١٥٦.

(٤) سورة الكهف، الآية ٢٣٣.

(٥) انظر: الإنصاف ٤٤٢/٢، الدر المنصون ٤٨٦/٧.

(٦) انظر: نتائج الفكر ٢٨٣.

(٧) انظر: المرجع السابق.

(٨) البيت لجريز، انظر: ديوانه ٥٣٩ (والرواية فيه: يوم صدق)، التكملة للعارسي ٤٣،

الصحاح ٢٤٧٦/١، الإنصاف ٤٤٤/٢، نتائج الفكر ٢٨٢، شرح المفصل لابن يعيش

٥٤/١، اللسان ٢٢٩/١٥.

فقد أخبر بـ(يوم) وهو مفرد، عن (كلا)، مما يدل على أنها مفرد لفظاً.
والأمثلة على الحمل على اللفظ في عود الضمير مفرداً على (كلا) و(كلتا)
كثيرة؛ بل إن الحمل على اللفظ فيها أكثر من الحمل على المعنى^(١)
ومن شواهد عود الضمير مثني حملاً على المعنى، ما حكى عن بعض العرب أنه
قال: كلاهما قائمان، وكلتاها نقيتاهما^(٢).

٢- مما يدل على أن (كلا) و(كلتا) مفردان لفظاً مثنيان معنى كذلك،
أنهما يلزمان صورة واحدة في حال الرفع والنصب والجر، إذا أضيفتا إلى
الاسم الظاهر، يقال: جاء كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت
بكلا الرجلين. ولو كانت الألف فيهما للثنية لانقلبت في حالتي النصب
والجر^(٣).

٣- ومن الأدلة أيضاً أنهما يضافان إلى المثني نحو: جاء كلا الرجلين، وجاء
الرجلان كلاهما، ولو كانت الثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى المثني؛ لأن
الشيء لا يضاف إلى نفسه^(٤).

٤- كما أن من الأدلة جواز إمالة الألف فيهما؛ حيث قرئ بإمالة الألف في
(كلا) و(كلتا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَلَفَّنْ عِنْدَكَ السَّكْبَرُ أَخَذَهُمَا أَوْ
يَكْلَاهُمَا﴾^(٥)، وقوله: ﴿كَلَّا لَتَجَتَنِ إِيَّانَا أَكْلَهُمَا﴾^(٦).

أما من ذهب إلى أن في (كلا) و(كلتا) ثنية لفظية ومعنوية، فمما استدل به:

(١) انظر: الإنصاف ٤٤٨/٢، الدر المنثور ٤٨٦/٧. وانظر: من هذه الأمثلة في الإنصاف
٤٤٦-٤٤٧/٢.

(٢) انظر: نتائج الفكر ٢٨٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، الإنصاف ٤٤٨/٢-٤٤٩.

(٤) انظر: الإنصاف ٤٤٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١.

(٥) سورة الإسراء، الآية (١٢٣).

(٦) سورة الكهف، الآية (٣٣). وانظر في هذه القراءة: الإنصاف ٤٤٨/٢، شرح المفصل لابن
يعيش ٥٤/١.

فِي كَلْتٍ رَحْنُهَا سُلَامَى وَاحِدَةٌ كَلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِرَأْسِهِ^(١)
فَنُطِقَ بِمَفْرَدٍ (كَلْتَا)، فَنَدَلَ عَلَى أَنَّهَا مِثْنِي^(٢).

٢- إن الألف في (كلا) و(كلتا) تنقلب إلى الياء في حالتي النصب والجر،
إذا أُصِيبَتَا إِلَى مَضْمَرٍ، نَحْوُ: رَأَيْتَ الرَّجُلَيْنِ كَلَيْهِمَا، وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ
كَلَيْهِمَا^(٣).

٣- إنه يؤكد بهما المثنى، ولا يؤكد الاثنان بواحد، كما لا ينعت الاثنان
بواحد، فَنَدَلَ عَلَى تَنْيِينِهِمَا^(٤).

٤- كما ذكر السهيلي دليلاً آخر على هذا القول، راداً به على من قال
إن اللام في (كلا) و(كلتا) محذوفة^(٥)، حيث قال: «من الحجة لهذا
القول أن (كلا) يعهم من تعطها ما يعهم من لفظ (كل)، وهو موافق له
في فاء الفعل وعينه، وأما اللام فمحذوفة. فمن ادعى أن لام الفعل
واو، وأنه من غير لفظ (كل)، فليس له دليل يعصده، ولا اشتقاق يشهد
له ويؤيده»^(٦).

ورد البصريون أدلة الكوفيين برود منها:

(١) لا يعرف قائله، انظر: معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢، الإنصاف ٤٣٩/٢، شرح الكافية
للرصي ٢٩/١، ٣٢، الدر المنون ٣٣٩/٧، العبي ١٥٩/١، اللسان (مادة كلا)، خزنة
الأدب ٦٢/١.

(٢) انظر: الإنصاف ٤٣٩/٢، الدر المنون ٣٣٩/٧.

(٣) انظر: المرجعين السابقين.

(٤) انظر: نتائج المكير ٢٨٣.

(٥) اختلف البصريون في أصل اللف (كلا)، فقليل: أصلها واو، وقيل: ياء. انظر: شرح

المفصل لابن يعيش ٥٤/١، الجامع لأحكام القرآن ٢٦١/١٠.

(٦) نتائج الفكر ٢٨٤.

١- إن بيت الشعر لا حجة فيه ؛ لأن الأصل أن يقول الشاعر: (كلتا) بالالف، إلا أنه حذفها اجتزاءً بالفتحة عن الف لصورة الشعر، وذلك كثير في كلام العرب^(١).

٢- إن قلب الف ياءً في حالة الإضافة إلى مضمراً، يعود إلى أن (كلا) و(كلتا) أشبهتا (لدى) و(على) عند إضافتهما إلى مضمراً، حيث قلب ألفهما ياء، بخلاف الأمر عند إضافتهما إلى ظاهر، حيث تُلزَمُ بالالف^(٢).

ولم يَقدِّم أصحاب القول الثاني ردوداً ينصرون بها مذهبيهم، وقد أفصح السهيلي عن بعض هذه الردود، شارحاً سبب لزوم (كلا) و(كلتا) الف مع الاسم الظاهر في كل الأحوال، فقال: «إذا أصفت»^(٣) إلى مظهر استغنيت عن قلب ألفه ياء في الحفص والنصب بانقلاب ألف المطهرين الذين تصيف إليهما. - ولو قلت: رأيت كلي أحويك، كنت قد جمعت بين علامتي إعراب في اسم واحد؛ لأنهما لا ينفصلان أبداً، ولا تنفك (كلا) هذه عن الإضافة بحال»^(٤).

وأما أفراد خبر (كلا) في آية الكهف السابقة وغيرها، فلأن المعنى في نحو: كلاهما ذاهب: كل واحد منهما ذاهب.

الترجيح:

مع هذا الجهد الكبير الذي بذله السهيلي وغيره لنصرة قول الكوفيين في هذه المسألة، إلا أن الذي يظهر لي أن أدلة أهل البصرة أقوى، واعتمادهم على المسموع الكثير لتقرير رأيهم أظهر وأبين، مما يجعل قولهم بالإفراد اللفظي والتثنية المعنوية لـ(كلا) و(كلتا) أرجح.

(١) انظر: الإصناف ٤٤٩/٢، شرح الكافية للرضي ٢٩/١، ٣٢.

(٢) انظر: الكتاب ٤١٣/٢، الإصناف ٤٥٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١.

(٣) أي: كلا

(٤) نتائج المكر ٢٨٣.

وكنيت أتوقع أن مما يستند القول بتثنية (كلا) و(كلتا) لفظاً ومعنى، تلك اللغة التي رواها الكسائي والفراء عن بعض العرب، الذين يجرون (كلا) و(كلتا) مع الطاهر مجرى المضمر، حيث حكوا قولهم: رأيت كلسي أخويك^(١).

إلا أن ذلك ليس من شأنه تقوية رأي الكوفيين ومن وافقهم؛ لأن من العرب كذلك من يجري (كلا) و(كلتا) مع المضمر مجرهما مع المظهر، فيقولون: رأيت كلاهما، ومررت بكلاهما، فيلزمون الألف في الأحوال جميعها^(٢). مما يضعف قول من تمسك بما رواه الكسائي والفراء في نصرة مذهبهم؛ إذ ليس أحد القولين بأولى من الآخر.

تفاوت المفرد والمثنى والجمع:

الأصل في كلام العرب أن يدل لفظ المفرد على المفرد، والمثنى على المثنى، والمجموع على المجموع^(٣).

واختلف في وقوع المفرد موقع المثنى أو الجمع، ووقوع المثنى موقع المفرد أو الجمع، ووقوع الجمع موقع المفرد أو المثنى؛ وذلك على قولين:
الأول: جواز هذه المسألة شعراً ونثراً، وجواز القياس على ما سُمع عن العرب من ذلك، وعلى ذلك الكوفيون^(٤)، وتابعهم ابن مالك^(٥).

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٧/١-٦٨، ارتشاف الضرب ٢٥٧/١.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٢/١، ارتشاف الضرب ٢٥٧/١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٤/٢، ارتشاف الضرب ٢٦٩/١.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١-٣٠٨، ارتشاف الضرب ٢٦٩/١-٢٧٠، همع اليوم ١٧٢/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١١٠/١.

الثاني: هذه المسألة خاصة بالشعر فقط، ولا يقاس على المسموع منه، وعلى ذلك سيويه^(١)، والمبرد^(٢). وتابعهم ابن عصفور^(٣)

الأدلة المناقشة:

استدل من أجاز المسألة بمدة أدلة مسموعة نثرية وشعرية، منها:

١- قول الله -تعالى- محطاً موسى وهارون -عليهما السلام-: ﴿فَأَتَيْنَا بِرَعْوَتٍ فُكُولًا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤)، حيث وقع المفرد (رسول) موقع المثني.

٢- قول الله -تعالى-: ﴿...عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾^(٥)، حيث وقع المفرد (قعيد) موقع المثني، فكان يمكن أن يقول: (قعيدان).

٣- قول بعض العرب: فلان كثير الدرهم والدينار^(٦). أي: الدراهم والدنانير، فوقع المفرد موقع الجمع. وقولهم كذلك: ديناركم مختلفة، أي: دنانيركم^(٧).

٤- قول بعض العرب: شابت مفارقة، وليس له إلا مفرق واحد^(٨). فوضع الجمع موضع المفرد.

٥- قولهم: عظيم المناكب، وغلظ الجواجب^(٩). فوضع الجمع موضع المثني.

٦- قول الشاعر:

(١) انظر: الكتاب ٢٠٩/١.

(٢) انظر: المقنصب ١٧١/٢-١٧٢.

(٣) انظر: شرح الجمل ٤٤٤/٢، صرائر الشعر ٢٤٩.

(٤) سورة الشعراء، الآية ١٦٦.

(٥) سورة ق، الآية ١٧.

(٦) انظر، تأويل مشكل القرآن ٢٨٤.

(٧) انظر شرح الحمل لابن عصفور ٤٤٤/٢، معجم الهوامع ١٧٢/١.

(٨) انظر: المرجعين السابقين.

(٩) انظر: معجم الهوامع ١٧٢/١.

كُلُوا فِي تَعْمَرٍ بَطْنِكُمْ تَعْمَرُوا قَبْلَ زَمَانِكُمْ رَمَزٌ عَمِيمٌ^(١)

حيث وضع الواحد (بطنكم) موضع الجمع.

٧- قول الآخر:

إِذَا مَا الْفُلَامُ الْأَخْمَقُ لَا مَ سَامِي

بِأَطْرَافِ أَنْفِيهِ اسْتَعْمَرَ مُقَارَعًا^(٢)

فاستعمل المتنى (أنفيه) في موضع المفرد.

أما المانعون للمسألة، فقد خرجوا أدلة المجيزين السابقة وغيرها تخريجات مختلفة، منها:

١- إن ذلك خاص بالشعر فقط، ولا يجوز في غيره من الكلام المنثور، قال

سيبويه -معقباً على بعض الأمثلة التي وضع فيها المفرد موضع الجمع-: « قال

بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام»^(٣).

بل إن ابن عصفور ذكر أن ذلك عند سيبويه من قبيح الضرائر^(٤).

٢- إن هذه الأمثلة لا يجوز القياس عليها^(٥).

٣- إن هذه الأمثلة محتملة للتأويل، والأبواب لا تثبت بالمحتملات^(٦).

ومن هذه التأويلات:

- إن آية الشعراء السابقة يجوز أن يكون (رسولا) فيها مصدر بمعنى الرسالة،

فيكون من باب: الزيدان خصم^(٧).

(١) البيت لا يعرف قائله، انظر: الكتاب ٢١٠/١، المقنن ١٧٢/٢، شرح أبيات سيبويه

٣٧٤/١، المختص ٨٧/٢، أسرار العربية ٢٢٣، شرح المفصل ٨/٥، خزنة الأدب ٥٣٧/٧

(٢) البيت لا يعرف قائله، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١١/١، التذييل والتكميل

١٢٢/١، نتائج التحصيل ٤٩٨/٢/١.

(٣) الكتاب ٢٠٩/١

(٤) انظر: شرح الجمل ٤٤٤/٢.

(٥) انظر: تعليق الفرائد ٣٠٢/١.

(٦) انظر - التذييل والتكميل ١٢٢/١، تعليق الفرائد ٢٩٦/١.

(٧) انظر - التذييل والتكميل ١٢٢/١، نتائج التحصيل ٤٩٨/٢/١.

- إن التعبير بأطراف أنفيه في البيت الأخير، هو تعبير عن ثقب الأنف بلفظ المثني مجازاً، وليس الإفراد مراداً^(١).

وعلى هذا النحو يمكن تأويل ما سُمع عن العرب في ذلك.

٤- وذهب بعضهم إلى أن ما سُمع عن العرب من هذه الأمثلة شاذ^(٢).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بجواز التناوب بين المفرد والمثنى والجمع بشرط أمن اللبس؛ وذلك لما يلي:

١- لكثرة المسموع عن العرب من هذه الظاهرة شعراً ونثراً، مما يجعل نعتة بالشفوذ أمراً بعيداً.

٢- إن ذلك لا يتعارض مع كون الأصل في كلام العرب أن يدل اللفظ على ما وُضع له سواء أكان مفرداً أم مثني أم جمعاً.

٣- إن مدار جواز المسألة على أمن اللبس، فإن أدى هذا الاستعمال إلى أي نوع من أنواع اللبس، فإن الواجب عندئذ الاعتصام بالأصل وطرح ما دونه.

جمع العلم المختوم بالتاء جمع مذكر سالم

اختلف النحويون في جمع الاسم الذي آخره تاء التانيث إذا سمي به رجل جمع مذكر سالم، وذلك على قولين:

الأول: جواز جمع نحو: طلحة بحذف التاء، فيقال: طَلْحُون، وعلى ذلك الكوفيون^(٣)، وتابعهم دُرَيْد^(٤) من نحوي الأندلس، كما وافقهم ابن

(١) انظر: المرجعين السابقين.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٤/٢.

(٣) انظر: الإنصاف ٤٠/١، شرح الكافية للرصي ١٨٠/٢، شرح الجمل لابن عصفور

١٤٧/١، ارتشاف الضرب ٢٦٦/١، نتائج التحصيل ٤٠٩/١/١.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢٦٦/١.

كيسان^(١) إلا أن الجمع عنده يفتح عين الكلمة، فيكون: طَلَّحُون^(٢).

الثاني: ذهب عامة البصريين إلى منع ذلك^(٣).

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لمذهبهم بما يلي:

١- إنما جاز جمع نحو طلحة بالواو والنون؛ لأنه في التقدير جمع (طلح)؛ لأن

الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة، ومن ذلك قول الشاعر:

وَعُقْبَةُ الْأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمِّ^(٤)

حيث جمع عقبة على أعقاب، وكسره على ما لا هاء فيه. وإذا كانت الهاء في

تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون^(٥).

٢- حمل المؤنث بالتاء على المؤنث بالالف، فلو سمي رجل بـ(حمراء) أو

(حبلى) لجمع بالواو والنون ف قيل: حمراؤن، وحملون، «ولا خلاف أن ما في

آخره ألف التانيث أشد تمكناً في التانيث مما في آخره تاء التانيث... وإذا جاز أن

(١) أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان الحوي، كان إماماً في العربية أخذ عن المبرد وثلث، وكان ميله إلى مذهب البصريين. من مصنفاته: المذهب في النحو، غلط أدب الكاتب، اللامات، هرب الحديث، معاني القرآن، حلل النحو. توفي سنة ٢٩٩هـ. (انظر: طبقات الريدي ١٧٠-١٧١، الفهرست ٨١، معجم الأدباء ١٧/١٣٧-١٤١، نزهة الألباء ٣٠١-٣٠٢، إشارة التعيين ٢٨٩، هبة الوعاة ١٨/١٩).

(٢) انظر: المراجع في التمام الأول من هذه المسألة.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٣٩٣، الأصول في النحو ٢/٤٢٠، الإصناف ١/٤٠، شرح الحمل لابن عصفور ١/١٤٧.

(٤) البيت لا يعرف قائله، انظر: الإصناف ١/٤٠، شرح الحمل لابن عصفور ١/١٤٨، معجم الهوامع ١/١٤٥، الدرر اللوامع ١/١٩، الخزانة ٨/١٠، ١٢.

(٥) انظر: الإصناف ١/٤٠، شرح الحمل لابن عصفور ١/١٤٧-١٤٨.

يجمع بالواو والنون ما في آخره ألف التانيث -وهي أوكد من التاء- فلأن يجوز ذلك فيما آخره التاء كان ذلك من طريق الأولى^(١).

أما ابن كيسان فقد أجاز (طَلَّحُونَ) بفتح اللام، حملاً على الجمع بالألف والتاء، فكما حركت العين من (أَرْضُونَ) حملاً على أَرْضَاتٍ، فكذلك تحرك العين من (الطَّلَّحُونَ) حملاً على (الطَّلَّحَاتِ)؛ لأنهم يجمعون ما كان على (فَعْلَةٍ) من الأسماء دون الصفات على (فعلات)^(٢).

أما البصريون المانعون للمسألة، فقد ردوا أدلة الكوفيين من حيث الاستعمال والقياس:

أما الاستعمال، فقد جمع (طلحة) ونحوه بالألف والتاء، نحو قول الشاعر:

رَجِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِيحِيَّتَانِ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ^(٣)

أما جمع (عقبة) ونحوه. جمع تكسير -كما هو في البيت الأول- فهو من القلة بحيث لا يقاس عليه^(٤).

أما القياس، فإن الجمع بالواو والنون لهذا الاسم سيكون إما مع التاء أو دونها.

وإذا كان مع التاء، فإن ذلك يؤدي إلى أن يجتمع في الاسم الواحد علامتان متضادتان؛ التاء للتانيث، والواو والنون للتذكير، وذلك لا يجوز^(٥).

(١) الإنصاف ٤٠/١-٤١، وانظر: نتائج التحصيل ٤٠٩/١/١.

(٢) انظر: الإنصاف ٤١/١، شرح الكافية للرضي ١٨٠/٢.

(٣) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، انظر: ديوانه ٢٠، المقتضب ١٨٨/٢، ٧/٤.

(٤) الإنصاف ٤١/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/١، شرح الكافية للرضي ١٨٠/٢، لسان

العرب ٢١٣/٥ (نضر)، الحرة ٤١٤/٤، ١٠/٨، ١٤.

(٥) انظر: الإنصاف ٤١/١-٤٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٤٨/١.

(٥) انظر: الإنصاف ٤١/١، شرح الكافية للرضي ١٨٠/٢، نتائج التحصيل

٤٠٩/١/١.

أما إذا كان دون التاء -وهو مذهب الكوفيين ومن وافقهم- فإن ذلك يؤدي إلى حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه، وغلب الظن حينئذ إلى أنه جمع للمجرد من التاء؛ لكثرة جمع المجرد من التاء بالواو والنون^(١)

كما استدلل البصريون كذلك بحمل هذا الاسم على صفة المذكر، يقول سيبويه: «ألا تراهم وصفوا المذكر بالموث، قالوا: رجل ربعة، وجمعوها بالتاء، فقالوا: ربعات، ولم يقولوا: ربعون، وقالوا: طلحة الطلحات ولم يقولوا: طلحة الطلحين»^(٢).

أما حمل ما أنث بالتاء على الموث بالالف، فقد رد بأن جواز جمع الموث بالالف بالواو والنون، إنما كان لأن الف المدودة تقلب واواً فتتمحي صورة علامة التأنيث، وكذلك الف المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها، فجاز هذا الجمع حينئذ لأنه لم يجمع بين علامتين متصادتين في الكلمة الواحدة، كما أنه لم يحذف حرف معنى، وهو حرف التأنيث مع عدم ما يدل عليه^(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول البصريين ومن وافقهم؛ وذلك لقلة المسوع الذي يمكن أن يعصد قول الكوفيين، حتى يمكن أن يُعَدَّ شاذاً. وكذلك لعدد الأدلة القياسية المعتمد عليها في تقرير مذهبهم في هذا المسألة. كما أن القول بما قالوا مؤد إلى اللبس؛ حيث لا يمكن التمييز في نحو: (طلحون) بين أن يكون جمعاً لـ (طلحة) أو (طلح).

(١) انظر: الإيضاف ٤٢/١، شرح الكافية ١٨٠/٢-١٨١، نتائج التحصيل ٤٠٩/١/١.

(٢) الكتاب ٣٩٣/٣.

(٣) انظر: الإيضاف ٤٢/١، شرح الكافية للرعي ١٨١/٢.

باب النكرة والمعرفة

النكرة والمعرفة كلاهما أصل:

اختلف النحويون في المعرفة والنكرة، أيهما أصل؛ وذلك على قولين:
الأول: ذهب البصريون إلى أن النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عنها، قال
سيبويه: «واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكناً؛ لأن النكرة
أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به»^(١).

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن النكرة والمعرفة كلاهما أصل^(٢)، وتابعهم ابن
الطراوة^(٣).

الأدلة والمناقشة:

استدل من ذهب إلى أن النكرة هي الأصل بما يلي:

- ١- إن نسبة النكرة إلى المعرفة نسبة العام إلى الخاص، والعام مقدم على الخاص^(٤).
- ٢- إن ما من مسمى باسم خاص إلا ويتقدمه اسم عام، ولا يوجد معرفة إلا
وله اسم نكرة، ويوجد كثير من التكرات لا معرفة له، والمستقل أولى بالأصالة^(٥).
- ٣- إن التعريف يحتاج إلى قرينة من تعريف وضع أو آلة. بخلاف النكرة؛
ولذلك كان التعريف فرعاً على التنكير، يقول الصيمري^(٦): «واعلم أن النكرة

(١) الكتاب ٢٢/١، وانظر: المقتضب ٢٠/٤، ٢٧٦، الأصول ١٤٨/١، التبصرة والتذكرة
٩٧/١-٩٨، ارتشاف الصرب ٤٥٩/١.

(٢) انظر: ارتشاف الصرب ٤٥٩/١، معجم البوامع ٥٥/١، ابن الطراوة النحوي ١٢٢.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: المقتضب ٢٧٦/٤، شرح ألفية ابن معط ١٢٨/١.

(٥) انظر: المرجع السابقين، وحاشية الصان على الأشموني ١٠٥-١٠٦.

(٦) هيداله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، قدم مصر وسكنها مدة، صنف كتابها في
النحو سماه التبصرة من لحاة القرن الرابع. (انظر: إنباه الرواة ١٢٣/٢، البلغة ١١٢،
إشارة التعيين ١٦٨-١٦٩، بقية الوعاة ٤٩/٢).

قبل المعرفة ؛ لأن كل معرفة فإنما هي منقولة من الأصل إلى الوضع على واحد بعينه ، أو معرفة بعلامة ثم تكن في الأصل^(١).

أما من قال بأصالة النكرة والمعرفة معاً ، فقد استدل بأن «من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات ، وما التعريف فيه قل التنكير ، نحو : مررت بزيد وزيد آخر ، وما التنكير فيه قبل التعريف ، وهذا التقسيم قالوا^(٢) : يبطل مذهب سيويه^(٣)»
الترجيح :

مع أن الخلاف في هذه المسألة ليس فيه كبير فائدة ، إلا أن الذي يظهر لي أن مقالة سيويه ومن وافقه أرجح ؛ وذلك لقوة الأدلة التي تستند بها ، ولضعف أدلة المخالفين ؛ حيث يمكن رد ما ذهبوا إليه بأن التعريف قد يكون سابقاً للتنكير ، وما استدلووا به لذلك بنحو : مررت بزيد وريد آخر ، يمكن رد ذلك بأن زيدا كان في الأصل نكرة ، ثم نقل إلى واحد بعينه ، فقد كان مصدراً ، تقول : زاد يزيد زيدا... والمصادر تكون نكرات كقولك : قمت قياماً ، وضربت ضرباً ، ثم تعرف بالنقل إلى التسمية ، أو بعلامة التعريف^(٤).

وقد نقل أبو حيان عن أستاذه أبي علي قوله : «لم يلتفت سيويه هنا إلا إلى حال الوجود لا ما تحمله الكوفيين وابن الطراوة ، وإذا نُظر إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف صحيحاً ؛ لأن الأجناس هي الأول ثم الأنواع ، ووضعهما على التنكير ؛ إذ كان الجنس لا يختلط بالجنس ، والنوع لا يختلط بالنوع ، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لا اختلاط بعضها ببعض بلا شك بعد الأنواع. فالذي قاله سيويه صحيح ، لا اعتراض عليه ؛ إذ الذي حصل له التعريف تناوله التنكير قبل^(٥)».

(١) التبصرة والتذكرة ١/ ٩٧- ٩٨ ، وانظر : الأشياء والنظائر للسيوطي ٣٤/٢.

(٢) أي الكوفيين وابن الطراوة ، كما صرح بذلك أبو حيان

(٣) ارتشاف العريب ١/ ٤٥٩.

(٤) انظر : التبصرة والتذكرة ١/ ٩٧- ٩٨.

(٥) التنبيل والتكميل ٢/ ١٠٥- ١٠٦.

أعرف المعارف:

تتفاوت المعارف في التعريف، وإن اشتركت جميعها في أصل التعريف، فيكون بعضها أعرف من بعض، وكلما كان الاسم أخص كان أعرف^(١).

وقد اختلف المحويون في تحديد أعرف المعارف على أقوال:

الأول: أعرف المعارف هو المضمَر، ثم العلم، ونسب هذا القول إلى سيويه^(٢). قال ابن يعيش^(٣): إن عليه الأكثر^(٤).

الثاني: العلم أعرف المعارف، ثم المضمَر، وهو قول الكوفيين^(٥)، والسيرافي^(٦)، ووافقهم من الأندلسيين أبو حيان، حيث قال: «والذي أختره أن المعارف خمس، أعرفها العلم الشخصي ثم المضمَر»^(٧).

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٥، وقد نسب أبو حيان إلى ابن حزم القول بعدم تفاوت المعارف في التعريف، ولا شك أن التفريع في هذه المسألة على مذهب الجمهور المثنين لهذا التفاوت (انظر: الارتشاف ٤٥٩/١).

(٢) انظر المرجع السابق، الإنصاف ٧٠٧/٢، شرح ألفية ابن معط ٦٣٢/١، ارتشاف الضرب ٤٥٩/١.

(٣) أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا، الأندلسي الأصل، الموصلي ثم الحلبي المولد والنشأة، أخذ عن أبي اليمن الكندي وأبي الفضل الطوسي. كان ماهراً في صناعة التصريف، له تصانيف منها كتاب: شرح المفصل، وشرح الملوكي لابن جنى. توفي سنة ٦٤٣هـ (انظر: إنباء الرواة ٣٩-٤٥، البلية ٢٨٩، إشارة التبيين ٣٨٨، بنية الوعاة ٣٥١-٣٥٢).

(٤) شرح المفصل ٨٧/٥.

(٥) انظر: المراجع في البوامش السابقة لهذه المسألة، وأسرار العربة ٣٤٥.

(٦) انظر: المراجع السابقة. والسيرافي هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرتبان، ولحق قضاء بغداد، قرأ النحو على ابن السراج وأبي بكر مبرمان، وقرأ اللغة على أبي بكر بن مجاهد، وابن دريد. كان عالماً زاهداً، له مصنفات منها: شرح كتاب سيويه. توفي سنة ٣٦٨هـ (انظر: طبقات الزبيدي ١١٩، تاريخ بغداد ٣٤١-٣٤٢، معجم الأدباء ١٤٥/٨-٢٣٢، نزهة الألباء ٣٧٩-٣٨٢، إنباء الرواة ٣١٣-٣١٥، بنية الوعاة ٥٠٧).

(٧) ارتشاف الضرب ٤٦١/١.

الثالث: أعرف المعارف هو المبهم، ثم المضمّر، ثم العلم، ونسب القول بذلك إلى ابن السراج^(١)، كما نسب أيضاً إلى الكوفيين^(٢)، وإلى الفراء منهم على وجه الخصوص^(٣).

الاستدلال والمناقشة:

استدل من قال إن المضمّر أعرف المعارف بما يلي:

١- إن الضمير لا يصمر إلا وقد عُرف، يقول سيبويه: «وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمّر اسماً بعدما تعلم أن من يُحدّث قد عرف من تعني وما تعني، وأنت تريد شيئاً يعلمه»^(٤).

٢- إن المضمّر لا اشتراك فيه لتعنيه بما يعود إليه؛ ولذلك لا يوصف ولا يوصف به، وليس كذلك العلم أو المبهم^(٥).

٣- كما نُصّر هذا القول كذلك بالردود التي تنقض أدلة أصحاب القولين الآخرين، وسأشير إلى بعض هذه الردود بعد إيراد تلك الأدلة.

أما من ذهب إلى أن العلم أعرف المعارف، فقد استدل بما يلي:

١- إن الأصل في العلم أن يوصف لشيء بعينه لا يقع على غيره، فلا اشتراك فيه في أصل وضعه، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها^(٦).

٢- إن العلم لازم لمسماء، والمضمّر لا يلزم مسماء، بل يستقل، فيكون المتكلم مخاطباً وغائباً وبالعكس^(٧).

(١) انظر: المراجع في الهوامش السابقة لهذه المسألة.

(٢) انظر: الإنصاف ٧٠٧/٢-٧٠٨، شرح التسهيل لابن مالك ١١٥/١، ١١٧.

(٣) انظر: الارششاف ٤٦٠/١.

(٤) الكتاب ٦/٢.

(٥) انظر: الإنصاف ٧٠٧/٢-٧٠٨، شرح الفصل لابن يعيش ٨٧/٥، شرح ألفية ابن معط ٦٣٢/١.

(٦) انظر: المراجع السابقة.

(٧) انظر: شرح ألفية ابن معط ٦٣٢/١.

واستدل من قال إن أعرف المعارف هو المبهم بما يلي :

١- إن تعريف الاسم المبهم حسي وعقلي ، فهو يكون بالعين وبالقلب ، بخلاف العلم فتعريفه عقلي لا غير ، أي بالقلب فقط ، وتعريف من جهتين أقوى من تعريف من جهة واحدة^(١) .

٢- إن الاسم المبهم ملازم للتعريف غير قابل للتشكيك بخلاف العلم ، والمضمر^(٢) .

٣- إن المبهم يُقدم على العلم نحو : هذا زيد ، وما ذاك إلا لقوة تعريفه^(٣) .

وقد رُدَّت هذه الأدلة برودود أجملها فيما يلي :

١- رُد قول من قال إن المضمر أعرف بأنه يصلح لكل مذكور ، فلا يخص شيئاً بعينه ، ألا ترى أن قولك : أنا ، يطلق على كل واحد من المتكلمين ، وليس موضوعاً لتكلم دون غيره^(٤) ؟

كما رُد كذلك بأن المضمر يقبل التشكيك ، ولذلك تدخل عليه (رب) ، نحو : ربه رجلاً . وقد يكون المذكور قبله ، والذي يعود إليه المضمر نكرة ، فيكون المضمر كذلك نكرة^(٥) . وهو أيضاً في حاجة إلى ما يوضحه^(٦) .

٢- ورُد قول من قال إن العلم أعرف ، بأن العلم يقبل التشكيك ، نحو قولهم : مررت بزيد الظريف وزيد آخر ، وإذا تُني العلم أو جُمع تُكْر ، فتدخل عليه الألف واللام في التثنية والجمع نحو : العمران ، والزيدون ، ولا تدخلان إلا على النكرة^(٧) .

(١) انظر : الإنصاف ٧٠٨/٢ ، شرح ألفية ابن معط ٦٣٣/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١١٧/١ .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) انظر : شرح ألفية ابن معط ٦٣٣/١ .

(٤) انظر : شرح الفصل لابن يعيش ٨٧/٥ ، شرح ألفية ابن معط ٦٣٢/١ .

(٥) انظر : المرجعين السابقين .

(٦) انظر : شرح ألفية ابن معط ٦٣٢/١ .

(٧) انظر : الإنصاف ٧٠٨/٢ .

كما رُدَّ كذلك بأن الأعلام توصف ولا يوصف بها، وذلك دليل على ضعف التعريف فيها؛ لأن الأصل في المعارف أن لا توصف، فالأصل فيها أن تقع لشيء بعينه^(١).

٣- ورُدَّ القول الثالث وما نُصِر به من أن تعريف اسم الإشارة -وهو المبهم- من جهتين، رد ذلك بأن التعريف أمر راجع إلى المخاطب دون المتكلم، وما ذُكر يرجع إلى معرفة المتكلم، وأما المخاطب فلا علم له بما في نفس المتكلم، وقوة تعريف الاسم يجب أن يحددها المخاطب لا المتكلم^(٢).

كما أن اسم الإشارة، وإن عيّن المشار إليه حقيقة، إلا أنه لا يستحضر به ذلك على التزام؛ ولذلك لا يستغني غالباً عن صفة تكمل دلالة^(٣).

الترجيح:

بعد ذكر الأقوال في هذه المسألة وأدلتها، أشير إلى ما يلي:

١- إن التفريع في هذه المسألة مبني على رأي الجمهور المثبتين للفتاوت بين المعارف، أما من ينكر ذلك فهو غير معني بهذا التفرع^(٤).

٢- إن الخلاف في هذه المسألة يجب أن يمحصر في غير اسم الله -تعالى- فهو أعرف المعارف إجماعاً^(٥).

٣- إن الاعتبار في ترجيح التعريف قوة مع الشياخ وزيادة الوضوح^(٦).

٤- إن النوع الواحد من الأسماء كالأعلام مثلاً، يختلف في تعريف أجزائه قوة

(١) انظر: المرجع السابق ٧٠٩/٢، شرح المفصل لابن عيمش ٨٧/٥.

(٢) انظر: شرح المفصل ٨٧/٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١١٨/١.

(٤) وعن أنكر هذا الفتاوت ابن حزم الظاهري. انظر: ارتشاف الضرب ١٥٩/١.

(٥) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٠٧/١.

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٨/١.

وضعفاً، فهناك أعلام فيها شركة، وأخرى لم تعرض فيه شركة؛ كإسرائيل وطالوت وأدد ونزار ومكة ويشرب^(١).

٥- إنه قد يعرض للمفوق ما يجعله مساوياً لفائقه أو فائقاً عليه^(٢).

لهذه الاعتبارات جميعاً وغيرها أرى أن تقدر الأمور بقدرها، وينظر للاسم بحسب القرائن المحيطة به، والتي تحدد -في الغالب- درجة تعريفه قوةً وضعفاً.

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) انظر: حاشية البيان على شرح الأسموني ١٠٧/١.

باب العلم

حالات اللقب مع الاسم :

من العلم اللقب ، ويثلو غالباً اسم من لقب به.

وقد اختلف النحويون في حالات اللقب مع الاسم إذا كانا مفردين ، نحو : سعيد كرز ، وذلك على قولين :

الأول : يجب إضافة الاسم إلى اللقب ، وعلى ذلك جمهور البصريين^(١).

الثاني : يجوز إضافة الاسم إلى اللقب ، كما يجوز الإتيان نحو : جاء سعيداً كرزاً ، ورأيت سعيداً كرزاً ، ومررت بسعيد كرز. كما يجوز كذلك القطع بالنصب على إضمار (أعني) ، أو بالرفع على إضمار متناً وهذا قول الكوفيين^(٢) ، ونصر بعضهم على الفراء منهم^(٣) ، ووافقهم من الأندلسيين ابن مالك^(٤).

الاستدلال والمناقشة :

يدور استدلال الموجبين للإضافة فقط ، حول توضيح عبارة سيبويه وبيانها ، حيث قال : « أصل التسمية والذي وقع عليه الأسماء ، أن يكون للرجل اسمان : أحدهما مضاف ، والآخر مفرد أو مضاف ، ويكون أحدهما وصفاً للآخر ، وذلك الاسم والكنية . فهذا أصل التسمية وحدها . وليس من أصل التسمية عندهم أن يكون للرجل اسمان مفردان ، فإنما أجروا الاقتاب على أصل التسمية ، فأرادوا أن يجعلوا اللفظ بالألقاب إذا كانت أسماء على أصل تسميتهم ، ولا يجاوروا ذلك الحدة^(٥) .

(١) انظر : الكتاب ٢/٢٩٤ ، شرح الكافية للرضي ٢/١٣٩ ، شرح النسيب لابن مالك ١/١٧٣ ، الارتشاف ١/٤٩٨ ، المساعد ١/١٢٩ .

(٢) انظر : الارتشاف ١/٤٩٨ ، المساعد ١/١٢٩ ، التصريح على التوضيح ١/١٢٢ ، نتائج التحصيل ١/٢٧٦ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/١٣٩ .

(٤) انظر : شرح النسيب ١/١٧٣ ، المساعد ١/١٢٩ .

(٥) الكتاب ٢/٢٩٥-٢٩٦ .

فليس في كلام العرب اسمان مفردان لمسمى واحد يستعمل كل واحد منهما مفرداً، فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين، لا على سبيل الإضافة، فخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن لذلك نظير، فأضافوا العلم إلى اللقب ليجروا على عادتهم في ذلك، ويكون له نظير في كلامهم^(١).

أما من أجاز الإتيان والقطع، إلى جانب الإضافة، فقد استدل بما رواه الفراء من قولهم: قيس ففة، برفع (قفة)، وكذلك قولهم: يحيى عينان، لرجل ضخمة العينين، بالالف رفعاً، ولو أرادوا إضافة الأول للثاني لقالوا: عينين بالياء^(٢).

كما قيل كذلك: إن إيجاب الإضافة يرد النظر من جهتي السماع والصناعة^(٣).
أما السماع فما سبقت الإشارة إليه من رواية الفراء السابقة.
أما الصناعة، فإنه يترتب على إيجاب الإضافة، إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك ممثلاً إذ يجب تغاير المتضايقين^(٤).

كما لم تسلم حجج المجيزين للإتيان من مناقشة ورودود من المانعين؛ حيث قيل: إن رواية: يحيى عينان، تحتل أن يكون من إضافة الأول للثاني، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقاً^(٥).

كما رُدَّت حجة أن الإضافة هنا هي من إضافة الشيء إلى نفسه، بأن الأول، أي الاسم، مؤوّل بالمسمى، والثاني مؤوّل بالاسم، فمعنى سعيد كرز: جاء مسمى هذا اللقب؛ وبذلك لا يكون الأمر من إضافة الشيء إلى نفسه^(٦).

(١) انظر: شرح المفصل ١/٣٣.

(٢) انظر: شرح الكافية للرصي ٢/١٣٩، التصريح على التوضيح ١/١٢٣، نتائج التحصيل ٦٧٧/٢/١.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح ١/١٢٣، نتائج التحصيل ٦٧٧/٢/١.

(٤) انظر: المرجعي السابقين، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٣٣.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح ١/١٢٣، نتائج التحصيل ٦٧٧/٢/١.

(٦) انظر: المرجعي السابقين، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٧٣.

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة أن الإتيان أقيس والإضافة أكثر ؛ وذلك لأن أكثر ما سمع من العرب في هذا الباب إضافة الأول إلى الثاني.

إلا أن ذلك لا يوجب الإضافة إيجاباً ، ويمنع ما دونها ، بل إن الإتيان فيه تخلص من دعوى إضافة الشيء إلى نفسه ، مهما كان تأويل ذلك إضافة لكونه مسموعاً في روايات صريحة عن العرب ، نقل بعضها الفراء - كما مر سابقاً - وهو من الموثوق بروايته. ولا شك أن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

بقي أن أشير إلى أن ما ذكر من النظر على القول بوجوب الإضافة ، حيث يترتب عليه القول بإضافة الشيء إلى نفسه ، ذلك النظر يرد كذلك على قول من أجاز الإضافة كذلك ، وليس على من يوجبها فقط.

باب المضمير

أصل ضمير المتكلم (أنا)،

من الضمائر المنفصلة (أنا)، وقد اختلف النحويون في أصل هذا المضمير، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن الاسم هو مجموع الأحرف الثلاثة، فهو عندئذ مبني على السكون^(١)، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك^(٢).

الثاني: ذهب البصريون إلى أن أصل هذا الاسم همزة والتون، والألف الأخيرة زائدة، فهو ثنائي الوضع مبني على الفتح^(٣)
الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم بعدة أدلة سماعية وأخرى قياسية منها:

١- قول الله -تعالى-: ﴿ قَالَ أَنَا أَخِي - وَأُمِّيْتُ ﴾^(٤)، حيث قرأها نافع^(٥) بإثبات الألف^(٦)، كما قرأ بإثبات ألف (أنا) في كل موضع وقع بعدها همزة مفتوحة أو

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣-٩٤، شرح الكافية للرصي ١٠/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢/٢، ارتشاف الصرب ٤٧٣/١، توضيح المقاصد والمسالك ١٣٥/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٤١/١.

(٣) انظر: الكتاب ١٦٤/٤، ٢٢٨، الأصول ١١٦/٢، إعراب القرآن للسخاس ٣٣١/١، وانظر: المراجع في الهامش الأول من هذه المسألة.

(٤) سورة البقرة، الآية (٢٥٨).

(٥) هو أبو الحسن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدي، انتهت إليه رئاسة الإقراء في المدينة. توفي بالمدينة سنة ١٦٩ هـ (انظر: التبصرة في القراءات ٢٨، الإقباغ ٥٦، معرفة القراء الكبار ٨٩، حاية النهاية ٢/٣٣٠).

(٦) انظر: إعراب القرآن للسخاس ٣٣١/١، الحجة لابن خالويه ٩٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٠٦/١-٣٠٧، البحر المحيط ٢/٦٢٧-٦٢٨.

مضمومة^(١). كما روي عنه إثباتها قبل الهمزة المكسورة^(٢).

٢- إن من العرب من يقول: أنا قلت ذاك، بإثبات الألف وقفًا ووصلًا، وهي لغة بني تميم^(٣)

٣- قول الشاعر:

أَبَا سَيْفٍ الْعُثَيْرَةَ فَأَغْرَمُونِي حَمِيدًا قَدْ تَلَزَّيْتُ السُّنَامَا^(٤)
حيث أثبت الألف وصلًا، مما يدل على أصالتها.

٤- بعض العرب قلب الألف إلى موضع العين فقال: آن، وقد عقب ابن يعيش على هذه الرواية بقوله: «فإن صحت هذه الرواية كان فيها تقوية لمذهبهم»^(٥)، أي الكوفيين.

٥- إن في القول بأصالة الألف سلامة من مخالفة النظر وتكلف التقدير، يقول ابن مالك: «فإذا قيل: إن الألف أصل وحذفها عارض، وأبقيت الفتحة دليلًا عليها، سلم من مخالفة النظر وتكلف التقدير، لكون (أنا) في تحفيقه يحدف ألفه ويقاء الفتحة دليلًا مذكّرًا برّد ما يوقف عليه، نظير (أما) حين قيل: أمّ والله، ونظير (ما) الاستفهامية إذا حذف ألفها في الجر فقيل: لم فعلت؟»^(٦).

أما البصريون القائلون بثنائية الوضع لهذا الاسم، فقد استدلوا بما يلي:

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: معاني القرآن للعزراء ١٤٤/٢، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤١.

(٤) البيت لحميد بن ثور وقيل - لحميد بن بجدة، انظر: ديوان حميد بن ثور ١٣٣، النصف

١٠/١، أساس البلاغة ١٤٣ (نرى)، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣، شرح الكافية للرضي

٩/٢، خزانة الأدب ٢٤٢/٥ وتدرت السام: علوته من الذروة وهي أعلى السام.

(٥) شرح المفصل ٩٤/٣

(٦) شرح التسهيل ١/١٤١.

١- إن بعض العرب يسكن النون وصلأ ووقفأ، فيقول: أن فعلت، مما يقوي كون الألف زائدة^(١).

٢- إن هاء السكت قد تعاقب هذه الألف، وذلك في نحو قولهم: هكذا فزدي أنه^(٢). وقول الشاعر:

لَوْ كُنْتُ أَذْرِي قَمَلِي بِذَنَّةٍ مِنْ كَثَرَةِ التَّخْطِيطِ لَأَنِي مَنْ أَنَّهُ^(٣)
حيث وقف على الاسم بالهاء، وجميء الهاء التي لا خلاف في زيادتها في موقع الألف يدل على أن الألف زائدة.

٣- إن هذه الألف تحذف وصلأ وتثبت وقفأ لبيان الحركة، وقد جميء بالألف في هذه الاسم دون غيره من الضمائر لأن آخره نون وهي خفية، فاجتمع فيه أنه وضع على أقل عدد ما يتكلم به مفردأ، وآخره خمي، فالترزم فيه زيادة الألف في آخره^(٤).

٤- لولا هذه الألف الزائدة لسقطت الفتحة من النون للوقف، مما يجعل هذا الاسم يلتبس بـ(أن) الحرفية^(٥).

ورد البصريون ومن وافقهم أدلة الكوفيين برود منها:

- إن إثبات الألف وصلأ ضرورة لا يلتصق إليها^(٦).

- أو أن ذلك يُحمل على إجراء الوصل بحرى الوقف وقد أجرت العرب كثيراً من ألفاظها في الوصل على حد ما تكون عليه في الوقف^(٧).

(١) انظر: شرح المفصل ٩٤/٣، شرح الكافية للرصي ٩/٢.

(٢) القول لحاتم الطائي، انظر: المرجعين السابقين، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤١/١.

(٣) لا يعرف قائله. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣، شرح الكافية للرصي ٩/٢، شرح شواهد الشافية ٢٢٢، خزنة الأدب ٢٤١/٥.

(٤) انظر: الكتاب ١٦٤/٤.

(٥) انظر: شرح الكافية للرصي ٩/٢.

(٦) انظر: المنصف ١٠/١، شرح الحمل لابن عصفور ٢٢/٢.

(٧) المنصف ١٠/١، وانظر: خزنة الأدب ٢٤٢/٥-٢٤٣.

- إنه لو كانت الألف أصلية لكان ينبغي أن لا تحذف دائماً في كلام العرب^(١)

الترجيح:

مع وجاهة أدلة البصريين وردودهم، إلا أنني أرى أن الرأي الكوفي أقوى دليلاً ووجهة؛ وذلك لما يلي:

- للأدلة السابق ذكرها، التي استدلت بها أهل الكوفة لمذهبهم.

- إن الهاء في قولهم: أنه، يمكن أن تكون بدلاً من الألف وليست هاء السكت^(٢).

- إن تسكين النون في نحو قولهم: أن، من البادر الذي يحمل على الشذوذ^(٣).

- إن حذف الألف أمر عارض، ومما جوره بقاء الفتحة الدالة عليه^(٤).

- كما يمكن تقوية رأي الكوفيين بما أشار إليه الدكتور المخزومي، حيث وازن ضمير المتكلم (أ) في العربية مع نظائره في اللغات السامية الأخرى، وضمير المتكلم في هذه اللغات يتكون من الهمزة والنون وصوت ثالث بعدهما، مما يدل على أصالة الألف في العربية^(٥).

الضمير في (إياك) وأخواتها:

من أنواع المضمرات: ضمائر النصب المنفصلة، وعددها اثنا عشر ضميراً؛ هي: إياي، إيانا، إياك، إيانك، إياكما، إياكم، إياكن، إياه، إياها، إياهما، إياهن^(٦).

وقد اختلف النحويون في (إياك) وأخواتها على أقوال:

(١) انظر: شرح المفصل ٩٤/٣، شرح الكافية للرضي ٩/٢-١٠.

(٢) انظر: تعليق العرائد ٦٩/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤١/١.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر مدرسة الكوفة ١٩٢.

(٦) انظر: شرح المقدمة المحسبة ١٥٠/١، شرح الكافية للرضي ١٢/٢-١٣.

الأول: ذهب الخليل بن أحمد إلى أن (إيا) اسم مضمَر أُضِيفَ إلى الكاف والياء والياء وغيرها، وهي ضمائر مجرورة بالإضافة لا بحروف^(١)، ووافقه ابن مالك^(٢).

الثاني: ذهب سيبويه إلى أن (إيا) اسم مضمَر كذلك، إلا أن ما وليه من الكاف والياء والياء هي حروف لا موضع لها من الإعراب، وهي تدل على أحوال المرجوع إليه من التكلم والخطاب والفتية^(٣)، ومن تابعه ابن عصفور^(٤).

الثالث: ذهب جمع من الكوفيين إلى أن الضمائر هي الكاف والياء والياء اللاحقة بـ(إيا)، أما (إيا) نفسها فهي دعامة لها^(٥)، وتابعهم على هذا القول من الأندلسيين أبو حيان^(٦).

الرابع: ذهب قوم من الكوفيين أيضاً إلى أن (إياي) و(إيك) و(إياه) أسماء مضمرة بكمالها، وليست مركبة^(٧).

الخامس: نسب إلى الزجاج القول بأن (إيا) اسم ظاهر أُضِيفَ إلى المضمرات^(٨).
السادس: نسب إلى المرد القول بأن (إيا) اسم مبهم كُثِيَ به عن ظاهر، وقد أُضِيفَ للتخصيص^(٩).

(١) انظر: الكتاب ٢٧٩/١، الإصناف ٦٩٥/٢، شرح الكافية للرضي ١٢/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٤/١-١٤٥.

(٣) انظر: الكتاب ٣٥٥/٢، شرح المقدمة المحسبة ١٥٤/١، شرح الكافية ١٢/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل ٢٢/٢.

(٥) انظر: المرجع السابق، وشرح المقدمة المحسبة ١٥٣/١، والإصناف ٦٩٥/٢.

(٦) انظر: التذيل والتكميل ١١٦٠/١، ب، التصريح على التوضيح ١٠٣/١.

(٧) انظر: الإصناف ٦٩٥/٢، شرح الكافية للرضي ١٣/٢.

(٨) انظر: المراجع السابقة، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٤/١، وكلام الزجاج في معانيه يشير إلى أنه موافق للخليل في رأيه. (انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨/١).

(٩) انظر: الإصناف ٦٩٥/٢، وقد عزا ابن القواس هذا القول إلى سيبويه (انظر: شرح النية ابن معط ٦٧٣/١-٦٧٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

- ١- ما رواه الخليل من قول العرب: إذا بلغ الرجل الستين، فإياه وإيا الشواب^(١)، وروي: فإياه وإيا السوءات^(٢)، وإذا ثبت إضافة (إيا) إلى الاسم الطاهر - كما هو الشأن في هذا المثال - وجب الحكم بإضافته إلى الضمير^(٣).
- ٢- إن (إيا) اسم مضمَر أُضيف إلى الكاف والهاء والياء؛ لأنه لا يفيد معنى بانفراده، بخلاف غيره من المصمرات، فحُصِّنُ بالإضافة عوضاً عما مُنِعهُ، ولا يعلم اسم مضمَر أُضيف غيره^(٤).

أما سيبويه ومن وافقه، فقد استدلوا بما يلي:

- ١- إنما كانت (إيا) هي الضمير دون الكاف والهاء والياء؛ لأن الاتفاق^(٥) حاصل على أن أحدهما ضمير مفصل، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد، لأنه لا نظير له في كلامهم، فوجب أن تكون (إيا) هي الضمير، لأن لها نظيراً في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير^(٦).
- ٢- إن ما ولي (إيا) من الحروف لا موضع لها من الإعراب؛ لأنها لو كانت معرفة لكانت محرومة بالإضافة، ولا سبيل إلى الإضافة هاهنا؛ لأن الأسماء

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٩، الإصناف ٢/ ٦٩٧.

(٢) انظر: شرح التمهيد لابن مالك ١/ ١٤٦.

(٣) انظر: شرح ألمية ابن معطي ١/ ٦٧٤.

(٤) انظر: الإصناف ٢/ ٦٩٥.

(٥) هذا الاتفاق عبر عنه الأنباري بلفظ الإجماع، ويظهر لي أن في ذلك كثيراً من التجويز؛ وآية ذلك الخلاف الذي خصته أقوال النحويين المذكورة في مستهل هذه المسألة وانظر:

المرجع السابق ٢/ ٦٩٦.

(٦) انظر الإصناف ٢/ ٦٩٦.

المضمر لا تضاف إلى ما بعدها ؛ لأن الإضافة تراد للتعريف ، والمضمر في أعلى مراتب التعريف^(١).

واستدل الكوفيون وموافقوهم القائلون بأن (إيا) دعامة ، وما لحق بها هي الضمائر ؛ بأن هذه الأخيرة هي الضمائر في نحو: أكرمني وأكرمك وأكرمه ، فلما أريد فصلها عن العامل ، ولم تكن مما تقوم بنفسها ، جيء بـ(إيا) لتعتمد عليها ، فصارت بمنزلة الحرف الزائد ، الذي لا يحول بين العامل ومعموله^(٢).

أما من ذهب إلى أنها ضمائر بكاملها ، فيستدل له بأنه لو لم تكن كذلك ، لكان الحكم على بعضها بالاسمية ، والبعض بالحرفية مجرد تحكم^(٣).

أما من قال إن (إياك) وأخواتها كلها أسماء مظهرة موضوعة للنصب ، فقد دعاه إلى ذلك حمل هذه اللفظة على (سبحان) الذي هو اسم مظهر موضوع للنصب لا غير^(٤).

ودليل من قال إن (إيا) اسم مبهم أضيف للتخصيص ، أنه ليس اسماً ظاهراً للزومه النصب^(٥) ، ولا مضمراً لمخالفته المضمرات ، فلم يبق إلا القول بأنه اسم مبهم^(٦).

الترجيح:

لئن كان كل قول من هذه الأقوال لا يخلو من اعتراضات ومناقشات ترد عليه وتضعفه ، إلا أن قول الخليل ومن وافقه يبدو لي أوجه من غيره ؛ لما يلي:

(١) انظر : المرجع السابق ، شرح الكافية للرضي ١٢/٢.

(٢) انظر : المرجعين السابقين ، وشرح ألفية ابن معط ٦٧٤/١.

(٣) انظر : شرح ألفية ابن معط ٦٧٤/١-٦٧٥.

(٤) انظر : شرح المقدمة المحببة ١٥٣/١.

(٥) لأنه ليس في الأسماء الظاهرة ما يلزم النصب إلا الظروف والمصادر غير المتمكنة ، و(إيا)

ليست كذلك. انظر : الإصناف ٦٩٧/٢.

(٦) انظر : شرح ألفية ابن معط ٦٧٥/١.

- ١- إن قول سيويه يرد عليه إشكال أن الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو عائب، و(إيا) في ذاتها ليست صريحة في الدلالة على ذلك^(١).
- ٢- كما يرد قول من قال إن (إيا) دعامة وما وليها هو الضمير، بأن أكثر شيء لا يكون دعامة لأقله؛ لأن هذه الضمائر كانت على حرف واحد أو حرفين أو ثلاثة، وقد دُعِمت بأربعة أحرف^(٢).
- ٣- ورد على من قال إنها بكاملها أسماء، بأنه ليس في الأسماء الظاهرة ولا المضمر ما يختلف آخره كافاً وهاء وياء^(٣).
- ٤- وبوقش قول من ذهب إلى أنها أسماء ظاهرة، بأنه لو كانت كذلك لجاز أن يقال: صريت إياك، كما يقال: صريت زيداً، ولكان تأخرها عن العامل واتصالها به جائزاً، بل راجحاً على انفصالها عنه وتقدمها عليه، كحال غيرها من المنصوبات الظاهرة، والأمر بخلاف ذلك^(٤).
- ٥- ورد قول من قال إن ما بعد (إيا) حروف، بأن غير الكاف من لواحق (إيا) مجمع على اسميته مع غير (إيا)، يختلف على اسميته معها، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد^(٥).
- ٦- وما يقوي رأي الخليل كذلك ويرد القول بحرفية اللواحق ذ(إيا)، أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ واحد، وفي القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك^(٦).

(١) انظر: التصريح على التوضيح ١٠٣/١.

(٢) انظر: شرح المقدمة المحسبة ١٥٣/١.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للرجاج ٤٩/١، شرح الكافية طرصي ١٣/١.

(٤) انظر: الكتاب ٢/٢٦١، الإنصاف ٢/٦٩٨، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٥-١٤٦.

(٦) انظر: المرجع السابق ١/١٤٦.

- ٧- ومي يقويه كذلك ما استدل به الخليل، مع قلته ونعته بأشذوذ^(١)، إلا أنه القول الوحيد في هذه المسألة الذي يعضده دليل مسموع.
- ٨- أما عن امتناع إصافة الضمائر إلى غيرها، فيرد عليه بأنها غير ممتنعة هنا، لأنها إصافة التخصيص التي لا تكسب المضاف تعريفاً، بل تريده وصوحاً كما يزداد بالصفة^(٢).

اتصال الضميرين المنصوبين وانفصالهما:

- إذا ولي الضمير المرفوع المتصل بالعامل ضميران مختلفان من حيث التعريف^(٣)، جاز الاتصال والانفصال في الثاني إذا كان أقل تعريفاً من الأول، نحو قول الله - تعالى - : ﴿أَنْتَرِمْكُمْوهَا وَأَنْتَرِهَآ كَبْرُهُون﴾^(٤)
- وإذا كان الثاني أعرف من الأول، فالراجع كون الانفصال هو الوجه نحو قولهم: أعطيتك إياك. وأجاز بعضهم الاتصال قياساً^(٥).
- وإذا اتفق الضميران في الرتبة؛ بأن كانا لمتكلم، نحو: علمتني إياي، أو لمخاطب نحو: علمتك إياك، أو لغائب نحو: زيد علمته إياه، فقد اختلف النحويون في ذلك على قولين:

(١) انظر شرح المقدمة المحسبة ١/١٥٣، الإنصاف ٢/٦٩٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٦ - ١٤٧

(٣) ذهب السمعاني إلى أن الصمائر تختلف فيما بينها من حيث التعريف، فالمتكلم أعرف وأقرب من المخاطب، وهذا الأخير أعرف من الغائب (انظر: الكتاب ٢/٣٦٤، الأصول ٢/١٢٠، شرح الكافية للرضي ٢/١٨).

(٤) سورة هود، الآية ٢٨١.

(٥) انظر: الكتاب ٢/٣٦٤، الأصول ٢/١٢٠، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠٥، شرح الكافية للرضي ٢/١٨، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥١ - ١٥٣.

الأول: ذهب الكسائي إلى أن الاختيار الفصل في الحالات الثلاث، إلا أن الوصل جائز أيضاً، فالاختيار عنده أن يقال: أعطيتكما إياكما، وأعطيته إياه، ويجوز كذلك أن يقال: أعطيتكماكما، وأعطيتهوه^(١)، وتابعه على ذلك أبو حيان^(٢)، وأصحابه المغاربة^(٣).

الثاني: ذهب غيرهم إلى أنه لا يجوز في هذه الأمثلة إلا الفصل، إلا إذا كان الضميران غائبين واحتلما لفظاً، فإنه يجوز في هذه الحال الاتصال على قلة، نحو: الدرهم أعطاها إياه، وأعطاهاء، ومن ذهب إلى هذا الرأي الرضي^(٤)، وابن مالك^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز اتصال الضميرين المتفقين في الرتبة بما يلي:

١- ما نقله الكسائي عن بعض العرب: هم أحسنُ الناس وجوهاً وأنضَرُهموها^(٦)، حيث اتحد الضميران في العيبة واتصلا، والضمير الأول يعود على (هم) المتقدمة، والضمير الأخير يعود على الوجوه.

٢- قول الشاعر:

وَقَدْ حَقَلْتُ نَفْسِي تَطَلُّبُ لَصَفَةٍ لِيَضْمُفِيهِمَا يَفْرَعُ الْعَظْمُ نَائِبَهَا^(٧)
حيث اتصل الضميران في قوله: لضمفهماها، وهما متحدان رتبة.

(١) انظر: ارتشاف الصرب ٤٧٦/١، التبديل والتكميل ١١٦٦/١، ب، نتائج التحصيل

٦٠٦/٢/١، وفي كتاب الأصول ١١٨/٢ ما يشير إلى رأي الكسائي.

(٢) انظر: للمراجع السابقة ما عدا كتاب: الأصول.

(٣) انظر: للمراجع السابقة

(٤) انظر: شرح الكافية ١٨/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٥١/١.

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٥١/١، تعليق الفرائد ٩٣/٢، حاشية الصبان ١٢١/١.

(٧) فائمه مفلس بن لقيط السعدي وقيل الأسدي، وقبل للقيط بن مرة.

انظر: الكتاب ٣٦٥/٢، أمالي ابن الشجري ٨٩/١، شرح المفصل ١٠٥/٣، شرح الكافية

١٩/٢، شرح التسهيل ١٥١/١، المقاصد النحوية ٣٣٣/١، خزانة الأدب ٣٠١/٥،

والصمم: المعنى ويفرع العظم نائبا بصف شدة المعنى، بحيث يصل نابه إلى المعظم

٣- إن جواز اتصال الضميرين المتحدّين في التكلم أو الخطاب، إنما هو قياس على الأمثلة الواردة، من اتصال الضميرين الغائبين ثم إن مما سوغ ذلك أن كلا الضميرين في مرتبة واحدة فليس فيهما تقديم بعيد على قريب^(١).

أما من منع الوصل، فقد استدلّ بما يلي:

١- إن الثاني في نحو: أعطيتكما كما، وأعطيتهم، لا يكون إلا مثل الأول لفظاً، ومتحدّاً به معنى، فاستقل اتصالهما^(٢).

٢- إن المتقدم منهما ليس أعرف من المتأخر، وشرط حوار الاتصال تقدم الأخص^(٣).

٣- إن اتصالهما يوهم التكرار^(٤).

٤- إن الاتصال إنما جاز - على قلة - في الغائبين فقط إذا اختلف لفظاهما، وذلك لعود كل واحد منهما إلى غير ما عاد إليه الآخر، بخلاف المخاطبين والمتكلمين^(٥).

الترجيح:

قبل ذكر ما أراه أرجح في هذه المسألة، أشير إلى أن سيبريه عرض لهذه المسألة في حال كون الضميرين غائبين، فقال: «فإذا ذكرت معولين كلاهما غائب فقلت: أعطاهما وأعطاهما، جاز، وهو عربي، ولا عليك بأيهما بدأت، من قبل أنهما كلاهما غائب. وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم، والأكثر في كلامهم: أعطاه إياه»^(٦).

(١) انظر: شرح المفصل ١٠٥/٣ - ١٠٦، شرح الكافية ١٨/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية ١٨/٢، شرح التسهيل ١٥١/١.

(٣) انظر: شرح المفصل ١٠٦/٣، التصريح على التوضيح ١٠٩/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٥١/١.

(٥) انظر: شرح الكافية ١٨/٢.

(٦) الكتاب ٣٦٥/٢، وانظر: الأصول ١٢١/٢.

وقد وقف أبو حيان عند عبارة سيويه ، واستنتج منها ملحطاً دقيقاً عصبه رأي المجيزين للفصل والوصل مع الغائب مطلقاً ؛ حيث قال معلقاً على قول سيويه : «وهو حجة لما عليه الكسائي وأصحابها من سوغان الأمرين في العائين مطلقاً ، أعمدت الرتبة أم لا ، لقوله : والكثير أعطاه إياه ، فبدأ أولاً بالمتحد وثانياً بالمختلف»^(١)

والذي يظهر لي في هذه المسألة جواز اتصال الضميرين إذا كانا عائنين فقط ، سواء أكانا متفقين لفظاً أم مختلفين ، وإن كان الفصل فيهما أفضل وأشهر.

أما إذا كان الضميران متكلم أو مخاطب ، فلا يجوز فيهما إلا الفصل ؛ وذلك لما يلي :
١ - إن الأمثلة التي استدل بها المجيزون للوصل مطلقاً ، لا تنص إلا على العائين فقط ، وقياس المتكلمين والمخاطبين عليها بعيد
٢ - إن الوصل في المتكلمين والمخاطبين - بجانب كونه غير مسموح - فيه من الثقل ما ينبو عنه الطبع السليم.

٣ - إن مما يستأخر به في ترجيح هذا الرأي كذلك قول سيويه في رده على من أجاز الوصل وإن كان الثاني أعرف من الأول : «ويدخل على من قال هذا أن يقول الرجل إذا محته نفسه : قد محتيني. ألا ترى أن القياس قد قبح إذا وضعت (ني) في غير موضعها»^(٢).

انفصال الضمير بعد (إنما) :

يجب انفصال الضمير إذا لم يتأت اتصاله. ومن المواضع التي يجب فيها الانفصال : أن يتقدم الضمير على عامله ، نحو قول الله - تعالى - ﴿إِنَّمَا تَقْبُدُ﴾^(٣) ،

(١) التذييل والتكميل ١/١٦٦ ، وانظر : نتائج التحصيل ١/٢٠٦ - ٦٠٧.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٥.

(٣) سورة الفاتحة ، الآية (٤).

وأن يلي (إما) المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو قولهم: إِمَّا أَنَا وَإِمَّا أَنْتَ، وغير ذلك من المواضع^(١).

وقد اختلف في انفصال الضمير بعد (إِنَّمَا) على قولين:

الأول: يجب انفصال الضمير بعدها، وعلى ذلك الكوفيون^(٢)، ووافقهم ابن مالك^(٣).

الثاني: ذهب سيويه^(٤) إلى أن هذه المسألة ليست من المواضع التي يجب فيها انفصال الضمير، وانتصر أبو حيان لهذا القول^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من رأى وجوب انفصال الضمير بعد (إِنَّمَا) بما يلي:

١- قول الشاعر:

أَبَا الدَّيْلُ الْحَامِي الدَّيَّارَ وَإِنَّمَا يُنَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي^(٦)
فقد فصل الضمير (أَنَا)؛ وذلك لأن غرضه أن يحصر المدافع، ولو وصله فقال:
وَإِنَّمَا أَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ، لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم، لا عن أحساب
غيرهم، وذلك غير مقصود^(٧).

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٧/١-١٥٠، التصريح على التوضيح ١٠٥/١-١٠٦.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١١٦٣/١، ب، نتائج التحصيل ٥٩٦/٢/١، الموقفي في النحو الكوفي ٩٤، حيث أوجب الفصل إذا ولي الضمير (إلا) أو معاها.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٤٨/١-١٤٩.

(٤) انظر: الكتاب ٣٦٢/٢، التصريح على التوضيح ١٠٦/١.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١١٦٣/١، ب.

(٦) البيت للفرزدق. انظر: ديوانه ١٥٣/٢، معاني القرآن وإعراجه للرجاج ٢٤٣/١، المحتسب

١٩٥/٢، شرح المفصل ٩٥/٢، ٥٦/٨، شرح التسهيل ١٤٨/١، تصديق الفرائد ٨٢/٢،

لسان العرب ٢٠٠/١٥ (قلا)، خزانة الأدب ٤٦٥/٤.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح ١٠٦/١.

كَأَنَّا بَوْمٌ فَرَىٰ إِيَّانَا مَا نَقُلُ إِيَّانَا^(١)
حيث فصل الضمير (إيانا) الوارد بعد (إنا).

٣- أن وجوب فصل الضمير بعد (إنا)، سببه أن العرب عاملت (إنا) معاملة النفي و(إلا)، فكما وجب فصل الضمير هناك، وجب أيضاً مع (إنا)، لأن هذا بمعنى ذاك، فمعنى قول الشاعر الأول السابق: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا^(٢).

أما من لم يوجب فصل الضمير المحصور بـ(إنا)، فدليلة أنه لو كان الموضع للمفصل الواجب، لم يؤت بالضمير إلا منفصلاً، كما وجب الانفصال مع (إلا). وقد تعددت المواضع في القرآن الكريم وكلام العرب ثراً وشعراً التي لم يؤت فيها بالضمير منفصلاً بعد (إنا)^(٣)؛ من ذلك قول الله -تعالى: ﴿وَلَئِنَّا تُوفِّرُ الْجُوزَ كُفَّ يَوْمَ أَتَيْنَا^(٤)﴾، وقوله -تعالى: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بِنِي وَحَرَّىٰ إِلَى اللَّهِ^(٥)﴾. ومن ثم ذهب المانعون إلى تخريج نصوص المخالفين على أنها ضرورة^(٦)؛ إذ هي من باب وصع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل^(٧)؛ وقد قعد سيويه لباب أسماء: «هذا باب ما يجوز في الشعر من إيا ولا يجوز في الكلام»، وقد أورد ضمنه بيت الشعر الثاني السابق^(٨).

(١) البيت الذي الإصبع العدواني، انظر: الكتاب ١١١/٢، ٣٦٢، الخصائص ١٧٩/٢،

شرح المفصل ١٠١/٣، الإيضاح ٦٩٩/٢، شرح التسهيل ١٤٨/١، خزانة الأدب ٢٨٠/٥

وقرى: اسم موضع ومعنى البيت: إن قتلنا إياهم بمحلة قتل أنفسنا؛ لأننا عشيرة واحدة.

(٢) انظر: المغني ٤٠٧، التصريح على التوضيح ١٠٦/١.

(٣) انظر: نتائج التحصيل ٥٩٥/٢/١.

(٤) سورة آل عمران، الآية ١٨٦.

(٥) سورة يوسف، الآية ٨٦.

(٦) انظر: الكتاب ٣٦٢/٢، شرح المفصل ١٠١/٣-١٠٣، الإيضاح ٦٩٩/٢-٧٠٠

(٧) انظر: المراجع السابقة

(٨) انظر: الكتاب ٣٦٢/٢.

بقي أن أشير إلى ما ذكره بعضهم من أن الفصل - وإن كان شاذاً وضرورياً - في البيت الثاني السابق، إلا أنه أسهل من غيره؛ وذلك لأن الشاعر لا يمكنه أن يأتي بالتصل فيقول: تقتلنا، لأنه لو فعل ذلك لجمع بين ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى، وذلك مما تختص به الأفعال القلبية وفعلها: عدم وفقد^(١).

الترجيح:

يظهر لي أن سبب الخلاف في هذه المسألة يعود - في الأصل - إلى الخلاف في إفادة (إنما) للحصر؛ حيث إن مبيوه لا يرى الحصر بها^(٢)، وخالفه في ذلك الزجاج الذي شرح قول الله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾^(٣)، بقوله: «... ويكون المعنى: ما حرم عليكم إلا الميتة والدم ولحم الخنزير؛ لأن (إنما) تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها لما سواه»^(٤).

كما ذهب إلى القول بإفادتها الحصر الكوفيون، حتى قال أبو حيان: «وقد أولع أكثر أصحابنا المتأخرين بالقول بإفادة (إنما) معنى الحصر حتى أجروا عليها أحكام حرف النفي و(إلا)، وهو دروح على رأي الكوفية»^(٥).

والذي يترجح لي أن (إنما) تفيد الحصر، إلا إذا وردت قرينة مانعة لذلك، والمحصور بـ (إنما) هو المتأخر لفظاً. وإذا حصر بـ (إنما) وجب انفصال الضمير إذا كان متأخراً وكان الضمير محصوراً فيه؛ لأنه لو وصل الضمير لما فهم المراد، فقولنا: إنما قممت، موضوعه: لم يقع مني إلا القيام، فلو أردنا به: ما قام إلا أنا، لم يفهم، ولا سبيل إلى فهمه إلا بالقول: إنما قام أنا^(٦).

(١) انظر: شرح المفصل ١٠٣/٣.

(٢) انظر: تعليق الفرائد ٨٤/٢، التصريح على التوضيح ١٠٦/١.

(٣) سورة البقرة، الآية [١٧٣].

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢٤٣/١.

(٥) التذييل والتكميل ١٦٣/١.

(٦) انظر: دلائل الإعجاز ٣١٥، الإيضاح في علوم البلاغة ١٢١، هروس الأفرح ١٩٥/٢،

تعليق الفرائد ٨٤/٢.

عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً؛

الأصل في مفسر الضمير أن يتقدم عليه ، كما أن الأصل عود الضمير على أقرب مذكور سابق له إلا إذا دل دليل على أنه لغير الأقرب. وقد يعود الضمير على متأخر في بعض المواضع المحددة : كأن يُجَرَّ بِـ (رب) ، أو يرفع بِـ (نعم) أو شبهها ، وغير ذلك من المواضع التي نص عليها النحويون^(١).

واختلف النحويون في عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ، في نحو : أكرم غلامه زيدا ، حيث اتصل الضمير العائد على (زيد) بالماعل المتقدم ، وذلك على قولين :

الأول : الحوار ، وعليه أبو عبد الله الطوال من الكوفيين^(٢) ، ونُسب ذلك إلى عامة الكوفيين^(٣) ، وابن جني^(٤) ، وتابعهم ابن مالك من الأندلسيين^(٥)
الثاني : المنع ، وعليه المبرد^(٦) ، وابن السراج^(٧) ، وجمهور النحويين^(٨).

(١) انظر : شرح الحمل لابن عصفور ١١/٢ وما بعدها ، شرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/١ وما بعدها ، ارتشاف الصرب ٤٨١/١ ، وما بعدها.

(٢) انظر : شرح الكافية بلرصي (المحقق) ١٨٨/١ ، الارتشاف ٤٨٣/١ ، التذيل والتكميل ١٣١٣/١ ، المعني ٧٣٩ ، تعليق الفرائد ١١٤/٢ ، الخزانة ٢٧٧/١

(٣) انظر : شرح ألفية ابن معط ٦٤٧/١.

(٤) انظر الخصائص ٢٩٤/١.

(٥) انظر : شرح التسهيل ١٦١/١ حيث قال : «والصحيح جواره لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرها» ، كما أجاز المسألة في الشعر خاصة أبو حيان (انظر : التذيل والتكميل ٣١٤/١)

(٦) انظر : المفتصب ١١٢/٤.

(٧) انظر : الأصول ٢٣٨/٢.

(٨) انظر : شرح المفصل ٧٦/١ ، المعني ٦٣٩ ، الهمع ٢٢٩/١ وقد ذكر ابن الشجري أن هذه المسألة لم يجرها أحد من النحويين (انظر : أمالي ابن الشجري ١٠١/١) ، ونقل عن الصغار القول بالإجماع على معناها (انظر : الهمع ٢٢٩/١) ، وكلا القولين مجانب للصواب ؛ للحلاف المشار إليه في هذه المسألة.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز المسألة بعدة أدلة مسموعة وأخرى قياسية، منها:

١- قول الشاعر:

قَلْبُو كَأَنَّ مَحْدَّ يُعَلِّدُ الْيَوْمَ مَاجِدًا مِنْ أَلْسِنِ أُنْحَى مَحْدُهُ الْيَوْمَ مُطْعَمًا^(١)

حيث قدم ضمير (مطعم) المتأخر، فاتصل بالفاعل (محده) المتقدم.

٢- قول الآخر:

حَزَى رُبُّهُ عَنِّي عِدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَرَاءَ الْكِلَابِ الْعَدُوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ^(٢)

حيث اتصل ضمير المفعول المتأخر (عدي) بالفاعل المتقدم (ربه).

٣- قول الآخر:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومُنْ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جُرُّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ^(٣)

حيث اتصل ضمير المفعول (زهيرا) بالفاعل المتقدم (قومه).

٤- قياس هذه المسألة على المواضع الأخرى التي نص التحويون على إجازتها،

وقد عُدَّ فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، فقد علل ابن مالك للذهب المجيزين بقوله: «لأن جواز نحو: ضرب غلامه زيدا، أسهل من جواز ضربوني وضربت

(١) البيت لحسان بن ثابت - انظر: ديوانه ٢٤٣، الموشع ٨٤، ضرائر الشعر لابن

عصفور ٢٠٩، شرح التسهيل ١٦١/١، التنبيل والتكميل ٣١١/١، المغني ٦٣٩، شرح

أبيات المغني ٧٢/٧.

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي. انظر: ديوانه ١٢٤، الموشع ٨٥، الخصائص ٢٩٤/١

(حيث يبدو أن ابن جني وهم فتسبب البيت للناطقة)، أمالي ابن الشجري ١٠٢/١،

شرح المفصل ٧٦/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤/٢، شرح الكافية

(المحقق) ١٨٨/١، الخزانة ٢٧٧/١

(٣) البيت لأبي جندب الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين ٣٥١/١، ضرائر الشعر لابن

عصفور ٢٠٨، شرح التسهيل ١٦١/١، شرح الكافية (المحقق) ١٨٨/١، تذكرة السحابة

٣٦٤، خزانة الأدب ٢٨٠/١، ٢٩١.

الزبدین ، ونحو: ضربته زيدا ... وقد أجاز الأول البصريون وأجيز الثاني بإجماع...
وكلاهما فيه ما في: ضرب غلامه زيدا^(١).

٥- أما ابن جني فمستند إجازته للمسألة ما لحظه من شيوع تقديم المفعول على
الفاعل، يقول: «والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصح
الكلام متعالم غير مستكر، فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان
الموضع له، حتى إنه إذا أخر فموصعه التقديم»^(٢). وعلى ذلك فلا يكون الضمير
حينئذ عائداً على متأخر لفظاً ورتبةً.

أما من منع المسألة فحجته أن الضمير فيها عائد على متأخر لفظاً ورتبةً، مما يلزم
عنه الإضمار قبل الذكر، وهو ليس من باب ما يفسر فيه الضمير بما بعده؛ لذلك
امتنعت المسألة.

أما الشواهد التي استدل به المجوزون للمسألة، فقد خرجها المانعون تخريجات
مختلفة، وما استعصى على التأويل قيل: إنه ضرورة^(٣)، بل هو عندهم من
أقبح الضرورات^(٤).

ومن هذه التخريجات ما ذكره ابن عصفور في تعليقه على البيت الثاني
السابق: «فمنهم من حمّله على أنه ضرورة، ومنهم من جعل الضمير عائداً
على الحزاء الذي يدل عليه (جزى)، فيكون من باب قولهم: من كذب كان
شراً له»^(٥).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جوازها في الشعر دون النثر؛ وذلك لكثرة الشواهد الشعرية
الواردة عن العرب في ذلك، مما يخرجها من باب الضرورة إلى الجوار، قال أبو حيان:

(١) شرح التسهيل ١/١٦١.

(٢) الخصائص ١/٢٩٧.

(٣) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ٢/١٤٨.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ١/١٠١.

(٥) شرح الحمل لابن عصفور ٢/١٤٨.

«فلعمري إنه قد كثر مجيء ذلك في الشعر، والأحوط جوازه في الشعر دون الكلام»^(١).
ثم إن المعنى في هذه الشواهد وما شاكلها لا يلبس، وإن عاد الصمير على متأخر لفظاً ورتبة، بالإضافة إلى أن هذا العود جاز في مواضع أخرى نص عليها النحويون، فلا مانع من حمل هذه المسألة عليها.
أما التأويل لكل الشواهد الواردة والمشتمة على هذه الظاهر، فهو أمر غير متيسر في كل الأحوال، قال أبو حيان: «وقد رام بعض النحويون تأويل ذلك كله، والتأويل فيه بعيد»^(٢).

ورود (أل) عوضاً عن الضمير

اختلف النحويون في مبابة (أل) عن الصمير الواقع مضافاً إليه، وذلك على قولين:

الأول: يجوز أن تقوم (أل) مقام الضمير، وعلى ذلك الكوفيون^(٣)، ووافقهم من الأندلسيين ابن الطراوة^(٤)، وابن خروف^(٥)، كما أجاز ابن مالك المسألة في غير الصلة^(٦).
الثاني: منع أكثر الصريين المسألة^(٧)، ووافقهم الفارسي^(٨).

(١) التنزيل والتكميل ١/٣١٤

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: معاني القرآن للمراء ٢/٤٠٨، شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٧٠-٧١،

شرح الكافية ٢/١٣١، شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٦١-٢٦٢، المعنى ٧٧.

(٤) انظر: الإيضاح بمص ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة ٦٣، ٧٠، ابن الطراوة النحوي ١٢٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/٢٦٢-٢٦٣.

(٦) انظر: المرجع السابق.

(٧) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/١٣١، البحر المحیط ١/١١٣، معجم الهوامع ١/٢٧٦، التصريح ٢/٨٣.

(٨) انظر: الإيضاح المضدي ١٥٤

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز نيابة (أل) عن الضمير بعدة أدلة مسموعة منها :

- ١- قول الله -تعالى- : ﴿ جَنَّاتٍ عَذْرَىٰ مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾^(١)، حيث رفعت (الأبواب) لأن المعنى: مفتحة لهم أبوابها^(٢)، و(مفتحة) إما حال وإما نعت لـ(جنان)، والرباط هو (أل) التي قامت مقام الضمير^(٣).
- ٢- قول الله -تعالى- : ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَىٰ ۖ وَآثَرَ الْحَمِيَّةَ ۚ أَلَيْسَ لَهٗ النَّجْمُ هِيَ الْهَامُ ۖ ﴾^(٤)، التقدير فيها: هي مأواه، فابت (أل) عن الضمير المصاف إليه^(٥).

٣- قول الشاعر:

صَعِيفُ السَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْمِرَارَ بُرَاحِي الْأَجَلِ^(٦)
حيث إن (أل) فيه معاقبة العائد على الاسم المتقدم، والتقدير: صعيّف نكايته أعداءه، كأنه قال: قليلة إساءته عدوه^(٧).

ويستدل للمعجزين كذلك بأدلة أخرى منها:

- ١- ما ذكره العراء من أن «العرب تجعل الألف واللام خلقاً من الإضافة فيقولون: مررت على رجل حسن العين، قبيح الأنف، والمعنى: حسن عينه، قبيح أنفه»^(٨).

(١) سورة ص، الآية [٥٠].

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢.

(٣) انظر: البحر المحيط ١٦٦/٩ - ١٦٧، الدر المنصور ٣٨٥/٩ - ٣٨٦.

(٤) سورة النازعات، الآيات [٣٧-٤١].

(٥) انظر: الدر المنصور ٣٨٥/٩ - ٣٨٦، المفتي ٧٧.

(٦) قائله مجهول، انظر: الكتاب ١٩٢/١، شرح أبيات سيويه ٣٩٤/١، النصف ٧١/٣،

الإفصاح لابن الطراوة ٧٠، شرح المفصل ٥٩/٦، المقرب ١٣١/١، خزنة الأدب ١٢٧/٨.

(٧) انظر: الإفصاح لابن الطراوة ٧٠.

(٨) معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢، وانظر: الكتاب ١٥٨/١.

٢- أنه لما كان حرف التعريف بإجماع مغنياً عن الضمير في نحو: مررت
برجل فأكرمت الرجل، جار أن يغني عنه في غير ذلك لاستوائيهما في تعيين
الأول^(١).

أما من منع نيابة (أل) عن الضمير، فدليله أنه لو كان حرف التعريف عوضاً عن
الضمير لم يجتمعا؛ إذ اجتماع العوض والمعوض عنه ممتنع، وقد اجتمعا في قول
الشاعر:

رَجِيبٌ قَطَابُ الْجَنِّبِ مِنْهَا رَقِيقَةٌ بِحَسِّ السُّدَى بَصَّةُ الْمُتَحَرِّدِ^(٢)
حيث جمع فيه بين (أل) والضمير في قوله: قطاب الجنب منها^(٣).

وقد خرج المانعون أدلة المميزين المسموعة السابقة تخريجات تبعدها عن أن تكون
من باب قيام (أل) مقام الضمير، من ذلك:

- تقدير ضمير محذوف هو الرابط، فبي قوله - تعالى -: ﴿مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْآبُوبُ﴾،

يكون التقدير: الأبواب منها^(٤). وقوله: ﴿لَبِنُ لُجَّةٍ هِيَ الْمَأْزَى﴾، لتقدير: هي المأوى
له^(٥). وقولهم: ضُرب زيد الظهر والبطن، على تقدير: الظهر والبطن منه^(٦).

- أما الفارسي فقد خرج هذه الشواهد على البدلية، فـ ﴿الْآبُوبُ﴾ في آية (ص)
السابقة مرتفعة على البدل من الضمير في ﴿مُفْتَحَةٌ﴾ العائد على ﴿جَنَّتِ﴾^(٧).

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٢/١.

(٢) قاله طرفة بن العبد، انظر: ديوانه ٣٠، المحقق ١٨٣/١، شرح التسهيل لابن مالك

٢٦٣/١، التصريح ٨٣/٢، خزانة الأدب ٣٠٣/٤، ٢٢٨/٨ وقطاب الجنب: مجتمعه،

حيث قطب، أي جمع، وهو مخرج الرأس من الثوب. والرجب: الواسع.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٣/١.

(٤) انظر: البحر المحيط ١٦٦/٩ - ١٦٧، الدر المنثور ٣٨٥/٩

(٥) انظر: المغني ٧٧.

(٦) انظر: المرجع السابق.

(٧) انظر: الإيضاح العضدي ١٥٤، الإقصاد لابن الطراوة ٦٣.

الترجيح:

يظهر لي أن قول من أجاز قيام (أل) مقام الضمير أرجح وأقوى ؛ وذلك لما يلي :

- ١- للأدلة المسموعة الكثيرة الواردة عن العرب ، التي استُغني فيها عن الضمير المضاف إليه بـ(أل) ، وقد سبق إيراد طائفة من هذه الأدلة
- ٢- إن في قول من أجاز المسألة بعداً عن التأويل وسلامة من التقدير والحذف ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه
- ٣- إن المعنى في الأمثلة المسموعة المذكورة واضح دون حاجة إلى تقدير محذوف يتضح المعنى بدونه.
- ٤- إن التأويل الذي لجأ إليه العارسي في تخريج هذه النصوص أشد بعداً من غيره ؛ لأن التقدير الذي قدره غيره من حذف الضمير ، يلزمه هو نفسه في البديل ؛ لأن بدل البعض والاشتمال لا بد فيه من عائد على الأول ، فالذي فر منه وقع فيه^(١).
- كما ردّ قول العارسي كذلك بأنه غير مطرد في مثل : مررت برجل كريم الأب ، وحسن وجه الأخ ؛ إذ لا سبيل إلى الدل في هذا وأمثاله^(٢)
- ٥- أما ما استدلل به المانعون من اجتماع للمعوض والمعوض منه في البيت السابق ، فقد ردّ عليهم بأن حرف التعريف الذي في البيت ليس عوضاً ، بل جيء به لمجرد التعريف ، ولا محذور عندئذ في الجمع بينه وبين الضمير وإذا سلم كون حرف التعريف الذي في البيت عوضاً ، فيكون الجمع بينه وبين ما عوض منه اضطراراً^(٣).

(١) انظر : الإصباح لابن الطراوة ٦٣.

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٣/١

(٣) انظر : المرجع السابق

حذف نون الوقاية من (ليت) :

تدخل نون الوقاية على الفعل واسم الفعل والحرف ، وسميت بذلك لأنها تقي الفعل أو شبهه من الكسر ، وقيل غير ذلك^(١).

واختلف النحويون في هذه النون مع (ليت) إذا عملت في ياء المتكلم ؛ وذلك على قولين :

الأول : يجب أن تلحق نون الوقاية (ليت) ، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة شعر ، وعلى ذلك سيبويه^(٢) ، وعامة النحويين^(٣).

الثاني : يجوز أن تلحق نون الوقاية (ليت) ، كما يجوز أن تنجرد منها ، فكما يجوز أن يقال : ليتني ، فإنه لا يمتنع - في الاختيار - أن يقال : ليتني ، وعلى ذلك القراء^(٤) ، وثعلب^(٥) ، كما أجاز مجرّد (ليت) من نون الوقاية ابن مالك ، إلا أن ذلك عنده قليل ، والأكثر اقترانها بها ، يقول : « وحذفها^(٦) مع لدن وأخوات ليت جائز ، وهو مع مجل ولعل أعرف من الثبوت ، ومع ليس وليت ومن وعن وقط بالعكس^(٧) ».

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٣ ، شرح الكافية للرضي ٢١/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٥/١.

(٢) انظر : الكتاب ٣٦٩/٢ - ٣٧٠.

(٣) انظر : شرح المفصل ٩٠/٣ - ٩١ ، شرح الكافية ٢٢/٢ - ٢٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٥/١.

(٤) انظر : المراجع السابقة ، ومجالس ثعلب ١٠٦ ، والتصريح على التوضيح ١١١/١.

(٥) انظر : مجالس ثعلب ١٠٦ وقد نسب القول بجرار الحذف إلى الكوفيين.

(٦) أي حذف نون الوقاية.

(٧) شرح التسهيل ١٣٤/١ ، ويبدو أن لابن مالك قولين في هذه المسألة ؛ قوله هذا ، وقوله

الآخر يلعب فيه مذهب سيبويه ، فيعد الحذف ضرورة. انظر : شرح التسهيل ١٣٦/١ ،

وحاشية الصبان على الأشموسي ١٢٣/١ ، حيث أشار إلى القولين.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أوجب اقتران (ليت) بسون الوقاية إذا عملت في ياء المتكلم بأن مقتضى الدليل استواء (ليت) وأخواتها في لحاق السون لشبهها بالأفعال المتعدية، لكن استثقل لحاقها بأواخر غير (ليت) لأجل التضعيف، تضعيف النون في (إن) وأشباهاها، وتضعيف اللام في (لعل)، فحس حذف نون الوقاية في هذه الحروف تخفيفاً، وثبوتها لشبه هذه الحروف بالأفعال، ولم يكن في (ليت) معارض للشبه، فهي أشبه للفعل من أخواتها، لأنها تغير معنى الابتداء، ولا يتعلق ما بعدها بما قبلها، بالإضافة إلى أن آخرها ليس حرفاً مصعفاً، مما يستوجب التخفيف والحذف؛ ولذلك كله لزمته نون الوقاية^(١).

أما من أجاز حذف نون الوقاية مع (ليت)، فقد استدل بما يلي:

١- قول الشاعر:

كُمُتْنِي جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادُهُ وَأَتْلَفُ بَعْضَ مَالِي^(٢)
حيث عملت (ليت) في ياء المتكلم دون نون الوقاية.

٢- قول الآخر:

فَيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ دَاكُمُ وَلَخْتُ وَكُنْتُ أَوْلَهُمْ وَلَوْ جَا^(٣)
حيث قال (ليني) ولم يقل (ليتني).

(١) انظر: شرح المفصل ٩٠/٣ - ٩١، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٥/١، شرح التسهيل

لابن مالك ١٣٦/١ - ١٣٧، شرح الألفية لابن الناطم ٦٩.

(٢) قائله زيد الخير (الخيل). انظر: ديوانه ٨٧، الكتاب ٣٧٠/٢، مجالس ثعلب ١٠٦، بوادر أبي

زيد ٦٨، سر صناعة الإعراب ٥٥٠/٢، رصف المباني ٣٠٠، شرح المفصل ٩٠/٣، خزنة

الأدب ٣٧٥/٥.

(٣) قائله ورقة بن نوفل انظر: المقاصد السعوية ٣٦٥/١، التصريح على التوضيح

١١١/١، نتائج التحصيل ٥٧٥/٢/١.

٣- كما استدل من أجاز حذف النون مع (ليت) بأن هذا الحرف قوي شبهه بالفعل ؛ لكونه على مثال من أمثله ، ألا ترى أن أوله مفتوح وثانيه حرف علة ساكن ، وثالثه مفتوح ؛ فهو مثل : قام وباع ؛ بخلاف غيره من الحروف مثل (كأن) و(لعل) حيث بعدت عن الفعل إذ لم تكن على لفظه ؛ لذلك قوي ثبوت النون مع (ليت) وإن لم يمتنع حذفها معه^(١).

وقد رد من أوجب نون الوقاية مع (ليت) ما استدل به مجيز الحذف من الأدلة المسموعة ، بأن ذلك ضرورة خاصة بالشعر ، قال سيويه : «قد قال الشعراء : ليئي ، إذا اضطروا ، كأنهم شهوه بالاسم ، حيث قالوا : الصاري»^(٢).
الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة قول من مع تجرد (ليت) من نون الوقاية إذا عملت في ياء المتكلم ، إلا في ضرورة الشعر ؛ وذلك لما يلي :

١ - للوقوف عند المسموع ؛ حيث لم يرو عن العرب أمثلة - في حدود ما اطلعت عليه - من الشعر ، استعملت فيها (ليت) مجردة من نون الوقاية. وما ورد من الشعر قليل ، لا يحتمل أن تبني عليه قاعدة مطردة ، وتحريج ذلك على الضرورة أولى.

٢ - يرد على الدليل القياسي الذي استدل به القراء ومن وافقه ، بأنه يلزمه كذلك أن يقل حذف نون الوقاية مع (أن) ؛ لأنها على وزن من أوزان الفعل ، فهي مثل (رد) و(شد) وغيرهما ، فعدم لزوم النون لـ(أن) مع شهتها للفعل دليل على أن الذي حذف له هذه النون من هذه الأحرف ، ولزومها لـ(ليت) هو غير ما ذكره القراء^(٣).

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٥/١

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢ - ٣٧٠

(٣) انظر : شرح المفصل ٩١/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٦/١.

باب أسماء الإشارة

العروف التي وضع عليها الاسم (ذا) :

من أسماء الإشارة (ذا) ، وهو للمذكر. وقد اختلف النحويون في أصل هذا الاسم ، وذلك على أقوال :

الأول : ذهب البصريون إلى أنه ثنائي لفظاً ، لكنه في أصل وضعه اسم ثلاثي^(١) ، فالألف فيه منقلبة عن أصل^(٢) .

الثاني : ذهب الكوفيون إلى أنه -أي ذا- وضع على حرف واحد وهو الذال ، وقد زيدت الألف للتكثير وليان حركة الذال^(٣) وتابعهم على ذلك أبو القاسم السهيلي من الأندلسيين^(٤) .

الثالث : تُنسب إلى السيرافي القول بأن هذا الاسم ثنائي الوضع ، والألف فيه أصل وليست منقلبة عن شيء^(٥) . واختار ذلك أبو حيان^(٦) .

الأدلة والمناقشة :

ذهب البصريون -كما أشرت- إلى أن هذا الاسم ثلاثي في أصل وضعه ، ودليلهم أن هذا الاسم يصغر على (ذياً) ، وأصله : ذياً بثلاث ياءات : ياءان من

(١) اتفق البصريون على أن أصل وضع (ذا) ثلاثي ، فكيف اختلفوا بعد ذلك في المحذوف منه ، هل هو المعى أو اللام ، كما اختلفوا فيه : هل هو من باب (طويت) أو من باب (حييت) ، كما اختلفوا كذلك في وزنه ، هل هو فَعْلٌ بالإسكان أو فَعَلَ بالتحريك. انظر : الإنصاف ٢/٦٦٩-٦٧٠ ، ارتشاف الضرب ١/٥٠٥ ، توضيح المقاصد ١/١٨٧-١٨٨ .

(٢) انظر : المراجع السابقة ، وشرح ألفية ابن معط ١/٧١٧ ، والدر المنصور ١/٨٤ .

(٣) انظر : المراجع السابقة ، وجمع الهوامع ١/٢٥٨ .

(٤) انظر : نتائج الفكر ٢٢٧ ، ارتشاف الضرب ١/٥٠٥ ، توضيح المقاصد ١/١٨٨ .

(٥) انظر : ارتشاف الضرب ١/٥٠٥ ، توضيح المقاصد ١/١٨٨ ، جمع الهوامع ١/٢٥٩ .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

أصل الكلمة وياء للتصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. وقد استقلوا اجتماع ثلاث ياءات، فحذفوا الأولى، فيكون وزنه: قَيْلَى^(١).

كما استدل البصريون لمذهبهم كذلك بأن (ذا) اسم منفصل قائم بنفسه، قد غلبت عليه أحكام الأسماء الطاهرة نحو وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره، فلما غلب عليه شبه الأسماء المتمكنة حكم عليه بأنه ثلاثي كالأسماء المتمكنة^(٢).

أما الكوفيون ومن وافقهم الذين ذهبوا إلى أن (ذا) على حرف واحد وضماً، فقد استدلوا لذلك بما يلي:

١- سقوط الألف في التشبة عند قولهم: ذان وذين، ولو كانت الألف أصلية لقلبت ولمّا حذفت، فلما حُذفت دل على أنها زائدة لا أصلية، وقد زيدت للتكثير، وذلك كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد، وحُرِكت الذال لالتقاء الساكنين، وهما الذال والألف، وفتحوا الذال في (ذا) لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً^(٣).

٢- سقوط الألف في التانيث، في قولهم: هذه، ولو كانت أصلية لمّا سقطت^(٤).

٣- قول العرب: ذِه أمة الله^(٥). حيث حذفت الألف، مما يدل على أنها زائدة وليست أصلية.

أما قول السيرافي ومن وافقه، فيستدل له بما ذكره ابن يعيش في قوله: «لو ذهب ناهب إلى أن ذا ثنائي وليس له أصل في الثلاثية، نحو: من وكم في المبهمة، وأن ألفه أصل كالألف في لدى وإذا، لم أر به بأساً، لعدم اشتقاقه وبعده عن

(١) انظر: الإنصاف ٦٧٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٣-١٢٧.

(٢) انظر: المرجعي السابقين، وشرح ألمية ابن معطي ٧١٧/١.

(٣) انظر: الإنصاف ٦٧٠/٢، نتائج الفكر ٢٢٧.

(٤) انظر: نتائج الفكر ٢٢٧.

(٥) انظر: الكتاب ٢٨٥/٣، توضيح المقاصد ١٨٨/١.

التصرف ، والذي يؤيد ذلك أنك لو سميت بهذا ، لقلت : هذا داء ، فتزيدها
الماً أخرى ثم تقلبها همزة لاجتماع الألفين ، كما تقول : لاء إذا سميت بلا.
ولو كان أصلها الثلاثية ولامها ياء لكنت تقول إذا سميت به ، هذا ذاي ،
فتأتي بالياء الأصلية ولا تقلبها ، لوقوعها بعد ألف أصلية ، كما تقول :
زاي وراي^(١) .

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة قول السيرافي ومن وافقه ، بأن (ذا) ثنائي الوضع ،
وذلك لما يلي :

١- إن قول الكوفيين مردود بما يأتي :

- إنه ليس في الأسماء الطاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد ، فلو
كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً
متحركاً ، وذلك محال^(٢) .

- إن الألف حذف في التثنية لالتقاء الساكنين ، وقد عوص منها تشديد
النون^(٣) ، أو أن صيغة التثنية في هذا الاسم صيغة مرجلة لا حقيقية^(٤) .
- إن قولهم : ذو أمة الله ، يحتمل أن تكون الياء بدلاً من الياء^(٥) .

٢- أن قول السيرافي ومن وافقه غير محتاج لتقدير ، في حين أن قول البصريين
محتاج إلى ذلك ، فظاهر (دا) أنه ثنائي ، ولا شك أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما
يحتاج إليه .

٣- للأدلة السابقة التي نصر بها ابن يعيش مقالة السيرافي .

(١) شرح المقصل ١٢٦/٣ .

(٢) انظر الإنصاف ٦٧٢/٢ ، شرح ألفية ابن معط ٧١٨/١ .

(٣) انظر شرح المقصل ١٢٦/٣-١٢٧ ، توضيح المقاصد ١٨٨/١ .

(٤) انظر : المرجعين السابقين ، والإنصاف ٦٧٤/٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٢٨٥/٣ ، توضيح المقاصد ١٨٨/١ .

جور النحاة أن تكون (ذا) موصولة ، فتخرج عن بابها في إفادة معنى الإشارة إلى إفادة معنى الموصولة. وقد اشترط البصريون لتكون موصولة أن تتيق بـ(ما) أو (من)^(١) ، في حين أجاز الكوفيون ذلك مطلقاً^(٢).

وهذا الخلاف في شروط موصولية (ذا) ينطبق عليها كذلك في القول بزيادتها، حيث اختلف النحويون في ذلك على قولين :

الأول : يجوز إلغاء (ذا) إلغاءً حكمياً وحقيقياً^(٣) ، وعلى ذلك الكوفيون^(٤) ، ووافقهم من الأندلسيين ابن ملكون^(٥) ، وابن مالك^(٦).

الثاني : لا يجوز إلغاؤها إلا إلغاءً حكمياً فقط ، بأن تتركب مع (من) أو (ما) ، فيصير المجموع اسماً واحداً ، فيكون اسم استعهام أو اسماً موصولاً^(٧) ، وعلى ذلك

(١) انظر : الكتاب ٤١٦/٢-٤١٧ ، شرح الحمل لابن عصفور ٤٧٨/٢.

(٢) انظر مسألة : استعمال أسماء الإشارة موصولات ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٨/١

(٣) الإلغاء الحكمي أن تجعل (دا) مع (ما) أو (من) اسماً واحداً موصولاً أو استعهاماً أو نكرة موصوفة ، والإلغاء الحقيقي هو جعل (دا) زائدة أصلاً انظر : شرح التسهيل ١٩٦/١ ، حاشية الصبان على الأشموني ١٥٩/١.

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ١٣٨/١ ، التصريح على التوضيح ١٣٩/١ ، حاشية الصبان على الأشموني ١٥٩/١.

(٥) انظر : المسائل النحوية والتصريحية في كتاب إصباح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهم لابن ملكون الإشبيلي ٢٣٧-٢٣٨ وابن ملكون هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مدر بن أحمد بن سعيد الحصري الإشبيلي ، أستاذ نحوي ، روى عن أبي الحسن شريح وأبي مروان بن محمد. وروى عنه ابن حوط الله وابن خروف والشلوين. من مؤلفاته : الجمع بين التنبيه والمبهم لابن جني ، وشرح الحمل للزجاجي. توفي سنة ٥٨١ هـ (انظر : إنباء الرواة ٤٩٠/١ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، إشارة التبعين ١٨ ، بغية الوعاة ٤٣١).

(٦) انظر : شرح التسهيل ١٩٨/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٨٢/١.

(٧) كب يمكن أن يكون الاسم المركب نكرة موصوفة بمعنى شيء. انظر : المسائل البغداديات ٣٧٥ ، شرح التسهيل ١٩٧/١ ، تعليق المرائد ١٩٩/٢.

عامة البصريين^(١).

الأدلة والمنافسة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لما ذهبوا إليه بعدة أدلة، منها:

١- قول الله - تعالى -: ﴿وَسْتَقْرُونَا مَادَّا يُفَقُّونَ فِي الْأَلْفَاظِ﴾^(٢). قال الفراء في

إعرابه للأية: «تجعل (ما) في موضع نصب وتوقع عليها «يُفَقُّونَ»، ولا تنصها بيسألونك؛ لأن المعنى: يسألونك أي شيء يفقون»^(٣).

فقد حكم على (ما) وبين موقعها من الإعراب، وأهمل (ذا)، مما يدل على أنه يقول بزيادتها.

٢- قول الشاعر:

يَا خُسْرَ تَغْلِبْ مَاذَا بِمُسَوِّتِكُمْ لَا يَسْتَفْقِرُ إِلَى الدُّرِّ رَيْسٌ ثَمَامًا^(٤)
حيث ذكر ابن مالك أنه يتعين في هذا البيت القول بإلغاء (ذا) أو جعلها مركبة^(٥)

٣- قول الآخر:

أَلَا تُسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَتَغِيبُ فَيَقْضِي أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ^(٦)

(١) انظر: الكتاب ٤١٦/٢-٤١٨، المسائل البغداديات ٣٧٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٣، التصريح على التوضيح ١٣٩/١.

(٢) سورة البقرة، الآية [٢١٩].

(٣) معاني القرآن للفراء ١٣٨/١.

(٤) قاله جرير يهجو به الأخطل انظر: ديوان جرير ١٦٧، شرح التسهيل ١٩٨/١، الجني الداني ٢٤٠، المعنى ٣٩٦، تعليق الفرائد ١٩٨/٢، معجم الهوامع ٢٩١/١، الدرر اللوامع ٥٩/١. واختر: جمع أخزر وهو صغير العينين.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٩٨/١.

(٦) قاله لبيد. انظر: ديوانه ٢٥٤، الكتاب ٤١٧/٢، معاني القرآن للفراء ١٣٩/١، مجالس ثعلب ٥٣٠، شرح أبيات سيويه ٤٠/٢، شرح المفصل ١٤٩/٣، ١٥٠، ٢٣/٤، رصف المجاني ١٨٨، الخزانة ١٤٥/٦-١٤٧.

على أن (ما) مبتدأ، و(ذا) زائدة، وجملة: يحاول خبر المبتدأ، والرباط محذوف، والتقدير: يحاوله^(١).

٤- قول الآخر:

ومادا عسى الواشون أن يتحدّثوا صوى أن يقولوا إبي لك عاشق^(٢)
حيث قيل إن (ذا) فيه زائدة^(٣).

أما المانعون لزيادة (ذا)، فقد استدلوا بما يلي:

١- لو كانت (ذا) زائدة لما قالت العرب: عماذا تسأل؟ ولقالوا: عمّ ذا تسأل؟ بحذف ألف (ما)، كما تقول: عم تسأل؛ لأن (ما) إذا كانت استفهاماً ودخل عليها حرف الجر حذفت ألفها فلما ثنت 'الألف، دل على أن (ما) و(دا) ركبا تركيب (إنما) و(كأنما) و(حيثما)، وصارت الألف حشواً^(٤).

٢- إن القول بزيادة الاسم هو إخراج له عن أصل وضعه، وذلك غير معهود؛ ولذلك لم يقل البصريون بإجازة زيادة شيء من الأسماء^(٥).

٣- لا يتعين القول بزيادة (ذا) في الأمثلة السابقة، بل إن القول بذلك في بعضها ليس هو الوجه، فلو كانت زائدة في البيت الثاني السابق لكان التقدير في (ماذا يحاول): ما يحاول؟ فتكون (ما) في موضع نصب

(١) انظر: شرح الكافية للمرزي ٥٨/٢، الخزائن ١٤٦/٦.

(٢) قائله، قيل: جميل بثينة، انظر: ملحق ديوانه ٢٤٣ وقيل: البيت لمجنون بني عامر، انظر: ديوانه ١٦٠. وانظر: البيت في: المقتضب ١٩٥/٣، الأعاني ٥٠/٢، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٨٣، لسان العرب ٢٧/١٠، الخزائن ١٥٠/٦.

(٣) انظر: الخزائن ١٥٠/٦.

(٤) انظر: الكتاب ٤١٧/٢-٤١٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٣.

(٥) انظر: المسائل البغداديات ٣٧٥، التصريح على التوضيح ١٣٩/١.

فلما قال: أحب فيقضى، فأبدل المرفوع من (ما)، دل على أنها في موضع رفع
بالابتداء والخبر (دا) والفعل صلة^(١).

الترجيح:

يظهر لي أن قول البصريين الذين يمنعون أن تكون (دا) لغواً أرجح، وذلك
للدالة السابقة التي استدلو بها لمذهبهم. ولأن القول بالزيادة خلاف الأصل،
فالأصل في الأسماء عدم الزيادة، ولا يلجأ إلى القول بذلك إلا لضرورة، ولا
ضرورة في هذه المسألة ولأن «(ذا) اسم، ولم يحى شيء من الأسماء لغواً إلا
(هو) للفصل»^(٢).

ومما يؤيد مذهب البصريين كذلك أن ظاهرة تركيب الاسم من اسمين - كما قيل
ذلك في (ما) و(ذا) أو في (من) و(ذا-)، هذه الظاهرة كثيرة في كلامهم^(٣).

(١) انظر: الكتاب ٢/٤١٧، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٥٠

(٢) المسائل اليمانية ٣٧٥-٣٧٦

(٣) انظر: المرجع السابق ٣٧٦.

باب الموصول

الخلافاً في (ما) المصدرية:

يقسم النحويون الموصولات إلى قسمين: موصولات حرفية، وهي تلك التي تُؤوّل مع صلتها بالمصدر، ولا تحتاج إلى عائِد. وموصولات اسمية، وهي كل اسم افتقر إلى الوصل بمجمله أو ظرف أو جارٍ ومجرور تامين أو وصف صريح، وإلى عائِد أو ما يقوم مقامه^(١).

وقد اختلف في (ما) المصدرية على قولين:

الأول: ذهب جماعة من الكوفيين^(٢)، والأحفش الأوسط^(٣)، وابن السراج^(٤) إلى أنها اسم، ووافقهم من نحوي الأندلس: السهيلي^(٥)، وابن الحاح^(٦).

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٨/١ وما بعدها، التصريح على التوضيح ١٣٠/١-١٣١.

(٢) انظر: التبيين ٢٧/١، رصف المباني ٣١٥، ارتشاف الضرب ٥١٩/١، الجنى الداني ٣٣١، المساعد ١٧٣/١. وانظر رسالة: أثر الأحفش في الكوفيين وتأثيرهم ٣٦.

(٣) انظر: المقتضب ٢٠٠/٣، الأصول ١٦١/١، المسائل البعداديات ٢٧١، شرح التلمع ٥٩٣/٢، الأزهية في علم الحروف ٧١، أمالي ابن الشجري ٥٥٨/٢.

(٤) انظر: الأصول ١٦١/١.

(٥) انظر: الروض الأنف ١٦٨/١، نتائج المكر ١٨٦.

(٦) انظر: شرح أبيات المعنى ٢٣٩/٥، ابن الحاح السحوي ٥٨. وابن الحاح هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأردي الإشيلي، أخذ عن الشلوين وغيره، وقيل: لم يكن في تلامذة الشلوين أنه منه. له على كتاب سيبويه إملاء، ومصنف في علم القوافي، واختصار على الخصائص وغيره. توفي سنة ٦٥١ هـ (انظر: إشارة التبيين ٤٧، البلغة ٣١، بقية الوعاة ٣٦١-٣٦٢).

الثاني: ذهب سيويه^(١)، والمبرد^(٢)، والجمهور^(٣)، إلى أنها حرف
فإذا قيل: يعجبني ما فعلت، فإن سيويه والجمهور يقدرونه: فعلك،
ويقدره أصحاب القول الأول: الذي فعلت، وقبله موصوف محذوف، أي:
الفعل الذي فعلته^(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل القائلون باسمية (ما) المصدرية بأدلة ألخصها فيما يأتي:

١- عدم إعمال (ما) في الفعل الذي وليها، مع أنها مختصة به وليست جزءاً
منه، يقول ابن السراج:

والذي يوجب أن (ما) اسم، وأنها ليست حرفاً كـ(أن)، أنها لو كانت كـ(أن)
لعملت في الفعل كما عملت (أن): لأننا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على
الأفعال، ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال، فلما لم نجد لها عاملة حكمنا
بأنها اسم^(٥).

٢- لو كانت (ما) حرفاً، لجاز أن يقال: يعجبني ما لا يقوم زيد، كما يقال:
يعجبني أن لا يقوم زيد^(٦).

(١) انظر: الكتاب ٣٢٦/٢، ١١/٣، ١٥٦/٣.

(٢) انظر: المختص ٢٠٠/٣، وقد نسب الرضي إلى المبرد القول باسمية (ما) دائماً
(انظر: شرح الكافية - المحقق - ٥٢/٣)، كما نسب القول نفسه للمبرد السيوطي
(انظر: الهمع ١/٤٨)، وقد رد عليهما الشيخ محمد عبدالحق عزيمة (انظر:
المقتضب ٢٠٠/٣ هـ ٢٠٠).

(٣) انظر: الارتشاف ١/٥١٩.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) الأصول: ١/٦١. وانظر: نتائج الفكر ١٨٦.

(٦) انظر: شرح أبيات المعنى ٢٣٩/٥، ابن الحاج الحوي ٥٨.

٣- القول باسمية (ما) دائماً فيه - كما يقول ابن هشام^(١) -: «تخلص من دعوى اشتراك لا داعي له ؛ فإن (ما) الموصولة الاسمية ثابتة بانماق ، وهي موضوع لما لا يعقل ، والأحداث من جملة ما لا يعقل»^(٢).

أما القائلون بحرفية (ما) إذا أولت مع ما بعدها بمصدر ، فقد استدلوا بما يلي :

١ - ورود نصوص فصيحة لا يتأتى فيها تقدير ضمير عائد على (ما) ، مما يدل على حرفيتها ، ومن هذه النصوص قول الله تعالى : ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٣) ، قال ابن الشجري^(٤) معلقاً على هذه الآية : «فهذا - أي قول من ذهب إلى اسمية (ما) مطلقاً - قد أسدده النحويون بقوله تعالى - الآية - .. وإن أعدنا الضمير إلى التكذيب لم يستحقوا العذاب ؛ لأنهم إذا كذبوا التكذيب ، كانوا بذلك مؤمنين»^(٥).

(١) أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري ، ولد سنة ٧٠٨ هـ ، لزم ابن المرحل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على أبي حيان ديوان زهير . قال عنه ابن خلدون - ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام الحس من سيبويه اشتهر في حياته ، وصنف مغني اليب عن كتب الأعراب ، التوضيح على الألفية ، شذور الذهب وغير ذلك . توفي سنة ٧٦٦ هـ (انظر : الدرر الكامنة ٣٠٨/٢ - ٣١٠ ، بقية الوعاة ٦٨/٢ - ٦٩).

(٢) المغني ٤٠٣.

(٣) سورة البقرة : آية ١٠ قرأ عاصم وحمة والكسائي (يَكْذِبُونَ) بتخفيف الدال وفتح الياء ، وقرأها معظم أهل المدينة والحجاز والبصرة بضم الياء وتشديد الدال . (انظر : حجة القراءات ٨٦ ، السبعة ١٤٣ ، العاية في القراءات السبع ٩٧-٩٨ ، الشر ٢٠٧/٢ ، الخالص لأحكام القرآن ١٩٨/١).

(٤) أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري ، كان إماماً في النحو واللغة ، قرأ عليه ابن الحشاش وغيره . له كتاب الأمالي وغيره . توفي سنة ٥٤٢ هـ (انظر : نزهة الألباء ٤٨٥-٤٨٩ ، معجم الأدباء ١٩/٢٨٢ ، إنباء الرواة ٣٥٦/٣-٣٥٧ ، إشارة التعمين ٣٧٠).

(٥) أمالي ابن الشجري ٥٥٩/٢.

كما استدلو أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا زَكَّيْنَهُمْ يُعْجَبُونَ﴾^(١)، فلو كانت (ما) ههنا اسماً، للزم أن في الجملة بعدها ضميراً، ولا ضمير فيها، ولا يصح تقدير ضمير؛ لأن الفعل قد استوفى مفعوله^(٢).

ومن أدلتهم كذلك قول الشاعر:

أَلَيْسَ أَمْرِي فِي الْأُمُورِ بِأَنْتُمْ مَا لَسْتُ مَا أَقْلَ الْخِيَانَةِ وَالْغُثْرِ^(٣)

حيث لا يصح تقدير ضمير عائد على (ما) في البيت^(٤)، ولو كانت (ما) اسماً موصولاً، لما جاز أن تعرى الصلة في موضع من المواضع من العائد، ألا ترى أن (ما) التي بمعنى (الذي) و(من) و(التي) لا تعرى صلاتهم في موضع مما يرجع منهم إليهن^(٥).

٢- مما يدل على حرفية (ما) المؤولة مع مدخولها بمصدر كذلك، أنها تؤول مع ما بعدها بمصدر، كما أن (أن) الناصبة للفعل كذلك، وليس لنا اسم مؤول مع ما يليه بمصدر^(٦).

الترجيح:

بعد عرض ما وقفت عليه من الأدلة التي تعضد القولين في هذه المسألة، يظهر لي أن القول باسمية (ما) مطلقاً أظهر من غيره؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة السابقة التي استدل بها القائلون باسمية (ما) المؤولة مع مدخولها بالمصدر.

(١) سورة البقرة، الآية [٣].

(٢) انظر: شرح المفصل ١٤٢/٨.

(٣) قائله مجهول. انظر البحر المحيط ٦٧/١، الجني الثاني ٤٠٣، المقاصد النحوية ٤٢٢/١.

شرح آيات المخفي ٢٤٤/٥-٢٤٥ شرح شواهد المعني ٧١٧.

(٤) انظر: الجني الثاني ٣٣٢.

(٥) المسائل البغداديات ٢٧٤.

(٦) انظر: المرجع السابق، شرح المفصل ١٤٢/٨.

٢- لا حجة للقائلين بحرفيتها في عدم عود الضمير عليها في بعض النصوص الواردة، والتي استوفى الفعل في بعضها مفعوله، وفي بعضها الآخر كان لازماً فلا يتحمل عائداً، وقد خرج القائلون باسمية (ما) النصوص على وجهين:

(أ) إنه لا يجوز أن تدخل (ما) عند أصحاب هذا القول على الفعل اللازم نحو: أعجبني ما قمت^(١).

(ب) أو أن هذه الأفعال قد تتحمل ضميراً يكون مصدراً للفعل، وليس لازماً أن يكون مفعولاً به، وبذلك رد ابن هشام على قول ابن السجري السابق، ونعته بأن هذا القول سهو من ابن السجري ومن النحويين: «لأن (كذبوا) ليس واقعاً على التكذيب، بل مؤكد به لأنه مفعول مطلق، لا مفعول به، والمفعول به محذوف أيضاً، أي: عما كانوا يكذبون النبي أو القرآن تكذيباً ونظيره: (وكذبوا بآياتنا كذاباً)»^(٢).

٣- الاستدلال على حرفية (ما) بتأويلها مع ما بعدها بمصدر غير مسلم؛ وذلك لأن (الذي) قد تؤول مع ما بعدها بمصدر، ولم يمنع ذلك من القول باسميتها^(٣).

٤- أن القول باطراد اسميتها دائماً تخلص من دعوى الاشتراك التي لا تخلو من لبس، حتى لجأ بعض النحويين إلى الاعتداد بنية التكلم للتفريق بين نوعي (ما)، فقال ابن يعيش: «متى اعتقدت عود الضمير إلى (ما) كانت اسماً لا محالة، ومتى لم تعتقد ذلك فهي حرف»^(٤).

(١) انظر: شرح المفصل ١٤٢/٨.

(٢) المغنى ٤٠٢.

(٣) انظر: الإيضاح في حلل الحو ١١٨-١١٩، شرح الكافية الشافية ٢٦٥/١، الدر المنصور ٨٢-٨٤/٦.

(٤) شرح المفصل ١٤٣/٨.

نوع الجملة التي تدخل عليها (ما) المصدرية:

تدخل (ما) المصدرية على الجملة الفعلية، نحو قول الله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ يَمْلِكُ مَا تَشَاءُونَ﴾^(١)، واختلف المحويون في دخول (ما) المصدرية على الجملة الاسمية، وذلك على قولين:

الأول: لا توصل (ما) المصدرية إلا بالجملة الفعلية فقط؛ فيمتنع دخولها على الجملة الاسمية، وعلى ذلك سيبويه^(٢)، وجمهور البصريين^(٣)

الثاني: يجوز وصلها بالجملة الاسمية، كما جاز وصلها بالجملة الفعلية، وعلى ذلك الكوفيون^(٤)، وخصّ منهم الفراء^(٥)، ووافقهم من الأندلسيين: الأعمى^(٦)، وابن خروف^(٧)، وابن مالك^(٨)، والمالقي^(٩).

(١) سورة المكيوت، الآية (٤٥).

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٥٠، حيث قال - رحمه الله - عبد حديث عن (ما): «ولا تكون صحتها إلا الفعل هاءاً، وهي (ما) التي في قولك: أفعل ما فعلت». وانظر. شرح الحمل لابن عصفور ١/١٨١، شرح الكافية ٢/٣٨٦

(٣) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦١٣، تعليق الفرائد ٢/٢٧٩، معجم الهوامع ١/٢٨١

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤١٠، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦١٣

(٥) انظر: المرجع السابقين، والمشكاة والبراس ١/١٢٣.

(٦) انظر الكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٥٠، شرح الحمل لابن عصفور ١/١٨١، الارشاف ١/٢٥٠.

(٧) انظر: ارشاف الصرب ١/٢٥٠، تعليق الفرائد ٢/٢٧٩، معجم الهوامع ١/٢٨١

(٨) انظر: شرح التسهيل ١/٢٢٧.

(٩) انظر رصف المباني ٣٨١-٣٨١ والمالقي هو أبو جعفر أحمد بن عبد الوهب بن راشد، ولد بمالقة سنة ٦٣٠هـ، تلمذ له أبو حيان، من مصنفاته: رصف المباني في شرح حروف المعاني، شرح الجزولية توفي سنة ٧٠٢هـ (انظر: الإحاطة ١/٧٩، الدرر الكامنة ١/٢٠٧، البلمة ٢٥، بنية الوعاة ١/٣٣١، مقدمة رصف المباني).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز وصل (ما) المصدرية بالجملة الاسمية بما يلي:

١- قول الشاعر:

أَخْلَامُكُمْ لِسِقَامِ الْفُهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَالُكُمْ تُشْفِي مِنَ الْكَلْبِ^(١)
حيث التقدير: كشفاء دمائمكم^(٢).

٢- قول الآخر:

أَغْلَاقُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَأَنْفَعَامِ الْخَيْلِ^(٣)
قال الأعلام: (و) (ما) مع الجملة التي بعدها بمعنى المصدر، وتقديره: أتعلق بعد
[شبهاء رأسك الشفام]^(٤).

٣- كثرة استعمال (ما) مصدرية سواء كانت موصولة بالفعل أم بالاسم، قال
ابن مالك: «..فإن النظر يقتضي أن تكون (ما) مصدرية لكثرة استعمالها، وعملها
غير مقصورة على الوصل بالفعل، بخلاف أن وكي»^(٥).

(١) البيت للكميت بن زيد. انظر: ديوانه ٨١، شرح التسهيل ٢٢٧/١، معاهد التنصيص
٨٨/٣، الارتشاف ٥٢٠/١، تذكرة النحاة ٥١، تعليق الفرائد ٢٨٠/٢، اللسان (كلب)،
جمع الهوامع ٢٨١/١.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٥٢٠/١.

(٣) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي انظر شعره في: شعراء أمويون ٤٦١، الكتاب
١١٦/١، ١٣٩/٢، المختص ٥٣/٢، الأصول ٢٦٨/٢، معاني الحروف ١٥٦،
الأزهية ٨٨، شرح المفصل ١٣١/٨، شرح الجمل ١٨١/١، حزانة الأدب
٢٣٢/١١ والأفنان: الأغصان وأراد بها خصال الشعر. والشام: نبت أبيض،
والخيل: الذي اختلط سواده ببياض. والمعى: أتعلق أم الوليد بعد الكبر والشيب.
انظر النكت ٢٥٠/١.

(٤) النكت في تفسير كتاب صيوبة ٢٥٠/١.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٨/١.

أما من منع وصل (ما) المصدرية بالحملة الاسمية، فقد خرح الشواهد السابقة تخريجاً آخر، حيث ذهب إلى أن (ما) كافة وليست مصدرية. قال سيبويه -معلقاً على البيت الثاني السابق-: «جعل (بعد) مع ما بمنزلة حرف واحد، وابتدأ ما بعده»^(١).

الترجيح:

يظهر لي أن القول الأظهر في هذه المسألة: إن (ما) المصدرية تدخل على الجملة الفعلية كثيراً، كما يجوز أن توصل بالحمل الاسمية، وإن كان دخولها على الفعلية أكثر.

ويستند هذا الترجيح على ما يلي:

١- الشواهد المسموعة التي ذكرت سابقاً، والتي استدل بها من أجاز دخول (ما) المصدرية على الحملة الاسمية.

٢- إن الحكم على (ما) في البيتين السابقين بأنها مصدرية أولى؛ وذلك لأنها إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر بالكاف في البيت الأول، وبإضافة الظرف في البيت الثاني، ولم يصرف شيء عما هو له ثابت، بخلاف الحكم بأن (ما) كافة^(٢).

٣- قياس (ما) المصدرية على الظرفية الزمانية، حيث إن هذه الأخيرة قد توصل بجملة اسمية كما في قول الشاعر:

وَاصِلُ خَلِيلِكَ مَا التَّوَّاصِلُ مُمَكِّنٌ فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ دَاهِبٌ^(٣)

(١) الكتاب ١٣٩/٢، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨١، حيث رجع ما ذهب إليه سيبويه

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٧/١ وانظر: المعنى ٤١٠.

(٣) البيت لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٧/١، وارتشاف الضرب ٢٥٠/١، نتائج التحصيل ٨٢٣/٢/١.

مجيء (لو) مصدرية

تجيء (لو) شرطية، ودالة على التمني، ودالة على العرض^(١).

واختلف في مجيء (لو) مصدرية، يسبب منها وما بعدها مصدر، وذلك على قولين:

الأول: الخوازم، وعلامة ذلك أن يصلح في موضعها (أن)، وممن قال بذلك الكوفيون^(٢)، وأبو البقاء العكبري^(٣)، ووافقهم من الأندلسيين ابن مالك^(٤).

الثاني: منع الأكثرون مجيء (لو) مصدرية^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز مجيء (لو) مصدرية بعدة أدلة مسموعة منها:

١- قول الله - تعالى -: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ أَنْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾^(٦)، حيث التقدير: يود أحدهم تعميره ألف سنة^(٧).

(١) انظر: رصف المباني ٣٥٨، المعنى ٣٣٧ وما بعدها.

(٢) انظر: معاني القرآن للقرآء ١/١٧٥، شرح التسهيل ١/٢٢٩، شروح الكافية للرضي

٢/٣٧٨، ارتشاف الصرب ١/٥١٨، الجنى الداني ٢٩٧، الدر المنصور ٢/١٣٢

(٣) انظر: إعراب الحديث النبوي ٩٨، إملاء ما من به الرحمن ١/٥٣. والعكبري هو

أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله النحوي الصيرفي، أخذ النحو عن ابن

الحشاش، وتفقه بالقاضي أبي يعلى الفراء. صنف إعراب القرآن، وإعراب

الحديث، وإعراب الشواذ، وشرح الإيضاح وشرح التكملة، وشرح اللمع. توفي سنة

٦١٦ هـ. (انظر: شذرات الذهب ٥/٦٧-٦٩، إنباء الرواة ٢/١١٦-١١٨، البهجة

١٠٨، إشارة التعيين ١٦٣-١٦٤، بقية الوعاة ٢/٣٨).

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٢٢٨، شرح الكافية الشافية ١/٣٠٢-٣٠٤

(٥) انظر: المرحمين السابقين، والجنى الداني ٢٩٧، جمع البوامع ١/٢٨٠، الحزانة

١١/٢٣٩.

(٦) سورة البقرة، الآية (١٩٦)

(٧) انظر: الدر المنصور ٢/١٣.

٢- قول الله -تعالى-: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ)^(١)، أي: ودوا إدهانتك^(٢).

قال ابن هشام -مرجحا قول من أجاز مجيء (لو) مصدرية-: «ويشهد للمشتين قراءة بعضهم^(٣): (ودوا لو تدعن فيدعنوا) بخذف النون، فعمط (يدعنوا) بالنصب على (تدعن) لما كان معناه: أن تدعن^(٤)».

٣- قول الشاعر:

تَحَاوَرْتُ أَحْرَاساً عَلَيْهَا وَمَقْشَرًا عَلَيَّ حِرَاصًا لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي^(٥)
فـ (لو) وما دخلت عليه في تأويل مصدر، وهو في محل جر بدل اشتمال من مجرور (على).

٤- قول الشاعرة:

مَا كَانَ صَرْكَ لَوْ مَتَّتَ وَرَبَّمَا مِّنَ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيطُ الْمُتَّقَى^(٦)
فـ (لو متت) في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم (كان) أو فاعل به (ضرب)
أما من منع مجيء (لو) مصدرية، فقد تأول النصوص السابقة تأويلات أخرى،
تخرجها عن أن تكون (لو) فيها مصدرية؛ من ذلك ما ذكر في تأويل آية البقرة السابقة،

(١) سورة القلم، الآية (١٩).

(٢) انظر: البحر المحيط ١٠/٢٣٧.

(٣) نقل سيويه عن هارون بن موسى الأزدي أن هذه القراءة في بعض المصاحف، وذكر ذلك أيضا الزمخشري وأبو حيان، ولم يذكر أحد منهم القارئ. انظر - الكتاب ٣/٣٦، الكشف ٥٨٦/٤، البحر المحيط ١٠/٢٣٨.

(٤) المعنى ٣٥٠.

(٥) البيت لامرئ القيس انظر: ديوانه ١٢، جمهرة اللغة ٧٣٦، المغني ٣٥٠، شرح شواهد المغني ٢/٦١٥، لسان العرب ٤/٤١٢ (شرا)، خزانة الأدب ١١/٢٣٨، ويروى البيت (يسرون) بالسين المهملة: وهو الإظهار والإخفاء، كما يروي (يسرون) بالشين، وهو الإظهار فقط.

(٦) البيت لثعلبة بنت الحمر مخاطب الرسول صلى الله عليه وسلم. انظر: الأغاني ١/٣٠، شرح التسهيل ١/٢٢٨، تذكرة السادة ٢٨، المعنى ٣٥٠، الجنى الداني ٢٨٨، لسان العرب ٧/٤٥٠ (غيط)، خزانة الأدب ١١/٢٣٩.

حيث قيل إنها على حذف مفعول (يود) وجواب (لو)، فحذف من كل واحد ما يدل عليه الآخر، والتقدير: يود أحدهم طول العمر لو يعمر بذلك ألف سنة لمر بذلك^(١).

وقد ناقش الدماميني^(٢) استدلال المثبتين بقراءة النص في آية القلم السابقة؛ فذهب إلى أن (يدهنوا) منصوب به (أن) مضمرة جواراً، والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من (لو) وصلتها، فهر من باب عطف مصدر على آخر^(٣).

كما أيد المانعون رأيهم كذلك بأنه لم يسمع دخول حرف جر على (لو)، ولو كانت مصدرية لجاز دخول حروف الجر عليها^(٤).
الترجيح؛

يظهر لي أن قول من أجاز مجيء (لو) مصدرية أظهر؛ وذلك لكثرة النصوص التي تسند هذا القول، ومنها النصوص التي ذكرت في بداية المسألة.

كما يسند قول من أجاز مجيئها مصدرية ذلك التكلف الظاهر الذي يلحظ على تحريج المانعين لنصوص المثبتين، كما هو الحال في تأويلهم لآية البقرة السابقة، ولا شك أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك.

وتحريج النصوص على الظاهر - إذا أمكن - أولى من التأويلات البعيدة التي لا تخلو من التكلف.

(١) انظر: الجني الثاني ٢٨٨، الدر المنثور ١٣/٢.

(٢) بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر القرشي المعروف بابن الدماميني، ولد سنة ٧٦٣هـ، تولى بالجامع الأزهر لإقراء النحو، وتقدم وهو واشتهر ذكره، تنقل بين عدة بلدان، حتى استقر بالهند من مصنفاته: تحفة الغريب في حاشية معني اللبيب، وشرح البخاري، وشرح التسهيل توفي سنة ٨٣٧هـ. (انظر: الصواعق المأمومة ١٧١/٧-١٧٤، بقية الوعاة ٦٦/١-٦٧).

(٣) انظر: تعليق المراتد ٢٨٤/٢.

(٤) انظر: معجم البوامع ٢٨٠/١.

مجيء (الذي) موصولاً حرفياً:

اختلف النحويون في مجيء (الذي) موصولاً حرفياً، يؤوّل مع مدخوله بمصدر، ولا يحتاج إلى هائد، وذلك على قولين:

الأول: إجازة وقوع (الذي) موصولاً حرفياً، وعلى ذلك القراء^(١)، وتبعه من الأندلسيين ابن خروف^(٢)، وابن مالك^(٣).

الثاني: اختصاص (الذي) بكونها موصولاً اسماً فقط، ومع وقوعها موصولاً حرفياً، ومن قال بذلك ابن السراج^(٤)، والزمخشري^(٥)، كما نسب القول بذلك إلى جمهور البصريين^(٦).

الأدلة والمناقشة:

استدل من جوز مجيء (الذي) موصولاً حرفياً بعدة أدلة منها:

١ - قول الله - تعالى -: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(٧).

يقول القراء في شرحه للآية: «وإن شئت جعلت (الذي) على معنى (ما)، تريد:

(١) انظر: معاني القرآن للقراء ٣٦٥/١، إعراب القرآن لنعّاس ١٠٨/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٦٥/١، رسالة: منهج ابن خروف ١٧١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢١٩/١، شرح الكافية الشافية ٢٦٥/١.

(٤) انظر: الأصول ١٦٢/١.

(٥) انظر: الكشف (در الكتاب العربي) ٨٠/٢ والزمخشري هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن محمد الخورزمي، إمام في اللغة والنحو والأدب، قرأ كتاب سيويه على أبي بكر الياهري، جاور بمكة مرتين وبها وضع الكشف من مصنفاته: الفصل في علم العربية، المستقصى في الأمثال، العائق في شرح غريب الحديث، الأنموذج في النحو. توفي سنة ٥٣٨ هـ. (انظر: برهة الألباء ٤٦٩-٤٧٢، معجم الأدباء ١٩-١٢٦-١٣٥، شذرات الذهب ٤/١١٨-١٢١، إنباء الرواة ٣/٢٦٥-٢٧٢، إشارة التعيين ٣٤٥-٣٤٦، البيهقي ٢/٢٧٩).

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٥٢١/١، همع الهوامع ٢٨٥/١.

(٧) سورة الأنعام، الآية [١٥٤].

تماماً على ما أحسن موسى ، فيكون المعنى : تماماً على إحسانه^(١).

٢- قول الله -تعالى- : «وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاصَّوْا»^(٢) ، فيكون التقدير :

وحضتكم كخوضهم ، فلا يعود إلى (الذي) شيء ، لأنها في مثل هذا حرف^(٣).

٣- ما رواه الفراء عن العرب : أبوك بالجارية الذي يكفل ، وبالجارية وما يكفل^(٤) ، وهذا صريح في ورود (الذي) مصدرية^(٥).

٤- قول الشاعر :

فَكَبَتْ اللَّهُ مَا آتَاكَ مِنْ حُسْنٍ فِي الْمُرْسَلِينَ وَنَصْرًا كَالَّذِي نَصَرُوا^(٦)

حيث التقدير فيه : ونصراً كنصرهم.

٥- قول الآخر :

لَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا عَلَّا فَتَعَرَّفَهُ مِنْهُمْ إِذَا لَصَبَرْنَا كَالَّذِي صَبَرُوا^(٧)

والتقدير في البيت : لصبرنا كصبرهم.

٦- وما يقوي كون (الذي) مصدرية كذلك ، أنها قد تكون موصوفة غير موصولة مستغنية بالصفة عن الصلة ، نحو قول الشاعر :

(١) معاني القرآن للفراء ٣٦٥/١.

(٢) سورة التوبة ، الآية (٦٩).

(٣) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣٧٢/١ ، شرح التسهيل ٢١٨/١-٢١٩ ، البحر المحيط ٦٩/٥.

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢١٩/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٦٥/١.

(٥) انظر : المراجعين السابقين.

(٦) قائله عبدالله بن رواحه رضي الله عنه. انظر : ديوانه ١٥٩ ، شرح التسهيل ٢١٩/١ ، شرح شواهد المعنى ٢٩/١ ، نتائج التحصيل ٧٩٩/٢/١.

(٧) قائله عمر بن أبي ربيعة. انظر : ديوانه ٧٤ (والرواية فيه : ولو أنهم صبروا همداً لنعرفهم) ، شرح التسهيل ٢٢/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٦٥/١ ، نتائج التحصيل ٧٩٩/٢/١.

خَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا الدَّيْسَ مِثْلَ أَحَدِهِمَا لَيْسَ الْمُحْتَلَقِينَ^(١)

حيث نصب (مثل) وجعله صفة للذين^(٢).

أما من ذهب إلى أن (الذي) لا يكون إلا موصولا اسميا فقط، فقد قالوا إنه لا حجة في شيء من النصوص السابقة ولا فيما شاكلها^(٣)، ومن ثم خرجوا النصوص التي عصب بها أصحاب القول الأول رأيهم تحريجات مختلفة، منها:

- إن المعنى في آية الأنعام السابقة: تماماً على الذي أحسنه الله إلى موسى من الرسالة وغيرها، فالذي على بابها، فهي موصول اسمي والعائد ضمير مقدر^(٤).

- وقيل: المعنى في آية التوبة السابقة: كالعوج الذي خاصوا، وكالخوض الذي خاصوا^(٥).

- وقيل: النون محذوفة من (الذي)، والتقدير: كالذين خاصوا، فقد حذفت النون من (الذين) تخفيفاً، أو أن المفرد وقع موقع الجمع^(٦).

- وقد أولت بقية النصوص المستشهد بها مثل هذه التأويلات^(٧).

كما احتج أصحاب القول الثاني كذلك، بدليل آخر مفاده أن القول مصدرية (الذي) يعضي إلى دعوى الاشتراك بين الاسم والحرف بغير دليل ولا حجة، بخاصة أن اسمية (الذي) ثابتة بوقوعها موقع الأسماء، ويعود المضمحل عليها^(٨).

(١) لا يعرف قائل البيت، انظر شرح المفصل ١٥٣/٣، شرح التسهيل ٢١٨/١، مع

الهوامع ٢٩٧/١، الدرر النوامع ٦٢/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢١٨/١.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١٠/١ ب، نتائج التحصيل ٧٩٩/٢/١.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٨/٢.

(٥) انظر: الكشف ٨٠/٢.

(٦) انظر: البحر المحيط ٦٩/٥، الدرر المصون ٨٤/٦.

(٧) انظر: المرجعين السابقين، ومعاني القرآن وإعرابه للرجاج ٣٠٥-٣٠٦، إعراب القرآن

للحاس ١٠٨/٢، الكشف ٨٠/٢، ٢٨٨، نتائج التحصيل ٨٠٠/٢/١-٨٠١.

(٨) انظر: نتائج التحصيل ٨٠١/٢/١.

ولذلك فإن من الأفضل تأويل النصوص السابقة وما شاكلها، لتتسق جميعها مع القاعدة العامة المثبتة لاسمية (الذي) مطلقاً ؛ لأن ذلك أصوب من إثبات قاعدة كلية، بما يحتمل مخالفاً لما استقر في اللسان العربي^(١).

الترجيح :

لم يتضح لي وجه ظهر للترجيح في هذه المسألة، إلا أنني أميل -مع ذلك- إلى القول بإقرار صحة مجيء (الذي) مصدرية، مع ما في ذلك من التسليم بمسألة الاشتراك بين الاسم والحرف ؛ والذي دعاني إلى ذلك كثرة النصوص التي عضد بها القائلون بإجارة أن تكون (الذي) مصدرية قولهم ؛ مما يجعل سلوك منهج التأويل والتقدير لكل هذه النصوص لا يخلو من تعسف وبعد^(٢)، ولا شك أن ما لا يحتاج إلى تأويل أو تقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك.

دلالة (الذي) على الجمع :

اختلف النحويون في دلالة (الذي) على قولين :

الأول : ذهب الكوفيون^(٣) إلى أن (الذي) يكون للجمع كما يكون للواحد، ووافقهم على ذلك ابن مالك إذا لم يقصد به (الذي) مخصص^(٤).

الثاني : ذهب سيويه^(٥)، والمبرد^(٦)، وعامة البصريين^(٧) إلى أن (الذي) لا يكون إلا للمفرد فقط، وتابعهم أبو حيان^(٨).

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر بمصر هذه التأويلات وما فيها من بعد في : نتائج التحصيل ٨٠٠/٢/١-٨٠١.

(٣) انظر : معاني القرآن للمراء ٤١٩/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ١٠٨/٢.

(٤) انظر : شرح التسهيل ١٩١/١-١٩٢ ، شرح الكافية الشافية ٢٦١/١.

(٥) انظر : الكتاب ١٨٦/١.

(٦) انظر : المختص ١٤٦/٤.

(٧) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٣/٢ ، شرح المفصل ١٥٤/٣ ، البحر المحيط ٧٤/١.

(٨) انظر : البحر المحيط ٧٤/١.

استدل من أجاز أن يكون ﴿الَّذِي﴾ للجمع كما يكون للواحد بما يلي :

١- قول الله تعالى :- ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾^(١) ، قال الفراء في شرحه لهذه الآية : «الَّذِي» غير مؤقت ، فكانه في مذهب جماع في المعنى ، وفي قراءة عبدالله^(٢) : ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ فهذا دليل على أن ﴿الَّذِي﴾ في تأويل جمع^(٣) .

ومما يؤكد كون المراد به ﴿الَّذِي﴾ في الآية جمعاً أنه أشير إليه بجمع ، وهو ﴿أُولَئِكَ﴾ ، وعاد إليه ضمير جمع كذلك ، وهو (هم)^(٤) .

٢- قول الله تعالى :- ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَزَرَّهُمْ فِي ظُلُمٍ لَّا يَبْصُرُونَ﴾^(٥) ، قال الأخفش : «...جعل ﴿الَّذِي﴾ جميعاً فقال : ﴿وَزَرَّهُمْ﴾ ؛ لان ﴿الَّذِي﴾ في معنى الجميع»^(٦) .

(١) سورة الزمر، الآية [٣٣].

(٢) هو عبدالله بن مسعود. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٥٤ ، الكشف ٣/٣٩٨. وعبدالله بن مسعود هو الصحابي أبو عبدالرحمن الهذلي المكي ، كان من السابقين الأولين ، ومن مهاجرة الحبشة ، وكان أحد من جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقرأه قرأ عليه وتفقه به خلق كثير توفي بالمدينة سنة ٣٢هـ. (انظر: الاستيعاب لابن عبدالبر ٢/٣١٦-٣٢٤ ، الإصابة ٢/٣٦٨-٣٧٠ ، سير أعلام النبلاء ١/٤٦١-٥٠١ ، معرفة الفراء الكبير ١/٣٢-٣٦).

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٤١٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/١٩٢.

(٥) سورة البقرة، الآية [١١٧].

(٦) معاني القرآن للأخفش ١/٤٩.

٣- قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾^(١)، والشاهد فيها «الَّذِي»، إذ لو لم يرد به جمعا لم يضرب به مثالا لجمع^(٢).

٤- قول الشاعر:

وَإِنَّ الدِّيَّ خَاسَتْ بِفُلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ^(٣)
حيث أراد بـ«الَّذِي» الجمع، بدليل عود الضمير عليه وهو مجموع في قوله:
(دماؤهم هم).

٥- قول الآخر:

وَبِئْسَ أَسَاقِي الْقَوْمِ إِخْوَتِي الدِّي غَوَايَتُهُمْ غَمِّي وَرَشَنَّهُمْ رُشْدِي^(٤)
حيث أراد بـ«الذي» الجمع أيضا؛ لأنه وصف به الجمع (إخوتي).

٦- قول الآخر:

أَوَلَيْسَكَ أَشْيَاخِي الدِّي تُعْرِفُونَهُمْ لُمُوتٌ سَعَوْا يَوْمَ النَّبِيِّ بِعَمَلِي^(٥)
حيث وصف بـ«الذي» الجمع، مما يدل على أنه أريد به الجمع.

(١) سورة البقرة، [٢٢٧٥].

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٩٢.

(٣) البيت لأشهب بن رميلة انظر شعره ١٩١، الكتاب ١/١٨٧، مجاز القرآن ٢/١٩٠، المقتضب ٤/١٤٦، سر صناعة الإعراب ٢/٥٣٧، أمالي ابن الشجري ٣/٥٧، شرح المفصل ٣/١٥٥، الخزانة ٢/٣١٥، ولفج. وإليه البصرة وحمل ضربة.

(٤) نسب الشنقيطي البيت للعديل بن الفرخ المعجلي (انظر: أضواء البيان ٧/٥٥)، وانظر البيت في: سر صناعة الإعراب ٢/٥٣٧، الحماسة البصرية ١/٣٧٨، التذيل والتكميل ١/٢٠٧، نتائج التحصيل ١/٢٢١/٧٢١.

(٥) لا يعرف قائله. انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٥٣٨، التذيل والتكميل ١/٢٠٧، مع البوامع ١/٢٨٥، نتائج التحصيل ١/٧٢١/٢، الدرر اللوامع ١/٥٦.

٧- كما استدل أصحاب القول الأول لرأيهم كذلك بأن (الذي) مبهم، فصحت دلالته على المفرد والجمع على السواء^(١)، قال الفارسي: «وقد تأملت هذه الأسماء المبهمة، أعني (الذي) و(من) و(ما)، فوجدت جميع ذلك يقع على الكثرة والجماعة، وإن كان لفظها واحداً وإنما جاءت هذه الأسماء على هذا الذي ذكرت من دلالتها مرة على الواحد، ومرة على الكثرة لإبهامها، وأن شيئاً منها لا يختص المسمى بعينه، فهو في ذلك شبيه باسم النوع الذي يقع للواحد من النوع ويقع للجماعة»^(٢) أما من قصر دلالة (الذي) على المفرد فقط، فقد خرج الأدلة المسموعة السابقة وما مائلها، تخريجات عدة منها:

١- إن (الذي) أصلها (الدين)، وقد حذفت النون طلباً للحنو، حيث طال الكلام لطول الاسم بالصلة^(٣).

٢- أو على تقدير موصوف محذوف، وهذا الموصوف مفرد لفظاً مجموع معنى، نحو: وإن الجمع الذي، أو الفريق الذي. فيكون له جهتان: بحسب اللفظ والمعنى، فروع المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة^(٤).

٣- أو على أن هذه البصوص من باب الضرورة^(٥).

الترجيح:

يظهر لي أن الأرجح في هذه المسألة القول بالتخصيل - كما ذهب إلى ذلك ابن مالك^(٦) -، فإنه يجوز وضع (الذي) موضع (الذين) في غير تخصيص؛ بأن كان المراد

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٤١٩/٢.

(٢) المسائل اليمداديات ٢٤٩-٢٥٠.

(٣) انظر الكتاب ١٨٦/١، سر صاع الإعراب ٥٣٦/٢-٥٣٨، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٢/١-١٧٣، البحر المحيط ٦٩/٥.

(٤) انظر: الكشف ٢٨٨/٢، البحر المحيط ٤٢٨/٧، تعليق الفرائد ١٨٩/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٩٢/١، تعليق الفرائد ١٨٩/١-١٩٠.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١٩١/١-١٩٢.

الجس لا أفراداً منه على الخصوص ، كما هو الشأن في الآيات الواردة آنفاً في هذه المسألة. أما إذا قصد تخصيص فلا بد من (الذين) في الجمع ، إلا إذا كان المعنى لا يلتبس وأريد التخفيف فلا مانع عندئذ من حذف النون - كما هو الشأن في الآيات الواردة آنفاً -.

أما إطلاق الأمر ، بإجازة مجيء (الذي) في موضع (الذين) مطلقاً ، ودون ضوابط ، فلا شك أنه يؤدي إلى لبس قد لا تعين القرائن على رفعه دائماً ، كما في نحو: جاءني الرجال الذي قالوا كذا^(١).

دلالة (ما) على أحاد من يعلم^(٢):

تستعمل (ما) للدلالة على ما لا يعلم نحو قول الله - تعالى -: ﴿مَا عِدَّكَ يُعَدُّ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾^(٣) ، كما تستعمل لصفات العاقل ، وعُد من ذلك قوله - تعالى -: ﴿فَأَكْبَرُوا مَا كُنَّ لَكُمْ مِنَ السَّلَوةِ﴾^(٤) ، كما تستعمل إذا اختلط العالم مع غير العالم ، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٥) ، وكذلك للمبهم أمره ، كقول القائل - وهو يرى شبحاً -: أخبرني ما هناك^(٦).

(١) انظر: شرح الكافية للرعي ٤١/٢.

(٢) درج النحويون على استعمال عبارة (يعقل) و(لا يعقل) عند الحديث عن (من) و(ما) وغيرهما ، والأولى استعمال (من يعلم) و(من لا يعلم) بدلاً منهما ، ليشمل الحديث عن الله سبحانه ، إذ الواجب عند السلف ألا يوصف الله - سبحانه - إلا بما وصف به نفسه في القرآن ، أو بما وصفه به نبيه ﷺ ، ولا يطلق عليه - تعالى - أنه عاقل ، انظر هذه اللفظة في تعليق الفرائد ٢٥٣/٢ - ٢٥٤.

(٣) سورة النحل ، الآية ٩٦.

(٤) سورة النساء ، الآية ١٣١.

(٥) سورة النحل ، الآية ١٤٩.

(٦) انظر هذه الاستعمالات لـ (ما) في: المقتضب ٤١/١ - ٤٢ ، ٥٢/٢ ، ٢٩٦ ، الأصول ١٣٥/٢ - ١٣٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٣/١ ، شرح التسهيل ٢١٧/١.

واختلف النحويون في دلالة (ما) على أحاد من يعلم ، وذلك على قولين :

الأول : كما تدل (ما) على غير العالم ، فإنها قد تأتي كذلك للدلالة على أحاد من يعلم فتكون بمعنى (من) ، وعلى ذلك الفراء^(١) ، ووافقه من الأندلسيين مكّي بن أبي طالب^(٢) ، وابن السيد^(٣) ، وابن خروف^(٤) ، والقرطبي^(٥) .

الثاني : لا تأتي (ما) إلا للدلالة على غير العالم ، ولا يمكن أن تكون بمعنى (من) دالة على أحاد من يعلم ، وعلى ذلك جمهور البصريين^(٦) .

الأدلة والمناقشة :

استدل من أجاز محي (ما) بمعنى (من) بعدة أدلة منها :

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٥٣/١ - ٢٥٤ ، ٤١٥/٢ - ٤١٦ ، ٢٦٣/٣ .

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ٥٠٤/٢ ، ٨٤٩ ، جمع الهوامع ٣١٥/١ .

(٣) انظر : إصلاح الخلل ٣٤٣ وابن السيد هو عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ، ولد سنة ٤٤٤ هـ وسكن بلسية ، كان إماماً في النحو واللغة ، حسن التعليم حافظاً ، كثير التصانيف ، من مصنفاته : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ، شرح الموطأ ، التلث في الكلام ، شرح سقط الزيد للمعري . توفي سنة ٥٢١ هـ (انظر : شذرات الذهب ٦٤/٤ - ٦٥ إنباء الرواة ١٣١/٢ - ١٤٣ ، البلغة ١١٤ ، إشارة التعيين ١٧٠ - ١٧١ ، بنية الوعاة ٢٥٥) .

(٤) انظر : رسالة منهج ابن خروف ١٧٣ ، جمع الهوامع ٣١٥/١ .

(٥) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٥٦/٢٠ . والقرطبي هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الحنزرجي ، أخذ من علماء قرطبة والإسكندرية والقاهرة ، كان من كبار المفسرين ، من مصنفاته : الجامع لأحكام القرآن ، التذكرة بأحوال الموتى ، المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس . توفي سنة ٦٧١ هـ (انظر : نفح الطيب ٢١٠/٢ ، شذرات الذهب ٣٢٥/٥ ، أبو عبدالله القرطبي وجهوده في النحو واللغة ١٩ - ٤٠) .

(٦) انظر : المقتضب ٤١/١ - ٤٢ ، ٥٢/٢ ، ٢٩٦ ، الأصول ١٣/٢ .

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا حَوَّلَهُ رِيحَةً يَمَةً نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوَ إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ﴾^(١)، قال الفراء في توجيه قوله: (نسى ما كان يدعو إليه): «ترك الذي كان يدعو إذا مسه الضرر، يريد الله تعالى، فإن قلت: فهلا قيل: نسي من كان يدعو؟ قلت: إن (ما) قد تكون في موضع (من)»^(٢).

٢- قوله -تعالى-: ﴿فَالْيَكْمُ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْيَسَاءِ﴾^(٣)، حيث خرجت (ما) على أنها لأحد من يعلم بمعنى (من)^(٤).

٣- قوله -تعالى-: ﴿وَالسَّعَاءُ وَمَا بَنَنَاهَا ۖ وَالْأَرْضُ وَمَا خَلَقْنَا ۖ وَطَيْرٌ وَمَا سَوَّيْنَاهَا﴾^(٥)، حيث قيل إن (ما) في هذه الآيات موصولة بمعنى (من)^(٦).

٤- قول العرب: سبحان ما يسبح الرعد بحمده، وسبحان ما سخركن لنا^(٧)، حيث إن (ما) جاءت موصولة بمعنى (من).

وقد رد المانعون بأن قول المجيزين هو مذهب لا يقوم عليه دليل^(٨)، وأن الأدلة السابقة وما مائلها محتملة ولا حجة فيها^(٩) ومهما جاء من ذلك فمتأول على ما يرجعه إلى ما أصلناه كما قال ابن يعيش^(١٠).

(١) سورة الرمر، الآية ١٨١.

(٢) معاني القرآن للفراء ٤١٥/٢-٤١٦.

(٣) سورة النساء، الآية ٣٦.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١، المر المصون ٥٦١/٣.

(٥) سورة الشمس، الآيات (٥-١٧).

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٥٠/٢٠، جمع الهوامع ٣١٥/١.

(٧) انظر: المنتصب ٢٩٦/٢، الأصول ١٣٥/٢، شرح المفصل ١٤٥/٣.

(٨) انظر: البحر المحيط ٥٨١/١.

(٩) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٤/١.

(١٠) شرح المفصل ١٤٥/٣.

ومن تأويلات المانعين لما استدل به المجيزون:

- إن (ما) في آية النساء السابقة ليست موصولة بمعنى (من)، ولكنها جاءت للدلالة على صفات من يعلم، فقوله: ما طاب لكم من النساء، بمعنى الطيب منهن^(١).

- كما رد تأويل آيات الشمس السابقة بأن (ما) فيها مصدرية، فيكون التقدير: والسماء وبناتها، كما تقول: بلغني ما صنعت، أي صنعك؛ لأن (ما) إذا وصلت بالفعل كانت مصدرًا^(٢).

- أما (ما) في قول العرب السابق، فهي ظرفية مصدرية، وهي التي تقدر بالظرف والمصدر، والتقدير: سبحانه مدة تسيح الرعد بمحمده، ومدة تسخير كس لنا^(٣).

وهكذا يمكن تأويل كل ما احتج به المجيزون من أدلة مسموعة، والدليل إذا تطرق له الاحتمال بطل به الاستدلال، ولم يعد نصاً في المسألة المرادة.
الترجيح:

يظهر لي أن قول من جور مجيء (ما) للعالم وغيره أولى وأرجح؛ وذلك لما يلي.

١- قراءة ابن أبي عبلة^(٤): «فَلْيَكُونُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ»^(٥)، بـ (مَس) بدل (ما)، قال صاحب الدر المصون: «وهو مرجح كون (ما) بمعنى (الذي) للعاقل»^(٦).

(١) انظر شرح المفصل ١٤٥/٣، شرح التسهيل ٢١٧/١، الدر المصون ٥٦١/١

(٢) انظر - المقتضب ٢٩٦/٢، وقد كرر العبارة نفسها ابن السراج في الأصول ١٣٦/٢

(٣) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ١٧٤/١، البحر المحيط ٥٨١/١-٥٨٢.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ١٤/٤، الجامع لأحكام القرآن ١٢/٥، الدر المصون ٥٦٢/٣.

وابن أبي عبلة هو أبو إسماعيل وقيل أبو إسحاق إبراهيم واسمه شعر بن يقطان بن المرثعل، تابعي ثقة، له حروف في القراءات، واختيارات خالف فيها العامة (انظر: عاية النهاية لابن الجزري ١/١٩).

(٥) سورة النساء، الآية (٣).

(٦) الدر المصون: ٥٦٢/٣.

٢- يرد على القول بطرفية (ما) في قول العرب السابق، بأن في ذلك تقليلاً وحصرًا للمعنى المراد، فكان التسييح مقصور على مدة تسييح الرعد، في حين أنه مندوب إليه في جميع الأوقات.

٣- إن القول بأنه لا دليل على ما قال به المجيزون؛ لأن أدلتهم كلها محتملة، ويمكن تأويلها على أوجه مخالفة لما ذهبوا إليه، هذا القول هو ذاته لا دليل عليه؛ لأن من أجاز دلالة (ما) على أحاد من يعلم لم ينف بقية الاحتمالات التي يمكن أن تخرج عليها (ما) في النصوص السابقة وما مثلها، بل أثبتها ولكنه أضاف إليها وجهاً آخرًا محتملاً - بل هو وجه قوي - يمكن أن تحمل عليه (ما) وهو أن تكون بمعنى (من) ^(١).

تشديد النون في (اللذين) و(اللتين)؛

اختلف النحويون في تشديد النون في (اللذين) و(اللتين) مثل (الذي) و(التي)، وذلك على قولين:

الأول: فصر البصريون إجازة التشديد على حال الرفع فقط، دون حالتي النصب والجر، فجوزوا التشديد في (اللدان) و(اللتان)، ومعه في (اللدين) و(اللتين) نصباً وجرًا ^(٢).

(١) انظر مثلاً: كلام المراء في توجيه آية النساء السابقة، حيث ذكر أن (ما) يمكن أن تكون مصدرية، كما يمكن أن تكون بمعنى (من)، انظر معاني القرآن ٢٥٣/١-٢٥٤. وانظر قوله أيضاً في توجيه قول الله تعالى: (ووالد وما ولد) (سورة البلد: ٣). حيث ذكر أن (ما) قد تكون بمعنى (من)، وقد تكون مع ما بعدها في معنى مصدر، وختم توجيهاته بقوله: «فأينما وجهته فصواب» معاني القرآن ٢٦٣/٣-٢٦٤.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٥٢٦/١، البحر المحيط ٣٠٣/٩، تعليق الفرائد ١٨٧/٢، التصريح على التوضيح ١٣٢/١، حاشية الصبان ١٤٨/١.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى إجازة التشديد في كل الحالات: في الرفع والنصب والجر^(١)، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين ابن مالك^(٢)، وأبو حيان^(٣).
الأدلة والمناقشة:

استدل النحويون على إجازة تشديد النون في اللذين واللتين في حالة الرفع بقول الله - تعالى -: ﴿وَالَّذَايَ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَتَدُوهُمَا﴾^(٤)، حيث قرأها الجمهور بتحفيف النون في (اللدان)، في حين قرأها ابن كثير^(٥) - وهو من القراء السبعة - بتشديد النون^(٦).

كما استدلو أيضاً بقياس الموصول على أسماء الإشارة: إذ هما من مورد واحد، وقد شددت النون في أسماء الإشارة المثناة في حال الرفع، كما في قول الله تعالى: ﴿هَذَانِ حَصْمَايَ أَتَوَصَّوُا فِي رَيْبٍ﴾^(٧)، حيث قرأها ابن كثير (هذان) بتشديد النون^(٨).
كما قرأ بتشديد نون (دانك) في قول الله - تعالى -: ﴿هَذَانِكَ بَرُّهُنَّابِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى مِرْعُوبٍ وَمَلَائِيَةٍ﴾^(٩).

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٨٩.

(٣) انظر: البحر المحيط ٩/ ٣٠٣.

(٤) سورة النساء، الآية (١٦).

(٥) أبو عبد العطار الداري الفارسي الأصل الملقب بابن كثير، (إمام أهل مكة في القراءة، وأحد القراء السبعة، ولد بمكة سنة ٤٥٥ هـ. روى عن عبدالله بن الزبير، وأبي أيوب الأنصاري وأنس بن مالك ومجاهد. توفي سنة ١٢٠ هـ. انظر: السبعة لابن مجاهد ٦٤، معرفة القراء ١/ ٧١، شذرات الذهب ١/ ١٥٧).

(٦) انظر: كتاب السبعة في القراءات ٢٢٩، الكشف ١/ ٣٨١، البحر المحيط ٣/ ٥٥٩، الدر المصون ٣/ ٦٢١.

(٧) سورة الحج، الآية (١٩).

(٨) انظر: كتاب السبعة في القراءات ٢٢٩.

(٩) سورة القصص، الآية ٣٢١ وانظر: المرجع السابق.

أما الكوفيون ومن وافقهم ، فقد استدلوا على إجازة تشديد النون في اللذين
واللثين في حالي النصب والجر أيضاً بما يلي :

١- قول الله - تعالى - : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرَنَا الَّذِينَ صَلَّاتُكَ مِنَ الْجِنِّ
وَالْإِنْسِ تَجْعَلُهُمُ أَهْلًا أَقْدَامًا ﴾^(١) ، حيث قرأها ابن كثير بتشديد نون اللذين^(٢) .

٢- قول الله - تعالى - : ﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَمْكُمُكَ إِحْدَى أَبْتَنَى هَتَّيْ ﴾^(٣) ،
حيث قرأها ابن كثير كذلك بتشديد النون في «هَتَّيْ»^(٤) ، ومعلوم أن
الموصول والإشارة من مورد واحد من حيث التشابه في الأحكام ، فكل منهما
مبهم .

٣- جاز تشديد النون إبدالاً من الياء المحذوفة ، فجعلت إحدى النونين عوضاً
من الياء المحذوفة التي كان ينبغي أن تبقى ، وذلك أن (الذي) مثل (القاضي) ،
وهذا الأخير ثبت ياءه في الشية ، فكان حق ياء (الذي) و(التي) أن تثبت في الشية
ولكنهم حذفوها^(٥) .

٤- جاز تشديد النون في اللذين واللتين كذلك كما جاز تشديدها في (اللذان)
و(اللتان) أيضاً للمبالغة^(٦) .

الترجيح :

يظهر لي أن رأي الكوفيين ومن وافقهم أظهر وأرجح ؛ وذلك لما يلي :

١- لاستنادهم إلى قراءة سبعة متواترة في تقرير رأيهم .

(١) سورة فصلت ، الآية [١٢٩] .

(٢) انظر : المرجع السابق ، الكشف ٣٨١/١ ، البحر المحيط ٣٠٣/٩ ، الدر المنصور ٦٢١/٣ .

(٣) سورة القصص ، الآية [٢٧] .

(٤) انظر : كتاب السبعة ٢٢٩ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ١٩١/١ ، شرح ألفية ابن معط ٦٩١/١ ، تعليق المراند ١٨٧/٢ ،
الدر المنصور ٦٢١/٣ .

(٦) انظر : شرح ألفية ابن معط ٦٩١/١ .

٢- ولأن إجازة تشديد النون في حال الرفع ومعه في حالى النصب والجر تحكم لا وجه له^(١).

استعمال أسماء الإشارة موصولات:

اختلف الحويون في استعمال أسماء الإشارة موصولات، على قولين:

الأول: المنع، وعليه عامة البصريين^(٢).

الثاني: الجواز، وعليه الكوفيون^(٣)، وتابعهم من الأندلسيين ابن عطية^(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز استعمال أسماء الإشارة موصولات بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَمَا يَلْكُ يَمِيكَ يَحْمُوسُ﴾^(٥)، قال الفراء:

«وقوله (يميك) في مدح صلة تلك؛ لأن تلك وهذه توصلان كما توصل الذي»^(٦).

٢- قول الله -تعالى-: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٧)، حيث قال

الكوفيون: هؤلاء بمعنى (الذين)، والمراد: الذين تقتلون أنفسكم^(٨).

(١) انظر: التصريح على لتوضيح ١٣٢/١.

(٢) انظر: الإنصاف ٧١٧/٢، شرح المفصل ٢٤/٤-٢٥، شرح الكافية للرصي ٤٢/٢.

(٣) انظر: المراجع السابقة، ومعاني القرآن للفراء ١٣٨/١، ١٧٧/٢، وشرح الجمل لابن عصور ١٦٨/١.

(٤) انظر: المهرر الوجيز ٦٩/١١، البحر المحيط ٣٢١/٧، الدر المنصون ٢٣/٨ وابن عطية هو أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عبد الرحمن العرناطي، الحافظ القاضي كان نحوياً لغوياً أديباً، متقناً في العلوم، روى عن أبيه وأبي علي العسائي، وروى عنه ابن مضاء وابن حبيش وجماعة ألف تفسيره المشهور، وخرج له برماجم. (انظر: الصلة ٣٦٧-٣٦٨، بغية الوعاة ٧٣-٧٤).

(٥) سورة طه، الآية [١١٧].

(٦) معاني القرآن ١٧٧/٢.

(٧) سورة البقرة، الآية (٨٥).

(٨) انظر: شرح المفصل لابن عيش ٢٤/٤.

٣- قوله -تعالى-: ﴿هَتَأْتُهُم تَرَكًا جَدَلْتُ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(١)،

حيث التقدير: ها أنتم الذين جادلتم عنهم^(٢).

٤- قول الشاعر:

عَسَىٰ مَا بَعَادَ عَنْكَ إِمَارَةٌ لِّخَوَاتٍ وَقَدْ تَحْمِلِينَ طَلِيقًا^(٣)

كأنه قال: والذي تحمِلين طليقًا^(٤).

أما البصريون المانعون لاستعمال أسماء الإشارة موصلات، فقد تمسكوا بالأصل، واستصحبوا الحال؛ فالأصل في أسماء الإشارة دلالتها على الإشارة، وأسماء الموصول ليست في معناها، فينبغي أن لا تحمل عليها «ومن ادعى أمراً وراء ذلك بقي مرتبها بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ادعوه»^(٥).

ومن ثم خرج المانعون النصوص السابقة وما أشبهها التي استدل بها المخوِّزون تخريجات عدة، منها:

١- إن (ما) في آية طه السابقة استفهام في موضع رفع بالابتداء، و(تلك) الخبر، والجار والمجرور (ببمسك) في موضع الحال، وقد استعمل اسم الإشارة (تلك) بمعنى هذه، كما يكون (ذلك) بمعنى (هذا)^(٦).

(١) سورة النساء، الآية (١٠٩).

(٢) انظر: الإنصاف ٧١٧/٢.

(٣) البيت ليريد بن مفرغ، انظر: ديوانه ١٧٠، معاني القرآن للفراء ١٣٩/١، ١٧٧/٢،

المختب ٩٤/٢، الإنصاف ٧١٧/٢، أمالي ابن الحاجب ٣٦٢، شرح المفصل ٢٣/٤،

المقاصد النحوية ٤٤٢/١، خزنة الأدب ٤١/٦. وقوله: عدس: رجر للبقل، وربما سموا

البقل عدس يزجره، وعباد: هو عباد بن زياد بن أبيه.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١٣٩/١، ١٧٧/٢.

(٥) الإنصاف ٧١٩/٢.

(٦) انظر: المرجع السابق ٧٢٠/٢، شرح المفصل ٢٤/٤، الخزنة ٤٢/٦-٤٣.

٢- إن (أنتم) في آية البقرة السابقة في موضع رفع مبتدأ، وهؤلاء الخبر، وتقتلون أنفسكم في موضع الحال، وتقدير الآية: ثم أنتم هؤلاء قاتلين أنفسكم^(١).

٣- أما البيت السابق فقد حُرح تخريجات مختلفة، منها أن (تحمّلين) صفة لموصوف محدوف. تقديره: وهذا رجل تحمّلين، وقد حذف الهاء من الصفة^(٢) أو أن (تحمّلين) صفة لظليق، فقدمت فصار في موضع نصب على الحال^(٣).

أو أن البيت على تقدير حذف اسم موصول ضرورة، فيكون التقدير: وهذا الذي تحمّلين ظليق، وحذف اسم الموصول يجوز في الضرورة^(٤).
الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة امتناع استعمال أسماء الإشارة موصولات، كما ذهب إلى ذلك عامة النحويين؛ وذلك لأن الأدلة المسموعة التي استدلت بها المجوزون محتملة لتأويلات وأوجه أخرى تخرجها عن أن تكون نصاً فيما ذهبوا إليه، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال. ولأن في استعمال أسماء الإشارة موصولات دعوى اشتراك مؤدية غالباً إلى لبس لا حاجة إليه، والأصل دلالة أسماء الإشارة على الإشارة، ويجب عدم الاشتراك إلا بنص لا لبس فيه؛ وقد انعدم النص. فلا سبيل لإثبات هذا الأمر بأدلة محتملة فحسب.

(١) انظر: شرح المفصل ٢٤/٤.

(٢) انظر: إيضاح الشعر ٤٢٤، وقد علق البعدادي على تخريج الفارسي هذا بقوله - إنه ضعيف؛ لأنه تخريج على ضرورة، لأن حذف الموصوف إذا كانت صفته جملة بدون أن يكون بعضها من مجرور بمن أو في، خاص بالضرورة أو الشدود. الحزاة ٤٣/٦.

(٣) انظر: الإصناف ٧٢١/٢، شرح المفصل ٢٤/٤.

(٤) انظر: الإصناف ٧٢١/٢.

ولعل من المناسب الإشارة إلى رد ابن يعيش لأحد أدلة المجوزين السابقة، حيث قال -معلقاً على آية البقرة السابقة-: «لو كان تقليد هؤلاء الذين كما ذهبوا إليه، لكان (تقتلون) بلفظ الغيبة؛ لأن الذي^(١) اسم ظاهر موضوع للغيبة، هذا هو الأكثر، وربما جاء لا بلفظ الغيبة حملاً على المعنى دون اللفظ.. وهو قليل من قبيل الشاذة^(٢)».

(أي) بين الإعراب والبناء:

من الموصولات التي بمعنى (الذي) وفروعه (أي) عند الجمهور، خلافاً لثعلب الذي أنكر ذلك، وقال: لا يكون (أي) إلا استعمالاً أو شرطاً^(٣).

وقد اختلف المحويون في (أي) إذا أضيفت وحذف صدر صحتها، نحو قولهم: يعجبني أيهم قائم؛ وذلك على قولين:

الأول: يجب إعراب (أي) ولا يجوز بناؤها، وعلى ذلك الكوفيون^(٤)، وتابعهم من نحوي الأندلس الزبيدي^(٥).

الثاني: يجوز إعراب (أي) في هذه الحال وبناؤها، وعلى ذلك سيويه^(٦)، والأخفش في معاني القرآن^(٧)، ووافقه من الأندلسيين ابن

(١) هكذا في الأصل، وربما أراد (الذين).

(٢) شرح المفصل ٢٥٠/٤.

(٣) انظر ارتشاف الصرب ٥٣٠/١، تعليق الفرائد ٢٠٧/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٧/١-٤٨، إعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣-٢٥، الإصناف ٧٠٩-٧١٠، شرح الكافية ٥٧/٢، الارتشاف ٥٣٤/١.

(٥) انظر: كتاب الواح ٨٦، أبوبكر الريدي وآثره في النحو واللغة ٢١٢.

(٦) انظر: الكتاب ٤٠٠/٢، الأصول ٣٢٣/٢-٣٢٤، الكت في تفسير كتاب سيويه ٦٧٨/١.

(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش (قراءة) ٢١٨/١-٢١٩، وقد قيدت قول الأخفش هنا بـ(معاني القرآن)؛ لأنه نقل عنه أقوال أخرى توافق الكوفيين (انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣-٢٥، الجامع لأحكام القرآن ٩٠/١١، الدر المنصون ٦٢٢/٧).

الطراوة^(١)، وابن مالك^(٢).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أوجب إعراب (أي) الموصولة مطلقاً بما يلي:

١- قول الله - تعالى -: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَنتَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾^(٣).

حيث قرأها طلحة بن مصرف^(٤)، ومعاذ بن مسلم الجراء بنصب (أي)^(٥).

٢- قول الجرمي: خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة، لم أسمع أحداً يقول: اضرب أيهم أفضل، أي: أن كلهم ينصبون (أي)^(٦).

٣- حمل (أي) الموصولة على (أي) الشرطية والاستفهامية، فكما أنها تعرب - قولاً واحداً - في حالتي الشرط والاستفهام؛ وذلك لمخالفتها غيرها من أسماء الشرط والاستفهام، فكذلك الأمر إذا كانت موصولة^(٧).

أما من أجاز بناء (أي) الموصولة إذا أضيف وحذف صدر صلتها، فقد استدل بما يلي:

١- قراءة آية مريم السابقة بضم أي عند الجمهور، فالقراءة المشهورة حجة لمن أجاز البناء على الضم^(٨).

(١) انظر: الارتشاف ١/ ٥٣٤، المفني ١٠٩، ابن الطراوة النحوي ٢٦٣-٢٦٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٨-٢٠٩.

(٣) سورة مريم، الآية ٦٩.

(٤) طلحة بن مصرف، أخذ عنه حمزة بن حبيب الزيات وغيره، توفي سنة ١١٢ هـ. (انظر: الطبقات الكبرى ١/ ٤٣).

(٥) انظر مختصر في شواذ القرآن ٨٦، الكتاب ٢/ ٣٩٩ (حيث عراها سيويه إلى الكوفي). وانظر أيضاً: إعراب القرآن للسحاس ٢٣/ ٣، الكشف ٢/ ٥٢٠، البحر المحيط ٧/ ٢٨٨.

(٦) انظر: الإنصاف ٢/ ٧١٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٩، المعني ١٠٧.

(٨) انظر - المراجع في تخريج قراءة النصب في الآية نفسها.

٢- قول العرب: اضرب أيهم أفضل، بضم (أي)^(١)

٣- قول الشاعر:

إِذَا مَا نَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَنِمَ عَلَى أَهْلِهِمْ أَفْضَلُ^(٢)

والمعروف أن حروف الجر لا تعلق ما قبلها عن العمل فيما بعدها، ولا يضمّر قول يسها وبين معمولها، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعيّن البداء، إذ لا قائل بخلاف ذلك^(٣).

٤- إنما بنيت (أي) عند سيويه ومن وافقه في هذه الحال؛ وذلك لمخالفتها لسائر أخواتها، حيث وصلت باسم واحد، فقد جاءت «مجيئاً» لم تجيء أخواته عليه إلا قليلاً، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضل فاضرب، واضرب من أفضل، حتى يدخل هو^(٤). ولو أظهر المبتدأ لتصبّت (أي) قولاً واحداً^(٥).

وحاول ابن مالك توضيح قول سيويه السابق، ببيان الفروق بين (أي) وأخواتها، فقال: «والموصولة أيضاً مخالفة لغيرها من الأسماء الموصولة بإصابتها، إلا أنها لا تضاف إلا إلى معرفة، فوافقت في المعنى بعضها دون كل، فضعف بذلك موجب إعرابها، فجعل لها حالان: حال بناء وحال إعراب، وكان أولى أحوالها بالبناء الحال التي يحذف فيها شطر صلتها مع التصريح بما تضاف إليه؛ لأن حذف شطر صلتها لم يستحسن فيها ولا في غيرها إلا لتنزيل ما تضاف إليه منزلته،

(١) انظر: الكتاب ٣٩٨/٢، الكت في تفسير كتاب سيويه ٦٧٨/١.

(٢) قائله غسان بن وعلّة. انظر: الكت ٦٧٨/١، رصف المجاني ٢٧٤، الإنصاف

٧١٥/٢، شرح المفصل ١٤٧/٣، ٢١/٤، شرح التسهيل ٢٠٨/١، المغني ١٠٨،

خزانة الأدب ٦١/٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/١.

(٤) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٥) انظر: مجالس العلماء للزجاجي ٢٣٢.

وذلك يستلزم تنزيلها حينئذ منزلة غير مضاف لفظاً ولا نية، وإنما أعربت لإضافتها، فإذا صارت في تقدير ما لم يضاف ضعف سبب إعرابها فبنيت غالباً^(١).

ولم يسلم من أوجب الإعراب في (أي) لسيبويه ومن وافقه استدلالهم بقراءة الضم في آية مريم السابقة؛ حيث خرجوها تخريجات مختلفة، منها:

- قيل إن (أي) في الآية استهامية، و(أشد) خبرها، والجملة محكية بقول مقدر، والتقدير: لنزعن من كل شيعة مقول فيهم: أيهم أشد^(٢).

- وقيل إنها استهامية مبتدأ كذلك، و(أشد) خبرها، والجملة في محل نصب، و(أي) معلقة لـ(لنزعن)، فالتعليق جائز في سائر الأفعال، ولا يختص بأفعال القلوب فحسب^(٣).

- وقيل إن مفعول (لنزعن) هو: كل شيعة، و(من) زائدة، وجملة (أيهم أشد): مبتدأ وخبر جملة مستأنفة^(٤).

- أو أن معنى (لنزعن): لنادين، فعمل معاملته، فلم يعمل في (أي)^(٥).
- أو أن في (أيهم) معنى الشرط والمجازاة؛ فلذلك لم يعمل فيها ما قبلها، والمعنى: ثم لنزعن من كل فرقة إن تشايعوا أو لم يتشايعوا، كما تقول: ضربت القوم أيهم غصب، والمعنى: إن غضبوا أو لم يفضوا^(٦).

(١) شرح التسهيل ٢٠٩/١.

(٢) انظر: الكتاب ٣٩٩/٢، الأصول ٣٢٤/٢.

(٣) انظر: المرجع السابقين، والكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٧٩/١.

(٤) انظر: معاني القرآن للمراء ٤٧/١-٤٨، إعراب القرآن للسحاس ٢٤/٣-٢٥، الجامع

لأحكام القرآن ٩٠/١١، شرح الكافية ٥٨/٢، الدر المنصور ٦٢٢/٧.

(٥) انظر: المراجع السابقة، ومجالس العلماء ٢٣١.

(٦) انظر: المراجع السابقة.

كما رد الموجبون للإعراب مطلقاً على سيويه كذلك ، بأنه يقول بإعراب (أي) وهي مفردة لأنها تصاف ، فكيف يقول بيبائها وهي مضافة ؟
ولذلك قال النحاس : ما علمت أن أحداً من النحويين إلا وقد خطأ سيويه في هذا. كما يروى عن الزجاج قوله : ما بين لي أن سيويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما^(١).

الترجيح :

أشير قبل الترجيح إلى أن هذه المسألة من المسائل التي وقع فيها نزاع كبير -كما مر بيان بعضه- بين النحويين ، وقد حاول بعضهم بصر هذا القول أو ذاك بحجج مفترضة ، كما صنع ابن مالك في قوله السابق لنصرة قول سيويه.

والذي يظهر لي أن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، ولذلك فإن قول سيويه أظهر ؛ لأن السماع في ظاهره معه يستند ويقويه. ولئن حاول غيره تأويل هذا المسموع ، إلا أن -مما لا شك فيه- أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه ، ثم إن بعض المسموع مستعص على التأويل ، كما هو الشأن في البيت السابق.

إضافة لذلك ، فإن ظاهر آية مريم ، يوحى بأن فعل (لتزعس) ، واقع حقيقة على (أيهم) المفعول ، فلا حاجة بعد ذلك إلى القول بتعليق في غير محله ، أو تقدير يغني عنه الظاهر.

أما مقالة الجرمي السابقة ، فتحتمل أنه هو نفسه لم يسمع الضم في (أيهم) ، لكن ذلك لا يمكن أن يقدر في سماع غيره للمسألة ذاتها ؛ بحاصة إذا كان هذا الأخير ثقة غير مقدوح في روايته.

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣ ، الجامع لأحكام القرآن ٨٩/١١

مجيء الفعل المضارع صلة لأل:

تدخل (أل) الموصولة على الصفة كاسم الفاعل واسم المفعول، واختلف في وصلها بالفعل المضارع، وذلك على قولين:

الأول: الجواز، وعليه بعض الكوفيين^(١)، والأحفش^(٢)، وهو اختيار ابن مالك^(٣).

الثاني: المنع، وعليه جمهور النحويين^(٤) وذكر عبدالقاهر الجرجاني^(٥) أن دخول (أل) على المضارع خطأ بإجماع^(٦).

الأدلة والناقشة:

استدل من أجاز دخول (أل) على الفعل المضارع بما يلي:

(١) انظر: ارتشاق الصرب ٥٣١/١، الحى الداني ٢٠٢، توصيح المقاصد ٢٤٠/١، الموي في الحو الكوفي ٩٨.

(٢) انظر: الصحاح للجوهري ١١٩٤/٣، المعنى ٧٢، تخلص الشواهد ١٥٥، الخزانة ٣١/١.

(٣) انظر: التسهيل ٣٤، شرح التسهيل ٢٠١/١، حيث ذهب إلى أن (أل) توصل بالمضارع اختياراً، أما في الألفية فقد ذهب إلى أن ذلك قليل، يقول: وصفة صريحة صلة آل وكونها بمعرّب الأفعال قل.

(٤) انظر: الإيضاح ١٥٢/١، ضرائر اشعر ٢٨٨، توصيح المقاصد ٢٤٠/١، شرح الألفية لابن عقيل ١٥٦/١.

(٥) عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني النحوي، فارسي الأصل، إمام في العربية وابتعة والبلاغة، تتلمذ لأبي علي الفارسي. صنف كتباً مفيدة منها: شرح الإيضاح، ودلائل الإعجاز، وأسرار السلاعة توي سنة ٤٧١هـ. (نظر: نزهة الأبناء ٤٢٤-٤٣٦، إنباء الرواة ١٨٨/٢-١٩٠، شذرات الذهب ٣/٣٤٠، إشارة التعيين ١٨٨).

(٦) انظر: المفتصد ٧٢/١، ولا شك أن في إجازة بعض الكوفيين والأحفش للمسألة قدحاً في هذا الإجماع.

١- قول الشاعر:

مَا أَتَيْتَ بِالْحَكْمِ التَّرَضَى حُكُومَتَهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا دِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ^(١)

حيث أدخل (أل) على الفعل المصارع (ترضى).

٢- قول الآخر:

يَقُولُ الْحَيُّ وَأَتَقَصُّ الْعُجْمَ نَاصِقًا إِلَى رَبِّمَا صَوْتُ الْجَمَارِ يُجَدُّغُ

٣- وقوله:

وَيُسْتَخْرَجُ الثَّرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْتَقْصَعِ^(٢)

فأدخل (أل) على الفعلين المصارعين: يجمع ويتقصع.

٤- كما استدل المجيزون كذلك بحمل (أل) الموصولة على بقية الموصولات

الاسمية، وتمييزها عن الألف واللام التي للتعريف، يقول ابن مالك: «فمقتضى النظر وصل الألف واللام، إذ هما من الموصولات الاسمية، بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والععلية والظروف، فمعناها ذلك حملاً على المعرفة؛ لأنها مثلها في اللفظ... ثم كان في التزام ذلك إيهام أن الألف واللام معرفة لا اسم موصول، فقصدوا التنصيص على مفارقة المعرفة، فأدخلوها على الفعل المشابه

(١) قاله الفرزدق، لكن البيت ليس في ديوانه، ونظر: معاني الحروف ٦٨، وصف المباني

١٦٢، الإيضاح ٥٢١/٢، صرائر الشعر ٢٨٨، شرح التسهيل ٢٠١/١، الجنى الداني

٢٠٢، همع النواصع ٨٥/١، خزانة الأدب ٣٢/١

(٢) البيت الذي أحرق الطهوي انظر: نوادر أبي زيد ٢٧٦، معاني الحروف ٦٨،

المسائل العسكرية ١١٢، سر صناعة الإعراب ٣٦٨/١، المقصد ٧٢/١، شرح

المفصل ١٤٣/٣، شرح التسهيل ٢٠١/١، شرح الكافية ١٣/١، ٣٩/٢، الخزانة

٣١/١. والخنى: الفحش من الكلام. والمعجم: جمع أعجم وهو الحيوان الذي لا

ينطق، والجمار المجدع: هو مقطوع الأديم واليربوع: دوية تحمر الأرض، والنافقاء:

هو الجحر الذي يكتمه اليربوع ويظهر غيره، والشبيخة: رملة بيضاء في بلاد بني أسد

وحنظلة، ويتقصع: يقلد تقصع اليربوع. دخل في فاصمائه.

لاسم الماعل وهو المضارع^(١).

أما من مع دخول (أل) على الفعل المضارع، فقد خص هذا الاستعمال بضرورة الشعر^(٢)؛ بل عد عبدالقاهر الخرجاني ذلك من أقبح الضرورات^(٣)، والضرورة لا يقاس عليها^(٤). فهو من الشاذ قياساً واستعمالاً؛ لأجل أن الألف واللام لا يكون في غير الأسماء^(٥).

وبالإضافة لتحريجها على الضرورة، فقد حرج المانعون النصوص السابقة وما شاكلها تحريجات أخرى، منها:

١- إن (أل) مقتطعة من (الذي)، فالشاعر «لم يرد الألف واللام بمعنى (الذي)، ولا الألف واللام التي للتعريف، ولكن أراد (الذي) نفسها، فحذف الدال والياء وإحدى اللامين؛ لأنه رأى (الذي) يلحقها حذف»^(٦).

٢- إن (أل) رائدة، فتكون جملة (يحدع) في البيت الثاني صفة للحمار، أو حالاً منه لأن (أل) في الحمار جنسية^(٧).

الترجيح:

قبل ذكر الرأي الأظهر -فيما يبدو لي- في هذه المسألة، لا بد من الإشارة إلى الأساس الذي يسي عليه ابن مالك رأيه في إخراج هذه الأمثلة من حيز الضرورات إلى ما يجوز اختياراً -في رأيه-.

(١) شرح التسهيل ٢٠٢/١

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٣، صرائر الشعر ٢٨٨

(٣) انظر: المقتصد ٧٢/١ وانظر كذلك: معاني الحروف ٦٨، شرح الكافية ١٣/١.

(٤) الإيضاف ١٥٢/١

(٥) انظر: المقتصد ٧٢/١

(٦) ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٩٧.

(٧) انظر: خزنة الأدب ٣١/١.

فقد رأي أن الآيات السابقة وما أشبهها لا تدخل في باب الضرورات الشعرية ؛ وذلك لأنه كان بإمكان الشعراء تجنب ذلك دون التأثير على الوزن ؛ فيقال مثلاً :
المرضي حكومته ، وصوت الحمار يجده . « فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ، ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار »^(١).

وحاصل هذا الكلام ، أن الضرورة عند ابن مالك هي ما لا مندوحة عنه لشاعر والذي يظهر لي أنه لو «فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة ، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه الشر»^(٢) فالشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها ، فقد لا يحضره في وقت النظم إلا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها»^(٣).

وبناء على ما سبق ، فإنه يظهر لي أن دخول (أل) على الفعل المضارع خاص بضرورة الشعر ؛ وذلك لقلة الأمثلة الواردة في ذلك»^(٤).

ولأنه لم يرد مثال واحد نثري مروي عن العرب يعضد المسألة - في حدود ما اطلعت عليه -... بالإضافة إلى أن (أل) الموصولة أشبهت وضعا الألف واللام للتعريف ، فالتزمت الأسماء مثلها.

حذف الموصول الاسمي وإبقاء صلتته :

اختلف النحويون في حذف الموصول الاسمي غير (أل) إذا علم ، على أقوال :
الأول : الخواز ، وعليه الكوفيون^(٥) ، والمازني^(٦) ، وثانيهم من الأندلسيين ابن

(١) شرح التسهيل ٢٠٦/١.

(٢) تلخيص الشواهد ٨٣.

(٣) انظر : تعليق الفرائد ٢١٨/٢ ، نتائج التحصيل ٧٤٧/٢/١.

(٤) انظر : شرح المفصل لابن عيش ١٤٣/٣.

(٥) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٧١/١ ، ٣٢٠ ، ٣١٥/٢ ، ٢١٨/٣ ، مجالس ثعلب ٤٦٥ ،

الإنصاف ٧٢٢/٢ ، البحر المحیط ٦٦٠/٣ ، المعنى ٨١٥.

(٦) انظر : مجالس العلماء للزجاجي ١١٠.

عطية^(١)، وابن مالك^(٢).

الثاني: المتع مطلقاً إلا لضرورة الشعر، وعليه عامة البصريين^(٣)، والفارسي^(٤).

الثالث: الجواز إن عطف الموصول على مثله، والمع إن لم يعطف، وهو قول آخر لابن مالك كذلك^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز حذف الموصول الاسمي غير (أل) إذا علم، بعدة أدلة مسموعة وأخرى قياسية، منها:

١- قول الله -تعالى-: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾^(٦)، قال العراء: «إن شئت جعلتها متصلة بقوله: (ألم تر إلى الدين أوتوا نصيباً من الكتاب، من الذين...)، وإن شئت كانت مقطوعة مستأنفة، ويكون المعنى: من الدين هادوا من يحرفون الكلم. وذلك من كلام العرب: أن يضمروا (من) في مبتدأ الكلام»^(٧).

٢- قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾^(٨)، حيث إن التفسير: والذي أنزل إليكم؛ لأن المنزل إلينا ليس المنزل إليهم^(٩)، وكذلك ليكون

(١) انظر: البحر المحيط ١٠/٣٦٦.

(٢) انظر: التسهيل ٢٨، شرح التسهيل ١/٢٣٥.

(٣) انظر: المقتضب ٢/١٣٧، التبيان ١/٣٦٢-٣٦٣، شرح الكافية ٢/٦١، شرح التسهيل ١/٢٣٥، البحر المحيط ٣/٦٦٠.

(٤) انظر: شرح الأبيات المشككة ٤٦٦-٤٦٧، المسائل البعدايات ٥٦٥.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٣١٣.

(٦) سورة النساء، الآية ١٤٦.

(٧) معاني القرآن للعراء ١/٢٧١، والمتبع لكلام القراء في هذه المسألة يلغيه لا يغير المسألة على إطلاقها -كما سبب إليه- بل يشترط وجود (من) التجميعية حتى يصح تقدير الموصول المحذوف.

(٨) سورة العنكبوت، الآية ١٤٦.

(٩) انظر: معجم البوامع ١/٣٠٦.

مثل قوله تعالى: ﴿أَمْسُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ
وَالْحَكِيمِ الَّذِي أَرْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾^(١).

٣- قول العرب: منا يقول ذلك ومنا لا يقوله^(٢). والتقدير: منا من يقول ذلك
ومنا من لا يقوله.

٤- قول الشاعر:

فَعَسَى يَهْجُرَ رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ^(٣)
أَرَادَ: ومن يمدحه وينصره، فأضمر (من)^(٤).

٥- قول الآخر:

مَا لِدِي دَابَّةٌ اخْتِطَأَ وَحَرَّمَ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَمْنَعُ وَيَأْنِ^(٥)
أَرَادَ: والذي هوأه أطاع، فحذف (الذي).

٦- قياس هذه المسألة على المضاف، فكما جاز حذف المضاف إذا علم، جاز
حذف اسم الموصول إذا علم أيضاً^(٦).

٧- قياس حذف الموصول الاسمي على حذف الموصول الحرفي، فكما جاز
حذف (أن) مكتفى بصلتها إجماعاً، فإنه يجوز حذف الموصول الاسمي إذا علم
مع بقاء صلتها، مع أن دلالة صلة (أن) عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من
الأسماء عليه^(٧).

(١) سورة النساء، الآية ١١٣٦. وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٥/١.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٧١/١، الارتشاف ٥٥٥/١.

(٣) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه. انظر: ديوانه، معاني القرآن للفراء ٣١٥/٢.

المقتضب ١٣٧/٢، شرح التسهيل ٢٣٥/١، البحر المحيط ٣٩٦/١٠.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣١٥/٢.

(٥) البيت لا يعرف قائله انظر: شرح التسهيل ٢٣٥/١، المغني ٨١٦، شرح أبيات المغني
٣٠٩/٧، نتائج التحصيل ٨٤٠/٢/١.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢٣٥/١، المجمع ٣٠٥/١.

(٧) انظر: المرجعين السابقين، وتعليق الفرائد ٢٩٧/٢.

أما من منع حذف الموصول الاسمي ، فقد سلك مسلك التأويل والتقدير
للتصوص القرآنية والشعرية السابقة وما شاكلها^(١) ، ومن هذه التأويلات :
- تقدير موصوف محذوف ، فيكون التقدير في آية النساء السابقة : من الذين
هادوا قوم يحرفون الكلم^(٢) .

- أول المبرد البيت الأول السابق بقوله : «وقالوا في بيت حسان : .. إنما
المعنى : ومن يمدحه وينصره ، وليس الأمر عند أهل النظر كذلك ، ولكنه جعل
(من) نكرة ، وجعل الفعل وصفا لها ، ثم أقام في الثانية الوصف مقام
الموصوف ، فكأنه قال : وواحد يمدحه وينصره ، لأن الوصف يقع في موضع
الموصوف إذ كان دالا عليه»^(٣) .

ومستند المانع لحذف الموصول الاسمي أن حذف الموصول كحذف بعض
الكلمة ، فكما لا يجوز حذف بعض الكلمة ، امتنع حذف الموصول وإبقاء
صلته^(٤) .

كما قاسوا هذه المسألة على التوكيد ، فإنه لا يجوز أن تحذف الموصول وتدع
الصلة ؛ لأنها تذكر للتحصيل والإيضاح للموصول ، ونظيره : أجمعون في
التوكيد ، لا يجوز أن تذكره وتحذف المؤكدة^(٥) .

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة القول بجواز حذف الموصول الاسمي غير (أل) إذا
علم ؛ وذلك لما يلي :

(١) انظر بعض هذه التأويلات في : مشكل إعراب القرآن ١٦٨/٢ ، الكشاف ٣٢٥/١ ، ٢/٢
٣٥٢ ، الثبيان في إعراب القرآن ٣٦٢/٢ ، الإنصاف ٧٢١/٢-٧٢٢ (حيث ذهب إلى أن
الحذف ضرورة شعرية) ، البحر المحيط ٦٦/٣ ، ٣٦٥/١٠ .

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٥٧/٥ ، البحر المحيط ٦٦٠/٣ .

(٣) المفتب ١٣٧/٢ .

(٤) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٥٧/٥ .

(٥) شرح الأبيات المشككة ٤٦٦ ، وما بعدها .

١- كثرة الموصوص المصيبة قرأناً وشعراً التي اشتملت على هذه الظاهرة، ولعل ذلك ما دعا المازني إلى أن يقرر «وقد حذف الموصول في كتاب الله جل وعز»^(١).

٢- الحذف لدليل جار كثيراً في كلام العرب، وهو من الشيوخ والكثرة حتى إنه أصل مهم من الأصول التي اعتمدها العلماء في إيضاح كلام العرب وقواعدهم^(٢)، ومن يقول بذلك عامة البصريين أنفسهم.

٣- الحذف قد يكون في بنية الكلمة نفسها، قال الرضي «ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس؛ إذ قد يحذف بعض حرف الكلمة، وإن كانت فاء أو عينا. وليس الموصول بالزق منها»^(٣).

حذف العائد المرفوع على الموصول:

يجب أن تشتمل الصلة على شيء يعود على الموصول، ولا يحذف العائد المرفوع إلا إذا كان مبتدأ. وإذا كان كذلك، فإما أن يكون في صلة (أي) أو في صلة غيرها. فإن كان في صلة (أي)، جاز حذفه على كل حال^(٤). وإن كان في صلة غيرها وتوافرت فيه الشروط^(٥)، فإن فيه خلافاً على قولين.

الأول: جواز حذفه مطلقاً، سواء طالعت الصلة أم لم تطل، وعلى ذلك الكوفيون^(٦)، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك، إلا أنه جعل ذلك قليلاً^(٧).

(١) مجالس العلماء للزجاجي ١١٠.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٨٢/١ وما بعدها.

(٣) شرح الكافية ٦١/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢١٧/١، تعليق الفرائد ٢٢٨/٢-٢٢٩.

(٥) اشترط في العائد المرفوع الذي يجوز حذفه أن يكون مبتدأ ليس خبره جملة اسمية ولا فعلية ولا ظرفاً أو جاراً وبحروراً؛ لأنه لو حذف وهو كذلك لم يدر أحذف شيء أم لا، لأن الباقي صالح لأن يكون صلة تامة. انظر: المرجع السابق.

(٦) انظر المرجع السابقين، والتصريح ١٤٤/١، ونتائج التحصيل ٧٦١/٢/١.

(٧) انظر: المراجع السابقة.

الثاني: اشترط البصريون لحواز حذف العائد المرفوع أن تطول الصلة، أما إذا لم تطل فلا يجوز حذفه^(١).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز حذف العائد المرفوع مطلقاً، طالت الصلة أم لم تطل، بما يلي:

١- قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾^(٢)، حيث قرأها بعضهم برفع (بعوضة)^(٣) فيكون تقديرها: مثلاً ما هو بعوضة، على حذف عائد على الموصول^(٤).

٢- قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الْوَيْهِ أَحْسَنَ﴾^(٥)، حيث قرئت برفع (أحسن)^(٦)، وتقديرها: على الذي هو أحسن^(٧).

٣- قول الشاعر:

مَنْ يُغْنِ بِالْحَمْدِ نَمَّ يَطْلُزْ بِمَا سَمَعَهُ وَلَا يَحِذْ عَنْ سَبِيلِ الْحِلْمِ وَالْكَرَمِ^(٨)

(١) انظر: الكتاب ١٠٨/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٣/١ وانظر كذلك المراجع السابقة

(٢) سورة البقرة، الآية [٢٦].

(٣) روى هذه القراءة أبو عبيدة عن رؤية بن العجاج. وهو من الفصحاء وليس من القراء، كما قرأ بالرفع الصحاح وابن أبي عملة وقطرب انظر: معاني القرآن للقراء ٢٢/١، مجاز القرآن ٣٥/١، شواذ القراءات لابن خالويه ٤، البحر المحيط ١٩٨/١.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨٣/١.

(٥) سورة الأنعام، الآية [١٥٤].

(٦) ممن قرأ برفع (أحسن) يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش. انظر: الكتاب ١٠٨/٢، معاني القرآن للقراء ٣٦٥/١، المنتجب ٢٣٤/١، شواذ القراءات ٤١.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨٣/١.

(٨) البيت لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٢٠٨/١، تحليل الشواهد ١٦٠، المقاصد التحوية ٤٤٦/١، التصريح ١٤٤/١، نتائج التحصيل ٧٦٢/٢/١، الدرر اللوامع ٣٠٠/١.

أراد: لم ينطق بما هو سفيه، فحذف المتداً وهو العائد المرفوع مع أن الصلة لم تطل^(١).

أما البصريون فإنهم لم يميزوا حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ إلا إذا طالت الصلة، ويتم الطول إذا كان للخبر معمول واحد أو أكثر، نحو قولهم: جاءني الذي هو ضارب زيداً يوم الجمعة، فيجوز أن يقال: جاءني الذي ضارب زيداً، فيُحذف العائد^(٢). وكلما طالت الصلة ازداد الحذف حسناً^(٣).

ومن الأمثلة التي جاز فيها حذف العائد المرفوع لطول الصلة قول الله -تعالى-: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾^(٤)، حيث التقدير: وهو الذي هو في السماء إله، وهو في الأرض إله^(٥).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بمحواز حذف العائد المرفوع المبتدأ في غير صلة (أي) كثيراً إذا طالت الصلة، وقليلاً إذا لم يتوافر شرط الطول في الصلة، وهو قول ابن مالك، كما أشرت إلى ذلك في بداية المسألة.

والذي دعاني لهذا الاختيار ورود بعض الشواهد الفصيحة التي حُذف فيها العائد المرفوع المبتدأ، مع أن الصلة لم تطل، والعمل بهذه الأمثلة والاعتداد بها أولى من إهمالها. ولما كانت هذه الأمثلة قليلة، والأكثر أن يحذف العائد إذا توافر شرط الطول في الصلة، رجحت قول ابن مالك، وهو أولى من عد هذه الأمثلة شاذة، كما ذهب إلى ذلك البصريون^(٦).

(١) انظر: شرح التسهيل ٢٠٧/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨٣/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٠٧/١، نتائج التحصيل ٧٥٣/٢/١.

(٤) سورة الزخرف، الآية (٨٤).

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢٠٧/١، نتائج التحصيل ٧٥٣/٢/١.

(٦) انظر: البحر المحيط ١٩٨/١.

إعتناء الظاهر عن العائد المضمّر:

لا بد أن تشتمل جملة الصلة على شيء يعود على الموصول، وقد اختلف فيما إذا كان العائد اسماً طاهراً هو الموصول في المعنى، وذلك على قولين:

الأول: جواز إعتناء الظاهر عن العائد المضمّر، ونقل عن الكسائي^(١)، وهشام بن معاوية^(٢)، وتابعهما ابن عصفور^(٣)، وابن مالك^(٤).

الثاني: المنع، وعلى ذلك سيويه، قال أبو حيان: «ومن النحاة من لا يجوز الربط بالظاهر، ولم يحزه سيويه في خسر المستدأ... فأحرى أن لا يجوز عنده في الصلة»^(٥). وعن وافق سيويه الأعلام^(٦)، وأبو جعفر النحاس^(٧)

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز الربط بالاسم الظاهر، وإعتناءه عن العائد المضمّر بما يلي:

١- ما رواه الكسائي من قول العرب: أبو سعيد الذي رويت عنه الحذري، والخجاج الذي رأيت ابن يوسف^(٨) والتقدير: الذي رويته عنه، والذي رأيت.

٢- قول الشاعر:

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١١/١، المساعد ١٥٩/١، تعليق الفرائد ٢٣٦/١، نتائج التحصيل ٧٧/٢/١.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٧/٣، مشكل إعراب القرآن ١١٢/٢، الجامع لأحكام القرآن ١٣١/١٢، البحر المحيط ٤٠٩/٦.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨١/١، وقد عد ابن عصفور ذلك قليلاً، فلم يجر القياس على ما سمع منه.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢١١/١، المساعد ١٥٩/١.

(٥) ارتشاف العرب ٥٢٣/١.

(٦) انظر: شرح شواهد سيويه ٣٠/١، خزانة الأدب ٣٨٠/١.

(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠/٢، خزانة الأدب ٣٨٠/١.

(٨) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨١/١، شرح التسهيل ٢١٢/١، تعليق الفرائد ٢٣٦/١.

فَمَا رَبُّ لَيْسَ أَتَى فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَلَسَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ^(١)
 أَيُّ الَّذِي فِي رَحْمَتِهِ أَطْمَعُ.
 ٣- قول الآخر:

سُعَادُ الْبَنَى أَصْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتِمْرٌ وَزَادَا^(٢)
 التعليل فيه: سعاد التي أصناك حبها، فاستغنى بظاهر سعاد عن ضميرها.
 أما من منع المسألة، فحجته أن الربط بالضمير في الجملة الواحدة أخف
 وأنقى للشبهة واللبس؛ لأن العرب لا تعيد لفظ الظاهر إلا أن تكون الجملة
 الأولى غير الجملة الثانية، وتكون الثانية مستأنفة^(٣). واللبس الذي يمكن أن
 يرد عند الربط بالظاهر بدل المضمّر، هو أن يتوهم أن (أخدرى) في المثال
 الذي ذكر في أول المسألة غير أبي سعيد ومختلف له. وهذا الوهم غير حاصل
 إذا وُضع الضمير موضع الاسم الظاهر.
 الترجيح:

يظهر لي أن القول بإجازة إغناء الظاهر عن العائد المضمّر على قلة أولى
 وأظهر؛ وذلك لما يلي:
 ١- للأدلة المسموعة التي نقلت عن العرب، وأغنى فيها الظاهر عن
 العائد المضمّر.

٢- لأن الربط بالاسم الظاهر بدلا من المضمّر قد يكون لغرض في مساق
 الكلام، لا يتحقق إلا بتكرير الظاهر نفسه^(٤).

(١) البيت لمجنون بني عامر وليس في ديوانه. انظر: شرح الحمل لابن عصفور ١/١٨٢، شرح
 التسهيل ١/٢١٢، ارتشاف الصرب ١/٥٢٣، المقاصد الحوية ١/٤٩١، شرح شواهد
 الماضي ٢/٥٥٩، جمع الهوامع ١/٣٠١، التصريح ١/١٤٠ وقد ذكر البيت ضمن أبيات
 منسوبة إلى ابن ميادة في ديوان الحماسة ٢/١٢١

(٢) البيت لا يعرف قائله انظر: شرح التسهيل ١/٢١٢، التصريح على التوضيح ١/١٤٠،
 شرح الأشموني ١/٦٧، نتائج التحصيل ٢/١٧٧.

(٣) انظر: شرح السراي للكتاب ١/١٧٢، خزانة الأدب ١/٣٧٧-٣٧٨

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/١٥٣.

٣- إن الربط بالاسم الظاهر، إذا كان هذا الظاهر مخالفاً في لفظه للأول، قد يعود ويصير بالتأويل حساً، كما يقرر ابن جني بقوله: «ويمكن أن يجعله جاعل سبب الحسن، وذلك أنه لما لم يعد لفظ الأول اللفظ، وعاد مخالفاً للأول، شابه - بخلافه له - المضمير الذي هو أبداً مخالف للمظهر.. أفلا ترى أن القبح الذي كان في مخالفة الظاهر الثاني للأول، قد عاد فصار بالتأويل من حيث أرىنا حساً، وسيبهما جميعاً واحداً، وهو وجه المخالفة في الثاني للأول»^(١).

حال العائد إذا أخير بالموصول (الذي) عن حاضر:

إذا بُدئ بضمير متكلم أو مخاطب وأخير عنه بـ (الذي) وفروعه، أو بموصوف بـ (الذي)، جار أن يعود الضمير بعد الموصول غائباً، نحو: أنا الذي قام، وأنت الذي قام كما يجوز أن يعود مطابقاً للضمير في تكلمه أو خطابه، نحو: أنا الذي قمْتُ، وأنت الذي قمْتُ. كل ذلك بشرط أن لا يقصد تشبيه المبتدأ بالخير، حيث يجب عندئذ عود الضمير غائباً ولا يجوز المطابقة^(٢).

ولو تقدم الموصول وتأخر ضمير المتكلم أو المخاطب، نحو: الذي قام أنا، والذي قام أنت، فقد اختلف في هذه المسألة على قولين:
الأول: يجب أن يكون الضمير العائد غائباً، ولا تجوز المطابقة، وعلى ذلك الصريون^(٣)، ووافقهم القراء من الكوفيين^(٤).

(١) الخصائص ٥٤/١

(٢) انظر: الأصول ٣١٢/٢، شرح التسهيل ٢٠٩/١-٢١٠، شرح الكافية للرعي ٤٣/٢.

(٣) انظر: الأصول ٣١٢/٢، ارتشاك العرب ٥٣٨/١، تعليق الفرائد ٢٣٤/٢، همع

البوامع ٢٩٩/١، نتائج التحصيل ٧٦٩/٢/١.

(٤) انظر: المراجع السابقة عند كتاب: الأصول.

الثاني: يجوز أن يكون الضمير العائد عائياً، كما تجوز المطابقة، فيقال: الذي قمتُ أنا، والذي قمتَ أنت، والذي قام أنا، والذي قام أنت. وعلى ذلك الكسائي^(١)، وتابعه من الأندلسيين أبوذر مصعب الحشني^(٢).

الأدلة والمناقشة:

استدل جمهور البصريين على تعيين غيبة الضمير بما يلي.

١- إن جواز الغيبة والمطابقة في قولهم: أنا الذي فعل، وأنت الذي فعل، يعود لكون المخبر عنه والمخبر به شيء واحد في المعنى. أما إذا تأخر ضمير المتكلم أو المخاطب وتقدم الموصول، فإنه تتعين الغيبة؛ لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع^(٣) ولأنه لو قيل: الذي قمتُ أنا، والذي قمتَ أنت، «لم يكن في صلة (الذي) شيء يرجع إليه»^(٤).

٢- إنه لا فائدة من ذكر ضمير المتكلم والمخاطب بعد الموصول وصلته في حال المطابقة «لأنك إذا قلت: الذي ضربت، فقد علم المخاطب أن الضارب هو المتكلم، فيبقى الإحبار»^(٥) بد(أنا) لعوا، وكذا قولك: الذي قلت أنت،^(٦).

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) انظر: ارتشاف الصرب ٥٣٨/١، جمع الهوامع ٢٩٩/١، نتائج التحصيل ٧٦٩/٢/١ والحشني هو أبوذر مصعب بن محمد بن مسعود الأندلسي الحياشي، السحوي بن النحوي، كان أحد الأئمة المتفنين، إماماً في العربية، روى عن ابن بشكوال وعبدالحق الإشيلي، من مصنفاته: الإملاء على سيرة ابن هشام. (انظر: بغية الوعاة ٢٨٧/٢-٢٨٨).

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٠٩/١-٢١٠، تعليق الفرائد ٢٣٤/٢، جمع الهوامع ٢٩٩/١.

(٤) الأصول ٣١٢/٢

(٥) هكذا أعرب الرضي المثال على أن الموصول مبتدأ والضمير المتأخر خبر، في حين ذهب غيره إلى أن اسم الموصول خبر مقدم. انظر: الارتشاف ٥٣٨/١، جمع

الهوامع ٢٩٩/١

(٦) شرح الكافية ٤٣/٢-٤٤

هذا ما اعتمدته الموجبون للعية في هذه المسألة أما الكسائي ومن تابعه ، فلم أجد - في حدود ما اطلعت عليه - مستنداً لهم في جوار المطابقة ، اللهم إلا أن يقال : إن دليلهم قياس هذه المسألة على مسألة تقدم ضمير المتكلم أو المخاطب على الموصول (الدي) ، حيث تجوز الغيبة ، كما أن «مراعاة ضمير المتكلم أو الخطاب كثير في لسان العرب نثراً وبطناً»^(١) في تلك الحال ، فكأن الكسائي ومن وافقه طردوا المسألة وأجازوا المطابقة مطلقاً.

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة القول بحجوب العيبة وبامتناع المطابقة - وهو قول جمهور البصريين - ؛ وذلك لما استدلوا به ، ولأن المجوز للمطابقة لا دليل له على ما ذهب إليه.

العمل على معنى الموصول ونقطة :

قد يحمل على لفظ الموصول نحو قول الله - تعالى - : ﴿وَمَنْ يَسْتَعِزَّ إِلَيْكَ﴾^(٢) ، كما قد يحمل على معنى الموصول نحو قول الله - تعالى - : ﴿وَمَنْ يَسْتَعِزَّ إِلَيْكَ﴾^(٣).

واختلف المحويون في الجمع بين الحملين في الموضع الواحد ، وذلك على قولين :

الأول : يجوز الجمع بين الحملين على اللفظ والمعنى إذا فصل بين الجملتين بعامل ، ويمتنع إذا لم يفصل بين الجملتين ؛ فيجوز نحو : من يقومون في غير شيء.

(١) ارتشاف الصرب ١ / ٥٣٧.

(٢) سورة الأنعام ، الآية [٢٥].

(٣) سورة يونس ، الآية [٤٢].

وينظر في أمورنا قومك، في حين يمتنع نحو قولهم: من يقومون وينظر في أمورنا قومك؛ وذلك لوجود الفاصل في النوع الأول دون الثاني.

وعلى هذا القول الكوفيون^(١)، ووافقهم ابن عصفور^(٢).

الثاني: جواز الجمع بين الحملين مطلقاً، سواء وجد الفاصل أم لم يوجد، وعلى ذلك النصريون^(٣).

الأدلة والمناقشة:

الأدلة على اجتماع الحملين مع وجود الفاصل كثيرة جداً^(٤)، حتى نقل أبو حيان عن ابن عصفور قوله: «والسمع ورد بالفصل بين الجملتين»^(٥)، موافقاً بذلك الكوليين الذين اشترطوا الفصل. ومن هذه الأدلة.

١- قول الله -تعالى-: ﴿تَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرٌ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٦)، فبدأ بالحمل على لفظ (من) فقال (أسلم) و(هو محسن) و(فله أجره)، ثم حمل على معناها في قوله: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، وقد فصل بين الحملين بفواصل^(٧).

٢- قوله -تعالى-: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْأَلُ أَثَدَّنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْيَسْأَلِ مَقَاطِرٌ﴾^(٨)، حيث حمل على لفظ (من) في قوله (يَقُولُ أَثَدَّنْ لِي)، ثم حمل على

(١) انظر ارتشاف الضرب ١/٥٣٨-٥٣٩، ٥٤١، البحر المحيط ١/٩١، تعليق الفرائد

٢٣٥/٢، معجم البوامع ١/٢٩٩، نتائج التحصيل ١/٧٧١/٢.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٢٩٣ وما بعدها.

(٥) ارتشاف الضرب ١/٥٣٩، البحر المحيط ١/٩١.

(٦) سورة البقرة، الآية (١١٢).

(٧) انظر: الدر المنصون ٢/٧٣.

(٨) سورة التوبة، الآية (٤٩).

المعنى في قوله: (سقطوا)، وقد فصل بين الحملين

٣- قول الشاعر:

نَحْسُ الدَّهْرِ بَاهِتُوا مُحْسَدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِيَ أَبَدًا^(١)

والشاهد فيه: إعادة ضميرين إلى اسم الموصول (الذين)؛ أحدهما بلفظ الغيبة في قوله: بايعوا، وفي ذلك مراعاة للفظ، والآخر بلفظ التكلم وهو (بقينا)، وفي ذلك مراعاة للمعنى، وقد فصل بين الحملين بفاصل.

٤- قول الآخر:

أَنْتَ الْهَلَالِيُّ الَّذِي كُنْتُ مَرَّةً سَمِعًا بِهِ وَالْأَرْحَسِيُّ الْمُنْسَبُ^(٢)

والشاهد فيه: إعادة الضمير الأول في (كنت) على المعنى؛ لأن (الذي) في المعنى: أنت، وعود الضمير الثاني على اللفظ في قوله: سمعنا به. وقد فصل بفاصل بين الحملتين^(٣).

أما من أجاز الجمع بين الحملين مطلقاً، سواء وجد الفاصل أم لم يوجد، فمما يستدل به لما ذهب إليه -بالإضافة إلى الأدلة السالفة-:

- قول الله -تعالى-: «وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَانًا»^(٤)؛ حيث حمل على اللفظ في (كان)، إذ أفرد الضمير، وجاء الخبر على المعنى، إذ جاء جمعاً (هوداً) واحده هائد، ولا فصل بين الحملتين^(٥).

(١) قائده بمصر الأنصار، انظر: شرح التسهيل ١١٢/١، التذييل والتكميل ٢٢٩/١، تطبيق الفرائد ٢٣٤/٢، مجمع اللوامع ٢٩٩/١، نتائج التحصيل ٧٧١/٢/١، الدرر اللوامع ٦٣/١.

(٢) سب البيت لحמיד بن ثور وليس في ديوانه، انظر: الصحابي ٢٢٣، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/١، رصف المباني ٢٦، شرح التسهيل ٢١١/١، تعليق الفرائد ٢٣٥/٢، مجمع اللوامع ٢٩٩/١، الدرر اللوامع ٦٤/١ والأرجح: بغير الشاعر، وهو نسبة إلى أرجب حي من همدان.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٠/١.

(٤) سورة البقرة، الآية ١١١.

(٥) انظر: معاني القرآن للمراء ٧٣/١، البحر المحيط ٩١/١.

(تفت) بالتاء، فعلى هذه القراءة يكون البدء بالحمل على المعنى ثم على اللفظ^(١).

٣- قول الله -تعالى- ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَمْسَلْ صَبْلًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ كَسَبَ اللَّهُ لَهُمْ رِزْقًا﴾^(٢)، فقال «خَالِدِينَ» حملاً على معنى (من)، ثم قال: «قَدْ كَسَبَ اللَّهُ لَهُمْ رِزْقًا» حملاً على اللفظ بعد الحمل على المعنى^(٣).

٤- قول الشاعر:

أَنْتَ الْمِلَالِيُّ الَّذِي كُنْتُ مَرَّةً مَسْمُوعًا بِهِ وَالْأَرْحَسِيُّ الْمُنْقَلَبُ^(٤)

فقوله: كنت، على معنى (الذي)، لأن (الذي) في المعنى: أنت، وقوله: سمعنا به، على لفظه^(٥).

٥- قول الآخر:

لَنْتُ مِمَّنْ يَكْفُحُ أَوْ يَسْتَكْبِرُ إِذَا كَافَحْتَهُ خَيْلُ الْأَعَادِي^(٦)

فقد راعى المعنى في قوله: (يستكبرون)، ثم راعى اللفظ في قوله: (إذا كافحته)^(٧).

أما الذين سمعوا العودة إلى الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، فدليلهم أن العرب لم تكد تراجع اللفظ إذا حملت على المعنى، يقول ابن جني: «واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ؛ كقولك: شكرت من أحسنوا إليّ على فعله... فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته

(١) انظر: كتاب السعة ٥٢١، الإتحاف ٣٥٥، البحر المحيط ٤٧٣/٨-٤٧٤.

(٢) سورة الطلاق، الآية ١١.

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٤/١.

(٤) سبق تخريج البيت في مسألة: الحمل على معنى الموصول ولفظه.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٠/١.

(٦) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٢١٤/١، البحر المحيط ٨٩/١، الدر المنصون

١٢٢/١، نتائج التحصيل ٧٨٠/٢/١. ومعنى كف: جبن.

(٧) انظر: الدر المنصون ١٢٢/١.

إياه ؛ لأنه انتهاك وتراجع ، فجري ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف^(١) .
ولذلك فقد رد المانعون لتقديم الحمل على المعنى على الحمل على اللفظ أدلة
المجيزين بحدود مختلفة ، منها :

١- تخريج آية الأنعام السابقة على أن التاء في (خالصة) للمبالغة
كـ(راوية) ، أو هي مصدر مبني على فاعلة كالعافية والعاقبة^(٢) . وعلى
تسليم أنه حمل على المعنى ، فلا يتعين أن يكون بدأ أولاً بالحمل على المعنى
ثم بالحمل على اللفظ ؛ لأن صلة (ما) متعلقة بفعل محذوف ، وذلك الفعل
مستند إلى ضمير (ما) ، ولا يتعين أن يكون ؛ وقالوا ما استقرت في بطون
الأنعام ، بل الظاهر أن يكون التقدير : ما استقر ، فيكون حمل أولاً على
التذكير ، ثم ثانياً على التأنيث^(٣) .

٢- ورد الاستدلال بآية الطلاق السابقة بأن الضمير في (خالدتين) ليس عائداً
على (من) ، بخلاف الضمير في (يلومن) و(يعمل) و(يدخله) ، وإنما هو عائد على
مفعول (يدخله) ، و(خالدتين) حال منه على معناه ؛ لأنه في المعنى جمع ، والضمير
في (له) عائد على (من) على لفظه^(٤) .

الترجيح :

لئن كان الغالب على النصوص التي اجتمع فيها الحملان ، أن يتقدم الحمل
على اللفظ على الحمل على المعنى ، إلا أن ذلك لا يمنع من القول بإجازة تقديم
الحمل على المعنى على قلة^(٥) وضعف^(٦) ؛ وذلك عملاً ببعض النصوص القليلة

(١) الخصائص ٢/٤٢٠-٤٢١.

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٦٣/٧ ، البحر المحيط ٤/٦٦٠

(٣) البحر المحيط : ٤/٦٦١.

(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٠ ، البحر المحيط ١٠/٢٠٤-٢٠٥.

(٥) انظر : شرح الجمل ١/١٨٩.

(٦) انظر : شرح الكافية للرصبي ٢/٥٦.

المعنى في قوله : (سقطوا) ، وقد فصل بين الحملين.

٣- قول الشاعر :

نَحْسُ الدِّيسِ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِيََا أَبْنَاً^(١)

والشاهد فيه : إعادة ضميرين إلى اسم الموصول (الذين) ؛ أحدهما بلفظ الغيبة في قوله : بايعوا ، وفي ذلك مراعاة للفظ ، والآخر بلفظ التكلم وهو (بقيا) ، وفي ذلك مراعاة للمعنى ، وقد فصل بين الحملين بفاصل.

٤- قول الآخر :

أَنْتَ الْهَلَالِيُّ الَّذِي كُنْتُ مَرَّةً سَمِعًا بِهِ وَالْأَرْحَبِيُّ لِنُقَلْبِ^(٢)

والشاهد فيه : إعادة الضمير الأول في (كنت) على المعنى ؛ لأن (الذي) في المعنى : أنت ، وعود الضمير الثاني على اللفظ في قوله : سمعنا به. وقد فصل بفاصل بين الجملتين^(٣).

أما من أجاز الجمع بين الحملين مطلقاً ، سواء وجد الفاصل أم لم يوجد ، فمما يستدل به لما ذهب إليه -بالإضافة إلى الأدلة السالفة- :

- قول الله -تعالى- : ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَانًا﴾^(٤) ،

حيث حمل على اللفظ في (كان) ، إذ أفرد الضمير ، وجاء الخبر على المعنى ، إذ جاء جمعاً (هودا) واحداً هائداً ، ولا فصل بين الجملتين^(٥).

(١) قائده بمعنى الأنصار ، انظر : شرح التسهيل ١/١١٢ ، التذييل والتكميل ١/٢٢٩ ، تعليق الفرائد ٢/٢٣٤ ، معجم الهوامع ١/٢٩٩ ، نتائج التحصيل ١/٧٧١ ، الدرر اللوامع ١/٦٣.

(٢) نسب البيت لحמיד بن ثور وليس في ديوانه ، انظر : الصاحبي ٢٢٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٩ ، رصف المباني ٢٦ ، شرح التسهيل ١/٢١١ ، تعليق الفرائد ٢/٢٣٥ ، معجم الهوامع ١/٢٩٩ ، الدرر اللوامع ١/٦٤ ، والأرحبي - بغير الشاعر ، وهو نسبة إلى أرجب حي من همدان.

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٠.

(٤) سورة البقرة ، الآية ١١١.

(٥) انظر : معاني القرآن للفراء ١/٧٣ ، البحر المحيط ١/٩١.

- كما يمكن أن يستدل لهذا القول كذلك بقول الله - تعالى - : ﴿وَمَثَلُ قَوْلِهِ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(١) ، حيث حمل على اللفظ في قوله (عاد) ، وعلى المعنى في قوله (فأولئك) ، ولم يفصل بين الحملين بشيء*.

الترجيح:

يظهر لي أن قول من أجاز الجمع بين الحملين مطلقا سواء وجد الفاصل أم لم يوجد أظهر وأرجح ، وإن كان الجمع مع وجود الفاصل أشيع وأكثر ؛ ولعل ذلك ما دعا ابن عصفور إلى الانتصار لقول الكوفيين معللا لذلك بأنه لم يرد السماع إلا بفواصل بين الحملين^(٢).

وواضح أن ورود بعض الأمثلة التي جاء فيه الجمع بين الحملين دون وجود فاصل يرد قول الموجبين للفصل ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. أما عن مجيء أكثر الأمثلة بالفصل ، فربما كان ذلك لما فيه من إزالة قلق التنافر الذي يكون بين الجملتين^(٣).

تقديم الحمل على المعنى على الحمل على اللفظ:

إذا اجتمع الحملان : الحمل على اللفظ ، والحمل على المعنى ، بدئ بالحمل على اللفظ. هذا هو الشائع المستفيض في القرآن الكريم وكلام العرب^(٤). وقد اختلف النحويون في تقديم الحمل على المعنى على الحمل على اللفظ ، وذلك على أقوال :

(١) سورة البقرة ، الآية (٢٧٥).

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ١/ ٥٣٩ ، ٥٤١ ، البحر المحيط ١/ ٩١

(٣) انظر : البحر المحيط ١/ ٩١

(٤) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٣/ ٢٩١.

الأول: جَوَزَ الصريون تقديم الحمل على المعنى على الحمل على اللفظ مطلقاً، سواء فصل بين الحملين أم لم يفصل، وإن كان الأحسن عند اجتماع الحملين، تقديم الحمل على اللفظ، ولكن خلاف ذلك غير ممتنع^(١).

الثاني: ذهب بعض الكوفيين إلى أنه إذا بُدئَ بالحمل على المعنى، فلا يجوز العودة للحمل على اللفظ^(٢)، ووافقهم على ذلك من الأندلسيين ابن عطية^(٣)، والقرطبي^(٤).

الثالث: ذهب جمع آخر من الكوفيين إلى إجارة تقديم الحمل على المعنى على الحمل على اللفظ، بشرط أن يفصل بين الحملين بفواصل^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تقديم الحمل على المعنى على نظيره اللفظي بأدلة منها:

- ١- قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَمَحْرَمٌ عَلَى الْأَرْوَاحِ﴾^(٦)، قال صاحب البيان: «وَأَنَّ (خالصة) حملاً على معنى (ما) لأن المراد بما في بطون هذه الأنعام الأجنة، وذكر (محرم) حملاً على لفظ (ما)»^(٧).
- ٢- قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْقَهُ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْلَ خُلُوعٍ يُؤْتِيهَا لِيُجْزَاهُ مِثْلَهَا﴾^(٨)، حيث قرئ في السبع (ويعمل) بالياء، وقرئ في بعض الشواذ

(١) انظر: شرح المفصل لابن عيش ١٤/٤، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/١.

(٢) انظر: المرجعين السابقين، وشرح الكافية للرصي ٥٦/٢.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ١٥٧/١، ٢٤٧، البحر المحيط ٨٩/١.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٤٣٥/١.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٥٣٨-٥٣٩، البحر المحيط ٩١/١، تعليق الفرائد ٢٣٥/٢.

همج الهوامع ٢٩٩/١.

(٦) سورة الأنعام، الآية ١١٣٩.

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٣-٣٤٤.

(٨) سورة الأحزاب، الآية ٥٣١.

(تفنت) بالتاء، فعلى هذه القراءة يكون البدء بالحمل على المعنى ثم على اللفظ^(١).

٣- قول الله -تعالى- ﴿وَمَنْ يُؤَيِّنْ بِاللَّهِ يَجْعَلْ صَاحِبًا بِخَلَّةٍ حَسَنَةٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَرِفًا﴾^(٢)، فقال «خَالِدِينَ» حملاً على معنى (من)، ثم قال: «قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَرِفًا» حملاً على اللفظ بعد الحمل على المعنى^(٣).

٤- قول الشاعر:

أَأْتِ الْمَلِيسِيَّ الَّذِي كُنْتُ مَرَّةً سَمِعًا بِهِ وَالْأَرْحَبِيَّ الْمُغْلَبَ^(٤)

فقوله: كنت، على معنى (الذي)؛ لأن (الذي) في المعنى: أمت، وقوله: سمعنا به، على لفظه^(٥).

٥- قول الآخر:

لَسْتُ بِمِثْرِ يَكْبُحٍ أَوْ يَسْتَكْبِرُ نَ إِذَا كَافَحْتَهُ عَنِ الْأَعَادِي^(٦)

فقد راعى المعنى في قوله: (يستكبرون)، ثم راعى اللفظ في قوله: (إذا كافحته)^(٧).

أما الذين سعوا العودة إلى الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، فدليلهم أن العرب لم تكد تراجع اللفظ إذا حملت على المعنى، يقول ابن جني: «واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ؛ كقولك: شكرت من أحسنوا إليّ على فعله... فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته

(١) انظر: كتاب السبعة ٥٢٦، الإتحاف ٣٥٥، البحر المحيط ٤٧٣/٨-٤٧٤.

(٢) سورة الطلاق، الآية ١١.

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٤/١.

(٤) سبق تخريج البيت في مسألة: الحمل على معنى الموصول ولفظه

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٠/١.

(٦) لا يعرف قائله انظر: شرح التسهيل ٢١٤/١، البحر المحيط ٨٩/١، الدر المصون

١٢٢/١، نتائج التحصيل ٧٨٠/٢/١. ومعنى كعب: جين.

(٧) انظر: الدر المصون ١٢٢/١.

إياه ؛ لأنه انتهاك وتراجع ، فجري ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف^(١) .
ولذلك فقد رد المانعون لتقديم الحمل على المعنى على الحمل على اللفظ أدلة
المجيزين برود مختلفة ، منها :

١ - تحريج آية الأنعام السابقة على أن التاء في (خالصة) للمبالغة
كـ (راوية) ، أو هي مصدر مبني على فاعلة كالعافية والعاقبة^(٢) . «وعلى
تسليم أنه حمل على المعنى ، فلا يتعين أن يكون بدأ أولاً بالحمل على المعنى
ثم بالحمل على اللفظ ؛ لأن صلة (ما) متعلقة بفعل محذوف ، وذلك الفعل
مسند إلى ضمير (ما) ، ولا يتعين أن يكون : وقالوا ما استقرت في بطون
الأنعام ، بل الطاهر أن يكون التقدير : ما استقر ، فيكون حمل أولاً على
التذكير ، ثم ثانياً على التأنيث^(٣) .

٢ - ورد الاستدلال بآية الطلاق السابقة بأن الضمير في (خالدتين) ليس عائداً
على (من) ، بخلاف الضمير في (يؤمن) و(يعمل) و(يدخله) ، وإنما هو عائداً على
مفعول (يدخله) ، و(خالدتين) حال منه على معناه ؛ لأنه في المعنى جمع ، والضمير
في (له) عائداً على (من) على لفظه^(٤) .

الترجيح :

لئن كان الغالب على النصوص التي اجتمع فيها الحملان ، أن يتقدم الحمل
على اللفظ على الحمل على المعنى ، إلا أن ذلك لا يمنع من القول بإجازة تقديم
الحمل على المعنى على قلة^(٥) وضعف^(٦) ؛ وذلك عملاً ببعض النصوص القليلة

(١) الخصائص ٢/٤٢٠-٤٢١

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ٧/٦٣ ، البحر المحيط ٤/٦٦٠

(٣) البحر المحيط : ٤/٦٦١ .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٠ ، البحر المحيط ١٠/٢٠٤-٢٠٥ .

(٥) انظر : شرح الجمل ١/١٨٩ .

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/٥٦ .

التي تحتمل التخريج على أن الحمل على المعنى تقدم فيها على الحمل على اللفظ، وإن كان الأكثر شيوعاً - بل الغالب والأحسن - أن يبدأ بالحمل على اللفظ، سواء وجد الفاصل بين الحملين أم لو يوجد.

مجيء (الذي) موصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة:

ذهب النحويون إلى أن (الذي) اسم موصول معرفة يتبع بصلة توضح معناه، كما ذهب بعضهم إلى أنها قد تكون مصدرية محكوماً بحرفيتها^(١)

واختلف في مجيئها موصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة؛ وذلك على قولين:

الأول: يجوز مجيئها موصوفة باسم معرفة، فتستغني بذلك عن الصلة، وعلى ذلك الكوفيون^(٢)، وتابعهم ابن مالك من الأندلسيين الذي قال عن هذا القول: «هو الصحيح وبه أقول»^(٣).

الثاني: منع عامة البصريين بمجيء (الذي) كذلك، وقصروها على الموصولة فحسب^(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لما ذهبوا إليه بأدلة، منها:

١- قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(٥)،

قال الفراء: «وتنصب (أحسن) هاهنا تنوي بها الحذف؛ لأن العرب تقول: مررت

(١) انظر: مسألة: وقوع (الذي) موصولا حرفياً.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٦٥/١، سر صناعة الإعراب ٣٦٥/١، شرح المفصل لابن يعين ١٥٤/٣، شرح التسهيل ٢١٩/١، ارتشاف الصرب ٥٢٣/١، البحر المحيط ٦٩٤/٤.

(٣) شرح التسهيل ٢١٩/١.

(٤) انظر ارتشاف الصرب ٥٢٤/١، البحر المحيط ٦٩٤/٤، نتائج التحصيل ٨٠٢/٢/١.

(٥) سورة الأنعام، الآية [١٥٤].

بالذي هو خير منك وشر منك ، ولا يقولون : مررت بالذي قائم ؛ لأن (خير منك) كالمعرفة ؛ إذ لم ندخل فيه الألف واللام. وكذلك يقولون : مررت بالذي أخيك ، وبالذي مثلك ؛ إذ جعلوا صلة (الذي) معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام جعلوها تابعة للذي^(١).

٢- قول العرب الذي رواء الفراء في كلامه السابق : مررت بالذي أخيك ، وبالذي مثلك^(٢). فجعلوا صفة (الذي) معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام.

٣- قول الشاعر :

إِنَّ الرَّبِيعِيَّ الَّذِي مِثْلُ الْحَلَمِ مَشَى بِأَسْلَابِكَ فِي أَهْلِ الْحَرَمِ^(٣)

حيث وصف (الذي) بقوله : مثل.

٤- قول الآخر :

حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا الدَّهْرُ مِثْلَ الْجَدِيلَيْنِ الْمُحْتَمِلَيْنِ^(٤)

حيث وصف (الذين) بقوله : مثل.

٥- قياس (الذي) على (من) و(ما) ، قال ابن جني معلقا على البيت السابق : «فإنه إنما شبه (الذي) بـ(من) و(ما) فحذف صلتها ووصفها ، كما يفعل ذلك

(١) معاني القرآن ٣٦٥/١.

(٢) انظر : معاني القرآن لفراء ٣٦٥/١ ، شرح التسهيل ٢١٩/١

(٣) البيت أنشده الكسائي ولا يعرف قائله. انظر : معاني القرآن للفراء ٣٦٥/١ ، شرح التسهيل ٢١٩/١ ، نتائج التحصيل ٨٠٢/٢/١ ، الدرر اللوامع ٦٢/١. والحلم : واحد حلمة : وهي الصميرة من الفردان ، أو دودة تقع في الجلد فتأكله ، يريد : إن هذا الرجل الضعيف ابتزك ثيابك وسلبك.

(٤) البيت لا يعرف قائله : انظر : سر صناعة الإعراب ٣٦٥/١ ، شرح المفصل ١٥٣/٣ ، شرح التسهيل ٢١٨/١ ، نتائج التحصيل ٨٠٢/٢/١ ، خزانة الأدب ٨١/٦ ، الدرر اللوامع ٦٢/١ والجديل : الرمام ، والجمع : المحكم القتل.

بـ(من) و(ما)، ويجيء هذا في قول البغداديين^(١)، على أنه وصلها بمثل؛ لأنهم يجرؤونها مجرى الطرف^(٢).

أما البصريون المانعون لهذه المسألة، فقد أولوا الأدلة السابقة التي استدل بها الكوفيون تأويلات مختلفة مخرجة لها عما ارتضاه أهل الكوفة، ومن هذه التأويلات:

١- إن (أحسن) في آية الأنعام السابقة، ليس أفعّل التفضيل - كما ذهب إلى ذلك أهل الكوفة - ولكنه فعل ماض واقع صلة للموصول، ففتحته حينئذ فتحة بناء لا فتحة إعراب^(٣).

٢- تأويل الأدلة الأخرى على حذف الصلة وإبقاء معمولها، فيكون المعنى في البيت الأول السابق: إن الربري الذي صار مثل الحلم. والمعنى في البيت الثاني: حتى إذا كسا هما الذين عادا مثل الجدليل^(٤). وهكذا الأمر بالنسبة لبقية الشواهد.

الترجيح:

يظهر لي أن ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من إجازة إتباع اسم الموصول (الذي) باسم معرفة أو شبهها ليكون وصفا له، فيستغني بذلك عن الصلة، أمر مقبول؛ وذلك لما يلي:

- لأن هذا القول الذي قالوا به لا يتعارض مع بقية التوجيهات والتخریجات التي يتفق عليها النحويون، فهو وجه إضافي يثري بقية التخریجات ويغنيها ولا يتعارض معها، كما اتضح ذلك في توجيه آية الأنعام السابقة، حيث إن الكوفيين أنفسهم يذكرون بقية التوجيهات المنتية على القراءات الخاصة بالآية، للفظ

(١) يقصد ابن جني بـ(البغداديين) تحاة الكوفة. انظر: الدرس النحوي في تعداد ص ٩ وما بعدها

(٢) سر صناعة الإعراب ٣٦٥/١، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/٣.

(٣) انظر: البحر المحیط ٦٩٤/٤، الدر المنصون ٢٢٧/٥.

(٤) انظر: معجم البوامع ٢٩٧/١، نتائج التحصيل ٨٠٢/٢/١.

بـ(من) و(ما)، ويجيء هذا في قول البغداديين^(١)، على أنه وصلها بمثل؛ لأنهم يجرونها مجرى الظرف^(٢).

أما المصريون المانعون لهذه المسألة، فقد أولوا الأدلة السابقة التي استدلت بها الكوفيون تأويلات مختلفة مخرجة لها عما ارتضاه أهل الكوفة، ومن هذه التأويلات:

١- إن (أحسن) في آية الأنعام السابقة، ليس أفعل التفصيل -كما ذهب إلى ذلك أهل الكوفة- ولكنه فعل ماض وقع صلة للموصول، ففتحته حينئذ فتحة بناء لا فتحة إعراب^(٣).

٢- تأويل الأدلة الأخرى على حذف الصلة وإبقاء معمولها، فيكون المعنى في البيت الأول السابق: إن الزبيري الذي صار مثل الحلم. والمعنى في البيت الثاني: حتى إذا كانا هما الذين عادا مثل الجدلين^(٤). وهكذا الأمر بالنسبة لبقية الشواهد.

الترجيح:

يظهر لي أن ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من إجارة إتياع اسم الموصول (الذي) باسم معرفة أو شبهها ليكون وصفا له، فيستغني بذلك عن الصلة، أمر مقبول؛ وذلك لما يلي:

- لأن هذا القول الذي قالوا به لا يتعارض مع بقية التوجيهات والتخریجات التي يتفق عليها النحويون، فهو وجه إضافي يثري بقية التخریجات ويغنيها ولا يتعارض معها، كما اتضح ذلك في توجيه آية الأنعام السابقة، حيث إن الكوفيين أنفسهم يذكرون بقية التوجيهات المبينة على القراءات الخاصة بالآية، للفظ

(١) يقصد ابن جني بـ(البغداديين) نخبة الكوفة. انظر: الدرس النحوي في بغداد ص ٩ وما بعدها.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/٣٦٥، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٥٤.

(٣) انظر: البحر المحیط ٤/٦٩٤، الدر المنصون ٥/٢٢٧.

(٤) انظر: معجم الهوامع ١/٢٩٧، نتائج التحصيل ١/٢٠٢/٨٠٢.

(أحسن) بالنصب والصم^(١)، لكنهم يضيفون إلى ذلك وجهاً جديداً إضافة إثراء وإغناء.

- إن التقدير الذي قال به الماسعون غير متأت في كل المواضع، فلئن جاز مثلاً تقدير رواية النصب لـ (مثل) في البيت الأول السابق، إلا أن ذلك غير ممكن في الرواية الثانية للبيت نفسه. أما الزيرري الذي مثل، برفع (مثل)، حيث لا يمكن تقدير (صار) في هذه الحال، وإذا قدر: أما الزيرري الذي هو مثل، لم يكن من باب حذف الصلة، وصار مما حذف فيه العائد المرفوع بالابتداء، وذلك يخصه كثير من النحويين بـ (أي) فقط بشروط مذكورة في باب حذف العائد

(١) انظر: معاني القرآن للعزء ١/٣٦٥.

باب المبتدأ والخبر

رافع المبتدأ والخبر

اختلف السحويون في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، وذلك على قولين:
الأول: ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما مترافعان^(١)، وتابعهم على هذا القول من الأندلسيين أبو حيان، الذين قال بعد ذكر مذاهب النحويين في هذه المسألة: «الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين، وهو أنهما يرفع كل واحد منهما الآخر»^(٢).
كما يسبب للكوفيين كذلك القول بأن المبتدأ يُرفع بالذكر الذي يعود عليه من الخبر^(٣)، فإذا لم يكن ثم ذكر في الخبر لمحول: القائم زيد، يترافعان^(٤).
الثاني: ذهب سيويه والجمهور إلى أن رافع المبتدأ أمر معنوي وهو الابتداء^(٥)، ولكهم اختلفوا بعد ذلك في رافع الخبر:
- قيل: إن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وعلى ذلك سيويه^(٦)

(١) انظر: معاني القرآن للمراء ١٨٥/٣، كتاب الخلل في إصلاح الخلل ١٤٩، الإصاف ٤٤/١، شرح المفصل ٨٤/١، شرح التسهيل ٢٧٢/١.

(٢) ارتشاف الضرب ٢٩/٢.

(٣) وذلك في نحو قولهم: زيد ضربته لأنه لو زال الصمير انتصب، فكان الصب منسوباً للصمير. انظر: معجم الهوامع ٩/٢.

(٤) انظر: كتاب الخلل ١٤٩، الإصاف ٤٩/١، الجمع ٩/٢.

(٥) اختلفت أقوال السحويين في توضيح المراد بـ «الابتداء»، فقيل: إنه التجرد من العوامل اللفظية، وقيل: الابتداء هو وقوع الاسم أولاً موقع الفعل، وقيل: هو شبه الاسم بالفاعل، وقيل: هو عاية التكلم واهتمامه به وأنه جاء به ليسد إليه ما بعده. وتعل أجمع ما قيل في ذلك ما ذكره ابن مالك: «والحاصل أن الابتداء هو تقديم الشيء في اللفظ والنية مجرداً مسدداً إليه خبر، ومسداً هو إلى ما يسد مسد الخبر». شرح التسهيل ٢٦٩/١، وانظر:

المراجع في الهوامع السابقة

(٦) انظر: الكتاب ٨١/١، ٤٠٦، ١٢٧/٢.

- وقيل: العامل في الخبر الابتداء أيضاً، وينسب القول بذلك إلى ابن السراح^(١) وغيره.

- وقيل: إن الرفع للخبر هو الابتداء والمبتدأ معاً، وقد صرح بذلك المبرد^(٢)، وغيره^(٣) والقائلون بهذا الرأي الأخير اختلفوا فيما إذا كان العامل في الخبر مجموع الابتداء والمبتدأ، أو الابتداء بواسطة المبتدأ^(٤).

الأدلة والناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم للذهبي بدليل التلازم: وتفصيله أن المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر، ويتقضي صاحبه، عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه^(٥)، وما دام كل واحد منهما مؤثراً في صاحبه معنى، وجب أن يؤثر فيه لفظاً كذلك، لأن المؤثر في المعنى مؤثر في اللفظ^(٦).

ومما قووا به مذهبهم قولهم: إنه من غير المستنكر أن يوجد عاملان يؤثر أحدهما في الآخر ويتأثر به، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى: ﴿أَيُّهَا مَن دَعَا إِلَى الْآسَاءِ لَعَنَتْهُ﴾^(٧)، (أي) منصوب بتدعوا، و(تدعوا) مجزوم بأي، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً في حال واحدة^(٨).

(١) انظر: التبيين عن مذاهب السجويين ٢٢٩، الارتشاف ٢٨/٢ وفي الأصول تصريح بأن

الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً. انظر: ٥٨/١، ٦٣

(٢) انظر: المختضب ٤٩/٢، ١٢٦/٤.

(٣) مثل ابن السراج في الأصول ٥٨/١، ٦٣.

(٤) انظر: شرح المفصل ٨٤-٨٥، شرح التسهيل ٢٧١/١، مع الهوامع ٨/٢.

(٥) انظر: الإيضاح ٤٤-٤٥، التبيين ٢٢٧، شرح المفصل ٨٤/١.

(٦) انظر: التبيين ٢٢٧.

(٧) سورة الإسراء، الآية ١١٠.

(٨) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

أما القائلون برفع المبتدأ بالابتداء، فدليلهم أنه عامل معنوي مختص بالاسم، فكان عاملاً كالفعل، واللفظ إنما عمل لاختصاصه، فيجب أن يعمل المعنى لاختصاصه أيضاً^(١).

أما من ذهب إلى أن الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، فدليله أن العوامل في صيغة النحو ليست عوامل في الحقيقة، إنما هي أدلة على المعاني المختلفة، وعدم الدليل قد يكون دليلاً^(٢).

ومن أول الابتداء بأنه التقدم ويكون المبتدأ مسنداً إليه، فقد رُفِعَ عنده لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحملُ له، وأثقل الحركات الرفع^(٣). ثم إن المبتدأ أشبه الفاعل في الإسناد إليه، ولذلك رفع^(٤).

وأدلة الجمهور في رفع الخبر اختلفت باختلاف عامل الرفع له؛ فمن ذهب إلى أن المبتدأ هو الذي عمل في الخبر الرفع، استدل بأن المبتدأ لفظ، وهو أحد جزأي الجملة، فعمل فيما يلزمه كالفعل مع الفاعل^(٥).

وحجة من نسب العمل في الخبر إلى الابتداء، أن الابتداء يقتضي اسمين، وقد عمل في أحدهما، فيعمل في الآخر، مثل (كان) و(إن)^(٦).

ودليل من قال إن الابتداء والمبتدأ معاً عملاً في الخبر الرفع، أن الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه^(٧). ولأن الابتداء ضعيف وكذلك المبتدأ، فإذا اجتمعا صار العامل قوياً^(٨).

(١) انظر التبيين عن مذاهب النحويين ٢٢٥.

(٢) انظر: كتاب الحلال ١٤٩، الإنصاف ٤٦/١، التبيين ٢٢٦، شرح المفصل ٨٤/١.

(٣) انظر: نتائج الفكر ٤٠٦.

(٤) انظر: التبيين ٢٢٦، شرح المفصل ٨٥/١.

(٥) انظر: الإنصاف ٤٧/١، التبيين ٢٣١.

(٦) انظر: الإنصاف ٤٦/١، التبيين ٢٣٠.

(٧) انظر: المرجعين السابقين، وشرح المفصل ٨٤/١-٨٥.

(٨) انظر: التبيين ٢٣١.

بقي أن أشير إلى أن من قال : العامل هو الابتداء بوساطة المبتدأ ، احتج بأن الخبر لا ينفك عن المبتدأ ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده ، فلا ابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به ، كما أن النار تسخن الماء بوساطة القدر والخطب ، فالسخن إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ؛ لأن السخن إنما حصل بالنار وحدها^(١)

ولم تسلم هذه الأقوال جميعها من ردود ومناقشات . بوجهها كل صاحب رأي للأراء الأخرى ، ولا شك أن تتبعها بالتعصيل موقع في التطويل ؛ ولذلك سوف أركز على بعض هذه الردود عند الترجيح .

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة أن المبتدأ مرفوع بالابتداء - بالمعنى الشامل لكلمة الابتداء ، كما هو ملخص عند ابن مالك^(٢) - ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ ؛ والذي دعاني إلى هذا الترجيح أمور منها :

١- إن هذا القول - كما صرح بذلك ابن مالك - سالم مما يرد على غيره من موانع الصحة^(٣) .

٢- إن قول الكوفيين في رافع المبتدأ لا يخلو من ضعف ؛ فجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملاً ومعمولاً فيه في حال واحدة ومن جهة واحدة أمر محال^(٤) . ثم إن الخبر قد يكون جامداً ، والجامد لا يعمل ؛ إذ لا معنى فيه يتأثر به المعمول^(٥) . كما أن المبتدأ لو كان مرفوعاً بالخبر ، لوجب أن يكون فاعلاً إذا كان الخبر فعلاً ، والفاعل لا يكون قبل الفعل^(٦) . كما أن مقاتلهم تلمهم أن لا ينصبوا المبتدأ إذا

(١) انظر : الإيضاح ٤٦/١ - ٤٧ ؛ شرح المصطلح ٨٤/١ - ٨٥ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢٦٩/١ ، وقد سبق ذكر ذلك في بداية المسألة .

(٣) انظر : المرجع السابق ٢٧٠/١ .

(٤) انظر : كتاب الحلال ١٤٩ ، شرح المفصل ٨٤/١ .

(٥) انظر : التبيين عن مذاهب التحوين ٢٢٧ .

(٦) انظر : المرجع السابق .

دخلت عليه (إن) أو غيرها من الأدوات الناصبة^(١)

- ٣- أما إرجاع العمل في المبتدأ إلى التعري من العوامل اللغوية فقط ، فهو مردود بأن العامل إذا عمل بظهوره شيئاً لم يعمل بسقوطه ، فالعدم لا يوجب عملاً^(٢) . ثم كيف تختلف آثار هذه العوامل إذا ظهرت وتستوي إذا سقطت؟^(٣)
- ٤- أما رفع الخبر بالابتداء ، فهو كذلك بعيد ؛ إذ أن الأفعال -وهي أقوى العوامل- ليس فيها ما يعمل رفعين دون إتياع ، ولا شك أن الابتداء -وهو عامل معوي- أضعف ، وكان أحق أن لا يعمل رفعين دون إتياع^(٤) .
- ٥- أما إسناد العمل في الخبر إلى الابتداء والمبتدأ معاً ، فهو أيضاً بعيد ولا نظير له ؛ لأنه يقتضي كون العامل معنى متقوياً بلفظ ، والمعروف كون العامل لفظاً متقوياً بلفظ ، أو لفظاً متقوياً بمعنى^(٥) .

الابتداء بالوصف دون اعتماد :

- من أقسام المبتدأ أن يكون وصفاً رافعاً لما يليه ، فيكون هذا الوصف مبتدأ إذا سبق بنفي أو استعظام ، نحو قولهم : أمكرم الريدان ؟ ، وما صارب الزيدان . واختلف النحاة في مجيء هذا الوصف مبتدأ ، إذا لم يعتمد على نفي أو استعظام ، وذلك على قولين :
- الأول : الجواز ، وعليه الكوفيون والأخفش^(٦) ، ووافقهم من الأندلسيين ابن

(١) انظر : كتاب الحلل ١٤٩ ، شرح المفصل ٨٤/١

(٢) انظر : المرجعين السابقين .

(٣) انظر : كتاب الحلل ١٤٨ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢٧٠/١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢٧١/١ ، نتائج التحصيل ٩٥٠/٣ - ٩٥١ .

(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠/١ - ٣٤١ .

شرح الكافية الشافية ٣٣٢-٣٣٣ ، شرح ألفية ابن معط ٩٨٠/٢ ، شرح الكافية للرصي

٨٧/١ ، ارتشاف الضرب ٢٧/٢ ، همع البوامع ٦/٢ ، التصريح على التوضيح ١٥٧/١ .

مالك^(١)، حيث قال في ألفيته:

..... وقد يجوز نحو: فائز أولو الرشيد

الثاني: المنع وعد ذلك قبيحاً، وإلى ذلك ذهب عامة النصارى عدا الأخفش^(٢).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز المسألة بأدلة سماعية وأخرى قياسية، أذكر منها ما يلي:

١- قول الله تعالى: (وَدَايَةَ ظُلُمٍ يَظْلُمُهُا)^(٣)، حيث قرئت الآية برفع (دانية)^(٤)،

فتكون مبتدأ، وظلالها: فاعل سد مسد الخثر^(٥). ومما يعضد هذا قراءة أبي^(٦) للآية نفسها (دان)^(٧)، فيكون مرفوعاً كذلك.

٢- قول الشاعر:

فَحَسْرَةٌ تَحْسُرُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُنْتَوِبُ قَالَ بِأَلَا^(٨)

(١) انظر: شرح التسهيل ٢٧٣/١، شرح الكافية الشافية ٣٣٢/١-٣٣٣.

(٢) انظر: الكتاب ١٢٧/٢ - ١٢٨، المختضب ١٢٧/٤، الأصول ٥٩/١-٦٠، الإيضاح المعصدي ١٤٦، التعليقة على كتاب سيويه ٢٨٠/١، ٢٨٢.

(٣) سورة الإنسان، الآية ١٤٤.

(٤) انظر: الكشف ١٩٧/٤، الجامع لأحكام القرآن ٩٠/١٩ وقد ذكر أبو حيان أنها قراءة أبي حيوة (انظر: البحر المحيط ٣٩٦/٨).

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤١/١، البحر المحيط ٣٩٦/٨.

(٦) الصحابي أبي بن كعب سيد القراء رضي الله عنه، مشهور، قرأ عليه النبي ﷺ القرآن توفي سنة ٢٠ هـ. (انظر: الإصابة ١٩/١، الاستيعاب ٤٧/١، معرفة القراء ٣٢/١)

(٧) انظر: معاني لقرآن للعراء ٢١٦/٣، مختصر في شواذ القرآن ١٦٦، الجامع لأحكام القرآن ٩٠/١٩، والبحر المحيط ٣٩٦/٨.

(٨) سبب أبو زيد البيت في نوادره إلى رهبر بن مسعود الضبي أو سويد - شك أبو زيد في ذلك - انظر: سواد أبي زيد ١٨٥ ونسبه ابن الأسيدي مع بيت آخر للفرزدق، وليس في ديوانه. انظر: الرازي معاني كلمات الناس ٢٣٦/١ وانظر البيت أيضاً في: المسائل السغديات ٤١٥، الخصائص ٢٧٦/١، شرح التسهيل ٢٧٣/١، شرح شواهد المعنى ٥٩٥/٢، الخزانة ٦/٢، ١٢.

فـ (خير) مبتدأ، و(نحن) فاعل سد مسد الخبر، ولا يجوز أن يكون (نحن) مبتدأ، و(خير) خبراً مقدماً؛ لأنه يلزم من ذلك الفصل بالمبتدأ بين اسم التفضيل و (من)، ولا يقع بينهما مبتدأ. وإذا جعل (نحن) مرتفعاً على الفاعلية لم يلزم ذلك؛ لأن فاعل الشيء كجزء منه^(١).

٣- قول الآخر:

خَيْرٌ بِي لِهَيْبٍ فَلَا تُكُ مَلْعِبًا مَقَالَةٌ لِهَيْبٍ إِذَا الطَّرُّ مَرَّتْ^(٢)
حيث إن (خير) متدأ، و(بنو) فاعل أغنى عن الخبر. ولا يجوز أن يكون (خير) خبراً مقدماً، إذ لو كان كذلك لما طابق المبتدأ المؤخر (بولىه) في الجمع، فعلم بذلك أن الوصف أسد إلى الاسم بعده إستاند الفعل إلى الفاعل.

٤- حمل هذه المسألة على مسألة رفع الاسم بعد الطرف أو الجار والمجرور، فكما جاز أن يرتفع الاسم بالطرف أو الجار والمجرور وإن لم يعتمد، جاز كذلك الابتداء بالوصف دون اعتماد^(٣).

٥- قياس الوصف كذلك على الفعل؛ فكما أجري الوصف مجرى الفعل في عمله، أجري مجراه كذلك في وقوعه أول الكلام والابتداء به^(٤).

أما عامة البصريين الذين منعوا المسألة، فقد خرجوا الأدلة السابقة وما شاكلها على التقديم والتأخير، فالوصف المتقدم في الظاهر هو الخبر في الحقيقة. فالوصف (خير) في البيت الأول خبر (نحن) محذوفة، و(نحن) المذكورة تأكيد للضمير في اسم التفضيل، فـ(نحن) على هذا في البيت ليس بمبتدأ، لكنه تأكيد لما

(١) انظر: شرح التسهيل ٢٧٤/١.

(٢) البيت لبعض الطائيين. انظر: شرح التسهيل ٢٧٣/١، شرح عمدة الحفاظ ١٥٧، المقاصد النحوية ٥١/١، التصريح على التوضيح ١٥٧/١، معجم الهوامع ٧/٢، الدرر ٧٢/١. ويتولىه: قبيلة من الأردن خيرة بزجر الطين.

(٣) انظر: الإنصاف ٥١/١، شرح العمدة بن معط ٥٦٥/١، ألفي ٥٧٩.

(٤) انظر: الإنصاف ١٧٦/١، شرح الحمل لابن عصفور ٣٤١/١، شرح ألفية ابن معط ٩٨٠/٢.

في (خير) من ضمير المبتدأ المحذوف، وحسن هذا التأكيد لأنه حذف المتدا في اللفظ، ولو لم يحذف كان حسناً أيضاً، وإذا كان كذلك لم يقع الفصل بشيء أجنبي، بل بما هو منه، وبحسن الفصل به^(١).

أما (خبر) في البيت الثاني السابق فهو خبر مقدم، ولم يطابق الخبر المبتدأ لأن باب (فعل) لا يلزم فيه المطابقة، فهو على حد: «وَالْمَلَكُ بِمَعْدَدِكَ عَلَيْهِ»^(٢).

ولمعرفة الحجج التي اعتمد عليها الصريون في تقريرهم لمنع هذه المسألة، يمكن الوقوف على تفسير لفظ (قبيح) التي وردت في عبارة سيويه التي نقلها عن شيخه الخليل: «وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد... فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقولهم: يقوم زيد، وقام زيد، قبح لأنه اسم»^(٣).

نقل العارسي عن ابن السراج قوله: «قلت لأبي بكر: من أين قبح أن ترفع (زيد) بقائمها؟ فقال: لأن الكلام على ضربين: فعل وفاعل، مبتدأ وخبر، وليس هذا كواحد منهما؛ لأنه ليس بفعل يرتفع به فاعله، ولا هو مبتدأ يجيء بعده خبره، فلحروجه عن حد ما عليه الكلام قبح، فإذا أردت بذلك التأخير كان أحسن كلاماً»^(٤).

وذهب السيرافي مذهباً آخر في تفسيره لعبارة سيويه فيقول: «الذي قبحه فساد اللفظ لا فساد المعنى؛ وذلك أنك إذا قلت: قائم الزيدان، رفعت (قائم) بالابتداء، و(الزيدان) فاعل من تمام (قائم)، فيكون مبتدأ بغير خبر»^(٥)، فاسم الفاعل - عند السيرافي - «لا يعد جملة مع فاعله، ولذلك لا يقع صلة للذي»^(٦).

(١) المسائل القنديات ٤١٥.

(٢) سورة التحريم، الآية ٤١ وانظر: التذليل والتكميل ٥٣/٢، جمع الجوامع ٧/٢.

(٣) الكتاب ١٢٧/٢.

(٤) التعليقة على كتاب سيويه ٢٨١/١.

(٥) شرح السيرافي للكتاب ١١٢/٢.

(٦) شرح ألمية ابن معط ٩٨٠/٢.

كما استدلل البصريون كذلك بأن الوصف فرع عن الفعل ، واسم الفاعل لما كان فرعاً عن الفعل في العمل ، و الفعل يعمل مطلقاً من غير اشتراط اعتماده ، وجب أن يكون اسم الفاعل معتمداً لعمل ؛ ليطهر قوة الأصل على الفرع^(١).

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة أن الأصل في عمل الوصف أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام ، كما هو الشائع في كلام العرب. وقد يعمل -على قلة- غير معتمد ؛ وذلك لما يلي :

١- كثرة المسموع عن العرب من الشواهد التي تدل -في ظاهرها- على إجازة عمل الوصف دون اعتماد. فبالإضافة إلى الأدلة التي ذكرت سابقاً ، يمكن الإشارة كذلك إلى قول الله -تعالى- : **(وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ)**^(٢) ، عند من أعرب (هو) ضمير فصل^(٣). وقوله -تعالى- : **(سَوَاءٌ أَعْلَفُ فِيهِ وَالْبَاقِ)**^(٤) ، على قراءة الجمهور برفع (سواء)^(٥) وقوله : **(سَلِّمْ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)**^(٦).

٢- تعسف المانعين في تأويلهم لبعض أدلة المجيزين ، كما هو واضح في تخريج الفارسي السابق للبيت الأول ، حيث يؤخذ عليه ذلك التعارض بين قوله بحذف

المتدا وتوكيده به (نحن) المذكورة. مما يؤكد أن تخريج الكوفيين للبيت أقرب مائى وأوضح مسلكاً.

(١) انظر : الإنصاف ١/١٧٦ ، شرح ألفية ابن معطي ٢/٩٨٠.

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٨٥.

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/٦٠ ، التبيان ١/٨٧ ، البحر المحيط ١/٢٩٣ ، الدر المنصون ١/١٨٤.

(٤) سورة الحج ، الآية ٢٥.

(٥) انظر : البحر المحيط ٦/٣٦٢.

(٦) سورة القدر ، الآية ٥٠.

٣- أما عن علة الفرع والأصل التي ذكرها الصريون، فيمكن الاعتراض عليها بأن الفرع قد يعمل عمل أصله، وليس من الضروري أن يكون قصراً عن عمل أصله دائماً.

مطابقة الوصف للظاهر المرفوع بعده:

اختلف النحاة في مطابقة الوصف للظاهر المرفوع بعده ١ إفراداً وتثنيةً وجمعاً، وذلك على قولين:

الأول: يجب إفراد الوصف الواقع متداً، سواء أكان الاسم المرفوع بعده مفرداً أم مثنيً أم جمعاً، فيقال: أقاتم الرجل؟ وأقاتم الرجال؟ وأقاتم الرجال؟ وعلى ذلك الأخفش^(١)، وابن السراج^(٢).

الثاني: جواز الإفراد والمطابقة، وعلى ذلك الكوفيون^(٣)، ووافقهم من الأندلسيين أبو محمد بن حوط الله^(٤).

الأدلة والمناقشة:

قبل إيراد أدلة القولين السابقين، أشير إلى عبارة ملسة أوردها كل من ابن مالك وأبي حيان في تقريرهما لرأي الكوفيين في هذه المسألة حيث قال ابن مالك متحدثاً عن الكوفيين بعد أن ذكر رأي الأخفش السابق: «ويوافقونه في الترام إفراده - أي

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤١/١، شرح التسهيل ٢٧٤/١، الارتشاف ٢٧/٢.

(٢) انظر: الأصول ١٣٦/١، الارتشاف ٢٦/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن لزمراء ١٠٥/٣، وانظر: مراجع الباش الأول في هذه المسألة.

(٤) انظر: ارتشاف الصرب ٢٦/٢، مجمع الهوامع ٧/٢، نتائج التحصيل ٩٥٦/٣/١.

وابن حوط الله هو أبو محمد عبد الله بن سليمان بن داود بن حوط الله الحارثي. كان فقيهاً أصولياً نحويّاً أديباً ولقي لقباً إشيلية وقرطبة ولد عام ٥٤٩هـ، وتوفي بمرنطة عام ٦١٢هـ. (انظر: شذرات الذهب ٥٠/٥، بعية الوعاة ٤٤/٢، هدية العارفين ٤٥٨/١).

الوصف - ونجده من ضمير، ويجوزون أيضاً إجرأه مجرى اسم جامد فيطابق ما بعده^(١). والعبارة ذاتها أوردها أبو حيان^(٢). فكيف يمكن أن يقال: إن الكوفيين يوجبون - هكذا - الأفراد، وفي الوقت ذاته يجوزون المطابقة؟

الذي يظهر لي أن المراد بالعبارة، هو أن الكوفيين يجوزون - لا يلتزمون - الأفراد، كما أنهم يجوزون كذلك المطابقة. وقد أفصح عن ذلك العراء في معانيه^(٣). وقد استدل من أوجب أفراد الوصف مطلقاً بقياس الوصف على الفعل؛ وذلك لشبهه به، ولأنه فرع عنه في العمل^(٤) يقول ابن السراج: «الزيدان قائم أبواهما، لم يجوز أن تشي (قائماً) لأنه في موضع: يقوم أبواهما»^(٥). وقال ابن مالك: «ولما كان الوصف المذكور منزلاً منزلة الفعل لم يجوز تصغيره ولا وصفه ولا تعريفه ولا تثنيته ولا جمعه؛ لأن ذلك كله من خصائص الأسماء المحضة»^(٦).

أما من أجاز الأفراد والمطابقة، فمما استدل به ما يأتي:

١- قول الله - تعالى -: «حُشَّعًا أَبْصَرُهُمْ»^(٧)، حيث قرئت: (حُشَّعًا) بجمع التكسير، كما قرئت (خاشعًا) بالأفراد والتذكير، وقرئت أيضاً (خاشعة) بالأفراد والتأنيث^(٨). «ولك في أسماء الفاعلين إذا تقدمت على الجماعة التوحيد، نحو: خاشعاً أبصارهم. ولك التوحيد والتأنيث لتأنيث الجماعة: خاشعة أبصارهم. ولك الجمع، نحو: حُشَّعًا أبصارهم»^(٩).

(١) شرح التسهيل ٢٧٤/١

(٢) انظر: الارتشاف ٢٧/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١٠٥/٣.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤١/١، شرح ألفية ابن معط ٩٨٠/٢.

(٥) الأصول ١٣٦/١.

(٦) شرح التسهيل ٢٧٣/١.

(٧) سورة القمر: آية ٧.

(٨) انظر: معاني القرآن للفراء ١٠٥/٣، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨٦/٥، إعراب

القرآن للححاس ٢٨٧/٤، الخامع لأحكام القرآن ٨٥/١٧، البحر المحيط ٣٧-٣٥/١٠.

(٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨٦/٥.

٢- قول الرسول ﷺ: (أَوْ مَخْرَجِيْ هُمْ)^(١). قال أبو حيان: «وقد نص كثير من النحاة على أن هذا الوصف لا يشي ولا يجمع. قال القاضي أبو محمد بن حوط الله: هذا غلط ويجوز تشيته وجمعه، وجعل من ذلك: (أو مخرجي هم)»^(٢).

٣- حمل الوصف على الاسم الحامد فيطابق ما بعده، قال ابن مالك -متحدثاً عن الكوفيين-: «ويجوزون أيضاً إجراءه مجرى اسم جامد فيطابق ما بعده»^(٣).

٤- حمل هذه المسألة على لغة من يلحق الفعل المتقدم على الفاعل علامة التثنية أو الجمع إذا كان الفاعل غير مفرد، وهم طيئ^(٤)، وبنو الحارث^(٥).
الترجيح:

ينرجح لي في هذه المسألة التفصيل الآتي:

- ١- إذا كان الاسم الظاهر المرفوع بالوصف مفرداً، فإنه يتعين أن يكون الوصف المتقدم عليه مفرداً، وعندئذ يجوز إعراب هذا الوصف متداً أو خبراً مقدماً.
- ٢- إذا كان الاسم الظاهر مشى أو جمعاً، فإنه يتعين إفراد الوصف المتقدم إذا أريد أن يكون مبتداً، والاسم الظاهر فاعلاً سد مسد الخس.
- ٣- إذا طابق الوصف المتقدم ما بعده تثنيةً وجمعاً، تعين إعرابه خبراً مقدماً والاسم الظاهر مبتداً مؤخراً إلا على لغة طيئ وبنو الحارث، فإن الأمر محتمل للإعرابين السابقين في جميع حالات المطابقة^(٦).

(١) متفق عليه. انظر: صحيح البخاري، باب: كيف بدأ الوحي ٤/١، صحيح مسلم -

باب: الإيمان ٢٥٢/١.

(٢) الارتشاف ٢٦/٢.

(٣) شرح التسهيل ٢٧٤/١.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣٦/١٠.

(٥) انظر: ارتشاف الصرب ٢٦/٢.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ٨٨-٨٧/١.

مطابقة الوصف للضمير المرفوع:

المبتدأ قسماً: قسم له خير، وقسم له فاعل أو نائب عنه أغنى عن الخبر، وهو الوصف. وشرط هذا الوصف أن يكون سابقاً، وشرط مرفوعه أن يكون منفصلاً، سواء كان ظاهراً - وقد سبق تناوله في المسألة السابقة - أم ضميراً، نحو: أقائم أنتما؟.

وقد اختلف النحويون في هذا الضمير على قولين:

الأول: مع الكوفيين أن يكون الوصف رافعاً للضمير المنفصل، على أن يكون هذا الضمير فاعلاً سد مسد الخبر. ولكنهم أوجبوا أن يكون هذا الضمير مبتدأ مؤخراً، والوصف المتقدم خيراً؛ ولذلك فإنهم أوجبوا المطابقة بين الوصف والضمير، فأجازوا نحو: أقائم أنت؟ وأقائم أنتما؟ وأقائمون أنتم؟ كل ذلك على الإعراب السابق. ومنعوا نحو: أقائم أنتم؟^(١)

ومع تابع الكوفيين على هذا الرأي أبو القاسم السهيلي^(٢). وذهب ابن الحاجب^(٣) إلى أن ذلك يجمع عليه^(٤).

الثاني: ذهب البصريون إلى إجازة ما أجازته الكوفيين، ولكنهم أجازوا كذلك أن يكون الوصف معرّداً، والضمير متبوعاً أو جمعاً، على أن يكون الوصف مبتدأ، والضمير فاعلاً سد مسد الخبر. أما في نحو: أقائم أنت؟ فيجوز أن يكون الوصف مبتدأ والضمير فاعلاً سد مسد الخبر، كما يجوز أن يكون الوصف خبراً مقدماً والضمير مبتدأ مؤخراً^(٥).

(١) انظر: ارتشاف الصرب ٢/٢٥، المعنى ٧٢٢، جمع الهوامع ٦/٢، نتائج التحصيل ١/٣٩٤/٩٤٤.

(٢) انظر: الروض الأنف ١/١٥٦، نتائج العكر ٤٢٦، أبو القاسم السهيلي ٣٩٠-٣٩١.

(٣) أبو عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس الدؤوبي، ولد سنة ٥٧٠هـ، اشتغل بالنحو واللغة والأصول، تعلم للشاطبي وابن البناء له مصنفات كثيرة، منها: الكافية وشرحها ونظمها، والشافية وشرحها. وله الأمالي في النحو توفي سنة ٦٤٦هـ. (انظر: شذرات الذهب ٥/٢٣٤-٢٣٥، البلية ١٤٠، إشارة التبيين ٢٠٤-٢٠٥، بعية الوعاة ٢/١٣٤-١٣٥).

(٤) انظر: أمسي ابن الحاجب ٢٥/٣ ولاشك أن ذكر الخلاف في هذه المسألة ناقص لدعوى ابن الحاجب. انظر: المغني ٧٢٢.

(٥) انظر: المرجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة.

الأدلة والثبوت:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لرأيهم في هذه المسألة، بأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر جرى مجرى الفعل، والفعل لا يفصل منه الضمير قال السهيلي: فله نحو: زيد قائم أنت إليه، وأقائم هو، فإن هذا لا يكون إلا مبتدأ وخبراً^(١)؛ لأن المتفصل لا يكون فاعلاً مع اتصاله بالفاعل^(٢).

ووصف ابن الحاجب القول بأن الضمير في نحو: أقائم هو؟ فاعل سد مسد الخبر، أنه باطل لما يؤدي إليه من جعل المتصل منفصلاً. ألا ترى أنك إذا جعلته معرّياً عن الضمير المتصل، جعلت الضمير المرفوع باسم الفاعل منفصلاً مع إمكان الاتصال، وذلك غير سائغ. ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول في مثل قولهم: يقوم هو، أنه فاعل ليقوم... وكذلك: أقائم هو، لأنه فرعه ومحمول عليه^(٣).

كما استدلوا كذلك بقول الرسول ﷺ: (أو مخرجي هم)^(٤). حيث لم يروه أحد إلا بتشديد الياء؛ لأنه خبر مقدم، و(هم) مبتدأ، فجمع من أجل الضمير الذي في (هم)، وصار تقديره: أو مخرجوي هم، ثم أدمم الواو في الياء، ولو كانت (هم) فاعلاً لقال: أو مخرجي هم، بتخفيف الياء^(٥).

أما البصريون ومن وافقهم، فقد استدلوا لرأيهم بما يأتي:

١- قول الله تعالى: (أَرَأَيْتُ أَنتَ مِنَ الْهَادِقِينَ يَكْفُرْهُمْ)^(٦). حيث يرجع أن يكون (أراغب) متداً، و(أنت) فاعل سد مسد الخبر؛ وذلك لأمرين^(٧):

(١) يقصد أن (هو) مبتدأ مؤخر، و(قائم) خبر مقدم.

(٢) نتائج الفكر ٤٢٦. وانظر: أمالي ابن الحاجب ٢٥/٣-٢٦.

(٣) أمالي ابن الحاجب ٢٥/٣-٢٦.

(٤) سبق تخريج هذا الجزء من حديث الرسول ﷺ في المسألة السابقة.

(٥) نتائج الفكر ٤٢٦. وانظر: أمالي ابن الحاجب ٢٥/٣-٢٦.

(٦) سورة مريم، الآية ٤٦.

(٧) انظر: البحر المحيط ٢٧٠/٧، المعنى ٧٢٣، الدر المنثور ٦٠٥/٧-٦٠٦.

(أ) إن هذا الإعراب لا يكون فيه تقديم ولا تأخير؛ إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ.

(ب) أن لا يكون فصل بين العامل الذي هو (أراغب)، ومعموله الذي هو (عن آلهي) بما ليس بمعمول للعامل؛ وذلك لأن (عن آلهي) متعلق بـ(أراغب)، فإذا جعل (أنت) فاعلاً، فقد فصل عما هو كالجزم من العامل، بخلاف جعله مبتدأ مؤخرًا، فإنه أجنبي إذ ليس معمولا لـ(أراغب).

٢- كما استدلل البصريون كذلك بقول الشاعر:

خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَتَمَّا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَفْطَحُ^(١)
حيث القول بابتدائية (أتمما) في البيت مؤدً إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد، مما يرجح كون (أتمما) فاعلاً سد مسد الخبر لـ(واف) ^(٢).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول البصريين ومن وافقهم؛ وذلك لما يلي:

١- احتج الكوفيون لقولهم بحمل الوصف على الفعل، ومع التسليم بشبه الوصف للفعل إلا أنه لا يماثله من كل وجه، فقد جار انفصال الضمير مع الوصف دون الفعل؛ لثلاثي مجهول معناه، لأنه يكون معه مستتراً، بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزاً كقمت أو قمت. ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل، فلذلك احتمل معه الفصل. ولأن المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر، بخلاف فاعل الفعل ^(٣).

٢- بروز ضمير الصفة جارية على غير ما هي له اتفاقاً من لفريقين، بخلاف الفعل واقعاً موقعها، فليس معه إلا مستكاً. فلا يكر خلاف الوقف للفعل بانفصال الضمير في نحو: أقائم أتمما ^(٤).

(١) البيت لا يعرف قائله انظر: شرح التسهيل ١/٢٦٩، المغني ٧٢٣، المقاصد السحوية ٥١٦/١، شرح شواهد المغني ٢/٨٩٨، معجم البوامع ٦/٢، التصريح على التوضيح ١٥٧/١، شرح الأشموني ١/١٩١، الدرر اللوامع ٥/٢.

(٢) انظر: المغني ٧٢٣، نتائج التحصيل ١/٢١٥/٢١٥.

(٣) للمغني ٧٢٣.

(٤) انظر: نتائج التحصيل ١/٢١٥/٢١٥.

الربط بالاسم الظاهر بدل المضمرة:

يشترط في الجملة الواقعة خبراً أن تشتمل على ما يربطها بما هي خبر عنه^(١) والأصل في الربط أن يكون بالضمير، ولهذا يربط به مذكوراً ومحدوماً^(٢).

واختلف الحويون في الربط بالاسم الظاهر بدل المضمرة، وذلك على أقوال:
الأول: الجواز مطلقاً، سواء أكان ذلك لغرض التفخيم أم لغيره، وسواء أكان بلفظ الأول أم بخلافه، والحواز مطرد نثراً وشعراً، ومن قال بذلك هشام بن معاوية الكوفي^(٣)، وواقفه من الأندلسيين ابن عصفور^(٤)، وابن هشام الخضراوي^(٥).

الثاني: أجاز سيويه المسألة إذا كان الغرض منها التفخيم، بشرط أن يكون الربط بلفظ الأول، نحو قول -تعالى-: ﴿الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْخَاقَّةُ﴾^(٦)، وقوله: ﴿لَقَارِعَةٌ ﴿٢﴾ مَا الْقَارِعَةُ﴾^(٧)، أما إذا لم يكن للتفخيم، فلا يجوز ذلك عند سيويه إلا في الشعر، مع اشتراط أن يكون بلفظ الأول كذلك^(٨).

الثالث: منع المسألة مطلقاً نثراً وشعراً، وما ورد منها فهو ضرورة، ومن قال بذلك الأعلام الشنتمري^(٩).

(١) قلت: بما هي خبر عنه، ليشمل خبر المبتدأ، وخبر (كان) أو إحدى أخواتها، وخبر (إن) أو إحدى أخواتها، أو غير ذلك.

(٢) انظر: مجمع الهوامع ١٨/٢.

(٣) انظر: إعراب القرآن للححاس ١١٧/٣، مشكل إعراب القرآن ١١٢/٢، الجامع لأحكام القرآن ٨٨/١٢، البحر المحيط ٥٦٧/٧-٥٦٨.

(٤) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ٣٤٦/١، إلا أنه عد ذلك قليلاً وانظر: الارتشاف ٥١/٢، المجمع ٢٠/٢.

(٥) انظر: مجمع الهوامع ٢٠/٢.

(٦) سورة الحاقة، الآية ١١.

(٧) سورة القارعة، الآية ١١.

(٨) انظر: الكتاب ٦٢/١-٦٣، النكت في تفسير الكتاب ١٩٧/١-١٩٩، إعراب القرآن للححاس ١١٧/٣، مشكل إعراب القرآن ١١٢/٢، شرح الكافية للرضي ٩٢/١.

(٩) انظر: النكت في تفسير الكتاب ١٩٧/١ وما بعدها، خزنة الأدب ٣٨٠/١.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز الربط بالظاهر بدل المضمهر بجملة من النصوص القرآنية والشعرية، أذكر منها ما يلي:

- ١- قول الله -تعالى-: ﴿يَخْشَوْنَ أَنَّمَا يُدْخِلُهُمْ فِيهِ مِن قَالٍ وَبَيْنَ ۖ﴾  شَارِعٌ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ ۚ لَا يَشْعُرُونَ^(١). قال أبو حيان في إعرابه لهاتين الآيتين: وإن كانت -أي (ما) في (ألما) بمعنى (الذي)، فصلتها ما بعدها، وخبر (أن) هي الجملة من قوله: (تسارع لهم في الخيرات)... وقال هشام بن معاوية الصيرفي: الرابط هو الظاهر، وهو (في الخيرات)، وكان المعنى: تسارع لهم فيه، ثم أظهر فقال: (في الخيرات)، فلا حذف على هذا التقدير^(٢).
- ٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُوَسِّعُ لِمَنَ الْفَصْلِينَ^(٣)﴾، يقول ابن الحاجب بعد أن عرض لأبني (المؤمنون) السابقتين: «ومثل ذلك في جعل الظاهر موضع الضمير لغرض في مساق الكلام... قوله تعالى - الآية-، ومثل ذلك في القرآن كثير»^(٤).
- ٣- قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ^(٥)﴾، على قول من يميز أن يكون الخبر جواب الشرط، أو على أن (من) اسم موصول في قراءة (يتقي) بالياء. وقد وضع الظاهر (المحسنين) موضع المضمهر^(٦).

(١) سورة المؤمنون، الآيتان [٥٥-٥٦].

(٢) البحر المحيط ٥٦٧/٧ - ٥٦٨، وانظر: مشكل إعراب القرآن ٥٠٤/٢.

(٣) سورة الأعراف، الآية ١٧٠.

(٤) أمالي ابن الحاجب ١٥٣/١.

(٥) سورة يوسف: آية ٩٠.

(٦) انظر في إعراب الآية والفراءات الواردة فيها: مشكل إعراب القرآن ٣٩١/١ - ٣٩٢.

إعراب القرآن للتنحاس ٧٤٤/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٤٥/٢، الجامع لأحكام

القرآن ١٦٨/٩، البحر المحيط ٣٢٠/٦ - ٣٢١.

٤- قول الشاعر:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ تُقصِرُ الموتُ ذا العِسىَ والفقيرَ^(١)
فقد وضع الظاهر (الموت) الثانية موضع المضمرة في الجملة الواحدة، حيث إن (الموت) الأولى مفعول به أول لـ (أرى)، وأصله المبتدأ، وجملة (يسبق الموت شيء) مفعول به ثان للفعل نفسه، ولا يخفى أن أصله الخبر^(٢).

أما المانعون للمسألة والمقيدون لها، فقد عللوا لرأيهم بأن ذكر الصمير بدل الظاهر إذا احتيج لتكرير هذا الظاهر في الجملة الواحدة وأخف وأنقى للشبهة واللبس - لأن العرب لا تعيد لفظ الظاهر إلا أن تكون الجملة الأولى غير الجملة الثانية، وتكون الثانية مستأنفة^(٣).

واللبس المقصود في القول السابق هو أن يُتوهم أن (زيد) الثاني في قولنا: زيد قام زيد، خلاف الأول، وهذا الوهم لا يحصل إذا وضع الصمير موضع الاسم الظاهر. أما عن النصوص السابقة وما شاكلها، والتي تتعارض - في ظاهرها - مع قول المانعين أو المجيزين للمسألة في الشعر فقط، فقد خُرجت تحريجات عدة؛ من ذلك ما قيل في إعراب آيتي (المؤمنون)، حيث قيل:

- إن العائد في قوله: (تسارع لهم في الخيرات) محذوف، والتقدير: تسارع لهم به^(٤)، «وحسن حذف الضمير لاستطالة الكلام مع أمن اللبس وتقدم نظيره في قوله: (أعما نخدمهم به)»^(٥).

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي، وقيل لسواده بن عدي انظر: ديوان عدي ٦٥، الكتاب ٦٢، شرح أبيات سيويه ١٢٥/١، الخصائص ٥٢/، الكت في تفسير كتاب سيويه ١٩٨/١، أمالي ابن الحاجب ١٥٢/١، خزنة الأدب ٣٧٨-٣٧٩.

(٢) انظر: الكت في تفسير الكتاب ١٩٨/١

(٣) شرح السيرافي للكتاب ١١٧٢/١، وانظر. الكت ١٩٧/١، الخزنة ٣٧٧/١ - ٣٧٨.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٥٠٤/٢، البيان في عريب إعراب القرآن ١٨٦/٢، البحر المحيط ٥٦٧/٧ - ٥٦٨.

(٥) البحر المحيط ٥٦٧/٧.

- وقيل: (ما) مصدرية وليست موصولة، فتكون مع ما بعدها في تأويل مصدر اسماء (أن)، وخبرها (نسارع)، على تقدير: مسارعة، فيكون الأصل: أن نسارع، فحذفت (أن) وارتفع الفعل، والتقدير: يحسبون أن إمدادنا لهم بالمال والبنين مسارعة لهم في الخيرات^(١).

- وقيل: ما (كافة) فلا تحتاج إلى ضمير، فلا حذف إذن^(٢).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز الربط بالاسم الظاهر بدل المضمرة وذلك لما يلي:

١- للنصوص السابقة التي تحتل - بقوة - أن تكون من باب الربط بالاسم الظاهر، والتوجيهات الأخرى لهذه النصوص لا يمكن أن تدفع هذا الاحتمال.

٢- إن الربط بالاسم الظاهر، قد يكون - كما قال ابن الحاجب -: «الفرض في مساق الكلام»^(٣)، مما يعني أن منع ذلك من شأنه أن يحول دون تحقيق ذلك الفرض الذي قد يكون مقصوداً.

٣- إن القبح أو اللبس الذي قد يحصل من الربط بالظاهر بدل المضمرة، قد يعود ويصير بالتأويل سبب الحسن - كما يقرر ابن جني - إذا كان هذا الظاهر مخالفاً للأول، يقول: «ويمكن أن يجعله جاعلاً سبب الحسن، وذلك أنه لما لم يعد لفظ الأول البتة وعاد مخالفاً للأول، شابه - بخلافه له - المضمرة الذي هو أبداً مخالف للمظهر... أفلا ترى أن القبح الذي كان في مخالفة الظاهر الثاني للأول قد عاد فصار بالتأويل من حيث أرى حساً. وسببهما جميعاً واحد، وهو وجه المخالفة في الثاني للأول»^(٤).

(١) انظر: المرجع السابق ٥٦٨/٧.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) أمالي ابن الحاجب ١/١٥٣.

(٤) الخصائص ١/٥٣ - ٥٤.

وقوع المضمرة موقع مظهره الذي اتصل به الذكر العائد على المبتدأ

أجمع النحويون على ضرورة اشتغال الجملة الواقعة خبراً على ذكر يعود على المبتدأ، ولكنهم اختلفوا في تعيين الرابط في بعض المواضع، ومنها قول الله - تعالى - :
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا^(١)﴾.
فكيف صار الخبر عن النساء ولا خبر للأزواج، وكان ينبغي أن يكون الخبر عن (الذين)^(٢) ؟^(٣).

للإجابة عن هذا السؤال تعددت أقوال النحويين، وذلك على أقوال:
الأول: أن (يتربصن) خبر لمبتدأ محذوف، والمبتدأ المحذوف وخبره خبر للذين، والتقدير: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً أزواجهم يتربصن. وهذا قول المسرد^(٤)، ونصره أبو إسحاق الزجاج بقوله: «وهذا إطباق البصريين وهو صواب»^(٥).

الثاني: أن المبتدأ مضاف محذوف، وجملة (يتربصن) هي الخبر، والتقدير: وأزواج الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن. وقد نسب هذا القول لبعض البصريين^(٦).
الثالث: أن (الذين) مبتدأ، خبره محذوف تقديره: فيما يتلى عليكم حكم الدين يتوفون منكم. أما جملة (يتربصن)، فهي بيان للحكم لا موضع لها من الإعراب، وقد نسب هذا القول لسيبويه^(٧).

(١) سورة البقرة، الآية ٢٣٤.

(٢) معاني القرآن للعزء ١/١٥٠.

(٣) انظر: إعراب القرآن للحامس ١/٣١٧، مشكل إعراب القرآن ١/١٣١، الارتشاف ٥٢/٢، البحر المحيط ٢/٢٢٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه لمزجاج ١/٣١٤، وانظر: الجامع لأحكام القرآن ٣/١١٥.

(٥) انظر: الدر المنصون ٢/٤٧٧، روح المعاني للألوسي ٢/٢١١.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/١٣١، إعراب القرآن المجيد ١/٩٣، الجامع لأحكام القرآن ٣/١١٥، البحر المحيط ٢/٢٢٢ ولم يمرض سيبويه لهذه آية في كتابه - في حدود ما أوصلني إليه بحثي -.

الرابع: أن (الذين) مبتدأ، خبره متروك، والقصد الإخبار عن أزواجهم بأنهم يترصن، وهو قول القراء^(١)، ووافقه الطبري^(٢).

الخامس: أن (الذين) مبتدأ، و(يترصن) الخبر، وقد ناب المضمرة عن الظاهر، والأصل: يترصن أزواجهم، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن، فامتنع ذكر الضمير لأن النون لا تضاف لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف إلى الصمير. وهذا قول الكسائي^(٣)، وتابعه ابن مالك من الأندلسيين^(٤).

السادس: أن جملة (يترصن) خبر (الذين)، والعائد محذوف تقديره: بعدهم أو بعد موتهم. وهو قول الأخفش^(٥)، وارتضاه الزمخشري^(٦).

الأدلة والمناقشة:

الأقوال السابقة كلها توجيهات إعرابية، وعادة ما تذكر هذه التوجيهات دون إيراد الأدلة والحجج التي تستند إليها؛ ولذلك فسأكتفي بذكر بعض المناقشات الواردة على بعض الأقوال السابقة

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٥٠-١٥١.

(٢) انظر: تفسير الطبري (المحقق) ٥/٧٧، والطبري هو أبو جعفر محمد بن جرير، ولد سنة ٢٢٤هـ، كان أحد أئمة العلم، يُحكّم بقوله، ويُرجع إلى رأيه، كان عازلاً بالفراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن. له مصنفات مشهورة، منها: كتاب التفسير، وكتاب التاريخ، وتهذيب الآثار توفي سنة ٣١٠هـ. (انظر: تاريخ بغداد ٢/١٦٢-١٦٩، الفهرست ٢٣٤-٢٣٥، معرفة القراء الكبار ١/٢٦٦-٢٦٦).

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣١٧، الجامع لأحكام القرآن ٣/١١٥، المعنى ٦٥٢، تعليق الفرائد ٣/٩٥، نتائج التحصيل ١/١٠٦٣/٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٣١٠، تعليق الفرائد ٣/٩٥، نتائج التحصيل ١/١٠٦٣/٣.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٧٦.

(٦) انظر: الكشف ١/٣٧٢.

استدل الفراء لإجازة قوله السابق -وهو القول الرابع- بقوله : «فذلك جائز إذا ذكرت أسماء ثم ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر، أن تترك الأول ويكون الخبر عن المضاف إليه، فهذا من ذلك ؛ لأن المعنى -والله أعلم- إنما أريد به : ومن مات عنها زوجها تربصت، فترك الأول بلا خبر، وقصد الثاني لأن فيه الخبر والمعنى»^(١).

وقد رد قول الفراء بأنه غير مسلم ؛ وذلك لأنه «لا يجوز أن يبدأ اسم ولا يحدث عنه ؛ لأن الكلام إنما وضع للعائدة، فما لا يفيد فليس بصحيح»^(٢) وبما استدل به من قال إن الآية على حذف مضاف -القول الثاني السابق- قول الشاعر :

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّنَلِ^(٣)
حيث التقدير : ماء بردى، فعاد الضمير من (يصفق) على المحذوف، لا على (بردى)^(٤).

أما الكسائي ومن وافقه، فقد استدلوا لما ذهبوا إليه بقول الشاعر :
«الْأَوَّلَى يُورَثُونَ بَخْدًا وَيُغْنَوْنَ نَ بَتَائِبِهِمْ يَنْوُمُ أَثِيلًا»^(٥)
حيث التقدير فيه : يدوم مجلدهم أثيلاً^(٦).

(١) معاني القرآن للفراء ١٥٠/١ - ١٥١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣١٥/١.

(٣) قاله حسان بن ثابت رضي الله عنه انظر : ديوانه ١٢٢، جمهرة اللغة ٣١٢، شرح المفصل ٢٥/٣، أمالي ابن الحاجب ٤٥١/١، لسان العرب ٨٨/٣ (بردى)، ٦/٧ (برص)، خزنة الأدب ٣٨١/٤ والبريص موضع بأرض دمشق. وبردى : نهر بها وتصفيق الشراب : تحويله من بناء إلى إناه.

(٤) انظر : شرح المفصل ٢٦/٣.

(٥) لا يعرف قائمه. انظر : التلخيص والتكميل ١٩٢/٢، ب، نتائج التحصيل ١٠٦٣/٣/١. وتأثيل الجدد : بماؤه.

(٦) انظر : نتائج التحصيل ١٠٦٣/٣/١.

ومع استحسان بعضهم لهذا القول^(١)، إلا أنه لا يخلو من بعد، فقد رد أبو حيان رأيهم بقوله: «ولا ينبغي أن تحمل آية على هذا؛ لأنه ربط بالمعنى، والربط بالمعنى لا ينقاس؛ ولذلك لما قالت العرب: مررت برجل حسن أبواه جميلين، وربط الصفة التي هي (جميلين) بالموصوف الذي هو الرجل الضمير المستتر فيها، وهو عائد على الأبوين، لا على الموصوف، لكون ذلك الضمير يفيد ما تفيد به قولك: جميلين أبواه، لم يحز النحويون قياساً عليه أن تقول: مررت برجل حسنين جميلين أبواه، على إعمال الصفة الثانية والإضمار في الصفة الأولى... لأن الربط بالمعنى إنما سمع من العرب في الصفة الثانية لا في الأولى، فلم يُتعدَّ به موضع السماع»^(٢).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة التوجيه الإعرابي الذي قال به المبرد ومن وافقه؛ وذلك لما يلي:

- ١- للاعتراضات السابقة التي تضعف بعض التوجيهات الأخرى.
- ٢- إن القول الثاني السابق - الذي يقدر مضافاً محذوفاً - يعترض عليه بأنه «لا يبقى له» (يفرون أزواجاً) فائدة جديدة يعتد بها^(٣).
- ٣- إن حذف المبتدأ - إذا علم - جائز في سعة الكلام، ومما ورد منه:

- قول الله - تعالى -: «قُلْ أَفَأَمْسَيْتُمْ بِشَرِّ مَن دَلِكُمُ الْآرَ»^(٤)، تقليرها: هو الآر. فحذف المبتدأ للمعلم به.

- قول الشاعر:

(١) مثل الألويسي، انظر: روح المعاني ٢/٢١١.

(٢) انظر: التذيل والتكميل ٢/٩٢.

(٣) روح المعاني للألويسي ٢/٢١١.

(٤) سورة الحج، الآية ٧٢.

وما النقص إلا تارتسان منهما أموت وأخرى أتبعي القيثر أكذح^(١)
حيث التقدير فيه : تارة أموت^(٢)، فحذف المبتدأ للعلم به

دخول الفاء الزائدة على الخبر

الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ ؛ لأن الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباطاً المحكوم به بالمحكوم عليه ، فلم يحتاج إلى حرف رابط بينهما ، كما لم يحتاج الفعل والفاعل إلى ذلك. فإذا دخلت الفاء على الخبر ، فلا بد لدخولها من سبب ، والسبب على ضربين : موجب ومجوز^(٣).

فالموجب تقدم (أما) ، والمجوز لدخول الفاء على الخبر كون المبتدأ واقعاً موقع (من) الشرطية أو (ما) أحتها ، ويكون ذلك في صور عدة^(٤).
واختلف النحويون في دخول الفاء على الخبر في غير هذه الصور ، وذلك على قولين :

الأول : أجاز الأخفش زيادة الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً^(٥) وأجاز الرمضاء دخولها في كل خبر إذا كان أمراً أو نهياً^(٦) ، وتابعه على ذلك الأعلم من الأندلسيين^(٧).

(١) قائله . تميم بن مقبل انظر : ديوانه ٢٤ ، الكتاب ٢٤٦/٢ ، معاني القرآن للزمخشري ٢٢٢/٢ ، تفسير الطبري ٢١/٣٣ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٣١٨ ، شرح شواهد الإصحاح ٦٣٤ ، خزائن الأدب ٥/٥٥ ، ١٠/١٧٥ .

(٢) انظر الكتاب ٢٤٦/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١/٣٢٨ ، همع الهوامع ٢/٥٦ .

(٤) انظر : شرح اللمع ١/٢٤٢ ، شرح الكافية (ليبيا) ٤/٤٧٢-٤٧٧ ، ارتشاف الصرب ٢/٦٩ ، المساعد ١/٢٤٣ . وانظر : المرجعين السابقين .

(٥) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/١٢٤-١٢٥ ، المقنن ١/٣١٣ ، شرح المفصل ١/١٠٠-٩٥/٨ ، شرح الكافية ٢/٣٦١ ، المغني ٢/٢١٩ .

(٦) انظر : معاني القرآن للزمخشري ١/٤١٠ ، الارتشاف ٢/٦٩ ، الهمع ٢/٥٩ .

(٧) انظر : الارتشاف ٢/٦٩ ، المعني ٢/٢١٩ ، الهمع ٢/٥٩ ، رأي الأعلم في كتبه "أنكث" موافق لقول سيويه : انظر : الكت في تفسير كتاب سيويه ١/٢٦٥-٢٦٧ .

الثاني: منع الخليل وسيبويه دخول الفاء على الخبر، إلا إذا كان المبتدأ موصولاً أو شيئاً بالموصول^(١)، وتابعتها عامة البصريين^(٢).

الأدلة والمناقشة:

استدل أصحاب القول الأول بعدة أدلة سماعية، منها:

١- قول الله -تعالى-: «رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَلِرْ لِعِبَادِهِ»^(٣).
(رب) مبتدأ، خبره (فاعبد)، والفاء زائدة. وقوله -تعالى-: «هَذَا ظِلُّ قَوْمٍ خَيْرٌ وَعَسَى»^(٤)، وقوله: «الرَّحْمَنُ قَسَلَ مِمَّ حَبِيرًا»^(٥). وغير ذلك من الآيات.

٢- رواية الأخفش عن العرب زيادة الفاء في الخبر كثيراً، قال ابن يعيش: «وكان أبو الحسن الأخفش يميز ذلك على زيادة الفاء، وذكر أن ذلك ورد عنهم كثيراً»^(٦).

٣- قول الشاعر:

وَقَاتِلِي: غَوْلَانُ فَاكُحْ فَنَائِهِمْ وَأَكْرُومَةُ الْحَسَنِ حَبِوْ كَمَا هِيَ^(٧)
على أن (غولان): مبتدأ، خبره (فانكح)، والفاء زائدة.

(١) انظر: الكتاب ١/١٣٨، ٣/١٠٢ - ١٠٣.

(٢) انظر: المقتضب ٣/١٩٥ - ١٩٦، معاني القرآن وإعرابه للرجاج ١/٣٥٨، إعراب القرآن للسحاس ١/٣٤٠، الإيضاح العسدي ٩٦، شرح المفصل ١/١٠٠.

(٣) سورة مريم، الآية [١٦٥].

(٤) سورة ص، الآية [١٥٧].

(٥) سورة الفرقان، الآية [١٥٩].

(٦) شرح المفصل ١/١٠٠.

(٧) البيت لا يعرف قائله. انظر: الكتاب ١/١٣٩، معاني القرآن للأخفش ١/٧٦، ٨٠، شرح أبيات سيبويه لابن السمرائي ١/٤١٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٦٦، الإيضاح ٥٣، شرح المفصل ١/١٠٠، المغني ٢٢٠، خزانة الأدب ١/٤٥٥. وغولان: حي باليمن، وأكرومة: مصدر بمعنى اسم المفعول أي: ومكرمة الحيين والخلو: التي لا زوج لها.

٤- قول الآخر:

أَرْوَاحٌ مُوَدَّعٌ أَمْ يُكْوَرُ أَنْتَ فَائْطَرُ لَأَيِّ دَاكْ تُصْمَرُ^(١)

قال ابن مالك بعد ذكر البيتين السابقين: «على أن زيادة العاء في مثل هذا قد سهلها كون الخبر أمراً، كما سهلها كون العامل مفعولاً في نحو: ريداً فاصرب، ﴿وَرَأَى رَبَّكَ فَانَغَبَ﴾؛ لأن الأمر يطرق إلى ما يعلق به معنى المجازاة»^(٢).

أما المانعون للمسألة، فدليلهم أن المتداً والخبر كالشيء الواحد، فدخل الفاء بينهما من قيل الفصل قبل تمام الفائدة^(٣)؛ لذلك فإن ما ادعاه المجوزون أمر «لا يقتضيه القياس»^(٤).

أما الشواهد التي استدلو بها، فقد حرجها المانعون تخريجات أخرى مخالفة لما ارتضاه من أجاز زيادة الفاء في الخبر، من ذلك:

١- تقدير مبتدأ محذوف خبره الاسم المرفوع قبل الفاء، وجملة الأمر أو النهي المدوذة بالفاء مستأنفة أو معطوفة على السابقة. قال سيبويه: «وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبدالله فاصربه، إذا كان مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمرة»^(٥). والتقدير في البيت الأول السابق: هذه خولان فنكح فتاتهم^(٦).

٢- تقدير عامل متقدم رافع للاسم الواقع قبل العاء، فيكون (أنت) في البيت الثاني السابق مثلاً، مرفوعاً بفعل مضمرة يفسره الظاهر، كأنك قلت: انظر أنت فانظر^(٧).

(١) قائله: عدي بن زيد انظر: ديوانه ٨٤، الكتاب ١/١٣٩، الشعر والشعراء ١٧٦،

الخصائص ١/٢٢٠، أمالي ابن الجري ١/٨٩، المغني ٢٢١.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٣١.

(٣) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/٩٥.

(٤) المساعد ١/٢٤٦.

(٥) الكتاب ١/١٣٨.

(٦) انظر: النكت في تفسير كتاب سيويه ١/٢٦٦، شرح المفصل ١/١٠٠.

(٧) انظر: النكت في تفسير كتاب سيويه ١/٢٦٦.

٣- تقدير عامل متقدم ناصب للاسم المتقدم، والفعل الداخلة عليه الفاء مفسر لهذا العامل المحذوف، ففي آية (ص) السابقة يكون التقدير: فليذوقوا هذا فليذوقوه^(١)، مثل: ﴿فَرِيحِي فَأَرْفُيُونَ﴾^(٢)

٤- تقدير الجملة المصدرة بالفاء معترضة والخبر ما بعدها، كما في آية سورة (ص) «فالخبر (حميم)، وما بينهما معترض»^(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه المراء والأعلم، من إجابة زيادة الفاء في الخبر إذا كان أمراً أو نهياً وذلك لما يلي:

١- كثرة المسموع في لغة العرب، الذي جاء بزيادة الفاء في الخبر وهو أمر أو نهى.

٢- إن هذا القول غير محتاج إلى تأويل أو تقدير، بخلاف قول الماتعين، ولا شك أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه

٣- إن هذه الجمل الإنشائية المصدرة بالفاء يتم بها الكلام، وتحصل بها العائدة، وهو ما يشترط فيما يصلح أن يكون خبراً.

٤- إن هذه الزيادة في الأمثلة السابقة وما أشبهها قد سهلها - كما يقول ابن مالك: «كون الخبر أمراً... لأن الأمر يطرق إلى ما يعلق به معنى المجازاة، فالتقابل. زيدا فاضرب، كأنه قال: ما يكون من شيء فزيداً اضرب، وما يكن من شيء فزيد اضربه»^(٤).

(١) انظر: المغني ٢١٩.

(٢) سورة البقرة، الآية (٤٠).

(٣) المرجع السابق.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٣١.

دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ (أل) الموصولة:

ذكرت في المسألة السابقة أن الفاء تدخل على الخبر وجوباً بعد (أما)، وجوازاً إذا كان المتبأ واقعاً موقع (مَنْ) الشرطية أو (ما) أختها.

واختلف النحويون في دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ (أل) الموصولة؛ وبناء على ذلك اختلفوا في التوجيه الإعرابي لبعض الآيات، منها قول الله - تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(١)، وقوله - تعالى -: ﴿الزَّيْبَةُ وَالزَّيْبُ فَاجْلَدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾^(٢)، وذلك على أقوال:

الأول: أن (السارق) مرفوع على الابتداء، وخبره محذوف تقديره: فيما يتلى عليكم حكم السارق، ثم حذف المضاف (حكم)، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو (السارق). والأمر نفسه ينطبق على آية النور السابقة وإلى ذلك ذهب سيويه وجمهور البصريين^(٣).

الثاني: أن (السارق) مرفوع على الابتداء، وجملة (فاقطعوا) في محل رفع خبر. وإلى ذلك ذهب الكوفيون^(٤)، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك^(٥).

الثالث: تقدير (أما) محذوفة قبل المبتدأ، فيكون تقدير الآية: أما السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما؛ ولذلك صح دخول الفاء على الخبر^(٦).

الأدلة والمناقشة:

استدل سيويه ومن وافقه بما يلي:

(١) سورة المائدة، الآية (٣٨).

(٢) سورة النور، الآية (٢٤).

(٣) انظر: الكتاب ١٤٢/١ وما بعدها، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٨٨/٢، إعراب القرآن للنحاس ١٩/٢، مشكل إعراب القرآن ٢٢٥/١، الكشف ٦١١/١، التبيان في غريب إعراب القرآن ٢٩٠/١، الارتشاف ٦٧/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١، والمراجع السابقة عدا الكتاب. وانظر كذلك: تعليق الفرائد ١٣٩/٣، نتائج التحصيل ١١١٧/٣/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٢٨-٣٢٩، تعليق الفرائد ١٣٩/٣، معجم الهوامع ٥٦/٢، نتائج التحصيل ١١١٧/٣/١.

(٦) انظر: روح المعاني ١٣٣/٦.

حذف الخبر بعد واو المصاحبة:

اختلف الحويون في تعيين الخبر إذا كان المبتدأ اسماً معطوفاً عليه بواو هي نص في المعية، نحو قولهم: كل ثوب وقيمته، وأنت ورأيك، وكل عمن وجزاؤه، وكل رجل وضيئته. وذلك على قولين:

الأول: الخبر محذوف وجوباً لدلالة الواو على المصحوية، والتقدير: كل رجل وضيئته مقترنان. وهذا مذهب جمهور البصريين^(١).

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن الخبر ليس محذوفاً، وإنما هو الواو وما بعده، فالخبر هو (وضيئته) في المثال الأخير السابق^(٢). ووافق الكوفيون في هذه المسألة أبو الحسن بن خروف^(٣)، كما نسب هذا القول إلى ابن عصفور^(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل جمهور البصريين لمذهبهم بأن الواو الدالة على المصحوية قامت مع ما بعدها مقام (مع) وما ينجر بها، فمعنى كل رجل وضيئته: كل رجل مع ضيئته، وهذا كلام مكثف، والمعنى فيها ظاهر، فكما أنه لو جيء بـ (مع) موضع الواو لم يحتاج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة، فكذلك لا يحتاج إليه في اللفظ مع الواو ومصحوبها، فوجب حذف الخبر عندئذ، إلا أنه مقدر معنى^(٥).

وما استأنس به أصحاب هذا القول كذلك قول الشاعر:

(١) انظر: شرح المفصل لأبي حميش ٩٨/١، شرح الكافية للرعي ١٠٧/١، المساعد

٢١٠/١، مع البوامع ٤٢/٢-٤٤، نتائج التحصيل ٩٧١/٣/١.

(٢) انظر: المراجع السابقة، وأوضح المسالك ٢٢٦/١، وتعليق الفرائد ٣٦/٣، والتصريح

على التوضيح ١٨/١.

(٣) انظر: المراجع السابقة، وشرح التسهيل ٢٧٧/١، ورسالة مهج ابن خروف ١٨٥.

(٤) انظر: تعليق الفرائد ٣٦/٣.

(٥) انظر: شرح المفصل ٩٨/١، شرح التسهيل ٢٧٧/١.

تَسَوُّا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يُشْعِبُ الْعَقَّ وَكُلُّ أَمْرِيءٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ^(١)
 فذكر (يلتقيان) لأن الواو في البيت ليست نصاً في المعية، ولو كانت كذلك
 لوجب حذف الخبر كما في قولهم: كل صانع وما صنع.

أما الكوفيون ومن وافقهم فقد اعتمدوا في تقرير رأيهم على قياس هذه
 المسألة على الظرف (مع)، فكما يعرب هذا الطرف حبراً في قولهم: كل رجل
 مع ضيعته، ولا يحتاج إلى تقدير خبر محذوف، فكذلك الأمر مع الواو التي
 بمعنى (مع)، والتي قامت مقامه^(٢). ثم إن المعنى تام وصحيح دون حاجة إلى
 تقدير^(٣).

أما البيت السابق، فقد خرج على أنه ضرورة^(٤). أو أن ذكر (مقترنان) إنما هي
 لتوكيد المعنى وبيانه^(٥).

وقد رد قول الكوفيين ومن وافقهم بأنه - وإن كانت الواو بمعنى (مع) -
 إلا أن ذلك لا يستلزم كونها بمنزلتها؛ لأن الواو وإن كانت بمعنى (مع)،
 تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه^(٦) بحاصة أن العرب لم
 تستعمل الواو بمعنى (مع) إلا في الوصف الذي لو استعملت فيه عاطفة
 لصلحت^(٧).

(١) البيت مسوب للفرزدق وليس في ديوانه. انظر: معاني القرآن للفراء ٤٣/٢، تحليل
 الشواهد ٢١١، المقاصد الحوية ٥٤٣/١، أوضح المسالك ٢٢٤/١، التصريح ١٨٠/١،
 شرح الأشموني ٢١٧/١، الحزانة ٢٨٣/٦.

(٢) انظر: شرح الكافية ١٠٧/١، نتائج التحصيل ٩٧١/٣/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٧٧/١.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح ١٨٠/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢٧٧/١.

(٦) شرح الكافية ١٠٧/١.

(٧) انظر: سر صناعة الإعراب ١٢٧/١.

كما رد ابن مالك على ابن خروف الذي تابع الكوفيين فقال: «يلزم ابن خروف أن يكون الأمر كذلك في كل موضع التزم فيه حذف الخسر، ولا نقول^(١) بذلك. فالقول ما قاله غيره: إن الخبر محذوف»^(٢).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول الكوفيين ومن تابعهم: إن الخبر هو الواو والاسم الذي وليها؛ وذلك لما يلي:

١- إن تقدير حذف الخبر وجوياً في هذه المسألة لا يخلو من إشكال؛ إذ ليس في هذا التقدير ما يسد مسد الخبر المحذوف، فكيف يحذف عندئذ؟ يقول الرضي بعد إشارته لهذا الإشكال: «والما قلنا ذلك لأن الخبر مشى فمحله بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر... ولو تكلفنا وقلنا: التقدير: كل رجل مقرون وضيعته، أي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به، ثم حذف (مقرون) وأقيم المعطوف مقامه، لبقى البحث في حذف خبر المعطوف وجوياً من غير ساد مسد»^(٣).

٢- إن البيت السابق لا يمكن أن يكون دليلاً مرجحاً لقول البصريين؛ لأن الواو فيه ليست نصاً في المعية، بل هي لمجرد الجمع في الحكم فقط.

٣- إن قول الكوفيين غير محتاج لتقدير بخلاف قول البصريين، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج لذلك. بخاصة إذا كان المعنى واضحاً بيّناً بدون هذا التقدير.

٤- إن الخبر - في حقيقته - هو ما يُضَمُّ إلى المتداً فتم به العائدة، وذلك حاصل في أمثلة هذه المسألة، فلا حاجة لتقديره محذوفاً وجوياً. يقول ابن السراج معرفاً

(١) هكذا وردت في الكتاب، والاولى أن تكون (يقول) حتى يعود الضمير على ابن خروف لا على المتكلم وهو ابن مالك.

(٢) شرح التسهيل ٢٧٧/١.

(٣) شرح الكافية ١٠٨/١. وانظر. البسيط في شرح الجمل ٥٥٤/١.

الخبر: «الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيذه السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب»^(١).

مجيء الحال السادة مسد الخبر جملة فعلية:

تسد الحال مسد الخبر، وصابط المسألة: أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب حال بعده، لا يصلح أن يكون خبراً عنه، نحو: تكليمي زيداً قائماً^(٢).

واختلف في مجيء هذه الحال السادة مسد الخبر جملة فعلية، وذلك على أقوال: الأول: يجوز مجيء الجملة الفعلية حالاً سادة مسد الخبر، ومن قال بذلك: الكسائي وهشام بن معاوية من الكوفيين^(٣)، ووافقهما ابن مالك من نحاة الأندلس^(٤). الثاني: لا يجوز مجيء الجملة الفعلية حالاً يسد مسد الخبر، ونسب القول بذلك إلى سيبويه^(٥)، والفراء^(٦).

الثالث: مع المسألة، إذا كانت الجملة الفعلية السادة مسد الخبر مصدرة بفعل مضارع مرفوع، وإجازتها في غير ذلك، ونسب هذا القول كذلك إلى الفراء^(٧).

(١) الأصول ٦٢/١.

(٢) نظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/١، جمع الهوامع ٤٤/٢.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣٥-٣٦/٢، التذيل والتكميل ١٦٥/٢، تعليق الفرائد ٣٨/٣، المساعد ٢١٣/١، جمع الهوامع ٤٨/٢، حاشية الصان ٢١٩/١-٢٢٠، نتائج التحصيل ٩٨٩/٣/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٨٥-٢٨٦.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٣٥/٢، المساعد ٢١٣/١، الجمع ٤٨/٢، وكلام سيبويه يوحى بإجازته للمسألة لا بمعها. انظر: الكتاب ١٩١/١.

(٦) انظر: المراجع السابقة هذا الكتاب، والتسهيل ٤٥، وشرح التسهيل ٢٨٥/١، شرح النكبة ١٠٥/١.

(٧) انظر: الارتشاف ٣٥-٣٦/٢، الجمع ٤٩/٢، نتائج التحصيل ٩٨٩/٣/١.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز مجيء الحال السادة مسد الخبر جملة فعلية بما يأتي:

١- قول الشاعر:

وَرَأَيْ عَتَمِي الْفَتَى أَهَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ^(١)

قد (رأى): مبتدأ وهو مصدر مضاف لفاعله، و(الفتى): مفعوله. وقوله:

(يعطي الجزيل): حال سد مسد خبر (رأى)^(٢).

٢- قول الآخر:

عَهْدِي بِمَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبَتْ يَبْضَاءُ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ^(٣)

حيث سدت جملة (قد سربت) مسد خبر المبتدأ الذي هو (عهدي).

٣- القياس على الجملة الاسمية، فكما جاز أن تقع الجملة الاسمية حالاً ساداً

مسد الخبر، جاز أن تقع الفعلية كذلك «فلو لم تقع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة نقلاً، لحاز وقوعها قياساً على وقوع الجملة الاسمية»^(٤).

أما من مع مجيء الجملة الفعلية حالاً ساداً مسد الخبر؛ فقد قال بذلك فراراً من كثرة مخالفة الأصل؛ «وذلك أن الحال إذا سدت مسد الخبر فهو على خلاف الأصل، وإذا وقع الفعل موقع الحال فهو على خلاف الأصل، فلا ينبغي أن يحكم بجوازها، فإنه مخالفة بعد مخالفة»^(٥).

(١) قاله رؤية. انظر: ملحق ديوانه ١٨١. الكتاب ١/١٩١، شرح أبيات سيويه ١/٣٩٨،

الكت في تفسير كتاب سيويه ١/٢٩٦، شرح التسهيل ١/٢٨٥، المقاصد النحوية ١/٥٧٢،

تعليق الفرائد ٢/٣٨، همع البوامع ٢/٤٩.

(٢) انظر: الكت في تفسير كتاب سيويه ١/٢٩٦.

(٣) قاله ٠ الأعشى ميمون بن قيس انظر: ديوانه ١٨٩، وقبه: هيماء، بدل: يبضاء. أمالي

لمن الشجري ٢/١٠، الإنصاف ٢/٧٧٨، شرح المفصل ٥/١٠١، ٦/٨٢، شرح شواهد

الإيضاح ١/٤٠١، شرح شواهد المعنى ٢/٩٠، همع البوامع ٢/٤٩، الدرر اللوامع ١/٧٧.

(٤) شرح التسهيل ١/٢٨٥

(٥) المرجع السابق.

وقد رُدَّ الاستدلال بالبيت الثاني السابق بأنه لا حجة فيه ، لاحتمال أن المجرور الخبر ، أي عهدي واقع بها ، وعليه فالجملة حال من مجرور الباء^(١) .
 أما من فصل في المسألة ، حيث منعها مع المضارع المرفوع ، وأجازها في غيره ، فقد ذكر السيوطي^(٢) تعليل ذلك بقوله : «لأن النصيب الذي في لفظ المفرد عوض عن التصريح بالشرط ، والمضارع المرفوع ليس في لفظه ما يكتنف مذهب الشرط»^(٣) .

الترجيح :

يظهر لي أن القول بإجارة أن يسد الحال -وهو جملة فعلية- مسد الخبر أظهر ؛ وذلك للأدلة المسموعة السابقة ، التي بعضها صريح في دلالة على المسألة ، وبعضها محتمل ، وإن لم يكن نصّاً في الجواز .

كما أن القياس على الجملة الاسمية أمر وارد ومقبول للجواز . وما قيل عن مخالفة الأصل غير قوي ؛ إذ لا مانع من مخالفة الأصل إذا كان ذلك مدعوماً بأدلة مسموعة وقياسية ، كما في هذه المسألة ومن الأمثلة التي جاءت فيها الحال الساد مسد الخبر جملة اسمية ، مما تقاس عليها هذه المسألة موضوع الدراسة ، قول الرسول -ﷺ- : (أقرب ما يكون العبد إلى ربه وهو ساجد)^(٤) .

(١) انظر : نتائج التحصيل ٩٨٩/٣/١

(٢) جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد السيوطي ، ولد سنة ٨٤٩ هـ ، تعلم علم الدين اليلقيني ، وشرفا الدين المساوي والكافيجي ، كان عالماً في التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيد والبديع . من مصنفاته : معجم الهوامع بشرح جمع الجوامع ، بنية الوعاة ، الدر المشور في التصدير بالمأثور ، والجامع الكبير توفي سنة ٩١١ هـ . (انظر : حسن المحاضرة ١/١٨٨ ، شذرات الذهب ٨/٥١ ، انصواء اللامع ٤/٦٥-٧٠) .

(٣) معجم الهوامع ٤٩/٢ .

(٤) رواه مسلم ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ٤/٢٠٠ ، ورواه الإمام أحمد في المسند ٢/٤٢١ .

مجيء الحال السادة مسد الخبر جملة اسمية مجردة من الواو:

أجاز النحويون أن يسد مسد الخبر جملة اسمية مقترنة بالواو، نحو: مسرّك أخاك وهو قائم.

لكمهم اختلفوا في مجيء هذه الجملة مجردة من الواو نحو: مسرّك أخاك هو قائم، وذلك على قولين:

الأول: لا يجوز أن تسد الجملة الاسمية الواقعة حالاً مسد الخبر وهي مجردة من الواو، ونسب القول بذلك إلى سيويه^(١)، والفراء^(٢). كما نسب هذا القول إلى عامة النحويين عدا الكسائي^(٣).

الثاني: جواز مجيء الجملة الاسمية حالاً يسد مسد الخبر سواء وجدت الواو أم لم توجد، وعلى ذلك الكسائي^(٤)، وتابعه ابن مالك^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أوجب اقتران الجملة الاسمية السادة مسد الخبر بالواو، بأنه لم ترد في المسموع من كلام العرب إلا وهي مبدوءة بالواو، كما في الأمثلة التالية:

- ١- قول الرسول -ﷺ-: (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)^(٦) حيث اقترنت الجملة الحالية السادة مسد الخبر بالواو (وهو ساجد)
- ٢- قول الشاعر:

(١) انظر: أرششاف العصب ٢/٢٦، تعليق الفرائد ٣/٣٩، جمع الهوامع ٢/٥٠، نتائج التحصيل ١/٣/٩٩٠.

(٢) انظر: المراجع السابق، وتذكرة الحجا ٦٥٠، والمساعد ١/٢١٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٢٨٥-٢٨٦، شرح الكافية ١/١٠٥.

(٤) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/٢٨٦.

(٦) سبق تخريجه في المسألة السابقة.

عَهْدِي بِمَا خَلَى الْجَمِيعُ وَبِهِمْ قُلْتُ «تُفَرِّقُ مَيْسِرٌ وَبَدَامٌ»^(١)

حيث اقترنت جملة الحال (فيهم قبل التفريق ميسر) بالواو.

٣- قول الآخر:

خَيْرُ اقْتِرَائِي مِنَ الْمَوَلَى حَلِيفَ رَضَى وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ عَصِيَانٌ^(٢)

حيث اقترنت جملة (هو عصيان) بالواو.

كما استدل من أوجب الواو في الحملة الحالية السادة مد الخبر بأن «الحال
فصلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية ؛ إذ كل واقع غير
موقعه ينكر»^(٣).

أما الكسائي ومن وافقه ، فقد أحازوا خلوة الحملة الاسمية الحالية السادة مسد
الخبر من الواو ؛ لما يأتي :

١- قياس الحملة الاسمية الحالية من الواو على تلك المبدوءة بها ، فكما جاز أن
تسد الأخيرة مسد الخبر ، حاز أيضاً أن تسد الحالية من الواو مسدها قال أبو حيان :
«وللكسائي قياسها على غيرها من الأحوال»^(٤).

٢- إن مما يقوي هذا القياس كون الموضع موضع اختصار ، يقول ابن مالك
بعد أن عرّض لقول الكسائي «ويقوله أقول ، وقد كان مقتضى الدليل أن
حذف الواو ها أولى ؛ لأنه موضع اختصار ، لكن الواقع بخلاف ذلك ، وباب
القياس مفتوح»^(٥).

(١) قائله ليبيد. انظر: ديوانه ٢٨٨ ، الكتاب ١٩٠/١ ، شرح أبيات سيويه ٢٦/١ ، الكت
٢٩٦/١ ، شرح المفصل ٦٢/٦ ، لسان العرب (حضر) ١٩٨/٤

(٢) قائله مجهول. انظر تذكرة السحاة ٦٤٩ ، المساعدة ٢١٤/١ ، تعليق القرائد ٤٠/٣ ، المقاصد
البحوية ٥٧/١ ، همع الهوامع ٥٠/٢ ، حاشية الصان ٢١٩/١ ، الدرر اللوامع ٧٧/١.

(٣) شرح الكافية للرضي ١٠٥/١.

(٤) تذكرة السحاة ٦٥١

(٥) شرح التسهيل ٢٨٦/١.

٣- كما علل بعضهم لإجازة تجرد الجملة الاسمية من الواو، بوقوع هذه الجملة موقع الخبر، فيقال: ضربي زيداً أبوه قائم، كما في قوله: كلمته فوه إلى في^(١).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء الجملة الاسمية المجردة من الواو حالاً يسد مسد الخبر؛ لأنه ليس من مانع يمنع من القياس على الجملة الاسمية المبدوءة بالواو، فباب القياس مفتوح^(٢)، وخاصة إذا لم يعارض هذا القياس سماعاً، كما هو الحال في هذه المسألة.

ثم إن هذه الجملة - وإن لم تكن مصدرة بالواو - إلا أنها مشتملة على ضمير يعود على ما قبلها، فليست غريبة عنه.

إتباع المصدر الواقع مبتدأ بالتوابع:

يمكس أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب حال بعده، نحو: إكرامي زيداً حاضراً، وتكليمي عمراً قائماً.

واختلف النحاة في إتباع هذا المصدر الواقع مبتدأ بالتوابع؛ وذلك على قولين:
الأول: أجاز الكسائي إتباع المصدر المذكور على وجه لا يقدح في البيان، كقولك: ضربي زيداً الشديداً قائماً، وشرربي السوق كله ملتوتاً^(٣) وتابعه على ذلك ابن مالك^(٤).

(١) انظر: شرح الكافية ١٠٥/١

(٢) شرح التسهيل ٢٨٦/١

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٨٦/١، شرح الكافية ١٠٥/١، ارتشاف الضرب ٣٧/٢، تعليق

الفرائد ٤٠/٣، المساعد ٢١٤/١، الهمع ٥١/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٨٦/١، تعليق الفرائد ٤٠/٣، الهمع ٥١/٢

الثاني : ذهب غير الكساني إلى مع المسألة ، فلم يميزوا إتباع هذا المصدر بالتتابع^(١) .

الأدلة والمناقشة :

لخص ابن مالك دليل من أجاز المسألة بقوله : «ومن أجازهُ تبع القياس ، ولم ير السماع مانعاً ؛ لأن الحاجة داعية إلى استعمال ما منعه في بعض المواضع»^(٢)

أما من منع إتباع المصدر المذكور بالتتابع ، فقد استدل بما يلي :

- ١- إن السماع لم يرد فيه الإتياع ، حيث لم يسمع الإتياع مع الاستقراء^(٣) .
- ٢- إن الموضع موضع اختصار ، والإتياع يتعارض مع ذلك^(٤) .
- ٣- غلبة معنى الفعل على هذا المصدر ، حتى ذهب ابن درستويه^(٥) وغيره إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له ؛ لكونه بمعنى الفعل ؛ إذ المعنى في قولهم : ضربني زيداً قائماً : ما أضرب زيداً إلا قائماً ، فهو مثل قولهم : أقام الزيدان^(٦) .

الترجيح :

بعد النظر في القولين السابقين وما استندا إليه من الأدلة ، اتضح لي أن سب الخلاف في هذه المسألة يدور حول قضية القياس مع عدم النص : فهل يجوز القياس

(١) طر . المراجع في الهامش السابق .

(٢) شرح التسهيل ٢٨٦/١

(٣) انظر : المراجع في الهوامش السابقة .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢٨٦/١ ، جمع الهوامع ٥١/٢ .

(٥) أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المزيان الفارسي النحوي ، أخذ عن المبرد ولقي ابن قتيبة ، كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة ، من مصنفاته : الإرشاد في النحو ، شرح كتاب الفصح ، غريب الحديث ، المقصور والمدود . توفي سنة ٣٤٧ هـ . (انظر طبقات الريدي ١٢٧ ، تاريخ بغداد ٤٢٨/٩ ، إنباء الرواة ١١٢/٢-١١٥ ، إشارة التعيين ١٦٢ ، بهية الوعاة ٣٦/٢) .

(٦) انظر : شرح الكافية ١٠٥/١ ، تعليق المرائد ٤٠/٣ .

إذا عُدِم النص؟ أو أن ذلك نقول على اللغة وأهلها، ولا يسع الناطق بها إلا ما وسع أهلها الأوائل؟.

يمثل ابن مالك الذي وافق الكسائي في هذه المسألة الاتجاه الأول حيث قال: «ومن أجاز تبع القياس ولم ير السماع مانعاً . فإجازته توسعة، ومنعه تضيق»^(١).

ورد عليه الدلائي^(٢) الذي عبر عن وجهة نظر أصحاب الرأي الثاني، حيث قال: «لا نسلم سَوَغان استعمال ما منعوه لكونه خلاف لغتهم ومصادماً لها»^(٣).

والذي أميل إليه ترجيح القول الأول؛ لما في ذلك من إثراء للغة، وتوسعة على مستعمليها، بخاصة أن ذلك لا يتعارض مع ما سمع من نصوص هذه اللغة.

حال الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه:

إذا جرى الوصف -وهو خبر، أو نعت، أو حال- على صاحب معناه استكن الضمير، وإن جرى الوصف على غير صاحبه، وخيف اللبس، لزم إبراز الضمير؛ لكون المعنى ملتبساً بدونه، نحو: زيد عمرو مكرمه هو. واختلف النحويون في هذا الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه، وأمن اللبس؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجب إبراز الضمير في هذه الحال، فأجاروا

(١) شرح التسهيل ٢٨٦/١.

(٢) أبو عبدالله محمد بن محمد بن أبي بكر المرباط الدلائي، ولد سنة ١٠٢١هـ، كان إماماً في علم النحو، مشاركاً في غيره من الفنون، من مؤلفاته: نتائج التحصيل في شرح التسهيل، شرح البسط والتعريف للمكودي، شرح على الغيبة ابن مالك. توفي سنة ١٠٨٩هـ (انظر: نتائج التحصيل ٤٩/١ وما بعدها).

(٣) نتائج التحصيل ٩٩٤/٣/١.

نحو: هند زيد ضاريتُ هي، كما أجازوا حذف الضمير: هند زيد ضاريتُ^(١).
وتابعهم ابن مالك من الأندلسيين^(٢).

الثاني: ذهب البصريون إلى وجوب إبراز الضمير في هذه الحال^(٣).
الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم على منذهبهم بأدلة كثيرة منها:

- ١- قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَصَفْتُمْ مَا خَشِيعِينَ﴾^(٤)، حيث لم يبرز الضمير، مع أن (خاضعين) لأصحاب الأعناق، وجرى الوصف على الأعناق واستتر الضمير، ولو كان الإبراز واجباً لقليل: خاضعين هم^(٥).
- ٢- ما حكاه الفراء من قول العرب: كلُّ ذي عينٍ ناظرةٌ إليك^(٦)، أي هي، و(ناظرة) خبر (كل)، وهي لعين، واستتر الضمير ولم يبرز^(٧).
- ٣- قول الشاعر:

قَوْمِي دُرَا لِمَعْدٍ بَانُوها وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانٌ^(٨)

(١) نظره معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٧، الإصناف ١/٥٧، التبيين عن مذهب الحويز ٢٥٩، شرح التسهيل ١/٣٠٧-٣٠٨، تعليق الفرائد ٣/٨٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/٣٠٨، المساعد ١/٢٢٩، تعليق الفرائد ٣/٨٧.

(٣) انظر: المراجع السابقة عدا المعاني، وانظر: الكتاب ٢/٥٣ وما بعدها، والمفتض ٩٤-٩٣/٣.

(٤) سورة الشعراء، الآية ٤٤.

(٥) انظر: المساعد ١/٢٣٠، نتائج التحصيل ١/٣٠٥٤.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٧، المساعد ١/٢٢٩-٢٣٠.

(٧) انظر: المساعد ١/٢٣٠، تعليق الفرائد ٣/٨٧.

(٨) البيت لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ١/٣٠٨، تحليل الشواهد ١٨٦، تعليق الفرائد ٣/٨٨، المقاصد النحوية ١/٥٢٧، التصريح على التوضيح ١/١٦٢، شرح الأشموي ١/١٩٩، نتائج التحصيل ١/٣٠٥٤، الدرر النوامع ١/٧٢-٧٣.

حيث جاء بغير المبتدأ (ذرا)، وهو قوله: (بانوها)، وهو وإن كان جارياً على ذرا المجد في اللفظ - إلا أنه في المعنى لـ (قومي)، ولم يبرز الضمير، ولو برز لقليل: قومي ذرا المجد بانوها هم. وإنما لم يبرز الضمير لأمن اللبس^(١).

٤- قوله الآخر:

نَرَى أَرْبَافَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا كَمَا صَدِئُ الْحَدِيدِ عَلَى الْكُمَةِ^(٢)

٥- وقوله الآخر:

وَإِنْ أَقْرَأُ أَشْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مَرْمَأً وَبَيْدَاءَ مَمْنُونٍ
لَمْ حَقُوقَةً أَنْ تَسْتَحْيِي دُعَاءَهُ وَإِنْ تُغْلِي أُنْ الْمَعَانِ مَوْقِنُ^(٣)

فترك إبراز الضمير، ولو أبرزه لقال: متقلديها هم، ولحقوقة أنت. فلما أضمره ولم يبرزه دل على جواز الإضمار^(٤).

٦- كما استدل الكوفيون ومن وافقهم كذلك بأن الإضمار في الوصف إنما جاز إذا جرى على من هو له لشبهه بالفعل، وهو مثابه له كذلك إذا جرى على غير من هو له، كما إذا جرى على من هو له؛ فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على من هو له، فكذلك يجوز إذا جرى على غير من هو له^(٥).

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٠٨/١.

(٢) البيت لا يعرف قائله انظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٧/٢، الإنصاف ٥٩/١، التبيين ٢٦١، لسان العرب ٧٣/٨ (خضع)، تحليص الشواهد ١٨٩، خزنة الأدب ٢٩١/٥. والأرياق. جمع ريق، وهو جبل به عدة عرى يُشد به الفم والكمامة: جمع كمي وهو الشجاع.

(٣) البيتان للأعشى صيمون بن قيس. انظر: ديوانه ٢٧٣، الصاحبي ٢١٦، كتاب الصناعتين ١٤٣، الإنصاف ٥٨/١، التبيين ٢٦١، لسان العرب ٥١/١٠ (حقق)، خزنة الأدب ٢٩١/٥، ٢٥٢/٣.

والبيداء السملق: الصحراء التي لا نبات فيها والمومة: الصحراء كذلك.

(٤) انظر: الإنصاف ٥٨/١-٥٩.

(٥) انظر: المرجع السابق ٥٩/١، التبيين ٢٦١.

أما البصريون فقد احتجوا على وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له مطلقاً، بأن الوصف فرع عن الفعل في تحمل الضمير، والمشبّه بالشيء أضعف منه في ذلك الشيء، ولو قيل: إن الوصف يتحمل الضمير في كل حال - إذا جرى على من هو له، وإذا جرى على غير من هو له - لأتى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز؛ لأن الفرع أبداً ينحط عن درجة الأصل. فكان إذا جرى الوصف على غير من هو له وجب إبراز الضمير؛ ليقع الفرق بين الأصل والفرع^(١)

كما احتجوا كذلك بأن ترك إبراز الضمير يفضي إلى اللبس في بعض المواضع، واللبس يزول بإبراز الضمير، فيجب أن يبرز نفيّاً للبس، ثم يطرد الباب فيما لا يلبس كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع^(٢)

ومن ثم أول البصريون الأدلة المسموعة التي استدلل بها أصحاب القول الأول، على غير الوجه الذي ذهب إليه هؤلاء، ومن هذه التخريجات قولهم: إن المراد بالأعناق في آية الشعراء السابقة الجماعات، كما قالوا: أنا عتق من الناس. وتؤوّل ما حكاه الفراء بأن التقدير فيه: الحاظ أو أجفان كل ذي عين، فهو على حذف مضاف^(٣).

كما تؤوّل البيت الأول السابق بأن تقديره: قومي ياتو ذرا المجد بانوها^(٤). والبيت الثاني السابق على تقدير مضاف محذوف: أي يرى أصحاب أرباقهم متقلديها، إلا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وهو كثير في كلامهم، فيكون أ جرى الوصف على ذلك المحذوف، فلا يقتقر إلى إبراز الضمير^(٥).

(١) انظر: الإيضاف ١/ ٥٩-٦٠، التبيين ٢٦٠.

(٢) انظر: المرجعين السابقين، وشرح التسهيل ١/ ٣٠٧.

(٣) انظر: تعليق الفرائد ٣/ ٨٧، نتائج التحصيل ١/ ٣/ ١٠٥٤.

(٤) انظر: المرجعين السابقين، وشرح التسهيل ١/ ٣٠٨.

(٥) انظر: الإيضاف ١/ ٦١، التبيين ٢٦٢، شرح التسهيل ١/ ٣٠٨.

كما تُؤوّل البيتان الأخيران على أن التقدير فيهما : لمحقوقة بك أن تستجيبى دعاءه ، فيكون (لمحقوقة) متداً وليس خبراً لـ (إن) ، وقوله : (أن تستجيبى) إما خبر ذلك المتداً ، والجملة في محل رفع خبر إن ، أو أنه في تأويل مصدر مرفوع نائب فاعل لمحقوقة أغنى عن خبره . فيكون (لمحقوقة) غير متحمل للضمير أصلاً ؛ لأنه قد رفع اسماً ظاهراً . وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائق في العربية فقد سقط الاحتجاج به^(١) .

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة قول الكوفيين ومن تابعهم ؛ وذلك لما يأتي :

١- ورود ذلك في كلام العرب في نصوص كثيرة ، منها التي ذكرت في هذه المسألة
٢- بُعد التأويلات والتفديرات التي لجأ إليها البصريون ومن وافقهم في هذه المسألة ، حتى قال ابن مالك : « والصحيح حمل الأبيات على ظاهرها دون تكلف ما يتم المعنى بعمده »^(٢) .

٣- إن الرد على الكوفيين بحجة وجوب المخطاط الفرع عن الأصل في هذه المسألة غير وجيه ؛ وذلك لأنهم لم يدعوا أن الوصف مساوٍ للفعل الذي حُمِل عليه ؛ والدليل على ذلك أنهم لا يختلفون مع البصريين في إيجابهم إبراز الضمير إذا وُجد اللبس .

٤- إن المعوّل عليه في هذه المسألة -عند الكوفيين- اللبس وعدمه ، فحيثما وُجد اللبس وجب الإبراز ، وإذا انعدم اللبس جاز الاستتار . وذلك أمر مراعى في لغة العرب المتصفة بالحكمة .

(١) انظر : المراجع السابقة ، ونتائج التحصيل ١٠٥٤/٣/١ .

(٢) شرح التسهيل ٣٠٨/١ .

الخلاف في تقديم الخبر على المبتدأ:

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، ويجب تأخير الخبر عن المبتدأ في مواضع، وتأخير المبتدأ عن الخبر في مواضع مبسوطة في مطولات النحو. كما يجوز التقديم والتأخير في مواضع أخرى^(١).

ولكن تقديم الخبر وتأخير المبتدأ من المسائل التي لم يجمع على القول بها كافة النحويين، بل إن المتتبع لأقوالهم يجدها على قولين:

الأول: جوار تقديم الخبر على المبتدأ إذا لم يكن واجب التأخير أو التقديم، سواءً أكان الخبر اسماً رافعاً ضمير المبتدأ نحو: زيد قائم، أو رافعاً سببه نحو: قائم أبوه زيد، أو ناصباً ضميره نحو: ضربته زيد، أو ناصباً سببه. وعلى ذلك عامة النحويين^(٢).

الثاني: لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة، وعلى ذلك الكوفيون^(٣)، ووافقهم من الأندلسيين ابن الطراوة^(٤)، والمهدوي^(٥)

(١) انظر الكتاب ١٢٧/٢، المختضب ١٢٧/٤، شرح التسهيل ٢٩٦/١ وما بعدها، ارتشاف

لصرب ٤١/٢ وما بعدها، تعليق الفرائد ٥٨/٣ وما بعدها.

(٢) انظر الكتاب ١٢٧/٢، المختضب ١٢٧/٤، الإصناف ٦٥/١، التبيين ٢٤٥، شرح

المفصل لابن يعيش ٩٢/١، الارتشاف ٤٥/٢.

(٣) انظر: الإصناف ٦٥/١، التبيين ٢٤٥، شرح المفصل ٩٢/١، الارتشاف ٤٥/٢، البحر

المحيط ٤٧٠/١، نتائج التحصيل ١٠٣٤/٣/١.

(٤) انظر - ارتشاف الصرب ٤٥/٢، جمع الهوامع ٢٨/٢ نتائج التحصيل ١٠٣٥/٣/١ -

١٠٣٦، ابن الطراوة النحوي ١٢٥.

(٥) انظر: البحر المحيط ٤٧٠/١، الدر المنصون ٤٨٥/١.

والمهدوي - هو أحمد بن عمار، أصله من المهدية من بلاد إفريقية، قال الففطي عنه: دخل

الأندلس في حدود الثلاثين وأربعمئة، وكان عالماً بالأدب والفرائد، مقدماً فيها ألف

كناً كثيرة النفع مثل كتاب التعصيل، وهو كتابه الكبير في التفسير توفي سنة ٤٤٠ هـ. (انظر.

إبائه الرواة ٩١/١، غاية النهاية ٩٢/١، بنية الوعاة ٣٥١/١)

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تقديم الخبر على المبتدأ في غير المواضع التي يجب فيها تقديم أحدهما على الآخر بما يلي:

- ١- مجيء ذلك كثيراً في كلام العرب نثراً وشعراً^(١)؛ ومن ذلك الأمثلة الآتية:
- قول العرب: «غيمي أنا»^(٢). حيث (أنا) مبتدأ و (غيمي) خبر مقدم، ألا ترى أن القائدة المحكومة بها إنما هي كونه غيمياً لا أنا المتكلم^(٣).
- قول العرب كذلك: «مشنوء من يشنؤك»^(٤). فمن يشنؤك: مبتدأ، و (مشنوء): الخبر وهو مقدم.
- قول الشاعر:

بَنُونَا بَوُ آبَائِنَا وَبَأْتِنَا بَوُهُنَّ آبَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ^(٥)
حيث قدم الشاعر الخبر - وهو قوله: بنونا - على المبتدأ - وهو قوله: بو آبائنا -؛ وجاز ذلك لوجود قرينة معنوية مرشدة إلى المبتدأ وإلى الخبر، حيث أراد الشاعر تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء.

- قول الآخر:

فَقَى مَا أَبْنُ الْأَغَرِّ إِذَا شَتُونَا وَحُسْبُ الرَّأْدِ فِي شَهْرِي قَمَاحٍ^(٦)

(١) انظر: الإنصاف ٦٥/١ وما بعدها.

(٢) انظر: الكتاب ١٢٧/٢، الإنصاف ٦٦/١، التبيين ٢٤٦، شرح المفصل ٩٢/١.

(٣) انظر: شرح المفصل ٩٢/١.

(٤) انظر: المراجع في البوامش السابقة.

(٥) قائله الفرزدق. انظر: ديوانه ٢١٧، الإنصاف ٦٦/١، التبيين ٢٤٦، شرح المفصل

٩٩/١، شرح الكافية للرصي ٩٧/١، شرح شواهد المعنى ٨٤٨/٢، خزانة الأدب ٤٤٤/١.

(٦) قائله: مالك بن خالد الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين ٤٥١/١، الإنصاف ٦٦/١،

أساس البلاغة ٧٨٩ (قمح)، التبيين ٢٤٦، لسان العرب ٤٧٤/٢ (سبح)، ٥٦٦/٢ (قمح). و شهر قماح: هما كانون الأول وكانون الثاني أشد الشتاء برداً.

الشاهد فيه: فشي ما ابن الأغر، حيث قدم الخبر وهو (فتى ما) على المبتدأ (ابن الأغر)، وتقليد البيت: ابن الأغر فتى ما إذا شتونا

٢- كما استدل المجوزون كذلك، بأنه يجوز تقديم معمول الخبر على المبتدأ، فلو لم يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، لما جاز تقديم معموله عليه؛ لأن الم معمول لا يقع إلا حيث يقع العامل؛ لأنه تبع له، فلا يعوقه في التصرف^(١).

ومن الأمثلة على تقدم معمول الخبر على المبتدأ قول الله -تعالى-: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفٌ عَنْهُمْ﴾، (فـيوم) منصوب بمصروف، وقد تقدم على ما أصله المبتدأ.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قول الشاعر:
كَلَّا يَوْمَئِي طَوَّالَةٌ وَصَلُ أَرْوَى ظَنُونٌ، أَنْ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ^(٢)
حيث إن (وصل أروى) متدا، و(ظنون): خبره، و(كلا يومي طوالة): ظرف متعلق بـ(ظنون) الذي هو خبر المبتدأ، وقد تقدم معمول الخبر على المبتدأ.

٣- ومن أدلة المجيزين كذلك أن التقديم والتأخير في كلام العرب جائز للتوسع في الكلام، فقد يقع الشيء في غير موضعه إذا لم يمنع منه مانع، ألا ترى أنهم قدموا المفعول على الفاعل مع أن رتبته متأخرة^(٣).

٤- ومن الأدلة أيضاً أنه يجوز تقديم خبر (كان) على اسمها، نحو: كان قائماً زيداً، وهما في الأصل مبتدأ وخبر^(٤).

(١) انظر: الإصناف ٦٧/١-٦٨، التبيين ٢٤٦-٢٤٧.

(٢) قائله: الشماخ بن ضرار انظر: ديوانه ٣١٩، المختصب ٣٢١/١، الإصناف ٦٧/١، التبيين ٢٤٧، شرح المفصل ١٠١/٣، شرح شواهد الإيضاح ٧٩، لسان العرب ٤٥١/١١ (طول). وطوالة: موضع ببيرقان فيه بئر. وأروى: من أسماء النساء. وظنون: مظهر غير مقطوع به. وقيل: كل بئر قليلة الماء.

(٣) انظر: التبيين ٢٤٧.

(٤) انظر: المرجع السابق ٢٤٦، الإصناف ٦٩/١.

أما الكوفيون فاستدلوا على منعهم تقديم الخبر على المبتدأ، بأن من شأن تقديم الخبر على المبتدأ أن يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: قائم زيد، كان في (قائم) ضمير زيد، بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع فتقول: قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون، ولو كان خالياً من الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها^(١).

وابن الطراوة، وإن كان موافقاً للكوفيين في منعه للمسألة، إلا أنه يختلف عنهم في تعليل المنع، حيث بنى رأيه في هذه المسألة على مذهب له في الواجب والممتنع والجائز.

وخلاصة رأيه أن الواجب: رجل قائم؛ ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود، ولا ينفك الوجود عنه.

والممتنع: لا قائم ولا رجل؛ إذ يمتنع أن يحلو الوجود من أن يكون لا رجل فيه ولا قائم.

والجائز: زيد وعمرو؛ لأنه جائز أن يكون، وأن لا يكون.

وعنده أن الكلام المركب من واجبين لا يجوز نحو: رجل قائم؛ لأنه لا فائدة منه. وكلام مركب من ممتنعين أيضاً لا يجوز، نحو: لا رجل لا قائم لأنه كذب، ولا فائدة فيه.

وكلام مركب من واجب وجائز صحيح، نحو: زيد قائم.

وكلام مركب من ممتنع وجائز لا يجوز، ولا من واجب وممتنع، نحو: زيد لا قائم، ورجل لا قائم؛ لأنه كذب، إذ معناه لا قائم في الوجود.

وكلام مركب من جائزين لا يجوز، نحو: زيد أخوك؛ لأنه معلوم، لكن بتأخيره صار واجباً، فصح الإخبار به لأنه مجهول في حق المحاطب.

فالجائز بتأخيره يصح واجباً، ولو قلت: زيد قائم، صح؛ لأنه مركب من

(١) انظر: الإنصاف ٦٥/١، التبيين ٢٤٨، شرح المفصل ٩٢/١.

جائز وواجب، فلو قدمت وقلت: قائم زيد، لم يحز؛ لأن زيدا صار بتأخيره واجباً، فصار الكلام مركباً من واجبين فصار بمنزلة: قائم رجل^(١).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز تقديم الخبر على المبتدأ؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة المسموعة التي استدلت بها بحيزو المسألة

٢- إن ما ذكره المانعون من أن تقديم الخبر على المبتدأ يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر ممنوع، هنا الكلام ليس على إطلاقه، وإنما يمتنع الإضمار قبل الذكر إذا كان الضمير يعود على متأخر لفظاً ورتبةً، أما إذا عاد الضمير على متأخر لفظاً متقدماً رتبةً فلا يمتنع^(٢). وقد جاء ذلك في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ جِيعَةً مُّؤْمِنِينَ﴾^(٣)، فالهاء عائدة إلى موسى، وإن كان متأخراً لفظاً؛ لأن موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير. كما جاء ذلك كثيراً أيضاً في الشعر^(٤).

٣- أمام ما احتج به ابن الطراوة فهو «مذهب له غريب خارج عن قانون العربية»^(٥). ودعواه صيرورة الجائز بتأخيره واجباً غير مسلم؛ لاتحاد معناه مقدماً ومؤخراً، فهو خبر في الحالين، وإلا صار الفاعل بتأخيره عن المفعول مفعولاً، والمفعول بتقديمه فاعلاً^(٦).

(١) انظر: مسهب لسالك ٤٥، الاقتراح في علم أصول الحول ٤٦-٤٧، نتائج التحصيل

١٠٣٦/٣/١-١٠٣٧، ابن الطراوة الحوي ١٣٥-١٣٦.

(٢) انظر: الإنصاف ٦٨/١، التبيين ٢٤٨، شرح المفصل ٩٢/١

(٣) سورة طه، الآية (٦٧)

(٤) انظر: الإنصاف ٦٨/١-٦٩، التبيين ٢٤٨.

(٥) همع الهوامع ٣٨/٢.

(٦) انظر: نتائج التحصيل ١٠٣٧/٣/١

تقديم معمول الخبر على المبتدأ:

الأصل تأخير الخبر عن المبتدأ، ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر، أو فاعلية المبتدأ، أو غير ذلك من الأسباب المانعة من تقديم الخبر. فإن كان المبتدأ محبراً عنه بفعل فاعله ضمير مستتر، نحو: زيد قام، لم يجوز تقديم الخبر؛ لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل.

واختلف النحاة في تقديم معمول الخبر في هذه الحال، وذلك على قولين:

الأول: ذهب البصريون إلى إجازة تقديم معمول الخبر في نحو: زيد أكرم عمراً، فيجوز على قولهم: عمراً زيد أكرم. كما أجازوا تقديمه المعمول إذا كان الخبر وصفاً، نحو: عمراً زيد مكرم^(١). ووافقهم هشام من الكوفيين^(٢)، وتابعهم ابن مالك^(٣).

الثاني: منع الكوفيون تقديم المعمول إذا كان الخبر فعلاً^(٤)، ووافقهم ابن عصفور من الأندلسيين^(٥). أما إذا كان الخبر وصفاً فمنع الكوفيون عدا الكسائي المسألة كذلك، أما الكسائي فقد أجاز التقديم في هذه الحال^(٦).

الأدلة والمناقشة:

استدل البصريون ومن وافقهم لما ذهبوا إليه بما يلي:

(١) انظر: المقتضب ٩٨/٤ وما بعدها، شرح التسهيل ٣٠٢/١-٣٠٣، ارتشاف الضرب

٤٥/٢، المغني ٧٩٥، نتائج التحصيل ١٠٣٨/٣/١.

(٢) انظر: المراجع السابقة هذا المقتضب. وانظر كذلك: التذيل والتكمين ١٧/٢، تعليق

القرائد ٧٤/٣، هشام ابن معاوية الصريير ١٢٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٠٢/١-٣٠٣.

(٤) انظر: المراجع في الهامش الثاني من هذه المسألة.

(٥) انظر: شرح الجمل ٣٩٢/١، المغني ٧٩٦.

(٦) انظر: المراجع في الهامش الثاني السابق.

١- قول الشاعر:

قَامَهُ هَذَا جَوْنَ حَوْلِ ثِيَابِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا^(١)

عطية: مبتدأ، وإياهم: مفعول (عود) متقدم، والأصل: عودهم، فلما تقدم انفصل والجملة خبر (كان)، واسمها ضمير الشأن^(٢).

٢- قول الآخر:

بِأَثِّ فَوَادِي دَاثُ الْحَالِ سَالِيَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ^(٣)

حيث قدم المفعول (فواذي)، والخبر وصف وهو (سالية).

٣- قول الآخر:

غَيْرُ الْمُتَعَمِّهِ حَسَارٌ وَإِنْ لَمْ يُقْصَرَ فَالْمُسْقَى بِالرَّشَادِ رَشَادًا^(٤)

حيث قدم مفعول الخبر (خيراً)، والحال أن الخبر فعل ماض وهو (حار) أما المانعون للمسألة فقد احتجوا بأن تقديم المفعول لوحده على المبتدأ يؤدي إلى انفصل بين العامل - وهو الخبر - ومعموله بأجنبي^(٥)

ويتأكد المسح إذا كان الخبر فعلاً؛ لأن تقديم المفعول مؤذن بتقديم العامل، والعمل في هذه الحال لا يجوز تقديمه خشية التباس المبتدأ بالفاعل، وهو من الأسباب التي تمنع تقدم الخبر على المبتدأ^(٦).

(١) قائله الفرزدق، انظر: ديوانه ١٨١/١، المقتضب ١٠١/٤، شرح الجمل لابن عصفور

٣٩٣/١، شرح الكافية ٢٩٩/٢، المعنى ٧٩٥، تخلص الشواهد ٢٤٥، التصريح ١٩٠/١،

خزانة الأدب ٢٦٨/٩. وهذا جَوْنَ: من الهدج وهو السير السريع

(٢) انظر: خزانة الأدب ٢٦٨/٩-٢٦٩.

(٣) البيت لا يعرف قائله انظر: التذيل والنكميل ١٦/٢ أوضح المسالك ٢٥١/١، تخلص

الشواهد ٢٤٨، المقاصد النحوية ٢٨/٢، التصريح ١٩٠/١، شرح الأشموني ١١٦/١،

خزانة الأدب ٢٦٩/٩.

(٤) البيت لا يعرف قائله انظر: شرح التسهيل ٣٠٣/١، المساعد ٢٢٤/١، نتائج التحصيل

١٠٣٨/٣/١.

(٥) انظر: تعليق للمرائد ٧٤/٣.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٣/١، شرح التسهيل ٣٠٣/١.

ومن ثم أُوتِ الشواهد الشعرية السابقة ، وُخِرت على أنها ضرورة^(١).

كما خُرج البيت الثاني السابق على أن (فرادي) منادى سقط منه حرف النداء ، ومعمول الخبر محذوف ، أي : سألته لك^(٢).

الترجيح :

يترجع لي في هذه المسألة رأي البصريين ومن وافقهم القائل بمواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ ، سواء كان الخبر وصفاً أم فعلاً ؛ وذلك لما يأتي :

١- للأدلة المسموعة السابقة التي استدلوا بها لما ذهبوا إليه

٢- إن القول بأن المنع سببه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي غير وجه ؛ وذلك لأن نسبة الخبر من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ؛ لأنهما مستند ومسند إليه ، ولا يمتنع تقديم المفعول على الفاعل ، فكذلك لا يمتنع تقديم معمول الخبر في هذه المسألة^(٣).

٣- القول بأن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل ، حجة ضعيفة إذا لم تُقيد ؛ لأن تقديم معمول العامل العارض مع تقدمه ، منه على ما كان له من جواز التقدم قبل عروض العارض ، فالحكم بمجوازه أولى من الحكم بمنعه ، ما لم يكن في ذلك إخلال ملازم ، لأن منعه مفوت للتنبيه على الأصل ، ولأجل ذلك جاز أن يقدم على (لن) و(لا) واللام الطليتين معمولات معمولاتهن^(٤).

(١) انظر : شرح الجمل ٣٩٢/١ ، التصريح على التوضيح ١٩٠/١ .

(٢) انظر : التصريح على التوضيح ١٩٠/١ .

(٣) انظر : تعليق المرائد ٧٥/٣

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣٠٣/١ .

٤- إن رأي الكوفيين في هذه المسألة يناقض قولهم في (كان) وأخواتها، حيث أجازوا هناك تقديم معمولات أخبارها على أسمائها مطلقاً، ومنعوا الأمر هنا^(١).

٥- إن التفريق الذي قال به الكسائي بعيد؛ لأن تقديم ما عامله فعل أولى بالخواز من تقديم ما العامل فيه وصف. «فمن مع الآخر - وهو ما كان العامل فيه فعلاً - دون الأول، فقد رجع فرعاً على أصل، ومن منعهما فقد ضيق رحيباً وبعد قريباً»^(٢).

مسألة: عبدالله والريح يباريها؛

صورة هذه المسألة: أن يأتى مبتدأ، معطوف عليه بالواو اسم آخر، ويعدله فعل لأحدهما واقع على الآخر، فهذا الفعل رافع لضمير الأول، ناصب لضمير الثاني. وقد اختلفت أقوال السحاة في هذه المسألة على قولين:

الأول: أجاز المسألة هشام بن معاوية^(٣) وإس الأنباري^(٤) من الكوفيين، ووافقهم ابن مالك من الأندلسيين^(٥). كما أجازها كذلك بعض البصريين^(٦)، مع اختلافهم مع السابقين في تأويلها.

الثاني: منع المسألة، ونسب القول بذلك إلى جمهور البصريين^(٧)، وإلى بعض الكوفيين كذلك^(٨).

(١) انظر: تعليق الفرائد ٣/٧٤-٧٥، التصريح على التوضيح ١/١٨٩-١٩٠.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٠٣.

(٣) انظر: ارتشاف الصرب ٢/٣٨، نتائج التحصيل ١/١٠٠٣، هشام بن معاوية ١٣٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٨٩، جمع البوامع ١/٥٢، نتائج التحصيل ١/١٠٠٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/٢٨٦، ٢٨٩، جمع البوامع ١/٥٢.

(٦) انظر: المراجع السابقة، وتعليق الفرائد ٣/٤٥.

(٧) انظر: ارتشاف الصرب ٢/٣٨. وانظر: المراجع السابقة.

(٨) انظر: المراجع في البوامع السابقة.

الأدلة والمناقشة:

خرّج هشام بن معاوية ومن وافقه من الكوفيين هذه المسألة على أحد توجيهين:

١- إن معنى: عبدالله والريح يباريها: عبدالله والريح يتباريان، فقد حملوا المسألة على المعنى، وبذلك يكون (يباريها) في موضع رفع خبر، ولم يحتاج إلى تقدير محذوف، وجاز أن يكون (يباريها) خبراً عن المتعاطفين؛ لأن من باراك فقد باريته^(١).

٢- أو أن الواو بمعنى (مع)، فيكون التقدير: عبدالله مع لريح، وجملة (يباريها) في موضع نصب على الحال^(٢).

أما من أجاز المسألة من البصريين، فالخبر عنده محذوف، وقد سد الحال مسده، والتقدير عنده: عبدالله والريح يحريان يباريها. وقد استغني بالحال عن الخبر لدلالاتها عليه^(٣).

وقد استدل من أجاز المسألة من الكوفيين بما يلي:

١- قول الشاعر:

وَأَعْلَمُ بِأَنْتَ وَالْمَرْبُ ————— يَمَّةٌ شَارِبٌ بِعُقَارِهَا^(٤)

حيث أتى الشاعر باسم معطوف عليه بالواو اسم آخر، وبعدهما خبر لأحدهما، وهو (شارب).

٢- كما استدل لذهبهم كذلك بأنه لما كان يباريها فيها راجعاً إلى عبدالله والريح وكان السق بالواو^(٥)، صحت المسألة.

(١) انظر: شرح التسهيل ٢٨٩/١، مع الهوامع ٥٢/٢.

(٢) انظر: ارتشاف الصرب ٣٨/٢، نتائج التحصيل ١٠٠٣/٣/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٨٩/١، مع الهوامع ٥٢/٢.

(٤) لا يعرف قائله انظر: شرح التسهيل ٢٨٩/١، مع الهوامع ٥٢/٢، نتائج التحصيل

١٠٠٢/٣/١، الدرر اللوامع ٧٨/١.

(٥) ارتشاف الصرب ٣٨/٢.

أما المانعون فحجتهم أن (يساريها) خبر عن أحدهما، فيلزم من إجازة المسألة بقاء الآخر بلا خبر، وذلك لا يجوز، فامتنت المسألة^(١).

الترجيح:

يظهر لي أن قول من أجاز المسألة أقرب مورداً، وذلك لأن في الخبر ما يدل على المنع طبعاً، مما يعني عن تقدير غير متعين كالذي ذكره من أجاز المسألة من البصريين ثم إن في هذه المسألة شبهاً بمسألة العطف على اسم (إن) قبل استكمال الخبر، فلماذا جازت هناك وامتنت هنا؟.

ومن المهم الإشارة إلى أن من أجاز المسألة اشترط أن يكون العطف بالواو، فإذا كن العطف بغيرها كالغاء أو ثم امتنت المسألة إجماعاً^(٢).

ثنية الخبر مراعاة للمبتدأ المضاف مع المضاف إليه المشتركين في الخبر:

اختلف النحاة في ثنية الخبر إذا كن المبتدأ مضافاً ومضافاً إليه اشتركا في الخبر، كقول العرب: ركبُ الباقي طليحان^(٣)، وذلك على قولين:
الأول: جواز المسألة، وعليه الكسائي وهشام بن معاوية^(٤)، ووافقهما ابن مالك من نحاة الأندلس^(٥).

الثاني: المنع، ونسب القول بذلك إلى أكثر البصريين^(٦).

(١) انظر: تعليق الفرائد ٤٥/٣، مع الهوامع ٥٢/٢.

(٢) انظر - مع الهوامع ٥٢/٢، نتائج التحصيل ١٠٠٣/٣/١.

(٣) نص ابن جني على أنه قول عن العرب رواء عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى.
انظر: الخصائص ٢٨٩/١، والطلاحة. الإغناء من السفر انظر: المحكم ١٧٦/٣.

(٤) انظر: ارتشاف الصوب ٣٨/٢، المساعد ٢١٦/١، مع الهوامع ٥٢/٢، نتائج التحصيل ١٠٠٥/٣/١، هشام بن معاوية ١٣٩.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢٨٦/١، ٢٨٩، المساعد ٢١٦/١، الجمع ٥٢/٢.

(٦) انظر: مع الهوامع ٥٢/٢، هشام بن معاوية ١٣٩.

الأدلة والمناقشة:

استند الكسائي وهشام ومن وافقهما في إجازة المسألة، إلى أن أصل قول العرب السابق: ركبُ الناقة والناقة طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى^(١)، ولذلك قال ابن مالك: «وقد يغني مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر»^(٢).

وقال ابن جني: «فحذف المعطوف لأمرين: أحدهما تقدم ذكر الناقة، والثاني إذا تقدم ذكره دل على ما هو مثله. ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل: ﴿مَقْلًا أَصْرِبَ بِمَصَالِكَ الْحَبَرِ فَأَنْفَجَسَرَتْ مِنْهُ أَفْتًا عَشْرَةً عَيْنًا﴾^(٣)، أي فضرِب فأنفجرت... والوجه الآخر الذي لأجله حسن حذف المعطوف، أن الخبر جاء بلفظ التثنية، فكان ذلك دليلاً على أن الخبر عنه اثنان، فدل الخبر على حال المخبر عنه، إذ كان الثاني هو الأول»^(٤).

أما المانعون للمسألة، فيبدو أن مستندهم انتفاء المطابقة بين ابتداء والخبر؛ لأن المبتدأ في الحقيقة المضاف، وهو مفرد، ومن ثم خرجوا قول العرب السابق على أحد تأويلين:

- ١- أن يكون على حذف مضاف إلى الخبر، فيكون التقدير: ركب الناقة أحد طليحين^(٥)، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.
- ٢- وقيل التقدير: ركب الناقة طليح وهما طليحان^(٦).

(١) انظر: المراجع في الهامش الثاني من هذه المسألة، والأشياء والنظائر ٥٤/٢.

(٢) شرح التسهيل ٢٨٦/١، ٢٨٩.

(٣) سورة البقرة: آية ٦٠.

(٤) الخصائص ٢٨٩/١-٢٩٣.

(٥) انظر: الخصائص ٢٩٣/١، تعليق الفرائد ٤٦/٣، معجم الهوامع ٥٢/٢، التصريح على التوضيح ١٥٤/٢.

(٦) انظر: الأشياء والنظائر ٥٤/٢.

الترجيح :

يظهر لي أن القول بمنع المسألة - وهو الرأي المنسوب لأكثر البصريين - أولى وأظهر ، وذلك لما يلي :

١ - إنه لم تنعقد الشواهد والأمثلة الثابتة عن العرب ، المثبتة لهذه المسألة ، والتعويل في إثبات مسألة على شاهد واحد - في حدود ما اطلعت عليه - ضعيف .

٢ - ضرورة المطابقة بين المبتدأ والخبر ، ولا يكفي في ذلك أن يكون المعنى المراد مفهوماً عند السامع ، بل الأولى التصريح بما يعيد المطابقة .

أما قول العرب السابق فيحفظ ، ولا مانع من حمله على التخريج الذي ارتضاه الكسائي وهشام ، أو على التخريج الأول الذي ذكره أكثر البصريين ، إذ إن كلا التخريجين على تقدير محذوف مفهوم من السياق .

أما التخريج الثاني للمامعين فهو بعيد ؛ لما فيه من التكلف وكثرة الحذف والتقدير

باب كان وأخواتها

تصرف (دام):

الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر ثلاثة أقسام في التصرف وعدمه: فمتها ما لا يتصرف بحال، ومنها ما يتصرف تصرفاً ناقصاً، ومنها ما يتصرف تصرفاً تاماً^(١).

واختلف النحاة في (دام) من حيث التصرف وعدمه على قولين:

الأول: ذهب القراء إلى أنها لا تتصرف^(٢)، وتابعه على ذلك كثير من المتأخرين منهم ابن عصفور^(٣)، وابن مالك^(٤).

الثاني: ذهب البصريون إلى القول بتصرف (دام)^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل القراء ومن تابعه على جمود (دام) على صيغة الماضي بما يلي:

١- إن قولهم: أصبحك ما دام زيد صديقك، في قوة: أصبحك إن دام زيد صديقك، وكل شرط حذف جوابه التزم مضيه، يقال: أنت ظالم إن فعلت، ولا يجوز: إن تعمل، فكذا ما كان بمعنى الشرط المحذوف الجواب^(٦).

٢- لا يستعمل في موضع (دام): يلوم، لأنه جرى كالمثل عند بني تميم^(٧).

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٢/١-٢٨٤، التصريح على التوضيح ١٨٦/١

(٢) انظر: ارتشاف الصرب ٧٩/٢، تعليق القرائد ١٨٤/٣، همع الهوامع ٧٧/٢، التصريح على التوضيح ١٨٦/١، نتائج التحصيل ١١٦٢/٣/١.

(٣) انظر: شرح الجمل ٢٨٤/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٤١/١، ٣٤٣، همع الهوامع ٧٧/٢.

(٥) انظر: المراجع في الباشر الثاني من هذه المسألة، والأصول ٨٢/١-٨٣، حيث لم يذكر من أخوات (كان) غير المتصرفة إلا (ليس).

(٦) انظر: النبصرة والتذكرة ١٨٩/١، شرح الجمل ٢٨٤/١، تعليق القرائد ١٨٤/٣.

(٧) انظر: شرح ألفية ابن معط ٨٥٩/٢، تعليق القرائد ١٨٤/٣، همع الهوامع ٧٧/٢.

٣- إن المقصود من (دام) طول المدة، والماضي أطولها لعود المستقبل إليه^(١).

٤- إن (دام) غير منصرفة لأنها للتوقيت والتأبيد، فتعيد المستقبل^(٢)، أما التوقيت فكقوله -تعالى-: «مَا دُمْتُ حَيًّا»^(٣). وأما التأبيد فكقوله -تعالى-: «خَلِّدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ»^(٤).

أما من ذهب إلى القول بتصريف (دام)، فلم أقف لهم على دليل يسند رأيهم إلا ما روي من قولهم: أدوم لك ما تدوم لي^(٥). حيث جاءت (تدوم) في المضارع، مما يدل على أنها ليست جامدة على صيغة الماضي فقط.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بعدم تصريف (دام)، وجمودها على صيغة الماضي؛ وذلك لما يلي:

- ١- للأدلة السابقة التي استدلت بها الفراء ومن تابعه على قولهم.
- ٢- إن القول الذي استدلت به مجيزو تصريف (دام) لا يدل على ما احتجوا به عليه؛ إذ إن (تدوم) في مقابلة (أدوم) وهي تامة، فكذا مقابلها^(٦).
- ٣- إن الوارد من تصرفات (دام)، مثل: يدوم، ودم، ودائم، ودوام، هو من تصرفات (دام) التامة لا الناقصة^(٧).

(١) انظر: شرح ألفية ابن معط ٨٥٩/٢.

(٢) انظر: المرجع السابق، وجمع الهوامع ٧٧/٢.

(٣) سورة مريم: آية ٣١.

(٤) سورة هود: آية ١٠٧.

(٥) انظر: تعليق الفرائد ١٨٤/٣، نتائج التحصيل ١١٦٣/٣/١.

(٦) انظر: المرجعين السابقين.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح ١٨٦/١.

اقتران خبر (كان) و (ليس) بالواو إذا كان جملة

خبر (كان) وأخواتها مثل خبر المبتدأ قد يكون مفرداً أو جملة أو شبه جملة وبما اختلف فيه النحويون مسألة دخول الواو على خبر (كان) و (ليس) إذا كان جملة، وذلك على قولين:

الأول: الخوازم، وبه قال الكوفيون، وخص منهم القراء^(١)، وتابعهم ابن مالك من الأندلسيين^(٢).

الثاني: المنع، وعليه جمهور البصريين^(٣).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز دخول الواو على أخبار هذه الأفعال إذا كان جملة بأدلة مسموعة وقياسية، منها:

١- ما أشده القراء من قول الشاعر:

إِذَا مَا سُئِرَ الْبَيْتِ أَرْعِينَ لَمْ يَكُنْ مِرَاجٌ لَهَا إِلَّا رَوْحُكَ أَنْوَرُ^(٤)

قال القراء: «فلو قيل: إلا وجهك أنور كان صواباً»^(٥).

٢- قول الآخر:

لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا وَفِيهِ إِذَا مَا قَابَلْتُهُ عَيْنُ الْبَصِيرِ اعْتِبَارُ^(٦)

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٨٣/٢-٨٤، ارتشاف الضرب ٩٤/٢، نتائج التحصيل ١٢٠٩/٣/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٥٨/١-٣٥٩، الارتشاف ٩٤/٢، معجم الهوامع ٨٦/٢.

(٣) انظر: التذيل والتكميل ١٤١/٢-ب، المساعد ٢٦٧/١، معجم الهوامع ٨٦/٢.

(٤) فائله مجهول. انظر: معاني القرآن للفراء ٨٣/٢، شرح الفوائد السبع ٤٦٧،

الأزهية ٢٤٨، الارتشاف ٩٤/٢، المعجم ٨٦/٢، الدرر اللوامع ٨٦/١، خزانة

الأدب ٢٤٤/٨.

(٥) معاني القرآن ٨٣/٢.

(٦) فائله مجهول. انظر: شرح التسهيل ٣٥٩/١، التذيل والتكميل ١٤١/٢، المساعد

٢٦٥/١، تعليق الفرائد ٢١٦/٣، معجم الهوامع ٨٦/٢، الدرر ٨٦/١.

حيث أدخل الواو على خبر (ليس) الواقع بعد (إلا).

٣- قول الآخر:

مَا كَانَ مِنْ بَشَرٍ إِلَّا وَبَيَّتُهُ مَحْشُومَةً لَيْسَ الْإِحَالُ تُعْتَلِفُ^(١)

فأدخل الواو على خبر (كان) المنفية، والخبر واقع بعد (إلا).

٤- حمل خبر (كان) و(ليس) على الحال، فتدخل عليه الواو كما تدخل على

الحال ونحو قولهم: كان ولا مال له، أي كان لا مال له. ووجه جوازه عندي -أي

عند ابن جني- شبه خبر كان بالحال، فجرى مجرى قولهم: جاءني ولا ثوب عليه،

أي جاءني عارياً^(٢). ويقول ابن جني كذلك: «وكما جار أن يشبه خبر كان

بالفعل فينصب، فغير مكر أيضاً أن يشبه بالحال في نحو قولهم: جاء زيد وعلى

يده باز، فتزاد فيه الواو»^(٣).

٥- ويعمل المراء لدخول الواو على خبر هذه الأفعال -بخاصة (ليس)-

بقوله: «ويجوز في ليس خاصة أن تقول: ليس أحد إلا وهو هكذا، لأن

الكلام قد يتوهم ثمة بليس وبحرف نكرة، ألا ترى أنك تقول: ليس أحد،

وما من أحد، فجاز ذلك فيها ولم يمز في أظن، ألا ترى أنك لا تقول: ما

أظن أحداً»^(٤).

أما المانعون فقد استندوا في تقرير رأيهم إلى أن خبري (كان) و(ليس) أصلهما

خبراً مبتدأ، وكما لا يقرن خبر الابتداء بالواو، فلا يقرن بها خبر (كان) و(ليس)،

وإلا كان الفرع أكثر تصرفاً من الأصل^(٥).

(١) قائله مجهول. انظر: المراجع السابق

(٢) الخصائص ٤٦٢/٢.

(٣) سر صناعة الإعراب ٦٥٠/٢.

(٤) معاني القرآن ٨٣/٢.

(٥) انظر: التذيل والتكميل ١١٤١/٢، نتائج التحصيل ١٢٠٦/٣/١.

أما النصوص الشعرية التي استدل بها المجيزون ، فقد خرجها المانعون تخريجات مختلفة ، تخرجها عن أن تكون دليلاً على جواز المسألة ، ومن هذه التخرجات :

- ١- إن الخبر مخذوف ضرورة ، والجملة المقترنة بالواو حال^(١).
- ٢- إن الواو زائدة والجملة في محل نصب خبر^(٢).
- ٣- إن الفعل تام فلا حاجة له إلى خبر ، والجملة المقترنة بالواو حال.
- ٤- كما أخرج البيت الأول على أن الخبر فيه هو (لنا) ، والجملة المقترنة بالواو حال^(٣).

الترجيح :

يظهر لي رجحان قول من أجاز دخول الواو على أخبار هذا الباب بقلة ؛ وذلك عملاً بالنصوص السابقة وغيرها التي يدل ظهرها على جواز المسألة. ثم إن تشبيه جملة الخبر بالخال فتدخل عليه الواو ليس بعيداً. كما أن ظاهر النصوص السابقة يدل على أن الجملة المقترنة بالواو ، هي الخبر في الحقيقة ؛ لأنها متممة للفائدة ، وبها صار المبتدأ كلاماً ، وهو ما يشترط في الخبر^(٤).

من شروط خبر الجملة التي تدخل عليها الأفعال الناقصة :

يشترط في المبتدأ الذي تدخل عليه الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) ، ألا يكون مما يلزم الصدر ، ولا مما يلزم الخذف ، ولا مما يلزم لابتدائية أو عدم التصرف^(٥).

واحتلف في المبتدأ الذي خبره مفرد طلبي ، نحو : أين زيد؟ وكيف عمرو؟ وذلك على قولين :

(١) انظر : تعليق الفرائد ٢١٦/٣ ، مع الهوامع ٨٦/٢ ، نتائج التحصيل ١٢٠٦/٣/١

(٢) انظر : المراجع السابقة.

(٣) انظر : مع الهوامع ٨٦/٢.

(٤) انظر : الأصول لابن السراج ٦٢/١.

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣٣٥/١-٣٣٦ ، مع الهوامع ٧٢/٢.

الأول: يشترط فيما تدخل عليه دام، وليس، والمنفي بـ(ما) من جميع أفعال هذا الباب ألا يكون خبره مفرداً طلبياً فلا يقال - لا أكلتك كيف ما دام ريد، ولا أصبحت أين ما زال عمرو، ولا أين ليس زيد وهذا قول البصريين^(١).

الثاني: لم يشترط الكوفيون ذلك، فأجازوا أن يكون خبر هذه الأفعال جميعها مفرداً طلبياً^(٢)، ووافقهم أبو علي الشلوبين من الأسلسيين في (ليس)، حيث أجاز أن يكون خبرها مفرداً طلبياً^(٣).

الأدلة والناقشة:

استدل عامة البصريين لقولهم بما يلي:

١- لا يجوز أن يكون خبر الأفعال الناقصة المنفية بـ(ما) مفرداً طلبياً؛ وذلك لأن كلا من حرف النفي وحرف الاستفهام يطلنان الصدرية، فإذا اجتمعا في نحو: أين ما كان ريد، اردحم على طلب الصدرية، فأيهما أعطيتها حصل الإخلال بحق الآخر ولزم تأخير ما له الصدر^(٤).

٢- إنه لا يجوز تقدم خبر (ما زال) وأخواتها عليها^(٥)

٣- استحالة المعنى في اجتماع النفي والإنشاء لأن النفي يتسلط على الخبر، والإنشاء لا يصح نفيه؛ لأنه لا حارج له.. وإن امتنع لكونه طلب محال؛ لأن المعنى: أخبرني عن المكان الذي ليس ريد فيه، فيحتج إلى أن يخبره بجميع الأماكن وذلك محال^(٦).

(١) انظر: ارتشاف الصرب ٧٥/٢، نتائج التحصيل ١١٤٧/٣/١.

(٢) انظر المرجعين السابقين، وتعليق المرائد ١٧٠/٣، ١٨٨، نتائج التحصيل ١١٤٧/٣/١.

(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٧٧/٢، والمراجع السابقة.

(٤) انظر: المراجع في البوامش السابقة، وانظر الإصاف ١٥٩/١، شرح المعصل لابس يعيش ١١٣/٧-١١٤.

(٥) انظر مسألة: تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليها.

(٦) تعليق المرائد ١٨٩/٣-١٩٠، و انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٧٦/٢-٧٧٧.

نتائج التحصيل ١١٦٨/٣/١-١١٦٩

م ٩ تأنيير الكوفي ج ١

أما من أجاز أن يكون خبر هذه الأفعال مفرداً طلبياً، فقد استدل بأن (ما) لا تستلزم الصدارة، حيث يشبهون (ما) بغيرها من أدوات النفي التي لا تستلزم الصدارة^(١).

أما الشلوبين الذي وافق المحيزين في (ليس)، فدليله أنه يجوز تقديم الخبر على (ليس)^(٢). كما يحلل رأيه بالاستناد إلى علة بلاغية، وهي إرادة المبالغة، يقول: «فيجوز إذن دخول (ليس) على هذه الجملة التي أخبر فيها مفرد فيه معنى الاستفهام، فيقول: أين ليس زيد؟ إذا أردت بالاستفهام معنى إلا وكان، كأنك تنكر أن يكون مكان ليس فيه زيد + على معنى أنه في كل مكان على وجه المبالغة»^(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما يلي:

- جواز أن يكون الخبر مفرداً طلبياً مع الأفعال الناقصة المشتقة مثل: كان وصار وأصبح وغيرها، أو تلك المنفية بغير (ما).

- الأولى الحكم بجواز أن يكون الخبر مفرداً طلبياً مع (ليس)، لأنه يجوز تقديم خبرها عليها -على الصحيح-^(٤)، وللدليل واللفظة البلاغية التي أشار إليها الشلوبين.

أما استحالة المعنى في اجتماع النفي والإنشاء، التي أشار إليها المانعون، فأمر غير مسلم، لأن «هذا لو انتهص مانعاً، لامتنع أن يقال: اصعد السماء، واجمع بين

(١) انظر: شرح المفصل ١١٣/٧-١١٤، شرح الكافية الشافية ٣٩٨/١، تعليق الفرائد

١٧٠/٣، ١٨٨

(٢) انظر: شرح المقدمة الجرونية الكبير ٧٧٣/٢، ٧٧٧.

(٣) المرجع السابق ٧٧٧/٢.

(٤) انظر: مسألة تقديم خبر (ليس) عليها.

الضدين، ونحو ذلك، امتناعاً لغوياً، ثم لا استحالة إذا قل له: ليس هو في شيء من الأماكن إلا المكان الفلاني، أو يقول له - على المعنى - : هو في مكان كذا، فيفهم أنه ليس في بقية الأماكن^(١).

- أما إذا كانت هذه الأفعال منفية بـ(ما)، فالراجح أنه لا يصلح أن يكون خبرها مفرداً طلبياً؛ وذلك لأنني رجحت منع تقدم أخبارها عليها إذا كان النفي بـ(ما) في مسألة سابقة^(٢)، ولا أعرف أدلة مسموعة في حدود ما اطلعت عليه - تقدم فيها الخبر وهو مفرد طلبى على الأفعال المنفية بـ(ما).

تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليها؛

اختلف الحويون في تقديم خبر زال، وانك، ویرح، وفتى وغيرها مما هو بمعناها، وذلك على أقوال:

الأول: الحواز مطلقاً، سواء أكن النفي بـ(ما) أم بغيرها، نحو: عاملاً ما زال الرجل، وموقف لم يزل المسلم. وهو قول الكوفيين عدا القراء^(٣)، وابن كيسان^(٤)، وتابعهم ابن خروف من الأندلسيين^(٥).

الثاني: المفع مطلقاً، سواء أكان النافي (ما) أم غيره، وعلى ذلك القراء^(٦).

(١) تعليق القراء ١٩٠/٣.

(٢) انظر: مسألة تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليها

(٣) انظر: الإنصاف ١/١٥٥، التبيين ٣٠٢، شرح المفصل ٧/١١٣، شرح التسهيل ١/٣٤٨.

شرح الكافية للرصي ٢/٢٩٧، الارتشاف ٢/٨٧، الجمع ٢/٨٩.

(٤) انظر: المراجع السابقة عدا التبيين، وانظر: شرح المقدمة الجردية الكبير ٢/٧٧٤، ابن

كيسان الحوي ١٨١-١٨٣.

(٥) انظر الارتشاف ٢/٨٧، نتائج التحصيل ١/١١٨٤، منهج ابن خروف ١٩٠.

(٦) انظر: المراجع في البامش الأول من هذه المسألة.

الثالث: يتمتع تقديم الخبر إذا كان النفي بـ(ما)، ويجوز إذا كان النفي بغيره، وهو قول جمهور البصريين^(١).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليها مطلقاً بما ينبي:

١- قول الشاعر:

وَرَجَّ الْمَتَى لِنَخِيرِ مَا إِنَّ رَأَيْتَهُ عَلَى السُّرِّ خَيْرًا لَا يَرَالُ يَزِيدُ^(٢)

حيث قدم معمول الخبر (خيراً) وعامله (يزيد) -وهو الخبر- ولا يجوز في الغالب أن يقع معمول الخبر إلا في الموضع الذي يجوز أن يقع فيه العامل وهو هنا الخبر^(٣).

وهذا البيت دليل أيضاً لمن أجاز التقديم إذا كان النفي بغير (ما).

٢- قولهم: إن (ما) في (ما زال) وما (فتى) ونحوهما لا يلزم تصديرها^(٤)؛ لأنهم يشبهونها بغيرها من أدوات النفي، قال ابن يمين: «... فيقولون^(٥)؛ قائما ما زال زيد، وكذلك ما كان في معناها من أخواتها، فإنهم يشبهونها بـ(لم)»^(٦).

٣- حمل تقديم الخبر على (ما زال) وأخواتها على تقديم الخبر على (كان)، فكما جاز التقديم مع (كان)، جاز مع (ما زال) وأخواتها؛ وذلك لأن (ما زال) فعل مثبت كـ(كان)، ودليل ذلك أمران^(٧):

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) قائله: المملوط القرعي. انظر: الكتاب ٢٢٢/٤، الأصول ٢٠٦/٢، سر صناعة الإعراب

٣٧٨/١، الخصائص ١١٠/١، الألفية ٥٢، ٩٦، أمالي ابن السجري ١٤٨/٣، التبيين

٣٠٣، شرح المفصل ١٣٠/٨.

(٣) انظر: التبيين ٣٠٤، شرح الكافية الشافية ٣٩٨/١.

(٤) انظر: شرح المفصل ١١٣/٧، شرح الكافية الشافية ٣٩٨/١، مع الهوامع ٨٩/٢

(٥) يعني الكوليين وابن كيسان.

(٦) شرح المفصل ١١٣/٧-١١٤.

(٧) انظر: الإنصاف ١٥٦/١، التبيين ٣٠٤، شرح التسهيل ٢٥١/١

- إن قولك: ما زال زيد كريماً، معناه: هو على كل حال، ومن هاهنا لم يجز الاستثناء منه، فلا يقال: ما زال زيد إلا كريماً، كما لا يجوز: كان زيد إلا كريماً.

- والثاني: أن (زال) معناه: فارق، وفارق في معنى النفي، و(ما) للنفي، وإذا دخل النفي على النفي صار إيجاباً.

أم من مع تقديم الخبر على (ما زال) وأخواتها، إذا كان الساقى (ما)، فحجته أن (ما) لها صدر الكلام؛ لأنها للنفي والنفي له صدر الكلام، فجرى مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام، والسرفيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والعمل، فينبغي أن يأتي قبلهما لا بعدهما، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك هاهنا^(١).

ورد المانعون حجة المجيزين الذين حملوا (ما زال) وأخواتها على (كان)، بأن المدحوظ في التقديم إنما هو اللفظ لا المعنى؛ لأن عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم، ألا ترى أنك تقول: ما ضربت غير زيد، ولا تقول: غير زيد ما ضربت، وإن كان الضرب في حق زيد موجباً، كما أنه «استصحب للاستفهام في نحو: علمت أريد ثم أم عمرو، ما كان له من التزام التصدير، مع أن معنى الاستفهام قد تغير»^(٢).

الترجيح:

بعد عرض الأقوال وأدلتها في هذه المسألة يتضح لي ما يأتي:

- ١- إنه لم يرد دليل مسموع في حدود ما اطلعت عليه -بعضد به المجزيون رأيهم في إجازة تقدم الخبر على (ما زال) وأخواتها، إذا كان الساقى (ما).
- ٢- إن مدار الخلاف في هذه المسألة -كما يبدو- على القياس، فمن حمل (ما) على أدوات الاستفهام، ألزم لب الصدارة، ومن ثم مع تقدم الخبر عليها، ومن

(١) الإنصاف ١/ ١٥٩

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٥١، وانظر. شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٩.

شبهها بغيرها من أدوات النفي مثل (لم)، لم يشترط صدارتها، وبالتالي أجاز تقديم الخبر عليها^(١).

٣- يظهر أن من حمل (ما) على أدوات الاستفهام، رأى فيها عدم الاختصاص، فكما جاز دخول أدوات الاستفهام على الاسم والفعل، جاز الأمر نفسه بالنسبة لـ(ما)^(٢). أما من حمل (ما) على غيرها من أدوات النفي، فيظهر أنه راعى المعنى في تقرير ذلك.

٤- يترجح لي قول من منع تقديم الخبر على (مارال) وأخواتها؛ وذلك إذا كان النافي (ما)؛ لأنه لم يرد دليل مسموع يقاس عليه. ولأن حمل (ما) على أدوات الاستفهام، أولى من حملها على أدوات النفي، ومن ثم يلزم لها الصدارة، أما تقدم الخبر على (لم يزل) و(لن يزال) ومحوها، حيث كان النفي بغير (ما)، فاليست السابق دليل على إجازته.

تقديم خبر (ليس) عليها؛

اختلف النحاة في تقديم خبر (ليس) عليها، كما اختلف كثيراً في نسبة الأقوال إلى قائلها في هذه المسألة، ولكن يتضح قولان ظاهران فيها:

الأول: يمتنع تقديم خبر (ليس) عليها، وبذلك قال الكوفيون^(٣)، وبعض البصريين^(٤)، ووافقهم من الأندلسيين ابن مالك^(٥)، وأبو حيان^(٦).

(١) انظر: شرح المفصل ١١٣/٧-١١٤.

(٢) انظر: المرجع السابق ١١٣/٧.

(٣) انظر: المسائل الحلييات ٢٨٠، الإنصاف ١٦٠/١، التبيين ٢١٥، شرح المفصل ١١٤/٧، شرح التسهيل ٣٥١/١، شرح الكافية ٢٩٧/٢. وفي بعض هذه المصادر نص على أن الفراء يخالف لأصحابه الكوفيين في هذه المسألة.

(٤) مثل الجبريد (انظر: المراجع السابقة، وفي المقنن ما يوحى بخلاف ذلك. انظر: ١٩٤/٤-١٩٥، ٤٠٦، والجرجاني (انظر: المقصد ٤٠٨-٤٠٩).

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٥١/١.

(٦) انظر: البحر المحيط ١٢٧/٦، التذيل والتكميل ٦/٢.

الثاني: يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وسب القول بذلك إلى البصريين^(١)،
واختلف في صحة نسبة هذا القول إلى سيبويه^(٢).

الأدلة والناقشة:

استدل من أجاز تقديم الخبر على (ليس) بما يأتي:

- ١- قول الله -تعالى-: «أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ»^(٣)، «ألا ترى أن
المعنى: لا يصرف عنهم يوم يأتيهم، فإذا كان هذا الظاهر، كان (يوم) معمول
الخبر، والمعمول إنما يقع حيث يجوز وقوع العامل»^(٤)
- ٢- إن (ليس) فعل، وقد ذكر سيبويه هذا المعنى عند تعليقه على بيت من
الشعر، فقال: «صار (ليس) ههنا بمنزلة ضرب قومك بنو فلان» لأن (ليس)
فعل»^(٥)

ومما يدل على فعلية (ليس)، إلحاق الضمائر وناء التانيث الساكنة بها، وإعمالها
في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة^(٦)، فثبت فعلية
(ليس) صحت تقدم منصوبها عليها.

(١) انظر: الخصائص ١/١٨٨، الإنصاف ١/١٦٠، التبيين ٣١٥، شرح المفصل ٧/١١٤،
شرح ألفية ابن معدي ٢/٨٦١. وانظر: بقية المراجع في الهوامش السابقة.

(٢) اختلف في نسبة هذا القول إلى سيبويه بين مثبت ومافز، قال الأباري: «والصحيح
أنه ليس له في ذلك نص» الإنصاف ١/١٦٠. وانظر: المراجع السابقة ولعل من
المفيد الإشارة إلى أن هذه المسألة هي من المسائل التي وقع فيها اضطراب كبير في
نسبة الأقوال إلى أصحابها وقد وصل الأمر إلى أن الفارسي وتلميذه ابن جني
يسب كل واحد منهما إلى الكوفيين قولاً معيّراً لما ذكره الآخر. انظر: المسائل
الحلّيات ٢٨٠، الخصائص ١/١٨٨

(٣) سورة هود، الآية [٨].

(٤) مسائل الحلّيات ٢٨١.

(٥) الكتاب ٢/٣٧.

(٦) نظر: الإنصاف ١/١٦٢، التبيين ٣٠٨ وما بعدها

٣- مما يسوّغ تقديم الخبر على (ليس) كذلك ، جواز تقديم خبرها على اسمها ، يقول الفارسي : «ومن الدليل على جواز تقديمه -أي الخبر على ليس- أن العوامل في المبتدأ والخبر على ضربين : فعل ، ومشبه بالفعل ، ووجدنا ما لم يكن فعلاً وكان مشهأً به لا يجوز تقديم خبره على اسمه ، ووجدنا الفعل قد جاز فيه هذا الذي امتنع في المشبه به من تقديم الخبر كما جاز عليه ، فلما وجدنا (ليس) قد جار فيه ما امتنع في غيره من تقديم الخبر ، كما جاز ذلك في الفعل ، وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها»^(١).

أما المانعون فقد استدلووا لقولهم بما يلي :

١- عدم ورود نصوص ثابتة عن العرب مصرح فيها بتقديم خبر (ليس) عليه^(٢).

٢- عدم تصرف (ليس) في نفسه ، فلا يتصرف في عمله ؛ لأن (ليس) «وُضعت موضعاً واحداً ، ومن ثم لم تتصرف تصرف الفعل الآخرة»^(٣). وقد نقصت (ليس) عن الفعل الحقيقي من وجوه عدة^(٤) ، منها :

- إن بعض النحويين جعلها حرفاً محصاً.

- إلغاؤها في العمل متقدمة ، فقليل : ليس زيد قائم.

- إن بعض العرب أدخل عليها ياء التكلم من غير نون الوقاية.

- إنه لا يكون منها مستقبل ولا أمر.

- إذا اتصل بها ضمير المخاطب والتكلم لا يكسر أولها ، وليس كذلك (باع)

ونحوه.

(١) المسائل الخليليات ٢٨٠.

(٢) انظر : الأصول ٨٩/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٨٨/٢.

(٣) الكتاب ٤٦/١.

(٤) انظر : التبيين ٣٢١-٣٢٢ ، شرح التسهيل ٣٥٢/١-٣٥٤.

٣- حمل (ليس) على (ما) ؛ وذلك لمشابهته لها في المعنى وهو النفي^(١). قال الرصبي : «ومنع الكوفية في ذلك -أي تقديم الخبر على (ليس)- لأن مذهبهم أنها حرف ك(ما) ، فألحقوها بها»^(٢).

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة قول من مع تقديم خبر (ليس) عليه ؛ وذلك لما يأتي :

١- إن الدليل المسموع الذي عضد به المجيزون رأيهم هو آية هود السابقة ، ولا يتعين فيها ما حملوها عليه ، إذ يمكن تخريجها تخريجات أخرى^(٣) :

- أن يجعل (يوم) منصوباً بفعل مضمر دل عليه قوله : (ليس مصروفاً عنهم) ،

فيكون التقدير : يلزمهم يوم يأتيهم العذاب.

- إن (يوم) مرفوع بالابتداء ، وإنما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل

- كما أن قولهم : لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل ، غير مسلم على

إطلاقه ؛ إذ قد يقع المعمول حيث لا يقع العامل ، نحو : عمراً لا تُهن ،

وحقك لن أضيع ، فكما لم يلزم من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على

(لا) و(لن) تقديمهما عليهما ، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر (ليس)

تقديم الخبر^(٤).

٢- ما قاله أبو حيان : «وقد تبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم

خبر (ليس) عليها ، ولا بمعموله ، إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية -وهي آية هود

السابقة- وقول الشاعر :

فَيَأْتِي فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لَحَاحَةً وَكُنْتُ أَيْتًا فِي الْحَمَا نَسْتُ أَقْدِمُ^(٥)

(١) انظر : المرجعين السابقين ، الإنصاف ١/١٦١ ، شرح الكافية الشافية ١/٣٩٧.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٩٧.

(٣) انظر : الإنصاف ١/١٦٣ ، شرح التسهيل ١/٣٥٤.

(٤) انظر : شرح التسهيل ١/٣٥٤.

(٥) البحر المحیط ٦/١٢٧ والبيت لا يعرف قائله. وانظر : الدر المنصون ٦/٢٩٢.

٣- إنه لما أشهت (ليس) (كان) و(ما) في الوقت ذاته «صار لها منزلة بين المنزلتين، فجاز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنها أقوى من (ما)؛ لأنها فعل و(ما) حرف، والفعل أقوى من الحرف. ولم يجر تقديم خبرها عليها؛ لأنها أضعف من (كان)؛ لأنها لا تتصرف و(كان) تتصرف، وهذا غاية الوضوح والتحقيق»^(١)

توسيط معمول خبر (كان) وأخواتها:

أجاز الحويون توسيط معمول الخبر بين الفعل الناقص واسمه بإجماع، إذا كان هذا المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ وذلك لاتساع العرب فيهما، نحو: كان في الدار زيدٌ مقيماً، وكان عندك زيدٌ مقيماً.

أما إذا لم يكن المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فقد اختلف فيه النحاة على قولين: الأول: ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى منع تقديمه^(٢).

الثاني: أجاز الكوفيون تقديمه مطلقاً، سواء تقدم مع الخبر، أم تقدم المعمول فقط^(٣)، وتابعهم ابن عصفور في حال تقدم المعمول مع الخبر فقط^(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل من منع توسيط معمول الخبر إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً، بأن توسيطه يعني إيلاء الفعل ما ليس باسم له ولا خبر، وذلك لا يجوز، قال سيبويه: «لو قلت: كانت ريداً الحمى تأخذ، أو تأخذ الحمى، لم يجوز، وكان قبيحاً»^(٥).

(١) الإيضاح ١/٢٦٤.

(٢) انظر: الكتاب ١/٧٠، المفتب ٤/٩٨-٩٩، شرح الكافية للرعي ٢/٢٩٩، التصريح على التوضيح ١/١٨٩.

(٣) انظر: شرح الكافية ٢/٢٩٩، التصريح على التوضيح ١/١٨٩، خزانة الأدب ٩/٢٦٩-٢٧٠.

(٤) انظر: شرح الجمل ١/٣٩٢، التصريح على التوضيح ١/١٨٩.

(٥) الكتاب ١/٧٠.

ويقول المبرد -معلقاً على قولهم: كان غلامه زيداً ضارباً-: «فهو على وجوه خطأ، وعلى وجه صواب: فأما الوجه الفاسد، فإن تجعل (زيداً) مرتفعاً يكان، وتجعل (العلام) متصباً بضارب. فتكون قد فصلت بين كان وبين اسمها وخرها بالغلام، وليس هو لها باسم ولا خبر، إنما هو مفعول مفعولها. وكذلك لو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذ»^(١).

ثم إن (كان) وباقى الأفعال الناقصة عوامل ضعيفة، فلا يفصل بينها وبين معمولها من الأحاسيات إلا بالظرف^(٢) وقد تجست العرب إيلاء الفعل ما ليس بمعمول له وترك معموله في المعاني كما تجنبته في الألفاظ، قال الشاعر:

كَمْ رُصِبَةٍ أَوْلَادَ أُخْرَى وَصَبِيَّتُ بِي بَطْئِهَا هَذَا الضَّلَالُ عَنِ الْقَصْدِ^(٣)

فكما سمت هذا النحو ضلالاً، كذلك تجنبته في الألفاظ^(٤).

أما من أجاز توسط معمول الخبر بين الفعل واسمه، فقد استدل بما يلي:

١- قول الشاعر:

فَسَاءَ هَذَا جَوْنَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بَمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا^(٥)

حيث وسط المعمول (إيَّاهم) بين الفعل الناقص (كان) واسمه.

٢- قول الآخر:

فَأَصْبَحُوا وَالْوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ الْوَى يُنْقِي الْمَسَاكِينَ^(٦)

(١) المقتضب ١٠٠/٤-١٠١.

(٢) انظر: شرح الكافية ٢/٢٩٩.

(٣) قيل - البيت للمعدّل بن الفرخ المجلي، وقيل: لأبي الأخيل المجلي. انظر: الحيوان ١٩٧/١، شرح السبع ٢٧١، شرح الحمل لابن عصفور ١/٣٩٢.

(٤) انظر: شرح الجمل ١/٣٩٢.

(٥) سبق تخريج البيت من ٢٤٥.

(٦) قائله حميد بن ثور، وليس في ديوانه. انظر: الكتاب ١/٧٠، ١٤٧، المقتضب ١٠٠/٤، شرح أبيات سيويه ١/١٧٥، أمالي ابن الحاجب ٦٥٦، شرح المقصد ١٠٤/٧، المقاصد النعمية ٨٢/٢، خزائن الأدب ٩/٢٧٠.

ذ(كل النوى) معمول الخبر (يلقي)، وقد تقدم معمول على الاسم.

٣- قول الآخر:

بَاتَتْ فُؤَادِي دَاتُ الْخَالِ سَالِيَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمُّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَقَبِ^(١)
حيث قدم معمول، وهو (فؤادي) على الاسم، والأصل: باتت ذات الخال
سالية فؤادي.

٤- كما احتج المجيزون مطلقاً بأن معمول معمول هذه الأفعال في معنى
معمولها، فإذا وَلَّيْهَا لَمْ يَلْهَا شَيْءٌ أَجْنَبِيَّ عَنْهَا^(٢).
وخرج المانعون النصوص السابقة على أوجه عدة منها:

١- تقدير ضمير شأن مضمرة، قال المبرد سماعاً على قولهم: كَانَ غَلَامُهُ زَيْدٌ
ضَارِباً: «والوجه الذي يصح فيه أن تضمّر في (كان) الخبر أو الحديث، أو ما
أشبهه، على شريطة التفسير، ويكون ما بعده تفسيراً له... فتقول على صحة
المسألة: كَانَ غَلَامُهُ زَيْدٌ ضَارِبٌ»^(٣).

٢- عد ذلك من باب الضرورة، قال ابن عصفور: «فإن جاء من ذلك شيء في
الشعر كان ضرورة يحفظ ولا يقاس عليه»^(٤).

٣- أن يكون اسم (كان) في البيت الأول السابق ضميراً مستتراً فيها عائداً على
(ما) الموصولة، أي: بسبب الأمر الذي كان هو عطية عودهم إياه^(٥).

٤- كما ردّ البيت الثاني السابق بأنه لو كان (المساكين) اسماً ل(كان)، لوجب أن
يقال: يلقون أو تلقى^(٦).

(١) سبق تخريجه ص ٢٤٥.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح ١٨٩/١.

(٣) المقتضب ٩٩/٤. وانظر: الكتاب ٢٠/١ وما بعدها.

(٤) شرح الجمل ٣٩٢-٣٩٣، وانظر: الخزانة ٢٦٩/٩.

(٥) انظر: خزانة الأدب ٢٦٩/٩.

(٦) انظر: المرجع السابق ٢٧٠/٩.

بقي أن أشير إلى حجة ابن عصفور في موافقته للكوفيين في هذه المسألة إذا تقدم المعمول مع الخبر جميعاً، ومخالفته لهم إذا تقدم المعمول لوحده، يقول: «وإن قدمته -أي المعمول- مع الخبر امتنع عند بعض الحوئين... والذي يجيز حجته أن المعمول من كمال الخبر وكالحزء منه، فأنت إذا إنما أوليتها الخبر، وهو الصحيح»^(١).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز تقدم المعمول وإيلائه كان أو إحدى أخواتها؛ وذلك لما يلي:

- ١- للأدلة المسموعة السابقة التي استدلت بها من أجاز المسألة.
- ٢- ليس في تقديم المعمول فصل بين العامل ومعموله بأجنبي كما قد يؤولهم؛ وذلك لأن نسة أخبار هذه الأفعال من أسمائها كنسبة الفعل من الفاعل؛ لأنهما مسند ومسند إليه، ولا يمتنع تقديم المفعول على الفاعل، فكذلك لا يمتنع تقديم معمول الخبر في هذه المسألة^(٢).
- ٣- إن رأي المانعين في هذه المسألة مناقض لقولهم في المبتدأ والخبر، حيث أجازوا هناك تقديم معمول الخبر على المبتدأ، ومنعوا الأمر هنا^(٣).

حذف خبر (ليس):

اختلف النحاة في حذف خبر (ليس)، وذلك على أقوال:
الأول: ذهب عامة البصريين إلى أنه لا يجوز حذف خبر (كان) وأخواتها - ومنها (ليس) - لا اختصاراً ولا اقتصاراً^(٤).

(١) شرح الحمل ١/ ٣٩٣.

(٢) انظر: تعليق الفرائد ٣/ ٧٥.

(٣) انظر مسألة: تقديم معمول الخبر على المبتدأ.

(٤) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ١/ ٤١٩، البحر المحيط ٢/ ٧١٦، البر المصون ٢/ ٦٤٤،

جمع البوامع ٢/ ٨٤، التأويل السحوي في القرآن الكريم ١/ ٣٢٢.

الثاني: ذهب بعض السحويين إلى جواز حذف أخبار هذا الباب لقرينة اختياراً^(١). ونص بعضهم على أن أصحاب هذا القول هم الكوفيون^(٢).
الثالث: ذهب الفراء إلى جواز حذف خبر (ليس) اختياراً، ولو بلا قرينة^(٣)، وتابعه على ذلك ابن مالك^(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل أصحاب القول الأول بدليل لخصه ابن عصفور بعد أن أورد الاعتراض المحتمل التالي: «فإن قيل: وما الذي يمنع من ذلك - أي حذف الخبر - وأنت لا تخلو أن تحكم له بحكم أصله أو بحكم لفظه الآن؟ فإن حكمت له بحكم ما أشبهه في اللفظ، فإنه يشبه المفعول، والمفعول يجوز حذفه، وإن حكمت له بحكم أصله فهو خبر في الأصل، وخبر المبتدأ يجوز حذفه اختصاراً لفهم المعنى، فكان ينبغي أن يجوز حذفه على كل حال»^(٥).

ثم يلخص علة امتناع حذف خبر (كان) وأخواتها، فيقول: «إن الذي منع من حذفه أنه صار عوضاً من المصدر، فلذلك لا يجوز أن يرد قائماً كوناً، كراهية الجمع بين العوض والمعوض منه... فلما كان الخبر المصدر في المعنى، استغني به عنه، كما استغني بـ(ترك) عن وذر وودع لما كان في معناه... فلما صار الخبر عوضاً من المصدر، صار كأنه من كمال الفعل وكأنه جزء من أجزائه، فلم يحذف لذلك، وأيضاً فإن الأعواض لازمة لا يجوز حذفها»^(٦).

(١) انظر: المراجع السابقة عدا شرح الجمل، والحذف في المثل العربي ١٠٨.

(٢) انظر: البحر المحیط ٧١٦/٢، الدر المنصون ٦٤٤/٢، الحذف في المثل العربي ١٠٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٨٣-٨٤، معجم الهوامع ٨٥/٢.

(٤) شرح التسهيل ٣٥٨/١، معجم الهوامع ٨٥/٢.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٤١٩/١.

(٦) شرح الجمل ٤١٩/١-٤٢٠ وانظر: معجم الهوامع ٨٤/٢، نتائج التحصيل ١٢٠٥/٣/١.

أما من أجاز حذف خبر (ليس) وبالي الأفعال الناقصة لقريظة، فقد استدل بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: «وَإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْوَدَانَ فَاصْبِرُوا إِلَىٰ حَرِّ الْيَوْمِ الَّذِي تَخْرُجُونَ فِيهِ» (١)، حيث قيل: إن (كان) في الآية تامة بمعنى (حدث) و(وجد). وذهب الكوفيون إلى القول بنقصانها وخبرها محذوف. وقدرت الآية: وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق، أو: وإن كان من غرمائكم ذو عسرة، أو نحو ذلك^(٢)

٢- قول الشاعر:

رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِتُهُ وَوَالِدِي بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي^(٣)
حيث حذف خبر (كنت)، والتقدير: كنت بريئاً، وقد دل على المحذوف (بريئاً) المذكور فيما بعد.

٣- قول الآخر:

إِنِّي صَبِيتُ كُلَّ شَيْءٍ مَا جِي فَأَيُّ فَكَاكِ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورٍ^(٤)
حيث حذف خبر (كان) كذلك. والتقدير: فكان غير غدور وكنت غير غدور.

أما من أجاز حذف خبر (ليس) وإن عدت القرينة الدالة على المحذوف، فقبل

(١) سورة البقرة، الآية (٢٨٠).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣/٣٧٣، البحر المحيط ٢/٧١٦، الدر المنثور ٢/٦٤٣. وانظر: آيات أخرى محتملة لحذف خبر (كان) وأخواتها في: التأويل النحوي للقرآن الكريم ١/٣٢٣ وما بعدها.

(٣) قائله عمرو بن أحمر. انظر: ديوانه ١٨٧، الكتاب ١/٧٥، شرح أبيات سيويه ١/٢٤٩، البكت في تفسير كتاب سيويه ١/٢١٢، [اصلاح المطلق ٨٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٠، لسان العرب ١١/١٣٢ (جول). والطوي: البشر. ويروى البيت: ومن جول الطوي. والجول: ما حول البشر. ويقال: إن البيت من أحكم أبيات ما قالت العرب.

(٤) قائله الفرزدق، والبيت ليس في ديوانه. انظر: الكتاب ١/٧٦، معاني القرآن للفراء ١/٤٣٤، شرح أبيات سيويه ١/٢٢٦، الإنصاف ١/٩٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٠، لسان العرب ٣/٣٦٠ (فقد).

إيراد الأدلة الداعمة لقوله، لابد من الإشارة إلى أن شرط ذلك عند الفراء وابن مالك أن يكون اسم (ليس) نكرة عامة^(١).

أما عن الأدلة، فهي التالية:

١- ما حكاه سيبويه من قولهم: ليس أحد^(٢)، أي: ليس هنا أحد.

٢- قول الشاعر:

أَلَا لَيْلٌ وَتَحَكُّ بَيْتَا فَأَمَّا الْخُودُ مِنْكَ فَلَيْسَ جُودُ^(٣)

أراد: فليس منك جود، أو ليس عندك جود.

٣- قول الآخر:

يَبْسُتُمْ وَحِينَئِذٍ أَنَّهُ لَيْسَ نَاصِرٌ فَيُؤْتِنُكُمْ مِنْ نُصْرِيَا عَتَمٍ مَغْفِلٍ^(٤)

أراد: ليس ناصر لكم.

٤- تمام الكلام بـ (ليس) والمرفوع بعدها، يقول الفراء: «ويجوز في ليس خاصة

أن تقول: ليس أحد إلا وهو هكذا؛ لأن الكلام قد يُتوهم تمامه بليس ويحرف

نكرة، ألا ترى أنك تقول: ليس أحد^(٥)، ثم يقول بعد ذلك: «ويجوز أن تقول:

ليس أحد إلا وله معاش، وإن أقيمت الواو فصواب؛ لأنك تقول: ليس أحد

فتقف فيكون كلاماً»^(٦).

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٥٨/١، جمع الهوامع ٨٥/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣٤٦/٢، معاني القرآن للفراء ٨٣/٢-٨٤، شرح التسهيل ٣٥٩/١.

(٣) قتله عبدالرحمن بن حسان. انظر: ديوانه ٢١، الكتاب ٣٨٦/١، شرح التسهيل ٣٥٩/١.

جمع الهوامع ٨٥/٢، نتائج التحصيل ١٢٠٥/٣/١، الدرر اللوامع ٨٥/١.

(٤) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٣٥٩/١، جمع الهوامع ٨٥/٢، الدرر اللوامع ٨٥/١.

٨٥/١، نتائج التحصيل ١٢٠٥/٣/١.

(٥) معاني القرآن ٨٣/٢.

(٦) المرجع السابق ٨٤/٢.

٥- تشبيه (ليس) بـ(لا) في إجابة حذف خبرها ، قال ابن مالك -محدثاً عن (ليس)- : «ولإفادتها النفي أيضاً احتضت من بين أخواتها بجوار الاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة ؛ لأنه بذلك يشبه اسم (لا) ، فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر»^(١).

هذه أهم الأدلة التي وقعت عليها ، واعتمد عليها كل من العراء وابن مالك في تقرير رأيهما وقبل الترجيح أشير إلى أن المانعين لحذف خبر الأفعال الناقصة مطلقاً ، خرجوا النصوص السابقة تخريجات شتى ، منها :

١- إنها مما حذف منها الخبر لهم المعنى ضرورة^(٢)

٢- أو أنها م وضع فيها المفرد موضع الاثنين ضرورة ، والتقدير في البيت الأول السابق : كنت معه ووالدي يريثن. وتقدير البيت الثاني : فكان وكنت غير غدورين^(٣).

٣- أو إنها مما يقع على المفرد وفرعيه : المثنى والجمع ، بلفظ واحد ، مثلها مثل (عدو) بمعنى (أعداء) ، وصديق ، وفريق^(٤).

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة القول بجواز حذف أخبار الأفعال الناقصة لقرينة ؛ وذلك لما يلي :

١- للنصوص السابقة وغيرها مما حذف منها أخبار هذا الباب لقرينة.

٢- إن الحذف لدليل جائز ومطرد في لغة العرب^(٥).

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٥٨ ، وانظر : معاني القرآن للعراء ٢/ ٨٣-٨٤.

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٠ ، مع البوامع ٢/ ٨٤.

(٣) انظر : شرح الحمل ١/ ٤٢٠-٤٢١ ، نتائج التحصيل ١/ ٣/ ١٢٠٦.

(٤) انظر : المرجعين السابقين.

(٥) انظر : المعنى ٨٥٣ وما بعدها.

٣- إن المانعين لجأوا إلى التأويل في تخريج النصوص التي استند إليها المجوزون، وما لا يحتاج إلى تأويل وتقدير أولى، بخاصة إذا كان هذا التأويل متكلفاً وبعيداً.

٤- مما حذف منه خبر (ليس) لقريظة، قول العرب: «سحابة خالت وليس شائم»، أي: وليس لها شائم^(١). وهو مما يقوي قول من يجيز حذف الخبر لقريظة.

إنهاء (كان) وأخواتها:

تدخل (كان) وأخواتها على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

وقد وردت أمثلة كثيرة ثراً وشعراً، رُفع فيها الحزآن بعد (كان) وأخواتها، ومن هذه الأمثلة:

١- قول الله تعالى: ﴿أَوْ لَرِيَكُنْ لَمْ تَأَيُّ أَنْ يَلْمَهُ عَلَمَتُوا بَيِّ إِتْرَكَ يَلْ﴾^(٢)، في قراءة من رفع (آية)^(٣)، ومعلوم أن «أَنْ» وما بعدها محكوم لها بحكم أعرف المعارف، وهو المضمرة^(٤)، فلا يصلح أن يكون في محل نصب خبراً لـ (يكن)، لأنه يصبح من قبيل ما أخبر فيه بالمعرفة عن النكرة^(٥).

٢- قول بعضهم: كان أنت خير منه، برفع (خير)^(٦).

٣- قول الشاعر:

(١) انظر: مجمع الأمثال للميداني ٣٤٥/١، الحذف في اللل العربي ١٠٩.

(٢) سورة الشعراء، الآية (١٩٧).

(٣) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ١٣٨/٢، الحجة ٥٢١، التيسير ١٦٦، الجامع

لاحكام القرآن ١٣٩/١٣، البحر المحيط ١٩٠/٨، وتنسب هذه القراءة لابن عامر

(٤) شرح الجمل لابن هصفور ٤١١/١.

(٥) انظر: المرجع السابق، شرح المفصل ١١٦/٣-١١٧.

(٦) انظر: الكتاب ٧١/١.

إذا متُّ كان النَّاسُ صِنْفَانِ - شَامِتٌ وَأَخَرُ مُثْنِي بِالْذِي كُنْتُ أَصْنَعُ^(١)

حيث رفع الخرايين بعد (كان)، وهما: الناس، وصفان

٤- قول الآخر:

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَعِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ^(٢)

حيث رفع الجزآن: شفاء، مبدول

٥- قول الآخر:

فَأَصْنَبَحُوا وَالسُّوَى عَالِي مُعْرِسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ السُّوَى تَلْقَى الْمَسَاكِينَ^(٣)

ويتضح الشاهد في هذا البيت، بما ذكره سيويه من أن (كل) انتصب على تلقي. ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس وقد قدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول، وهذا لا يحسن^(٤).

يعني أنه لا يجوز أن ترفع المساكين بـ (ليس) وقد جعلت الذي يلي ليس لفظ كل، وهو منصوب بتلقي. وكان وليس وأخواتهن لا يليهن منصوب بغيرهن.

(١) قائله العجيز السلولي انظر: الكتاب ٧١/١، مواتر أبي زيد ١٥٦، شرح أبيات سيويه ١٤٤/١، الأزهية ١٩، أسرار العربية ١٣٦، شرح المفصل ١١٦/٣، ١٠٠/٧، خزنة لأدب ٧٢/٩.

(٢) البيت مختلف في قائله، ف قيل: لبشام أخي دى الرمة، وقيل: لذى الرمة، وقيل: لبشام بن عقبة انظر: الكتاب ٧١/١، ١٤٧، المقتضب ١١١/٤، شرح أبيات سيويه ٤٢١/١، الأزهية ١٩١، أمالي ابن الحاجب ٨٦٨/٢، شرح المفصل ١١٦/٣، شرح شواهد المعنى ٧٠٤/٢، جمع البوامع ٦٤/٢.

(٣) قائله حميد بن ثور، وليس في ديوانه. انظر: الكتاب ٧٠/١، ١٤٧، المقتضب ١٠٠/٤، شرح أبيات سيويه ١٧٥/١، أمالي ابن الحاجب ٦٥٦، شرح المفصل ١٠٤/٧، المقاصد النحوية ٨٢/٢، خزنة الأدب ٢٧٠/٩.

(٤) الكتاب ٧٠/١.

وهذه الأدلة وما شابهها ترد على العراء الذي منع محيي الجزءين مرفوعين بعد (كان) وأخواتها، في حين أثبت ذلك الجمهور^(١).

الأقوال والأدلة:

اختلف النحاة في توجيه الأمثلة السابقة وما شاكلها، وذلك على قولين:
الأول: ذهب الكسائي إلى أن (كان) ملعأة فلا عمل لها^(٢)، وتابعه من الأندلسيين أبو الحسين ابن الطراوة^(٣).

الثاني: ذهب سيويه والجمهور إلى أن اسم (كان) وأخواتها ضمير الشأن محذوف، والجملة المثبتة في محل نصب خبر^(٤).

وحجة مذهب الجمهور أن (كان) في نحو: كان زيداً قائماً، مثل (إن) في نحو: إنه زيد قائماً، فتكون الهاء ضمير الشأن والحديث، وبرز لفظها لأنها منصوبة، والمنصوب يبرز لفظه ولا يستتر، فإذا دخلت (كان) عليه، صار الضمير فاعلاً واستتر؛ لأن الفاعل متى كان مضمراً واحداً لعائب لم تظهر له صورة، وتقع الجملة بعده خبراً^(٥).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول الكسائي وابن الطراوة؛ وذلك لما يلي^(٦):
١- إن فيه سلامة من تكلف تقدير ضمير شأن محذوف يقع اسماً لـ (كان)، ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تفسير أولى مما يحتاج إلى تقدير، بخاصة حينما يكون المعنى واضحاً فلا يكسبه التقدير مزيد وضوح.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٠١/٢، جمع الهوامع ٦٤/٢.

(٢) انظر: المرجع السابقين، والتذليل والتكميل ١٥٣/٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، والإفصاح لابن الطراوة ٤٦، وابن الطراوة النحوي ١٦٦.

(٤) انظر: الكتاب ٧٠/١-٧١، المقصب ١٠٠/٤، الارتشاف ١٠١/٢، جمع الهوامع ٦٤/٢.

(٥) انظر: شرح المفصل ١٠١/٧، التذليل والتكميل ١٥٣/٢.

(٦) انظر: ابن الطراوة النحوي ١٦٦-١٦٧.

٢- إن حمل (كان زيد قائم) على (إنه زيد قائم)، يرد عليه أن الصمير في (إنه) موجود وبارز، أما مع (كان) فهو مقدر، ولم يورد النحاة نصاً يبرز فيه ضمير الشأن مع (كان) أو إحدى أخواتها -فيما اطلعت عليه-.

٣- إن تعليل ظهور الضمير مع (إن) واستارته مع (كان)، بأنه منصوب مع (إن) ومرفوع مع (كان)، غير مسلم؛ لأن اسم (كان) مثل اسم (إن) في كونه عمدة، وأصله مبتدأ.

٤- مذهب الجمهور يؤدي إلى التناقض، فقد نقل أبو حيان عن ابن الطراوة قوله: «... ثم إنهم يتناقصون فبأنهم يجعلون الجملة من المبتدأ والخبر خبراً عن الناسخ في نحو: (إن زيد قائم)، وكان عمرو ضحكاً، واسم الناسخ الذي هو صمير الأمر تفسيره الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون مجهولاً. ومن شرط المفسر أن يكون معلوماً، فهم قد جعلوا الشيء الواحد معلوماً مجهولاً»^(١).

٥- وبما يدعم هذا القول كذلك إجازة كثير من النحويين إلغاء الأفعال الناصبة للمفعولين متقدمة^(٢).

زيادة (أصبح) و(أمسى):

نص النحويون على إجازة زيادة (كان)، وقد كثرت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعلها^(٣). لكنهم اختلفوا في زيادة (أصبح) و(أمسى)، وذلك على قولين: الأول: يجوز زيادتهما، وهو قول الكوفيين^(٤)، وتابعهم ابن مالك^(٥)

(١) التذليل والتكميل ١٨٠/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/١، الارتشاف ٦٤/٣، الهمع ٢٢٩/٢، خزانة الأدب ٣٥٤/٩.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٨-٤٠٩، شرح التسهيل ٣٦٠/١ وما بعدها.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١، شرح التسهيل ٣٦٢/١، شرح الكافية الشافية ٤١٣/١، الارتشاف ٩٦/٢، المساعد ٢٦٨/١، الهمع ١٠٠/٢، نتائج التحصيل ١٢١٣/٣/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٦٠/١، ٣٦٢.

الثاني : تمتنع زيادتها ، وهو قول عامة البصريين^(١).

الأدلة والمناقشة :

استدل من أجاز زيادة (أصبح) و(أمسى) بما يأتي :

١- قول العرب : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدهاها^(٢). يعنون الدنيا ، بزيادة (أصبح) و(أمسى) بين ما التعجبية وخبرها^(٣).

٢- قول الشاعر :

عَلُّوْ عَيْتِكَ وَشَايِبُهُمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ^(٤)

ف (عدو) مبتدأ ، و(مشغول) خبره ، و(أصبح) زائدة.

٣- قول الآخر :

أَعَادِلْ قَوْلِي : مَا هَوَيْتِ فَأَوْبِي كَثِيراً أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ دُوبِي^(٥)

حيث إن (أمسى) فيه زائدة.

٤- قول الآخر :

قَدْ بَتَّ أَحْرَسِي وَخَدِي وَبَمَتَّعِي صَوْتُ السَّاعِ بِهِ يُصْبِحُ وَاهَامُ^(٦)

(١) انظر : الأصول ١٠٦/١ ، شرح الكتاب للسيرافي ١٨٤/١ ، شرح الكافية ٢٩٥/٢ ، المساعد ٢٦٨/١.

(٢) انظر : المراجع في الهوامش السابقة.

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١.

(٤) لم أقف له على نسبة انظر : شرح التسهيل ٣٦٢/١ ، شرح الكافية الشافية ٤١٤/١ ، الارشاد ٩٦/٢ ، تلخيص الشواهد ٢٥٢ ، جمع الهوامع ١٠٠/٢ ، حاشية الصبيان ٢٤١/١ ، الدرر اللوامع ٩٠/١.

(٥) لم أقف له على نسبة. انظر : المراجع في الهامش السابق. وانظر : نتائج التحصيل ١٢٦٤/٣/١.

(٦) فائله النمر بن تولب. انظر : ديوانه ٣٨٨ ، التذيل والتكميل ١٤٣/٢ ، لمعي ١٩٥ ، شرح شواهد المنسي ٤٢٩ ، نتائج التحصيل ١٢٦٤/٣/١ ويروى البيت والهام (بالصم) ، كما يروى : يهضبن والهاما. والهام : من طير الليل.

حيث إن (يصبحن) فيه زائدة^(١).

٥ - قياس زيادة (أصبح) و(أمسى) على زيادة (كان)، فكما جاز زيادة (كان) في قولهم: ما كان أحسن ريئاً، فلا مانع من زيادة (أصبح) و(أمسى) في أسلوب التعجب كذلك قال ابن السراج: «وقد أجاز قوم من النحويين: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها، واحتجوا بأن أصبح وأمسى من باب كان»^(٢)
أما من منع زيادة (أصبح) و(أمسى)، فقد استدل بما يأتي:

١ - إن المسموع الوارد عن العرب قليل فلا يصح القياس عليه. قال ابن عصفور معقياً على قول العرب السابق: «وهذا إذا ثبت هو من القلة بحيث لا يقاس عليه»^(٣).

٢ - إن القياس في اللفظ أن لا يزداد^(٤).

٣ - إن قياس زيادة (أصبح) و(أمسى) على زيادة (كان) هو قياس مع الفارق؛ وذلك لأن (كان) «أم الأفعال فلا ينفك فعل من معاها»^(٥)؛ ولذلك توسع فيها بالزيادة والحذف، وحذف نونها، مما لم يرد في غيرها من أخواتها.
ويذكر ابن السراج فرقاً آخر بين (أصبح) و(أمسى) من جهة، و(كان) من جهة أخرى، فيقول -رداً على من قاس-: «ويعسد تشبيههم أن أمسى وأصبح أزمنة مؤقتة، وكان ليست مؤقتة»^(٦).

٤ - لو جاز زيادة أمسى وأصبح حملاً على كان، لجاز أيضاً زيادة بقية الأفعال الناقصة مثل: أضحى، وصار، وما رال؛ لأنها كذلك من أخوات كان، فلما لم

(١) انظر: نتائج التحصيل ١٢١٤/٣/١

(٢) الأصول ١٠٦/١

(٣) شرح الجمل ٤١٥/١

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٧.

(٦) الأصول ١٠٦/١

يُجز ذلك دل على امتناع زيادة أصبح وأمسى ، حملاً لهما على الباقي ، واقتصر على زيادة كان فقط^(١).

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة جواز زيادة (أصبح) و(أمسى) ، عملاً بما ورد من ذلك عن العرب ، وقياساً على ما اتفق عليه من إجازة زيادة (كان).

أما أن الأصل في الألفاظ أن لا تراد ، فهو مقيد بما ورد عن العرب من استعمالها لبعض الألفاظ زائدة. كما أن القول بجواز زيادة (أصبح) و(أمسى) لا يقتضي طرد الأمر مع بقية أخوات (كان) ؛ لأن المسموع عن العرب اقتصر على زيادة هذه الألفاظ الثلاثة فقط.

إعمال (إن) عمل (ليس) :

اختلف النحويون في إعمال (إن) عمل (ليس) على قولين :
الأول : ذهب الكسائي وأكثر الكوفيين إلى القول بإعمال (إن) عمل (ليس)^(٢) ، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك^(٣) ، وأبو حيان الذي يقول :
«والصحيح جواز إعمالها»^(٤).

الثاني : ذهب أكثر البصريين إلى منع إعمال (إن) عمل (ليس)^(٥) ، واختلف النقل عن سيبويه ؛ فُسب له القول بالجواز ، كما نُسب له القول بالمنع^(٦). كما

(١) انظر : المرجع السابق.

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ١٠٩/٢ ، المنهجي ٣٥ ، الجلسي الداني ٢٠٩ ، تعليق الفرائد ٢٥٣/٣ ،
معجم البوامع ١١٦/٢ ، الخزائن ١٦٦/٤ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣٧٤/١ وما بعدها ، تعليق الفرائد ٢٥٣/٣ .

(٤) ارتشاف الضرب ١٠٩/٢ .

(٥) انظر : المراجع في البوامع السابقة .

(٦) انظر : الكتاب ١٥٢/٣ ، ٢٢١/٤ . وقد ذكر السهيلي وابن مالك أن سيبويه أجاز الإعمال ، في حين ذكر النحاس والقيسي أنه لم يجز ذلك ، ولم يتصح لي تصريح من سيبويه بإجازة إعمال (إن) عمل (ليس) .

ذهب الغراء مذهب البصريين في هذه المسألة فمنع إعمال (إن) عمل (ليس)^(١).
الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز إعمال (إن) عمل (ليس) بما يلي:

١- قول الله -تعالى- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾^(٢)،
حيث قرأها سعيد بن جبير^(٣) بتخفيف (إن) ونصب (عباد)، فتكون (إن) عاملة
عمل (ليس)^(٤).

٢- ما حكى عن أهل العالية من قولهم: إن ذلك نافعك ولا ضارك. وقولهم:
إن أخذ خيراً من أحد إلا بالعافية^(٥).

٣- ما سمعه الكسائي من قول أعرابي: إنا قائماً، فأكرها عليه، وظن أنها
(إن) المشددة وقعت على (قائم) قال: فاستبته، فإذا هو يريد: إن أنا قائماً، فترك
الهمزة وأدغم^(٦).

٤- قول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُنْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحْسَنِ الْمَجَانِبِ^(٧)

حيث دخلت (إن) على الجملة الاسمية رفعت الاسم ونصبت الخبر.

٥- قول الآخر:

(١) انظر: المراجع في الباش الأول من هذه المسألة

(٢) سورة الأعراف: آية ١٩٤.

(٣) هو أبو محمد سعد بن جبير بن هشام الأسدي (٤٥-٩٥هـ)، مولى بني والبة بن الحارث وأصله حنسي من مشاهير التابعين عنماً وورعاً، قتله الحجاج بن يوسف. (انظر حطية الأولياء ٢٧٢/٤، وفيات الأعيان ٣٧١/٢-٣٧٣)

(٤) انظر: المحتسب ٢٧٠/١، شواد القراءات لابن خالويه ٤٨، مشكل إعراب القرآن ٣٠٧/١، الكشف ١١٠/٢.

(٥) انظر: الارتشاف ١٠٩/٢، المغني ٣٦، معجم الهوامع ١١٦/٢.

(٦) انظر: المراجع السابقة.

(٧) لم أقف له على نسبة. انظر: الأرمية ٤٦، شرح الحمل لابن عصفور ٤٨١/٢، المقرب ١٠٥/١، الارتشاف ١٠٩/٢، تعليق الفرائد ٢٥٥/٣، رصف المباني ١٩٠، خزانة الأدب ١٦٨/٤.

إِنْ الْمَرْءُ مَيَّتًا بِإِقْصَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُتَّقَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلًا^(١)

حيث رفع الاسم (المرء) ونصب الخبر (ميتا) بعد (إن).

٦- حمل (إن) على (ما) الحجازية، فكلاهما لنفي ما في الحال، وتقع بعدهما جملة الابتداء. بل إن مقتضى النظر أن يكون إحقاق (إن) النافية بيسر راجحاً على إحقاق غيرها من الحروف، لمشابهتها لها في الدخول على المعرفة، وعلى الظرف والجار والمجرور، وعلى المخبر عنه بمحصور^(٢).

أما من ذهب إلى عدم إعمال (إن) عمل (ليس)، فحجته أنها حرف جحد يحدث معنى في الاسم والفعل كألف الاستفهام، وكما لم تعمل (ما) التيمية، وهو وفاق للقياس لم تعمل (إن). ولما خالف بعض العرب القياس فأعملوا (ما)، لم يكن لنا أن نتعدى القياس في غير (ما).

فلم تعمل (إن) لعدم الاختصاص، وما لا يختص لا يعمل. أما الحرف المختص فإنه يعمل بشرط أن لا يكون كجزء من الكلمة التي يدخل عليها^(٣). وقد خرج المانعون بعض النصوص السابقة على الضرورة^(٤).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز إعمال (إن) عمل (ليس)؛ وذلك ثبوت السماع بإعمالها نثراً ونظماً، وثبوتها لغة لأهل العالية^(٥)، مما يجبر القياس عليها، بخاصة أن (إن) النافية مشبهة لـ (ليس) و(ما) الحجازية في المعنى وفي أوجه أخرى سبق بيانها عند إيراد أدلة المجيزين.

(١) لم أقف له على نسبة «نظر: شرح التسهيل ١/٣٧٦، شرح عمدة الحفاظ ٢١٧، تعليق الفرائد ٣/٢٥٥، الجنى الداني ٢١٠، تلخيص الشواهد ٣٠٧، المقاصد الحوية ٢/١٤٥، جمع البوامع ٢/١١٧، خزانة الأدب ٤/١٦٨.

(٢) «نظر: شرح التسهيل ١/٣٧٥، خزانة الأدب ٤/١٦٧.

(٣) «نظر: رصف المياني ١٩٠، خزانة الأدب ٤/١٦٧.

(٤) «نظر: شرح الحمل لابن عصفور ١/٤٨١، الارتشاف ٢/١٠٩.

(٥) «نظر ارتشاف العصب ٢/١٠٩، تعليق الفرائد ٣/٢٥٣، جمع البوامع ٢/١١٦.

باب أفعال المقاربة

زيادة (كاد)

اختلف النحويون في زيادة (كاد) على قولين:

الأول: أجاز زيادتها الكوفيون^(١)، وتبعهم من الأندلسيين أبو حيان^(٢)

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى منع زيادة (كاد)^(٣)

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز زيادة (كاد) بما يلي:

١- قول الله تعالى -: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ

الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْمُنْصَرَفِ مِنْ بَعْدِ مَا صَاكَادَ يَرْبِغُ قُلُوبٌ قَرِيبٌ مِنْهُمْ﴾^(٤).

قال أبو حيان بعد أن ذكر جملة من الأعراب لهذه الآية وما يترتب عليها من

إشكالات: «ويخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون (كاد) زائدة، ومعناها

مراد، لا عمل لها إذ دال في اسم ولا خبر، فتكون مثل (كاد) إذا ريدت، يراد

معناها ولا عمل لها، ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود: (من بعد ما راغت)

بإسقاط (كاد)^(٥).

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٥، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٢٥، البحر المحيط

٥/٥١٩، الدر المنصون ٦/١٣٥.

(٢) انظر: البحر المحيط ٥/٥١٩، الدر المنصون ٦/١٣٥، التأويل النحوي في القرآن الكريم

٢/١٤١٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٤٠٠، رنشاف لصرب ٢/١٢٦، الدر المنصون ٦/١٣٥، همع

الحوامع ٢/١٣٧.

(٤) سورة التوبة، الآية ١١٧٧.

(٥) البحر المحيط ٥/٥١٩، وانظر: الدر المنصون ٦/١٣٥.

٢- قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾^(١)، حيث ذكر المعربون من بين إعرابات هذه الآية، أن (أكاد) زائدة لا دخل لها في المعنى، ولكن المراد بالآية: الإخبار بأن الساعة آتية، وأن الله يخفي وقت إتيانها. وما يدعم ذلك أن هذا المعنى روي عن ابن جبير^(٢).

٣- قول الله -تعالى-: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُمُ لَوْ يَكَدُ يَنْهَى﴾^(٣). قال ابن يعيش سجد أن ذكر بعض أقوال العلماء في التوجيه الإعرابي للآية-: "... ومنهم من قال: إن (يكد) زائدة، والمراد: لم يرها، وعليه أكثر الكوفيين"^(٤).

٤- قول الشاعر:

وَتَكَادُ تَكْسُلُ أَنْ تَجِيءَ فَرَاشَهَا فِي جَنِّمٍ عَرَضِيَةٍ وَحُسْنٍ قَوَامٍ^(٥)
فقد خرج البيت على أن (تكاد) فيه زائدة، والمراد: أنها تكسل أن تجيء فراشها لدلالها^(٦).

٥- قول الآخر:

مَرِيْعٌ إِلَى الْمَشْجَاءِ شَاكٍ سِلَاحُهُ قَمَإٍ إِنْ يَكَادُ قِرْنُهُ يَقْسَمُ^(٧)

(١) سورة طه، الآية (١٥).

(٢) انظر: شرح التسهيل ٤٠٠/١، البحر المحیط ٣١٩/٧، الدر المنصون ٢٠/٨.

(٣) سورة النور، الآية (٤٠).

(٤) شرح المفصل ١٢٥/٧ وانظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٧٣/٢، الكشف ٦٩/٣، الجامع لأحكام القرآن ٦٩/٢، الدر المنصون ٤١٧/٨.

(٥) قائله حسان -رحمه الله- انظر: ديوانه ١٠٧، المنصب ٤٨/٢، شرح المفصل ١٢٠/٧، ١٢٦، شرح التسهيل ٤٠٠/١، اللسان ٣٤٨/٣ (كيد). والخروعة: اللية الحسنة الخلق.

(٦) انظر: شرح المفصل ١٢١/٧، شرح التسهيل ٤٠٠/١.

(٧) قائله: زيد الخير. انظر: ديوانه ١٨٦، الأعداد ٩٧، الزاهر في معاني كلمات الناس ٩١/٢، الجامع لأحكام القرآن ١٨٤/١١، البحر المحیط ٣١٩/٧، الدر المنصون ٢٠/٨، اللسان (كيد). والقرن: هو المشيل في الشجاعة.

حيث إن (يكاد) فيه زائدة^(١).

٦- قول الآخر:

إِذَا عَمِرَ الْمَحْرُ الْمُجِيبَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حَبِّ مَيْةٍ يَبْرَحُ^(٢)

قال ابن يعيش معلقاً على البيت -: «فقد قيل إنه لما أنشده أنكر عليه وقيل له. فقد برح حبها، فعبره إلى قوله: لم أجد رسيس الهوى، وعليه أكثر الرواة، وإن صحت الرواية الأولى فصحتها يحملها على زيادة (يكاد)، والمعنى: لم يبرح رسيس الهوى من حب مية، فهذا عليه أكثر الكوفيين، والشاعر لا يتقيد بذهب دون مذهب»^(٣).

أما من منع زيادة (كاد)، فقد ذهب إلى أنه لا حجة للمجيزين في كل هذه الأدلة التي أوردوها.

ومن ثم خرجت الأدلة السابقة تخريجات مختلفة منها:

١- تخريج آية براءة تخريجات عدة منها^(٤):

(أ) أن يكون اسم (كاد) ضمير الشأن، و(قلوب) مرفوع بـ(يزيع)، والجملة في محل نصب خبر لها.

(ب) أن يكون اسم (كاد) ضمير القوم أو الجمع الذي دل عليه ذكر المهاجرين والأبصار^(٥)

(١) انظر: الرازي في معاني كلمات الناس ٩١/٢، البحر المحيط ٣١٩/٧.

(٢) قائله ذو الرمة. انظر: ديوانه ١١٩٢، إملاء ما من به الرحمن ١٥٨/٢، شرح المفصل ١٢٤/٧، الدر المنصور ١٧٦/١، ٤١٦/٨، لسان العرب ٩٧/٦ (رسي)، خزانة الأدب

٣٠٩/٩. ورسيس الهوى: مه. ويبرح: يروله.

(٣) شرح المفصل ١٢٦/٧

(٤) انظر هذه التخريجات في: مشكل إعراب القرآن ٣٧٢/١-٣٧٣، البيان في عريب إعراب

القرآن ٤٠٦/١، إملاء ما من به الرحمن ٢٣/٢، البحر المحيط ٥١٨/٥

(٥) هـ. على قراءة من قرأ (يزيع) بالياء، وهما حمزة وحفص عن عاصم. انظر السبعة ٣١٩،

الحجة ٣٢٥، البحر المحيط ٥١٨/٥، الدر المنصور ١٣٣/٦.

(ج) أن يكون (قلوب) اسم (كاد) و(تزيغ) الخبر وسَط بينهما^(١).

٢- تخريج آية طه السابقة على النحو التالي^(٢):

(أ) أن (أخفيها) -بضم الهمزة- بمعنى أزيل خفاءها ؛ لأن الهمزة للسلب والإزالة ، والمعنى : أنها لتحقق وقوعها وقربها أكاد أظهرها. وقيل : الخفاء هو الظهور ، والمعنى أنني لشدة إيهامها أكاد أخفيها فلا أظهرها البتة.

(ب) وقيل : أكاد بمعنى : أريد ، فيكون المعنى : أريد إخفاءها.

(ج) وقيل : إن خبر (أكاد) محذوف ، تقديره : أكاد آتي بها لقربها. فيكون الوقف على (أكاد) ، والابتداء بـ(أخفيها).

٣- تخريج آية النور على النحو التالي^(٣):

(أ) أن يكون المعنى : انتفاء مقاربة الرؤية ، ويلزم من ذلك انتفاء الرؤية ضرورة.

(ب) أو أنه يراها بعد يأس واجتهاد.

(ج) وقيل : إنما هو مثل ضربه الله ، فهو يراها ولكنه لا يراها إلا ببطئاً.

(د) وقيل : لم يكدرها : مبالغة في عدم الرؤية

وخرج البيت الأول السابق على أن المعنى فيه : وصف المرأة المذكورة بمقاربة الكسل دون حصوله^(٤) ، «ولو كانت -أي كاد- زائدة كان وصفاً مذموماً ، لدلالته على مهانة النفس جداً ، كما يلزمها أن تنام في أي مكان كانت فيه»^(٥).

(١) هذا على قراءة من قرأ (تزيغ) بالثاء.

(٢) انظر هذه التخریجات في : معاني القرآن للفراء ١٧٦/٢ ، إعراب القرآن للمحاس ٣٣٤/٢ ، شرح التسهيل ٤٠٠/١ ، البحر المحیط ٣١٩/٧-٣٢٠ ، الدر المنصون ١٩/٨-٢٠.

(٣) انظر هذه التخریجات في : معاني القرآن للفراء ٢٥٥/٢ ، إملاء ما من به الرحمن ١٥٧/٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٣١٠/١ ، البحر المحیط ٥٤/٨ ، الدر المنصون ٤١٦/٨-٤١٧.

(٤) انظر : شرح التسهيل ٤٠٠/١.

(٥) نتائج التحصيل ١٣٣٥/٤/١.

الترجيح:

أرى أن القول بزيادة (كاد) أدعى للقول ؛ وذلك لما يأتي :

١ - لن أمكس تخريج بعض الشواهد السابقة تخريجات تحالف مذهب القائلين بالجواز ، إلا أن بعضها الآخر يترجح فيه القول بزيادة (كاد) ؛ ومن ذلك آية براءة السابقة ؛ حيث ذكر أبو حيان ثلاثة أوجه ذكرت في تخريج الآية ، ثم علق على ذلك بقوله : «وعلى كل واحد من هذه الأعراب الثلاثة إشكال على ما تقرر في علم النحو»^(١) ثم أورد هذه الاعتراضات والإشكالات^(٢) . وقد مضى أن أبا حيان رجح زيادة (كاد) في هذه الآية لأمرين : الأول : أن في ذلك خروجاً من الإشكالات ، والثاني : قراءة ابن مسعود من غير (كاد) .

٢ - إن هذه التوجيهات التي خرج عليها المانعون الشواهد السابقة ، لا تعني - ضرورة - نفي القول بزيادة (كاد) ، بل إن ذلك يكون - أحياناً - راجعاً على غيره من الأقوال التي لا تحلو من معلو وتأويل .

٣ - ثبت عن العرب زيادة (كان) كثيراً ، وزيادة (أصبح) و(أمسى) كذلك^(٣) ، فلا مانع حينئذ من حمل (كاد) عليها ، فيُحكَم عليها بجوار الريادة .

الخلاف في إعراب قولهم : عسى زيد أن يقوم :

تدخل أفعال المقاربة على الحملة الاسمية ، فتعمل عمل (كان) ، فترفع الاسم وتنصب الخبر .

والأعراف في خبر (عسى) و(أوشك) أن يقترن بـ(أن) . واختلف النحويون في إعراب نحو قولهم : عسى زيد أن يقوم ، وذلك على أقوال :

(١) البحر المحيط ٥١٨/٥

(٢) انظر : المرجع السابق ، والمراجعون ١٣٤/٦ .

(٣) انظر : مسألة زيادة أصبح وأمسى .

الأول: ذهب الجمهور إلى أن (عسى) على بابها، فعل ناسخ، و(زيد) اسمها، و(أن يقوم) في محل نصب خبر^(١).

الثاني: ذهب سيويه^(٢)، والمبرد^(٣) إلى أن (عسى) هنا فعل متعدٍ بمنزلة (قارب) معنىً وعملاً، فيكون (أن يقوم) في محل نصب مفعول به. أو أنها فعل لازم بمنزلة (قرب)، فيكون (أن يفعل) مفعولاً به على إسقاط الخافض، والتقدير: قرب زيد من أن يقوم، ثم حذف الجار توسعاً.

الثالث: ذهب الكوفيون^(٤) إلى أن (عسى) فعل قاصر كذلك بمنزلة (قرب)، إلا أن (أن) والفعل عندهم بدل اشتغال من الفاعل الذي هو (زيد). وتابعهم على ذلك ابن الطراوة^(٥). كما وافقهم ابن مالك^(٦)، إلا أن بدل الاشتغال عنده قد سد مسد الجزأين فابن مالك يوافق الجمهور في القول بأن (عسى) فعل ناسخ، ويوافق الكوفيين في القول ببدلية (أن يقوم).

الأدلة والمناقشة:

استدل من قال: إن (عسى) فعل ناسخ على بابها، و(أن يقوم) في محل نصب خبر لها، بما يلي:

(١) انظر: الإيضاح ٧٥، الفصل ٢٦٩، شرح الحمل لابن عصفور ١٧٨/٢، شرح الكافية

للرضي ٣٠٢/٢، الارتشاف ١٢٢/٢، مهج السالك ٦٩، المغني ٢٠١.

(٢) انظر: الكتاب ١٥٧/٣-١٥٨، شرح التسهيل ٣٩٤/١، الممي ٢٠٢

(٣) انظر: المختص ٦٨/٣، شرح الحمل ١٧٨/٢، الممي ٢٠٢.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣٠٣/٢، ارتشاف الصرب ١٢٢/٢، المغني ٢٠٢، تعليق الفرائد

٢٩٧/٣، الموفي في النحو الكوفي ١٣٠.

(٥) انظر: الإيضاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ٤٢، مهج السالك ٦٩، الأشياء

والنظائر ٦/٣، ابن الطراوة النحوي ١٣٢.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣٩٤/١.

١- قول الزباء: عسى القَوَيْرُ أبوساً^(١). حيث نصبت خبر (عسى) مما يدل على أن (أن) ومدخولها في نحو: عسى زيد أن يقوم، في محل نصب.

٢- قول الشاعر:

أَكْثَرْتُ فِي الْعَدْلِ مُبَحَّأً دَائِماً لَا تُكْثِرُنْ إِنْ عَسَيْتُ صَانِئاً^(٢)
حيث جاء النصب في خبر (عسى) ظاهراً، مما يرجح كون جملة (أن يقوم) في محل نصب كذلك.

أما من لا يرى أن عسى على بابها، بل خرجت عن كونها فعلاً ناسحاً، وهم أصحاب القولين الثاني والثالث، فقد اعتمدوا على أن القول الأول يؤدي إلى الإخبار بالمصادر عن الجثث، وهو أمر ممتنع، لأن الإقرار بكون (عسى) ناسخة، معناه أنها داخلة على ما أصله المبتدأ والخبر، مما يؤدي إلى ممتنع وهو الإخبار بالحدث عن الجثة^(٣).

ولذلك خرج أصحاب هذا المذهب الأدلة المسموعة السابقة على أن (عسى) قد ضمنت معنى (كان)، فأجريت في الاستعمال مجراها^(٤).

أما عن الخلاف في إعراب (أن يقوم) بين أصحاب القولين الأخيرين (الثاني والثالث)، فأوجزه بإيراد تخريج كل منهم لذلك:

يقول سيويه: «وتقول: عسيت أن تفعل، فإن هاهنا بمنزلة قولك: قاريت أن تفعل، أي: قاريت دالك، وبمنزلة: دنوت أن تفعل»

(١) انظر: الكتاب ١٥٨/٣، المقنضب ٧٠/٣، مجالس نعلب ٢٠٩/١، ٣٠٧، ومجمع

الأمثال ٢١/٢ والغوير: تصغير عار والأبوس: جمع بوس وهو الشدة.

(٢) قتله رؤية بن العجاج انظر: ملحقات ديوانه ١٨٥، الإيضاح ٧٧، الخصائص ٨٣/١،

شرح المفصل ١٤/٧، شرح الحمل ١٧٨/٢، المفني ٢٠٣، الحني الدني ٤٦٣، خزانة

الأدب ٣١٦/٩

(٣) انظر. شرح الحمل ١٧٨/٣، شرح الكافية ٣٠٢/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣٠٢/٢.

واخلولفت السماء أن تمطر، أي: لأن تمطر وعيت بمنزلة اخلولفت السماء^(١).

أما الكوفيون فقد لخص الرضي مذهبه بقوله: «وقال الكوفيون: إن (أن يفعل) في محل الرفع بدلاً مما قبله بدل الاشتغال، كقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُكُمُ اللَّهُ عَنِ الْإِيمَانِ لَمَّا يُقَيِّدْكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿أَنْ تَبْزُوهُمْ﴾^(٢)، أي: لا يهاكم الله عن أن تبروهم»^(٣).

ويوضح ابن مالك رأيه في المسألة نفسها بقوله: «والوجه عدي أن تجعل عسى ناقصة أبدأ، فإذا أسدت إلى أن والفعل وجّه بما يوجه وقوع حسب عليها في نحو: ﴿أَحْيَبَ النَّاسُ أَنْ يَتَزَكَّوْا﴾^(٤)، فلما لم تخرج حسب بهذا عن أصلها، لا تخرج عسى عن أصلها بمثل: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾^(٥)، بل يقال في الموضعين: سدت أن والفعل مسد الجزأين. ويوجه نحو: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ الْفَتْحَ﴾^(٦)، بأن المرفوع اسم عسى، وأن والفعل بدل سد مسد جزأي الإسناد، كما كان سد مسدهما لو لم يوجد المدل منه، فإن المبدل في حكم الاستقلال في أكثر الكلام»^(٧).

ولإخراج المسألة من أن تكون من باب الإخبار بالحدث عن اختة، لجأ أصحاب القول الأول إلى تخريج قولهم على الأوجه التالية:

١- تقديم مصاف محذوف إما قبل الاسم نحو: عسى أمر زيد أن يقوم. أو قبل الخبر، نحو: عسى زيد صاحب قيام^(٨).

(١) الكتاب ١٥٧/٣. وانظر في المعنى نفسه: المقتضب ٦٨/٣

(٢) سورة المشحنة، الآية (٨).

(٣) شرح الكافية ٣٠٣/٢.

(٤) سورة العنكبوت، الآية (٢٢).

(٥) سورة البقرة، الآية (٢١٦).

(٦) سورة المائدة، الآية (٥٢).

(٧) شرح التسهيل ٣٩٤/١.

(٨) انظر: شرح الكافية ٣٠٢/٢، المغني ٢٠١، تعليق الفرائد ٢٩٧/٣.

وقد ردّ ذلك بأن فيه تكلماً؛ إذ لم يظهر المضاف الذي قدره يوماً من الدهر لا في الاسم ولا في الخبر^(١).

٢- كما وجهوا قولهم بأنه من باب: زيد عدلٌ وصوم^(٢)

٣- وقيل: إن (أن) زائدة لا مصدرية^(٣).

وردّ ذلك بأن الزائد لا يلزم إلا مع بعض الكلم كزيادة (ما) في قولهم: افعل هذا أثراً ما، ولروحه مطرداً في موضع معين مع أي كلمة كانت بعيداً^(٤)، ثم إن (أن) عاملة في هذا الموضع ونحوه، ولا تسقط إلا قليلاً، مما يجعل القول بزيادتها بعيداً^(٥).
٤- وقيل: إن (أن) في هذا الموضع لا تتقدر بالمصدر؛ لأنها إنما أتت بها لتدل على أن في الفعل ترجيحاً^(٦).

وكما اعترض على القول الأول، لم يسلم ما تُسبب إلى سيويه والمرد من الاعتراض، حيث لم يثبت في (عسى) معنى المقاربة لا وضماً ولا استعمالاً^(٧) مما يجعل القول بأنها بمنزلة (قارب) أو (قرب) لا يخلو من بعد أيضاً.
ورد قول الكوفيين ببدلية (أن يقوم)، بأنه يكون حينئذ بدلاً لازماً تتوقف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البذل^(٨).

واعترض على ذلك بأنه لا مانع من أن يكون البذل لازماً، لكونه هو المقصود بالحكم، وكونه تابعاً لا يقدح في اللزوم، فقد رأينا بعض التوابع يلزم كوصف

(١) انظر: المراجع السابقة

(٢) انظر: المغني ٢٠١، تعليق الفرائد ٢٩٧/٣.

(٣) انظر: المرجعين السابقين، وشرح الكافية ٣٠٢/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣٠٢/٢.

(٥) انظر: المعني ٢٠٢، تعليق الفرائد ٢٩٧/٣.

(٦) انظر: شرح المحصل لابن عصفور ١٧٨/٢. أما في الجمع ١٣٨/٢، فقد ذكر أنه جيء به (أن) لتدل على أن في الفعل تراخياً.

(٧) انظر: شرح الكافية ٣٠٣/٢.

(٨) انظر: المعني ٢٠٢، تعليق الفرائد ٢٩٧/٣.

مجرد (رب) إذا كان ظاهراً^(١).

الترجيح:

بعد إجمال الاعتراضات والاعتراضات المقابلة لكل قول، يترجح لي أن (عسى) على بابها في قولهم: عسى زيد أن يقوم، فهي فعل ناسخ دال على الترجي رافع للاسم ناصب للضر.

كما يترجح لي القول الأول في إعراب (أن يقوم)، وهو أن يكون في محل نصب خبر لـ (عسى)؛ وذلك لأنه صُرح بالنصب في بعض الأمثلة المسموعة، «فلما ردوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل ولم ينطقوا بالمصدر»^(٢). وأظهروا النصب، مما يدل على أن المصدر المؤول في موضع نصب كذلك.

ثم إن لذلك نظائر، نحو قولهم: لعل زيدا أن يقوم^(٣).

ولابد من الإشارة في هذا الموضع إلى ما حالف الشيخ محمد عبدالحالقي عضيمة سرحمه الله - من الصواب عندما أشار إلى أن سيويه والمبرد لا يختلف رأيهما في الحقيقة - عن مذهب الجمهور الأول، يقول: «والذي أراه أن سيويه والمبرد يريان أن أفعال المقاربة تعمل عمل (كان) وأحواتها، فالرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها، وكذلك الجملة بعدها. وتفسيرهما هذه الأفعال بقارب أو دنا إنما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب. كذلك إطلاق المبرد على اسمها بأنه فاعلها وعلى خبرها بأنه معمولها لا يدل على أنه يعرب الخبر معمولاً، فقد عبر بذلك في باب كان أيضاً... كما أطلق سيويه على اسمها بأنه فاعل»^(٤).

وقد صرح سيويه نفسه بهذا القول بشكل واضح لا لبس فيه^(٥).

(١) انظر: تعليق الفرائد ٢٩٧/٣ - ٢٩٨.

(٢) شرح الجمل لابن حنفور ١٧٨/٢.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) للفتنظ ٦٨/٣ - ٦٩، هـ ٢.

(٥) انظر: الكتاب ١٦٠/٣.

باب إن وأخواتها

(لكنّ) بين البساطة والتركيب:

اختلف الحويون في (لكنّ) - أبسطة هي أم مركبة ، وذلك على قولين :
الأول : ذهب الكوفيون إلى أنها حرف مركب^(١) ، وتابعهم من الأندلسيين أبو القاسم السهيلي^(٢) .

الثاني : ذهب عامة البصريين إلى أنها حرف بسيط^(٣) .

الأدلة والناقشة :

لئن قال الكوفيون بالتركيب في (لكنّ) ، إلا أنهم اختلفوا في أصل (لكنّ) ، وفي الحروف التي تركبت منها ، وذلك على النحو التالي :
- قبل : إن أصلها : (لكنّ) ساكنة النون و(أنّ) المفتوحة المشددة ، طرحت الهمزة ، فحذفت نون (لكنّ) لملاقاتها الساكن وينسب هذا القول إلى الفراء من الكوفيين^(٤) .

- وقيل : إنها مركبة من (لا) و(إنّ) والكاف الزائدة لا للتشبيه ، وقد حذفت الهمزة تخفيفاً ، وينسب إلى باقي الكوفيين^(٥) . ووافقهم السهيلي الذي يقول : «وأما لكنّ فأصح القولين فيها أنها مركبة من (لا) و(إن) والكاف. و(الكاف) التي هي للخطاب - في قول الكوفيين - ما أراها إلا كاف التشبيه ؛ لأن المعنى يدل عليها إذا

(١) انظر معاني القرآن للقراء ١/٤٦٥-٤٦٦ ، الإصناف ١/٢٠٩ ، نتائج المكر ٢٥٥ .

ارتشاف الصرب ٢/١٢٨ ، المفني ٣٨٤ ، جمع البوامع ٢/١٥٠ .

(٢) انظر : نتائج المكر ٢٥٥ . الارتشاف ٢/١٢٨ ، الجمع ٢/١٥٠ .

(٣) انظر : المراجع السابقة ، شرح المصطل ٨/٦٤ .

(٤) انظر : المراجع في الهامش الثاني السابق والذي في معاني القرآن ١/٤٦٥-٤٦٦ موافق لعامة الكوفيين .

(٥) انظر : الارتشاف ٢/١٢٨ ، المفني ٣٨٤ ، الجمع ٢/١٥٠ .

قلت: ذهب زيد لكن عمراً مقيماً، تريد: لا كفعل عمرو، فلا لتوكيد المعنى عن الأول، وإنَّ لإيجاب الفعل الثاني، وهو المنفي عن الأول؛ لأنك ذكرت الذهاب الذي هو ضده قبل على انتفائه.

فلا تقع (لكن) إلا بين كلامين متنافيين، فلذلك تركبت من (لا) و(الكاف) و(إن)، إلا أنهم لما حذفوا الهمزة المكسورة كسروا الكاف إشعاراً بها^(١) واستدل العراء على تركيبها بقوله: «وإنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها لأن أصلها: إن عبدالله قائم، فزيدت على (إن) لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً، ألا ترى أن الشاعر قال:

وَلَكِنِّي مَسْنُ حُبِّهَا لَكَمِيدٌ^(٢)

فلم تدخل اللام إلا لأن معناها (إن).

وهي فيما وصلت به من أولها بمنزلة قول الشاعر:

لَيْسَتْكَ مِنْ عَيْبِيَّةٍ لَوْ سَيِّمَةٌ عَلَى هَوَاتٍ كَادِبٍ مَنْ يَقُولُهَا^(٣)
وصل (إن) هاها يلام وهاء، كما وصلها ثم يلام وكاف، والحرف قد يوصل من أوله وآخره^(٤).

(١) نتائج الفكر ٢٥٥.

(٢) عجر بيت لا يعرف قائله، وصدره:

بَلْ مَوْنَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى هَوَاؤِي

انظر: كتاب اللامات ١٥٨، سر صناعة الإعراب ٣٨٠/١، الإنصاف ٢٠٩/١، شرح المنصل ٦٢/٨، رصف المباني ٢٣٥، ٢٧٩، الجنى الثاني ١٣٢، لسان العرب ٢٩١/١٣ (لكن)، الخزانة ١٦/١، ٣٦١/١٠. والكمد: أشد الحزن.

ويروى البيت: لعبيد.

(٣) لا يعرف قائله. انظر: معاني القرآن للقرطبي ٤٦٦/١، الإنصاف ٢٠٩/١، شرح الحمل لابن عصفور ٤٣٣/١، لسان العرب ٦٣٧/١٢ (وسم)، ٩٨/١٣ (جنى)، ٣٩٣/١٣ (لبن)، جمع البوامع ١٧٨/٢، الخزانة ٣٤٠/١٠، الدرر اللوامع ١٩٠/٢.
(٤) معاني القرآن ٤٦٥-٤٦٦.

كما استدلل الكوفيون على تركيب (لكن)، وأن أصلها (إن)، بأنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع (إن)، فدل على أن الأصل فيها (إن) زيدت عليها الكاف واللام^(١).

أما البصريون القائلون بعدم التركيب في (لكن)، فقد احتجوا بما يلي:

١- إن الأصل في الكلمات البساطة، والتركيب خلاف الأصل، ولا ضرورة توجه، ومن ثم كان الالتفات إلى الأصل أحسن^(٢).

٢- إنه لا دليل على ما ادعاه الكوفيون من الريادة والحذف والنقل، إضافة إلى أنه لا معنى لدعواهم^(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول جمهور البصريين، الذين ذهبوا إلى أن (لكن) حرف بسيط؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة السابقة التي دعم بها البصريون قولهم.

٢- إن المعنى لا يسهف القائلين بالتركيب لتقوية رأيهم، حيث إن تقديرهم للكلام لا يحلو من تحل ويعنو، يخرج منه القول بأن (لكن) حرف ناسخ بسيط دال على الاستدراك.

٣- الاختلاف في التقدير عند القائلين بالتركيب، وما يعترضهم من إشكالات في تقدير متعلقات الكاف المقدرة ووظيفتها.

٤- إن إجازة العطف على موضع (لكن) لا يدل على أن أصلها (إن)، وإنما جاز العطف لأن (لكن) لا تغير معنى الابتداء كـ (إن)؛ لأن معنى (لكن)

(١) انظر: الإنصاف ١/٢١٣-٢١٤.

(٢) انظر: شرح المفصل ٨/٦٤، وصف المدني ٢٨٤-٢٨٥، شرح ألفية ابن معط ٢/٩١٠، شرح الكافية للرضي ٢/٣٦٠.

(٣) انظر: الإنصاف ١/٢١٤، شرح ألفية ابن معط ٢/٩١٠.

الاستدراك ، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف ، فجاز أن يعطف على موضعها كـ (إن)^(١).

إفادة (لعل) للتعليل:

من الحروف الناسخة (لعل) ، وهي للترجي في المحبوب ، وللإشفاق في المكروه. واحتُلف في دلالتها على التعليل ، وذلك على قولين :

الأول : ذهب الكسائي^(٢) ، والفراء^(٣) إلى أنها تأتي في بعض التراكيب مفيدة التعليل ، وتابعهم على ذلك ابن مالك^(٤).

الثاني : ذهب سيويه^(٥) ، والمبرد^(٦) ، وعامة الصريين^(٧) إلى أنها مفيدة ابتداءً للترجي أو الإشفاق.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أثبت لـ (لعل) معنى التعليل بما يلي :

١ - قول الله تعالى :- «فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْسًا تَعْلَمَانِ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْتَفِئُ»^(٨) ، حيث ذكر

الأخفش أن معنى الآية «نحو قول الرجل لصاحبه : افرغ لعلنا نتغدى ، والمعنى :

(١) انظر : الإنصاف ٢/١٧٧.

(٢) انظر - ارتشاف الصرب ٢/١٣٠ ، التذييل والتكميل ٢/٤٤٤ ب ، المعنى ٣٧٩ ، الجسي

النبني ٥٢٧ ، جمع البوامع ٢/١٥٢.

(٣) انظر : البحر المحيط ٦/٢٤٥ ، الدر المنصون ٨/٤٣.

(٤) انظر : شرح التسهيل ٥/٢ ، ٧-٨.

(٥) انظر : الكتاب ١/٢٣١ ، ٢/١٤٨ ، ٤/٢٣٣.

(٦) انظر : المختضب ٤/١٠٨ ، ١٨٣.

(٧) انظر : المراجع في الهامش الأول من هذه المسألة

(٨) سورة طه ، الآية [٤٤].

لنتغذى، و: حتى تغذى. ويقول الرجل: اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك، أي: لتأخذه^(١).

٢- قول الله تعالى:- «لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ»^(٢)، وقوله: «لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ»^(٣)، وقوله: «لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ»^(٤)، ونحو ذلك مما يدل على أن العرب قد استعملت (لعل) مجردة من الشك، بمعنى لام (كي)، فالمعنى: لتعقلوا، ولتذكروا، ولتقوا^(٥).
٣- قول الشاعر:

وَقُلْتُمْ لَنَا كُفُّوا الْحُرُوبَ لَعَنَّا نَكْفُ وَوَتَقْتُمْ لَنَا كُلَّ مَوْتِي
فَلَمَّا كَفَّمَا الْحَرْبَ كَانَتْ عَهْدُكُمْ كَنَسَحَ سَرَابٍ فِي سَلَا مُتَالِي^(٦)
المعنى: كفوا الحروب لنكف، ولو كانت (لعل) ها شكاً لم يوتقوا لهم كل موثق^(٧).

أما سيبويه - رحمه الله - ومن وافقه، فقد ردوا تلك الأدلة وغيرها إلى معنى الترجي والإشفاق. يقول سيبويه - معلقاً على آية طه السابقة -: «فالعلم قد أتى من وراء ما يكون، ولكن انهبأ أنتم في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلم»^(٨) فالتوقع في الآية والترجي إنما هو بالنسبة للبشر^(٩).

(١) معاني القرآن للأخفش ٤٠٧/٢، وانظر - شرح التسهيل ٧/٢-٨.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢١١. وغيرها من المواضع.

(٣) سورة الأنعام، الآية ١٥٢. وغيرها من المواضع.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٧٣. وغير ذلك من المواضع.

(٥) أمالي ابن الشجري ٧٧/١.

(٦) لم أقف لهما على سية. انظر: الحماسة البصرية ٢٥/١-٢٦، تفسير الطبري ٣٦٤/١.

أمالي ابن الشجري ٧٧/١، الجامع لأحكام القرآن ١٥٨/١، شرح التسهيل ٧/٢، الدر المنصور ١٨٩/١.

(٧) انظر: أمالي ابن الشجري ٧٧/١، الجامع لأحكام القرآن ١٥٨/١.

(٨) الكتاب ٣٣١/١ وانظر: المقتضب ١٨٣/٤.

(٩) انظر - معاني القرآن وإعرابه للرجز ٣٥٨/٣، الجامع لأحكام القرآن ١٣٤/١١، البحر المحيط ٢٤٥/٦، الدر المنصور ٤٢/٨.

وعلق أبو حيان على (لعل) في قول الله -تعالى-: ﴿وَتَشْتَدُّونَ مَصَاجِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾^(١)، فقال: «والظاهر أن (لعل) على بابها من الرجاء، وكأنه تعليل للباء والاتخاذ، أي الحامل لكم على ذلك هو الرجاء والخلود ولا خلود»^(٢)
 إذاً فقد خُرج ما جاء من هذا في كلام الله -سبحانه- على شك المخاطبين^(٣)؛
 وذلك «لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه -تعالى-»^(٤).

الترجيح:

يظهر لي أن مذهب من قال بإفادة (لعل) للتعليل في بعض النصوص والاستعمالات أوجه وأظهر؛ وذلك لما يلي:

١- صحة المعنى الذي تؤول إليه النصوص السابقة وغيرها إذا حُمِلت (لعل) فيها على إفادة التعليل، ومن ذلك أيضاً قول الله -تعالى-: ﴿وَأَقْعَلُوا الْحَيَرَ لَعَلَّكُمْ تَهْلِكُونَ﴾^(٥)، فلا ينكر أن يُرثب العلاج على فعل الخير، بل إن ذلك معنى صحيح تتظاهر النصوص الشرعية على تأكيده.

٢- إن في البيتين السابقين قرينة لفظية، تمنع إرادة الشك والرجاء من (لعل)، مما يرجح كون (لعل) فيها للتعليل، وإلا فلا معنى لعبارة: ووثقتم لنا كل موثق

٣- إضافة معنى التعليل أو غيره لـ (لعل) هو إضافة إثراء وإغناء، ولا تعارض بين ذلك وبين أن يكون المعنى الأصلي لـ (لعل) الترجي والإشفاق. أما عن ترجيح

(١) سورة الشعراء، الآية [١٢٩].

(٢) البحر المحيط ٣٢/٧ ولعل الأقرب في الآية أن تكون (لعل) للنشيه، أي كأنكم تخذلون، خاصة أن ذلك يؤديه ما في حرف أبي: (كأنكم تخذلون) وقري: (كأنكم خالدون) (انظر: الدر المنصور ٥٣٩/٨).

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٧٦/١.

(٤) شرح الكافية للرضي ٣٤٦/٢. وانظر: الدر المنصور ٤٢/٨.

(٥) سورة الحج، الآية [٧٧].

معنى على آخر، فإن ذلك متوقف على القرائن المختلفة ولا شك أن نقل
الأخفش وغيره من يوثق بقله لنصوص دالة على معنى التعليل في (لعل)
مرجع لهذا الأمر.

إفادة (لعل) للاستفهام:

كما اختلف السحاة في إفادة (لعل) التعليل، اختلفوا أيضاً في مجيها للدلالة على
الاستفهام، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن (لعل) تحي للاستفهام^(١)، وتابعهم ابن مالك^(٢)

الثاني: ذهب البصريون إلى أن (لعل) تكون دائماً للترجي أو الإشفاق^(٣).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أثبت معنى الاستفهام لـ (لعل) بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْسًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَحْشَنُ﴾^(٤)، قال القرطبي:

وقيل: لعل هاهنا بمعنى الاستفهام^(٥)، فيكون المعنى: هل يتذكر أو يحشى؟

٢- قول الله -تعالى-: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾^(٦)، وقوله:

﴿وَمَا يَذْكُرُكَ لَعَلَّ هُيَاقُوتٌ﴾^(٧) قال ابن هشام -محمداً معاني (لعل)-: والثالث:

(١) انظر: الأهمية ٢٢٧، الارشاف ١٣٠/٢، التنبيل والتكميل ٤٤/٢، المغني ٣٧٩،

لجى اللباني ٥٢٧، معجم البوامع ١٥٣/٢

(٢) انظر: شرح التسهيل ٥/٢، ٨

(٣) انظر: المراجع في التامش الأول من هذه المسألة وانكتاب ٣٣١/١، ١٤٨/٢، ٢٣٣/٤،

المقتضب ١٠٨/٤، ١٨٣، الجامع لأحكام القرآن ١١/١٣٤.

(٤) سورة طه، الآية [٤٤].

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١١/١٣٤، وانظر: الدر المنصون ٨/٤٣.

(٦) سورة الطلاق، الآية [١١].

(٧) سورة عبس، الآية [٣].

الاستفهام، أثبت الكوفيون، ولهذا علق بها العمل في نحو. (الآيتين السابقتين) (١).

٣- قول بعض الأنصار -رضي الله عنهم- للرسول ﷺ وقد خرج إليهم مستعجلاً: (لعلنا أعجلناك) (٢)، أي: هل أعجلناك؟

٤- قولك للرجل: لعلك تشتمني؟ تريد: هل تشتمني؟ فيقول: لا، أو نعم (٣).
أما عامة البصريين فقد رجعوا عن التعليل والاستفهام وغيره من المعاني التي قيلت في (لعل) إلى معنى الترجي والإشفاق.

وقد سبق ذكر تأويل سيويه لآية طه السابقة (٤) على رجاء المخاطبين.
ويقول أبو حيان -معلقاً على آية عبس السابقة-: «والظاهر مصب (يدريك) على جملة الترجي، فالمعنى: لا تدري ما هو مترجى منه من ترك أو تذكر. وقيل:

المعنى: وما يطلعك على أمره وعقبى حاله. ثم ابتدأ القول: (لعله يزكى): أي تنمو بركته ويتطهر لله» (٥).

كما خرج الأثر السابق على أن (لعل) فيه دالة على الإشفاق لا على الاستفهام (٦).
الترجيح:

يترجح لي أن القول بإفادة (لعل) للاستفهام في بعض الأساليب والنصوص والاستعمالات أظهر؛ وذلك للأسباب التي جئت على ذكرها في مسألة: إفادة (لعل) للتعليل.

(١) المعنى ٣٧٩.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: الوضوء، باب: من لم ير الوضوء إلا من المخرجين. انظر:

اللؤلؤ والمرجان ٨٠/١ رقم ١٩٦.

(٣) انظر: الأهمية في علم الحروف ٢٢٧.

(٤) انظر: مسألة: إفادة (لعل) للتعليل.

(٥) البحر المحيط ٤٠٦/١٠.

(٦) انظر: الجنى الثاني ٥٨٠.

إفادة (كأن) الظن والشك:

اتفق النحويون على أن (كأن) تفيد التشبيه، ولكنهم اختلفوا في إفادتها الشك، وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون إفادة (كأن) الظن والشك^(١)، وتابعهم من الأندلسيين ابن السيد^(٢)، وابن الطراوة^(٣).

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى أن (كأن) لا تخرج عن إفادة معنى التشبيه، ولا تفيد الظن ولا غيره^(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أثبت معنى الظن والشك لـ (كأن) بأنها تكون للتشبيه إذا كان خبرها جامداً نحو: كأن زيداً أسداً أما إذا كان خبرها صفة مشتقة، نحو: كأن زيداً قائماً، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم، فإن (كأن) في هذه الحال تفيد الشك؛ وذلك لأن الشيء لا يشبه بنفسه^(٥).

كما حمل الكوفيون (كأن) على الظن في قول العرب: (كأنك بالشتاء مقبلاً)، أي أظنه مقبلاً^(٦).

قال ابن السيد: «وإذا كان خبرها فعلاً أو جملة أو ظرفاً أو صفة فهي للظن والحسبان قال: والنحويون يقولون: هي للتشبيه، وليس كذلك إلا إذا كان الخبر

(١) انظر: ارتشاف التصرب ١٢٩/٢، المفني ٢٥٣، الحنى البدائي ٥٧٢، جمع الهوامع ١٥١/٢، ابن الطراوة الحوي ١٣٤.

(٢) انظر: الارتشاف ١٢٩/٢، الحنى البدائي ٥٧٢، جمع الهوامع ١٥١/٢.

(٣) انظر: للمراجع السابقة، وشرح الحمل لابن عصفور ٤٤٨/١، وابن الطراوة النحوي ١٣٤.

(٤) انظر: الكتاب ١٥١/٣، ٣٣٢، المقتضب ١٠٨/٤، ١١٤، الأصول ٢٣٠/١، وانظر: للمراجع السابقة أيضاً.

(٥) انظر: شرح الحمل ٤٤٨/١، شرح الكافية ٣٤٥/٢، للمني ٢٥٣، جمع الهوامع ١٥١/٢.

(٦) انظر: للمني ٢٥٣.

كما يمثل به الأول، إما أخط أو أرفع نحو: كأنك ملك، فإذا قلت: كأن زيدا قائم، لم يستقيم أن يكون تشبيها، لأن الشيء لا يشبه بنفسه^(١).

أما البصريون الذين يذهبون إلى أن (كأن) لا تنفك عن إفادة معنى التشبيه، فقد ردوا شبهة: إن الشيء لا يشبه بنفسه، بقولهم: إن الشيء يُشبه في حالة ما به في حالة أخرى، ففي قولهم: كأن زيدا قائم، كأنك شئت زيدا وهو غير قائم به قائما، فالشيء قد يشبه في حال ما بنفسه في حال أخرى^(٢).

أو أن يكون التقدير في قولهم: كأن زيدا قائم، كأن هيئة زيد هيئة قائم^(٣). وقد علق الرضي على قولهم: كأنك قائم بقوله: «والأولى أن يقال هي للتشبيه أيضاً، والمعنى: كأنك شخص قائم، حتى يتعابر الاسم والخبر حقيقة، فيصح تشبيه أحدهما بالآخر، إلا أنه حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه، وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه، صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر، فلهذا تقول: كأي أمشي، وكأنك تمشي، والأصل: كأي رجل يمشي، وكأنك رجل تمشي»^(٤).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول الكوفيين ومن تابعهم؛ وذلك لما يلي:

١- بُعد قولهم عن التقدير والتأويل، فلا حاجة إلى تقدير محذوف - كما هو الحال عند من قصر معنى (كأن) على التشبيه فقط، فأولوا ما أوحى بخلاف ذلك.

(١) التنبيل والتكميل ١٩٢/٢، وانظر: الارتشاف ١٢٩/٢، المعنى ٢٥٣، ابن الطراوة السحوي ١٣٤.

(٢) انظر: شرح الجمل ٤٤٨/١، جمع الهوامع ١٥١/٢.

(٣) انظر: المرجعين السابقين، وشرح الكافية ٣٤٦/٢.

(٤) شرح الكافية للرضي ٣٤٦/٢.

٢- إن التشبيه الذي ذكره البصريون في نحو: كأن زيدا قائم، بعيد؛ إذ أن من أغراض التشبيه عند البلاغيين^(١)؛ بيان حالة المشبه، والتقرير والتوكيد، والاستطراف أو الإمتاع باستدعاء ما يقل حضوره في الذهن، وكلها معان لا تتأدى بهذا التعبير لما ذكره ابن السيد سابقاً.

عامل الرفع في خبر (إن):

تلتزم (إن) وأخواتها المبتدأ والخبر. وهي تعمل النصب في الاسم باتفاق النحويين^(٢)، لكنهم اختلفوا في رفعها للخبر على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن خبر (إن) وأخواتها ياقى على رفعه الذي كان له قبل دخولها عليه، ولم تعمل فيه (إن) وأخواتها شيئاً^(٣)، وتابعهم من الأندلسيين السهيلي^(٤).

الثاني: ذهب البصريون إلى أن (إن) وأخواتها ناصبة للاسم رافعة للخبر^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن تابعهم لمذهبهم بما يلي:

١- ضعف هذه الحروف موازنة بالأفعال؛ فقد نصبت هذه الحروف الأسماء لمشابتها للأفعال، وإذا كانت كذلك، فهي فرع عن الأفعال، وإذا كانت فرعاً فهي أضعف منها؛ لأن الفروع دائماً أضعف من الأصل، فينبغي أن لا تعمل في

(١) انظر: العمدة ٢٥٦/١ وما بعدها، مفتاح العلوم ٣٣٢ وما بعدها.

(٢) انظر: الأصول ٢٣٠/١، مجالس العلماء ١٠٣، الإصناف ١٧٦/١؛ التبيين عن مذاهب

النحويين ٢٣٣، ارتشاف الصرب ١٢٨/٢، جمع البوامع ١٥٥/٢.

(٣) انظر: نتائج الفكر ٢٣٢، ارتشاف الصرب ١٢٨/٢، جمع البوامع ١٥٥/٢.

(٤) انظر: الكتاب ١٣١/٢، المختضب ١٠٩/٤، الأصول ٢٣٠/١، الإصناف ١٧٦/١،

التبيين ٢٣٣.

الخبر، جرياً على القياس في حطّ الفروع عن الأصول؛ إذ لو أُغفلت في الاسم والخبر، لأدى ذلك إلى التسوية بينها (أي الفروع) وبين الأفعال (أي الأصول)، وذلك لا يجوز^(١).

ومما يدل على ضعف (إن) وأخواتها عندهم:

- إن خير (إن) قد يكون فعلاً يتنصب بغيرها، ولو كان الفعل خيراً لم يعمل فيه غيره، كما هو حاصل في قول الشاعر:

لا تتركَنِّي مِثْلَهُمْ شَطَرًا إني إذا أهلك أو أطهر^(٢)

فتنصب (أهلك) بـ (إذا)، ولو كان الفعل خيراً لم يعمل فيه (إذا).

- ومما يدل على ضعفها كذلك أنه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها واكتفى به، كقولهم: إن بك يكفل زيد، وإن بك زيد مأخوذ، فألغيت (إن) وأدخلت على حرف الجر ولم تنصب^(٣).

٢- واستدل السهيلي لقول الكوفيين كذلك، بأنه لو كانت (إن) وأخواتها عاملة في الخبر، لما امتنع أن يلي الخبر عامله، كما هو الحال بالنسبة للفعل العامل في الفاعل والمفعول معاً، يقول: «فلا يلي العامل إلا ما عمل فيه، فلذلك لا يلي (كان) إلا ما عملت فيه، وكذلك نقول: خبر إن المرفوع ليس بمعمول لأن، وإنما هو على أصله في باب المبتدأ، ولولا ذلك لجاز أن يليها، وإنما وليها إذا كان مجروراً، لأنها ممنوعة من العمل فيه بدخول حرف الجر، مع أن المجرور رتبة التأخير^(٤)».

(١) انظر الإنصاف ١٧٦/١، التبيين ٣٣٦

(٢) الرجز لرواية بن العجاج وليس في ديوانه. انظر: معاني القرآن للمراء ٣٣٨/٢، الإنصاف ١٧٧/١، التبيين ٣٣، شرح المفصل ١٧/٧، المقرب ٢٦١/١، الحسب اللداني ٣٦٢، لسان العرب ٤٠٨/٤ (شطر)، المقاصد النحوية ٣٨٣/٤، خزانة الأدب ٤٥٦/٨ وشطير: أي غريب وبعيد.

(٣) انظر: الكتاب ١٣٤/٢، الإنصاف ١٧٧/١، التبيين ٣٣٧.

(٤) نتائج الفكر ٢٣٢.

أما البصريون فقد احتجوا على أن الرفع للخبر هو (إنّ) وأخواتها بما يلي :

١- إنه قويت مشابهة هذه الحروف للفعل ، فوجب لها أن تعمل عمله ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب. وقد قُدِّمَ المنصوب على المرفوع مع (إنّ) لأن عملها فرع ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فالزموا الفرع المرفوع^(١)

ومن أوجه المشابهة بين هذه الحروف والأفعال هي^(٢) :

- إنها اختصت بالاسم كما اختص الفعل بالاسم.
- إنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي كذلك
- إن نون الوقاية تدخل عليها نحو : إني ، كما تقول : أكرمني.
- إنها تخفف بمحذف إحدى النونين نحو (إنّ) كما يجوز ذلك في (لم يك).
- إن معانيها معاني الأفعال ؛ فـ(إنّ) بمعنى (أكد) ، و(كان) : أشبه ...
- إنها تتصل بها صمائر النصب كما تتصل بالأفعال.

٢- كما استدلل البصريون ومن تابعهم كذلك بأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع. فوجب أن تعمل (إنّ) وأخواتها الرفع في الخبر كما عملت في الاسم النصب^(٣).

٣- كما أن من الأدلة أن الخبر مرفوع ، ولا رافع له إلا (إنّ) ، وبيان ذلك أن الرفع لا يخلو إما أن يكون مرفوعاً بما كان مرفوعاً به قبل (إنّ) ، أو بـ(إنّ) ، والأول

(١) انظر : الإنصاف ١/ ١٧٧-١٧٨ ، التبيين ٣٣٣-٣٣٤

(٢) انظر : المرجعين السابقين ، و الأصول ٢٣٠-٢٣١. وقد رد ابن عصفور وابن مالك على هذه الأوجه ، ولم يقرأ من هذه الأوجه إلا الاختصاص وهو لزوم المبتدأ والخبر والاستعانة بهما

انظر : شرح الجمل ١/ ٤٢٢-٤٢٣ ، شرح التسهيل ٨/ ٢-٩.

(٣) انظر : الأصول ١/ ٢٣٠-٢٣١ ، مجالس العلماء ١٠٣ ، الإنصاف ١/ ١٨٥.

باطل، إذ أن المتناً والخبر مترافعان -في قول الكوليين- وقد زال الترافع بدخول هذه الأحرف، فلا رافع للحر عندئذ إلا (إن) نفسها^(١).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول جمهور البصريين، الذي يرجع الرفع في الخبر إلى (إن) نفسها، وذلك لما يلي:

١- إن مسألة الرفع والأصل في عمل هذه الحروف ليست على إطلاقها، فقد يعمل (الرفع) عمل (الأصل) دون فرق، مثل اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل فيكون له مرفوع ومصوب، وذلك حملاً على العمل نفسه.

٢- إن ضعف هذه الحروف موازنة بالأفعال لا يقتضي انعدام عملها في الخبر، بل تظهر فرعيتهما في قصايا أخرى مثل تقديم عمل النصب على عمل الرفع؛ لأن الأصل تقديم الرفع وأثر الضعف إذا ثبت في مواضع أخرى كفى^(٢).

٣- كما يمكن الاستدلال على ضعف هذه العوامل، فإنه يمكن العثور على أدلة تقويها، مثل أن يقال: إنها تعمل في الاسم إذا فصل بينها وبينه بظرف أو حرف جر.

٤- إن معاني هذه الحروف إنما يتحقق حصوله في الأخبار، فتنزلت هذه الحروف من الأخبار منزلة العمد من الأفعال، فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع، وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات، فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب^(٣).

(١) انظر: الأصول ٢٣٠/١ - ٢٣١، الإنصاف ١/١٧٩، التبيين ٣٣٥.

(٢) انظر: التبيين ٣٣٧، شرح التسهيل لابن مالك ٨/٢.

(٣) انظر: التبيين ٣٣٣ - ٣٣٤، شرح التسهيل ٩/٢.

نصب الاسم والخبر بعد الحروف الناسخة:

تدخل (إن) وأخواتها على المبتدأ والخبر، فت نصب الاسم وترفع الخبر. وقد ورد عن العرب نصب الاسم والخبر بعد الحروف الناسخة، فاختلف النحويون في تأويل ذلك على أقوال:

الأول: ذهب الكسائي والقراء إلى أن نصب الجزئين جائز مع (ليت)، ونقل عن القراء إجازته مع (لعل) و(كأن) أيضاً^(١)

الثاني: ذهب جماعة من النحاة إلى أن نصب الجزئين بد(إن) وأخواتها لغة، ونسب هذا إلى بعض أصحاب القراء^(٢)، كما قال به ابن سلام الجهمي^(٣)، وتابعهم من الأندلسيين ابن الطراوة^(٤)، وابن السيد البطليوسي^(٥)

الثالث: ذهب الجمهور إلى (إن) وأخواتها عاملة النصب في الاسم والرفع في الخبر، وما أوهم خلاف ذلك فمول^(٦).

(١) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٠٠/٢ وما بعدها، شرح الجمل ٤٢٥/١، شرح التسهيل ٩/٢، شرح الكافية ٣٤٧/٢، ارتشاف الصرب ١٣١/٢، معجم الهوامع ١٥٦/٢، الخزانة ٢٤٢/١٠

(٢) انظر: المراجع السابقة، والتنزيل والتكميل ١٩٦/٢.

(٣) انظر: طبقات فحول الشعراء ٧٨/١، شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٤/١، وارتشاف الصرب ١٣١/٢ والخمعي هو أبو عبدالله محمد بن سلام بن عبيدالله بن سالم الحمصي المصري، مولى محمد بن زياد، أحد الإخباريين والرواة، أخذ النحو عن حماد بن سلمة، اشتهر بمولاه: طبقات الشعراء توفي سنة ٢٣١هـ. (انظر: طبقات الزبيدي ١٨٠، بعية الوعاة ١١٥/١)

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٠٤/٢، منهج السالك ٧٢، معجم الهوامع ١٥٦/٢، ابن الطراوة المحوري ١٧٢.

(٥) انظر: المراجع السابقة، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠/٢، والحسن الداني ٣٩٤.

(٦) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والأصول ٢٤٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش

الأدلة والمناقشة:

استدل أصحاب القولين الأول والثاني بنصوص كثيرة واردة عن العرب،
نصب فيها الجزآن مع (إن) وأخواتها، ومن هذه النصوص:

١- الحديث المرفوع: ((إن قعر جهنم لسبعين خريفاً))^(١)، حيث نصب الاسم
والخبر بعد (إن)

٢- قولهم: لعل ريداً أخانا^(٢)، حيث نصب الجزئين بـ (لعل).

٣- قول الشاعر:

كَأَنَّ أَذُنِي إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلْباً مُخَرِّفَا^(٣)

٤- قول الآخر:

إِذَا اسْتَوَدَّ جُنْحَ اللَّيْلِ عُلَّتَاتٍ وَتَكَرُّ خُطَاكَ خِمْصاً إِنْ خُرَّاسَا أُسْدَا^(٤)

(١) هذا الأثر هو من كلام أبي هريرة -رضي الله عنه-، حيث وردت الرواية في صحيح مسلم، بعد أن أورد الحديث بطوله: (والذي نفس أبي هريرة بيده، إن قعر جهنم لسبعون خريفاً) (صحيح مسلم بشرح النووي ٧٢/٣). قال النووي -رحمه الله-: «(لسبعون خريفاً) هكذا هو في بعض الأصول لسبعون بالواو وهذا ظاهر... ووقع في معظم الأصول والروايات: لسبعين بالياء... صحيح مسلم بشرح النووي ٧٢/٣، وانظر ما ذكره البقاعي عن هذا الحديث في الخزانة ٢٤٣/١٠.

مع الإشارة إلى أن أهل الحديث يرون أن مثل هذا الحديث مرفوع إلى النبي -ﷺ- حكماً لا تصريحاً. انظر: نزعة النظر ٥٢، وشرح المقدمة الجرجانية الكبير ٨٠١/٢-١ها
(٢) انظر: همع الهوامع ١٥٧/٢.

(٣) قائله محمد بن دؤيب العماني الراجر انظر: ديوانه ٩٥، الخصائص ٤٣٠/٢، المخصص ٨٢/١، سمط اللالكئ ٨٧٦/٢، شرح المقدمة الجرجانية الكبير ٨٠١/٢، شرح الحمل ٤٢٥/١، شرح الكافية ٣٤٧/٢، المعنى ٢٥٥، خزانة الأدب ٢٣٧/١٠، ٢٤٠، والقائمة-
الريشة في مقدمة الخناج. وتشوب الفرس نصب عنقه وجعل يطر.

(٤) قائله عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه انظر: شرح المقدمة الجرجانية الكبير ٨٠٠/٢، شرح الحمل ٤٢٤/١، الجنى الداني ٣٨٠، المعنى ٥٥، شرح شواهد المعنى ١٢٢/١، همع الهوامع ١٥٦/٢، خزانة الأدب ١٦٧/٤، ٢٤٢/١٠.

حيث نصب الاسم (حراستا) والخبر (أسدا) بـ(إن).

٥- قول الآخر:

بَا تَيْتَ آهَامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا^(١)

حيث نصب كلاً من الاسم والخبر بـ(ليت).

أما الجمهور فيرون أنه لا حجة في شيء من ذلك لإمكان رد ما سُمع من نصب الجزءين بعد الحروف الناسخة إلى ما أجمع على جوازه من نصب للاسم ورفع للحر

وقد خُرجت النصوص السابقة تخريجات مختلفة منها:

- حمل الحديث المرفوع السابق على أن القعر فيه مصدر قعرت الشيء: إذا بلغت قمرة، وهو اسم إن، و(لسعين خريفا) ظرف مخبر به، لأن الاسم مصدر، وظروف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيراً^(٢). أو أنه على تقدير مضاف محذوف، وقد حذف المضاف وبقي المضاف إليه على جره، والتقدير: سير سبعين^(٣).

- وخرج البيت الأول السابق على أن (قادمة) و(قلما) منصوبان بفعل مصر، والتقدير: كأن أذنيه إذا تشوقا لمخلقان قادمة^(٤).
وقيل إن البيت محمول على تقدير مضاف محذوف، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه^(٥).

(١) قائله العجاج انظر: ملحقات ديوانه ٣٠٦/٢، الكتاب ٢٨٤/١، طبقات فحول الشعراء ٧٨/١، الأصول ٢٤٨/١، الفصل ٢٨، ٣٠٢، شرح المفصل ١٠٣/١، ٨٤/٨، شرح الجمل ٤٢٥/١، خزانة الأدب ٢٣٤/١٠.

(٢) انظر: شرح المقدمة الخرولية الكبير ٨٠٣/٢، شرح التسهيل ١٠/٢.

(٣) انظر: خزانة الأدب ٢٤٣/١٠.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٠/٢.

(٥) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٠٣/٢.

وقيل إن الشاعر لحنه كل من الأصمعي^(١) وأبي عمرو^(٢)، ولولا أنه غير فصيح لما جاز لهما ذلك^(٣).

- وخرج البيت الثاني السابق على تقدير خبر محذوف، والتقدير: تجدهم أسداً، أو تلقاهم أسداً، أو إن لنا حراسنا، أو على تقدير: إن حراسنا يحرسوننا أسداً أي في هذه الحال^(٤).

- وعلى الأوجه نفسها حمل البيت الأخير السابق وما شاكله^(٥).

الترجيح:

الشواهد السابقة وما شاكلها تدل على أن نصب الجزئين بالخروف الناسخة لغة لطائفة من العرب - قيل إنها لغة ربيعة وقومه^(٦) - كما حكى عن عيم أنهم ينصبون به (لعل)^(٧)، «وكثر ذلك في خبر لبت»^(٨).

(١) أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع لأصمعي البصري اللغوي، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر، روى عن أبي عمرو بن العلاء وحماة بن سلمة وخلق صف غريب القرآن، المقصور والممدود، الاستفاق، كتاب الأضداد وغيرها توفي سنة ٢١٥ هـ. (انظر: أخبار النحويين المصريين ٥٨-٦٧، طبقات الزبيدي ١٦٧-١٧٤، تاريخ بغداد ١٠/٤١٠-٤٢٠، إشارة التعيين ١٩٣-١٩٤).

(٢) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبدالله المذني النحوي، أحد القراء السبعة. كان إمام أهل البصرة في القراءات والسحو واللغة، أخذ عن جماعة من التابعين، وقرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد. توفي سنة ٢٥٤ هـ. (انظر: طبقات الزبيدي ٣٥-٤٠، نزاهة الألباء ٣١، طبقات القراء ١/٢٨٨، إشارة التعيين ١٢١، البغية ٢/٢٣١)

(٣) انظر: شرح الجمل ١/٤٦٦ وانظر القصة كذلك في الكامل ٢/١٠٤٦

(٤) انظر: شرح المقنعة الجزولية الكبير ٢/٨٠٢، شرح الحمل ١/٤٢٥، شرح التسهيل ٢/١٠.

(٥) انظر: المراجع السابقة، والأصول ١/٢٤٨، وشرح الكافية ٢/٣٤٧.

(٦) انظر: طبقات لمحول الشعراء ١/٧٨، ارتشاف العرب ٢/١٣١.

(٧) انظر: ارتشاف العرب ٢/١٣١

(٨) المرجع السابق.

وإذا كان الأمر كذلك فليس هناك ما يدعو إلى تأويل النصوص وتخرجها على خلاف ظاهرها، وتقدير محذوفات سواء وُجد دليل على هذه المحذوفات أم لم يوجد؛ لأن التأويل إنما يسوغ إذا كانت الحادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الحادة فيتأول، وأما إذا كانت لغة لطائفة من العرب لم تتكلم إلا به فلا تأويل^(١).

أما القياس على هذه اللغة فأرى أنه بعيد؛ لأنها لغة لطائفة قليلة من العرب، وقواعد اللغة يتبعي بناؤها على المشهور الشائع، لا على القليل النادر^(٢).

إعراب قول الله - تعالى: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَيْنِ):

قال الله - تعالى -: **(قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَيْنِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُتَّانِ)**^(٣)

قرأ أبو عمرو وغيره (إن هذين) بتشديد نون (إن)، وبالياء في (هذين)، وقرأ ابن كثير وغيره (إن هذان) بتخفيف نون (إن)، وبالألف في (هذان)، في حين قرأ نافع وحمزة والكسائي وغيرهم (إن هذان) بتشديد النون في (إن)، وبالألف في (هذان)^(٤).

وقد اختلف في تخرج هذه القراءة الأخيرة على أقوال أهمها:

(١) الاقتراح ٧٥.

(٢) انظر: ابن الطراوة الحوي ١٧٣.

(٣) سورة طه، الآية ٦٣١.

(٤) انظر في قراءات هذه الآية - معاني القرآن لعراء ١٨٣/٢، كتاب السبعة في القراءات ٤١٩،

إعراب القراءات السبع وعللها ٣٦/٢ وما بعدها، الشر ٣٢١/٢، معاني القرآن وإعرابه

للمرجح ٣٦١/٣، إعراب القرآن للحاس ٤٣/٣-٤٤، الجامع لأحكام القرآن ١١/١٤٥-

١٤٧، البحر المحيط ٧/٣٤٩-٣٥٠.

الأول: (إن) بمعنى (نعم)، و(هذان) مرفوع بالابتداء، وممن قال بذلك المبرد^(١)، والزجاج^(٢).

الثاني: اسم (إن) ضمير الشأن المحذوف، وجملة (هذان لساحران) في موضع رفع خبر (إن)، وينسب هذا القول لقدماء النحويين^(٣).

الثالث: اسم (إن) هو الهاء المتصلة بـ(هذان)، فلا حذف عمدتذ، وخبر (إن) جملة (ذان لساحران)^(٤).

الرابع: (إن) على بابها، وهي العاملة للنصب في الاسم، و(هذان) اسمها، ولكن اختلف في تأويل ذلك على النحو الآتي:

(أ) إن هذه الألف في (هذان) مشبهة بالألف في (يفعلان) فلم تُغيّر، ونسب هذا القول لبعض الكوفيين^(٥).

(ب) إن الألف في (هذان) ليست علامة رفع، كما أنها ليست لام الفعل، بل هي دعامة، فزيدت النون ولم تتغير الكلمة، وهذا أحد رأيي الفراء^(٦).

(ج) إن الألف في (هذان) ليست علامة النية، وإنما هي الألف الأصلية، وقد حذفت ألف النية لالتقاء الساكنين، ففي اسم الإشارة (هذان) على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر، وممن قال بذلك ابن فارس^(٧).

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٦٢، إعراب القرآن لسعاس ٢/٤٤، الجامع

لأحكام القرآن ١١/١٤٥، البحر المحيط ٧/٣٥٠، المعنى ٥٧

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٣ وانظر: المراجع السابقة

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: البحر المحيط ٧/٣٤٩.

(٥) انظر: المراجع في هـ ٣ من هذه المسألة.

(٦) انظر: معاني القرآن ٢/١٨٣.

(٧) انظر: الصحاحي ٥٠. وابن فارس هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن محمد بن

حيب اللغوي القروسي. كان نحويًا على طريقة الكوفيين. قرأ عليه الديق الهمداني والصاحب ابن عباد.

صنف النجمل في اللغة، فقه اللغة، مقدمة في النحو، اختلاف النحويين، توفي سنة ٣٩٥هـ (انظر: برهة

الآباء ٣٩٢-٣٩٦، فهرست ٨٠، إنباء الرواة ١/٩٢-٩٦، إشارة التبيين ٤٣، بنية الوعاة ١/٣٥٢).

(د) إن التثنية في (هذان) أجريت مجرى الواحد، وهو رأي ابن كيسان^(١)
 (هـ) إن (هذان) اسم (إن)، وموصعها النصب على لغة من يلزم الألف في
 المثني رفعاً ونصباً وجراً، ومن قال بذلك الكسائي^(٢)، والقراء في قوله الثاني^(٣)،
 واختاره من الأندلسيين ابن مالك^(٤)، وأبو حيان^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من قال: (إن) بمعنى (نعم) بالأدلة الآتية:

١- ما حكاه الكسائي عن عاصم أن العرب تأتي بـ(إن) بمعنى: نعم^(٦). كما
 حكى سيبويه أن (إن) تأتي بمعنى (أجل)^(٧).

٢- قول عبدالله بن الزبير رضي الله عنه - ردأ على مقولة الأعرابي: «لعن الله باقة
 حملتي إليك»، فقال ابن الزبير: «إن وراكبها»، أي: نعم ولعن راکبها^(٨).

٣- قول الشاعر:

قالوا غَدَرْتُ فَقُلْتُ إِنَّ وَرَثَتِي
 سأل الغُلا وشَفَى الغُيْلُ العادِرُ^(٩)

حيث جاءت (إن) فيه بمعنى (نعم).

أما من قال إن (هذان) اسم (إن) وذلك على لغة من يلزم الألف في المثني رفعاً

(١) انظر: الحجة لأبي زرعة ٤٥٤ - ٤٥٦، إعراب القرآن للنحاس ٤٥/٣، الجامع لأحكام
 القرآن ١٤٧/١١.

(٢) انظر: المراجع السابقة، والبحر المحيط ٣٥٠/٧.

(٣) انظر: معاني القرآن ١٨٤/٢، والمراجع السابقة.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٦٢/١ - ٦٣.

(٥) انظر: البحر المحيط ٣٥٠/٧.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٤/٣، الجامع لأحكام القرآن ١٤٥/١١.

(٧) انظر: الكتاب ١٥١/٣، إعراب القرآن للنحاس ٤٤/٣.

(٨) انظر: وصف الماني ٢٠٤، المعنى ٥٧، الأشياء والظواهر ٢٢٠/١، الخزانة ٦٢/٤.

(٩) لا يعرف قائله انظر: شرح الفصل ١٣٠/٣، الجامع لأحكام القرآن ١٤٦/١١، تذكرة

النحاة ٧٣٢، جواهر الأدب ٣٤٨.

ونصباً وجراً، فيستدل لرأيه بما يأتي:

١- إن التزام الألف في المشى رفعاً ونصباً وجراً لغة ثابتة لبي الحارث، وكنانة، وكعب، وزبيد، وخثعم وغيرهم^(١).

٢- ما روي من قول بعضهم: ضربت يداه^(٢)، يريد يديه

وقول الآخر: هذا خط يدا أخي بعينه^(٣).

وقولهم: كسرت يداه وركبت علاه، بمعنى: يديه وعليه^(٤)

٣- قول الشاعر:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ بَرَى مَسَاعاً لِسَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَمًا^(٥)

حيث قال: (لناباه) ولم يقل (لنابيه).

٤- كما استدل أصحاب هذا القول بدليل قياسي لخصه الفراء بقوله حاملاً

الآية على لغة من يلزم المشى الألف مطلقاً؛ ودذلك أقيس؛ لأن العرب قالوا:

مسلمون، فجعلوا الواو تابعة للضمة... ثم قالوا: رأيت المسلمين، فجعلوا الياء

تابعة لكسرة الميم. فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١١٣، ٢/٤٠٨، معاني القرآن للفراء ٢/١٨٤، مجاز

القرآن ٢/٢١، معاني القرآن وإعرابه للرجاج ٣/٣٦٢ - ٣٦٣، إعراب القرآن للبحاس

٣/٤٥، الجامع لأحكام القرآن ١١/١٤٥، البحر المحيط ٧/٣٥٠.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١١٣.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٨٤.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١١/١٤٥.

(٥) نسبة الفراء لبعض بني الحارث، ونسبه ابن مسطور للمتلهم، وليس في ديوانه

المطبوع وانظر البيت: معاني القرآن للفراء ٢/١٨٤، معاني القرآن وإعرابه

٣/٣٦٢، المستقصى في الأمثال ١/٢٢١، إعراب القرآن للبحاس ٣/٤٥، شرح

المفصل ٣/١٢٨، الجامع لأحكام القرآن ١١/١٤٥، اللسان (صمم)، الدر المنصون

مفتوحاً، تركوا الألف تتبعه، فقالوا: رجلان في كل حال، وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين في الرفع والنصب والخفض وهما إثنان^(١)

هذه أهم الأدلة التي يستدل بها لهذين القولين، وقد اقتصرنا على إيراد الأدلة الخاصة بهذين الرأيين فقط؛ لأن بقية الأقوال - في مجملها - هي توجيهات إعرابية فحسب.

الترجيح:

قبل الترجيح أشير إلى أن بعضهم قد لحن قراءة ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَان﴾، حتى لقد روي عن أبي عمرو بن العلاء قوله: «إني لأستحي من الله أن أقرأ (إن هذان)»^(٢). ولا شك أن التلحين من الأمور الكبيرة، من أقدم على القول بها، جانيه التوفيق؛ لأن القراءة سمة متبعة، مروية بالتواتر عن الثقات إلى الرسول - ﷺ -، فلا وجه لتخطئة هذه القراءة أو غيرها من القراءات المنسوبة إلى القراء الموثوقين.

أما ما ترجح لي في هذه المسألة، فهو القول بأن (هذان) اسم (إن)، وقد لزم الألف في حال النصب مراعاة للغة من يلزم الألف في المثني رفعاً ونصباً وجراً؛ وذلك لما يأتي:

١ - للأدلة السابقة التي عضد بها أصحاب هذا القول رأيهم.

٢ - ثقة من نقل هذه اللغة ورواه، يقول أبو جعفر النحاس: «والقول الثاني - وهو التخريج على لغة من يلزم المثني الألف مطلقاً - من أحسن ما حملت عليه الآية، إذ كانت هذه اللغة معروفة، وقد حكاهما من يُرتضى علمه وصدقته وأمثته»^(٣).

(١) معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٤٥/١١، وانظر معاني القرآن وإعرابه للرجاج ٣٦٢/٣.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٤٦/٣، وانظر الجامع لأحكام القرآن ١٤٥/١١.

٣- لأن بقية التخريجات والتأويلات لا تخلو من مأخذ؛ من ذلك أن تخريج الآية على أن (إن) بمعنى (نعم)، أو أن اسمها ضمير الشأن، أو الهاء في (هذان)، كل ذلك يؤدي إلى أن تكون لام الابتداء داخلية على الخبر في جملة (هذان لساحران)، وذلك من الضرورات^(١)، مما حدا بالزجاج لتقدير مبتدأ محذوف بعد اللام، فيكون التقدير: هذان لهما ساحران^(٢)، وقد رد عليه ابن جني مخطئاً؛ لأن التوكيد الذي تدل عليه لام الابتداء يتعارض مع الحذف الذي قدره أبو إسحاق، ألا ترى أن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب، والحذف من مواضع الاكتفاء والاختصار؟^(٣)

حذف خبر (إن) وأخواتها:

اختلف السحاة في حذف خبر (إن) وأخواتها للعلم به على أقوال:

الأول: ذهب الكوفيون عدا القراء إلى إجازة حذفه إذا كان الاسم نكرة، أما إذا كان اسم (إن) وأخواتها معرفة فلا يجوز الحذف عندهم^(٤)، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين السهيلي^(٥).

الثاني: أجاز القراء الحذف سواء كان الاسم معرفة أم نكرة، بشرط تكرير إن، نحو قولهم: إن مالاً وإن ولداً وإن عدداً^(٦).

الثالث: أجاز سيويه والجمهور حذف الخبر سواء كان الاسم نكرة أم معرفة، وسواء كررت (إن) أم لم تكرر^(٧).

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٣٨١/١، البحر المحيط ٣٤٩/٧

(٢) انظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٣٦٢/٣، إعراب القرآن للحاس ٤٦/٣.

(٣) سر صناعة الإعراب ٣٨٠/١-٣٨١.

(٤) انظر الخصائص ٣٧٤/٢، شرح المفصل ١٠٤/١، ارتشاف الضرب ١٣٥/٢، همع البوامع ١٦١/٢، خزنة الأدب ٤٥٣/١٠.

(٥) انظر: الأمالي للسهيلي ١١٥-١١٦، الروض الأنف ٢٨٠/٢، أبو القاسم السهيلي ٣٨٣.

(٦) انظر: شرح المفصل ١٠٤/١، ارتشاف الضرب ١٣٥/٢، همع ١٦١/٢، الخزنة ٤٥٣/١٠.

(٧) انظر: الكتاب ١٤١/٢، المقتضب ١٣٠-١٣١، الأصول ٢٤٧/١-٢٤٨، الخصائص ٣٧٤/٢، شرح المفصل ١٤٠/١، الارتشاف ١٣٥/٢.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز الحذف مع الاسم النكرة دون المعرفة، بأن الحذف مع النكرة إنما يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً مقدراً قبل الاسم ولولا ذلك لم يميز الإخبار عن النكرة؛ إذ لا مسوغ لذلك. فلما لزم أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً سهل حذفه؛ لأن العرب قد اتسعت في الظروف والمجرورات ما لم تتسع في غيرها^(١).

كما استدلوا لمذهبهم كذلك بحمل (إن) على نقيضها، فكما أن (لا) -وهي نقيض إن- يكثر حذف خبرها واسمها نكرة، فكذلك الأمر مع (إن) حيث يحذف خبرها للعلم به إذا كان اسمها نكرة^(٢).

أما القراء الذي اشترط تكرير (إن) لجواز حذف خبرها، فقد استدل بما يلي:

١- ما حكى أن أعرابياً قيل له: الزبابة: القارة؟ قال: إن الزبابة وإن العارة.

ومعناه: إن الزبابة خلاف القارة، وإن العارة خلاف الزبابة^(٣).

٢- قولهم: إن مالاً وإن ولدأ وإن عدداً، يريدون: إن لهم مالاً^(٤).. وقد

كررت (إن) فجاز حذف خبرها.

٣- قول الشاعر:

إِنَّ مَحْصِلًا وَإِنَّ مُسَرِّحًا
وَإِنَّ فِي السُّفْرِ مَا مَضَى مَهْلًا^(٥)

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٣/١، خزنة الأدب ٤٥٦/١٠.

(٢) انظر: الخصائص ٣٧٤/٢.

(٣) انظر: شرح المصل ١٤٠/١، شرح الجمل ٤٤٣/١، خزنة الأدب ٤٥٦/١٠، والرهابة: نوع من القارة.

(٤) انظر: الكتاب ١٤١/٢، الأصول ٢٤٧/١، المعنى ٨٢٥.

(٥) قائله الأعشى. انظر ديوانه ٢٨٣، الكتاب ١٤١/٢، المفتب ١٣٠/٤، الأصول

٢٤٧/١، الخصائص ٣٧٣/٢، سر صناعة الإعراب ٥١٧/٢، شرح الفصل ١٠٣/١،

٨٤/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٣/١، المعنى ١١٤، ٨٢٥، خزنة الأدب ٤٥٢/١٠.

والسفر: المسافرون أي من رحلوا عن الدنيا والمهل - الإبطاء

حيث حذف خبر (إن) وهي مكررة. والتقدير: إن لنا في الدنيا محلاً، وإن لنا عنها مرتحلاً.

٤- وقد حسن الحذف عند الفراء مع تكرير (إن)؛ لقوة الدلالة على الخبر المحذوف بالتفصيل^(١). كما أن بالتكرير يعلم أن أحد الخبرين مخالف للآخر عد من يظن أنه غير مخالف^(٢).

أما من أجاز الحذف سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، وسواء أكررت (إن) أم لا، فقد استدل -بالإضافة إلى الأدلة السماعية السابقة- بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٣)، حيث حذف خبر (إن) واسمها معرفة. والتقدير: إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله هلكوا^(٤).

٢- قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَلَدِكُمْ لَمَّا جَاءَهُمْ وَلَيْتُمْ لِكَيْتَبُ عَرِيٍّ﴾^(٥)، حيث حذف خبر (إن) فيها كذلك، والتقدير: يعذبون، أو أهلكوا^(٦).

٣- ما ذكره سيويه من قول الرجل للرجل: هل لكم أحد إن الناس أئس عليكم؟ فيقول: إن زيدا، وإن عمراً، أي إن لنا زيدا^(٧).

٤- ما ذكر من قولهم: إن غيرها إبلاً وشاء. فقولهم: غيرها: اسم إن، والخبر محذوف كأنه قال: إن لنا غيرها، أو عندنا غيرها، وانتصب إبلاً وشاء على التمييز^(٨).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٣/١ - ٤٤٤.

(٢) انظر: شرح المفصل ١٠٤/١.

(٣) سورة الحج، الآية ١٢٥.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٩٣/٣.

(٥) سورة فصلت، الآية ١١.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٦٤/٤.

(٧) انظر: الكتاب ١٤١/٢، للمقتضب ١٣٠/٤.

(٨) انظر: الكتاب ١٤١/٢، الأصول ٢٤٨/١، شرح المفصل ١٠٤/١.

٥- قول الشاعر:

خَلَا أَنْ حَيًّا مَرَّ قُرَيْشٍ تَفْصُّوْا عَلَى النَّاسِ أَوْ إِنْ الْأَكَارِمَ نَهَشَلَا^(١)
حيث حذف خبر (إِنْ)، والتقدير: أو إن الأكارم نهشلا تفضلوا.

٦- قول الآخر:

فَلَوْ كُنْتُ صَيًّا عَرَفْتُ قَرَابِي وَلَكِنْ رَجِيًّا عَظِيمَ الْمَشَافِرِ^(٢)
حيث روي البيت بنصب زنجي، فيكون خبر (لكن) محذوفاً، والتقدير: ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي، فحذف الخبر لعظم المعنى^(٣).
الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول الجمهور الذين أجازوا حذف خبر (إِنْ) للعلم به، سواء كان معرفة أم نكرة، وسواء كررت (إِنْ) أم لم تكرر؛ وذلك لما يأتي:

- ١- للأدلة المسموعة السابقة، والتي ترد ما ذهب إليه الكوفيون الذين اشترطوا تنكير اسم (إِنْ)، حيث جاء اسمها في بعض هذه الشواهد معرفة. كما ترد قول الفراء، حيث لم تكرر (إِنْ) في كثير من الشواهد الواردة.
- ٢- وجود أدلة أخرى مسموعة عن العرب حذف فيها خبر (إِنْ) أو إحدى أخواتها، واسمها معرفة، ولم تكرر (إِنْ)^(٤).

(١) قاله الأخطل، وليس في ديوانه. انظر: المقتضب ١٣١/٤، الخصائص ٣٧٤/٢، شرح المفصل ١٠٤/١، المقرب ١٠٩/١، لسان العرب ٦٨٢/١١ (نهشل)، خزنة الأدب ٤٥٣/١٠، ٤٦١ ومعنى تفصلوا، أي رجحوا على الناس بالفصل والمزية. واليهشل - هو أبو القيلة.

(٢) قاله المرردق، انظر: ديوانه ٤٨١، الكتاب ١٣٦/٢، مجالس ثعلب ١٢٧/١، المختص ١٨٢/٢، النصف ١٢٩/٣، جمهرة اللغة ١٣١٢، الإيضاف ١٨٢/١، شرح المفصل ٨١/٨، شرح الحمل لابن عصفور ٤٤٣/١، لسان العرب ٤١٩/٤ (شعر)، الخزانة ٤٤٤/١٠.

والبيت قاله المرردق في هجو رجل من صبة، نفاه عن صبة وسبه إلى الريح.

(٣) انظر: الكتاب ١٣٦/٢، شرح الحمل لابن عصفور ٤٤٣/١.

(٤) انظر: بعض هذه الشواهد في المراجع المشار إليها في الهوامش السابقة، حيث لم آت على إيرادها كلها حتى لا تطول المسألة.

- ٣- إن الحذف لدليل كالمذكور، والحذف هـ لم يكن إلا بعد وجود دليل على المحذوف، سواء كان الموضع موضع تفصيل أم لم يكن^(١).
- ٤- حمل حذف خبر (إن) وأخواتها على حذف خبر (لا)، حيث كثر حذفه حتى قيل: إنه لا يذكر وحمل حذف أخبار هذه الحروف على حذف خبر المتداً عند الدلالة عليه^(٢).

دخول اللام على خبر (إن) إذا كان فعلاً جامداً:

- تدخل اللام على خبر (إن) بشرطين:
- أحدهما: أن يفصل بينها وبين الخبر،
- والثاني: أن يكون الخبر اسماً مفرداً، أو جملة اسمية، أو فعلاً مضارعاً، أو ظرفاً، أو جاراً ومجروراً^(٣).

واختلف النحويون في دخول هذه اللام على الخبر إذا كان ماضياً غير متصرف، نحو: إن ريداً نعم الرجل، وإن الظلم بشئ المسعى؛ وذلك على قولين:

الأول: يجوز دخول لام الابتداء على الخبر إذا كان فعلاً جامداً، وعلى ذلك الكوفيون^(٤)، وخص بالذكر منهم القراء^(٥)، وتابعهم من الأندلسيين ابن عصفور^(٦)،

(١) انظر: المنهجي ٨٢٦.

(٢) انظر: شرح المفصل ١٠٤/١.

(٣) انظر: الأصول ٢٤١/١، شرح المقدمة الخزلية الكبير ٧٨٨/٢، البسيط في شرح الحمل ٧٧٩/٢.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١٤٤/٢، منهج السالك ٧٩/١، المساعد ٣٢١/١، همع

الهوامع ١٧٤/٢، التصريح على التوضيح ٢٢٢/١.

(٥) انظر: منهج السالك ٧٩/١، المساعد ٣٢١/١، الجمع ١٧٤/٢.

(٦) انظر: شرح الجمل ٤٢٩/١، ٤٣١.

وبن مالك^(١)، والمالقي^(٢)، وكثير من الأندلسيين غيرهم^(٣).

الثاني: يمتنع دخول لام الابتداء على الفعل الجامد الواقع خبراً لـ (إن)، وعلى ذلك سيويه^(٤). ونسب إلى الجمهور^(٥)

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز دخول لام الابتداء على الفعل الجامد الواقع خبراً لـ (إن)، بأن الفعل الجامد مشبه للاسم، وذلك لعدم تصرفه، فأشبه الاسم الذي لا يتصرف^(٦). وذكر الرضوي وجهاً آخر لمشابهة الفعل الجامد للاسم في قوله: «وإنما تدخل على نعم ويشس وإن كانا في الأصل ماضيين بلا (قد) لما ذكرنا في بابهما من صيرورتهما بمعنى الاسم، فقولك: لنعم الرجل زيد، كقولك: لحسن زيد»^(٧).

كما عارض المجوزون لدخول لام الابتداء على الفعل الجامد رأيهم بأن هذا الأخير مشبه للفعل المضارع، يقول ابن مالك: «وإن كان الماضي غير متصرف كنعم جاز أن تلحقه لأنه يفيد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور، فيحصل بذلك شبه المضارع»^(٨). فكما جاز دخول لام الابتداء على الفعل المضارع، جاز دخولها أيضاً على (نعم) و(يشس).

والأمر عند الفراء أكبر من أن يكون مجرد شبه بين الفعل الجامد والاسم، بل الأمر يتعدى ذلك، حيث إن الفعل الجامد عده اسم، وإذا ثبت كون الجامد اسماً

(١) انظر: شرح التسهيل ٢٨/٢

(٢) انظر: وصف المباني ٣٠٩.

(٣) انظر: الارشاف ١٤٤/٢، الجمع ١٧٤/٢.

(٤) انظر: الكتاب ١٤/١، الارشاف ١٤٤/٢، المساعد ٣٢١/١، الجمع ١٧٤/٢.

(٥) انظر: المفتي ٣٠١.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٢/١، مهج السالك ٧٩/١، الجمع ١٧٤/٢.

(٧) شرح الكافية ٣٣٩/٢.

(٨) شرح التسهيل ٢٨-٢٩.

عنده، فهو أحرى بأن تدخل عليه لام الابتداء^(١).

أما من منع دخول لام الابتداء على الفعل الجامد الواقع خبراً لـ (إن)، فحجته أن هذا الفعل مثل الفعل الماضي غير الجامد الخالي من (قد)، فكما لا يجوز دخول اللام عليه، لم يجوز دخولها على الجامد. فهو لا يُحمل على الفعل المضارع، وقياس اللام أن لا تدخل على الخبر إلا إذا كان مبتدأ في المعنى^(٢).

وما يدل على أن (نعم) و(بش) فعلان ماضيان^(٣):

- اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلها أحد من العرب في الوقف هاء.

- بناؤهما على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه.

- اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف.

الترجيح:

يترجح لي القول بإجازة دخول لام الابتداء على الفعل الجامد الواقع خبراً لـ (إن)، وذلك لشدة الشبه بين الفعل الجامد وكل من الاسم من جهة والفعل المضارع من جهة أخرى. وكما جاز دخول اللام على كل من الاسم والفعل المضارع، فلا مانع من دخولها على الفعل الجامد الذي يشبهها معنى ومعنى.

(١) انظر: الإنصاف ٩٧/١، شرح الكافية ٣٣٩/٢، الهمع ١٧٤/٢. والمتبع لأقوال الفراء في معانيه حول (نعم) و(بش) يجده لا يختلف كثيراً في رأيه فيهما عن جمهور البصريين، القائلين بفعلية (نعم) و(بش). انظر: معاني القرآن ٥٦/١-٥٧، ٢٦٧-٢٦٨.

(٢) انظر: الأصول ٢٤١/١، الهمع ١٧٤/٢، الخزانة ٧٨/١٠.

(٣) انظر: الإنصاف ١٠٤/١ وما بعدها.

دخول لام الابتداء على خبر (لكن):

اختلف النحويون في دخول اللام على خبر (لكن)، وذلك على قولين:
الأول: أجاز الكوفيون دخولها على خبر (لكن) كما تدخل على خبر (إن)^(١)،
وتابعهم من الأندلسيين المالقي^(٢).

الثاني: ذهب عامة البصريين إلى منع دخول اللام على خبر (لكن)^(٣)
الأدلة والمناقشة:

احتج الكوفيون ومن وافقهم لمذهبهم بالقل والقياس:

١- أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبر (لكن)، يقول الشاعر:
يَوْمُؤَرِّي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَادِلِي وَلِكَيْتِي مَرَّ حُبِّهَا لَكُمَيْدُ^(٤)
يقول المالقي بعد ذكر هذا البيت: «والبصريون يفتقون في هذا مع السماع نقلته،
والكوفيون يميزونه قياساً، والصحيح عندي أنه قياس.. وإنما قل سماع ذلك
فيها، وفي صناعة السحو مواضع جائزة قياساً ممنوعة سماعاً، وعكس هذا،
وذكرها هنا يطول»^(٥).

٢- أما القياس، فلأن الأصل في (لكن) عند الكوفيين: إنَّ زيدت عليها
(لا) و(الكاف)، فصارت جميعاً حرفاً واحداً، فاللام إذا تدخل على خبر
(إن) في الأصل^(٦).

(١) انظر: معاني القرآن ١/٤٦٥-٤٦٦، الإصناف ١/٢٠٨ وما بعدها، التبيين ٣٥٣، شرح
المفصل ٨/٦٤، شرح المحلل لابن عصفور ١/٤٣٠، شرح الكافية للرضي ٢/٣٥٨،
اجس الثاني ٦٦٥، المعنى ٣٠٧.

(٢) انظر: وصف المبني ٣١٠، ٣٤٩.

(٣) انظر: المراجع في الهامشين السابقين.

(٤) لا يعرف قائله. وقد سبق تخريجه ص ٢٩٤.

(٥) وصف المياني ٣١٠.

(٦) انظر: مسألة: لكن بين الساطة والتركيب، وانظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٦٥-٤٦٦،

الإصناف ١/٢٠٩، التبيين ٣٥٧.

٣- وما دعم به الكوفيون ومن تابعهم رأيهم كذلك ، أن العلة التي من أجلها جاز دخول اللام في خبر (إن) ، وهي عدم تغير معنى الابتداء ، موجودة أيضاً في (لكن) ، حيث إن الاستدراك ليس بمغير للابتداء^(١).

والذي يدل على أن (لكن) أصلها (إن) ، وبالتالي يجوز دخول اللام على خبرها كما جاز ذلك مع (إن) ، هو أنه يجوز العطف على موضع (لكن) كما يجوز العطف على موضع (إن) ، فكما يقال : إن زيدا قائمٌ وعمراً ، وعمرو ، فكذلك الأمر مع (لكن) دون بقية أخواتها^(٢).

أما عامة الصريين ومن تابعهم ممن منع دخول اللام على خبر (لكن) ، فقد احتجوا بما يلي :

١- إن هذه اللام لا يخلو إما أن تكون لام التأكيد أو لام القسم ، على اختلاف المذهبين ، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر (لكن) ؛ وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد ، فلام التأكيد إنما حسنت مع (إن) لاتفاقهما في المعنى ؛ لأن كل واحدة منهما للتأكيد ، وأما (لكن) فمخالفة لها في المعنى.

وإن كانت لام القسم ، فإنما حسنت مع (إن) ؛ لأن (إن) تقع في جواب القسم ، كما أن اللام تقع في جواب القسم. وأما (لكن) فمخالفة لها في ذلك ؛ لأنها لا تقع في جواب القسم ؛ فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها^(٣).

٢- إن دخول اللام على خبر (لكن) لو كان جائزاً لكثير ذلك في القرآن والشعر والكلام ، ومعلوم أن ذلك لم يشتهر عنهم^(٤).

(١) انظر: رصف المياني ٣١٠ ، شرح الكافية للرصي ٣٥٨/٢.

(٢) انظر: الإصناف ٢١٣/١-٢١٤ ، التبيين ٣٥٧ ، شرح الكافية ٣٥٨/٢.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ٣٧٦/١ ، الإصناف ٣١٤/١ ، التبيين ٣٥٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣١/١.

(٤) انظر: التبيين ٣٥٣-٣٥٤.

٣- أما عن أدلة الكوفيين السابقة فقد أجاب عليها المانعون بوجوه:

(أ) إن اليت السابق ليس مما نحن فيه، وإنما أصله ٠ ولكن إنني، ثم حذفت الهمزة والتقت النونان: نون (لكن) ومون (إنني)، فأدغمت النون في النون إجراءً للمنفصل مجرى المتصل، كما قالوا في جعل لك: جعلك. فاللام إذاً داخلة على خبر (إنني)^(١)

(ب) وقيل: إن اليت شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه؛ ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم^(٢). وقد زيدت اللام في البيت لضرورة الشعر، فقد زيدت كما زيدت في خبر (إن) في قراءة من قرأ: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٣). وكما زيدت ضرورة في خبر المبتدأ في قول الشاعر:

أَمْ الْخُنْزِيرُ لَعَنُورٌ شَهْرَتُهُ تُرْصِي مِزَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرُّقْبَةِ^(٤)
(ج) كما رد المانعون دعوى التركيب التي قال بها الكوفيون (لكن)، قال أبو البقاء: «وكون الكلمة موضوعة على هذا اللفظ ممكن، فلا يعدل عنه لما لا يعلم إلا بوحى أو توقيف»^(٥).

(د) وأما العطف، فإنما شاركت فيه (لكن) الحرف الناسخ (إن)؛ لأن الابتداء لم يبطل، وإنما بطل التوكيد، فاستواؤهما في العطف كان لاستوائهما في الابتداء، ومخالفتها لها في التوكيد ينفي جواز دخول اللام على خبر (لكن) بخلاف (إن)^(٦).

(١) انظر التبيين ٣٥٥، شرح الحمل لابن عصفور ٤٣٠/١.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٣٨٠/١، الإنصاف ٢١٤/١، التبيين ٣٥٦.

(٣) سورة الفرقان، الآية [٢٠] وهذه قراءة سعيد بن جبير، انظر: الأصول ٢٧٤/١، الجامع لأحكام القرآن ١١/١٣، الدر المنصون ٤٦٩/٨.

(٤) سب الرجر لرؤية، وقيل: هو لعمترة بن عروس «نظر: ملحق ديوان رؤية ١٧٠، الأصول ٢٧٤/١، سر صناعة الإعراب ٣٧٨/١، جمهرة اللغة ١١٢١، شرح المفصل ٥٧/٧، شرح الحمل لابن عصفور ٤٣٠/١، رصف المياني ٣١١، خزانة الأدب ٣٢٣/١٠.

والشهرة: المعجوز الفاتية

(٥) التبيين عن مذاهب الحويين ٣٥٨

(٦) انظر: المرجع السابق، الإنصاف ٢١٧/١.

٤- والذي يدل على أن (لكن) محالمة لـ (إن) في دخول اللام معها، أنه لم يأت في كلامهم دخول اللام على اسم (لكن) إذا كان خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: لكن عندك لزيدي، أو لكن في الدار لعمراً، كما جاء ذلك في (إن) فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم، ولا نقل في شيء من أشعارهم، دل أنه لا يجوز دخول اللام في خبرها؛ لأن مجيئه في اسمها مقدم في الرتبة على مجيئه في خبرها، وإذا لم تدخل اللام في اسمها، فإن لا تدخل في خبرها كان ذلك من طريق الأولى^(١).

الترجيح:

يظهر لي من تتسع أدلة القولين السابقين، أن مدار الخلاف حول دخول اللام على خبر (لكن) على مسألتين:

الأولى: الخلاف في معنى (لكن): أبسيطة هي أم مركبة. فمس قال بالتركيب، وأن أصلها (إن) أجاز المسألة، ومن قال بالبساطة منع دخول اللام.

الثانية: الخلاف في علة إجازة دخول اللام مع (إن)، فمن ذهب إلى أن علة ذلك: عدم تغير معنى الابتداء، أجاز المسألة؛ لأن (لكن) لا تعبر معنى الابتداء كذلك^(٢). ومن قال إن العلة: اتفاق اللام مع (إن) في المعنى، وهو التأكيد^(٣)، منع المسألة؛ لأن (لكن) عنده تفيد الاستدراك لا التوكيد.

والذي يترجح لي ما ذهب إليه عامة البصريين من معهم دخول اللام على خبر لكن؛ وذلك للأدلة السابقة التي استدل بها أصحاب هذا القول. ثم إن المسموع الذي عضد به المجوزون رأيهم قليل لا يكفي لساء قاعدة عليه هذا إضافة لما سبق أن رجحته من أن (لكن) حرف بسيط وليس مركباً؛ لما ظهر لي من مرجحات ذكرت في المسألة ذاتها^(٤).

(١) انظر: الإنصاف ١/٢١٧-٢١٨.

(٢) انظر: المرجع السابق، وصف المسألة ٣١٠.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٧٦، الإنصاف ١/٣١٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣١.

(٤) انظر مسألة: (لكن) بين البساطة والتركيب.

٢- ما حكى من قول العرب: إن زيدا لبك لوائق^(١).

٣- قول الشاعر:

إِئْسَى لِمَعْنَدِ أَدَى الْمَوْتِ لَدُنْوَ حَتَّى وَإِنْ جِلْمِي إِذَا أُوْدِيتُ مُقْتَادًا^(٢)

حيث دخلت اللام على الخبر (ذو)، وعلى معموله المتقدم (عد) وهو ظرف. وعلل الفراء لهذه المسألة نفسها بقوله: «وإذا عجلت العرب باللام في غير موضعها أعادوها إليه، كقولك: إن زيدا لإليك لمحسن، كان موقع اللام في (المحسن)، فلما أدخلت في (إليك) أعيدت في المحسن، ومثله قول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعْرَةً نَبَعْدُ لَقَدْ لَأَقْبْتُ لَاهُدَ مَصْرَعًا^(٣)

أدخلها في (بعد) وليس بموضعها، ومثله قول أبي الخراح: إني لبحمد الله لصالح^(٤)»

أما من منع دخول اللام على الخبر ومعموله معاً، فحجته أن الحرف إذا أكد فإثما يعاد مع ما دخل عليه أو مع صميره نحو قوله تعالى -: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُوِّدُوا فَيَئِىَ لَبِئْسَ خَلِيفَتَيْنِ فِيهَا﴾^(٥). ولا يعاد من غير إعادة ما دخل عليه إلا في ضرورة شعر. فإذا أعيدت اللام تأكيداً في مثل: إن زيدا لفي الدار قائم، فيسعي أن يقال: إن زيدا لفي الدار قائم لفي الدار قائم^(٦).

(١) انظر: تعليق الفرائد ٥٦/٤، همع الهوامع ١٧٢/٢.

(٢) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٣١/٢، همع الهوامع ١٧٢/٢، الدرر اللوامع ١١٦/١.

(٣) لا يعرف قائله. انظر -بالإضافة إلى معاني القرآن-: سر صناعة الإعراب ٢٩٣/١، وصف الجاني ٣١٥، ٣٢١، الدرر المصون ٤١٣/٦.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٠/٢.

(٥) سورة هود، الآية ١٠٨.

(٦) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ٤٣٢/١، همع الهوامع ١٧٢/٢.

ورد الماتعون أدلة المجيزين بأن ذلك قليل فلا يقاس عليه^(١) كما استدلوا على امتناع دخولها على الخبر ومعموله معاً، بامتناع دخولها على الخبر إذا دخلت على الاسم التأخر أو على ضمير الفصل^(٢).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز دخول اللام على الخبر ومعموله معاً؛ وذلك لما يلي:

- ١- للأدلة السابقة، ولورود ذلك نظماً ونثراً عن العرب
 - ٢- إنه لا يمتنع تأكيد الحرف بآخر مثله لفظاً أو معنى، بخاصة إذا فصل بين الحرفين بعامل، كما هو الحال في هذه المسألة، حيث فصل بين اللام الأولى والثانية بالظرف أو الجار والمجرور المعمولين للخبر. بل حتى ما عده بعضهم شاذاً، لم يسلم به نحويون آخرون، كما في قول الشاعر:
- فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقَى لِمَا بِي وَلَا يِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً^(٣)
- حيث عد بعضهم دخول اللام على أختها شاذاً^(٤). في حين عدها آخرون من باب التأكيد، قال ابن جني -معلقاً على البيت السابق-: «فإحدى اللامين زائدة مؤكدة، وينبغي أن تكون الزائدة هي الثانية دون الأولى؛ لأن حكم الزائد ألا يبدأ به»^(٥).

(١) انظر شرح الكافية للروضي ٣٥٦/٢، التصريح على التوضيح ٢٢٣/١

(٢) انظر: التصريح على التوضيح ٢٢٣/١.

(٣) قتله. مسلم بن معبد الوالبي. انظر: معاني القرآن للفراء ٩٨/١، الخصائص

٢٨٢/٢، سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١، الإيضاف ٥٧١/٢، شرح المفصل ٤٣/٧،

١٧/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٢/١، خزانة الأدب ٣٠٨/٢، ١٥٧/٥،

٥٢٨/٩، ١٩١/١٠

(٤) انظر: الإيضاف ٥٧١/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٢/١.

(٥) سر صناعة الإعراب ٢٨٣/١.

دخول اللام على (إن) في قولهم (لهنك)؛

قالت العرب: لهنك قائم، ولهئك لقائم. واختلف النحويين في تخرج ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب سيويه^(١)، وابن السراج^(٢)، وجماعة إلى أن اللام في (لهنك) لام اليمين، والثانية التي في الخبر هي لام (إن).

الثاني: ذهب ابن جني^(٣) إلى أن اللام في (لهنك) لام الابتداء، والثانية التي في الخبر زائدة، واختار ذلك ابن مالك^(٤).

الثالث: ذهب الكسائي^(٥)، والقراء^(٦) إلى أن الأصل: له إنك، ومعنى له: والله، وإن: جواب القسم فالأصل: والله إنك لعاقل، فخلطت الكلمتان فصارتا (لهنك): اللام والهاء من (الله)، والون من (إن) المشددة. واختار ذلك ابن عصفور من الأندلسيين^(٧).

الأدلة والمناقشة:

استدل سيويه ومن وافقه لمذهبهم بما يلي:

١- لزوم (لهنك) لليمين في قول العرب، قال سيويه: وهذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين، وليس كل العرب تتكلم بها، تقول: لهنك لرحل صدق، فهي إن، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله: هرفت، ولحقت هذه اللام إن

(١) انظر: الكتاب ١٥٠/٣، الارتشاف ١٤٦/٢، الجمع ١٧٩/٢.

(٢) انظر: الأصول ٢٥٩/١، الارتشاف ١٤٦/٢، الجمع ١٧٩/٢.

(٣) انظر: الخصائص ٣١٤-٣١٥، سر صاعقة الإعراب ٣٧١/١، ٥٥٢/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٥/٢، ٣١، الارتشاف ١٤٧/٢، تعليق المرائد ٥٦-٥٧.

(٥) انظر: الصحاح (لهن) شرح كتاب سيويه لابن خروف ٢٣٩، خزنة الأدب ٣٤٤/١٠.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٦/١، الارتشاف ١٤٧/٢، الجمع ١٧٩/٢، الخزنة ٣٣٥/١٠.

(٧) انظر: شرح الحمل ٤٣٣/١، الارتشاف ١٤٧/٢، الجمع ١٧٩/٢.

كما لحقت ما حين قلت : إنَّ زِيداً لما ليطلقن ، فلحقت إن اللام في اليمين كما
لحقت ما ، فاللام الأولى في لهتك لام اليمين ، والثانية لام إن^(١) .
فإن قيل : إن لام لأفعلن (وهي لام القسم) لا تقع إلا على الفعل .
قيل : إنما جاز لهتك وإن لم يكن فعلاً لأن الجملة الاسمية وقعت موقع الجملة
الفعلية^(٢) .

٢- قول الشاعر :

وَأَمَّا لِهَيْتِكَ مِنْ تَذَكُّرِ أَهْلِهَا لَعَلِّي شَعَا يَأْسٍ وَإِنْ لَمْ تَيَّأَسْ^(٣)
ووجه الدليل في البيت أن (أما) بالتخفيف يكثر الإتيان بها قبل القسم^(٤) .
أما ابن جني ومن وافقه ، فقد استدلوا لما ذهبوا إليه بأن ما سهل دخول لام
الابتداء على (إن) زوال لفظ (إن) بإبدال همزتها هاءً ، فكأنها ليست في الكلام^(٥)
قال ابن جني : «فالذي يدل على أن اللام في المرتبة قبل إن ثلاثة أشياء : الأول : أن
العرب قد نطقت بهذا نطقاً ، وذلك مع إبدال الهمزة هاء في نحو قولهم : لهتك
قائم ، إنما أصلها : لئنك قائم ، ولكنهم أبدلوا الهمزة هاء ، كما أبدلت هاء في نحو
هياك ، وهرقت الماء ، فلما زال لفظ الهمزة ، وحلت مكانها الهاء ، صار ذلك
مسهلاً للجمع بينهما إذ حلت الهاء محل الهمزة ، فزال لفظ إن ، فصارت كأنها
حرف آخر^(٦) .

أما الكسائي والعراء ومن وافقهما فقد استدلوا على أن (لهتك) أصلها كلمتان ،

(١) الكتاب ٣/١٥٠ ، وانظر بالمعنى نفسه : الأصول ١/٢٥٩ .

(٢) انظر : خزانة الأدب ١٠/٣٣٦-٣٣٧ .

(٣) قائله المزار الفقهسي ، انظر : الزاوي ٢٨ ، خزانة الأدب ١٠/٣٣٦ ، ٣٤٠ .

(٤) انظر : خزانة الأدب ١٠/٣٣٦ .

(٥) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٢ .

(٦) سر صناعة الإعراب ١/٣٧١ وانظر : الخصائص ١/٢١٤-٣١٥ .

بما رواه أبو زيد^(١) عن أبي أذهم الكلابي الذي قال: لِمَ رَبِّي لَا أَقُولُ
ذَلِكَ، بفتح اللام وكسر الهاء في الإدراج ومعناه: والله ربي لا أقول
ذلك^(٢).

كما استدلل أصحاب هذا القول كذلك بأنه قد يؤتى بلام (إِنَّ) فتدخل على
الخبر، نحو قول الشاعر:

لَهَيْكَ مِنْ عَتَبِيَّةٍ لَوْ سَمِعْتَهُ عَلَى هَوَاتٍ كَادِبٍ مَنْ يَقُولُهَا^(٣)
فلو كانت اللام في (لهيك) لام (إِنَّ) لم يؤت باللام بعد ذلك في الخبر^(٤).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول ابن جني وابن مالك ومن وافقهما؛ وذلك لما
يلي:

١- إن قول سيبويه يلزم منه الجمع بين أداتي تأكيد^(٥).

٢- إن قول القراء ومن وافقه فيه شذوذات عدة: حذف حرف القسم، إبقاء
الحر من غير عوض، حذف أل والألف بعد اللام من (الله)، وحذف الهمزة من
(إِنَّ)، وأنه لم يحن مع إقرار الهمزة في موضع^(٦).

(١) أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري، الإمام المشهور. كان إماماً
نحويّاً، غلبت عليه اللغة والنوادر. روى عن أبي عمرو بن العلاء، وأبي حنيفة
وغيرهما. من مصنفاته: لغات القرآن، حلق الإنسان، النوادر. توفي سنة ٢١٥هـ.
(انظر: أخبار النحويين البصريين ٥٢-٥٧، طقات الزبيدي ١٨٢-١٨٣، معجم
الأدباء ١١/٢١٧-٢١٨، إنباء الرواة ٢/٣٠-٣٥، إشارة التعيين ١٢٨، بغية الوعاة
٥٨٢/١-٥٨٣)

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٤٧/٢، الجمع ١٧٩/٢، الخزانة ١٠/٣٣٩.

(٣) لا يعرف قائله. انظر تحريجه ص ٢٩٤.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن حنفور ١/٤٣٣.

(٥) انظر: همع البوامع ١٧٩/٢.

(٦) انظر: المرجع السابق، خزانة الأدب ١٠/٣٤٣.

٣- إن قول ابن جني ومن وافقه - وإن كان فيه جمع بين أداتي توكيد - إلا أنه مما سهل ذلك روال لفظ (إن) بعد إبدال همزتها هاء.

٤- إن اللام التيأتي بها في الخبر بعد (لهنك) ليست لام ابتداء، ولكنها لام زائدة، وقد زيدت الثانية ولم تزد الأولى؛ لأن الحروف إنما تزد لصوب من ضروب الاتساع، فإذا كانت للاتساع كان آخر الكلام أولى بها من أوله^(١).

إعمال (إن) وأحواتها وهي موصولة بـ(ما)؛

تتصل الحروف الناسخة بـ(ما)، فتكفها عن العمل فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية، وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَحْتَسِبُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٢).

وقد اختلف النحويون في إعمال (إن) وأحواتها إذا لحقت بها (ما)، وذلك على أقوال:

الأول: الإعمال والإهمال خاص بـ(ليست) فقط دون غيرها إذا اتصلت بها (ما)، وعلى ذلك سيويه^(٣)، والأخفش^(٤)، وتابعهما ابن عصفور^(٥).

الثاني: طرد جواز الإعمال والإهمال مع كل الحروف الناسخة إذا اتصلت بها

(١) الخصائص ٣١٦/١.

(٢) سورة فاطر، الآية [٢٨].

(٣) انظر: الكتاب ١٣٧/٢-١٣٨، الأصول ٢٣٣/١، شرح المفصلة الخروية الكبير ٧٨٧/٢، شرح الكافية ٣٤٨/٢.

(٤) انظر: شرح شواهد الإيضاح ١١٧، شرح الحمل لابن عصفور ٤٣٤/١، ارتشاف الضرب ١٥٧/٢، منهج السالك ٨٠/١.

(٥) انظر: شرح الجمل ٤٣٤-٤٣٥.

ومن طرد الإعمال والإهمال في كل حروف الباب إذا اتصلت بها (ما) ، استدل بما يلي :

١- ما روي عن العرب في قولهم : (إنما زيدا قائم) ، حيث روي ذلك عنهم الكسائي والأخفش^(١).

٢- قياس هذه الحروف في الإعمال والإهمال إذا لحقت بها (ما) على (ليت) إذا اتصلت بها (ما) ، فكما جاز ذلك مع (ليت) جاز أيضاً الإعمال والإهمال مع باقي الحروف ؛ وذلك لـ إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياساً ، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها^(٢).

أما الفراء الذي أوجب الإعمال مع (ليت) و(لعل) ، فلعل مستنده أن البيت السابق ليس دليلاً على إعمال (ليت) في رواية نصب (الحمام) فحسب ، بل حتى رواية الرفع يمكن أن تخرج كذلك على إعمال (ليت) ؛ وذلك بأن يجعل (ما) موصولة أو نكرة موصوفة ، والتقدير : ليت ما هو هذا الحمام لنا ، و(ما) اسم (ليت) ، و(هو) مبتدأ محذوف ، وخبره (هذا) ، والجملة صلة (ما) أو صفتها . فـ(ليت) بهذا التوجيه عاملة في الروایتين : «وهي حقيقة بذلك ؛ لأن اتصال (ما) بها لم يزل اختصاصها بالأسماء بخلاف أخواتها فإن اتصال (ما) بها أزال اختصاصها بالأسماء ، فاستحقت (ليتما) بقاء العمل»^(٣).

الترجيح :

لا خلاف بين العلماء في إجازة إعمال (ليت) وإهمالها إذا اتصلت بها (ما) ، إذا تجاوزنا الخلاف القليل الذي أثاره الفراء بإيجابه إعمال (ليت) إذا اتصلت بها (ما) ، وهو خلاف يسير ، بخاصة أنه ينسب للفراء كذلك القول الذي ذهب إليه سيويه^(٤).

(١) انظر : شرح اللمع ١/ ٧٥ ، شرح التسهيل ٢/ ٣٨ ، شرح الكافية ٢/ ٣٤٨.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٨.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٨ ، وانظر : الكتاب ٢/ ١٣٧-١٣٨.

(٤) انظر : شرح شواهد الإيضاح ١١٧ ، الارتشاف ٢/ ١٥٧ ، مهج السالك ١/ ٨٠.

أما باقي الحروف ، فالذي يظهر لي أنه لا يجوز فيها إلا الإهمال إذا اتصلت بها (ما) ؛ وذلك لعدم السماع ؛ اللهم إلا ما رواه الكسائي والأخفش من قول العرب : (إنما زيدا قائمٌ) ، وهو قليل ، وإن شئت لا يسوع القياس عليه ، حتى إن كانت العاية إجراء عوامل هذا الباب على سن واحد - كما يقول ابن مالك^(١) - ولعل مما يرجح هذا الاختيار فوات الاختصاص في هذه الحروف بسبب (ما)^(٢) ، حيث يجوز عندئذ أن تدخل على الأسماء والأفعال على السواء.

دخول (ليتما) على الجمل الفعلية :

إذا لحقت (ما) الحروف الناسخة كعتها عن العمل ، وارتفع ما بعدها بالابتداء ، وجاز أن تلي (إن) و(أن) ، و(كانَ) ، و(لكن) ، و(لعل) الجملة الفعلية ، نحو قول الله - تعالى - : ﴿ إِنَّمَا يُرِيتُكَ إِلَهَكَ ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا خَلَقَكُمْ عَبَثًا ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ كَلَّمَآ يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَحْكُمُونَ ﴾^(٥) ، وقول الشاعر :

وبِكَيْمَا أَمَقَى لِمُخَدِّ مَوْتَلٍ وَقَدْ بُذِرَكَ الْجَدُّ الْمَوْتَلُ أَمَثَالِي^(٦)

وقول الآخر :

أَعِدْ نَظْرًا بِأَعْيَ قَيْسٍ لَقَلَّمَا أَصَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقِيدَا^(٧)

(١) انظر : شرح التسهيل ٣٨/٢.

(٢) انظر : شرح الكافية للرحضي ٣٤٨/٢.

(٣) سورة الأنبياء ، الآية ١٠٨.

(٤) سورة المؤمنون ، الآية ١١٥.

(٥) سورة الأنفال ، الآية ٦٦.

(٦) قائله امرؤ القيس انظر : ديوانه ٣٩ ، إصلاح المطلق ٢١ ، شرح أبيات سيويه ٣٨/١ ،

جمهرة اللغة ١٢١ ، الإصناف ٨٤/١ ، شرح شواهد الإيضاح ٩٢ ، المعنى ٣٣٨ ، شرح

شواهد للمعنى ٣٤٢/١ ، الخزانة ٣٢٧/١.

(٧) قائله انظر ردق . انظر - ديوانه ١٨٠/١ ، الأرهبة ٨٨ ، شرح المفصل ٥٤/٨ ، ٥٧ ، المعنى

٣٧٨ ، ٣٨٠ ، شرح شواهد المعنى ٦٩٣ ، معجم الهوامع ١٩٠/٢.

واختلف النحويون في (ليت) إذا لحقتها (ما)، هل تدخل على الجمل الفعلية أو لا، وذلك على قولين:

الأول: أجاز الصريون أن تلي (ليتما) الجملة الفعلية^(١)، نحو: ليتما قام زيد، وليتما يقوم عمرو. وتابعهم على ذلك من الأندلسيين ابن أبي الربيع^(٢).

الثاني: منع الفراء دخول (ليتما) على الجملة الفعلية^(٣)، وتابعه من الأندلسيين ابن عصفور^(٤)، وابن مالك^(٥). ونسب أبو حيان هذا القول إلى أصحابه المتأخرين^(٦).

الأدلة والمناقشة:

لم أقف على أدلة عضد بها المجوزون إيلاء (ليتما) العمل رأيهم - في حدود ما اطلعت عليه -، ولكن يمكن أن يستدل لهم بأن دخول (ما) على (ليت) مشبه لدخولها على بقية الحروف الناسخة، فكما تكف هذه الحروف عن العمل فيرتفع ما بعدها بالابتداء، فهي تهيئها كذلك للدخول على الجمل الفعلية، سواء في ذلك (ليت) أم غيرها من الحروف الناسخة قال أبو حيان: «إذا لحقت هذه الحروف (ما) غير الموصولة، ارتفع ما بعدها بالابتداء، وكمنها (ما) عن العمل، وجاز أن تليها الجملة الفعلية، فتكون (ما) مهيئة وموطئة»^(٧).

أما من منع دخول (ليتما) على الجملة الفعلية، فدليله أن (ما) الداخلة على (ليت) لم تُرل اختصاصها بالأسماء، يقول ابن مالك معللاً إعمال (ليت) بعد

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٧/٢، مجمع البوامع ١٩٠/٢، خزانة الأدب ٢٥٢/١٠.

(٢) انظر: الملخص في صبط قوانين العربية ٢٤٢-٢٤٣، ابن أبي الربيع، آراء النحوية ٥٩.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٧/٢، خزانة الأدب ٢٥٢/١٠.

(٤) انظر: شرح الجمل ٤٣٥/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٨/٢.

(٦) انظر: الارتشاف ١٥٧/٢، خزانة الأدب ٢٥٢/١٠.

(٧) ارتشاف الضرب ١٥٦/٢.

اتصالها بـ(ما): «وهي حقيقة بذلك ، لأن اتصال (ما) بها لم يزل اختصاصها
بالأسماء ، بخلاف أخواتها ، فإن اتصال (ما) بها أزال اختصاصها
بالأسماء»^(١)

ثم إن العرب لم تولها الفعل قط ، فالأخفش -على سعة حفظه- قال: إنه لم
يسمع قط: ليتما يقوم زيد^(٢).

وقال ابن عصفور: «وأما ليتما فلم تولها العرب الفعل قط ، لا يحفظ من
كلامهم: ليتما يقوم زيد»^(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول الثاني السابق ، وهو عدم جواز إيلاء (ليتما)
الحملة الفعلية ، وذلك لانعدام النقل عن العرب الذي يجوز القياس عليه فتجوز
المسألة.

ولعل مما يؤكد اختصاص (ليت) بالأسماء حتى بعد دخول (ما) عليها ، أن
الأولى فيها والأكثر أن تكون عاملة حتى بعد اتصال (ما) بها ، بل حتى ذلك
البيت المشهور^(٤) الذي يستدل به عادة على كف عمل (ليت) بـ(ما) في رواية
رفع (الحمام) ، هذه الرواية نفسها خرجها مسيويه وغيره على أن (ليت) فيها
عاملة ، و(ما) فيها موصولة أو نكرة موصوفة ، فيكون تقدير البيت: ليت ما هو
هذا الحمام لنا^(٥).

(١) شرح التسهيل ٢/٣٨ ، وانظر: رصف المباني ٣٦٧ ، معجم البوامع ٢/١٨٩.

(٢) انظر: معجم البوامع ٢/١٩٠.

(٣) شرح الجمل ١/٤٢٥.

(٤) هو قول النابغة:

ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامنا وهمه فقد

وانظر: تخريج البيت في المسألة السابقة ، إعمال (إن) وأخواتها وهي موصولة بـ(ما).

(٥) انظر: الكتاب ٢/١٣٧-١٣٨ ، شرح التسهيل ٢/٣٨.

الخلاف في (إن) المخففة من الثقيلة وإعمالها:

اختلف النحويون في تخفيف (إن) وإعمالها، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكسائي في أحد قوليه والفراء وعامة الكوفيين^(١) إلى أن (إن) لا تخفف لا معملة ولا مهملة، أما (إن) فهي حرف مستقل ثنائي الوضع ليس أصله (إن) المثقلة، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين أبو بكر الزبيدي^(٢)

الثاني: تُخَفَّف (إن) فيجوز حينئذ إعمالها وإعمالها، وعلى ذلك سيويه^(٣)، والكسائي في قوله الثاني^(٤)، وعامة البصريين^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من منع تخفيف (إن) وإعمالها بما يلي:

١- إن (إن) الحقيقية حرف ثنائي الوضع، وليس أصلها (إن). وهي دالة على النفي، واللام بعدها بمعنى (إلا)^(٦).

٢- زوال شبه هذا الحرف بالفعل، فلا يعمل النصب في الاسم التالي له؛ ذلك أن (إن) المثقلة إنما عملت النصب لأنها أشبهت الفعل في اللفظ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه - أي الفعل الماضي - على ثلاثة أحرف، وأنها مبنية على الفتح كما

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٩/٢-٣٠، الأصول ١/٢٦، إعراب القرآن للنحاس

٣٠٥/٢، الإنصاف ١/١٩٥، شرح التسهيل ٢/٣٤، شرح الكافية ٢/٣٥٩،

الارتشاف ٢/١٤٩، تعليق المرائد ٤/٦٠

(٢) انظر: الواضع للزبيدي ٤٧، أبو بكر الزبيدي ٢١٣

(٣) انظر: الكتاب ٢/١٤٠.

(٤) وافق الكسائي البصريين فيما إذا دخلت (إن) على الاسم فهي مخففة من الشدة عاملة، ووافق بقية الكوفيين فيما إذا دخلت (إن) على الفعل، فهي نافية عنده. انظر: الأصول ١/٢٦٠، شرح الكافية ٢/٣٥٩، الارتشاف ٢/١٥١، معجم البوامع ٢/١٨٤.

(٥) انظر: المقتضب ٢/٣٦٣، الأصول ١/٢٦٠، أمالي ابن السجري ٣/١٤٧، الإنصاف ١/١٩٥.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٤-٣٥، الارتشاف ٢/١٤٩، المعجم ٢/١٨٣.

أنه مبني على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يطل عملها^(١).
 ٣- كما أن من أدلة الماتعين أن «(إِنَّ) المشددة من عوامل الأسماء، و(إِنْ) المخففة من عوامل الأفعال؛ فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال»^(٢).

٤- واستدل الكوفيون بحجج اللام بمعنى (إلا) بعد (إِنْ) المخففة بقول الشاعر:
 أَنَسَى أَبَانٌ دَلِيلًا بَعْدَ عَرِيَّةٍ وَمَا أَبَانٌ لِمَنْ أَعْلَاحَ سُودَانِ^(٣)
 فاللام عندهم في (لمن) بمعنى (إلا)^(٤).

وأما من أجاز التخفيف والإعمال، فقد استدل بما يلي:
 ١- قول الله تعالى:- «وَلَا تَلَّا تَلَّا يُوَفِّيهِمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ»^(٥)، حيث قرأ أهل المدينة الآية بتخفيف (إِنْ) ونصب (كلا) على أنها اسمها^(٦).

٢- ما سمع من العرب من تخفيف (إِنْ) وإعمالها النصب في الاسم التالي لها، قال سيويه: «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إِنْ عمراً لنطلق»^(٧).

(١) الإيضاح ١/١٩٥.

(٢) المصدر السابق ١/١٩٥-١٩٦.

(٣) لم أقف له على سبب انظر: شرح التسهيل ٢/٣٠، الارتشاف ٢/١٤٨، التفصيل والتكميل ٢/٢١٦، المعنى ٣٠٧، تعليق الفرائد ٤/٥٥، ٦٥، شرح أبيات المعنى ٤/٣٥٥، الجمع ٢/١٧٨، الدرر النواع ١/١١٧-١١٨.

(٤) انظر: الارتشاف ٢/١٤٨، تعليق الفرائد ٤/٥٥، ٦٥.

(٥) سورة هود، الآية ١١١.

(٦) انظر: الكتاب ٢/١٤٠، السبعة ٣٣٩، الإنصاف ٢٦٠، النشر ٢/٢٩٠، الكشف ١/٥٣٦، معاني القرآن وإعراجه ٣/٨٠-٨١، إعراب القرآن للححاس ٢/٣٠٤-٣٠٥.

البحر المحيط ٥/٢٦٦.

(٧) الكتاب ٢/١٤٠.

٣- إنه قد سمع تخفيف بعض أخوات (إن) مع إعمالها، من ذلك قول الشاعر:
وَصَدْرٌ مُشْرِقِ الشُّعْرِ كَأَن تَذَوِيهِ حُقَانٌ^(١)
حيث خففت (كان) وأعملت.

وقول الآخر:

فِي قِتِيَةٍ كَسُيُوفِ الْمَدِ قَدْ عَمِمُوا أُنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَعَلُّ^(٢)
حيث إن (أن) عاملة في ضمير مقدر، والتقدير: أنه هالك^(٣).

كما صح عن العرب قولهم: إلا أن أخاك ذاهبٌ، بمعنى (أن) لمشددة^(٤).

٤- كما استدل المجيزون كذلك بأن تخفيف (أن) وحذف حرف منه ليس
مخللاً بإعماله، شأنه في ذلك شأن الفعل الذي لا يتغير عمله حين يحذف منه،
مثل: لم يك^(٥). وشأنه في ذلك أيضاً شأن حروف أخرى تُحذف ويبقى عملها
مثل (رب)^(٦).

أما الكسائي الذي يميز أن تكون (إن) مخففة من الثقيلة مع الأسماء، ويمع
المسألة مع الأفعال، فإنه قال بذلك لأن المخففة بالاسم أولى نظراً إلى أصلها،
والنافية بالفعل أولى لأن معنى النفي راجع إلى الفعل^(٧).

(١) لم أقف له على نسبة. انظر: الكتاب ١٣٥/٢، ١٤٠، تفسير الطبري ٤٩٧/١٥، النصف
١٢٨/٢، أمالي ابن الشجري ٣٦٢/١، ١٧٨/٢، ٥٦٤، الإنصاف ١٩٧/١، شرح
المفصل ٨٢/٨، الخزانة ٣٩٨/١٠ والحقان: مثني حق، وهو ما بحث من خشب أو
عاج، شبه الثديان بذلك لاكتنارهما ونهدهما.

(٢) قائله الأعشى انظر: ديوانه ٥٩، الكتاب ١٣٧/٢، ٧٤/٣، المقصب ١٠/٣، الأصول
٢٣٩/١، المسائل المثورة ٢٢٨، أمالي ابن الشجري ١٧٨/٢، ١٥٦/٣، الخزانة ٣٩٠/٨.

(٣) انظر: الكتاب ١٣٧/٢. والذي يحذر التنبيه إليه أن من القائلين بإعمال (أن) المخففة
الفرأ، بشرط أن يكون اسمها ضميراً انظر - معاني القرآن للقرأ ٩٠/٢.

(٤) انظر: الإنصاف ١٩٦/١.

(٥) انظر: الكتاب ١٤٠/٢.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ١٧٩/٢-١٨٠.

(٧) شرح الكافية للرضي ٣٥٩/٢.

الترجيح :

يترجح لي القول بإجازة تخفيف (إن) وإعمالها ؛ وذلك لما يأتي :

١- للنصوص الصحيحة الثابتة بنقل الثقات ، التي جاء فيها تخفيف (إن) وإعمالها ، ومن هذه النصوص قراءة سبعية لآية هود السابقة.

٢- إن تخريج المانع لتلك النصوص ، بالإضافة إلى ما فيه من تأويل ، فإنه يتعارض مع أصولهم هم أنفسهم ، يقول ابن مالك : «ويعملون -أي الكوفيين- النص في : (وإن كلا) بعمل يفسره (ليوفيههم) ، أو بليوفيتهم نفسه ، وبه قال الفراء ، وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه في هذا المحل أو بضعفه ؛ لأنهم يوافقون في أن ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قلها ، ولا يمر عاملاً فيما قبلها»^(١).

٣- إنه لا يجوز أن يقال : زيداً لأضربه وعمراً لأكرمه ؛ ولذلك يبعد أن تكون (كلا) في آية هود السابقة منصوبة بـ(ليوفيههم) ، كما يذهب إلى ذلك بعض المانعين لتخفيف (إن) وإعمالها^(٢).

٤- للأدلة السابقة التي أوردها المجيزون لتقوية ما ذهبوا إليه.

الأفعال التي تلي (إن) :

ذكرت في المسألة السابقة أن (إن) تخفف عند عامة البصريين ، في حين أن (إن) حرف مستقل ثنائي الوضع وليس أصله (إن) عند عامة الكوفيين. وقد اختلف النحويون في الأفعال التي تدخل عليها (إن) ، وذلك على قولين : الأول : يجوز أن يليها الأفعال الساسخة وغير الساسخة ، وعلى ذلك الكوفيون^(٣) ،

(١) شرح التسهيل ٣٥/٢.

(٢) انظر : إعراب القرآن للحاس ٣٠٥/٢ ، الإنصاف ١٩٦/١.

(٣) انظر . شرح المفصل ٧١/٨ - ٧٢ ، شرح الحمل لابن عصفور ٤٣٨/١ ، شرح التسهيل ٣٢/٢ ،

شرح الكافية ٣٥٩/٢ ، تعليق الفرائد ٦٥/٤ ، الجمع ١٨٣/٢ ، خزانة الأدب ٣٧٣/١٠.

والأخفش^(١)، وتابعهم ابن مالك^(٢).

الثاني: لا يجوز أن يليها إلا الأفعال الناسخة فقط، وعلى ذلك عامة البصريين
عند الأخفش^(٣).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز دخول (إن) على الأفعال الناسخة وغيرها بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿إِنْ يَشَأْ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٤)، قال الأخفش: «وفي حرف

ابن مسعود: إن لبسم لقليل»^(٥). فأدخل (إن) على الفعل غير الناسخ.

٢- ما حكى عن بعض العرب: إن يزيك لنفسك وإن يشينك ليه^(٦)

٣- قول امرأة: والذي يحلف به إن جاء لحاطبا، تعني النبي ﷺ^(٧).

٤- ما حكى عن بعض العرب: إن قمعت كاتبك لسوطا^(٨).

٥- قول الشاعرة:

نَكَأْتُكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتُ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(٩)

(١) انظر: المراجع السابقة، والارتشاف ١٥٠/٢-١٥١.

(٢) انظر: التسهيل ٢٢، شرح التسهيل ٣٧/٢، التصريح ٢٣١/١-٢٣٢.

(٣) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والبحر المحيط ١٨٣/٢، ١٥٥/٣.

(٤) سورة المؤمنون، الآية [١١٤].

(٥) معاني القرآن للأخفش ٤١٩/٢.

(٦) انظر: الأصول ٢٦٠/١، شرح التسهيل ٣٧/٢، شرح الكافية ٣٥٩/٢.

(٧) انظر: غريب الحديث ٢٩٧/١، شرح التسهيل ٣٧/٢.

(٨) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ٤٣٨/١، معجم الهوامع ١٨٣/٢.

(٩) قتله عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل تخاطب عمرو بن جرموز المجاشعي الذي

اغتنال زوجها الربير بن الموام انظر: معاني القرآن للأخفش ٤١٩/٢، المسائل

البغداديات ١٧٨، سر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢، ٥٥، المحتسب ٢٥٥، اللامات

للزجاجي ١٢١، الأهمية ٣٧، أمالي ابن الشجري ١٤٧/٣، الإنصاف ٦٤١/٢،

شرح التسهيل ٣٧/٢، الحزانة ٣٧٣/١٠.

حيث أدخلت (إن) الخفيفة على فعل غير ناسخ وهو (قتلت).

٦- قياس الأفعال غير الناسخة في إيلائها (إن) الخفيفة على الأفعال الناسخة التي ثبت دخول (إن) عليها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ وَإِنْ تَدْعُوا أَحَدَهُمْ تَعِيزًا ۖ فَعِيزٌ لِّفِتْنَيْنِ﴾^(١).

أما من منع دخول (إن) على الأفعال غير الناسخة وألزمها الناسخة منها فقط، فقد استدل بما يلي:

١- إنه لم يل (إن) الخفيفة في كتاب الله تعالى - إلا الأفعال الناسخة في نحو قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْعَافِينَ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا لِلْمُؤْمِنِينَ لَكِيفِيَّةً﴾^(٣)، وقوله: ﴿وَلَا تَطُوكَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٤).

٢- إن (إن) كانت قبل التخفيف مختصة بالابتداء والخبر، فلما خففت وضمفت شبهها بالمعمل جاز دخولها على الفعل، وكان الفعل من الأفعال المشاركة لها في الدخول على المبتدأ والخبر كي لا تفارق محلها بالكلية^(٥). ولأن هذه الأفعال الناسخة وإن كانت أفعالاً فهي في حكم المبتدأ والخبر لأنها إنما دخلت لتعيني ذلك الخبر أو الشك فيه لا لإبطال معناه^(٦).

أما ما استدل به من أجاز إيلاء (إن) الأفعال غير الناسخة، فقد رده المانعون بأحد أمرين:

(١) سورة الأعراف، الآية ١٠٦/١١.

(٢) سورة يوسف، الآية ١٣١.

(٣) سورة الإسراء، الآية ٧٣/٧٤.

(٤) سورة الشعراء، الآية ١٨٦/١٨٧.

(٥) شرح التسهيل ٣٧/٢، وانظر: شرح الكافية ٣٥٩/٢.

(٦) شرح المفصل ٧٢/٨.

- إن ما سُمع عن العرب من ذلك هو من القلة بحيث لا يقاس عليه^(١).
 - إن ذلك قد يحتمل أن تكون اللام زائدة، ويكون اسم (إن) مضمرأ؛
 لأن يجيء اسم (إن) مضمرأ بابه أن يجيء في ضرائر الشعر، ومما يدل على
 ذلك أن لام التأكيد إنما بابها أن تدخل على المبتدأ أو ما هو المبتدأ في المعنى
 وهو الخبر، وأما المفعول المحض فلا سبيل إلى دخول اللام عليه، إلا أن
 تكون زائدة^(٢).

الترجيح:

لا بد من الإشارة - في مستهل هذه الفقرة - إلى أنه لا يمكن الإنكار على
 الكوفيين لإجازتهم دخول (إن) المخففة على الأفعال الناسخة وغيرها؛
 وذلك لأن (إن) عندهم ليست مخففة من الثقيلة، بل هي حرف برأسه ثنائي
 الوضع دال على النفي مثل (ما)، فلا وجه عندئذ لمعها من إيلائها الأفعال
 غير الناسخة.

فالواجب إذن حصر الخلاف في هذه المسألة بين عامة الصريين المانعين لدخول
 (إن) المخففة على الأفعال غير الناسخة، ولأخفش ومن وافقه الذين أجازوا
 ذلك؛ لأن كلا الطرفين معتقد بأن (إن) مخففة من (إن) الثقيلة.

والذي يظهر لي أنه لا مانع من القياس على ما ورد عن العرب من
 الأمثلة الدالة على جواز دخول (إن) المخففة على الأفعال الناسخة وغير
 الناسخة على حد سواء. قال ابن مالك: «وأجاز الأخفش أن يقال: إن قعد
 لأساً، وإن كان صالحاً لزيد، وإن ضرب زيد لعمراً، وإن ظننت عمراً
 لصالحاً، صرح بذلك كله في كتاب: المسائل، ويقول أقول لصحة الشواهد
 على ذلك نظماً ونثراً^(٣)».

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٩/١، شرح الكافية ٣٥٩/٢، الحراة ٣٧٣/١٠.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٩/١.

(٣) شرح التسهيل ٣٧/٢.

تخفيف (أن) ودخولها على الجملة الفعلية:

تخفف (أن) المفتوحة، وللنحويين في إعمالها مذهب، ويشترط في خبرها أن يكون جملة، إما اسمية وإما فعلية، فإن كانت الفعلية فعلها جامد أو دعاء، لم يحتج إلى الافتتران بشيء، نحو قول الله - تعالى -: «وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى»^(١)، وقوله: «وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرَبٌ أَقْرَبَ أَجَلُهُمْ»^(٢).

وإن كان متصرفاً غير دعاء قرن غالباً بـ(قد)، أو تنفيس، أو مضي بـ(لا) أو (لن) أو (لم)، أو بـ(لو)^(٣).

واحتلف في مجيء خبر (أن) المخففة من الثقيلة جملة فعلية، فعلها متصرف غير مقترنة بما سبق، وذلك على قولين:

الأول: يجوز أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير مقترن بفواصل مما سبق، ويُنسب ذلك إلى الكوفيين^(٤)، وتابعهم ابن مالك من الأندلسيين^(٥).

الثاني: لا يجوز ذلك، وهو قول عامة البصريين^(٦).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز مجيء خبر (أن) المخففة جملة فعلية فعلها متصرف دون فاصل بما يلي:

(١) سورة النجم، الآية ٤٣٩.

(٢) سورة الأعراف، الآية ١٨٥.

(٣) نظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٦/١-٤٣٧، تعليق المرائد ٧٠/٤ وما بعدها، مع الهوامع ١٨٤/٢ وما بعدها، التصريح على التوضيح ٢٣٣/١.

(٤) نظر: معاني القرآن لفراء ١٣٦/١، شرح التسهيل ٤٤/٢، الارشاد ٣٩٠/٢، البحر المحيط ٤٩٩/٢، الدر المنصون ٤٦٤/٢، المعنى ٤٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٤٤/٢-٤٥.

(٦) انظر: المراجع في الهامش السابق عدا معاني القرآن.

١- قول الله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْجِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَتَّىٰ يَحْكُمَ لَهُنَّ اللَّهُ﴾ (١) حيث قرئت برفع (يتم) (٢) على أن (أن) مخففة، خبرها جملة (يتم الرضاة)، ولا فاصل مع أن الفعل متصرف.

٢- قول الشاعر:

إِنِّي زَعِيمٌ بِأُتُونِي قَدْ إِنْ أَمِنَتْ مِنَ الرُّوَّاحِ
وَنَحَوْتُ بِمِ عَرَصِ الْمُو نِ مِمَّنِ الْقُتُو إِلَى الرُّوَّاحِ
أَنْ تُهَيِّطِينَ بِلَادَ قُو مِ بِرُتُّونَ مِمَّنِ الطَّلَاحِ (٣)

حيث أولى (أن) المخففة الفعل المتصرف (تهبطين) دون فاصل

٣- قول الآخر:

أَنْ تُقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَتُحْكَمَا مَتَى السَّلَامَ وَالْأُتُشْعِرَا أَحَدَا (٤)
حيث ولي الفعل المتصرف (تقرآن) حرف (أن) المخفف من الثبيلة دون فاصل.

٤- قول الآخر:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ (٥)

(١) سورة البقرة، الآية (٢٣٣).

(٢) نسبت هذه القراءة لجاهد ولايس محبسن. انظر: مختصر في شواهد القرآن ١٤، الإنصاف ٥٦٣/٢، شرح التسهيل ٤٤/٢، البحر المحيط ٤٩٩/٢، المغني ٤٦.

(٣) نسبت الأبيات للقاسم بن معن قاضي الكوفة انظر: معاني القرآن للفراء ١٣٦/١، الخصائص ٣٨٩/١، سر صناعة الإعراب ٤٤٨/٢، شرح المفصل ٩/٧، شرح التسهيل ٤٤/٢، البحر المحيط ٤٩٩/٢، المقاصد السحوية ٢٩٧/٢. والبراج: شدة الصحف في الإبل. والطلاق: نوع من الشجر مفردة طلحة.

(٤) لا يعرف قائله. انظر: مجالس ثعلب ٣٢٢، الخصائص ٣٩٠/١، سر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢، الإنصاف ٥٦٣/٢، شرح المفصل ١٥/٧، ١٤٣/٨، ١٩/٩، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٧/١، شرح التسهيل ٤٤/٢، لسان العرب ٢٣/١٣ (أن)، خزانة الأدب ٤٢٠/٨.

(٥) لا يعرف قائله انظر: شرح التسهيل ٤٤/٢، الحنى الداني ٢١٩، تعنيق المرائد ٧٤/٤، تخليص الشواهد ٣٨٣، المقاصد السحوية ٢٩٤/٢، جمع البوامع ١٨٧/٢، التصريح على التوضيح ٢٣٢/١، الدرر ١٢٠/١.

حيث ولي (أن) المخففة العمل المتصرف (يؤملون) دون فاصل.

٥- وقعت (أن) المخففة موقع الناصبة في الأمثلة السابقة، كما وقعت الناصبة

موقع المخففة في قول الشاعر:

نُرْصَى عَلَى اللَّهِ أَنْ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يُدَانِيَا مِنْ خَلْفِهِ أَحَدٌ^(١)

حيث نصب الفعل (يدانيسا) بـ(أن) بعد (علم)، والقياس أن تكون (أن) بعد

(علم) مخففة من الثقيلة لا ناصبة^(٢).

أما من منع إسلاء (أن) المخففة العمل المتصرف بدون فاصل، فقد خرج

النصوص السابقة على أحد تأولين:

١- إن (أن) في النصوص السابقة هي المخففة من الثقيلة، وقد وليها الفعل

المتصرف دون فاصل ضرورة، قال ابن عصفور: «ولا يجوز أن يليها الفعل»^(٣)

من غير فاصل إلا في ضرورة الشعر»^(٤). وقال ابن جني -بعد أن أورد بيت

الشاهد في الأبيات الثلاثة الأولى السابقة-: «وأما على قولنا نحن فإنه أراد أن

الثقيلة وخففها ضرورة»^(٥).

٢- إن (أن) في النصوص السابقة ليست المخففة من الثقيلة، ولكنها الناصبة، وقد

ترك إعمالها حملاً على (ما)، قال الأنباري^(٦): «والذي يدل على ضعف عمل (أن)

(١) قائله جرير انظر ديوانه ١٥٧/١، شرح التسهيل ٤٥/٢، شرح الألفية ابن معط

٥١٢/١، شرح الأشموني ٢١٢/٣

(٢) انظر: شرح التسهيل ٤٤/٢-٤٥.

(٣) يقصد العمل المتصرف ١ لأنه نص على جوار إيلاتها، الفعل غير المتصرف دون فاصل.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٧/١.

(٥) سر صناعة الإعراب ٤٤٨/٢-٤٤٩. وانظر: ٥٤٩/٢.

(٦) أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله كمال الدين الأنباري، قرأ الحو على

ابن جويهي وابن السجري، ويرى فيه وصار من المشار إليهم في الحو له مصنفات نحوية

مشهورة منها: الإنصاف في مسائل الخلاف، أسرار العربية، لمع الأدلة، الإعراب في جمل

الإعراب، نزعة الألباء في طبقات الأدباء توفي سنة ٥٧٧ هـ (انظر - معجم الأدباء ٤٨/١،

إنباء الرواة ١٦٩-١٧٢، إشارة التبيين ١٨٥-١٨٦، البنية ٨٦/٢-٨٨)

الخفيفة أنه من العرب من لا يعملها مظهرة ويرفع ما بعدها تشبيهاً لها بـ(ما) ؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، كما أن (ما) شبهت بها في ترك العمل^(١).
 فـ(أن) في النصوص السابقة ليست المخففة من الثقيلة عند البصريين ؛ وذلك لأنه لم يفصل بينها وبين الجملة الفعلية بعدها ، وما قبلها ليس بفعل علم ويقين في أكثر هذه النصوص^(٢).

الترجيح :

قبل ترجيح ما أراء أظهر من القولين السابقين ، أشير إلى أن هالك خلافاً في نسبة الأقوال في هذه المسألة إلى أصحابها ، فقد نسب ابن جني إلى الكوفيين أن (أن) في النصوص السابقة هي الناصبة وليست المخففة من الثقيلة^(٣) ، مما حدا ببعض الساحتين إلى عد نسبة القول الأول إلى الكوفيين من الوهم الذي وقع فيه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم^(٤) ، مستدلين على ذلك أيضاً بما ذكره ثعلب في مجالسه بعد إيراده للبيت الثاني السابق : وقال : هذه لغة ، تشبه -أي أن- بما^(٥).
 ولكن -مع التسليم بصحة ما نقل عن ثعلب وابن جني - أرى لما أقدم عليه ابن مالك وغيره سنداً ودليلاً ، ففي معاني القرآن للقراء : «ولو رفع الفعل في أن بغير (لا) لكان صواباً ؛ كقولك : حسبتُ أن تقولُ ذلك ؛ لأن الباء تحسن في (أن) فتقول : حسبت أنه يقول ذلك ؛ وأنشدني القاسم بن معن - (الآيات)^(٦)» .
 فمن الممكن أن يكون للكوفيين أكثر من قول في توجيههم لـ(أن) في الشواهد السابقة.

(١) الإنصاف ٥٦٣/٢.

(٢) انظر : الدر المنصور ٤٦٤/٢.

(٣) انظر : الخصائص ٣٩٠/١ ، سر صناعة الإعراب ٤٤٨/٢ ، ٥٤٩.

(٤) انظر : الدكتور حسن هندوي في تحقيقه لسر صناعة الإعراب ٤٤٨/٢ ، ٩٥ والباحثة

شماع إبراهيم المنصور في كتبها ، آيات السحر في تفسير البحر المحيط ٣٥١-٣٥٠

(٥) مجالس ثعلب ٣٢٢.

(٦) معاني القرآن ١٣٦/١.

أما ما يظهر لي أنه أولى بالقبول، فهو القول الأول؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة السابقة التي استدلت بها أصحابه.

٢- إن (أن) الناصبة لا تقع إذا وصلت دالة على الحال أبداً، إنما هي للمضي أو الاستقبال، نحو: سرني أن قام زيد، ويسرني أن يقوم زيد غداً، ولا تقول: يسرني أن يقوم، وهو في حال قيام، و(ما) إذا وصلت بالفعل فكانت مصدرية فهي للحال أبداً، فيعد تشبيه واحدة منهما بالأخرى، وكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبها^(١).

٣- مما يؤكد هذا القول كذلك قول الشاعر:

رَأَيْتُكَ أَحْيَيْتَ الْتَدَى بَعْدَ مَوْتِهِ فَصَاحَ الْتَدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ حَامِلٌ^(٢)

فوصل (أن) بجملة اسمية، وليس قبلها فعل قلبي ولا معناه، وكل موضع هو هكذا فهو لـ (أن) الناصبة للفعل، و(أن) الناصبة للفعل لا توصل بجملة اسمية، فصح وقوع المخففة موقع الناصبة^(٣).

٤- إن هذا القول لا يلزم منه إهمال ما وجب له الإعمال^(٤).

تفريع (لا أباك) و(لا أخاك):

المشهور في اسم (لا) النافية للجنس إذا كان أباً أو أخاً أن يقل: لا أب ولا أخ له، وقد كثر ورود: لا أباك، ولا أخاك، فاختلف النحويون في توجيهه على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب الجمهور إلى أن (أبا) و(أخا) مضافان إلى الضمير، واللام مقحمة للتأكيد^(٥).

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢.

(٢) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٤٥/٢، شرح الكافية الشافية ٥٠٠/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٤٥/٢.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: الكتاب ٢٧٦/٢ وما بعده، المقتضب ٣٧٣/٤-٣٧٤، الكامل ٨٤/٥، ١٤٧/٧.

شرح التسهيل ٦/٢، شرح الكافية ٢٦٥/١

الثاني: ذهب هشام بن معاوية الضرير إلى أن هذه الأسماء مفردة، وقد أعطيت حكم المضاف حيثما وصفت باللام ومجرورها، ولم يفصل بين الصفة والموصوف بمافصل^(١)، وتابعه على هذا القول من لأندلسيين ابن مالك^(٢)، وأبو حيان^(٣).

الثالث: ذهب الفارسي إلى أن هذه الأسماء مفردة، جاءت على لغة من يستعمل الأب والأخ استعمال الأسماء المقصورة، والجار والمجرور في موضع الخبر^(٤)، وتابعه على ذلك ابن الطراوة^(٥).

الأدلة والمناقشة:

مذهب الجمهور في هذه المسألة أن الإضافة غير محضة، كإضافة الأسماء المورثة في الإبهام نحو مثلك وغيرك؛ لأنه لم يقصد في أب وأخ معيّنًا، وثلاثا تدخل (لا) على ما ظاهره التعريف، وخبرها محذوف^(٦).

أما اللام فهي مقحمة ولا اعتداد بها، كما لا اعتداد باللام في قول الشاعر:

يَا بَرُّوسَ لِلْحَرْبِ السَّيِّئِ وَضَعْتَ أَرَامُطَ فَاثْتَرَا حَوَا^(٧)

(١) انظر: شرح التسهيل ٦٢/٢، ارتشاف الصرب ١٦٨/٢، التذليل والتكميل ١٧٠/٢، المساعد ٣٤٣/١، تعليق المرائد ١٠٤/٤، هشام بن معاوية الضرير ١٨٠ وقد نُص في هذه المراجع على أن ابن كيسان وافق هشامًا في توجيهه.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٦٠/٢-٦٢، وجمع البوامع ١٩٧/٢.

(٣) انظر: التذليل والتكميل ١٧٠/٢.

(٤) انظر: الارتشاف ١٦٨/٢، والجمع ١٩٧/٢.

(٥) انظر: المراجع السابقة، وابن الطراوة النحوي ١٧٤.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٦١/٢، جمع البوامع ١٩٦/٢.

(٧) قائله سعد بن مالك انظر: الكتاب ٢٠٧/٢، خصائص ١٠٢/٣، المحتسب ٩٣/٢، اللامات ١٠٨، شرح المفصل ١٠/٢، ٣٦/٤، ٧٢/٥، رصف المباني ٢٤٤، الممي ٢٨٦، الحنى الداني ١٠٧، لسان العرب ٣٠٥/٧ (رهمط)، شرح شواهد المعنى ٥٨٢، خزنة الأدب ٤٦٨/١.

قال المبرد: وهذا باب ما يقع مضافاً بعد اللام كما وقع في السداء في قولك: يا بؤس للحرب، إذا كانت اللام تؤكد الإضافة، كما يؤكدُها الاسم إذا كرر كقولك: يا تيمُّ تيمُّ عديّ. وذلك قولك: لا أبا لك، ولا مسلمي لك أما قولك: لا أبا لك، فإنما تثبت اللام لأنك تريد الإضافة، ولولا ذلك لحذفتها... فإن قلت: لا أبا له، فالتقدير: لا أباء، ودخلت اللام لتوكيد الإضافة، كدخولها في: يا بؤس للحرب^(١).

والدليل على أنه مضاف قول الشاعر:

وفد مات شَمَّاحٌ ومات مُرَّةٌ وأيُّ كَرِيمٍ لا أباكَ مُخَنَّدٌ^(٢)
فصرح بالإضافة (لا أباك) وهو شاد لا يقاس عليه^(٣).

أما هشام بن معاوية ومن وافقه، فاستدلوا على أن هذه الأسماء أعطيت حكم المضاف حينما وصفت باللام ومجروها، بأن الموصوف يشبه المضاف فيما يلي:

١- إنه يتكامل بالصفة كما يتكامل المضاف بالمضاف إليه.

٢- افتقار الموصوف إلى الصفة كما يفتر المضاف إلى المضاف إليه.

٣- إن الصفة هنا فيها اللام التي تأتي الإضافة معها عالياً^(٤).

أما التوجيه الثالث فقد انتصر له السيوطي واختاره لسلامته من التأويل والزيادة والحذف وكلها خلاف الأصل^(٥).

(١) المقتضب ٣٧٣/٤-٣٧٤، وانظر بالمعنى نفسه - الكتاب ٢٧٦/٢ وما بعدها

(٢) قائله مسكين الدرعي انظر - ديوانه ٣١، الكتاب ٢٧٩/٢، المقتضب ٣٧٥/٤، الكامل

٤٨٧/٢، ٩٥٣/٢، شرح المفصل ١٠٥/٢، شرح التسهيل ٦٠/٢، ٦٢، شرح الكافية

٢٦٥/١، تعليق الفرائد ١٠٦/٤، لسان العرب ١٢/١٤ (أبي) والشماع هو الشماع بن

ضرار واسمه معقل - ومزود: هو ابن ضرار أيضاً واسمه يزيد.

(٣) انظر: شرح الكافية ٢٦٥/١، تعليق الفرائد ١٠٦/٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٦٢/٢، التلخيص والتكميل ٧٠/٢، ابن الطراوة النحوي ١٧٤،

هشام بن معاوية ١٨٣.

(٥) همع الموامع ١٩٧/٢.

الترجيح :

يترجح لي ما ذهب إليه هشام بن معاوية وغيره ؛ وذلك لما يأتي :
أن قول الجمهور السابق ترد عليه عدة اعتراضات منها^(١) :

١- إن الإضافة إن كانت محضة ، كان اسم (لا) معرفة ، وذلك لا يجوز. ولا عذر في الانفصال باللام ؛ لأن بية الإضافة المحضة كافية في التعريف.

٢- وإذا كانت الإضافة غير محضة ، فيرد على ذلك أمور منها :

(أ) مخالفة النظائر ؛ لأن المصاف إضافة غير محضة لابد من كونه عاملاً لعمل الفعل ، فهي مخصوصة بإضافة الصفات العاملة إلى معمولاتها ، المعطوف على ما لا يكون إلا نكرة ، نحو : رب رجل وأخيه ، والأسماء المشار إليها بخلاف ذلك.

(ب) لو كانت إضافتها غير محضة لقبح أن يؤكد معناها باللام ؛ لأن المؤكد معتنى به ، وما ليس محصاً لا يعتنى به فيؤكد ؛ ولذلك قبح تأكيد الفعل الملقى لأنه مذكور في حكم المسكوت عنه.

(ج) لو كانت إضافة الأسماء المشار إليها غير محضة ، لكانت كذلك مع غيرها ؛ إذ لا شيء مما يضاف إضافة غير محضة إلا وهو كذلك مع كل عامل. ومعلوم أن إضافتها في غير هذا الباب محضة ، فيجب أن تكون كذلك مع هذا الباب ، وإلا لزم عدم الظير.

أما قول الفارسي وابن الطراوة ، فقد ردُّ بأمرين^(٢) :

١- إن قصر الأسماء الستة ينسب إلى بني الحارث^(٣) ، وقصر لثنى ينسب إليهم كذلك وإلى كنانة وبني العنبر وبني الهجيم ، ويطلون من ربيعة وبكر بن وائل ،

(١) انظر : شرح التسهيل ٦٠/٢-٦١ ، التلخيص والتكميل ٧٠/٢ ، ب ، ابن الطراوة النحوي

١٧٥ ، هشام بن معاوية ١٨١-١٨٢ .

(٢) انظر : التلخيص والتكميل ٧٢/٢ .

(٣) انظر : شرح المعصل لابن عيش ٥٣/١ .

وزيد وختمهم وهمدان،^(١) بيد أن (لا أبالك) ونحوه يتكلم به من ليست لغته
القصر، كما قال الشاعر:

سَيَمُتُ نَكَالِيكَ أَحْيَاةً وَمَنْ يَحْيُ نَمَانِيْنَ حَوْلًا - لَا أَبَالُكَ - يَسَامُ^(٢)

٢- مما يرد به على هذا التوجيه كذلك، قول الشاعر:

لَا تُعَمِّنْ مَا أَشْبَاهُ عَمُوتٍ فَلَا يَدِيْ لَا تَمُرِّيْ إِلَّا بِمَا قُدْرَا^(٣)

حيث قال: فلا يدي، ولم يقل: فلا يدا، على لغة القصر.

(١) همع الهوامع (دار المعرفة) ٤٠/١.

(٢) قائله زهير بن أبي سلمى المرعي انظر: ديوانه بشرح ثعلب ٢٩.

(٣) لا يعرف قائله. انظر: التذييل والتكميل ٧٢/٢، جواهر الأدب ٢٤٣، همع الهوامع

١٩٦/٢، المورد اللوامع ١٢٥/١.

باب ظن وأخواتها

(عدّ) من أخوات (ظن):

من الأفعال الناسخة (ظن) وأخواتها، وهي تدخل على المبتدأ والخبر فتصبهما مفعولين.

وقد اختلف المحويون في عد بعض الأفعال من هذا الباب، من ذلك اختلافهم في الفعل (عدّ)، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن (عدّ) من أخوات (ظن) إذا كانت مفيدة للظن، لا إذا كانت بمعنى (حسب) من الحساب أي العد، فهي حينئذ متعديّة إلى واحد فقط^(١)، وتابعهم من الأندلسيين ابن أبي الربيع^(٢)، وابن مالك^(٣).

الثاني: قيل إن (عدّ) ليست من أخوات (ظن)، فهي لا تتعدى إلى مفعولين مثلها، ونسب السيوطي ذلك لأكثرهم^(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تعدية (عدّ) إلى مفعولين بما يلي:

١- قول الشاعر:

فَلَا تُعَدِّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعِي وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ^(٥)

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٥٧/٣، تعليق الفرائد ١٤١/٤، همع الهوامع ٢١٠/٢

(٢) انظر: المراجع السابقة، الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٦١، ابن أبي الربيع: أراءه النحوية ٦٤-٦٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٧٧/٢، شرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢

(٤) انظر: همع الهوامع ٢١١/٢

(٥) قاله العماد بن بشير الأنصاري. انظر: ديوانه ٢٩، شرح التسهيل ٧٧/٢، شرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢، المساعد ٣٥٥/١، تعليق الفرائد ١٤١/٤، تلخيص الشواهد ٤٣١، المقاصد النحوية ٣٧٧/٢، التصريح على التوضيح ٢٤٨/١، همع الهوامع ٢١٠/٢، خزانة الأدب ٥٧/٣، الدرر اللوامع ١٣٠/١.

حيث ورد (عدّ) دالاً على الرجحان، فنصب مفعولين هما: المولى وشريكك.

٢- قول الآخر:

تَعْدُونَ عَقْرَ الثَّيْبِ أَفْصَلَ مَحْدِكُمْ بَنَى ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقْتَعَا^(١)
حيث ورد (تعدون) متعدياً لمفعولين: (عقر) و(أفصل).

٣- قول الآخر:

لَا أَعْدُ الْإِقْتَارَ عُلْمًا وَلَكِنْ فَقَدْ مَرَّ قَدْ رُرْتُهُ الْإِعْدَامُ^(٢)
حيث تعدى (أعد) إلى مفعولين: (الإقتار)، و(علماً).

أما من أنكر تعدى الفعل (عدّ) إلى مفعولين، فقد أول الشواهد السابقة، وخرجها على النحو التالي:

١- تحريج نصب المفعول الثاني على الحالية، قال ابن عصفور بعد إعراب المنصوب الثاني حالاً: «والدليل على ذلك التزام التكرير فيها، لا تقول: هب زيدا الشجاع، ولا أليت زيدا الضحاك، ولا عددت زيدا العالم»^(٣).

(١) البيت جريز من قصيدة له يهجو فيها المرردق. انظر: ديوانه ٩٠٧، الخصائص ٤٥/٢،
الصاحبي في فقه اللغة ١٦٤، ١٨٢، الأرمية ١٦٨، ١٧٠، شرح المفصل ٣٨/٢، ١٠٢،
١٤٤/٨، شرح عمدة الحفاظ ٣٢١، المنى ٣٦١، شرح شواهد المنى ٦٦٩/٢، مع
الهوامع ٢١١/٢، خزانة الأدب ٥٥/٣، ٢٤٥/١١.

والبيت جمع ناب وهي الساقة المسة والكمي: الشجاع وبنو صوطري: يقال للقوم إذا
كانوا لا يفسون وكانوا حمقى.

(٢) قنله أبودؤاد الإيادي انظر: ديوانه ٣٢٨، الأصمعيات ١٨٧، الأغاني
١٣٩/٢، ٢٩٩/١٦، الشعر والشعراء ٢٤٤/١، شرح التسهيل ٧٧/٢، المقاصد
المحوية ٣٩١/٢، تحليل الشواهد ٤٣١، مع الهوامع ٢١١/٢، خزانة الأدب
١٢٥/٨، ٥٩٠/٩، الفرر اللوامع ١٣٠/١.

(٣) شرح الحمل لابن عصفور ٣٠٢/١ وانظر: الخزانة ٥٧/٣.

٢- كما حُرح البيت الثاني السابق على أن (عدّ) فيه بمعنى (حسب)، فهو متعدّ إلى واحد فقط، و(أفضل مجدكم) نعت لعقر النيب، كأنه قال: تحسبون عقر النيب الذي هو أفضل مجدكم، مما تفخرون به^(١).

٣- ونقل أبو حيان عن ابن هشام الخضراوي قوله: قالت الجماعة: لا يصح أن يتعدى (عدّ) إلى اثنين لا لغة ولا استعمالاً^(٢).

الترجيح:

يترجح لي محي. (عدّ) بمعنى (ظن) متعدياً إلى مفعولين؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة المسموعة السابقة، التي ظهر فيها تعدي هذا الفعل إلى مفعولين، مما يردّ ما نقله أبو حيان عن ابن هشام الخضراوي.

٢- إن تخريج النصوص السابقة على أن المصوب الثاني فيها حال أمر لا يحلو من بعد؛ لأن (شريكك) و(أفضل مجدكم) معرفتان، فلا يجوز نصبهما على الحالية؛ لأن الحال - عند الجمهور من النحاة - واجبة التنكير^(٣). ثم إن المعنى في الأبيات ليس على الحالية^(٤).

٣- إن تخريج البيت الثاني السابق على أن (عدّ) فيه بمعنى: حسب من الحساب الذي يراد به إحصاء المعداد، أمر مرجوح معنى؛ إذ الأولى تخريج البيت على أن (عدّ) فيه بمعنى (ظن)؛ لأن المعنى عليه في البيت وهو أظهر.

(ألفى) من أخوات (ظن):

كما اختلف النحاة في تعديته إلى مفعولين أيضاً الفعل (ألفى)، حيث إن في المسألة قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن (ألفى) تأتي بمعنى (وجد) فتتعدى إلى

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٢/١، معجم الهوامع ٢١١/٢.

(٢) انظر: ارتشاف الصرب ٥٧/٣.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح ٢٤٨/١، وخزانة الأدب ٥٧/٣.

(٤) انظر: خزانة الأدب ٥٧/٣.

مفعولين^(١)، وتابعهم ابن مالك^(٢)، وأبو حيان^(٣).

الثاني: أنكر الصريون مجيء (ألفى) متعدياً إلى مفعولين، فهو عندهم لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد^(٤)، وتابعهم على ذلك ابن عصفور^(٥)

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تعدية (ألفى) إلى مفعولين بما يلي:

١- قول الله تعالى: (قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آيَاتًا)^(٦). حيث قيل: إن (ألفى) هنا متعدية إلى اثنين، أولهما: (آياتنا)، والثاني: (عليه)، فقدم على الأول^(٧).

٢- قول الله تعالى: (إِنَّهُمْ أَلَفْنَا آيَاتَهُ فَزَيَّلِينَ)^(٨)، حيث تعدى (ألفى) إلى مفعولين: أولهما: آياتهم. والثاني: ضالين.

٣- قول الشاعر:

لَعَنَ مُنِيتَ بِمَا عَنَ غِبًّا مَعْرَكَةً لَا تُنِيبًا عَنِ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَتَبَلُ^(٩)

(١) انظر: معجم الهوامع ٢/٢١٤.

(٢) انظر: شرح النسيب ٢/٧٩، شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٧، تعليق الفرائد ٤/١٦٤.

(٣) انظر: البحر المحیط ١/٤٧٧.

(٤) انظر: معجم الهوامع ٢/٢١٤.

(٥) انظر: شرح الجمل ١/٣٠١-٣٠٢، خزانة الأدب ١١/٣٣٥.

(٦) سورة البقرة، الآية [١٧٠].

(٧) انظر: إملاء ما من به الرحمن ١/٧٥، الدر المنصور ٢/٢٢٧.

(٨) سورة الصافات، الآية [٦٩].

(٩) قائله الأعشى انظر: ديوانه ١١٣، معاني القرآن للمراء ١/٦٨، شرح النسيب

٣/١٦١، لسان العرب ١١/٦٧٢ (نفل)، المقاصد النحوية ٣/٢٨٣، ٤/٤٣٧،

خزانة الأدب ١١/٣٢٧، ٣٤٣، شرح آيات المعنى ٣/٢٩٤ ومعنى (منيت): هليت

وقدر لك وعن عتاً معركة. (عن) بمعنى - بعد، والغب: العاقبة. وانتفل من

الشيء: انتفى منه وتنصل.

حيث عدى (ألفى) إلى مفعولين: أولهما: ضمير المتكلمين (نا)، والثاني: جملة (نتنفل).

٤- قول الآخر:

فَدَّ جَرْبُوهُ فَأَلْفَوْهُ الْمُعِثَ إِذَا مَا السُّرُوعُ عَمَّ فَلَا يُلَوَّى عَلَى أَحَدٍ^(١)

حيث عدى (ألفى) إلى مفعولين: أحدهما: ضمير الغائب. والثاني المغيث.

٥- قول الآخر:

إِذَا أَنتَ أَغْطَيْتَ الْعَبَى ثُمَّ لَمْ تُجِدْ بِفَضْلِ الْعَبَى أَلْمَيْتَ مَا لَكَ حَامِدٌ^(٢)

حيث تعدى (ألفى) إلى مفعولين: أحدهما تاء المخاطب الواقع نائب فاعل وأصله مفعول به أول، والثاني جملة (ما لك حامد).

أما من منع تعدى (ألفى) إلى مفعولين، فقد خرج الشواهد السابقة على النحو التالي:

١- إن (ألفى) في آية البقرة السابقة متعددة إلى مفعول واحد؛ لأنها بمعنى (وجد) التي بمعنى: أصاب وعلى هذا يكون (عليه) في الآية متعلقاً بقوله: (ألفيا)^(٣)

٢- أن المنصوب الثاني ليس مفعولاً وإنما هو حال^(٤)، واللام في قوله: (المغيث) ونحوه زائدة^(٥).

(١) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٧٩/٢، شرح الكافية الشافية ٥٤٧/٢، شرح الألفية لابن الساطم ٧٤، المساعد ٣٥٨/١، تخلص الشواهد ٤٣١، تعليق الفرائد ١٤٦/٤، المقاصد النحوية ٣٨٨/٢، همع الهوامع ٢١٤/٢، خزانة الأدب ٣٣٥/١١، الدرر اللوامع ١٣٢/١.

(٢) قائله محمد بن شجاع الصبي. انظر: ديوان الحماسة ٦١٥/١، شرح التسهيل ٧٩/٢.

(٣) انظر: إملأ ما من به الرحمن ٧٥/١، الدرر المصون ٢٢٧/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٢/١، البحر المحيط ٤٧٧/١، همع الهوامع ٢١٤/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢١٤/٢، خزانة الأدب ٣٣٥/١١.

وقد استدلل ابن عصفور على أن المنصوب الثاني بعد (ألفى) حال لا مفعول ثان بالتزام التكرير فيه، فلا يقال: ألفت زيدا الضحاك^(١)

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة - كما في المسألة السابقة - جواز تعدى (ألفى) إلى مفعولين؛ وذلك لما يلي:

- ١- للأدلة والشواهد السابقة التي تعدى فيها (ألفى) إلى مفعولين.
- ٢- إن القول بأن المنصوب الثاني حال مردود بوروده معرفة في بعض الشواهد - كما في البيت الثاني السابق - وتأويله على زيادة الألف واللام خلاف الأصل^(٢).
- ٣- إن من أجاز تعدية (ألفى) إلى مفعولين لم ينف أن هذا الفعل نفسه يتعدى إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى (أصاب)، ولكنه أضاف وجهاً آخر، وهو جواز تعدى (ألفى) إلى مفعولين إذا كان مرادفاً لـ (وجد)، فخلافه خلاف إثراء وإغناء.

(درى) من أخوات (ظن):

مما اختلف في تعديته إلى مفعولين كذلك، الفعل (درى)، حيث اختلف فيه النحويون على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن (درى) الذي بمعنى العلم والمصيد ليليقين متعد إلى مفعولين^(٣)، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين ابن مالك^(٤).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٢/١.

(٢) انظر: البحر المحيط ٤٧٧/١، خزانة الأدب ٣٣٥/١١.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٥٨-٥٧/٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٧٩/٢، شرح الكامية الشافية ٥٤٥/٢، مع

الهوامع ٢١٤/٢.

الثاني: ذهب غيرهم إلى منع تعدية إلى مفعولين، وأكثر ما يستعمل عندهم معدي بالباء، كقوله: دريت به^(١).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تعدية (درى) إلى مفعولين بقول الشاعر:
دُرَيْتَ الْوَفَى الْعَهْدِ يَا عُرْوَةً فَاعْتَبِطُ فَمِنْ أَعْتِبَاطٍ بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ^(٢)
حيث عدى الشاعر (درى) إلى مفعولين: أولهما: الناء في (دريت) وهي نائب فاعل وأصله مفعول به. والثاني: الوفى.

أما من منع تعدى (درى) إلى مفعولين، فقد خرج البيت السابق على أنه من باب التضمنين: ضَمْنِ (دريت) معنى علمت، والتضمنين لا ينقاس ولا ينفي أن يجعل أصلاً حتى بكسر، ولا تثبت التعدية بيت نادر محتمل للتضمنين^(٣).

قال أبو حيان: «ولم يذهب أصحابنا»^(٤) إلى أن درى فيما يتعدى إلى اثنين، فإن كان سمع ذلك فيها فلمعله بالتضمنين، والمخفوظ في (درى) أنه يتعدى لواحد بحرف الجر نحو: ما دريت به، ولذلك حين عدى بالهمزة بقي الثاني مصحوباً بالباء، قال تعالى: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ يَوْمًا﴾^(٥)،^(٦).

(١) انظر: المراجع السابقة، وقد سبب أبو حيان هذا القول إلى أصحابه (انظر: الارتشاف ٥٨/٣).

(٢) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٧٩/٢، شرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢، أوضح المسالك ٣٣/٢، شرح شذور الذهب ٤٦٦، المقاصد النحوية ٢٧٧/٢، التصريح على التوضيح ٢٤٧/١، معجم الهوامع ٢١٤/٢، الدرر اللوامع ١٣٢/١.

(٣) انظر: معجم الهوامع ٢١٤/٢.

(٤) هكذا العبارة في الأصل المطبوع، وهي عند السيوطي: لم يعدّها أصحابها فيما.. انظر: المعجم ٢١٤/٢.

(٥) سورة يونس، الآية ١٦٦.

(٦) ارتشاف الصرب ٥٨/٣ وانظر: معجم الهوامع ٢١٤/٢.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول الثاني ؛ وهو عدم جواز تعدية (درى) إلى مفعولين ؛ وذلك لما يلي :

١- قلة المسموع الذي يمكن أن يعصد رأي من أجاز تعدية (درى) إلى المفعولين.

٢- إن البيت الوحيد المسموع السابق يمكن تخريجه على التضمنين ، والتضمن خلاف الأصل ، وهو لا يتقاس^(١).

٣- إن القرآن الكريم - على سعة - لم يشتمل على آية واحدة عُدي فيها (درى) إلى مفعولين ؛ حيث إن «الفعل درى ومضارعه جاء معلقاً بفعل أو بالاستمهام في جميع مواقعه ما عدا قوله - تعالى - : ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُمْ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾^(٢)»^(٣).

(هـ) من أخوات (ظن) :

كما اختلف في تعديته إلى مفعولين كذلك الفعل الحامد الذي لم يستعمل منه إلا الأمر (هـ) ؛ حيث اختلف فيه النحاة على قولين :

الأول : أثبت الكوفيون أنه من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ، وهو يدل على ظن في الخبر ، وهو بمعنى : احببني واعدني^(٤) . وتابعهم على ذلك من الأندلسيين

(١) انظر : التصريح على التوضيح ٢٦٥/١.

(٢) سورة يونس ، الآية ١٦٦.

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٠٨/٢/٣.

(٤) انظر : تعليق الفرائد ١٤٣/٤ ، جمع الهوامع ٢١٣/٦.

ابن سيده^(١)، وابن مالك^(٢)، كما نسب السيوطي هذا القول لابن عصفور^(٣)، وفي شرح الجمل لابن عصفور ما يفيد عكس ذلك^(٤).

الثاني: ذهب غير هؤلاء إلى أن (هب) لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد. ومن صرح بذلك ابن عصفور^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من عدّ (هب) من أخوات (ظن) بما يلي:

١- قول الشاعر:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أبا عَالِدٍ وَإِلَّا فَهَنِي أَمْرًا هَالِكًا^(٦)

حيث عدى (هب) إلى مفعولين، أحدهما: ياء المتكلم، والثاني: امرأ.

٢- قول الآخر:

فَهَيَّهَا أُمَّةٌ خَلَكْتَ ضَبَاعًا نَرِيدُ أَمْرَهَا وَأَبُو نَزِيدٍ^(٧)

حيث عدى الفعل (هب) إلى مفعولين: الأول: الضمير المنصوب المتصل (ها)، والثاني: أمة.

(١) انظر: المحكم والمحيط ٣١٨/٤ (وهب)، لسان العرب ٨٠٤/١ (وهب).

(٢) انظر: شرح التسهيل ٧٨/٢، شرح الكافية الشافية ٥٤٦/٢، ارتشاف الصرب ٥٧/٣.

(٣) انظر: معجم الهوامع ٢١٣/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل ٣٠٢/١.

(٥) انظر: المرجع السامع.

(٦) قائله عبدالله بن همام السلولي. انظر: الخصائص ١٨٦/٢، المحكم والمحيط ٣١٨/٤.

(وهب)، شرح التسهيل ٧٨/٢، شرح الكافية الشافية ٥٤٦/٢، تخلص الشواهد ٤٤٢.

للفنّي ٧٧٥، لسان العرب ٨٠٤/١ (وهب)، المقاصد النحوية ٣٧٨/٢، التصريح على

التوضيح ٢٤٨/١، معجم الهوامع ٢١٣/٢، الدرر اللوامع ١٣١/١.

(٧) قائله عقيبة بن هيرة الأسدي. انظر: سمط اللآلئ ١٤٩، معجم الهوامع ٢١٣/٢، خزانة

الأدب ٢٦٠/٢، ٣٦/٣، الدرر اللوامع ١٣١/١.

فَبُيِّنَ لَكُمْ مِنْكُمْ مَنْ أَصْلَ بِهِمْ

حيث عدى (هب) إلى مفعولين:

الأول: الصمير المنصوب المتصل (الياء). والثاني: امرأ.

أما من منع تعدي (هب) إلى مفعولين، فقد ذهب إلى أنه لا حجة في شيء من الشواهد المسموعة. ومن ثم خرج المنصوب الثاني على الحالية. والدليل على ذلك التزام التكرير فيها، لا تقول: هب زيدا الشجاع^(١).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز تعدي الفعل (هب) إلى مفعولين أصلهما المتدا والخبر؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة المسموعة السابقة التي استدلت بها من أجاز تعدي هذا الفعل إلى مفعولين.

٢- ما رواه الأصمعي عن العرب من قولهم: هبني ذلك، أي: احسبني ذلك واعددني^(٢).

٣- إن المعنى في الشواهد السابقة ليس على الحالية، كما ذهب إلى ذلك من أنكر تعدي (هب) إلى مفعولين. ولعل مما يؤكد ذلك إتيان المنصوب الثاني بوصف، كما هو الشأن في كل الآيات السابقة.

إلغاء الأفعال الناصبة لمفعولين متقدمة:

الإلغاء هو ترك العمل لفظاً ومحلاً لغير مانع وقد أجاز النحويون إلغاء الأفعال

(١) لا يعرف له قائل ولا تكملة. انظر: شرح ألفية ابن معط ٥٠٤/١

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٢/١

(٣) انظر: لسان العرب ٨٠٤/١ (وهب).

القلبية المتصرفة إذا كانت متوسطة أو متأخرة^(١).

واختلفوا في المسألة إذا كانت هذه الأفعال متقدمة، وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون إلغاء هذه الأفعال متقدمة^(٢)، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين الزبيدي^(٣)، وابن الطراوة^(٤).

الثاني: منع سيويه وجمهور البصريين الإلغاء في هذه الحال^(٥)، ووافقهم الفراء من الكوفيين^(٦)، والشلوبين^(٧).

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن تابعهم لمذهبهم بما يلي:

١- قول بعض الفزاريين:

كَذَاكَ أَذَبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ حُفْنِي أَلَسِي وَجَدْتُ مِلَّكَ الشَّيْخَةِ الْأَدَبِ^(٨)

(١) انظر: الكتاب ١١٨/١ وما بعدها، الأصول ١٨١/١-١٨٣، شرح الحمل لابن عصفور

٣١٤/١، شرح التسهيل ٨٥/٢ وما بعدها، الارتشاف ٦٤/٣

(٢) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ٣١٤/١، الارتشاف ٦٤/٣، تعليق الفرائد ١٥٨/٤-١٥٩،

الجمع ٢٢٩/٢.

(٣) انظر: الواضع في علم العربية (ت. د. السيد) ٢٥٥، الارتشاف ٦٤/٣.

(٤) انظر: الارتشاف ٦٤/٣، الجمع ٢٢٩/٢، ابن الطراوة النحوي ١٣٥.

(٥) انظر: الكتاب ١١٩/١ وما بعدها، الأصول ١٨١/١، شرح التسهيل ٨٦/٢،

الارتشاف ٦٤/٣، الجمع ٢٢٩/٢.

(٦) انظر: ارتشاف الصرب ٦٤/٣.

(٧) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٠٢/٢.

(٨) انظر: ديوان الحماسة ٥٧٤/١، الحماسة البصرية ٧/٢، شرح المقدمة الجزولية

٧٠٢/٢، شرح ألفية ابن معط ٥٠٦/١، شرح الحمل لابن عصفور ٣١٤/١،

المقرب ١١٧/١، شرح الكافية ٢٨٠/٢، المقاصد الحوية ٤١١/٢، الجمع ٢٢٩/٢،

خزانة الأدب ١٣٩/٩.

حيث ألفى الشاعر (وجدت) عن العمل وهو متقدم، ورفع ما بعده على الابتداء والخير.

٢- قول الشاعر:

أَرْجُو وَأُمِّلُ أَنْ تُدْثِرَ مَوَدَّتَهَا وَمَا إِحْسَالُ لَدَيْكَ مِنْكَ تُؤْوِلُ^(١)

فألفى (إحال) المتقدم، واستأنف الجملة بعده.

٣- قول الآخر:

فَبَيْتُ يَغْنَثُهُمْ بِقَهْشٍ نَاصِبٍ وَإِحْسَالُ إِلَيَّ لَا حِقُّ مُنْتَجِعٍ^(٢)

فألفى (إخال) واستأنف الجملة بعده.

٤- ضعف أفعال القلوب، يقول الرضي: وإنما جاز ذلك -أي الإلغاء- مع تقدمه؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج، وأيضاً معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة^(٣).

أما من منع إلغاء أفعال القلوب متقدمة، فقد استدل بما يلي:

١- إن تقدم الفعل يدل على قوته والعناية به، وإذا كانت الأفعال متقدمة كان ما بعدها مسياً عليها، والغاؤها يدل على ضعفها وإهمالها، فلو ألفت هذه الأفعال متقدمة للزم الجمع بين متضادين^(٤).

٢- إنه عند تقديم الفعل، يكون عامل النصب لفظياً - وهو الفعل المتقدم نفسه -، في حين أن عامل الرفع في الاسم الذي يلي الفعل الملقى

(١) قائله كعب بن زهير - رحمه الله -، انظر: ديوانه ٦٢، شرح التسهيل ٨٦/٢، شرح الكافية

٢٨٠/٢، المقاصد النحوية ٤١٢/٢، الهمع ٢٢٩/٢، التصريح على التوضيح ٢٥٨/١،

خزانة الأدب ١٤٣/٩، ٣١١/١١.

(٢) قائله أبو ذؤيب الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين ٨/١، المنصف ٣٢٢/١، شرح

التسهيل ٨٦/٢، المعنى ٣٠٥، تحليل الشواهد ٤٤٨، المقاصد النحوية ٤٩٤/٣، شرح

شواهد المعنى ٢٦٢/١، ٦٠٤/٢، جمع البوامع ٢٢٩/٢، الدرر ١٣٦/١

(٣) شرح الكافية ٢٨٠/٢

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٥/١، شرح ألفية ابن معط ٥٠٥/١

معوي عند جمهور البصريين ، وعند تقدم هذه الأفعال يغلب اللفظي^١
المعنوي^(١) ؛ لأن العامل اللفظي ظاهر ، والمعنوي مقدر ، والظاهر أقوى في
العمل من المقدر.

وخرج المانعون أدلة الكوفيين المسموعة مخريجات عدة منها :

١- إن هذه الأفعال معلقة وليست معلقة ، وقد حذفت اللام المعلقة بعدها
ضرورة ، وأصل التقدير : وجدت لملاك ، وما إخال لآلئنا ، وإخال لثني^(٢).

٢- إن العامل في البيتين الأول والثاني السابقين ألفي لأنه لم يقع متقدما بل
متوسطاً ، حيث سبق به (أني) في البيت الأول ، و(ما) في البيت الثاني ، ولم يُعرَ
بالتوسط إلا أن نجيء وسط الكلام لا صدره^(٣).

٣- إن المفعول الأول محذوف وهو ضمير الشأن ، والجملة بعده في محل
نصب مفعول ثانٍ للمعلل القلب المتقدم ، والتقدير : وجدته ملاك الشيمة
الأدب^(٤). وقد عد الرضي هذا التخريج أقرب وثبوت ذلك ضرورة في غير
ذلك من نواسخ الابتداء^(٥).

الترجيح :

يظهر لي أن القول بمنع إلغاء أفعال القلوب المتقدمة أظهر وأقوى ؛ وذلك
لما يلي :

١- إن الأدلة التي استدل بها المجيزون قليلة ، لا تكفي لبناء قاعدة محوية عليها ،
فتكون من القليل الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

٢- إن هذه الأدلة قابلة للتخريج والتوجيه - كما ذكر ذلك المانعون - وبعض
هذه التخريجات سائغ ومقبول ، بحاصة الأخير منها.

(١) انظر : شرح الكافية ٢/٢٨٠.

(٢) انظر : الكتاب ٣/١٥٠-١٥١ ، شرح المقدمة الجزولية ٢/٧٠١ ، شرح التسهيل ٢/٨٦.

(٣) شرح الجمل لابن هـصفور ١/٣١٤-٣١٥.

(٤) انظر - المرجع السابق ، وشرح التسهيل ٢/٨٦ ، والخزانة ٩/١٣٩.

(٥) شرح الكافية ٢/٢٨٠.

٣- إن تقديم الفعل يدل على الاهتمام والعناية به ، وهو ما يتعارض مع إلغائه. ويكون الإلغاء أقرب كلما تأخر الفعل ، قال سيبويه : «وكلما أردت الإلغاء فالأخير أقوى ... والحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل»^(١).

إلغاء الأفعال الناصية لمفعولين متوسطة :

أجاز النحويون إلغاء أفعال القلوب إذا توسطت بين المفعولين ، نحو : زيد طنت قائم ، واختلفوا فيما إذا توسطت بين الفعل ومرفوعه ، نحو : قام أظن زيد ، وذلك على قولين :

الأول : يجب الإلغاء ، وعلى ذلك الكوفيون^(٢) ، وتابعهم من الأندلسيين ابن هشام الحضراوي^(٣) ، وأبو حيان^(٤).

الثاني : يجوز الإلغاء كما يجوز الإعمال ، وعلى ذلك عامة البصريين^(٥) ، وتابعهم ابن مالك^(٦).

الأدلة والمناقشة :

ذهب الكوفيون ومن وافقهم إلى وجوب إلغاء (ظن) وأخواتها إذا توسطت بين الفعل ومعموله ، نحو : قام أظن زيد ، ويقوم أظن زيد ؛ حيث إن القياس يقتضي

(١) الكتاب ١١٩/١ - ١٢٠.

(٢) انظر : الأصول ١٨٣/١ ، شرح التسهيل ٨٧/٢ ، ارتشاف الضرب ٦٦/٣ ، التذيل والتكميل ٩٠/٢ ، تعليق المرائد ١٦٣/٤ ، جمع الهوامع ٢٣٠/٢.

(٣) انظر : الارتشاف ٦٦/٣ ، التذيل والتكميل ٩٠/٢ ، تعليق المرائد ١٦٣/٤ ، التصريح على التوضيح ٢٥/١.

(٤) انظر : المراجع السابقة ، وجمع الهوامع ٢٣١/٢ ، التصريح على التوضيح ٢٥٤/١.

(٥) انظر : الأصول ١٨٣/١ ، ارتشاف الضرب ٦٦/٣ ، تعليق المرائد ١٦٣/٤ ، جمع الهوامع ٢٣٠/٢.

(٦) انظر : شرح التسهيل ٨٧/٢ ، حاشية الصبان على الأشموني ٢٨/٢.

أنه لا يجوز إلا الإلغاء ؛ لأن الإعمال مترتب على كون الجزئين أصلهما مبتدأ وخبر ، وليس هنا كذلك ؛ لأن النحويين يمنعون تقديم الخبر إذا كان فعلاً رافعاً ضمير المسند إليه مستكناً ، والإعمال يؤدي إلى تقديم الخبر الفعل على المبتدأ ، وذلك لا يجوز^(١).

أما من أجاز الإعمال للفعل القلبي للتوسط ، في نحو : قام أظن زيداً ، على أن (زيداً) مفعول أول ، وجملة (قام) في محل نصب مفعول ثان ، فاستدل بقول الشاعر :
شَجَاكَ أَظُنُّ رَتَبُ الطَّاعِمِينَ وَلَمْ تُغَيِّبْ بِفَدْلٍ الْعَاذِلِينَ^(٢)
حيث يروى (ريع) بالرفع والنصب^(٣) ، ويوجه النصب على أن (ريع) مفعول أول لـ (أظن) ، وجملة (شجأك) في محل نصب مفعول ثان.

أما ما احتج به الموجبون للإلغاء من كون الخبر إذا كان فعلاً رافعاً ضمير المسند إليه لا يجوز تقديمه ، فيرد بأن المانع من ذلك هو خوف التباس تركيب بتركيب ، حتى إذا أمن اللبس جاز التقديم نحو : قاما الزيدان ، «ولاشك أن النصب هنا قرينة مزيلة للبس ، فجاز لنا أن نتصور أن (يقوم) من نحو : يقوم زيد ، خبر مقدم حين يقصد إدخال نحو (ظننت) بينهما وإعمالها»^(٤).

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة القول بمنع إعمال (ظن) وأخواتها ، إذا توسطت بين الفعل ومرفوعه ؛ وذلك لما يلي :

١ - قلة الشواهد المسموعة التي يمكن أن تعضد قول المجيرين للمسألة ؛ حيث لم أقف في حدود ما اطلعت عليه - إلا على الشاهد السابق.

(١) انظر : التذييل والتكميل ٩٠/٢ ب ، معجم البوامع ٢٣١/٢ ، التصريح ٢٥٤/١ .

(٢) لا يعرف قائله . انظر : شرح التسهيل ٨٧/٢ ، التذييل والتكميل ٩٠/٢ ب ، المغني ٥٠٦ ،

المقاصد النحوية ٤١٩/٢ ، تحليل الشواهد ٤٤٦ ، تعليق الفرائد ١٦٤/٤ ، معجم البوامع

٢٣٠/٢ ، شرح شواهد المغني ٨٠٦/٢ ، شرح أبيات المغني ١٨٢/٦ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٨٧/٢ ، تعليق الفرائد ١٦٤/٤ .

(٤) التذييل والتكميل ٩٠/٢ ب .

٢- إن البيت السابق الذي استدل به المجيزون، ليس صريحاً في دلالة على مرادهم، حيث يحتمل أن لا يكون (شجاك) فعلاً ماصياً—كما حرجوه عليه—بل هو اسم مضاف إلى الضمير (الكاف)^(١)، فعلى تقدير رفع (ربيع) يكون (شجاك) مبتدأ في محل رفع، و(ربيع) خبره^(٢).
ولاشك أن الدليل—كما يقول الأصوليون—إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

تعليق (ظن) وأخواتها بـ(لعل):

التعليق هو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع، والمانع من إعمال الفعل في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام.
وقد اختلف السحويون في تعليق (ظن) وأخواتها بـ(لعل)، وذلك على قولين:

الأول: أثبت التعليق بـ(لعل) الكوفيون^(٣)، والعماسي^(٤)، وأبو حيان من الأندلسيين^(٥).

الثاني: منع غير هؤلاء التعليق بـ(لعل)^(٦).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز التعليق بـ(لعل) بما يلي:

-
- (١) انظر: تعليق الفرائد ١٦٤/٤، التصريح على التوضيح ٢٥٤/١.
(٢) أم إذا نصب (ربيع) فيكون مفعولاً أولاً لـ (أظن)، و(شجاك) في محل نصب مفعولاً ثانياً.
(٣) انظر: البحر المحيط ٤٧٤/٧، الدر المنصور ٢١٧/٨، المفني ٣٧٩.
(٤) انظر: ارتشاف الصرب ٧١/٣، جمع الهوامع ٢٣٤/٢.
(٥) انظر: المراجع السابقة، ومنهج السالك ٩٤.
(٦) انظر: المراجع السابقة، الدر المنصور ٢١٨/٨.

١- قول الله -تعالى-: «وَأِنْ أَدْرَىٰ لَعَلَّامٌ فِئْسَةً لِّكُتُبٍ»^(١) ، قال أبو حيان: «ولعل لها معلقة أيضاً، وجملة الترجي هي مصب الفعل، والكوفيون يجرون (لعل) مجرى (هل)، فكما يقع التعليق عن (هل) كذلك عن (لعل)، ولا أعلم أحداً ذهب إلى أن (لعل) من أدوات التعليق، وإن كان ذلك ظاهراً فيها»^(٢).

٢- قول الله -تعالى-: «لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا»^(٣) قال أبو حيان: «ونصب لا تدري على جملة الترجي، فلا تدري معلقة عن العمل، وقد تقدم لنا الكلام على قوله: «وَأِنْ أَدْرَىٰ لَعَلَّامٌ فِئْسَةً لِّكُتُبٍ»، وذكرنا أنه ينبغي أن يزداد في المعلقات (لعل)، فالجملة المترجاة في موضع نصب بلا تدري»^(٤).

٣- دلالة (لعل) على الاستفهام، حيث أثبت لها هذا المعنى الكوفيون^(٥)، قال السيوطي -متحدثاً عن المعلقات-: «وعد أبو علي الفارسي منها: (لعل)، ... ووافقه أبو حيان؛ لأنه مثل الاستفهام في أنه غير خبر، وأن ما بعده منقطع بما قبله ولا يعمل فيه»^(٦).

أما من لم يعد (لعل) من المعلقات، فلم أقف لهم على أدلة تسند ذلك، ولا تخريجات لأدلة الذين عدوها من المعلقات. إلا أن الظاهر أن معتمد رأيهم على أن (لعل) لا تدل على الاستفهام، وما ادّعي فيه ذلك فهو عائد إلى المعنى الأساس لـ(لعل)، وهو الترجي والإشفاق^(٧).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول من عد (لعل) معلقاً لأفعال القلوب؛ وذلك لرجحان القول بإفادتها للاستفهام، ولجيشها معلقة لأفعال القلوب في كثير من

(١) سورة الأنبياء، الآية (١١١).

(٢) البحر المحيط ٧/٤٧٤.

(٣) سورة الطلاق، الآية (١).

(٤) البحر المحيط ١٠/١٩٧.

(٥) انظر: مسألة إفادة (لعل) الاستفهام.

(٦) جمع البوامع ٢/٢٣٤، وانظر النص كذلك في ارتشاف الصرب ٢/٧١.

(٧) انظر: مسألة: إفادة (لعل) الاستفهام.

الآيات ؛ فبالإضافة للآيات التي مر ذكرها ، يمكن إيراد قول الله -تعالى- : ﴿وَمَا يَذُرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾^(١) ، وقوله : ﴿وَمَا يَذُرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿وَمَا يَذُرِيكَ لَعَلَّ يَوْمَ يَرَى﴾^(٣)

إغناء اسم الإشارة عن مفعولي (ظن) وأخواتها :

فصل النحويون القول في حذف مفعولي (ظن) وأخواتها أو أحدهما اختصاراً واقتصاراً ، واتفقوا على مسائل من ذلك واختلفوا في أخرى^(٤) .

كما اختلفوا في سد اسم الإشارة مسد مفعولي (ظن) وأخواتها ، وذلك على قولين : الأول : أجاز الفراء^(٥) ، وجماعة من الكوفيين^(٦) أن يسد اسم الإشارة مسد مفعولي (ظن) وأخواتها ، كأن يقال : أظن زيدا أحاك ، فيقال : أظن ذلك . فيجري اسم الإشارة (ذاك) مجرى المفعولين . وتابعهم على هذا الرأي من الأندلسيين ابن خروف ، الذي قال عن هذا المذهب : «وهو قول لا بأس به»^(٧) .

الثاني : مع سيويه والبصريون أن يجري اسم الإشارة مجرى مفعولي (ظن) وأخواتها^(٨) . وتابعهم ابن عصفور^(٩) .

(١) سورة الأحزاب ، الآية ١٦٣ .

(٢) سورة الثوري ، الآية ١٧٧ .

(٣) سورة عبس ، الآية ١٣١ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٧٢/٢ وما بعدها ، شرح الكافية ٢٧٩/٢ ، ارتشاف الضرب ٥٦/٣ ، جمع الهوامع ٢٢٤/٢ وما بعده .

(٥) انظر : معاني القرآن ٤٥/١ ، الملخص في صيغ قوانين العربية ٢٦٣ ، شرح التسهيل ٧٥/٢ ، شرح الكافية ٢٧٨/٢ ، ارتشاف الضرب ٥٧/٣ .

(٦) انظر : ارتشاف الضرب ٥٧/٣ .

(٧) شرح التسهيل ٧٥/٢ .

(٨) انظر : الكتاب ٤٠/١ ، الملخص ٢٦٢ ، ارتشاف الضرب ٥٧/٣ .

(٩) انظر : شرح الجمل ٣١٨/١ .

الأدلة والمناقشة:

عرض الفراء لهذه المسألة عند تناوله لقول الله تعالى -: ﴿لَا تَقْرِئْ وَلَا يَسْمَعْ عَوَانٌ بَيْنَكَ وَذَلِكَ﴾^(١)، حيث قال: «... ثم قال: (بين ذلك)، و(بين) لا تصلح إلا مع اسمين فما زاد، وإنما صلحت مع (ذلك) وحده؛ لأنه في مذهب اثنين، والفعلان قد يجمعان به (ذلك) و(ذاك)؛ ألا ترى أنك تقول: أظن زيداً أخاك، وكان زيداً أخاك، فلا بد لـ(كان) من شيئين، ولا بد لـ(أظن) من شيئين، ثم يجوز أن تقول: قد كان ذاك، وأظن ذلك. وإنما المعنى في الاسمين الذين ضمهما ذلك: بين الهرم والشباب ولو قال في الكلام: بين هاتين، أو بين تينك، يريد الفارض والبركان صواباً»^(٢).

أما سيبويه فيرى أن اسم الإشارة في قولهم: ظننت ذاك، إشارة إلى المصدر، وكأنه قال: ظننت ذاك الظن، وحذف المفعولين للعلم بهما^(٣)، يقول سيبويه: «وأما ظننت ذاك، فإِنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول: ظننت، فتقتصر، كما تقول: ذهبت، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب. فذاك ههنا هو الظن، كأنك قلت: ظننت ذاك الظن. وكذلك قلت وحسبت. ويدللك على أنه الظن أنك لو قلت: خلتُ زيداً وأرى زيداً، لم يجزء»^(٤).

كما رد قول الفراء السابق بأنه لو جاز قيام لفظ (ذاك)، أو (هذا) مقام الجملة، لجاز وقوعه صلة ولم يقع كذلك، مما يدل على عدم جواز قيامه مقام مفعولي (ظن) وأخواتها^(٥).

(١) سورة البقرة، الآية ١٦٨.

(٢) معاني القرآن ٤٥/١.

(٣) انظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٦٢، شرح الكافية ٢٧٨/٢.

(٤) الكتاب ٤٠/١.

(٥) انظر: شرح الكافية ٢٧٨/٢.

كما رُدَّ كذلك بأنه لو جاز أن يكون (ذاك) إشارة للمفعولين مع هذه الأفعال لجاز مع علمها، فكنت تقول في جواب من قال: هل زيد قائم؟: ذاك، أي: زيد قائم. فامتناع العرب من ذلك دليل على فساد مذهبه^(١).

الترجيح:

يطهر لي أن قول القراء ومن وافقه في هذه المسألة «لا بأس به» - كما قال ابن خروف -؛ وذلك لما يلي:

١- وضوح المعنى ودلالة اسم الإشارة على المفعولين، فإذا قيل: أظن زيداً أخاك، ورد المستمع: أظن ذاك. لم يشك السامع بأن المراد به (ذاك) هو جملة (زيد أخوك)، وهما مفعولاً (أظن).

٢- إن ما رُدَّ به قول القراء من امتناع وقوع (ذاك) صلة، مما يدل على عدم جواز قيامه مقام مفعولي (ظن)، هذا القول فيه نظر؛ وذلك لاختلاف الصلة عن مفعولي (ظن)؛ لأن مفعولي باب (علمت) بتقدير المفرد، فمعنى: علمت زيداً قائماً: علمت قيام زيد، والصلة لا تقدر بالمفرد^(٢).

٣- أما ما قيل من أنه إذا جاز قيام (ذاك) مقام مفعولي (ظن)، لجاز الأمر ذاته مع غيرها، فهو مردود أيضاً بأن جعل العرب لفظاً بدلاً عن لفظ ليس بقياس، ولو كان قياساً لجاز أن تناب (أن) واسمها وخبرها مناب اسمين في مثل: لعل أن زيداً قائم، فامتناع العرب من ذلك والحويين دليل على أن ذلك ليس بقياس^(٣).

٤- كما يقوي رأي القراء ومن وافقه قياس هذه المسألة على إنابة (أن) واسمها وخبرها مناب مفعولي (ظن) وأخواتها، وهي تقدر بالمفرد؛ لكونها في المعنى جملة فلا مانع من نيابة اسم الإشارة عن المفعولين إذا كان بمعناها

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٩.

(٢) انظر: شرح الكافية للرصبي ٢/٢٧٨، تعليق العرائد ٤/١٣٢ - ١٣٣.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٩.

تعدى (حدث) إلى ثلاثة مفعولات:

الأفعال المجمع على تعديتها إلى ثلاثة مفعولات هي: أعلم وأرى، وزاد سيويه نبياً^(١).

واختلف الحويون في تعدية بعض الأفعال إلى ثلاثة مفعولات، منها - حدث؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن (حدث) يتعدى إلى ثلاثة مفعولات^(٢)، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين ابن خروف^(٣)، وابن عصفور^(٤)، ونسب أبو حيان هذا القول إلى أكثر أصحابه من المغاربة^(٥).

الثاني: ذهب قدماء البصريين - ونسب إلى الجمهور - إلى أن الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولات هي: أعلم، وأرى ونبأ فقط، أما غيرها فلا يتعدى إلى ذلك^(٦).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تعدى (حدث) إلى ثلاثة معاعيل بما يلي:

١- قول الشاعر:

أَوْ مَتَّعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ فَمَنْ حُدَّ دُثْمُوهُ لَعْنَةُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ^(٧)

(١) انظر: الكتاب ٤١/١، الارتشاف ٨٣/٣، معجم البوامع ٢٥١/٢.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٨٣/٣، تعليق الفرائد ٢١٣/٤، المعجم ٢٥٢/٢.

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣٦٧/١.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٤/١.

(٥) انظر: الارتشاف ٨٣/٣، المعجم ٢٥٢/٢.

(٦) انظر: الكتاب ٤١/١. وانظر: المرجعين السابقين.

(٧) قائله الحارث بن حلزة (الشكري). انظر: ديوانه ٢٧، الأغاني ٤١/١١، شرح القصائد

السبع ٤٦٩، شرح المفصل ٦٥/٧، ٦٦، شرح الجمل لابن خروف ٣٦٧/١، المقاصد

النحوية ٤٤٥/٢، ارتشاف الضرب ٨/٣، تذكرة النحاة ٦٨٦، تعليق الفرائد ٢١٣/٤،

التصريح على التوضيح ٢٦٥/١، معجم البوامع ٢٥٢/٢.

حيث عدى الفعل (حدث) إلى ثلاثة معاويل : فالضمير المرفوع نائب عن الفاعل ، وضمير المصوب مفعول ثان ، والجمله من المبتدأ والخبر في موضع المفعول الثالث^(١).

٢- حمل (حدث) على (أعلم) ، فقد جار تعدية (حدث) إلى ثلاثة مفاعيل «تشيها لها بأعلمت ؛ لأنك إذا نبأته أو خبرته أو حدثه فقد أعلمته»^(٢)

ولم يذكر قدماء الصريين (حدث) من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل ، ومع الجمهور ذلك وأولوا البيت السابق بما يلي :

١- إن نصب (حدث) لثلاثة مفاعيل إنما هو من باب التصمين ، يقول أبو حيان : «البيت لا دليل فيه ؛ لأنه إنما وصل بالتصمين»^(٣).

٢- حمل نصب الثاني من المنصوبات على نزع الخافض ، والثالث على الحالية ، فويعمل الثاني منها على نزع الخافض... والثالث حال ، ويرجع ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وأن فيه سلامة من التصمين الذي هو خلاف الأصل «
الترجيح :

مع التسليم بقلة الشواهد المسموعة التي يظهر فيها نصب (حدث) لثلاثة مفاعيل ، حتى وصفه ابن خروف بأنه «عزيز الوجود»^(٤) ، إلا أنه يظهر لي أنه لا مانع من عد الفعل (حدث) مما ينصب ثلاثة مفعولات لتضمنه معنى (أعلم) ، يقول النعماني : «واعلم أن من ألحق هذه الأفعال بـ (أعلم) ليس قائلاً بأن الهمزة والتضعيف فيها للنقل ، إذ

(١) انظر : شرح الحمل لابن خروف ٣٦٧/١.

(٢) شرح ألفية ابن معط ٥٢٠/١ وانظر شرح المفصل ٦٦/٧.

(٣) ارتشاف الصرب ٨٤/٢ وانظر : معجم البوامع ٢٥٢/٢.

(٤) التصريح على التصحيح ٢٦٥/١ وانظر : شرح الحمل لابن خروف ٣٦٧-٣٦٨.

وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٧.

(٥) شرح الحمل لابن خروف ٣٦٨/١.

لم يثبت في لسانهم ما يتقل عنه هذه الأفعال، وإنما هو عده من باب التضمين، أي أن كلام من تلك الأفعال ضَمَّن معنى (أعلم) فعومل معاملة^(١)

تعدي (خَبَر) إلى ثلاثة مفعولات:

بما اختلف في تعديته إلى ثلاثة مفعولات كذلك الفعل (خَبَر)، فقد اختلف الحويون في هذه المسألة - كما في المسألة السابقة - على قولين:

الأول: أجاز القراء تعدي (خَبَر) إلى ثلاثة مفعولات^(٢)، وتابعه من الأندلسيين ابن عصفور^(٣). ونسب أبوحيان هذا القول إلى أكثر أصحابه من الأندلسيين^(٤).

الثاني: ذهب قلعاء البصريين - ونسب للجمهور - إلى مع ذلك، وقصر الأفعال المتعدية على أعلم وأرى ونبا^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تعدي (خَبَر) إلى ثلاثة مفعولات بما يلي:

١ - قول الشاعر:

وَعُخِّرْتُ سَوْدَاءَ الْقَمِيمِ مَرِيصَةً فَأَقْبَلْتُ مَسْ أَعْلَى بِمَصْرٍ أَعْرُدُهَا^(٦)

(١) تعليق الفرائد ٢١٥/٤.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٨٣/٣، تعليق الفرائد ٢١٢/٤، الجمع ٢٥١/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٤/١.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٨٣/٣.

(٥) انظر: المراجع السابقة، والكتاب ٤١/١.

(٦) قاله العموم بن عقبة بن كعب بن زهير، انظر: الحماسة ٣٤٤/٣، شرح ديوان الحماسة

للمرزوقي ١٤١٤، شرح عمدة الحفاظ ٢٥٢، المقاصد النحوية ٤٤٢/٢، تلخيص الشواهد

٤٦٧، تعليق الفرائد ٢١٢/٤، التصريح ٢٦٥/١، معجم البوامع ٢٥١/٢، خزانة الأدب

٣٦٩/١١، والمعجم: موضع من بلاد غطفان.

حيث عدى (خَبِرَ) إلى ثلاثة معاعيل : التاء في (خبرت) وهي نائب فاعل كان في الأصل مفعولاً ، وسوداء ، والمفعول الثالث : مريضة.

٢- قول الآخر :

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا خُسِرْتَنِي دَيْمًا وَعَابَ بِفُتُكٍ يَوْمًا أَنْ تُعُودِي^(١)

حيث نصب الفعل (خَبِرَ) ثلاثة مفاعيل : أولها نائب الفاعل وهو التاء ، وثانيها ياء المتكلم ، وثالثها : (دنفًا).

حمل (خَبِرَ) على (أعلم) ، يقول ابن يعيش : «وأما الضرب الثاني فما كان في معنى العلم ، وهي خمسة أفعال : أخبر وأنبأ وخبر ونبأ وحدث ، فهذه الأفعال الخمسة معاً الإخبار والحديث ، والإخبار إعلام ، فلما كانت في معنى الإعلام تعدت إلى ثلاثة مفاعيل كما يتعدى أعلم»^(٢).

أما من منع تعدى (خَبِرَ) إلى ثلاثة معاعيل ، فقد أولوا المستشهد به على التضمنين ، أو حذف حرف الجر ، أو الحال»^(٣).

يقول ابن يعيش مولوداً المسموع على تقدير حرف جر محذوف : «وحقيقة تعدى هذه الأفعال بتقدير حرف الجر ، فإذا قلت : أنبأت زيداً خالداً مقيماً ، فالتقدير : عن خالد ؛ لأن أنبأت في معنى : أخبرت ، والخبر يقتضي (عن) في المعنى ، فهو بمنزلة أمرتك الخير ، والمراد بالخبر ؛ لأن الفعل في كل واحد منهما لا يتعدى إلا بحرف جر ، فإذا ظهر حرف الجر كان الأصل ، وإذا لم يذكر كان على تقدير وجوده واللفظ به ؛ لأن المعنى عليه ، واللفظ محوج إليه»^(٤).

(١) فأنله رجل من بني كلاب . انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٢٢ ، تخليص الشواهد ٤٦٨ ، المقاصد التحوية ٤٤٣/٢ ، التصريح على التوضيح ٢٦٥/١ ، جمع الهوامع ٢٥٢/٢ ، شرح الأشموني ١٦٧/١ ، الدرر النوامع ١٤١/١ . والسبع : المريض .

(٢) شرح المفصل ٦٦/٧ . وانظر : شرح ألفية ابن معط ٥٢٠/١ .

(٣) جمع الهوامع ٢٥٢/٢ . وانظر : ارتشاف الضرب ٨٤/٣ .

(٤) شرح المفصل ٦٧/٧ . وانظر : شرح الجمل لابن خروف ٣٦٧/١ - ٣٦٨ ، التصريح على التوضيح ٢٦٥/١ .

الترجيح:

يظهر لي - كما ذكرت في المسألة السابقة - أن القول بنصب الفعل (خبر) ثلاثة
مفاعيل أولى بالقول وأظهر ؛ وذلك لما يلي :

١ - إن القول بالتضمن الذي لجأ إليه المانعون ليس بالأمر الظاهر ؛ وذلك لأن
التضمن خلاف الأصل^(١).

٢ - إن القول بتقدير حرف الجر (عن) غير ظاهر كذلك ؛ وذلك لأنه لم
يمهد حذف (عن) أو زيادتها كما حصل مع الباء أو (من) ، يقول ابن يعيش
مفرقاً بين (عن) وغيرها من حروف الجر: «وليس ذلك كالباء ولا كـ(من) في
قولك: ليس زيد بقائم ، وما جاءني من أحد ؛ لأن اللفظ مستغن عنهما ،
فأدخلوهما زائدتين لضرب من التأكيد ، فإذا لم يذكر لم يكون في نية الثبوت ،
وليس كذلك (عن)»^(٢).

الإضمار في (ظن) وأخواتها:

لا خلاف بين النحويين في جواز إعمال العامل الأول أو الثاني في باب التنازع ،
ولكنهم اختلفوا في الأولى منهما بالإعمال ؛ فذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى
لتقدمه ، وذهب البصريون إلى أن الثاني أولى لقربه^(٣).

وإن أعمل الثاني فلا يخلو الأول من أن يحتاج إلى مرفوع أو منصوب أو
مخفض. وإذا كان الأول يطلب منصوباً ، فلا يخلو أن يكون مما يجوز حذفه أو لا

(١) انظر: التصريح على التوضيح ٢٦٥/١.

(٢) شرح المفصل ٦٧/٧.

(٣) انظر: الكتاب ٧٤/١ وما بعدها، المقنَّب، ١١٢/٢، الإيضاح ٦٥-٦٨، الإصناف
٩٦-٨٣/١، التبيين ٢٥٢-٢٥٨، شرح المفصل ٧٧/١، شرح الجمل لابن عصفور
٦١٣/١ وما بعدها، شرح التسهيل ١٦٤/٢ وما بعدها، شرح الكافية للرضي ٧٧/١ وما
بعدها، التصريح ٣١٩/١ وما بعدها.

يكون. فإذا كان المنصوب لا يجوز حذفه أصلاً؛ وذلك كأن يكون أحد مفعولي (ظن) وبابها، ففيه للنحويين ثلاثة مذاهب:

الأول: مهم من قال بإضماره قبل الذكر، نحو: ظنني وظنتُ زيداً قائماً^(١).
الثاني: ومنهم من قال بإضماره متأخراً، نحو: ظني وظنتتُ زيداً قائماً إياه^(٢).

الثالث: ومنهم من ذهب إلى أنه يحذف، نحو: ظنني وظنتتُ زيداً قائماً^(٣)، ورجح ذلك ابن عصفور^(٤).

وذهب ابن الطراوة إلى أن الإضمار في (ظن) في باب التنازع لا يجوز^(٥)، وقد تابع في ذلك الكسائي من الكوفيين^(٦).
الأدلة والمناقشة:

أشار أبو حيان إلى قول ابن الطراوة الذي تابع فيه الكسائي بقوله: «وزعم ابن الطراوة أن الإضمار في باب ظن لا يجوز، فمنع ما أدى إليه من مسائل ظن؛ إذ ليس للمضمر تفسير يعود عليه، فالضمير -متصلاً أو مفصلاً- عائد على قائم، وليس إياه. وتقدمه إلى مثله الكسائي، فمنع ظنتت وظنني زيداً قائماً»^(٧).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٦/١-٦١٧، شرح التسهيل ١٧٢/٢-١٧٣، ارتشاف الضرب ٨٩/٣-٩٠، أوضح المسالك ٢٠٢/٢-٢٠٣، المساعد ٤٥٢/١-٤٥٤، التصريح على التوضيح ٣٢١/١-٣٢٢.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: شرح الجمل ٦١٧/١.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٩٠/٣، مهج السالك ١٣٤/١، همع البوامع (دار المعرفة) ١١٠/٢، ابن الطراوة النحوي ١٧٧.

(٦) انظر: المراجع السابقة.

(٧) ارتشاف الضرب ٩٠/٣، وانظر: التذيل والتكميل ١٧٤/١.

ويظهر من كلام أبي حيان أن الإضمار سوليس أصل المسألة - هو الممتنع عند الكسائي وابن الطراوة في باب (ظن) وأحواته

والمعروف من قول الكسائي - كما أشرت إلى ذلك في موضع آخر^(١) - أنه يمنع الإضمار قبل الذكر في باب التنازع مطلقاً.

والإشكال الذي أشار إليه أبو حيان في نقله لرأي ابن الطراوة يبرز بخاصة في الشبهة والجمع، نحو: ظناني وظننت الزيدتين منطلقين؛ إذ لو أضمر ولم إما محالفة الخبر المخبر عنه، وذلك إذا أضمرته مشى ليطابق مفسره فقلت: ظناني إياهما وظننت الزيدتين منطلقين، فإياهما ومنطلقين متطابقان، ولكن هو والياء متخالفان، ولا يحالف الخبر المخبر عنه. وإما مخالفة المفسر المفسر، وذلك إذا أضمرته معرباً ليطابق المخبر به المخبر عنه، فقلت: ظناني إياه وظننت الزيدتين منطلقين، فإياه والياء متطابقان، ولكن هو ومنطلقين متخالفان، ولا يخالف المفسر المفسر^(٢).

لذلك حكم بعضهم بلزوم الإظهار ليزول المحذور، نحو: ظناني منطلقاً وظننت الزيدتين منطلقين^(٣). وبذلك تخرج المسألة من باب التنازع

ومما رده المجوزون للإضمار على الكسائي وابن الطراوة، أن الضمير يعود على (قائم) في اللفظ لا في المعنى، وذلك «شائع في لسان العرب كما قالوا: عندي درهم ونصفه، أي: نصف درهم آخر، فأعاد ذكره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط»^(٤).

الترجيح:

يظهر لي امتناع التنازع فيما يطلب اثنين أو ثلاثة - كما ذهب إلى ذلك الجرمي^(٥) - وذلك لأن هذا الباب خارج عن القياس، وإنما يستعمل فيما استعملته العرب وتكلمت به^(٦).

(١) انظر مسألة: الخلاف في مرفوع الأول عند إعمال الثاني.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٥٤/١. وانظر التصريح ٣٢٢/١

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٧٢/٢ - ١٧٣، المساعد ٤٥٤/١، التصريح ٣٢٢/١

(٤) همع البوامع (دار المعرفة) ١١٠/٢، وانظر: مهج السالك ١٣٤/١.

(٥) انظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي ١٢٣٨/١

(٦) المرجع السابق.

والظاهر أن التراكيب التي يوردها النحويون من باب التنازع فيما يطلب اثنين أو ثلاثة، من التراكيب التي صنعتها النحاة أنفسهم من غير اعتماد على سماع يشتهر^(١). ومما يجب الاستئناس به لتقرير هذا الرأي منع ابن مضاء التنازع فيما تعدى إلى ثلاثة، يقول: «ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب»^(٢).

(١) انظر: ابن الطراوة النحوي ١٧٨ - ١٧٩

(٢) الرد على النحاة ٩٨.

باب الفاعل

حذف الفاعل:

اختلف النحويون في حذف الفاعل لدليل على قولين:

الأول: جوز الكسائي حذفه^(١)، وتابعه من الأندلسيين ابن مضاء^(٢)، كما نسب السيوطي القول بإجارة حذف الفاعل إلى السهيلي^(٣).

الثاني: ذهب سيويه إلى منع حذفه^(٤)، وتابعه المرز^(٥)، والفراسي^(٦)، وغيرهما^(٧).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز حذف الفاعل لدليل بما يأتي:

١- قول الله تعالى: ﴿أَتَمِيعَ يَوْمٍ وَتَبَصَّرَ﴾^(٨). قال الفراسي: «بأن قلت: فكيف القول في قوله: - الآية - ولم يذكر الجار والمجرور بعد (أبصر) كما ذكرنا بعد

(١) انظر: المسائل الحليات ٢٣٣، أمالي ابن الشجري ١/٣٢٧، ١١٧/٣، شرح الفصل ٧٧/١، ٧٩، شرح الكافية (المحقق) ٤/١٢٨-١٢٩، ارتشاف تصرّب ٢/١٨٢. وعلق الصبان على نسبة هذا القول للكسائي بقوله: وهذا هو المشهور عنه، وفي شرح الإيضاح ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو: صرّني وصرّبت الريدن باطل، بل هو عمده مستتر في العمل الأول مفرد في الأحوال كلها، قاله بس حاشية الصبان على الأشعموني ١٠٢/٢.

(٢) انظر: الرد على الحجة ٩٥، مع البوامع ٢/٢٥٥.

(٣) انظر: مع البوامع ٢/٢٥٥، ورأي السهيلي في (نتائج الفكر) يخالف ذلك. (انظر: نتائج الفكر ٦٩، أبو القاسم السهيلي وطلبه الحوي ٣٨٠).

(٤) انظر: الكتاب ٧٩/١، شرح الآيات المشككة ٢٥٧، ٤٧٧.

(٥) انظر: لمقتضب ٢/٦٠، ٣/٧٢ (هـ ٣)، ١٠٠.

(٦) انظر: المسائل الحليات ٢٣٧، شرح الآيات المشككة ٤٧٧.

(٧) مثل ابن مالك، انظر: شرح التسهيل ٢/١١٨، والرضي، انظر: شرح الكافية (المحقق)

١٢٩-١٢٨/٤

(٨) سورة مريم، الآية ١٢٨

(أسمع)؟ فالقول في ذلك: إن حذف الماعل قد جاز في قول ناس من أهل النظر في العربية^(١).

٢- قول الشاعر:

هَذَا الشَّاهِرُ بَدَأَ نَهَا مِنْ هَمَّهَا مَا يَنْبُهَا بِاللَّيْلِ رَأَى زَوَالَهَا^(٢)
حيث علق المارسي على هذا البيت بقوله: «ومن استجاز حذف الماعل ممن خالف مسيويه، جاز على قياس قوله أن يكون (من همها) صفة للفاعل المحذوف، كأنه: بدأ لها بدو من همها، فتحذف الماعل وتقيم صفته مقامه، ولا تضره في الفعل»^(٣).

٣- قول الآخر:

تَعَفَّقُ بِالْأَرْضِ هَا وَأَرَادَهَا رَجُلًا فَيَدَّتْ نَسْلَهُمْ وَكَلَيْبُ^(٤)
حيث لم يضر الشاعر فاعلاً لا في الفعل الأول ولا الثاني، ولو أضمر لقال: تعفقا أو أرادوها^(٥).

٤- حمل الماعل على المتدأ في إجازة حذف كل منهما، والجامع بين الفاعل والمبتدأ هو أن كل واحد منهما متحدث عنه، وكما جاز حذف المتدأ لدليل، فإنه يجوز حذف الفاعل لدليل أيضاً^(٦).

(١) شرح الأبيات المشككة ٤٧٧.

(٢) قاتلة الأعشى، (نظر - ديوانه ٢٢، معاني القرآن للأخفش ٥٤/١، شرح الأبيات المشككة ٢٥٦، المتصف ٢١/٢، اللسان (رول).

(٣) شرح الأبيات المشككة ٢٥٦.

(٤) قاتلة علقمة الفحل انظر: ديوانه ٣٨، الرد على النحاة ٩٥، جمهرة اللغة ٩٣٦، المقرب ٢٥١/١، تذكرة النحاة ٣٥٧، لسان العرب ٢٥٤/١٠، المقاصد الحوية ١٥/٢، التصريح على التوضيح ٣٢١/١ وتعفق: لاد. والأرطى: شجر له رائحة. وكليب: جمع كلب.

(٥) انظر الرد على النحاة ٩٥.

(٦) انظر. المسائل الخليلية ٢٢٩.

٥- إن عدم القول بحذف الفاعل يؤدي ضرورة إلى إجازة الإضمار قبل الذكر في نحو قولنا: أكرمتي وأكرمت الزيدين^(١)

أما من منع حذف الفاعل، فقد استدل بما يأتي:

١- إن ما من فعل إلا وله فاعل، فلا يجوز حذفه إذ كان الفعل لا يكون إلا منه^(٢).

٢- إن حذف الفاعل غير معروف في كلام العرب وغير مسموع منهم، يقول ابن يعيش: «وأما حذف الفاعل البتة وإخلاء الفعل عنه، فغير معروف في شيء من كلامهم»^(٣).

ومن ثم خرج المانعون الشواهد السابقة على النحو التالي:

(أ) أن يقدر الفاعل ضميراً مستتراً في (أبصر) في آية مريم السابقة، وقد عزا العارضي هذا التخريج لسيبويه^(٤).

(ب) إن الإضمار قبل الذكر في مثل قولنا: صرّيت وضربت زيدا أولى من القول بحذف الفاعل؛ وذلك لجمي ما يفسر هذا المضمر بعده، كما أن لذلك نظائر في كلام العرب^(٥).

(ج) تقدير مصدر محذوف يدل عليه لفظ الفعل ليكون فاعلاً للفعل المذكور؛ ففاعل (بدا) مثلاً في قول الله -تعالى-: ﴿ثُمَّ بَدَأَ هُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ﴾^(٦)، هو المصدر المفهوم من هذا الفعل، والمعنى: بدا لهم البداء^(٧).

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١، شرح الكافية للرصبي ٧٩/١، الارتشاف ١٨٢/٢.

(٢) انظر: المقتضب ٧٢/٣ (هـ)، ١٠٠، ٣٨٧/٤.

(٣) شرح المفصل ٧٧/١.

(٤) انظر: شرح الآيات المشككة ٤٧٧.

(٥) انظر: شرح المفصل ٧٧/١، شرح الكافية للرصبي ٧٩/١.

(٦) سورة يوسف، الآية (٣٥).

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١٨٢/٢.

٣- لش كان حق الفعل و الفاعل أن يكونا كالمبتدأ والخبر في منع حذف أحدهما بلا دليل ، وجواز حذفه بدليل ، إلا أنه عرض للفاعل مانع من موافقة^(١) الخبر في جواز الحذف ، وهو كونه كمجزز المركب في الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخره ، وكونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه ، وكالمصاف إليه في أنه معتمد البيان ، بخلاف خبر المبتدأ فإنه مبين لعجز المركب وللصلة وللمضاف إليه فيما ذكر ، لأنه غير مختزج بمتلوه ولا لازم التأخر وتأثر بعامل متلوه ، وهو معتمد الفائدة لا معتمد البيان^(٢) .

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكسائي وموافقوه من جواز حذف الفاعل إذا دل عليه دليل ؛ وذلك لما يأتي :

١- للأدلة المسموعة السابقة التي استدلو بها .

٢- لأن المحذوف لدليل كالمذكور .

٣- لأن أكثر السحويين يذهبون إلى أن (كان) التامة الزائدة فاعلها محذوف^(٣) .

٤- لأن غير الكسائي ومن وافقه يقولون : حذف الفاعل لا يجوز ؛ لأن الفاعل والفعل كالشيء الواحد ، فهما متلازمان ، فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل ، وهم يميزونه^(٤) .

٥- إن القول بمنع حذف الفاعل يؤدي إلى تأويلات لا تخلو من بعد لبعض النصوص التي أسند فيها الفعل في الظاهر - إلى الحمل ، بخاصة عند من يمنع أن

(١) في أصل شرح التسهيل لابن مالك : (معارفته) ، وقد أشار المحقق إلى أن في النسخة (ب) - موافقة وهو الصحيح في رأيي ، وكان يجب إسنائه في متن الكتاب حتى تصح العبارة .

(٢) انظر : المسائل الحدييات ٢٣٨ ، شرح التسهيل ١١٨/٢ .

(٣) انظر : شرح المصل ١٥٢/٧ .

(٤) انظر : الرد على النحاة ٩٥ .

يكون الفاعل جملة. ومن هذه النصوص آية يوسف المذكورة سابقاً، وقول الله - تعالى - : «**أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا**»^(١).

٦- إن القول بأن الحذف يؤدي إلى التباس الحذف بالاستتار - كما يقول المانعون^(٢) - غير مسلم ؛ لأن القرائن التي تحف بالنص يمكن أن ترشد إلى ما إذا كان الأمر حذفاً للفاعل أم استتاراً له.

تأخير الفاعل المحصور بـ (إلا) :

أوجب السحويون تأخير الفاعل المحصور بـ (إنما) ظاهراً كان نحو : إنما يكرم عمرأ زيداً ، أم مضمراً نحو : إنما يعطي الفقير أنت.

واختلفوا في المسألة إذا كان المحصور بـ (إلا) ، وذلك على قولين :

الأول : أجاز الكسائي تقديم الفاعل المحصور بـ (إلا) وتأخير المفعول ، نحو ما أكرم إلا زيداً عمرأ^(٣) ، وتابعه من الأندلسيين أبو حيان^(٤).

الثاني : أوجب البصريون تأخر الفاعل المحصور بـ (إلا) ، ولم يجيزوا تقديمه^(٥) ، ووافقهم الفراء من الكوفيين^(٦).

الأدلة والمناقشة :

استدل الكسائي ومن وافقه بما يلي :

(١) سورة السجدة ، الآية ١٢٦. وانظر في تفصيل هذه المسألة : المسائل الخليليات ٢٣٩ ، وما بعدها ، الارتشاف ١٨٢/٢ ، المعنى ٥٥٩.

(٢) انظر : شرح التسهيل ١١٨/٢.

(٣) انظر : شرح التسهيل ١٣٤/٢ ، ارتشاف الضرب ٢٠٠/٢ ، تعليق الفراء ٢٧٣/٤ ، معجم الهوامع ٢٦٠/٢ ، التصريح على التوضيح ٢٨٤/١.

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٢٠٠/٢ ، تذكرة الحاة ٣٣٤-٣٣٥.

(٥) انظر : المراجع في الهامش السابقين ، وأوضح المسالك ١٢٩/٢.

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء ١٠٠/٢-١٠١ ، ارتشاف الضرب ٢٠٠/٢.

١- قول الشاعر:

وَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هِيَجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آتَاءِ الدَّيَّارِ وَشَأْمُهَا^(١)

حيث قدم الفاعل المحصور بـ(إلا) على المفعول الذي هو (ما هيجت لنا).

٢- قول الآخر:

يُثْنَتُهُمْ عَذِّبُوا بِالسَّارِ حَارَّتَهُمْ وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالسَّارِ^(٢)

حيث قدم الفاعل المحصور بـ(إلا) على الحار والمجرور (بالسار) وهو متعلق بـ(يعذب).

٣- قول الآخر:

مَا عَابَ إِلَّا لَيْتِمَ مِثْلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا خَفَا قِطْعُ إِلَّا جُحُوبًا بَطْلًا^(٣)

حيث لزم الفاعل المحصور بـ(إلا) في الصدر والعجز من البيت مكانه الأصلي، وهو التقديم على المفعول.

أم من أوجب تأخير الفاعل المحصور بـ(إلا) عن المفعول، فحجته حمل الحصر بـ(إلا) على الحصر بـ(إنما)؛ وذلك أن الاسمين بعد (إنما) لا يعرف متعلق الحصر منهما إلا بتأخره، كقولك قاصداً حصر العاعلية في زيد: إنما يكرم عمرأريداً؛

(١) قائله دو الرمة. انظر: ديوانه ٩٩٩، معاني القرآن للمراء ١٠١/٢، المقرب ٥٥/١، أوضح المسالك ١٣١/٢، تلخيص الشواهد ٤٨٧، المقاصد الحوية ٤٩٣/٢، معجم الهوامع ٢/١٦١، الدرر اللوامع ١٤٣/١.

والآباء. جمع سؤي، وهو ما يحصر حول البيت بمع المطر والشام. جمع شامة وهي العلامة.

(٢) قائله يزيد بن الطثيرة. انظر: ديوانه ٨٠، معاني القرآن للمراء ١٠١/٢، الأغاني ١٧٢/٨، البحر المحيط ٥٣٤/٦، تذكرة النحاة ٣٣٥، أوضح المسالك ١٣٠/٢، المقاصد الحوية ٤٩٢/٢، التصريح على التوضيح ٢٨٤/١.

(٣) لا يعرف قائله انظر: تذكرة النحاة ٣٣٥، أوضح المسالك ١٢٩/٢، تلخيص الشواهد ٤٨٧، تطبيق الفرائد ٢٧٣/٤، المقاصد الحوية ٤٩٠/٢، معجم الهوامع ٢/٢٦١، التصريح على التوضيح ٢٨٤/١. والجبا: الجبان.

فالمراد كون الكرم المتعدي لعمرو مخصوصاً به زيد، ولا يعلم هذا إلا بتأخير (زيد)، فامتنع تقديمه وجعل المقرون به (إلا) متأخراً، وإن كان لا يخفى كونه محصوراً لو لم يتأخر؛ ليجري الحصر على سنن واحد^(١)

كما احتج المانعون كذلك بأن ما قبل (إلا) لا يعمل فيما بعدها إلا إذا كان مستثنى، أو مستثنى منه، أو تابعاً له، فلو قدمت الفاعل المحصور به (إلا) على المفعول، لزم خلاف ذلك، وهو عمل الفعل في المفعول المتأخر^(٢).

ومن ثم خرج المانعون النصوص السابقة التي استدل بها الكسائي ومن وافقه على تقدير فعل ناصب للمفعول المتأخر، مدلول عليه بفعل المذكور؛ فالتقدير في البيت الأول السابق: فلم يدبر إلا الله درى ما هيئت لنا. والجار والمجرور في البيت الثاني السابق ليس متعلقاً بالفعل المذكور، ولكنه متعلق بفعل محذوف مماثل له يدل عليه المذكور، كأنه قال: لا يعذب إلا الله يعذب بالار. وهكذا الأمر مع بقية الشواهد^(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول من أجاز تقديم الفاعل المحصور به (إلا) على المفعول؛ وذلك لما يلي:

- ١- للأدلة المسموعة السابقة، التي تدل على إجازة المسألة؛ حتى قال أبو حيان: «والذي مختاره مذهب الكسائي وقولاً مع السماع وتأويله بعيد»^(٤).
- ٢- إن ما لا يحتاج إلى تأويل وتقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك، بحاصة إذا كان هذا التأويل لا يخلو من تمحل وتكلف - كما هو الشأن في تقدير المانعين لأدلة المحيذين في هذه المسألة -.

(١) انظر: شرح التسهيل ١٣٤/٢، معجم البوامع ٢٦٠/٢.

(٢) انظر: تعليقات الفرائد ٢٧٢/٤.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١٠٠/٢-١٠١، أوضح المسالك ١٢٩/٢ وما بعدها.

(٤) ارتشاف الضرب ٢٠٠/٢.

٣- وضوح معنى الحصر وأمن اللبس عند تقديم الفاعل مع (إلا)، بخلاف الأمر مع (إنما)؛ ولذلك كان قياس المسألة على الحصر بـ(إنما) بعيداً، وقد قال ابن مالك في رده على دليل المنعين: «ولم يلزم الكسائي ذلك؛ لأن الاقتران بـ(إلا) يدل على المعنى، والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعماليين»^(١).

ثانيث الفعل مع الفاعل مجازي الثانيث:

أوجب النحاة تأنيث الفعل مع الفاعل إذا كان مؤنثاً حقيقي الثانيث متصلاً به. كما أوجبوا التأنيث إذا كان الماعل ضميراً متصلاً لعائية حقيقية الثانيث أو مجازيته. واحتلف النحاة في تأنيث الفعل إذا كان الماعل اسماً ظاهراً مجازي الثانيث ومتصلاً بالفعل، نحو قولهم: طلعت الشمس؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب جمهور السحويين إلى إجازة تأنيث الفعل وتذكيره، فيجوز أن يقال: طلعت الشمس، كما يجوز: طلع الشمس^(٢).

الثاني: ذهب أبو بكر بن الأنباري إلى وجوب تأنيث الفعل في هذه الحال^(٣)، وتابعه على ذلك أبو القاسم السهيلي من الأندلسيين^(٤).

(١) شرح التسهيل ١٣٤/٢. وواضح أن عبارة ابن مالك هذه صريحة في موافقته للكسائي في إحارته تقديم الماعل المحصور بـ(إلا) على المفعول. ولم يعني من عدّ ابن مالك ممن تابع الكسائي في رأيه إلا تصريح المعامي في أن منع المسألة مطلقاً هو اختيار المصنف، وهو ابن مالك. (انظر: تعليق المرائد ٢٧٤/٤).

(٢) انظر: الكتاب ٣٨-٣٩، المقتضب ١٤٦/٢، ٣٤٩/٣، ٥٩/٤، شرح التسهيل لابن مالك ١١٠/٢ وما بعدها، ارتشاف الضرب ٣٥٣/١، التصريح على التوضيح ٢٨٠/١.

(٣) انظر: المذكر والمؤث لابن الأنباري ٦١٦، ٦٢٣، أبو القاسم السهيلي ومذهبه الحوي ٣٩٢

(٤) انظر: نتائج المعكر ١٦٨، الروض الأنف ٢٥/١، أبو القاسم السهيلي ومذهبه الحوي ٣٩١-٣٩٢.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تذكير الفعل مع المؤنث المجازي المتصل به بما يلي:

١- قول الله - تعالى -: ﴿وَجُمِ الْأَنْفُسُ وَالْأَمْزُ﴾^(١). قال أبو حيان: ولم تلحق علامة التانيث؛ لأن تانيث الشمس مجاز، أو لتغليب التذكير على التانيث وقال الكسائي: حمل على المعنى، والتقدير: جمع النوران أو الضياءان^(٢).

٢- قوله - تعالى -: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَامَّةً وَتَصَدِيَةً﴾^(٣)، حيث ذكر الفعل (كان) مع المؤنث المجازي (صلاتهم)

٣- لما كان التانيث غير حقيقي، ضعفت العناية به فجاز تذكير الفعل معه^(٤).

٤- إن المؤنث المجازي في معنى المذكر، فحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في قولهم: جاءني كتاب زيد، أي صحيفته^(٥)

واستدل من أوجب إلحاق علامة التانيث بالفعل إذا اتصل به الفاعل المجازي التانيث، بحمل المؤنث المجازي على الحقيقي، وبحمل تأخير الفاعل على تقدم اللفظ الدال عليه. فكما وجب تانيث الفعل إذا اتصل بفاعل حقيقي التانيث، فكذلك يلزم الأمر نفسه مع الفاعل المجازي. وكما يؤنث الفعل إذا تقدم عليه المؤنث الحقيقي أو المجازي، نحو: الست رجعت والأرض أزهرت، فكذلك الأمر نفسه إذا تأخر المؤنث عن الفعل واتصل به، سواء كان حقيقياً أم مجازياً^(٦).

(١) سورة القيامة، الآية [٩].

(٢) البحري المحيط ٣٤٦/١٠.

(٣) سورة الأنعام، الآية [٢٥].

(٤) انظر: التصريح على التوضيح ٢٨٠/١.

(٥) انظر - المرجع السابق، والمساعد ٣٨٨/١.

(٦) انظر نتائج المكر ١٦٧ - ١٦٨، أبو القاسم السهيلي ٣٩١.

أما ما استدل به المجوزون لتذكير الفعل إذا اتصل به المؤنث المجازي، فقد رده الموجون للتأنيث بحمل تلك الشواهد على المعنى، قال السهيلي: «والأصل في هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعله، ولم يحجز بينهما حاجز، لحقت التاء علامة للتأنيث، ولا يبالى إذا كان تأنيث الفاعل حقيقة أم مجازاً، تقول: طالت الخلة، كما تقول: جاءت المرأة؛ اللهم إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر، كالحوادث والحدثان، والأرض مع المكان»^(١).

ثم دعم السهيلي رأيه بأنه لا تحذف علامة التأنيث من الفعل سواء كان الفاعل حقيقي التأنيث أم مجازي التأنيث إلا إذا كان المؤنث في معنى اسم آخر مذكر، فأورد بعض الشواهد التي ذكر فيها الفعل مع أن فاعله ضمير متصل لغائبة، حيث أوجب النحاة تأنيث الفعل في هذه الحال، ومع ذلك جاء الفعل مذكراً، مما يدل على أن المؤنث فيها في معنى اسم آخر مذكر ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

فَأَمَّا نَرَى بِمَنْيَ بُدِّلَتْ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا^(٢)
وقول الآخر:

فَلَا مُرَّةَ وَذَقْتَ وَذَقَهَا وَلَا أَرْضَ أَتَقْلَ إِنْقَالَهَا^(٣)
حيث قيل: أودى وأقبل، مع أن الفاعل ضمير متصل لغائبة.

(١) نتائج الفكر ١٦٨.

(٢) قاتله الأعشى. انظر: ديوانه ٢٢١، الكتاب ٤٦/٢، معاني القرآن للفراء ١٢٨/١، شرح أبيات سيويه ٤٧٧/١، الإيضاح ٧٦٤/٢، نتائج الفكر ١٦٨، شرح المفصل ٩٥/٥، ٦/٩، شرح شواهد الإيضاح ٣٤٦، لسان العرب ١٣٢/٢ (حدث)، ٣٨٥/١٥، المقاصد النحوية ٤٦٦/٢، خزانة الأدب ٤٣٠/١١-٤٣٣.

واللغة: الشعر الذي يلتم بالثنية. وأودى بها: ذهب بها.

(٣) قاتله عامر بن جُريس الطائي. انظر: الكتاب ٤٦/٢، معاني القرآن للفراء ١٢٧/١، شرح أبيات سيويه ٥٥٧/١، الخصائص ٤١١/٢، المختصب ١١٢/٢، الرد على النحاة ٩١، نتائج الفكر ١٦٨، شرح المفصل ٩٤/٥، شرح شواهد الإيضاح ٣٣٩، ٤٦٠، لسان العرب ١١١/٧ (أرض)، ٦٠/١١ (بقل)، المقاصد النحوية ٤٦٤/٢، خزانة الأدب ٤٥/١، ٥٠.

والمرنة: السحاب الذي يحمل الماء والودق: المطر وأبملت: أخرجت البقل

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول الجمهور الذين أجازوا تأنيث الفعل وتذكيره، إذا كان فاعله اسماً ظاهراً مجازي التأنيث متصلاً به؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة المسموعة التي استدلت بها المجوزون، حيث وردت آيات كثيرة ذكر فيها الفعل مع الفاعل المؤنث المجازي^(١).

٢- إن ما لا يحتاج إلى تأويل، أولى مما يحتاج إلى ذلك، ولا شك أن الموجب للتأنيث في هذه المسألة قد لجأ إلى تأويل المسموع الدال في ظاهره على جواز التذكير.

٣- إن حمل المسألة على تلك التي تقدم فيها الاسم الطاهر وهو مؤنث على الفعل أمر بعيد؛ لما بين المسألتين من فروق ظاهرة^(٢).

حال الفعل تانيثاً وتذكيراً مع الفاعل إذا كان أحد جمعي التصحيح؛

أوجب النحاة تأنيث الفعل إذا اتصل به فاعله وهو حقيقي التأنيث، أو إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً لغائبة.

ومما وقع فيه الاختلاف بين النحويين تأنيث الفعل إذا كان فاعله جمع تصحيح مؤنث أو مذكر؛ حيث إن للنحويين في هذه المسألة قولين:

الأول: أجاز الكوفيون تأنيث الفعل وتذكيره إذا كان فاعله جمع تصحيح مؤنث أو مذكر، فأجازوا: قامت الهندات وقام الهندات، ورجع الزيدون ورجعت الزيدون^(٣) ومن تابعهم على ذلك أبو موسى الجزولي^(٤).

(١) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٦٧/١/٣ وما بعدها.

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٨٥/٢، التصريح على التوضيح ٢٧٧/١-٢٧٨.

(٣) انظر: البسيط في شرح الجمل ٢٦٧/١، ارتشاف الصرب ٣٥١/١، منهج السالك ١٠٥/١، توضيح المقاصد ١٤/٢.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٧٩/٢-٥٨٠، شرح التسهيل لابن مالك ١١٣/٢، التنبيل والتكميل ١١٥/٢ ب.

الثاني: أوجب جمهور البصريين تأنيث الفعل إذا كان الفاعل جمعاً مؤنثاً بالالف والتاء، وتذكيره إذا كان الفاعل جمعاً مذكراً سالماً^(١).

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن تابعهم لمذهبهم بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَأَسْرَوْا﴾^(٢)، حيث اتصلت تاء

التأنيث بالفعل (آمنوا) مع أنه مسند لجمع الذكور (بنو).

٢- قوله -تعالى-: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُرْسَلُ مِنْهُمْ جَرَتِ

فَأَتَتْهُمْ^(٣)، حيث لم اتصل تاء التأنيث بالفعل (جاءكم) مع أن فاعله جمع

مؤنث سالم (المؤمنات).

٣- حمل هذه المسألة على لغة من قال: قال فلانة^(٤) فكما جاز تذكير الفعل

والفاعل مؤنث حقيقي متصل به، فلا يمتنع ذلك مع جمعي التصحيح.

٤- قول الشاعر:

فَبَكَى بَنَاتِي شَعْوَهُنَّ وَرَوَّحَنِي وَالظَّالِمُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا^(٥)

حيث ذكر الفعل (بكى) مع أن الفاعل المتصل به جمع تأنيث (بناتي).

٥- قول الآخر:

(١) انظر: المراجع السابقة، الكتاب ٣٨/٢، ٣٩، تعليق الفرائد ٢٣٢/٤، التصريح هلى

التوضيح ٢٨٠/١

(٢) سورة يونس، الآية ١٩٠.

(٣) سورة المتحنة، الآية ١٠١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١١٢/٢، شرح الكافية للرصي ١٦٩/٢، ارتشاف الصرب

٣٥١/١.

(٥) فائمه عبدة بن الطيب. انظر: ديوانه ٥٠، المفصليات ١٤٨، الوابر ١٩٣، مجالس العلماء

١٥٠، الاختصاص ٢٩٥/٣، المحصر ٢٤/١٧، شرح لمقدمة الحارولية الكبير ٥٨٣/٢،

شرح التسهيل ١١٣/٢، المقاصد الحوية ٤٧٢/٢، التصريح على التوضيح ٢٨٠/١

والشجو: الحزن، وتصدعوا: تفرقوا.

قَالَتْ بَسُو غَامِرٍ: خَالُوا بِي أَسَدٌ يَمَا بُسُوْنَ لِلْحَفَلِ ضَرَاراً لَأَقْوَامٍ^(١)

حيث اتصلت تاء التأنيث بالفعل (قالت) مع أن الفاعل (بنو) جمع مذكر.

٦- قياس هذه المسألة على جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس، فإن النحاة متفقون في هذه الأنواع الثلاثة على أنه يجوز في الفعل المسند إلى واحد منها إلحاق التاء به على تأويله بالجماعة، وعدم إلحاق التاء به على تأويله بالجمع^(٢).

٧- حمل هذه المسألة على حال الفعل مع المؤنث غير الحقيقي؛ لأن جمع التصحيح قد حدث فيه بحدوث معنى الجمع في الاسم تأنيث غير حقيقي وهو معنى الجماعة، والحكم للطارئ أبداً، فلما كان تأنيث الجماعة تأنيثاً غير حقيقي جار معه الوجهان، كما جاز في المؤنث غير الحقيقي^(٣)

ومن أوجب تذكير الفعل مع جمع التصحيح المذكر، وتأنيثه مع جمع التصحيح المؤنث، ذكر أن حكم التاء في جمع تصحيح المؤنث والمذكر كحكمها في معرده ومثناه؛ ذلك لأن لفظ الواحد وجمع التصحيح على الحال التي كان عليها في الإفراد والثنية، فيُنزل قولك: قامت الهندات، منزلة قولك: قامت هد و هند وهند^(٤)، وكذلك ينزل قولهم: قام الزيدون، منزلة قولك: قام زيد وزيد وزيد^(٥).

(١) قاتله النابغة الذبياني. انظر: ديوانه ٨٢، الكتاب ٢/٢٧٨، الأصول ١/٣٧١، الجمل ١٧٣، الخصائص ٣/١٠٦، مرصعة الإعراب ١/٣٣٢، شرح أبيات سيبويه ٢/٢١٨، الإنصاف ١/٣٢٠، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥٨٣، تذكرة السحابة ٦٦٥، خزنة الأدب ٢/١٣٠، ١١/٣٣. وخالوا ببي أسد أي فارقوهم وقطعوا حلهم

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢/١١٨، مع البوامع ٢/١٧١، التصريح على التوضيح ١/٢٨٠

(٣) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥٨٠-٥٨١.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١١٢.

(٥) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥٨٢.

أما ما استدل به الكوفيون ومن وافقهم ، فقد رده البصريون بما يلي :

١- إن بنين وبنات الواردة في بعض الأمثلة السابقة لم يسلم فيهما نظم الواحد ، فجرى مجرى جمع التكسير^(١) .

٢- أما خلو الفعل من علامة التأنيث في آية الممتحنة السابقة مع أن فاعله (المؤمنات) ، فإنما كان لأجل الفصل بالمفعول بين الفعل وفاعله أو أن (مؤمنات) صلة الألف واللام ، والألف واللام بمعنى (التي) ، وهي اسم جمع ، والفعل مسند إليه فلا تلزم التاء . أو أن الأصل : النساء المؤمنات ، والنساء اسم جمع ، فحذف الموصوف وحلقت صغته فعولت معاملته ، فلم يلزم إلحاق التاء بالفعل^(٢) .

٣- أما (بنو عامر) ، فهم قبيلة ، وأسماء القبائل قد كثر فيها حملها مرة على معنى القبيلة ، ومرة على معنى الحبي ، فحمل قولهم : قالت بنو عامر ، على معنى : قالت قبيلة بني عامر^(٣) .

أما لغة : قال فلانة ، فقيل : إنها لثنية ، كما قيل : إنها شاذة لا يقاس عليها^(٤) .

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة التفريق بين جمعي التصحيح ، كما ذهب إلى ذلك العارسي^(٥) ، حيث أوجب تذكير الفعل إذا أسند إلى جمع المذكر السالم ، موافقاً بذلك جمهور الصريين ، وأجاز التأنيث والتذكير للفعل الذي أسند إلى جمع الملوثة السالم . وقد ترجح لي ذلك لما يلي :

(١) انظر : التوطئة ١٥٦ ، شرح المقدمة الجرجانية ٥٨٤/٢ ، شرح التسهيل ١١٣/٢ ، التصريح على التوضيح ٢٨٠/١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١١٣/٢-١١٤ ، أوضح المسالك ١١٩/٢ ، التصريح على التوضيح ٢٨٠/١ .

(٣) انظر : شرح المقدمة الجرجانية الكبير ٥٨٣/٢ .

(٤) انظر : ارتشاف الصرب ٣٥١/١ .

(٥) انظر : المرجع السابق ، والتصريح على التوضيح ٢٨٠/١ .

١- إن في الشواهد السابقة دليلاً على ذلك، حيث ذكر الفعل مع جمع المؤنث السالم الذي سلم نظم مفردة، كما هو في آية المتحنة. أما تأنيث الفعل مع جمع المذكر السالم، فقد ورد مع جمع لم يسلم نظم الواحد فيه وهو بنون، وقد اعتمد المانعون هذه الحجة في ردهم على المجيزين.

٢- إن رد التذكير الحاصل في الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم في آية المتحنة إلى وجود العاقل - كما ذهب إلى ذلك جمهور البصريين - أمر غير مسلم؛ وذلك لأن الفصل بغير (إلا) الأرجح فيه التأنيث، وتركه مرجوح، وقد أجمع السبعة هنا على تركه، فيلزم أن يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح^(١).

٣- إن القياس - كما يقول الرضي^(٢) - أن يبقى التأنيث الحقيقي في المجموع بالآلف والتاء نحو: الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه، إلا أنه لما كان يتغير ذلك المفرد ذو العلامة، إما بحذفها إن كانت تاء نحو: الفرفرات، أو بقلبها إن كانت ألفاً، كما في الحلبيات والصحراوات، كان ذلك التغير كنوع من التكسير، وكان تأنيث الواحد قد زال لزال علامته، ثم حمل عليه ما التاء فيه مقدرة، فلا يظهر فيه التغير كالزنبات والهندات؛ لأن المقدر عندهم في حكم الظاهر فتأنيث المجموع بالآلف والتاء مجازي، والمؤنث المجازي يجوز فيه إثبات التاء وحذفها.

إعراب (من) في قول الله - تعالى - : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾

اختلف النحاة في إعراب (من) في قول الله - تعالى - : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٣)؛ على أقوال أهمها:

(١) انظر: التصريح على التوضيح ٢٨١/١.

(٢) شرح الكافية ١٧٠/٢.

(٣) سورة آل عمران، الآية (٩٧).

الأول: ذهب سيبويه وأكثر النحاة إلى أن (مَنْ) في موضع خفض بدل بعض من كل من المجرور (الناس)، والضمير محذوف، والتقدير: ولله على الناس حج البيت من استطاع منهم سبيلاً^(١).

الثاني: إعراب (من) فاعلاً بالمصدر المضاف إلى مفعوله، والتقدير: يحج البيت من استطاع، ونسب هذا القول إلى الكسائي^(٢)، والقراء^(٣)، وثابعهما من الأندلسيين ابن السيد وابن الزبير^(٤).

الثالث: (من) في موضع رفع، و(استطاع) في موضع جزم فعل الشرط جوابه محذوف، والتقدير: من استطاع إليه سبيلاً فعليه بالحج، وهو قول الكسائي^(٥)، والقراء كذلك^(٦). واستحسه من الأندلسيين ابن عصفور^(٧).

(١) انظر: الكتاب ١/١٥٢، المفتضب ١/١٦٥، ٤/٢٩٦، الحمل للزجاجي ٢٥، إعراب القرآن للنحاس ١/٣٥٣-٣٥٤، نتائج الفكر ٣١٠، شرح المفصل ٢/٦٤، البسيط في شرح الجمل ١/٤٠٣، شرح الحمل لابن عصفور ١/٢٨٥، شرح التسهيل ٣/١١٨، المغني ٦٩٤-٦٩٥.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٤/٩٤.

(٣) انظر: أبو جعفر بن الزبير ٢٣٩.

(٤) انظر: تذكرة السادة ١٨٩، المغني ٦٩٤، أبو جعفر بن الزبير ٢٣٨-٢٤٠. وابن الزبير هو أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الربيع المعاصمي، ولد ببيان سنة ٦٢٨هـ، أخذ عن عدد كبير من جلة علماء عصره، تعلم له عدد كبير منهم أبو حيان وابن جري، من مصنفاته. تطبيقه على كتاب سيبويه، تاريخ علماء الأندلس، ملاك التأويل توفي سنة ٦٧٨هـ. (انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ١/٢٩١، إشارة التحيين ٢٤، بقية الوعاة ١/٢٩١-٢٩٢، أبو جعفر بن الربيع وآراءه في النحو والتصريف ١٨ وما بعدها).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٧٩، إعراب القرآن للنحاس ١/٣٥٣-٣٥٤، البسيط ١/٤٠٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٥.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٧٩.

(٧) انظر: شرح الجمل ١/٢٨٥.

الأدلة والمناقشة :

حكم كثير من النحويين على القول الثاني السابق بالفساد من جهة المعنى ،
ومن جهة اللفظ كذلك .

أما من جهة المعنى ، فإن القول بأن (من) فاعل بالمصدر ، يؤدي إلى أن يكون
معنى الآية : إن الله له على الناس كافة مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت
المستطيع ، فيلزم من ذلك تكليف غير المستطيع بأن يحج المستطيع ، وهو غير
جائز^(١) .

وقيل : إن الحج فرض على التعيين بلا خلاف ، ولو كان التأويل ما ذكرناه
لكان فرض كفاية ، فإذا حج المستطيعون برئت ذمم غيرهم ، وفرغت
ساحتهم من التكليف ، وليس الأمر كذلك ؛ بل الحج فرض على جميع
الناس حج المستطيعون أو قعدوا ، ولكنه عُذر بعدم الاستطاعة إلى أن توجد
الاستطاعة^(٢) .

أما من جهة اللفظ ، فقد ضَعَفَ القول الثاني السابق بأن إضافة المصدر إلى
الفاعل - إذا وجد - أولى من إضافته إلى المفعول ، فالمصدر إنما يضاف لمرفوعه دون
منصوبه ، فيقال : يعجبني إكرام زيدو عمراً ، ولو قلت : إكرامُ عمرو زيداً ، لم يجر
إلا في ضرورة^(٣) .

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة أن الآية محتملة للأغريب الثلاثة المذكورة سابقاً .
أما الأول فظاهر ، وهو وجه غير محتاج لأدلة تعضده لوضوحه .
أما الوجه الثاني ، فهو الآخر محتمل وغير بعيد ؛ وذلك لما يلي :

(١) انظر : شرح الحمل لابن عصفور ٢٨٦/١ ، البسيط في شرح الجمل ٤٠٤/١ ، الدر
المصون ٣٢٢/٣ .

(٢) انظر : نتائج المکر ٣١٠ .

(٣) انظر : المراجع السابقة ، وبنائع الفوائد ٤٢/٢ ، والمغني ٦٩٤-٦٩٥ .

١- إن فساد المعنى المترتب على هذا الإعراب -كما أشار إلى ذلك من منع هذا القول- غير مسلم؛ حيث إنه يمكن الالتزام بموجب هذا القول، فله تعالى كلف الناس ذلك، حتى لو لم يحج المستطيعون لزوم غير المستطيعين أن يأمرهم بالخروج بحسب الإمكان^(١).

وقيل: إنه أراد الخاص بلفظ العام، وذلك غير محال^(٢).

٢- أما الاعتراض على القول من جهة اللفظ، فعبه نظر كذلك؛ لأن إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل -وإن كانت قليلة-، إلا أنها جائزة^(٣). وقد جاء منها شواهد ثرية وشعرية، منها:

(أ) قول الرسول -ﷺ-: (وَحُجَّ الْبَيْتَ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)^(٤)، حيث أضيف المصدر إلى المفعول (البَيْتَ) مع وجود الفاعل.

(ب) قول الشاعر:

أَمْسَ رَمْسٌ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفٌ لِبَيْتِكَ مِنْ مَاءِ الشُّوْهِ وَكَيْفٌ^(٥)
حيث أضاف المصدر (رسم) إلى مفعوله (دار) مع وجود الفاعل (مربع).
(ج) - قول الآخر:

(١) انظر: تذكرة الحاة ١٨٩، الدر المنون ٣/٣٢٢.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/١١٨، المعنى ٦٩١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: انظر المنع ١/٤٥-٤٩، والإمام أحمد في مسنده ٢٦/٢، ١٢٠.

(٥) قائله الخطيئة. انظر: ديوانه ٨١، الأغاني ١٧/١٥٣، الإيضاح ١٥٨، أمالي ابن الشجري ٣٥١/١، السبب في شرح الجمل ١/٤٠٣، شرح المفصل ٦/٦٢، شرح التسهيل ٣/١١٨، خزانة الأدب ٨/١٢١ ١٢٦ ورسم: مصدر رسم المظر؛ الدار، أي: صيرها رسماً بأن عفاها والمربع والمصيف. اسمان لرمس الربيع والصيف والشوون. مجازي الدمع من الرأس إلى العين. ووكف: سال شيئاً فشيئاً.

أَفْسَى نِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ فَرَعُ الْقَوَاقِيرِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِ^(١)
 حيث روي البيت برفع (أفواه) على أنه فاعل، فيكون المصدر مضافاً إلى
 المفعول. كما روي بنصب أفواه، فلا شاهد فيه حيث. قال ابن هشام بعد أن ذكر
 البيت: «والحق جواز ذلك - أي إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل - في
 النثر، إلا أنه قليل، ودليل الجواز هذا البيت، فإنه روي بالرفع مع التمكن من
 النصب، وهي الرواية الأخرى»^(٢).

أما التوجيه الإعرابي الثالث السابق للآية، فهو كذلك وارد، بل رجحه
 بعضهم^(٣) بمقابله بالشرط بعده في الآية نفسها، حيث يقول الله - تعالى «وَمَنْ كَفَرَ
 فَإِنَّ اللَّهَ عَنِ الْعَالَمِينَ»^(٤).

كما استحسن هذا الرأي كذلك ابن عصفور الذي قال: «وذهب الكسائي إلى
 أنه يجوز أن تكون (من) شرطاً والجواب محذوف، فكأنه قال: فعليهم ذلك، ورأى
 أن حذف جواب الشرط عنهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البديل، وهذا
 الذي ذهب إليه حسن جداً»^(٥).

أما ابن أبي الربيع فقد استبعد هذا التوجيه «لحذف جواب الشرط، ولجعل
 ما ظاهره كلام واحد كلامين»^(٦) ورجح بذلك البديلة. ويظهر لي أن ذلك غير

(١) قاله الأثير الأسدي. انظر: ديوانه ٦٠، المقتضب ٢١/١، الشعر والشعراء ٥٦٥،
 إصلاح المنطق ٣٣٨، اللمع ٢٧١، الأغاني ٢٥٩/١١، الإصناف ٢٣٣/١، المغني ٦٩٤،
 لسان العرب ٣٩٦/٦ (قفز)، المقاصد الحوية ٥٠٨/٣، شرح شواهد المغني ٨٩١/٢،
 خزنة الأدب ٤٩١/٤.

والتلاد: المال القديم. والنشَب: ما لا يستطيع الإنسان حمله من الأموال كالدرر.
 والقواكير: أفلاج الخمر.

(٢) المغني ٦٩٤.

(٣) انظر: الدر المنصور ٣٢٢/٣-٣٢٣.

(٤) سورة آل عمران، الآية [١٩٧].

(٥) شرح الجمل ٢٨٥/١.

(٦) البسيط في شرح الجمل ٤٠٤/١.

مسلم ؛ لأن الجملة «إذا كانت شرطية كانت قوية الالتحام بالأولى ، ألا ترى أن التقدير : من استطاع منهم السبيل فعليه ذلك ، وإن لم يقدر (منهم) أو نحوه لم ترتبط الجملتان ، وفي ارتباطها تسوية الجواز ، فإن قيل : إذا جعلت (من) بدلاً كان الكلام في قوة جملة واحدة ، وذلك أبلغ في بيان المقصود والجواب : أن قولهم في البديل : إنه على تقدير تكرار العامل يمنع من تقدير كون الكلام في جملة واحدة من كل وجه»^(١) .

(١) تذكرة النحاة ١٨٩-١٩٠ ، والقول لأبي جعفر بن الربيع

باب نائب الفاعل

نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده:

أجاز النحاة نيابة المصدر والظرف والجار والمجرور عن الفاعل إذا لم يوجد المفعول به^(١). واختلفوا في المسألة إذا وُجد المفعول به ؛ وذلك على قولين :

الأول: أجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده - أي مع وجود المفعول به^(٢) ، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك^(٣).

الثاني: إذا وُجد المفعول به ، فيتعين أن ينوب عن الفاعل ، ولا يجوز نيابة غيره عن الفاعل مع وجوده ، وعلى ذلك عامة البصريين عدا الأخفش^(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز نيابة غير المفعول به من مصدر أو ظرف أو جار ومجرور عن الفاعل مع وجود المفعول بالأدلة الآتية :

١- قول الله -تعالى-: ﴿لِيَحْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسُونَ﴾^(٥)، حيث قرأها أبو جعفر^(٦)

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٦-٥٣٧، ارتشاف الصرب ٢/١٩٤.

(٢) انظر التبيين عن مذاهب النحويين ٢٦٨، شرح المفصل ٧/٧٤، شرح التسهيل ٢/١٢٨، شرح الكافية (لبيبا) ١/٢١، ارتشاف الصرب ٢/١٩٤، معجم الهوامع ٢/٢٦٥. وقد أشار بعضهم إلى أن الأخفش يشترط لحوار ذلك تقدم غير المفعول به عليه (نظر: شرح الكافية (لبيبا) ١/٢٢٠، ارتشاف الصرب ٢/١٩٤).

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/١٢٨، شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٩.

(٤) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والمقتضب ٤/٥١، والأصول ١/٢٠٢.

(٥) سورة الجاثية، الآية [١١٤].

(٦) أبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ، أحد العشرة، مدني مشهور، قرأ القرآن على مولاة عبادة بن عباس، وقيل - قرأه على أبي هريرة وابن عباس قرأ عليه نافع وعبد الرحمن بن أسلم، وحدث عنه الإمام مالك. توفي سنة ١٣٣ هـ. (انظر: عناية النهاية ٢/٣٨٦-٣٨٤، شذرات الذهب ١/١٧٦، معرفة الفراء الكبار ١/٧٢-٧٦).

وغيره (ليحزى) بالساء للمفعول، مع نصب (قوماً)^(١)، وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول، على أن يقام المجرور وهو (جأ)، وينصب المفعول به الصريح، وهو (قوماً)^(٢).

٢- قول الشاعر:

وَلَوْ وَلَدَتْ فُقَيْرَةٌ جَرَّوْا كَلْبًا لَسُبَّ بِدَلْسِكَ الْجَرَّوِ الْكَلَابُ^(٣)
حيث أقيم الجار والمجرور (بذلك) مقام الفاعل، مع وجود المفعول به (الكلاب).

٣- قول الآخر:

لَمْ يُفَسِّرْ بِالْعُشَاءِ إِلَّا سَيِّداً وَلَا شَمَّى دَا الْقَيْ إِلا دُرَّ الْمُحْدَى^(٤)
حيث أقيم الجار والمجرور (بالعشاء) مقام الفاعل، مع التصريح بالمفعول (سيداً).

٤- قول الآخر:

وَأَمَّا يُرْصِي الْمَيْبُ رُبَّةً مَا دَامَ مَقْسِيّاً بِذِكْرِ قَلْبِهِ^(٥)

(١) انظر: السبعة ٥٩٥، إعراب القراءات السبع وعليها ٣١٢/٢، الحجة ٦٦٠، الشعر ٣٧٢/٢، معاني القرآن للفراء ٢١٠/٢، إعراب القرآن للحاس ١٤٣/٤، البحر المحيط ٤١٧/٩-٤١٨.

(٢) البحر المحيط ٤١٧/٩-٤١٨ وانظر: شرح التسهيل ١٢٨/٢

(٣) قائله جرير وليس في ديوانه انظر: الخصائص ٣٩٧/١، إعراب القرآن للحاس ١٤٤/٤، شرح المفصل ٧٥/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٧/١، شرح التسهيل ١٢٨/٢، شرح الكافية (ليبي) ٢١٩/١، جمع الهوامع ٢٦٦/٢، الخزانة ٣٣٧/١، وفيرة: أم الفرزدق.

(٤) قائله روبة انظر ملحق ديوانه ١٧٣، شرح التسهيل ١٢٨/٢، شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢، شرح الكافية (ليبي) ٢١٩/١، أوضح المسالك ١٥٠/٢، تخلص الشواهد ٤٩٧، جمع الهوامع ٢٦٦/٢.

(٥) لا يعرف قائله انظر: شرح التسهيل ١٢٨/٢، شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢، أوضح المسالك ١٤٩/٢، المقاصد الحوية ٥١٩/٢، التصريح على التوضيح ٢٩١/١، شرح الأشموني ١٨٤/١.

حيث أقيم الحار والمجرور (بذكر) مقام الفاعل ، مع وجود المفعول به (قلبه).

٥- كما احتج المجوزون كذلك بأن الطرف والجار والمجرور يعمل فيهما الفعل ، ويجعلان مفعولاً بهما على السعة ، فصارا كالمفعول به ، وكما جاز أن يجعل المفعول به قائماً مقام الفاعل ، كذلك الطرف والجار والمجرور^(١)

أما من منع نيابة غير المفعول مع وجوده عن الفاعل ، فقد استدل بما يلي :

١- إن طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات^(٢).

٢- إن المفعول الصحيح أشبه بالفاعل ، فأقيم مقامه لا غير. وقد أشبه المفعول الفاعل من أوجه^(٣) :

- إن الفعل يصل إليه بنفسه بخلاف الطرف والجار والمجرور.

- إن المفعول به شريك الفاعل في تحقق الفعل.

- إن المفعول قد جعل فاعلاً في اللفظ كقولك : مات زيدٌ ، وطلعت الشمسُ . وليس كذلك بقية الفضلات.

- إن من الأفعال ما اقتصر فيه على المفعول ولم يذكر الفاعل ، كقولك : عُيت بحاجتك ، وجُنَّ الرجل ، وليس كذلك بقية الفضلات.

أما الأدلة المسموعة السابقة التي عضد بها المجيزون رأيهم ، فقد خرجها المانعون تحريمات عدة ، منها :

(أ) إن (قوماً) في آية الجاثية السابقة ليس معمولاً لـ (يجزى) ، بل لفعل مضمر يدل عليه (يجزى) ، كأنه قال : جزى الله قوماً. ويكون مفعول (يجزى) ضمير المصدر المفهوم منه. كأنه قال : ليجزى الجزاء^(٤).

(١) انظر: التبيين عن مناهب البحرين ٢٦٩.

(٢) انظر: شرح الكافية (ليبيا) ٢١٩/١.

(٣) انظر: التبيين عن مناهب البحرين ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٧/١ ، البحر المحيط ٤١٨/٩.

وقيل : إن هذه القراءة لحن^(١).

(ب) إن (جرو كلب) في البيت الأول السابق منادى ، و(الكلاب) منصوب بولدت فيكون التقدير : ولو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب بذلك الحرو^(٢)

(ج) وقيل : إن البيت الأول السابق ضرورة فلا يلتفت إليها^(٣).

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة جوار نيابة غير المفعول به مع وجوده عن الفاعل ؛ وذلك لما يلي :

١- لورود ذلك عن العرب ، ومنه الشواهد المسموعة السابقة وغيرها^(٤)

٢- عدم وجود ما يمنع إجازة المسألة ، يقول ابن مالك متحدثاً عن الأخفش : «وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده ، ويقولهم أقول ؛ إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب»^(٥).

٣- إن تحريجات المانعين للأدلة المسموعة السابقة لا تحلو من بعد ، وذلك لا اعتصامهم بالتأويل والتقدير - كما في آية الجاثية - ولا شك أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى. ثم إن بعض التخرجات لا يعضدها المعنى ، كما قيل عن تقدير السداء في البيت الأول السابق : «فقد أفسد اللفظ والمعنى»^(٦)

(١) انظر : إعراب القرآن لدعاس ١٤٣/٤ - ١٤٤

(٢) انظر : المرجع السابق ١٤٤/٤ ، شرح المقدمة المحسبة ٣٧٥/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٧/١ - ٥٣٨ ، شرح التسهيل ١٢٨/٢ ، الخزانة ٣٣٧/١ - ٣٣٨.

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٧/١.

(٤) انظر : شرح التسهيل ١٢٨/٢ ، شرح النكافية (ليبي) ٢١٩/١ - ٢٢٠.

(٥) شرح التسهيل ١٢٨/٢.

(٦) المرجع السابق ١٢٩/٢.

نيابة المنصوب بسقوط الجار عن الفاعل مع وجود المفعول :

اختلف النحاة في نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بالفعل ، في نحو قولهم : اخترت زيدا الرجال ، وأمرت زيدا الخير . وأصلهما : اخترت زيدا من الرجال ، وأمرت زيدا بالخير ؛ وذلك على قولين :

الأول : أجاز القراء نيابة المنصوب بسقوط الجار عن الفاعل في هذه الأمثلة ، فيقال : اخترت الرجال زيدا^(١) ، وأمر الخير زيدا ، وتابعه على ذلك ابن مالك^(٢) .

الثاني : منع الجمهور نيابة المنصوب بسقوط الجار عن الفاعل في هذه الأمثلة وما شاكلها ، وأوجبوا نيابة الأول فقط ، نحو : اخترت زيدا الرجال ، وأمر زيدا الخير^(٣) . واختار ذلك الجزولي^(٤) ، وابن عصفور^(٥) .

الأدلة والمناقشة :

واضح أن الخلاف في هذه المسألة مبني - كما قيل^(٦) - على خلاف في إقامة الجبرور بالحرف مقام الفاعل ، مع وجود المفعول به الصريح ؛ وذلك لأن الثاني في أمثلة هذه المسألة على تقدير حرف الجر ، فهو منصوب بتنزع الخافض . لذلك فإن الأدلة التي استدل بها أصحاب الرأيين في المسألة السابقة^(٧) ، تصلح أن تكون كذلك أدلة لهذه المسألة .

على أن من منع نيابة المنصوب بتنزع الخافض عن الفاعل في هذه المسألة ، استدل كذلك بأن ذلك هو ما ورد به السماع عن العرب^(٨) . ومما جاء من ذلك قول الشاعر :

(١) انظر : ارتشاف الضرب ١٨٨/٢ ، تعليق الفرائد ٢٥٩/٤ ، مع الهوامع ٢٦٤/٢ .

(٢) انظر : المراجع السابقة ، وشرح التسهيل ١٢٤/٢ .

(٣) انظر : المراجع السابقة في الهامش الأول من هذه المسألة .

(٤) انظر - شرح المفصلة الحروفية الكبير ٨٧٤/٢ ، شرح الكافية للرضي ٨٥/١ .

(٥) انظر : شرح الجمل ٥٣٨/١ .

(٦) انظر : مع الهوامع ٢٦٤/٢ - ٢٦٥ .

(٧) انظر : مسألة نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده .

(٨) انظر : ارتشاف الضرب ١٨٨/٢ ، مع الهوامع ٢٦٤/٢ .

وَمِمَّا لَدِي اخْتِيَرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرُّعَارُغُ^(١)
حيث أقام الصمير مقام الفاعل، وترك (الرجال) لأنه مجرور في الأصل.
والمعنى: اختير من الرجال^(٢).

كما استدل أصحاب هذا القول كذلك، بأنه وجب إقامة الأول فقط
مقام الفاعل؛ لأنه هو ما تعدى إليه بنفسه^(٣)، أما الثاني فإنه مقيد في
التقدير^(٤).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز نيابة المنصوب بسقوط الحار عن الفاعل مع
وجود المفعول المنصوب بالفعل؛ وذلك لما يلي:

١ - للأدلة السابقة التي ذكرتها في ترجيح جواز نيابة غير المفعول به عن الفاعل
مع وجوده، بخاصة أن أغلب الأمثلة المسموعة التي استدل بها المجوزون في تلك
المسألة، ناب فيها الحار والمجرور عن الفاعل^(٥).

٢ - إن المجزور ملتحق - كما يقول الرضي^(٦) - بالمفعول به الصريح، لكن
بواسطة حرف الجر؛ ولهذا وكان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم
مقام الفاعل^(٧).

(١) قاله الفردي انظر - ديوانه ٤١٨/١، الكتاب ٣٩/١، المقنن ٣٣٠/٤، شرح أبيات
سيبويه ٤٢٤/١، الفصل ٢٩١، الأملاني الشجرية ٣٦٤/١، شرح المفصل ٥١/٨، شرح
المجمل لابن عصفور ٥٣٨/١، لسان العرب ٢٦٥/٤ (خير)، خزانة الأدب ١١٥/٥،
١١٣/٩. والزجاج: الرياح الشديدة.

(٢) انظر: شرح المجمل لابن عصفور ٥٣٨/١.

(٣) انظر: همع البوامع ٢٦٤/٢.

(٤) انظر: شرح المجمل لابن عصفور ٥٣٨/١.

(٥) انظر - مسألة نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده

(٦) انظر: شرح الكافية ٨٥/١.

(٧) المرجع السابق ٨٥/١.

٣- لأنه ليس من مانع يحول دون جواز المسألة ؛ ولذلك قال ابن مالك : «ولا يمتنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل»^(١).

المصدر والظرف والجار والمجرور أيها أولى بالنيابة عن الفاعل؟

اختلف السحاة فيما إذا اجتمع المصدر - وهو المفعول المطلق - وظرفا المكان والزمان والجار والمجرور ، وفُقد المفعول به ، فأى هذه الأشياء أولى بالنيابة عن الفاعل ؟ وذلك على أقوال :

الأول : ذهب سيويه وعامة الصريين^(٢) إلى جواز إقامة أيها شئت ، فجميعها متساوية في النيابة ، ولم يفضل بعضها بعضا.

الثاني : قيل : إن الجار والمجرور أولى بالنيابة . ومضى ذهب إلى ذلك ابن معط^(٣).

الثالث : قيل : إن المصدر - وهو المفعول المطلق - أولى بالنيابة ، ومضى قال بذلك ابن عصفور^(٤).

الرابع : قيل : المصدر والظرفان أولى بالنيابة من الجار والمجرور^(٥).

(١) شرح التسهيل ١٢٤/٢.

(٢) انظر : الكتاب ١/٢٢٣ ، ٢٢٩ ، ارتشاف الصرب ١٩٠/٢ ، معجم الهوامع ٢٦٩/٢

(٣) انظر : شرح ألفية ابن معط ١/٢٢٤ ، معجم الهوامع ٢٦٩/٢ . وابن معط هو أبو الحسن يحيى بن عبدالمعطي بن عبدالتور الزواوي المغربي ، ولد سنة ٥٦٤هـ ، تتلمذ للجزولي ، وابن عساكر . من مصنفاته : الألفية ، وحواش على أصول ابن السراج ، وشرح أبيات سيويه وهي نظم ، وشرح المقدمة الجزولية ، والفصول الخمسون . توفي سنة ٦٢٨هـ . (انظر : إنباء الرواة ٤/٣٨ ، شذرات الذهب ٥/١٢٩ ، معجم الأدباء ٢٠/٣٥ ، هنية الوعاة ٢/٣٤٤ ، شرح ألفية ابن معط ١/١٥ وما بعدها).

(٤) انظر : شرح الجمل ١/٥٢٩ ، معجم الهوامع ٢٦٩/٢

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ١/٨٥ ، شرح ألفية ابن معط ١/٢٢٤.

الخامس: ذهب الكوفيون إلى أن ظرف المكان أولى بذلك^(١)، وتابعهم أبو حيان من الأندلسيين^(٢).

الأدلة والمناقشة:

يقول سيبويه -مجهولاً إجابة أي من هذه الأشياء بحسب إرادة المتكلم-: «وتقول: سير عليه فرسخان يومين؛ لأنك شغلت الفعل بالمرسخين... وإن شئت قلت: سير عليه فرسخين يوماً، أيهما رفعته صار الآخر ظرفاً»^(٣).

ويقول عن الجار والمجرور والمصدر في باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره: «فمن ذلك قولك على قول السائل: أي سير سير عليه؟ فتقول: سير عليه سيراً شديداً، وصُرب به ضربٌ ضعيفٌ، فأجريته مفعولاً، والعمل له. فإن قلت: ضرب به ضرباً ضعيفاً، فقد شغلت العمل بغيره عنه، ومثله: سير عليه سيراً شديداً»^(٤).

واستدل من قال إن الجار والمجرور أولى بالنيابة؛ بأن الجار والمجرور مفعول حقيقي ولكن بوساطة حرف^(٥). وما يعصد ذلك أيضاً امتناع تقديم الجار والمجرور على الفعل في الأعراف^(٦)، وجواز العطف على المجرور بالرفع^(٧). أما من قال إن الأولى بالنيابة هو المصدر، أي المفعول المطلق، فقد استدل بما يلي:

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٩٠/٢، هشام بن معاوية الضمير ١٩٧.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٩٠/٢، همع البواضع ٢٦٩/٢.

(٣) الكتاب ٢٢٣/١.

(٤) المرجع السابق ٢٢٨/١ - ٢٢٩.

(٥) انظر: شرح ألفية ابن معط ٦٢٤/١، شرح الكافية للرضي ٨٥/١.

(٦) انظر: شرح ألفية ابن معط ٦٢٤/١.

(٧) انظر: المرجع السابق.

١- قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْثَةٌ وَبِئْسَ مَا الْجَارُ﴾^(١)، حيث قرأها الجمهور برفع (نفخة)^(٢)، مما يدل على أنها نابت عن الفاعل بخلاف الجار والمجرور (في الصور)^(٣).

٢- إن المصدر يدل عليه الفعل بحروفه بخلاف باقي المتعلقات^(٤).
 ٣- إن المصدر يصل إليه الفعل بنفسه، والمجرور يصل إليه الفعل بوساطة حرف الجر، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير (في). فلما كان تعدي الفعل إلى المصدر أقوى كانت إقامته أولى^(٥).
 أما من قال: إن المصدر والظرفين أولى بالنيابة من الجار والمجرور، فحجته أن المصدر والظرفين يظهر الإعراب فيهما^(٦)، ثم إنها مقاعيل بلا وساطة بخلاف الجار والمجرور^(٧).

أما من قال: إن ظرف المكان أولى بالنيابة، فقد استدل بما يأتي^(٨):
 ١- إن الجار والمجرور في إقامته مقام الفاعل خلاف.
 ٢- إن المصدر ليس في إقامته كبير فائدة؛ لأن في الفعل دلالة عليه.
 ٣- إن ظرف الزمان ليس في إقامته كبير فائدة كذلك؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معاً.

(١) سورة الحاقة، الآية [١٣].

(٢) انظر: البحر المحيط ١٠ / ٢٥٧.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٩، جمع الهوامع ٢ / ٢٦٩.

(٤) انظر: شرح ألفية ابن معط ١ / ٦٢٤، شرح الكافية للرضي ١ / ٨٥.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٩.

(٦) انظر: شرح ألفية ابن معط ١ / ٦٢٤.

(٧) انظر: شرح الكافية للرضي ١ / ٨٥.

(٨) انظر هذه الأدلة في: جمع الهوامع ٢ / ٢٦٩، حاشية الصان ٢ / ٦٨، هشام بن معاوية

الضريير ١٩٨.

٤- إن ظرف المكان يدل عليه الفعل دلالة لزوم كدلالاته على المفعول به ، فهو أشبه به من المذكورات ، فكان أولى بالإقامة.
الترجيح:

يظهر لي بعد الاطلاع على أدلة كل قول من الأقوال السابقة ، أن كل صاحب قول لم يُعَدِّمْ حججاً يقوي بها المتعلق الذي يراه أولى بالنيابة عن الفاعل من غيره ، وإن كانت هذه الحجج تختلف قوة وضعفاً ، لذلك فإني أرى أن يكون معيار التفضيل في هذه المسألة هو عناية المتكلم نفسه ، لذلك فإني أرى صواب ما ذكره الرضوي بقوله : «الأولى أن يقال : كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به ، فهو أولى بالنيابة»^(١).

الفعل المبني للمجهول بين الأصالة والفرعية:

اختلف النحاة في الفعل المبني للمجهول ، فهو مغير من صيغة الفعل المبني للمعلوم أم لا ؟ وذلك على قولين :

الأول : ذهب الكوفيون إلى أن صيغة الفعل المبني للمجهول أصلية ، وليست مغيرة من صيغة الفعل المبني للمعلوم^(٢) ، وتابعهم من الأندلسيين ابن الطراوة^(٣).

الثاني : ذهب جمهور البصريين إلى أن صيغة الفعل المبني للمجهول معيرة من صيغة المبني للمعلوم ، فهي فرع عنها ، وليست بأصل^(٤) ، واختار ذلك ابن عصفور^(٥).

(١) شرح الكافية ٨٥/١

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١٩٥/٢ ، معجم البوامع ١٦٤/٢ ، ابن الطراوة الحوي ١٣٧.

(٣) انظر : المراجع السابقة

(٤) انظر : المراجع السابقة ، والأصول ٨١/١ ، وشرح ألفية ابن معط ٦١٧/١

(٥) انظر : شرح الجمل ٥٤٠/١.

الأدلة والمناقشة:

استدل من قال بأصالة صيغة الفعل المبني للمجهول وعدم فرعيته، بـ ورود أفعال مبنية للمجهول ولم ترد منية للمعلوم، نحو: جُنَّ وغمٌّ، ولا يقال: جُنَّ الله زيداً، ولا غمَّ الله الهلال، فثبت بذلك أنه غير مغير من شيء، إذ لم يُسمع من كلامهم ما يمكن أن يكون غمٌّ وجُنٌّ مغيراً منه. ولو كانت صيغة المبني للمعلوم هي الأصل، لزم وجود فرع ليس له أصل، وهذا غير ممكن^(١)

وقد ذكر ابن السراج نماذج من الأفعال التي بُنيت للمجهول، ولم يُسمع فيها بناء للمعلوم، يقول: «وقد نطق بما لم يسم فاعله في حرف ولم ينطق فيها بتسمية الماعل، فقالوا: أنيخت الناقة، وقد وُضع زيد في تجارتها، ووُكس، وأغري به، وأولع به. وما كان من نحو هذا مما أخذ عنهم سماعاً وليس بباب يقاس عليه»^(٢).

أما من قال: إن المبني للمجهول صيغة فرعية عن المبني للمعلوم، فقد رد الحجة السابقة بأن العرب قد تستعني بالفرع عن أصله، والدليل على ذلك ورود بعض الجمع التي لا مفرد لها، نحو: مذاكير، والجمع فرع الأفراد^(٣).
وبناءً على ذلك وجب أن تقدر الأفعال المبنية للمجهول مأخوذة من فعل مبني للمعلوم، وإن لم يُتطَق به^(٤).

الترجيح:

مع أن الخلاف في هذه المسألة ونحوها مما لا جدوى فيه - كما قيل -؛ فإني أرى أن القول بأن صيغة الفعل المبني للمجهول متفرعة عن صيغة المبني للمعلوم أولى بالقبول؛ وذلك لما يأتي:

(١) انظر: المرجع السابق، ومع البوامع ١٦٤/٢، وابن الطراوة النحوي ١٣٧ - ١٣٨.

(٢) الأصول ٨١/١، وانظر: الكتاب ٦٧/٤.

(٣) انظر. مع البوامع ١٦٤/٢، ابن الطراوة النحوي ١٣٨.

(٤) انظر. مع البوامع ١٦٤/٢، حيث نسب هذا القول لأبي حيان.

١- إن الفاعل لما كان لازماً للفعل ، والمفعول غير لازم ، كان أصلاً للمفعول وأولاً له ، ويلزم منه أن يكون فعله أصلاً ؛ لأنه كالجاء منه^(١).

٢- إن طلب الفعل إنما هو للفاعل من جهة المعنى أولاً ، وللمفعول ثانياً ، فلذلك ينبغي أن تكون بنيته له أولاً وللمفعول ثانياً^(٢).

٣- إنه قد تقرر من كلامهم أنه متى اجتمع واو وياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، نحو : طويت طياً ، ولويت لياً ، والأصل طَوَّياً ولَوَّياً. وهم مع ذلك يقولون : سَوِّرَ ويُوِّع ، فلا يدغمون الواو في الياء ، فدل ذلك على أنهما مغيران من ساير ويبيع ، وأن اجتماع الواو والياء عارض ، ولذلك لم يدغموا ، إذ لو كانا غير مغيرين لكان اجتماعهما لازماً ، فكان يجب الإدغام^(٣).

٤- كما تقرر من كلامهم كذلك أنه إذا أدى قياس إلى أن يجتمع في أول كلمة واوان ، همزت الأولى منهما على اللزوم ، وهم مع ذلك يقولون في البناء للمجهول : ووري ، فلا يلترمون الهمزة ، فدل ذلك على أن (ووري) معبر من وارى ، وأن اجتماع الواوين عارض ؛ إذ لو كان بناء أصلاً غير مغير من شيء لكان اجتماع الواوين لازماً ، فكان يلزم الهمز^(٤).

(١) انظر : شرح ألعية ابن معط ٦١٧/١.

(٢) انظر : المباحث الكاملية شرح المقدمة الحروفية ٦٤/٢.

(٣) انظر : شرح الحمل لابن عصفور ٥٤٠/١.

(٤) انظر : المرجع السابق ٥٤٠/١ - ٥٤١.

باب المفعول به

تقديم المفعول به المحصور (إلا):

أوجب المحويون تأخير المفعول إذا كان محصوراً يائماً، نحو: إنما أكرم زيد عمراً، واختلفوا في تقديم المفعول به إذا كان المحصور به (إلا)، وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري من الكوفيين تقديم المفعول به المحصور به (إلا)^(١)، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك^(٢)، وأبو حيان^(٣).
الثاني: ذهب غيرهم إلى وجوب تأخير المفعول به إذا حصر به (إلا)، ومن قال بذلك الجزولي والشلوبين^(٤)، وابن عصفور^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تقديم المفعول به المحصور به (إلا) بما يلي:

١- قول الشاعر:

ثَرَوْتُ مِـنْ لَيْلَى بِتَكْنِـمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَنِي إِلَّا غَرَاماً كَلَامُهَا^(٦)
حيث قدم المفعول به المحصور بإلا وهو (غراماً) على الفاعل (كلامها).

(١) انظر: شرح التسهيل ١٣٤/٢، ارتشاف الصرب ٢٠٠/٢، تعليق الفرائد ٢٧١/٤، أوضح

المسالك ١٢٠/٢، التصريح على التوضيح ٢٨٢/١، معجم الهوامع ٢٦٠/٢ - ٢٦١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٣٤/٢، وقد قال ابن مالك في ألفيته:

وما إلا أو يائماً محصر أحر وقد يسبق إن قصت ظهراً

(٣) انظر: ارتشاف الصرب ٢٠٠/٢.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجرولية الكبير ٥٩٠/٢ - ٥٩٢، أوضح المسالك ١٢٠/٢، التصريح

٢٨٢/١.

(٥) انظر: شرح الجمل ١٦٤/١.

(٦) قائله مجنون ليلى انظر: ديوانه ١٩٤، شرح التسهيل ١٣٤/٢، أوضح المسالك ١٢٢/٢،

تخليص الشواهد ٤٨٦، شرح ابن عقيل ٤٩١/١، المقاصد النحوية ٤٨١/٢، معجم الهوامع

٢٦٠/٢، التصريح على التوضيح ٢٨٢/١، الدرر اللوامع ١٤٣/١.

٢- قول الآخر:

وَمَا أَبَى إِلَّا جَمَاحاً فَوَادَهُ
وَلَمْ يَنْلُ عَنْ لَيْلَى بَعَابٍ وَلَا أَهْلٍ^(١)
حيث قدم المفعول به المحصور بإلا (جماحاً) على الفاعل (فواده).

٣- قول الآخر:

وَهَلْ يَبْتَ حَظِيٌّ إِلَّا وَشِيحُهُ
وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَابِتِهَا السِّنْخُلُ^(٢)
فقدم الجار والمجرور المحصور بإلا (في مابيتها) وهو بمثابة المفعول، على نائب
الفاعل (السنخل) وهو بمثابة الفاعل.

٤- كما استدل من أجاز تقديم المفعول المحصور بـ(إلا)، بأن المفعول وإن
تقدم لفظاً، فهو مؤخر معنىً، ولئن تأخر الفاعل في اللفظ، فهو في نية
التقديم، وبذلك حصل للمحصور فيه - وهو المفعول به - تأخير من وجه،
وهو النية^(٣).

أما من أوجب تأخير المفعول المحصور بـ(إلا)، فحجته حمل الحصر بـ(إلا) على
الحصر بـ(إنما)؛ وذلك أن الاسمين بعد (إنما) لا يعرف متعلق الحصر منهما إلا
بتأخره؛ كقولك فاصداً حصر المفعولية في زيد؛ إنما يكرم عمرو زيداً؛ فالمراد كون
الكرم الصادر من عمرو مخصوصاً به زيد، ولا يُعلم هذا إلا بتأخير زيد فامتنع

(١) اختلف في قائله؛ فسب إلى دعلج الخراعي انظر ملحق ديوانه ٣٤٩، كما سب
لحسين بن مطير؛ انظر ديوانه ١٨٢، ولابن النخبة، انظر ديوانه ٩٤، وللمجبون،
انظر ديوانه ١٨١ وانظر البيت كذلك في: أمالي العائلي ٢٢٣/١، الحماسة البصرية ١٧٣/٢،
شرح ديوان الحماسة للمرووقي ١٢٩٢، تذكرة النخبة ٣٣٤، أوضح المسالك ١٢١/٢،
انقاصد النحوية ٤٨٠/٢، همع الهوامع ٢٦١/٢، التصريح على التوضيح ٢٨٢/١
والجماح - الإسراع والخموح من الرجال: الذي يركب هواء فلا يرد شيء.

(٢) قائله رهير بن أبي سلمى انظر: ديوانه ١١٥، شرح التسهيل ١٣٥/٢، تذكرة النخبة
٣٣٤، أوضح المسالك ١٣٣/٢، لسان العرب ٢٩٠/٧ (خطط)، المقاصد النحوية
٤٨٢/٢، التصريح على التوضيح ٢٨٢/١ والخطي: الرمح المسبوق إلى الخط والوشيح:

جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٣٤/٢، همع الهوامع ٢٦١/٢
م ١٤ تأنييد الكوفيين جداً

تقديمه ، وجعل المقرون بـ(إلا) متأخراً - وإن كان لا يخفى كونه محصوراً لو لم يتأخر - ليجري الحصر على سنن واحد^(١).

كما احتج أصحاب هذا القول كذلك بأن ما قبل (إلا) لا يعمل فيما بعدها إلا إذا كان مستثنى ، أو مستثنى منه ، أو تابعاً له ، فلو قُدم المفعول المحصور بـ(إلا) على الفاعل ، لَلَزِم خلاف ذلك ، وهو عمل الفعل في الفاعل المتأخر^(٢).

ومن ثم خرج المانعون النصوص السابقة على تقدير عامل للمرفوع المتأخر يفسره المذكور ، فيكون التقدير في البيت الأول السابق : فما زادني إلا غراماً زاد كلامها ، وهكذا باقي الشواهد^(٣).

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة قول من أجاز تقديم المفعول المحصور بـ(إلا) ؛ وذلك لما يلي :

١ - للأدلة المسموعة السابقة ، الدالة على إجازة المسألة ؛ ولذلك قال أبو حيان : «والذي نختاره مذهب الكسائي وقوفاً مع السماع وتأويله بعيد»^(٤).

٢ - إن المرفوع المتأخر ، وإن لم يكن واقعاً في مركزه الأصلي لأنه مؤخر من تقديم ، فهو واقع قبل (إلا) تقديراً لا بعدها ، فلا مانع إذاً من إجازة المسألة^(٥).

٣ - إن ما لا يحتاج إلى تأويل وتقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك.

٤ - وضوح معنى الحصر حتى عند تقديم المفعول مع (إلا) ، وقد ردّ ابن مالك على من قاس الحصر بـ(إلا) على الحصر بـ(إنما) بقوله : «ولم يلزم الكسائي ذلك ؛

(١) انظر : شرح التسهيل ١٣٤/٢ ، جمع الهوامع ٢٦٠/٢

(٢) انظر : تمليق الفرائد ٢٧٢/٤.

(٣) انظر : التصريح على التوضيح ٢٨٣/١.

(٤) انظر : ارتشاف الصرب ٢٠٠/٢.

(٥) انظر : التصريح على التوضيح ٢٨٣/١.

لأن الاقتراح به (إلا) يدل على المعنى ، والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعماليين^(١).

تقديم المفعول به وهو مضاف إلى مفسر ضمير الفاعل :

مع النحويون أن يقع فعلٌ مضمَر متصل على مفسره الطاهر، نحو: زيداً أكرم، بمعنى: أكرم نفسه^(٢).

أما إذا وقع الفعل على مضاف مفسر الضمير، نحو: علامَ هـذا أكرمتُ، وثوبى الريدن يلبان، فقد اختلف فيه النحويون على أقوال :

الأول: ذهب هشام بن معاوية من الكوفيين إلى إجازة المسألة^(٣)، وتابعه من الأندلسيين ابن مالك^(٤)، وأبو حيان^(٥).

الثاني: ذهب الأخفش والفراء إلى المنع، ونقل الحاس المنع عن أكثر البصريين كذلك^(٦).

الثالث: اختلف النقل عن الكسائي والبرد^(٧).

الأدلة والمناقشة :

استدل من مع هذه المسألة بأن الفعل تسلط على فاعل ومفعول هو ذات الفاعل ، هي قولهم: غلامَ هند صريت، أصبحت هـد من تمام العلام، والعلام مفعول، فقد

(١) شرح التسهيل ١٣٤/٢.

(٢) نظر الأصول ٢٤٢/٢، شرح التسهيل ١٥٤/٢، الارتشاف ٢٧٧/٢، التذيل والتكميل ١٥٩/٢ ب، ١٦٠، المساعد ٤٢٨/١.

(٣) انظر: المراجع السابقة، وهشام بن معاوية البصري ٢٠٩-٢١٠.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٥٤/٢.

(٥) انظر: ارتشاف البصري ٢٧٧/٢.

(٦) انظر: المراجع في الهامش الأول من هذه المسألة وقد نقل ابن عصفور عن البصريين الحواز (انظر: الارتشاف ٢٧٧/٢، المساعد ٤٣٨/١).

(٧) انظر: المراجع السابقة.

جعلت للمفعول الذي هو فضلة لا بد منه، ليرجع الضمير الذي هو الفاعل إليه^(١).
فهذه المسألة تزول إلى قولهم: زيداً ضرب، بمعنى: ضرب نفسه. وهي مسألة
ممنوعة بلا خلاف^(٢)؛ وذلك لأن جوازها يستلزم توقف مفهومية ما لا يُستغنى
عنه، وهو الفاعل، على مفهومية ما يُستغنى عنه، وهو المفعول^(٣).
أما من أجاز المسألة، فقد استدلل بما يأتي:

١- ثبوت ذلك في لسان العرب^(٤). ومن ذلك قول الشاعر:
أَجَلَ الْمَرْءِ يَسْتَحِثُّ وَلَا يَدُ رِي إِذَا يَتَنَمَّى حُصُولُ الْأَمَانِ^(٥)
فقي (يستحث) ضمير مستتر عائد على المرء، و(أجل) مفعول يستحث، فأوقع
فعل مضمر متصل على مضاف إلى مفسره. ومعنى البيت: المرء في وقت ابتغاء
الأماني يستحث أجله ولا يشعر^(٦).

إن نحو: (علام هند ضربت) جائز؛ لأنه في تقدير: ضربت هند غلامها^(٧).
الترجيح:

يترجح لي قول من أجاز نحو: غلام زيد أكرم؛ وذلك لما يأتي
١- للأدلة السابقة التي استدلل بها المحوِّزون.
٢- إن الضمير المتصل بالفعل إنما عاد على متقدم لفظاً متأخر رتبةً، وذلك
غير ممتنع. ثم إن الضمير الذي هو الفاعل وهو عمدة، مفسره ليس المفعول،
إنما المضاف إلى المفعول، مما يجعل قولهم: إن هذه المسألة تزول إلى مسألة:
زيداً ضرب، أمراً بعيداً.

(١) الأصول ٢/٢٤٦.

(٢) انظر: المساعد ١/٤٣٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/١٥٤.

(٤) نص على ذلك أبو حيان. انظر: الارتشاف ٢/٢٧٧.

(٥) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٢/١٥٤، التذييل والتكميل ٢/١٥٩ ب، للمساعد ١/٤٣٨.

(٦) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٣٨.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٢/١٥٤.

٣- إن المخاطب بنحو: صيفَ زيدٍ أكرم، لا يلتبس عليه المعنى المراد، وهو أن زيداً أكرم ضيفه. « والتوسع عند وصوح المعنى أولى من التضيق بمنع أحد الاستعمالين »^(١).

دخول اللام على المفعول به :

تدخل اللام على المفعول به فتكون للتوكيد، وهي مقوية للفعل، حيث يضاعف الفعل إذا تقدم عليه معموله، فيتقوى حينئذ باللام، كما في قول الله - تعالى - ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلزُّلُمَةِ يَاقُتْرُونَ﴾^(٢). وتكون مقوية للعامل كذلك إذا كان هذا العامل قرعاً، كما في قول الله - تعالى - : ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(٣).

واختلف الحاة في دخول هذه اللام على المفعول به في غير الموضعين السابقين، وذلك على قولين :

الأول : أجاز الكوفيون دخول اللام الزائدة على المفعول به المؤخر عن عامله^(٤)، وتابعهم من الأنطلسيين المالقي^(٥).

الثاني : ذهب غيرهم إلى منع دخول اللام على المفعول به المتأخر عن فعله، ومن قال بذلك المبرد^(٦)، والسهيلي^(٧)، وابن عصفور^(٨).

(١) شرح التسهيل ١٣٤/٢.

(٢) سورة يوسف، الآية (٤٣).

(٣) سورة هود، الآية ١١٠٧١ وانظر في ذلك: وصف المياني ٣٢٠، المعنى ٢٨٦ - ٢٨٧، الدر المصون ٤٣/١ - ٤٤.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٤٤/١، ٢٩٩/٢ - ٣٠٠، مجالس ثعلب ٤٤٧، إعراب القرآن للنحاس ١٥٤/٢، البحر المحیط ١٨٦/٦.

(٥) انظر: وصف المياني ٣١٩.

(٦) انظر: مقتضب ٣٧/٢، إعراب القرآن للنحاس ١٥٤/٢، البحر المحیط ١٨٦/٥، الدر المصون ٤٧٢/٥ - ٤٧٣.

(٧) انظر: نتائج الفكر ٣٥٢ وما بعدها.

(٨) انظر: شرح الجمل ٣٠٨/١.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز زيادة اللام في المفعول به المتأخر بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿قُلْ صَبْرٌ أَوْ يَكُونُ رَدْفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾^(١)،

حيث إن المعنى -كما قال الفراء^(٢)-: ردفكم.

٢- ما روي عن بعض العرب من قولهم: نقدت لها مائة درهم، وهو يريد:

نقدتها مائة^(٣).

٣- قول الشاعر:

يَتَمَتُّونَ لِيَدُنِّيَا وَهُمْ يَرِضُّونَهَا أَمَاقِيَقَ حَتَّى مَسَا يَبْرُحُوا نُفْلًا^(٤)

حيث زاد اللام في المفعول به (للدينا) مع أن الفعل متعلو بنفسه

٤- قول الآخر:

مَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلًا أَنْخَسًا لِلْكَلَالِ كِلِ هَارِثُمَا^(٥)

حيث عدى الفعل (أنخسا) باللام مع أنه متعدي ذاته^(٦).

٥- قياس زيادة اللام في المفعول على زيادة غيرها من حروف الجر، مثل الباء

في نحو قول الله -تعالى-: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٧)

(١) سورة النمل، الآية ٢٧٢.

(٢) انظر: معاني القرآن ٣٠٠/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للمراء ٣٠٠/٢، إعراب القرآن للسحاس ١٥٤/٢، حيث ذكر أن

الراوي هو النكسائي والفائل هو المرزوق.

(٤) قائله عبدالله بن همام السلولي انظر: مجالس ثعلب ٤٤٧، البسيط في شرح الجمل

٩٤٨/٢، لسان العرب ٤٨٤/٩، ١٩٣/١٢، ٨٨/١٣، والأفاويق: اسم اللبن الذي يجمع

بين الحلبتين. والثعل: هو ريادة في أطواء الناقة والبقرة والشاة.

(٥) قائله عبدالشارق بن عبدالعري الجهني انظر: حماسة أبي تمام ٢٤٨/١، الحماسة

البصرية ٥٤/١، شرح الحماسة ٤٤٧، رصف المصنوع ١٩٧، ٢٩٧، شرح الجمل لابن

عصفور ٣٠٨/١، ٥١٤، المقرب ١١٥/١، الدر المصنوع ٤٤/١، ٤٧٢/٥

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٨/١.

(٧) سورة البقرة، [١٩٥]، وانظر: معاني القرآن للفراء ٢٩٩/٢، رصف المصنوع ٣٢١.

أما من منع زيادة اللام في المفعول به المتأخر، فقد خرج النصوص السابقة
تخریجات عدة منها :

- ١- إن هذه اللام متعلقة بمصدر محذوف، يقول المبرد: «وهذه اللام تدخل على
المفعول فلا تغير معناه؛ لأنها لام إضافة، والفعل معها يجري مجرى مصدره، كما
يجري المصدر مجراه في الرفع والنصب لما بعده؛ لأن المصدر اسم الفعل»^(١)
٢- إن اللام لام العلة، فيكون المفعول محذوفاً، والتقدير في آية النمل السابقة:
ردف الخلق لأجلکم ولشؤمکم»^(٢).

٣- إن الفعل المتعدي ضمن معنى الفعل اللازم؛ ولذلك فُسِّرَ الفعل (ردف)
في آية النمل بـ(أزف) و(قرب) «لما كان يجمي بعد الشيء قريباً منه ضمن
معناه»^(٣). يقول السهيلي -معلقاً على آية النمل-: «ليست اللام لام المفعول -
كما زعموا- ولا هي زائدة. ولكن (ردف) فعل متعد، ومفعولها غير هذا الاسم
ومعنى (ردف): تبع وجاء على الأثر. فلو حملته على الاسم المجرور لكان
المعنى غير صحيح إذا تأملته. ولكن المعنى: ردف لكم استعجالكم وقولكم؛
لأنهم قالوا: (متى هذا الوعد؟)، ثم حذف المفعول الذي هو القول
والاستعجال، اتكالا على فهم السامع، ودلت اللام على الحذف لمنعها الاسم
الذي دخلت عليه أن يكون مفعولاً...»^(٤).

٤- وقيل: إن الشواهد السابقة من الضرورات التي لا يقاس عليها، قال ابن
عصفور -عن اللام-: «ولا تدخل على المفعول إذا كان متأخراً عن عامله إلا في
ضرورة شعر... أو في نادر كلام يحفظ ولا يقاس عليه»^(٥).

(١) المقتطف ٣٧/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٤٠/١، ٣٩٥، ٦٧/٢، الدر المصون ٦٣٩/٨.

(٣) البحر المحیط ٢٦٦/٨، وانظر -إعراب القرآن للسحاس ١٥٤/٢، المفني ٢٨٥، الدر
المصون ٦٣٩/٨.

(٤) نتائج الفكر ٣٥٤.

(٥) شرح الجمل ٥١٤/١.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز زيادة اللام في المفعول المتأخر عن عامله ، وإن كان هذا العامل فعلاً متعدياً بنفسه ؛ وذلك لما يلي :

١- للأدلة المسموعة السابقة التي زيدت فيها اللام في المفعول به الصريح ، وغيرها من الأدلة المشابهة لها^(١).

٢- إن القول بأن اللام متعلقة بمصدر محذوف مردود بأن حذف المصدر وإبقاء معموله لا يجوز عند أكثر النحويين إلا في الشعر^(٢) ، ثم إن هذا التقدير مخرج للكلام عن الفصاحة^(٣).

٣- إن القول بأن اللام للعلة لا يصلح لتفسير كل الصوص الواردة فيها اللام زائدة في المفعول ، كما في قول الله تعالى :- **(وَيُؤَيِّنُ لِلْمُؤْمِنِينَ)**^(٤) ، حيث لا معنى لأن يكون إيمان الرسول ﷺ لأجل المؤمنين.

نصب الظرف تشبيهاً له بالمفعول به :

اليوم والليلة ، وفصول السنة : الشتاء والربيع والخريف والصيف ، ونحوها ، يجوز أن يكون العمل في اليوم كله أو الليلة أو الفصل ، ويجوز أن يكون في بعضها . فإذا كان العمل في بعضها ، نحو : انطلقت الصيف ، والمراد : بعضه ، فلا خلاف في أن (الصيف) منتصب على الظرفية . وكذا نحو .

أما إذا كان العمل في جميعه ، فقد اختلف النحاة في المسألة على قولين :

الأول : ذهب الكوفيون إلى أنه يتصبب في هذه الحال - على التشبيه بالمفعول^(٥) ،

(١) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٤٦/٢/١ وما بعدها.

(٢) انظر: البحر المحيط ١٨٦/٥ ، الدر المنثور ٤٧٣/٥.

(٣) انظر: المرجعين السابقين.

(٤) سورة التوبة ، الآية [٦١].

(٥) انظر . ارتشاف الصرب ٢٣١/٢ ، همع الهمع ١٤٨/٣.

وتابعهم على ذلك من الأندلسيين ابن الطراوة^(١)

الثاني : ذهب البصريون إلى أن المنصوب إنما انتصب على الظرفية ، ولا فرق بين أن يكون العمل في بعضه أو جميعه^(٢).

الأدلة والمناقشة :

الظرف عند الكوفيين ما انتصب على تقدير (في) ، وإذا عم العمل الظرف لم يتقدر عندهم فيه (في) ؛ لأن (في) يقتضي عندهم التبويض ، فلا يقال عندهم : صمت في يوم الخميس ، ولا سرت في ثلاثة أيام ، إذا استغرقها السير. ولذلك جعلوا المنصوب إذا كان العمل في جميعه مشبها بالمفعول به لا ظرفاً. والذي دعاهم لذلك بأنه مشبه بالمفعول لا مفعول به ، أنهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللازمة^(٣).

أما البصريون فقد ذهبوا - كما أسلفت - إلى أن المنصوب إنما انتصب على الظرفية ، سواء كان عمل العمل في بعضه أم في جميعه ، فـ (الثناء) في قولهم : انطلقت الثناء ، منصوب على الظرفية ، سواء كان الانطلاق في جميع الثناء أم في بعضه.

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون ، وهو إعراب المنصوب ظرفاً دون الظرف إلى عمل العمل هل هو في جميعه أو في بعضه ؛ وذلك لما يلي :
إن ما بنى عليه الكوفيون منهجهم هو أن (في) دالة على التبويض ، إذا كان العمل في بعض الظرف ، والحقيقة أن (في) ليست للتبويض ، وإنما هي للوعاء ، قال سيويه : «وأما (في) فهي للوعاء ، تقول : هو في الجراب ، وفي الكيس ، وهو في

(١) انظر - الإفصاح لابن الطراوة ٨١ ، ٨٦ ، الكافي لابن أبي الربيع ٣٦/٢ ، ارتشاف الصرب

٢٣٢/٢ ، ابن الطراوة السحوي ١٣٨-١٣٩ .

(٢) انظر : المراجع في الهامشين السابقين

(٣) انظر : ارتشاف الصرب ٢٣٢/٢ ، معجم البوامع ١٤٨/٣

بطن أمه ، وكذلك : هو في العل ؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له . وكذلك : هو في القبة ، وفي الدار وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا ، وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله^(١) .

والذي يدل على ذلك أيضاً قول الله - تعالى - : ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْسَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ ﴾^(٢) ، فأدخل (في) على الأيام ، والفعل واقع في جميعها بدليل قوله - تعالى - : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَمْعَ لَبَالٍ وَتَنْمِيَةً أَيْنَاً حُسُوماً ﴾^(٣) .

وقال - تعالى - : ﴿ فَتَرَكْنَا الْقَوْمَ فِيهَا صَرَغَيْنَ ﴾^(٤) ، فأدخل (في) على ضمير الأيام والليالي مع أن الرؤية متصلة في جميعها^(٥) .

حمل الفعل على ضلله في التعدية :

الأصل في الفعل (رضي) أن يتعدى بالحرف (عر) كما في قول الله - تعالى - : ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾^(٦) . إلا أن الشاعر عداه بالحرف (على) في قوله :

إِذَا رَضِيتَ عَلَى بُو قُشَيْرٍ لَعَنَ اللَّهُ أَعْيَبِي رِضَاهَا^(٧)

(١) الكتاب ٢٢٦/٤ . وانظر : المقضب ١٣٩/٤ ، شرح المفصل ٢١/٨ .

(٢) سورة فصلت ، الآية ١٦٦ .

(٣) سورة الحاقة ، الآية ١٧ .

(٤) سورة الحاقة ، الآية ١٧ .

(٥) انظر : معجم الهوامع ١٤٨/٣ - ١٤٩ ، ابن الطراوة النحوي ١٣٩ .

(٦) سورة البينة ، الآية ٨٨ .

(٧) قائله الفحيف العقيلي . انظر : نواذر أبي زيد ١٧٦ ، أدب الكاتب ٥٠٧ ، المقضب ٣٢٠/٢ .

الخصائص ٣١١/٢ ، المحتسب ٥٢/١ ، الأزهية ٢٧٧ ، جمهرة اللغة ١٣١٤ ، الإصطال

٢٣٠/٢ ، شرح المفصل ١٢٠/١ ، شرح الحصل لابن عصفور ٥١٠/١ ، المعنى ١٩٦ ، ٨٨٧ ،

لسان العرب ٣٢٣/١٤ (رضي) ، المقاصد النحوية ٢٨٢/٣ ، الخزانة ٣٢٢/١٠ .

وقد اختلف الحجة في توجيه ذلك على أقوال:

الأول: إن الحرف (على) وضع موضع الحرف (عن)، وحروف الحريونوب بعضها عن بعض، وعن قال بذلك ابن قتيبة^(١)، والمبرد^(٢).

الثاني: إن الفعل (رضي) حُمِلَ على ضده، وهو (سخط)؛ ولذلك عُذِيَ بـ(على) لأن (سخط) يتعدى بالحرف مفعله، وهو قول الكسائي^(٣)، وتابعه عليه من الأندلسيين ابن عصفور^(٤).

الثالث: تضمين الفعل (رضي) معنى فعل آخر يتعدى بـ(على)، مثل عطف أو أقبل، وعن قال بذلك ابن هشام^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض بأدلة كثيرة ليس هنا موضع ذكرها؛ حيث سترد مفصلة في المسائل الخاصة بباب حروف الجر. إلا أن مما يجب التنبيه عليه أن هذه النيابة تكون في موضع دون موضع، وليس الأمر على إطلاقه، كما قد يُفهم، يقول ابن جني -بعد أن أورد قول من أجاز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض-: «ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا»^(٦).

(١) انظر: أدب الكاتب ٥٠٣-٥٠٧.

(٢) انظر: المقتضب ٣٢٠/٢.

(٣) انظر: الخصائص ٣١١/٢، الإنصاف ٦٣٠/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥١٠/١، المعنى ١٩١، ٨٨٧، خزنة الأدب ١٣٣/١٠.

(٤) انظر: شرح الجمل ٥١٠/١.

(٥) انظر: المعنى ١٩١، ٨٨٧، خزنة الأدب ١٣٤/١٠.

(٦) الخصائص ٣٠٨/٢.

أما من حمل (رضي) على ضده وهو (سخط)، فحجته أن الشيء يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره^(١).

كما يُستدل لذلك أيضاً بحمل بعض الأفعال الأخرى على نقيضها، كما قيل: بعث منه، حملاً على: اشترت منه^(٢)، وقربت منه، حملاً على: انفصلت منه^(٣).

كما استدلل من ذهب هذا المذهب كذلك بقول الشاعر:
إذا ما اشرُّوْا ولىّ عليّ بودّه وأدبِرَ لم يَصُدِرْ بِإِذْنِارِهِ وَدِي^(٤)
أي: عني. ووجهه أنه إذا ولى عنه بوجه فقد استهلكه عليه، كقولك: أهلك عليّ مالي، وأفسدت عليّ ضيعتي^(٥).
الترجيح:

مع أن القول الأول السابق قوي وجيد؛ حيث إن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، إلا أن القول الثاني أقوى وأحسن؛ وذلك لما يلي:
١- إن التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف^(٦).
٢- إن الفعل إذا عُدّي خلاف تعديه الذي له في الأصل، كان لذلك مسوغ، وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه، وليس لجعل الحرف بمعنى حرف آخر مسوغ^(٧).

(١) انظر: المرجع السابق ٣١١/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥١٠/١

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٢٤/٢.

(٣) انظر: المرجع السابق ٣٤٢/٢.

(٤) قاله دوسر بن غسان البرهومي. انظر الأصمعيات ١٥١، أدب الكاتب ٥٠٨،

الخصائص ٣١١/٢، جمهرة اللغة ٤٩١/٣، شرح التسهيل ٦٤/٣، رصف المياني ٣٧٣،

لسان العرب ٤١٤/١٥ (ولى)، المقاصد الشافية ٢٤١/٢، خزانة الأدب ١٠/١٣٣

(٥) انظر: الخصائص ٣١٢/٢

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥١٠/١.

(٧) انظر: المرجع السابق.

٣- إن التضمن الذي قال به أصحاب القول الثالث خلاف الأصل ، وهو لا ينقاس^(١).

إلحاق بعض الأفعال بالقول إذا كانت بمعنى:

إذا ولي القول جملة ، فالأصل أن يحكى لفظها كما سمع ، كما يجوز أن تحكى الجملة على المعنى.

واختلف النحويون في الأفعال التي تكون بمعنى القول : أتلقى به فتحكى بها الجمل أم لا ؟ وذلك على قولين :

الأول : ذهب الكوفيون إلى أن الحمل محكية بالفعل المذكور نفسه ، الذي هو في معنى القول^(٢) ، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين : ابن عصفور^(٣) ، وابن الضائع^(٤) ، وأبو حيان^(٥).

الثاني : ذهب البصريون إلى أن الحمل الواقعة بعد الأفعال التي بمعنى القول

(١) انظر : معجم الهوامع ٢/٢١٤ ، التصريح على التوضيح ١/٢٦٥.

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٩٦ ، شرح الكافية للرصي ٢/٢٨٤ ، ٢٨٩ ، ارتشاف

الصرح ٣/٨٠ ، البحر المحيط ١٠/٣٨ ، المنهاج ٥٣٩ ، معجم الهوامع ٢/٢٤٣

(٣) انظر : شرح الحمل لابن عصفور ٢/٤٦٤ ، الارتشاف ٢/٨٠.

(٤) انظر : معجم الهوامع ٢/٢٤٣ وابن الضائع هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي

بن يوسف الكتامي الإشبيلي. لازم الشلوبيين ، وكان إماماً في علم العربية ، وله

مشاركة في المصنف والعقود واللغة. له من المصنفات : تعليق على كتاب سيويه ،

وشرح على جمل الزجاجي ، ونقود على ابن عصفور في مفرقه توفي سنة ٦٨٠ هـ

(انظر : نفح الطيب ٢/٧٠١ ، البهجة ١٦٨ ، إشارة التبيين ٢٣٥ ، بنية الوعاة

٢/٢٠٤)

(٥) انظر الارتشاف ٣/٨٠ ، معجم الهوامع ٢/٢٤٣ ، أبيات السحر في تفسير البحر المحيط

منصوبة بقول مقدر محذوف^(١) ، وتابعهم على ذلك ابن مالك^(٢)

الأدلة والمناقشة :

قال الكوفيون ومن تابعهم إن الجملة محكية بالفعل المذكور نفسه إجراء له مجرى القول دون حاجة إلى تقدير ، مستبدلين بما يلي :

١- قول الله -تعالى- : ﴿دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أُحْضِنَّا مِنْ هَٰذِهِ

لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾^(٣) ، حيث أجري الدعاء مجرى القول فحكيت به الجملة بعده.

٢- قوله -تعالى- : ﴿وَيَادِّئْ نُوحًا أَنَّهُ وَاكَّاتٌ فِي مَقْصِرٍ يُبْنَىٰ أَرْصَابَ مَثَا﴾^(٤) ،

حيث أجرى الفعل (يادئ) مجرى القول ، فحكى به الجملة بعده.

٣- قوله -تعالى- : ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِ مَصْلُوبٌ فَأَلْقَيْتُ﴾^(٥) ، حيث قرئت بكسر همزة

(إن)^(٦) ، فيكون الدعاء أجري مجرى القول.

٤- قول الشاعر :

لَمَّا دَوَّا بِالرَّحِيلِ غَدَاً وَفِي نَزْرِ حَالِهِمْ نَفْسِي^(٧)

حيث يجوز في (الرحيل) ثلاثة أوجه : الجهر بالياء ، والرفع والنصب على الحكاية ، فكانهم قالوا : الرحيلُ غداً ، أو : نرحل الرحيلُ غداً ، أو نجعل الرحيلُ ،

(١) انظر - المراجع في الهامش الأول السابق لهذه المسألة ، وخرانة الأدب ١٨٢/٩ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٩٦/٢ ، ومعجم البوامع ٢٤٤/٢ .

(٣) سورة يونس ، الآية [٢٢٢] .

(٤) سورة هود ، الآية [٤٤٦] .

(٥) سورة القمر ، الآية [١١٠] .

(٦) انظر : البحر المحيط ٣٨/١٠ ، حيث نسب هذه القراءة لابن إسحاق وعيسى والأعمش

وزيد بن علي ، كما رويت عن عاصم . وانظر : المغني ٥٣٩ .

(٧) لا يعرف قائله . انظر : سر صناعة الإعراب ٢٢٢/١ ، المحاسب ٣٥/٢ ، شرح

الجمال لابن عصفور ٤٦٤/٢ ، شرح الكافية ٢٨٩/٢ ، درة الفواص ٢٣٩ ، خزانة

الأدب ١٨٢/٩ .

أو أجمعوا الرحيل غداً، فحكى المرفوع والمصوب^(١).

والجملة «عد الكوفيين محكية بتنادوا»، فإنه يجوز عددهم الحكاية بما في معنى القول؛ فإن تنادوا معناه: نادى كل منهم الآخر ورفع صوته بهذا اللفظ^(٢). أما الصريون ومن تابعهم الذين قعدوا قولاً تكون به الجملة محكية، فقد استدلوا بما يلي:

١- إنه قد صُرح بالقول بعد الأفعال التي بمعناه، فدل ذلك على صحة التفسير عند عدم التصريح^(٣). ومن الأمثلة التي صُرح فيها بالقول، قول الله -تعالى-: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَتِهِمْ قَالُوا مَا أَعْنَى عَنكُمْ جَمْعُكُمْ﴾^(٤). وقوله -تعالى-: ﴿إِذْ نَادَى رَبُّهُ يَدَاةَ حَمِيمًا ﴿١٠﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾^(٥).

٢- إن حذف القول استعناء عنه بالمقول مجمع عليه في غير محل النزاع، كقوله -تعالى-: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَتَوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾^(٦)، أي: فسيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، فحذف القول لدلالة المعنى عليه، فحذفه في محل النزاع أولى؛ لأنه مدلول عليه بداليتين: معنوية ونقضية. وأيضاً بقاء المحكي وحذف القول نظير بقاء المفعول وحذف الفعل، وذلك في الكلام كثير، فيلحق به النظير^(٧). الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول الكوفيين ومن وافقهم، وإن كان كلا القولين - كما يقول الرضي^(٨) - قريب.

(١) انظر: مرصعة الإعراب ١/٢٢٢.

(٢) خزنة الأدب ٩/١٨٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٩٧/٢، تعليق الفرائد ٢٠٢/٤، الجمع ٢٤٣/٢.

(٤) سورة الأعراف، الآية ١٤٨.

(٥) سورة مريم، الآية ٣١-٤٤.

(٦) سورة آل عمران، الآية ١٠٦.

(٧) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩٦/٢-٩٧.

(٨) انظر: شرح الكافية ٢/٢٨٩.

والذي يجعل قول الكوفيين أظهر عندي ما يلي :

١- سلامته من الإضمار، بخاصة أن المعنى واضح دون تقدير هذا المضمرة، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى.

٢- إن الأفعال السابقة وما أشبهها مثل : دعا، أوحى، سمع، نادى، قرأ.. جميعاً بمعنى القول، وكل منها نوع من أنواعه، فلا حاجة إلى إضمار قول آخر يبيها.

٣- إن هذه المسألة ليست من باب بقاء المفعول وحذف الفعل -كما قيل- ؛ حيث إن الفعل موجود وظاهر، وما وقع حقيقة هو تعويض القول بمعناه، والجمع بين العوض والمعوّض لا يجوز.

باب الاشتغال

الغلاف في الاشتغال مع اسم الفعل :

الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو جار مجراء ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه ، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم الأول أو في موضعه^(١) وقد اختلف النحويون في تحقق الاشتغال إذا كان المشغول اسم فعل ؛ وذلك على قولين :

الأول : أجاز الكسائي الاشتغال إذا كان العامل اسم فعل ، نحو : زيدا دونك أخاه^(٢) ، ووافقه الفراء^(٣) ، وتابعهما على ذلك من الأندلسيين ابن خروف^(٤) .
الثاني : ذهب عامة النحويين البصريين إلى عدم إجازة النصب في الاسم المشتغل عنه إذا كان العامل اسم فعل^(٥) .

الأدلة والناقشة :

استدل الكسائي ومن تابعه لمنهجهما بما يأتي :

١ - قول الله - تعالى - : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾^(٦) ، حيث قال الفراء : « وقد قال بعض أهل النحو : معناه : عليكم كتاب الله .. وقلما تقول العرب : زيدا عليك ، أو زيدا دونك . وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمرة قبله .. والعرب تقول : الليل فبادروا ، والليل فبادروا^(٧) .

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦١ ، المقرب ١/٨٧ ، ارتشاف العبر ٣/١٠٣ ،

المقاصد الشافية ١/٦٢ ، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٣/١٠٢

(٢) انظر : ارتشاف العبر ٣/١٠٤ ، أوضح المسالك ٢/١٧٢ ، الدر المصون ٣/٦٤٨ ، همع

الهوامع ٣/٨٢ ، التصريح على التوضيح ١/٣٠٦ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠ .

(٤) انظر : المقاصد الشافية ١/١١٦ .

(٥) انظر : المراجع السابقة ، وإعراب القرآن للمحاسن ١/٤٤٥ .

(٦) سورة النساء ، الآية ١٢٤١ .

(٧) معاني القرآن ١/٢٦٠

٢- قول الشاعر:

يا أيها المائحُ دُلّوي دونكُ إني رأيتُ الثَّامِسَ يَحْمَدُونِكا^(١)

حيث علق الفراء على البيت بقوله: «الدلور رفع، كقولك: زيد فاضربوه». والعرب تقول: الليلُ فيادروا، والليلُ فيادروا. وتنصب الدلو بمضمر في الخلفة كأنك قلت: دونك دُلّوي دونك»^(٢).

٣- حمل اسم المفعول على الفعل وإجراؤه مجرى أصوله في إجازة نصب الاسم المشغول عنه إذا كان العامل اسم فعل^(٣).

أما من منع الاشتغال إذا كان العامل اسم فعل، فحجته أن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها؛ وذلك أنها فرع عن الفعل في العمل، وهي إنما عملت عمله لقيامها مقامه؛ فينبغي أن لا تتصرف تصرفه ولو قيل يجوز الاشتغال مع اسم الفعل لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول^(٤).

أما ما استدلل به المجوزون من الأدلة المسموعة، فقد خرج المانعون تحريجات محالفة، منها:

١- إن (كتاب الله) في آية النساء السابقة ليس منصوباً بـ(عليكم)، وإنما هو منصوب لأنه مصدر، والعامل فيه فعل مقدر، والتقدير: كتب كتاب الله عليكم،

(١) الرجز لجاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، وقيل: لجارية من بني مازن، انظر: معاني القرآن للفراء ٢٦٠/١، جوهرة اللغة ٥٧٤، أسرار العربية ١٦٥، الإنصاف ٢٢٨/١، شرح المفصل ١١٧/١، شرح عمدة الحفاظ ٧٣٩، المعنى ٧٩٤، لسان العرب ٦٠٩/٢ (صحيح)، خزانة الأدب ٢٠٠/٦ والمنايح: الذي ينزل البشر فيملأ الدلو وذلك إذا قل ماؤها.
(٢) معاني القرآن ٢٦٠/١.

(٣) انظر: الإنصاف ٢٢٩/١، جمع الهوامع (تشمس الدين) ٨٢/٣.

(٤) انظر: المرجعين السابقين، وشرح الكافية للرصي ١٦٥/١، وخزانة الأدب ٢٠١/٦ وما بعدها.

وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه^(١).

٢- وقيل: إن (كتاب) منصوب على جهة الأمر، وذلك بإضمار فعل،
والتقدير: ألزموا كتاب الله، ويكون (عليكم) مفسرا له^(٢).

٣- إن (دلوي) في البيت السابق ليس منصوبا بـ(دونك)، وإنما هو في موضع
رفع خير مبتدأ مقدر، والمعنى: هذا دلوي دونك^(٣).

٤- وقيل: إن (دلوي) في موضع نصب بتقدير فعل؛ كأنه قيل: أخذ دلوي
دونك، و(دونك) مفسر لذلك الفعل المقدر^(٤).

الترجيح:

قبل ترجيح ما أراه أظهر من القولين السابقين أشير إلى أنني أوردت عند حديثي عن
أدلة المميزين نصوصا استدلووا بها في الحقيقة - لمسألة إجازة تقديم المفعول على عامله
إذا كان العامل اسم فعل، وليس لهذه المسألة موضع الدرس؛ والذي دعاني إلى
ذلك هو أن من ذهب إلى القول بإجازة الاشتغال إذا كان المشغول اسم فعل هم
أنفسهم من قالوا يجوز تقديم مفعول اسم الفعل عليه؛ ولذلك قال الأزهري^(٥) -
متحدثا عن الاسم المشغول عنه -: «يجوز النصب فيه عند من جوز تقديم مفعول اسم
الفعل وهو الكسائي...وعند من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين»^(٦).

(١) انظر: إعراب القرآن للحاس ١/٤٤٢، الإنصاف ١/٢٣٠، الدر المنصون ٣/٦٤٨.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٦، إملاء ما من به الرحمن ١/١٧٥، الدر
المنصون ٣/٦٤٩.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٧، الإنصاف ١/٢٣٤، خزانة الأدب ٦/٢٠٢-٢٠٣.

(٤) انظر: للراجع السابقة.

(٥) زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، نحوي لغوي، ولد
سنة ٨٣٨هـ من مصنفاته: المقلعة الأهرية في علم العربية، ثمرة الطلاب في صناعة
الإعراب، التصريح على التوضيح توفي سنة ٩١٥هـ. (انظر: شذرات الذهب ٨/٢٦،
كشف الظنون ١٢٤، ١٥٤، معجم المؤلفين ٤/٩٦-٩٧).

(٦) التصريح على التوضيح ١/٣٠٦.

- والذي يظهر لي أن قول من أجاز الاشتغال مع اسم الفعل أظهر ؛ وذلك لما يأتي :
- ١- للأدلة السابقة ، التي يظهر منها جواز التصرف في اسم الفعل شأنه شأن الفعل .
 - ٢- إن قول المانعين مبني أساساً على القول بالأصالة والمرعية في العوامل ، وأن الفرع لا بد أن يتحط عن الأصل ، وهو أمر غير مسلم ؛ إذ قد يتصرف في (الفروع) -أحياناً- ما لا يتصرف في (الأصول) .
 - ٣- إن قول المانعين محتاج إلى تقدير ، ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك ، بخاصة إذا كان هذا التقدير فيه نظر ، يقول الأزهرى -معلقاً على أحد تحريجات المانعين- : « وفيه نظر لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه »^(١) .

الخلاف في المشغول عنه إذا تلا ما هو فاعل في المعنى :

قد يعرض للاسم المشغول عنه ما يوجب نصبه وما يرجعه ، وما يوجب رفعه ، وما يختار فيه الرفع ، وما يستوي فيه الرفع والنصب

فمما يجب فيه رفع الاسم المتقدم^(٢) أن يقع الاسم المشغول عنه بعد الأداة المختصة بالابتداء ، والياً لها . كما يجب الرفع أيضاً إذا وقع الفعل بعد أداة لا يكون ما قبلها معمول ما بعدها ويختار الرفع عند عدم القرينة ، أي يرجح الرفع عند انعدام القرائن الموجبة للنصب أو الرفع أو المسوية بينهما^(٣) .

(١) المرجع السابق ٢/٢٠٠ .

(٢) لم يعد بعض النحويين ما يجب فيه رفع الاسم المتقدم من باب الاشتغال ؛ وذلك لأن حد الاشتغال لا يصدق عليه ، لأنه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه نصبه ، وما يجب رفعه ليس كذلك . (انظر : أوصح المسالك ٢/١٦١ ، التصريح على التوضيح ١/٢٩٧) . وقد نسب الرضوي هذا الملك لجمهور النحاة ، يقول : « ولم يذكر جمهور النحاة ما يجب رفعه وأشته ابن كيسان » (شرح الكافية ١/١٧٠) .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢/١٤٣-١٤٥ ، شرح الكافية للرضوي ١/١٧١-١٧٢ ، المساعد

والمختلف النحويون في إعراب المشغول عنه في بعض الحالات ، من ذلك خلافهم في تألي ما هو فاعل في المعنى ، نحو : أنا زيدٌ أكرمه ، وأنت عمرو كلمته ؛ وذلك على قولين :

الأول : ذهب الكسائي إلى ترجيح النصب للاسم إذا كان الاسم المتقدم على المشتغل عنه وفاعل المشغول دالين على شيء واحد^(١) ، وتابعه على ذلك من الأندلسيين ابن السيد^(٢) .

الثاني : وذهب غير الكسائي إلى أنه لا يترجح النصب ، بل الراجع الرفع^(٣) .
الأدلة والناقشة :

رجح الكسائي النصب في هذه المسألة ؛ لأن (زيداً) في نحو : زيد هنداً يكرمها ، في المعنى هو المكرم ، وإن كان في اللفظ مبتدأ ، فنصب هند أولى ؛ لأنه كأنه قيل : يكرم زيد هنداً ، فتقديم الماعل في المعنى منه على مزيد العناية بالحديث عنه ، فكان المسند إليه متقدماً^(٤) .

أما من لم يرجح النصب ، فحجته أن الاسم المشار إليه لا يدل على فعل ولا يقتضيه ، فوجوده وعدمه سياتي^(٥) .

الترجيح :

يظهر لي أن ملحظ الكسائي - رحمه الله - في هذه المسألة في غاية الدقة ، وهو يدل على بصيرة نافذة - في رأيي - تميز بها عن غيره ، فهو لم ينظر إلى التركيب الذي تدور حوله هذه المسألة نظرة سطحية ، بل أدرك مسلكاً دقيقاً ، وهو أن الاسم

(١) انظر : شرح التسهيل ١٤٥/٢ ، شرح الكافية للرصي ١٧٥/١ ، ارتشاف الصرب ١٠٦/٣ ،
المساعد ٤٢٢/١ ، جمع الهوامع (تشمس الدين) ١٠٦/٣ .

(٢) انظر : جمع الهوامع (تشمس الدين) ١٠٦/٣ ، المدارس النحوية ٢٩٥ .

(٣) انظر : المراجع في الهامشين السابق .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١٤٥/٢ ، شرح الكافية للرصي ١٧٥/١ ، المساعد ٤٢٢/١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ١٤٥/٢ ، المساعد ٤٢٢/١ .

المتقدم هو الفاعل في المعنى ؛ ولذلك، وطلباً للمشكلة -وهي مختارة في كلام العرب^(١)- رجح الكسائي النصب في الاسم المفعول عنه.

أما ما ذكره المخالفون من أن لا دليل على الفعل المقدر، ولا وجود لما يقتضيه، فهو أمر مردود بالتمعن في سياق الكلام ومعناه.

(١) انظر: المقاصد الشافية ١/٩٥.

باب تعدي الفعل ولزومه

تعدي (جرم) المفعولين :

اختلف الحويون في الفعل (جرم): أيتعدى إلى مفعولين أم لا ، وذلك على أقوال:
الأول: ذهب الكسائي والقراء^(١)، إلى أنه يتعدى إلى مفعولين ، كما يتعدى إلى
مفعول واحد ، وتابعهم من الأندلسيين أبو عبدالله القرطبي^(٢).
الثاني: ذهب سيويه^(٣) إلى أنه لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد.
الثالث: ذهب قطرب^(٤) إلى أنه فعل لازم غير متعد.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تعدية (جرم) إلى مفعولين بما يلي:

١- قول الله - تعالى -: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ
الْقَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾^(٥). حيث إن معناها: لا يكسبنكم بعض قوم أن تعتدوا الحق
إلى الباطل ، والعدل إلى الظلم^(٦). فأول المفعولين صمير المحاطيين ، والثاني (أن

(١) انظر. معاني القرآن للفراء ٢٩٩/١ ، ٨/٢ ، الجامع لأحكام القرآن ٣١/٦ ، ٣٢ ، شرح
الكافية ٣٥١/٢ ، الدر المنصور ١٨٨/٤ - ١٨٩ .

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣١/٦ ، أبو عبدالله القرطبي وجهوده في النحو
واللغة ١١٦ - ١١٧ .

(٣) انظر. الكتاب ١٢٨/٣ ، شرح الكافية ٣٥١/٢ ، خزانة الأدب ٢٨٤/١٠ ، ٢٨٩ .

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٧/٣ ، خزانة الأدب ٢٨٧/١٠ ، ٢٨٩ . وقطرب
هو أبو علي محمد بن المستير ، لازم سيويه ، وأخذ عن عيسى بن عمرو . من مصنفاته:
المثلث ، والنوادر ، والعلل في النحو ، والأصداق . توفي سنة ٢٠٦ هـ . (انظر: أخبار النحويين
البصريين ٤٩ ، طبقات الربيعي ١٠٦ - ١٠٧ ، تاريخ بغداد ٢٩٨ - ٢٩٩ ، إنباء الرواة
٢١٩ - ٢٢١ ، إشارة التبيين ٣٣٨ ، بهية الرواة ٢٤٢/١ - ٢٤٣) .

(٥) سورة المائدة ، الآية [٢١] .

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣١/٦ ، ٣٢ .

تعتدوا)، و(أن صدوكم) بفتح الهمزة متعلق بالشأن بمعنى العنة، والمعنى: لا يكسبنكم بغض قوم لأن صدوكم الاعتداء^(١).

٢- قول الله -تعالى-: «لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقَ أَنْ يُبَيِّعَكُمْ»^(٢)، حيث تعدى الفعل (يجرمكم) إلى مفعولين: الأول هو الكاف والميم، والثاني هو: أن يبييكم، أي: لا تكسبنكم عداوتي إصابة العذاب^(٣)

٣- قول الشاعر:

وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عَيْتَةَ طُفَّةً جَرَمْتُ قَرَارَةً يَغْنَهَا أَنْ يَغْضُوا^(٤)

حيث رواء القراء بصب (فزارة)، والتقدير: كسبت الطعنة فزارة الغضب. فـ(فزارة) مفعول أول: والمصدر المؤول من (أن يغضبوا) في محل نصب مفعول ثانٍ لـ(جرمت)^(٥).

أما من قال إن (جرم) فعل متعلق إلى مفعول واحد، فقد خرج النصوص السابقة بما يتوافق مع هذا الرأي.

فالبيت الشعري رواء بعضهم برفع (فزارة)، على أنه فاعل لـ(جرم) و(أن يغضبوا) بدل اشتمال^(٦). وقيل: إن رواية النصب لـ(فزارة)، على أنه مفعول به،

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٩٩/١، الكشف ٥٩٢/١، الدر المنصون ١٨٩/٤.

(٢) سورة هود، الآية (٨٩).

(٣) انظر: الكشف ٢٨٨/٢، الدر المنصون ٣٧٧/٦، خزائن الأدب ٢٨٨/١٠.

(٤) قاله أبو أسماء بن الصربية، وقيل: بل هو لعطية بن عُمَيْفٍ. ويقرأ لبيت (طعنت) بضم التاء، وهو غلط والصواب فتحها؛ لأن الشاعر خاطب بها كرام العقيلي ورثاء، وكان طعن أبا عيثة، وهو حصن بن حنيفة بن بشر الفزاري.

وانظر البيت في: الكتاب ١٣٨/٣، معاني القرآن للفراء ٩/٢، المفتض ٣٥٢/٢، جمهرة

اللغة ٤٦٥، الكشف ٢٨٨/٢، شرح أبيات سيبويه ١٣٦/٢، شرح الكافية ٣٥١/٢،

الدر المنصون ٣٧٧/٦، الخزانة ٢٨٨-٢٨٣/١٠.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٩/٢، الصحاح (جرم)، شرح الكافية ٣٥١/٢.

(٦) انظر: شرح الكافية ٣٥١/٢.

و(أن يعضوا) منصوب بنزع الخافض، والتقدير عدهم: أحقت فزارة النصب، أي: بالغضب، فأسقط الباء^(١).

وخرجت آية المائدة السابقة على أن (جرم) متعد للمفعول واحد، وهو الكاف والميم، فيكون قوله: (أن تعتدوا) على إسقاط حرف الخفض وهو (على)، أي: ولا يحملكم بفضكم لقوم على اعتدائكم عليهم^(٢).

الترجيح:

قبل الترجيح أشير إلى أن (جرم) تأتي بمعانٍ شتى، منها: القطع، فجرم: حمل على الشيء لقطعه عن غيره، وقيل: إن ذلك هو أصل هذه المادة، وتأتي كذلك بمعنى: كسب، وبمعنى: حق^(٣).

والذي يظهر لي أن (جرم) بمعنى (كسب) قد يتعدى إلى واحد، كما قد يتعدى إلى معولين، قال الزمخشري: «جرم يجرى مجرى كسب في تعليته إلى مفعول واحد وإلى اثنين، تقول: جرم ذنباً، نحو: كسبه، وجرمته ذن، أي: كسبه إياه، ويقال: أجرمته ذنباً، على نقل المتعدي إلى مفعول بالهمزة إلى معولين، كقولك: أكسبه ذنباً»^(٤).

كما يظهر لي أن الأدلة المسموعة السابقة واضحة في دلالتها على جواز تعدية (جرم) إلى مفعولين.

مع الإشارة إلى أن هذا القول متعلق بـ(جرم) المنصرف، أما (جرم) المسبوقه بـ(لا)، فهي مسألة أخرى لها أحكامها الخاصة بها^(٥).

(١) انظر: الصحاح (جرم)، خزانة الأدب ٢٨٤/١٠، ٢٨٦.

(٢) انظر: البحر المحيط ١٦٨/٤، الدر المنصون ١٨٨/٤.

(٣) انظر المرجعين السابقين، والكتاب ١٣٨/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٩/١، ٢٩٨-٩.

الكشاف ٥٩٢/١، ٢٨٨/٢، الصحاح (جرم).

(٤) الكشاف ٥٩٢/١.

(٥) انظر: الخزانة ٢٨٩/١٠.

باب التنازع

الخلاف في مرفوع الأول عند إعمال الثاني

إذا أُعْمِلَ العامل الثاني واحتاح الأول إلى مرفوع، نحو: أكرمني وأكرمت قومك، ففي المسألة عند النحاة ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب سيويه والبصريون إلى إضمار الفاعل في العامل الأول، فيستكن في فعل الواحد ويرز في الثانية والجمع عندهم^(١)

الثاني: ذهب الكسائي وهشام من الكوفيين إلى أن الفاعل في العامل الأول محذوف وليس مضمراً^(٢)، ونسب القول بذلك أيضاً إلى السهيلي^(٣)، وقال به كذلك ابن مضاء^(٤).

الثالث: ذهب الفراء إلى أن هذا التركيب باطل، والذي يجب عنده في مثل هذه الحال إعمال الأول^(٥)، وتابعه على ذلك من الأندلسيين أبو ذر الحشني^(٦).
كما نقل عن الفراء كذلك أنه يقصر مثل: أكرمني وأكرمتُ زيداً، على السماع، ولا يجعله قياساً^(٧).

(١) انظر - الكتاب ٧٣/١ وما بعدها، المختص ٧٧/٤ وما بعدها، شرح المفصل ٧٧/١، شرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١، الارتشاف ٩٠/٣.

(٢) انظر - الجمل ١٢٥، شرح المفصل ٧٧/١، شرح الجمل ٦١٧/١، الارتشاف ٩٠/٣ على أنه نقل عن الكسائي كذلك أن الفاعل مضمّر مستتر، والفعل مفرد في الأحوال كلها، وأن ما نقله البصريون عن الكسائي أنه يحذف الفاعل لا يصح انظر: الارتشاف ٩٠/٣-٩١.

(٣) انظر. ارتشاف الضرب ٩٠/٣، مع البوامع ٢٥٥/٢. ورأي السهيلي في (نتائج المکر) يخالف هذا النقل. انظر: نتائج المکر ٦٩.

(٤) انظر: الرد على النحاة ٩٥، الارتشاف ٩٠/٣، مع البوامع ٢٥٥/٢.

(٥) انظر - الجمل ١٢٤، شرح المفصل ٧٧/١، شرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١، ارتشاف الضرب ٩١/٣.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٩١/٣.

(٧) انظر: المرجع السابق، شرح الكافية ١-٧٩-٨٠.

كما تقل عنه أيضاً أن إصلاح هذه المسألة يكون بإعمال الأول، أو إضمار
الفاعل بعد الحملة المعطوفة، فيقال: أكرمني وأكرمت زيدا هو^(١).

الأدلة والمناقشة:

استدل سيبويه والبصريون لمذهبهم بما يلي:

١- ما حكاه أبو زيد وسيبويه وغيرهما: ضربوني وضربت قومك^(٢)،
حيث برز الضمير المرفوع في الأول لأنه ضمير جمع، وأعمل الثاني في
الظاهر المصوب.

٢- قول الشاعر:

وَكُنْتُ مُتَمَاءً كَانَ مُتَوْنَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُدْهِبٌ^(٣)
بصب (لون)، حيث أعمل الثاني وهو (استشعرت)، وأضمر في الأول
(جرت) ضميراً عائداً على الظاهر المتأخر.

٣- قول الآخر:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ إِنِّي لَعَيْرٌ جَمِيلٌ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ^(٤)

(١) انظر المرجعين السابقين. فلا يجوز عند الفراء إعمال الثاني مع احتياج الأول إلى مرفوع إلا
أن يتساوى الماملان.

(٢) انظر الكتاب ٧٩/١، المقتضب ٧٨/٤، شرح الجمل لابن عصفور ٦٢٠/١، الارتشاف
٩٠/٣

(٣) قائله طفيل العموي. انظر: ديوانه ٢٣، الكتاب ٧٧/١، المقتضب ٧٥/٤، شرح أبيات
سيبويه ١٨٣/١، الإصناف ٨٨/١، شرح المفصل ٧٨/١، الرد على الحاة ٩٧، تخلص
الشواهد ٥١٥، لسان العرب ٨١/٢ (كمت)، ٢٧٠/١٤ (دمي)، المقاصد النحوية ٢٤/٣.
والخيل الكمت - المشربة حمرة والمدمعة - الشديدة الحمرة، والتون: الظهور واستشعرت -
كانها ليست منه شعاراً.

(٤) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ١٧٠/٢، تذكرة النحاة ٣٥٩، أوضح المسالك
٢٠٠/٢، تخلص الشواهد ٥١٥، المقاصد النحوية ١٤/٣، جمع اللوامع (المعرفة) ٦٦/١،
١٠٩/٢، التصريح على التوضيح ٣٢١/١، الدرر اللوامع ١٤٣/٢.

حيث أعمل الثاني (أجف) في الظاهر المنصوب، وعمل الأول في الضمير المرفوع لأنه جمع.

٤- قول الآخر:

هَوَيْتُ وَهَوَيْتُ الْخُرْدَ الْقُرْبَا أَرْمَانُ كُنْتُ مَرْطُوبًا بِي هَوَى وَصَبًا^(١)
حيث أعمل الثاني (هويت) في الظاهر المنصوب (الخرد)، وأعمل الأول في الضمير المرفوع العائد على الظاهر المتأخر.

أما الكسائي ومن تابعه ممن ذهب إلى القول بحذف الفاعل، فقد استدلوا بقول الشاعر:

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ فَبَدَّتْ نَيْبُهُمْ وَكَلْبُ^(٢)

حيث لم يقل الشاعر (تعفقا) على تقدير إعمال الثاني في الظاهر، ولا (أرادوا) على تقدير إعمال الأول في الظاهر، مما يدل على أنه حذف الفاعل.

كما استدلوا لمذهبهم كذلك بأن القول بإعمال الأول في الضمير العائد على الظاهر المتأخر، يؤدي إلى إجازة الإصمار قبل الذكر، وهو غير جائز^(٣).

أما الفراء ففي قوله تفصيل كما أشرت إلى ذلك سابقاً^(٤):

١- إذا استوى الفعلان في طلب المرفوع، فالعمل عنده لهما معاً، كما في نحو قولهم: قام وقعد زيد.

٢- إذا اختلف الفعلان، وطلب الأول المعمول مرفوعاً، وعمل الثاني فيه النصب، فالقراء يبطل هذا ويقصره على السماع فلا يجوز القياس عليه. أما ما سمع من ذلك، فيخرجه الفراء على وجهين:

(١) لا يعرف قائله. انظر. شرح التسهيل ١٧٠/٢، تذكرة النحاة ٣٥٩، همع البوامع (المعرفة) ١٠٩/٢، الدرر النوامع ١٤٣/٢.

(٢) سبق تخريج هذا البيت. انظر مسألة: حذف الفاعل ص ٣٨٥.

(٣) انظر: الإنصاف ٨٧/١، شرح المفصل ٧٧/١، التصريح على التوضيح ٣٢١/١.

(٤) انظر: شرح الكافية ٨٠-٧٩/١، ارتشاف القصر ٩١/٣، التصريح على التوضيح ٣٢١/١.

(أ) إعمال الفعل الأول.

(ب) جعل فاعل الفعل الأول ضميراً بعد الجملة المعطوفة، فيقال: أكرمني وأكرمت زيداً هو.

والذي دعا القراء إلى ذلك منعه لما ذهب إليه غيره؛ لأنه يؤدي إما إلى الإضمار قبل الذكر، أو إلى حذف الفاعل، وكلاهما محتمل عنده^(١).

وقد ردّ قول الكسائي بحذف الفاعل، بأن ما من فعل إلا وله فاعل، فلا يجوز حذفه إذ كان الفعل لا يكون إلا منه^(٢).

كما ردّ قول القراء بإعمال العاملين في المعمول الواحد إذا كانا يطلبانه مرفوعاً، بأن واجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساد في الأصول، وهم يحرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية^(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول سيويه والبصريين؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة التي استدل بها من أعمل الأول في المضمر والثاني في الظاهر.

٢- إن الإضمار قبل الذكر قد ورد عن العرب في مواضع، وهو المجموع على جوازه في باب (نعم) ... وباب (رب) ... وفي باب البدل ... وفي باب الابتداء ونواسخه نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤) ... فلجوازه في باب مسائل التنازع أسوة بتلك المواضع قياساً لو لم يثبت به سماع، فكيف وقد سمع في الكلام الفصيح^(٥).

(١) انظر: المراجع السابقة، وشرح المفصل ٧٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٤/١، ٦١٧.

(٢) انظر: المنتصب ٧٢/٣، ١٠٠، ٣٨٧/٤، شرح المفصل ٧٧/١.

(٣) شرح الكافية للرضي ٧٩/١-٨٠، وانظر: التصريح ٣٢١/١.

(٤) سورة الإخلاص، الآية [١].

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/٢-١٧٠ وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١.

باب المفعول المطلق

حذف عامل المفعول المطلق:

يحذف عامل المفعول المطلق جوازاً لقرينة لفظية أو معنوية. ويحذف وجوباً لكون المفعول بدلاً من اللفظ بالفعل، سواء كان فعله مستعملاً أم مهملاً^(١).
ومما يجب حذف عامله أن يكون واقعاً في الطلب، وهو الوارد دعاءً بخير أو ضده، فالأول كـ(سقياً، ورعيّاً)، والثاني كـ(كياً وجدعاً).
وقد اختلف النحاة في القياس على أَلْعَاظ الدعاء للإنسان أو عليه، وذلك على قولين:

الأول: منع سيبويه القياس على ذلك، واقتصر على المسموع منه فقط^(٢).
الثاني: أجاز الفراء القياس على ذلك^(٣)، وتابعه من الأندلسيين ابن مالك^(٤).
كما تابعه أبو حيان فيما كان له فعل من لفظه، فأجاز القياس عليه، ومنع القياس فيما لا فعل له من لفظه^(٥).
الأدلة والمناقشة:

استدل سيبويه ومن تابعه على الاختصار بالألفاظ المسموعة عن العرب، وعدم القياس عليها، بأنه إنما وجب لزوم استعمال العرب إياها لأنها أشياء قد حذف

(١) انظر: شرح المفصل ١٢١/١، شرح التسهيل ١٨٣/٢ وما بعدها، شرح ألفية ابن معط ٥٣١/١ وما بعدها، أوضح المسالك ٢١٦/٢ وما بعدها، همع الهوامع ١٠٥/٣-١٠٦، التصريح على التوضيح ٣٢٩/١-٣٣٠.

(٢) انظر: الكتاب ٣١٨/١، شرح المفصل ١٢١/١، شرح التسهيل ١٨٧/٢، ١٢٧/٣، ارتشاف الصرب ٢٠٧/٢، ١٧١/٣، للمساعد ٤٧١/١، ٤٤٣/٢.

(٣) انظر: المرجع السابقة هذا الكتاب. وقد أشار ابن مالك إلى أن الفراء يشترط لجوار القياس أن يكون المصدر مفرداً نكرة.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٨٧/٢.

(٥) انظر: ارتشاف الصرب ٢٠٧/٢، همع الهوامع ١٠٦/٣.

منها الفعل، وجعلت بدلاً من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء، فلا يجوز تجاوزه؛ لأن الإضمار والحذف وإقامة المصادر مقام الأفعال ليس بقياس مستمر، فيتجاوز فيه الموضع الذي لزمه^(١).

يقول ابن يعيش -بعد تأكيده امتناع القياس في هذه المسألة-: «فقد شبه سيويه هذا الموضع بقولهم: عددتك وعددت لك، ووزنتك ووزنت لك، وكلتك وكلت لك، لا تتجاوز هذه الأفعال، فلا يقال: وهبتك في معنى: وهبت لك»^(٢).

فقد قاس سيويه هذه المسألة على تلك التي تتعدى فيها بعض الأفعال بنفسها حيناً وبحرف جر حيناً آخر.

أما من أجاز القياس، فيظهر أنه راعى في ذلك كثرة المسموع عن العرب^(٣) ومن ذلك^(٤): عقرأ، أي: عقره عقرأ. وبعدأ، أي: بعد بعدأ. وسُحقأ، أي: سُحق سحقاً وتعساً، أي: تعمس تعمساً. ونكسأ، أي: بنس بنوساً. وخيبة، أي: خاب خيبة. وجوعاً وبوعاً^(٥). وتبأ، أي: تب تبأ.

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

سَقِيًّا لِقَوْمٍ لَدَيْهَا هُمْ وَإِنْ يَغُلُّوا وَخَيْبَةً لِّلأُولَى وَجَدَانَهُمْ عَسَمٌ^(٦)
حيث حذف عامل المفاعيل المطلقة وهي: سقيًّا، وخيبة.

(١) انظر: شرح السيرافي على الكتاب

(٢) شرح المفصل ١٢١/١.

(٣) انظر: المنتصب ٢٢٦/٢، شرح التسهيل ١٨٧/٢، شرح ألفية ابن معط ٥٣٥/١-٥٣٦.

المساعد ٤٧١/١، حاشية يس على التصريح على التوضيح ٣٣٠/١.

(٤) انظر: المراجع السابقة.

(٥) بوعاً: هو اتباع جنوع، وقيل: معناء العطش، فيكون قد دعا عليه بالجوع والعطش.

(٦) لا يعرف قائله انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٧/٢

الترجيح:

يظهر لي رجحان قول من أجاز القياس على الألفاظ المسعوعة عن العرب، في الدعاء للإنسان أو عليه؛ وذلك لكثرة ما سمع من ذلك عن العرب، يقول ابن مالك: «وليس مقيساً عند سيبويه مع كثرته»^(١)، مما يجعل القول بجمع القياس على ذلك نوعاً من التحكم، الذي لا موجب له.

ويزداد الأمر تأكيداً مع الألفاظ التي لها فعل من لفظها - كما ذهب إلى ذلك أبو حيان.

كما أن المستمع لن يُعَدِّمَ قرينةً تمكِّنه من فهم المقصود بالكلام المسعوع، وتقدير المحذوف منه، فإذا سمع: غفراناً لك، فلا يجد أن يفهم أن المراد: غفر الله لك غفراناً.

(١) شرح التمهيد ١٨٧/٢.

باب المفعول فيه

الخلاف في (إذا) العجائية؛

اختلف النحويون في (إذا) العجائية كما في نحو: خرجت فإذا زيد قائم؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب الزجاج والرياشي إلى أنها ظرف زمان^(١)، وقيل: إنه ظاهر كلام سيويه^(٢). فإذا قلت: خرجت فإذا زيد، فالتقدير عند هؤلاء: خرجت فالرمان حضور زيد.

الثاني: ذهب المبرد إلى أنها ظرف مكان^(٣)، وارتضاء ابن جني^(٤)، كما نسب كذلك إلى سيويه^(٥). فإذا قلت: خرجت فإذا زيد، فالتقدير عندهم: خرجت فبحضرتي زيد.

الثالث: ذهب الكوفيون إلى أن (إذا) حرف^(٦)، وتأبهم على ذلك ابن مالك^(٧)، كما نسب إلى الشلوبين في أحد قوليه^(٨).

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٤، شرح الكافية للرصي ١/١٠٣، ٢/١١٤، الارتشاف ٢/٢٤٠، البحر المحيط ١/٩٩، الجنى الداني ٣٦٥، جمع الهوامع ١٨٢/٣

(٢) انظر: الكتاب ٤/٢٣٢، شرح التسهيل ٢/٢١٤، الجنى الداني ٣٦٥

(٣) انظر: المقتضب ٢/٥٧-٥٨، البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٦٩-٣٧٠، شرح التسهيل ٢/٢١٤، شرح الكافية ١/١٠٣، المعنى ١٢٠.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٢٥٤-٢٥٦، الجنى الداني ٣٦٥، الجمع ١٨٢/٣.

(٥) انظر: الارتشاف ٢/٢٤٠، البحر المحيط ١/٩٩.

(٦) انظر: البحر المحيط ١/٩٩، الجنى الداني ٣٦٦، المساعد ١/٥١٠، جمع الهوامع ١٨٢/٣.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٢/٢١٤، الارتشاف ٢/٢٤٠، الجمع ١٨٢/٣.

(٨) انظر: ارتشاف الصرف ٢/٢٤٠ و القول الثاني له: إنها ظرف زمان.

الأدلة والمناقشة:

استدل من قال: إن (إذا) ظرف زمان بالاستصحاب للحال، فقد ثبت أن (إذا) الظرفية تدل على الزمان، فالتي للمعجأة كذلك بقاء لها على ما ثبت لها^(١).

أما من قال: إنها ظرف مكان، فمما استدل به لذلك، وقوع (إذا) المعجائية خبراً عن الجثة في نحو: خرجت فإذا زيد. ومعلوم أن ظرف لزمان لا يصلح الإخبار به عن اسم ذات إلا في ضرب من التأويل^(٢).
واستدل من قال بحرفية (إذا) المعجائية بما يأتي:

١- قول الشاعر:

وَكُنْتُ أَرَى رَيْدًا - كَمَا قِيلَ - سَيْدًا إِذَا إِلَهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَارِمِ^(٣)
حيث روي البيت بكسر همزة (إن)، ولو كانت (إذا) ظرفاً لم تقع بعدها (إن) المكسورة غير مقترنة بالفاء، كما لا تقع بعد سائر الظروف، نحو: عندي أنك قاضل، وأمر (إن) بعد إذا المعجائية بخلاف ذلك^(٤).
ثم إن القول بظرفية (إذا) يترتب عليه كون العامل فيها خبر (إن)، ومعلوم أن ما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها^(٥).

(١) انظر: الدر المصون ١/١٣٣، جمع الهوامع ٣/١٨٢.

(٢) انظر: الجي الثاني ٣٦٦

(٣) لا يعرف قائله. انظر: الكتاب ٣/١٤٤، المقنض ٢/٣٥١، الأصول ١/٣٢١، الخصائص ٤/٢٠٣، شرح المفصل ٤/٩٧، ٨/٦١، شرح الحمل لابن عصفور ١/٤٦١، شرح التسهيل ٢/٢١٥، غزاة الأدب ١٠/٢٦٥. والتهارم - جمع لهزمة وهي عظم ناتئ في أصل الخنك الأسفل وهو موضع الكز والفقا: موضع الصفع.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٢١٥، المساعد ١/٥١٠.

(٥) انظر: المغني ١٢٠، جمع الهوامع ٣/١٨٢.

٢- إن (إذا) الفجائية كلمة تدل على معنى في غيرها، فهي غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال^(١).

٣- إنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف^(٢).

٤- إنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف^(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بحرفية (إذا) الفجائية، وذلك لما يلي:

١- إنها لو كانت ظرفاً لم يختلف من حكم بطرفيتها في كونها مكانية أو زمانية؛ إذ ليس في الظروف ما هو كذلك^(٤).

٢- لو كانت ظرفاً لم تربط بين جملة الشرط والجزاء في نحو قوله تعالى: ﴿وَلِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَا قَدَمْتُ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٥)، إذ لا تكون كذلك إلا حرفاً^(٦).

٣- لو كان ظرفاً لكان الواجب اقترانها بالقاء إذا صُدِرَ بها جواب الشرط، فإن ذلك لازم لكل طرف صدر به الجواب، نحو: إن تقم فحينئذ أقوم^(٧).

٤- لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها، ولكن نصيب ما بعده على الحال كما كان مع الظروف المجمع على طرفيتها^(٨).

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٢١٤.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٢١٤.

(٥) سورة الروم، الآية ٣٦.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/٢١٤.

(٧) انظر: المرجع السابق ٢/٢١٤-٢١٥.

(٨) انظر: المرجع السابق ٢/٢١٥.

٥- لو كانت ظرف مكان لجاز تقديمها على الاسم وتأخيرها بعده، كما يجوز تقديم (بالخضرة) وتأخيرها، ولزوم تقديم (إذا) في كل كلام تكون فيه للمعجزة دليل على فساد ذلك^(١).

٦- لو كانت ظرفاً لم يكن لها موجب للبناء كما كان لها في غير المعجزة، وهو إضافتها إلى الحملة، ولا جملة هنا تم بها^(٢).

٧- إن القول بأنها ظرف مكان لا يطرد في جميع مواضع (إذا) الفجائية؛ إذ لا معنى لقولك: فبالمكان السبع الباب، في تأويل قولهم: خرجت فإذا السبع الباب^(٣).

الخلاف في الاسم المرفوع بعد (مذ) و(منذ):

اختلف النحويون في إعراب الاسم المرفوع الواقع بعد (مذ) و(منذ) في نحو: ما رأته مذ يومان، وما جالسته منذ يوم الجمعة، وذلك على أقوال:

الأول: ذهب أكثر الكوفيين إلى أن المرفوع فاعل حذف فعله، والأصل: ما رأته مذ كان يومان أو منذ مضى يومان^(٤)، وتابعهم من الأندلسيين ابن الطراوة^(٥)، والسهيلي وابن مضاء^(٦)، وابن مالك^(٧)

(١) انظر: وصف الجاني ١٥٠.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ١٠٣/١.

(٤) انظر: الإنصاف ٣٨٢/١، شرح المفصل ٤٥/٨، شرح التسهيل ٢١٧/٢، شرح الكافية ١١٨/٢، ارتشاف الصرب ٢٤٣/٢، المغني ٤٤٢، معجم الهوامع ٢٢٤/٣، التصريح على التوضيح ٢٠/٢.

(٥) انظر: الإنصاف ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١٣٠، ابن الطراوة السحوي ١٥٠.

(٦) انظر: ارتشاف الصرب ٢٤٣/٢، المغني ٤٤٢، معجم الهوامع ٢٢٤/٣، التصريح على التوضيح ٢٠/٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٢١٧/٢. وانظر: المراجع السابقة.

الثاني: ذهب الفراء من الكوفيين إلى أن المرفوع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير عنده: ما رأيته من الزمن الذي هو يومان^(١).

الثالث: قيل: إن الاسم بعد الظرفين (مذ) و(منذ) ارتفع على أنه خبر للظرف نفسه الوارد قبله، وعلى ذلك المبرد^(٢)، والفارسي^(٣).

الرابع: ذهب الأخفش والزجاج إلى أن الاسم مرتفع على الابتداء، والظرف قبله خبر له^(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل أكثر الكوفيين لقولهم بأن (مذ) و(منذ) مركبان من (من) و(إذ)، فتعبرا عن حالتهما في إفراد كل واحد منهما، فحذفت الهزة ووصلت (من) بالذال، وضمت الميم؛ للفرق بين حالة الإفراد والتركيب. ولذلك كان الرفع بعدهما بتقدير فعل؛ لأن الفعل يحسن بعد (إذ)، فيكون التقدير: ما رأيته مذ مضى يومان، ومنذ مضى ليلتان^(٥).

كما استدلوا كذلك بأن أسماء الزمان تضاف إلى الأفعال طاهرة أو مقدرة وقد استعمل الفعل بعد هذين الظرفين، وذلك في نحو قولهم: ما رأيته مذ وجد ومذ كان كذا وكذا^(٦).

وأما الفراء فقد احتج لذهبه بأن الاسم بعد (مذ) و(منذ) ارتفع بتقدير مبتدأ محذوف، بأن هذين الظرفين مركبان من (من) الجرة و(ذو) التي بمعنى (الذي)، فلما رُكبا حذفت الواو من (ذو) اجتزأ بالضمه عنها. ف(الذي) اسم موصول يفتقر إلى صلة وعائد، فإذا قلت: ما رأيته مذ يومان، فالتقدير: ما رأيته من الذي هو

(١) انظر: الإيضاح ٣٨٢/١، شرح المفصل ٤٥/٨، شرح الكافية ١١٨/٢.

(٢) انظر: المقنض ٣٠/٣. وانظر الارتشاف ٢٤٣/٢، المعنى ٤٤٢.

(٣) انظر: الإيضاح العسدي ٢٦٦-٢٦٢.

(٤) انظر: شرح المفصل ٤٦/٨، شرح الكافية ١١٨/٢، ارتشاف العصب ٢٤٣/٢، الجمع ٢٢٤/٣.

(٥) انظر: الإيضاح ٣٨٢/١. وانظر: المراجع السابقة.

(٦) انظر: الإيضاح ١٣٠، شرح المفصل ٤٥/٨.

يومان، فحذف (هو) وهو المبتدأ، وبقي الخبر الذي هو (يومان)، وحذف المبتدأ من الاسم الموصول جائزاً^(١).

أما من ذهب إلى أن الاسم إنما ارتفع لأنه خبر لـ (منذ) أو (مذ)، فحجته أن (مذ) و(منذ) معناهما الأمد، ألا ترى أن التقدير في قولك: ما رأيت مذ يومان، أي: أمد انقطاع الرؤية يومان، والأمد في موضع رفع بالابتداء، فكذلك ما قام مقامه، وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبراً عنهما؛ وإنما بُتِيََا لتضمنهما معنى (من) و(إلى)^(٢).

واحتج من قال إن (مذ) و(منذ) خبر مقدم والاسم المرفوع بعدهما مبتدأ مؤخر، بأن معنى (مذ) هنا معنى الظرف، فإذا قلت: ما رأيت مذ يومان، كان المعنى: بيني وبين لقائه يومان، فكما أن الظرف خبر فكذلك ما كان في معناه^(٣).

وقد اختار ابن مالك قول الكوفيين السابق، معللاً ذلك بأن «فيه إجراء مذ ومند في التسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى، فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادّعي التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادّعي التعريف. وفيه أيضاً تخلص من جعل جمليتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر»^(٤).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول من ذهب إلى أن المرفوع خبر لـ (مذ) أو (منذ)؛ وذلك لما يأتي:

(١) انظر: الإنصاف ١/٣٨٣-٣٩١، شرح المفصل ٤٦/٨، شرح الكافية ٢/١١٨.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) شرح التسهيل ٢/٢١٧. وانظر: همع البوامع ٣/٢٢٤.

١- إن ما ذهب إليه الكوفيون من أن أصل (مذ) و(منذ): من الجارة و(إذا)، لا دليل عليه. وما رُوي عن بعض العرب من كسر الذال في (مذ)، فلا يعدو أن يكون لغة ثانية لها، ولا يثبت به التركيب^(١).

٢- لو كان الأمر كما قال الكوفيون من التركيب، لما بقي لـ(إذ) من الأحكام ما كان لها مفردة؛ لأن الحرفين إذا ركباً بطل عمل كل واحد منهما منفرداً، وحدث حكم آخر^(٢). ثم إن (إذ) تضاف إلى المبتدأ كما تضاف إلى الفعل والفاعل^(٣).

٣- ما سبق يرد أيضاً على المراء فيما ذهب إليه من تركيب (مذ) و(منذ) من (من) الجارة و(ذو) الموصولة^(٤).

٤- ويرد مذهب المراء كذلك بأن (ذو) التي بمعنى (الذي) إنما تستعملها طيء خاصة، و(مذ يومان) بالرفع مستعمل في لغة جميع العرب^(٥).

٥- إن (منذ) لا ابتداء العاية في الزمان فلا يقع بعدها إلا الزمان، فإذا وقع بعدها فعل فإنه هو على تقدير زمان محذوف مضاف إلى الفعل^(٦).

٦- إن إضمار الفعل ليس بقياس^(٧).

٧- لو كان الاسم مرفوعاً على تقدير فعل محذوف، لكانت (مذ) و(منذ) من الحروف الطالبة للمعمل كـ(قد) والسين وسوف، وكل ما كان طالباً للفعل من الحروف لم يحز أن يليه الاسم إلا في ضرورة شعر، وإيلاء الاسم لـ(مذ) و(منذ)

(١) انظر: الإصناف ٣٩٢/١

(٢) المرجع السابق

(٣) انظر: شرح المفصل ٤٦/٨.

(٤) انظر: الإصناف ٣٩٢/١، شرح المفصل ٤٦/٨.

(٥) انظر: المرجعين السابقين.

(٦) انظر: شرح المفصل ٤٦/٨

(٧) انظر: جمع البوامع ٢٢٤/٣.

فصيح ثابت عن العرب ، فدل على أن ليس بعدها فعل مضمر. وأيضاً فإن الفعل لا يضمراً إلا أن يكون أمراً أو نهياً أو ما جرى مجراهما^(١).

٨- أما ما ذكره ابن مالك من محذور الابتداء بالتكرة إن ادعى التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادعى التعريف، فيرد بأن مسوغ الابتداء بالتكرة تقدم النفي صورة، ومسوغ التعريف في الحال الثانية شبهه لتعريف أجمع وأخواته، أو أنه تعريف معنوي^(٢).

الغلاف في تصرف (دون)

التصرف أن يستعمل اللفظ غير ظرف، والظروف بالنسبة إلى التصرف وعدمه أقسام.

و(دون) تكون ظرفية، كما تكون بمعنى حقير وردي^(٣). وقد اختلف المحويون في تصرف (دون) الظرفية على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون والأخفش أن تتصرف قليلاً^(٤)، واختاره ابن مالك^(٥).

الثاني: ذهب سيويه وجمهور الصريين إلى أنها لا تتصرف مطلقاً إذا كانت ظرفية^(٦)، سواء كانت هذه الظرفية حقيقية، نحو: جلست دون زيد، أم مجازية،

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٣/٢.

(٢) انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح ٢٠/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٤٠٩/١-٤١٠، شرح التسهيل ٢٣٤/٢، الارتشاف ٢٦٢/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٣٤/٢، ارتشاف الصرب ٢٦٢/٢، البحر لمحيط ١٦٥/١، الدر

المصون ٢٠٢/١، المساعد ٥٢٧/١، همع انبوامع ٢٠٩/٢، التصريح على التوضيح

٢٩٠/١

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢٣٤/٢

(٦) انظر: الكتاب ٤٠٩/١، والمراجع في الهامش الثاني السابق لهذه المسألة.

لحمو: هو دونك في الشرف؛ ولأن هذا إنما هو مثل يعني أنه حين أريد به الانحطاط من علو الشرف، تلامسه الطرفية لأن استعماله بذلك المعنى مثل استعماله في المكان الأدنى^(١).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تصرف (دون) الطرفية قليلاً بما يأتي:

١- قول الله تعالى: - (وَمَا دُونََ ذَلِكَ)^(٢)، حيث قيل: إن (دون) في محل رفع مبتدأ، وقد بني على الفتح لإصافته إلى مبني وهو (ذلك)، والجار والمجرور (منا) خبر مقدم^(٣).

٢- قول الشاعر:

أَلَمْ تَرَبَا أَنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَمَوْتُ دُونَهَا^(٤)

حيث يروى برفع (دون) على أنه خبر مرفوع.

٣- قول الآخر:

وَعَسَاءَ يَحْمِي دُونَهَا مَا وَرَاءَهَا وَلَا يَخْتَطِئُهَا النُّقْرَ إِلَّا الْمَخَاطِرُ^(٥)

حيث رفع (دون) على القاعلية.

(١) شرح التسهيل ٢٣٣/٢ - ٢٣٤

(٢) سورة الحجر: آية ١١.

(٣) انظر: المراجع في الهامش الثاني السابق من هذه المسألة، وقد سب فيها هذا القول إلى الألف، وهو غير موجود في كتابه المطبوع: معاني القرآن.

(٤) قائله موسى بن جابر وهو من شعراء الحماسة. انظر: الحماسة ٢١٥/١، شرح ديوان الحماسة للحرروقي ٣٧١، شرح التسهيل ٢٣٤/٢، ارتشاف الصرب ٢٦٢/٢، المساعد ٥٢٦/١، معجم الهوامع ٢٠٩/٣، التصريح على التوضيح ٢٩٠/١، اندرر اللوامع ١٨٢/١، والحقيقة: ما يحق على الرجل أن يحميه، وقيل: الحقيقة: الرأية

(٥) قائله ذو الرمة. انظر: ديوانه ١٠٢٥، شرح أبيات سيبويه ١٦٥/١، معجم الهوامع ٢٠٩/٣، اندرر اللوامع ١٨٢/١.

أما سيبويه فقد قال: «وأما دونك فلا يرفع أبداً، وإن قلت: هو دونك في الشرف؛ لأن هذا إنما هو مثل كما كان هذا مكان ذا في البديل مثلاً، ولكنه على السعة، وإنما الأصل في الظروف الموضع والمستقر من الأرض»^(١). ومن ثم حمل المانعون لتصرف (دون) الظرفية مطلقاً الشواهد السابقة على الشنود^(٢). كما حملوا بعضها على حذف (ما) الموصولة، كما قالوا في آية الجرس السابقة: تقديره: ما دون ذلك، فحذف (ما)^(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز تصرف (دون) الظرفية قليلاً؛ عملاً بالأدلة المسموعة - وإن كانت قليلة - التي استدلت بها المجوزون، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

إضافة الظروف إلى الجمل المعربة:

اختلف النحويون في الظروف، إعراباً وبناءً، إذا أضيفت إلى جملة اسمية، أو جملة فعلية فعلها معرب؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى إجازة الإعراب والبناء في الظروف المضافة إلى الحمل المعربة، والإعراب أرجح عندهم^(٤)، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك^(٥)، وأبو حيان^(٦).

(١) الكتاب ٤٠٩/١ - ٤١٠

(٢) انظر: الدر المنصور ٢٠٢/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٢٤/٢، جمع الهوامع ٢٠٩/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٦-٣٢٧/١، ٢٤٥/٢، إعراب القرآن للنحاس ١٧١/٥،

لمالي ابن الشجري ٦٨/١، شرح التسهيل ٢٥٥/٢، ارتشاف الصرب ٥٢٢/٢، الحر المحيط

٤٢١/٢، الدر المنصور ٥٢٠/٤، المص ٦٧٢، أوضح المسالك ١٣٦/٣، المساعد ٣٥٥/٢،

التصريح ٤٢/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢٥٣/٣ - ٢٥٧.

(٦) انظر: منهج السالك ٢٨٨

الثاني : أوجب جمهور البصريين إعراب الظروف المضافة إلى الجمل المعربة^(١).
الأدلة والمناقشة :

استدل من أجاز الإعراب والبناء مع ترجيح الإعراب بما يأتي :
١- قول الله -تعالى- : ﴿هَذَا يَوْمُ يَمُوتُ الْفَٰئِدِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٢) ، حيث قرأها الجمهور برفع (يوم) من غير تنوين ، وقرأها نافع بنصب (يوم) من غير تنوين كذلك^(٣). وعلى هذه القراءة الأخيرة يكون (يوم) ميباً مع أنه مضاف إلى جملة فعلية فعلها مضارع معرب.

ولا يمكن أن تكون الفتحة في (يوم) فتحة إعراب ؛ لأن المشار إليه هو اليوم لاتفاق الستة على الرفع. فلو جعلت الفتحة فتحة إعراب لامتنع أن يكون المشار إليه اليوم ؛ لاستلزام ذلك اتحاد الظرف والمظروف^(٤).

٢- قول الله -تعالى- : ﴿يَوْمَ لَا تَمَلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٥) ، حيث قرئت بضم الميم في (يوم)^(٦) ، كما قرئت بالفتح (يوم) ، ومسمى (يوم لا تملك) في قراءة الضم هو يوم الدين ، فلا يكون غيره في قراءة الفتح. فيلزم من ذلك كون الفتحة بنائية ، وكون ما هي فيه مرفوع المحل. ولا يقدر (أعني) ؛ لأن تقدير أعني لا يصلح إلا بعدما لا يدل على المسمى دلالة تعين ، ويوم الدين دال على مسماء دلالة تعين ، فتقدير أعني غير صالح^(٧).

(١) انظر : المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة عدا معاني القرآن للفراء.

(٢) سورة المائدة، الآية [١١٩].

(٣) انظر : إعراب القراءات السبع وعليلها ١/١٥١ ، السبعة ٣٥٠ ، معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١ ، تفسير الطبري ١١/٢٤١ ، مشكل إعراب القرآن ١/٢٥٥ ، الكشاف ١/٦٥٨ ، الكشاف ١/٤٢٣ ، البحر المحيط ٤/٤٢١ ، الدر المنصون ٤/٥٢٠.

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣/٢٥٥.

(٥) سورة الانقطار، الآية [١٩٦].

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء ٣/٢٤٤-٢٤٥ ، إعراب القرآن للسحاس ٥/١٧٠-١٧١ ، إعراب القراءات السبع وعليلها ٢/٤٤٩ ، الكشاف ٤/١٩٣ ، البحر المحيط ١٠/٤٢٣.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٥٥.

٣- قول الشاعر:

أَلَمْ تَعُدِّي بِأَعْمَرِكَ اللَّهُ أَنِّي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلٌ^(١)
حيث روي بفتح (حين)، وقد أضيف إلى جملة اسمية وهي معرفة.

٤- قول الآخر:

إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْأَلُو بِهَيْحِي نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يُطْلِعُ الْفَجْرُ^(٢)
فقد روي بفتح (حين) مع أنه ظرف مضاف إلى جملة فعلية فعلها مضارع معرب.

٥- قول الآخر:

عَلَى حِينَ مَنْ ثَلُثُ عَنْيَ ذِكْوُهُ نَجِدُ فَقْدَهَا إِذْ فِي الْمَقَامِ تَدَائِرُ^(٣)
حيث بنيت (حين) على الفتح مع أنها مضافة إلى الجملة الاسمية، وهي معرفة.
٦- قياس الفعل المضارع على الفعل الماضي في إجازة بناء الظرف المهم المضاف إليهما، يقول ابن الشجري: «ووجه إجازة الفراء الفتح في (يوم ينفع) حملة الفعل على الفعل»^(٤).

أما من أوجب إعراب الظروف المضافة إلى الجمل المعربة، فحجته أن الطرف لا يُتَنَى إلا إذا أضيف إلى مني بعده، مثل أن يضاف إلى فعل ماضٍ، أو حرف

(١) قائله مهال بن جهم، وقيل: بشر بن هذيل. انظر: أمالي الفاي ٣٩/١، شرح التسهيل ٢٥٦/٣، الدر المنصور ٣٠/٣، المغني ٦٧٣، المساعد ٣٥٥/٢، شرح أبيات المعني ١٢٦/٧، الدر اللوامع ١٨٧/١.

(٢) قائله أبو صخر الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، الكامل ٥٠/٢، أساس البلاغة (طلع)، شرح الحماسة ١٩/٣، شرح التسهيل ٢٥٦/٣، المغني ٧٨، ٦٧٢، شرح أبيات المغني ٣٣٨/١.

(٣) قائله لبيد. انظر: ديوانه ٢١٧، الكتاب ٧٥/٣، سر صاع الإعراب ٥٠٧/٢، الإصناف ٢٩١/١، خزانة الأدب ٦٤/٩، واللبث البطء والندوب: الدلو. ويروي البيت: وفي الدناب تدائر. والتلأثر: التراحم.

(٤) أمالي ابن الشجري ٦٩/١.

موصول، أو (إذا)، فعندها يُبنى، أما في حال إضافته إلى جملة مصدرية بفعل مضارع معرب، أو باسم، فلا يجوز حينئذ إلا الإعراب حتى يحصل التناسب^(١). يقول أبو جعفر النحاس رداً قول المراء: «وهذا غلط لا يجوز أن يبنى الظروف عند الخليل وسيويه مع شيء معرب، والفعل المستقبل معرب... ولكن تبنى ظروف الزمان مع الفعل الماضي؛ لأن ظروف الزمان منقضية غير ثابتة فلك أن تبنيتها مع ما بعدها إذا كان غير معرب»^(٢).

ومن ثم حمل من أوجب إعراب الظروف المضاف إلى جملة معربة، على أن النصب فيه على الظرفية، فيكون التخريج في آية المائدة السابقة: هذا واقع أو يقع في يوم ينفع، ومنهم من خرجه على أن (هذا) منصوب به (قال)، وأشيره إلى المصدر، فصبه على المصدر وقيل: بل أشيره إلى الخبر والقصاص المتقدمة^(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول الكوفيين ومن وافقهم، وهو جواز الإعراب والبناء في الظروف المضافة إلى الجمل المعربة، مع أن الإعراب أرجح؛ وذلك «لصحة الدلالة على ذلك نقلاً وعقلاً»، كما يقول ابن مالك^(٤).

والمرجح لذلك الأدلة المسموعة السابقة وغيرها التي استدل بها من أجاز البناء. ومنها أشلة أضيف فيها الظروف إلى جمل مصدرية بمعرب إعراباً أصلياً، وهي الجمل الاسمية، «فلأن يشت بناء ما أضيف إلى جملة مصدرية بمعرب أصله البناء أحق وأولى»^(٥)، والمقصود بذلك الجمل المصدرية بفعل معرب

(١) انظر: المرجع السابق ٦٨/١، ٦٠١/٢، التصريح على التوضيح ٤٢/٢.

(٢) إعراب القرآن ١٧١/٥.

(٣) سطر ٠ إعراب القراءات السبع ١٥١/١، البحر المحيط ٤٢١/٤، الدر المنصون ٥٢٠/٤.

(٤) شرح التسهيل ٢٥٥/٣.

(٥) المرجع السابق.

ثم إن القول بأن إيجاب بناء الظرف المضاف إلى الجملة المصدرة بفعل مني ،
القصده إيجاد المشاكلة بين المضاف والمضاف إليه ، أمر غير مسلم بل هو محل
نزاع^(١).

هذا بالإضافة إلى بعد المعنى الذي يؤول إليه عند حمل الأمثلة السابقة — ومنها
آيتا المائدة والانقطار السابقتان — على ما أوله بها الموجبون للبناء.

(١) انظر : المرجع السابق ، والتصريح على التوضيح ٤٢/٢

باب المفعول معه

وجوب العطف بالواو وامتناع المفعول معه :

للاسم بعد الواو حالات ، منها : وجوب العطف بها ، ورجحان العطف على المعية ، ووجوب المعية ، ورجحان المعية على العطف^(١) .
ومما يجب أن تكون فيه الواو عاطفة قول الشاعر :

إِذَا مَا الْغَابِياتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَرَجَحُنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونُ^(٢)
وقول الآخر :

عَفَفْتُهَا تَيْسًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَبَّتَ هَمَالَةً عَثَاها^(٣)

حيث يمتنع أن تكون الواو للمعية في البيتين ؛ وذلك لانتفاء فائدة الإعلام بالمعية في البيت الأول ، إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب . ولانتفاء المعية في البيت الثاني ؛ لأن الماء لا يصاحب الثبن في العلف^(٤) .

ثم اختلف السحويون في تخريج هذه الأبيات وما شاكلها : أمس باب عطف المفردات هو ، أم من عطف الجمل ؛ وذلك على قولين .

(١) انظر : ارتشاف الضرب ٢/٢٨٧ وما بعدها ، أوضح المسالك ٢/٢٤٣ وما بعدها ، همع البوامع ٣/٢٤١ وما بعدها ، التصريح على التوضيح ١/٣٤٥-٣٤٦ .

(٢) قائله الراعي النميري ، انظر : ديوانه ٢٦٩ ، تأويل مشكل القرآن ١٦٥ ، الخصائص ٤٣٢/٢ ، الإصناف ٢/٦١٠ ، شرح التسهيل ٢/٢٦٢ ، ارتشاف الضرب ٢/٢٨٩ ، تذكرة السحابة ٦١٧ ، المغني ٤٦٦ ، لسان العرب ١/٤٢٢ (رغب) ، ٢٨٧ (رجع) ، انقاصد السحوية ٣/٩١ ، التصريح على التوضيح ١/٣٤٦ . ومعنى تزجيج العيون : تدقيقها وتطويلها .

(٣) قائله روية ، انظر ملحقات ديوانه ٦٦٤ ، معاني القرآن للفراء ١/١٤ ، الخصائص ٢/٤٣١ ، الإصناف ٢/٦١٣ ، شرح المفصل ٢/٨ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٧ ، ارتشاف الضرب ٢/٢٩٠ ، المغني ٨٢٨ ، لسان العرب ٢/٢٨٧ (زجع) ، ٣/٣٦٧ (فك) ، ٢٥٥/٩ (علف) ، التصريح على التوضيح ١/٣٤٦ .

(٤) انظر : أوضح المسالك ٢/٢٤٩ ، التصريح على التوضيح ١/٣٤٦ .

الأول: ذهب الحزمي والمازني^(١) والمبرد^(٢) إلى أن التالي للواو في البيتين السابقين معطوف على الأول، وذلك على تأويل العامل وتضمنيه معنى يتسلط به على المتعاطفين، فيكون من باب عطف المبرد على المفرد^(٣).

الثاني: ذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أن الشواهد السابقة وما شاكلها محمولة على إضمار فعل مناسب بعد الواو، فيكون من باب عطف الجمل^(٤)، وتابعهم على ذلك ابن مالك^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز أن تكون الشواهد السابقة محمولة على تضمين الفعل معنى يتسلط به على المتعاطفين، بأن ذلك مسموع عن العرب^(٦)، وما سمع منه:

١- قول الشاعر:

يَا لَيْتَ رَوْحِكَ قَدْ عَدَا مُتَقَلِّدًا سَهْبًا وَرُثْمًا^(٧)

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٩٠، أوضح المسالك ٢/٢٤٩، همع الهوامع ٣/٢٤٥،

التصريح على التوضيح ١/٣٤٦.

(٢) انظر: المراجع السابقة، والمقتضب ٢/٥١.

(٣) ومن ذهب إلى ذلك أيضاً أبو عبيدة وأبو محمد الزبيدي والأصمعي (انظر: الارتشاف ٢/٢٩٠)، ورواهم ابن عصفور (انظر: شرح الجمل ٢/٤٥٣).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٤، ارتشاف الضرب ٢/٢٩٠، أوضح المسالك ٢/٢٤٩، همع الهوامع ٣/٢٤٥، التصريح على التوضيح ١/٣٤٦.

(٥) انظر: المراجع السابقة عدا معاني القرآن، وشرح التسهيل ٢/٢٦٢.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٩٠، التصريح على التوضيح ١/٣٤٦.

(٧) قاله عبدالله بن الزمعي. انظر: المقتضب ٢/٥١، الخصائص ٢/٤٣١، أمالي

المرتضى ١/٥٤، الإنصاف ٢/٦١٢، شرح المفصل ٢/٥٠، ارتشاف الضرب

٢/٢٩٠، لسان العرب ٣/٣٦٧ (قلد)، ٢/٢٨٧ (زجج)، خزانة الأدب ٢/٢٣١،

١٤٢/٣، ١٤٢/٩.

حيث عطف (رمحا) على (سيفا) وإن كان الرمح لا يتقلد ؛ وذلك لأن معنى المتقلد: حامل ، فلما خلط بينهما جرى عليهما لفظ واحد^(١).

٢- قول الآخر:

نَسْرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنِيهِ إِنَّ مَوْلَاهُ ثَابِتٌ لَهُ وَهُوَ^(٢)

معطف (عيبه) على أنفه وإن كانت العينان لا توصفان بالجدع ؛ وذلك بتأويل (يجدع) وتصمينه معنى يتسلط به على الأنف والعينين معاً

٣- قول الآخر:

شَرَابُ اللَّبَانِ وَتَمْرٍ وَأَقِطٌ^(٣)

فالتمر والأقط لا يقال فيهما. شرباً، ولكن أدخلهما مع ما يشرب، فجري اللفظ واحداً، والمعنى أن ذلك يصير إلى بطونهم^(٤)

وقد أول أصحاب المذهب الأول (زججن) في البيت الأول السابق، بأنه بمعنى: حسنٌ، و(علمتها) في البيت الثاني، بأنه بمعنى: ألفتها^(٥)

كما استدل من قال بالتصمين كذلك بأنه يسوغ أن يكون هذا من عطف المفرد على المفرد وإن لم يكن الثاني شريك الأول في المعنى ؛ وذلك أنه يجوز في العطف

(١) المفتض ٥١/٢.

(٢) قتله الزمرقان بن بدر، وقيل: خالد بن الطيمان. انظر: الخيوان ٤٠/٦، مجالس نعلب ٤٦٤/٢، كتاب الصاعتين ١٨١، الخصائص ٤٣١/٢، أمالي المرتضى ٢٥٩/٢، المقاصد الحوية ١٧١/٤، لسان العرب ٤١/٨ (جدع)، همع الجوامع ١٣٠/٢.

(٣) لا يعرف قائل هذا الرجز انظر: المفتض ٥١/٢، الإنصاف ٦١٣/٢، لسان العرب ٢٨٧/٢ (زجج)، ٤٠٢/١١ (طمل). والأقط: طعام يتخذ من اللبن المحبص يطبخ ثم يترك حتى يحصل.

(٤) انظر: المفتض ٥١/٢، الإنصاف ٦١٤/٢.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح ٣٤٦/١.

ما لا يجوز في الأفراد^(١). ثم إن العرب قد تطلق على الشيشين إذا اختلطا في الذكر حكم أحدهما^(٢).

أما أصحاب المذهب الثاني الذين أوجبوا تقدير فعل مناسب بعد الواو العاطفة، فقد عمدوا إلى ذلك لتعذر أن يكون الأمر من باب عطف مفرد على آخر، فالعيون لا تشارك الحواجب في الترجيع، والماء لا يشارك التبن في العلف.

ولذلك قدر هؤلاء عاملاً مناسباً بعد حرف العطف، فتكون المسألة من باب عطف جملة على أخرى. فالتقدير في البيت الأول السابق: وكحلى العيون. وفي البيت الثاني: وسقيتها ماءً بارداً، وهكذا بالنسبة لبقية الشواهد^(٣).

كما اعترض أصحاب المذهب الثاني على التضمين الذي قال به المخالمون؛ إذ لو كان على التضمين مجاز: علفتها ماءً وتبناً، كما ساع: علفتها تناً وماءً، قالوا: وهو غير جائز^(٤).

الترجيح:

يترجع لي في هذه المسألة القول بالتضمين، وذلك بتأويل العامل المذكور مما يكسه معنى يتسلط به على المتعاطفين المفردين؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسمومة السابقة التي استدل بها أصحاب هذا المذهب، بالإضافة إلى أدلة أخرى مبنوثة في كتب النحو تؤيد هذا المذهب^(٥).

(١) انظر: ارتشاف العرب ٢/٢٩٠، مع البوامع ٣/٢٤٥.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٥٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٦٢، الارتشاف ٢/٢٩٠، أوضح المسالك ٢/٢٤٩.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح ١/٣٤٦.

(٥) انظر: المقتضب ٢/٥١، الخصائص ٢/٤٣٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٥٣-٤٥٤،

ارتشاف العرب ٢/٢٩٠.

٢- إن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك ، وواضح أن القول الثاني فيه تقدير عامل محذوف بخلاف الأول.

٣- إنه - وإن اختلف في التضمن أقباسي هو أم سماعي - إلا أن الأكثرين على أنه قياسي ، وضابطه أن يجتمع الأول والثاني في معنى عام^(١).

مسألة : ما شأنك وعمراً ، وما لك وزيداً :

من حالات الاسم مع الواو أن تتقدم الواو جملة فعلية أو اسمية متضمنة معنى العمل ، وقبل الواو ضمير متصل مجرور ، نحو قولهم : ما لك وزيداً ، وما شأنك وعمراً ؟

وقد اختلف النحويون في الاسم الثاني للواو في هذه الأمثلة على قولين :
الأول : يجب فيه نصب على المعية ولا يجوز فيه العطف ، وعلى ذلك عامة البصريين^(٢).

الثاني : ذهب الكسائي إلى أن الوجه في الاسم في هذه الحال نصب ، ويجوز جره كذلك^(٣) ، وتابعه على ذلك ابن خروف الذي قال بعد أن ذكر قول الكسائي : «وبه أقول»^(٤) ، كما ذهب إلى ذلك أيضاً ابن مالك^(٥)

(١) انظر : التصريح على التوضيح ٣٤٦/١.

(٢) انظر الكتاب ٣٠٧/١ وما بعدها ، شرح المعصل ٥٠/٢-٥١ ، شرح التسهيل ٢٥٧/٢ ، ارتشاف الضرب ٢٨٨/٢ ، مصحح الهوامع ٢٤٢/٣ ، التصريح على التوضيح ٣٤٥/١

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٥٧/٢ ، ارتشاف الضرب ٢٨٨/٢ ، المساعد ٥٤٢/١ ، التصريح على التوضيح ٣٤٥/١.

(٤) ارتشاف الضرب ٢٨٨/٢ ، وانظر : شرح التسهيل ٢٥٧/٢.

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢٥٧/٢ ، التصريح على التوضيح ٣٤٥/١

الأدلة والمناقشة:

استدل من أوجب نصب الاسم التالي للواو ومنع الجر على العطف، بأن الكاف ضمير مخفوض، ولا يصح العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار. قال سيويه بعد أن أورد: مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً: «فإن حملت الكلام على الكاف المضمر فهو قبيح، وإن حملته على الشأن لم يجوز لأن الشأن ليس يلتبس بعبدالله، إنما يلتبس به الرجل المضمّر في الشأن... وبذلك أيضاً على قبحه إذا حمل على الشأن، أنت إذا قلت: ما شأنك وما عبدالله؟ لم يكن كحس ما جرّم وما داك التوقي؛ لأنك توهم أن الشأن هو الذي يلتبس بزید، وإنما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد. ومن أراد ذلك فهو ملغزٌ تارك للكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم»^(١).

ولشرح كلام سيويه السابق قال ابن يعيش: «ولم يجوز رفعه -أي الاسم التالي للواو- بالعطف على الشأن؛ لأنه ليس شريكاً للشأن، لأنه لم يرد أن يجمع بينهما، وإنما المراد: ما شأنك وشأن عمرو، وقال سيويه: فإن أراد ذلك كان ملغزاً، يعني إن أراد ما شأنك وما شأن عمرو، كان خلاف المفهوم من اللفظ، فيكون المتكلم به ملغزاً. فلما لم يجوز خفضه ولا رفعه حمل الكلام على المعنى وجعل ما شأنك وما لك بمنزلة ما تصنع، فصار كأنك قلت: ما صنعت وزيداً»^(٢).

أما عن لزوم نصب الاسم ههنا؛ فلأنه -كما ذكر ابن يعيش^(٣)- من قبيل أحسن التبيين؛ لأن الإصمار والحمل على المعنى فيه ضعف مع جوازه، والعطف على المضمّر المخفوض ممتنع، فصار هذا كما لو تقنعت صفة الكرة عليها؛ لأن الحال من الكرة ضعيف، وتقديم الصفة على الموصوف ممتنع، فحمل على الجائز وإن كان ضعيفاً، كذلك ههنا.

(١) الكتاب ٣٠٧/١-٣٠٨.

(٢) شرح الفصل ٥٠/٢.

(٣) انظر: المرجع السابق.

والنصب عند سيبويه وغيره بـ(كان) مضمرة قبل الجار، أو مصدر (لابس) متوياً بعد الواو، والتقدير: ما كان لك وريداً، وما كان شأنك وزيداً، أو ما لك وملابسة زيداً، وما شأنك وملابسة زيداً^(١).

أما الكسائي وموافقوه الذين أجازوا الخفض للاسم التالي للواو بالإضافة إلى نصه، فالجر عندهم بتقدير حرف جر محذوف مدلول عليه بالمذكور، قال ابن مالك: «...فصرح الكسائي بجواز الجر، وبه أقول، لا على العطف، بل على حذف مثل ما جربه الضمير لدلالة السابق عليه»^(٢).

وقد رد هذا القول بأن فيه نظراً؛ لأن الحار في الأمر العام المطرد إذا حذف رال عمله؛ لأنه عامل ضعيف فلا يعمل محذوفاً^(٣).

الترجيح:

ينرجح لي في هذه المسألة جواز الحرف في الاسم التالي للواو، وذلك لما يأتي:

١- إن المسألة قد تكون من باب تقدير حرف جر -كما ذهب إلى ذلك ابن مالك وغيره-؛ لأنه سمع من العرب إعمال حرف الجر محذوفاً، ومن ذلك ما روي عن رؤية أنه قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: خير عافاك الله، يريد: بخير^(٤).

ثم إن الحرف المذكور يدل على المحذوف، فلا إلباس عندئذ.

٢- كما يمكن أن يكون الجر عطفاً على الضمير المجرور السابق، حيث أجاز الكوفيون وغيرهم ذلك دون إعادة الجار، مستدلين بعدة نصوص فصيحة، منها

(١) انظر: الكتاب ١/٣٠٧-٣٠٩، شرح التسهيل ٢/٢٥٥، ارتشاف الصرب ٢/٢٨٨،

المساعد ١/٥٤٢، معجم البوامع ٣/٢٤٢.

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٥٧.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح ١/٣٤٥.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن عيمش ٢/٥١.

قول الله -تعالى-: ﴿يَتَقَلَّبُكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ فَتَالٍ فِيهِ قُلْ فَتَالٌ فِيهِ كَيْبٌ وَصَدُّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(١)، حيث قرأها الجمهور بجر (المسجد)^(٢)، وخرج الكوفيون الجر على أنه عطف على الباء في (به)؛ أي: وكفر به وبالمسجد^(٣).

كما استدلوا أيضاً بقول الله -تعالى-: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٤)، حيث قرأها حمزة بجر (الأرحام)^(٥)، ومما خرج عليه ذلك أنه عطف على الضمير المجرور في (به) من غير إعادة الجار^(٦).

(١) سورة البقرة، الآية [٢١٧].

(٢) انظر: البحر المحيط ٢/٢٨٦، الدر المنصور ٢/٢٩٣-٣٩٤.

(٣) انظر: المرحمين السابقين، والإيضاح ١/٤٦٣، التصريح على التوضيح ٢/١٩٠.

(٤) سورة النساء، الآية [٤١].

(٥) انظر: معاني القرآن للقرطبي ١/٢٥٢، تفسير الطبري ٧/٥١٩، السبعة ٢٦٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢، إعراب القرآن للنحاس ١/٣٩١، الكشف ١/٣٧٥، الدر المنصور ٣/٥٥٤.

(٦) انظر: المراجع السابقة.

باب الاستثناء

تقديم المستثنى أول الكلام:

أجاز النحويون تقديم المستثنى على المستثنى منه نحو: ما حصر إلا ريداً أحد^(١)، ولكم اختلموا في تقديم المستثنى أول الكلام، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون -وخص على الكسائي مهم- إلى إجازة تقديم حرف الاستثناء والمستثنى أول الكلام، نحو قولهم: إلا طعامك ما أكل زيد^(٢). وتابعهم الأندلسي^(٣) من الأندلسيين بشرط أن يسبق حرف الاستثناء بحرف نفي، نحو: ما إلا زيداً في الدار أحد^(٤).

الثاني: ذهب البصريون إلى منع المسألة مطلقاً سواء تقدم حرف نفي أم لم يتقدم^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل أصحاب القول الأول بما يأتي:

١- قول الشاعر:

(١) انظر: الإنصاف ٢٧٣/١، التبيين ٤٠٦، شرح الكافية للرصي ٢٢٨/١، ارتشاف الصرب ٣٠٧/١، معجم الهوامع ٢٦٠/٣.

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخنسي الأندلسي، من أئمة في وسط الأندلس، لارم الشلوبي وأما الحسن الدباج سين، كان إماماً في النحو واللغة والأشعار، قرأ عليه ابن الزبير وغيره. له تلاميذ على كتاف سيويه، وعلى الإيصاح، والجميل والجرونية. توفي سنة ٦٨٠ هـ (انظر: معجم الطيبت ٧٠١/٢، البلية ١٦٨، إشارة التعيين ٢٣٣-٢٣٤، بغية الوعاة ٢٠٤/٢).

(٣) انظر: ارتشاف الصرب ٣٠٧/١، معجم الهوامع ٢٦١/٣.

(٤) انظر المراجع في الهامش الأول السابق، وخرانة ٣١٢/٣.

خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسَيْنَ بِهِ فَهَسَ إِلَيْهِ شَوْسٌ^(١)

حيث قدم المستثنى أول الكلام، وهو قوله: خلا أن العتاق.

٢- قول الآخر:

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعْدُ عِيَالِي شُعْبَةً مِمَّنْ عِيَالِكَا^(٢)

حيث قدم المستثنى أول الكلام كذلك، وهو قوله: خلا الله.

٣- قول الآخر:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الْجَنِّ بِهَا إِنْسِيٌّ^(٣)

حيث قدم المستثنى أول الكلام وهو مسبوق بحرف نفي. والتقدير في البيت:

ولا بها إنسي خلا الجن.

وفي هذه الشواهد السابقة تقدم المستثنى وأداته (خلا)، وهي فرع عن (إلا)،

فالأصل أولى بذلك^(٤).

(١) قائله أبو زيد الطائي. انظر: ديوانه ٩٦، مجالس ثعلب ٤٨٦/٢، لقتضب ٢٤٥/١،

الخصائص ٤٣٨/٢، المحتجب ١٢٣/١، ٧٦/٢، المنصف ٨٤/٣، الإيضاح ٢٧٣/١،

التيين ٤٠٧، شرح المفصل ١٥٤/١٠، لسان العرب ٤٩/٦ (حسن).

العتاق. جمع عتيق، وهو الأصيل حسن: إذا فطر وشعر به. وشوس: من

الشوس، وهو النظر بمؤخرة العين، وقيل: النظر بأحد شقي العين تعبطاً.

(٢) قائله الأعشى وليس في ديوانه. انظر: جواهر الأدب ٣٨٦، لسان العرب ٢٤٢/١٤

(خلا)، المقاصد النحوية ١٣٧/٣، جمع الهوامع ٢٦٠/٣، التصريح على التوضيح

٣٦٣/١، خزانة الأدب ٣١٤/٣.

(٣) قائله المعجاج. انظر: نوادر أبي زيد ٢٢٦، المنصف ٦٢/٣، جمهرة اللغة ١١٤٥،

الإيضاح ٢٧٤/١، التبيين ٤٠٧، شرح الكافية ٢٢٨/١، لسان العرب ١٤/٦

(أنس)، جمع الهوامع ٢٦١/٣، خزانة الأدب ٣١١/٣ وليس بها طوري. أي ليس

بها أحد.

(٤) انظر: جمع الهوامع ٢٦١/٣.

كما احتج الكوفيون كذلك بأن تقديم المستثنى على المستثنى منه جائز،
كقولك: ما لي إلا أباك صديق، فكذلك يجوز تقديم المستثنى على العامل فيه، ألا
تري أن قولك: ما مررت إلا بزيد جائز، وكذلك: ما بزيد مررت. ولأن العامل في
الاستثناء فعل، وتقديم المفعول على الفعل جائز^(١)

أما الأبي الذي قصر الجواز على ما إذا سبق المستثنى بنفي، كما في البيت
الآخر السابق: ولا خلا الحن بها إنسي، فحجته أن المستثنى لم يتقدم على الكلام
بجملة؛ وذلك لسبق (لا) النافية^(٢).

أما البصريون الذين منعوا تقديم المستثنى أول الكلام مطلقاً، فقد استدلوا بما
يأتي:

١- إن الاستثناء يضارع الدل، ألا تری أنك تقول: ما جاءني أحد إلا زيد،
وإلا زيداً، والمعنى واحد، فلما جرى الاستثناء الدل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم
البدل على المبدل منه^(٣).

٢- إن حرف الاستثناء أتى به وصلة للمعل وتقوية له، فلا يجوز تقديمه على ما
يوصله كواو (مع)، فإني لو قلت: وزيداً قمت، لم يحز^(٤)

٣- إن القول بإجازة المسألة يؤدي إلى أن يعمل ما بعد (إلا) فيما قلها، وذلك
لا يجوز، كما أن عمل ما في حيز (ما) النافية أو الاستفهامية فيما قلها لا يجوز،
فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعد (إلا) فيما قلها؛ لأن الاستثناء بمعنى النفي؛ لأنه
إخراج بعض الجملة، والنفي كذلك^(٥).

(١) انظر: الإصناف ١/٢٧٥-٢٧٦، التبيين ٤٠٨.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/٢٦١.

(٣) انظر: الإصناف ١/٢٧٦، التبيين ٤٠٦.

(٤) انظر: المرجعين السابقين، وهمع الهوامع ٣/٢٦٠.

(٥) انظر: الإصناف ١/٢٧٦، التبيين ٤٠٧.

٤- إنه لم يسمع تقديم المستثنى أول الكلام في شيء من كلام العرب^(١).
أما ما استدل بها المجوزون من الأدلة السابقة، فقد خرج المتمعن على أوجه
تتبع من أن يكون دليلاً على إجازة ما ذهبوا إليه.

من ذلك أن البيت الأخير السابق، قيل عنه: إنه شاذ للضرورة^(٢). وقيل:
تقديره: ليس بها طوري ولا بها إنسي خلا الحنّ، فحذف إنسياً. فأضمر المستثنى
منه، وما أظهره تفسير لما أضمره^(٣).

أما البيت الأول السابق، فخرج تحريماً مماثلاً للتخريج السابق، واستدل لذلك
بالبيت الذي سبقه في قول الشاعر:

إلى أن عرّسُوا وأعّت منهم قريباً ما يحسّ له حيس^(٤)
والتقدير: ما يحس له جنس حيس إلا أصوات الخيل^(٥).

الترجيح:

عما يمكن أن يُلحظ في الأدلة المسعوعة التي استدل بها المجوزون للمسألة، أن أداة
الاستثناء المتقدمة في الآيات الثلاث هي (خلا).

ومعلوم الخلاف بين النحويين في (حلا): أفعل هي أم حرف؟ وقد أنكر سيبويه
وأكثر البصريين حرفية (حلا)، وقالوا: إنها فعل بمعنى المارقة والمجاوزة، وقد
ضمنت معنى الاستثناء^(٦).

وعلى ذلك فلا مانع من تقديمها ما دامت فعلاً.

(١) انظر: شرح الكافية للرصي ٢٢٨/١، مع الهوامع ٢٦٠/٣

(٢) انظر: الإصناف ٢٧٧/١، شرح الكافية ٢٢٨/١، خزنة الأدب ٣١١/٣.

(٣) انظر: الإصناف ٢٧٧/١، التبيين ٤٠٨، شرح الكافية ٢٢٨/١.

(٤) انظر: أغلب المراجع في تخريج البيت الأول السابق.

(٥) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٤٠٨.

(٦) انظر: ارتشاف الصرب ٣١٧/٢-٣١٨، مع الهوامع ٢٨٦/٣.

أما حروف الاستثناء فالراجح أنه لا يجوز أن تقدم مع المستثنى أول الكلام. قال الرصبي بعد أن ذكر قول الكوفيين السابق: «والأولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا. ويمنعه القياس أيضاً؛ وذلك لأن المستثنى أخرج من المستثنى منه في الحقيقة أولاً كما ذكرنا، ثم نسب الحكم إلى المجموع، وهو في الظاهر مخرج من الحكم أيضاً؛ لأن الظاهر أنك أخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك: جاءني القوم إلا زيدا. ومرتبة المخرج أن يكون بعد المخرج منه، فكان حقه أن يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معاً، لكنه جوز لكثرة استعماله تقدمه على أحدهما، نحو: جاءني إلا زيدا القوم، والقوم إلا زيدا إحوتك، ولم يجرز تقدمه عليهما معاً»^(١).

إعراب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه:

أجاز السحويون تقديم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولهم: ما قام إلا زيدا أحد^(٢) ولكنهم اختلفوا في إعراب المستثنى المتقدم على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه، كما أجازوا كذلك الإعراب على أنه معمول لما قبل (إلا)^(٣)، وتابعهم ابن مالك من الأندلسيين^(٤) حيث يقول في ألفيته:

وعبر نصب سابق لي المي قد يأتي ولكس نصبه آخر إن ورد

(١) شرح الكافية ٢٢٨/١.

(٢) انظر الكتاب ٢٣٥/٢ وما بعدها، الإيضاف ٢٧٥/١-٢٧٦، شرح الحمل لابن عصفور ٢٦٣/٢، ارتشاف الضرب ٣٠٧/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١٦٨/١، ارتشاف الضرب ٣٠٧/٢، مع الهوامع ٢٥٧/٣، التصريح على التوضيح ٣٥٥/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٩٠/٢ - ٢٩١، مع الهوامع ٢٥٧/٣.

الثاني: ذهب البصريون إلى إيجاب نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه^(١)، وتابعهم ابن عصفور^(٢).

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن تابعهم بما يلي:

١- رواية إعراب المستثنى المتقدم بغير النصب عن بعض العرب الموثوق بهم، قال سيبويه: «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحد، فيجعلون أحداً بدلاً»^(٣).

قال القراء سبعد أن أشار إلى البدلية-: «ومن العرب من يرفع ما تقدم في إلا على هذا التفسير»^(٤).

٢- قول الشاعر:

لَأَتُهُمْ يَرْجُحُونَ مِنْهُ شَعَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ^(٥)
حيث رفع المستثنى (النبيون) مع تقدمه على المستثنى منه (شافع).

٣- قول الآخر:

رَأَتْ إِخْوَتِي بَعْدَ الْجَمِيعِ تَفَرَّقُوا فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَفَرُ^(٦)

(١) انظر الكتاب ٢٢٥/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٣/٢، الارتشاف ٣٠٧/٢، التصريح على التوضيح ٣٥٤/١-٣٥٥.

(٢) انظر: شرح الجمل ٢٦٣/٢، جمع الهوامع ٢٥٧/٢.

(٣) الكتاب ٢٣٧/٢. وانظر: شرح التسهيل ٢٥٧/٣.

(٤) معاني القرآن ١٦٨/١.

(٥) قائله حسان بن ثابت -رضي الله عنه- انظر: ديوانه ٢٤١، شرح التسهيل ٢٩٠/٢، شرح الكافية

الشافية ٧٠٥/٢، أوضح المسالك ٢٦٨/٢، المقاصد النحوية ١١٤/٣، جمع الهوامع

٢٥٧/٣، التصريح على التوضيح ٣٥٥/١، الدرر اللوامع ١٩٢/١.

(٦) ينسب البيت لشمر. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٣/٢، المقرب ١٦٩/١،

رصف المباني ٨٨، لسان العرب ٤١٩/٤ (شفر)، جمع الهوامع ٢٥٧/٣، خزنة

الادب ٣٥٩/٧، الدرر اللوامع ١٩٢/١. والشفر: يقال: ما بها شفر، أي: ما بها

قليل ولا كثير، من قولك: شفر: إذا قل.

حيث قدم المستثنى (واحد) ولم ينصبه، بل رفع المستثنى على أنه معمول (يُبق)، والمستثنى منه الأصلي صار بدلاً من المستثنى. قال ابن مالك: «وقد يجعل المستثنى متبوعاً والمستثنى منه تابعاً»^(١).

٤- قول الآخر:

مُقَرَّرٌ أَطْلَسُ الْأَطْمَارِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الصُّرَاءُ وَالْأَصَيْنُهَا نُسَبُ^(٢)

حيث رفع المستثنى (الضرأ) مع أنه مقدم على المستثنى منه (نُسَب).

أما من أوجب نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه، فحجته أنه لو لم ينصب على الاستثناء لكان بدلاً؛ والبدل تابع، والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع، فيكون تقديم المستثنى مانعاً من إعرابه بدلاً لهذه العلة، فلم يبق إلا الوجه الآخر، وهو نصبه على الاستثناء.

ثم إعراب (أحد) في قولهم: ما قام إلا زيد أحد، بدلاً من (زيد) لا يجوز؛ لأن (أحد) أعم من زيد، فلو جعل بدلاً لكان عكس البدل؛ لأنه ليس من أقسام البدل؛ بدل كل من بعض^(٣).

قال سيويه: «وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه؛ لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعدما تمى فتبدله، فلما لم يكن وجه الكلام حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى»^(٤).

(١) شرح التسهيل ٢/٢٩٠.

(٢) قائله ذو الرمة. انظر: معاني القرآن للضراء ١/١٦٨، شرح التسهيل ٢/٢٩١، شرح الكافية الشافية ٢/٧٠٥ والمقرع: خفيف الشعر وأطلس: أغبر الأطمار؛ جمع طمر، وهو الثوب البالي والضرأ: الكلاب الصواري. النُسب: المال.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٣٥، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٣، التصريح ١/٣٥٥.

(٤) الكتاب ٢/٣٣٥.

كما حمل الموجبون للنصب هذه المسألة على نظيرتها التي تقدمت فيها الصفة على صاحبها الكرة، كما في قولهم: فيها قائماً رجلاً، حيث تعرب حيثلاً حالاً قال سيويه: «... كما أنهم حيث استقمحو أن يكون الاسم صفة في قولهم: فيها قائماً رجلاً، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرجت الصفة، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه»^(١).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز إعراب المستثنى إذا قُدم على المستثنى منه بحسب موقعه من العامل السابق له (إلا) وإعراب المستثنى منه بدلاً من المستثنى «وإن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب»^(٢)؛ وذلك لما يأتي:

- ١- ثبوت هذه اللغة عن بعض العرب الموثوق بهم -كما مر سابقاً-.
- ٢- للأدلة الشعرية المسوعة السابقة وغيرها^(٣) مما أعرب فيها المستثنى منه بدلاً من المستثنى.

- ٣- إن هذا التقديم الحاصل للمستثنى التقدير به التأخير^(٤)
- ٤- إنه لا يمتنع إبدال المستثنى منه المتأخر من المستثنى المتقدم وإن كان المستثنى منه -في ظاهره- أعم من المستثنى؛ لأن المستثنى منه عام أريد به خاص، فصح إبداله من المستثنى بدل كل من كل لا يدل بعض من كل^(٥)
- ٥- إن نظير هذه المسألة في أن المتبوع أخرو صار تابعاً بعد ما كان متبوعاً قولهم: ما مررت بمثلك أحبار، وعندي خراسانية جارية. فمثلك تابع لأحد على

(١) المرجع السابق.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/١٦٨.

(٣) انظر: أمثلة أخرى مسموعة تدعم القول الأول السابق في: معاني القرآن للفراء

١/١٦٨.

(٤) انظر: الإصناف ١/٢٧٧.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٣ - ٢٦٤، التصريح على التوضيح

١/٣٥٥.

أنه نعت له ، فلما قدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل ، وأعرب المنعوت بدلاً من النعت^(١).

النصب بـ (حاشا) مجردة من (ما) :

من أدوات الاستثناء (حاشا) ، وقد اختلف النحويون في النصب بها إذا استثنى بها ، وذلك على أقوال :

الأول : ذهب سيويه وأكثر البصريين إلى أن (حاشا) المستثنى بها حرف دال عل الاستثناء يجر ما بعده دائماً ، ولا يكون ناصباً في الاستثناء^(٢).

الثاني : ذهب الكوفيون^(٣) ، والأخفش^(٤) إلى إجازة النصب بـ (حاشا) في الاستثناء لكونها فعلاً ماضياً ، وتابعهم من الأندلسيين الزبيدي^(٥) ، وابن مالك^(٦).

الثالث : ذهب بعض الكوفيين إلى أن (حاشا) في الاستثناء فعل استعمل استعمال الحروف ، فحذف فاعله^(٧).

(١) انظر - الكتاب ٣٢٧/٢ ، معاني القرآن للفراء ١٦٨/١ ، شرح التسهيل ٢٩٠/٢ ،

التصريح على التوضيح ٢٥٥/١

(٢) انظر الكتاب ٣٧٧/١ ، ٣٩٥ ، الأصول ٢٨٨/١ ، الإنصاف ٢٧٨/١ ، الارتشاف ٢/

٣١٧ ، الجنى الداني ٥١٣ .

(٣) انظر - الأصول ٢٨٩/١ ، الإنصاف ٢٧٨/١ ، التبيين ٤١٠ ، شرح الكافية ٢٤٤/١ ،

الارتشاف ٣١٧/٢ ، المفني ١٦٥ .

(٤) انظر - شرح التسهيل ٣٠٧/٢ ، المعني ١٦٥ ، الجنى الداني ٥١٣ .

(٥) انظر : أبو بكر الريدي ٢١٤ - ٢١٥

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣٠٦/٢ - ٣٠٧ .

(٧) انظر : الإنصاف ٢٧٨/١ ، الارتشاف ٣١٧/٢ وقال السيوطي : وأكرر بعض

الكوفيين - منهم الفراء - حرفية (حاشا) ، وقال - إنها فعل أبدأ انظر : همع البوامع

الأدلة والمناقشة:

استدل من عد (حاشا) في الاستثناء حرف جر دائماً بما يلي:

- ١- بحىء الاسم مجزوراً بعدها في نصوص فصيحة، منها قول الشاعر:
حاشا أبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة فتم^(١)
برواية الحر في (أبي)، وبطل أن يقال: عامل الجر لـ (أبي) مقدر؛ لأن عامل
الجر لا يعمل مع الحذف، فوجب أن تكون (حاشا) هي الحارة^(٢).
 - ٢- إنه لا يجوز دخول (ما) المصدرية على (حاشا)، ولو كانت فعلاً ناصباً لما
امتنع دخول (م) عليها، كما دخلت على (خلا) و(عدا)^(٣).
 - ٣- إنه يقال: حاشاي، ولا يقال: حاشاني، ولو كانت فعلاً ناصباً لما امتنع ذلك،
كما قيل: رماني^(٤). ومن النصوص التي استعملت فيها (حاشاي) قول الشاعر:
في فتية حقلوا الصليب إلههم حاشاي إني مسلم مقدر^(٥)
 - ٤- إنه لو كان (حاشا) فعلاً ناصباً لكان له فاعل، وليس له فاعل^(٦).
- أما من أجاز الصب بـ (حاشا)، وقال: إنها قد تكون فعلاً ناصباً في الاستثناء،
فقد استدل بما يأتي:

-
- (١) قائله الحميد الأسدي انظر: المفضليات ٣٦٧، المحتسب ٣٤١/١، الإصناف ٢٨٠/١،
التبيين ٤١٠، شرح المفصل ٨٤/٢، ٤٧/٨، خزنة الأدب ١٥٠/٢. والبكمة: الأبهم
والعلم: الغبي العمي.
 - (٢) انظر: الإصناف ٢٨١/١.
 - (٣) انظر: المرجع السابق ٢٨٠/١، المسائل المثورة ٦٧، التبيين ٤١١.
 - (٤) انظر: التبيين ٤١١، شرح المفصل ٨٥/٢.
 - (٥) قائله الأقيصر الأسدي انظر: ديوانه ٤١، شرح التسهيل ٣٠٧/٢، ارتشاف
الضرب ٣١٧/٢، لسان العرب (حشا) ١٨٢/١٤، (عذر) ٥٥١/٤، الجي الداني
٥٦٦، توصيف المقاصد ٣٧٧/١، جواهر الأدب ٤٢٦، معجم الهوامع ٢٨٥/٣،
الدرر اللوامع ١٩٧/١.
 - (٦) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٤١١.

١- إن ذلك ثابت بالنقل الصحيح عن يوثق بعريته^(١)، ومن ذلك:

(أ) آيت الأول السابق الذي روي بنصب (أبا) بعد (حاشا)^(٢)

(ب) قول الآخر:

حاشا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالنَّبِيِّ^(٣)

(ج) قول بعضهم: اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصم^(٤).

(د) قول الأحفش: وأما (حاشا) فقد سمعت من يصب بها^(٥).

٢- إن (حاشا) تنصرف، وإذا كانت متصرفة وجب أن تكون فعلاً، لأن

التصرف من خصائص الأفعال^(٦). ومما وردت فيه (حاشا) متصرفة قول الشاعر:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُ وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَمِ مَنْ أَحَدٍ^(٧)

٣- إنه يتعلق بها لام الجر، كما في قوله الله - تعالى - «حَشَّ لِلَّهِ مَا هَذَا شَرًّا»^(٨)،

وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل. ولو كانت (حاشا) حرفاً، لم يدخل عليها حرف

الجر، لأن حرف الجر لا يدخل على مثله^(٩).

(١) انظر: شرح المفصل ٨٥/٢، شرح التسهيل ٣٠٦/٢.

(٢) انظر: الجنى الثاني ٥١٣.

(٣) قاله الصرزدق انظر - ديوانه ٢١٥/١ والرواية فيه: إلا قريش فإن الله فضلها، وحيث لا

شاهد فيه وانظر شرح التسهيل ٣٠٧/٢، المقاصد النحوية ١٣٧/٣، جمع التوامع

٢٨٣/٣، الدرر التوامع ١٩٦/١.

(٤) انظر الأصول ٢٨٨/١، المحتسب ٣٤٢/١، المفصل ٢٩٠، شرح المفصل ٨٥/٢، شرح

الحمل ٤٨٠/١، شرح التسهيل ٣٠٦/٢ وقيل الرواية (الأصم) بالعين.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٠٧/٢. وقد نقل ابن يعيش هذه اللة عن أبي عمرو الشيباني.

انظر: شرح المفصل ٨٥/٢.

(٦) انظر: الإصناف ٢٧٨/١، شرح المفصل ٨٥/٢.

(٧) قاله الجلفة. انظر. ديوانه ١٣، مجالس ثعلب ٥٠٤، الأصول ٢٨٩/١، المسائل المشورة ٦٧،

المرئجل ١٨٦، الإصناف ٢٧٨/١، شرح المفصل ٨٥/٢، ٤٨/٨، حزانة الأدب ٤٠٣/٣.

(٨) سورة يوسف، الآية ١٣١.

(٩) انظر. الإصناف ٢٨٠/١، التبيين ٤١٣، شرح المفصل ٨٥/٢.

٤- إنه يدخلها الحذف، وليس القياس في الحروف الحذف، إنما يكون الحذف في الأفعال والأسماء^(١).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز محيء (حاشا) الدالة على الاستثناء فعلاً فتنب ما بعدها، وإن كان الأكثر فيها أن تكون حرف جر؛ وذلك لما يأتي:

١- للدالة السابقة التي استدلت بها من أجاز النصب بد (حاشا)، بخاصة الأدلة المسموعة منها.

٢- إن ما عصد به المانعون لعلية (حاشا) رأيهم غير مسلم؛ وذلك لما يأتي:

(أ) إن قولهم: حاشاي، ورد على استعمال (حاشا) حرفاً؛ لأنه أكثر من استعمالها فعلاً، وقد نقل ابن مالك عن الفراء قوله: إن من نصب بد (حاشا) قال: حاشائي، ومن خفض قال: حاشاي^(٢).

(ب) أما عدم اتصال (حاشا) بد (ما) المصدرية فإن من أفعال هذا الباب (ليس) و(لا يكون) ولم توصل (ما) بهما، وأيضاً فإن الدليل يقتضي ألا توصل (ما) وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل... ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة، فإذا وصل ببعضها حرف مصدري فهو على خلاف الأصل، فلا يبالى بانفراده بذلك، فيقال: لم لم يوافق غيري؟ فإن موافقته تكثير للشذوذ، ومحالفة استمرار على مقتضى الدليل، على أنه قد قيل: ما حاشا في حديث .. رسول الله ﷺ: (أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة)^(٣)،^(٤)

٣- إن في هذا الترجيح جمعاً بين النصوص الثابتة عن العرب.

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٠٧/٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ٣٣/١.

(٤) شرح التسهيل ٣٠٧/٢ - ٣٠٨.

مجيء (لا سيما) للاستثناء:

اختلف النحويون في عد (لا سيما) من أدوات الاستثناء، وذلك على قولين:
الأول: ذهب الكوفيون إلى عد (لا سيما) من أدوات الاستثناء^(١)، ووافقهم
الأخفش^(٢)، وتابعهم ابن مضاء من الأندلسيين^(٣)، كما نسب القول بذلك إلى ابن
هشام الخضراوي^(٤).

الثاني: ذهب سيبويه وعامة النحويين إلى أن (لا سيما) ليست من أدوات
الاستثناء^(٥)، وتابعهم ابن مالك^(٦)، وأبو حيان^(٧).
الأدلة والناقشة:

استدل من عدّ (لا سيما) من أدوات الاستثناء، بأن ما بعدها في قولهم:
قام القوم لا سيما زيد، مخالف لما قبلها؛ لأن غرض المتكلم إخراج (زيد) من
القوم على وجه من الوجوه، فصارع في خروجه عن القوم خروج (زيد) في
قولهم: قام القوم إلا زيدا^(٨).

قال ابن هشام الخضراوي: لما كان ما بعدها بعضاً مما قبلها، وخارجاً عنه
بمعنى الزيادة، كان استثناء من الأول؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له
وأقرب ما يشبه به قوله:

(١) انظر: معجم الهوامع ٢٩١/٣.

(٢) انظر: المرجع السابق، وارتشاف الصرب ٣٢٨/٢.

(٣) انظر: معجم الهوامع ٢٩١/٣.

(٤) انظر: المرجع السابق ٢٩٢/٣.

(٥) انظر: المرجع السابق، وشرح الكافية ٢٤٨/١-٢٤٩، المعنى ١٨٧، خزانة الأدب
٤٤٦/٣-٤٤٧.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣١٨/٢.

(٧) انظر: ارتشاف الصرب ٣٢٨/٢.

(٨) انظر: المرجع السابق، والاستعلاء في أحكام الاستثناء ١١١، شرح الكافية ٢٤٩/١، معجم
الهوامع ٢٩١/٣.

فَقِي كَمُلْتَ غَيْرَ أَنَّهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَمَا يُبْنِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيًا^(١)
لأن كونه جواداً خيراً، لكن زاد في هذا الخير على غيره مما هو خير^(٢).

أما من لم يعد (لا سيما) من أدوات الاستثناء، فقد استدل بما يأتي:

١- إنه لا تقع موقعها (إلا) التي هي أصل أدوات الاستثناء، يقول ابن مالك: «أصل أدوات الاستثناء هو إلا، فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته، وما لم يكن كذلك فليس منها. ومعلوم أن (إلا) تقع موقع (حاشا) و(عدا) و(خلا) و(ليس) و(لا يكون) و(غير) و(سوى) وغير ذلك مما لم يختلف في الاستثناء به، فوجب الاعتراف بأنه من أدواته، و(لا سيما) بخلاف ذلك فلا يعد من أدواته»^(٣).

٢- إن المذكور يعد (لا سيما) ليس مستثنى عما قبلها، بل منبئ على أوليته بالحكم المنسوب لما قبلها^(٤). فالذي يلي (لا سيما) داخل فيما قبله، ومشهود له بأنه أحق بذلك من غيره، وهذا المعنى مفهوم بالبديهة من قول الشاعر:

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا مِثْلًا يَوْمٍ بِدَارَةِ حُلُحُلٍ^(٥)

(١) قائله النابعة الجعدي. انظر: ديوانه ١٧٣، الكتاب ٣٢٧/٢، شرح أبيات سيويه ١٦٢/٢، الأزهية ١٨١، الشعر والشعراء ٢٩٩/١، شرح ديوان الخماسة للمرزوقي ١٠٦٢، لسان العرب ٦٣١/٢ (وحي)، شرح شواهد المغني ٦١٤/٢، جمع الهوامع ٢٩٢/٣، الخزانة ٣٣٤/٣.

(٢) انظر: جمع الهوامع ٢٩٢/٣.

(٣) شرح التسهيل ٣١٨/٢.

(٤) انظر: المرجع السابق، شرح الكافية ٢٤٨/١-٢٤٩، ارتشاف الضرب ٣٢٨/٢، المغني ١٨٧، جمع الهوامع ٢٩٢/٣.

(٥) قائله امرؤ القيس. انظر: ديوانه ١٠، شرح المفصل ٨٦/٢، شرح التسهيل ٣١٨/٢، شرح الكافية ٢٤٩/١، ارتشاف الضرب ٣٢٨/٢، الجنى الداني ٣٣٤، ٤٤٣، المعنى ١٨٦، لسان العرب ٤١١/١٤ (سوا)، شرح شواهد المغني ٤١٢/١، ٥٥٨/٢، جمع الهوامع ٢٩٣/٣، خزانة الأدب ٤٤٤/٢. ودائرة جلعج: اسم موضع.

فلا تردد أن مراده دخول يوم (دائرة جلجل) فيما دخلت فيه الأيام الآخر من
الصلاح، وأن له مزية^(١).

٣- إن الواو تدخل على (لا سيما) بخلاف غيرها من أدوات الاستثناء^(٢).

الترجيح:

من الواضح أن سبب الخلاف في هذه المسألة عائد إلى الخلاف في المقصود
بالاستثناء، فمن توسع في معهومه ليشمل أي نوع من الخلاف بين المشى والمشي
منه، أجاز الاستثناء بـ(لا سيما)؛ لأن ما بعدها يخالف لما قبلها بوجه من الوجوه.

أما من اشترط في الاستثناء أن يكون الثاني خارجاً عن المشى منه، فلم يعد
بالخلاف الحاصل بـ(لا سيما)، ومن ثم لم يعد لها من أدواته.

والذي يظهر لي أنه لا مانع من عد (لا سيما) من أدوات الاستثناء؛ وذلك لأن
المشى مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبله، وعلى هذا فيكون
استثناء مقطوعاً^(٣).

أما عن دخول الواو على (لا سيما)، فإنما كان ذلك لأن المعنى مقدر بجملة،
حيث التقدير في البيت السابق: وأخص هذا اليوم لأنه ليس مثل الأيام الصالحة
بل هو أفضل^(٤).

الاختلاف في القدر المخرج بالاستثناء:

اختلف النحويون في القدر المخرج بالاستثناء، وذلك على أقوال:
الأول: أجاز الكوفيون أن يكون المشى قدر المشى منه أو أكثر^(٥)، واختار

(١) انظر: شرح التسهيل ٣١٨/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢٩٢/٣، خزنة الأدب ٤٤٦/٣.

(٣) انظر: شرح الكافية ٢٤٩/١، المعنى ١٨٧، همع الهوامع ٢٩١/٣، خزنة الأدب ٤٤٦/٣.

(٤) انظر: خزنة الأدب ٤٤٧/٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢٩٣/٢، الاستمراء في أحكام الاستثناء ٥٤٦، ارتشاف الضرب

٢٩٤/٢-٢٩٦، همع الهوامع ٢٦٨/٣.

ذلك ابن خروف^(١)، وابن مالك^(٢). كما نسب هذا القول كذلك إلى الشلوبين^(٣).

الثاني: ذهب عامة البصريين إلى وجوب نقصان المعرج بالاستثناء عن النصف^(٤)، واختار ذلك ابن عصفور^(٥).

الثالث: ذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دونه، ولا يجوز أن يكون أكثر من ذلك^(٦).

الأدلة والمناقشة:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- قول الله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَغَيْرَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ شُلُطَنٌ إِلَّا مَا آتَاكَ مِنْ

الْقَوَائِنِ﴾^(٧)، فاستثنى القوائين من العباد وهم أكثر من المؤمنين، بدليل قوله - تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾^(٨).

٢- قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن مَّوَدَّ نَفْسَهُ﴾^(٩)،

فقد استثنى (من سفه نفسه)، وهم أكثر ممن لم يسفه، فإن المراد بمن سفه: المخالفون لملة إبراهيم، وهم أكثر من الذين يتبعونها^(١٠).

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٩٣، جمع الهوامع ٣/٢٦٩.

(٢) انظر: المرجعين السابقين.

(٣) انظر: جمع الهوامع ٣/٢٦٩.

(٤) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة.

(٥) انظر: شرح الحمل ٢/٢٥٠ - ٢٥١، جمع الهوامع ٣/٢٦٨.

(٦) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة.

(٧) سورة الحجر، الآية (٤٦).

(٨) سورة ص، الآية (٢٤).

(٩) سورة البقرة، الآية (١٣٠).

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٩٣.

٣- قول الله تعالى: ﴿قُرْآنًا لِّذِكْرٍ لِّقَلِيلٍ﴾^(١)، فالقليل مستثنى من الليل، والمراد بالقليل النصف، بدليل أنه قد أبدل منه النصف بدل شيء من شيء؛ وذلك على جهة البيان لمقدار القليل، والمعنى: قم نصف الليل وأقل منه وأكثر منه^(٢).

والذي يجب أن يُلحظ أن هذا الدليل الأخير حجة لأصحاب القول الأول، ولأصحاب القول الثالث كذلك.

٤- قول الشاعر:

أَدُّوا السَّيِّئَاتِ تَسْعِينَ مِائَةً ثُمَّ انْبَغُوا حَكَمًا بِالْحَقِّ قَوْلًا^(٣)
ووجه الدليل في هذا البيت أن الاستثناء إخراج الثاني من الأول، وهذا الشاعر قد أخرج تسعين من مائة، فكما ساع له ذلك في غير الاستثناء، فكذلك يجوز في الاستثناء^(٤).

٥- كما استدل أصحاب هذا القول كذلك بدليل من المعقول، معاده أن الاستثناء لفظ يخرج من الجملة ما لولاه لدخل فيها، فجاز إخراج الأكثر به كالتخصيص، وكاستثناء الأقل^(٥).

أما أصحاب القول الثاني الذين اشترطوا نقصان المخرج بالاستثناء عن النصف، فقد استدلوا بأن الاستثناء إنما وضعته العرب لإخراج ما عساه يذهل عنه المتكلم، فيحتاج إلى إخراجه بعد اندراجه في اللفظ. ويُفتر في القليل؛ لأن مثله يجوز الذهول عنه. أما أنه يطبق بما نصفه أو أكثر باطل، وذلك إذا كان المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر، فهذا يعد مشتغلاً بالهذيان^(٦).

(١) سورة المزمل، الآية [٢١]

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٠-٢٥١، شرح التسهيل ٢/٢٩٣، الاستغناء ٥٣٨.

(٣) لا يعرف قائله انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٤٩، الاستغناء في أحكام الاستثناء ٥٣٨.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٠.

(٥) انظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٥٣٨.

(٦) انظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٥٤٠.

كما استدلووا كذلك بأن إخراج الأكثر وترك الأقل يؤدي إلى وضع اسم الكل على الأقل ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم إلا أربعة أخماسهم ، كنت قد أوقعت القوم على خمسهم ، وذلك غير جائز. ألا ترى أن العرب تقول : قام القوم ، إذا قاموا بأجمعهم أو قام أكثرهم^(١).

ومن ثم رد أصحاب هذا القول الأدلة السابقة بردود كثيرة : منها ما قالوه في آية الحجر ، حيث إن المراد بالعباد فيها : المؤمنون ؛ لأن الله تعالى أضافهم إلى نفسه ، والإضافة إصافة تقريب. فكانه قال : إن المؤمنين ليس لك عليهم سلطان. وقوله : ﴿إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ استثناء منقطع ، وليس غرضاً من الأول. كأنه قال : لكن من اتبعك من الغاوين فلك عليهم^(٢).

وإن سلم بأن (إلا) في الآية للاستثناء ، فالممنوع من استثناء الأكثر إذا كان عدد المستثنى من المستثنى منه مصرحاً به ، وأما إذا لم يكن العدد مصرحاً به فإنه يصح^(٣).

كما ردوا الاحتجاج بآية المزمّل بأنه لا دلالة فيها على جواز استثناء النصف ؛ إذ النصف غير مستثنى ، بل هو ظرف للقيام فيه ، وتقديره : قم الليل نصفه إلا قليلاً^(٤).

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة منع أن يكون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر منه ؛ وذلك لما يلي :

١ - إن جميع ما استدل به من أجاز ذلك عتمل للتأويل ، والمستقرأ من كلام العرب إنما هو استثناء الأقل^(٥).

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٠.

(٢) انظر : المرجع السابق ، والاستثناء ٥٤١.

(٣) انظر : الاستثناء في أحكام الاستثناء ٥٤١.

(٤) انظر : الاستثناء ٥٤٠ ، البحر المحيط ١٠/٣١٢ - ٣١٤.

(٥) انظر : معجم البوامع ٣/٢٦٩.

٢- للأدلة السابقة التي استدلت بها أصحاب هذا القول.

٣- إضافة للتحريرات التي خرج بها المانعون لاستثناء النصف أو أكثر لأدلة المجوزين السابقة وما شابهها، ذكر كذلك في تحريج آية الحجر السابقة أن المدرك في نفي القبح إنما هو عدم العلم بطلان الأكثر والمساوي عند النطق؛ فإن قوله: ﴿إِلَّا مَنِ اتَّقَى﴾ وإن كان الله تعالى - علماً بعدد المتبعين وأنهم الأكثر، لكن هذا النطق والكلام لو صدر عن عربي غير عالم بالفيب كان كلاماً حسناً، فكذلك إذا جاء في كلام الله تعالى؛ لأن شأن القرآن أن يكون عربياً على منوال العرب لا على منوال الرومية. بل كل ما كان حسناً في كلام العرب كان كذلك في كلام الله تعالى. وما كان ممتعاً كان ممتعاً؛ لأن الله تعالى أخبر أنه إنما أنزل القرآن على لغة العرب لا على غيرها، ولا معنى لكونه على لغة العرب إلا أنه مهما جار جاز، ومهما امتنع امتنع في كلام الله تعالى^(١).

توجيه قولهم: كل شيء مَهْة ما النساء وذكرهن:

ورد عن العرب قولهم: كل شيء مَهْة ما النساء وذكرهن^(٢). وقد اختلف السحويون في تحريجه على قولين:

(١) الاستغناء في أحكام الاستثناء ٥٤١.

(٢) هكذا ورد المثل في كتب الحومل شرح التسهيل ٢٣٦/١، ٣١٠/٢، وارتشاف الصرب ٣١٩/٢، وجمع البوامع ٢٨٨/٣. أما في كتب الأمثال، فقد ورد بصيغة: ما خلا النساء وذكرهن. انظر: المستقصى ٢٢٧/٢، رقم ٧٦٧، وجمع الأمثال ١٥٨/٢ رقم ٢٩٩٠. فلا شاهد فيه عندئذ. والمه: اليسير الخفيف. وقيل المهاء: التصارة والحسن فعلى الأول يكون المعنى: كل شيء يهون ويطرح إلا ذكر النساء، أي أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حرمه ليمتنع حيث لا يحتمله. وعلى الثاني يكون الأمر بعكسه أي: أن كل ذكر وحديث حسن إلا ذكر النساء.

انظر: المراجع السابقة، ولسان العرب ٥٤١/١٣ (مه)، وخرانة الأدب ٣٦٢/٥.

الأول: ذهب الفراء وعلي بن المبارك الأحمر إلى أن (ما) في المثل أداة استثناء، والنساء مستثنى، فـ(ما) بمعنى (إلا)^(١). وتابعهما على ذلك من الأندلسيين السهيلي^(٢).

الثاني: قيل إن (ما) مصدرية، والفعل بعدها محذوف، والتقدير: ما خلا النساء، وقيل: ما عدا النساء. وقد نسب أبو حيان هذا القول إلى بعض أصحابه^(٣)، كما قال به ابن مالك^(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل من ذهب إلى أن (ما) في المثل أداة استثناء بأن العرب تستثنى بـ(ما)^(٥)، فلا حذف عندئذ من المثل السابق ولا تقدير، فـ(ما) نافية قد استثنى بها. كما استدلو أيضاً بحمل (ما) على (ليس)، نقل أبو حيان عن السهيلي قوله: وليس ما يدخل فيه (ليس) يدخل فيه (ما)، فيستثنى بـ(ما) دون (ما)، إلا في كلمة جاءت مثلاً^(٦).

أما أصحاب القول الثاني، فقد ردوا القول السابق بأن الاستثناء بـ(ما) غير محفوظ، فلا يخرج المثل عليه^(٧).

ومن ثم قدروا (ما) مصدرية حذف الفعل بعدها، قال ابن مالك سمعنا إيراد المثل -: وأرادوا: ما عدا النساء وذكرهن، فحذفوا صلة (ما) وهو (عدا)، وأبقوا المنصوب به والمعطوف عليه^(٨).

(١) انظر: ارتشاف العرب ٣١٩/٢، جمع الهوامع ٢٨٩/٣.

(٢) انظر: المرجعين السابقين.

(٣) انظر: ارتشاف العرب ٣٢٠/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٣٦/١، ٣١٠/٢.

(٥) انظر: ارتشاف العرب ٣٢٠/٢.

(٦) المرجع السابق، وانظر: جمع الهوامع ٢٨٩/٣.

(٧) انظر: المرجعين السابقين.

(٨) شرح التسهيل ٢٣٦/١.

ويظهر أن ما حمل ابن مالك على القول إن المضمَر (عدا)، هو أنه متفق على فعليتها، بخلاف (حاشا) و(خلا)، فبينهما مختلف في فعليتهما^(١).

الترجيح:

لعل مما يرجح القول الأول السابق أن المثل روي كذلك: كل شيء مهم إلا حديث النساء^(٢).

كما يرجحه كذلك أنه قول لا يحتاج إلى تأويل أو تقدير بخلاف الثاني، ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك.

أما القول الثاني فيقويه الرواية الأخرى للمثل: كل شيء مهم ما خلا النساء وذكرهن، بإثبات (خلا)^(٣)، ولذا قيل: الرواية بمحذف (خلا) وهو يريد بها^(٤).

والذي يظهر لي أن كلا التوجيهين مقبول وله ما يقويه، ولم يظهر لي ما يرجح أحدهما على الآخر.

(١) انظر: معجم الهوامع ٢٨٨/٣ - ٢٨٩.

(٢) انظر: لسان العرب ٥٤١/١٣ (مهم).

(٣) انظر: المستقصى ٢٢٧/٢، مجمع الأمثال ١٥٨/٢.

(٤) انظر: لسان العرب ٥٤١/١ (مهم).

باب الحال

مجيء الفعل الماضي غير المسبوق بـ (قد) حالاً

اختلف النحويون في مجيء الفعل الماضي حالاً ؛ وذلك على قوبين :

الأول : أجاز الكوفيون عدا الفراء أن يقع الفعل الماضي حالاً سواء أكان مسبوqاً بـ (قد) أم لم يسبق^(١) ، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك^(٢) ، وأبو حيان^(٣) .

الثاني : ذهب البصريون عدا الأخفش إلى أن الماضي لا يقع حالاً إلا إذا اقترن بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة^(٤) ، ووافقهم الفراء من الكوفيين^(٥) .

الأدلة والمناقشة :

استدل الكوفيون ومن وافقهم بعدة أدلة سماعية وقياسية ؛ منها :

١ - قول الله تعالى - : ﴿ أَوْ جَاءَكُمْ وَكُنْتُمْ حَصِرْتُمْ سُدُّوْهُمْ ﴾^(٦) ، حيث جاء الفعل الماضي (حصرت) حالاً وهو خال من (قد) ، ومما يؤكد حالته قراءة من قرأ الآية : (حَصِرَةٌ) على وزن (ثَبَّة)^(٧) .

(١) انظر : انقضي ١٢٤/٤ ، الإنصاف ٢٥٢/١ ، التبيين ٣٨٦ ، شرح الكافية ٢١٣/١ ، الارتشاف ٣٧٠/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣٧١/٢ وما بعدها .

(٣) انظر : ارتشاف الصرب ٣٧٠/٢ ، منهج السالك ٢١٤ .

(٤) انظر : المراجع في الهامش الأول السابق ، والأصول ٢٥٤/١ ، والمسائل البعديات ٢٤٥ ، وأمثالي ابن الشجري ١٤٦/٢ .

(٥) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٨٢/١ .

(٦) سورة النساء ، الآية ١٩٠ .

(٧) وهي قراءة الحسن وقتادة ويعقوب . انظر الشواذ ٢٧ - ٢٨ ، الشر ٢١٥/٢ ، معاني القرآن للفراء ٢٨٢/١ ، إعراب القرآن للسحاس ٤٧٩/١ ، البحر المحيط ١٤/٤ ، الدر المنون ٦٦/٤ وما بعدها .

٢- قول الله تعالى:- ﴿هَٰذِهِ يَصْكِعُونَ ۚ رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾^(١)، حيث وقع الفعل الماضي (ردت) حالاً، وهو مجرد من (قد). وكذلك الأمر بالنسبة للفعل (اتبعتك) في قول الله تعالى:- ﴿أَتُؤْمِنُ لِلَّهِ وَأَتَّبِعَكَ الْآزْدَلُونَ﴾^(٢)

٣- قول الشاعر:

دَرِيرٌ كَتَحْنُوفٍ الْوَلِيدِ أَمْرَةٌ تَقْلُبُ كَمَنْهِ بَخِيطٍ مُوَصَّلٍ^(٣)
فـ (أمره): فعل ماضٍ في موضع الحال، وهو مجرد من (قد).

٤- قول الآخر:

وَأَنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِ الزُّهْرَةِ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَهِّ الْقَطْرِ^(٤)
فـ (بلله): فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال مع أنه مجرد من (قد).

٥- مجيء الفعل الماضي صفة للنكرة، فجاز أن يقع حالاً من المعرفة كالفعل المضارع؛ لأن الحال صفة في الأصل، وإذا كان الماضي يصلح لأن يكون صفة، فقد صلح لأصل الحال^(٥).

٦- إن الماضي يقع موقع المستقبل، والمستقل يقع بمعنى الماضي، وإذا وقع كل منهما موقع الآخر وجازت الحال من أحدهما، كان الآخر كذلك^(٦).

(١) سورة يوسف، الآية [٦٥].

(٢) سورة الشعراء، الآية [١١١].

(٣) قائله اسرق القيس. انظر: ديوانه ٢١، جمهرة اللغة ١١٠، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/٢، شرح عمدة الحفاظ ٤٥١، لسان العرب ٢٨١/٤ (درر)، ٦٢/٩ (خذرف).

(٤) قائله أبو صخر الهدلي. انظر: شرح أشعار الهدليين ٩٥٧/٢، الأغاني ١٦٩/٥، الإصناف ٢٥٣/١، شرح المعصل ٦٧/٢، شرح التسهيل ٢٧٢/٢، خزانة الأدب ٢٥٤/٣ وما بعدها.

(٥) انظر: الإصناف ٢٥٣/١، التبيين ٣٨٨.

(٦) انظر: المرجعي السابقين.

أما من منع أن يكون الفعل الماضي الخالي من (قد) الظاهرة أو المقدرة حالاً، فقد استدل بما يأتي:

١- إن الحال من الأسماء والأفعال ما كان موجوداً وقت الإخبار (أو محكية)، والماضي قد انقضى وانقطع، وما كان غير موجود لا يصح أن يكون هيئة، وإنما يصح أن يكون الماضي كذلك إذا اقترن به (قد)، لأنها تقر به من الحال، والقريب من الشيء مجاور له، والمجاور يعطى حكم المجاور، وهذا مشهور كثير في أبواب النحو^(١).

٢- إن ما يصلح أن يوضع موضع الحال هو ما يصلح أن يقال فيه (الآن) أو (الساعة)، والفعل الماضي المجرد من (قد) لا يصلح فيه ذلك، فينفي أن لا يكون حالاً^(٢).

أما الأمثلة المسبوقة السابقة وما شاكلها، فقد خرجها المانعون تخريجات عدة منها:

(أ) إن (قد) مقدرة قبل الفعل الماضي في كل النصوص السابقة^(٣)، أو أن (قد) حذفت من الآيات لضرورة الشعر^(٤).

(ب) إضافة للوجه السابق، يمكن تأويل آية النساء السابقة، وتخريجها على أوجه أخرى:

- إن جملة (حصرت صدورهم) لا محل لها، بل جيء بها للدعاء على الكفار^(٥).
- إنها صفة لحال محذوفة، فيكون تقدير الكلام: أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم^(٦).

(١) انظر: المرجعين السابقين.

(٢) الإنصاف ٢٥٤/١.

(٣) انظر: معاني القرآن للمراء ٢٨٢/١، إعراب القرآن للسحاس ٤٧٩/١.

(٤) انظر: الإنصاف ٢٥٧/١.

(٥) انظر: المقتضب ١٢٤/٤.

(٦) انظر: المسائل البغداديات ٢٤٥، البحر المحيط ١٤/٤.

- إن الجملة في محل جر صفة لقوم بعد صفة ، و(أو جاءوكم) معترضة ، قيل :
ويدل على ذلك قراءة من أسقط (أو) ^(١).

- إنها خبر بعد خبر ، أي أنها جملة مستأنفة أخبر بها عن ضيق صدور الكفار
بعد الإخبار عنهم بما تقدم ^(٢).

- إنها جواب شرط مقدر ، تقديره : إن جاءوكم حصرت صدورهم ^(٣).

الترجيح :

يظهر لي رجحان قول الكوفيين ومن وافقهم في هذه المسألة ؛ وذلك لما
يأتي :

١- كثرة النصوص الواردة عن العرب ثراً وشعراً ، التي جاء فيها الفعل الماضي
المجرد من (قد) في موضع الحال. قال أبو حيان : «والصحيح جواز ذلك لكثرة ما
ورد منه بغير (قد) ، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جداً» ^(٤).

٢- الأصل عدم التقدير ، ووجود (قد) مع الفعل الماضي لا يزيد معنى لا
يهم بدونها ، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه ،
ودلالة (قد) على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية ^(٥).

٣- لو لم يصح مجيء الماضي حالاً إلا وقبله (قد) ، لامتنع وقوع المنفي بد(لم)
حالاً ، ولكان المنفي بد(لما) أولى منه بذلك ؛ لأن (لم) تنفي (فعل) ، و(لما) تنفي
(قد فعل) ^(٦).

(١) انظر : البحر المحيط ١٤/٤ ، الدر المصون ٦٧/٤.

(٢) انظر : المرجعين السابقين ، وإعراب القرآن للحاس ٤٧٩/١.

(٣) انظر : البحر المحيط ١٤/٤.

(٤) مهج السالك ٢١٤ ، و نظر : الارشال ٣٧٠/٢ ، البحر المحيط ١٤/٤.

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٢.

(٦) انظر : المرجع السابق.

تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف :

اختلف النحويون في تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف ؛ وذلك على قولين :

الأول : ذهب الكوفيون إلى إجازة ذلك^(١) ، وتابعهم من الأندلسيين ابن ملكون^(٢) ، وابن مالك^(٣) .

الثاني : ذهب جمهور البصريين إلى مع تقديم الحال على صاحبه المجرور^(٤) ، وتابعهم ابن عصفور^(٥) ، والشاطبي^(٦) .
الأدلة والمناقشة :

استدل من أجاز تقديم الحال على صاحبه المجرور بالحرف بما يلي :

(١) انظر : معاني القرآن للزمخشري ٤٢٥/٢ ، ارتشاف انصرف ٣٤٧/٢ - ٣٤٨ ، المقاصد الشافية

٤٧/٢ ، التصريح على التوضيح ٣٧٩/١ .

وقيل : إن في قول الكوفيين تفصيلاً ؛ حيث أجازوا تقديم الحال على صاحبه المجرور بالحرف إن كان مضمراً ، وإن كان مظهراً والحال فعل جاز تقديم الحال على المجرور كذلك ، وإن كان الحال اسماً فلا يجوز تقديمها على صاحبه المجرور انظر : الارتشاف ٣٤٨/٢ ، التصريح ٣٨٠/١ .

(٢) انظر : المقاصد الشافية ٤٦/٢ - ٤٧ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣٣٦/٢ وما بعدها ، المقاصد الشافية ٣٩/٢ وما بعدها وقد قال ابن مالك في الألفية :

وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفٍ حَرْفٌ قَدْ أَبَوُا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ
أَبَوُا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

(٤) انظر : الكتاب ١٢٤/٢ ، المقتضب ٣٠٠/٤ ، شرح اللمع ١٣٧/١ - ١٣٨ ، شرح الكافية للرضي ٢٠٤/١ ، المقاصد الشافية ٤٦/٢ .

(٥) انظر : شرح الجمل ٣٣٤/١ - ٣٣٥ .

(٦) انظر : المقاصد الشافية ٤٣/٢ - ٤٤ .

١- قول الله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا»^(١)، حيث إن الظاهر في (كافة) أنه حال من (الناس)، كما لو قال: للناس كافة. والعرب لا تستعمل (كافة) قط إلا حالاً^(٢).

٢- قول الله تعالى: «وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا أَنْعَامٌ خَالِصَةٌ يُدْعَىٰ لَهُمُ الْكُورِيُّ»^(٣)، حيث قرئت (خالصاً) بالنصب بغير ناء^(٤)، كما قرئت (خالصة) بالنصب مع الناء^(٥) وتخرج هاتان القراءتان على أن النصب على الحال من الجار والمجرور المتأخر^(٦).

٣- قوله تعالى: «وَالسَّكَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بَيْنَ يَدَيْهِ»^(٧)، حيث قراها عيسى بن عمر^(٨) وغيره (مطوياتو) بالنصب، وذلك على الحال المتقدمة على صاحبها المجرور^(٩).

(١) سورة سبأ، الآية ١٢٨١.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٤٠/٢.

(٣) سورة الأنعام، الآية ١١٣٩.

(٤) وهي قراءة ابن جبير. انظر: المحسب ٢٢٢/١، البحر المحيط ٦٦٠/٤، الدر المنصور ٥/ ١٨٣ - ١٨٤.

(٥) وهي قراءة ابن عباس والأعرج وقتادة وابن جبير انظر. المراجع السابقة.

(٦) انظر: المراجع السابقة. وأوضح المسالك ٣٢٣/٢.

(٧) سورة الزمر، الآية ١٦٧.

(٨) أبو عمر عيسى بن عمر الشافعي، مولى خالد بن الوليد المخزومي، أخذ القراءات والنحو عن عبدالله بن أبي إسحاق، وروى الحروف عن ابن كثير وابن محيصن، وروى عنه الأصمعي والخليل من في طبقته. كان يظن على العرب يقال إن له في النحو بيعة وسبعين مصفاً، ولم يظهر من ذلك إلا كتابان، هما: الجامع والإكمال. توفي سنة ١٤٩ هـ. (انظر: أخبار النحويين البصريين ٣١، طبقات الريدي ٤٠، إنباء الرواة ٣٧٤/٢، مراتب النحويين ٣٢، معجم الأدباء ١٤٦/١٦، إشارة النعيمي ٢٤٩، بعية الوعاءة ٢٣٧/٢).

(٩) انظر: مختصر شواذ القرآن ١٣١، البحر المحيط ٢٢١/٩، الدر المنصور ٤٤٤/٩.

٤- قول الشاعر:

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الرِّيَاسَةُ نَاشِئاً فَمَطَّطُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ^(١)
ف (كهلاً) حال من ضمير عليه، وقد تقدم الحال على صاحبها المجرور.

٥- قول الآخر:

تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِدِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي^(٢)
حيث قدم الحال (طراً) على صاحبها المجرور، وقد أراد: تسلّيت عنكم طراً.

لما من منع تقديم الحال على صاحبها المجرور، فقد احتجوا بأوجه من القياس منها:
١- إن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً من ذلك التزامه التأخير^(٣).

٢- إن منع التقديم هذا بالحمل على حال المجرور بالإضالة، فكما امتنع هناك، امتنع هنا^(٤).

٣- إن حال المجرور شبيه بحالٍ عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار، نحو: زيد في الدار متكئاً، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله، لا يتقدم عليه في نحو: مرت بهنوا جالسة^(٥).

(١) ينسب البيت للمخيل السعدي. انظر: ملحق ديوانه ٣٢٤، كما ينسب للمملوك السعدي، وسويد بن حذاف العبدى. انظر: الحماسة ٥٧٦/١، شرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٨/٣، شرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢، منهج السالك ١٩٢، المقاصد الشافية ٤١/٢، خزانة الأدب ٢١٩/٣، ٢٢١.

(٢) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٣٣٨/٢، منهج السالك ١٩٢، أوضح المسالك ٣٢١/٢، المقاصد التحوية ١٦٠/٣، التصريح على التوضيح ٣٧٩/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٣٦/٢، منهج السالك ١٩١ - ١٩٢، المقاصد الشافية ٤٢/٢، التصريح على التوضيح ٣٧٩/١.

(٤) انظر: المراجع السابقة.

(٥) انظر: المراجع السابقة.

أما ما استدل به المجوزون من الأدلة المسموعة السابقة وما شابهها ، فقد ردّها المانعون ، وخرجوها بتحريجات عدة ، منها :

- (أ) إن السماع الوارد في المسألة قليل ، فلا يجوز القياس عليه^(١) .
(ب) تخريج آية سبأ السابقة على أن (كافة) فيها حال من الكاف في (أرسلناك)^(٢) ، أو أنها صفة لموصوف محذوف ، أي : إلا إرساله كافة للناس^(٣) .
(ج) إن النصب في (حالة) و(مطويات) في الآيتين السابقتين ، على إضمار عامل نصب ، تقديره ، أعني مطويات ، والحيلة اعتراض بين المبتدأ والخبر^(٤) .

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة قول من أجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ؛ وذلك لما يأتي :

- ١ - للأدلة المسموعة السابقة وغيرها ، التي تقدم فيها الحال على صاحبها المجرور أحياناً ، وأحياناً أخرى على صاحبها المجرور والعامل فيه^(٥) .
٢ - إن ما استدل به المانعون من أدلة قياسية غير مسلم ، حيث إنه ليس من حق الحال أن يتعدى إليه الفعل بواسطة ، إذا تعدى إلى صاحبه بها ، بل حقه الاستغناء عنها لشبهه بالطرف ؛ ولذلك يعمل فيه ما لا يتعدى بحرف كاسم الإشارة^(٦) .

كما أن المجرور بحرف أصل للمجرور بالإضافة ، أو كالأصل له ، فلا يصح أن

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٦/١ ، المقاصد الشافية ٤٣/٢ .

(٢) وينسب هذا التخريج للرجاج انظر معاني القرآن وإعراجه ٣٥٤/٤ .

(٣) وينسب هذا التخريج للرغزباني . انظر : الكشف ٢٩٠/٣ .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٦/١ .

(٥) انظر : أمثلة أخرى على إجازة المسألة في شرح التسهيل ٣٣٨/٢ - ٣٣٩ ، المقاصد الشافية ٤١/٢ - ٤٢ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣٣٩/٢ ، المقاصد الشافية ٤٣/٢ .

يحمل حال المجرور عليه ؛ ثلثا يكون الأصل تابعا للمرع عكس القاعدة^(١)
 ٣- كما أن ردهم على أدلة المجوزين غير مسلم كذلك ؛ فتخريج (كافة) في آية
 سبأ على أنه حال من الكاف يرده أنه جعل (كافة) حالا مفردا ، ولا يعرف ذلك ،
 وجعله من مذكر مع كونه مؤنثا^(٢) .
 أما تخريجها على أن (كافة) صفة لموصوف محذوف ، ويرده أنه جعل (كافة)
 صفة ولم تستعمله العرب إلا حالا^(٣) .

الاختلاف في الحال المؤكدة :

اختلف الحويون في تعدد الحال بحسب معناها على قولين :
 الأول : ذهب الجمهور إلى أن الحال تأتي على ضربين : الأول : أن تكون مبيّنة
 أو مؤسّسة ، وهي التي لا يستفاد معناها بدونها ، كقولهم : جاء زيد راكبا . والثاني :
 المؤكدة ، وهي التي يستفاد معناها مما سبقها^(٤) .
 الثاني : أنكر الفراء الحال المؤكدة ، وما ورد من ذلك رده إلى المبيّنة أو
 المؤسّسة^(٥) ، وتابعه على ذلك من الأندلسيين السهيلي^(٦) .

(١) انظر : المرجعين السابقين .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣٣٧/٢ ، المقاصد الشافية ٤٠/٢ ، التصريح على التوضيح
 ٣٧٩/١

(٣) انظر : المراجع السابق .

(٤) انظر : الكتاب ٣٢٥/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٦/١ - ٣٢٧ ، شرح التسهيل
 ٣٥٥/٢ - ٣٥٨ ، ارتشاف الضرب ٣٦٢/٢ ، المقاصد الشافية ٧٣/٢ وما بعدها ، أوضح
 المسالك ٣٤٢/٢ وما بعدها .

(٥) انظر . ارتشاف الضرب ٣٦٢/٢ ، جمع البوامع (دار المعرفة) ٢٤٥/١ ، التصريح على
 التوضيح ٣٨٧/١ .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

الأدلة والمناقشة :

ذهب الجمهور إلى تقسيم الحال إلى مبينة ومؤكدة ؛ فالمؤكدة قد تكون مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى ، كما في قول الله - تعالى - : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ إِلَيْنِ رَسُولًا ﴾^(١) .
فالحال هنا (رسولاً) موافقة لعاملها (أرسلناك) في اللفظ والمعنى معاً . وقوله - تعالى - :
﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْجُومُ مَسْخَرَتٌ بِأَمْرِي ﴾^(٢) ، في قراءة من نصب (النجوم) و(مسخرات)^(٣) .

ومما جاءت مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى أيضاً ، قول الشاعر :
قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا صَادَقْتَ عَيْدًا بِالْمَا^(٤)
فالحال (قائماً) مؤكدة للفظ عاملها ومعناه .
وكذلك قول الآخر :

أَصِخْ مُصِخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ وَالرَّمْ تَوْفِي خَلَطَ الْجِدُّ بِالنَّعْبِ^(٥)
ف(مصيحاً) حال مؤكدة لعاملها (أصخ) لفظاً ومعنى .
وكما تأتى الحال مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى ، فقد تأتى كذلك مؤكدة له معنى

(١) سورة النساء ، الآية ١٧٩.

(٢) سورة النحل ، الآية ١٦٦.

(٣) وهي قراءة سائر السبعة ما عدا رواية حفص عن عاصم برفعهما .

انظر : السبعة ٣٧٠ ، حجة القراءات ٣٨٦ ، البحر المحيط ٥١٢/٦ ، الدر المنصور ٣٤٣/٥

(٤) ينسب الرجز لامرأة من العرب . انظر : الخصائص ١٠٣/٣ ، أمالي ابن الشجري ١٦٤/١ ، شرح التسهيل ٣٥٧/٢ ، المقاصد السحوية ١٨٤/٣ ، تخليص الشواهد ٣١٤ ، المقاصد الشافية ٧٤/٢ ، جمع البوامع ٢٠٨/٥ ، خزانة الأدب ٣١٧/٩ .

(٥) لم أقف له على نسبة . انظر : شرح التسهيل ٣٥٧/٢ ، شرح عمدة الحفاظ ٤٤٠ ، أوضح المسالك ٣٤٢/٢ ، المقاصد السحوية ١٨٤/٣ ، المساعد ٤١/٢ ، المقاصد الشافية ٧٤/٢ ، التصريح على التوضيح ٢٨٧/١ .

لا لفظاً، كما في قول الله - تعالى - ﴿وَلَا تَعْتَوُوا الْأَرْضَ مُفْسِدِينَ﴾^(١)، وقوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾^(٢)، وقوله: ﴿مُبَشِّرَ ضَالِكًا مِنْ قَوْلِهَا﴾^(٣).

كما يمكن أن تكون الحال مؤكدة لصاحبها، نحو قول الله - تعالى -: ﴿لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾^(٤)، فهـ (جميعاً) حال مؤكدة لصاحبها (من) الموصولة الواقعة فاعلاً.

ويمكن أن تكون الحال كذلك مؤكدة لمعنى جملة معقودة من جزءين ليس واحد منهما صالحاً للعمل في الحال، نحو قولهم: هو الحق ييأساً^(٥).

أما الفراء ومن تابعه، فقد احتجوا لمنعهم الحال المؤكدة، بأن الحال لا بد من تجدد فائدة عند ذكرها، وما عده الجمهور من أمثلة أحال المؤكدة ليس كذلك^(٦).

ومن ثم ذهبوا إلى تأويل الأمثلة السابقة وما شاكلها، وذلك بردها إلى الحال المؤسسة. ففي الآية الأولى السابقة يؤولون قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ﴾ بأنه بمعنى: أوجدناك، فيكون قوله تعالى: (رسولاً) غير مستعاد من العامل.

كما أولوا البيت الأخير السابق بأن (أصبح) بمعنى: استمع، و(مصيحاً) ليس معناه مستمعاً مجرد استماع، بل معناه: مستمعاً في انتباه ويقظة ووعي وحرص. وهكذا الأمر مع بقية الشواهد^(٧).

(١) سورة البقرة، الآية [١٦٠].

(٢) سورة التوبة، الآية [٢٥].

(٣) سورة النمل، الآية [١٩].

(٤) سورة يونس، الآية [٩٩].

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٥٧/٢، أوضح المسالك ٣٤٤/٢ - ٣٤٦، التصريح على التوضيح ٣٨٧/١.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣٦٢/٢، حاشية يس على التصريح على التوضيح ٣٨٧/١.

(٧) انظر: أوضح المسالك ٣٤٤/٢، التصريح على التوضيح ٣٨٧/١.

وقيل : إنهم يعربون المنصوب إذا كان ما قبله دالاً عليه على أنه منصوب على القطع ، كما لو قلت . جاء زيد الظريف ، إذا كان زيد لا يعرف إلا بالطرف ، ثم سقطت منه (أل) فقيل : جاء زيد ظريفاً ، فيتصّب على القطع^(١) .

الترجيح :

قبل ذكر القول الذي يظهر لي أنه أرجح في هذه المسألة ، أشير إلى أن العراء ومن وافقه لم يذكروا تأويلاً للنصوص التي جاءت فيها الحال مؤكدة لصاحبها ، وذلك لأن السحاة المتقدمين لم يذكروا هذا النوع من أنواع الحال المؤكدة^(٢) . أما الرجوع في هذه المسألة ، فيظهر لي أنه قول الجمهور المثبتين للحال المؤكدة بأنواعها ، وذلك لما يأتي :

١ - للأدلة المسموعة السابقة وما شاكلها - وهي كثيرة في كلام العرب ، بخاصة أمثلة الحال المؤكدة لمعاملها معنى لا لفظاً - وهي تتطافر لإثبات ما ذهب إليه الجمهور .

٢ - أن تأويل هذه النصوص بردها إلى الحال الميية أمر في غاية التكلف ، وهو صرب من إحضار النصوص القطعية للقاعدة الظنية .

الحال في (كلمته فاء إلى في) ١

اختلف النحويون في تعيين الحال في قولهم : كلمته فاء إلى في ، وذلك على أقوال ، أهمها :

الأول : ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن (فاء) نصب نصب الحال ؛ لأنه واقع موقع (مشافهاً) ومود معناه^(٣) .

(١) انظر : الارتشاف ٣٦٢/٢ ، حاشية يس على التصريح ٣٨٧/١ .

(٢) انظر : المرجعين السابقين .

(٣) انظر الكتاب ٣٩١/١ ، المقصب ٢٣٦/٣ ، شرح المعصل ٦١/٢ ، شرح التسهيل

٣٢٤/٢ ، التصريح على التوضيح ٢٧٠/١

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في هذا التركيب: كلمته جاعلاً فاء إلى في، أو ملاصقاً. ف(فاء) مفعول به^(١)، وتابعهم من الأندلسيين ابن عصفور^(٢).

الثالث: ذهب الأخفش إلى أن أصل التركيب: كلمته من فيه إلى في^(٣).

الأدلة والمناقشة:

ذكر سيويه هذه المسألة في باب (ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصيغة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به)^(٤)، ثم قال: «وذلك قولك: كلمته فاء إلى في، وبايعته يداً بيد، كأنه قال: كلمته مشافهة، وبايعته نقداً، أي كلمته في هذه الحال»^(٥).

وقد خص ابن عصفور مذهب الكوفيين، فقال: «ومثال مجريتها في حكم النكرة: أرسلها العراك، وطلبت جهدي، وكلمته فاء إلى في... وإنما كانت هذه في تقدير النكرة لأنها ليست بالحال في الحقيقة، وإنما هي قائمة مقدمها، ألا ترى أن الحال في الأصل إنما هي العوامل في هذه الأسماء في الحقيقة وهي نكرة، وأن الأصل: كلمته جاعلاً فاء إلى في، وأرسلها معتركة العراك، وطلت مجتهداً جهدي. وجاعل ومعتركة ومجتهد أسماء نكرة، لكن لما حذفناها وأقمنا هذه الممولات مقامها أعربناها بإعرابها»^(٦).

(١) انظر: شرح المفصل ٦١/٢، شرح التسهيل ٣٢٤/٢، شرح الكافية ٢٠٢/١، التصريح على التوضيح ٣٧٠/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٦/١ - ٣٣٧.

(٣) انظر: المراجع في الهامس الثاني السابق من هذه المسألة.

(٤) الكتاب ٣٩١/١. وقد أورد المحقق في الهامش قول الرماني: «وإنما جاء في نسخة أنه حال وفي أخرى أنه مفعول، وليس يمتنع، على أن فاء مفعول من جهة حقيقته في نفسه، وفي موضع الحال من جهة أنه وقع موقع جاعلاً فاء إلى في».

(٥) المرجع السابق.

(٦) شرح الجمل ٣٣٦/١ - ٣٣٧.

أما الأحفش فإن (فاء) منصوب عنه بنزع الخافض ، فالتقدير عنده : من فيه إلى فيّ ، ثم حذفت (من) ونصب (فاء) بنزع الخافض^(١).

الترجيح :

يظهر لي أن قول سيبويه وعامة البصريين في هذه المسألة راجح على غيره من الأقوال ؛ وذلك لما يلي :

١- إن هذا القول يقتضي تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ولا عدم للظير ، وذلك موجود بإجماع في هذا الباب وغيره ، فوجب الحكم بصحته . ومن نظائره المستعملة في هذا الباب : بايعته يداً بيد . فإذا أجرين ذلك المجري كلمته فاء إلى فيّ توافقت النظائر وأمس الضائرة^(٢).

٢- يُرد قول الكوفيين بأنه لو كان بإضمار (جاءلاً) ، لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره ولجاز أن يقال : كلمته وجهه إلى وجهي وعينه إلى عيني ، وأشياء ذلك . وامتناع ذلك دليل على صحة ما ذهب إليه سيبويه وموافقه^(٣).

٣- يرد قول الأخفش بأنه يلزم منه تقدير (من) في موضع (إلى) ، ودخول (إلى) في موضع (من) ؛ لأن مبدأ غاية كلام المتكلم فمه لا قم غيره المخاطب . فلو كان معنى (من) مقصوداً لقل : كلمته من فيّ إلى فيه ، على إظهار (من) ، وكلمته فيّ إلى فيه على تقديرها^(٤).

(١) انظر : شرح التسهيل ٣٢٤/٢ ، شرح الكافية ٢٠٣/١ ، ارتشاف الضرب ٣٣٥/٢ ،

التصريح على التوضيح ٣٧٠/١ .

(٢) شرح التسهيل ٣٢٤/٢ - ٣٢٥ .

(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٢ ، التصريح على التوضيح ٣٧٠/١ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣٢٥/٢ ، التصريح على التوضيح ٣٧٠/١ .

ورود المصدر حالاً في قولهم : أما علماً فعالم ،

يقال : أما علماً فعالم ، وأما العلم فعالم ، لمن يصف شخصاً بعلم وغيره ،
فيورد المستمع هذا القول كالنكر عليه وصف المتحدث عنه بغير العلم .
وقد اختلف التحويون في التوجيه الإعرابي لـ (علماً) في حال التذكير والتعريف ،
وذلك على أقوال :

الأول : ذهب سيويه إلى أن (علماً) المنكر حال ، أما في حال التعريف فهو
مفعول له^(١) .

الثاني : ذهب الأخفش إلى أن (علماً) المنكر كالعرف مفعول مطلق^(٢) .

الثالث : ذهب الكوفيون إلى أن المنكر كالعرف مفعول به بفعل مقدر^(٣) . وتابعهم
ابن مالك الذي علق على مذهبيهم بقوله : «وهذا القول عندي أولى بالصواب ،
وأحق ما اعتمد عليه في الجواب»^(٤) . كما تابعهم كذلك بعض المغاربة^(٥) .
الأدلة والمناقشة :

تقدير قولهم : أما علماً فعالم عند سيويه : مهما يذكر إنسان في حال علم
فالنفي وصفت عالم . فصاحب الحال على هذا التقدير المرفوع بفعل الشرط
المحذوف ، وفعل الشرط المحذوف هو ناصب الحال . ويجوز أن يكون ناصب الحال ما
بعد الفاء إذا كان صالحاً للعمل فيما قبلها ، والتقدير : مهما يكن من شيء فالذكر
عالم في حال علم^(٦) .

(١) انظر : الكتاب ١/ ٣٨٤-٣٨٧ ، شرح التسهيل ٢/ ٣٢٩ ، ارتشاف العرب ٢/ ٣٤٤ ،

التصريح على التوضيح ١/ ٣٧٤ .

(٢) انظر : المراجع السابقة عدا الكتاب ، وانظر : المساعد ٢/ ١٦ .

(٣) انظر : المراجع السابقة .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٠ .

(٥) انظر : المساعد ٢/ ١٦ .

(٦) انظر : المراجع السابق ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٢٩ .

أما المعرف المنصوب نحو: أما العلم فهو عالم، فهو عند سيويه مفعول لأجله، قال: «وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالالف واللام؛ لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال، ويتوهمون كأنهم لا يتوهمون غيره، فمن ثم لم ينصبوا في الألف واللام، وتركوا الفصح. فكان الذي توهم أهل الحجاز الباب الذي ينصب لأنه موقوف له، نحو قولك: فعلته مخافة ذلك»^(١).

فمحصل ما ذهب إليه سيويه في هذا الباب أن الحجازيين ينصبونه على المفعول لأجله؛ لأنهم ينصبون المعرف كما ينصبون المنكر، والمفعول يكون نكرة ومعرفة وأما بنو تميم فلم ينصبوا المعرف في هذا الباب، بل رفعوه على الابتداء، عدل على أن نصبه عندهم على الحال؛ لأنه هو الذي يلزم التكبير^(٢).

أما الأحفش الذي يجعل المنصوب مصدراً مؤكداً في التكبير والتعريف، فتقدير: أما علماً فعالم عنده: مهما يكن من شيء فالمدكور عالم علماً، فلزم القائل أن يقدم (علماً) والعامل فيه ما بعد الفاء إن لم يقرن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله^(٣).

أما ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم، فقد استدلوا له بما يلي:

١- ما حكى عن قوم من العرب أنهم يقولون: أما العبيد فذو عبيد، وأما العبيد فذو عبيد^(٤).

والكوفيون الذين يجعلون الباب على إضمار فعل، يكون التقدير عندهم: مهما تذكر العبيد^(٥).

٢- ما حكاه الكوفيون من قولهم: أما البصرة فلا بصرة لك، وأما أباك فلا أب لك^(٦).

(١) الكتاب ٣٨٥/١.

(٢) انظر: المرجع السابق ٣٨٥/١-١هـ، شرح الكتاب للسيراfi ١١٨/٢ ب- ١١٩.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٢٩/٢، المساعد ١٦/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٣٨٩/١، شرح التسهيل ٣٣٠/٢، ارتشاف الضرب ٣٤٥/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٣٠/٢، ارتشاف الضرب ٣٤٥/٢.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣٤٥/٢.

٣- ما رواه الكسائي عن العرب: أما قریشاً فأما أفضلها. وتقديره: مهما تذكر قریشاً فأما أفضلها، أو تصف قریشاً فإن أفضلها^(١).

٤- قول الشاعر:

أَلَا لَيْسَتْ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَالِكٍ مَسِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا^(٢)

حيث روي برفع (الصبر) على الابتداء، كما روي بالنصب، على تقدير: مهما ترم الصبر عنها فلا صبر^(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول الكوفيين ومن وافقهم؛ وذلك لما يأتي:

١- قولهم لا يخرج فيه شيء عن أصله، ولا يجمع من اطرافه مانع^(٤)

٢- مجيء أسماء معرفة منصوبة مقولة عن العرب، كما مر في الشواهد

السالفة

٣- يرد قول سيويه بأن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم

الفاعل، كما أن فيه عدم الاطراد لجواز تعريبه^(٥)

٤- قول الأخفش السابق مردود لكون المصدر التوكيدي لا يكون معرفاً، كما

رُد بأن المصدر المؤكد لا يطرد له في كل موضع، فقد تدخل الفاء على ما يمتنع

عمل ما بعده فيما قبله نحو: أما علماً فلا علم له^(٦).

(١) انظر: المرجع السابق، وشرح التسهيل ٣٣٠/٢، المساعد ١٧/٢

(٢) قاله ابن ميادة. انظر: ديوانه ١٣٤، الكتاب ٣٨٦/١، الأغاني ٢٣٧/٢، ٢٥١،

الحماسة البصرية ١١١/٢، شرح أبيات سيويه ٢٦٩/١، شرح التسهيل ٣٣٠/٢،

أوضح المسالك ١٩٩/١، التصريح على التوضيح ١٦٥/١، خزانة الأدب ٤٥٢/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٣٠/١، ارتشاف العرب ٣٤٥/٢.

(٤) شرح التسهيل ٣٣٠/٢.

(٥) انظر: المرجع السابق

(٦) انظر: المرجع السابق، والمساعد ١٦/٢.

اجتماع الحال في جملة مع جار ومجرور أو ظرف تامين مكررين:

إذا اجتمع في جملة معيدة وصف صالح للخبرية والحالية، ومعها جار ومجرور أو ظرف تامين ولكن غير مكررين، فقد أجمع النحاة على إجازة نصب الصفة على الحالية، ورفعها على الخبرية، نحو: في الدار زيد قائماً، وقائم^(١).
أما إذا كان مع الصفة جار ومجرور أو ظرف تامين، وقد كُثِّرَا بضميرهما، نحو: زيد في الدار جالس فيها، فقد اختلف النحويون في وجوه إعراب هذه الصفة على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أنه يجب نصب الصفة على الحالية^(٢)، وتابعهم من الأندلسيين ابن الطراوة^(٣).

الثاني: أجاز البصريون نصب الصفة على الحالية ورفعها على الخبرية، والمختار عندهم النصب^(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لقولهم بإيجاب نصب الصفة على الحالية بما يأتي:

١- قول الله - تعالى -: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُودُوا فِي كَلِمَةٍ خَلِيلِينَ فِيهَا﴾^(٥)،

وقوله: ﴿مَكَانَ عَرَقَتَهُمَا أُنْثَارَ خَلِيلَتِي فِيهَا﴾^(٦)، بنصب (حاليتين) في الآيتين.

(١) انظر: الإيضاح ٢٥٨/١، شرح التسهيل ٣٤٧/٢.

(٢) انظر: المرحمين السابقين، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٢٩/٢، التبيين ٣٣٢، الارتشاف ٣٥٧/٢، البحر المحيط ١٤٧/١٠-١٤٨، المساعد ٣٣/٢.

(٣) انظر: ارتشاف الصرب ٣٥٧/٢، التذيل والتكميل ٨٨/٣، ابن الطراوة السحوي

(٤) انظر: المراجع في البوامش السابقة.

(٥) سورة هود، الآية ٨١.

(٦) سورة الحشر، الآية ١٧.

٢- إن العائدة إنما تحصل في الثاني سواء كان جاراً ومجروراً أم ظرفاً إذا نصب الاسم، فيكون الجار والمجرور أو الظرف الأول خبراً، والثاني متعلقاً بالحال، «فيكون على هذا كلاماً مستقيماً لم يُلح منه شيء»، بخلاف ما إذا حملناه على الرفع، فقلنا: في الدار زيد قائمٌ فيها، فإنه تبطل فائدة (في) الثانية لنيابة الأولى عنها في العائدة، وحمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة^(١).

٣- جواز الرفع يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، فيكون التقدير في آية الحشر السابقة: فكان عاقبتهما أنهما خالداً فيها في النار^(٢).

٤- الجار والمجرور أو الظرف الثاني لا يصلح أن يكون تأكيداً؛ إذ لا يؤكد الطاهر بالمضمر، ولا المضمر بالطاهر، كما لا يستقيم تعلقه بالصفة؛ إذ يصح له متعلقان، وهما: حرف جر عمل مرة في الطاهر وأخرى في مضمره^(٣).

أما البصريون الذين أجازوا الرفع والنصب في الصفة، فقد احتجوا لذلك بالإجماع على جواز الأمرين إذا لم يكرر الطرف أو الجار والمجرور، فلا مانع من طرد المسألة وإن كرر الطرف والجار والمجرور؛ لأن قصارى ما تقدر أن يكون مانعاً تكرر الطرف، لأن (في) الأولى تفيد ما تفيد الثانية، وهذا لا يصلح أن يكون مانعاً؛ لأن الأولى - وإن كانت تفيد ما تفيد الثانية - إلا أن الثانية تذكر على سبيل التوكيد، والتوكيد شائع في كلام العرب، مستعمل في لغتهم، وهذا لا خلاف فيه^(٤).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون؛ وذلك لما يأتي:

(١) الإنصاف ٢٥٩/١ وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٤٢٩/٢.

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٤٢٩/٢، ابن الطراوة النحوي ١٢٩.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٨٨/٣، ابن الطراوة النحوي ١٢٩ - ١٣٠.

(٤) الإنصاف ٢٥٩/١.

- ١- إن قراءة النصب في الآيتين السابقتين لا تدل على امتناع الرفع ، ولكن غاية ما تدل عليه رجحان النصب. ومما يدل على جوار الرفع أنه قرئ بالرفع في الآيتين السابقتين: (حالدون فيها)، و(خالدان فيها)^(١).
- ٢- إن القول بالإصمار قبل الذكر في حال الرفع مردود بأن ذلك المضمير يعود على ما رتبته التقديم ، وعود الضمير على متأخر لفظاً متقدماً رتبةً جائز^(٢).
- ٣- أما تأكيد الظاهر بالمضمير والمصمر بالطاهر ، فهي حجة مردودة بأن الظاهر هنا هو المصمر في المعنى ، فهو مثل : مررت به أنت^(٣)

(١) انظر : المرجع السابق ، البيان في غريب إعراب القرآن ٤٢٩/٢ ، البحر المحيط ١٤٧/١٠ ، (وهي قراءة الأعمش وابن عجلة).

(٢) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٤٣٠/٢.

(٣) انظر : التلخيص والتكميل ٨٧/٣ ب.

باب التمييز

تعريف التمييز:

اختلف النحويون في التمييز تعريفًا وتنكيرًا؛ وذلك على قولين:
الأول: ذهب الكوفيون إلى إجازة أن يكون التمييز معرفة^(١)، وتابعهم من
الأتدلسيين ابن الطراوة^(٢).

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى أن التمييز واجب التنكير ولا يجوز
تعريفه^(٣).

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لحواز تعريف التمييز بوروده في أدلة مسموعة
كثيرة، منها:

- ١- قول الله -تعالى-: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ مَوَّهَ نَفْسَهُ﴾^(٤)،
حيث قيل: إن (نفسه) متصّب على التمييز، وهو معرفة^(٥).
- ٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْنٍ مِمَّنْ تَبَدَّلَ لُغَتُهُمْ بِلَاغٍ غَيْرِهَا مَبْدُوءَ عِمَّتٍ﴾^(٦)،
حيث نصبت (معبثتها) على التمييز، وهي معرفة^(٧).

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٨٦، البحر المحيط ١/٣٢٢، منهج السالك ٢٢٠-٢٢١،
توضيح المقاصد ٢/١٧٥، المقاصد الشافية ٢/١١٤، شرح السلمة البدرية
١٤٦/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨١، البحر المحيط ١/٣٢٢، ابن الطراوة الحوي
١٤٢-١٤٠.

(٣) انظر: المختص ٣/٣٢، الأصول ١/٢٢٣، الإنصاف ١/٣١٥، منهج السالك ٢٢١،
المقاصد الشافية ٢/١١٤.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٣٠.

(٥) انظر: البحر المحيط ١/٣٢٢.

(٦) سورة القصص، الآية ٥٨.

(٧) انظر: الدر المصون ٨/٦٨٧.

٣- قول العرب: غُبن فلان رأيه، وَوُجِعَ بطنه، وألم رأسه^(١)، فد(رأيه) و(بطنه) و(رأسه) كلها منصوبة على التمييز وهي معارف.

٤- ما حكاه الكسائي من قولهم: هو أحسن الناس هاتين، يريد: عيني^(٢). و(هاتين) تمييز وهو معرفة.

٥- قول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجْهَهَا صَدَدَتْ نَفْسِي بِأَقْسَى عَنْ عَمْرٍو^(٣)
حيث إن (النفس) تمييز، وهو معرف بالأنف واللام.

٦- قول الآخر:

وَأَخَذُ بَعْدَهُ بِدِيَابِ عَيْشٍ أَحَبُّ الظُّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَامٌ^(٤)
حيث يروى البيت روايات عدة في عبارة (أحب الظهر)، منها: رفع (أحب) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ونصب (الظهر) على التمييز مع أنه معرفة^(٥).

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٨٦/٢، البحر المحيط ٦٢٨/١، منهج السالك ٢٢١، المقاصد الشافية ١١٤/٢.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ١١٥/٢.

(٣) قائله راشد بن شهاب الشكري انظر: المفصليات ٣١٠، شرح اختبارات الفضل ١٣٢٥، شرح التسهيل ٣٨٦/٢، شرح عمدة الحفاظ ١٥٣، ٤٧٩، منهج السالك ٢٢١، توضيح المقاصد ١٥١/١، المقاصد الشافية ١١٥/٢، المقاصد الحوية ٥٠٢/١، التصريح على التوضيح ١٥١/١، ٣٩٤.

(٤) قائله الباهية الديباني: انظر: ديوانه ١٠٦، الكتاب ١٩٦/١، المختص ١٧٩/٢، شرح أبيات سيويه ٢٨/١، الأغاني ٢٦/١١، أسرار العربية ٢٠٠، الإيضاح ١٣٤/١، شرح المفصل ٨٣/٦، البحر المحيط ٦٢٨/١، لسان العرب ٣٩٠/١ (دنب)، المقاصد الحوية ٥٧٩/٣ وأجب الظهر، مقطوع الظهر، كأنه جمل قد قطع سامه.

(٥) انظر: المقاصد الحوية ٥٨٢/٣ - ٥٨٣.

أما جمهور النصريين الذين أوجبوا تنكير التمييز، ولم يجيزوا أن يكون معرفة فدلّاه إذا كان معروفاً كان محصوراً، وإذا كان مكوراً كان شائعاً في نوعه^(١).

فالتمييز إنما وُصِّعَ أن يكون بياناً لما استبهم، وهذا المعنى يمكن مع التنكير، وإذا كان كذلك فالعدول إلى التعريف من غير حاجة إليه تكلف تأباه حكمة العرب^(٢).

وقد تأول البصريون جميع الشواهد المسموعة السابقة وما شاكلها، وذلك على النحو التالي:

١- تأويل ما تعرف بالإضافة كما في آيتي البقرة والقصص السابقتين على تضمين الفعل غير المتعدي معنى فعل يتعدى، مثل تضمين (سقه) معنى ما يتعدى بنفسه ك(ضيع) ولحواه، أو على إسقاط الجار، فكأن التقدير في: غبن رأيه: غبن في رأيه، وكذلك (سقه)، و(وجع)^(٣).

٢- حمل ما فيه الألف واللام عندهم على زيادة الألف واللام. ففي البيت الأول السابق أراد: وطبت نفساً^(٤).

٣- إن (هاتين) في رواية الكسائي السابقة، على نية التنكير، أو على حذف الحار، كأنه قال: هو أحسن الناس بهاتين، أي: زاد حسنه على الناس بعينيه^(٥).

(١) المقتضب ٣/٢٢.

(٢) المقاصد الشافية ٢/١١٤.

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٢٣، شرح التسهيل ٢/٣٨٧، البحر المحیط ١/٦٢٨، المقاصد الشافية ٢/١١٦.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٦، المقاصد الشافية ٢/١١٦.

(٥) انظر: المقاصد الشافية ٢/١١٦.

وقد لجأ البصريون إلى تأويل ما طهره تعريف التمييز «لأنهم وجدوا عامة كلام العرب في التمييز على أن يكون منكراً، ولو جاز تعريفه عند العرب لكنوا خلفاء أن يستعملوه كذلك كثيراً شائناً، فلما لم يكن كذلك دل على قصدهم للتكثير، وأن ما عداه راجع إلى ما يعرض لهم من الشذوذات الخارجة عن معتاد كلامهم»^(١).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور البصريين من إيجابهم تنكير التمييز، وذلك لما يأتي:

- ١- إن التمييز لم يوضع ليخبر عنه أصلاً، والتعريف إنما يدخل الاسم من حيث تحصل المائدة بالإخبار عنه، فما لا يخبر عنه لا حاجة إلى تعريفه^(٢).
- ٢- إن التمييز هو تفسير لجهنم، فلم يحتج إلى التعريف قياساً على الحال^(٣).
- ٣- لو صح تعريف التمييز لصح إضماره، وإضماره لا يصح ولم يأت في كلامهم، فثبت أنه لا يصح تعريفه^(٤).
- ٤- إن آية البقرة السابقة التي استدل بها الكوفيون، تخرج على أن (سفه) فيها يتعدى بنفسه، حيث حكى أن (سفه) بكسر الفاء يتعدى كـ (سفه) بفتحها وتشديدها، وقيل: إنها لغة^(٥).
- ٥- إنه لو صح تعريف التمييز بناءً على الشواهد السابقة المسموعة، لكان تعريف الحال أولى، إذ ورد منه معروفاً ما يساوي ما ورد من التمييز، إن لم يكن أكثر^(٦).

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ١/١١٤.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٢٣، البحر المحيط ١/٦٢٨.

(٦) انظر: مهج السالك ١٨٤، ابن الطراوة النحوي ١٤٢.

تقديم التمييز على عامله المتصرف:

أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفاً^(١). واختلفوا في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكسائي إلى إجازة تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً^(٢)، ووافقه المبرد من البصريين^(٣)، وإلى ذلك ذهب ابن مالك^(٤)، وأبو حيان^(٥).

الثاني: ذهب سيويه وأكثر البصريين إلى منع تقديم التمييز على عامله وإن كان فعلاً متصرفاً^(٦).

الأدلة والمناقشة:

استدل الكسائي ومن تابعه على إجازة تقديم التمييز على عامله المتصرف بما يأتي:

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٣، شرح التسهيل ٢/٣٨٩-٣٩٠.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/٨٢٨، شرح المفصل ٢/٧٤، شرح التسهيل ٢/٣٨٩، المقاصد الشافية ٢/١٤٢.

(٣) انظر: المقتضب ٣/٣٦. وانظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٩. والذي يظهر أن ابن مالك وافق سيويه وأكثر البصريين في هذه المسألة في الألفية، حيث قال:

وعامل التمييز قدّم مطلقاً والفعل ذو التصريف نزرأ سقاً

انظر: المقاصد الشافية ٢/١٣٩-١٤٠.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٨٥.

(٦) انظر: الكتاب ١/٢٠٤-٢٠٥، المقتضب ٣/٣٦، الإنصاف ٢/٨٢٨، شرح المفصل

٢/٧٤، شرح التسهيل ٢/٣٨٩.

١- قول الشاعر:

أَتَهَجَّرُ لَيْلِي بِالْعِرَاقِ حَيْثُهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْعِرَاقِ تَطِيبُ^(١)
حيث قدم التمييز (نفساً) على العامل فيه (تطيب)، والتقدير: وما كان الشأن
والحديث تطيب سلمي نفساً^(٢).

٢- قول الآخر:

صَبَّغْتُ حَرَمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ وَرَأْسِي شَيْئًا اشْتَعَلَا^(٣)
حيث قدم التمييز (شياً) على الفعل العامل فيه (اشتعل).

٣- قول الآخر:

وَلَسْتُ إِذَا دَرَعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ وَلَا بِإِلْسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ^(٤)
حيث قدم التمييز (ذرعاً) على العامل فيه (أضيق).

٤- قول الآخر:

أَنْفَسًا تَطِيبُ بِكَيْلٍ لُؤَى وَدَاعِي الْمَوْنِ يُبَادِي جِهَارًا^(٥)

(١) قائله المخيل السعدي. انظر: ديوانه ٢٩٠، المقتضب ٣/٣٧، الأصول ١/٢٢٤،
الخصائص ٢/٣٨٤، أسرار العربية ١٩٧، الإنصاف ٢/٨٢٨، شرح المفصل ٢/٧٤،
شرح الحمل لابن عصفور ٢/٢٨٣، شرح التسهيل ٢/٢٨٩، المقاصد النحوية ٣/٢٣٥،
لسان العرب ١/٢٩٠ (حجب).

(٢) انظر: الإنصاف ٢/٨٢٩.

(٣) لا يعرف قائله انظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٩، شرح عمدة الحفاظ ٤٧٨، منهج
السالك ٢٢٨، المغني ٢/٤٦٢، المساعد ٢/٦٦، المقاصد النحوية ٣/٢٤٠، المقاصد
الشافعية ٢/١٤١.

(٤) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٩، شرح الكافية الشافية ٢/٧٧٧،
شرح عمدة الحفاظ ٤٧٨، منهج السالك ٢٢٨، المقاصد الشافية ٢/١٤١، المقاصد
النحوية ٣/٢٣٣.

(٥) قائله بعض الطائيين. انظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٩، شرح عمدة الحفاظ ٤٧٧، منهج
السالك ٢٢٩، أوضح المسالك ٢/٣٧٢، المغني ٢/٤٦٣، المقاصد الشافية ٢/١٤١،
المقاصد النحوية ٣/٢٤١، شرح شواهد المغني ٢/٨٦٢.

حيث قدم التمييز (نفساً) على العامل فيه (تطليب).

٥- قياس هذه المسألة على سائر الفضلات المنصوية بفعل متصرف^(١).

أما من منع تقديم التمييز على عامله - وإن كان متصرفاً - فقد استدل لرأيه بما يأتي:

١- إن التمييز منقول من الفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت: تصيب زيد عرقاً، وتنفأ الكبش شحماً، أن المتصيب هو العرق، والمتنفأ هو الشحم. فلما كان هو الفاعل لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً^(٢).

٢- شبه التمييز بالنعته في أنه بيان لما قبله، فلا يتقدم، كما لا يتقدم النعت^(٣).

٣- إن العامل في التمييز غير متصرف؛ لأن ناصبه تمام الكلام لا الفعل المذكور^(٤).

٤- إن الأصل في الحال والتمييز امتناع التقديم لضعف العامل ألا ترى أنه لا يعمل العامل فيهما إلا نكرتين، لكن الحال أشبهت الظرف، فجاز تقديمها كما جاز تقديم الظرف، وبقي التمييز على أصل الامتناع^(٥).

٥- إن المانع أنهم كرهوا الاتساع بعد الاتساع مع اعتبار الفاعلية في الحقيقة؛ وذلك أن التمييز فاعل في الأصل، وقد أوهن بجعله كالفضلات، فلو قدم لازداد وهنا إلى وهنه، فُنع لأنه إجحاف^(٦).

(١) انظر: الإنصاف ٢/٨٣٠، شرح التسهيل ٢/٣٨٩، الارتشاف ٢/٣٨٥.

(٢) انظر: الخصائص ٢/٣٨٤، الإنصاف ٢/٨٣٠، شرح الحمل لابن عصفور ٢/٢٨٤.

(٣) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ٢/٢٨٤، المقاصد الشافية ٢/١٤٢-١٤٣.

(٤) انظر: المرجعين السابقين.

(٥) انظر: المقاصد الشافية ٢/١٤٣.

(٦) انظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ١/٣٩٧، شرح التسهيل ٢/٣٩٠، المقاصد

الشافية ٢/١٤٣-١٤٤.

وقد رد المانعون ما استدل به المجوزون من الأدلة المسموعة بأنه لو كان مقولاً
لسُمع، لكنه لم يُسمع إلا نادراً في الشعر الذي هو محل الصرورة، فدل على أن
العرب تمنع منه قصداً^(١).

كما خرّج المانعون كذلك الأدلة المسموعة السابقة على أوجه تخرجها عن أن
تكون دليلاً للمجيزين. من ذلك ما قالوه في البيت الأول السابق، حيث قالوا إن
الرواية الصحيحة للبيت:

وما كان نفسي بالفراق تطيبُ
فلا حجة في البيت عندئذ^(٢).

وقيل إن (تطيب) في الرواية الأولى يمكن أن يكون صفة للنفس، وتكون (نفساً)
خراً لكان، كأنه قال: وما كان حبيبها نفساً بالفراق طيبة^(٣).
ولو سلم بصحة الرواية الأولى، فإن (نفساً) تكون منصوبة بفعل مقدر، كأنه
قال: أعني نفساً، لا على التمييز^(٤).

الترجيح:

يظهر لي أن مدار هذه المسألة إجارة ومتعاً على السماع، أما القياس فقد جيء
به ليعضد الرأي المنفي أساساً على السماع. وقد اختلف في تقدير المسموع في هذه
المسألة، بين من قال إنه جاء في الشعر قليلاً على طريق الشدوذ، فلا يكون فيه
حجة؛ ولذلك منع المسألة. وآخر رأى أن المسموع في هذه المسألة كثير^(٥)، فأجاز
القياس عليه، ومن ثم أجاز المسألة

(١) انظر: الإصناف ٨٣١/٢، المقاصد الشافية ١٤٢/٢.

(٢) انظر: الخصائص ٢٨٤/٢، الإصناف ٨٣١/٢، شرح الجمل لابن عصفور
٢٨٤/٢

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٣٨٥/٢.

والذي يظهر لي أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً ولو كان جائزاً عند العرب لكثير نظماً ونثراً كثرة لا يمكن فيها تأويل ، كما كثر تقديم الحال على عامله إذا كان فعلاً ، نظماً ونثراً كثرة لا يمكن فيها تأويل... فلما كان الأمر على خلاف ذلك ، دل دلالة واضحة على امتناع العرب من تقديمه على عامله وإن كان فعلاً^(١).

(١) المقاصد الشافية ١٤٧/٢.

باب حروف الجر

مجيء الباء بمعنى (عن):

ترد الباء للدلالة على عدة معان، منها: الإنصاف، والاستعانة، والسب،
والقسم. واحتلف الحويون في دلالة الباء على معنى (عن)، وذلك على
قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى إجازة أن تدل الباء على معنى المجاوزة، الذي يفيد
(عن)^(١)، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك^(٢)، والشاطبي^(٣)
الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى نفي هذا المعنى عن الباء^(٤)، وتابعهم على
ذلك الشلوين^(٥)، وابن عصفور^(٦).

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن تابعهم لما ذهبوا إليه بما يأتي:

١ - قول الله تعالى: - ﴿فَنُكِّلَ يَوْمَ حَبِيرًا﴾^(٧)، حيث إن المعنى: فامسال
عنه^(٨).

(١) انظر: معاني القرآن للمراء ٢/٢٦٧، ارتشاف الضرب ٢/٤٢٨، منهج السالك ١/٢٤٨،
الجنى الداني ١٠٥، المقاصد الشافية ٢/٢٣٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/١٥٢، وقد قال ابن مالك في الأنية:
بالبا استعن وعد عوس الصق ومثل مع ومن وعن بما انطني
(٣) انظر: المقاصد الشافية ٢/٢٢٧ - ٢٢٨.

(٤) انظر: الكتاب ٤/٢١٧، المقتضب ٤/١٤٢، الارتشاف ٢/٤٢٨، الدر المصون ١/١٥،
المعني ١٤٢، الجنى الداني ١٠٨ - ١٠٩.

(٥) انظر: شرح المقدمة الجرولية ٢/٨٢٨ - ٨٢٩.

(٦) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/٤٩٧.

(٧) سورة المرقاة، الآية ١٥٩.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٢٨، المقاصد الشافية ٢/٢٢٧.

- ٢- قول الله تعالى -: «وَيَوْمَ نَشْفُقُ السَّمَاءَ وَنَلْسَمُهَا»^(١)، أي: عن الغمام^(٢).
- ٣- قوله تعالى -: «يَسْأَلُونَكَ عَنْ أُيُودِهِمْ وَيَأْتِيهِمْ»^(٣)، أي: وعن أيديهم^(٤)، ويقولون ذلك قوله تعالى -: «ثُمَّ لَا يَنبَغُ لَهُمْ أَيْدِيهِمْ وَأَيْدِيَهُمْ وَأَعْيُنُهُمْ»^(٥).
- ٤- قول العرب: رميت عن القوس وبالقوس وعلى القوس- يريدون بذلك معنى واحداً^(٦).
- ٥- قول الشاعر:
- فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَلِي بِهَا
عَبْرٌ يَأْذُواكِ النِّسَاءُ طَيِّبٌ^(٧)
- أراد: فإن تسألوا عن النساء.
- ٦- قول الآخر:
- سَأَلْتَنِي بِأَنْسٍ فَتَكَلَّمُوا
شَرِبَ الثُّغْرُ عَلَيْهِمْ وَأَكَلُ^(٨)
- أراد: سألتني عن أناس.
- ٧- قول الآخر:

(١) سورة الفرقان، الآية (٢٥).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٦٧.

(٣) سورة الحديد، الآية (١٢).

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/١٥٢، المقاصد الشافية ٢/٢٢٨.

(٥) سورة الأعراف، الآية (١٧).

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٦٧.

(٧) قاتله علقمة بن عبيدة انظر: ديوانه ٣٥، المفضليات ٣٩٢، أدب الكاتب ٥٠٨، تأويل مشكل القرآن ٥٦٨، الانتصاب ٣/٣٤٤، شرح الحمل لابن عصفور ١/٤٧٦، وصف المباني ٢٢٢، ارتشاف الصرب ٢/٤٢٨، البحر المحيط ٨/١١٥، المقاصد الشافية ٢/٢٢٧.

(٨) قاتله السابعة الجعدي. انظر: ديوانه ٩٢، ٩٨، الأهمية في علم الحروف ٢٨٥، لسان العرب (طرب) ١/٥٥٧، (أكل) ١١/٢٢.

تَسَائِلُ يَأْتِي أَحْمَرَ مِنْ رَأَاهُ أَغَارَتْ عَنْهُ أَمْ لَمْ تُقَارِ^(١)
أراد: تسائل عن ابن أحمر.

أما من مع دلالة الباء على معنى (عن)، فقد خُرجَ النصوص السابقة وما شاكلها تخريجات أخرى، مخرجة للباء عن المعنى الذي قرره لها الكوفيون.

من ذلك ما قيل من أن الباء دالة على السببية في آية الفرقان السابقة، حيث إن المعنى: فاسأل بسببه خيراً؛ لأن طلب السؤال منه عام، فكأنه قال: إذا سألت بسببه عن شيء، فقد وقعت بسؤالك على خيربه^(٢).

وكذلك هو المعنى في قول الشاعر الأول، حيث أراد: إن تسألوا بسبب النساء، أي لتعلموا حالهن^(٣).

كما خُرجت الشواهد السابقة كذلك على تصميم الفعل معنى فعل آخر يصل بالباء، فيعامل معاملة، فيكون التقدير في آية الفرقان السابقة: فاطلب به خيراً. وفي قول الشاعر الأول: فإن تطلبوني بالنساء أي بأخبارهن؛ لأن السؤال طلب في المعنى^(٤).

والذي دعا المانعين لهذه التخريجات رأيهم في كون التضمن في الأفعال أولى منه في الحروف؛ وذلك لأن الحروف لا تتصرف وتلزم مواضعها التي وضعت فيها بخلاف الأفعال^(٥).

(١) قائله عمرو بن أحمر. انظر: ديوانه ٧٦، أدب الكاتب ٥٠٨، جمهرة اللغة ٢٨/١، النصف ٢٦٠/١، ٤٢/٣، أمالي ابن الشجري ٣٠٢/٢، الاقتضاب ٣٤٥/٣، شرح المفصل ٧٥/١٠، خزنة الأدب ١٩٨/٥

ويروي المصراع الأول. وربت سائل عني جيمي
ومعنى: أغارت: صارت عواء.

(٢) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ٤٩٧/١، ارتشاف الصرب ٤٢٨/٢.

(٣) انظر: المرجعين السابقين.

(٤) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ٤٩٧/١، الحى الثاني ١٠٥-١٠٦.

(٥) انظر: المرجعين السابقين و انظر - الخصائص ٣٠٨/٢-٣١٠.

الترجيح:

الذي يظهر لي أن الخلاف في هذه المسألة «راجع إلى تحقيق أصل، وذلك أن أهل البلدين متفقون على أنه موقوف على السماع؛ إذ المجيزون لا يميزونه في كل موضع، والمانعون إنما سوغوا التأويل فيما سُمع، وهم لا يميزون مثل ذلك على ذلك التأويل، وأيضاً الحمل على المعنى لا يقاسُ في كل موضع، ولم يعدوا هذا الموضع مما يقاس.

وإذا ثبت هذا، وكان ما ورد من وقوع الحروف في مواضع آخر لم يكثر كثرة يعتد بها في القياس، رده المانعون إلى أصل آخر لاحتماله، ولم يعتبر المجيزون ذلك الاحتمال أخذاً بالظاهر، وعملاً بالظن في أن تلك الحروف قد أدت تلك المعاني، كما أدت معانيها المتفق عليها^(١).

لذلك فلا مانع - في نظري - من أن يكون من المعاني الفرعية لحرف الباء ورودها بمعنى (عن)، بحاصة أن الشواهد السابقة محتملة لذلك. ثم إنه ليس من المستنكر في الحروف تعويض بعضها من بعض؛ وإذا كان كذلك حصل الأئسُ بوقوع بعض حروف الجر موقع بعض لوجود النظائر^(٢).

مجيء الباء بمعنى (على):

كما اختلف النحويون في مجيء الباء بمعنى (عن)، اختلفوا كذلك في مجيئها بمعنى (على)، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى إثبات هذا المعنى للباء^(٣)، وتابعهم ابن مالك^(٤).

(١) المقاصد الشافية ٢/٢٣٤.

(٢) المرجع السابق ٢/٢٣٦.

(٣) انظر: معاني القرآن للقرطبي ١/٣٨٦، ارتشاف الصرب ٢/٤٢٨، الحسى الثاني ١٠٨،

جمع البوامع (ت أحمد شمس الدين) ٢/٣٣٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/١٥٢، الارتشاف ٢/٤٢٨.

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى نفي هذا المعنى، وتأويل ما أوهم ذلك برده إلى المعاني الأصلية للباء^(١).

الأدلة والناقشة:

استدل الكوفيون ومن تابعهم لحجاء الباء بمعنى (على) بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: (ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً)^(٢)، حيث قالوا: إن الباء في (بقنطار) و(بدينار) بمعنى (على)، أي: على قنطار، وعلى دينار^(٣). ومما يؤكد ذلك أن الفعل نفسه قد عدي بـ(على) في آيات أخرى، مثل قوله -تعالى-: (مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ)^(٤)، وقوله (عَلَّامُكُم عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْسَكْتُمْ عَلَىٰ آصِيهِمْ مِنْ قَبْلُ)^(٥).

٢- قول الله -تعالى-: (فَأَتَيْنَاكُمْ غَمًّا يَحْسَرُونَ)^(٦)، حيث قيل: إن المراد: فأتيناكم غماً على غم^(٧).

٣- قول الله -تعالى-: (وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَرُونَ)^(٨)، حيث إن معنى (بهم): عليهم، ومما يؤكد ذلك قوله -تعالى-: (يَمْرُؤَ عَلَيْهِمَا)^(٩)، وقوله: (لَتَمُرُّنَّ

(١) نظر: الكتاب ٢١٧/٤، المقتضب ١٢٨/٤، الدر المنثور ١٥/١، المعنى ١٢٧، الجنى الداني ١٠٨-١٠٩.

(٢) سورة آل عمران، الآية [١٧٥].

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٤٠/١، شرح التسهيل ١٥٢/٣.

(٤) سورة يوسف، الآية [١١].

(٥) سورة يوسف، الآية [٦٤].

(٦) سورة آل عمران، الآية [١٥٣].

(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٤٠/١.

(٨) سورة المطففين، الآية [٣٠].

(٩) سورة يوسف، الآية [١٠٥].

عَلَيْهِمْ^(١)، فتعدى الفعل (مر) به (على) مما يدل على أن معنى: مررت به: مررت عليه^(٢).

٤- قول الشاعر:

أَرَبُّ يَسْبُولِ الثَّغْلَبَانُ بِرَأْسِهِ لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ^(٣)
فبرأسه معناها: على رأسه، ومما يؤكد ذلك عجز البيت نفسه، حيث قال: من بالت عليه^(٤).

أما جمهور البصريين الذين أنكروا مجيء الباء بمعنى (على)، فقد خرجوا الشواهد السابقة تخريجات تزول بالباء إلى معانيها الأصلية، ف قيل: إن الباء في آية آل عمران الأولى للإصاق^(٥).

أما الباء في قوله: «فَأَثْبِتْكُمْ عَمَّاً يَمْسُورُ»^(٦)، ف قيل: للسببية، على معنى أن متعلق الغم الأول الصحابة، ومتعلق الغم الثاني قتل المشركين يوم بدر، والمعنى: فاثابكم غمّاً بالغم الذي أوقعه على أيديكم بالكمار يوم بدر^(٧).

كما لجأ جمهور البصريين إلى القول بتضمين الفعل لا الحرف معنى فعل آخر يتعدى بالباء؛ وذلك بناء على رأيهم بأن التضمين في الأفعال أولى منه في

(١) سورة الصافات، الآية (١٣٧).

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٥١/١، ارتشاف الضرب ٤٢٨/٢، المفني ١٤٢.

(٣) قائله النعاس بن مرداس السلمي. انظر: ملحق ديوانه ١٥١، أمثال أبي عبيد ١٢٢،

أدب الكاتب ١٠٣، ٢٩٠، جمهرة اللغة ١١٨١، شرح التسهيل ١٥٢/٣، المفني

١٤٢، لسان العرب ٢٣٧/١ (ثعلب)، شرح شواهد المعني ٣١٧، جمع الهوامع

(أحمد شمس الدين) ٣٣٧/٢

(٤) انظر: المفني ١٤٢.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢٢٢/٣، الدر المصون ٢٦٦/٣.

(٦) سورة آل عمران، الآية (١٥٣).

(٧) انظر: الدر المصون ٤٤٢/٣

الحروف ؛ وذلك لأن الحروف لا تتصرف وتلزم مواضعها التي وضعت فيها بخلاف الأفعال^(١).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك من جواز مجيء الباء بمعنى (على) في بعض المواضع ؛ وذلك لما يأتي :

١ - للشواهد المسموعة السابقة ، التي يترجح فيها القول - اعتماداً على القرائن المعنوية - بأن الباء دالة على الاستعلاء ، حتى قال صاحب الدر المصون عند تناوله لآية آل عمران الأولى السابقة : «قوله : (هديتار) : في هذه الساء أوجه ، أحدها : أنها على أصلها من الإنصاق ، وفيه قلق .. والثالث : إن الساء بمعنى على ، وقد عُدي بها كثيراً»^(٢).

٢ - للأدلة التي ذكرتها في فقرة الترجيح الخاصة بالمسألة السابقة^(٣).

مجيء الباء للدلالة على التبويض :

اختلف النحويون في مجيء الباء بمعنى (من) فتدل على التبويض ، وذلك على قولين : الأول : ذهب الكوفيون إلى إثبات هذا المعنى للباء^(٤) ، ومن تابعهم على ذلك ابن قتيبة^(٥) ، والفارسي^(٦) ، وكذلك ابن مالك^(٧).

(١) انظر : الخصائص ٣٠٨/٢ - ٣١٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٧/١ ، الجنى الثاني

١٠٥ - ١٠٦ ، المقاصد الشافية ٢٣٠/٢

(٢) الدر المصون ٢٦٦/٣.

(٣) انظر مسألة : مجيء الباء بمعنى (عن).

(٤) انظر - ارتشاف الصرب ٤٢٧/٢ ، التلويل والتكميل ١٢/٤ ب - ١٤ أ ، الجنى الثاني ٤٦ ، المقاصد

الشافية ٢٣٤/٢ ، جواهر الأدب ٤٢ ، همع البوامع (ت أحمد شمس الدين) ٢٣٧/٢

(٥) انظر - المراجع السابقة ، وتأويل مشكل القرآن ٥٧٧

(٦) انظر : الارتشاف ٤٢٧/٢ ، الهمع (ت شمس الدين) ٢٣٧/٢

(٧) انظر : شرح التسهيل ١٥٢/٣ - ١٥٣ ، الارتشاف ٤٢٧/٢.

الثاني: ذهب جمهور الصريين إلى نفي هذا المعنى عن الباء^(١)، وتابعهم ابن عصفور^(٢).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز مجيء الباء بمعنى (من) دالة على التبعية بما يأتي:

١- قول الله تعالى -: ﴿وَلَا تَمَسُّوا أَرْوَاحَكُمْ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ أَنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾^(٣)،

حيث قال ابن قتيبة: إن المعنى: من علم الله^(٤).

٢- قول الله تعالى -: ﴿وَأَمْسِكُوا بُرُؤَكُمْ وَارْتَبِعُوا كَمَّ إِلَى الْكَمِّينِ﴾^(٥)،

حيث قيل: إن الباء في (برؤوسكم) للتبعية^(٦).

٣- قول الله تعالى -: ﴿غِنًا يَتَرَّبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(٧)، حيث قيل: إن التقدير

فيها: يشرب منها^(٨).

٤- قول العرب: أخذت بثوب زيد. ومعلوم أن الأخذ إنما يكون ببعض

الثوب^(٩)

(١) انظر: الكتاب ٢١٧/٤، المفتضب ١٤٢/٤، والمراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة.

(٢) انظر: شرح الجمل ٤٩٦/١.

(٣) سورة هود، الآية ١٤٤.

(٤) انظر: تأويل مشكل القرآن ٥٧٧.

(٥) سورة المائدة، الآية ٦٦.

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٥٩/٦، الدر المصون ٢٠٩/٤، المقاصد الشافية ٢٢٥/٢-٢٢٧.

(٧) سورة الإنسان، الآية ٦٦.

(٨) انظر: المقاصد الشافية ٢٢٥/٢، همع البوامع (ت شمس الدين) ٣٣٦/٢.

(٩) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٦/١.

٥- قول الشاعر:

شَرِبْنِ مِمَّا الْبَحْرُ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لَحَجَّ حُصْنِ لَهْسٍ يَفِجْ^(١)

حيث أراد: شرب من ماء البحر.

٦- قول الآخر:

فَلَمَّسْتُ قَاهَا آخِداً بِقُرُونِهَا شُرْبَ الشَّرِيفِ يَبْرِدُ مَاءُ الْحَشْرِجِ^(٢)

حيث أراد: شرب التزيف من برد ماء الحشرج.

أما من منع دلالة الباء على التبعيض، فقد استدل بأنه لو كانت كذلك لصح أن يقال: زيد بالقوم، تريد: من القوم، وقبضت بالدرهم، أي: من الدراهم^(٣).

كما قيل: إن كون الباء للتبعيض شيء لا يعرفه أهل اللغة ولا ورد به ثبوت^(٤).

أما ما استدل به المجوزون، فقد خرج المانعون تخريجات مخالفة لما ارتضاه أصحاب القول الأول؛ من ذلك ما قيل في آية المائدة السابقة، من أن الباء فيها للإلصاق، والمراد: ألصقوا المسح برؤوسكم^(٥).

(١) قاله أبو دؤيب الهذلي انظر: شرح أشعار الهدليين ١/١٢٩، معاني القرآن للفراء ٣/٢١٥، تأويل مشكل القرآن ٥٧٥، الخصائص ٢/٨٥، سر صناعة الإعراب ١/١٣٥، ٤٢٤، أمالي ابن الشجري ٢/٢٧٠، شرح التسهيل ٣/١٥٣، البحر المحيط ١٠/٣٦١، المقاصد الشافية ٢/١٥٢، ٢٢٤، حرة الأدب ٣/١٩٣. والنتيج: الصوت الذي يصحب المر السريع

(٢) قاله عمر بن أبي ربيعة. انظر: ملحقات ديوانه ٤٨٠، ولحميل بثية في ديوانه ٤٢. وانظر: الأغانى ١/١٨٤، جمهرة اللغة ١١٣٣، الحماسة البصرية ٢/١١٤، شرح التسهيل ٣/١٥٢، المقاصد الشافية ٢/٢٢٤، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٣٦. والتزيف: السكران المزوف العقل والحشرج: الماء الذي تحت الأرض لا يقطن له، فإذا حفره ذراع جاش بالماء.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/٣٣٧.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ١/١٢٣، المقاصد الشافية ٢/٢٢٦.

(٥) انظر: الكشف ١/٥٩٧، الدر المصون ٤/٢٠٩.

وقيل: إن الباء فيها زائدة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْلُوبُوا يَدَيَكُمَا إِلَى السُّفْهَىٰ﴾^(١)،

وقيل: إن ذلك هو ظاهر كلام سيويه، حيث حكى: خَشِنْتُ صدرَه وبصرَه،
ومسحت رأسه ورأسه، بمعنى واحد^(٢).

وقيل الأمر نفسه في آية الإنسان السابقة^(٣).

أما قول العرب السابق، فقليل فيه: إن التبعض فيه مفهوم من معنى الكلام،
ولما أعطت الباء الصاق الأخذ بالثوب، وقد علم أن اليد لا تختلط بجميع
الثوب^(٤).

وخرج البيتان السابقان على زيادة الباء كذلك^(٥).

وخرجا أيضاً على تضمين (شرين) معنى (روين) فعمل معاملته وعُدي
بالباء^(٦).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بإجازة دلالة الباء على التبعض؛ وذلك لما
يأتي:

١- للدلالة المسموعة السابقة المحتملة لهذا المعنى

٢- للدلالة التي ذكرتها في فقرة الترجيح الخاصة بمسألة: مجيء الباء بمعنى
(عن)، مما يفني عن إعادتها في هذا الموضع.

(١) سورة البقرة، الآية [١٩٥].

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٧٤، الدر المصون ٤/ ٢٠٩، المقاصد الشافية ٢/ ٢٢٦.

(٣) انظر: البحر المحيط ١٠/ ٣٦٠-٣٦١.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٦.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٥، البحر المحيط ١٠/ ٣٦١.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٥٣، الارتشاف ٢/ ٤٢٨، معجم الهوامع (ت شمس الدين)

٣- إن ما قيل من أن دلالة الباء على التبعية غير معروف عند أهل اللغة، هذا القول شهادة على النفي، وقول من أثبت التبعية شهادة على الإثبات، وشهادة الإثبات مقدمة على شهادة النفي بحسب ما تقرر في علم الأصول^(١). فمن حفظ حجة على من لم يحفظ.

٤- إن الزيادة خلاف الأصل، فلا يقال بها ما وُجد عنها مندوحة، وقد وُجدت المندوحة؛ وذلك بأن تكون الباء للتبعية^(٢).

٥- إن كون الباء للإلصاق لا ينافي كونها للتبعية؛ لأن معنى الإلصاق هو الأصل فيها، ثم يدخل عليه ما سواه من المعاني^(٣).

مجيء (عن) بمعنى (بعد) :

المعنى الأصلي لـ (عن) هو المجاوزة، حيث يكون مجرورها مجاوزاً أو مجاوزاً. واختلف النحويون في دلالة (عن) على معاني أخرى، من ذلك اختلافهم في مجيئها بمعنى (بعد)، وذلك على قولين :

الأول: أجاز الكوفيون مجيء (عن) بمعنى (بعد)^(٤)، وتابعهم ابن مالك^(٥)، والمالقي من الأندلسيين^(٦).

(١) انظر: المقاصد الشافية ٢٢٦/٢

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٤٧، المساعد ٢/٢٦٧، معجم الهوامع (ت شمس الدين)

٣٥٩/٢

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/١٦٠-١٦١ وانظر: المراجع السابقة، والمقاصد الشافية

٢٤٤-٢٤٣/٢

(٦) انظر: رصف المباني ٤٣٠-٤٣١.

الثاني: منع جمهور البصريين أن تأتي (عن) بمعنى (بعد)، وردوا ما أوهم ذلك إلى معناها الأصلي، وهو المجاوزة^(١).

الأدلة والناقشة:

استدل من جوز مجيء (عن) بمعنى (بعد) بما يأتي:

- ١- قول الله تعالى: - (يُحَرِّقُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ)^(٢)، حيث إن (عن) في الآية بمعنى (بعد)، بدليل قوله تعالى: - (مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ)^(٣).
- ٢- قول الله تعالى: - (عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِيَةً)^(٤)، حيث إن المعنى: بعد قليل يكون كلنا^(٥).

٣- قول الله تعالى: - (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ)^(٦)، معناه: حالاً بعد حال^(٧).

٤- قول الشاعر:

وَيُضْحِي فَتَبْتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا نَوْمُ الصُّحَى لَمْ تَنْتَقِ عَنْ تَفْضُلِ^(٨)
معناه: لم تنطق بعد تفضل.

(١) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة، والكتاب ٢٢٦/٤-٢٢٧.

(٢) سورة النساء، الآية ٤٦، وسورة المائدة، الآية ١١٣.

(٣) سورة المائدة، الآية ٤١، وانظر: المعنى ١٩٧، جمع الهوامع (ت شمس الدين ٣٥٩/٢).

(٤) سورة المؤمنون: آية ٤٠.

(٥) انظر: المقاصد الشافية ٢/٢٤٣.

(٦) سورة الانشقاق: آية ١٩.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/١٦٠-١٦١، البحر المحيط ١٠/٤٣٨-٤٣٩.

(٨) فائله امرؤ القيس. انظر: ديوانه ١٧، أدب الكاتب ٥١٣، سر صناعة الإعراب ٥٧٥/٢، شرح القصائد السبع الطوال ٦٥، الافتصاب ٢/٢٧٢، ٣/٣٦٦، صرائر الشعر ٢٣٥، رصف المباني ٤٣٠، المقاصد الشافية ٢/٢٤٣، لسان العرب ١٣/٢٩٥ (عس) لم تنتطق: لم تشد عليها نطاقاً. والتفصل: ليس ثوب واحد.

٥- قول الآخر:

قَرَّبَا مَرْبِطَ السُّعَامَةِ مِثِّي لَقِحْتُ حَرْبُ وَاثِلٍ عَنْ حِيَالٍ^(١)
أي: بعد حِيَال، والمعنى: حملت بعد أن كانت تُضْرَبُ فلا تحمل.

٦- قول الآخر:

وَمَنْهَلٍ وَرَدَّئُهُ عَنْ مَنَهَلٍ قَفَرْتُ هَذَا ثُمَّ ذَا لَمْ يُؤْهَلِ^(٢)
المعنى: وردته بعد منهل.

٧- قول الآخر:

لَسِنْ مُبِتَ بَا عَنْ عِبٍّ مَعْرَكَةٍ لَا تُبْعَ عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ تَتَعَلَّ^(٣)
معناه: لئن منيت بنا بعد غب معركة.

أما من منع محي (عن) بمعنى (بعد)، فقد ردها في كل هذه الأمثلة وما شابهها إلى المعنى الأصلي وهو المجاوزة، مستدلًا بأنه لو كانت بمعنى (بعد) لحاز أن تقع موقعها، فيقال: جئت عن العصر: أي بعده^(٤).

الترجيح:

يترجح لي جواز محي (عن) بمعنى (بعد)، وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة، حيث تتطافر جميعها في إثبات هذا المعنى (عن)، ويؤكد بعضها محي لفظ (بعد) في آية أخرى مشابهة، كما في آية النساء

(١) قائله الحارث بن عباد انظر: أدب الكاتب ٥١٣، الخيران ٢٢/١، ٢٨٤/٣، النصف ٥٩/٣، الاقتصاب ٢٨١/٢، ٣٦٥/٣، شرح التسهيل ١٦١/٣، رصف المباني ٤٣٠، المقاصد الشافية ٢٤٣/٢، لسان العرب ٨٢/٧ (قلص)، ٢٩٥/١٣ (عن)، خزنة الأدب ٤٧٢/١ ولقحت حملت. والحِيَال - من حالت الناقة أي: لا تحمل.

(٢) قائله المعجاج انظر: ديوانه ١٥٧، أدب الكاتب ٥١٣، الأرهية ٢٩١، الاقتصاب ٣٦٦/٣، أمالي ابن الشجري ٢٦٩/٢، المخصص ٦٧/١٤، رصف المباني ٤٣١، المفني ١٩٧، المقاصد الشافية ٢٤٣/٢

(٣) قائله الأعشى. انظر: تخريج البيت ص ٢٩٧

(٤) انظر: همع البوامع (ت شمس الدين) ٣٥٩/٢.

والمائدة السابقتين ، والقرآن يوضح بعضه بعضاً.

- ٢- إن دلالة (عن) على معنى (بعد) لا يتعارض مع معناها الأصلي وهو المجاوزة ؛ لأن معنى البعدية أمر فرعي لـ (عن).
- ٣- إنه ليس من المستنكر أن تكون (عن) مرادفة لـ (بعد) ؛ وذلك لتقارب معنى البعدية والمجاوزة ؛ لأن الشيء إذا جاء بعد الشيء فقد عدا وقته وجاوزه^(١).

مجيء (عن) بمعنى الباء :

اختلف النحويون في مجيء (عن) بمعنى الباء دالة على الاستعانة ، وذلك على قولين :

- الأول: ذهب الكوفيون وابن قتيبة إلى إثبات هذا المعنى لـ (عن)^(٢) ، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين ابن السيد^(٣) ، وابن مالك^(٤) ، والمالقي^(٥) .
- الثاني: ذهب أكثر البصريين إلى نفي هذا المعنى عن (عن) . وأولوا ما استدل به الكوفيون وأرجعوه إلى معنى المجاوزة ، وهي الدلالة الأصلية لـ (عن)^(٦) . ومن تابعهم على ذلك ابن عصفور^(٧) .

الأدلة والمناقشة :

استدل من أثبت معنى الاستعانة لـ (عن) بما يأتي :

(١) انظر : المرجع السابق

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٢٦٧ ، ارتشاف الصرب ٢/٤٤٧ ، بجنى الداني ٢٤٩ ، جمع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٨ .

(٣) انظر : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٣/٣٦٠ وما بعدها ، خزنة الأدب ١٣٦/١٠ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣/١٦٠ ، المساعد ٢/٢٦٧ .

(٥) انظر : رصف المباني ٤٣١ - ٤٣٢ .

(٦) انظر : المراجع السابقة ، والكتاب ٤/٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٧) انظر : شرح الجمل ١/٥١٣ .

١- قول الله تعالى:- ﴿سَتَلَوْكَ كَأَنَّكَ خَيِّضٌ مَبْنُوءٌ﴾^(١)، حيث قيل: إن (عن) بمعنى الباء: لأن (حفي) لا يتعدى به (عن)، بل بالباء كقوله تعالى:- ﴿إِنَّكَ كَأَنَّكَ فِي حَفِيٍّ﴾^(٢).

٢- قول الله تعالى:- ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾^(٣)، أي: بالهوى^(٤).

٣- ما حكاه الفراء عن العرب: رميت عن القوس وبالقوس وعلى القوس، يراد به معنى واحداً^(٥).

٤- قول الشاعر:

تَصْدُ وتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتُغْفَى بِسَاطِرٍ مِّنْ وَخْشٍ وَجُرَّةٍ مُّطْعِلٍ^(٦)
أي: بأسيل، ولا يكون المعنى: تصد عن أسيل وتبدي به، ولا تصد بأسيل وتبدي عنه؛ لأنه يكون من باب التنازع في الإعمال، ومن شرط إعمال الأول في هذا الباب إبراز الضمير بعد الثاني إن كان منصوباً أو مجروراً. فإذا لابد في البيت من إخراج (عن) عن معنى المزيلة إلى معنى الباء^(٧).
وقيل: (عن أسيل) متعلق بـ(تصد)، فتكون (عن) نائبة عن الباء؛ لأن (صد) إنما يتعدى بالباء، تقول: صد بوجهه عني^(٨).

(١) سورة الأعراف، الآية [١٨٧].

(٢) سورة مريم، الآية [٤٧]. وانظر: الدر المنصور ٥/٥٣١.

(٣) سورة النجم، الآية [٣٦].

(٤) انظر ارتشاف الصرب ٢/٤٤٧، مع البوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٨.

(٥) انظر: معاني القرآن لفراء ٢/٢٦٧، شرح التسهيل ٣/١٦٠، المعنى ١٩٨.

(٦) قائله امرؤ القيس انظر: ديوانه ١٦، أدب الكاتب ٥٠٩، الأزهية ٢٨٩، شرح المحل لابن عصفور ١/٥١٣، المحقق ١٤/٦٥، الحسب اللداني ٢٤٩، وصف المباني ٤٣٢، لسان العرب ٥/٢٨٠ (وجز)، ١٢/١٦٧ (خدم)، خزانة الأدب ١٠/١٢٥، الأسيل: الخد.

المتطامن المستوي الوجرة: موضع بين مكة والبصرة.

(٧) انظر: وصف المباني ٤٣٢.

(٨) انظر: أدب الكاتب ٥٠٩، خزانة الأدب ١٠/١٢٦.

٥- كما استدل من أجاز محي (عن) بمعنى الباء ، بأن الاء ترد بمعنى (عن) ،
فكما جاز ذلك ، جاز أيضاً أن تكون (عن) للاستعانة^(١) .

أما من منع محي (عن) بمعنى الباء ، فقد قال : إن (عن) في الشواهد السابقة
على بابها دالة على المجاوزة. ولو جاز أن تقع (عن) موقع الباء ، لجاز أن يقال :
تكلم عن خير، أي : به^(٢) .

ومن التخريجات التي حملت عليها المصوص السابقة ما يأتي :

١- إن التقدير في آية النجم السابقة : ما صدر نطقه عن الهوى^(٣) .

٢- إن (عنها) في آية الأعراف السابقة متعلقة بـ(يسألونك) ، أما جملة (كأنك
حفي) فمعتضة ، وصلتها محذوفة ، والتقدير : حفي بها^(٤) .

٣- إن بيت الشعر السابق لا حجة فيه للمجيزين ؛ لأن قوله : عس
أسيل ، متعلق بـ(تبدي) ، يقال : أبدى عن كذا^(٥) . وقيل : إن (عن) زائدة
بالنسبة إلى (تبدي)^(٦) . وقيل : إن (أبدى) في البيت فعل لازم يتعدى
بـ(عن) ؛ لأنك تقول : أبديت عن الشيء ، فيكون (عن) على بابه ، ويكون
(أبدى) جاء متعدياً ولازماً^(٧) .

٤- كما خُرج البيت السابق كذلك على تضمين (تبدي) معنى (تكشف) فعدي
بـ(عن)^(٨) .

(١) انظر : البحر المحيط ٢٣٩/٥ ، الدر المنصون ٥٣١/٥ .

(٢) انظر : همع الهوامع (ت شمس الدين) ٣٥٩/٢ .

(٣) انظر : المرجع السابق ٣٥٩/٢ ، وجواهر الأدب ٤١٦ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٢٣٩/٥ ، الدر المنصون ٥٣١/٥ .

(٥) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥١٣/١ .

(٦) انظر : خزانة الأدب ١٢٦/١٠ .

(٧) انظر : المرجع السابق .

(٨) انظر : المرجع السابق ، والبحر المحيط ٥٣٩/٥ .

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء (عن) بمعنى الباء ؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة.

٢- إن مما يرجح كون (عن) بمعنى الباء في آية الأعراف السابقة قراءة: «كأنك

حامي بها»^(١)، وهي تدل لمن ادعى أن (عن) بمعنى الباء^(٢).

٣- إن التخريجات السابقة للممانعين غير مسلمة ؛ فلقول بزيادة (عن) في البيت

خلاف الأصل ، ولا يلجأ إلى ذلك ما دامت هناك مندوحة ، وقد وجدت ؛ وذلك

بأن يقال: إن (عن) بمعنى الباء.

كما أن تقدير (صدر) في آية السجم السابقة بعيداً ، ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى

تأويل أولى مما يحتاج إلى ذلك.

وقد مضى في المسائل السابقة أن القول بدلالة حروف الجر على معاني أصلية لا

يتعارض مع القول بأن لها معاني فرعية ، «وقد تقدم في غير موضع أن الحروف لا

يوضع بعضها موضع بعض إلا إذا كان الحرف في معنى الآخر ، أو مردوداً إليه

بوجه ما»^(٣).

مجيء (عن) للتعليل

اختلف الحريون في مجيء (عن) بمعنى اللام دالة على التعليل ، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى إثبات هذا المعنى لـ (عن)^(٤) ، وتابعهم على ذلك ابن

(١) انظر: الشواذ ٤٧ ، البحر المحيط ٢٣٩/٥ ، الدر المنصون ٥٣٢/٥.

(٢) الدر المنصون ٥٣٢/٥.

(٣) رصف الملباني ٤٣٢.

(٤) انظر ارتشاف الصرب ٤٤٧/٢ ، المساعد ٢٦٧/٢ ، معجم الهوامع (ت شمس الدين)

قضية^(١)، ومن الأندلسيين ابن السيد^(٢)، وابن عطية^(٣)، وابن مالك^(٤)، والمالقي^(٥)
 الثاني: ذهب أكثر البصريين إلى نفي معنى التعليل عن (عن)، وما أوهم ذلك
 أولوه وأرجعوه إلى المعنى الأصلي لـ (عن) وهو دلالتها على المجاوزة^(٦).
 الأدلة والمناقشة:

استدل من أثبت عجيء (عن) للتعليل بما يأتي:

١- قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَفْغَارُ بِرِزْوَانِهِ إِلَّا عَنْ مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾^(٧)، حيث قيل: إن (عن) في الآية للتعليل، والتقدير: لأجل موعدة وعدها إياه^(٨).

٢- قول الله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَا عَنْ قَوْلِكَ﴾^(٩)، حيث قيل: إن (عن) في الآية للتعليل، فهي متعلقة بـ (تاركي)، والمعنى: لا يكون قولك سبباً لتركنا آلها؛ إذ هو مجرد عن أية^(١٠).

٣- قول الشاعر:

وَلَقَدْ شَهِدْتُ إِذَا الْقِيَامُ تَوَحَّدْتُ

وَشَهِدْتُ عِنْدَ اللَّيْلِ مَوْقِدَ نَارِهَا

(١) انظر: أدب الكاتب ٥١٤ - ٥١٥.

(٢) انظر: الانقصاب في شرح أدب الكاتب (دار الجليل) ٤٤٥ - ٤٤٦.

(٣) انظر: انحرور الوجيز ١٧٠/٩، البحر المحيط ١٦٧/٦.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٦٠/٣، المساهد ٢٦٦/٢.

(٥) انظر وصف المباني ٤٣٦.

(٦) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق، والكتاب ٢٢٦/٤ - ٢٢٧.

(٧) سورة التوبة، الآية ١١٤.

(٨) انظر: البحر المحيط ١٦٧/٦، الدر المنصور ٣٤٢/٦.

(٩) سورة هود، الآية ١٥٧.

(١٠) انظر: انحرور الوجيز ١٧٠/٩، البحر المحيط ١٦٧/٦.

عَرُ دَاتِ اُولَئِىَ اَسْوَدُ رَثِيهَا
وَكَمَّانَ لَوْنُ الْمَلَحِ لَوْنُ شِعَارِهَا^(١)
حيث جاء (عن) بمعنى: من أجل^(٢).

٤- قول الآخر:
لِوَرْدٍ ثَقُلَ الصُّرُ الْعَيْطَانُ عَنْهُ
يَمُدُّ مَفَازَةَ الْخَمْسِ الْكِمَالِ^(٣)
قوله: عنه: أي من أجله^(٤).

أما البصريون فقد نفوا مجيء (عن) للتعليل، وقالوا: هي على بابها في
المصوص السابقة وما شاكلها، دالة على المجاوزة فالتقدير في آية التوبة السابقة:
وما كان استعمار إبراهيم إلا صادراً عن موعدة وعدها إياه^(٥).
و(عن قولك) في آية هود السابقة حال من الضمير في تاركي، أي: وما نترك
آلهتنا صادقين عن قولك^(٦).

(١) قائل البيت النمر بن تولى. انظر: ديوانه ٣٥١، أمالي الفاي ١٥٩/٢، أدب الكاتب
٥١٤، الاقتصاب (دار الجبل) ٤٤٦، سمط للآلي ٧٨٣، رصف المباني ٤٣٦
ومعنى (إذا القدرح توحدت): اشتد الرمان وعلت الأسعار فأخذ كل واحد قدحاً
وذات الأولية: أراد أنها أكلت ولها بعد ولي، والولي أصله المطر الذي يلي
الوسمي، وأراد ههنا لبات الذي أسنه الولي والمساودة والسواد: المسارة، فهو
يساره ليحده عنها والشعار: السكاكين المراسم، شه ما جمدهم من الشحم على
السكين بالملح ليباينه

(٢) انظر: أدب الكاتب ٥١٥، الاقتصاب (دار الجبل) ٤٤٦.

(٣) قائله ليد بن ربيعة العامري انظر: ديوانه ٨٣، أدب الكاتب ٥١٤، الاقتصاب
(دار الجبل) ٤٤٥ يصف الشاعر حمير وحش تسير لورود الماء وهي شديدة
العطش فهي تسرع، فكان العيطان تقصر من سرعتها والعيطان: المواضع
المنخفضة من الأرض ويبدأ يقطع وأراد بالخمس الكمال: سيرها إلى الماء
خمس ليالٍ كاملة.

(٤) انظر: أدب الكاتب ٥١٤، الاقتصاب (دار الجبل) ٤٤٥.

(٥) انظر: معجم اللوامع (ت شمس الدين) ٣٥٩/٢.

(٦) انظر: الكشف ٢٧٥/٢، البحر المحيط ١٦٧/٦، المعنى ١٩٧، الدر المنصور ٣٤٢/٦.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء (عن) بمعنى اللام دالة على التعليل؛
وذلك لما يأتي:

- ١- للأدلة المسموعة السابقة حيث نَحْتَمِلُ أن تكون (عن) بمعنى: لأجل.
- ٢- إنه لا تعارض بين أن يكون لـ (عن) معنى أصلي، وهو دلالتها على المجاوزة، ومعاني أخرى فرعية، منها دلالتها على التعليل.
- ٣- إن ما لا يحتاج إلى تقدير وتأويل أولى مما يحتاج إليه، ولذلك فإن حمل (عن) على اللام في المصوِّص السابقة أسلم، لبعده عن التقدير والتأويل المتعسف.
- ٤- إنه يقال: قام فلان لك عن إكرامك، وشتمك عن مزاح معك، والمعنى: من أجل^(١).

دلالة (عن) على الاستعلاء:

من معاني (عن) التي اختلف فيها النحويون دلالتها على الاستعلاء فتكون بمعنى (على)، حيث اختلف النحويون في ذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون أن تكون (عن) بمعنى (على)^(٢)، ووافقهم ابن قتيبة^(٣).
كما تابعهم من الأندلسيين ابن مالك^(٤)، والمالقي^(٥).

(١) انظر: رصف الجبائي ٤٣٦.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٤٤٧/٢، المساعد ٢٦٦/٢، الحنى الداني ٤٦، جمع البوامع

(ت شمس الدين) ٣٥٩/٢، التصريح على التوضيح ٤/٢

(٣) انظر: أدب الكاتب ٥١٢ - ٥١٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٥٩/٣ - ١٦٠، الارتشاف ٤٤٧/٢.

(٥) انظر: رصف الجبائي ٤٣٦.

الثاني: منع أكثر البصريين أن تكون (عن) دالة على الاستعلاء^(١).
الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز جيء (عن) بمعنى (على)، فتدل على الاستعلاء بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿إِنِّي أَنشِئْتُ حَبَّ الْخَبِيرِ عَنْ دَكِّيرٍ رَفِيٍّ﴾^(٢)، و(حب الخبير)

مفعول (أنشئت) لأنه بمعنى: أثرت، و(عن) على هذا بمعنى (على)، أي: على
ذكر ربي؛ لأنه يروى في التفسير أن سليمان -عليه السلام- عرض الخيل حتى
شعلته عن صلاة العصر أول الوقت حتى غربت الشمس^(٣)

٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَمَنْ يَسْخَلْ فَإِنَّمَا يَسْخَلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾^(٤)، و(عن)

بمعنى: على. قال ابن مالك: «ومن استعمال (عن) للاستعلاء قولهم: يخل علك،
والأصل: يخل عليك؛ لأن الذي يُسأل فيخل فيخل يحمل السائل ثقل الخيبة مضاعفاً إلى
ثقل الحاجة، ففي يخل معنى ثقل، فكان حقيقاً أن يشاركه في التعدي بعلی، فإن
عُدي بعن كان معناها معنى على. وأيضاً فإن شحّ وضنّ بمعنى يخل، وتعديتهما في
الغالب بعلی لا بعن، فكانت يخل أحق بذلك، إلا أن يخل أكثر استعمالاً فعديت
بعن نيابة عن علی؛ لأنها أخف منها»^(٥).

٣- قول الشاعر:

لَا إِلَهَ إِلَّا عَمَّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَسَى وَلَا أَلْتَ دِيَارِي فَتَعْرُونِي^(٦)

(١) انظر: المراجع في الباش الأول السابق، الكتاب ٤/٢٢٦ - ٢٢٧.

(٢) سورة ص، الآية (٣٢).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤٠٥، البحر المحیط ٩/١٥٤، الدر المنصون ٩/٣٧٦.

(٤) سورة محمد: الآية (٣٨).

(٥) شرح التسهيل ٣/١٥٩ - ١٦٠.

(٦) قائله ذو الإصبع المدونسي. انظر: ديوانه ٨٩، إصلاح المنطق ٣٧٣، أدب الكاتب ٥١٣.

مجالس العلماء ٧١، الأغاني ٣/١٠٨، الخصائص ٢/٢٨٨، الاقتصاد (دار الجليل) ٤٤١،

أمالي ابن الشجري ٢/١٣، ٢٦٩، الإيضاف ١/٢٩٤، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٣،

شرح التسهيل ٣/١٥٩، لسان العرب ١١/٥٢٥ (فصل)، ١٣/١٦٧ (دب)، خزانة الأدب

٧/١٧٣ والديان: القائم بالأمر الجبازي به. يخروه: يسوسه ويسير أمره.

أراد: لا أفضلت عليّ، أي: لا يعلو حبّك على حسبي، من قولهم:
أفضلتُ على الرجل، إذا أوليته فضلاً^(١).

٤- قول الآخر:

لَوْ أَنَّكَ تُنْفِي خَطْلًا هَوًى يَبْضًا تَذْخِرْ عَسَى ذِي سَامِهِ الْمُتَقَارِبُ^(٢)
أراد: تذخر على ذي سامه المتقارب.

٥- حمل (عن) على (على) ومجيئها بمعناها كما جاءت (على) بمعنى (عن)^(٣)،
حيث حُمِلت إحداهما على الأخرى، فكان يسهما ضرب من التكافؤ^(٤).

أما من منع مجيء (عن) للاستعلاء، فقد استدل بأنه لو جاز ذلك، لجاز أن
يقال: زيد عن الفرس، بمعنى: عليه. وعدم إجازة ذلك ونحوه دليل على أن (عن)
معيدة أبداً لمعنى المجازة، ولا تقع بمعنى (على)^(٥).

أما ما استدل به المحيزون فقد أوله المانعون، وأرجعوه إلى المعنى الأصلي
لـ(عن)، وهو المجاوزة.

من ذلك ما قيل في آية (ص) السابقة، فقد قيل: إن (أحببت) ضَمَّنْ معنى
(أنبت)، فلذلك تعدي بـ(عن)، وقيل: إن (أحبت) من أحبّ البعير، إذا سقط
وبرك من الإعياء. والمعنى: قعدت عن ذكر ربي، فيكون (حب الخير) على هذا
مفعولاً من أجله^(٦).

(١) انظر: شرح التسهيل ١٥٩/٣، المقاصد الشافية ٢٤٩/٢.

(٢) قائله قيس بن الخطيم. انظر: ديوانه ٨٦، أدب الكاتب ٥١٣، مجالس ثعلب ١٨٤،
الاقتصاب (دار الخيل) ٤٤٢، المقاصد الشافية ٢٤٩/٢، لسان العرب ١٢/٣١٣ (سوم).
وصف الشاعر شدة تلاحقهم في الحرب لكثرة العدد. والتسام: عروق الذهب ويعني بلدي
سامه: البيض المنهب.

(٣) انظر مسألة: مجيء (على) بمعنى (عن).

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢٤٩/٢.

(٥) انظر: همع البوامع (ت شمس الدين) ٣٥٩/٢.

(٦) انظر: البحر المحييط ١٥٤/٩، الدر المنصون ٩/٣٧٦.

والمسلك نفسه سلك مع آية (محمد) السابقة، حيث قيل: إن (يخجل) ضَمَنَ معنى فعل آخر متعدياً (عن) مثل (يرغب)، أو (يمسك)، وقيل: إن (يخجل) يتعدى بعلى وبعن، يقال: يخجلت عليه وعنه^(١).

وقيل في قول الشاعر الأول السابق: إن (أفضلت) مضمَّنَ لمعنى تجاوزت في الفضل؛ ولذلك عُدِّيَ به (عن)^(٢). وقيل: يجوز أن يكون (أفضلت) من قولهم: أفصل الرجل، إذا صار ذا فضل في نفسه، فيكون معنى البيت: ليس لك فضل تفرد به عني وتحوزه دوني فتكون (عن) واقعة موقعها غير مبدلة من (على)^(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز محيى (عن) دالة على الاستعلاء؛ وذلك لما يأتي.

١- للأدلة المسموعة السابقة، التي تحتل أن تكون (عن) فيها دالة على الاستعلاء.

٢- أن مذهب المانعين يضطر القائل به إلى التأويل والتقدير، وما لا يحتاج إلى ذلك أولى، يقول عباس حسن -متحدثاً عن مذهب من يميز قيام حروف الجر بعضها عن بعض-: «ولا شك أن المذهب الثاني نفيس، كما سبق؛ لأنه عملي وبعيد من الالتجاء إلى المجاز، والتأويل ونحوهما من غير حاجة. فلا غرابة في أن يؤدي الحرف عدة معانٍ مختلفة وكلها حقيقي، كما سبق، ولا غرابة في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد؛ لأن هذا كثير في اللغة، ويسمى بالمشارك اللفظي»^(٤).

(١) انظر: البحر المحیط ٤٧٨/٩، الدر المنثور ٧٠٨/٩، معجم الهوامع (ت شمس الدين)

٣٥٩/٢

(٢) انظر: الاقتصاد (دار الجيل) ٤٤٢، شرح الكافية للرصي ٣٤٢/٢، خزانة الأدب

١٨٨/٧

(٣) انظر: الاقتصاد (دار الجيل) ٤٤٢، معجم الهوامع (ت شمس الدين) ٣٥٩/٢، خزانة

الأدب ١٨٩/٧

(٤) النحو الوافي ٤١٤/٢

٢- وضع العرب الباء موضع (على)^(١)؛ من ذلك قولهم:

رمى على القوس وبالقوس. وقولهم: جئت على حال حسنة وبحال حسنة
وقولهم: اركب على اسم الله، أي: باسم الله. وقولهم: عثف عليه وبه، وخرق
عليه وبه^(٢).

٣- قول الشاعر:

شَدُّوا الْمَطِيَّ عَلَى ذَلِيلٍ دَائِبٍ مَا بَسَّ كَاظِمَةً وَسَيِّئَ الْأَحْمَرِ^(٣)
أي: بدليل.

٤- قول الآخر:

وَكَاثِمُهُنَّ رِبَايَةً وَكَأَنَّهُ يَسَّرُ يُفِيضُ عَلَى الْقِدَاحِ وَيَصْنَعُ^(٤)
أراد: بالقِدَاح.

٥- كما استدل المجيزون كذلك بأن (على) تأتي بمعنى الباء، كما تأتي الباء
بمعنى (على) في نحو قول الله - تعالى -: «وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ»^(٥)،
أي: على كل صراط^(٦).

(١) انظر: معاني القرآن للمراء ٣٨٦/١، شرح الجمل لابن عصفور ٥١٠/١

(٢) انظر: المرجعين السابقين، وأدب الكاتب ٥١٦ - ٥١٧.

(٣) قائله عوف بن عطية بن الخرج. انظر: أدب الكاتب ٥١٧، الاقتضاب (دار الجبل)
٤٤٩ - ٤٥٠ يصف الشاعر قوماً رحلوا فشدوا مطيهم. وكاظمة: اسم بشر.
والسيف: ساحل البحر.

(٤) قائله أبو ذؤيب الهذلي انظر: ديوان الهدلي ٦/١، أدب الكاتب ٥١٧، المحمص
١٨/١٤، الاقتضاب (دار الجبل) ٤٥٠، شرح الجمل لابن عصفور ٥١١/١. والرباية:
الخرقعة التي تجمع فيها قِدَاح الميسر، وأراد الشاعر القِدَاح ها. الميسر: المقامر صاحب
الميسر ويفيض: يدفع يصدع: يصبح بأعلى صوته هذا قدح فلان. والشاعر يصف أثنا
وحماراً وحشياً.

(٥) سورة الأعراف، الآية ١٨٦.

(٦) انظر: البحر المحيط ١٢٨/٥، الدر المنثور ٤٠٢/٥.

٢- قوله -تعالى-: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَنُورٌ مَقْشُورٌ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلُمِهِمْ)^(١)، حيث قيل:
إن (على) في الآية بمعنى (مع)^(٢).

٣- قوله -تعالى-: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْتِغْنَاءً وَإِسْعَاقاً)^(٣)،
حيث قيل: إن (على) بمعنى (مع)^(٤).

٤- قول الشاعر:

كَأَنَّ مَصَفَحَاتٍ فِي ذُرَاهُ وَأَنْوَاحاً عَلَيْهِنَ الْمَالِي^(٥)

أي: كأن مصفحات على ذرى السحاب وأنواحاً معهن المآلي^(٦).

٥- قول الآخر:

وَبُرْدَانٍ مِنْ خَالٍ وَسَبْعُونَ دِرْهُماً عَلَى ذَاكَ مَقْرُوطٌ مِنَ الْقَدِّ مَاعِرٍ^(٧)

أي: مع ذاك.

٦- قول الآخر:

إِنِّي عَلَى مَا تَرْتَنُّ مِنْ كِبَرِي أَغْلَمُ مِنْ حَثِّ لَوْ كَلَّ الْكَثْفُ^(٨)

(١) سورة الرعد، الآية ٤٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٦٢/٣، المغني ١٩٠ - ١٩١، التصريح على التوضيح ١٥/٢.

(٣) سورة إبراهيم، الآية ٤٣٩.

(٤) انظر: الكشف ٣٨١/٢، البحر المحيط ٤٤٩/٦، الدر المنصور ١١٦/٧.

(٥) قائله لبيد بن ربيعة العامري. انظر: ديوانه ٩٠، أدب الكاتب ٥١٧، الاقتصاد (دار

الجيل) ٤٥٠ ومصفحات: أراد النساء يصفحن، أي: يصفقن. وذراء أعاليه. والأنواح:

النساء ينحن. والمآلي: جمع مثلاة، وهي خرق يسكنهن النوائح ويلطمن بهن خدودهن.

(٦) انظر: أدب الكاتب ٥١٧.

(٧) قائله الشماخ بن ضرار. انظر: ديوانه ١٨٨، أدب الكاتب ٥١٧، الاقتصاد (دار

الجيل) ٤٥١، والخال: ثياب تصنع باليمن، والمقروط: الجلد المدبوع بالقرط. والماعر:

الشديد المحكم.

(٨) قائله قيس بن الخطيم. انظر: ديوانه ٢٣٩، الكشف ٣٨١/٢، البحر المحيط ٤٤٩/٦،

الدر المنصور ١١٦/٧.

أي: مع ما توين من كبري.

أما من منع دلالة الحرف (على) على معنى المصاحبة، فقد رد قول المجيزين، بأنه لو جاز ما ادعيتم لصح أن يقال: جاء زيد على عمرو، أي: معه. وامتناع ذلك دليل على أن (على) لا ترد بمعنى (مع)^(١)

أما ما استدل به المجيزون فقد أوله المانعون على تضمين الفعل معنى آخر يتعدى بالحرف (على)، وكان ذلك أولى؛ لأن التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف. وأيضاً فإن الفعل إذا عُدي خلاف تعديه الذي له في الأصل، كان لذلك مسوغ، وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه، وليس لجعل الحرف بمعنى حرف آخر مسوغاً^(٢).

ومن أمثلة التأويل التي لجأ إليها المانعون ما ذكروه في قول الله - تعالى -: ﴿أَوْ عَجِثُمْ أَنْ جَاءَ كُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى سُرٍّ مِنْكُمْ﴾^(٣)، حيث قالوا: إن (على) في الآية ليست بمعنى (مع) - كما ادعاء المجوزون -، ولكنها على بابها، فيجوز أن يكون على حذف مضاف، أي: على لسان رجل. وقيل المعنى: أنزل إليكم ذكر على رجل^(٤).

وقيل عن آية إبراهيم السابقة: (على) على بابها من الاستعلاء المجاري^(٥). وقيل في بيت الشاعر الثاني السابق: أراد عيبة من آدم فيها هذه الثياب، ف(على) في هذا التفسير واقعة موقعها وليست يبدل من (مع)؛ لأن هذه الأشياء إذا كانت في المقروط، فالمقروط عليها مشتمل ويجوز أن يريد: وزائداً على ذلك

(١) انظر: همع البوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٦.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٠.

(٣) سورة الأعراف، الآية ١٦٣.

(٤) انظر: الدر المنصون ٥/٣٥٧.

(٥) انظر: المرجع السابق ٧/١١٦، والبحر المحيط ٦/٤٤٩.

مقروط من القد، فإذا حمل البيت على هذين التأويلين لم يكن فيه شاهد للمجيزين^(١).

الترجيح:

يترجح لي جواز مجيء (على) بمعنى (مع) دالة على المصاحبة؛ وذلك لما يأتي:

١- للدالة المسموعة السابقة، التي يظهر فيها أن تقدير (على) بمعنى (مع) أولى وأظهر.

٢- إن التأويل الذي لجأ إليه المانعون في تحريج النصوص التي استدل بها المجيزون لا يخلو من البعد والتعسف. ولعل من أمثلة هذا التعسف ما ذكره الرضي: «وقولهم: فلان على جلالة يقول كذا، أي معها»^(٢)، فإلى هذا الحد المعنى ظاهر، ولكنه يركب مركب التعسف عندما يحاول إرجاع (على) إلى معنى الاستعلاء بقوله: «وكان المعنى أنه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم: ركنه الديون، أي لزمته»^(٣).

٣- للدالة التي سبق ذكرها في فقرات الترجيح الخاصة بتضمين الحروف معاني حروف أخرى.

دلالة (على) على المجاوزة:

كما اختلف فيه من معاني حرف الجر (على) دلالتها على معنى المجاوزة، فتكون بمعنى (عن)؛ وللتحويين في ذلك قولان:

الأول: أثبت معنى المجاوزة لـ (على)، وممن قال بذلك الكوفيون^(٤)،

(١) انظر: الاقتصاد (دار الحيل) ٤٥١.

(٢) شرح الكافية للرضي ٣٤٢/٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: الاقتصاد (دار الحيل) ٢٣٩، ارتشاف الصرب ٤٥٢/٢، المساعد ٢٦٩/٢، الحى

الداني ٤٧٧، همع الجوامع (ت شمس الدين) ٣٥٥ - ٣٥٦.

ابن قتيبة^(١)، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين قوم، منهم: ابن السيد^(٢)، وابن مالك^(٣)، والشاطبي^(٤)، والمالقي^(٥).

الثاني: بمعنى هذا المعنى عن الحرف (على)، وينسب هذا القول إلى عامة المصريين^(٦)، ومن تابعهم ابن عصفور^(٧).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز دلالة (على) على المجاوزة بما يأتي:

١- قول الشاعر:

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بُو قُشَيْرٍ لَعَنَرُ اللَّهُ أَعْمَى رِصَاقًا^(٨)
حيث المعنى: إذا رضيت عني.

٢- قول الآخر:

لَمْ تَغْلَا جُفْرَةَ عَلِيٍّ وَلَمْ أَرِدْ صَدِيقًا وَلَمْ أَهْلَ طَبَعًا^(٩)

(١) انظر: أدب الكاتب ٥٠٧ - ٥٠٨.

(٢) انظر: الاقتصاب (دار الجيل) ٢٤٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٦٣/٣، المساعد ٢٦٩/٢.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢٤٠/٢ - ٢٤١.

(٥) انظر: وصف المباني ٢٣٤.

(٦) انظر: المراجع في الهمش الأول السابق من هذه المسألة، والكتاب ٢٣٠/٤ - ٢٣١، والحي الداني ٤٤٤، ٤٤٧.

(٧) انظر: شرح الجمل ٥٠٩/١ - ٥١٠.

(٨) قائله القُحَيْفُ القُفَيْلِي انظر: شعر القُحَيْف ٢٥٢ (مجلة المجمع العلمي العراقي ج ٣ م ٣٧)، السور ٤٨١، عجمان القرآن ٨٤/٢، معاني القرآن للأخفش ٥١/١، ١٤٠، المقنص ٣٢٠/٢، أدب الكاتب ٥٠٧، الخصائص ٣١١/٢، ٣٨٩، الأهرية ٢٨٧، الاقتصاب (دار الجيل) ٢٤٠، ٤٣٢، أمالي ابن الشجري ٢٦٩/٢.

(٩) قائله هو الإصبع المدواني انظر: ديوانه ٥٨، المفصليات ١٥٤، أدب الكاتب ٥٠٧، الاقتصاب (دار الجيل) ٤٣٣، المقاصد الشافية ٢٤٠/٢. والجفرة: الصغيرة من أولاد الضأن والمعز، أراد: لم تغلّا عني قدر جفرة. لم أبل طبعاً أي لم أندس بندس.

أراد: عني.

٣- قول الآخر:

إِذَا مَا امْرُؤٌ وَلَّىٰ عَلَىٰ بَرٍّ ۖ وَأَدْبَرَ لَمْ يَصْدُرْ بِإِدْبَارِهِ وَدِّي^(١)

أراد: ولَّىٰ عني بوده.

٤- قول الآخر:

وإنْ بَنَرَ يَوْمًا أَحَالَ بَوَجْهِهِ ۖ عَلَىٰكَ فَحُلْ عَنْهُ ۖ وَإِنْ كَانَ ذَايَا^(٢)

أراد: أحال بوجهه عنك ؛ بدليل قوله بعد ذلك: فحل عنه.

٥- قول الآخر:

فِي نَسِيَةٍ لَا تُرَىٰ بِهَا أَحَدًا ۖ يَحْكِي عَلَيْهَا ۖ لَا كَوَاكِبُهَا^(٣)

أراد: يحكي عنها.

٦- إن (على) تشارك (عن) في المجاوزة، فهي تعاقبها في بعض المواضع ؛ نحو:

رضي عنه ورصي عليه، وأبطأ عنه وعليه، وأحال عنه وعليه، وولى بوده عنه وعليه^(٤).

أما من منع مجيء (على) بمعنى (عن) دالة على المجاوزة، فقد استدل بأنه لو جاز ذلك لجار أن يقال: وليت عليه، بمعنى وليت عنه. فلما امتنع ذلك دل على أن (على) هي دائماً على بابها، ولا ترد للدلالة على المجاوزة^(٥).

أما ما استدل به المجيزون، فقد خرجهم المانعون - على نحو ما خرجوا عليه كل

(١) قائله دوسر بن حسان البهوسي. انظر: تخرجه ص ٣٦٢

(٢) قائله الأعشى. انظر: ديوانه ٣٧٩، شرح التسهيل ١٦٣/٣، شرح أبيات المعنى ٣٠٠/٣.

(٣) قائله عدي بن زيد. انظر: ملحقات ديوانه ١٩٤، الكتاب ٣١٢/٢، ٣١٨، المختضب ٤٠٢/٤، شرح أبيات سيبويه ١٧٦/٢، المقي ١٩١، خزانة الأدب ٣٤٨/٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٦٣/٣، المقاصد الشافية ٢٤٠/٢ - ٢٤١.

(٥) انظر: جمع الهوامع (ت شمس الدين) ٣٥٦/٢.

نصوص من قال بتضمن حرف معنى حرف آخر - وذلك بالقول بتضمن الفعل معنى فعل آخر يتعدى بالحرف (على) بدل (عن).

ومن الأمثلة على تضمن الفعل معنى فعل آخر عند المانعين ما ذكرناه في تخريج البيت الأول السابق، حيث قالوا: إن (رصي) ضَمَّن معنى (عطف) ولذلك عُدِّي به (على). وقيل: إن (رصي) حُمِلَ على نقيضه وهو (سحط)؛ فلذلك عُدِّي به (على) حملاً للشيء على نقيضه. وقيل: إن وجه البيت أنه إذا رضيت عنه بنو تميم أحبه وأقبلت عليه؛ فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن)^(١).

كما خرجوا البيت الثالث السابق على أن (ولى) ضَمَّن معنى (أعرض)؛ ولذلك عُدِّي به (على) بدل (عن)^(٢).

وخرج البيت الأخير السابق على أن (يحكي) ضَمَّن معنى (ينم)؛ ولذلك عُدِّي به (على) لا به (عن)^(٣).

الترجيح:

يترجح لي جواز محيى (على) بمعنى (عن)؛ وذلك لما يأتي:

١- للنصوص المسموعة السابقة، التي تحتمل احتمالاً ظاهراً أن (على) فيها بمعنى (عن)، ومن مع لزمه أن يتعسف في التأويل لكثير مما ورد في هذا الباب؛ لأن في هذا الباب أشياء كثيرة يبعد تأويلها على غير وجه البذل... ولا يمكن المكرين لهذا أن يقولوا إن هذا من ضرورة الشعر؛ لأن هذا النوع^(٤) قد كثر وشاع ولم يخص الشعر دون الكلام^(٥).

(١) انظر: الخصائص ٣١١/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥١٠/١، شرح الكافية للرصي

٣٤٢/٢، المغني ١٩١.

(٢) انظر: رصف المبانى ٤٣٤.

(٣) انظر: المغني ١٩١.

(٤) يقصد ابن السيد إبدال الحروف بعضها من بعض، ومن ذلك إبدال (على) من (عن).

(٥) المقتضب (دار الجيل) ٢٤٠.

٢- إن القول بإجازة مجيء (على) بمعنى (عن) لا يقصد به أن تكون كذلك في كل موضع، ولكن مجيء ذلك في موضع دون آخر بحسب القرائن المرجحة، فمما يجوز أن تقع فيه (على) موقع (عن) أن تقع بعد «بُعد» و«خفي»، وتعتبر، واستحال، وأشياء ذلك من: أبطأ، وأحال، ورأى ونحوها، فهذه المواضع قد يسوغ قياسها. والله أعلم^(١).

دلالة (على) على الظرفية:

من المعاني التي اختلف فيها النحويون مجيء (على) دالة على الظرفية، فتكون بمعنى (في). وللنحويين في هذه المسألة قولان:

الأول: أجاز بعضهم أن تأتي (على) بمعنى (في) فتدل على الظرفية، ومن قال بذلك الكوفيون^(٢)، وابن قتيبة^(٣)، وتابعهم من الأندلسيين ابن سيده^(٤)، وابن مالك^(٥).

الثاني: منع غيرهم مجيء (على) بمعنى (في)، وينسب هذا القول إلى أكثر البصريين^(٦)، ووافقهم ابن عصفور^(٧).

(١) المقاصد الشافية ٢/٢٤١

(٢) انظر: معاني القرآن للعراء ١/٦٣، ٢/٣٩٥، الاقصاب (دار الجيل) ٢٣٩،

ارتشاف الصرب ٢/٤٥٣، المساعد ٢/٢٧٠، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٥.

(٣) انظر: أدب الكاتب ٥١٤

(٤) انظر: المخصص ١٤/٦٧

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/١٦٤، المقاصد الشافية ٢/٢٣٩ - ٢٤١

(٦) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة عند معاني القرآن للعراء، وانظر:

الكتاب ٤/٢٣٠ - ٢٣١، الدر المنصور ٢/٢٩.

(٧) انظر: شرح الحمل ١/٥١١.

٢- وضع العرب الباء موضع (على) ^(١)؛ من ذلك قولهم.

رمى على القوس وبالقوس. وقولهم: جئت على حال حسنة وبحال حسنة.
وقولهم: اركب على اسم الله، أي: باسم الله. وقولهم: عَفَّ عليه وبه، وخرَّقَ عليه وبه ^(٢).

٣- قول الشاعر.

شَدُّوا المَطِيَّ عَلَى دَلِيلٍ دَائِبٍ مَا بَيْنَ كَاظِمَةٍ وَسَيْفِ الْأَحْقَرِ ^(٣)
أي: بدليل.

٤- قول الآخر.

وَكَاظِمُهُ رِبَابَةٌ وَكَأَنَّه يَسْرُّ يُفِيضُ عَلَى الْقِدَاحِ وَيَهْدَعُ ^(٤)
أراد: بالقِدَاحِ

٥- كما استدل المجيزون كذلك بأن (على) تأتي بمعنى الباء، كما تأتي الباء بمعنى (على) في نحو قول الله -تعالى-: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾ ^(٥)،
أي: على كل صراط ^(٦).

(١) انظر: معاني القرآن لفراء ٣٨٦/١، شرح الجمل لابن عصفور ٥١٠/١.

(٢) انظر: المرجعين السابقين، وأدب الكاتب ٥١٦-٥١٧.

(٣) قائله عوف بن عطية بن الخرج انظر أدب الكاتب ٥١٧، الاقتصاص (دار الجيل)
٤٤٩-٤٥٠ يصف الشاعر قوماً رحلوا فشدوا مطيهم وكاظمة: اسم بئر.
والسيف: ساحل البحر.

(٤) قائله أبو ذؤيب الهذلي. انظر: ديوان الهدلي ٦/١، أدب الكاتب ٥١٧، المحمص
١٨/١٤، الاقتصاص (دار الجيل) ٤٥٠، شرح الجمل لابن عصفور ٥١١/١ والربابة:
الخرقة التي تجمع فيها قِدَاح الميسر، وأراد الشاعر القِدَاح هنا. الميسر: المقامر صاحب
الميسر ويفيض: يذبح. يصدع: يصيح بأعلى صوته هذا، قدح فلان. والشاعر يصف أنا
وحماراً وحشياً

(٥) سورة الأعراف، الآية ١٨٦

(٦) انظر: البحر المحيط ١٢٨/٥، الدر المنصون ٤٠٢/٥.

أما من مع مجيء (على) بمعنى الباء، فاستدلوا بأنه لو جار ذلك، لجاز أن يقال: كتبت على القلم، أي به. ولما لم يجر ذلك دلّ على أن (على) لا تأتي للاستعانة بمعنى الباء^(١).

أما ما استدل به المجيزون فقد أوله المانعون ليعودوا به إلى المعنى الأصلي لـ (على)، وهو دلالتها على الاستعلاء.

فقالوا: إن (حقيق) في آية الأعراف السابقة مصمّن معنى حريص^(٢). و(على) في قولهم: اركب على اسم الله، متعلقة بمحذوف، فيكون المحرور في موضع الحال، كأنه قال: اركب متكلاً على اسم الله^(٣).

أما قول الشاعر الثاني السابق، فقد قيل فيه: إن (يفيض) مصمّن معنى يحمل على القداح، «وقد يتصور أن يتعلق (على القداح) بـ (يصدع)؛ لأنه قد حكى أن يصدع يكون بمعنى يصبغ، فكأنه قل: يصبغ على القداح، ثم قدم ضرورة^(٤)».

الترجيح:

يترجع لي في هذه المسألة - كما في المسائل السابقة - جواز مجيء (على) للاستعانة بمعنى الباء؛ وذلك لما يأتي:

١ - إن مما يسند القول بأن (على) بمعنى الباء في آية الأعراف السابقة قراءة من قرأ: (حقيق بأن لا أقول)^(٥)، فكانت قراءته معسرة لقراءة الجماعة

(١) انظر: معجم البوامع (ت شمس الدين) ٣٥٦/٢.

(٢) انظر - المرجع السابق، والبحر المحيط ١٢٨/٥، والدر المصون ٤٠٢/٥.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥١١/١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) وهي قراءة أبي: انظر - معاني القرآن ٣٨٦/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٦٥/٣، البحر المحيط ١٢٨/٥.

- ٢- إنه لا تعارض بين أن يكون لـ (على) معنى أصلي وهو الاستعلاء، ومعاني أخرى فرعية تدل عليها القرائن، مثل معنى الاستعانة
- ٣- كما جاز التجوُّز والتصمين في الأفعال -كما هو منذهب البصريين- ولا مانع من التجوُّز في الحروف، والقول بأن بعضها يتضمن معاني بعض في مواضع معينة.

مجيء (على) للمصاحبة

من معاني حروف الجر المختلف فيها بين النحويين دلالة (على) على معنى المصاحبة، أي أن ترد (على) بمعنى (مع)، وللحويين في هذه المسألة قولان:

الأول: ذهب الكوفيون إلى إثبات دلالة (على) على المصاحبة^(١)، ووافقهم ابن قتيبة^(٢)، وتابعهم من الأندلسيين ابن السيد^(٣)، وابن مالك^(٤).

الثاني: ذهب عامة البصريين إلى نفي دلالة (على) على معنى المصاحبة^(٥)

الأدلة والناقشة:

استدل من أجاز دلالة الحرف (على) على معنى المصاحبة بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَأَلَّا أَلَمَّا لَ عَلَىٰ حُبِّهِ دَوَّىٰ الْمُسْرَفِ﴾^(٦)، حيث قيل: إن (على) في الآية بمعنى (مع)، والتقدير: مع حبه^(٧).

(١) انظر: معاني القرآن للقراء ٣٨٣/١، ارتشاف الصرب ٤٥٣/٢، المساعد ٢٦٩/٢، معجم الهوامع (تشمس الدين) ٣٥٥/٢، التصريح على التوضيح ١٥/٢

(٢) انظر: أدب الكاتب ٥١٧

(٣) انظر: الاقتصاب (دار الجليل) ٤٥٠ - ٤٥١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٦٢/٣ - ١٦٣، المساعد ٢٦٩/٢.

(٥) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة عما معاني القرآن، والكتاب ٢٣٠/٤ - ٢٣١.

(٦) سورة البقرة، الآية [١٧٧]

(٧) انظر: شرح التسهيل ١٦٣/٢، الارتشاف ٤٥٣/٢، المغني ١٩٠.

- ٢- قوله -تعالى-: ﴿وَلِإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَقَرٍّ يَخَلُّ النَّاسَ عَنْ طَلِبِهِمْ﴾^(١)، حيث قيل:
 إن (على) في الآية بمعنى (مع)^(٢).
- ٣- قوله -تعالى-: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْتِعْبَادًا وَاسْتِحْقَاقًا﴾^(٣)،
 حيث قيل: إن (على) بمعنى (مع)^(٤).
- ٤- قول الشاعر:
 كَانَ مُصَفِّحَاتٍ فِي ذُرَاهُ وَأَنْوَاحًا عَلَى بَنِينِ الْمَالِي^(٥)
 أي: كَانَ مُصَفِّحَاتٍ عَلَى ذُرَى السَّحَابِ وَأَنْوَاحًا مَعَهُنَ الْمَالِي^(٦).
- ٥- قول الآخر:
 وَبُرْدَانٍ مِنْ عَالٍ وَسَعُونَ دِرْهَمًا عَلَى ذَاكَ مَقْرُوطٍ مِنَ الْقَدِّ مَاعِزٍ^(٧)
 أي: مع ذاك.
- ٦- قول الآخر:
 إِيَّيْ عَلَى مَا تَرْتَمَى مِنْ كِبَرِي أَعْلَسُ مِنْ حَيْثُ تُؤْكَلُ الْكَفَى^(٨)

(١) سورة الرعد، الآية (٦).

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٦٣/٣، المغني ١٩٠ - ١٩١، التصريح على التوضيح ١٥/٢.

(٣) سورة إبراهيم، الآية (٤٣٩).

(٤) انظر: الكشف ٣٨١/٢، البحر المحيط ٤٤٩/٦، الدر المنصور ١١٦/٧.

(٥) قائله لبید بن ربيعة الملمري. انظر: ديوانه ٩٠، أدب الكاتب ٥١٧، الاقتصاد (دار الجليل) ٤٥٠. ومصفحات: أراد النساء مصفح، أي: يصفقن وذراه: أعاليه والأنواح: النساء يحزن. والمالي: جمع مثلاة، وهي خرق يسكنهن النوائح ويلطمن بهن خدودهن.

(٦) انظر: أدب الكاتب ٥١٧.

(٧) قائله الشماع بن ضرار. انظر: ديوانه ١٨٨، أدب الكاتب ٥١٧، الاقتصاد (دار الجليل) ٤٥١. وإخال: ثياب تصنع باليمن. والمقروط: الجلد المدهوخ بالقرط. والماعز: الشهد الحكم.

(٨) قائله قيس بن الخطيم. انظر: ديوانه ٢٣٩، الكشف ٣٨١/٢، البحر المحيط ٤٤٩/٦، الدر المنصور ١١٦/٧.

أي: مع ما تزين من كبري.

أما من منع دلالة الحرف (على) على معنى المصاحبة، فقد رد قول المحييين، بأنه لو جاز ما ادعيتم لصح أن يقال: جاء زيد على عمرو، أي: معه. وامتاع ذلك دليل على أن (على) لا ترد بمعنى (مع)^(١).

أما ما استدل به المحييون فقد أوله المانعون على تضمين الفعل معنى آخر يتعدى بالحرف (على)، وكان ذلك أولى؛ لأن التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف. وأيضاً فإن الفعل إذا عُدِّي خلاف تعديه الذي له في الأصل، كان لذلك مسوغ، وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه، وليس لجعل الحرف بمعنى حرف آخر مسوغاً^(٢).

ومن أمثلة التأويل التي لجأ إليها المانعون ما ذكروه في قول الله - تعالى -: ﴿أَوْ يَحْبِسُهُ أَنْ جَاءَهُ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكَ عَنْ رَّبِّكَ يُغْنِي عَنْكَ﴾^(٣)، حيث قالوا: إن (على) في الآية ليست بمعنى (مع) - كما ادعاء المحييون -، ولكنها على بابها، فيجوز أن يكون على حذف مضاف، أي: على لسان رجل. وقيل المعنى: أنزل إليكم ذكر على رجل^(٤).

وقيل عن آية إبراهيم السابقة: (على) على بابها من الاستعلاء المجازي^(٥). وقيل في بيت الشاعر الثاني السابق: أراد عيبة من آدم فيها هذه الشيا، و(على) في هذا التفسير واقعة موقعها وليست بيدل من (مع)؛ لأن هذه الأشياء إذا كانت في المقروط، فالمقروط عليها مشتمل. ويجوز أن يريد: وزائداً على ذلك

(١) انظر: همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٢٥٦.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٠.

(٣) سورة الأعراف، الآية ٦٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٥/٣٥٧.

(٥) انظر: المرجع السابق ٧/١١٦، والبحر المحيط ٦/٤٤٩.

مقروط من القد، فإذا حمل البيت على هذين التأويلين لم يكن فيه شاهد للمجيزين^(١).

الترجيح:

يترجح لي جواز مجيء (على) بمعنى (مع) دالة على المصاحبة ؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة، التي يظهر فيها أن تقدير (على) بمعنى (مع) أولى وأظهر.

٢- إن التأويل الذي لجأ إليه الماسعون في تخريج النصوص التي استدل بها المجيزون لا يحلو من البعد والتعسف. ولعل من أمثلة هذا التعسف ما ذكره الرضوي: «وقولهم: فلان على جلالته يقول كذا، أي معها»^(٢)، فإلى هذا الحد المعنى ظاهر، ولكنه يركب مركب التعسف عندما يحاول إرجاع (على) إلى معنى الاستعلاء بقوله: «وكان المعنى أنه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم: ركبته الديون، أي لزمته»^(٣).

٣- للأدلة التي سبق ذكرها في فقرات الترجيح الخاصة بتضمين الحروف معاني حروف أخرى.

دلالة (على) على المجاوزة:

مما اختلف فيه من معاني حرف الجر (على) دلالتها على معنى المجاوزة، فتكون بمعنى (عن) ؛ وللتحويين في ذلك قولان:

الأول: أثبت معنى المجاوزة لـ (على)، وعمن قال بذلك الكوفيون^(٤)،

(١) انظر: الاقتصاب (دار الجيل) ٤٥١.

(٢) شرح الكافية للرضي ٣٤٢/٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: الاقتصاب (دار الجيل) ٢٣٩، ارتشاف الضرب ٤٥٢/٢، المساعد ٢٦٩/٢، الحصى

الداني ٤٧٧، معجم البوامع (ت شمس الدين) ٣٥٥ - ٣٥٦

«بن قتيبة»^(١)، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين قوم، منهم: ابن السيد^(٢)، وابن مالك^(٣)، والشاطبي^(٤)، والمالقي^(٥).

الثاني: نفى هذا المعنى عن الحرف (على)، وينسب هذا القول إلى عامة البصريين^(٦)، ومن تابعهم ابن عصفور^(٧).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز دلالة (على) على المجاوزة بما يأتي:

١- قول الشاعر:

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَو قُتَيْبٍ لَعَنَرُ اللَّهُ أَعْيَنِي رَضَاهَا^(٨)
حيث المعنى: إذا رضيت عني.

٢- قول الآخر:

لَمْ تَعْقِلَا حَفْرَةَ عَلَيٍّ وَلَمْ أُرِدْ صَدِيقًا وَلَمْ أَكُنْ طَبْعًا^(٩)

(١) انظر: أدب الكاتب ٥٠٧-٥٠٨.

(٢) انظر: الاقتصار (دار الجليل) ٢٤٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٦٣/٣، المساعد ٢٦٩/٢.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢٤٠/٢-٢٤١.

(٥) انظر: رصف المياني ٤٣٤.

(٦) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة، والكتاب ٢٣٠/٤-٢٣١، والحنى اللطاني ٤٤٤، ٤٤٧.

(٧) انظر: شرح الجمل ٥٠٩/١-٥١٠.

(٨) قائله الفُحَيْفُ العُقَيْبِي انظر: شعر الفُحَيْف ٢٥٢ (مجلة المجمع العلمي العراقي ج ٣ م ٣٧)، اسوار ٤٨١، بحار القرآن ٨٤/٢، معاني القرآن للأخفش ٥١/١، ١٤٠، المقتضب ٣٢٠/٢، أدب الكاتب ٥٠٧، الخصائص ٣١١/٢، ٣٨٩، الأروية ٢٨٧، الاقتصار (دار الجليل) ٢٤٠، ٤٣٢، أمالي ابن الشجري ٢٦٩/٢.

(٩) قائله ذو الإصبع العدواني انظر: ديوانه ٥٨، التفصيلات ١٥٤، أدب الكاتب ٥٠٧، الاقتصار (دار الجليل) ٤٣٣، المقاصد الشافية ٢٤٠/٢ والحفرة الصغيرة من أولاد الصان وانعم، أراد: لم تعقلا عني قدر جرة لم أبل طبعاً: أي لم أندس بفس.

أراد: عني.

٣- قول الآخر:

إِذَا مَا أَمَرْتُ وَلِي عَنِّي بَرْدُهُ وَأَدْبَرَ لَمْ يَهْزُدْ بِإِدْبَارِهِ وَدِّي^(١)

أراد: ولي عني بوده.

٤- قول الآخر:

وَإِنْ بَشَّرَ نَوْمًا أَحَالَ بِوَجْهِهِ عَلَيَّتْ فَعُلْ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ دَابِيًّا^(٢)

أراد: أحال بوجهه عك: بدليل قوله بعد ذلك: فعلل عنه.

٥- قول الآخر:

فِي لَيْلَةٍ لَا أَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيَّا إِلَّا تَوَاجِبُهَا^(٣)

أراد: يحكي عنا.

٦- إن (على) تشارك (عن) في المجاوزة، فهي تعاقبها في بعض المواضع: نحو:

رضي عنه ورضي عليه، وأبطأ عنه وعليه، وأحال عنه وعليه، وولى بوده عنه وعليه^(٤).

أما من منع مجيء (على) بمعنى (عن) دالة على المجاوزة، فقد استدل بأنه لو جاز ذلك لجاز أن يقال: وليت عليه، بمعنى وليت عنه فلما امتنع ذلك دل على أن (على) هي دائماً على بابها، ولا ترد للدلالة على المجاوزة^(٥).

أما ما استدل به المجيزون، فقد خرج المانعون - على نحو ما خرجوا عليه كل

(١) قائله دوسرين غسان البرهوي انظر: تحريجه ص ٣٦٢.

(٢) قائله الأعشى. انظر: ديوانه ٣٧٩، شرح التسهيل ١٦٣/٣، شرح أبيات المغني ٣٠٠/٣.

(٣) قائله عدي بن زيد. انظر: ملحق ديوانه ١٩٤، الكتاب ٣١٢/٢، ٣١٨، المنتصب ٤٠٢/٤، شرح أبيات سيويه ١٧٦/٢، المعنى ١٩١، خزانة الأدب ٣٤٨/٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٦٣/٣، المفاصد الشافية ٢٤٠/٢ - ٢٤١.

(٥) انظر: همع البوامع (ت شمس الدين) ٣٥٦/٢.

بخصوص من قال بتضمنين حرف معنى حرف آخر - وذلك بالقول بتضمنين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بالحرف (على) بدل (عن).

ومن الأمثلة على تضمنين الفعل معنى فعل آخر عند المانعين ما ذكرناه في تخريج البيت الأول السابق، حيث قالوا: إن (رضي) ضَمَّن معنى (عطف) ولذلك عُدِّي بـ(على). وقيل: إن (رضي) حُمِلَ على تقيضه وهو (سخط)؛ فلذلك عُدِّي بـ(على) حملاً للشيء على تقيضه. وقيل: إن وجه البيت أنه إذا رضيت عنه بنو تميم أحبت وأقلت عليه؛ فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن)^(١).

كما أخرجوا البيت الثالث السابق على أن (ولى) ضَمَّن معنى (أعرض)؛ ولذلك عُدِّي بـ(على) بدل (عن)^(٢).

وأخرج البيت الأخير السابق على أن (يحكي) ضَمَّن معنى (ينم)؛ ولذلك عُدِّي بـ(على) لا بـ(عن)^(٣).

الترجيح:

يترجح لي جواز مجيء (على) بمعنى (عن)؛ وذلك لما يأتي:

١ - للنصوص المسموعة السابقة، التي تحتمل احتمالاً ظاهراً أن (على) فيها بمعنى (عن)، ومن منع لزمه «أن يتعسف في التأويل لكثير مما ورد في هذا الباب؛ لأن في هذا الباب أشياء كثيرة يبعد تأويلها على غير وجه البذل... ولا يمكن المكربين لهذا أن يقولوا إن هذا من ضرورة الشعر؛ لأن هذا النوع^(٤) قد كثر وشاع ولم يخص الشعر دون الكلام»^(٥).

(١) انظر: الخصائص ٣١١/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥١٠/١، شرح الكافية للرضي

٣٤٢/٢، المعنى ١٩١.

(٢) انظر: وصف البابي ٤٣٤.

(٣) انظر: المعنى ١٩١.

(٤) يقصد ابن السب إبدال الحروف بعضها من بعض، ومن ذلك إبدال (على) من (عن).

(٥) المقتضب (دار الجيل) ٧٤٠.

٢- إن القول بإجازة مجيء (على) بمعنى (عن) لا يقصد به أن تكون كذلك في كل موضع، ولكن يجيء ذلك في موضع دون آخر بحسب القرائن المرجحة، فمما يجوز أن تقع فيه (على) موقع (عن) أن تقع بعد «بعد»، وخفي، وتعلم، واستحال، وأشبه ذلك من: أبطأ، وأحال، ووئى ونحوها، فهذه المواضع قد يسوغ قياسها. والله أعلم^(١).

دلالة (على) على الظرفية:

من المعاني التي اختلف فيها النحويون مجيء (على) دالة على الظرفية، فتكون بمعنى (في) وللنحويين في هذه المسألة قولان:

الأول: أجاز بعضهم أن تأتي (على) بمعنى (في) فتدل على الظرفية، ومن قال بذلك الكوفيون^(٢)، وابن قتيبة^(٣)، وتأيمهم من الأندلسيين ابن سيده^(٤)، وابن مالك^(٥).

الثاني: منع غيرهم مجيء (على) بمعنى (في)، وينسب هذا القول إلى أكثر البصريين^(٦)، ووافقهم ابن عصفور^(٧).

(١) المقاصد الشافية ٢/٢٤١.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٦٣، ٢/٣٩٥، الاقتصاب (دار الجيل) ٢٣٩،

ارتشاف الصرب ٢/٤٥٣، المساعد ٢/٢٧٠، جمع الهوامع (ت شمس الدين) ٣٥٥/٢.

(٣) انظر: أدب الكاتب ٥١٤.

(٤) انظر: المخصص ٦٧/١٤.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/١٦٤، المقاصد الشافية ٢/٢٣٩ - ٢٤١.

(٦) انظر المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة هنا معاني القرآن للفراء، وانظر الكتاب ٤/٢٣٠ - ٢٣١، الدر المصون ٢/٢٩.

(٧) انظر: شرح الجمل ١/٥١١.

الأدلة والناقشة:

استدل من أجاز أن تقع (على) موقع (في) الظرفية بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: «وَاتَّبِعُوا مَا تَنَزَّلُوا الْكِتَابَ عَلَىٰ مَلِكٍ سَلِيمٍ»^(١)، حيث قيل: إن (على) بمعنى (في)، قال الفراء: «كما تقول: في ملك سليمان، تصلح (في) و(على) في مثل هذا الموضع، تقول: أتيت في عهد سليمان وعلى عهده سواء»^(٢).

٢- قول الله -تعالى-: «يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ»^(٣)، حيث قيل: إن (على) في الآية بمعنى (في)^(٤).

٣- قوله -تعالى-: «وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ عَقَلَتْ مِنْ أَهْلِهَا»^(٥)، حيث قيل كذلك: إن (على) في الآية بمعنى (في)^(٦).

٤- قول الشاعر:

يَمُرُّونَ بِالْذُّفَا عِمَاماً عِيَابُهُمْ وَتَخْرُجُنَّ مِنْ دَارَيْنِ بُخْرُ الْحَقَائِبِ
عَنَى حِينٍ أَلْهَى النَّاسَ حُلَّ أُمُورِهِمْ فَتَدُلُّ زُرَيْقُ الْمَالَ تَدُلُّ الثَّعَالِبِ^(٧)

(١) سورة البقرة، الآية (١٠٢) 1102

(٢) معاني القرآن ٦٣/١ وانظر: أدب الكاتب ٥١٤، الدر المنصور ٢٨/٢.

(٣) سورة المائدة، الآية (١٩٩) 1199

(٤) انظر المقاصد الشافية ٢٣٩/٢.

(٥) سورة القصص، الآية (١١٥) 115

(٦) انظر: شرح التسهيل ١٦٤/٣، المفني ١٩١، صمع الجوامع ٣٥٥/٢.

(٧) خُتِلَفَ فِي سِيَةِ الْيَتِيمِ، فَقِيلَ: هُمَا لِأَعْيَشَى هَمْدَانٍ، وَهُمَا فِي دِيَوَانِهِ ٩٠، وَالْحِمَاسَةُ الْبَصْرِيَّةُ ٢٦٣-٢٦٣، وَقِيلَ لِلْأَحْوَصِ، انْظُرْ- مِلْحَقُ دِيَوَانِهِ ٢١٥، وَقِيلَ لَخَرِيرٍ: انْظُرْ مِلْحَقَ دِيَوَانِهِ ١٠٢١/٢، وَقِيلَ لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَانْظُرْ: الْكِتَابُ ١١٥-١١٦، الْخَصَائِصُ ١٢٠/١، سِرْ صَاعَةُ الْإِعْرَابِ ٥٠٧/١، الْإِنْصَاحُ ٢٧٥، الْإِنْصَافُ ٢٩٣/١، شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١٦٤/٣، الْمُسَاعَدُ ٢٤٢/٢، الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٢١٦/١-٢١٧، ٢٤٠/٢ وَدَلَّا أَيُّ أُنْدُلِي زُرَيْقُ لِلْمَالِ
دَلَّ الثَّعَالِبُ أَيُّ اخْطَفَهُ بِسُرْعَةٍ كَاخْطَافِ الثَّعَالِبِ وَزُرَيْقُ: عِلْمُ رَجُلٍ.

حيث قيل : إن (على) دالة على الظرفية.

أما من منع دلالة (على) على الظرفية ، فقد استدل بأنه لو جاز ذلك لجاز أن يقال : الدرهم على الصندوق ، بمعنى : فيه ، وامتناع ذلك دليل على أن (على) لا تجيء إلا دالة على المعنى الأصلي ، وهو الاستعلاء^(١) . أما ما أُوهم خلاف ذلك فيؤول بتصميم الفعل معنى فعل آخر يتعدى بالحرف (على) الدال على الاستعلاء ؛ لأن التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف

ومن أمثلة التأويل الذي قدل به المانعون ، ما ذكروه عن آية البقرة السابقة ، حيث قالوا : إنه لا حجة فيها للمجيزين ؛ وذلك لأنه يمكن أن تجعل (تقول) في معنى تقول ؛ لأن ما تلت به باطل فهو تقول ، وتقول تصل به (على) ، قال الله - تعالى - : ﴿ وَلَوْ فَتَوَلَّ عَلَيْنَا مَعْصَى الْفَاقِلِينَ ﴾^(٢) . فكانه قال : ما تقول الشياطين على ملك سليمان^(٣) .

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء (على) دالة على الظرفية ، فتقع موقع (في) ؛ وذلك لما يأتي :

١ - إن الأمثلة المسموعة السابقة التي استدل بها المجيزون محتملة لهذا التخريج بوجه ظاهر.

٢ - إنه لا مانع من القول بتصميم الحرف معنى حرف آخر ، ودعوى أن الفعل أولى بالتصميم من الحرف لا يسندها دليل ظاهر.

٣ - إن من قال بإجازة وقوع (على) موقع (في) لم يدع أن ذلك حاصل في كل استعمال ترد فيه (على) ، فلا وجه للاعتراض عليه بأن ذلك ممتنع لامتناع نحو قولنا : الدرهم على الصندوق ، بمعنى : فيه . والضابط في وقوع (على) موقع (في)

(١) انظر : معجم الهوامع (ت شمس الدين) ٢/ ٣٥٦.

(٢) سورة الحاقة ، الآية [٤٤]

(٣) شرح الحمل لابن عصفور ١/ ٥١١ . وانظر - المفني ١٩١ .

هو أن يكون الموضع موضع تاريخ وتعيين وقت، فيؤتى بالزمان... أو بمصدر يقتدر معه الزمان كقوله: على عهد فلان؛ إذ المعنى: على حين عهد فلان، وعلى وقت كذا، فلا يمنع هنا القياس^(١).

مجيء (على) للتعليل:

من معاني (على) التي اختلف فيها النحويون أن تقع موقع اللام، فتدل على التعليل، حيث حُظِّمَ للنحويين في هذه المسألة قولان:

الأول: يميز أن مجيء (على) للتعليل فتقع موقع اللام، وعن قال بذلك الكوفيون^(٢)، وابن قتيبة^(٣). وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك^(٤)

الثاني: مع أن تقع (على) موقع اللام، وعلى ذلك عامة البصريين^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز أن تقع (على) موقع اللام فتدل على التعليل بما يأتي:

١- قول الله تعالى: ﴿وَلْتَضْحَكُوا ثَلَاثَ وَارْبَعِينَ يَوْمًا وَعَلَىٰ رَأْسِهِ رَأْسٌ مِّمَّا هَدَّ نَحْمُ﴾^(٦)

حيث قيل: إن (على) في الآية بمعنى لام التعليل^(٧).

(١) المفاهيد الشافية ٢/٢٤١

(٢) انظر: معاني القرآن، للمراء ٢/٣٩٤-٣٩٥، الاقتضاب (دار الجليل) ٢٣٩، ارتشاف

الصر ٢/٤٥٣، المساعد ٢/٢٧٠، معجم الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٦، خزنة

الأدب ١٠/١٤٠

(٣) انظر: أدب الكاتب ٥١٠-٥١١، خزنة الأدب ١٠/١٤٠.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/١٦٤، الارتشاف ٢/٤٥٣، المساعد ٢/٢٧٠

(٥) انظر المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة عما معاني القرآن. و انظر: الكتاب

٢٣٠/٤-٢٣١

(٦) سورة البقرة، الآية [١٨٥]

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/١٦٤، الارتشاف ٢/٤٥٣، الدر المنصون ٢/٢٨٨.

- ٢- قول الله تعالى: (سَخَّرَهَا لَكُمْ لِشُكْرٍ عَلَى مَا هَدَيْكُمْ) ^(١)، حيث قيل: إن (على) في هذه الآية - كما هي في الآية السابقة - بمعنى اللام ^(٢).
- ٣- قوله تعالى: (أَذَلُّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ) ^(٣)، حيث قيل: إن (على) في (أَذَلُّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) بمعنى اللام؛ لأن (أَذَلُّ) الأصل فيه أن يتعدى باللام ^(٤).
- ٤- قول الشاعر:
- رَعْنَةُ أَشْهَرًا وَغَلَا عَلَيَّهَا
فَعَلَّارَ لَيْتِي فِيهَا وَاسْتَعَارَا ^(٥)
- حيث قيل إن (على) فيه بمعنى اللام.
- ٥- قول الآخر:
- عَلَامٌ تُقُولُ الرُّمَحُ يُنْقِلُ عَاتِقِي
إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَمُ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ ^(٦)
- حيث إن (على) فيه بمعنى اللام.
- ٦- قول الآخر:
- عَنَى مُؤَثِّرَاتِ الْمَحْدِ تَحْمَدُ مَا قَفَّهَا
وَدَغَ مَا عَلَيْهِ دُمٌّ مَرَّ كَانَ قَدْ دُمَّا ^(٧)
- حيث قيل: إن (عليه) بمعنى: له.
- أما من منع مجيء (على) للتعليل فقد أول النصوص السابقة على تضمين

(١) سورة الحج، الآية ٢٧١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٦٤/٣.

(٣) سورة المائدة، الآية ١٥٤.

(٤) انظر: الجني الداني ٤٨٠، الدر المنصون ٣٠٩/٤.

(٥) قائله الراعي السميري. انظر: ديوانه ١٤٢، أدب الكاتب ٥١٠، الاقتضاب (دار الجليل)

٤٣٨، المساهد ٢٧٠/٢، لسان العرب ٢٣٨/١٤ (خلا)، خزنة الأدب ١٤٠/١٠.

والتي: الشعم. ومعنى طار: أسرع ظهوره. واستفار: أي هبط فيها.

(٦) قائله عمرو بن معديكرب. انظر: ديوانه ٧٢، الحيوان ٣١٨/١، شرح ديوانه

الخماسة للمرزوقي ١٦٠، شرح التسهيل ١٦٤/٣، المعنى ١٩١، لمقاصد الحوية

٤٣٦/٢، لسان العرب ٥٧٥/١١ (قول)، شرح شواهد المفاتيح ٤١٨، خزانة الأدب

٤٣٦/٢

(٧) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ١٦٤/٣، جواهر الأدب ٤٦٣

الأفعال معنى أفعال أخرى تتعدى بحرف الجر (على) ؛ وذلك لأن القول يتضمن الفعل أولى من القول يتضمن الحرف.

ومن التأويلات التي قال بها المدعون ما ذكروه في آية البقرة السابقة ، حيث قالوا : إن (على) فيها على بابها من الاستعلاء ، وإنما تعدى فعل التكبير بها لتضمنه معنى الحمد ، كأنه قيل : ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم^(١)

وقالوا في آية المائدة السابقة : إن (أدلة) تعدى بـ(على) لما ضُمّن معنى الحوِّ والعطف ، والمعنى : عاطفين على المؤمنين على وجه التذلل لهم والتواضع ويجوز أن يكون المعنى : أنهم مع شرفهم وعلوّ طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنتهم^(٢) .

وقالوا في بيت الشاعر الأول السابق : إن (خلا عليها) يفيد ما يفيد قوله إنه وقَفَ عليها. فخلا صُنّ معنى وقف وحبس عليها^(٣) .

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء (على) بمعنى اللام ؛ وذلك لما يأتي :

١ - للأدلة المسموعة السابقة ، التي تحتمل بوجه ظاهر أن تكون فيها (على) كذلك.

٢ - ما ذكره القراء عند شرحه لقول الله تعالى :- ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْآثَرَيْنِ﴾^(٤) ، حيث قال : «التي سبقت لهم السعادة. وهي في قراءة عبدالله : ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا عَلَى عِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾»^(٥) (على) تصلح في موضع اللام ؛ لأن معناهما يرجع إلى شيء واحد^(٦) .

٣ - إن القول بالتضمن في الأفعال ليس أولى من القول بالتضمن في الحروف.

(١) انظر : الكشف ١/٣٣٧ ، الدر المنصور ٢/٢٨٨ .

(٢) انظر : الكشف ١/٦٢٣ ، الدر المنصور ٤/٣٠٩ .

(٣) انظر : الاقتصاب (دار الجليل) ٢٤٢ ، خزانة الأدب ١٠/١٤٠ .

(٤) سورة الصافات ، الآية ١٧١ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٥ .

مجيء (على) بمعنى (من) :

اختلف النحويون في مجيء (على) موقع (من) على قولين :

الأول : أجاز أن تقع (على) موقع (من) ، وعلى ذلك الكوفيون^(١) ، وابن قتيبة^(٢) ، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك^(٣) .

الثاني : منع أن تجيء (على) بمعنى (من) ، وعلى ذلك عامة البصريين^(٤) .
الأدلة والناقشة :

استدل من أجاز أن تقع (على) موقع (من) بما يأتي :

١- قول الله - تعالى - : ﴿إِنَّا أَكْأَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾^(٥) ، أي : من

الناس . قال الفراء : «يريد : اكتالوا من الناس ، وهما تعتقبان : (على) و(من) في هذا الموضع ؛ لأنه حق عليه ؛ فإذا قال : اكلت عليك ، فكأنه قال : أخذت ما عليك ، وإذا قال : اكلت منك ، فهو كقولك : استوفيت منك»^(٦) .

٢- قول الله - تعالى - : ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَئِي﴾^(٧) ، حيث قيل :

إن (على) في الآية بمعنى (من) ، أي : استحق منهم الإثم^(٨) .

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٢٣١ ، ٣/٢٤٦ ، الاقتصاب (دار الجليل) ٢٣٩ ، ارتشاف

الصر ٣/٤٥٣ ، المساعد ٢/٢٧٠ ، الجنى الداني ٤٧٨ ، جمع البوامع (ت شمس الدين)

٢/٣٥٥ .

(٢) انظر : تأويل مشكل القرآن ٣٨٠ ، ٥٧٣ ، أدب الكاتب ٥١٨ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣/١٦٤-١٦٥ ، المساعد ٢/٢٧٠ .

(٤) انظر : المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة عند معاني القرآن للفراء .

(٥) سورة المطففين ، الآية [٧] .

(٦) معاني القرآن ٣/٢٤٦ . وانظر : البحر المحيط ١٠/٤٢٦ .

(٧) سورة المائدة ، الآية [٧١] .

(٨) انظر : إملاء ما من به الرحمن ١/٢٣٠ ، الدر المنون ٤/٤٧٨-٤٧٩ .

٣- قول الله تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٦٦﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ) ^(١)،

حيث قيل: إن (على) بمعنى (من)، فالمعنى: إلا من أزواجهم ^(٢).

٤- قول الشاعر:

مَنَى مَا تُكْرِوْهَا تُعْرِقُوهَا عَلَى أَفْطَارِهَا عَنَقْتُ نَعِيثٌ ^(٣)

أي: من أقطارها.

أما من منع مجيء (على) بمعنى (من) فقد رد أدلة المجيزين وأولها على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بحرف الجر (على)، وبذلك يبقى هذا الحرف على دلالته الأصلية، وهي معنى الاستعلاء.

ومن أمثلة التضمين التي قال بها المانعون ما ذكروه في تخريج آية (المؤمنون) السابقة، حيث قيل: إن (على أزواجهم) متعلق بـ(حافظون) على التضمين، يعني: بمسكين أو قاصرين، وكلاهما يتعدى بـ(على)، قال تعالى: ﴿أَمِيلُكَ عَلَىٰ رَوْحِكَ﴾ ^(٤). وقيل: إنه - أي (على أزواجهم) - في موضع نصب على الحال، والتقدير: إلا والذين على أزواجهم أو قوامين عليهن، من قولك: كان فلان على فلانة فمات عنها فخلف عليها فلان ^(٥)

(١) سورة المؤمنون، الآيات ٥١-٤٦.

(٢) انظر معاني القرآن للقرطبي ٢/٢٣١، شرح التسهيل ٣/١٦٤ - ١٦٥، الدر المنصور ٣١٧/٨.

(٣) قائله أبو المثنى الهذلي. انظر: شرح ديوان الهذليين ١/٢٦٤، أدب الكاتب ٥١٨، الأرهية ٢٧٦، الاقتصاد (دار الحيل) ٤٥١، لسان العرب ٢/١٩٩ (نفت)، خزنة الأدب ٨٩/٧.

أراد الشاعر: إنني أقول فيكم مقالة لا تقدرون على إنكارها ورفعها عن أنفسكم، وتأنبكم وعلى أقطارها الدم المبعوث، أي أنها مقالة تثير الحرب وسفك الدماء

(٤) سورة الأحزاب، الآية (٣٧).

(٥) انظر: الكشاف ٣/٢٦، الدر المنصور ٣١٧/٨.

وخرُجت آية المائدة السابقة على أن (على) فيها على بابها، والتقدير: وجب عليهم الإثم، وقيل: إن الآية على تقدير محذوف وهو الإيصاء، فبقى (على) على بابها كذلك^(١).

كما أولوا معنى (اكتالوا) في آية المطففين السابقة على تضمينها معنى (حكموا) في الكيل^(٢).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز وقوع (على) موقع (من)؛ وذلك لما يأتي:

١- للدالة السابقة المحتملة لهذا التوجيه بوجه ظاهر، وإن حملت كذلك معاني أخرى كالتي أثبتنا لها المانعون، إلا أن إثباتهم لذلك لا يعني ضرورة نفي أن تكون (على) فيها بمعنى (من).

٢- إن بعض التوجيهات التي قرأ إليها المانعون منعاً لما أجازته المجيزون، تستوجب تقديرات - كما هو الشأن في آية المائدة السابقة - ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك.

٣- إن مما يدل على أن (على) في آية (المؤمنون) السابقة بمعنى (من) قول الرسول ﷺ: (احفظ عورتك إلا من زوجك وما ملكت يمينك)^(٣).

٤- لما ذكر في المسائل السابقة من أن القول بالتضمنين في الأفعال ليس أولى من القول بالتضمنين في الحروف.

(١) انظر: إملاء ما من به الرحمن ١/ ٢٣٠، الدر المنصور ٤/ ٤٧٨.

(٢) انظر: معجم البوامع (ت شمس الدين) ٢/ ٣٥٦.

(٣) رواه أبو داود في مسنده، باب الأدب، والترمذي في مسنده، باب الأدب. وأحمد في مسنده

مجيء (إلى) بمعنى (مع) :

المعنى الأصلي لحرف الجر (إلى) هو الدلالة على انتهاء الغاية في الزمان نحو قوله تعالى - : «فَرَأَوْهُمُ اتَّخَذُوا آلِيَّيْنِ»^(١) ، أو المكان نحو قوله تعالى - : «مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا»^(٢)

وقد اختلف السحويون في مجيء (إلى) دالة على معاني أخرى ، من ذلك اختلافهم في مجيئها بمعنى (مع) ، فتكون دالة على معنى المصاحبة ، وذلك على قولين :

الأول : أجاز أن تقع (إلى) موقع (مع) ، فتدل على المصاحبة ، ومن قال بذلك الكوفيون^(٣) ، وابن قتيبة^(٤) ، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك^(٥) ، والمالقي^(٦) .

الثاني : مع مجيء (إلى) بمعنى (مع) ، وإلى ذلك ذهب أكثر البصريين^(٧) ، ووافقهم العكبري^(٨) ، والشلوبين^(٩) .

الأدلة والمناقشة :

استدل من أجاز وقوع (إلى) موقع (مع) بما يأتي :

(١) سورة البقرة ، الآية [١٨٧] .

(٢) سورة الإسراء ، الآية [١١] .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٢١٨/١ ، الإصناف ٢٦٦/١ ، ارتشاف الصرب ٤٥٠/٢ ، الدر المنصور ١٤٥/١ ، الجنى الداني ٣٧٣ ، المفتي ١٠٤ ، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٣٣٢/٢ .

(٤) انظر : أدب الكاتب ٥١٥ .

(٥) انظر : تسهيل الفوائد ٥١ ، شرح التسهيل ١٤١/٣ - ١٤٢ .

(٦) انظر : وصف المباني ١٦٩ .

(٧) نظر : المراجع في الهمش الثالث السابق من هذه المسألة عما معاني القرآن للفراء ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه للرجاج ٤١٦/١ ، والخصائص ٣٠٦/٢ .

(٨) انظر : التبيين ٤٠٥ ، التياك في إعراب القرآن ٢٦٤/١ .

(٩) انظر : التوطئة ٢٤٤ .

- ١- قول الله -تعالى-: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شُيُوطِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾^(١)، حيث قيل: إن (إلى) في الآية بمعنى (مع)^(٢).
- ٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَنْوَالِكُمْ﴾^(٣)، أي: ولا تأكلوا أموالهم مع أموالكم^(٤).
- ٣- قوله -تعالى-: ﴿مَرَّ الْمَكَارِجَةُ إِلَىٰ اللَّهِ﴾^(٥)، أي: مع الله. قال القراء: وهو وجه حسن. ولما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا صممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه... فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان (مع) (إلى)، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول في هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير^(٦).
- ٤- قول العرب: الذود إلى الذود إبل^(٧) بمعنى: الذود مع الذود إبل.
- ٥- قول الشاعر:
- شَدَخْتُ غُرَّةَ السَّوَابِي مِنْهُمْ فِي وَجْهِهِ إِلَى اللَّامِ الْجَمَادِ^(٨)
أي: مع اللام.

(١) سورة البقرة، الآية [١٤٤].

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٥١/١.

(٣) سورة النساء، الآية [٢٧].

(٤) انظر الإنصاف ٢٦٦/١، الجامع لأحكام القرآن ٩/٥، البحر المحيط ٥٢/٣.

(٥) سورة آل عمران، الآية [٥٢].

(٦) معاني القرآن للقراء ٢١٨/١.

(٧) انظر: المرجع السابق، وأمثال أبي عبيد ١٩٠، أدب الكاتب ٥١٦، ومجمع الأمثال ٢٧٧/١ واللود: ما بين الثلاث إلى العشر إلى العشرين إلى الثلاثين، ولا يجاوز ذلك.

(٨) قاله يزيد بن مفرع الحميري. انظر: ديوانه ١١٨، أدب الكاتب ٥١٦، الأرية ٢٧٣، الإنصاف ٢٦٦/١، الانصاف (دار الجليل) ٤٤٩، لسان العرب ٢٨/٣ (شذح)، ٥٥١/٢ (لم).

وشدخت: أي اتسعت في الوجه. والعرة: بياض في جبهة الفرس. والسوابق: جمع سابق واللمة. الشعر إذا برل من الرأس فجاوز شحم الأذن وأرد بالحدود المردة فليست مما يستحب.

٦- قول الآخر:

بِهَا كُلُّ خَوَّارٍ إِلَى كُلِّ صَعْلَةٍ صَهُولٍ وَرَقَصِ الْمَفْرَعَاتِ الْقَرَاهِبِ^(١)

أي: مع كل صعلة.

٧- قوله أيضاً:

قَلِمَ أَرَّ عُذْرًا تَعْدُ عِشْرِينَ حَجَّةً مَصَّتْ لِي وَعِشْرٌ قَدْ مَصَّيْنِ إِلَى عَشْرِ^(٢)

أي: مع عشر.

أما من منع وقوع (إلى) موقع (مع) فاحتج بأن الأصل أن لا تكون (إلى) كذلك، بل الأصل فيها أن تكون لانتهااء الغاية، و(مع) يلزم معها المصاحبة، والمصاحبة تنافي الانتهااء. ولو جاز محي (إلى) بمعنى (مع) لحاز أن يقال: جئت إلى زيد، بمعنى: مع زيد. وعدم صحة ذلك دليل على امتناع وقوع (إلى) موقع (مع)^(٣).

أما ما استدلل به المهجرون فأوله الماصون على تضمين العامل في الحرف معنى عامل آخر يتعدى بالحرف نفسه، وبذلك يبقى الحرف على معناه الأصلي. من ذلك ما قيل في آية القرة السابقة من أن (خلا) ضُمن معنى (صرف) فتعدى به (إلى)، أو أنه ضُمن معنى (دهوا) و(انصرفوا)، فجاء تعديته به (إلى)^(٤).

(١) قائله ذو الرمة غيلان بن عقبة انظر: ديوانه ١/١٨٨، أدب الكاتب ٥١٦، الإصناف ٢٦٧/١، الانقصاب (دار الجليل) ٤٤٩، لسان العرب (صعل)، (صهل)، وصف الشاعر داراً خللت من أهلها وصارت مألفاً للوحش والخوَّار: الثور الوحشي والصعلة: النعامة. والصهول: التي تذهب وترجع والمفرعات: التي معها أولادها والرفض: القطع المتفرقة والقراهب: المسنة.

(٢) قائله ذو الرمة كذلك انظر: ديوانه ١/٤٤، شرح التسهيل ٣/١٤٢، شواهد التوضيح

١٩٧

(٣) انظر: التبيين عن مذاهب التحويين ٤٠٥، همع الهوامع (ت. شمس الدين) ٢/٣٣٢

(٤) انظر: الدر المنصون ١/١٤٥.

أما آية النساء فقد قال فيها الخذاق -كما نص على ذلك القرطبي-: «(إلى) على بابها وهي تتضمن الإضافة، أي: لا تصيغوا أموالهم وتضموها إلى أموالكم في الأكل»^(١).

وقيل في آية آل عمران السابقة: إن (إلى) فيها على بابها أيضاً، وهي متعلقة بمحذوف حال تقديره: من أنصاري مضافين إلى الله، أو من يصرنني حال كوني داهياً إلى الله وقيل: إن (أنصاري) ضمن معنى الإضافة، أي: من يضيف نصرته إلى نصرة الله، فتكون (إلى) حيث لا يبلغ من (مع)؛ لأنك لو قلت: من ينصرنني مع فلان لم يدل على أن فلاناً وحده ينصرك^(٢).

الترجيح:

يترجح لي جواز وقوع (إلى) موقع (مع)؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة وغيرها^(٣) مما يدعم هذا القول.

٢- أن مثبت معنى المعية لـ (إلى) لم يدع أن ذلك جائز في كل موضع ترد فيه (إلى)، حتى يُحتج عليه بأن قوله منتقض بنحو قولهم: جئت إلى زيد. فغاية ما يريد المثبت أنه يجوز أن تكون (إلى) بمعنى (مع) إذا دلت قرينة على ذلك، وذلك بأن يكون ما بعد (إلى) داحلاً فيما قبلها نحو: اجتمع مالك إلى مال زيد، أي: معه ولذلك كان الفراء في غاية الدقة عند قوله: «ولما يجوز أن تعمل (إلى) موضع (مع) إذا ضمنت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه»^(٤).

(١) الجامع لأحكام القرآن ٩/٥.

(٢) انظر: الكشف ٤٣٢/١، إملاء ما من به الرحمن ١٣٦/١، التبيين عن مذاهب النحويين ٤٠٥، الدر المنصور ٢٠٧/٣-٢٠٨، همع الهوامع (ش. شمس الدين) ٣٣٢/٢.

(٣) انظر: أمثلة أخرى على ذلك في: شرح النسيب ١٤١/٣-١٤٢، خزائن الأدب ٤٦٢/٩.

(٤) معاني القرآن ٢١٨/١.

مجيء (إلى) بمعنى (في) :

اختلف النحويون في وقوع (إلى) موقع (في) فتدل على الظرفية، وذلك على قولين :
الأول : أجاز دلالة (إلى) على الظرفية فتقع موقع (في)، وعلى ذلك الكوفيون^(١)، وابن قتيبة^(٢)، وتابعهم ابن مالك^(٣)، والمالقي^(٤).

الثاني : منع أكثر البصريين أن تقع (إلى) موقع (في)^(٥)، وتابعهم ابن عصفور^(٦).
الأدلة والمناقشة :

استدل من أجاز أن تقع (إلى) موقع (في) بما يأتي :

- ١- قول الله تعالى :- ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْصِيكُمْ إِلَى يَوْمِ الْبَيْعَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٧)، حيث قيل : إن (إلى) في الآية بمعنى (في)، أي : في يوم القيامة^(٨).
- ٢- قوله تعالى :- ﴿هَلْ لَّكَ إِلَّا أَنْ تَرْكَبَ﴾^(٩)، حيث قيل كذلك : إن (إلى) بمعنى (في)، والتقدير : هل لك في أن تتركب^(١٠).

(١) انظر : ارتشاف الصرب ٤٥١/٢ ، المساعد ٢٥٥/٢ ، الجي الداني ٣٨٨ ، جمع الهوامع (ت : شمس الدين) ٣٣٢/٢ .

(٢) انظر : أدب الكاتب ٥٠٦ - ٥٠٧ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١٤١/٣ ، ١٤٣ ، المساعد ٢٥٥/٢ .

(٤) انظر : رصف المباني ١٦٩ .

(٥) انظر : الكت ٢٣١/٤ ، المختضب ١٣٩/٤ ، الأصول ٤١١/١ ، ٤١٥ ، انظر : المراجع في التامش الأول السابق من هذه المسألة

(٦) انظر : صرائر الشعر لاهل عصفور ٢٣٥ . ولم يذكر ابن عصفور في شرح الحمل لـ (إلى) غير معنى الانتهاء (انظر : شرح الجمل ٤٩٨/١ - ٤٩٩) .

(٧) سورة النساء ، الآية ١٨٧ .

(٨) انظر : إسماء ما من به الرحمن ١٨٩/١ ، الدر المنون ٥٨/٤ - ٥٩ ، الجي الداني ٣٨٨ .

(٩) سورة البازعات ، الآية ١٨٨ .

(١٠) انظر : الجي الداني ٣٨٨ .

٣- قول الشاعر:

فَلَا تُتْرَكُنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى السَّيِّئِ مَطْلَبِي بِهِ الْقَارُ أُخْرَبُ^(١)

أراد: في الناس.

٤- قول الآخر:

وإنَّ تَلْتَنِي الْحَسَى الْجَمِيعُ تَلَاقِي إِلَى ذُرْوَةِ الْيَتِّ الْكَرِيمِ الْمُصْعَدِ^(٢)

أي: في ذروة البيت الكريم.

أما من منع وقوع (إلى) موقع (في) فاستدل بأنه لو جاز ذلك لما امتنع أن يقال: زيد إلى الكوفة، بمعنى: في الكوفة. وامتنع هذا الأخير دليل على امتناع دلالة (إلى) على الظرفية.

لذلك فقد خرج المانعون النصوص السابقة على أوجه تخالف أن تكون (إلى) فيها بمعنى (في).

من ذلك ما قبل في آية النساء السابقة من أن (إلى) فيها على بابها دالة على انتهاء الغاية، ويكون الجمع المقصود في القصور، أو أن (ليجمعنكم) ضَمْنُ معنى (ليحشرنكم) فَمُذِي بِـ (إلى). أو أن الجار والمجرور حال، والتقدير: ليجمعنكم مفضين إلى حساب يوم القيامة^(٣).

(١) قائله السابعة النبطي. انظر: ديوانه ٧٣، أدب الكاتب ٥٠٦، الأزهية ٢٧٣، الانقصاب (دار الحيل) ٤٣٢، صرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٥، شرح التسهيل ١٤٣/٣، ارتشاف الصرب ٤٥١/٢، المفتي ١٠٥، الجنى الداني ٣٨٧، رصف المهباني ١٦٩، لسان العرب ٤٣٥/١٥، خزنة الأدب ٤٦٥/٩. والقار: القطران.

(٢) قائله طرفة بن العبد. انظر: ديوانه ٣٠، الأصول ٤١٥/١، أدب الكاتب ٥٠٧، الأزهية ٣٧٤، رصف المهباني ١٦٩، جواهر الأدب ٣٤٣، خزنة الأدب ٤٦٩/٩ وذروة كل شيء: أهلاء، والمصعد: الذي يقصده الناس لشرفه.

(٣) انظر: إملاء ما من به الرحمن ١٨٩/١، البحر المحيط ٦/٤، الدر المنصون

أما آية السازعات فقد خرجها ابن جني بقوله بعد أن أورد الآية: «وأنت إنما تقول: هل لك في كذا، لكه لما كان على هذا دعاء مه بفتح الميم صار تقديره: أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى»^(١).

وخرج بيت الشاعر الأول السابق على تضمين (مطلبي) معنى مَبْقُض ومكروه فعدي بـ(إلى)؛ وذلك لأنه كان بمنزلة البعير الأجرب المطلبي الذي يُخاف عدواء فيطرد عن الإبل إذا أراد الدخول بينها، كان مَبْقُضاً إلى الناس، فعومل مطلبي كذلك معاملة مَبْقُض^(٢).

كما قيل في البيت الثاني السابق كذلك: إن (إلى) فيه على بابها دالة على الانتهاء، وهي مع مجرورها حال من الياء في (تلاقني) متعلقة محذوف تقديره: تلاقني منتصباً إلى ذروة البيت الكريم^(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز محي (إلى) بمعنى (في)؛ وذلك لأن النصوص السابقة محتملة لهذا المعنى، واحتمالها للمعاني التي خرجها عليها المانعون لا ينفي هنا المعنى، بل ربما كان تحريجها على أن (إلى) فيها بمعنى (في) أظهر من التأويلات التي لجأ إليها المانعون قرأراً من الإقرار بذهب الكوفيين ومن وافقهم في هذه المسألة.

محي (إلى) بمعنى (من):

اختلف الحويون في وقوع (إلى) موقع (من)، وذلك على قولين:
الأول: ذهب الكوفيون إلى أن (إلى) توافق (من) فتقع موقعها^(٤)، ووافقهم ابن

(١) الخصائص ٣٠٩/٢ - ٣١٠.

(٢) انظر: ضرائر لشعر لابن عصفور ٢٣٥، شرح الكافية للرضي ٣٢٤/٢، المعنى ١٠٥، خزنة الأدب ٤٦٥/٩ - ٤٦٦.

(٣) انظر: شرح الكافية ٣٢٤/٢، خزنة الأدب ٤٦٩/٩ - ٤٧٠.

(٤) انظر: ارتشاف اصرب ٤٥٠/٢، المساعد ٢٥٥/٢، الجني الداني ٣٨٨، معجم الهوامع (ت. شمس الدين) ٢٢٢/٢.

قنية^(١)، كما تابعهم من الأندلسيين ابن السيد البطليوسي^(٢)، وابن مالك^(٣).

الثاني: ذهب عامة البصريين إلى نقي وقوع (إلى) موقع (من)^(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز موافقة (إلى) لـ (من) في المعنى بقول الشاعر:

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا أَيْسَقَى فَلَا يُرَوِّى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ^(٥)

حيث أراد: فلا يروى مني.

أما من مع يحيى (إلى) بمعنى (من) فقد خرج البيت على التصميم، والمعنى عنده: فلا يأتي إلى الرواء^(٦).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز وقوع (إلى) موقع (من)؛ وذلك للمبيت السابق المحتمل لهذا المعنى بوجه ظاهر، وللأسباب المذكورة في فقرات الترجيح في المسائل السابقة ذات الصلة بموضوع تناوب حروف الجر.

(١) انظر: أدب الكاتب ٥١١.

(٢) انظر: الاقتضاب (دار الجبل) ٤٤٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٤١/٣، ١٤٢، المساعد ٢٥٥/٢.

(٤) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة، والكاتب ٢٣١/٤، والمقتضب ١٣٩/٤، والأصول ٤١١/١ وما بعدها.

(٥) قائله ابن أحمر، وهو عمرو بن أحمد الباهلي. انظر: ديوانه ٨٤، أدب الكاتب ٥١١، الاقتضاب (دار الجبل) ٤٤٠، شرح التسهيل ١٤٢/٣، ارتشاف العرب ٤٥٠/٢، المثني ١٠٥، الخنئ الداني ٣٨٨، شرح شواهد المعنى ٢٢٥/١، جمع الهوامع (ت شمس الدين) ٣٣٣/٢، حاشية الصبان على الأشموسي ٢١٤/٢ وقد وصف الشاعر أنه يتعب ماقتة بطول السفر حتى إنها لو كانت ممسكة بتكلم لفادت هذه المقالة. والتعبير: أيسقى ابن أحمر فلا يروى مني، فقدم وآخر وضرب التسمية والري مثلين لما يناله بها من المآرب ويفرك بالسفر عليها من المطالب.

(٦) انظر: الجنى الداني ٣٨٨.

مجيء (من) بمعنى (في) :

اختلف الحوويون في دلالة (من) على الطرفية ، وذلك على قولين :
الأول : ذهب الكوفيون إلى إثبات هذا المعنى لـ (من) ، فأجاروا أن تقع موقع (في) ^(١) ، وتابعهم ابن مالك ^(٢) .

الثاني : ذهب جمهور البصريين إلى بغي هذا المعنى عن (من) ^(٣) .

الأدلة والمناقشة :

احتج الكوفيون ومن وافقهم لما ذهبوا إليه بما يأتي :

١- قول الله تعالى :- ﴿أَرَأَيْتَ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ ^(٤) ، حيث قالوا : إن

(من) فيها بمعنى (في) ، والتقدير : ماذا خلقوا في الأرض .

٢- قوله تعالى :- ﴿إِذَا تُدْعَىٰ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ ^(٥) ، حيث قيل : إن

(من) فيها بمعنى (في) . والتقدير : في يوم الجمعة .

٣- قول الشاعر :

عَسَى سَائِلٌ دُوَّ حَاجَةٍ إِنْ مَنَعَتْهُ مِنْ الْيَوْمِ سُؤْلًا أَنْ يَسْرَ فِي عَدِّ ^(٦)

المعنى : في اليوم .

أما من منع ورود (من) موقع (في) ، فقد خرج النصوص السابقة على أوجه

تخالف ما ذهب إليه الكوفيون ومن تابعهم ؛ من ذلك ما قيل في آية فاطر السابقة ،

(١) انظر . ارتشاف الضرب ٤٤٣/٢ ، المساعد ٢٤٩/٢ ، الجني الداني ٣١٤ ، التصريح على

التوصيح ١٠/٢ .

(٢) انظر . شرح التسهيل ١٣٧/٣ ، معجم الهوامع ٣٧٨/٢ .

(٣) انظر : المراجع السابقة .

(٤) سورة فاطر ، الآية (٤٠) .

(٥) سورة الجمعة ، الآية (١٩) .

(٦) قائله عدي بن زيد . انظر : شرح التسهيل ١٣٧/٣ ، ارتشاف الضرب ٤٤٧/٢ ، المساعد

٢٤٩/٢ ، الجني الداني ٣١٤ .

من أن (من) فيها لبيان الجنس^(١) مثلها مثل (من) في قوله -تعالى-: ﴿مَا تَنفَعُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا فَأَنْتَ يَحْيِي مَنَّهُمْ أَوْ يُصَلِّهِمْ﴾^(٢).

كما قيل: إن (من) في آية الجمعة السابقة هي بيان لـ (إذا) وتفسير له، فهي لبيان الجنس كذلك^(٣).

أما البيت السابق فقد خُرج على أن (من) فيه للتعبير، فهو على تقدير حذف مضاف، والمعنى: من مسؤولات اليوم^(٤).

الترجيح:

يترجح لي جواز محي. (من) بمعنى (في) دالة على الظرفية؛ وذلك لما يأتي:

١- للصوص السابقة المحتملة لهذا المعنى بوجه ظاهر.

٢- إن التخریجات التي لجأ إليها المانعون لا تنفي ما ذهب إليه المثبتون، بل غاية ما تفيد احتمال دلالة الصوص على المعنى الذي عينوه فحسب.

محي (من) لا ابتداء الغاية الزمانية؛

تدل (من) على ابتداء الغاية في المكان، واختلف التحويون في مجيها للدلالة على ابتداء الغاية الزمانية، وذلك على قولين:

الأول: كما تدل (من) على ابتداء الغاية في المكان، فإنها ترد كذلك للدلالة على ابتداء الغاية في الزمان، وهذا قول الكوفيين^(٥)، وتابعهم من الأندلسيين ابن

(١) انظر: المعنى ٤٢٤.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٠٦.

(٣) انظر: البحر المحیط ١٧٤/١٠، حاشية يس على التصريح على التوضيح ١٠/٢.

(٤) انظر: المساعد ٢٤٩/٢، الجنى الداني ٣١٤.

(٥) انظر: الإصناف ٣٧٠/١، البيان في غريب إعراب القرآن ٤٠٥/١، شرح الفصل لابن

يعيش ١١/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٨/١، شرح التسهيل ١٣١/٣، شرح الكافية

٣٢٠/٢، ارتشاف الصرب ٤٤١/٢.

الطراوة^(١)، وابن مالك^(٢)، وأبو حيان^(٣)، والشاطبي^(٤)، وغيرهم^(٥).
 الثاني: قصر (من) على الدلالة على ابتداء الغاية المكانية دون الزمانية، وهو قول جمهور البصريين^(٦)، وتابعهم ابن عصفور^(٧).

الأدلة والمناقشة:

استدل المجيزون لدلالة (من) على ابتداء الغاية في الزمان بعدة أدلة مسموعة، منها:

- ١- قول الله تعالى:- ﴿لَسَجِدٌ أُنَسَّ عَلَى الْشَّجَرِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ يَوْمَ﴾^(٨)، فدخلت (من) على (أول يوم) وهو زمان، قال الأخفش: يريد: منذ أول يوم؛ لأن من العرب من يقول: لم أره من يوم كذا، يريد: منذ^(٩).
- ٢- قول الله تعالى:- ﴿لَلَّيْلِ الْأَمْسْرِ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾^(١٠)، حيث دخلت (من) على (قبل) و(بعد) وهما ظرفا زمان.
- ٣- قول الرسول -ﷺ-: (مثلكم ومثل أهل الكتابين كمثل رجل استأجر أجرا

فقال: من يعمل لي من غدوة إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهود. ثم

(١) انظر: الارتشاف ٤٤١/٢، ابن الطراوة النحوي ١٤٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٣١/٣، شواهد التوضيح ١٣٠.

(٣) انظر: ارتشاف الصرب ٤٤١/٢، مهج السالك ٢٣٨.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ١٨٠/٢.

(٥) مثل ابن عطية (انظر: المحرر الوجيز ٢٧٥/٨)، وابن الفخار (انظر: المقاصد الشافية ١٨٠/٢).

(٦) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق لهذه المسألة، وانظر: الكتاب ٢٢٤/٤، المختضب ١٨٢/١، الأصول ٤٠٩/١، المقاصد الشافية ١٧٦/٢.

(٧) انظر: شرح الجمل ٤٨٨/١ - ٤٨٩.

(٨) سورة التوبة، الآية ٨١.

(٩) معاني القرآن للأخفش (قراءة) ٣٦٥/١.

(١٠) سورة الروم، الآية ٤٤.

قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط؟ فعملت
النصارى ثم قال: من يعمل لي من العصر إلى أن تغيب الشمس على
قيراطين؟ فأنتم هم، فغضبت اليهود والنصارى، فقالوا: ما لنا أكثر عملاً
وأقل عطاءً؟ قال: هل نقصتكم من حقكم؟ قالوا: لا، قال: فذلك فضلي
أوتيه من أشياء^(١)، حيث دخلت (من) على ظروف الزمان. غدوة، نصف
النهار، صلاة العصر.

٤- قوله -ﷺ-: (فمطرنا من يوم الجمعة إلى الجمعة)^(٢).

٥- قول الشاعر:

تَحْسِرُنْ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ حَرَّتْ كُلُّ الثَّحَارِبِ^(٣)
حيث دخلت (من) على (أزمان).

٦- قول الآخر:

لَيْسَ الدَّيَّارُ بِقُفَّةٍ حِجْرٍ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ ذَهَبٍ^(٤)
٧- قول الآخر:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٤٩/٣-٥٠ في باب الإجارة إلى نصف النهار من كتاب
الإجارة، ٢٠٧/٤ كتاب بدء الخلق، باب ما ذكر عن بني إسرائيل.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ١/١٩١، كتاب الاستسقاء، باب ما جاء في الاستسقاء،
والبخاري في صحيحه ٣٦/٢، ٣٧، كتاب الجمعة، باب الاستسقاء.

(٣) قاله السبعة الديلمي. انظر: ديوانه ٤٥، شرح التسهيل ١٣٢/٣، شواهد التوضيح ١٣١،
المعنى ٤٢٠، لسان العرب ١/٢٦١ (جرب)، المقاصد الشافية ١٧٧/٢، المقاصد النحوية
٢٧٠/٣، شرح أبيات المعنى ٣٠٤/٥، خزانة الأدب ٣٣١/٣.

(٤) قاله رهبر بن أبي سلمى. انظر: ديوانه ٨٦، الأرية ٢٨٣، أسرار العربية ٢٧٣،
الإنصاف ١/٣٧١، شرح المفصل ٩٣/٤، ١١/٨، رصف المباني ٣٢٠، المقاصد
النحوية ٣/٣١٢، الحزاة ٩/٤٣٩، والقصة. أعلى الخبل الحجر: منازل لمود
باحية الشام عند وادي القسرى. وأقوين: أقفرون والحجج: جمع حجة
وهي السة.

كَأَنَّهُمَا مِلَّانٌ لَمْ يَتَفَرَّعا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَتَيْنِ مِنْ بَعْدَمَا عَصُرُ^(١)

حيث إن المراد: من الآن، فحذفت نور (من) ضرورة.

وغير ذلك من الشواهد الكثيرة التي جاءت فيها (من) دالة على ابتداء الغاية الزمانية^(٢).

أما جمهور البصريين ومن وافقهم ممن قصر دلالة (من) على ابتداء الغاية في المكان دون الزمان، فقد استدلوا بحمل (من) على (مذ)، ف(من) في المكان نظير (مذ) في الزمان، فكما لا تدخل (مذ) على الأمكة كذلك لا تدخل (من) على الأزمنة، فكما لا يجوز أن تقول: ما سرت مذ بغداد، فكذلك لا يجوز أن تقول: ما رأيت من يوم الجمعة^(٣).

ومن ثم أول المانعون أدلة المميزين على أوجه مخرجة لها من أن تكون بصاً في دلالة (من) على ابتداء الغاية في الزمان، ومن هذه التأويلات:

١- تقدير مصاف محذوف، كأنه قال: من تأسيس أول يوم، ومن مرّ حجج، ومن مرّ أزمان يوم حليلة، وكذا باقي الشواهد^(٤).

٢- إن الرواية الصحيحة للبيت الثاني السابق. مذ حجج ومذ دهر، فلا دليل في البيت حينئذ للمميزين^(٥).

٣- إن (من) في البيت الثاني السابق تعليلية لا ابتدائية، فعلة إقواء الديار مرور الدهور عليها. كما قيل: إن (من) زائدة، والأصل أقوين حججاً ودهرأ^(٦).

(١) قاله أبو صخر الهذلي انظر: شرح أشعار الهذليين ٩٥٦/٢، المنتصف ٢٢٩/٢، الخصائص

٣١٠/١، شرح الحمل لابن عصفور ٤٨٩/١، المقاصد الشافية ١٧٨/٢، خزنة الأدب ٥٥٣/١.

(٢) انظر بعضاً من هذه الشواهد في: شرح التسهيل ١٣١/٣ وما بعدها، شواهد التوضيح

١٣٠ وما بعدها، المقاصد الشافية ١٧٧/٢ وما بعدها

(٣) الإيضاف ٣٧١/١، وانظر: المقاصد الشافية ١٧٦/٢.

(٤) انظر: المرحمين السابقين، وشرح الحمل لابن عصفور ٤٨٩/١.

(٥) انظر: الحمل لرجاجي ١٣٩، الحلل ١٨١، الإيضاف ٣٧٥/١.

(٦) انظر: خزنة الأدب ٤٤١/٩.

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء (من) دالة على ابتداء الغاية الرمائية ؛
وذلك لما يأتي :

١ - للدالة المسموعة السابقة وغيرها التي تتظافر جميعها في إفادة هذا المعنى ،
قال أبو حيان : «وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها... وتأويل كثرة وجوده
ليس بجيدة»^(١) .

٢ - إن نخطئه رواية البيت الثاني السابق بالاستدلال برواية مخالفة ، أمر غير
وجيه ؛ وذلك لأن البيت الواحد يأتي على روايات شتى وكلها صحيحة إذا كان
رواتها ثقات^(٢) .

٣ - إن تقدير مصدر محذوف - كما ذهب إلى ذلك المانعون - يلزم منه
التسلسل ؛ فلوقُدرَ : من تأسيس أول يوم - في آية التوبة السابقة - اقتضى قصد
التاريخ تقدير زمان قبل التأسيس حتى يكون المعنى : من زمان تأسيس أول يوم ،
فترجع المسألة إلى أول أمرها ، فيعترضون إلى تقدير مصدر هكذا أبداً ، وهو باطل ،
وهكذا سائر الشواهد^(٣) .

دلالة (من) على انتهاء الغاية :

من معاني (من) التي اختلف فيها النحويون ، بحيث يعنى (إلى) ، فتدل على
انتهاء الغاية ؛ حيث اختلف النحويون في ذلك على قولين :

(١) ارتشاف الضرب ٤٤١/٢ .

(٢) انظر : حزانة الأدب ٤٤١/٩ .

(٣) انظر . المقاصد الشافية ١٨٠/٢ . وهذا الرد حكاه ابن القفار عن شيخه أبي عبد الله بن
عبد المم.

الأول: ذهب الكوفيون إلى إثبات هذا المعنى لـ(من)^(١)، وتابعهم من الأندلسيين ابن خروف^(٢)، وابن مالك^(٣)، والمالقي^(٤).

الثاني: ذهب عامة الصريين إلى نفي هذا المعنى عن(من)^(٥)، وتابعهم ابن عصفور^(٦).

الأدلة والمناقشة :

استدل من أجاز مجيء (من) دالة على الانتهاء بما يأتي :

١- قول العرب: شممت الريحان من الطريق، ورأيت الهلال من خلال السحاب، فـ(من) لانتهاء العاية ؛ لأن الابتداء لم يكن من الطريق، ولا الرؤية من خلال السحاب، إنما ابتداء من غيرهما، ويبين ذلك أنك تقول: شممت الريحان من داري من الطريق، ورأيت الهلال من داري من خلال السحاب، فـ(من) الأولى لابتداء العاية والثانية لانتهائها^(٧).

٢- قول الشاعر:

أَزْمَعْتُ مِنْ آلِ كَيْلَى ابْتِكَارًا وَشَطَطْتُ عَنِّي دِي نُؤَى أَنْ تُزَارَا^(٨)
معناه: أزمعت إلى آل كيلي.

٣- كما مثل المجيزون لهذه المسألة بقولهم: قربت منه، فإنه ماو لقولهم: تقربت إليه^(٩).

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٤٢، المساعد ٢/٢٤٩، النجى الثاني ٣١٣، معجم الهوامع ٢/٣٧٨.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٤٧٤.

(٣) نظر: شرح التسهيل ٣/١٣٧، الارتشاف ٢/٤٤٢، المساعد ٢/٢٤٩.

(٤) انظر: وصف المباني ٣٨٨.

(٥) انظر: الأصول ١/٤١١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩٠، وانظر المراجع السابقة.

(٦) انظر: شرح الجمل ١/٤٩٠.

(٧) انظر: المرجع السابق، وارتشاف الضرب ٢/٤٤٢.

(٨) لا يعرف قائله، انظر: معاني الحروف ٩٨٠.

(٩) انظر: شرح التسهيل ٣/١٣٧، ارتشاف الضرب ٢/٤٤٢.

أما من منع دلالة (من) على الانتهاء ، فقد تأول ما استدل به المشتون ، فيحتمل أن تكون (من) في الأمثلة السابقة لابتداء الغاية ، فتكون الأولى لابتداء الغاية في حق الفاعل ، وتكون الثانية لابتداء الغاية في حق المفعول. ألا ترى أن ابتداء وقوع رؤية الهلال من العاقل إنما كان في داره ، وابتداء وقوع الرؤية بالحلال وهو في خلال السحاب ؟ وكذلك ابتداء وقوع الشم إنما كان من الدار ، وابتداء وقوعه بالريحان وهو في الطريق؟^(١)

كما خرج بعضهم الشواهد السابقة على أن (من) فيها للابتداء كذلك ، إلا أنه جعل العامل فيها محذوفاً ، كأنه قال : رأيت الهلال من داري ظاهراً من خلال السحاب ، فجعل (من) لابتداء غاية الظهور ، لأن ظهور الهلال بدا من خلال السحاب^(٢) .

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة قول من منع دلالة (من) على الانتهاء ؛ وذلك لما يأتي :

١- عدم وجود أدلة مسموعة فيما اطلعت عليه غير بيت واحد مجهول القائل ، وهو السابق ، يدل على إجازة ذلك ، ولو جار هذا الاستعمال لجاء منه شواهد نثرية أو شعرية.

٢- إن دلالة حرف على معنى فرعي خلاف الأصل ، فلا يلجأ إليها إلا إذا وجد الاستعمال الدال على ذلك ، وعدم الاستعمال دليل على امتناع المسألة.

٣- كما يظهر لي أن (من) في الشواهد السابقة دالة على الابتداء ولا حذف للعامل ؛ لأن المحذوف الذي يقوم المجرور مقامه إنما يكون مما يناسب معناه الحرف ، و(من) الابتدائية لا يفهم منها الكون ، فلا ينبغي أن يجوز حذفها^(٣).

(١) انظر: الأصول ١/٤١١ ، شرح الحمل لابن عصفور ١/٤٩٠.

(٢) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ١/٤٩٠-٤٩١.

(٣) انظر: المرجع السابق ١/٤٩١.

زيادة (من) :

تراد (من) للتصيص على العموم أو للتأكيد ، واختلف النحويون في شروط زيادتها ومواضع ذلك ؛ وذلك على أقوال :

الأول : ذهب الكسائي وهشام بن معاوية من الكوفيين إلى إجازة زيادة (من) مطلقاً ، سواء أكان مجرورها نكرة أم معرفة ، وسواء أكانت في النفي أم الإيجاب^(١) . وإلى ذلك ذهب الأخفش من البصريين^(٢) ، وتابعهم ابن مالك من الأندلسيين^(٣) ، والقرطبي^(٤) .

الثاني : ذهب بعض الكوفيين إلى أن (من) تزداد بشرط واحد ، وهو أن يكون مدخولها نكرة ، ويستوي في ذلك ما إذا كانت الجملة منفية أو موجبة^(٥) .

الثالث : ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن (من) لا تزداد إلا بتحقيق شرطين : أحدهما : أن يكون ما قبلها غير موجب ، والآخر : أن يكون مجرورها نكرة^(٦) .

الأدلة والمناقشة :

استدل من أجاز زيادة (من) مطلقاً بعدة شواهد مسموعة منها :

(١) انظر - شرح التسهيل ١٣٩/٢ ، ارتشال الضرب ٤٤٤/٢ ، جمع الهوامع (ت شمس الدين)

٣٧٩/٢

(٢) انظر - المراجع السابقة ، ومعاني القرآن للأخفش (ت قراة) ١٠٥/١ ، ٢٧٦ ، المسائل البغداديات ٢٤٢ ، ٤٠٥ ، الإصناف ٣٧٦/١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١٣٨/٢ ، شواهد التوضيح ١٢٥ - ١٢٦ .

(٤) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٢/١٤٨

(٥) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٥ ، الارتشاف ٢/٤٤٤ ، الجنى لداني ٣٢١ ، جمع

هوامع ٣٧٩/٢

(٦) انظر - الكتاب ٤/٢٢٥ ، المقنص ٤/١٣٦ ، الأصول ١/٤١٠ ، الإصباح العصري ٢٦٤ ،

شرح المفصل ٣/١٣٨ .

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَتُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(١)، فقد عرض لها الأخفش عند تفسيره قول الله -تعالى-: ﴿يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا ثَلِثُ الْأَرْضِ مِنْ بَقَائِهَا وَقُبَرَاهَا﴾^(٢)، فقال: «وإن شئت جعلته على قولك: ما رأيت من أحد، تريد: ما رأيت أحدا، وهل جاءك من رجل؟ تريد: هل جاءك رجل؟ فإن قلت: إنما يكون هذا في النفي والاستفهام. فقد جاء في غير ذلك، قال: - الآية - ... فهذا ليس باستفهام ولا نفي، وتقول: زيد من أفضلها، تريد: هو أفضلها»^(٣).

٢- قول الله -تعالى-: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْتُمْ بَعِثُكُمْ﴾^(٤)، حيث قيل: «أدخل (من) كما أدخله في قوله: كان من حديث، وقد كان من مطر»^(٥).

٣- قول الله -تعالى-: ﴿يَدْعُوكُمْ لِتَعْمَرَ لَكُمْ مِنْ دُونِكُمْ﴾^(٦)، ف(من) هنا زائدة أيضاً دخولها كخروجها^(٧).

٤- قول الرسول ﷺ: (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)^(٨)، حيث قال الكسائي: إن (من) في الحديث زائدة^(٩).

(١) سورة البقرة، الآية (٢٢٧).

(٢) سورة البقرة، الآية (٦١).

(٣) معاني القرآن للأخفش (ت قراءة) ١/ ١٠٥.

(٤) سورة المائدة، الآية (٤٤).

(٥) معاني القرآن للأخفش (ت قراءة) ١/ ٢٧٦.

(٦) سورة إبراهيم، الآية (١٠).

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٣٨، البحر المحيط ٥/ ٤٠٩.

(٨) أخرجه بهذا اللفظ الإمام مسلم في صحيحه ٢/ ١٦٧، ١٦٦٧، كتاب: اللباس، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، والسائي في سننه ٨/ ١٩١. وانظر: مشارق

الأموار ٢/ ٣٥٦

(٩) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٣٩، المقاصد الشافية ٢/ ١٨٨.

٥- ما رُوي من قول العرب: قد كان من مطر، وقد كان من حديث فغل عني^(١).

٦- قول الشاعر:

وَيَسْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَهْرُ

حيث إن (من) فيه زائدة.

٧- قول الآخر:

وَكُنْتُ أَرَى كَالْمَوْتِ مِنْ تَبَيِّ سَاعَةٍ فَكَيْفَ بَيَّي كَانَ مَوْعِدُهُ الْحَشَرُ^(٢)

حيث إن (من) فيه زائدة؛ لأن دخولها لا يزيد معنى على ما كان قبل دخولها.

أما جمهور الصريين الذين لم يميزوا الزيادة إلا إذا وجد النفي والتكثير، فردوا بأن جميع ما ذكر من السماع لا يثبت به دعوى الزيادة بإطلاق؛ وذلك لما يأتي:

١- إن الأصل الثابت في الحروف ألا تُدعى فيها الزيادة إلا إذا تُيقنت وقام الدليل عليها^(٣).

٢- إن المواضع المستشهد بها محتملة لغير ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم:

ففي آية القرة السابقة (من) لتجيبض وليت زائدة^(٤)، أو أن الفعل فيها مؤول على تصميم معنى فعل آخر، كأنه قال: يخلصكم من سيئاتكم، ف(من) إذا لا ابتداء الغاية، كقولك: خلصت منه^(٥).

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٠٥، معني الليب ٤٢٨، المقاصد الشافية ١٨٩/٢.

(٢) قاتله عمر بن أبي ربيعة، انظر: ديوانه ١٧٥، شرح التسهيل ٣/١٣٨، شواهد التوضيح ١٢٦،

اجنى الداني ٣٢٢، المغني ٤٢٨، شرح شواهد المص ٢/٧٣٨، شرح أبيات المغني ٥/٣٢٩.

(٣) قاتله سلمة بن بريد، انظر: الحماسة ١/٥٣٦، شرح الحماسة للمرزوقي ٣/١٠٨١، شرح

التسهيل ٣/١٣٩، شرح الكافية الشافية ٢/٧٩٨، شرح الألفية لابن الساطم ٣٦٢، المقاصد

الحوية ٣/٢٧٣، المقاصد الشافية ٢/١٨٩، مع البوامع ٢/٣٧٩، شرح أبيات المغني ٥/٣٢٩.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢/١٩٠.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣.

(٦) انظر: المقاصد الشافية ٢/١٩٠.

كما أنها للبعض أيضاً في آية المائدة السابقة : إذ المعنى : كلوا منه اللحم دون
القرث والدم ، فإنه محرم عليكم^(١).

أما الحديث فهو على إضمار الشأن ؛ فلذلك رفع (المصورون)^(٢).

واستدل جمهور البصريين على شرط المعنى بأن (من) تفيد الاستفراق ، وهي
تأتي مؤكدة لمعنى العموم ، واستفراق الجنس في الواجب محال^(٣) ، لذلك اشترط أن
يكون الكلام منفيّاً.

ويوضح ابن السراج شرط التأكيد بقوله : «... فهذا موضع زيادتها إلا أنه موضع
دلت فيه على أنه للتكرات دون المعارف ، ألا ترى أنك تقول : ما جاءني من أحد ،
وما جاءني من رجل ، ولا تقول : ما جاءني من عبدالله ؛ لأن (رجلاً) في موضع
الجمع ، ولا يقع المعروف هذا الموضع لأنه شيء قد عرف بعينه^(٤)» .
الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة جواز زيادة (من) كثيراً إذا كان مجرورها نكرة وهي
واقعة في سياق النفي . كما يجوز زيادتها وإن لم يتحقق شرطاً التأكيد والنفي إذا أفاد
السياق نوعاً من العموم والاستفراق ؛ وذلك «لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً^(٥)» .
ولأن التأويلات التي خرج عليها المانعون نصوص المجيزين ، لئن كانت ظاهرة في
بعضها ، إلا أن بعضها الآخر يتأكد فيه القول بزيادة (من) ، كما في قول الله -
تعالى - : ﴿ قُلِ الْمُؤْمِنُونَ يَعْصُونَ مِنْ أَفْئِدَتِهِمْ ﴾^(٦) ، إذ المأمور به المسلم غرض
البصر مطلقاً لا بعضه دون بعض حتى يقال : إن (من) في الآية للتعريض^(٧) .

(١) انظر : شرح المفصل ١٣/٨ .

(٢) انظر : المغني ٤٢٩ ، المقاصد الشافية ١٩١/٢ .

(٣) انظر : شرح المفصل ١٣/٨ .

(٤) الأصول لابن السراج ١/١٠٥ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٨ .

(٦) سورة البور ، الآية ٥٣-٥٤ .

(٧) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٢/١٤٨ ، الدر المنون ٨/٣٩٧ .

مجيء (في) بمعنى (على) :

تجيء (في) للدلالة على الظرفية حقيقة أو مجازاً، واختلف النحويون في محيئها دالة على الاستعلاء، وذلك على قولين :

الأول : أجاز الكوفيون دلالة (في) على الاستعلاء^(١)، ووافقهم ابن قتيبة^(٢)، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك^(٣).

الثاني : ذهب سيويه وجمهور الصريين إلى أن (في) لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازاً، وما أوهم خلاف ذلك رد إليه^(٤).

الأدلة والناقشة :

استدل من أجاز مجيء (في) بمعنى (على) بما يأتي :

١- قول -الله تعالى- : ﴿وَلَا صَلَاتُكُمْ فِي جُدُوعٍ أَسْحَلٍ﴾^(٥).

أي : على جذوع الخمل^(٦).

٢- قوله تعالى- : ﴿أَمْ لَمْ نَكُنْ سَلَامًا يَسْتَفْهِمُونَ فِيهِ﴾^(٧) ، أي : عليه.

٣- قول الشاعر :

هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جُدُوعِ نَخْصَةٍ فَلَا غَطَسَتْ شَيْئاً إِلَّا بِأَجْدَعَا^(٨)

(١) انظر : معاني القرآن ١٨٦/٢ ، معاني الحروف للرماني ٩٦ ، ارتشاف الضرب ٤٤٦/٢ ، المساعد ٢٦٥/٢.

(٢) انظر أدب الكاتب ٣٩٤-٣٩٥، ٥٠٦، ٣٩٥، تأويل مشكل القرآن ٥٦٧.

(٣) انظر : شرح التسهيل ١٥٧/٣.

(٤) انظر الكتاب ٢٢٦/٤ ، معاني الحروف للرماني ٩٦ ، ارتشاف الضرب ٤٤٦/٢ ، جواهر الأدب ١٣٢ ، الجنى الثاني ٢٦٨.

(٥) سورة طه ، الآية [١٧١].

(٦) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/٢٣٦، ٥١ ، معاني القرآن للمراء ١٨٦/٢.

(٧) سورة الطور ، الآية [٣٨] ، وانظر : الأرية ٢٧٧.

(٨) قائمه سويد بن أبي كاهل انظر : المقتضب ٢/٣١٩ ، الخصائص ٢/٣١٣ ، أدب الكاتب

٥٠٦ ، الاقباض ٤٣١ ، المحصص ١٤/٦٤ ، الأرية ٢٦٨ ، شرح الفصل ٨/٢١ ، المعني

٢٢٤ ، رصف المياني ٤٥١ ، شرح شواهد المعني ١/٤٩٧ ، شرح أبيات المعني ٤/٦٢

٤- قول الآخر:

بَطْلٌ كَانَ نِيَّاتِهِ فِي سَرْحَةٍ يُخْذِي نَعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ^(١)

يعني: على سرحة.

٥- قول الآخر:

بَسُو الْأَوْسِ الْمُطَارِفِ آزَرَتْهَا بَسُو الشُّحَارِ فِي الدِّعِي الصَّلِيبِ^(٢)

يعني: على الدين الصليب.

٦- ما رواه يونس عن العرب من قولهم: نزلت في أبيك، يريدون:

عليه^(٣).

وأما المانعون فقد قصرنا معنى (في) على الظرفية حقيقة أو مجازاً، يقول سيويو: «وأما (في) فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه، وكذلك: هو في النمل؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له. وكذلك: هو في القبة، وفي الدار. وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا، وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله»^(٤).

ومن ثم ذهب المانعون إلى تأويل الشواهد السابقة وما شاكلها على أن (في) فيها للوعاء، يقول المالقي -معلقاً على بعض الشواهد السابقة-: «وكل هذه المواضع إذا تأولتها وجدت فيها معنى (في) الذي هو الوعاء»^(٥).

(١) قائله عشرة. انظر: ديوانه ٢١٢، أدب الكاتب ٥٠٦، ٣٩٤، الأرهية ٢٧٧، الانقصاب ٤٣١،

شرح المفصل ٢١/٨، شرح الحمل لابن عصفور ٥١٢/١، رصف المباني ٤٥١، لسان

العرب (سبت)، خزنة الأدب ١٤٥/٤، والسرحة: الشجرة العظيمة، والنعال السبتية:

المديبوغة بالقرظ وهي أجود النعال.

(٢) قائله حسان بن ثابت -رحمه الله-، انظر: شرح ديوانه ١٧، السيرة النبوية ٢٨٢/٢، شرح

التسهيل ١٥٧/٣.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ٥١/١.

(٤) الكتاب ٢٢٦/٤.

(٥) رصف المباني ٤٥٢.

ومن هذه التأويلات التي ذكرها المانعون، ما قالوه عن آية طه السابقة، حيث قيل: إن معنى (في جدوع النخل) الوعاء وإن كان فيه العلو، فالخزع وعاء للمصلوب؛ لأنه لا بد له من الحلول في جزء منه، ولا يلزم في الوعاء أن يكون خاويًا من كل جهة^(١).

وقيل عن البيت الثاني السابق: لا دليل فيه للمجيزين كذلك؛ لأن السرحة بمنزلة المكان لاستقرار الثياب فيها، ولا يلزم من ذلك الشمول^(٢).
الترجيح:

يظهر لي أنه من غير الممتنع أن يكون لـ (في) معنى فرعي غير معناها الأصلي وهو الظرفية؛ وذلك لما يأتي:

- ١- للأدلة المسموعة السابقة التي تدل في ظاهرها على هذا المعنى.
- ٢- إن حمل النصوص على المعنى الظاهر القريب أولى من التأويل الذي لا يخلو من تعسف وبعد، كما هو ظاهر من مسلك المانعين في هذه المسألة، وإن استدعى الأمر القول بإجازة وقوع حرف موقع آخر؛ بخاصة أن هذه الطاهرة قد شاعت وكثرت في اللغة، مما يجعل إنكارها بعيداً.

(رب) بين الاسمية والعرفية:

اختلف النحويون في (رب) اسم هي أم حرف؛ وذلك على قولين:
الأول: ذهب الكوفيون إلى القول باسميتها^(٣)، وتابعهم من الأندلسيين ابن الطراوة^(٤).

(١) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ١/٥١٢، الدر المنصون ٨/٧٦، مصنف الماني ٤٥٢.

(٢) انظر: المراجع السابقة

(٣) انظر: الإيضاح ٢/٨٢٢، ارتشاف الصرب ٢/٤٥٥، شرح الكافية للرصي ٢/٣٣٠، المعنى ١٧٩.

(٤) انظر: ارتشاف الصرب ٢/٤٥٥، الدر المنصون ٧/١٣٧، جمع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٤٦، ابن الطراوة النحوي ١٤٢.

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى القول بحرفيتها^(١)، وتابعهم ابن مالك^(٢)
الأدلة والمتناقشة:

استدل من قال باسمية (رب) بالأدلة الآتية:

١- قول الشاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبُّ قَتْلِي عَارٌ^(٣)

حيث قيل: إن (رب) في محل رفع مبتدأ، و(عار) خبرها. كما أخبر عن (رب) أيضا في قول العرب: رب رجل طريف^(٤).

٢- حمل (رب) على (كم)، لأن (كم) للعدد والتكثير، و(رب) للعدد والتقليل. و(كم) اسم يجمع، فكذلك (رب) هي اسم وليست حرفا^(٥).

٣- مما يدل على مباينة (رب) للحرفية ومشابتها للأسماء، أنها تخالف حروف الجر في أشياء^(٦):

(أ) إنها تقع في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع كذلك.

(ب) إنها لا تعمل إلا في نكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة.

(ج) إنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة.

(١) انظر: الكتاب ٤٢٠/١، ١٦١/٢، المقتضب ١٣٦/٤، الأصول ٤١٦/١، الإنصاف

٨٣٢/٢، شرح المفصل ٢٦/٨.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٧٥/٣.

(٣) قائله ثابت قطعة. انظر: البيان والنبين ٢٩٣/١، المقتضب ٦٦/٣، ضرائر الشعر

١٧٣، شرح التسهيل ١٧٥/٢، شرح الكامية للرضي ٣٣١/٢، خزانة الأدب ٥٧٦/٩.

(٤) انظر: الأصول ٤١٨/١.

(٥) انظر: الإنصاف ٨٣٢/٢، شرح الكافية ٣٣٠/٢.

(٦) انظر: الإنصاف ٨٣٢/٢-٨٣٣.

(د) أنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به.

٤- وما يدل على أنها ليست حرفاً كذلك، دخول الحذف عليها، فيقال: (رب) بالتحفيف، كما قال تعالى: ﴿زَيْمًا يَودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقَدْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(١)، حيث قرئ بالتحفيف والتشديد في (رب)^(٢).

أما جمهور البصريين ومن وافقهم فقد استدلوا على حرفية (رب) بما يأتي:

١- خلو (رب) من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية، بخلاف (كم) التي شئت اسميتها بالعلامات اللفظية؛ وذلك بدخول حرف الجر عليها، بالإضافة إليها، والابتداء بها، وإيقاع الأفعال عليها، وعود الصمير إليها^(٣). كما لا تحسن فيها علامات الأفعال^(٤)، فتعين أن تكون حرفاً.

٢- مساواة (رب) للحرف في دلالتها على معنى في غيرها، وهذا المعنى هو تقليل ما دخلت عليه^(٥).

أما ما استدل به من قال باسمية (رب) فيرد بما يأتي^(٦):

(أ) إن قياس (رب) على (كم) قياس مع الفارق، لما تبين من أن (كم) تحسن فيها علامات الأسماء بخلاف (رب). كما أن (كم) يفصل بينها وبين ما يليها بخلاف (رب) التي لا يفصل بينها وبين مجرورها ثم إن (كم) يليها الفعل فيقال: كم بلغ عطاؤك؟ بخلاف (رب) التي لا يليها الفعل.

(١) سورة الحجر الآية (٢١).

(٢) انظر: السبعة ٣٦٦، الحجة ٣٨٠، الإنحاف ١٧٣/٢، النشر ٣٠١/٢، الجامع لأحكام القرآن ٣/١٠، الدر المنصون ١٣٨/٧.

(٣) انظر: الأصول ٤١٦/١، شرح التسهيل ١٧٥/٣.

(٤) انظر: الإنصاف ٨٣٣/٢.

(٥) انظر: المرجع السابق، وشرح التسهيل ١٧٥/٣.

(٦) انظر في هذه الردود: المرجع السابق، وشرح المفصل ٢٧/٨.

(ب) إن مبايعتها للمحرف في الأمور التي ذكرت سابقاً غير مسلم ؛ فهي لا تنفع إلا في صدر الكلام لأن معاها التقليل ، وتقليل الشيء يقارب نفيه ، فشابهت حروف النفي التي لها الصدارة ، فوقعت موقعها.

أما أنها لا تعمل إلا في النكرة بخلاف حروف الحر ، فلأنها لا ينبغي أن تدخل إلا على ما لا يصح فيه التقليل ، وهو ما يدل على الكثرة ، وهو النكرة حتى يصح فيها التقليل.

وعدم ظهور الفعل الذي تتعلق به معها ، إنما كان إيجاراً واحتصاراً ، فقد حذف الفعل لدلالة الحال عليه.

أما مسألة الحذف ، فهي لا تصلح أن تكون دليلاً على اسمية (رب) ؛ لأن الحذف لا يخص الأسماء وحدها ؛ فـ(أن) المشددة يجوز تخفيفها ، كما حكي التخفيف في (سوف) عن ثعلب^(١) ، ف قيل : سف أفعل ، وسو أفعل ، بحذف الواو والقاء.

(ج) أما البيت السابق ، فقد قيل فيه : إن الرواية المشهورة له : وبعض قتل عار^(٢) . وإن سلم بصحة رواية من استدل به على اسمية (رب) ، فيكون (عار) خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة صفة لـ(قتل) ، والتقدير : رب قتل هو عار^(٣) .

أما قول العرب : رب رجل ظريف ، فقد قال عنه ابن السراج : «فترفع ظريفنا ، تجعله خبراً لرب ، ومن فعل هذا فقد جعلها اسماً ، وهذا إنما يجيء على الغلط والتشبيه»^(٤) . كما قيل : إنه شاذ^(٥) .

(١) انظر : الإيضاف ٨٣٤/٢ ، لسان العرب ٩٤/١٢ .

(٢) انظر : الحنى الداني ٤١٧ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١٧٥/٣ .

(٤) الأصول ٤١٨/١ .

(٥) انظر : شرح المفصل ٢٧/٨ .

وقد أورد الرصبي مسائل تشكل على من يقول بحرفية (رب) ^(١):

- فتشكل حرفيتها بنحو: رب رجل كريم أكرمت ، فإن حروف الجر هي ما يعضي الفعل إلى المفعول الذي لولاها لم يقض إليه ، و(أكرمت) يتعدى بنفسه.

- كما تشكل حرفيتها أيضا بمثل قولك: رب رجل كريم أكرمته ؛ لأن الفعل لا يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر ، وفي الوقت نفسه يتعدى إلى ضميره ، فلا يقال: لزيد ضربته.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بحرفية (رب) ؛ وذلك لما يأتي:

١- عدم قبول (رب) لعلامات الأسماء المعروفة.

٢- نادرة الشواهد المسموعة التي تعضد رأي القائلين بأسعية (رب) ، وحتى تلك الشواهد القليلة التي تحدث - في ظاهرها - أن تكون (رب) فيها اسما ، لم تسلم من مقال ، مما يضعف الاستدلال بها ، بخاصة أن الإخبار في تلك الشواهد القليلة يحتمل أن يكون عن مجرور (رب) ، وليس عن (رب) نفسها ^(٢).

٣- أن الاحترازا التي ذكرها الرصبي يمكن الخروج منها باعتقاد زيادة (رب).

وصف مجرور (رب):

اختلف الحويون في وصف مجرور (رب) ، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الفراء إلى عدم إيجاب الوصف ^(٣) ، وتابعه من الأندلسيين أبو الوليد

(١) انظر: شرح الكافية ٢/٣٣٠.

(٢) انظر: ابن الطراوة النحوي ١٤٦.

(٣) انظر: ارتشاف العصب ٢/٤٥٧ ، المساعد ٢/٢٨٦ ، الحنى الثاني ٤٢٥ ، معجم البوامع

(ت شمس الدين) ٢/٣٥٠.

الوقشي^(١)، وابن طاهر، وابن خروف^(٢)، وابن مالك^(٣).

الثاني: ذهب البصريون إلى إيجاب وصف مجرور (رب)^(٤)، وتابعهم على ذلك أكثر المتأخرين^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من لم يوجب وصف مجرور (رب) بما يأتي:

١- إن ذلك ثابت بالقل الصحيح في الكلام الصحيح^(٦)، ومن هذا النقل:

(أ) قول الشاعر:

يَا رَبُّ قَائِلِيهِ عَدَا يَا لَهْفٍ أُمَّ مُعَاوِيَةَ^(٧)

حيث جر (قائلة) دون وصف.

(ب) قول الآخر:

(١) أبو الوليد هشام بن أحمد بن هشام الكاتب المعروف بابن الوقشي، من أهل طليطلة، ولد سنة ٤٠٨ هـ. كان عارفا بالأحكام والحديث والعلم الفقه والنحو والشعر والخطابة والمتعلق، أخذ عن أبي عمر الظلمكي، وأبي عمر السفاسي، وكان من أعلم الناس بالسحو واللغة. توفي سنة ٤٨٩ هـ. (انظر بغية الوعاة ٣٢٧/٢-٣٢٨).

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية ٨٢٤/٢، ارتشاف الضرب ٤٥٧/٢، التلخيص ١٣٧/٤، همع البوامع (ت شمس الدين) ٣٥٠/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٨١/٢.

(٤) انظر: المراجع في البوامع السابقة، وانظر: الأصول ١١٧/١، أمالي السهيلي ٧٠-٧١، شرح الحمل لابن عصفور ٥٠٣/١، الملخص في ضبط قوانين العربية ٥١٧-٥١٨.

(٥) انظر: المراجع السابقة.

(٦) انظر: الحسى الثاني ٤٢٦.

(٧) قائلة أم معاوية وهي هدد بنت عتبة، انظر: شرح التسهيل ١٧٩/٣، شواهد التوضيح

١٠٦، البحر المحيط ٤٤٤/٥، الحسى الثاني ٤٢٦، المساعد ٣٨٦/٢، الدر المصور

١٣٩/٧، شرح شواهد المص ٤١٠/١، الدر اللوامع ٢٢/٢.

أَلَا رَبُّ مَسْخُودٍ بِإِحْسَامٍ غَيْرِهِ فَلَا تُسَأَمُنْ هُمْزَانِ مَنْ كَانَ مُجْرِمًا^(١)
(ج) قول الآخر:

رَبُّ مُنْتَفِيٍّ وَلَا مَالٌ لَهُ وَعَظِيمُ الْعَقْرِ وَهُوَ دُوْ تَشَبُّ^(٢)
حيث لم يوصف مجرور (رب) في البيتين.

٢- إن ما فيها من معنى القلة أو الكثرة يغني عن الوصف كما في (كم)
الخبرية^(٣).

أما من أوجب وصف مجرور (رب) فقد استند في ذلك إلى الأدلة الآتية:

١- إن (رب) للتقليل، والنكرة بلا صفة فيها تكثير بالشبوع والعموم، ووصفها
يحدث فيها التقليل؛ فلزم الوصف لذلك^(٤).

٢- إن (رب) أجريت مجرى حرف النفي حيث لا تقع إلا صدرا ولا
يتقدم عليها ما يعمل في الاسم بعدها، بخلاف سائر حروف الجر، وحكم
حرف النفي أن يدخل على جملة، فالأقيس في مجرورها أن يوصف
لذلك^(٥).

٣- إنه لما كثر حذف عاملها الذي تتعلق به الزموا الصفة لتكون الصفة
كالمعوض من حذف العامل^(٦).

٤- إن قول القائل: رب رجل عالم لقيت، رد على من قال: ما لقيت رجلا
عالمًا، فلو لم تذكر الصفة لم يكن الرد موافقًا^(٧).

(١) قائله ضمرة بن صمرة، انظر: شرح التسهيل ١٨٢/٣، لسان العرب ٢٢٩/٨ (طلع)،
جمع الهوامع ٢٨/٢، الدرر اللوامع ٢٢/٢.

(٢) لا يعرف قائله، انظر: شرح التسهيل ١٨٢/٣.

(٣) انظر: المساعد ٢٨٦/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٣/١، شرح التسهيل ١٨١/٣.

(٥) انظر: جمع الهوامع (ت شمس الدين) ٣٥٠/٢.

(٦) انظر الإصناف ٨٢٤/٢، شرح المفصل ٢٨/٨، الجنى الداني ٤٢٥.

(٧) انظر: شرح التسهيل ١٨١/٣-١٨٢.

٤- كما خرج من أوجب الوصف الشواهد المسموعة التي استدلت بها من لم يوجب ذلك، على أن الموصوف في الأبيات السابقة محذوف والمذكور هو الوصف؛ فيكون التقدير في البيت الأول السابق: يا رب امرأة قاتلة، وهكذا الأمر مع بقية الشواهد^(١).
وقد رد ابن مالك بعض أدلة الموجبين للوصف، فرد الدليل الأول بأن (رب) ليس للتقليل، بل هي للتكثير، «وعلى تقدير أنها للتقليل فإن النكرة دون وصف صالحة أن يراد بها العموم فيكون فيها تكثير، وأن يراد بها غير العموم فيكون فيها تقليل»^(٢).
كما بين أن الدليل الثالث مترتب على كون (رب) لا تكون إلا جواباً، وعلى أن الجواب يلزم أن يوافق المحاب «وكلا الأمرين غير لازم بالاستقراء. والصحيح أنها تكون جواباً وغير جواب، وإذا كانت جواباً فقد تكون جواباً موصوفاً وجواباً غير موصوف... وإذا لم تكن جواباً فللمتكلم بها أن يصف مجرورها وألا يصفه»^(٣).
الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة أن الأكثر في مجرور (رب) أن يأتي موصوفاً، على أنه يجوز أن لا يكون موصوفاً بقلّة. وبذلك يمكن الجمع بين الأدلة، بخاصة أن الأدلة التي عضد بها الموجبون للوصف رأيهم ليست قوية حتى تمنع مجيء مجرور (رب) غير موصوف.

ما تدخل عليه (ربما) :

إذا ريدت (ما) على (رب) فالغالب أن تكفيها عن العمل، وأن تهيئها للدخول على الجمل الفعلية، واختلف النحويون في الحمل التي تدخل عليها (ربما)؛ وذلك على قولين:

(١) انظر: الجنى الداني ٤٢٦.

(٢) شرح التسهيل ١٨٢/٣.

(٣) المرجع السابق.

الأول: تختص (ربما) بالدخول على الجمل الفعلية دون الاسمية، وهو ما ذهب إليه سيويه^(١)، وتابعه أبو علي الشلوبين^(٢)، كما نسب القول بذلك إلى الجمهور^(٣).

الثاني: كما جاز أن تدخل على الجمل الفعلية، يجوز أن يلي (ربما) كذلك الجمل الاسمية، وإلى ذلك ذهب الكسائي من الكوفيين^(٤)، وتابعه من الأدلسيين: الجزولي^(٥)، وابن مالك^(٦)، والمالقي^(٧).

الأدلة والناقشة:

استدل من أجاز دخول (ربما) على الجمل الاسمية -إضافة للفعلية- بما يأتي:

١- قول الشاعر:

رُبَّمَا الْجَاهِلُ الْمُؤْتَلِفُ فِيهِمْ وَعَجَاجِيحُ يَتَّهِنُ الْمِهْمَارُ^(٨)

حيث دخلت (رب) المكفوفة بد(م) على الجملة الاسمية.

(١) انظر: الكتاب ١١٥/٣، شرح الكافية للرصي ٣٣٢/٢، ارتشاف العرب ٤٦٤/٢.

(٢) انظر: شرح المقدمة الجرجولية الكبير ٨٢٥-٨٢٧.

(٣) انظر: المساعد ٢٨٢/٢، خزانة الأدب ٥٨٧/٩.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢٨٧/٢.

(٥) انظر: الجرجولية ١٢٧، شرح المقدمة الجرجولية ٨٢٥/٢، شرح الكافية للرصي

٣٣٣/٢

(٦) انظر: شرح التسهيل ١٧٢/٣، المساعد ٢٨٢/٢، المقاصد الشافية ٢٨٧/٢.

(٧) انظر: وصف المباني ٢٧٠.

(٨) قائله أبو دؤاد الإبدي انظر: ديوانه ٣١٦، الأرمية ٩٤، ٢٦٦، المعصل ٢٨٧، أمالي

بن الشجري ٢٤٣/٢، شرح المفصل ٢٩/٨، شرح المقدمة الجرجولية الكبير ٨٢٥/٢.

شرح التسهيل ١٧٢/٣، وصف المباني ٢٧٠، الجنى الداني ٤٤٨، المفني ١٨٣، التصريح

على التوضيح ٢٢/٢، خزانة الأدب ٥٨٦/٩، والحامل: المجموعة من الإبل، ويقال:

إبل مؤبلة - إذا كانت لبنية، والماجيج: الحقل الطوال الأعاق، والمهار: جمع مهر،

وهو ولد العرس.

٢- حمل (ربما) على (إنما)، فكما جاز دخول (إنما) على الجملتين الاسمية والفعلية، جاز في (ربما) الأمر نفسه فتدخل على الجملتين كذلك^(١)

أما من لم يحجز دخول (ربما) على الجملة الاسمية وقصرها على الفعلية، فحجتهم أن ذلك هو المسموع عن العرب، قال سيويه: «ومن تلك الحروف: ربما وقلما وأشباههما، جعلوا (رب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (رب يقول)، ولا إلى (قل يقول)، فألحقوها (ما) وأخلصوها للفعل»^(٢).

أما البيت السابق، فقد خرج من أوجب أن يكون مدحول (ربما) الجملة الفعلية فقط على عدة أوجه، منها:

- إنه شاذ؛ لدخول (رب) المكفوفة في جملة الاسمية^(٣).
 - إن البيت من وضع الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية للضرورة^(٤).
 - إن (ما) في البيت نكرة بمعنى شيء، و(الجميل) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: رب شيء هو الجميل، والجملة الاسمية صفة لـ(ما)^(٥).
- الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز دخول (ربما) على الجملة الاسمية بقله؛ وذلك لما يأتي:

- ١- للدليل المسموع السابق، ولا شك أن من حفظ حجة على من لم يحفظ، فقد يكون الشاهد لم يبلغ سيويه -رحمه الله- ولذلك حكم بقصر دخول (ربما) على الجملة الفعلية دون الاسمية.

(١) انظر: ارتشاف الصرب ٢/٤٦٢، المساعد ٢/٢٨٢.

(٢) الكتاب ٣/١١٥.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٣٢، خزانة الأدب ٩/٥٨٦.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٢٦.

(٥) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ١/٥٠٥-٥٠٦، المغني ١٨٣، المساعد ٢/٢٨٢، خزانة الأدب ٩/٥٨٧.

٢- ما قيل من أن (رب) المكفوفة قد نقلت من معنى التقليل إلى معنى التحقيق، كما نقلت (قد) الداخلة على المضارع في نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَمْلَأُ مَا أُنْتَهَى عَلَيْكُمْ﴾^(١)، من معنى التقليل إلى معنى التحقيق^(٢). فما الكافة قد أكسبت (رب) معنى جديداً لم تكن لتفعله بدونها.

الجرية (عدا)

إذا انتصب الاسم بعد (عدا) فإنها تكون عندئذ فعلاً، نحو: حضر القوم عدا زيداً. واختلف النحويون في الجرية (عدا)؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الفراء من الكوفيين إلى إجازة الجر بها، فيقال: حضر القوم عدا زيد^(٣)، وهو أيضاً قياس قول الكسائي الذي أجاز الجر به (ما عدا)^(٤)، ومن تابعهما من الأندلسيين: ابن خروف^(٥)، وابن مالك^(٦)، وأبو حيان^(٧)، والمالقي^(٨).

الثاني: لم يذكر سيبويه الجرية (عدا)، واقتصر على القول بأنها ناصبة فقط^(٩)،

(١) سورة النور، الآية (٤٤).

(٢) انظر: خزائن الأدب ٥٨٧/٩.

(٣) انظر: معجم الهوامع (تشمس الدين) ٢١٢/٢.

(٤) انظر: ارتشاف الصرب ٣١٨/٢، المساعد ٥٨٤/١، المفني ١٧٩، الجنى الداني ٤١٤،

معجم الهوامع (تشمس الدين) ٢١٣/٢.

(٥) انظر: المقاصد الشافية ٤٠٨/١.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣٠٩/٢، ٣٠٦-٣١٠، المساعد ٥٨٤/١، المقاصد الشافية ٤٠٨/١.

(٧) انظر: ارتشاف الصرب ٣١٨/٢.

(٨) انظر: وصف المباني ٤٢٨.

(٩) انظر: الكتاب ٣٤٨/٢ وما بعدها، شرح كتاب سيبويه للسيوطي ١٣٠/٣، شرح

التسهيل ٣٠٩/٣، ٣٠٦، الارتشاف ٣١٧/٢-٣١٨، المساعد ٥٨٤/١، معجم

الهوامع ٢١٢/٢.

ووافقه المبرد^(١)، وتابعهما ابن عصفور^(٢).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز الجرب (عدا) بقول الشاعر:

أَبْخَسًا حَيْثُهم قَتْلًا وَأَمْرًا عَدَا الشُّطَاءَ وَالطُّفْلَ الصَّغِيرَ^(٣)

حيث يروى البيت بكسر (الشطء)، وبما يؤكد ذلك أن القوافي مجرورة.

أما سيبويه فلم يذكر الجرب (عدا)، واقتصر على ذكر النصب فقط، يقول:
«وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون، وهو إضمار قصته فيهما قصته في لا يكون وليس. وذلك قولك: ما أناني أحد خلا زيدا، وأناني القوم عدا عمراً، كأنك قلت: جاوز بعضهم زيدا. إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء»^(٤).

فمن الواضح أن السماع القاصي يجر (عدا) للاسم لم يبلغ سيبويه؛ ولذلك حكم بعدم جوازه، فالذي عُرِفَ عن العرب هو نصب الاسم بها فقط^(٥).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز الجرب (عدا)؛ وذلك لما يأتي:

١- لبيت السابق الذي أورده المجيزون، وهو نص واضح في جواز الجرب بها.

(١) انظر: المقتضب ٤/٤٢٦، ٣٩١.

(٢) انظر: شرح الجمل ١/٢٤٩.

(٣) لا يعرف قائله، انظر: شرح النوهل ٢/٣١٠، شرح الألفية لابن الباطن ٣١٠، صبح السالك ١٧٥، أوصح المسالك ٢/٢٨٥، المقاصد الشافية ١/٤٠٨، المقاصد الحوية ٣/١٣٢، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٢١١، التصريح على التوضيح ١/٢٦٣، الدرر اللوامع ٣/١٧٨. والشمطاء: أشئ الأشمط وهو الذي يخالط سواد شعره بياض.

(٤) الكتاب ٢/٣٤٨.

(٥) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، وانظر: أسرار العربية ٢١٠، اللسان ١٥/٣٩ (عدا).

٢- إنه قد ثبت بالقل الصحيح عن العرب أن (حاشا) و(عدا) و(خلا) يتنصب الاسم بعدها في الاستثناء ويسجر، فإذا انجر كن حروفاً، وإذا انتصب كن أفعالا^(١).

٣- إن من أجاز، أثبت ما ثبت عنده، فليس قول المانع حجة عليه ؛ لأنه بافر والمجيز مثبت ، والمثبت مقدم على النافي في مثل هذا^(٢).

(١) ارتشاف الصرب ٢/٣١٨ :

(٢) انظر : المقاصد الشافية ١/٤٠٩.

باب الإضافة

إضافة الاسم إلى ما اتحد به معنى:

الإضافة هي نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر. وقد اختلف النحويون في إضافة الاسم إلى اسم يوافق في المعنى، كأن يضاف الاسم إلى مرادفه، نحو: ليث أسلر، أو يضاف موصوف إلى صفة، نحو: رجل فاضل، أو تضاف الصفة إلى موصوفها، نحو: فاضل رجل. وللنحويين في هذه المسألة قولان: الأول: ذهب الكوفيون إلى إجازة إضافة الاسم إلى ما اتحد به معنى إذا اختلف اللفظان^(١)، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين: ابن الطراوة^(٢)، وابن طاهر^(٣)، وابن خروف^(٤)، والسهيلي^(٥).

الثاني: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إضافة اسم إلى ما اتحد به معنى، كالترادفين والموصوف وصفته^(٦).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز إضافة الاسم إلى ما اتحد به معنى إذا اختلف اللفظان بما يلي:

(١) انظر: معاني القرآن للقرءاء ٥٥/٢-٥٦، الإنصاف ٤٣٦/٢، شرح الكافية للرضي ٢٨٧/١.

ارتشاف الصرب ٥٠٦/٢، التصريح على التوضيح ٣٤/٢.

(٢) انظر: الإنصاف لابن الطراوة ١٣٥-١٣٧، ارتشاف الصرب ٥٠٦/٢، ابن الطراوة الحوي ١٥١.

(٣) انظر: ارتشاف الصرب ٥٠٦/٢.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: المرجع السابق، وأمال السهيلي ٧٠، الروص الأنف ١٥/١، نتائج الفكر ٣٧-٣٨، أبو القاسم السهيلي ٣٩٣ وما بعدها.

(٦) انظر: الأصول ٨/٢-١٠، الإنصاف ٤٣٦/٢، شرح الفصل ١٠/٣، شرح الكافية ٢٨٧/١، التصريح على التوضيح ٣٣/٢.

١- قول الله تعالى -: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾^(١)، يقول العلماء:

وأضيفت الدار إلى الآخرة وهي الآخرة، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾^(٢)، والحق هو اليقين ومثله: أثبتك بدرجة الأولى، وعام الأول، وليلة الأولى، ويوم الخميس، وجميع الأيام تضاف إلى أنفسها لاختلاف لفظها وكذلك: شهر ربيع^(٣).

٢- قول الله تعالى -: ﴿فَأَلْبَسْنَا لَهُ جَنَّتٍ وَحَبَّ الْحَبِيدِ﴾^(٤)، والحب في المعنى هو الحصيد، وقد أضافه إليه^(٥).

٣- ما ورد عن العرب من قولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء، وحة الخصراء، وليلة القمراء، وباب الحديد^(٦) والأولى في المعنى هي الصلاة، والجامع هو المسجد، والبقلة هي الحمقاء، وقد أضافوها إليها.

٤- قول الشاعر:

وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغُرْبِيِّ يَأْدُو مَذْبَ السُّؤْلِ وَاجْتَبَ الشُّعَارَا^(٧)

حيث أضاف (جانب) إلى (الغربي)، والجانب في المعنى هو الغربي.

٥- قول الآخر:

(١) سورة يوسف، الآية [١٠٩].

(٢) سورة الواقعة، الآية [٩٥].

(٣) معاني القرآن للفراء ٥٦/٢.

(٤) سورة ق، الآية [١٩].

(٥) انظر: الإنصاف ٤٣٧/٢.

(٦) انظر: المرجع السابق، الأصول ٨/٢، ارتشاف العرب ٥٠٥/٢.

(٧) قائله الراعي السمعري، انظر: ديوانه ١٤٧، الإنصاف ٤٣٧/٢، شرح شواهد الإصحاح

٢٤١، لسان العرب ٣٧١/١ (دب)، ٤١٢/٤ (شعر) والبيت في وصف حمار وحش،

ومذب السبل موضع جريه، والشعر: هو الشجر الملتصق. ويأدو أي يتعد.

أَتَمَدَّحُ قَفْعَسًا وَتَدْمُ عَنَسًا أَلَا لِّلَّهِ أَمُّكَ مِنْ هَحْيٍ
وَلَوْ أَقْوَتْ عَنَيْكَ دَهَارُ عَشٍ عَرَفْتَ الدَّلَّ عِرْفَانَ الْيَقِينِ^(١)

حيث أضاف (عرفان) إلى (اليقين)، ومعناه: عرفاناً يقيناً

أما البصريون فاحتجوا لمذهبهم بأن الإضافة إنما يراد بها التعريف أو التخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه؛ فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقاً^(٢).

ومن ثم ذهبوا إلى تأويل ما استدلل به الكوفيون ومن وافقهم؛ فإذا ورد ما ظاهره إضافة الاسم إلى مرادفه، نحو: جاء سعيدٌ كرزٍ، أوّل، وذلك بأن يراد بالأول المسمى، وبالتالي الاسم، أي: جاءني مسمى هذا الاسم.

وإذا ورد ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته، نحو: حبة الحمقاء، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، أوّل، وذلك بأن يقدر موصوف أضيف إليه المضاف المذكور، نحو: حبة البقلة الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد المكان الجامع. أما ما ورد مما ظاهره إضافة الصفة إلى موصوفها، نحو: جرد قطيفة، وسحق عمامة، فيكون التأويل بأن يقدر موصوف، ويقدر إضافة الصفة إلى جنسها، ويجر جنسها بمن؛ لأن الإضافة فيهما بمعنى (من)؛ لأن المضاف إليه جنس للمضاف، والتقدير: شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة^(٣).

(١) لا يعرف قائل البيت، انظر: معاني القرآن للمراء ٥٦/٢. ومعنى أقوت: أقررت وخذت.

(٢) انظر: الإنصاف ٤٣٧/٢-٤٣٨، شرح المفصل ٩/٣.

(٣) انظر هذه التأويلات في: الأصول ٨/٢-١٠، الإنصاف ٤٣٨/٢، شرح المفصل ١٠/٢-١١، شرح الكافية لفرسي ٢٨٦/١ وما بعدها، ارتشاف الضرب ٥٠٥/٢-٥٠٦، التصريح على التوضيح ٢٣/٢-٣٤.

الترجيح:

- يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم ؛ وذلك لما يأتي :
- ١- كثرة النصوص التي ورد فيها إضافة الاسم إلى ما اتحد به معنى ، مما يجعل تأويلها من التعسف الواضح ، يقول الرضي : «ولو قلنا إن بين الاسمين في كل موضع فرقاً لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة»^(١).
 - ٢- حمل إضافة الاسم إلى ما اتحد به معنى إذا اختلف لفظاهما على ما اختلف لفظه ومعناه ، فكما جاز هناك ، يجوز هنا^(٢).
 - ٣- مما يرجح جواز إضافة الاسم إلى ما اتحد به معنى كذلك ، إجازة العرب عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان ، وإن كان الأصل في العطف المغايرة ، والمضاف والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه^(٣).

الإضافة إلى أفعل التفضيل:

الإضافة نوعان: محضة وهي التي يكتسب المضاف بها من المضاف إليه تعريفاً إن أضيف إلى معرفة ، أو تخصيصاً إن أضيف إلى نكرة ، وغير محضة وهي التي لا تعيد تعريفاً ولا تخصيصاً^(٤) ، واختلف النحويون في إضافة أفعل التفضيل ، نحو: مررت برجل أفصل القوم ؛ وذلك على قولين :

(١) شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٨.

(٢) انظر: الإصحاح لابن الطراوة ١٣٦.

(٣) انظر. حاشية بس عس التصريح على التوضيح ٢/٣٤.

(٤) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ٢/٧٠ ، شرح الكافية للرضي ١/٢٧٤ وما بعدها ، ارتشاف الصرب ٢/٥٠٣ ، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٤١٤ وقد اعترض أبو حيان على التفريع الذي ذكر في الإضافة المحضة ، لأن التعريف عنده تخصيص ، ولصواب عنده أن الإضافة المحضة تعيد التخصيص فقط ، وأقوى مراتبه عنده التعريف.

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن إضافة أفعال التفضيل غير محضة^(١)، وتابعهم من الأندلسيين: ابن عصفور^(٢)، وابن أبي الربيع^(٣).

الثاني: ذهب سيبويه إلى القول بأن إضافة أفعال التفضيل محضة^(٤)، كما نسب القول بذلك إلى الأكثرين^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من قال إن إضافة أفعال التفضيل غير محضة بما يأتي:

١- مجيء أفعال التفضيل نعتاً للنكرة، كما في قول الشاعر:

مَلِكٌ أَصْلَحَ السَّيْرِ لَا يَمُورُ جَدُّ فِيهَا لِمَا لَدَيْهِ كِمَاءُ^(٦)

حيث وقع أفعال التفضيل المضاف نعتاً لـ (ملك) وهو نكرة، ولو كانت تفيد التعريف لما صح وقوعه نعتاً لنكرة^(٧).

(١) انظر: شرح ألفية ابن معطى ١/٧٣٦، ارتشاف الصرب ٢/٥٠٥، مجمع الهوامش ٢/٤١٦.

التصريح على التوضيح ٢/٢٧.

(٢) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ٢/٧١-٧٢، مجمع الهوامش ٢/٤١٦، التصريح على

التوضيح ٢/٢٧.

(٣) انظر: الملخص في صبط فوائس العربية ٥٣٠، مجمع الهوامش ٢/٤١٦، التصريح على

التوضيح ٢/٢٧.

(٤) انظر: الكتاب ١/٢٠٤، والمراجع المذكورة في الهوامش السابقة، وقد نسب ابن عصفور

إلى سيبويه القول بأن إضافة أفعال التفضيل غير محضة. (انظر: شرح الحمل ٢/٧٢).

(٥) انظر: ارتشاف الصرب ٢/٥٠٥، التصريح على التوضيح ٢/٢٧.

(٦) قائله الحارث بن حلزة، انظر: ديوانه ٢٩، شرح القصائد السبع ٣٧٦، شرح القصائد

العشر ٣٩١، شرح المعلقات السبع ٢٢٧، شرح الكافية للرصبي ١/٢٨٨، خزانة الأدب

٤/٣٦١. ومعنى ملك أصلح. أي أشد البرية أصلاً عما يحمل، أي هو أحمل الناس لما

يحمل، من أمر ونهي وعطاء وغير ذلك.

(٧) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ٢/٧١، شرح الكافية للرصبي ١/٢٨٨، خزانة الأدب ٤/٣٦١.

وقول الآخر:

وَلَمْ أَرْقُومًا مِثْلَ خَيْرِ قَوْمِهِمْ أَقْلَ بِهِ مِنَّا عَلَى قَوْمِهِمْ فَخَرْنَا^(١)

حيث وصف (قوما) وهو نكرة بأفعل التفضيل المضاف (خير قومهم).

٢- إن إضافة أفعل التفضيل بمعنى (من) «والجار والمجرور في محل النصب بأنه

مفعول المفضل كما لو ظهر (من)، فإن الجار في قولك: أفضل من، لا ابتداء الغاية،

والجار والمجرور مفعول أفضل، فأفضل في أفضل القوم صفة مضافة إلى معمولها

الذي هو المجرور بعده، سواء انجرب (من) طاهرة أو مقدره، فهو كاسم فاعل

مضاف إلى مفعوله، نحو ضارب زيد^(٢).

٣- إن المنوي بإضافة أفعل التفضيل الانفصال؛ لكونها تضاف إلى جماعة هو

أحدها، وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه^(٣).

أما سيبويه ومن وافقه من قالوا إن الإضافة حقيقية محضة، فاستدلوا لرأيهم بأنه

لا يحفظ ورود أفعل التفضيل المضاف حلاً ولا تمييزاً، ولا بعد (رب) و(أل)، كما

لا يقال: هذا زيد أسود الناس؛ لأن الحال لا يكون إلا نكرة^(٤).

كما استدلوا كذلك بأن إضافة أفعل التفضيل ليست بمعنى (من)، بل هي بمعنى

اللام، فإذا قيل: زيد أطرف الناس، كان زيد مفصلاً في الطرافة على كل واحد من بقي

بعد زيد من أفراد الناس، ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه؛ لأن زيدا لم يفضل

على جميع أجزاء المضاف إليه، بل على ما بقي من المضاف إليه بعد خروج هذا المفضل

(١) قائله رباب بن زيد الحارثي، انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ٢٤٤، شرح الكافية

لبرضي ٢٨٨/١، خزائن الأدب ٣٦٤/٤

(٢) شرح الكافية للبرضي ٢٨٨/١، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣، معجم الهوامع

٤١٦/٢.

(٣) انظر: الإيضاح للمارسي، ٢٦٩، معجم الهوامع ٤١٦/٢

(٤) انظر: معجم الهوامع ٤١٦/٢.

منه ؛ فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك : بعض القوم ، وثلاثهم^(١) .
أما ما استدل به أصحاب القول الأول ، فقد خرج من قال إن الإضافة محضة
على النحو التالي :

- قوله - (أضلع البرية) ليس نعتاً للنكرة ، بل هو خير مبتدأ محذوف ، أي : هو
أضلع البرية ، و(خير قومهم) نصب على المدح^(٢) .
- قوله : (خير قومهم) في البيت الثاني السابق ، ليس نعتاً للنكرة ، بل هو بدل
من (قوماً)^(٣) ، فيكون من بدل المعرفة من النكرة^(٤) .
الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة أن الإضافة في أفعل التفضيل محضة ؛ وذلك لما يأتي :

١- الحامل على اعتقاد عدم التمحض - كما يقول ابن مالك^(٥) - في إضافة الصفة إلى
مرفوعها ومنصوبها وقوع الأول فيها موقع الفعل ، ووقوع الثاني موقع مرفوع ذلك
الفعل ومنصوبه ، وأفعل المضاف بخلاف ذلك ، فلم يجوز اعتقاد كون إضافته غير محضة .

٢- المضاف إليه أفعل التفضيل لا يليه مع بقاء المعنى المعاد بالإضافة إلا بالإضافة ،
فكان كغلام زيد ، ولا خلاف في تمحض غلام زيد ، فكذا إضافة أفضل القوم وشبهه^(٦) .

٣- إبدال المعرفة من النكرة والعكس جائز ، ومن الأمثلة على إبدال المعرفة من
النكرة قول الله - تعالى - : ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٠٠﴾ صِرَاطُ اللَّهِ﴾^(٧) .

٤- الإضافة في هذه الحال هي بتقدير اللام وليست بتقدير (من) .

(١) انظر : شرح الكافية للرحبي ١/ ٢٨٨-٢٨٩ .

(٢) انظر : المرجع السابق ١/ ٢٨٩ .

(٣) انظر : خزانة الأدب ٤/ ٣٦٤ .

(٤) انظر : شرح الحمل لابن عصفور ٢/ ٧١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٢٨-٢٢٩ .

(٦) انظر : المرجع السابق ٣/ ٢٢٩ .

(٧) سورة الشورى ، الآيتان (٥٢-٥٣) .

هل تتعرف الصفة المشبهة المضافة؟:

الإضافة اللفظية أن تضيف اسماً إلى اسم لفظاً والمعنى على غير ذلك، ويقال لها: غير محضة، وتحصل بإضافة الصفة إلى مفعولها أو إلى فاعلها، والمقصود بالصفة: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المائدة، والصفة المشبهة وإنما كانت إضافتها غير محضة لأنها في تقدير الانفصال؛ ولذلك وصفت بها النكرة، ووقعت حالاً، ودخل عليها (رب) ^(١).

وإن قصد تعريف اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المائدة المضافة إلى مفعولها تعرفت؛ ولذا وصف بها المعرفة نحو قوله -تعالى-: ﴿فَالْيَقِ الْحَبَّ وَالْوَمَّ﴾ ^(٢).

واختلف في تعرف الصفة المشبهة المضافة إلى مفعولها؛ وذلك على قولين:
الأول: ذهب سيوريه وجمهور النحويين إلى أن الصفة المشبهة المضافة إلى مفعولها لا تتعرف بحال ^(٣).

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن الصفة المشبهة المضافة تتعرف إن قصد ذلك ^(٤)، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين الأعلام ^(٥).

الأدلة والناقشة:

استدل من قل إن الصفة المشبهة المضافة لا تتعرف مطلقاً بما يأتي:

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٩/٢-١٢١، شرح الكافية للرصي ٢٧٧/١ وما بعدها، ارتشاف الضرب ٥٠٤/٢-٥٠٥، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٤١٥/٢ وما بعدها، التصريح على التوضيح ٢٧/٢ وما بعدها.

(٢) سورة الأعمام، الآية (١٩٥).

(٣) انظر: الكتاب ١٩٤-١٩٥، المقتضب ١٥٨/٤، شرح المفصل ١٢٠/٢-١٢١، ارتشاف

الضرب ٥٠٤/٢، همع الهوامع ٤١٧/٢

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٥٠٤/٢، همع الهوامع ٤١٧/٢

(٥) انظر: المرجعي السابق.

١- إن النية في هذه الإضافة الانفصال، وذلك أن التنوين مراد؛ فالأصل في الصفة أن تعمل الصب، ثم أريد التخفيف فحذف التنوين الظاهر من المضاف وأضيف إلى المضاف إليه^(١).

٢- مما يدل على أنه نكرة أنه يجوز وصف النكرة به وإن أضيف إلى معرفة، نحو: مررت برجل حسن الوجه، فالصفة المشبهة في حالها قبل الإضافة وبعدها في التذكير وعدم التعريف سواء؛ فلذلك تقع صفة للنكرة مفصلة ومضافة لاستوائها في كلا الحالين، فتقول: مررت برجل حسن الوجه، كما تقول: مررت برجل حسن وجهه^(٢).

٣- مما يدل على أنها نكرة كذلك جوار دخول الألف واللام على المضاف مع إصافته، ولو كانت الإضافة محضة لما جاز أن تجمع الإضافة مع الألف واللام في نحو: الحسن الوجه، أو الجعد الشعر، والتخفيف الحاصل في هذه الصورة هو بحذف الضمير المضاف إليه الثاني؛ ولأن الأصل في الجعد الشعر: الجعد شعره أو شعر منه، فلما أضيفت حذف الضمير المحرور بالإضافة على الأول أو بالحرف على الثاني، فحصل التخفيف بذلك؛ إذ لا تنوين مع وجود أل، وقرن المضاف إليه بآل عوض عما فاتته من الضمير أو من التنوين؛ لأن التنوين وآل يتعاقبان على الاسم، فولي المضاف آل كما يليه التنوين^(٣).

أما من ذهب إلى أن الصفة المشبهة المضافة تتعرف بالقصد، فلم أجد - في حدود ما اطلعت عليه - من بسط القول في الأدلة التي اعتمدها في تقرير رأيه، لكن يبدو أن معتمده في المسألة القصد؛ فإن قصد التعريف تعرفت وإلا فلا. قال أبو حيان:

(١) انظر: شرح المفصل ١١٩/٢-١٢٠، شرح الكافية ٢٨١/١، التصريح على التوضيح ٢٨/٢-٢٩.

(٢) انظر: شرح المفصل ١٢٠/٢-١٢١، شرح الكافية ٢٨١/١، التصريح على التوضيح ٢٨/٢.

(٣) التصريح على التوضيح ٣٠/٢ وانظر: شرح المفصل ١٢١/٢، جمع الهوامع ٤١٧/٢.

«وقال الأعلام: لا يبعد أن يقصد في حسن الوجه التعريف»^(١)، وقال السيوطي: «وزعم الكوفية والأعلام فقالوا: إنها تتعرف بقصده؛ إذ الإضافة لا تمنع منه»^(٢).

الترجيح:

بترجح لي في هذه المسألة أن الصفة المشبهة لا تتعرف بالإضافة؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة السابقة التي استدلت بها من قال إن إضافة الصفة المشبهة لفظية على أي حال، فلا تتعرف.

٢- أنه يمتنع أن يقال: مررت بزيد حسن الوجه؛ لكون الكرة لا تكون صفة للمعرفة، في حين جار أن يقال: مررت برجل حسن الوجه؛ لأن الوصف بكرة والموصوف بكرة كذلك^(٣).

٣- مما يرجح كون الإضافة لفظية كذلك محي. الصفة المشبهة المضافة حالاً، كما في قول الشاعر:

فَأَنْتَ بِهٍ حُوشِ الْفَوَادِ مُبْطَأٌ مَهْدُ إِذَا مَا نَأَمَ لَيْلُ الْهَوَجَلِ^(٤)
(حوش الفواد) حال من الباء المجرورة بالباء في (به)

(١) ارتشاف الصرب ٢/٥٠٤.

(٢) همع الهوامع ٢/٤١٧.

(٣) انظر: شرح الكافية للرصبي ١/٢٨١.

(٤) قائله أبو كبير الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين ٣/١٠٧٣، جمهرة النفاة ٣٦٠، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٨، أوضح المسالك ٣/٨٩، المغني ٦٦٤، لسان العرب ٣/٢٢٤ (سهد)، ٦/٢٩٠ (حوش)، ١١/٦٩٠ (هجل)، شرح شواهد المغني ١/٢٢٧، ٢/٨٨٠، التصريح على التوضيح ٢/٢٨، خزانة الأدب ٨/٢٠٣، ١٩٤، ومعنى حوش: حديد الفواد، والمسطر. الضامر البطن، والسهد: قليل النوم، والهوجل: الأحمق.

إضافة (ذو) إلى المضمرة:

من الأسماء التي لزمّت الإضافة (ذو)، وهي تضاف غالباً إلى اسم جنس ظاهر، نحو: ذو علم، وقول الله -تعالى-: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(١).

واختلف النحويون في إضافة (ذو) إلى المضمرة؛ وذلك على أقوال:

الأول: منع الكسائي إضافة (ذو) إلى المضمرة إلا في الشعر^(٢)، وتابعه من الأندلسيين الزبيدي^(٣)، وابن ملكون^(٤).

الثاني: يجوز إضافة (ذو) إلى المضمرة مطلقاً، ويقهّم من كلام أبي حيان أن الجمهور على ذلك، حيث يقول: «منع الكسائي إضافة ذي بمعنى صاحب إلى المضمرة، وتبعه النحاس والزبيدي، وأجاز ذلك غير هؤلاء»^(٥)، ومن أجاز المسألة كذلك ابن مالك^(٦).

الثالث: يجوز إضافة (ذو) إلى المضمرة إذا لم تكن وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس، وبذلك قال ابن بري^(٧).

(١) سورة الطلاق، الآية [٢١].

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٥١٢/٢، المساعد ٣٤٤/٢، معجم الهوامع (ت شمس الدين) ٤٢٤/٢.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: المسائل الحوية والتصريمية في كتاب إيضاح المنهج في الجمع بين التبيين والمنهج.

(٥) ارتشاف الضرب ٥١٢/٢، وانظر: معجم الهوامع ٤٢٤/٢.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢٤٢/٣.

(٧) انظر: المساعد ٣٤٥/٢، لسان العرب ٤٥٨/١٥ (ذو)، تاج العروس ٤٣٥/١٠ (ذو)، آراء

ابن بري النحوية ١٠٠. وابن بري هو أبو محمد عبدالله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري، النحوي اللغوي، لم يكن في الديار المصرية مثله قرأ الكتاب على ابن عبد الملك الشتريني، كان قيمياً بالنحو واللغة والشواهد صنف اللباب في الرد على ابن الحنابل، حواش على الصحاح. توفي سنة ٥٨٧هـ. (انظر: إنباء الرواة ١١٠/٢-١١٢، شذرات الذهب ٢٧٣/٤-٢٧٤، معجم الأدباء ٥٦/١٢-٥٧، إشارة النعميين ١٦٦، بغية الوعاة ٣٤/٢).

الأدلة والمناقشة:

استدل من منع إضافة (ذو) إلى المضر بأنه إنما يؤتى به توصلًا إلى وصف الأسماء بالأجناس، كما توصل إلى وصف المعارف بالجمل بالذي، وإلى نداء ما فيه الألف واللام بـ(أي) والمضر في قولك: يا أيها الرجل^(١).

أما من أجاز المسألة فقد استدل بما يأتي:

١- قول عمر رضي الله عنه:- (اللهم صل على محمد ودويه)^(٢)

٢- قول الشاعر:

صَبَحْنَا الْحَزْرَجِيَّةَ مُرْغَمَاتٍ أَبَارَ دَوِي أَرْوَمَتِهَا دَوُوحًا^(٣)

حيث أضاف (ذو) وهو جمع (ذو) إلى المضر.

٣- قول الآخر:

إِنَّمَا يَهْضَطِعُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ دَوُوءٌ^(٤)

حيث أضاف (ذو) إلى المضر كذلك.

٤- قول الآخر:

(١) انظر: شرح المفصل ٥٣/١، شرح الكافية ٢٩٧/١، شرح ألفية ابن معط ٢٥٤/١.

(٢) انظر: شرح المقدمة المحبة ١٢٤/١، شرح المفصل ٥٣/١، شرح التسهيل ٢٤٢/٢، شرح الكافية ٢٩٧/١.

(٣) قائله كعب بن زهير، انظر: ديوانه ١٠٤، الفصل ١٠٩، أمالي ابن الحاجب ٣٤٤، شرح المفصل ٥٣/١، المقرب ٢١١/١، شرح التسهيل ٢٤٢/٣، شرح الكافية الشافية ٩٢٧/٢، لسان العرب ٤٥٨/١٥ (دو)، جمع الهوامع ٤٢٤/٢ ومعنى أبار: أباد، والأرومة: الأصل.

(٤) سب البيت إلى أبي العتاهية، وهو في ديوانه ٤٧٤، وانظر: المقتصد ٩٠٨/٢، شرح المفصل ٥٣/١، شرح التسهيل ٢٤٤/٣، شرح الكافية الشافية ٩٢٨/٢، ارتشاف العرب ٥١٢/٢، شرح ألفية ابن معط ٢٥٤/٢، لسان العرب ٤٥٨/١٥ (دو)، تاج العروس ٤٣٥/١٠ (ذو)، جمع الهوامع ٤٢٤/٢.

وَأَيْسَا لَسَرَجُو عَاجِلًا مِنْكَ مِثْلَ مَا رَجَوْنَاهُ قُدَمًا مِنْ ذَوِيكَ الْأَهْصِلِ^(١)
فأضاف ذوي إلى ضمير المخاطب (الكاف).

أما ابن بري فقد أجاز إضافة (دو) إلى ما يضاف إليه صاحب ؛ لأنها بمعنى ،
وإنما منعه النحويون إذا كانت وصلة للوصف بالأجناس ، فإن لم يكن كذلك لم
يتمتع ، نحو : رأيت الأمير وذويه^(٢) .
الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن بري من جواز إضافة ذي إلى المصمر
إذا خرجت عن أن تكون وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ؛ وذلك لما يأتي :

١- هذا المذهب وسط بين النع المطلق والحواز المطلق ، وعله المنع القياس ، وهو دليل
قوي . في حين أن دليل من أجاز السماع ، وهو متمسك قوي كذلك ؛ لذلك كان قول ابن
بري وسطاً بين القولين ، وفيه احترام للسمع ، كما أن فيه مراعاة للقياس .

٢- إن ذا المضافة إلى المضممر في الأمثلة السابقة ليست وصلة للوصف
بالأجناس حتى تمنع إضافتها للمضممر ؛ فهي في الأثر معطوف ، وفي البيتين
الأول والثاني السابقين فاعل ، وفي البيت الثالث اسم مجرور ؛ وبذلك تنتفي
علة المنع التي تمسك بها المانعون .

٣- هذا القول يسنده السماع ، ومن ذلك الأمثلة المذكورة عند إيراد أدلة
المجيزين .

٤- الجواز المطلق ليس عليه أدلة مسموعة يوردها من يقول به في حدود ما
اطلعت عليه .

(١) قائله الأحوص ، انظر : ديوانه ١٨٢ ، العقد الفريد ٩٠/٢ ، شرح التسهيل ٢٤٤/٣ ، شرح
الكافية الشافية ٩٢٨/٢ ، لسان العرب ٤٥٨/١٥ (ذو) ، تاج العروس ٤٣٥/١٠ (دو) ، مع
البرامج ٤٢٤/٢ .

(٢) انظر : المساعد ٣٤٥/٢ .

الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

الأصل في المضاف والمضاف إليه أن لا يعصل بينهما ؛ لأنهما كالشيء الواحد ؛ إذ المضاف إليه من تمام المضاف ، يقوم مقام التنوين ويعاقبه ، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمثنون ، كذلك لا يحسن الفصل بينهما^(١) .
وقد اختلف النحويون في العصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ وذلك على قولين :

الأول : ذهب الكوفيون - عدا الفراء - إلى إجازة الفصل بينهما في الشعر وغيره ، سواء كان العاصل ظرفاً أم جاراً ومجروراً أم غير ذلك^(٢) ، وتبعهم من الأندلسيين ابن مالك^(٣) ، وأبو حيان^(٤) .

الثاني : ذهب البصريون إلى منع العصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالطرف أو الجار والمجرور في الشعر فقط^(٥) .

الأدلة والمناقشة :

استدل الكوفيون ومن وافقهم لإجازة الفصل بين المتصايفين في السعة بما يأتي :

١ - قول الله - تعالى - : ﴿ وَكَذَلِكَ نَعَمُّ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ

قَتَلْ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾^(٦) ، حيث قرئت بنصب (أولادهم) ، وجر

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢١٩/٣ - ٢١٠

(٢) انظر : الإصناف ٤٢٧/٢ - ٤٢٨ ، ارتشاف الضرب ٥٣٥/٢ ، التصريح على التوضيح

٥٧/٢ . وانظر رأي الفراء في معاني القرآن ٨١/٢ - ٨٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٧٣/٢ .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٥٣٥/٢ .

(٥) انظر : الكتاب ١٧٦/١ وما بعدها ، المختضب ٣٧٦/٤ ، الأصول ٢٢٦/٢ وما بعدها ،

الإصناف ٤٢٧/٢ ، التصريح على التوضيح ٥٧/٢ .

(٦) سورة الأنعام ، الآية (١٣٧)

(شركائهم) على الإضافة^(١)، وقد فصل بين المصدر المضاف إلى فاعله بالمفعول وهو (أولادهم).

٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفًا وَعَدِمَهُ رَسُولُهُ﴾^(٢)، حيث قرئت بتصب (وعده) وخفض (رسله)^(٣)، وبذلك فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول.

٣- قول الرسول -ﷺ-: (هل أنتم تاركو لي صاحبي؟)^(٤)، حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور (لي).

٤- قول بعض من يوثق بعريته: ترك يوماً نمرسك وهواها، سعي لها في رداها^(٥).

٥- ما حكاه الكسائي من قول العرب: هذا غلام والله زيلو، وما حكاه أبو عبيدة^(٦) عن بعض العرب: إن الشاة لتجتر فتسمع صوتاً والله ربها^(٧)، حيث فصل بين المتضايقين بالقسم، وهو في قوة الجملة.

(١) هذه قراءة ابن عامر، انظر: السبعة في القراءات ٢٧٠، الكشف ٤٥٣/١، التبصرة ٥٠٤،

حجة القراءات ٢٧٣، النشر ٢٥٣/٢، المحرر الوجيز ١٥٨/٦، الدر المصون ١٦١/٥.

(٢) سورة إبراهيم، الآية ١٤٧.

(٣) انظر هذه القراءة في: البحر المحيط ٤٥٦/٦، الدر المصون ١٦٧/٥.

(٤) رواد البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب:

فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه ١٩٢/٤ (دار الطباعة العامة).

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/٢.

(٦) أبو عبيدة معمر بن المثنى اللغوي البصري، مولى بني تميم، أخذ عن يونس وأبي عمرو،

وهو أول من صنف غريب الحديث، أخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني. صنف المجاز في

غريب القرآن والأمثال في غريب الحديث، وأيام العرب، ومعاني القرآن. توفي سنة ٢٠٨هـ.

(انظر: أخبار الحوئين البصريين ٦٧-٧١، تاريخ بغداد ٢٥٢/١٣، طبقات الزبيدي

١٩٢-١٩٥، إنباء الرواة ٢٨٦/٣-٢٨٨، بغية الوعاة ٢٩٤/٢)

(٧) انظر: الإنصاف ٤٣١/٢، ارتشاف الضرب ٥٣٥/٢، الدر المصون ١٦٧/٥.

٦- قول الشاعر:

فَرَحْتُ عَنْهَا بِمَرْجَةٍ رَجَّحَ الْقَلْبُ وَهِيَ لِي مَرَادَةٌ^(١)

حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول.

٧- قول الآخر:

تُسِرُّ عَلَى مَا تُسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ عَلَائِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورُهَا^(٢)

حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل والجار والمجرور، وهو (عبد القيس منها)، والتقدير في البيت: شفت غلائل صدورها عبد القيس منها.

أما البصريون فقد استدلوا على قبح الفصل بين المتضامين بأن الثاني منزل من الأول منزلة جزئية؛ لأنه واقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم الواحد، لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه^(٣).

ولمّا أجزأ الفصل بالطرف والجار والمجرور؛ لأنه يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما، وأما سواهما فيبقى على مقتضى الأصل^(٤)، يقول ابن يعيش - متحدثاً عن الفصل -:
«ولمّا جاز بالطرف لأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان، فكانت كالموجودة وإن لم تذكر، فكان ذكرها وعدمها سياتي، فلذلك جاز إقحامها»^(٥).

(١) لا يعرف قائله، انظر: الكتاب ١/١٧٦، معاني القرآن للفراء ٢/١، ٨١/٣٥٨، مجالس ثعلب

١٢٥/١، الخصائص ٢/٤٠٦، الإنصاف ٢/٤٢٧، شرح المفصل ٣/١٨٩، شرح الحمل لابن

عصفور ٢/٦٠٥، صرائر الشعر ١٩٦، شرح الكافية ٢/٢٦١، المقاصد الحوية ٣/٤٦٨، خزانة

الأدب ٤/٤١٥، والرج: إذا طمته بالرج وهي الحبيدة في أسفل الرمح، والقلوص: الناقة الشابة.

(٢) لا يعرف قائله، انظر: الإنصاف ٢/٤٢٨، صرائر الشعر ٢٠٠، شرح الحمل ٢/٦٠٦،

شرح التوسيل ٣/٢٤٧، شرح الكافية الشافية ٢/٩٩١، شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٠،

خزانة الأدب ٤/٤١٣، العلائل: جمع عليل، وهو الضعيف.

(٣) انظر: الإنصاف ١٢٨، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٩، التصريح على التوضيح ٢/٥٧.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٤٣٥.

(٥) شرح المفصل ٣/٢٣.

وقد رد البصريون أدلة الكوفيين السابقة، فقالوا عن قراءة آية الأنعام: لا يسوغ للكوفيين الاحتجاج بها؛ لأنهم لا يقولون بموجبها؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجوز أن تجعل حجة في التنظير، لم يجوز أن تجعل حجة في التقيض^(١).

بل ذهب البصريون إلى القول بوهي هذه القراءة ووهم قارئها، حتى قال الزمخشري: إن هذا لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً، فكيف به في الكلام المنشور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمته وجزالته؟^(٢).

والذي دعا ابن عامر إلى هذه القراءة - بحسب المنكرين لها - أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوباً بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو^(٣).

كما رد البصريون ما أورده الكسائي وغيره من الشواهد الدالة على جواز الفصل باليمين، بأن القسم يدخل على الأخبار للتوكيد، فكانهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام؛ ولهذا يسمونه في مثل هذا النحو لعملاً لزيادتها في الكلام ووقوعها في غير موقعها^(٤).

أما ما استدل به الكوفيون من الأدلة المطومة، فقال عنه المانعون: إنه مع قلته لا يعرف قائله؛ فلا يجوز الاحتجاج به^(٥).

(١) انظر: الإنصاف ٢/٤٣٥-٤٣٦.

(٢) نظر: الكشف ٢/٥٤، الإنصاف ٢/٤٣٦، الدر المنصور ٥/١٦٦، التصريح على التوضيح ٢/٥٧.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٤٣٥، ائتلاف النصرة ٥٤.

(٥) انظر: المرجعين السابقين.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة إجازة الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام ؛ وذلك لما يأتي :

١ - للأدلة المسموعة السابقة ، والتي منها قراءة سعية

٢ - إن مما يحسن الفصل بين المضاف والمضاف إليه في بعض المواضع ، كون الفصل معمولاً للمضاف ، وهذا الأخير اسم يشبه الفعل ؛ وذلك لأن العاقل فصلة ، وهو غير أجسي ، وهو مقدر التأخير ، من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية^(١) .

٣ - إن العرب لم تقتصر على الفصل بين المتضايفين بالمفرد أو ما في حكمه ، بل فعلت ما هو أشد من ذلك أحياناً ، حيث فصلت بالجملة ، من ذلك ما روي من قولهم : إن الشاة تسمع صوت - قد علم الله - ربها فتقل وتنفخ ، وقولهم : هو غلامٌ إن شاء الله أخيك^(٢) .

٤ - أما المسح الصحيح في التعامل مع القراءات فهو النظر في القراءة ، فإذا صح سندها ، لم يحز ردها لمخالفتها القاعدة النحوية ، فإذا ثبتت الرواية عن أئمة القراءة لم يردّها قياس عربية ؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قولها ، وقراءة ابن عامر قوية في الرواية عالية ، وهي صحيحة من حيث اللغة ومن حيث النقل^(٣) .

حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجروراً :

يجوز حذف ما علم من المضاف ؛ وذلك بأن يكون الكلام مشعراً به . وإذا حذف المضاف فالغالب أن يتعلمه المضاف إليه في إعرابه^(٤) .

(١) انظر : التصريح على التوضيح ٥٧/٢ .

(٢) انظر الصرائر لابن عصفور ١٩٩ ، الدر المنصون ١٦٧/٥ .

(٣) انظر : الدر المنصون ١٦٨-١٧٦ ، الإتيان في علوم القرآن ٧٥/١ ، الشرا ١٠/١ .

(٤) انظر : ارتشاف الصرب ٥٢٨/٢ وما بعده ، التصريح على التوضيح ٥٥/٢-٥٦ .

واختلف النحويون في حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجروراً؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب البصريون إلى إجازة حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً بشرط أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف مماثل له لفظاً ومعنى، كقولهم: ما مثل عبدالله ولا أخيه بقولان ذلك أما في غير ذلك فلا يجوز حذف المضاف مع إبقاء المضاف إليه مجروراً^(١).

الثاني: ذهب الكوفيون إلى إجازة حذف المضاف إليه مع إبقاء المضاف إليه مجروراً، سواء وجد الشرط السابق أم لم يوجد، وأجازوا القياس على ما ورد عن العرب من الأمثلة الدالة على هذه المسألة^(٢). وتابعهم من الأندلسيين: ابن عصفور وابن مالك^(٣)، وأبو حيان^(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن تابعهم لمنهجم بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٥)، قال أبو حيان

عند تناوله للآية: «وقد يجوز على رأي الكوفيين أن يكون^(٦) ثم رابط، ولا تكون الجملة صفة، بل مضاف إليها يوم محذوف للدلالة ما قبله عليه، التقدير: واتقوا يوماً يوم لا تجزي، فحذف يوماً عليه، فيصير المحذوف في الإضافة نظير الملفوظ به»^(٧).

(١) انظر: الكتاب ١/٦٥-٦٦، ارتشاف الضرب ٢/٥٣١، البحر المحيط ١/٣٠٧.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٥٣١، البحر المحيط ١/٣٠٧، الدر المنصون ١/٣٣٦، المساعد ٢/٣٦٧.

همج الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٤٣٠، التصريح على التوضيح ٢/٥٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/٢٧١-٢٧٢، المساعد ٢/٣٦٧.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٥٣١-٥٣٢، البحر المحيط ١/٣٠٧.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٤٨.

(٦) كذا، وصوابه: أن لا يكون.

(٧) البحر المحيط ١/٣٠٧. وانظر: المغني ٦٥٤.

٢- قول الله - تعالى -: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(١)، حيث قرئت بجر (الآخرة)^(٢)، وخُرِجَتْ على حذف المصاف وإبقاء المصاف إليه على جره، والتقدير: والله يريد عرض الآخرة، وقيل: أعمال أو ثواب الآخرة^(٣).

٣- ما حكاه الكسائي عن العرب: أطعمونا لحماً سميناً شاقاً ذبحوها^(٤)، والتقدير: لحم شاة ذبحوها.

٤- ما حكاه الفراء عن العرب: أما والله لو تعلمون العلم الكبيرة سه الدقيق عظمه^(٥)، التقدير: لو تعلمون علم الكبيرة سه، فحذف الثاني اعتماداً على الأول.

٥- قول العرب كذلك: يعجبني الإكرام عندك معلو بنيه^(٦)، على تقدير: إكرام معلو بنيه.

٦- قول العرب أيضاً: رأيت التيمي تيم عدي، وتيم قريش. ورأيت العيدي عيومتام^(٧)، بالنصب والخفض في (تيم) و(عدي)، كأنه قال: صاحب تيم عدي، دل ذكر التيمي على ذكر صاحب فأضمر للدلالة.

٧- قول الشاعر:

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَقُّوْهَا بِسِجِّتَانِ طَلْحَةِ الطَّلْحَاتِ^(٨)

(١) سورة الأنفال، الآية ١٦٧.

(٢) وهي قراءة سليمان بن جهمار المدني انظر: الكشف ١٦٨/٢، شرح التسهيل ٢٧١/٣، البحر المحيط ٣٥٣/٥، الدر المنون ٦٣٨/٥، التصريح على التوضيح ٥٦/٢.

(٣) انظر: المراجع السابقة، وارتشاف الضرب ٥٢٣/٢.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٥٣١/٢، البحر المحيط ٣٠٧/١، المساعدة ٣٦٧/٢.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٥٣١/٢، البحر المحيط ٣٠٧/١.

(٦) انظر: المرجعين السابقين.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٢٧١/٣، ارتشاف الضرب ٥٢٢/٢.

(٨) قاله عبيد الله بن نيس الرقيات. انظر: تخريج ص ٥٩.

تقدمه: أعظم طلحة الطلحات.

أما البصريون فإنهم لم يميزوا ما أجازوه الكوفيون في هذه المسألة، وحملوا ما استدلوا به على الشذوذ إن صح نقله^(١).

كما رُدَّت بعض الأدلة السابقة؛ فقبل عن آية البقرة السابقة: لا يعلم أن مضافاً إلى جملة حذف، ثم إن ادعي أن الجملة باقية على محلها من الحر فشاذاً، أو أنها أنيبت عن المضاف، فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع، ثم إنها لا تقبل الإعراب حينئذ^(٢).

وخرَّج الحنفى في قول العرب السابق: رأيت النيمي... على إضمار (من)، والتقدير: من تيم عدي، ودل على معنى (من) النسب؛ لأنك إذا قلت: زيد نيمي، فكأنك قلت: من تيم^(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجروراً، سواء وجد عاطف مسبق بمضاف مثل المحذوف أم لم يوجد؛ وذلك لما يأتي:

١- كثرة الشواهد المثورة والمنظومة التي حذف فيها المضاف وبقي المضاف إليها على جره، دور أن يكون المضاف المحذوف فيها معطوفاً على مثله. وقد سبق إيراد شيء منها ضمن أدلة المجيزين، وبعضها الآخر مبثوث في مطولات النحو^(٤)، مما يجعل وصف ذلك كله بالشذوذ قولاً بعيداً.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٥٣١/٢، جمع للمواضع ٤٣٠/٢.

(٢) انظر: المفى ٦٥٤، حاشية الشبى يس على التصريح على التوضيح ٥٥/٢.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٥٣٢/٢.

(٤) انظر جملة من الأمثلة الأخرى في شرح التسهيل ٢٧١/٣-٢٧٢، ارتشاف الضرب

٢- إن الحذف في كل الأمثلة السابقة مدلول عليه بالملفوظ، ولا خلاف في إجازة الحذف عند العلم بالمحذوف.

٣- إن ما ذكر من الاعتراض على التوجيه الإعرابي الذي ارتضاه الكوفيون في آية البقرة السابقة، قد يعود عند التأمل وجه حسن مرجحاً لهذا التوجيه، يقول أبو حيان "معلقاً على توجيه الكوفيين": «وبحسن هذا التخريج كون المضاف إليه جملة، فلا يظهر فيها إعراب، فيتنافر مع إعراب ما قبله، فإذا جاز ذلك في نثرهم مع التنافر، فلأن يجوز مع عدم التنافر أولى»^(١).

(١) البحر المحیط ١/٣٠٧.

باب إعمال المصدر والصفة

التفضيل بين أنواع المصادر في العمل:

يعمل المصدر عمل الفعل، ويرد مضافاً ومنوناً ومحلىً بـ(أل)، ولا خلاف بين عامة النحويين في إعمال المصدر المضاف. أما المتون فأجاز البصريون إعماله ومنعه الكوفيون، وأجاز سيويه إعمال المصدر المحلى بـ(أل)، ومنع الكوفيون إعماله أيضاً، ونقل عن القراء إجازة الإعمال لكن على قبح^(١). واختلف النحويون في التفضيل بين أنواع المصادر السابقة من حيث العمل؛ وذلك على أقوال:

الأول: نُسب إلى القراء القول بأن إعمال المصدر المضاف أحسن من إعماله غير مضاف^(٢)، وتابعه من الأندلسيين ابن مالك^(٣)، وأبو حيان^(٤).
الثاني: ذهب الزجاج والفارسي^(٥)، وتابعهما الشلوبين^(٦)، كما نسب إلى الأكثرين، إلى أن إعمال المصدر المتون أقوى من إعماله مضافاً.
الثالث: نُسب إلى ابن عصفور القول بأن إعمال المصدر ذي الألف واللام أقوى من إعماله مضافاً^(٧).

(١) انظر: شرح المفصل ٥٩/٦-٦٠، ارتشاف الضرب ١٧٤/٣ وما بعدها، المساعد

٢٣٤/٢-٢٣٥، التصريح على التوضيح ٦٣/٢.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٧٧/٣، المساعد ٢٣٦/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١١٥/٣، المساعد ٢٣٤-٢٣٦.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١٧٧/٣.

(٥) انظر: الإيضاح المعصدي ١٦٠، الارتشاف ١٧٧/٣، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٤٨/٣.

(٦) انظر: شرح المفصلة الجزولية الكبير ٩١٨/٣.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١٧٧/٣، المساعد ٢٣٦/٢، همع الهوامع ٤٨/٣. ورأي ابن

عصفور في المقرب (١/١٣٠) لا يتوافق مع هذا النقل، كما أنه لم يذكر هذا الرأي في شرح الجمل (انظر: ٢٤/٢ وما بعدها).

الرابع : ذكر السيوطي قولاً رابعاً في المسألة ولم ينسبه ، ومفاده أن المضاف والمتون في الإعمال سواء^(١).

الأدلة والمناقشة :

استدل من قال إن إعمال المصدر المضاف أكثر وأحسن بالاستقراء ، وذلك لأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف ، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل ، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين والألف واللام ، فقويت بها مناسبة المصدر الفعل ، فكان إعماله أكثر من إعمال عادم الإضافة^(٢).

ومن الأمثلة التي عمل فيها المصدر وهو مضاف قول الله - تعالى - : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(٣) ، حيث أصيب المصدر (دفع) إلى فاعله ، ثم انتصب المفعول (الناس).

أما من ذهب إلى أن إعمال المصدر المتون أقوى ، فحجته أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل ، والتنوين يدل على التذكير ، فهو في المعنى موافق لمعنى الفعل^(٤).

ومن إعمال المصدر متوناً قول الله - تعالى - : ﴿فَكُ رَقَبَةً﴾^(٥) أو ﴿إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ رِي مَسْجُورٍ﴾^(٦) ، حيث نصب (يتيماً) بالمصدر (إطعام).

ولم أجد - في حدود ما اطلعت عليه - من أشار إلى حجة من ذهب إلى أن إعمال المصدر المعرف أقوى ، ولا حجة من قال إن المضاف والمتون في الإعمال سواء ، إلا إشارة من أبي حيان ، نقلها السيوطي ، بأن المعتمد في القول الأول إنما هو القياس ، قال أبو حيان : «وذهب ابن عصفور إلى أن إعمال ذي (ال) أقوى من إعمال المضاف في القياس»^(٧).

(١) انظر : جمع الهوامع ٤٨/٣.

(٢) شرح التسهيل ١١٥/٣ ، وانظر : جمع الهوامع ٤٧/٣.

(٣) سورة الحج ، الآية ١٤٠.

(٤) انظر . شرح المعصل ٦٠/٦ ، شرح المقدمة الخزلية الكبير ٩١٨/٣ ، شرح التسهيل ١١٥/٣.

(٥) سورة البلد ، الآيات ١٢٦-١٢٥.

(٦) ارتشاف الصرب ١٧٧/٣ وانظر : جمع الهوامع ٤٨/٣.

ومن الأمثلة التي عمل فيها المصدر وهو معرف بالالف واللام قول الشاعر:
صَمِعْتُ النُّكَاةَ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارُ بُرَاعِي الْأَحَلِّ^(١)
حيث نصب (الأعداء) بالمصدر وهو (النكاة).

الترجيح:

يظهر لي من العرض السابق أن سبب الخلاف في هذه المسألة يعود إلى الخلاف في الأحق بالتقديم والاعتبار القياس هو أم السماع؟ فمن قدم السماع، قال إن إعمال المصدر المضاف أكثر، وبالتالي فهو أحسن. ومن قدم مراعاة القياس قال إن إعمال المنون - وربما المعرف - أقوى.

وإذا ثبت كون إعمال المصدر المضاف أكثر، فهو عندي أولى بالتقديم والحكم عليه بالحسن؛ وذلك لما يأتي:

١- إنه إذا تعارض قياس وسماع، فالأولى بالاعتبار حينئذ السماع وليس العكس؛ وذلك لأن المفترض أن يكون مبنى القياس على السماع، فاللهج السليم في البحث اللغوي يجب أن يكون اعتماده على السماع وهو ما يعبر عنه بالاستقراء، ثم يقاس بعد ذلك على ما سمع عن العرب.

٢- يرد القول الثاني السابق بأن إعمال المصدر ليس للشبه، بل لثباته عن حرف مصدري والعمل، والمبوب عنه في رتبة المضمر^(٢).

٣- أما القول الثالث فيرد بأن إعمال المعرف بالالف واللام لم يرد في القرآن إلا في موضع محتمل وهو قول الله - تعالى -: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾^(٣)، حتى أنكر بعضهم إعمال المصدر المعرف بـ(ال)^(٤)، قائلا:

(١) لا يعرف قائله. انظر: غريبه ص ٨٧

(٢) انظر: همع البوامع ٤٨/٣.

(٣) سورة النساء، الآية (١٤٨)، وهي محتملة لأن تكون (من) فيها في موضع رفع بالجهر على تقدير: لا يحب الله أن يباهر بالسوء من القول إلا من ظلم.

(٤) انظر: شرح الجمل ٢٦/٢، شرح التسهيل ١١٦/٣-١١٧، ارتشاف العرب ١٧٦/٣.

«إن المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل، والفعل نكرة، فلما عرف زال شبهه بالفعل، وأيضاً فإنه لم يوجد»^(١).

الغلاف في إعمال اسم المصدر:

اسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وحالعه بحلوه لفظاً وتقديراً من بعض ما في فعله. واسم المصدر ثلاثة أنواع^(٢): علم، نحو: فجار للفجرة وبرة للمبرة، وهذا لا يعمل اتفاقاً، ودوميم مزيدة لعير مفاعلة، نحو: مضرب ومقتل، وهذا كالمصدر في العمل اتفاقاً كذلك^(٣)، والثالث: ما كان بزنة اسم حدث الثلاثي مع أن فعله زائد على الثلاثة، نحو: كلام وعطاء ووصوء، وهو ما اختلف في إعماله على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون إعماله^(٤)، وتابعهم ابن مالك من الأندلسيين^(٥)، كما تابعهم في إجازة القياس على ما سمع منه.

الثاني: ذهب البصريون إلى منع إعماله إلا في الضرورة^(٦)

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز إعمال اسم المصدر بما يأتي:

(١) شرح الجمل ٢٦/٢ وهذه الحجة مردودة بورود السماع بإجازة المسألة.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٩/٣ وما بعدها، ارتشاف الصرب ١٧٨/٣-١٧٩، أوضح المسالك ٢٠٩/٣-٢١١، التصريح على التوضيح ٦٣/٢-٦٤، حاشية الصبان على الأشموني ٢٨٧/٢-٢٨٨

(٣) انظر: المراجع السابقة، والمساعد ٢٣٨/٢-٢٣٩، وجمع الهوامع (ت شمس الدين) ٥٢ ٥١/٣.

(٤) انظر: ارتشاف الصرب ١٧٩/٣، المساعد ٢٣٩/٢، أوضح المسالك ٢١١/٣، جمع الهوامع ٥٢/٣، التصريح على التوضيح ٦٤/٢، حاشية الصبان على الأشموني ٢٨٨/٢

(٥) انظر: شرح التسهيل ١١٩/٢-١٢٣.

(٦) انظر: المراجع في الهوامع السابقة.

١- قول الرسول ﷺ: (من قبله الرجل امرأته الوضوء)^(١)، حيث نصب
المفعول (امرأته) باسم المصدر (قبله).

٢- قول الشاعر:
أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرَّثَا^(٢)
حيث عمل اسم المصدر (عطاء) عمل الفعل، فنصب المفعول (المائة) بعد
إضافته لفاعله، وهو ضمير المخاطب.

٣- قول الآخر:
فَإِنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلُّ مُوَحِّدٍ حَسَانٌ مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ^(٣)
حيث عمل اسم المصدر فنصب المفعول (كل) .

٤- قول الآخر:
قَالُوا كَلَامُكَ هَذَا وَهِيَ مُصْنِئَةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا^(٤)
حيث أعمل اسم المصدر (كلامك) فيما بعده، فرفع الفاعل وهو ضمير
المخاطب المتصل به، ونصب المفعول وهو (هذا).

٥- ما نقل عن أبي ثروان العكلي - وهو أعرابي فصيح من أهل الكوفة - من
قوله: أثبتته لكرامته إياي^(٥)، فأعمل اسم المصدر (كرامة) فأضافه إلى الفاعل
ونصب به المفعول (إياي).

(١) روى الإمام مالك في الموطأ، كتاب الطهارة، ٦٦، ٦٥.

(٢) قائله القطامي، انظر: ديوانه ٣٧، الخصائص ٢٢١/٢، شرح المفصل ٢٠/١، شرح
التسهيل ١٢٣/٣، شرح عمدة الحفاظ ٦٩٥، ارتشاف الضرب ١٧٩/٣، تذكرة النحاة
٤٥٦، أوضح المسالك ٢١١/٢، لسان العرب ٣٨/٨ (عطا)، ١٣٨/١٥ (غنا)، همع
الهوامع ٧٧/٢، ٥٢/٣، المقاصد النحوية ٥٠٥/٣، خزانة الأدب ١٣٦/٨، والرتفاع:
جمع راتمة، وهي الإبل التي ترفع.

(٣) قائله حسان بن ثابت -رضي الله عنه-، انظر: ديوانه ٣٣٩، شرح التسهيل ١٢٣/٣، شرح عمدة
الحفاظ ٦٩٤، ارتشاف الضرب ١٧٩/٣، لسان العرب ١٦٤/٦ (فردوس)، همع الهوامع
٥٢/٣، حاشية الصبان على الأشموني ٢٨٨/٢، الدرر اللوامع ١٢٨/٢.

(٤) لا يعرف قائله، انظر: شرح التسهيل ١٢٣/٣، ارتشاف الضرب ١٧٩/٣، حاشية الصبان
على الأشموني ٢٨٨/٢.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١٧٩/٣.

أما البصريون الذين يمتنعون إعمال اسم المصدر إذا كان غير علم أو ذي ميم مزيدة لغير مفاعلة، فقد احتجوا بأن أصل وضع اسم المصدر هذا لغير المصدر، فالغسل موضوع لما يفتسل به، والوضوء لما يتوضأ به، ثم استعمل في الحدث؛ لذلك فإنه لا يعمل فيما بعده^(١).

ومن ثم خرج البصريون ما استدل به من أجاز إعمال اسم المصدر على تقدير عامل محذوف، فهذه المتصوبات عندهم محمولة على إصمار فعل يدل عليه اسم المصدر المذكور^(٢).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من إجازة إعمال اسم المصدر؛ وذلك لما يأتي:

- ١- للأدلة المسموعة السابقة، حيث عمل فيها اسم المصدر فيما بعده.
- ٢- قياس اسم المصدر على المصدر في العمل فيما بعده، قال السيوطي -متحدثاً عن إعمال اسم المصدر-: «وجوز قياساً أهل الكوفة ويفتاد إلحاقاً له بالمصدر»^(٣). بحاصة أن اسم المصدر هذا مساو للمصدر في المعنى والشياع وقبول الألف واللام والإضافة والوقوع موقع الفعل^(٤).
- ٣- إن ما لا يحتاج إلى تقليد أولى مما يحتاج إليه، وواضح أن رأي الكوفيين في هذه المسألة لا يحتاج إلى تقدير بخلاف قول البصريين.

(١) انظر: التصريح على التوضيح ٦٤/٢.

(٢) انظر: ارتشاف الصرب ١٨٠/٣.

(٣) جمع البوامع ٥٢/٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٢٢/٣، المساعد ٢٣٩/٢.

إعمال اسم الفاعل الدال على الماضي:

اسم الفاعل هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله، وهو يعمل مطلقاً إذا كان صلة لـ (أل)، سواء كان ماضياً أم غيره، معتمداً أم غير معتمد^(١).
أما إذا لم يكن صلة لـ (أل)، فقد اختلف في إعماله إذا كان بمعنى الماضي؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكسائي وهشام بن معاوية من الكوفيين إلى القول بجواز الإعمال وإن كان دالاً على الماضي^(٢)، وتابعهما على ذلك من الأندلسيين: أبو جعفر بن مضاء القرطبي^(٣).

الثاني: ذهب سيبويه والجمهور إلى أنه يشترط في اسم الفاعل العامل أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، ولا يجوز إعمال ما كان دالاً على الماضي^(٤).
الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز إعمال اسم الفاعل مطلقاً، سواء كان بمعنى الحال والاستقبال أم بمعنى الماضي بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ أَنشَأُوا مِن بَيْنِ آلِ فِرْعَانَ بَنِي صُلَيْمَ بَنِي صُلَيْمَ بَنِي صُلَيْمَ﴾، حيث قال الكسائي ومن وافقه إن (بأسط) اسم فاعل بمعنى الماضي، ومع ذلك عمل فيما بعده، فنصب (ذراعيه)^(٥).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١ وما بعدها، شرح التسهيل ٧٢/٣ وما بعدها، ارتشاف الصرب ١٨١/٣ وما بعدها، أوضح المسالك ٢١٧/٣، التصريح على التوضيح ٦٦-٦٥/٢.

(٢) انظر: المراجع السابقة، وشرح الكافية للرضي ١٩٩/٢-٢٠١، والدر المصون ٤٦١-٤٦٠/٧.

(٣) انظر: شرح ألفية ابن معط ٩٨٠/٢، ارتشاف الصرب ١٨٥/٣، المساعد ١٩٧/٢، التصريح على التوضيح ٦٦/٢.

(٤) انظر: الكتاب ١٧١/١، المقتضب ١٤٨/٤، شرح التسهيل ٧٥/٣، والمراجع السابقة.

(٥) سورة الكهف، الآية ١٨٨.

(٦) انظر: شرح ألفية ابن معط ٩٨٠/٢، الدر المصون ٤٦٠/٧-٤٦١.

٢- القياس على اسم الفاعل المحلى به (أل)، فكما جاز قولهم: الصارب زيداً أمس، فلا مانع من جواز أن يعمل المجرد من (أل) إذا كان بمعنى الماضي^(١).
 كما أجاز الكسائي المسألة قياساً على الأفعال المتعدية إلى مفعولين، قال الرضي:
 «وأجاز الكسائي أن يعمل بمعنى الماضي مطلقاً كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء،
 وتمسك بجواز نحو: زيد معطي عمرو درهما، وطان زيد أمس كريماً»^(٢).
 أما من اشترط لإعمال اسم الفاعل أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، فحجته أنه إنما عمل حملاً على المضارع لما يسهما من الشبه اللفظي والمعنوي، يقول سيبويه: «فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين التثنية؛ لأنه إنما أجري مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه العمل المضارع في الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل؛ لأنه إنما شُبه بما صارعه من الفعل كما شُبه به في الإعراب»^(٣).
 كما ردوا ما استدلل به الكسائي ومن وافقه، بأن المراد بآية الكهف السابقة حكاية الحال الماضية، وذلك بأن يقدر المرء نفسه كأنه موجود في ذلك الزمان، أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن؛ والدليل على ذلك أن الواو في الآية واو الحال، إذ يحسن أن يقال: جاء زيد وأبوه يصحك، ولا يحسن أن يقال: وأبوه صحك؛ ولذلك قال سبحانه بعد الآية السابقة: ﴿ونقلبهم﴾، بالمضارع الدال على الحال، ولم يقل: وقلباهم، بالماضي^(٤).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الجمهور من اشتراط أن يكون اسم

(١) انظر: شرح ألفية ابن معط ٩٨٠/٢، شرح الكافية للرصي ٢٠٠/٢-٢٠١.

(٢) شرح الكافية ٢٠٠/٢.

(٣) الكتاب ١/١٧٦، وانظر: المقتضب ١٤٨/٤.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥١/١، شرح الكافية ٢٠١/٢، أوضح المسالك

٢١٦/٣، التصريح على التوضيح ٦٦/٢.

الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال حتى يعمل ؛ وذلك لأن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب ، فحمل اسم الفاعل عليه في العمل. ولم يحمل الفعل الماضي على اسم الفاعل في الإعراب ، فلم يحمل اسم الفاعل عليه في العمل كما أن اسم الفاعل الذي يراد به المضي لا يشبه الفعل الماضي إلا من قبل المعنى ، فلا يعطى ما أعطي المشابه لفظاً ومعنى. فالمسوي بين اسم الفاعل المقصود به معنى الماضي وبين اسم الفاعل المقصود به معنى المضارع ، فالمسوي بين الفعل الماضي والفعل المضارع في العمل ، وهذا لا يصح ، فلا يصح ما هو بمنزلة^(١).

إضافة الصفة الغالية من (أل) إلى مضاف لضمير :

لعمول الصفة المشبهة ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية للصفة ، والخفض بالإضافة ، والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة أو على التمييز إن كان نكرة. والصفة مع كل ذلك إما نكرة أو معرفة مقرونة بـ(أل)^(٢).
واختلف الحويون في إضافة الصفة إذا كانت دون (أل) إلى مضاف لضمير ، نحو : حسن وجهه ؛ وذلك على أقوال :
الأول : ذهب سيويه إلى منع المسألة اختياراً وخص جوارها بالشعر فقط^(٣).

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٧٥.

(٢) انظر : شرح الجمل ١/٥٦٩ ، أوضح المسالك ٣/٢٤٩ ، معجم الهوامع (ت شمس الدين)

٢/٦٤ وما بعدها ، التصريح على التوضيح ٢/٨٤.

(٣) انظر : الكتاب ١/١٩٩ ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٢١٢ وما بعدها ، شرح المفصل

١/٨٦-٨٧ ، شرح الجمل لابن عصمور ١/٥٧٣-٥٧٤ ، شرح ألفية ابن معط

٢/٩٩٨-٩٩٩ ، شرح التسهيل ٣/٩٥-٩٦.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى إجازة المسألة في الكلام ثروته ونظمه^(١)، وتابعهم من الأندلسيين ابن خروف^(٢)، وابن مالك^(٣).

الثالث: ذهب المبرد إلى منع المسألة مطلقاً ثراً وشعراً^(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل سيبويه على إجازة المسألة في الشعر دون النثر بأنه «قد جاء في الشعر حسنة وجهها، شبهوه بحسنة الوجه»^(٥).

ومما جاء في الشعر من إضافة الصفة الحالية من (أل) إلى مضاف للصغير، قول الشاعر:

أَمْسُ دَمْتِي عَرَسَ الرُّكْبُ فَبِهِمَا بِحَقْلِ الرُّحَامِي قَدْ عَفَا طَلَّاهُمَا
أَقَامَسْتُ عَلَى رُبْعَيْهَا جَارَتَا صَفَا كُحَيْتَا الْأَعَالِي حَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا^(٦)

الشاهد: إضافة (جونتاً) إلى (مصطلاهما)، وهي مثل قولهم: جاءني رجلان حسناً وجوههما، فالصغير الذي في (مصطلاهما) يعود إلى قوله: جارتا صفاً،

(١) انظر: المراجع السابقة هذا الكتاب، وشرح المفصلة الجردلية الكبير ٨٨٦/٢-٨٨٧،

رثشاف الصرب ٢٤٧/٣، مع الهوامع ٦٦/٣، التصريح على التوضيح ٨٤/٢

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٥٦٥/١-٥٦٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٩٦/٢، مع الهوامع ٦٦/٣.

(٤) انظر: شرح المفصل ٨٧/٦، شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٣/١، شرح التسهيل ٩٥/٣،

مع الهوامع ٦٦/٢.

(٥) الكتاب ١٩٩/١.

(٦) قائله الشماخ، «نظر: ديوانه ٣٠٧-٣٠٨، الكتاب ١/١٩٩، الخصائص ٤٢٠/٢، شرح

أبيات سيبويه ٧/١، المفصل ٢٣١، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٢١٢-٢١٣، شرح المفصل

٨٦/٦، ٨٣، شرح الجمل ٥٧٣/١، المقاصد الحوية ٥٨٧/٣، مع الهوامع ٦٦/٣، خزانة

الأدب ٢٢٢/٨ واللمعة: ما بقي من آثار الدار. وعرس: من التعريس: وهو نزول القوم

في السمر من آخر الليل، والرخلى شجر مثل الصال، وعفا: درس وتغير، والربع: موضع

السرول، وجارتا صفاً. هما الأفتيتان من أثاثي القدر، والصف: أراده الحيل، والكميت: ما

لونه بين الحمرة والسود، والجون: الأسود، والمصطفى موضع الصلا وهو البار.

أَعَادَهُ بَعْدَ إِسْنَادِ الصِّفَةِ إِلَيْهِ. فَـ(جَوْنَتَا) صِفَةٌ لِلجَّارَتَيْنِ ، وَفِيهِمَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الجَّارَتَيْنِ وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى الْمُصْطَلَى الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الجَّارَتَيْنِ.

قَوْلُ الْآخَرِ:

فَقُلْتُ لَهُ هَذِهِ هَاتِيهَا بِأَذْمَاءَ فِي حَسْبِ مُقْسَدِهَا^(١)

فـ(أَذْمَاءَ) فِيهَا ضَمِيرُ النِّاقَةِ ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى الْمُقْتَادِ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ النِّاقَةِ.

أَمَّا الْكُوفِيُّونَ وَمَنْ وَافَقَهُمُ الَّذِينَ أَجَارُوا الْمَسْأَلَةَ فِي النِّظْمِ وَالنَّشْرِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ ، فَيَسْتَدِلُّ لَهُمْ - إِضَافَةُ إِلَى الْآيَاتِ السَّابِقَةِ - بِقَوْلِهِ - ﷺ - فِي حَدِيثِ الدِّجَالِ : (أَعُورُ عَيْنُهُ الْيَمْنَى)^(٢) ، حَيْثُ أَضَافَ الصِّفَةَ (أَعُورُ) إِلَى مُضَافٍ لَضَمِيرِ وَهُوَ (عَيْنُهُ).

كَمَا يَسْتَدِلُّ لَهُمْ كَذَلِكَ بِحَدِيثِ أُمِّ زَرْعَ : (صَفْرُ وَشَاحِيهَا)^(٣) ، وَقَوْلِ عَلِيٍّ - ﷺ - فِي وَصْفِ النَّبِيِّ - ﷺ - : (شُئْنُ أَصَابِعِهِ)^(٤).

أَمَّا الْمَبْرَدُ الَّذِي مَنَعَ الْمَسْأَلَةَ مُطْلَقًا ، فَقَالَ إِنَّهُ لَا حِجَّةَ فِي الْبَيْتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ السَّابِقَيْنِ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي (مُصْطَلَاهُمَا) عَائِدًا عَلَى الْأَعَالِي ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : جَوْنَتَا

(١) قَائِلُهُ الْأَهْشَى ، انْظُرْ : دِيوَانُهُ ١٠٥ ، مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْمَرْءِ ٣٤٧/٢ ، أَدَبُ الْكَاتِبِ ٥١ ، الْاِقْتِصَابُ ٣١١ ، شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٥٧٥/١ وَالْأَذْمَاءُ : النِّاقَةُ الْبَيْضَاءُ ، وَالْمُقْتَادُ : الْقَائِدُ ، وَالْمَعْنَى : هَاتِي هَذِهِ الْحِمْرَةَ وَخُذْ هَذِهِ النِّاقَةَ بِحَسَبِ قَائِدِهَا.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ : الْبَلْبَاسِ ، وَبَابِ : التَّعْبِيرِ ، وَبَابِ : الْعَيْنِ ، وَغَيْرِهَا ، كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي بَابِ : الْإِيمَانِ ، حَدِيثُ ٢٧٧ ، ٢٧٤ ، ٢٧٣ ، وَبَابِ : الْعَيْنِ ، حَدِيثُ ١٠٠ ، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ١٣٢/٢.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ : السِّكَاحِ ، وَمُسْلِمٌ فِي بَابِ : فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ ، حَدِيثُ ٩٢ ، وَفِي النِّهَايَةِ لِابْنِ الْأَثِيرِ ٣٦/٣ : وَفِي حَدِيثِ أُمِّ زَرْعَ : صَفْرُ رِدَائِهَا ، وَمَعْنَى كَسَائِهَا ؛ أَيُّ أَنَّهَا ضَامِرَةُ الْبَطْنِ ، فَكَأَنَّ رِدَائَهَا صَفْرٌ ؛ أَيُّ خَالٍ.

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِلَفْظِ : (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ شُئْنُ الْقَدَمَيْنِ وَالْكَفَيْنِ) اسْمُ : الصَّحِيحِ ، كِتَابُ : الْبَلْبَاسِ ، بَابُ ٥٨/٦٨ ، ٧ ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ١٠١/١ ، ٩٦ ، ٨٩ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ (٤٤٤/٢) وَقَالَ - أَيُّ أَنَّهُمَا يَمِيلَانِ إِلَى الْعِلَظِ وَالْقَصْرِ ، وَقِيلَ : هُوَ الَّذِي فِي أَنْفَالِهِ غِلَظٌ بِلَا قَصَرٍ - وَبِحَدِّ ذَلِكَ فِي الرِّجَالِ لِأَنَّهُ أَشَدُّ لِقَبْضِهِمْ ، وَيَلْمُ فِي النِّسَاءِ

مصطلح الأعالى ، فأعاد الضمير على الأعالى على صيغة التثنية لأنهما في المعنى أعليان ،
فوقع الجمع موقع التثنية لأنه من باب : قطعت رؤوس الكبشين ، ثم إن الجاريتين لا تكون
لهما أعال كبيرة ، وإنما هو بمنزلة قولهم : رجل عظيم الماكب ، وإنما له منكبان^(١) .

الترجيح :

يترجح لى في هذه المسألة جوار إضافة الصفة المشبهة الخالية من (أل) إلى مضاف
إلى ضمير ، وذلك لما يأتي :

١ - للتصوّر المسموعة السابقة ، وهي نصوص من النثر والشعر ، يقول ابن
مالك بعد أن أورد الأحاديث السابقة : «فهذه أربعة شواهد من أفصح الكلام الذي
لا ضرورة فيه تدل على صحة استعمال مررت برجل حسن وجهه ... والصحيح ما
ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقاً»^(٢) .

٢ - إن ما ذهب إليه المبرد بعيد لفظاً ومعنى^(٣) ، أما لفظاً ، فإن عود الضمير على
الظاهر ينبغي أن يكون على حبه في اللفظ ، وحمله على المعنى قليل ، فما ذكره
تأويل على خلاف الظاهر ، والأخذ بالظاهر هو الوجه

أما من حيث المعنى ، فإنه يكون على تأويل المبرد : جوتنا مصطلح الأعالى ،
والمصطلح في الحقيقة إنما هو للجارتين لا للأعالى ، والجوتتان صفة للجارتين ،
فكان يجب أن يرجع الضمير إلى الجارتين ، فلا بد له من أن يزعم أنه حمله على
المعنى لأن الأعالى في المعنى من سبب الجارتين ؛ إذ كانت الألف واللام فيهما
عوضاً من ضمير الجارتين .

٣ - إن في إضافة الصفة المجردة من (أل) إلى المضاف لضمير شيئاً من التخفيف
على الحملة ، وهو حذف التثنية^(٤) .

(١) انظر : إصلاح الخلل الواقع في الحمل ٢١٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٦ ، شرح
الحمل لابن عصفور ٥٧٤/١ .

(٢) شرح التسهيل ٩٥/٣ - ٩٦ .

(٣) انظر : إصلاح الخلل الواقع في الحمل ٢١٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٦ ، شرح
الحمل لابن عصفور ٥٧٤/١ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٠٧/٢ .

رفع معمول الصفة المشبهة المجردة من (أل):

تسع العرب في الصفة المشبهة فتجعل الصفة للأول مجازاً، وتضمير فيها اسمه، وتزيل الضمير المتأخر، وتضيف الصفة إلى الذي كان مرفوعاً بها، وتدخل عليه الألف واللام كالعوض من الضمير، فتقول: مررت برجل حسن الوجه، والأصل: حسن وجهه، فصيرت الوصف للرجل، وهو في المعنى الثاني. ويجوز نقله نكرة بعد حذف الضمير، نحو: مررت برجل حسن وجه^(١).

ومن الصور التي اختلف في جوازها النحويون: مجيء الصفة المشبهة مجردة من (أل)، يليها معمول مرفوع مجرد من (أل) كذلك، نحو: أقبل رجل حسن وجه؛ فللنحويين في هذه المسألة قولان:

الأول: ذهب الكوفيون إلى القول بجوازها^(٢)، وتابعهم من الأندلسيين: ابن مالك^(٣)، كما نسب الجواز إلى ابن خروف، قال ابن مالك: «وقال ابن خروف في: مررت برجل حسن وجه والحسن وجه؛ لا سبيل إلا إلى جوازها بقول الراجز وما أنشده العراء، فلا مبالاة بمن منع»^(٤).

الثاني: ذهب أكثر البصريين إلى منع المسألة^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لجواز المسألة بما يلي:

(١) انظر: شرح الجمل لابن خروف ١/٥٥٩-٥٦٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/٩٦، ارتشاف الضرب ٣/٢٤٧، المساعد ٢/٢١٨، ومعجم الهوامع (ت شمس الدين) ٣/٦٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/٩٦، المساعد ٢/٢١٨.

(٤) شرح التسهيل ٣/٩٦ ولكن في شرح جمل الراجزي لابن خروف ما يخالف هذا القول، حيث قال: «وامتنع أربع: تكبير (الوجه) في حال رفعه مع تكبير الصفة، وتعميقها نحو: حسن وجه، الحسن وجه، وأجازها ابن بابشاد، وضعفها ولا سبيل إلى جوازها». انظر: شرح الجمل ١/٥٦٣. كما نسب السيوطي إلى ابن خروف القول بالمتع كذلك، انظر: المعجم ٣/٦٧.

(٥) انظر: المرجعين السابقين، والارتشاف ٣/٢٤٧، ومعجم الهوامع ٣/٦٧.

١ - قول الشاعر:

بِبُهْنَةٍ مُبِتٍ شَبَّهِمْ قَلْبُ مُنَجِّدٍ لَا دِي كَهَامٍ يَنْبُو^(١)

حيث رفع (قلب) بالصفة (شهم)، مما يدل على جواز نحو: حسن وجه.

قول الآخر:

بِثُوبٍ وَدِيَارٍ وَشَاةٍ وَدِرْهَمٍ فَهَلْ أَلَتْ مَرْفُوعٌ بِمَا هَاهُنَا رَأْسٌ^(٢)

حيث أجرى (مرفوع) مجرى الصفة المشبهة، واسم المفعول المتعدي إلى واحد

الأصح فيه أن يجعل من باب الصفة المشبهة، و(رأس) مرفوع به^(٣)

أما من منع المسألة فحجته أن الصفة قد دخلت من ضمير يعود على

الموصوف^(٤)، يقول الرضي: «وَأَرْبَعُ مَسَائِلَ قَبِيحَةٍ قَبِيحًا لَا يَتَّهَى إِلَى مَنَعِهَا فِي

حَالِ السَّعَةِ وَتَحْصِيصِهَا بِضُرُورَةِ الشَّعْرِ، وَهِيَ: الْحَسَنُ وَجَةً، وَحَسَنُ وَجَةً،

وَالْحَسَنُ الْوَجَةَ، وَحَسَنُ الْوَجَةَ، بِرَفْعِ الْمَعْمُولِ فِي جَمِيعِهَا، وَالْأُولَيَانِ أَقْبَحُ مِنَ

الْآخِرَتَيْنِ لِعَدَمِ مُوَافَقَةِ الْمَعْمُولِ فِيهِمَا لِأَصْلِهِ فِي التَّعْرِيفِ، وَوَجْهٌ قَبِيحٌ الْأَرْبَعُ خَلُو

الْصِفَةِ مِنْ عَائِدٍ إِلَى الْمَوْصُوفِ، وَحَذَفِ الْجَارِ مَعَ الْمَجْرُورِ قَلِيلٌ قَبِيحٌ، أَيْ: وَجْهٌ مِنْهُ

وَالْوَجْهُ مِنْهُ»^(٥).

(١) لا يعرف قائل الرجز، انظر: شرح التسهيل ٩٦/٣، المقاصد النحوية ٥٧٧/٣، همع

البوامع ٦٧/٣، حاشية الصبان على الأشموني ١٠/٣، الدرر اللوامع ١٣٤/٢ والبهمة:

البطل الذي لا يدري من أين يؤتى من شدة بأسه، ميت: أي يليت، والشهم: الجلد

الدكي المزاد، والمنجد: المجرب الذي حكته الأمور، والكهام: السيف المملول.

(٢) لا يعرف قائله انظر: شرح التسهيل ٩٦/٣، المساعد ٢١٨/٢، همع البوامع ٦٧/٣،

التصريح على التوضيح ٧٢/٢، الدرر اللوامع ١٣٢/٢.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح ٧١/٢-٧٢.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٠٩/٢، شرح ألمية ابن معط ١٠٠٠/٢، همع البوامع

٦٧/٣، حاشية الصبان على الأشموني ٩/٣.

(٥) شرح الكافية ٢٠٩/٢.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جوازها في الشعر دون الشراء وذلك لما يأتي:

١- للنصوص المنظومة السابقة، حيث جاءت الصفة خالية من (أل) والمعمول مرفوع وهو مجرد من (أل) كذلك.

٢- إن القول بحلو الصفة من عائد إلى الموصوف غير مسلم؛ حيث يمكن تقديره محذوفاً، كما قدر في نحو قولهم: مررت برجل حسن الوجه؛ فقد ذهب البصريون إلى أن العائد إلى الموصوف محذوف مع الجار، والتقدير عندهم: حسن الوجه مه^(١) والشرط في معمول الصفة أن يكون سببياً؛ أي متصلاً بصمير الموصوف لفظاً كما في: حسن وجهه، أو معنى كما في هذه المسألة وفي نحو: حسن الوجه، أي: مه^(٢)

إعراب الضمير المتصل بالصفة المشبهة:

معمول الصفة المشبهة إما أن يكون ظاهراً أو مضمراً، فإذا كان مضمراً مرفوعاً استتر في الصفة، وإن كان غير مرفوع وكانت الصفة منصرفة في الأصل، ولم تتصل الصفة بالضمير، تعين النصب في الضمير، نحو قولهم: قرش تجباء الناس وكرامهموها، وجاز النصب والحر إذا اقترنت الصفة بـ(أل)^(٣).

واختلف النحويون في إعراب الضمير المتصل بالصفة إذا كانت غير منصرفة في الأصل ولم تقترن بـ(أل)، نحو: رأيت رجلاً حسن الوجه أحمره؛ وذلك على قولين: الأول: ذهب الكسائي إلى القول بأن الضمير يجوز أن يكون مجروراً، كما يجوز أن يكون منصوباً^(٤)، وتابعه من الأندلسيين ابن مالك^(٥).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧١.

(٢) انظر: حاشية الصبان على الأشموني ٥/٣.

(٣) انظر: ارتشاف الصرب ٣/٢٤٥، جمع الهوامع (ت شمس الدين) ٣/٦٥.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٩٢-٩٣، ارتشاف الصرب ٣/٢٤٦، المساعد ٢/٢١٦.

(٥) انظر: المراجع السابقة.

الثاني : ذهب غير الكسائي إلى وجوب الجر في الضمير المتصل بالصفة المشبهة إذا كانت غير منصرفة في الأصل ولم تفتن بـ(أل)، قال أبو حيان : «ولم يجر أحد من القدماء النصب إلا الكسائي»^(١).

الأدلة والمناقشة :

لا بد من الإشارة قبل إيراد أدلة الكسائي وابن مالك إلى أن الأمر متعلق عندهما بالقصد ؛ فإن قصدت إضافة الصفة إلى الضمير حكم بجره ، وإن لم تقصد حكم بالنصب على التشبيه بالمفعول به^(٢).

وقد استدل الكسائي وابن مالك لما ذهبوا إليه بما يأتي :

١- ما روي عن بعض العرب : لا عهد لي بالأم مه عما ولا أوضعة^(٣) ، بفتح العين.

٢- قول الشاعر :

فَإِنْ يَكُ السَّكَاخُ أَحَلَّ شَيْءٌ فَإِنْ يَكَاحُهَا مَطَرٌ حَرَامٌ^(٤)

بجر (مطر) ، وجره يدل على نصب الضمير مع اتصاله بالمصاف ، فعلم بهذا جواز نصب الضمير المتصل بما يصلح أن ينصب الظاهر أو يجره^(٥).

ونم أجد - بعد البحث - أدلة لمن أوجب أن يكون المضمير المتصل بالصفة المشبهة غير المنصرفة في الأصل ، وغير المفترة بـ(أل) في الحال في موضع الجر

(١) ريشاف العرب ٢٤٦/٣ وانظر بقية المراجع السابقة

(٢) انظر : شرح التسهيل ٩٣/٣ ، الساعد ٢١٦/٢.

(٣) انظر : المرجعين السابقين.

(٤) قائله الأحوص ، انظر : ديوانه ١٨٩ ، الأعاني ٢٣٤/١٥ ، أمالي الزجاجي ٨١ ، العقد

الفريد ٨١/٦ ، شرح التسهيل ٩٣/٣ ، أوضح المسالك ١٩٢/٣ ، مغني اللبيب ٨٨١ ،

المقاصد الحوية ١٠٩/١ ، التصريح على التوضيح ٥٩/٢ ، خزانة الأدب ١٥١/٢

(٥) انظر : شرح التسهيل ٩٣/٣

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكسائي وتابعه عليه ابن مالك من جواز أن يكون الضمير مجروراً أو منصوباً ؛ وذلك لما يأتي :

١ - للأدلة السابقة التي استدلا بها ، بخاصة منها قول العرب السابق ، الذي يعد نصاً في المسألة.

٢ - أن هذا الرأي مبني - كما أشرت إلى ذلك في أول المسألة - على قصد المتكلم ، فإن قصد الإضافة كان الضمير في موضع جر ، وإن لم يقصد ذلك كان في موضع نصب.

٣ - يمكن التماس وجه من الشبه بين هذه المسألة ومسألة الضمير المتصل باسم الفاعل ؛ حيث قيل إن الضمير المتصل به في موضع نصب ، كما قيل إنه في موضع جر^(١) ، ومما استدل به سيويه لرأيه في تلك المسألة قياس المضمرة على الظاهر^(٢) . وعند طرد الدليل نفسه في هذه المسألة يتصح جواز الحكم على المضمرة المتصلة بالصفة المشبهة بالجر والنصب على حد سواء ؛ لأنه يجوز «نصب الضمير المتصل بما يصلح أن ينصب الظاهر أو يجره»^(٣) ؛ وذلك «لأن الظاهر هو الأصل ، والمضمرة نائبة عنه ، فلا ينسب إلى شيء منها ما لا ينسب إليه إلا فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ. وما نحن بصدده لم تدع حاجة إلى إلحاقه بالشواذ ، فوجب صونه من ذلك»^(٤) .

(١) انظر : الكتاب ١/ ١٨٧ ، النكت في تفسير الكتاب ١/ ٢٩٤ ، شرح المفصل ٢/ ١٢٤ ، شرح

التسهيل ٤/ ٨٢ ، ارتشاف الضرب ٢/ ١٨٨ ، التصريح على التوضيح ٢/ ٣١٦ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ١٨٧ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٩٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٥٢ .

باب ابنية المصادر

بناء المصدر على وزن (مفعول) :

اختلف التحويون في مجيء المصدر من الثلاثي على وزن مفعول ؛ وذلك على قولين :

الأول : إثبات هذا الوزن للمصدر ، وهو ما ذهب إليه الفراء من الكوفيين^(١) ، وتابعه ابن مالك من الأندلسيين^(٢) .

الثاني : ذهب سيويه إلى منع ذلك ، ولم يجر مجيء المصدر من الثلاثي على وزن (مفعول)^(٣) .

الأدلة والناقشة :

عضد الفراء ومن وافقه رأيهم بما يأتي :

١ - قول الله - تعالى - : ﴿يَا أَيُّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾^(٤) ، (المفتون) عندهم بمعنى الفتنة والفتور^(٥) ، وقد علق النحاس على هذا التأويل بقوله : «وهذا من أحسن ما قيل فيه»^(٦) .

٢ - قول العرب : دعه إلى ميسوره ودع معسوره^(٧) ، والميسور هنا بمعنى اليسر ، والمعسور بمعنى العسر .

(١) انظر : ارتشاف الصرب ١/ ٢٢٢ ، المساعد ٢/ ٦٣٠ ، ويحتمل ذلك قوله في معاني القرآن ١٧٣/ ٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٤٦٨-٤٦٩ ، المساعد ٢/ ٦٣٠ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٣٤٩ ، ٩٧ ، الأصول ٣/ ٢٨٤ ، التبصرة والتذكرة ٢/ ٨٩٠ .

(٤) سورة القلم ، الآية (٦) .

(٥) انظر : معاني القرآن للفراء ٣/ ١٧٣ ، البحر المحيط ١٠/ ٢٣٧ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧ .

(٧) انظر : الكتاب ٤/ ٩٧ ، الأصول ٣/ ٢٨٤ ، التبصرة والتذكرة ٢/ ٨٩٠ .

٣- قولهم: ليس له معقول رأي^(١).

٤- كما أن من المصادر التي جاءت على هذا الوزن عند من أثبتة: المجلود بمعنى الجلد، والمرفوع بمعنى الرفع، والموضوع بمعنى الوضع^(٢).
أما سيبويه ومن وافقه فإنهم يزولون كل ذلك تأويلاً يبقيه على أصله من الدلالة على الصفة، ويخرجه عن أن يكون مصدرًا؛ يقول: «وأما قوله: دعه إلى ميسوره ودع معسوره، فإنه يجيء هذا على المفعول، كأنه قال: دعه إلى أمر يوسر فيه أو يعسر فيه. وكذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه»^(٣). ويقول في موضع آخر: «وكذلك مَفْعُلة تجري مجرى يفعل، وذلك المعونة والمشورة والمثوبة، يدلك على أنها ليست بمفعولة أن المصدر لا يكون مفعولة»^(٤).

كما أنه جعل الميسور والمعسور صفة للزمان، أي: الزمان الذي يوسر فيه ويعسر فيه^(٥).

وخرّجت الآية السابقة عدة تحريمات منها: أن الباء في الآية زائدة، والمعنى: أيكم المفتون؟ وقد زيدت الباء في المبتدأ كما زيدت فيه في قوله: بحسبك درهم، أي حسبك. وقيل: إن المعنى: بأيكم فتن المفتون، حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وقيل: الباء بمعنى (في)، أي: في أي فريق منكم النوع المفتون؟^(٦).

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١٧٣/٣.

(٢) انظر: شرح شامية ابن الحاجب ١٧٤/١-١٧٥، شرح ألفية ابن معط ١٢٩٨/٢-١٢٩٩.

(٣) الكتاب ٩٧/٤.

(٤) المرجع السابق ٣٤٩/٤.

(٥) انظر: شرح الشافية ١٧٥/١، المساعد ٦٣٠/٢.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١٧٣/٣، البحر المحيط ١٠/٢٣٧.

الترجيح:

يظهر لي أنه لا مانع من مجيء المصدر من الثلاثي على وزن (مفعول) وإن كان ذلك قليلاً؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة التي استدل بها المثبتون

٢- إن مما يدعم هذا الرأي كذلك قول الله -تعالى-: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ﴾^(١)، حيث قرئ (إلى ميسوره)^(٢).

٣- كما يتقوى هذا الرأي كذلك بقول الله -تعالى-: ﴿ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْدُوسٍ﴾^(٣)، حيث يمكن أن يكون (مكذوب) مصدراً وهو على وزن (مفعول).

٤- إن اللبس الذي يمكن أن يؤدي إليه إثبات هذا الوزن للمصدر بعيد؛ وذلك لأن اسم المفعول ينفصل عن المصدر في المعنى، بما يصحب كلاً منهما من القرائن^(٤).

(١) سورة البقرة: آية ٢٨٠

(٢) انظر: الثمر المصون ٦/٦٤٩، وقد سب القراءة إلى عبد الله

(٣) سورة هود: آية ٦٥.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ١/٣١٠.

باب التعجب

الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه :

التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره^(١). وقد منع النحويون الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور إذا كنا غير متعلقين بهما^(٢). واختلف في المسألة إذا كان الظرف والجار والمجرور متعلقين بفعل التعجب ؛ وذلك على قولين :

الأول : إجازة الفصل نحو قولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وهو قول المراء^(٣) ، والفارسي^(٤). وتابعهما من الأندلسيين : ابن خروف ، والشلوين ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وأبو حيان^(٥).

الثاني : منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله ، ونسب ذلك إلى سيبويه^(٦) ، كما أنه أحد قولي الأخفش^(٧) ، وقال به المبرد^(٨) ، كما تُنسب إلى أكثر البصريين^(٩).

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٦.

(٢) انظر : شرح التسهيل ٤٠/٣ ، شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٨ ، الارتشاف ٣/٣٧.

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٣/٣٨ ، شرح الكافية ٢/٢٨٨ ، التصريح على التوضيح ٢/٩٠.

(٤) انظر : المسائل اليفناديات ٢٥٦ ، التصريح على التوضيح ٢/٩٠.

(٥) انظر : شرح المقدمة الجرجونية الكبير ٢/٨٩٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٧ ، شرح

التسهيل ٣/٤٢ ، ٤٠ ، شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٦ ، ارتشاف الضرب ٣/٣٨ ، التصريح

على التوضيح ٢/٩٠.

(٦) انظر : الثبيرة والتذكرة ١/٢٦٨ ، جمع الهوامع ٣/٤٠.

(٧) انظر : شرح المفصل ٧/١٥٠ ، شرح التسهيل ٣/٤٢ ، شرح الكافية ٢/٢٨٨ ، الارتشاف ٣/٣٨.

(٨) انظر : المراجع السابقة ، والمقتضب ٤/١٧٨.

(٩) انظر : الارتشاف ٣/٣٨ ، المساعد ٢/١٥٧.

الثالث: جواز الفصل على قبح، ولم أقف على من قال بذلك^(١)

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بثبوت ذلك ثراً ونظماً^(٢)
فمن الثر: قول بعضهم: لله در بني سليم، ما أحسن في الهيجاء لقاءها،
وأكرم في اللزبات عطاءها، وأنت في المكرمات بقاءها^(٣).
ومن ذلك أيضاً قول علي بن أبي طالب - عليه السلام - لعمار بن ياسر - عليه السلام -: أعزز
عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجندلاً^(٤).
أما الأدلة من النظم فمنها:

١- قول الشاعر:

وَقَالَ سَيِّئُ الْمُسْلِمِينَ تَقَعْتُمُوا وَأَخْبِإِثْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقْتُلَا^(٥)

حيث فصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالجاء والمجرور (إينا).

٢- قول الآخر:

أَقِيمُ بِدَارِ الْحَرَمِ مَا دَامَ حَرْمُهَا وَأَخْصِرُ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ تُحَوَّلَا^(٦)

حيث فصل بين فعل التعجب ومعموله بالطرف (إذا حالت).

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٣/٣٨، جمع الهوامع ٣/٤٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/٤٠.

(٣) يسب هذا القول لعمرو بن معديكرب، انظر العقد المرید ١/٦٧، ٦٦، شرح الجمل

لابن عصفور ١/٥٨٧، شرح التسهيل ٣/٤٠، للمساعد ٢/١٥٨.

(٤) انظر: غريب الحديث للحطايي ٢/١٥٥، الفائق في غريب الحديث ١/١٩٦، شرح

التسهيل ٣/٤١، المساعد ٢/١٥٧.

(٥) قائده المباس بن مرداس السلمي، انظر ديوانه ١٠٢، شرح التسهيل ٣/٤١، ٣٥، الحسي

الداني ٤٩، المساعد، المقاصد الحوية ٣/٦٥٦، لسان العرب ١/٢٩٢ (حب)، جمع

الهوامع ٣/٤٠، ٣٨، التصريح على التوضيح ٢/٨٩.

(٦) قائده أوس بن حجر، انظر: ديوانه ٨٣، حماسة البحتري ١٢٠، شرح التسهيل ٣/٤١،

شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٦، تذكرة الحاة ٢٩٢، المساعد ٢/١٥٨، المقاصد الحوية

٣/٦٥٩، التصريح على التوضيح ٢/٩٠.

٣- قول الآخر:

فَصَدْتُ وَقُلْتُ بَلْ تُرِيدُ فَصِيحَتِي وَأَخْبْتُ إِلَى قَتْلِهَا مُتَعَصِّبًا^(١)

فقد فصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالجار والمجرور (إلى قتلها) و(بها).

٤- قول الآخر:

خَيْلِي مَا أُخْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى صَبُورًا وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ^(٢)

حيث فصل بالجار والمجرور (بذي اللب) بين فعل التعجب ومعموله.

أما من منع الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه ، فقد استدل بما يأتي :

١- إن فعل التعجب ضعيف وغير متصرف ، ولذلك ضعف عن الفصل^(٣).

٢- إن التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة ، والألفاظ في الأمثال

مقصورة على السماع^(٤).

٣- أما الفصل بين فعل التعجب ومعموله في نحو قولهم : ما أحسن بالرجل أن

يصدق ؛ فلأن ضمير العاقل في (يصدق) يعود إلى (الرجل) ، فلو أخر لصار

إضماراً قبل الذكر على غير حذو ، وهو محال^(٥).

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله إذا كان

متعلقاً بهما ؛ وذلك لما يأتي :

(١) فائله عمر بن أبي ربيعة ، انظر : ديوانه ٦٧ ، شرح التسهيل ٤١/٣ ، شرح عمدة الحفاظ

٧٤٩ ، شرح الكافية الشافية ١٠٩٧/٢ .

(٢) لا يعرف فائله ، انظر : شرح التسهيل ٤١/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٠٩٧/٢ ، المقاصد

الحوية ٦٦٢/٣ ، معجم البوامع ٤٠/٣ ، الدرر اللوامع ١٢١/٢

(٣) انظر : المقتضب ١٧٨/٤ ، الأصول ١٠٧/١-١٠٨ ، التصرة والتدكرة ٢٦٨/١ ، شرح

الجميل لابن عصفور ٥٨٧/١ .

(٤) انظر : المقتضب ١٧٨/٤ ، شرح المفصل ١٥٠/٧ ، شرح ألمية ابن معط ٩٦١/٢ .

(٥) انظر : شرح ألمية ابن معط ٩٦١/٢ .

١- للأدلة المسموعة السابقة.

٢- الطرف والجار والمجرور مفتقر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد، فاعتبار الفصل بهما بين فعل التعجب والتعجب منه - وليس كالأشياء الواحد - أحق وأولى^(١).

٣- الفصل بالطرف والجار والمجرور قد جاء مع الحرف، نحو: إن بك زيدا مأخوذ، مع أن الحرف أضعف من الفعل، فالأحرى أن يحوز ذلك مع الفعل^(٢).

٤- إن (يش) أضعف من فعل التعجب، وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في نحو قول الله - تعالى -: ﴿يَتَسَنَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾^(٣)، فإن يقع مثل ذلك بين فعل التعجب ومعموله أولى^(٤).

٥- إن الطرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، ثم إن الطرف والجار والمجرور هتا متعلقان بفعل التعجب ومعموله، فهما غير أجنبيين، فكان لا فصل في الحقيقة

الغلاف في الفعل وموضع المجرور في (أفعل به):

للتعجب عبارات كثيرة ولادة في الكتاب والسنة ولسان العرب، والمؤوب له منها في النحو صيغتان: إحداهما: ما أفعله، والثانية: أفعل به. وقد اتفق التحويون على فعلية (أفعل)؛ لأنه على صيغة لا تكون إلا للفعل^(٥). ولكهم اختلفوا في حقيقة هذه الصيغة، وفي إعراب الجار والمجرور بعده؛ وذلك على قولين:

(١) انظر: شرح التسهيل ٤١/٣.

(٢) انظر: شرح الفصل ١٥٠/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٧/١، شرح ألفية ابن معط ٩٦١/٢.

(٣) سورة الكهف: آية ٥٠.

(٤) انظر: المسائل البعدايت ٢٥٦، شرح التسهيل ٤٢/٣، شرح ألفية ابن معط ٩٦١/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٣/٣، ارتشاف الضرب ٣٤/٣، التصريح على التوضيح ٨٨-٨٦/٢، وقد أشير إلى أن في كلام ابن الأنباري ما يدل على أن (أفعل) اسم.

الأول: ذهب الفراء - ونسب إلى عامة الكوفيين - إلى أن (أفعل) في التعجب لفظه ومعناه الأمر حقيقة، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، والهمزة للنقل، والباء داخلية على المفعول به^(١). واستحسن ذلك الزمخشري^(٢)، وابن خروف من الأندلسيين^(٣)، ولم يستبعده أبو حيان، بل عده مذهباً مستحسنًا^(٤).

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى أن لفظ (أفعل) لفظ الأمر، ومعناه الحس، والهمزة فيه للضرورة، والمجرور في موضع الفاعل، والباء للتعذية^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل الفراء ومن وافقه لمذهبهم بما يأتي:

١- قول الشاعر:

نَقَذَ طَرَقْتُ رِحَالًا أَحْمَى لَهْيَ وَأَبْعَدُ دَارَ مَسْرُوحٍ مَرَارًا^(٦)

حيث استدلوا به على كون المجرور بعد (أفعل) في محل نصب؛ وذلك لأنه لما حذف الجار في البيت انتصب الاسم (دار).

٢- قول الآخر:

(١) انظر: شرح المفصلة الحارولية الكبير ٢/٨٩٢-٨٩٣، شرح التسهيل ٢/٣٣، الارتشاف

٣/٣٥، المساعد ٢/١٥٠، التصريح على التوضيح ٢/٨٨

(٢) انظر: المفصل ٢٧٦-٢٧٧، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤٧-١٤٨، ارتشاف الضرب ٣/٣٥

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٣، ارتشاف الضرب ٢/٣٥، المساعد ٢/١٥٠، التصريح على التوضيح ٢/٨٨.

(٤) انظر: التنزيل والتكميل ٣/١٨٠ب، جمع الهوامع ٣/٣٩

(٥) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والأصول ١٠١-١٠٢، وشرح الحمل لابن عصفور ١/٥٨٨، شرح الكافية للرضي ٢/٣١٠.

(٦) لا يعرف قائله، انظر: شرح التسهيل ٣/٣٥، التنزيل والتكميل ٣/١٨٠ب، المساعد ٢/١٥٠، جمع الهوامع ٣/٣٩، الدرر اللوامع ٢/١٢٠.

وَأَخِيرٌ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ^(١)

حيث نصب (مثل) بعد حذف الباء، وهو معمول (أجدر)، مما يدل على أنه في موضع نصب أبداً، سواء اقترن بالباء أم لم يقترن.

٣- إن في القول بأن (أفعل) فعل أمر مني ومعنى محافظة على حقيقة الصيغة، والأصل في (أحسن بزيد): حَسُنْ زَيْدٌ، ثم دخلت همزة النقل على معنى أحسن ريداً أمراً، ثم جيء بصيغة الأمر على معنى: دُمَ أيها الأمر له، أو احكم أيها المخاطب له بذلك، وهذا أمر حقيقة^(٢).

ومع اتساق القائلين بأن (أفعل) في التعجب لفظه ومعناه الأمر حقيقة، وأن فيه صعيماً مستتراً مرفوعاً على الفاعلية، إلا أنهم اختلفوا في مرجع هذا الضمير المستتر؛ فقليل: الضمير للحسن المدلول عليه بـ(أحسن)، كأنه قال: أحسن يا حسن بزيد، أي دم به والزمه؛ ولذلك كان الضمير مفرداً على كل حال؛ لأن صمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع

وذهب القراء - وتابعه ابن خروف - إلى أن الضمير للمخاطب المستدعى منه التعجب، وكان القياس أن يقال في التانيث: أحسنني، وفي التشية: أحسننا، وفي الجمع: أحسنوا وأحسن، وإنما نرم أفراداً وتذكيره واستثارة؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير عن حالها^(٣).

(١) قيل: قائله عمرو بن أحمير الباهلي، وما في ديوانه:

فَأَمَّا رَأَى سَرَّحَ مِنْ مَقْدُ وَأَخِيرٌ بِالسَّعَادَةِ أَنْ تُكُونَا

انظر: ديوان الباهلي ١٦١، المصنف ١٩/٣، شرح الحماسة للمرزوقي ٢/١، ٥٨٥/٣٥٣، شرح المقامة الجرونية الكبير ٨٩٢/٢، شرح التسهيل ٣٥/٣، التلخيص والتكميل ١٨٠/٣ ب.

(٢) انظر: المساعد ١٤٩/٢

(٣) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ٥٨٨/١، ارتشاف الصرب ٣٥/٣، التصريح على التوضيح ٨٨/٢-٨٩.

أما جمهور البصريين الذين ذهبوا إلى أن (أفعل) في التعجب لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر؛ فحجتهم أن (أفعل) في الأصل فعل ماضٍ، صيغته على صيغة (أفعل)، وهمزته للصيرورة، بمعنى: صار ذا كذا، فأصل: أحسن يزيد: أحسن زيد، أي: صار ذا حسن، كأغذ البعير، أي: صار ذا غدة، وأبقلت الأرض، أي: صارت ذات بقل، ثم غُيِّرَت الصيغة الماضية إلى الصيغة الأمرية، فصار أحسن زيد، فقيح إسناد لفظ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر؛ لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة لمفعول به المحرور بالياء؛ ولذلك القبح لزمّت زيادتها صوتاً للفظ عن الاستقباح^(١).
وقد ضَعَّف قول جمهور البصريين بأوجه، منها^(٢):

١- إن استعمال الأمر بمعنى الماضي لم يعهد، والمعهود عكسه.

٢- إن استعمال (أفعل) بمعنى صار قليل.

٣- زيادة الباء في الفاعل.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور النحويين من أن لفظ الفعل (أفعل) لفظ الأمر ومعناه الخبر؛ وذلك لسلامته مما يرد على القول الأول من الإشكالات^(٣)، ومنها:

١- إنه لو كان الناطق بأفعل أمراً بالتعجب، لم يكن متعجباً، كما لا يكون الأمر بالخلف والتشبيه والنداء خالفاً ولا مشبهاً ولا متادياً، ولا خلاف في كون الناطق بأفعل المذكور متعجباً.

(١) انظر: المراجع السابقة، والأصول ١/١٠١، معجم الهوامع ٣/٣٨.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح ٢/٨٩.

(٣) انظر المرجع السابق، شرح الجليل لابن عصفور ١/٥٨٨-٥٨٩، وشرح التسهيل ٣/٣٣-٣٤.

المساعد ١٤٩/٢-١٥١

- ٢- إنه لو كان أمراً مع الإجماع على فعليته لرم إبراز صميره في التأنيث والتثنية والجمع، كما يلزم مع كل فعل أمر، متصرفاً كان أو غير متصرف.
- ٣- إن أفعل لو كان أمراً مستنداً إلى المحاطب لم يحز أن يليه ضمير المحاطب، نحو: أحسن بك؛ لأن في ذلك إعمال فعل واحد في ضميرين فاعل ومفعول لمسمى واحد.
- ٤- إنه كان يجب له الإعلال إذا كانت عينه ياء أو واواً كما وجب ذلك لـ (أبن) و(أوم) ونحوهما، ولم يُقَل: أبن، ولا أقوم به، كما لا تأمر بذلك، فكما لم يكن كذلك لم يصح أن يكون أمراً.
- ٥- إن نظير هذه المسألة في كون النمط لفظ الأمر والمعنى على غير ذلك، قول الله -تعالى-: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ سَمِعَهُ لَهَ الرَّحْمَنُ مَسْمُوعًا﴾^(١)، فمعناه: فيمُدُّ.

صياغة فعل التعجب من الألوان؛

- اختلف النحاة في صياغة فعل التعجب من الألوان على ثلاثة مذاهب.
- الأول: أجاز الكسائي وهشام بن معاوية من الكوفيين صياغة فعل التعجب من الألوان مطلقاً، نحو: ما أحمره^(٢).
- الثاني: أجاز بعض الكوفيين ذلك في السواد والبياض خاصة دون سائر الألوان^(٣)، وتابعهم من الأندلسيين ابن الحاج الحوي^(٤).
- الثالث: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز صياغة فعل التعجب من الألوان^(٥)، يقول سيويه: «هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله، وذلك ما كان أفعل وكان لوناً

(١) سورة مريم، الآية (٧٥).

(٢) انظر - انظر - ارتشاف الصرب ٤٥/٢، التذيل والتكميل ١٩٠/٣، منهج السالك ٣٧٦/٢،

هشام بن معاوية الصير ٢٧٠-٢٧٢.

(٣) انظر: الارتشاف ٤٦/٢، ابن الحاج النحوي ٨٧.

(٤) انظر: الارتشاف ٤٦/٢، ابن الحاج النحوي ٨٧.

(٥) انظر المراجع في البوامش السابعة، والمقتضب ١٨١/٤-١٨٢.

أو خلقة. ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره ولا ما أبيضه. ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه. إنما تقول: ما أشد حمرة، وما أشد عشاؤه^(١).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز صياغة فعل التعجب من سائر الألوان أو من بعضها بما يأتي:

١- ما رواه الفراء عن شيخ من أهل البصرة: أنه سمع العرب تقول: ما أسود شعره^(٢). وسئل الفراء عن الشيخ فقال: هذا يشار الناقط^(٣).

٢- ما روي من كلام أم الهيثم: هو أسود من حنك الغراب^(٤). و(أسود) هنا تفضيل، وإذا جاز ذلك في (أفعل من كذا)، جاز في (ما أفعله) و(أفعل به)، لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب، فكل واحد منهما محمول على الآخر فيما هو أصل فيه، ومن أجل تناسبهما سوت العرب بينهما في أن يصاغ كل واحد منهما بما صيغ منه الآخر، وألا يصاغ بما لا يصاغ^(٥).

٣- قول الشاعر:

إذا الرُّجَالُ شَتَوُوا واشتدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أَتَيْصُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاحٌ^(٦)

(١) الكتاب ٩٧/٤ وانظر: المقتضب ١٨١/٤.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١٢٨/٢، الارتشاف ٤٥/٣.

(٣) انظر: معاني القرآن ١٢٨/٢ وروي الخبر على أنه من سماع الكسائي كذلك (انظر: الارتشاف ٤٥/٣).

(٤) انظر: الارتشاف ٤٥/٣، التذييل والتكميل ١١٩٠/٣.

(٥) انظر: الأصول ١٠٤/١، الإصناف ١٥٠/١، ١٤٩، شرح التسهيل ٥٠/٣.

(٦) قائله طرفة بن العبد، انظر: ديوانه ١٨، معاني القوآن للقراء ١٢٨/٢، المقتصد ٣٨١/١.

الإصناف ١٤٩/١، شرح المفصل ٩٣/٦، المقرب ٧٣/١، شرح الجمل لابن عصفور

٥٧٨/١، الارتشاف ٤٦/٣، لسان العرب ١٢٣/٧ (بيض)، ٩٦/١٥ (عمى)، خزنة الأدب

٢٣٠/٨ ومعنى اشتدَّ أَكْلُهُمْ: تعسر على أكثرهم الحصول على ما يأكلون. والعجز كناية

عن شدة الجحل حيث إن المخاطب لا يطبخ فلا تتدنس ثيابه

الشاهد فيه : (أيضهم) ، وإذا جاز ذلك في (أفعلهم) ، جاز في (ما أفعله)
و(أفعل به) ؛ لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب.

٤- قول الراجز :

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْمَاصِ تَقَطَّعُ الْخَدِيثُ بِالْإِمَامِاضِ
أَتَمُّ مَنْ أَخْتِ بَنَى أَبَاصِ^(١)

الشاهد فيه (أيض من) ، ويقال فيه ما قيل في البيت السابق.

أما البصريون الذين منعوا صياغة فعل التعجب من الألوان مطلقاً فقد استدلوا
بما يأتي :

١- إن الأفعال التي تأتي للألوان بابها أفعالٌ وأفعلٌ ، نحو : احمرار واحمر ،
وحق صيغة التعجب أن تبى من الثلاثي المحض ، وما كان على وزن أفعالٍ أو أفعلٍ
لا يقال فيه : ما أفعله ولا أفعل به^(٢).

٢- وروي عن الخليل أنه «إنما منعهم من أن يقولوا في هذا : ما أفعله ؛ لأن هذا
صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعل من هذا النحو. ألا ترى أنك لا
تقول : ما أيداه ولا ما أرجله ، إنما تقول : ما أشد يده ، وما أشد رجله ، ونحو ذلك^(٣).

٣- أنه لما كان بناء الوصف من هذا النوع على (أفعل) ، لم يبن منه أفعل تفصيل ؛ لئلا
يلتبس أحدهما بالآخر ، فلما امتنع صوغ أفعل التفصيل امتنع صوغ فعل التعجب^(٤).

(١) الرجز لروية في ملحق ديوانه ١٧٦. وانظر : الإنصاف ١٤٩/١-١٥٠ ، مجالس ثعلب ١١٦ ،

أمالي المرتضى ٢/١ ، ٣١٧/٩٢ ، شرح المفصل ٩٣/٦ ، ١٤٧/٧ ، شرح الحمل لابن

عصفور ٥٧٨/١ ، الارتشاف ٤٦/٣ ، لسان العرب ١٢٢/٧ (بيض) ، الخزانة ٢٣٩/٨ ، ٢٣٠ ،

وبنو إياض : قوم اشتهروا ببياض ألوانهم.

(٢) انظر المفتب ١٨١/٤ ، الأصول ١٠٣/١ ، الإنصاف ١٥١/١ ، شرح المفصل ١٤٦/٧ ،

شرح التسهيل ٤٥/٣.

(٣) الكتاب ٩٨/٤. وانظر : المفتب ١٨٢/٤ ، المفصل ٣٨١/١.

(٤) انظر : شرح التسهيل ٤٥/٣.

ورد المانعون أدلة الكوفيين المسموعة السابقة بأنه من الشاذ الذي لا يؤخذ به ولا يقاس عليه. والشواهد الشعرية من باب الضرورة، ولا يدل جوازها في الضرورة على جوازها في غير الضرورة^(١).

وقيل: إن قوله: (فأنت أبيضهم) هو من أفعال الذي مؤنثه فعلاء، كقولك: أبيض ويضاء، ولم يقع الكلام فيه، وإنما وقع الكلام في أفعال الذي يراد به المفصلة، فكأنه قال: مبيضهم، فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم^(٢).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز صياغة فعل التعجب من لسواد والبياض خاصة دون غيرها من الألوان، كما يجوز القياس على ذلك؛ لما يأتي:

١- للدلالة المسموعة السابقة التي استدلت بها المجيرون.

٢- إن ذلك مسموع في نصوص أخرى فصيحة منها قول الرسول -ﷺ- في صفة جهنم: (لهي أسود من القار)^(٣)، وقوله -ﷺ- في وصف ماء الخوض: (أبيض من اللبن وأحلى من العسل)^(٤)، وبناء التفصيل من السواد مؤذن بإجازة صياغة فعل التعجب منه.

٣- إن التباس الوصف من الألوان الذي على وزن (أفعل) بصيغة التفصيل أمر بعيد؛ وذلك لإمكان التمرق بينهما بالقرائن المرفقة.

٤- أما عن امتناع صياغة التعجب من بقية أفعال الألوان غير السواد والبياض؛ فلعدم ورود السماع المؤذن بالقياس عليه، فالأولى الاختصار على القياس على السواد والبياض فقط.

(١) انظر: المقتصد ١/٣٨١، الإنصاف ١/١٥١، الارشاف ٣/٤٦.

(٢) انظر: الإنصاف ١/١٥٢-١٥٤.

(٣) رواه الإمام مالك في الموطأ، كتاب - جهنم ٦١٤ (ت محمد فؤاد عبد الباقي).

(٤) انظر: فتح الباري ١١/٤٦٣.

باب نعم وينس

تنكير فاعل نعم وينس:

فاعل (نعم) و(ينس) في الغالب طاهرٌ معرّف بـ(أل)، نحو قول الله -تعالى-: **﴿نَعَمْ الْمَوْلَىٰ وَنَعَمْ النَّبِيُّ﴾**^(١)، وقوله: **﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَلْفٍ﴾**^(٢). كما يمكن أن يجيء مصافاً إلى المعرف بـالألف واللام، مباشرة أو بواسطة، نحو قول الله -تعالى-: **﴿وَلَعَمْرَ دَارَ الْمُتَّقِينَ﴾**^(٣)، وقولهم: نعم ابن صاحب القوم عمرو^(٤).

واختلف النحويون في مجيء هذا الفاعل نكرة مفردة أو مضافة؛ وذلك على أقوال:

الأول: أجاز الكوفيون مجيء فاعل نعم وينس نكرة مفردة، نحو: نعم امرؤ زيد، أو مضافة، نحو: نعم أخو قوم أنت^(٥)، وخص الفراء الخوازمي (معاني القرآن) بما إذا كانت النكرة مضافة^(٦). وتابع الكوفيون في هذه المسألة ابن السراج^(٧)، ومن الأندلسيين: ابن ملكون^(٨)، وابن مالك^(٩).

الثاني: ذهب سيبويه - ونسب إلى عامة النحويين - إلى عدم جواز مجيء فاعل

(١) سورة الأنفال، الآية ١٤٠.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٦١.

(٣) سورة الحل، الآية ١٣٠.

(٤) انظر: الكتاب ١٧٧/٢-١٧٨، المختص ١٤١/٢، الأصول ١١١/١ وما بعدها، المقصد

٣٦٢/١، التبصرة ٢٧٦/١، المصل ٢٧٣، شرح المصل ١٣٠/٧، شرح التسهيل ٨/٣،

ارتشاف الصرب ١٦/٣، المساعد ١٢٥/٢.

(٥) انظر: ارتشاف الصرب ٢٠/٣، المساعد ١٢٩/٢، المرادي ٨٠/٣، خزانة الأدب ٤١٥/٩.

(٦) انظر: معاني القرآن ٥٧/١.

(٧) انظر: الأصول ١١٩/١، الارتشاف ١٦/٣، المساعد ١٢٩/٢.

(٨) انظر: المسائل النحوية والتصريفية في كتاب إصباح المصباح في الجمع بين التثنية والمهج ٤٧٧.

(٩) انظر: التسهيل ١٢٧، شرح التسهيل ١٠/٣.

(نعم) و(بش) نكرة إلا في الضرورة^(١). وتابعهم من الأندلسيين ابن عصفور الذي قال: إن مجيء ذلك قليل جداً، وهو خاص بالشعر^(٢).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز مجيء فاعل (نعم) و(بش) نكرة بالأدلة الآتية:

١- إن ذلك لغة قوم من العرب، فقد نقل الأحنس أن ناساً من العرب يرفعون بـ(نعم) و(بش) النكرة المفردة والمضافة^(٣).

٢- قول بعضهم: نعم قتيل أصلح الله به بين ابني وأهل^(٤).

٣- قول الشاعر:

فَعَمَّ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَا^(٥)

حيث إن فاعل (نعم) هو (صاحب قوم)، وهو نكرة مضافة.

٤- قول الآخر:

يَا فِ الْقُرْطِ غَرَاءُ الثَّيَابَا وَرَيْدُ اللَّسَاءِ وَيَعْمُ نَيْمُ^(٦)

حيث جاء فاعل (نعم) نكرة، وهو (نيم).

(١) انظر: الكتاب ١٧٧/٢-١٧٨، المفتص ١٤١/٢، الأصول ١١١/١، شرح المفصل

١٣٢/٧، الارتشاف ٢٠/٣، المساعد ١٢٩/٢، خزنة الأدب ٤١٥/٩

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٠/١.

(٣) انظر: شرح المفصل ١٣١/٧، شرح التسهيل ١٠/٣، ارتشاف الصرب ٢٠/٣، شرح ألفية

ابن معط ٩٦٩/٢، همع الهوامع (ت. شمس الدين) ٢٤/٣.

(٤) ينسب القول للحارث بن عباد، انظر: ارتشاف الصرب ٢٠/٣.

(٥) نسب البيت لحسان بن ثابت -رضي الله عنه-، وقيل: كتيب بن عبدالله النهشلي، وقيل: أوس

بن مضاء. انظر: ديوان حسان ٥١٥، الأعاني ٩٧/١٠، الإيضاح العصري ٨٥، شرح المفصل

١٣١/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٦٠١/١، المقرب ٦٦/١، شرح لكافية ٣١٧/٢،

إيضاح شواهد الإيضاح ١١٩/١، شرح ألفية ابن معط ٩٦٩/٢، المقاصد النحوية ١٧/٤، همع

الهوامع ٢٤/٣، خزنة الأدب ٤١٥/٩، وصاحب الركب: أبي. ركب الحج

(٦) قاتله تأبط شرا انظر: ديوانه ٢٠٢، جمهرة اللغة ٩٩٣، شرح التسهيل ١٠/٣، لسان العرب

٥٩٨/١٢ (نوم)، خزنة الأدب ٤١٦/٩. ومعنى الرئد: الترب، والنيم: الصحيح والصحيحة.

٥- قول الراجز:

بِشْسَ قَرِيْبَا يَفْسِي هَانِكِ أُمُّ عَتِيْدٍ وَأَبُو مَالِكِ^(١)

حيث أسد (بشس) إلى النكرة المضافة (قرينا يفس).

أما من منع مجيء فاعل (نعم) و(بشس) نكرة، فقد استدل بأن فاعلهما يجب أن يكون دالاً على الجنس، وإذا كان نكرة فهو عندئذ لا يكون دالاً على الجنس، فامتنع، يقول ابن عصفور - معللاً امتناع مجيء الفاعل نكرة -: «وسبب ذلك أنهم عزموا على أن لا يكون فاعلهما إلا الجنس أو ما يفهم منه الجنس... وإنما لم يجئ فاعلهما مضافاً لنكرة إلا في الشعر؛ لأن النكرة لا يفهم منها الجنس إلا في بعض المواضع...»^(٢).

وخرج المانعون ما استدل به المجيزون من نصوص على أنه ضرورة لا يقاس عليها^(٣). وعما سهل مجيء فاعل (نعم) نكرة في البيت الأول السابق أنه قد عطف عليه بمعرفة في قوله: (صاحب الركب)^(٤).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جوار مجيء النكرة المضافة فاعلاً لـ (نعم) و(بشس) دون النكرة المفردة؛ وذلك لما يأتي:

- ١- إن ذلك لغة لبعض العرب كما ثبت بنقل الثقة.
- ٢- للنصوص السابقة التي جاء فيها الفاعل نكرة مضافة.
- ٣- قرب هذه النكرة من المعرفة؛ لما حدث فيها من معنى التخصيص بالإضافة.

(١) لا يعرف قائله انظر أمالي القاضي ١٨٣/٢، المخصص ١٧٦/١٣، شرح الجمل لابن عصفور ٦٠١/١، شرح عمدة الحفاظ ٧٨٩، لسان العرب ٤٩٦/١٠ (ملك)، همع الهوامع ٢٤/٣، الدرر اللوامع ١١٣/٢ واليفس: الشيخ الكبير، وأم عبيد: الفلاة التي لا ماء فيها أو السنة الجندباء، وأبو مالك: السغب أو شدة الجوع.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٠/١ وانظر: شرح المفصل ١٣٢/٧

(٣) انظر: شرح أئمية ابن معط ٩٦٩/٢، ارتشاف الصرب ٢٠/٣، همع الهوامع ٢٤/٣-٢٥

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٧.

٤- إن تأويل كل النصوص السابقة لإخراجها عن أن تكون دليلاً للمانعين بعيد؛ فقد قال ابن يعيش - معلقاً على البيت الأول السابق - : «ولو نصبت صاحب قوم في غير هذا البيت على التفسير لحاز، كما تنصب النكرة المفردة في نحو قولك: نعم رجلاً، لكنه ضعيف ههنا لعطفك في قولك: وصاحبُ الركب عثمان، والمرفوع لا يعطف على المنصوب»^(١).

الخلاف في إعراب نحو: نعم رجلاً زيداً

اختلف النحاة في فاعل (نعم) في نحو: نعم رجلاً زيد؛ وذلك على أقوال:
الأول: ذهب سيويه ومعظم الصريين إلى أن في (نعم) ضمير مستكن هو فاعل لها، و(رجلاً) تمييز لذلك المضمَر^(٢).
الثاني: ذهب الكسائي والفراء إلى أنه لا إضمار، والفاعل هو (زيد) المذكور، ولكنهما اختلفا في إعراب المنصوب؛ فذهب الكسائي إلى أنه حال، وتبعه على ذلك من الأندلسيين دُرَيْدُود^(٣). في حين ذهب الفراء إلى أن المنصوب تمييز^(٤).
الثالث: ذهب ابن الطراوة إلى أنه لا إضمار في الفعل كذلك، والفاعل عنه محذوف، منلول عليه بالنكرة المنصوبة، وإلى مثل ذلك ذهب علي بن مسعود صاحب المستوفى^(٥).

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: الكتاب ١٧٧/٢، ١٧٥، الإيضاح العضدي ٨٢-٨٣، الفصل ٢٧٢، شرح الفصل ٧/١٣٠، ارتشاف الضرب ٢٠/٣، همع الهوامع ٢٢/٣.

(٣) انظر: التلبييل والتكميل ١١٦٢/٣، ارتشاف الضرب ٢٠/٣، المساعد ١٣٢/٢، ١٢٩، همع الهوامع ٢٢/٣.

(٤) انظر: المراجع السابقة.

(٥) انظر: التلبييل والتكميل ١١٦٢/٣، ارتشاف الضرب ٢١/٣، ابن الطراوة النحوي ٢٧٢-٢٧٤، وعلي بن مسعود هو أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم القرطبي القاسمي كمال الدين، صاحب المستوفى في النحو، أكثر أبو حيان من النقل عنه. (انظر: بعية الوعاة ٢٠٦/٢).

الأدلة والمناقشة:

يوضح ابن يعيش رأي الجمهور الذين قالوا يتضمن (نعم) لضمير الفاعل، وأنه استغنى عنه بالكرة المنصوبة التي فسوته، يقول: «فإن قيل: فلم خصت نعم ويشس بهذا الإضمار فيهما؟ قيل: لأن المضمر قبل الذكر على شريطة التفسير فيه شبه من الكرة؛ إذ كان لا يهم إلى من يرجع حتى يفسر، وقد بينا أن نعم ويشس لا تليهما معرفة محضة، فصارع المضمر هنا ما فيه الألف واللام من أسماء الأجاس. فإن قيل: فما الفائدة في هذا الإضمار وهلا اقتصروا على قولهم: نعم الرجل زيد؟ قيل: فيه فائدتان: إحداهما: التوسع في اللمعة. والأخرى: التخفيف، فإن لفظ الكرة أخف مما فيه الألف واللام»^(١).

والعامل عند الكسائي والعراء ومن وافقهما هو (زيد) المذكور، فلا إضمار عندئذ. أما المنصوب فهو حال عند الكسائي ودررود، تميز عند العراء، فهو عنده «من قبيل المنقول، والأصل: رجل نعم الرجل زيد، حذف رجل وقامت صفته مقامه، ثم نقلوا الفعل إلى اسم المدح فقليل: نعم رجلا زيدا»^(٢).

أما ابن الطراوة ومن وافقه فالفاعل عندهم محذوف؛ وذلك لأنه لا يبرز في الشبهة ولا في الجمع، ولأنه في موضع إبهام لأجل استغراق المدح، ومواضع الإبهام يحسن فيها الحذف. والتقدير عندهم: نعم الرجل رجلا زيدا»^(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن الطراوة ومن وافقه، من أن الفاعل محذوف مفسر بـ (رجلا) المذكور، وأنه لا إضمار في (نعم)؛ وذلك لما يأتي^(٤):

(١) شرح المفصل ١٣١/٧.

(٢) ارتشاف الصرب ٢٠/٣.

(٣) انظر: المرجع السابق ٢١/٣، التذيل والتكميل ١٦٢/٣، ابن الطراوة: التحوي ٢٧٢.

(٤) انظر: ابن الطراوة: التحوي ٢٧٢-٢٧٤.

- ١- إن مذهب سيويه ومن وافقه يستلزم الإصمار قبل الذكر وهو خلاف الأصل.
- ٢- إن الضمير المحذوف لا يعود على متكلم ولا غائب ولا مخاطب، والأصل أن يكون للضمير مرجع يعود إليه.
- ٣- إن المحذوف لدليل كالمذكور، وهو أمر مطرد في أبواب العربية
- ٤- إن في هذا القول طرداً للباب على سنن واحدة؛ فالتقدير في رأي ابن الطراوة ومن وافقه: نعم الرجل رجلاً زيد، فيكون فاعل (نعم) معرفاً بـ(أل) أو مضافاً للمعرف بها.
- ٥- إن قول الكمائي والفراء مردود بأن فاعل (نعم) لا يكون إلا أعم من المخصوص، «ولو قلت: نعم زيد، لم يكن في اللفظ ما يدل على المعنى الذي استحق به زيد المدح؛ لأن لفظ (نعم) لا يختص بنوع من المدح دون نوع، ولفظ (زيد) أيضاً لا يدل إذ كان اسماً علماً وضع للفرقة بينه وبين غيره»^(١).
- ٦- إن في تأويل الفراء وتقديره لأصل: نعم رجلاً زيد، بعداً وتعسفاً ظاهرين.
- ٧- إن الإبهام يقتضي حذف الفاعل، والنكرة المنصوبة تفسير لذلك الفاعل المحذوف.

(١) شرح المفصل ١٣٠/٧-١٣١. وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٢/١-٦٠٣.

باب النعت

الغلاف بين النعت والمنعوت في التعريف والتكثير

النعت هو التابع المكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلق به، ويساق للإيضاح أو التخصيص أو التعميم أو التفصيل أو المدح أو الذم أو الترحم أو الإبهام أو التوكيد^(١).

واختلف السحاة في موافقة النعت للمنعوت في التعريف والتكثير، وذلك على قولين:

الأول: ذهب بعض الكوفيين إلى إجازة المخالفة بين النعت والمنعوت، فأجازوا وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم^(٢)، كما أجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا خُصصت قبل ذلك بالوصف^(٣). وجوز قوم وصف المعرفة بالنكرة مطلقاً، وهو ما يوحى به كلام ابن خروف في كتاب شرح الحمل^(٤)، وجوز أبو الحسين ابن الطراوة ذلك بشرط أن يكون الوصف لا يوصف به إلا ذلك الموصوف^(٥).

الثاني: أوجب جمهور السحاة التوافق بين النعت ومنعوته تعريفاً وتكثيراً، فالمعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة^(٦).

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٠٦، ارتشاف الصرب ٢/٥٧٩، معجم الهوامع ٣/١١٧.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/٣١٠، ارتشاف الصرب ٢/٥٨٠، المساعد ٢/٤٠٢، معجم الهوامع ٣/١١٨.

(٣) انظر: المراجع السابقة، والدر المصون ٤/٤٧٤، المعنى ٧٤٧.

(٤) انظر: شرح الحمل ١/٣٠٣-٣٠٤ وانظر: ارتشاف الصرب ٢/٥٨٠، معجم الهوامع ٣/١١٨.

(٥) انظر: المرجعين السابقين، والتبديل والتكميل ٤/١١٥، المساعد ٢/٤٠٢، ابن الطراوة

السحوي ٢٠٦.

(٦) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، الكتاب ٥/٢ وما بعدها، الأصول ٢/٤١، شرح

المفصل ٣/٥٤، شرح الجمل لابن خروف ١/٣٠٣.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم بقول الله -تعالى-: **﴿وَلِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ﴾** ^(١) الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ^(٢)، حيث قالوا: إن (الذي) -وهو معرفة- صفة لـ (همزة) وهو نكرة ^(٣).

واستدل الأخفش لجواز وصف النكرة بالمعرفة إذا خُصصت النكرة قبل الوصف بقول الله -تعالى-: **﴿إِنَّ عِزَّ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّ إِثْمًا فَغَارَكَ بِقَوْمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَىٰ﴾** ^(٤)، حيث أجاز أن يكون (الأوليان) -وهو معرفة- صفة لـ (آخران) -وهو نكرة-؛ لأنه لما وصف (آخران) بقوله: (يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم)، تخلص، فمر أجل وصفه وتخصيصه ووصف بوصف المعارف ^(٥).

أما ابن الطراوة، فقد استدل لجواز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً بذلك الموصوف، بقول الشاعر:

بِتُ كَأَنِّي سَاوِرْتُ صَبِيلَةَ مَنِ الرُّقْشِ فِي أَتَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ ^(٦)

حيث قال: إن (ناقع) صفة للسم.

(١) سورة البقرة، الآيات (١-٢).

(٢) انظر: شرح الكافية ٣١٠/١، الارتشاف ٥٨٠/٢، المعنى ٧٤٧، مجمع الهوامع ١١٨/٣.

(٣) سورة المائدة، الآية (١٠٧).

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش (عالم الكتب) ٤٧٩/٢، معاني القرآن وإعراجه للرجاج ٥٧٧/٢، شرح الكافية ٣١٠/١، الدر المنصون ٤٧٤/٤.

(٥) فائله السابعة اللبباني، انظر: ديوانه ٣٣، الكتاب ٨٩/٢، الحيوان ٢٤٨/٤، سمط اللالكى ٤٨٩، المغني ٧٤٣، لسان العرب ٥٠٧/٤ (طور)، ٣٦٠/٨ (نقع)، المقاصد الحوية ٧٣/٤، شرح شواهد المعنى ٩٠٢/٢، مجمع الهوامع ١١٨/٣ والصبيلة. الحية الدقيقة. والرقش: جمع رقشاء، وهي الحية المنفطة.

وعلى الجمهور لوجوب التوافق بين الوصف ومتبوعه من حيث التنكير والتعريف بأن النعت ومتبوعه كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون معرفة نكرة في الوقت ذاته، يقول السيوطي: «وإنما وجبت الموافقة في ذلك حذراً من التدايع بين ما هو في المعنى واحد؛ لأن في التعريف إيضاحاً، وفي التنكير إبهاماً، والنعت والمنعوت في المعنى واحد، فتدافعا»^(١).

كما عُلِّلَ للامتناع كذلك بأن النكرة تشبه بالجموع لعمومها، والمعرفة تشبه بالآحاد للخصوص الذي فيها، فامتنع وصف النكرة بالمعرفة أو العكس من حيث أنه لم يوصف الواحد بالجمع، ولا الجمع بالواحد^(٢).

كما رد الجمهور الأدلة المسموعة التي استدلت بها من أجاز المخالفة. من ذلك إعرابهم لـ (الذي) في آية الهمزة السابقة بأنه بدل من (همزة)، أو نعت مقطوع رفعاً أو نصباً^(٣).

أما آية المائدة السابقة، فقد خرجها الجمهور على عدة أوجه منها^(٤):

- أن يكون (الأوليان) مبتدأ خبره (آخران).
 - أن يكون (الأوليان) خبر مبتدأ مضمر، فيكون التقدير: هما الأوليان.
 - أن يكون (الأوليان) بدلاً من (آخران).
 - أن يكون (الأوليان) بدلاً من الضمير في (يقومان).
- وقد أعرب سيبويه (ماقع) في البيت السابق على أنه خبر لـ (السم)، وأنفى الجار والمجرور^(٥).

(١) همع الهوامع ١١٧/٣ وانظر: شرح المصطلح ٥٥/٢، والبسيط في شرح الحمل ٣٠٠/١.

(٢) انظر: الإيضاح المصدي ٢٨٦/١، المقتصد ٩٠٠/٢-٩٠١، شرح الجمل لابن خروف ٣٠٣/١.

(٣) انظر: شرح الكافية ٣١٠/٢، المعنى ٧٤٧.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣٩٩/٤، الدر المنصور ٤٧٥/٤.

(٥) انظر: الكتاب ٨٩/٢.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز المخالفة بين النعت ومتبوعه من حيث التعريف والتكبير؛ وذلك لما يأتي:

١- من أجاز وصف النكرة بالمعرفة أو العكس، لم يجره مطلقاً، بل قيد ذلك بشروط تقلل من شيوع النكرة، مما يجعل الوصف في هذه الحال لا يخلو من فائدة؛ ولذلك قال أبو البقاء -معدداً أوجه إعراب آية المائدة السابقة-: «والخامس: أن يكون صفة لـ (آخران)؛ لأنه وإن كان نكرة فقد وُصف، والأوليان: لم يقصد بهما قصد اثنين بأعيانهما»^(١).

٢- ما حكاه سيويه عن الخليل من إجازته لنحو: ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذلك^(٢)، مع أن الموصوف معرفة والوصف نكرة.

٣- إعراب: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ»^(٣) صفة لـ (الذين) في أحد الأقوال، مع أن الموصوف معرفة والصفة نكرة^(٤).

٤- العلة السابقة التي ذكرها الجمهور في استدلالهم على منع التخالف بين النعت ومتبوعه وصفها ابن خروف بالفساد، ثم قال: «ويلزمهم عليه ألا يُبدل أحدهما من الآخر بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة؛ من حيث لا يكون الواحد جمعاً، وقد قالوا: مررت برجلٍ محملاً، وبأخيكَ رجلٍ صالح، ولا فرق بين النعت في هذا والبدل»^(٥).

(١) إملاء ما من به الرحمن ١/ ٢٣٠.

(٢) انظر: الكتاب ١٣/ ٢.

(٣) سورة الفاتحة، الآية [١٧].

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش (قراءة) ١/ ١٦-١٧، معاني القرآن للعراء ١/ ٧.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٠٣-٣٠٤.

الخلاص في نعت الأعم بالأخص:

اختلف المحويون في مراتب المعارف على أقوال عدة^(١)، كما اختلفوا كذلك فيما إذا كان يشترط في الوصف أن يكون أخص من الموصوف أو لا؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب الفراء إلى إجازة أن يكون النعت أخص من الموصوف^(٢)، ونسب هذا القول إلى الشلوين^(٣)، كما رجحه ابن مالك^(٤)، كما نسب إلى ابن حروف القول بأنه توصف كل معرفة بكل معرفة، كما توصف كل نكرة بكل نكرة^(٥).
الثاني: ذهب الجمهور إلى اشتراط أن يكون الموصوف أخص من الصفة أو مساوياً لها، وصنعوا أن تكون الصفة أعرف من الموصوف^(٦).

الأدلة والمناقشة:

لم يورد من أجاز وصف الأعم بالأخص أدلة مسموعة تؤيد ذلك، اللهم إلا ما رواه أبو علي الشلوين عن الفراء، حيث قال: «الفراء يعت الأعم بالأخص،

(١) انظر: شرح الكافية للروضي ٣١٢/١ وما بعدها، ارتشاف الضرب ٥٨٢/٢، حاشية الصبان على الأشموني ١٠٧/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٠٧/٣-٣٠٨، ارتشاف الضرب ٥٨٢/٢، توضيح المقاصد للمرادي ١٣٧/٣، معجم الهوامع ١١٨/٣، حاشية الصبان على الأشموني ١٠٧/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٠٨/٣، توضيح المقاصد للمرادي ١٣٧/٣، حاشية الصبان على الأشموني ١٠٧/١. ولم ينص أبو علي على ذلك في شرحه الكبير بحسب ما بلغه بحثي في هذا الكتاب.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٠٨/٣.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٥٨٢/٢، المساعد ٤٠٣/٢، معجم الهوامع ١١٨/٣. ولم ينص ابن حروف على هذا الرأي في شرحه على الجمل في حدود ما بلغه بحثي في هذا الكتاب.

(٦) انظر: المراجع في الهوامع السابقة، والمقتضب ٢٨٢/٤ وما بعدها، والمقتصد في شرح الإصحاح ٩٢١/٢ وما بعدها.

وهو الصحيح، وحكي عنه: مررت بالرجل أخيك، على النعت^(١). ومعلوم أن (أخيك) -حيث أضيف الاسم إلى المضمَر- أعرف من (الرجل)، وهو الاسم المعروف به (أل).

كما استدل المجوزون كذلك بقياس المسألة على وصف النكرة بالنكرة، يقول ابن مالك: «والأكثر أن يكون النعت دون المنعوت في الاختصاص أو مساوياً له، ... ولا يمتنع كونه أخص من المنعوت كرجل فصيح، ولحان، ومهذار، وضحاك، وأفاك، وغلام يافع، ومراهق، وجارية عروب... وأمثال ذلك كثيرة»^(٢). وقال أبو حيان: «وذهب بعض المتأخرين - ومنهم ابن خروف - إلى أنه يجوز أن توصف كل معرفة بكل معرفة، كما توصف كل نكرة بكل نكرة»^(٣).

أما الجمهور الذين اشترطوا أن يكون الموصوف أخص من النعت، فحجبتهم أن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتاج إلى نعت، وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة^(٤).
الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز وصف الأعم بالأخص، وإن كان الأكثر كون النعت دون المنعوت في الاختصاص أو مساوياً له؛ وذلك لما يأتي:

- ١- إن التابع قد يفضل المتبوع، كما في إبدال المعرفة من النكرة^(٥).
- ٢- إن دعوى الجمهور دعوى بلا دليل، قال أبو حيان: «وكان ابن خروف يرى أن ما ذكره النحاة من هذا التخصيص في المعارف دعوى بلا دليل»^(٦).

(١) شرح التسهيل ٣/٣٠٨. وانظر: الارتشاف ٢/٥٨٢، معجم البوامع ٢/١١٨.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٠٧-٣٠٨.

(٣) ارتشاف الصرب ٢/٥٨٢. وانظر: المساعد ٢/١٠٣، معجم البوامع ٣/١١٨.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ١/٣١٣.

(٥) حاشية الصبان على الأشمونى ١/١٠٧.

(٦) ارتشاف الصرب ٢/٥٨٢. وانظر: معجم البوامع ٣/١١٨.

٣- إنه يقال: جاء الرجل الذي قام أبوه، حيث إن الظاهر فيه: أن الموصول نعت^(١).

٤- إن وصف الأعم بالأخص لا يخلو من فائدة، وهو ما يجب أن يكون معتبراً لنقول بالخواز أو غيره، أما رد المسألة إلى الحكمة - كما هو واضح من تعليل المع عدد الجمهور - فلا يقوى لمعارضة أدلة المحيزين، حيث إن تقدير الحكمة مما تختلف في إدراكه واعتباره العقول.

وصف أسماء الإشارة والوصف بها:

اختلف السحويون في وصف أسماء الإشارة غير المكانية، كما اختلفوا في الوصف بها، وذلك على قولين:

الأول: ذهب أكثر البصريين إلى أن أسماء الإشارة توصف ويوصف بها^(٢)، واختار ذلك ابن مالك^(٣).

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن اسم الإشارة لا يوصف ولا يوصف به^(٤)، وتابعهم السهيلي من الأندلسيين^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل المصريون لإجارة وصف أسماء الإشارة والوصف بها بما يأتي:

(١) انظر: حاشية الصبان على الأشموني ١٠٧/١.

(٢) انظر: الكتاب ٨-٧/٢، المقتضب ٢٨٢-٢٨٣، الأصول ٣٤١/٢، الإيضاح العسدي

٢٩٠/١، شرح المفصل ١٤٤/٣، ٥٧، ارتشاف الصرب ٥٧٩/٢، همع الهوامع ١٢١/٣

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٢٠/٣، همع الهوامع ١٢١/٣.

(٤) انظر: ارتشاف الصرب ٥٩٧/٢، همع الهوامع ١٢١/٣.

(٥) انظر: المرجعين السابقين، ونتاج الفكر ٢١٤، والمساعد ٤١٠/٢، توضيح المقاصد

للمرادي ١٤٠/٣

١- قول الله -تعالى-: ﴿لَقَدْ فَعَلَكُمْ كَيْبَرُهُمْ هَذَا﴾^(١)، حيث جاء اسم الإشارة (هذا) صفة لـ (كبيرهم)، وقوله -تعالى-: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَمْكُرَكَ بِإِحْدَى أُمُوتَيْنِ﴾^(٢)

٢- ومن الشواهد التي وُصف فيها اسم الإشارة، قول الله -تعالى-: ﴿أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي حَكَّرَمْتَ عَلَيَّ﴾^(٣)، حيث وُصف اسم الإشارة (هذا) بالوصول الذي تلاه.

٣- كما استدل البصريون لجواز وصف أسماء الإشارة بما في هذه الأسماء من الإبهام، ألا ترى أنك إذا قلت: هذا، وأشرت إلى حاضر، وكان هناك أنواع من الأشخاص التي يجوز أن تقع الإشارة إلى كل واحد منها، فيهم على المخاطب إلى أي الأنواع وقعت الإشارة، فتتفرع حينئذ إلى الصفة للبيان^(٤).

٤- أما كون اسم الإشارة يوصف به فلأنه في مذهب ما يوصف به من المشتقات، نحو: الحاضر والشاهد والقريب والبعيد، فإذا قلت (ذلك)، فتقديره: البعيد أو المنتحي ونحو ذلك، فاسم الإشارة يوصف به لتضمنه معنى المشار إليه^(٥).
أما من ذهب إلى أن اسم الإشارة لا يوصف كما أنه لا يوصف به، فقد استدل بأن اسم الإشارة جامد ولا يتصور فيه الإضمار؛ ولذلك لا ينعى به^(٦).

أما أنه لا يوصف به فلأن غالب ما يقع بعده جامد، فالأولى جملة بياناً لا نعتاً، وإن سماء سيويه صفة فتسامح، كما سمي بذلك التوكيد والبيان في غير موضع، يقول السهيلي: «وكذلك المبهم عندي أيضاً لا ينعى، إنما يبين بالجلس الذي يشير

(١) سورة الأنبياء، الآية [١٦٣].

(٢) سورة القصص، الآية [٢٧].

(٣) سورة الإسراء، الآية [٦٢].

(٤) انظر: كتاب المقصد ٢/٩٢٣، شرح المفصل ٥٧/٣.

(٥) انظر: شرح المفصل ٥٧/٣، المساعد ٤١٠/٢.

(٦) انظر: المساعد ٤١٠/٢، معجم البوامع ١٢١/٢.

إليه ، كقولك : هذا الرجل ، فالرجل تبيين له (هذا) ، أي : عطف بيان ، وتبيينه
بالحسن الذي يشير إليه أكد من محليته بالنعمة^(١) .

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة جوار وصف اسم الإشارة والوصف به ؛ وذلك لما يأتي :
١ - للنصوص المسموعة السابقة ، التي جاء في بعضها اسم الإشارة موصوفاً ،
وفي بعضها الآخر موصوفاً به .

٢ - مما يحتمل أن يكون وصفاً باسم الإشارة كذلك قول الله - تعالى - : ﴿ قَالُوا
يَبْرَأْنَا مِنْ بَعَثَاتِهِمْ مَرْقَدًا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ ﴾^(٢) ، حيث يجوز أن يكون (هذا)
صفة للمرقد ، و(ما وعد) خبر مبتدأ محذوف ، أي : هذا وعد الرحمن^(٣) .

٣ - مما يحتمل أن يكون من مواضع وصف اسم الإشارة كذلك قول
الله - تعالى - : ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهْتَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ
حَبِطَتِ أَعْيُنُهُمْ ﴾^(٤) ، حيث يحتمل أن يكون (الذين) خبراً عن (هؤلاء) ، وجوز
بعضهم أن يكون صفة^(٥) .

٤ - على أنه ينبغي الإشارة إلى أن اسم الإشارة لا يوصف إلا بمصحوب (أل) ،
بشرط أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بمشتق . أما إذا كان غير مشتق ولا مؤول بمشتق ،
كمررت بذلك الرجل ، فهو عطف بيان لا نعت^(٦) .

(١) نتائج الفكر ٢١٤ . وانظر : معجم البوامع ١٢١/٣ .

(٢) سورة يس ، الآية ١٥٢ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٧٤/٩ ، الدر المنصون ٢٧٦/٩ .

(٤) سورة المائدة ، الآية ١٥٣ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٢٩٦/٤ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣٢٠/٣ .

وصف (ما) الموصولة:

مما لا يوصف ولا يوصف به أسماء الشرط وأسماء الاستفهام و(كم) الخبرية وكل اسم متوغل في البناء نحو: (الآن)، إلا (ما) إذا كانت نكرة فإنها توصف ويوصف بها، وإلا (من) إذا كانت نكرة فإنها توصف^(١).

واختلف النحويون في وصف (ما) إذا كانت موصولة؛ وذلك على قولين:
الأول: ذهب الكوفيون إلى عدم إجازة وصفها^(٢)، وتابعهم ابن السراج^(٣)،
والسهيلي من الأندلسيين^(٤).

الثاني: ذهب البصريون إلى إجازة وصف (ما) الموصولة^(٥).
الأدلة والمناقشة:

استدل من منع وصف (ما) الموصولة بأن صلتها تغنيها عن الوصف، فالصلة توضحها، فلا حاجة عندئذ لموصح آخر^(٦). ثم إن (ما) كجزء الكلمة؛ إذ لا تتم إلا بصلتها، وجزء الكلمة لا يوصف^(٧).

أما من أجاز وصف (ما) الموصولة فيظهر أن دليله لإجازة ذلك القياس، يقول الفراء: «من نعت (من) و(ما) على القياس لم يرد عليه، ونجبره أنه ليس من كلام العرب، قال: وإنما جاز في القياس لأنه إذا ادعى أنه معرفة لزمه أن يعتد^(٨)». فما

(١) انظر: شرح الحمل لابن صفور ١/٢١٧، ٢٠٦، ارتشاف الصرب ٢/٥٩٦، همع البوامع ٣/١٢١.

(٢) انظر الأصول ٢/٣٤٢، ارتشاف الصرب ٢/٥٩٦، البحر المحيط ٧/٣١٢، الدر المنثور ١٢/٨-١٣.

(٣) انظر: الأصول ٢/٣٤١-٣٤٢.

(٤) انظر: نتائج الفكر ١٨٠.

(٥) انظر: المراجع في البوامع السابقة، وهمع البوامع ٣/١٢٢.

(٦) انظر: الأصول ٢/٣٤١-٣٤٢، نتائج الفكر ١٨٠.

(٧) همع البوامع ٢/١٢٢.

(٨) الأصول ٢/٣٤٢.

دام معرفة جاز وصفه، نحو قولهم: نظرت إلى ما اشترت الحسن^(١)
الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من عدم إجازة
وصف (ما) للموصولة؛ وذلك لما يأتي:

١- إن (ما) لم يجر أن يوصف بها لم يجر أن تقع موصوفة، بخلاف (الذي)
و(التي) اللتين يجوز الوصف بهما، فحس أن توصفا^(٢).

٢- إن نعت (ما) الموصولة بنعت زائد عن الصلة يرفع إبهامها، وفي رفع إبهامها
جملة بطلان حقيقتها، وإخراجها عن أصل موضوعها^(٣).

٣- إنه لا دليل مسموعا جاء فيه وصف (ما) الموصولة، يقول الرضي:
«وأم وقوع الموصول موصوفا فلم أعرف له مثالا قطعيا»^(٤). وإلى المعنى ذاته
أشار الفراء عند رده على من أجاز وصف (ما) قياساً، حيث قال: «نخبره أنه
ليس من كلام العرب»^(٥).

وصف المضمرة

اتفق النحويون على أن المضمرة لا يوصف به؛ لأنه ليس عمشوق ولا مؤول به.
ولكنهم اختلفوا في وصف المضمرة؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكسائي إلى القول بإجازة وصف المضمرة الغائب إذا كان لدخ أو
ذم أو ترحم، نحو: مررت به المسكين، وقيل: إنه أجاز نعت المضمرة إذا تقدم

(١) انظر: ارتشاف النصب ٥٩٦/٢، معجم البوامع ١٢٢/٣.

(٢) انظر الأصول ٣٤١/٢، المرحل ٣٠٧، شرح التسهيل ٣١٤/٣، شرح الكافية للرضي ٣١٣/١.

(٣) نظر - نتائج المكر ١٨٠، شرح الحمل لابن عصفور ٢١٧/١، ٢٠٦.

(٤) شرح الكافية للرضي ٣١٣/١.

(٥) الأصول ٣٤٢/٢.

المظهر^(١). وقوى هذا الرأي ابن مالك من الأندلسيين؛ حيث قال: «ورأيه قوي فيما يقصد به مدح أو ذم أو ترحم»^(٢).

الثاني: ذهب الجمهور إلى أنه كما لا يجوز النعت بالضمير، فإنه لا يجوز كذلك نعت^(٣).
الأدلة والمناقشة:

استدل الكسائي على إجازة وصف المصمر بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿قُلْ إِنِّي بِقَدْرِ الْحَقِّ عَلِيمٌ الْغُيُوبِ﴾^(٤)، حيث إن

العلامة على رفع (علام)، وفي ذلك أوجه: منها: أنه نعت للضمير في (يقذف) على رأي الكسائي^(٥).

٢- قول الله -تعالى-: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٦)، حيث قيل: إن (العزیز) صفة للضمير الغيبة (هو)^(٧).

٣- قول الشاعر:

فَأَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلَا تُلْقَهُ أَنْ يَسَامَ الْيَائِسَا^(٨)

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٢١، شرح الكافية ١/٣١١، ارتشاف الصرب ٢/٥٩٥، المساعد ٢/٤٢٠، همع الهوامع ٣/١٢١.

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٢١.

(٣) انظر: المراجع السابقة، والكتاب ٢/١١، المقنص ٤/٢٨١، الجمل ١٦، الإصحاح العضدي ٢٨٩، التبصرة والتذكرة ١/١٧١، شرح المقدمة المحسبة ٢/٤١٥، المرجل ٢٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢١٦-٢١٧.

(٤) سورة سبأ، الآية (٤٨).

(٥) انظر: المفني ٥٩٣، الدر المنصون ٩/٢٠١، همع الهوامع ٣/١٢١.

(٦) سورة آل عمران، الآية (٦).

(٧) انظر: شرح الكافية للرضي ١/٣١١، المفني ٥٩٣.

(٨) لا يعرف قائل هذا الرجز، انظر: الكتاب ٢/٧٥، المفني ٥٩٣، ٦٣٩، همع الهوامع ٣/٢٢٣، ١٢١/٣، وقرقي: اسم موضع

حيث قيل: إن (البائس) صفة للضمير المصوب في (تلمعه).

٤- قولهم: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم^(١)، حيث وُصف الضمير الغائب
المجرور في (عليه).

أما الجمهور الذين منعوا وصف الضمير كما منعوا أن يوصف به، فحجتهم أن
الاسم لا يضمّر إلا بعد أن يعرف، فقد استغنى عن النعت، يقول السيوطي:
«واعلم أن المضمّر لا يكون موصوفاً من قبل أنك إنما تضمّر حين ترى أن المحدث
قد عرف من تعني»^(٢).

وقيل: إن ضمير الغائب لا ينعى لأنه نائب مناب تكرير الاسم، فكما أن
الاسم إذا كرّر لا ينعى، فكذلك المضمّر النائب منابه^(٣).

أما ضمير المتكلم والمخاطب، فلم ينعى لأنهما لم يدخلهما نس، فالمتكلم
والمخاطب أعرف المعارف، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوصيح،
وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل^(٤).

يقول السيوطي - ملخصاً حجة المانعين -: «لا ينعى الضمير ولا ينعى به
مطلقاً، أما الأول، فلأنه إشارة بحرف واحد، أو حرفين إلى ظاهر تقدم ذكره.
والإشارة لا تعى، بل المشار إليه الظاهر المتقدم، ولأن النعت في الأصل إيضاح
أو تخصيص، ولا إضمار إلا بعد معرفة لا لباس فيها»^(٥).

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٢١، شرح الكافية ١/٣١١، ارتشاف الصواب ٢/٥٩٥، المعنى
٥٩٣، الجمع ٣/١٢١.

(٢) الكتاب ١١/٢، وانظر: المفتضب ٤/٢٨١، البصرة والتذكرة ١/١٧١، شرح المفصلة
المحسبة ٢/٤١٦، شرح المعجل ٣/٥٦.

(٣) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ١/٢١٦.

(٤) انظر: المرجع السابق، وشرح الكافية ١/٣١١.

(٥) همع الهوامع ٣/١٢٠-١٢١.

وخرج المانعون ما استدل به الكسائي من الأدلة المسموعة السابقة على البذل^(١).
وقيل إن نعمت المدح أو الذم أو الترحم بابه أن يكون مقطوعاً ، لأن الموضع موضع
تعظيم ، فالأولى به أن تكثر فيه الجمل^(٢).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكسائي وثابته عليه ابن مالك من إجازة
وصف المضمر إذا قصد به مدح أو ذم أو ترحم ، وذلك لأن من شأن الوصف في
هذه الحال أن يصيغ معنى جديداً للمحاطب قد لا يفهم من الإصرار ذاته. ثم إن
تخريج النصوص السابقة على البذلية لا يخلو من تكلف ظاهر ، يقول ابن مالك -
بعد أن قوى رأي الكسائي- : «وغير الكسائي يجعل هذا النوع بدلاً ، وفيه
تكلف»^(٣).

إتباع المنعوت المتعدد عامته مع اختلاف عمله:

اختلف النحويون في المنعوت إذا تعدد العامل فيه واختلف عمله ، نحو: مرت
بزيد ولقيت عمرا الكريمان ، أو الكريمين ؛ وذلك على قولين:
الأول: ذهب جمهور البصريين إلى إيجاب القطع بالرفع ، على أنه خبر
مبتدأ مضمر تقديره: هما الكريمان ، أو النصب بإضمار فعل تقديره: أعني
الكريمين^(٤).

الثاني: أجاز الكسائي والقراء الإتباع إذا تقارب معنى العاملين وإن اختلفا في

(١) انظر: للمراجع في الهوامش السابقة.

(٢) انظر: شرح الجمل ٢١٦/١.

(٣) شرح التسهيل ٣٢١/٣. وانظر: همع الهوامش ١٢١/٣.

(٤) انظر: الكتاب ٥٧/٢ وما بعدها ، المقتضب ٣١٤/٤ وما بعدها ، الأصول ٤١/٢ وما
بعدها ، ارتشاف الضرب ٥٩٠/٢ ، المساعد ٤١٥/٢.

العمل، نحو: رأيت زيدا ومررت بعمر و الطريقتين^(١). وتابعهما من الأندلسيين ابن الطراوة^(٢).

الأدلة والمناقشة:

مستند جمهور البصريين في معهم الإتياع في هذه المسألة أن العاملين مختلفان، فلا يجوز أن يكون معمولهما واحدا؛ لأنه يؤدي إلى القول بعمل العاملين في المعمول الواحد، يقول ابن السراح: «والقياس المحض يوجب إذا اختلف عاملان في اسمين أو أكثر من ذلك، لم يجوز أن تشي صفتها ولا حالهما لاختلاف العاملين اللذين عملا في الاسمين، وكيف يجوز أن يفرقا في الموصوفين ويجمعا في الصفة؟ ولكن يجوز النصب بإصمار شيء ينتظم المعنيين يجمعان فيه»^(٣).

أما الكوفيون ومن وافقهم فقد أجازوا الإتياع وإن اختلف العاملان في العمل، بشرط تقارب المعنى، نحو: مررت بزيد ورأيت عمرا الطريقتين؛ لأن الرؤية في معنى المرور، ومررت برجل معه آخر قائمين؛ لأنه قد مرّ بهما جميعا إلا أن الكسائي يتبع الثاني، ووافق ابن الطراوة في ذلك، أما الفراء فإنه يتبع الأول^(٤) فعلى مذهب الفراء يقال: قام عبدالله ورأيت زيدا العاقلان، وعلى قول الكسائي وابن الطراوة: العاقلين.

(١) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ٢٠٩/٢-٢١٠، شرح الكافية لبرضي ٣١٥/١، ارتشاف الضرب ٥٩٠/٢، التذيل والتكميل ١٢٥/٤، المساعد ٤١٥/٢، جمع الهوامع ١٢٣/٣-١٢٤، التصريح على التوضيح ١١٥/٢.

(٢) نظره: الارتشاف ٥٩٠/٢، المساعد ٤١٥/٢، التصريح على التوضيح ١١٥/٢، ابن الطراوة المحوي ٢٠٧-٢٠٨.

(٣) لأصول ٤١/٢، وانظر: شرح الحمل لابن عصفور ٢١٥/٢، ٢١٠.

(٤) انظر: شرح الحمل ٢٠٩/٢-٢١٠، ارتشاف الضرب ٥٩٠/٢، المساعد ٤١٥/٢، جمع الهوامع ١٢٣/٣-١٢٤.

الترجيح :

يظهر لي أن أصل الخلاف في هذه المسألة -كالاختلاف في المسائل التي تعدد فيها العامل والموصوف- مترتب على الخلاف في العامل في النعت ، فمنهم من قال : إن العامل في النعت هو العامل في المنعوت. ومنهم من قال : إن العامل في النعت تبعيته للمنعوت^(١). والذين قالوا إن العامل هو تبعية النعت للمنعوت ، اختلفوا فيما بينهم كذلك «فمنهم من لاحظ التبعية من حيث اتحاد معنى الكلام ، اتفق الإعراب أو اختلف ، ومنهم من شرط اتحاد الإعراب ، ولا يبالي باختلاف جهة الإعراب ، ومنهم من فصل ، وشرط مع اتحاد الإعراب اتفاق جهته ، فتكون العوامل من جنس واحد ، ويشترط ألا تكون عوامل مختلفة...»^(٢).

والذي يترجح لي مذهب جمهور البصريين الذين يمنعون الإتيان ؛ وذلك لأنه لا دليل مسموعاً يمكن التمويل عليه لإجازة هذه المسألة ، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون وابن الطراوة. بالإضافة إلى التنازع الظاهر بين المجيزين للمسألة في أي العاملين أولى بالعمل. والأولى من ذلك كله التوقف في إجازة المسألة من حيث الأصل ، وعدم الإقدام على إجازة ما لا دليل على إجازته من كلام العرب.

(١) انظر في تفصيل هذه المسألة : شرح الجمل لابن عصفور ٢١٤/١ ، شرح ألفية ابن معط

٧٥٤/١ ، شرح الكافية للرضي ٢٩٩/١ ، ارتشاف الضرب ٥٩٢/٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٥٩٢/٢

باب التوكيد

توكيد النكرة:

التوكيد لفظ يراد به تثبيت المعنى في النفس وإزالة اللبس عن الحديث أو المحدث عنه ، وهو قسمان: توكيد لفظي ، وتوكيد معنوي ، وقد اتفق النحاة على إجارة توكيد المعرفة ، كما أجازوا توكيد النكرة توكيداً لفظياً^(١) ، لكنهم اختلفوا في توكيدها توكيداً معنوياً ، وذلك على أقوال:

الأول: أجاز الكوفيون توكيدها معنوياً إذا كانت مؤقتة متباعدة ، على أن يكون التوكيد بـ (كل) وما في معناها ، نحو: أكلت رغيفاً كله^(٢) ، وتابعهم من الأندلسيين: ابن الطراوة^(٣) ، وابن مالك^(٤).

الثاني: يجوز توكيدها مطلقاً ، سواء أكانت مؤقتة أم غيرها ، وهو رأي ينسب لبعض الكوفيين^(٥).

الثالث: ذهب أكثر البصريين إلى مسح توكيدها على كل حال ، مؤقتة أم غير مؤقتة^(٦) ، وتابعهم ابن عصور^(٧).

(١) انظر الإيضاح ٤٥١/٢ ، شرح الجمل لابن عصور ٢٦٢/١

(٢) انظر - الإيضاح ٤٥١/٢ ، أسرار العربية ٢٩٠ ، شرح المفصل ٤٤/٣ ، شرح الجمل ٢٦٧/١ ،

شرح التسهيل ٢٩٦/٣ ، شرح الكامية ٢٣٥/١ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٥٠٣/٢ ، مع

هبوامع ١٤٢/٣

(٣) انظر - الإيضاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ٢١-٢١ ، ابن الطراوة السحوي

١٥٤-١٥٣

(٤) انظر - شرح التسهيل ٢٩٦-٢٩٧ ، مع الهوامع ١٤٢/٣ .

(٥) انظر: المرجعين السابقين ، وارتشاك الصرب ٦١٢/٢ .

(٦) انظر: المراجع في الهوامش السابقة ، والكتاب ٣٩٦/٢ ، والأصول ٢٣/٢ ، والتصريح

على التوضيح ١٢٤/٢

(٧) انظر: شرح الجمل ٢٦٧/١ .

الأدلة والمناقشة:

استدل الذين أجازوا تأكيد السكرة إذا أفادت، بأدلة من النقل والقياس. ومن الأدلة النقلية:

١- قول الشاعر:

لَكِنَّهُ شَاقَّةٌ أَنْ قِيلَ دَا رَجَبٌ بِمَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ^(١)

حيث أكد (حول) - وهو نكرة - به (كل).

٢- قول الآخر:

بِمَا لَيْتِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْصِعًا تُخْبِلُنِي الدَّلَفَاءُ حَوْلًا أَجْمَعًا^(٢)

حيث أكد (حولاً) به (أجمع).

٣- قول الراجز:

فَدُ صَرَّتْ السَّكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا^(٣)

حيث أكد (يوماً) - وهو نكرة - به (أجمعاً)

(١) قاله عبد الله بن مسلم الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين ٩١٠/٢، مجالس ثعلب ٤٠٧/٢، أسرار العربية ٢٩٠، الإنصاف ٤٥١/٢، شرح المفصل ٤٤/٢، تذكرة الحياة ٦٤٠، خزنة الأدب ١٧٠/٥.

(٢) لا يعرف قائله، انظر: العقد الفريد ٢٩٠/٢، الاقتصاب ٤٣٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٨/١، ضرائر الشعر ٢٩٤، شرح التسهيل ٢٩٧/٣، ٢٩٤، شرح الكافية ٣٣٥/١، إيضاح شواهد الإيضاح ٥٠٣/٢، خزنة الأدب ١٦٨/٥ والدلفاء: وصف مؤنث أدلف، من الدلف، وهو صعر الأنف واستواء الأرتبة، ويحتمل أنه اسم امرأة متقول من هذا.

(٣) لا يعرف قائله، انظر: المفصل ١١٣، أسرار العربية ٢٩٠، الإنصاف ٤٥٤/٢، شرح المفصل ٤٤/٢، شرح الجمل ٢٦٨/١، شرح التسهيل ٢٩٧/٣، شرح الكافية ٣٣٥/١، المقاصد الحوية ٩٥/٤، خزنة الأدب ١٦٨/٥.

٤- قول الآخر:

رَحَرْتُ بِهِ لَيْلَةً كُلَّهَا فَحَسِبْتُ بِهِ مُؤَيَّدًا حَتْمَفِيًّا^(١)

حيث أكد (ليلة) وهي نكرة بـ(كلها).

أما من القياس، فمن قال: حسبت شهرا كله، فالشهر مؤقت يجوز أن يكون الصوم في بعضه، ويذكر (كل) يعلم أن الصيام كان في جميع الشهر، ولو لم تذكر لاحتمال ألا يراد جميع الشهر^(٢). «فتوكيد النكرة إن كان هكدا حقيق بالحواز وإن لم تستعمله العرب، فكيف إذا استعملته؟»^(٣).

أما من مع توكيد النكرة مطلقا، فقد استدل على ما ذهب إليه بالأدلة الآتية:

١- إن النكرة تدل على الشيع والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين، وكل واحد منهما ضد صاحبه، فلا يصلح أن يكون مؤكدا له. ولو جوزنا ذلك لكما قد صيرنا الشائع مخصصا، وهذا ليس توكيدا، بل هو ضد ما وُضع له؛ لأن التوكيد تقرير وهذا تغيير^(٤).

٢- إن التوكيد يشبه النعت، وكما أن النكرة لا تنعت بالمعرفة، فكذلك هي لا تؤكد بشيء من هذه الأسماء لأنها معارف^(٥).

٣- إن النكرة شائعة لا تدل على شيء معين كاللمعرفة، فينبغي ألا تستقر إلى توكيد؛ لأن توكيد ما لا يُعرف لا فائدة فيه^(٦).

(١) فائله: شميم بن خويلد، انظر: الحيوان ٨٢/٣، الإنصاف ٤٥٣/٢، لسان العرب ٨١/١٠

(خفق) والرحير، إخراج الصوت بأنين، ويقال للمرأة إذا ولدت ولدا: زحرت به، ومؤيدا حتمفيا: أي ماقصا مقصرا.

(٢) انظر: الإنصاف ٤٥٤/٢، شرح الكافية ٣٣٥/١.

(٣) شرح التسهيل ٢٩٦/٣.

(٤) انظر: الإنصاف ٤٥٥/٢.

(٥) انظر: المرجع السابق، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/١.

(٦) انظر: الإنصاف ٤٥٥/٢.

٤- إن أسماء التوكيد كلها معارف، والتوكيد يشبه النعت في أنه تابع من غير واسطة حرف، ومن غير أن يتوى بالأول الطرح، وكما أن النكرة لا تنعت بالمعرفة، فكذلك لا تؤكد بشيء من هذه الأسماء^(١).

ورد المانعون أدلة المجيزين المسموعة السابقة، وخرجوها تخريجات عدة، منها:

(أ) إن الرواية الصحيحة للبيت الأول السابق: يا ليت عدة حولي كلُّو رجب؛ بإضافة (حول) إلى ياء المتكلم، فيكون معرفة، فجاز توكيده^(٢).

(ب) إن بيت الرجز السابق بيت مجهول لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به^(٣).

(ج) إنه يسغي حمل الأبيات السابقة على البدلية لا على التوكيد؛ لامتناع توكيد النكرة بهذه الأسماء، فإذا خرجت إلى الدل ماع إبدال المعرفة من النكرة^(٤).

(د) لو قدر أن الأبيات السابقة كلها صحيحة عن العرب، وأن الرواية ما ادعوه، لما كان فيها حجة؛ وذلك لشذودها وقلتها في بابها^(٥)
الترجيح؛

يترجح لي في هذه المسألة جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة؛ وذلك لما يأتي:

١- كثرة الشواهد المسموعة في ذلك عن العرب، مما يعد حملها على الضرورة أو الشذوذ، كما أن تأويلها -كما فعل المانعون- أمر في غاية التعسف.

(١) انظر: شرح الجمل ١/٢٦٩.

(٢) انظر: الإصناف ٢/٤٥٥، شرح الفصل ٤٥/٣.

(٣) انظر: المرجعين السابقين.

(٤) انظر: شرح الجمل ١/٢٦٩.

(٥) انظر: المرجع السابق، والإصناف ٢/٤٥٥، وشرح الفصل ٤٥/٣.

٢- إن رد بعض المسموع السابق بالطعن في صحة رواية الكوفيين أمر مردود؛ وذلك لما اشتهر من ثقة الكوفيين وقبول مروياتهم^(١).

٣- إن التوكيد في نحو: صمت شهرا كله، يصيف معنى لا يمكن فهمه بدونه.

٤- إن الاحتجاج على الكوفيين بامتناع توكيد الكرة لما في ذلك من المخالفة بينها وبين التوكيد من حيث التعريف والتشكيك، حملا للتوكيد على النعت، هذا الاحتجاج هو استدلال عليهم بما لا يسلمون بصحته؛ حيث يميز الكوفيون المحالفة بين النعت ومنعوتة تعريفاً وتشكيكاً^(٢).

٥- إن في تخريج النصوص المسموعة السابقة على البدلية شذوذا ظاهراً؛ حيث تُستعمل (أجمع) وغيرها حيثلو في غير باب التوكيد.

تثنية (أجمع) وأخواتها؛

من ألفاظ التوكيد المعنوي: أجمع وأكثع وأبضع وأبتع، بمعنى: كل، ويؤكد بها المتجزئ بالذات أو بالعمل^(٣).

واختلف الحويون في تثنية هذه الألفاظ على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون تثنيها، فيقال: جاء الجيشان أجمعان، والقيلتان جمعاوان^(٤)،

(١) انظر: خزنة الأدب ٥/١٧٠.

(٢) انظر: مسألة الخلاف بين النعت والمنعوت في التعريف والتشكيك.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن خروف ١/٣٣٦ ارتشاف الضرب ٢/٦١١.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجرجولية الكبير ٢/٦٧٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٥، شرح التسهيل ٣/٢٩٣، شرح الكافية ١/٣٣٤، ارتشاف الضرب ٢/٦١١، المساعد ٢/٣٨٩، أوضح المسالك ٢/٣٣٢، التصريح على التوضيح ٢/١٢٤، حاشية الصبان على الأشمونى ٣/٧٨.

ووافقهم الأخفش^(١)، كما تابعهم ابن خروف من الأندلسيين^(٢).

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى منع تثنيتهما^(٣)، وتابعهم من الأندلسيين:

ابن السيد البطليوسي^(٤)، وأبو علي الشلوبين^(٥)، وابن عصفور^(٦)

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تثنية هذه الألفاظ بأدلة من السماع وأخرى من القياس؛ فمن السماع:

١- ما نقله ابن مالك عن الأخفش من أن ذلك لغة لبعض العرب، يقول الأخفش في (المسائل): «وزعموا أن من العرب من يجعل أجمع وأكتع وجنسه نكرة، فيقول: أجمعين وجمعوا وان وكتعاوين»^(٧).

٢- إنه حكى: قبضت المائتين أجمعين^(٨).

أما من القياس، فقد قال ابن خروف: «وقياس تثنية أفعل وفعلاء في هذا الباب، قياس أحمر وحمراء، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل

(١) انظر: شرح الكافية ١/٣٢٤، أوضح المسالك ٢/٣٣٢، التصريح ٢/١٢٤، حاشية الصياد على الأشموني ٣/٧٨.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف ١/٣٣٨، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦٨٠-٦٨١، شرح التسهيل ٢/٢٩٣، التذيل والتكميل ٤/١٠٦، المساعد ٢/٣٨٩.

(٣) انظر: المراجع في الموامش السابقة، وإصلاح الخلل ٩٥-٩٦، والبسيط في شرح الجمل ١/٣٦٨، نوصيح المقاصد ٣/١٧٠.

(٤) انظر: إصلاح الخلل ٩٥-٩٦.

(٥) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦٧٩-٦٨١.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٥.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩٣.

(٨) انظر: الارتشاف ٢/٦١١، التذيل والتكميل ٤/١٠٦، المساعد ٢/٣٨٩.

عليه ، ولم يجمعها أحد فتبعه ، وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس^(١) .

أما من منع تشية هذه الألفاظ ، فقد استدل بما يأتي :

١- إن ذلك لم يسمع عن العرب^(٢) ، وما حكى من : قبضت المالين أجمعين ، وخلاف المعروف من كلامهم ، وهو شاذ وقليل ، والشاذ القليل لا يعتد به^(٣) .

٢- استغنواهم بـ (كلا) و (كلتا) عن تشية هذه الألفاظ ، فقد «استغنت العرب عن أجمعين أكتعين أبصعين بكليهما ، وعن جمعاوتين كتماوتين بصعاوتين بكليتهما ، كما استغنوا بترك أن يقولوا : ودع ووذر ، ويقولهم تارك عن أن يقولوا : وادع وواذر»^(٤) .

٣- هذه الألفاظ ممزلة (كل) في الدلالة ، و (كل) لا يشي ولا يجمع ، فكذلك ما كان بمنزلتها^(٥) .

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة جواز تشية أجمع وأخواتها ؛ وذلك لأنه قد سُمع عن العرب تشية هذه الألفاظ ، وإن كان هذا السماع قليلا ، بخاصة أن هذا السماع قد عضده القياس ، فلا وجه عندئذ لقول المحالف الذي ينكر السماع ، وإن أقر بعض السماع رده بالقياس ، كما فعل ذلك الشلوين في قوله - مرجحاً رأي البصريين - : «والصواب الأول لأن مثله لا يقال إلا بعد استقراء السماع ولم يسمع ، فيعلم أنه قد استغني عنه ، والمخالفون إما أن يخالفوا لاقتضاء القياس له أو لسماع سماعه ،

(١) شرح الحمل لابن خروف ٣٣٨/١ وانظر : شرح التسهيل ٢٩٣/٢ ، التذييل والتكميل ١٠٦/٤ ب ، المساعد ٣٨٩/٢

(٢) انظر - إصلاح الخلل ٩٥-٩٦ ، شرح المقدمة الجرجانية الكبير ٦٧٩/٢ ، شرح ألفية ابن معط ٧٦٠/١ ، شرح الكافية ٣٣٤/١ .

(٣) انظر - شرح المقدمة الجرجانية الكبير ٦٧٩/٢ ، المساعد ٣٨٩/٢ .

(٤) إصلاح الخلل ٩٥ وانظر : المراجع في الهوامش السابقة .

(٥) انظر : ارتشاف الصرب ٦١١/٢ .

وكيف ما كان لم ينبغ أن يلتفت إلى ما خالفوا لأجله، لأنه إن كان قياسا فالسمع قد عارضه بأن تركوه ولم يستعملوه، والسمع إذا عارض القياس لم يلتفت إلى القياس، وإن كان سماعا فهو - ولا بد - سماع قليل لأن البصريين قد استقرأوه فلم يجدوه، فدل على قلته وشذوذه إن كان وُجد، والشاذ القليل لا يعتد به^(١).

ثم إن جمع هذه الألفاظ موح بإجازة تثنيتها، وقد ورد الجمع في نصوص كثيرة منها قول الله - تعالى - : ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَتَمًّا﴾^(٢).

التوكيد بـ (كلا) و (كلتا) :

من ألفاظ التوكيد المعنوي (كلا) و (كلتا)، ويؤكد بهما المثنى الذي يصلح أن يوضع موضعه واحد، نحو: جاء الرجلان كلاهما^(٣) واختلف في توكيدهما المثنى الذي لا يصلح وضع الواحد موضعه، وذلك بأن يستعمل المثنى في موضع لا يراد به التبويض ولا يحتمله، نحو: رأيت أحد الرجلين كليهما، واختصم الرجلان كلاهما، والمسأل بين الرجلين كليهما؛ وذلك على قولين:

(١) شرح المقدمة الجردلية الكبير ٦٧٩/٢ ومن الواضح ما في هذا القول من التحامل؛ حيث إن الشلوبيين لا يقر بسمع إلا إذا ثبت عن البصريين فقط، وهو خلاف ما تعارف عليه العلماء من توثيقهم لغير البصريين في مروياتهم، ثم إن الشلوبيين يدعي التعارض بين السماع والقياس في هذه المسألة، والحقيقة أنه لا تعارض، فعدم السماع لا يعد معارضة للقياس، فكيف إذا وُجد سماع - وإن كان قليلا - يعصد هذا القياس؟ (انظر: المرجع السابق هـ).

(٢) سورة الحجر، الآية [١٣٠]، وسورة ص، الآية [٧٣].

(٣) انظر: همع البوامع ١٢٧/٢.

الأول: ذهب الجمهور - ومنهم المبرد، والأخفش - إلى القول بإجازة تأكيد
المتنى بـ (كلا) و (كلتا) وإن كان المتنى لا يراد به التبعيض ولا يحتمله، كما في الأمثلة
السابقة^(١).

الثاني: ذهب هشام بن معاوية الضرير والفراء إلى منع المسألة^(٢)، وتابعهما من
الأدلسيين: ابن عصفور^(٣)، وأبو حيان الذي يقول - بعد إيراده القولين -:
«والصحيح المنع»^(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز هذه المسألة بما يأتي:

١ - قياس هذه المسألة على مسألة إيراد التوكيد بعد التوكيد، فالعرب قد تأتي
بالتوكيد لا يراد به رفع الاحتمال، نحو: جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون
أبصعون؛ فلئن جيء بـ (كلهم) لرفع احتمال أن المجيء خاص ببعض القوم دون
بعض، إلا أن بقية ألفاظ التوكيد المذكورة بعد (كلهم) لا يراد بها رفع هذا
الاحتمال المرفوع أصلاً^(٥).

٢ - التوكيد في هذه المسألة لا يخلو من فائدة، ففي نحو: أكرمت أحد الرجلين
كليهما، قد يكون التوكيد بـ (كليهما) جيء به لرفع توهم الخلط بذكر الرجلين بدل
الرجال، ونحو ذلك^(٦).

(١) انظر: المقتضب ٢/٢٤٢، شرح الحمل لابن عصفور ١/٢٧٠، شرح التسهيل ٣/٢٩٠،

رتشاف الصرب ٢/٦٠٨-٦٠٩، المساعد ٢/٣٨٦، همع البوامع ٣/١٣٧

(٢) انظر: المراجع السابقة، والتذيل والتكميل ٤/١٠٤، والتصريح على التوضيح ٢/١٢٣.

(٣) انظر: شرح الحمل ١/٢٧٠-٢٧١

(٤) ارتشاف الصرب ٢/٦٠٩. وانظر: همع البوامع ٣/١٣٧.

(٥) انظر: شرح الحمل لابن عصفور ١/٢٧٠، التذيل والتكميل ٤/١٠٤، همع البوامع

٣/١٣٧

(٦) انظر: المساعد على تسهيل العوائد ٢/٣٨٦.

- أما من مع التوكيد بكليهما وكليهما في هذه المسألة ، فقد استدل بما يأتي :
- ١- إن ذلك غير مسموع عن العرب قط ، فلم يسمع منهم نحو : اختصم الرجلان كلاهما ، أو جلست بين الرجلين كليهما^(١) .
- ٢- عدم الفائدة ، فالتوكيد في الأمثلة السابقة ونحوها لا فائدة فيه ، فلا يقال : اختصم الرجلان كلاهما ؛ لأنه لا يتصور أن يكون الاختصاص من واحد فقط ، فليس هناك احتمال للتبعيض حتى يرفع بالتوكيد (كلاهما)^(٢) .
- الترجيح :

يترجح لي عدم جواز التوكيد بـ (كلاهما) أو (كلناهما) للذي لا يحتمل التبعيض ؛ وذلك لما يأتي :

- ١- لم يسمع ذلك من كلام العرب ، والمعنى إذا كان يفيد اللفظ حقيقة ، فلا حاجة للفظ آخر يؤكد ، إلا إذا قوي برواية عن العرب ، وهو ما لم ينقل عنهم^(٣) .
- ٢- إنهم أطبقوا على عدم إجازة نحو : جاء زيد كله ؛ وذلك لعدم احتماله للتبعيض^(٤) ، فكذلك الشأن في هذه المسألة .
- ٣- قياس هذه المسألة على مسألة التأكيد بعد التأكيد أمر بعيد ؛ وذلك لأنه إذا قيل : قام الزيدون كلهم ، جاز أن يراد بذلك بعض الزيدين ، فأكدوا بـ (كل) لإزالة هذا الاحتمال . وكذلك ما بقي من ألفاظ التأكيد ، قد يتطرق الاحتمال له تطرقا ضعيفا ، فإذا استوفيت ألفاظ التأكيد حيث زال ذلك الاحتمال ، وعُلم أن المقصود العموم ، بخلاف إذا قيل : اختصم الزيدان كلاهما ، لم يتطرق الاحتمال

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١/ ٣٣٥ ، الارتشاف ٢/ ٦٠٩ ، معجم الهوامع ٣/ ١٣٧ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٠ ، شرح الكافية ١/ ٣٣٥ ، معجم الهوامع ٣/ ١٣٧ .

(٣) انظر : معجم الهوامع ٣/ ١٣٧ .

(٤) انظر : المرجع السابق .

أصلاً إلى أن المراد أحدهما، فهذا فرق ما بينهما^(١).

٣- ما أورده السيوطي من أنهم لا يؤكدون فعل التعجب بالمصدر، لأن التوكيد لرفع توهم المجاز في الفعل، وإثباته حاصل لكونه حقيقة، إذ لا يتعجب من وصف شيء إلا وذلك الوصف ثابت له، فكما رفضوا تأكيده بالمصدر، رفضوا تأكيد ما ذكر لما كان المجاز لا يدخله^(٢).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧١/١

(٢) انظر: معجم البوامع ١٣٧/٣

باب العطف

مجيء (أو) بمعنى الواو

نحيء (أو) للدلالة على أحد الشيتين أو الأشياء، وهي ترد لمعانٍ متعددة، منها: الشك، والتخيير، والإباحة، والإيهام^(١).

واختلف النحويون في مجيء (أو) بمعنى الواو؛ وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون مجيئها دالة على هذا المعنى^(٢)، ووافقهم أبو عبيدة^(٣)، وتابعهم من الأندلسيين: ابن خروف^(٤)، وابن مالك^(٥).

الثاني: ذهب أكثر البصريين إلى نفي مجيء (أو) بمعنى الواو^(٦).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز مجيء (أو) بمعنى الواو، بورودها كذلك في كثير من النصوص المسموعة، شعرية ونثرية؛ منها:

١- قول الله تعالى:- ﴿لَعَلَّكُمْ يَتَذَكَّرُونَ أَوْ يَحْشَنَ﴾^(٧)، حيث قيل: إن المعنى: لعله يتذكر ويحشى^(٨).

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٧٠/٣ وما بعدها، شرح التسهيل ٣٦٢/٣ وما بعدها، ارتشاف الصرب ٦٣٩/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للقراء ١٥٤/٣، ٢٢٠، أمالي ابن الشجري ٧٣/٣، الإنصاف ٤٧٨/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٤-٢٣٥، ارتشاف الضرب ٦٤١/٢.

(٣) انظر: مجاز القرآن ١٤٨/٢، تفسير الطبري ٩٤/٢٢.

(٤) انظر: منهج ابن خروف ١٠٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٦٤/٣، همع الهوامع ١٧٤/٣.

(٦) انظر: لمراجع في الهوامش السابقة، والمسائل المثورة ٤٢، والمساعد ٤٥٩/٢.

(٧) سورة طه، الآية ١٤٤.

(٨) انظر: أمالي ابن الشجري ٧٣/٣.

- ٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَرْبُودَك﴾^(١)، معناه: ويزيدون، قال الأخفش عند تناوله لهذه الآية: «وأرى الذين قالوا: إنما (أو) بمنزلة الواو إنما قالوها لأنهم رأوها في معناها»^(٢).
- ٣- قول الله -تعالى-: ﴿وَلَا تُطِيعْهُمْ مَائِمًا أَوْ كَفُورًا﴾^(٣)، قال الفراء: «وقد يكون في العربية: لا تطيعن منهم من أثم أو كفر. فيكون المعنى في (أو) قريبا من معنى الواو»^(٤).
- ٤- قول الرسول -ﷺ-: (اسْكُنْ حَرَاءً، فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد)^(٥)، حيث عد ابن مالك هذا الحديث من أحسن الشواهد على مجيء (أو) بمعنى الواو^(٦).
- ٥- قول الشاعر:
- قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَامُ لَنَا إِلَى خَمَامَيْنَا أَوْ بَصْفُهُ فَقَدِ^(٧)
- المعنى: ونصفه^(٨).
- ٦- قول الآخر:
- ثُمَّ ابْتِغَايَ أَنْ يَمِشَّ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَسَا إِلَّا مِنْ رَيْبَةٍ أَوْ مُصَرٍّ^(٩)

(١) سورة الصافات، الآية [١٤٧].

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/٣٤.

(٣) سورة الإنسان، الآية [٢٤٤].

(٤) معاني القرآن للفراء ٣/٢٢٠.

(٥) رواه البخاري في صحيحه، في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب ٦، حديث ٣٦٨٦ (بلفظ: أحد بدل حراء)، وروى الحديث بالواو مكن (أن) في البخاري أيضا، باب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب ٥، حديث ٣٦٧٥، ولا شاهد على هذه الرواية، ولكن فيه تقوية لحجيء أو بمعنى الواو كما رواه مسلم في صحيحه، في فضائل الصحابة، حديث ٢، ٥٠/٣٦٦.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٦٤، جمع الهوامع ٣/١٧٤.

(٧) قائله الباهة، وقد سبق تحريكه ص ٢٧٥.

(٨) انظر: الإنصاف ٢/٤٨٠.

(٩) قائله ليد، انظر: ديوانه ٢١٣، الأزهية في علم الحروف ١٢٢، أمالي ابن الشجري ٣/٧٥، لتبصرة والتذكرة ١٣٢، شرح المفصل ٨/٩٩، خزانة الأدب ١١/٦٨.

قالوا: (أو) ههنا بمعنى الواو؛ لأنه لا يشك في نسبه حتى إنه لا يدري أمن ربيعة هو أم من مضر، ولكنه أراد بربيعة: أباه الذي ولده. ثم قال: أو مضر، يريد: ومضر، يعني: مضر بن نزار^(١).

٧- قول الراجز:

خَلَّ الطَّرِيقَ وَاجْتَبَأَ أَرْمَامًا إِذْ بِهَا أَكْتَلَتْ أَوْ رَرَامًا
خَوَّيَرَتْهُنَّ بِسُقْمَاتِ الْهَامَا لَمْ يَدْعَا لِسَارِحٍ مُقَامَا^(٢)

أراد أكتلت ورزاما؛ فلذلك قال: خويرين. ولو كانت (أو) على بابها لقال: خويرياً، كما تقول: زيد في الدار أو عمرو جالس، ولا تقول: جالسان^(٣).

والشواهد على هذا النحو من كتاب الله وكلام العرب أكثر من أن تحصى^(٤).

أما من منع مجيء (أو) دالة على مطلق الجمع كالواو، فقد تمسك بأن الأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر؛ ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهاً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم - أي المجيزين - يدل على صحة ما ادعوه^(٥).

ومن ثم ذهب المانعون إلى تأويل النصوص التي استدل بها من أجاز مجيء (أو) بمعنى الواو، ومن هذه التأويلات:

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٧٦/٣.

(٢) قائله رجل من بني أسد، انظر: الكتاب ١٤٩/٢، مجاز القرآن ١٧٥/٢، المنتصب ٣١٥/٤، الأزهية ١١٦، أمالي ابن الشجري ٧٦/٣، المعنى ٨٩، شرح أبيات المعنى ٣٧/٢ وأرمام: اسم جبل أو واد، وأكل وررام: لصان قديمان، وخويرب: تصغير خارب: وهو السارق، يفتغان: يكرران.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٧٦/٣.

(٤) انظر: الإنصاف ٤٨٠/٢. وانظر بعض الشواهد الأخرى في - أمالي ابن الشجري ٧٣/٣ وما بعدها، شرح الجمل لأبي عصفور ٢٣٥/١، شرح التسهيل ٣٦٤/٣-٣٦٥ مع الهوامع ١٧٤/٣-١٧٥، خزنة الأدب ١١/٦٨ وما بعدها.

(٥) الإنصاف ٤٨١/٢.

- (أو) في آية الصفات السابقة ليست بمعنى الواو، وإنما هي للتخيير والمعنى أنهم إذا رأهم الرائي تخبر في أن يقدرهم مائة ألف أو يزيدون على ذلك^(١). كما يمكن أن تفيد (أو) معنى الشك، وقيل هي للإضراب^(٢).

- أما آية الإنسان السابقة فـ(أو) فيها للإباحة^(٣).

- كما قيل في البيت الأول السابق: إن الرواية: ونصفه فقد، بالواو، فلا يكون فيه شاهد عندئذ، ولو سُلّم بأن الرواية كما رواها المجيزون، ففي هذه الحال (أو) باقية على أصلها، فيكون التحدير فيه: ليتما هذا الحمام أو هو ونصفه، فحذف المعطوف عليه وحرف العطف^(٤).

- كما أبطل المانعون الاحتجاج بقول الراجز السابق، وقالوا: إن (خويرين) منصوب على الذم^(٥).

الترجيح:

يترجح لي إجازة عجيء (أو) بمعنى الواو دالة على مطلق الجمع؛ وذلك لما يأتي:

- ١- للأدلة المسموعة السابقة - وغيرها كثير - مما جاءت فيه (أو) بمعنى الواو.
- ٢- كل حرف في الأصل يدل على المعنى الذي وُضع له لا يجمع عجيء بعض الحروف دالة على معان فرعية أخرى، تفيد القرائن.
- ٣- التأويلات التي خرج عليها المانعون مصوص المجيزين لا تخلو من تكلف وبعد ظاهرين.

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: المرجع السابق، ومشكل (عرب القرآن ٦١٩/٢).

(٣) انظر: الإنصاف ٤٨٣/٢.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: الكتاب ١٤٩/٢ - ١٥٠؛ أمالي ابن الشجري ٧٦/٣.

٤- بعض ردود المانعين بُنيت على التشكيك في رواية المجيزين بعض الشواهد، وهو أمر مردود بما عرف عن هؤلاء من الثقة والحرص في الرواية، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

٥- إن المجيزين لم يدّعوا أن (أو) تكون بمعنى الواو مطلقاً، ولكنهم أجازوا ذلك في بعض المواضع دون بعض، اعتماداً على القرائن الدالة على ذلك

مجيء (أو) بمعنى (بل)

كما اختلف النحويون في مجيء (أو) دالة على مطلق الجمع، فإنهم اختلفوا كذلك في مجيئها بمعنى (بل)، وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون أن تدل (أو) على الإضراب مطلقاً، فتكون بمعنى (بل) دون أن يقيدوا ذلك بشرط معين^(١)، وتابعهم من الأندلسيين: المهدوي^(٢)، والقرطبي^(٣).

الثاني: أجاز سيويه مجيء (أو) بمعنى (بل) بشرطين: تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل، نحو: ما قام زيد أو ما قام عمرو، ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو^(٤). ونسب صاحب الإنصاف إلى البصريين القول بأنها لا تكون بمعنى (بل)^(٥).

الأدلة والناقشة:

استدل من أجاز دلالة (أو) على الإضراب مطلقاً بما يأتي:

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢، ٢/٧٢، ٣/٩٣، الخصائص ٢/٤٦١، شرح الحبل لايس

هصفور ١/٢٣٥، البحر المحيط ١/٥١٨-٥١٩، الدر المنون ١/١٦٧، ٢/٢٤-٢٥، الجني

الداني ٢٤٦، المعنى ٩١.

(٢) انظر: البحر المحيط ١/٥١٩، الدر المنون ٢/٢٥.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢/٢٨.

(٤) انظر: الكتاب ٣/١٨٨، الجني الداني ٢٤٦، المفني ٩١، التصريح على التوضيح ٢/١٤٦.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/٤٧٨.

١- قول الله -تعالى-: ﴿أَوْ كَلِمَاتٍ عَنْهُمْ وَإِن كُنْتُمْ لَأَنْتُمْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١)، حيث قرئت (أو) ساكنة الواو^(٢)، قال أبو حيان: «وخرجه المهدوي وغيره على أن أو للخروج من كلام إلى غيره، بمنزلة أم المقطعة، فكأنه قال: بل كلما عاهدوا عهداً، كقول الرجل: لأعاقبك، فيقول له: أو يحسن الله رأيك، أي: بل يحسن الله رأيك، وهذا التخريج هو على رأي الكوفيين، إذ يكون أو عندهم بمنزلة بل»^(٣).

٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يَرْبُودُونَ﴾^(٤)، قال الفراء: «أو هاهنا في معنى بل، كذلك في التفسير مع صحته في العربية»^(٥).

٣- قول الشاعر:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْثِ الصُّحَى

وَصَوْرَتِهَا أَوْ أَلَتْ فِي الْعَيْنِ أَتْلَحُ^(٦)

حيث قالوا: إن (أو) في البيت بمعنى (بل)

أما البصريون فقالوا إن الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين، بخلاف (بل) التي معناها الإضراب، «والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له،

(١) سورة البقرة، الآية (١٠٠).

(٢) تسب هذه القراءة لأبي السمال المهدوي وآخرين، انظر: المختص ١/٩٩، الجامع لأحكام القرآن ٢/٢٨، البحر المحیط ١/٥١٩، الدر المنصون ٢/٢٥، الجي الثاني ٢٤٦.

(٣) البحر المحیط ١/٥١٩. وانظر: الدر المنصون ٢/٢٥.

(٤) سورة الصافات، الآية (١٤٧).

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٣، وانظر: ١/٧٢.

(٦) سب ابن جني البيت لذي الرمة، وهو في ملحق ديوانه ١٨٥٧، وانظر. معاني القرآن للمرأة ١/٧٢، الأضد ٢٨٢، الخصائص ٢/٤٥٧، المختص ١/٩٩، الإنصاف ٢/٤٧٨، شرح الحمل لابن عصفور ١/٢٣٥، البحر المحیط ١/٥١٩، الدر المنصون ١/١٦٧ وقرن الشمس: أعلاها، وهو أول ما يظهر منها في الشروق.

ولا يدل على معنى حرف آخر ؛ فنحن تمسكنا بالأصل ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومن عدل عن الأصل بقي مرتباً بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه^(١).

ومن ثم ردوا أدلة الكوفيين ومن وافقهم ، وخرجوها تخريجات عدة ، منها :
- تخريج آية البقرة السابقة على أن (أو) فيها عاطفة ، والتقدير : إلا الذين فسقوا أو نقضوا ، فعطف الفعل على الاسم لأنه في تأويله ، كقوله : ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَمًا حَسَنًا﴾^(٢) ، أي : الذين تصدقوا وأقرصوا^(٣).

- تخريج آية الصافات السابقة على أن (أو) فيها للتخيير ، أو أن تكون بمعنى الشك ، والمعنى : أن الرائي إذا رآهم شك في عدتهم لكثرتهم ، أي : أن حالهم حال من يشك في عدتهم لكثرتهم ؛ فالشك يرجع إلى الرائي^(٤).

- أما البيت السابق ، فقليل فيه : إن الرواية : أم أنت في العين أملح. ولئن سلم بأن الرواية (أو) ، فلا حجة فيه للكوفيين ؛ لأن (أو) فيه للشك ، وليست بمعنى (بل) ؛ لأن مذهب الشعراء أن يخرجوا الكلام مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك ؛ ليدلوا بذلك على قوة الشبه ، ويسمى في صنعة الشعر تجاهل العارف^(٥).

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء (أو) دالة على الإضراب ، فنكون بمعنى (بل) ؛ وذلك للأدلة التي سبق أن أوردناها في فقرة الترجيح في المسألة السابقة^(٦).

كما أن من الأدلة الأخرى التي جاءت فيها (أو) بمعنى (بل) ، قول الشاعر :

(١) الإنصاف ٤٨١/٢.

(٢) سورة الحديد ، الآية (١٨).

(٣) انظر : الكشاف ٣٠٠/١ ، البحر المحيط ٥١٩/١ ، الدر المنصور ٢٥/٢.

(٤) انظر : مشكل إهراب القرآن ٦١٩/٢ ، الإنصاف ٤٨١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٦/١.

(٥) الإنصاف ٤٨١/٢ وانظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٥-٢٣٦.

(٦) انظر : مسألة : مجيء (أو) بمعنى الواو.

مَادَا تُرَى فِي عِيَالٍ قَدْ تَرِمَتْ هُمْ لَمْ أَخْصِرْ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَادِ
كَانُوا لِمَا بَيْنَ أَوْ رَادُوا لِمَا بَيْنَهُ لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قُتِلْتُ أَوْلَادِي^(١)
فالمعنى: بل زادوا ثمانية.

كما أن السامع لقول القائل: لأعاقب فلانا، فيقول له الآخر: أو يحسن الله إليك، لا يشك السامع لهذا الكلام أن المعنى: بل يحسن الله إليك

عطف الظاهر على المضمير المجرور:

اختلف النحويون في عطف الاسم الظاهر على المضمير المجرور دون إعادة الجار، نحو: مررت بك وزيد، وذلك على أقوال:

الأول: يجوز عطف الظاهر على المضمير المجرور دون إعادة الجار، وهو قول الكوفيين علما
العراء^(٢)، وتابعهم من الأنطلسيين: الشلوبين^(٣)، وابن مالك^(٤)، وأبو حيان^(٥).

الثاني: يمتنع عطف الظاهر على المضمير المجرور دون إعادة الجار، وهو قول
عامة البصريين^(٦)، وارتضاء ابن عصفور^(٧).

ثالثاً: يجوز عطف الظاهر على المضمير المجرور دون إعادة الجار إذا أكد المضمير،

(١) البيتان لجرير، انظر ديوانه ٧٤٥، شرح عمدة الحفاظ ٦٢٧، تذكرة الحافظ ١٢١، المغني ٩١،
جواهر الأدب ٢١٧، المقاصد النحوية ١٤٤/٤، شرح شواهد المغني ٢٠١/١، معجم
الهوامع ١٧٣/٣

(٢) انظر: الإنصاف ٤٦٣/٢، ضرائر الشعر ١٤٩، شرح التسهيل ٣٧٥/٣، شرح الكافية
١٩٧/١، ارتشاف الصرب ٦٥٨/٢، البحر المحیط ١٤٧/٢، الدر المنصون ٤/٢، ١٠٦/٣٩٤،
المساعد ٤٧٠/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٧٦/٣، ارتشاف الصرب ٦٥٨/٢، نوصيح المقاصد ٢٣٢/٣. ولم
أجده في الشرح الكبير للحزولية.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٧٦/٣، معجم الهوامع ١٨٩/٣.

(٥) انظر: ارتشاف الصرب ٦٥٨/٢، معجم الهوامع ١٨٩/٣.

(٦) انظر: الكتاب ٣٨١/٢، الأصول ١١٩/٢، أمالي الزجاجي ٢٤٦، إعراب القرآن للنحاس
٤٣١/١، الإنصاف ٤٦٣/٢، شرح المصطلح ٧٩/٢.

(٧) انظر: شرح المحصل ٢٤٣/١، ضرائر الشعر ١٤٨.

نحو: مررت بك أنت وريد، وهو مذهب الجرمي وغيره، كما نُسب القول بذلك إلى الفراء أيضاً^(١).

الأدلة والمناقشة:

قبل إيراد الأدلة التي عضد بها أصحاب هذه الأقوال مذاهبهم، أشير إلى أن رأي الكوفيين في هذه المسألة اكتنفه شيء من الغموض؛ فقد نُسب إليهم القول بإجازة عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور^(٢)، كما نُسب لهم القول بإجازة ذلك مع تقييحهم له^(٣)، كما نُسب لهم القول بالمنع^(٤). ولعل هذا لرأي الأخير هو ما حدا بالزجاج إلى القول بإجماع السحوين على تقييح هذه المسألة^(٥)، وهو أمر منتقض بإجازة المسألة من نحاة عديدين.

ولعل من أسباب اضطراب رأي الكوفيين في هذه المسألة، ما يلحظه المطلع على آراء الفراء في معانيه من اضطراب واختلاف؛ ففي بعض المواضع يعد الفراء عطف الظاهر على المضمير المجرور دون إعادة الجار قبيحاً، ولا يجوز إلا في الشعر^(٦). وفي موضع آخر أجاز المسألة ولكن على قلة دون أن يخص ذلك بالشعر^(٧). وفي موضع ثالث يميز المسألة دون أن يصفها بالقلّة أو القبح، يقول -عند عرضه لقول الله -تعالى-: ﴿عَلَّ اللَّهُ يَفْتِيحُكُمْ فِيهِمْ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾^(٨): «وإن شئت جعلت (ما) في موضع خفض: يفتيكم الله فيهن وما يتلى عليكم غيرهن، وقوله: (والمستضعفين) في موضع خفض على قوله: يفتيكم فيهن وفي المستضعفين»^(٩).

(١) انظر: ارتشاف الصرب ٦٥٨/٢، توضيح المقاصد ٢٣٤/٢، المساعد ٤٧٠/٢.

(٢) انظر: المراجع في الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

(٣) انظر: أمالي الزجاجي ٢٤٦.

(٤) انظر: مجالس ثعلب ٢٢٤/١، ٤٤٦/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج ٦/٢.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٥٢-٢٥٣.

(٧) انظر: المرجع السابق ٨٦/٢.

(٨) سورة النساء، الآية (١٢٧).

(٩) معاني القرآن للفراء ١/٢٩٠.

أما عن أدلة الأقوال السابقة، فقد استدل من أجاز عطف الاسم الطاهر على الضمير المجرور مطلقاً بعدة أدلة، منها:

١- قول الله - تعالى -: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامِ^(١)﴾، حيث قالوا: إن (المسجد) مجرور لأنه عطف على الضمير في (به)، لا بالعطف على (سبيل) لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته؛ لأن المعطوف على جزء الصلة داخل في الصلة^(٢).

٢- قول الله - تعالى -: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ^(٣)﴾، حيث قرئت بجر (الأرحام)^(٤)، وخرج ذلك على أن (الأرحام) معطوف على الضمير المجرور في (به)^(٥).

٣- قول بعض العرب: ما فيها غيره وفرسه، بجر (فرسه) عطفاً على الصمير المجرور قبله^(٦).

٤- قول الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَيْتَ كَهَجُوسًا وَتَشْتُمَا فَادْهَبَا فَمَا بِكَ وَالْإِيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(٧)

(١) سورة البقرة، الآية [٢١٧] ٢١٧.

(٢) انظر: الإنصاف ٤٦٣/٢-٤٦٤، شرح التسهيل ٣/٣٦٧.

(٣) سورة النساء، الآية [١] ١.

(٤) وهي قراءة ابن عباس والحسن وحمنة، انظر: معاني القرآن للأخفش (قراءة) ٢٤٣/١، معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١-٢٥٣، معاني القرآن للزجاج ٦/٢، إعراب القرآن للحاس ٤٣١/١، السبعة ٢٦٦، الكشف ٣٧٥/١، تحف فصول البشر ١٨٥، البحر المحيط ١٧٥/٣، الدر المنون ٥٥٤/٣.

(٥) انظر: المراجع السابقة، والإنصاف ٤٦٣/٢.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٦، شرح عمدة الحفاظ ٦٦١، شواهد التوضيح ١٠٩، شرح ابن الناطم على الألفية ٢١٢، البحر المحيط ١٤٧/٢.

(٧) لا يعرف قائله، انظر: الكتاب ٣٨٣/٢، الأصول ١١٩/٢، اللمع في العربية ١٨٥، شرح أبيات الكتاب ٢/٢٠٧، إعراب القرآن للحاس ٤٣١/١، الإنصاف ٤٦٤/٢، شرح المفصل ٧٨/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١، شرح التسهيل ٣/٣٧٦، المقاصد النحوية ٤/١٦٣، خزنة الأديب ٥/١٢٣-١٣١.

حيث جر (الأيام) وذلك عطفا على الضمير المجرور قبله.

٥- قول الآخر:

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُبُوحًا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوَظٌ بِعَابِدٍ^(١)

حيث جر (الكعب) بالعطف على الضمير المجرور في (بينها).

٦- قول الآخر:

هَلَّا سَأَلْتَ يَدِي الْجَعَا حِمِّ عَنْهُمْ وَأَبِي تُعَسِّمُ دِي اللَّوَاءِ الْخَفَرِي^(٢)

حيث عطف الاسم المجرور (أبي) على الضمير الواقع في محل جر في (عنهم).

والأدلة المسموعة على جر الاسم بالمعطوف على الضمير الواقع في محل جر

كثيرة، وبخاصة منها الأدلة من النظم^(٣).

أما من القياس، فقالوا: إنه كما جاز أن يُبدل من الضمير المجرور ويُؤكد من

غير إعادة الجار، فكذلك يجوز أن يعطف عليه دون حاجة إلى إعادة الجار^(٤). وكما

جاز العطف على المضمرة المنصوب دون إعادة العامل، فكذلك يجوز العطف على

المضمرة المجرور من غير إعادة الجار^(٥).

واستدل من منع عطف الاسم الظاهر على المضمرة المجرور إلا بإعادة حرف الجر

بما يأتي:

(١) قاله مكى الدارمي، انظر: ديوانه ٥٢، معاني القرآن للفراء ١/٢٥٢-٢٥٣، الخبوان

٤٩٤/٦، إعراب القرآن للسحاس ١/٤٣١، شرح المفصل ٣/٧٩، شرح الجمل لابن عصفور

١/٢٤٤، شرح التسهيل ٣/٣٧٧، المقاصد النحوية ٤/١٦٤. والخطوط: جمع عاتق: وهو

المطش من الأرض، والنعائف: جمع نصف: وهو المقازة، وقيل: الهواء الشديد.

(٢) لا يعرف قائله، انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٨٦، الإيضاف ٢/٤٦٦، صرائر الشعر

١٤٨، شرح التسهيل ٣/٣٧٧، شرح عمدة الحفاظ ٢/٦٦٢، البحر المحيط ٢/١٤٨، الدر

المصون ٢/٣٩٥، خزانة الأدب ٥/١٢٥.

(٣) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، وشواهد التوضيح ٥٦، والدر المصون ٢/٣٩٤-٣٩٥.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٥، البحر المحيط ٢/١٤٨، الدر المصون ٢/٣٩٦.

(٥) انظر: شرح ألفية ابن معط ٢/٧٩٧.

١- الضمير المجرور يتصل بالجار ولا يفصل عنه ، بخلاف ضمير الرفع والنصب ؛
ولذلك كان الحار والضمير المجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطف على الضمير المجرور
كان كأنه عطف الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز^(١)

٢- الضمير صار بدلاً من التنوين ، فصار بمنزلة التنوين ، فلا يجوز العطف على
الضمير المجرور كما لا يجوز العطف على التنوين ، وإنما أشبه الضمير التنوين لأنهما
على حرف واحد ، وهما يكملان الاسم ، ولا يفصل بينهما وبين الاسم بالطرف^(٢).

٣- كما يمنع عطف المصمر المجرور على الظاهر المجرور ، نحو : مررت بزيد وكـ ،
فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف الظاهر على المصمر المجرور ؛ لأن الأسماء مشتركة
في العطف ، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً ، لا يجوز أن يكون معطوفاً عليه^(٣).

أما ما استدلل به المجيرون من الأدلة المسموعة ، فقد خرجها المانعون على خلاف
ذلك ، ومن هذه التخريجات :

- الحر في آتي البقرة والنساء ليس من عطف الظاهر على المصمر المجرور ، وإنما
هو على القسم ، وجواب القسم في آية النساء السابقة هو قوله - تعالى - : ﴿ إِنْ أَنْتَ كَانَتْ
عَلَيْكُمْ زَافِيًا ﴾ ، أو أن الحر من باب حذف حرف الجر لياية حرف العطف ما به^(٤).

كما وضعت قراءة الحر في آية النساء السابقة بالضعف والقبح^(٥).

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٣٨١ ، الأصول ٢/ ١١٩ ، الإنصاف ٢/ ٤٦٦

(٢) انظر - الكتاب ٢/ ٣٨١ ، المسائل الفداديت ٥٦١ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٣ ، الإنصاف
٢/ ٤٦٧

(٣) بسبب هذا الاحتجاج للمارني ، انظر : إعراب القرآن للححاس ١/ ٤٣١ ، أمالي ابن
الشجري ٢/ ١٠٣ ، الإنصاف ٢/ ٤٦٧ ، شرح المفصل ٣/ ٧٨.

(٤) انظر : الخصائص ٢/ ٢٨٥ ، الإنصاف ٢/ ٤٦٧ ، شرح المفصل ٣/ ٧٨ ، شرح الجمل لابن
عصمور ١/ ٢٤٤-٢٤٥

(٥) انظر . معاني القرآن للزمخشري ١/ ٢٥٢ ، تفسير الطبري ٧/ ٥١٩ ، الكامل ٣/ ٣٩ ، الخصائص
٢/ ٢٨٥ ، معاني القرآن وإعرابه للرجاج ٢/ ٢ ، إعراب القرآن للححاس ١/ ٣٩١ ، الكشف
١/ ٤٦٢ ، شرح المفصل ٣/ ٧٨ ، صرائر الشعر ١٢٩ ، الدر المنثور ٣/ ٥٥٤

- كما خُرج الجر في الأبيات السابقة وما شاكلها على القسم كذلك ، أو على إصمار الحار ، كما قبل عنها : إنها ضرورة ، أو شادة^(١).

الترجيح :

يظهر لي جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، وإن كان الأكثر والأشهر أن لا يكون ذلك إلا بإعادة حرف الجر ، نحو قول الله تعالى : ﴿وَعَلَى الْمَلِكِ مُحَمَّدٌ﴾^(٢) . والذي يرجح جواز العطف دون إعادة الحار ما يأتي :

١ - كثرة الأدلة المسموعة - بخاصة المنطومة منها - التي جاء فيها عطف الظاهر على المضمّر المجرور دون إعادة الجار ، وبعض هذه الأدلة قراءة سبعة متواترة لا يجوز الحكم عليها بالصعف أو القبح ؛ لأن القراءة سنة متبعة وهي حجة على القاعدة وواضعها وليس العكس.

٢ - بعض التأويلات التي خُرج عليها المانعون الأدلة المسموعة السابقة لا تخلو من بعد ، حتى إن بعض المانعين طعن في تخريجات تأولها غيره ممن وافقه في المنع ، يقول النحاس : «وقال بعضهم : (والأرحام) قسم ، وهذا خطأ من المعنى والإعراب»^(٣)

٣ - ما استدلل به المانعون في ردهم على المجيزين غير مسلم ؛ فلو كان حلول كل من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة العطف ، لم يحز نحو : رب رجل وأخيه ؛ لأن (أخيه) لا تعاقب (رب) لأنها معرفة ومدخول (رب) يجب أن يكون نكرة^(٤).

ولو منع شبه ضمير الجر بالتثوين من العطف عليه دون إعادة الجار ، لنع مع الإعادة ؛ لأن التثوين لا يعطف عليه بوجه^(٥).

(١) انظر - الإنصاف ٢/٤٧٣-٤٧٤ ، شرح المفصل ٣/٧٩ ، ضرائر الشعر ١٤٨-١٤٩.

(٢) سورة غافر ، الآية (٨٠).

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١.

(٤) انظر : شرح الحمل لابن عصفور ١/٢٤٣-٢٤٤ ، شرح التسهيل ٣/٣٧٦.

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢/٣٧٥.

العطف على الضمير المرفوع:

كما اختلف الحويون في العطف على الضمير المجرور، فإنهم اختلفوا كذلك في العطف على الضمير المرفوع؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى إجازة العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل اختياراً^(١)، وتابعهم من الأندلسيين: ابن مالك الذي يقول: «ولا يمتنع العطف دون فاصل»^(٢)، وكذلك أبو حيان^(٣).

الثاني: ذهب سيبويه وعامة البصريين إلى مع العطف على ضمير الرفع المتصل اختياراً إلا بعد الفصل بفصل، أو تأكيد ضمير الرفع المتصل^(٤).

الأدلة والناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لإجازة العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فاصل اختياراً بعدة أدلة مسموعة، منها:

١- قول الله -تعالى-: ﴿دُورَهُ فَاَسْتَوَىٰ ۖ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾^(٥)، فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى)، والمعنى: فاستوى جبريل عليه السلام ومحمد ﷺ بالأفق، وهو مطلع الشمس^(٦).

(١) انظر: مجالس ثعلب ٣٢٤، الإيضاح ٤٧٤/٢، شرح الكافية ٣١٩/١، ارتشاف الضرب ٦٥٨/٢، توضيح المفاسد ٢٣١/٣، معجم الهوامع ١٨٩/٣.

(٢) شرح التسهيل ٣٧٣/٣.

(٣) انظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ١٣٠.

(٤) انظر: الكتاب ١/٢٤٧-٢٤٨، ٢٧٨، ٢٩٨، ٣٧٨/٢ وما بعده، شرح الجمل ١/٢٤٦-٢٤٧، التصريح على التوضيح ١٥٠/٢-١٥١. ونظر: المراجع السابقة.

(٥) سورة النجم، الآيتان ٦٣-٦٧.

(٦) انظر: الإيضاح ٤٧٥/٢، البحر المحيط ١٠/١٠.

٢- قول علي بن أبي طالب عليه السلام: كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: (كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر)^(١)، وقول عمر عليه السلام: (وكننت وجار لي من الأنصار)^(٢)، وقد علق ابن مالك على هذين الأثرين بأنهما «أحسن ما استشهد به على هذا»^(٣).

٣- قول بعض العرب: مررت برجل سواء والعدم^(٤)، حيث رفع (العدم) عطفاً على الصمير المستتر في (سواء) لأنه مؤوّل بمشتق.

٤- قول الشاعر:

وَرَحَا الْأَعْيَظِلُّ مِنْ سَمَاءٍ رَأَى مَا لَمْ يَكُنْ أَبٌ لَهُ إِلَّا

معطف الاسم الطاهر (أب) على الضمير المرفوع المستكن في (يكن) دون فاصل. وهذا فعل مختار غير مضطر، لتمكن قائله من نصب أب على أن يكون مفعولاً معه^(٥).

٥- قول الآخر:

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزَهَرَ نَهَادَى كِحَاجِ الْعَلَا تَعَسَفَنَّ رَمَلًا^(٦)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب ٦٢، فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب ١٠٥/٤، ١٩٧.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب ٤٦: المطالم ولعصب، باب ٢٥. العرق والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها ٣/١٠٤.

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٧٤.

(٤) انظر - المرجع السابق ٣/٣٧٢، توضيح المقاصد والمسالك ٢/٢٣٠، التصريح على التوضيح ٢/١٥١.

(٥) قائله جرير، انظر: ديوانه ٥٧، الكامل ١/٣٢٢، الإنصاف ٢/٤٧٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٣، شرح التسهيل ٣/٣٧٤، المقاصد النحوية ٤/١٦٠، الدرر اللوامع ٢/١٩١.

(٦) شرح التسهيل ٣/٣٧٤.

(٧) قائله عمر بن أبي ربيعة، انظر: ملحقات ديوانه ٤٩٨، الكتاب ٢/٣٧٩، الخصائص ٢/٣٨٦،

شرح أبيات سيويه ٢/١٠١، الإنصاف ٢/٤٧٥، شرح الفصل ٢/٧٦، شرح الجمل لابن

عصفور ١/٢٤٢، شرح التسهيل ٣/٣٧٤، شرح عمدة الحفاظ ٦٥٨، المقاصد النحوية

٤/١٦١ والرهمر: جمع رهراء: وهي المرأة ليضاء المشرفة وتعسفن الرمل: ملن عن

الطريق وركن الرمل، وهو أسكن للمشي لصعوبة السير فيه

فعطف (زهر) على الضمير المرفوع في (أقبلت) دون فاصل ، ومع تمكنه من جعله بعد نصبه مفعولاً معه^(١).

٦- واستدلوا من القياس بحمل الضمير المرفوع على المصوب ، فكما جاز العطف على الصمير المصوب المتصل دون فاصل ، فإنه يجوز العطف على الضمير المرفوع دون فاصل كذلك^(٢).

أما سيبويه وعامة البصريين فاحتجوا لمنع العطف على ضمير الرفع دون فاصل بأنه لا يخلو: إما أن يكون الضمير مقدراً في الفعل أو ملموظاً به ؛ فإن كان مقدراً فيه ، نحو : قام زيدٌ ، فكأنه قد عطف اسماً على فعل ، وإن كان بارزاً ، نحو : قمتُ زيدٌ ، فالتاء تسرل منزلة الجزء من الفعل ، فلم أجيز العطف عليه ، لكان أيضاً منزلة عطف الاسم على الفعل ، وذلك لا يجوز^(٣).

أما ما استدل به المجوزون ، فقد رده الماعون بعدة ردود ، منها :

- الواو في آية النجم السابقة ليست واو العطف ، وإنما هي واو الحال ، والمراد في الآية جبريل وحده ، والمعنى أن جبريل عليه السلام وحده استوى في حال كونه في الأفق. وقيل : فاستوى على صورته التي خُلِقَ عليها في حال كونه في الأفق ، وكان قبل ذلك يأتي النبي ﷺ في صورة رجل^(٤).

- وردت الآثار السابقة بأنها محتملة للرواية بالمعنى ، فليست دليلاً عندئذ^(٥).

- كما ردوا اليقين السابقين وما أشبههما بأنه من الشاذ الذي لا يؤخذ به ولا يقاس عليه ، فهو من باب الضرورة ، والعطف على الضمير المرفوع في ضرورة الشعر جائز

(١) شرح التسهيل ٣/٣٧٤.

(٢) انظر : الإصناف ٢/٤٧٧-٤٧٨.

(٣) انظر . الكتاب ٢/٣٧٨ ، الإصناف ٢/٤٧٧ ، شرح الخيل لابن عصفور ١/٢٤٢.

(٤) انظر : الإصناف ٢/٤٧٧ ، البحر المحيط ١٠/١٠.

(٥) انظر : التصريح على التوضيح ٢/١٥١.

عند البصريين ، فليس في هذه الآيات حجة لمن أجاز العطف مطلقاً دون فاصل^(١).

- أما حمل الضمير المرفوع على المصوب فلا وجه له ؛ لأن الضمير المنصوب المتصل وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال ، فهو في النية في تقدير الانفصال ، بخلاف الضمير المرفوع المتصل ؛ لأنه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال^(٢).

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة جواز عطف الاسم الظاهر على المضمرة المرفوعة المتصلة دون فاصل قليلاً ، إذ الأكثر أنه لا يعطف على هذا المضمرة إلا بتوكيده أو بوجود فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه. والذي دعاني إلى هذا الترجيح ما يلي :

١- كثرة الشواهد التي جاء فيها هذا العطف ، بخاصة المنظومة منها ، حتى قال ابن مالك في ألفيته :

....وَبَلَا فَعْتَلٍ يَمِرُّذٌ فِي السُّطُمِ فَاشْتَبَهَاً....

وقال أبو حيان : «وقد ذهب الكوفيون إلى جواز العطف من غير اشتراط فصل ، والسماع الكثير بمعضدهم»^(٣).

٢- أن الرد على المانعين بأنه لا يجوز عطف الاسم على المعن ولا الفعل على الاسم ، أمر فيه نظر ؛ لأن هذا المنع ليس على إطلاقه ، بل في المسألة تفصيل ؛ حيث يجوز عطف الاسم على الفعل وعكسه بشروط معينة^(٤).

٣- شبه الضمير المرفوع المتصل للضمير المنصوب المتصل ؛ فلا فرق في اللفظ بين قولهم : قلعتم وزيداً ، وقولهم : أكرمتمك وزيداً ، فحمل الأول على الثاني حملٌ للشبه على نظيره وشبيهه ، ولا عبرة عندئذ بقولهم : إنهما يختلفان في لنية والتقدير.

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٣٧٩ ، الإنصاف ٢/ ٤٧٧ ، شرح الحمل لابن عصفور ١/ ٢٤٢-٢٤٣.

(٢) انظر : الإنصاف ٢/ ٤٧٧-٤٧٨.

(٣) النكت احسان في شرح غاية الإحسان ١٣٠.

(٤) انظر تفصيل ذلك في : شرح الحمل لابن عصفور ١/ ٢٤٨-٢٤٩ ، الارتشاف ٢/ ٦٦٤-

٦٦٥ ، توضيح المقاصد ٣/ ٢٤٤-٢٤٦.

المعطف على معمولي عاملين:

اختلف النحويون في المعطف على معمولي عاملين، نحو: في الحجرة زيدٌ والبيت عمرو، وليس زيدٌ بقائم ولا خارج عمرو؛ وذلك على أقوال أهمها:
الأول: الجواز مطلقاً في المجرور وغيره، ونُسب إلى الأخفش^(١)، وتابعه بعض المتأخرين^(٢).

الثاني: المنع مطلقاً سواء أكان أحد العاملين جاراً أم لا، وسواء تقدم المجرور المعطوف أم تأخر، وهو قول الخليل^(٣)، وسيبويه^(٤)، والمرد^(٥).

الثالث: الجواز إذا كان أحد العاملين جاراً، وتقدم المعطوف المجرور، نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو، وهو مذهب الكسائي^(٦)، والفراء^(٧)، ونسب لعامة الكوفيين^(٨). وتابعهم من الأندلسيين: ابن مضاء^(٩)، وابن طلحة^(١٠).

الرابع: الجواز إذا كان العاملان مؤثرين لمعاً ومعنى، نحو: كان زيد في الدار والحجرة عمرو، وإن زيدا في الدار وعمراً الحجرة، وإن زيدا في الدار والحجرة عمراً وهو قول ابن الطراوة^(١١).

الخامس: الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين، نحو: إن في الدار زيدا والحجرة

(١) انظر: ارتشاف النصر ٦٥٩/٢، المغني ٦٣٢، معجم الهوامع ١٩٠/٣.

(٢) انظر: معجم الهوامع ١٩٠/٣ حيث ذكر أنه قول شيخه الكاليجي، كما ذكره الفارسي عن قوم من النحويين.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٣.

(٤) انظر: الكتاب ٦٤/١ وما بعدها، البسيط في شرح الجمل ٣٥٣/١، شرح الكافية (لينا) ٣٤٤/٢ وما بعدها، معجم الهوامع ١٩٠/٣.

(٥) انظر: المختضب ١٩٥/٤.

(٦) انظر: الارتشاف ٦٥٩/٢، المساعد ٤٧١/٢، المغني ٦٣٢، معجم الهوامع ١٩٠/٣.

(٧) انظر: المراجع السابقة، ومعاني القرآن للزمخشري ٤٥/٣.

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٣.

(٩) انظر: ارتشاف النصر ٦٥٩/٢، معجم الهوامع ١٩٠/٣.

(١٠) انظر: ارتشاف النصر ٦٥٩/٢.

(١١) انظر: المرجع السابق ٦٦٠/٢، معجم الهوامع ١٩١/٣، ابن الطراوة النحوي ٢٨١ وما بعدها.

عمرًا، ولا يجوز إن لم يتقدم فيهما، وإن تقدم في المعطوف، نحو: إن زيدا في الدار والحجرة عمرًا، وهو قول الأعلام^(١).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز المعطف على معمولي عاملين بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّمُؤْمِنِينَ﴾ وفي حَقِّكَ وَمَا يَكُنُّ مِنْ دَآئِفَةٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿١٥٠﴾ وَالْحَيَاتِ لَيْلٌ وَالنَّهَارُ وَمَا أَرَلَّ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ يَدَيِّ فَالْحَيَا يَدِ الْأَرْضِ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ ؕ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ^(٢). حيث قرئت (آيات) الأولى منصوبة إجماعاً على أنها اسم (إن)، وقرأ حمزة^(٣) والكسائي وغيرهما بنصب الثانية والثالثة، والجمهور بالرفع^(٤). وقد استدل بالقراءتين في (آيات) الثالثة على المسألة، أما الرفع فعلى نياية الواو متاب الابتداء و(في)، وأما النصب فعلى نيايتها متاب (إن) و(في)^(٥).

٢- قول العرب: ما كل سوداء حمرة ولا بيضاء شحمة^(٦)، حيث حمل على المعطف على عاملين؛ وذلك أن بيضاء جر عطفاً على سوداء، والعامل فيها (كل)، وقوله: شحمة: منصوب عطفاً على خبر (ما)^(٧).

(١) انظر: تحصيل عين النعيب ١/٤٣-٤٤، ارتشاف الصرب ٢/٦٥٩، معجم الجوامع ٣/١٩١.

(٢) سورة الجاثية، الآيات (٢٦-١٥).

(٣) أبو حمارة حمرة بن حبيب بن حمارة بن إسماعيل الإمام، مولى آل عكرمة، أحد القراء السبعة، ولد سنة ٨٠هـ، وأدرك الصحابة بالسن، كان إماماً حجة قوماً بكتاب الله، حافظاً للحديث، قرأ عليه الكسائي وسليم بن عيسى وهما أجل أصحابه. توفي سنة ١٥٦هـ. (انظر: وفيات الأعيان ٢/٢١٦، سير أعلام النبلاء ٧/٩٠-٩٢، عاية النهاية ١/٢٦١-٢٦٣، معرفة القراء الكبار ١/١١١-١١٨).

(٤) انظر: السبعة ٥٩٤، الحجة ٦٥٨، النشر ٢/٣٧١، التيسير ١٩٨، الجامع لأحكام القرآن ١٦/١٥٧، البحر المحیط ٨/٤٤، الدر المنصون ٩/٦٣٤، المعنى ٦٣٣.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٤٦، البحر المحیط ٨/٤٤، الدر المنصون ٩/٦٣٦، المعنى ٦٣٣.

(٦) انظر: الأصول ٢/٧٠، شرح المفصل ٣/٢٧، شرح الكافية (ليسا) ٢/٣٤٧.

(٧) انظر: شرح المفصل ٣/٢٧.

٣- قول الشاعر:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَنْتَ بِكَ مَتْنُهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا^(١)
فعطف (قاصر) على المجرور بالساء (أنتك)، وعطف (مأمورها) على مرفوع (ليس) وهو (منهيا).

٤- قول الآخر:

فَلَيْسَ بِمُتَعَرِّفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صَبَاحاً وَلَا مُسْتَكْرِ أَنْ تُعَقِّرَ^(٢)
والقول فيه كالقول في البيت السابق.

٥- قول الآخر:

أَكُلُ أَمْرِي تَحْسَبِينَ أَمْسَرًا وَنَاراً تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٣)
قال ابن يعيش عن هذا البيت: «وأبو الحسن يجعله على العطف على عاملين، فيخفض نارا بالعطف على امرئ المحفوض بكل، وينصب نارا بالعطف على الخبر. وهذا البيت من أوكد ما استشهد به أبو الحسن»^(٤).

٦- واستدلوا من القياس بقولهم: لما ناب حرف العطف ماب عامل واحد، فإنه يجوز أن يتوب مناب أزيد من ذلك^(٥).

(١) قائل البيتين الأعور الشني، انظر: الكتاب ١/٦٤، المقتضب ٤/١٩٦، الأصول ٢/٢٠٠، ٧٠، أماني ابن الحاجب ٢/٦٧٩، المعنى ١/١٤٦، الخزانة الأدب ١٠/١٤٨.

(٢) قائله السابعة الحمدي، انظر: ديوانه ٥٠، الكتاب ١/٦٤، المقتضب ٤/٢٠٠، ١٩٤، جمهرة أشعار العرب ٢/٧٨٥، شرح أبيات سيويه ١/٢٤١، الخزانة ٧/١٨١.

(٣) قائله أبو دؤاد الإبادي، انظر: ديوانه ٣٥٣، الكتاب ١/٦٦، المحتسب ١/٢٨١، الإنصاف ٢/٤٧٣، شرح المفصل ٣/١٤٢، ٧٩، ٢٦، شرح الحمل لابن عصفورا ١/٢٥٧، شرح

شواهد الإصحاح ٢٩٩، الخزانة ٧/٤١٧، ١٨٠.

(٤) شرح المفصل ٣/٢٨٠.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفورا ١/٢٥٦.

كما قيل: «إن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى النقل والسماع، وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه»^(١).

أما من منع العطف على معمولي عاملين، فقد تمسك بما يأتي:

١- إن ذلك لم يسمع من كلام العرب، وهو خطأ في القياس، قال ابن السراج: «فالعطف على عاملين خطأ في القياس، غير مسموع من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لحاز على ثلاثة وأكثر من ذلك، ولو كان للذي أجاز العطف على عاملين أي شاهد عليه بلفظ غير مكرر، نحو: إن في الدار زيدا والمسجد عمرا، وعمرو غير زيد، لكان ذلك له شاهدا، على أنه إن حكى مثله حاكاً ولم يوجد في كلام العرب شائعا فلا ينبغي أن تقبله وتحمل كتاب الله عز وجل عليه»^(٢).

٢- إن العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمعد واحد، فلا يجوز؛ لأن حرفا واحدا لا يدل في حين واحد على أزيد من معنى واحد، بخاصة أن حرف العطف ضعيف، مما يمنع أن يكون بمنزلة عاملين مختلفين^(٣).

أما ما استدلل به المجيزون فقد خرجهم المانعون تخريجات عدة مختلفة عما ذهب إليه مخالفوهم؛ من ذلك:

(أ) إن آيات الجائية السابقة تتخرج على أن تكون (آيات) المتأخرة توكيدا لـ (آيات) المتقدمة لا معطوفة عليها، فيكون المعطوف حينئذ واحدا فقط، وتكون الواو ثابتة من باب (في) خاصة^(٤).

(١) انظر: مجمع البوامع ١٩٠/٣ حيث نسب السيوطي هذا الاستدلال لشيخه الكافيجي.

(٢) الأصول ٧٥/٢ وانظر: شرح المفصل ٢٧/٣، مجمع البوامع ١٩٠/٣.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٥/١، شرح التسهيل ٣٧٨/٣، شرح الكافية (ليبيا) ٣٤٦/٢، مجمع البوامع ١٩٠/٣.

(٤) انظر: الأصول ٧٤-٧٥، المعنى ٦٣٣.

(ب) أن يُجعل الجر بعد العاطف في الآيات والأبيات السابقة بحرف محذوف مماثل لما تقدم وحذف ما دل عليه دليل من حروف الجر وغيرها مجمع على جوازها، والحمل عليه أولى من العطف على عاملين، فإنه مختلف فيه، والأكثر على منعه، وموافقة الأكثر أولى^(١). ويدل على أن (في) مقدرة في الآيات السابقة قراءة من قرأ: (وفي اختلاف) مصرحاً بـ(في)^(٢)

(ج) قول العرب السابق: ما كل سوداء... محمول على حذف المضاف، فإن قيل حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل، وهو ضعيف، والعطف على عاملين ضعيف أيضاً، فلم كان عمله على حذف الجار أولى من عمله على العطف على عاملين؟ قيل: لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم وله وجه من القياس... فكان عمله على ما له نظير أولى، وهو من قبيل أحسن القبيحين^(٣).

الترجيح:

يظهر لي رجحان ما ذهب إليه الأعلام في هذه المسألة من إجازة العطف على معمولي عاملين بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين، نحو: إن في الدار زيدا والحجرة عمرا، وليس بقائم زيد ولا خارج عمرو؛ أما إذا لم يتقدم المجرور في المتعاطفين فإنه يمتنع العطف على معمولي عاملين؛ وذلك لما يأتي:

١ - الأمثلة المسموعة التي جاء فيها العطف على معمولي عاملين كانت على هذه الصفة، فلم يسمع إلا والمجرور مقدم في المتعاطفين^(٤).

(١) شرح التسهيل ٣/٣٧٨، وانظر: المص ٦٣٣.

(٢) وهي قراءة ابن مسعود، انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤٥، البحر المحيط ٨/٤٣، الدر المصون ٩/٦٣٦، المص ٦٣٣.

(٣) شرح المفصل ٢/٢٧، وانظر: الكتاب ١/٦٥-٦٦.

(٤) انظر: همع البوامع ٣/١٩١.

٢- تساوي الجملتين المعطوفتين إذا وردتا على هذه الصفة، يقول الأعلام: «إذا قلت: في الدار زيد والحجرة عمرو جرى آخر الكلام وأوله على سواء، من تقديم الخبرين على المخبر عنهما، واحتمل الكلام الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف، والاتصال المحذوف بحرف العطف القائم مقامه في الاتصال بالمرور، فلم يبق في الكلام إزالة شيء عن موقعه لوقوع الرتبة منه»^(١).

٣- من منع العطف على معمولي عاملين تكلف تأويلات لا تحلو من بعد، وما لا شك فيه أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى ذلك. ولعل مما يستأنس في هذا الموضع ما ذكره ابن هشام في قوله: «... وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو»^(٢).

العطف بـ(بل):

معنى (بل) في كلام العرب الإصراب، فإن تلا (بل) جملة، فإنها تكون عندئذ حرف ابتداء، نحو قول الله تعالى: «وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا مَبْحَثًا بَلْ جِبَالٌ مَكْرُومَةٌ»^(٣)، أما إذا تلاها مفرد، فهي عاطفة^(٤).

واختلف النحويون في شروط العطف بـ(بل)، والمواضع التي تكون فيها عاطفة، وذلك على قولين:

الأول: اشترط الكوفيون للعطف بـ(بل) إذا وقع بعدها مفرد، أن تكون بعد

(١) تحصيل عبي اللهب ١/ ٤٣-٤٤. وانظر: معجم الهوامع ٣/ ١١١، ابن الطراوة الحوي ٢٨٦.

(٢) معني اللبيب ٦٣٤.

(٣) سورة الأنبياء، الآية ٢٢٦.

(٤) انظر: شرح الحيل لابن عصفور ١/ ٢٢٩، رصف الماني ٢٣٠-٢٣٢، لمعني ١٥١-١٥٣.

نفي أو ما جرى مجراه، نحو: ما رأيت عمراً بل ريداً، ولا تكرم عمراً بل ريداً^(١)،
وتابعهم من الأندلسيين: أبو جعفر بن صابر^(٢)، وأبو حيان^(٣).

الثاني: أجاز البصريون العطف بـ(بل) مطلقاً، سواء سقت بنفي وما جرى
مجراه أم بإيجاب^(٤).

الأدلة والمناقشة:

لم يذكر من أجاز العطف بـ(بل) مطلقاً، سواء سبقت بنفي أم إيجاب أدلة
مسموعة عن العرب ورد فيها العطف بـ(بل) بعد إيجاب في حدود ما اطلعت عليه،

(١) انظر: الصحاح ٢٠٨، ارتشاف الصرب ٦٤٤/٢، تذكرة النحاة ٤٣٥/٢، التلخيص
وانتكمال ١٦٩/٤ ب، الحى اللاني ٢٥٤، المص ١٥٣، معجم الهوامع ١٨٠/٣، الموي ١٥٤.
هؤلاء جميعاً نسبوا هذا القول للكوفيين، لكن الأنباري نقل في الإصناف ٤٨٤/٢ أن
الكوفيين يميزون العطف بـ(بل) بعد الإيجاب وقال الرضي في شرح الكافية ٣٧٨/٢: «ونقل
صاحب المصنف عن الكوفيين أنهم لا يميرون العطف بـ(بل) بعد الإيجاب، والظاهر أنه وهم
من السافل، فإنهم يميرون عطف المفرد بـ(لكن) بعد الموجب حملاً على (بل)، كما نقل
عنه ابن الأنباري والأندلسي، فكيف يعمون هذا؟». أم السيوطي فبعد روايته لمع
الكوفيين العطف بـ(بل) بعد الإيجاب، ذكر في مسند (لكن) أن الكوفيين يميرون العطف
بها بعد الإيجاب حملاً لها على (بل) لأنها مثلها في المسمى (انظر: المعجم ١٨٥/٣).

والذي يظهر لي أن المسألة محتملة لأحد أمرين: إما أن يكون الأنباري وأهله في نسبه إجازة
الكوفيين العطف بـ(بل) بعد الإيجاب، أو أن يكون ما نسب للكوفيين هو في الحقيقة رأي
لهشام بن معاوية فقط، ثم عُتِمَ خطأ على الكوفيين جميعهم؛ وتخصيص هشام لأنه
يسب إليه في كثير من المراجع قوله: محال: صرحت عبدالله بل إياك، كما سيأتي.

(٢) انظر: ارتشاف الصرب ٦٤٤/٢، معجم الهوامع ١٨٠/٣ وابن صابر هو أبو جعفر أحمد
بن صابر النحوي، قرأ عليه أبو جعفر بن الرزير. وعُرف بملعبه إلى أن للكلمة قسماً رابهاً،
سماء الخالفة. (انظر: بنية الوعاة ٣١١/١).

(٣) انظر: المرجعين السابقين، والتلخيص والانتكمال ١٦٩/٤ ب.

(٤) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والكتاب ٤٣٥/١-٤٣٦.

والأمثلة التي يذكرونها في ذلك من تلك الأمثلة التي يوردها التحويون للتوضيح، كما فعل سيبويه حينما قال: «ومنه أيضا: مررت برجل صالح بل طالح، وما مررت برجل كريم بل لئيم، أبدلت الصفة الأخيرة من الصفة الأولى وأشرت بينهما (بل) في الإجراء على المعوت. وكذلك: مررت برجل صالح بل طالح، ولكنه يجيء على النسيان أو الغلط، فيتدارك كلامه؛ لأنه ابتداء بواجب»^(١).

أما الكوفيون فدليلهم لما ذهبوا إليه من منع مجيء (بل) عاطفة بعد إيجاب، هو عدم ورود ذلك عن العرب؛ لذلك قال هشام بن معاوية: ومحل ضربت عدائله بل إياك^(٢).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون؛ فلا يجوز انعطاف (بل) بعد الإيجاب؛ وذلك لعدم السماع عن العرب، يقول أبو حيان: «وكرر الكوفيين وهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ كلام العرب، يذهبون إلى أن (بل) لا تجيء إلا بعد نفي أو ما جرى مجراه، ولا تجيء بعد إيجاب، دليل على عدم سماعه من العرب أو على قلة سماعه»^(٣).

(١) الكتاب ١/ ٤٣٤

(٢) انظر: الصاحبي ٢٠٨، الارتشاف ٢/ ٦٤٤، المفني ١٥٣، جمع البوامع ٣/ ١٨٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٤٤، التلبييل والتكميل ٤/ ١٧٠، جمع البوامع ٣/ ١٨٠ وقد ذكر ابن هشام الحجة نفسها لكن دون أن ينسبها لأبي حيان (انظر: المعني ١٥٣).

باب عطف البيان

جريان عطف البيان على النكرة:

العطف ضربان: عطف نسق، وعطف بيان. وهذا الأخير هو التابع الحاري مجرى العت في ظهور متبوعه.

واختلف النحويون في مجيء عطف البيان نكرة تابعا لنكرة؛ وذلك على قولين: الأول: أجاز الكوفيون مجيء عطف البيان نكرة تابعا لنكرة^(١)، وتابعهم من الأندلسيين: ابن عصفور^(٢)، وابن مالك^(٣).

الثاني: ذهب البصريون إلى التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان، ومنعوا جريانه على النكرة، وقالوا: لا يجري إلا في المعارف^(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز جريان عطف البيان على النكرة بما يلي:

- ١- قول الله - تعالى -: ﴿أَوْ كَثْرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾^(٥)، حيث قرئت بتنوين (كفارة)^(٦)، فيكون (طعام مساكين) عطف بيان لـ (كفارة).

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٢٦، ارتشاف الضرب ٢/٦٠٥، المساعد ٢/٤٢٣-٤٢٤، أوضح المسالك ٣/٣٤٨، توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٨٦، معجم الهوامع ٣/١٣٢، التصريح على التوضيح ٢/١٣١.

(٢) انظر: شرح الجمل ١/٢٩٤، ارتشاف الضرب ٢/٦٠٥، معجم الهوامع ٣/١٣٢، التصريح على التوضيح ٢/١٣١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٢٦، الارتشاف ٢/٦٠٥، المساعد ٢/٤٢٣-٤٢٤، توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٨٦.

(٤) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

(٥) سورة المائدة، الآية (١٩٥).

(٦) انظر: قرأ سافع وابن عامر بإصافة (كفارة) لما بعدها، والناقون بتووينها ورفع ما بعدها. انظر - السبعة ٢٤٨، الكشف ١/٤١٨، البحر المحيط ٤/٣٦٧، الدرر المصون ٤/٤٢٤-٤٢٥.

٢- قول الله -تعالى-: (مِنْ ذُرِّيَّتِهِ جَهَنَّمَ يُسْقَى مِنْ مَّاءٍ صَافٍ) ^(١)، فـ(صافٍ) عطف بيان لـ(ماء) ^(٢).

٣- قول الله -تعالى-: (يُوقَدُ مِنْ شَجَرٍ مُبْتَرِكٍ لَا يَتَوَدَّى لَا شَرْقِيٌّ وَلَا غَرْبِيٌّ) ^(٣)، قالوا: إن (زيتونة) عطف بيان لـ(شجرة) ^(٤).

أما من منع جريان عطف البيان على النكرة، فاحتج بأن البيان بيان كاسمه، والترض من عطف البيان تبين الاسم المتبوع وإيضاحه، والنكرة لا يصح أن يبين بها غيرها، لأنها مجهولة، ولا يبين مجهول بمجهول ^(٥).

ومن ثم خرجت النصوص السابقة على البدلية - بدل كل من كل - لا على العطف، قال السمين الحلبي - بعد أن أورد النصوص السابقة - والادل فيهما محتمل فلا حجة له، والبدل قد يجيء للبيان ^(٦).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جوار جريان عطف البيان على النكرة كما يجري على المعرفة، وذلك لما يأتي:

- ١- للأدلة السابقة المحتملة بوضوح لأن تُخرج على عطف البيان.
- ٢- إن بعض السكرات قد يكون أحص من بعض، والأخص يبين غير الأخص، فإذا كانت النكرة أخص مما جرت عليه، أفادته تبيناً، وإن لم تصيره

(١) سورة إبراهيم، الآية ١٦٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٨٠/٧، المساعد ٤٢٤/٢، مع الهوامع ١٣٢/٣، التصريح على التوضيح ١٣١/٢.

(٣) سورة البور، الآية ١٣٥.

(٤) انظر: شرح الجليل لابن عصفور ٢٩٤/١، الدر المصون ٤٠٨/٨، المساعد ٤٢٤/٢، مع الهوامع ١٣٢/٣.

(٥) انظر: مع الهوامع ١٣٢/٣، التصريح على التوضيح ١٣١/٢.

(٦) الدر المصون ٤٢٥، وانظر: المرجعين السابقين.

معرفة ، وهذا القدر كافٍ في تسميته عطف بيان^(١) .

٣- إذا كانت الحاجة داعيةً إليه في المعرفتين ، فهي في النكرتين أشد ؛ لأن النكرة يلزمها الإبهام ، فهي أحوج إلى ما يبينها من المعرفة ، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل^(٢) .

(١) انظر : جمع الهوامع ١٣٢/٢ ، التصريح على التوضيح ١٣١/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٦/٣ .

باب القسم

الاختلاف في الجواب إذا توالى قسم وشرط:

إذا اجتمع شرط وقسم وتقدم عليهما ذو خير، فإنه يجوز عند الحويين جعل الجواب للشرط مع تأخره^(١).

واختلف في الجواب إذا اجتمعا دون أن يتقدم عليهما ما يطلب خبراً؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الفراء من الكوفيين إلى إجازة أن يعني جواب الشرط المتأخر عن القسم عن جواب القسم المتقدم على الشرط، فيجوز على قوله أن يقال: والله إن قام زيد يقيم عمرو^(٢)، وتابعه على ذلك ابن مالك^(٣).

الثاني: ذهب جمهور النحويين إلى أنه إذا اجتمع القسم مع الشرط فإن الجواب يبنى على الأول منهما، ويحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه، ومنعوا ما أجازته الفراء ومن وافقه^(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل الفراء ومن وافقه لمذهبهم بما يأتي:

١- قول الشاعر:

لَعِنْ كَانَ مَا حُثِّتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَحْصَمَ فِي هَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا^(٥)

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٩، شرح التسهيل ٢/٢١٥-٢١٦، ارتشاف الضرب ٢/٤٩٠، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٤٠٤.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٦٥-٦٩، ١٣٠-١٣١، ارتشاف الضرب ٢/٤٩٠، المساعد ٢/٣٢٥، همع الهوامع ٢/٤٠٤، التصريح على التوضيح ٢/٢٥٤، خزنة الأدب ١١/٣٢٩ وما بعدها.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٢١٥-٢١٦، وانظر المراجع السابقة علماً بمعاني القرآن.

(٤) انظر: المراجع السابقة.

(٥) قائله امرأة من عقيل، انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٧، ١٣٠، شرح الكافية للرضي ٢/٣٩٢، أوضح المسالك ٤/٢١٩، المعنى ٣١٢، لسان العرب ١٢/١٦٤ (ختم)، المقاصد النحوية ٤/٤٣٨، همع الهوامع ٢/٤٠٤، التصريح على التوضيح ٢/٢٥٤، خزنة الأدب ١١/٣٢٨.

حيث أجيب بالفعل المجزوم (أصم)، مع وجود اللام الموطئة للقسم، وهي متقدمة على الشرط، مما يدل على أن الجواب للشرط مع أنه متأخر.

٢- قول الآخر:

لَسِنٌ مُبَيَّتٌ بِمَا عَنْ غِيبٍ مَغْرَكَةٍ لَا تُنْفِصَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَقَمٌ^(١)
فاللام في (لسن) موطئة للقسم، وقوله: (لا تلغنا) جواب الشرط دون القسم، بدليل الجزم، ولو كان جواباً للقسم لقال: لا تلغينا

٣- قول الشاعر:

لَسِنٌ كَانَتْ الدُّنْيَا عَنْهَا مَا أَرَى تَبَارِيحَ مِنْ لَيْلَى قَلَمْتُ أَرْوَحَ^(٢)
حيث اقترنت جملة الجواب بالفاء، مما يدل على أنها جواب للشرط لا للقسم.

٤- قول الآخر:

حَفَعْتُ لَهُ إِنْ مُدْلِحِ الدَّيْلِ لَا يَرْ أَمَامَكَ بَيَّتَ مِنْ بُيُوتِي صَائِرٌ^(٣)
حيث جزم (لا يزل) على أنه جواب للشرط المتأخر عن القسم.

أما جمهور الحوئين فقد أوجبوا أن يكون الجواب للقسم إذا تقدم على الشرط، نحو قول الله -تعالى-: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾^(٤). ومن ثم لحأوا إلى تخريج النصوص السابقة وغيرها مما استدل به القراء ومن وافقه لمذهبهم، على أوجه مخالفة لهم؛ ومن هذه التخريجات:

(١) قاله الأعشى، انظر: تخريج البيت ص ٣٥٩.

(٢) قاله ذو الرمة، انظر: ديوانه ١٢١٢، الكامل ٤٢١، الأغاني ٢٩٣/٥، شرح التسهيل

٢١٦/٣، المساعد ٣٢٥/٢، اللحي ٣١١، شرح شواهد المعنى ٦٠٩، خزائن الأدب ٣٢٨/١١

(٣) لا يعرف قاله، انظر: معاني القرآن للقراء ٦٩/١، شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٩/١،

شرح الكافية لبرصبي ٣٩٢/٢، خزائن الأدب ٣٤١/١١، ومعنى أدلج. سار الليل كله،

وأراد بالبيت جماعة من أقاربه أو أهله يسرون أمام المحاطب يحرسونه

(٤) سورة النور، الآية ٥٣.

١- إن اللام في الآيات الثلاث الأولى ليست موطنة للقسم، بل هي زائدة^(١)

٢- إن إغناء جواب الشرط المتأخر عن القسم المتقدم هو من باب الضرورة^(٢).

٣- إن الجواز مقصور على الشعر وهو قليل^(٣).

٤- إن الشاعر بنى على الشرط دون القسم في البيت الرابع السابق؛ لأنه جعل (حلفت) غير مضمن معنى القسم، بل هو خبر محض، ولو ضمنه القسم لبنى (لا يزال) عليه لتقدمه، فكأنه قال: حلفت، وتم الكلام، ثم أراد أن يبين بعد ذلك ما الذي حلف عليه^(٤).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الرضي من إجازته للمسألة بقلة في الشعر، يقول: «يجوز قليلاً في الشعر اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصدئه»^(٥)؛ والذي دعاني إلى هذا الترجيح ما يأتي:

١- الشواهد الشعرية السابقة وما شاكلها، وقد أغنى فيها جواب الشرط عن جواب القسم مع تأخر الشرط.

٢- إن المانعين لم يذكروا دليلاً على امتناع ما أجازته الفراء ومن وافقه، بل عمدوا إلى الأدلة المسموعة لهذا الحكم فأخرجوها عن ظاهره بغير موجب، وحكموا بزيادة اللام مع إمكان القول بعدم الزيادة، والوقوف على ظاهر ما ورد عن العرب أولى^(٦).

(١) انظر: المفني ٣١١-٣١٢، خزانة الأدب ١١/٣٢٧-٣٢٨.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح ٢/٢٥٤، خزانة الأدب ١١/٣٢٨ وما بعدها.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٩٢، خزانة الأدب ١١/٣٢٧ وما بعدها.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٩، خزانة الأدب ١١/٣٤١.

(٥) شرح الكافية ٢/٣٩٢، ومن الغريب أن يسبب البغدادي للرضي القول بأن هذا الأمر من الضرورة (انظر: الخزانة ١١/٣٤١، ٣٢٨)، وبخاصة أنه نسب له قبل ذلك ويعده القول

الصحيح الذي أشرت إليه في النفل

(٦) انظر: خزانة الأدب ١١/٣٣٢-٣٣٣.

- ٣- إن اليت الأخير السابق لا ينأى فيه القول بزيادة اللام، إضافة إلى أن ما خرج عليه المانعون لا يحفى ما فيه من تعسف.
- ٤- إن القسم ضعيف في نفسه؛ فهو أكثر إلغاءً من الشرط؛ لأنه أكثر دوراً في الكلام، وأيضاً تأثيره في الأصل في معنى الجواب أقل من تأثير الشرط في جوابه؛ ولذلك فليس من المستغرب أن يرجح الشرط - وإن تأخر - فيعتبر لأجل كونه أقرب إلى الجواب^(١).

حال المضارع المثبت الدال على المستقبل في جواب القسم:

إذا صُدِرت الجملة المجاب بها القسم بفعل مضارع وكان مثبت، فإما أن يراد به الاستقبال أو يراد به الحال. فإن أريد به الحال قرن باللام ولم يؤكد بالنون. وإن أريد بالمضارع المثبت الاستقبال وقرن به حرف التنفيس أو قدم عليه معموله، امتنع أيضاً تأكيداً بالنون، ولزم جعل اللام مقارنة بحرف التنفيس أو للمعمول المتقدم^(٢). واحتلف في المضارع المثبت إذا أريد به الاستقبال وخلا من حرف تنفيس وتقديم معمول؛ وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون تعاقب اللام والنون في الفعل نحو: والله ليقوم زيد غداً، والله يقوم زيد^(٣)، وتابعهم المارسي^(٤)، وابن مالك^(٥)، وذهب ابن عصفور إلى أن

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٩٢/٢-٣٩٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٠٧/٣-٢٠٨، المساعد ٣١٥/٢-٣١٧.

(٣) انظر: شرح المقدمة الخرجولية الكبير ٨٦٥/٢، شرح الكافية للرضي ٣٣٩/٢، ارتشاف النصب ٤٨٦/٢، المساعد ٣١٨/٢، جمع البوامع (ت شمس الدين) ٤٠٠/٢.

(٤) انظر: التذكرة، شرح الكافية للرضي ٣٣٩/٢، الارتشاف ٤٨٦/٢، المساعد ٣١٨/٢، جمع البوامع ٤٠٠/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢٠٩-٢١٠، المساعد ٣١٧/٢-٣١٨.

ذلك قليل جدا يابه الشعر^(١).

الثاني: ذهب البصريون إلى إيجاب اللام ونون التوكيد خفيفة أو شديدة، نحو: والله ليقومن زيد غدا^(٢). وأشار أبو حيان إلى أن ابن هشام الخطراوي وهم فادعي الإجماع على منع التعاقب^(٣).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تعاقب اللام والنون في الفعل بما يأتي:

١- قول الرسول -ﷺ-: (لَيَرَدَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرَفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي)^(٤)، حيث أفردت اللام والاستقبال مراد، مع عدم حرف تنفيس وتقدم معمول.

٢- قول الشاعر:

وَقَتِيلٍ مُرَّةً أَثَارَ فِائِسُهُ فَرَعَ وَإِنْ أَعَاهُمْ لَمْ يُقْصِدِ^(٥)
حيث خلا الفعل المضارع (أثارن) من اللام استغناء بالنون التي للتوكيد.

(١) انظر: شرح الجمل ١/٥٢٨.

(٢) انظر: المرجع في الهمش الثاني السابق، والكتاب ٣/١٠٤-١٠٧، المقتضب ٢/٣٣٣، ٣/١١، التلخيص والتكميل ٤/٦٠ ب، وخزانة الأدب ١٠/٦٠ وما بعدها.

(٣) انظر: معجم الهوامع (ت: شمس الدين) ٢/٤٠٠.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب: الفتن، باب: ما جاء في قول الله -تعالى-: ﴿وَأَنفِقُوا إِنَّمَا لَا تُحْسِنُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ ٨/٨٧ (در الطباعة العامة)، وأخرجه مسلم، كتاب: الفضائل.

(٥) قاله: عامر بن الطفيل، انظر: ديوانه ٥٦، الأصعيات ٢١٦، المفضليات ٣٦٤، شرح الحماسة للمرزوقي ٢/٥٥٨، أمالي ابن الشجري ١/٢٦٩، ٢/٢٢١، شرح المقدمة الخروئية الكبير ٢/٨٦٥، شرح التسهيل ٣/٢١٠، شرح الكافية ٢/٣٣٩، المفني ٨٤٥، شرح شواهد المفني ٢/٩٣٥، خزانة الأدب ٣/١٠، ٧٩/٦٠، شرح أبيات المفني ٨/٣، وقتيل مرة: أخو عامر بن الطفيل الحكم بن الطفيل، ومرة: أبو قبيلة، وفرع: الرأس العالي الشرف، لم يقصد: لم يقتل.

٣- قول الآخر:

نَسْأَلِي أَنْسُ أَوْسِي حَقَّةً لَمَرْدُني عَلَى سِنْوَةٍ كَأَنَّهُمْ مَعَانِدُ^(١)
حيث استغنى بلام التوكيد في (لَمَرْدُني) عن النون، وهو طاهر.

٤- قول الشاعر:

فَلَا وَابِي لَأَنْسِيَهَا حَمِيحاً وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومٌ^(٢)
والشاهد: استغناءه باللام عن النون في (لَأَنْسِيَهَا)

أما النصريون فقد أوجبوا اللام ونون التوكيد خفيفة أو شديدة، نحو قول الله - تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يَنْفَعَكَ لُتْمَتُهُ﴾^(٣)، وقد أوجبوا الجمع بين اللام والنون لأن اللام تدخل لتحقيق المحلوف عليه، ولزمت النون في آخر الفعل ليفصل بها بين فعل الحال والاستقبال؛ فهي دليل الاستقبال^(٤).

ومن ثم رد البصريون أدلة المجيزين للتعاقب، وخرجوها على أنها من باب الضرورة^(٥).

(١) قائله زيد العورس، انظر: الحماسة ٢٨٨/١، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٥٧/٢، شرح المقدمة الخرولية ٨٦٥/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٨/١، الصرائر ١٥٧، شرح التسهيل ٢٠٩/٣، شرح الكافية للرضي ٣٣٩/٢، رصف الماني ٣١٤، خزانة الأدب ١٠/٦٥، الدرر النول مع ٤٦/٢. وتأتي من الآية: وهي اليمين، وابن أوس: هو قيس بن أوس بن حارثة فله زيد العورس، ومعاند: جمع معاند وهي المسر والسفود.

(٢) قائله عبدالله بن رواحة -رضي الله عنه-، انظر: ديوانه ١٠٣، شرح التسهيل ٢٠٩/٣، شرح الكافية الشافعية ٨٥٣/٢، المعني ٨٤١، المساعد ٣١٥/٢، لسان العرب ٢٢١/١ (أوب)، شرح شواهد المغني ٩٣٢/٢.

(٣) سورة التعلين، الآية ١٧.

(٤) انظر: اللامات ١١٤، رصف الماني ٣١٣.

(٥) انظر: شرح الكافية ٣٣٩/٢، الارتشاف ٤٨٦/٢، المغني ٨٤١، رصف الماني ٣١٤، جمع البوامع (ت شمس الدس) ٤٠٠/٢، خزانة الأدب ٦١/١٠.

الترجيح:

يظهر لي جواز التعاقب بين النون واللام في الفعل المثبت المراد به الاستقبال الواقع في جواب القسم ؛ وذلك لما يأتي:

١- مجيء ذلك في شواهد عدة، منها تلك التي وردت عند الحديث عن أدلة المجيزين.

٢- كما يفصل بين فعل الحال والاستقبال بالنون، يجوز كذلك الفصل بينهما بقرائن أخرى، منها سياق الكلام كما في الحديث السابق الذي أورده المجيزون؛ لذلك جاز حذف النون والاقتصار على اللام فقط.

٣- إن القول بأنه لم يأت في الكلام محو: والله ليقوم زيد، مردود بالحديث السابق وما شاكله.

٤- أما اللام فلا محذور في الاستغناء عنها؛ لأن النون دليل عليها، يقول المالقي -متحدثاً عن اللام-: «...فإنها غير لازمة لأنها في الحقيقة لام الابتداء، لأنها لا تدخل في موضع لا تصلح فيه (إن) المكسورة، ولام الابتداء لا تلزم في الابتداء فلا تلزم في الخواب، فهذا وجه. ووجه آخر أنه قد حصل التوكيد لجملة القسم فلا ضرورة إلى توكيد غيره إلا مبالغه خاصة»^(١).

القسم على فعل الحال

اختلف النحويون في الجملة المحاب بها القسم، هل تكون جملة فعلية مصدرية بفعل مضارع مراد به الحال، أم لا؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب بعض النحويين إلى عدم إجازة القسم على الحال، ونسب ذلك إلى المبرد^(٢).

(١) وصف المباني ٣١٤.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٣٩/٢، المساعد ٣١٦/٢، وفي المختص ما يوحى بفلك حيث يقول المبرد: «...فإنما ذلك لأن القسم لا يقع إلا على ما لم يقع من الأفعال» (المختص ٣٣٣/٢).

الثاني: أجاز الكوفيون القسم على الفعل المضارع الدال على الحال على لفظه، فيؤكد عندهم حينئذ باللام، نحو قولهم: والله ليفعل زيد الآن^(١). وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك^(٢)، وأبو حيان^(٣).

الثالث: لا يجوز الإقسام على الفعل المضارع الدال على الحال على لفظه، وإنما يبنى من الفعل اسم فاعل وتصيره خبراً مبتدأ ثم تقسم على الجملة الاسمية، فتقول: والله إن زيدا لقائم، وينسب هذا القول إلى البصريين^(٤)، واختاره ابن عصفور^(٥).

الأدلة والناقشة:

استدل من لم يجوز الإقسام على فعل الحال بأن مشاهدته تفني عن أن يقسم عليه، فهو متحقق الوجود فلا يحتاج إلى تأكيد بالقسم^(٦).

أما من أجاز القسم على الفعل المضارع على لفظه بتوكيده باللام، فقد استدل بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٧)، حيث قرئت: لأقسم بيوم القيامة، بغير مد^(٨)

(١) انظر: شرح الألفية لابن الساطم ٦٢١، حاشية الصبان على الأشموني ٢١٥/٣-٢١٦، خزانة الأدب ٦٨/١٠

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٠٨/٣، المساعد ٣١٦/٢.

(٣) انظر: البحر المحيط ٩١/١٠.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الساطم ٦٢١، حاشية الصبان على الأشموني ٢١٥/٣-٢١٦، خزانة الأدب ٦٨/١٠.

(٥) انظر: شرح الجمل ٥٢٨/١، البحر المحيط ٩١/١٠.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٧-٥٢٨، شرح الكافية للرصي ٣٣٩/٢، للساعد ٣١٦/٢.

(٧) سورة القيامة، الآية ٤١.

(٨) وهي قراءة ابن كثير في رواية قنبل، وقيل: هي قراءة الحسن والأعرج والزهري وابن

هرمزم، انظر: معاني القرآن للقرطبي ٢٠٧/٣، المحتسب ٣٤١/٢، إعراب القراءات السبع

وعملها ٤١٤/٢، إعراب القرآن للحاس ٧٧/٥، الجامع لأحكام القرآن ٦١/١٩.

٢- قول الشاعر:

لَيْسَ تِلْكَ قَدْ صَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُرُوتَكُمْ لَعَلَّمْتُ رَمِي أَنْ تَمْتَيَّ وَاسِيعٌ^(١)

حيث اكتفى المضارع الواقع جواباً للقسم (يعلم) باللام، وهو دال على الحال.

٣- قول الآخر:

بِمِثْلٍ لَا تُنْقِصُ كُلَّ امْرِئٍ يُزَخْرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ^(٢)

حيث جاء الفعل المضارع الواقع في جواب القسم مقروناً باللام، وهو دال على الحال.

٤- قول الآخر:

وَعَيْشُكَ بِمَا سَلِمَى لِأَرْفِئِ النَّيِّ لِمَا شِئْتَ مُسْتَحِلٌّ وَلَوْ أَنَّهُ الْقَتْلُ^(٣)

الشاهد فيه: مجيء الفعل المضارع الدال على الحال في جواب القسم، مقترناً باللام.

أما البصريون الذين منعوا الإقسام على الفعل المضارع على لفظه، فحججتهم أن إدخال اللام على لفظ الفعل المضارع يؤدي إلى اللبس في بعض المواضع، يقول ابن عصفور: «ولمّا لم يجر أن تبقى الفعل على لفظه وتدخل اللام، لأنك لو قلت: والله ليقوم زيد، لأدى ذلك إلى الالتباس في بعض المواضع، وذلك إذا قلت: إن زيدا والله ليقوم، لم تدرك هل (يقوم) خبر (إن) أو جواب للقسم، ولا يجوز إدخال

(١) قائله الكميت بن عدي، انظر: معاني القرآن للفراء، ٢/١٠٦، ١٣١/٦٦، شرح التسهيل ٢٠٨/٣، شرح الكافية ٢/٣٣٩، شرح الألفية لأبي الناطم ٦٢١، البحر المحيط ١٠/٩١، المساعد ٢/٣١٦، التصريح على التوضيح ٢/٢٥٤، المقاصد النحوية ٤/٣٢٧، خزنة الأدب ١١/١٠، ٦٨/٤٢٩، ٣٣١.

(٢) لا يعرف قائله، انظر: شرح التسهيل ٢/٢٠٨، شواهد التوضيح ١٦٦، أوضح المسالك ٩٥/٤، التصريح على التوضيح ٢/٢٠٣، المقاصد النحوية ٤/٣٣٨، حاشية الصبان على الأشموني ٢/٢١٥. ومعنى يزخرف: يزين.

(٣) لا يعرف قائله، انظر: شرح التسهيل ٢/٢٠٨، شواهد التوضيح ١٦٦.

التون فارقة فتقول: إن زيدا والله ليقوم ؛ لأن النون تخلص للاستقبال^(١).
لذلك عمدوا إلى تغيير المضارع خيراً لابتداء محذوف، فتصير الجملة اسمية،
فيقسم عليها^(٢) أو أن ينشأ من الفعل اسم فاعل، ثم يصير خيراً لابتداء، ثم تقسم
على الجملة الاسمية، فتقول: والله إن زيدا قائم، والله لزيد قائم^(٣).
وخرج البصريون ومن وافقهم أدلة الكوفيين على تقدير متداً محذوف، فيكون
التقدير في آية القيامة السابقة: فلأنا أقسم^(٤)، وكذلك الشأن مع بقية الشواهد.
كما ادعى بعضهم أن قراءة (لأقسم) في آية القيامة لحن، يقول أبو جعفر
الحساس - معقّباً على القراءة نفسها - : «وهذا لحن عند الخليل وسيبويه، وإنما يقال
بالنون: لأقومن»^(٥).

الترجيح:

يترجع لي في هذه المسألة جواز مجيء الفعل المضارع الدال على الحال بلفظه
جواباً للقسم، دون حاجة إلى تقدير ؛ وذلك لما يأتي:

- ١- للشواهد السابقة ومنها قراءة قرآنية، ولا عبرة لقول من لحن هذه
القراءة ؛ لأنها سنة متبعة، والواجب تصحيح العربية بالقراءة، لا تصحيح
القراءة بالعربية.
- ٢- إن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك، ولا حاجة إلى
الإضمار في هذه المسألة ؛ لأن الحال لا ينافي القسم كما اعترف به البصريون
في الجملة الاسمية.

(١) شرح الجمل ١/ ٥٢٨.

(٢) انظر: البحر المحيط ١٠/ ٩١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٨.

(٤) انظر: البحر المحيط ١٠/ ٩١، حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢١٥.

(٥) إعراب القرآن ٥/ ٧٧.

٣- أما من منع القسم على فعل الحال بحجة أن مشاهدته أغنت عن أن يقسم عليه ، فيرد قوله بأنه قد يعوق عن المشاهدة عائق فيحتاج إذ ذاك إلى القسم ، نحو قولك: والله إن زيدا في حال قيام، لمن لا يدرك قيام زيد، فرب موجود غير مشاهد يصح إنكاره^(١).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٨، شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٩

باب النداء

الخلاف في العامل في المنادى

المنادى هو المدعو، وهو مستحق للنصب لفظاً إن كان معرباً قابلاً لحركات الإعراب، نحو: يا عبدالله، وتقديراً إن كان مبنياً أو معرباً غير قابل لحركات الإعراب، كيا زيد، ويا فتى، ويا أخي^(١).

واختلف الحويون في العامل في المنادى؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب سيويه وجمهور الصريين إلى أن المنادى منصوب على أنه مفعول به لفعل واجب الحذف، فتقدير: يا عبدالله: أدعو عبدالله^(٢)

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن المنادى منصوب، والناصب له معنوي، وهو القصد، فالمنادى مفعول من جهة المعنى فقط^(٣)، وتابعهم من الأندلسيين ابن الطراوة^(٤)، كما تابعهم السهيلي الذي يقول: «والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره»^(٥).

الثالث: قيل إن الناصب للمنادى هو حرف النداء نفسه، والقائلون بذلك اختلفوا على مذاهب:

- ف قيل: إن الناصب هو حرف النداء على سبيل النية والعوض عن الفعل،

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٨٥، شرح الكافية للرضي ١/١٣٢ وما بعدها.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٩١، ٢/١٨٣، الأصول ١/٣٣٣، الإصناف ١/٣٢٦-٣٢٧، شرح المقدمة الجرجانية الكبير ١/٢٨١، شرح الكافية ١/١٣١، المساعد ٢/٤٨٠، شرح ألحقة ابن معط ٢/١٠٣٤، معجم الهوامع ٢/٢٥٠.

(٣) انظر: شرح السير في على الكتاب (باب النداء)، التلخيص والتكميل ١/١٦، ابن الطراوة الحوي ١٥٥.

(٤) انظر: المغني ٤٨٨، ابن الطراوة الحوي ١٥٥.

(٥) نتائج الفكر ٧٧.

فيكون المنادى مشبهاً بالمفعول به لا مفعول به ، ونسب ذلك إلى المبرد^(١).

- وقيل : إن حرف النداء هو الناصب على أنه اسم من أسماء الفعل وليس حرفاً ، ونسب ذلك إلى الفارسي^(٢).

- وقيل : إن الناصب هي حروف النداء على أنها أفعال^(٣)

الأدلة والمناقشة:

يقول سيبويه موضعاً رأيه في نصب المنادى بفعل محذوف وجوباً: «حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أريد عبدالله، فحذف (أريد)، وصارت (يا) بدلاً منها، لأنك إذا قلت: يا فلان، علم أنك تريد»^(٤).

ومما استدل به سيبويه وجمهور البصريين قول العرب: يا إياك. يقول سيبويه: «ومما يدل على أنه ينتصب على الفعل وأن (يا) صارت بدلاً من اللفظ بالفعل، قول العرب: يا إياك، إنما قلت: يا إياك أعني، ولكنهم حذفوا الفعل وصار (يا) و(أيا) بدلاً من اللفظ بالفعل»^(٥).

وقد لزم إضمار الفعل ولم يحز إظهاره لأسباب، منها: الاستغناء بظهور معناه. وقصد الإنشاء، حيث إن إظهار الفعل يوهم الإخيار. والتعويض منه بحرف النداء. كل ذلك مع كثرة الاستعمال. وكل واحد من هذه الأسباب كاف في إيجاب لزوم

(١) انظر: شرح المفصل ١/١٢٧، شرح الكافية للرصبي ١/١٣١-١٣٢، شرح ألمية ابن معط ١٠٣٤/٢. وفي المتنصب ما يخالف ذلك، حيث اتفق المبرد مع سيبويه في ناصب المنادى، وقد أشار بحقق الكتاب إلى هذه المسألة. انظر: المتنصب ٤/٢٠٢.

(٢) انظر: شرح المفصل ١/١٢٧، شرح الكافية للرضي ١/١٣٢. ونسب له السيوطي القول بأن الناصب حرف النداء لبيانته عن الفعل انظر: همع البوامع ٢/٢٥.

(٣) انظر: همع البوامع ٢/٢٦.

(٤) الكتاب ١/٢٩١. وانظر: ٢/١٨٢.

(٥) المرجع السابق ١/٢٩١. وانظر: شرح المقدمة الجرجولية الكبير ١/٢٨٢، المساعد ٢/٤٨٠.

الإضمار، ولا سيما قصد الإنشاء، فإن الاهتمام به في غاية الوكادة؛ لأن إظهار (أنادي) يوهم أن المتكلم مخبر بأنه سيوقع نداء، والغرض علم السامع بأنه منشئ له، والإضمار معين على ذلك، فكان واجباً هذا مع كون الحرف كالعوض منه فلم يجمع بينهما، كما لم يجمع بين العوض والمعوض منه^(١).

أما من ذهب إلى أن ما صلب المادى عامل معوي هو القصد إلى ذكره، فقد لخص السهيلي مذهبه بقوله: «والذي يظهر لي الآن أن (يا) تصويت بالمادى، نحو: (جوت)، و(ها)، ونحو ذلك، والمادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره؛ لما تقدم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجرداً عن الإخبار عنه: إنه منصوب»^(٢). كما احتج هؤلاء بفساد ما يؤول إليه قول من قال بتقدير عامل محذوف تقديره: أَدْعُوا؛ حيث إن ذلك يخرج الكلام من الإنشاء إلى الخبر، فالنداء إنشاء، وأدعو خبر، فعُد ما قدره^(٣).

واحتج من قال إن المادى منصوب بحرف النداء نفسه، بأنه لما قامت (يا) مقام (أدعو) عملت عمله، والذي يدل على أنها قامت مقامه:

- إنها تدخلها الإمالة، والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل دون الحرف.
- إن لام الحر تتعلق بها، نحو: يا لزيد، فإن هذه اللام لام الاستغاثة، وهي حرف جر؛ فلو لم تكن (يا) قامت مقام الفعل لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف^(٤).

(١) شرح التسهيل ٣/٣٨٥ وانظر: شرح المفصل ١/١١٧، شرح ألفية ابن معط ٢/١٠٣٤-١٠٣٥، معجم البوامع ٢/٢٥.

(٢) نتائج المكير ٧٧ ومضى (جوت)، دعاء للإبل إلى الماء و(ها)؛ زجر للإبل ودعائها، يقال: هاجت بالإبل، إذا دعوتها.

(٣) انظر: شرح المقدمة الخروية الكبير ١/٢٨٢-٢٨٣، للمسي ٤٨٨، ابن الطراوة السحوي ١٥٥.

(٤) انظر: الإصناف ١/٣٢٦-٣٢٧، شرح الكافية ١/١٣٢، شرح ألفية ابن معط ٢/١٠٣٥.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه سيويه وجمهور البصريين من أن النداء منصوب بفعل واجب الحذف ؛ وذلك لما يأتي :

- ١- مما يدل على أن حرف النداء ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه ، نحو : صاحب زيد أقبل ، ولو كان حرف النداء عاملاً لما جار حذفه وبقاء العمل^(١) .
- ٢- كما رد قول من نسب العمل لحرف النداء بأن الحروف لا تعمل بما فيها من معاني الأفعال خاصة ، إذ ليس حرف معنى يخلو من معنى الفعل ، فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها ، وليست تعمل كلها ، وإنما يعمل منها ما توافرت فيه أشباه الفعل ، وتلك الأشياء ليست موجودة في (يا)^(٢) .
- ٣- ومما يدل على أن العمل ليس لحرف النداء أن العرب قالت : يا إياك ، ولم تقل : ياك ، ولو كانت عاملة لأمكن اتصال المفعول بعامله ، وأن يقال : ياك^(٣) .

- ٤- أما الإمالة فلا توجب لـ(يا) عملاً ، بدليل إمالة (هلى) مع عدم عملها . والجار والمجرور في : يا لعمرى ، متعلق بالفعل المقدر وليس بحرف النداء^(٤) .

- ٥- إن تقدير (أدعو) لا يخرج التركيب عن معنى الإنشاء ، إذ مثله مثل : أعتقت وبعث ، التي في ظاهرها الخبر ومعناها الإنشاء وقد أطال أبو علي الشلوين في بيان وجه الإنشاء في هذا التركيب^(٥) .

(١) انظر: نتائج الفكر ٧٧-٧٨ ، همع البوامع ٢٦/٢

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٨٢ .

(٣) انظر: المرجع السابق ، همع البوامع ٢٦/٢ .

(٤) انظر: شرح ألفية ابن معط ٢/١٠٣٥ .

(٥) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٨٢-٢٨٤ ، المساعد ٢/٤٨٠ .

(أ) من حروف النداء:

حروف النداء عند سيويه وجمهور البصريين خمسة، هي: (يا) وهي أم
الباب، أيا، هيا، أي، والألف^(١).

وراد الكوفيون من هذه الحروف (إ) بالمد، وهي عندهم للبعيد^(٢)، وتابعهم من
الأندلسيين: ابن عصور^(٣)، وابن مالك^(٤)، وأبو حيان^(٥).

الأدلة والمناقشة:

لم يذكر سيويه (أ) من حروف النداء، واقتصر على ذكر الأحرف الخمسة
فقط، يقول: «فأما الاسم غير المندوب فيُسبّه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا،
وأي، وبالألف»^(٦)، فلم يذكر (إ) الممدودة، والظاهر أنه لم يسمع ذلك ممن يثق
بهم من العرب.

أما الكوفيون فيقول عنهم ابن مالك: «ولم يذكر مع حروف النداء (إ) و(أي)
بالمد إلا الكوفيون، رووها عن العرب الذين يثقون بعريتهم»^(٧)

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٢٩، المقتضب ٤/٢٣٣، الأصول ١/٣٢٩، شرح المفصل ٨/١١٨،
المغني ٢٩، شرح ألفية ابن معط ٢/١٠٣٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٨٦، ارتشاف الصرب ٣/١١٧، توضيح المقاصد والمسالك
٣/٢٦٩، الحسني الثاني ٢٤٩، المساعد ٢/٤٨٢، جمع الهوامع ٢/٢٨.

(٣) انظر: شرح الحمل ٢/٨٢، المقرب ١/١٧٥. وقد جمل ابن عصور (إ) للقريب كالهزمة.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٨٦، شرح همدان الحافظ ١/١٧٤.

(٥) انظر: ارتشاف الصرب ٣/١١٧.

(٦) الكتاب ٢/٢٢٩، وانظر: المقتضب ٤/٢٣٣.

(٧) شرح التسهيل ٣/٣٨٦، على أن حصر ابن مالك للمقائلين بأن (إ) للباء في الكوفيين فقط
غير صحيح؛ فقد ذكر ذلك أيضا الأخفش انظر: شرح الجمل ٢/٨٢، الارتشاف ٣/١١٧،
توضيح المقاصد والمسالك ٣/٢٦٩، الحسني الثاني ٢٤٩، المساعد ٢/٤٨٢.

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة ما أثبتته الكوفيون ؛ لأن «رواية العدل مقبولة»^(١) ،
و«زيادة الثقة مقبولة»^(٢) . ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، بخاصة إذا كان هذا
الحافظ ثقة ، يعتد بروايته.

(١) شرح التسهيل ٣/٢٨٦. وانظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/٢٦٩.

(٢) شرح عمدة الحفاظ ١/١٧٤.

باب المنوع من الصرف

منع صرف المنصرف:

أجاز النحويون صرف ما لا ينصرف لتناسب أو ضرورة شعرية، لكنهم اختلفوا في منع صرف المنصرف؛ وذلك على أقوال:

الأول: جواز الأمر في الشعر، ومنعه في الاختيار، وعلى ذلك أكثر الكوفيين^(١)، والفارسي^(٢)، وتابعهم من الأندلسيين: ابن السيد البطليوسي^(٣)، وابن مالك^(٤)، وأبو حيان^(٥).

الثاني: منع المسألة مطلقاً، في الشعر أو النثر، وهو قول أكثر البصريين^(٦)، وتابعهم أبو موسى الحامض من الكوفيين^(٧).

الثالث: ذهب أبو العباس ثعلب إلى إجازة المسألة مطلقاً في الاختيار^(٨)

(١) انظر: الإصناف ٤٩٣/٢، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٦، شرح الحمل لابن عصفور ٥٦٦/٢، ارتشاف الصرف ٤٤٨/١، توضيح المقاصد والمسالك ١٧١/٤، شرح ألفية ابن معط ٤٤٢/١، معجم الهوامع ١٢٢/١، الخزانة ١٤٧/١.

(٢) انظر: المسائل البعدانيات ٤٥٠، الإصناف ٤٩٣/٢، الارتشاف ٤٤٨/١.

(٣) انظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٣٩١.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناطم ٦٦١، توضيح المقاصد والمسالك ١٧١/٤، معجم الهوامع ١٢٢/١، يقول ابن مالك:

ولا صطرار أو تناسب صرف
دو الملح، والمصرف قد لا يصرف

(٥) انظر: معجم الهوامع ١٢٢/١.

(٦) انظر: القصب ٣٥٤/٣، شرح الملح لابن برهان ٤٧٧/٢، أوضح المسالك ١٣٧/٤، التصريح على التوضيح ٢٢٨/٢، وأنظر: المرجع في الهوامش السابقة.

(٧) انظر: الارتشاف ٤٤٨/١، معجم الهوامع ١٢٢/١.

(٨) انظر: المرجعين السابقين، وأوضح المسالك ١٣٧/٤، وتوضيح المقاصد ١٧١/٤، والتصريح على التوضيح ٢٢٨/٢ والخلف هو أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد النحوي البغدادي، كان بارعاً في اللغة والنحو على مذهب الكوفي، وكان في اللغة أبرع أحد النحويين ثعلب وجلس موضعه بعد موته. روى عنه أبو عمر الزاهد وغلّام نعطويه صنف خلق الإنسان، والوحوش، النبات، المختصر في النحو توفي سنة ٣٠٥ هـ (انظر: طبقات الزبيدي ١٥٢-١٥٣، تاريخ بغداد ٦١/٩، إنباء الرواة ٢١/٣، ١٤١، بهية الوعاة ٦٠١/١).

الرابع: ذهب السهيلي إلى إجازة المسألة في العلم خاصة، ومنعها فيما دونه^(١).
الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز منع صرف المنصرف في الشعر بعدة أدلة من السماع والقياس؛
فمن الأدلة المسموعة:

١- قول الشاعر:

فَمَا كَانَ حِمْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ نِي مَخْمَعٍ^(٢)
فترك صرف (مرداس)، وهو منصرف أصلاً.

٢- قول الآخر:

نَصَرُوا بِبِيْهِمْ وَشَدُّوا أَرْزَهُ بِحُتْنٍ يَوْمَ تَوَاكَلُ الْأَبْطَالُ^(٣)
فترك صرف (حُتْنٍ) وهو منصرف في الأصل، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ
أَعْتَبْتَكُمْ كَقَرْنِكُمْ﴾^(٤)، قال الأتباري: «ولم يُروَ عن أحد من القراء أنه لم
يصرفه»^(٥).

٣- قول الآخر:

وَقَائِلِي مَا بَالُ دَوْمَرٍ بَعْدَنَا صَحَا فَلَبُّهُ عَنْ آبِ تَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ^(٦)

(١) انظر: أمالي السهيلي ٢٦، الخزانة ١/١٤٨، ١٤٧.

(٢) قائله العباس بن مرداس السلمي، انظر: ديوانه ٨٣، الأصول ٣/٤٣٧، ما يحتمل الشعر ٤٧،
الإيضاح ٢/٤٩٩، شرح المفصل ١/٦٨، شرح الجمل ٢/٥٦٦، شرح التسهيل ٣/٤٣٠.

(٣) قائله حسان بن ثابت ؓ، انظر: ديوانه ٣٩٣، الإيضاح ٢/٤٩٤، نسان العرب (حن).

١٣٣/١٣.

(٤) سورة التوبة، الآية (٢٥).

(٥) الإيضاح ٢/٤٩٤ إلا أن ابن عصفور قال: «وقد قرئ: ويوم حنين، بالفتح من غير
تووين» شرح الجمل ٢/٥٧٠.

(٦) قائله دوسر القريني، انظر: الأصمعيات ١٥٠، مجالس ثعلب ١٧٦، الإيضاح ٢/٥٠٠،
شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٦٦، خزنة الأدب ١/١٤٩.

فلم يصرف (دوسر) وهو في الأصل منصرف.

٤- قول الآخر:

طَبَّ الأَرَارِقِ بالكِتَابِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ عَائِلَةِ الشُّغُورِ عُلُورٌ^(١)

فترك صرف (شيب) وهو في الأصل منصرف.

والآيات من هذا النحو كثيرة

أما من القياس، فقد قال من أجاز منع صرف المنصرف: إنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قول الشاعر:

فَيَسَّاهُ بِشَرِي رَحْلُهُ قَالَ قَدْلُ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمَلَاطِ نَحِيْبٌ^(٢)

حيث إن الأصل (فيساهو) فحذف الواو ولأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى؛ لأن الواو متحركة والتنوين ساكن، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك ثم إن التنوين زائد، وقد يحذف في الوقف، والواو غير زائدة، ولا يجوز حذفها في الوقف^(٣).

أما من منع صرف المنصرف مطلقاً، فقد استدل بما يأتي:

١- إن الأصل في الأسماء الصرف، فلو أجاز ترك صرف المنصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل^(٤).

(١) قائله الأخطل، انظر: ديوانه ١٩٧، الإصناف ٤٩٣/٢، أوضح المسالك ١٣٧/٤، المقاصد المحمودة ٣٦٢/٤، التصريح على التصريح ٢٢٨/٢ وشيب: هو شيب بن يزيد رأس الخوارق الأارقة، وانتائب الحبوش، وهوت: من هوى به الأمر: أطمعه وغره، وعائلة: الشر، وغدور: فعول من العذر

(٢) نسب البيت للمعجيز السلولي، وقيل هو للمحبب الهلالي، انظر: كتاب القوافي للأخفش ٤٦، شعر المعجيز السلولي (مجلة المورد ٨، ع ١٠٢٢٩)، الأصول ٤٣٩/٣، الخصائص ٦٩/١، شرح أبيات سيويه ٣٣٢/١، الإصناف ٥١٢/٢، شرح المفصل ٦٨/١، شرح شواهد الإصحاح ٢٨٤، خزانة ١٥٠/١ والملاط: الحب، ورخو الملاط: سهبه

(٣) انظر: الأصول ٤٣٩/٣، الإصناف ٥١٣/٢.

(٤) انظر: الأصول ٤٣٩/٣، ما يجتمل الشعر ٤٧، خزانة الأدب ١٥٠/١.

٢- لو أجز ترك صرف المنصرف لأدى ذلك إلى أن يلتبس ما ينصرف مع ما لا ينصرف^(١).

ومن ثم رد المانعون الأدلة المسموعة التي استدل بها المجيزون بعدة أوجه ، منها :

١- رد الروايات التي أوردها المجيزون للأبيات السابقة^(٢) ، فقالوا : إن الرواية الصحيحة للبيت الأول السابق :

يَفُوقَان شَيْئِي فِي مَجْمَع

فلا دليل فيه للمجيزين حينئذ. كما أن الرواية الصحيحة للبيت الثالث السابق :

وَقَاتِلْهُ مَا لَيْتُ قَرِيْبِي بَعْدَنَا

فلا دليل فيه على ما ذهب إليه المجيزون للمسألة.

٢- لو سُلّم برواية المجيزين للأبيات السابقة ، فيكون الأمر من باب حذف التنوين تخفيفاً ، لا من باب منع صرف المنصرف^(٣). أو أن الشاعر أراد في بيت الأول مثلاً : مرداسي بالإضافة ، ثم أبدل من الياء ألفاً وحذفها ، وأبقى الفتحة دالة عليها^(٤).

٣- كما ردوا الدليل القياسي السابق بأن حذف الحروف الأصلية لا يخل بالمعنى لدلالة باقي الكلمة عليها ، وحذف التنوين يخل بمعنى الصرف لدلالته عليه ، فافترقا^(٥).

أما من خص الجواز بالعلم فقط ، فدليله أن وجود أحد العنتين - وهي العلمية - مجوز للأمر ، وانعدامها مانع للجواز. كما استدل بأنه لم يسمع الاستعمال إلا في العلم فقط^(٦).

(١) انظر : الإنصاف ٥١٤/٢ ، خزنة الأدب ١/١٥٠.

(٢) انظر : المراجع في الهامشين السابقين.

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٨/٢ ، خزنة الأدب ١/١٤٩.

(٤) انظر : شرح ألفية ابن معط ١/٤٤٣.

(٥) انظر : المرجع السابق.

(٦) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ١٧١/٤.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه السهيلي ومن وافقه من إجازة المسألة في العلم دون غيره ؛ وذلك لما يأتي :

١- للأدلة المسموعة الشعرية الكثيرة التي ورد في العلم المصروف في الأصل ممنوعاً من الصرف ، يقول ابن يعيش : «واعلم أن النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل ، والمذهب فيه منع صرف المتصرف من الأسماء إذا كان فيه علة واحدة من العلل التسع للضرورة... فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاماً معارف ، فامتنع الصرف للضرورة»^(١).

٢- إن الطعن في روايات المجيرين للآيات السابقة وما شاكلها لا يُعتمد به ؛ لما عرف به الكوفيون ومن وافقهم من الثقة والعدالة ، حتى لقد قال ابن مالك معلقاً على رد المبرد لرواية الكوفيين للبيت الأول السابق : «وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو - مع أن البيت يذكر (مرداس) ثابت يسقل العدل في صحيح البخاري وغيره»^(٢) وذكر (شيعي) لا يعرف له سند صحيح ، ولا سند يديه من التسوية ، فكيف من الترجيح؟^(٣).

٣- إن ما قيل من أن إجازة المسألة تؤدي إلى الالتباس بين المصروف وغير المنصرف ، مردود بإجازتهم صرف ما لا ينصرف ، فإنه هو الآخر يوقع - ظاهراً - في هذا اللبس ، ومع ذلك فقد أجزأ باتفاق من الصريين والكوفيين^(٤).

٤- إن ضرورة الشعر لا يجب فيها رد الأشياء إلى أصولها^(٥).

(١) شرح المفصل ١/٦٨-٦٩.

(٢) ورد البيت في صحيح مسلم ، انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ٧/١٥٥.

(٣) شرح السهيلي ٢/٤٣٠-٤٣١.

(٤) انظر : إصلاح الخلل الواقع في الحمل ٣٨٩ ، الإيضاح ٢/٥١٩-٥٢٠.

(٥) انظر تفصيل ذلك في : إصلاح الخلل الواقع في الحمل ٣٩١ وما بعدها.

الفاظ العدد المعلقة على (فعل) و(مفعول) من ستة إلى تسعة:

الأصل في الاسم الصرف، وإنما يمنع الصرف لشبهه بالفعل ومن علل منع الصرف العدل، وهو صرف لفظ أولى بالمسمى إلى آخره، ويمنع من الصرف مع الوصفية أو العلمية^(١).

ويمنع العدل مع الوصفية في ألفاظ العدد التي توازن مفعول وفعل، والمسموع من ذلك: أحد، وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع، وخمس ومخمس، وعشار ومعشر^(٢).

واختلف في القياس على هذه الألفاظ؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب البصريون إلى منع القياس على ما سُمع من هذه الألفاظ، فيقتصر عليها دون تعديها إلى ما لم يسمع، فمعوا (سُداس ومُسَدس) إلى (ثُباع ومُثَبع)^(٣).

الثاني: ذهب الكوفيون إلى إجازة القياس على المسموع من هذه الألفاظ، فيقال: سُداس ومُسَدس، وسُبَاع ومُسَبع، وكُمان ومُكمن، وكُمان ومُكمن^(٤)، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك^(٥)، وأبو حيان^(٦).

الثالث: أنه يقاس على ما سُمع من وزن (فعل) دون (مفعول)، ولم يُنسب هذا القول لقائل معين^(٧).

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١/٢٣٦ وما بعدها، جمع الهوامع ١/٨٥ وما بعدها.

(٢) انظر: الارتشاف ١/٤٣٧، توضيح المقاصد والمسالك ٤/١٢٩، جمع الهوامع ١/٩١.

(٣) انظر: المراجع السابقة، والكتاب ٣/٢٢٥، والأصول ١/٨٨، والتصريح على التوضيح ٢/٢١٤.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناطم ٦٤٠، شرح الكافية للرصي ١/٤١، الارتشاف ١/٤٣٧، توضيح المقاصد والمسالك ٤/١٢٩، جمع الهوامع ١/٩٢، التصريح على التوضيح ٢/٢١٤.

(٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤/١٢٩.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ١/٤٣٧.

(٧) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

الأدلة والمناقشة :

احتج البصريون لمذهبهم بأن المسموع من هذه الألفاظ هو من واحد إلى خمسة بالإضافة إلى العشرة، نحو قول الله - تعالى - : ﴿فَأَنكِسُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنًى وَتِلْكَ وَرَبِّعٌ^(١)﴾، وقوله - تعالى - : ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَئِكَ لَا تَحِفُّهُمْ مَنًى وَتِلْكَ وَرَبِّعٌ^(٢)﴾. فلا يُتعدى ذلك لقياس ما لم يُسمع عليه ؛ لأن في القياس إحداث لفظ لم تتكلم به العرب^(٣).

واحتج الكوفيون لمذهبهم بأن طريق القياس في هذه المسألة واضح ، فلا وجه لاستعادته^(٤).

أما من أجاز القياس على ما سُمع مما وزنه على وزن (فُعَال)، فحجته كثرة ما سُمع مما هو على هذا الوزن، بخلاف وزن (مَفْعَل)، فإنه قليل^(٥).

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة جوار القياس على ما سُمع من ألفاظ العدد المعدولة، سواءً منها ما كان على وزن (فُعَال) أم على وزن (مَفْعَل) ؛ وذلك لما يأتي :

١ - إن المسموع من هذه الألفاظ ليس ما ذكره البصريون فحسب ، بل إن السامعين مسموعان في الأعداد من واحد إلى عشرة ، يقول أبو حيان : «وقيل : يقال الساءان ، وهو الصحيح بسماع ذلك من العرب ، فتقول : مؤجد وأحاد إلى معشر

(١) سورة النساء ، الآية [٣].

(٢) سورة فاطر ، الآية [١٦].

(٣) انظر : همع الهوامع ٩٢/١.

(٤) انظر : المرجع السابق.

(٥) انظر : المرجع السابق ، التصريح على التوضيح ٢١٤/٢.

وعُشار، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني^(١)، وحكى أبو حاتم ويعقوب: من
أحاد إلى عُشار^(٢). ولا شك أن من علم حجة على من لم يعلم.

٢- مما ورد في (سداس) قول الشاعر:

صُرْتُ خُمَسَ ضَرْبَةِ عَيْشِيٍّ أَدَارَ سُدَسٍ أَنْ لَا يَمْسُقِيْمَا^(٣)

(١) أبو عمرو الشيباني: هو إسحاق بن مرار الكوفي، برل بعداد، وكان واسع العلم باللمعة
والشعر، ثقة في الحديث، كثير السماع، توفي سنة ٢٠٥هـ، وقيل غير ذلك، من مصنفاته:
كتاب النوادر الكبير، كتاب أشعار القبائل، كتاب غريب الحديث. (انظر: معجم الأدباء
٧٧/٦ وما بعدها، إنباء الرواة ٢٢١/١ وما بعدها، بغية الوعاة ٢٣٩/١-٤٤٠).

(٢) ارتشاف الصرب ٤٣٧/١. وانظر: همع الهوامع ٩٢/١-٩٣.

(٣) لا يعرف قائله. انظر: تذكرة الحجة ٦٨٥، همع الهوامع ٩٣/١، الدرر اللوامع ٩٢/١

باب إعراب الفعل

رافع الفعل المضارع:

اختلف الحويون في رافع الفعل المضارع ؛ وذلك على أقوال ، أهمها :
الأول : ذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أن الفعل المضارع مرفوع لوقوعه
موقع الأسماء^(١).

الثاني : ذهب الكسائي إلى أن الفعل المضارع مرفوع بحروف المضارعة
اللاحقة به^(٢).

الثالث : ذهب الفراء إلى أنه مرتفع لتعريفه من عوامل النصب والجزم^(٣) ، ونُسب
لأكثر الكوفيين^(٤) ، وتابعهم ابن خروف وابن مالك^(٥).

الرابع : قيل : إنه ارتفع لتعريفه من العوامل مطبقاً ، ونُسب ذلك لجماعة من
البصريين^(٦) ، كما عزي إلى الأخفش والفراء^(٧).

(١) انظر - الكتاب ٩/٣ وما بعدها ، المقتضب ٥/٢ ، المسائل المشورة ١٣٧ ، أسرار العريضة ٢٨ ،
الإنصاف ٥٥١/٢ ، شرح المفصل ١٢/٧ ، شرح الحمل لابن عصفور ١٣٠/١ ، شرح
التسهيل ٥/٤ .

(٢) انظر : الإنصاف ٥٥١/٢ ، شرح المفصل ١٢/٧ ، شرح ألفية ابن معط ٣١٤/١ ، همع
الهوامع ٥٢٦/١ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٥٣/١ وانظر المراجع السابقة .

(٤) انظر : الإنصاف ٥٥١/٢ ، شرح التسهيل ٦/٤ .

(٥) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢٧٣/١ ، شرح التسهيل ٦/٤ ، همع الهوامع
٥٢٦/١ . قال ابن مالك في الألفية :

ارفع مصارعاً إذا يُحررُ من ماصب وجارم كـ (تعد)

(٦) انظر : شرح المفصل ١٢/٧ ، همع الهوامع ٥٢٦/١ .

(٧) انظر : المساعد ٥٩/٣ ، همع الهوامع ٥٢٦/١ .

الخامس: ذهب ثعلب إلى أن المضارع ارتفع لمضارعه الاسم، واستحق الإعراب لوقوعه موقع الاسم^(١).

السادس: ذهب الأعلام إلى أن المضارع ارتفع بالإهمال^(٢).
الأدلة والمناقشة:

استدل جمهور البصريين لما ذهبوا إليه من أن المضارع مرفوع لوقوعه موقع الأسماء بما يأتي:

١- إن قيام الفعل مقام الاسم عامل معنوي، فأشبهه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه^(٣).

٢- إنه مهما ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعاً، ولذلك لا يرتفع بعد التواصب والحوازم، لأنه لا يسوع وقوع الاسم بعدها، ويسوغ ذلك دونها^(٤).

٣- إنه بقيام الفعل مقام الاسم يكون قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله، وجب أن يُعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع^(٥).

أما الكسائي فاستدل لمنهجه بأن الفعل قبل الأحرف الزوائد في أول المضارع كان مبنياً، وبها صار مرفوعاً، ولا بد لهذا الرفع من عامل، ولا عامل سوى هذه الأحرف، فوجب أن يضاف العمل إليها^(٦).

واستدل الفراء ومن وافقه لقولهم بإرجاع الرفع في المضارع إلى التجرد من العوامل، بأنه بدخول هذه العوامل مثل التواصب والحوازم، دخل النصب والخزم، وسقط لها عنه دخله الرفع، فعلم بذلك أن الرفع للمضارع هو تجرده من هذه العوامل^(٧).

(١) انظر: شرح المفصل ١٢/٧، الجمع ١/٥٢٦-٥٢٧، التصريح على التوضيح ٢/٢٢٩.

(٢) انظر: معجم البوامع ١/٥٢٧.

(٣) انظر: أسرار العربية ٢٨، الإنصاف ٢/٥٥٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٠.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/٥٥٢، شرح الكافية للرضي ٢/٢٣١.

(٦) انظر: المرجع السابقين، وشرح المفصل ١٢/٧.

(٧) انظر: الإنصاف ٢/٥٥١.

وقد انتصر كل صاحب رأي لرأيه في هذه المسألة برده لأراء من خالفه، وفيما يلي ذكر لأهم هذه الردود:

ردّ قول جمهور البصريين السابق بما يأتي:

١- لو كان المضارع مرفوعاً لقيامه مقام الاسم، لكان ينبغي أن يُصَبَّ إذا كان الاسم منصوباً، ويُجَرَّ إذا كان الاسم مجروراً^(١).

٢- لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم، لكان الماضي يرتفع لوقوعه كذلك وحيث لم يحدث ذلك دل على فساد هذا القول^(٢).

٣- لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لَلَزِمَ أن لا يرتفع في نحو: كاد زيد يقوم؛ لأنه لا يجوز أن يقال: كاد زيد قائماً. ولَمَّا جاز كذلك أن يرتفع بعد (لو) وحروف التحضيض؛ لأنها مختصة بالأفعال^(٣).

كما ردّ قول الكسائي بما يأتي:

١- إن الزوائد المتصلة بالمضارع المرفوع لا تفصل عنه في لفظ، بل هي من تمام معناه، فلو قلنا إنها هي العاملة فيه، لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال^(٤).

٢- كان ينبغي أن لا يجوز نصب الفعل ولا جرمة مع وجود هذه الزوائد؛ لأن عامل نصب والجرم لا يدخل على عامل الرفع، ولما وجب نصب بدخول النواصب، والجرم بدخول الجوازم، دل على أن الرائد ليس هو العامل^(٥).

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) انظر: المساعد ٥٩/٣.

(٣) انظر: الإنصاف ٥٥٢/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٣٠/١، شرح التسهيل ٦/٤، التصريح على التوضيح ٢٢٩/٢.

(٤) انظر: الإنصاف ٥٥٤/٢، شرح المفصل ١٢/٧، التصريح على التوضيح ٢٢٩/٢.

(٥) انظر: أسرار العربية ٢٩، الإنصاف ٥٥٣/٢، شرح ألفية ابن معط ٣١٤/١-٣١٥.

ورد قول من ذهب إلى أن التعرّي من عوامل النصب والجزم هو الرفع للمضارع بما يأتي :

١- إن التعرّي عَدَمُ العامل ، والعدم لا يكون سبباً لوجود غيره ، كما أن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول ، والعدم نسبه للأشياء كلها واحدة ، لا اختصاص له بشيء دون شيء ، فلا يصح أن يكون عاملاً^(١).

٢- إن هذا القول يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، ولا خلاف بين النحويين في أن الرفع قبل النصب والجزم ؛ لأن الرفع صفة للماعل ، والنصب صفة للمفعول^(٢).

٣- إن التعرّي من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال^(٣).
الترجيح :

واضح أن الخلاف في هذه المسألة لا ينشأ عنه حكم عملي ؛ ولذلك قال أبو حيان : لا فائدة لهذا الخلاف^(٤).

وإذا كان لا بد من الترجيح ، فإني أرى أن ما قال به الفراء وسار عليه المتأخرون من أن الرفع للمضارع هو تجرده من عوامل النصب والجزم أدعى للقبول ؛ وذلك لقلة الاعتراضات المضعفة له موازنة بغيره من الآراء ، قال الرضي : ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين^(٥).

(١) انظر : شرح المفصل ١٢/٧ ، التصريح على التوضيح ٢٢٩/٢.

(٢) انظر : أسرار العربية ٢٩ ، الإصناف ٥٥٣/٢ ، شرح المفصل ١٢/٧.

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٣١/١.

(٤) انظر : معجم البوامع ٥٢٧/١.

(٥) شرح الكافية ٢٣١/٢. وانظر : شرح التسهيل ٦/٤ ، معجم البوامع ٥٢٦/١.

فعل الأمر بين الإعراب والبناء:

اختلف النحويون في فعل الأمر من حيث الإعراب والبناء ؛ وذلك على قولين :
الأول : ذهب جمهور النحويين إلى أن فعل الأمر مبني^(١) ، وتابعهم على ذلك ابن مالك^(٢) .

الثاني : ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب ، فهو فعل مضارع مجزوم بلام محذوفة^(٣) ، ومن تابعهم من الأندلسيين : أبو علي الحسين بن أبي الأحوص ، وابن عطية^(٤) .

الأدلة والمناقشة :

استدل البصريون القائلون ببناء فعل الأمر بعدة أدلة ، منها :

١ - إن الأصل في الأفعال البناء ، وإنما أعرب الفعل المضارع لمشابهة للأسماء ، ولا مشابهة بين فعل الأمر والأسماء ، فبقي على أصله في البناء^(٥) . وما يدل على

(١) انظر : المقتضب ١٣١/٢ ، الأصول ١٤٧/٢ ، ١٤٥ ، الخصائص ٨٣/٣ ، الإنصاف ٢٢٤/٢ ، التبيين ١٧٦ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٦١/٤ .

(٣) انظر : معاني القرآن للقراء ٤٦٩/١ ، إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٢-٢٢٣ ، شرح الفوائد السبع الطوال ٣٨ ، أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢ ، الإنصاف ٥٢٤/٢ ، التبيين ١٧٦ .

(٤) انظر المساعد ١٢٥/٣ ، والمحور الوجيز ٢٣٧/١ ، البحر المحيط ٢٥٤-٢٥٥ . وابن أبي الأحوص : هو الحسين ابن عبدالعزيز بن محمد بن عبدالعزيز بن محمد الإمام أبو علي بن أبي الأحوص القرشي المهري ، العرناطي الموطن ، البلسي الأصل ، يعرف بابن الساطر . الحافظ السحوي ، كان من فقهاء المحدثين القراء النحاة الأدباء ، لزم في العربية والأدب الشلوين ، ولد سنة ٦٠٣ هـ ، وتوفي سنة ٦٧٩ هـ وقبل سنة ٦٨٠ هـ (انظر : الإحاطة ٤٦٣-٤٦٥ ، بنية الرحاة ٥٣٥/١) .

(٥) انظر المقتضب ١٣١/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢ ، الإنصاف ٥٣٤/٢ ، شرح التسهيل ٦١/٤ .

عدم مشابهة الأمر للأسماء أن لام التأكيد لا تدخله كما تدخل على الفعل المضارع^(١).

٢- إنه لا يجوز أن يكون فعل الأمر مجزوماً بإضمار اللام؛ لما في ذلك من كثرة الحذف لغير موجب^(٢)، ولضعف حروف الجزم التي هي من عوامل الأفعال، والتي هي أضعف من حروف الجر العاملة في الأسماء، وحرف الجر لا يعمل مع الحذف، فحرف الجزم أولى^(٣).

٣- إن وزن (فَعَالٍ) من أسماء الأفعال كـ(نَزَال) مبني؛ لأنه ناب عن فعل الأمر، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيًا لما بُنِيَ ما ناب عنه^(٤).

٤- كما قوى القائلون بالبناء رأيهم بردهم لحجج القائلين بالإعراب، وسأعرض لبعض هذه الردود بعد ذكر أدلة أصحاب القول الثاني. أما من قال بإعراب فعل الأمر، فقد استدل بما يأتي:

١- إن الأصل في الأمر للمواجهة أن يكون باللام نحو: **لِتَفْعَلْ**، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم، وجرى على ألسنتهم أكثر من العائب، استقلوا بحذف اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها كما حذفوا تاء المضارعة طلباً للتخفيف. وذلك لا يكون مزبلاً لها عن أصلها، ولا مبطلاً لعملها^(٥).

٢- مما يدل على أن أصل صيغة (افعل) هو (لتفعل)، مجيء ذلك في جملة من النصوص الفصيحة، ومنها:

(١) انظر: الإصناف ٥٤٦/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٦١/٤.

(٣) انظر: الكتاب ٩/٣، المفتب ١٣٣/٢، الإصناف ٥٢٩/٢، ٥٤٣.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٥٤/٢، الإصناف ٥٣٤/٢-٥٣٥.

(٥) انظر: معاني القرآن للقرطبي ٤٦٩/١، الإصناف ٥٢٨/٢.

(أ) قول الله - تعالى - : ﴿مِنْ ذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾^(١) ، حيث قرأها الجمهور بالياء ، في حين قرأها جماعة منهم زيد بن ثابت (فلم يفرحوا) بالتاء على الخطأ^(٢) . قال الفراء : «وقوى قول زيد أنها في قراءة أبي : فبذلك فافرحوا ، وهو البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه»^(٣) .

(ب) قول الرسول - ﷺ - : (تأخذوا مصافكم)^(٤) ، أي : خذوا مصافكم .

(ج) قول الشاعر :

لَتَقُمَّ أُنْتُ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ فَلْتَقْصِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِ^(٥)

على أن أمر المخاطب جاء فيه باللام ، أراد : قم . وكذا اللام في قوله : فلتقضي لأمر المخاطب ، والياء إشباع للكسرة .

٣- مما يدل على إعراب فعل الأمر كذلك أن فعل النهي معرب مجزوم نحو : لا تفعل ، فكذلك فعل الأمر ؛ لأن الأمر ضد النهي ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره^(٦) .

(١) سورة يونس ، الآية ١٥٨

(٢) انظر معاني القرآن لفرأه ٤٦٩/١ ، المتعصب ١٣١/٢ ، اللامات للزجاجي ٩٣ ، المتعصب ٣١٣/١ ، حجة القراءات ٣٣٣ ، أسرار العربية ٣١٨ ، الشر ٢٨٥/٢ ، إنحاف فصحاء البشر ٢٥٢ ، البحر المحيط ٧٦/٦ .

(٣) معاني القرآن ٤٦٩/١ .

(٤) روه الترمذي بلفظ : على مصافكم انظر : تحفة الأحوذى ١٠٧/٩ ، ولا شاهد فيه قال بحقق أمالي ابن الشجري - رحمه الله - «الحديث بهذا اللفظ مما يرويه المسروق ، وهو غير موجود بدواوين الستة المعروفة» الأمالي ١٣٥٥/٢ .

(٥) لا يعرف قائله انظر . الإصناف ٥٢٥/٢ ، تذكرة الحافظ ٦٦٦ ، المعنى ٣٠٠ ، شرح شواهد المعنى ٦٠٢/٢ ، التصريح على التوضيح ٥٥/١ ، خزانة الأدب ١٤/٩ ، ١٠٦ .

(٦) انظر : الإصناف ٥٢٨/٢

٤- حمل فعل الأمر على الفعل المضارع المجزوم في الإعراب ؛ لأن الفعل المعتل الآخر يُجْزَم بحذف حرف العلة ، وكذلك الشأن إذا كان مأموراً به ، نحو : اغْزُ ، وارم ، واحش^(١) .

٥- إن الأمر معنى حقه أن يُؤدَّى بالحرف ، قال ابن هشام : إن «الأمر معنى حقه أن يُؤدَّى بالحرف ، ولأنه أخو النهي ، ولم يدلَّ عليه إلا بالحرف ، ولأن الفعل إنما وُصِفَ لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمراً خارجاً عن مقصوده»^(٢)

٦- إن الساء لم يُعْهَدْ كونه بالحذف كما قيل في فعل الأمر من الفعل المعتل الآخر : إنه مبني على حذف حرف العلة^(٣) .

هذه جملة الأدلة التي وقفت عليها بما عضد به القائلون بإعراب فعل الأمر رأيهم ، إلا أن هذه الأدلة لم تخل من ردود من أصحاب القول الأول ، ومن هذه الردود :

١- إن الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله ، والمتأمل في فعل الأمر يحمله قد صيغ مما يكثر استعماله ومما يقل استعماله ، ومن الثاني : احرُجِم ، واغْلُوط^(٤)

٢- لو كان فعل الأمر مجزوماً بلام مخوفة ، لوجب أن يبقى حرف المضارعة فيقال : تفعل ، كما بقي حرف للمضارعة مع حذف (أن) بعد الفاء والواو في المضارع المنصوب^(٥) .

٣- حمل فعل الأمر على فعل النهي غير مسلم ؛ لأن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة للاسم ، فاستحق الإعراب ، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة^(٦) .

(١) انظر : المرجع السابق.

(٢) للغني ٣٠٠ .

(٣) انظر : المرجع السابق.

(٤) انظر : الإنصاف ٥٤٠/٢ .

(٥) انظر : المرجع السابق ٥٤٨/٢ .

(٦) انظر : الإنصاف ٥٤٢/٢ .

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بإعراب فعل الأمر؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة السابقة التي استدل بها أصحاب هذا القول.

٢- إن الأمر معنى من المعاني، مثل التمني وغيره، ومعروف أن هذه المعاني تؤدّي بالحروف، وبنية الأمر في ذاتها لا تدل عليه، فحق الأمر أن يؤدّي بالحرف.

٣- إن الأدلة والردود التي نصر بها من قال بقاء فعل الأمر غير مسلمة؛ وذلك من أوجه^(١):

(أ) إن عدم بقاء حرف المصارعة في فعل الأمر إنما هو للفرق بين فعل الطلب وغير الطلب.

(ب) إن ضعف عوامل الجزم قياساً بعوامل الحر غير مسلم؛ لأن الجوازم قد تكون أقوى من عوامل الحر، بدليل أن الحر يكون بحركة، والجزم بغير حركة مما يدل على قوته، والحر يدخل على الأسماء وهي حقيقة، والجزم يدخل على الأفعال وهي ثقيلة، مما يدل على قوة الجزم كذلك.

(ج) إن بناء وزن (فعال) من أسماء الأفعال إنما كان قياساً على نظيره من الأسماء، مثل: حذم وقطام، لنيابته عن فعل الأمر.

عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية:

يُنصب الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية، إذا كانت هي ومدخولها جواباً للأمر أو الهي أو النفي أو الاستفهام أو التمني أو العرض أو الدعاء^(٢). واحتلف المحوون في ناصب المضارع بعد الفاء؛ وذلك على أقوال:

(١) انظر: المراجع في الهوامش السابقة

(٢) انظر - الإحصاف ٢/ ٥٥٧، توصيف المعاصد والساكن ٤/ ٢٠٥-٢٠٦

الأول: ذهب البصريون إلى أن الناصب للمضارع هو (أن) المضمرة، يقول سيبويه: «اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن»^(١).
 الثاني: ذهب الكسائي وبعض الكوفيين إلى أن الناصب للمضارع التالي للفاء هي الفاء نفسها^(٢)، وتابعهم من الأندلسيين أبو بكر الزبيدي^(٣).
 الثالث: ذهب الفراء وقوم من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب باختلاف^(٤).
 الرابع: ذهب هشام بن معاوية وثعلب إلى ما ذهب إليه الكسائي من أن الفاء هي الناصبة، إلا أنهما اختلفا معه في التعليل مما يصحح عده مذهبا آخر^(٥)، وسيأتي مزيد بيان لرأيهما عند المناقشة.

الأدلة والمناقشة:

استدل البصريون لمذهبهم بأن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لعدم اختصاصها، فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحَوَّلَ المعنى، حَوَّلَ إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أن)؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، و(أن) هي الأصل في عوامل النصب في الفعل^(٦).

(١) الكتاب ٢٨/٣ وانظر: ٤١/٣، الإنصاف ٥٥٧/٢، ارتشاف الضرب ٤٠٧/٢، المساعد ٨٤/٣، جمع الهوامع ٣١٤/٢.

(٢) انظر: المراجع السابقة عدا الكتاب، توضيح المقاصد ٢٠٨/٤، حاشية الصبان على الأشموني ٣٠٥/٣.

(٣) انظر: أبو بكر الزبيدي وملعبه النحوي ٢١٥.

(٤) انظر: المراجع السابقة، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٥/١، والتنزيل والتكميل ١٠٣/٥.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٤٠٧/٢-٤٠٨، تذكرة النحاة ٤٣١، التنزيل والتكميل ١٠٣/٥، جمع الهوامع ٣١٤/٢-٣١٥.

(٦) انظر: الكتاب ٢٨/٣، الإنصاف ٥٥٨/٢.

واحتج الفراء ومن وافقه لما ذهبوا إليه من أن الفعل منصوب بالخلاف، بأن
الحواب مخالف لما قبله؛ فما قبله أمر أو استنهام أو نهي أو نفي أو تمن أو عرض،
وما بعده مخالف له، وإذا كان مخالفاً لما قبله، وجب أن يكون منصوباً على
الخلاف، وهو ما سماء الفراء (الصرف)، يقول: «والصرف أن يجتمع المعلن
بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استنهام، ثم ترى ذلك الجحد أو
الاستنهام محتجاً أن يُكرَّر في العطف، فذلك الصرف»^(١).

وإذا كان هشام بن معاوية وثعلب يوافقان الكسائي في أن الناصب هو الفاء
نفسه، إلا أنهما يختلفان معه في التعليل؛ وذلك على النحو التالي:

فهشام يرى أن المضارع المنصوب لما لم يُعطف على ما قبله لم يدخله الرفع ولا
الجزم؛ لأن ما قبله من الفعل لا يخلو من أحد هذين. ولما لم يُستأنف بطل الرفع
أيضاً، فلما لم يستقم الرفع ولا الجزم لانتفاء موجبهما، لم يبق إلا النصب^(٢).

أما أبو العباس ثعلب فذهب إلى أن الفاء نصت الفعل لدلائنها على شرط؛
لأن معنى: هلا تزورني فأحدثك؛ إن تزورني أحدثك، فلما بابت الفاء عن
الشرط، صارت (كي)، فلزمت المستقل، وعملت عمله^(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة أن الفعل المنصوب بعد فاء السببية، نُصب به (أن)
المحذوفة؛ وذلك لما يأتي:

١- إن رأي الكسائي السابق ومن وافقه مردود بكون هذه الأحرف غير مختصة،
ولذلك لا يمكن أن تكون هي الناصبة بنفسها، ولو كانت هي العاملة لوجب أن

(١) معاني القرآن للفراء ٢٣٥/١ وانظر: الإصناف ٥٥٨/٢، شرح الكافية للرضي ٢٤١/٢.

(٢) انظر: الارتشاف ٤٠٨/٢، التذييل والتكميل ١٠٢/٥، همع البوامع ٣١٥/٢.

هشام بن معاوية ٣٢١.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

ينصب بها في كل موضع ، ولم يقل بذلك أحد^(١).

٢- إن هذا الحرف لو كان هو العامل ، لجاز دخول حروف العطف عليه ، نحو :
اتتني وفاكرمك وفاعطيك ، وفي امتناع دخول حرف العطف عليه دليل على أن
الناصب غيره ، ألا ترى أن واو القسم لما خرجت عن بابها جاز دخول حرف
العطف عليها ؛ لأن الحرف إنما يمتنع دخوله على حرفٍ مثله إذا كانا بمعنى واحد ،
فلما امتنع دخول حرف العطف هاهنا على الفاء دل على أنها باقية على حكم
الأصل ، فلا يجوز أن يدخل عليها حرف العطف^(٢).

٣- أما ما ذهب إليه القراء من نسبة العمل إلى العامل المعنوي ، وهو الخلاف أو
الصرف ، فيُرد بأن الخلاف إذا كان موجباً للنصب ، لم يكن الثاني أولى بالنصب
من الأول ؛ لأن كل اسم منهما خالف الآخر .
كما يرد كذلك بقول العرب : ما قام زيد لكس عمرو ، وقام زيد لا عمرو ،
فسوت بين الإعرابين مع مخالفة كل اسم للآخر^(٣).

ناصب المضارع بعد واو المعية :

كما اختلف النحويون في عامل النصب في الفعل المضارع التالي لفاء السببية ،
اختلفوا كذلك في عامل النصب في المضارع التالي لواو المعية ، نحو قولهم : لا تأكل
السمك وتشرب اللبن ؛ وذلك على أقوال :
الأول : ذهب البصريون إلى أن الناصب للمضارع في هذه الحال هو (أن) المقطرة^(٤).

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٤١ ، التلخيص والتكميل ٥/١٠٢ ب

(٢) انظر : الإنصاف ٢/٥٥٩ .

(٣) انظر : المرجع السابق ، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٤١ ، والتدليل والتكميل ٥/١٠٣ ب .

(٤) انظر : الكتاب ٣/٤١ وما بعدها ، المختص ٢/٢٥ وما بعدها ، الإنصاف ٢/٥٥٥ ،

الارتشاف ٢/٤٠٧ ، جمع البوامع ٢/٣١٤ .

الثاني: ذهب الكسائي وبعض الكوفيين إلى أن الناصب الواو نفسه^(١).
 الثالث: ذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل التالي للواو انتصب
 بالخلاف أو الصرف^(٢)، وتابعهم من الأندلسيين ابن خروف^(٣).
 الرابع: ذهب هشام بن معاوية الضرير وأبو العباس ثعلب إلى أن النصب بالواو
 نفسه، ولكنهما اختلفا مع الكسائي وموافقيه في التعليل لذلك، بما يصحح عده
 مذهبا جديدا^(٤).

الأدلة والمناقشة:

أدلة أصحاب الأقوال في هذه المسألة هي نفسها الأدلة الواردة في المسألة
 السابقة، مما يغني عن إعادتها هنا. والذي دعاني لتخصيص هذه المسألة بالدرس
 وعدم إلحاقها بالمسألة السابقة، أن الموافق لبعض الكوفيين من الأندلسيين في هذه
 المسألة هو ابن خروف، في حين كان الموافق لهم في المسألة السابقة - في حدود ما
 وقفت عليه الزبيدي -.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما رجحته في المسألة السابقة، من أن الفعل منصوب
 بـ(أن) مقدرة بعد الواو؛ وذلك للأدلة السابقة المذكورة في فقرة الترجيح في
 المسألة السابقة.

(١) انظر: الارتشاف ٤٠٧/٢، مع الهوامع ٣١٤/٢، ٢٠٤، حاشية الصياد على الأشعموي

٣٠٨/٣

(٢) انظر: المراجع السابقة، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٥/١، والإنصاف ٥٥٥/٢، اختلاف
 الصرة ١٢٧.

(٣) انظر: شرح الحمل لابن خروف ١٧٠/١، ٧٩٩/٢.

(٤) انظر: الارتشاف ٤٠٧-٤٠٨، مع الهوامع ٣١٤-٣١٥، هشام بن معاوية
 ٣٢٢-٣٢١.

على أنني أشير إلى أنه لا يبعد كذلك ما ذهب إليه الكسائي ومن وافقه من نسبة النصب للواو والفاء ؛ لأن رد قولهم بعدم الاختصاص -كما ذكر جمهور البصريين- محل نظر ؛ يقول الرضي موجهاً رأي الجرمي - وهو نفسه رأي الكسائي وغيره - : «ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص العامل بأحد القبيلين ؛ لأنه يقول إن هذه الحروف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع»^(١).

ناصب المضارع بعد (حتى) :

ترد (حتى) في الكلام على ثلاثة أضرب : عاطفة وابتدائية وجارة ؛ فالعاطفة تعطف بعضاً على كل. والابتدائية : تدخل على جملة مضمونها غيبة لشيء قبلها ، ويليهما الجملة الاسمية أو الفعلية المصدرة بفعل ماضٍ أو بمضارع مرفوع والجارة تدخل على الاسم الصريح بمعنى (إلى)^(٢).

واختلف في ناصب الفعل التالي لـ (حتى) ؛ وذلك على قولين :

الأول : ذهب سيويه وعامة البصريين إلى أن المضارع التالي لـ (حتى) منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً^(٣).

الثاني : ذهب الكوفيون إلى أن (حتى) هي الناصبة بنفسها دون الحاجة إلى تقدير (أن) بعدها^(٤) ، وتابعهم من الأندلسيين الزبيدي^(٥).

(١) شرح الكافية للرصي ٢/٢٤١.

(٢) انظر : المغني ١٦٦ وما بعده ، توضيح المقاصد ٤/٢٠٠-٢٠٢.

(٣) انظر - الكتاب ١٦/١٧ ، المقنن ٢/٣٨-٣٩ ، الإنصاف ٢/٥٩٧ ، شرح الكافية ٢/٢٤٠-٢٤١.

(٤) انظر : الإنصاف ٢/٥٩٧. شرح الكافية ٢/٢٤٠ ، ارتشاف الضرب ٢/٤٠٣ ، توضيح المقاصد ٤/٢٠٢ ، المساعد ٣/٧٩ ، معجم البوامع ٢/٣٠٠.

(٥) انظر : أبو بكر الزبيدي ٢١٥.

الأدلة والناقشة:

استدل البصريون ومن وافقهم بما يأتي:

١- قول الشاعر:

دَوَّيْتُ عَيْنَ أَبِي الذَّهْقِ بِمَطْبِهِ حَتَّى الْمَصِيفِ وَيَقْلُو الْقَفْ دَانُ^(١)

حيث جر (المصيف)، وعطف عليه (يعلو)، فلو كانت (حتى) هي الناصبة لوجب أن لا يحيى الفعل منصوباً بعد محيى الخبر؛ لأن (حتى) لا تكون في موضع واحد جارة وناصة، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه، فما بعد الواو مجرور وذلك بتقدير (أن) ناصة للفعل، والمصدر المؤول في موضع نصب معطوف على الاسم المجرور قبلة^(٢).

٢- إن (حتى) من عوامل الأسماء، وإذا كانت كذلك فلا يجوز أن تُجمل من عوامل الأفعال؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل للأفعال، ووجب أن يكون الفعل بعدها منصوباً بتقدير (أن)؛ وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر، وهي أم الحروف الناصبة للفعل^(٣).
ومما يدل على اختصاصها بالأسماء وجرها لها، حذف ألف (ما) الاستفهامية^(٤) بعدها، كما في قول الشاعر:

(١) لا يعرف قائله. انظر: الإيضاف ٥٩٩/٢. وأبو الذهيق: كنية رجل، ومطله: مصدر مطله: إذا سوف في قضاء حاجته ولم يف له، والمصيف: زمان الصيف، وانقعدان: جمع قعود: وهو من الإبل الذي يعتمد الراعي في كل حاجة، ويقال: القعود من الإبل. هو البكر حين يُركب، وأدنى ذلك أن يأتي عليه ستان.

(٢) انظر: الإيضاف ٥٩٩/٢-٦٠٠.

(٣) انظر: المرجع السابق، وشرح الكافية ٢٤٠/٢، المعنى ١٦٩.

(٤) ذكر في الجمع (٢٩٩/٢) حذف (ما) الاستفهامية بعدها، وهو أمر لا يصح؛ إذ المحذوف الألف فقط، والفتحة دليل عليها.

فَتِلْكَ وَلَاةُ السُّوءِ فَذَ طَالَ مُكْثُهُمْ فَحَتَامَ حَتَامَ الْعَسَاءِ الْمَطْوُولُ^(١)

أما الكوفيون فاستدلوا لما ذهبوا إليه من أن (حتى) هي الناصبة بنفسها، بأنه لا يخلو: إما أن تكون (حتى) بمعنى (كي) كقولك: أطع الله حتى يدخلك الجنة، أي: كي يدخلك الجنة، وإما أن تكون بمعنى (إلى أن) كقولك: اذكر الله حتى تطلع الشمس، أي: إلى أن تطلع الشمس، فإن كانت بمعنى (كي)، فقد قامت مقامها، و(كي) تنصب، فكذلك ما قام مقامها. وإن كانت بمعنى (إلى أن)، فقد قامت مقام (أن)، وهي تنصب، فكذلك ما قام مقامها، وصار هذا بمنزلة واو القسم؛ فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملها، وكذلك واو (رب) لما قامت مقامها، عملت عملها، فكذلك ها هنا^(٢).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة أن المضارع المنصوب بعد (حتى) إنما انتصب بـ(أن) مضمرة وجوباً؛ وذلك لما يأتي:

١- إنه قد ثبت الجرب (حتى)، والأصل عدم خروج الشيء عن أصله، واعتقاد بقاءه على أصله أولى، ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل، وفيما تأول البصريون من تقدير الناصب بعد (حتى) حتى تبقى على أصلها من الجرب مندوحة عن اعتقاد خروجها عن أصلها^(٣).

٢- إن اعتقاد (حتى) ناصبة حملاً لها على (كي) لأنها بمعناها، أمر لا يخلو من بعد؛ وذلك لأن (كي) لا تنصب بنفسها مطلقاً، وإنما تارة تنصب بنفسها، وتارة تنصب بتقدير (أن)، وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى، بل

(١) ينسب البيت للكميث، وليس في ديوانه انظر شرح عمدة الحافظ ٥٧١، المفني ٣٩٣،
لسان العرب ١٢/٥٦٣ (لوم)، المقاصد النحوية ١١١/٤، شرح شواهد المفني ٧٠٩/٢،
جمع المومع ٣٠٠/٢.

(٢) انظر: الإصناف ٥٩٨/٢.

(٣) انظر: شرح الكافية للرصبي ٢٤٠/٢.

حملها عليها في الحال التي تنصب الفعل بتقدير (أن) أولى ؛ لأنها في هذه الحال حرف جر، وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى^(١)

٣- أما حمل (حتى) على (إلى أن)، فهو كذلك لا يخلو من بعد ؛ لأنه يجوز عند الكوفيين ظهور (أن) بعد (حتى)، ولو كانت بدلاً عنها لما جاز ظهورها بعدها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين الدل والمذل منه^(٢)

نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي:

ينتصب الفعل المضارع بعد الفاء إذا كانت متضمنة معنى التسبب، وكانت هي ومدخولها جواباً للأمر، أو السهي، أو الدعاء، أو الاستغهام، أو النفي، أو العرض، أو التحضيض، أو التمني^(٣).

واختلف في نصب المضارع التالي للفاء في جواب الرجاء ؛ وذلك على قولين :

الأول: أجاز الكوفيون نصب الفعل المضارع التالي للفاء في جواب الرجاء، نحو: لعل ريدا يأتي فيحدثنا^(٤)، وتابعهم من الأندلسيين: ابن مالك^(٥)، وأبو حيان^(٦)

الثاني: ذهب البصريون إلى منع نصب المضارع التالي للفاء إذا وقع في جواب الرجاء^(٧).

(١) انظر: الإنصاف ٥٧٧/٢

(٢) انظر: المرجع السابق ٦٠٠/٢. وانظر في إجارة ظهور (أن) بعد (حتى) عند الكوفيين: الارتشاف ٤٠٣/٢، الجمع ٢٠٠/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٦/٤ وما بعدها، مع الهوامع ٢٠٤/٢ وما بعدها.

(٤) انظر: معاني القرآن للقراء ٩/٢، ٢٣٥، شرح التسهيل ٣٤/٤، الارتشاف ٤١١/٢، البحر المحيط ٢٥٨/٧-٢٥٩، المساعد ٨٨-٨٩، توضيح المقاصد ٢١٧/٤، مع الهوامع ٣٠٩/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢٦/٤، ٣٤، المساعد ٨٩/٣.

(٦) انظر: ارتشاف الصرب ٤١١/٢، توضيح المقاصد ٢١٨/٤.

(٧) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والدر المصون ٤٨٢/٩.

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن تابعهم بما يأتي:

١- قول الله - تعالى -: ﴿لَعَلَّكَ أَتَيْتُ الْأَنْثَبَ ۖ أَصْحَبَ السَّمَوَاتِ فَأُطْلِعَ إِلَيْكَ إِلَهُ مُوسَى﴾^(١)، حيث قرئ برفع (أطلع) ونصبه^(٢)، قال الفراء: «ومن جعله جواباً للعلي نصبه، وقد قرأ به بعض القراء»^(٣).

٢- قول الله - تعالى -: ﴿وَمَا يَذَّبُكَ لَعَلَّكَ يَرْفَعُ ۖ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الْيُكْرَى﴾^(٤)،

حيث انتصب المضارع الواقع بعد الفاء (تففعه) لوروده في جواب الرجاء.

٣- قول الراجز:

عَلَّ صُرُوفُ النَّفْرِ أَوْ دَوْلَاتُهَا يُدَلِّتُنَا اللَّمَّةُ مِنْ لَمَاتِهَا
فَسْتَرْجِعُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا^(٥)

فنصب (تسترجع) الواقع بعد الفاء في جواب الرجاء.

٤- حمل الترجي على التمني، فكما جاز نصب المضارع التالي للفاء الواقع في

جواب التمني، فإنه يجوز كذلك نصب المضارع التالي للفاء الواقع في جواب الترجي^(٦).

(١) سورة غافر، الآيات ٣٦-٣٧.

(٢) العامة على رفع (أطلع)، وقرأ حفص والأعرج وأبو حيوة وريد بن علي وغيرهم بنصب

(أطلع) «انظر» معاني القرآن للفراء ٩/٣، السبعة ٥٧٠، الحجة ٦٣١، الشرع ٣٦٥/٢.

الجامع ٣١٥/١٥، البحر المحيط ٢٨٥/٩، الدر المنصور ٤٨٢/٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ٩/٣.

(٤) سورة عبس، الآيات ٢٦-٢٤.

(٥) أنشده الفراء عن بعض العرب. انظر: معاني القرآن للفراء ٩/٣، ٢٣٥، الخصائص

٣١٦م١، شرح التسهيل ٣٤/٤، شرح عمدة الحفاظ ٣٣٩، الإنصاف ٢٢٠/١، لسان

العرب ٣٢٥/٤ (رفر)، ٤٧٣/١١ (علل)، المقصد الحوية ٣٩٦/٤، شرح شوهد الشافية

١٢٨، شرح أبيات مغني اللبيب ٣٨٤/٣. وصروف الدهر: حوادثه وبوائيه، ويدلتنا: من

أدانا الله من علونا: وهي الغلبة، واللمة: الشدة.

(٦) انظر: الكشف ٤٢٨/٣، شرح التسهيل ٣٤/٤.

أما البصريون الذين معوا نصب المصارع التالي للفاء الواقع في جواب الترجي، فقد جعلوا الترجي في حكم الواجب، فلا يتصب الفعل بعد الفاء جواباً له^(١) ومن ثمَّ خرجوا قراءة النص في آية عافر السابقة بأن نصب (أطلع) على أنه واقع في جواب الأمر في قوله: (ابن لي)، فنصب الفعل بـ(أن) مصحرة بعد الفاء، ونصب المضارع التالي للفاء الواقع في جواب الأمر مجمع عليه^(٢) كما خُرح النص كذلك على العطف على التوهم؛ لأن خير (لعل) جاء كثيراً مقروناً بـ(أن) في النظم، وقليل في النثر، فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خيراً منصوب بـ(أن)، والعطف على التوهم كثير، وإن كن لا يتناس^(٣). أما سورة عبس، فيجوز أن يكون الفعل منصوباً لوقوعه جواباً للاستفهام في قوله: (وما يدريك)، فإنه مترتب عليه معنى^(٤).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جوار نصب المضارع التالي للفاء الواقع جواباً للترجي؛ وذلك لما يأتي:

- ١- للأدلة المسموعة السابقة وهي ظاهرة في نصب المصارع الواقع في جواب الترجي التالي للفاء.
- ٢- بُعد التأويلات التي خرج عليها النصريون ما ذهب إليه الكوفيون، يقول المرادي: «ومذهب النصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب، وتأولوا ذلك بما فيه بعده»^(٥).

(١) انظر: شرح التسهيل ٤/٢٣-٣٤، توضيح المقاصد ٤/٢١٧، معجم البوامع ٢/٣٠٩.

(٢) انظر: البحر المحيط ٩/٢٥٩، الدر المنصون ٩/٤٨٢.

(٣) انظر: المرجعين السابقين.

(٤) انظر: الدر المنصون ٩/٤٨٣.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٤/٢١٧.

- ٣- قرب معنى الترجي من معنى التمني ؛ حيث يشتركان معاً في كونهما للممكن حصوله ، وينفرد التمني بعد ذلك في مجيئه للمستحيل ؛ فلا يعد حمل الترجي على التمني في إجازة نصب المضارع الواقع في جوابيهما
- ٤- ليس من البعيد عند الكوفيين مجيء المضارع منصوباً في جواب لعل ؛ وذلك لما اشتهر عنهم من القول بأن من معاني (لعل) الاستفهام^(١) ، ونصب المضارع التالي للفاء الواقع في جواب الاستفهام متفق عليه ، ومنه قول الله تعالى : ﴿فَهَذَا نَأْمُرُ بِشُعْمَةٍ فَبَشَّعُوا لَنَا﴾^(٢).

استعمال (كيف) في المجازاة:

- اختلف النحويون في المجازاة بـ(كيف) ؛ وذلك على أقوال:
- الأول: ذهب الكوفيون إلى أن (كيف) يجازى بها معنى وعملاً ، كما يجازى بمبنى ما ، وأينما وما أشبههما من كلمات المجازاة^(٣) ، وتابعهم من الأندلسيين: الجزولي^(٤) ، وابن أبي الربيع^(٥).
- الثاني: ذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز أن يجازى بـ(كيف) مع عملها للجزم ، وإنما يجازى بها معنى لا عملاً^(٦).

(١) انظر: شرح التسهيل ٤/٣٤ ، منهج السالك ٧٢ ، الجي الثاني ٥٢٨.

(٢) سورة الأعراف ، الآية ١٥٣.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٢٨ أ ، ب ، شرح المقدمة المحسنة ١/٢٤٨ ، إصلاح الخلل ٢٦٤-٢٦٦ ، الإصناف ٢/٦٤٣ ، شرح المقدمة الخرولية الكبير ٢/٥٠٥ ، شرح التسهيل ٤/٧١ ، الارتشاف ٢/٥٥١.

(٤) انظر: الجزولية ٤٢ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥٠٥.

(٥) انظر: البسيط في شرح الجمل ١/٢٤٠.

(٦) انظر: الكتاب ٣/٦٠ والمراجع في البوامش السابقة ، وجمع البوامع ٢/٤٥٣.

الثالث: ذهب بعضهم إلى أنه يجازى بـ(كيف) معنىً وعملاً إذا اقترنت بـ(ما)،
نحو: كيفما تكن أكن، ولا تجزم إذا لم تقترن بـ(ما)^(١).

الأدلة والمناقشة:

يظهر أن معتمد من أجاز المجازة بـ(كيف) معنىً وعملاً القياس؛ إذ لم يثبت
سماع اعتمده الكوفيون ومن وافقهم لإجازتهم الجزم بـ(كيف)، يقول أبو علي
الشلوبين: «لم يثبت الجزم بكيف مقولاً، ولا أعرف للكوفيين نقله، فالذي يسبق
أنهم قاسوه»^(٢).

واستدل الكوفيون لمذهبهم من القياس، بمشابهة (كيف) لأدوات المجازة في
الاستفهام، ومعناها كذلك كمعنى كلمات المجازة، فلما شابهت (كيف) ما يجازى
به في الاستفهام ومعنى المجازة، وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من
كلمات المجازة^(٣).

أما من أجاز المجازة بـ(كيف) معنىً لا عملاً، فمنع الجزم بها، فاستدل للذهب
بما يأتي:

١- إن (كيف) نقصت عن سائر أحواتها؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة، لأنها
سؤال عن الحال، والحال لا يكون إلا نكرة، وسائر أحواتها تارة تجاب بالمعرفة
وتارة تجاب بالنكرة، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصرفها في
مواضع نظائرها من المجازة مع الجزم^(٤).

(١) انظر: المساعد ١٣٩/٣، معجم البوامع ٤٥٣/٢.

(٢) شرح المفصلة الحزولية الكبير ٥٠٥/٢ وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٦/٢، شرح
التسهيل ٧١/٤، توضيح المقاصد ٢٤٣/٤.

(٣) انظر: الإصناف ٦٤٣/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٩٦/٢.

(٤) انظر: شرح لكتاب السيرافي ١/٢٢٨، إصلاح الخلل ٢٦٤-٢٦٥، الإصناف ٦٤٤/٢،
المساعد ١٣٨/٣.

٢- إن (كيف) قصرت عن أخواتها كذلك في أنه لا يجوز الإحبار عنها، ولا يعود إليها صمير، كما يكون ذلك في مَنْ وما وأي ومهما. كما قصرت عن أخواتها كذلك في أن الفعلين بعدها إنما يكونان مضيقين، نحو: كيف تصنع أصنع، ولا يكونان مختلفين، نحو: كيف تقوم أخرج، بخلاف بقية أدوات الشرط. فلما قصرت في ذلك عن نظائرها، ضعفت عن تصرفها في مواضع نظائرها من المجازة مع الجزم^(١).

٣- إن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء، وجعل (كيف) جازمة إخراج لها عن أصلها، ولا ينبغي أن يقال في الجزم بالأسماء إلا ما قيل، ولم يسمع في (كيف) الجزم، فينبغي أن يبقى على الأصل. وكان العرب استغنت عن الحرم بـ(كيف) بالجزم بغيره مما هو في معناه^(٢).

٤- إنه إذا قيل: أين يكن زيد آت، فقد شرطت على نفسك أنك تساويه في مكانه وتحمل في محله، وهذا ممكن غير متعذر وقوع الشرط عليها. وإذا قلت: كيف يكن زيد أكس، فقد ضمنت أن تكون على أحواله وصفاته كلها، وهذا متعذر وقوعه ويعيد اتفاق شيئين من جميع جهاتهما وفي جميع أوصافهما^(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من إجازة المجازة بـ(كيف) معصاً وعملاً؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة السابقة التي استدل بها من قال بهذا القول.

٢- إن عدم وجود سماع عن العرب لا يمنع من إجازة المسألة، حملاً لـ(كيف) على غيرها من أدوات الجزاء الجازمة، ومعلوم أن القياس غير ممتنع إذا لم يعارض هذا القياس قاعدة كلية وإن لم يوجد سماع بالنص عن العرب في إجازة المسألة الجزئية ذاتها.

(١) انظر: المراجع السابقة، والارتشاف ٥٥١/٢.

(٢) انظر: المراجع السابقة، وشرح المقدمة الجرولية الكبير ٥٠٥/٢-٥٠٦.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٢٨، ب، إصلاح الخلل ٢٦٥.

٣- إن قول القائل : كيف تكن أكن ، عموم يخرج مخرج الخصوص ؛ لأن المخاطب يعلم أنه لا يجوز ولا يمكن أن يكون على جميع أحواله من صحة وسقم ، وحياة وموت ، وأنه إنما يشترط أن يكون على حاله فيما يمكن^(١)

السين مقتطع من (سوف) أو أصل برأسه ؟

السين و(سوف) يدخلان على الفعل المضارع لتحليصه من الحال إلى الاستقبال واحتلف الحويون فيهما : السين مقتطع من (سوف) أم أصل مستقل برأسه ؛ وذلك على قولين :

الأول : ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل ، نحو : سأفعل ، أصلها : سوف^(٢) . وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك^(٣) .

الثاني : ذهب البصريون إلى أن السين ليس أصلها (سوف) ، وإنما هي أصل بنفسها^(٤) .

الأدلة والمناقشة :

استدل الكوفيون ومن وافقهم على أن السين أصلها (سوف) بأن (سوف) كثر استعمالها في كلامهم وجريها على ألسنتهم ، وهم أبداً يحذفون كثرة الاستعمال ، فحذفوا الواو والفاء تخفيفاً^(٥) .

(١) انظر إصلاح الخلل ٢٦٥ .

(٢) أسرار العربية ٢١٠ ، الإصناف ٦٤٦/٢-٦٤٧ ، شرح المفصل ١٤٨/٨ ، الحنى الثاني ١١٩ ، المعنى ١٨٤ ، جمع البوامع ٤٩٤/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢٣/١ ، ٢٧-٢٥ ، الجنى الثاني ١١٩ .

(٤) انظر : المراجع في الهامشين السابقين ، وجواهر الأدب ٢٤ .

(٥) انظر : الإصناف ٦٤٦/٢ .

ومما يدل على هذا الحذف ما صح عن العرب أنهم قالوا في (سوف أفعل): سَوْ
أفعل، فحذفوا الفاء، وسَفَ أفعل، فحذفوا الواو، وسَيَ أفعل، واتفقوا على أن
أصل: سَوْ وسَفَ وسَيَ هو: سوف. وإذا جاز أن يحذف الواو تارة، والفاء أخرى،
لكثرة الاستعمال، جاز أن يجمع بينهما في الحذف فيقال: سَأفعل، لكثرة
الاستعمال كذلك^(١).

كما أن من الأدلة على أن السين أصلها سوف كذلك دلالة السين على ما دلت
عليه سوف من الاستقبال. فالعرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن المعنى
الواحد الواقع في وقت واحد، فصح بذلك توافقهما وعدم مخالفيهما^(٢)
من ذلك قول الله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِيكَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٣)،
وقوله: ﴿أَزَلَيْكَ سَوْفَتُهُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٤). وقوله -تعالى-: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾^(٥)،
وقوله: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾^(٦).

ومما ورد في ذلك أيضا قول الشاعر:
وما حالة إلا سيُصْرَفُ حالها إلى حالةٍ أخرى وسَوْفَ تَرُولُ^(٧)
فهنا كله صريح في توافق سيفعل وسوف يفعل في الدلالة على مطلق الاستقبال،
دون تفاوت في قرب وبعد، إلا أن سيفعل أخف، فكان استعمالها أكثر^(٨).

(١) انظر: المرجع السابق، وشرح الفصل ١٤٨/٨، شرح التسهيل ٢٥/١، الحى الثاني ١١٩

(٢) شرح التسهيل ٢٧/١. وانظر: الإنصاف ٦٤٦/٢.

(٣) سورة النساء، الآية ١١٤٦.

(٤) سورة النساء، الآية ١١٦٢.

(٥) سورة الباء، الآية ٤٤.

(٦) سورة التكاثر، الآية ٤٤.

(٧) قائله طريف بن أبي وهب العبسي يرثي ابنه. انظر: ديوان الحماسة ٤٤٤/١، شرح

التسهيل ٢٧/١، الحى الثاني ١١٩، جمع البوامع ٤٩٣/٢، الدرر اللوامع ٨٩/٢.

(٨) شرح التسهيل ٢٧/١.

واستدل من أثبت معنى واحداً للحرفين من القياس بأن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده؛ ليجري المتقابلان على سنن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك، فكان المصير إليه أولى، وهذا قياس^(١).

أما النصريون القائلون باستقلال السين عن سوف، وأن كلا منهما أصل برأسه، فدليلهم أن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلاً في نفسه، والسين حرف يدل على معنى، فينبغي أن يكون أصلاً في نفسه، لا مأخوذاً من غيره^(٢).

ومن ثم ردوا أدلة الكوفيين السابقة بعدة أوجه:

- ١- إنه لا حجة فيما رووه عن العرب من صور الحذف الداخلة على (سوف)؛ وذلك لأن هذه رواية تفرد بها بعض الكوفيين، فلا يكون فيها حجة. وإن صححت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذ الذي لا يعبأ به لقلته. ثم إن حذف القاء والواو على خلاف القياس، فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود^(٣).
- ٢- لو كانت السين فرعاً من سوف لتساوتها في المدة، بأن يشتركا في الدلالة على الاستقبال على حد سواء، ولا شك أن سوف أشد تراخياً في الاستقبال من السين^(٤).

(١) انظر: شرح التسهيل ٢٦/١، مجمع البوامع ٤٩٣/٢.

(٢) انظر: الإنصاف ٦٤٦/٢، مجمع البوامع ٤٩٤/٢.

(٣) انظر: الإنصاف ٦٤٧/٢، شرح المفصل ١٤٩/٨.

(٤) انظر: المرجعي السابقين، ومجمع البوامع ٤٩٣/٢-٤٩٤. يقول الزركشي في البرهان

(٤/٢٨٢). «ومر صرح بالتفاوت بينهما الزركشي وابن الحشاش في شرح الجمل وابن يعيش وابن بابشاد وابن عصفور وغيرهم».

- ٣- إن الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس يُجمل أصلاً لحل الخلاف، على أن الحذف لو وُجد كثيراً في غير الحرف من الاسم والفعل، فقلما يوجد في الحرف.
- ٤- لو كانت السين مقطوعة من سوف، لكانت أقل استعمالاً منها؛ لأن الأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع^(١).

الترجيح:

من الواضح أن أصحاب القولين السابقين لا يفتقران إلى أدلة عقلية يمكن لكل منهما أن يعضد بها ما ذهب إليه، وإن كانت هذه الحجج لا تغلو من ضعف موقع كثير منها؛ فمسألة الأصل والفرع وأحقية الأصل بكثرة الاستعمال التي احتج بها من انتصر للبصريين، متفضة بأن الفرع قد يكون أحياناً أكثر استعمالاً من الأصل^(٢).

وقياس المستقبل على الماضي لإثبات عدم التفاوت بين السين وسوف في التسوية، هو الآخر منتقض بأن الماضي أيضاً متفاوت فيما بينه، فقد قيل: إن (قد) تقرب الماضي من الحال^(٣).

على أنني أرى أن في كلا الرأيين السالعين وجه حق، فلا يبعد - في رأيي - أن تكون السين مقطوعة من (سوف)، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون. كما أنني أرى أن هناك فرقاً بين الحرفين من حيث المعنى، كما ذهب إلى ذلك البصريون.

وأهم ما يصر رأي الكوفيين المرجح ما صح عن العرب من حذفهم للفاء والواو، وقلب الواو ياءً مبالغة في التخفيف، ولا عبرة لإنكار المخالفين لهذه الرواية؛ لعدالة الرواة، ولأن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

(١) انظر: شرح التسهيل ٢٦/١، مع الهوامع ١٩٤/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٦/١.

(٣) انظر: مع الهوامع ٤٩٣/٢.

أما عن التفاوت بين الحرفين في المعنى ، فلا شك عندي أن كثرة الحروف في (سوف) مفيدة للمبالغة في المعنى ، وبذلك كانت أشد تراخياً في الاستقبال من السين وأبلغ تنفيساً^(١) ، ولا عبرة بعد ذلك بالتنقيب على بعض الأدلة المسموعة وإجهاد الذهن للبحث عن الأدلة العقلية المثبتة لالتحاد معنى الحرفين ؛ إذ غاية ما يمكن إثباته بهذه الأدلة تقارب معنى الحرفين لا تماثلهما ، وهو أمر لم ينفه أحد في حدود علمي.

(١) انظر: المرجع السابق ، وشرح الفصل ١٤٨/٨.

باب المقصور

مد المقصور في ضرورة الشعر:

أجاز الحويون قصر الاسم الممدود في الشعر، واختلعا في مد الاسم المقصور على قولين:

الأول: جواز مد المقصور في ضرورة الشعر، وعلى ذلك جمهور الكوفيين^(١)، واشترط الفراء أن يكون المقصور ليس له قياس يوجب قصر الاسم، فإن كان له ما يوجب قصره، فلا يجوز مده البتة، نحو: سكرى؛ لأنه مؤنث سكران^(٢). ووافق الكوفيين في مذهبهم من الأندلسيين: ابن خروف^(٣)، وأبو حيان^(٤)

الثاني: ذهب عامة البصريين إلى منع مد المقصور مطلقاً، ولم يميزوا ذلك حتى في ضرورة الشعر^(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز مد المقصور في ضرورة الشعر بالسمع والقياس؛ فمن الأدلة المسموعة ما يأتي:

(١) انظر: المنقوص والممدود ٢٨، ٢٥، ضرورة الشعر للسبكي ٩٦، الإنصاف ٧٤٥/٢، شرح الحمل لابن عصفور ٥٥٨/٢، ضرائر الشعر ٣٨، المقصور والممدود لابن ولاد ١٣١، شرح ألفية ابن معط ١٢٧٧/٢، الارتشاف ٢٣٦-٢٣٧، ٢٧٦/٣، المساعدة ٣٣٣/٢، التصريح ٢٩٣/٢.

(٢) انظر: المراجع السابقة هذا المنقوص والممدود.

(٣) انظر: ضرائر الشعر ٣٨-٤١، الارتشاف ٢٧٦/٣، توضيح المقاصد والمسالك ١٦/٥، التصريح على التوضيح ٢٩٣/٢.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢٧٦/٣-٢٧٧.

(٥) انظر: المراجع في الحاشية الأولى السابقة هذا المنقوص والممدود. وانظر أيضاً: الأصول ٤٤٧/٣.

١- قول الراجز:

قَدْ غَبَيْتُ أَخْتُ بَنِي السُّعْلَاءِ وَغَبَيْتُ ذَاكَ مَعَ الْجِرَاءِ
أَنْ نَعْمَ مَا كَرَلًا عَلَى الْخَوَاءِ مَا لَسْتُ مِنْ ثَمَرٍ وَمِنْ شَيْءٍ
يَتَشَبَّهُ فِي الْمُسْتَعْلَى وَاللَّهَاءِ^(١)

والسُعْلَاءُ والخَوَاءُ واللَّهَاءُ كلها مقصورة في الأصل، أصلهن: السعلَى والخبوى
واللهى، وقد مُدَّت لضرورة الشعر^(٢).

٢- قول الآخر:

سَبُّعِيْنِ الدِّيْ أَعْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرَ يَدُومُ وَلَا عِنَاءُ^(٣)
فمد (عناء) وهو في الأصل (الغنى) مقصور.

٣- قول الآخر:

لَهَا كَبِيدٌ مَلْعَاءٌ ذَاتُ أَيْسَرَةٍ وَتَذْبَانٍ لَمْ يَكْثِرْ طَوَاءُ مَعَهَا الْحَلِيلُ^(٤)
حيث مد (طواء)، وهو في الأصل مقصور (طوى).
٤- ما قيل من أن مد المقصور في ضرورة الشعر لعة^(٥).

(١) قيل: الرجز لأعرابي من البادية، وذكر أنه أبو المقدم يهين بن صهر الجرمي انظر:
المفروض والممدود ٢٨، ٢٥، الخصائص ٢/٣١٨، ٢٣١، المحمص ١/١٥٧، ١١/١٣١،
الإنصاف ٢/٧٤٧، شرح الجمل ٢/٥٥٨، ضرائر الشعر ٤٠، ارتشاف الضرب ٣م/٢٧٦،
المقاصد النحوية ٤/٥١٣. والسُعْلَاءُ: العول، والخبوى: الحزن، والخَوَاءُ: الجوع،
والشبياء: هو من التمر ما لم يشتد نواه، والمسعل: موضع السعال من الخلق.

(٢) انظر: المفروض والممدود ٢٥، الإنصاف ٢/٧٤٧.

(٣) لا يعرف قائله، انظر: المفروض والممدود ٢٨، الإنصاف ٢/٧٤٧، شرح الجمل
لايس عصفور ٢/٥٥٨، تذكرة السحابة ٥٠٩، لسان العرب ١٥/١٣٦ (غنا)، المقاصد
النحوية ٤/٥١٣.

(٤) قائله طرفة، انظر: ديوانه ٧٥، المحمص ١٥/١٢٨، ابروس الانف ٢/١١٤، ضرائر
الشعر ٣٩، ارتشاف الضرب ٣/٢٧٦، لسان العرب ١٥/٢٠ (طوى)، المقاصد
النحوية ٤/٥١٥.

(٥) انظر: ضرائر الشعر ٤٠، ارتشاف الضرب ٣/٢٧٧.

٥- مما يدعم هذا الرأي كذلك مجيء المقصور ممدوداً في حال السعة، وذلك في قوله -تعالى-: ﴿يَكَادُ مَا يَرْفِقُ يَذْهَبُ بِالْأَنْصَارِ﴾^(١)، حيث قرئت بالمد (سناء)^(٢).

٦- واستدل المجيزون من القياس بحمل هذه المسألة على مسألة إشباع الحركات في ضرورة الشعر، فكما جاز إشباع الفتحة والصمة والكسرة في ضرورة الشعر، جاز كذلك إشباع الفتحة كذلك قبل الألف المقصورة، فنشأ عنها الألف، فالتحق الاسم بالممدود^(٣). أما من منع مد المقصور مطلقاً، فدلّله أنه لا يشت سماعاً ولا يقبله قياس^(٤). أما من حيث القياس، فلأن إجازة مد المقصور تؤدي إلى رده إلى غير أصل، وذلك لا يجوز؛ إذ إن المقصور هو الأصل والممدود فرع عنه^(٥).

ومما يدل على أن المقصور هو الأصل^(٦):

- ١- إن الألف تكون فيه أصلية وزائدة، والألف لا تكون في الممدود إلا زائدة.
- ٢- إنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود، لوجب أن يلحق بالمقصور. ومن ثم رد المانعون أدلة المجيزين السابقة برودود مختلفة، منها:
 - ١- إن أبيات الرجز لا تعرف ولا يعرف قائلها، فلا يجوز الاحتجاج بها^(٧).
 - ٢- إن الإنشاد في البيت الثاني السابق بفتح الغين والمد في (غناء)، ومعنى (الغناء) بالمد: الكفاية^(٨).

(١) سورة النور، الآية [٤٣].

(٢) وهي قراءة طلحة بن مصرف، انظر: المختص ١١٤/٢، ضرائر الشعر ٤٠-٤١، الجامع لأحكام القرآن ١٢/٢٩٠، الارتشاف ٣/٢٧٧، البحر المحيط ٨/٥٨، الدر المنون ٨/٤٢٣.

(٣) انظر: الإصناف ٢/٧٤٩، ضرائر الشعر ٤١.

(٤) شرح الحمل ٢/٥٥٧.

(٥) انظر: المرجع السابق، والأصول ٢/٤٤٥، والإصناف ٢/٧٥٠.

(٦) انظر: الإصناف ٢/٧٤٩.

(٧) انظر: الإصناف ٢/٧٤٩، شرح الحمل ٢/٥٥٩.

(٨) انظر: الإصناف ٢/٧٥٠.

٣- لو سُلم كون الرواية بكسر الغين، فيكون مصدراً لغائيتها، أي: فاخرته بالغنى، يقال: غانيتها أغانيه غناء^(١).

٤- خُرِجَتْ قراءة المد في آية النور السابقة على أن السناء بالمد ارتفاع الشأن، كأنه شبه المحسوس من البرق لارتفاعه في الهواء بغير المحسوس من الإنسان، فإن ذلك صيب لا يحس به بصره^(٢). كما قيل أيضاً: إن هذه القراءة شاذة^(٣).

٥- ردُّ الدليل القياسي الذي استدل به المجيزون بأن إشباع الحركات يؤدي إلى تغيير واحد، وهو زيادة الحروف فقط، أما ههنا فإنه يؤدي إلى تغييرين: زيادة الألف الأولى، وقلب الثانية همزة^(٤).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه المجيزون من إجازة مد المقصور في ضرورة الشعر؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة السابقة التي استدلوا بها لمذهبهم.

٢- بعد التأويلات التي لجأ إليها المانعون لرد أدلة المجيزين؛ حيث يبعد أن يكون معنى (العناء) في البيت الثاني السابق ما ادعاه المانعون؛ وذلك لأن الشاعر أورده في مقابل (الفقر)، فلا معنى لأن يكون بمعنى الكفاية.

٣- بعض ردود المانعين شككت في صحة رواية المجيزين للرجز؛ ومعلوم ما عرف به الكوفيون -كما البصريين- من الثبوت في الرواية، فلا معنى للتشكيك في حفظ أحدهما أو ثقتة، ومن حمط حجة على من لم يحفظ.

(١) انظر: المرجع السابق، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٩/٢.

(٢) البحر المحیط ٥٨/٨.

(٣) انظر: ارتشاف الصرب ٢٧٧/٣، التصريح على التوضيح ٢٩٣/٢.

(٤) انظر: الإصناف ٧٥٢/٢.

ثانياً: المسائل التصريفية

وزن (أشياء) وأصلها:

اختلف النحويون في وزن (أشياء)؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب الخليل ومسيبويه وعامة البصريين إلى أن وزنها (لَفْعَاءُ)، وأصلها: شَيْئَاءٌ على وزن: فَعْلَاءُ، فاستثقلت الهمزتان، فتثقلت الأولى إلى أول الكلمة^(١).

الثاني: ذهب الكسائي وغيره من الكوفيين إلى أن وزن أشياء: (أَفْعَالُ)^(٢)، وتابعهم من الأندلسيين: أبو بكر الزبيدي^(٣).

الثالث: ذهب الأخفش والفراء إلى أن وزنها: (أَفْعَاءُ)، والأصل: أشياء على وزن: أفْعلاء، فحذفت الهمزة الثانية، فصار وزنها: أفْعاء^(٤). وتابعهما على ذلك الزبيدي^(٥).

الرابع: ذهب بعضهم إلى أن وزنها: (أَفْعَاءُ) مثل المذهب السابق، إلا أن أصلها عندهم شيءٌ بزنة: ظَرِيف، وفعليل يجمع على أفْعلاء، كنصيب وأنصباء، ثم حذفت الهمزة الأولى من أشياء، وفتحت الياء، فصارت: أشياء، على بنية: أفْعاء^(٦).

(١) انظر: الكتاب ٥٩٦/٣، ٣٨٠/٤، المقتضب ٣٠/١، معاني القرآن للزجاج ٢/٢١٢،

المنصف ٩٤/٢، أمالي ابن الشجري ٢/٢٠٩، الإنصاف ٨١٣/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٢١، معاني القرآن للزجاج ٢/٢١٢، مشكل إعراب

القرآن ١/٢٤٦، الإنصاف ٨١٣/٢، لسان العرب ١/١٠٥.

(٣) انظر: أبو بكر الزبيدي ٢١٥-٢١٧.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٢١، المقتضب ٣٠/١، أمالي ابن الشجري ٢/٢٠٥،

الإنصاف ٨١٣/٢، لسان العرب ١/١٠٤.

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/٢١٢، مشكل إعراب القرآن ١/٢٤٧، لسان العرب ١/١٠٤.

(٦) انظر: البحر المحيط ٤/٢٨، الدر المنثور ٤/٤٣٩-٤٤٠.

الأدلة والناقشة:

استدل جمهور البصريين للمذهب الأول بما يأتي:

١- جمع (أشياء) على (أشياء) على زنة: فعالي، كما قالوا في صحراء: صَحَارَى. كما جمعت أيضاً على (أشأوى). قال المبرد ناصراً مذهب أصحابه البصريين: «ومما يؤكد ذلك السماع: قول الأصمعي -فيما حدث به أصحابنا-: إن أعرابياً سمع كلام خلف الأحمر فقال: يا أحمر، إن عندك لأشأوى، فقلب الياء واوًا، وأخرجه مخرج صحراء وصحارى»^(١).

كما جُمعت (أشياء) كذلك على (أشياءات)، كما قالوا في جمع فعلاء: فعلاوات، نحو: صحراء وصحراوات^(٢).

٢- إن (أشياء) لم تصرف في قول الله -تعالى- ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ فَتَنُوكُمْ﴾^(٣)، فقد سمعت (أشياء) من الصرف على هذا القول لألف التانيث الممدودة^(٤).

أما الكسائي ومن وافقه، فاستند رأيهم أن (أشياء) جمع (شيء) على وزن: (فَعْل)، و(فَعْل) يجمع في معتل العين على (أفْعال)، نحو: بيت وأبيات، وسيف وأسياف^(٥).

أما امتناع (أشياء) من الصرف، فهو عند الكسائي لمشابتها لما في آخره همزة التانيث، نحو: حمراء، قال الفراء: «وقد قال بعض الحويين: إنما كثر في الكلام وهي (أفْعال) فأشبهت فعلاء فلم تصرف، كما لم تصرف حمراء»^(٦).

(١) المقصب ٢١/١ وانظر: الكلمة للفارسي ١٠٨، والنصف ١٠٠/٢.

(٢) انظر: الإنصاف ٨١٨/٢.

(٣) سورة المائدة، الآية (١٠١).

(٤) انظر: الدر المنصور ٤٣٤/٤.

(٥) انظر: الإنصاف ٨١٤/٢.

(٦) معاني القرآن للفراء ٣٢١/١.

وقبل ذكر ما اعتمده الأخفش والعراء في تقرير منيهما، أشير إلى أن (أشياء) عند الأخفش جمع (شيء) بالتخفيف، ويجمع (فعل) على (أفعلاء)، كما جمع على (فُعلاء)، فقالوا: سَمِعَ وَسَمِعَاءُ، وفُعلاء نظير أفعلاء. وما يدل على ذلك أنهم قالوا في جمع طيب وحبيب: أطباء وأحباء، والأصل فيه: طُبيّاء وحُبّباء، نحو: ظريف وظُرُفَاء^(١).

أما العراء فمع موافقته للأخفش في وزن (أشياء)، إلا أنه قال: إن مفردة (شيء) مثل: شَيْعٌ ولَيْئِن، فكما قالوا في جمعه: ألياء، قالوا في جمع (شيء): أشياء، ثم حذفت الهمزة التي هي اللام طناً للتخفيف^(٢).

واستدل الأخفش والعراء وكذلك الكسائي على أن (أشياء) جمع وليس مفرداً كطرفاء، بقولهم: ثلاثة أشياء، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة لا تصاف إلى المفرد بل تضاف إلى الجمع^(٣).

وما يقوي رأيهم أيضاً قولهم: ثلاثة أشياء، بإلحاق الهاء للعدد (ثلاثة)، ولو كانت أشياء مفردة كطرفاء لما جاز ذلك، ولَوْجَبَ أن يقال: ثلاث أشياء، وفي امتناع ذلك دليل على أن أشياء جمع وليس مفرداً^(٤).

أما القول الأخير، فاستدل له بأن فعلاً يجمع على (أفعلاء)، كتصيب وأنصاء، وصديق وأصدقاء، ثم حذفت الهمزة التي هي لام الكلمة من (أشياء)، فبقيت (أشياء) على وزن: أفعاء^(٥).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور الصريين؛ وذلك لما يأتي:

(١) انظر: المقتضب ٣٠/١، أمالي ابن الشجري ٢٠٥/٢، الإنصاف ٨١٣/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للعراء ٣٢١/١، الإنصاف ٨١٣/٢-٨١٤.

(٣) انظر: التكملة ١٠٩، الإنصاف ٨١٤/٢.

(٤) انظر: المرجعين السابقين.

(٥) انظر: الدر المصون ٤٣٩/٤.

- ١- للأدلة السابقة التي عضد بها القائلون بهذا المذهب رأيهم.
- ٢- إن هذا القول لم يلزم منه شيء غير القلب، والقلب في لسانهم كثير^(١)
- ٣- إن قول الكسائي ومن وافقه مردود بأنه لو كانت (أشياء) على وزن (أفعال) جمع (شيء)، لوجب أن يكون منصرفاً، أما منع صرفها لمشايتها لهزمة التانيث - كما ذكر الكسائي -، فمردود؛ لأنه كان يجب أن لا تصرف نظائرها، نحو: أسماء وأبناء^(٢) بل لو كان مع الصرف شبه فعلاء، لكان أملك الوجهين بها أن تُجرى؛ لأن الحرف إذا كثر به الكلام خف^(٣).
- ٤- يرد قول الأخفش والفراء السابق بأنه لو كان في الأصل على أفعلاء، لكان ينبغي أن لا يجوز جمعه على فعالى؛ لأنه ليس في كلام العرب أفعلاء جمع على فعالى^(٤).
- ٥- كما رد قولهما كذلك بأنه قيل في تصغير (أشياء): أشيَاء، وفعلاء لا يجوز تصغير لفظه، بل كان ينبغي أن يرد إلى الواحد ثم يصغر ويجمع^(٥)
- ٦- يرد على الأخفش بأن (فعل) لا يجمع على (أفعلاء)^(٦)
- ٧- يرد على الفراء بأن ما ذهب إليه من أن أصل أشياء: (شيء)، مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل، ولو كان كما قال، لجاء في شيء من كلامهم، نحو: سيّد وهين، فيقال: شيء، ولم يسمع ذلك عن العرب^(٧)

(١) انظر: المرجع السابق ٤/٤٣٤.

(٢) نظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٢١، معاني القرآن للرجاج ٢/٢١٢، الإنصاف ٢/٨١٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٣٢١.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٨١٨.

(٥) انظر: المقتب ١/٣٠، النصف ٢/١٠٠، أمالي ابن الشجري ٢/٢٠٦، لسان العرب ١/١٠٤.

(٦) انظر: معاني القرآن للرجاج ٢/٢١٢، أمالي ابن الشجري ٢/٢٠٥.

(٧) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٢٠٦، الإنصاف ٢/٨١٨.

وزن (آية) وأصلها:

اختلف في وزن (آية) على أقوال:

الأول: ذهب الخليل إلى أن أصلها (أَيَّة) على وزن (فَعْلَة)، وكان القياس في إعلالها (أَيَاء)، فتصح العين وتعل اللام، لكن عكسوا شذوذاً فأعلوا الياء الأولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية، فألفها منقلة عن ياء^(١).

الثاني: ذهب الكسائي إلى أن وزنها (فاعلة)، فأصلها عنده (أَيَّة)، حذفت العين فصارت: آية^(٢)، وتابعه من الأندلسيين: مكّي القيسي الذي يقول: «وهذا قول صالح جارٍ على الأصول»^(٣).

الثالث: ذهب الفراء إلى أن وزنها (فَعْلَة)، أعلت بقلب الياء الأولى الساكنة ألفاً^(٤)، ويظهر أن ذلك قول سيويه^(٥)، واختاره ابن مالك^(٦).

الرابع: قيل إن أصلها: (أَيَّة) بضم الياء الأولى، فقلبت العين ألفاً^(٧).

الخامس: قيل إن أصلها: (أَيَّة) كَنَقِصَة، فقلبت الياء الأولى ألفاً^(٨).

السادس: قيل إن أصلها: (أَيَّة) كَقَصَبَة، أعلت الياء الثانية على القياس،

فصارت: آيأة كحياة ونواة، ثم قدمت اللام على العين، فوزنها (ملعة)^(٩).

(١) انظر: الكتاب ٤/٣٩٨، انقصب ١/١٥١، الممتع في التصريف ٢/٥٨٣-٥٨٤،

الارتشاف ١/١٤٧، المساعد ٤/١٦٧، التصريح على التوضيح ٢/٣٨٨

(٢) انظر: الحجة لابن خالويه ١٩٣، الممتع ٢/٥٨٣-٥٨٤، شرح الشافية ٣/١١٨، الارتشاف

١/١٤٧، المساعد ٤/١٦٧-١٦٨، التصريح على التوضيح ٢/٣٨٨

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/٣٧٩.

(٤) انظر: شرح المفصل ١٠/١٠٠، الممتع ٢/٥٨٣-٥٨٤، الارتشاف ١/١٤٧، المساعد

٤/١٦٧، التصريح ٢/٣٨٨.

(٥) انظر: الكتاب ٤/٣٩٨، الارتشاف ١/١٤٧.

(٦) انظر: التسهيل مع المساعد ٤/١٦٨.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح ٢/٣٨٨، حاشية الصبان على الأشموني ٤/٣١٧.

(٨) انظر: المرجعين السابقين.

(٩) انظر: المرجعين السابقين.

الأدلة والمناقشة:

احتج الخليل لما ذهب إليه بما يأتي:

- ١- إن مما سهل قلب الياء الأولى، كون الثانية لم تقع طرفاً^(١)
- ٢- إنهم أعلوا الياء الأولى لتحركها وافتتاح ما قبلها، وإن كان الأصل إعلال الثانية^(٢).
- ٣- إن مما سهل القلب أن هذه الألفاظ: (آية، وراية) أسماء، والأسماء أكثر قوة وتمكناً من الأفعال^(٣).

واحتج الكسائي لما ذهب إليه بما يلي:

- ١- إن الحذف الذي وقع في (آية) موجود كذلك في (بالة)، إذ أصلها (بالية)^(٤).
- ٢- مما يدل على أن أصلها: (فاعلة) التصغير؛ حيث صغروا (عاتكة، وفاطمة) - وكلاهما على وزن فاعلة - على: عُتْبَكَة وفُطَيْمَة، وصغروا (آية) على: آيَة^(٥).

واحتج القراء لما ذهب إليه بما يأتي:

- ١- كره العرب توالي ياءين، قال سيويه - بعد أن ذكر قول الخليل -: «وقال غيره: إنما هي آية وأي (فعل)»، ولكمهم قلبوا الياء فأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما؛ لأنهما تُكْرَهُان كما تَكْرَهُ الوَاوَانُ^(٦)
- ٢- إعلالهم فيما لم يجتمع فيه ياءان، نحو: طائي، وياجل، وعاب، وقولهم: اللهم تقبل تابتي وصامتي، فالإعلال فيما اجتمع فيه ياءان أولى؛ لأنه أثقل^(٧).

(١) انظر: شرح الأشموني ٦٢٦/٢، حاشية الحصان على الأشموني ٣١٧/٤

(٢) انظر: المقتضب ١٥١/١، الارتشاف ١٤٧/١، التصريح على التوضيح ٣٨٨/٢

(٣) انظر: المراجع السابقة، والمتع ٥٨٣/٢.

(٤) انظر: المراجع السابقة.

(٥) انظر: دقائق التصريف ٢٢٩، لسان العرب (أبا).

(٦) الكتاب ٣٩٨/٤

(٧) انظر: شرح المصنوع ١٠٠/١٠، المتع في التصريف ٥٨٣/٢-٥٨٤، التصريح على التوضيح ٣٨٨/٢.

الترجيح :

يترجح لي ما ذهب إليه القراء ومن وافقه ؛ وذلك لما يأتي :

- ١- للأدلة السابقة التي استدلوا بها لمذهبهم.
- ٢- إن هذا الوجه أسهل الوجوه ؛ لكونه ليس فيه إلا الاجتزاء بشرط العلة فقط^(١).
- ٣- إن قول الخليل مردود بكون القياس إعلال اللام وتصحيح العين ، وليس العكس ، مثل : حياة ، ونواة.
- ٤- رد قول الكسائي السابق بأن حذف العين إذا كانت ياء غير مطرود ، وبأن هذا الحذف كان لغير موجب ، وبأنه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد أنف زائدة^(٢).
- ٥- رد القول الخامس السابق بأنه ما كان كذلك يجوز فيه القلق والإدغام ، ك(حيي وحي) ، وبأنه يلزمه تقديم الإعلال على الإدغام ، والمعروف العكس^(٣).

وزن الرباعي المضعف :

اختلف التحويون في وزن الرباعي الذي تماثل فيه حرفان وحرفان ، نحو :
صَلَّ ، وَرَبَّ ، وَسَمَّ ، وغيرها ؛ وذلك على أقوال ، أهمها :
الأول : ذهب الكوفيون إلى أن الأصول ثلاثة ، والثالث بدل من مثل الثاني ،
فالوزن عندهم : فَعَّل ، فأصل (زَلَزَل) : (زَلَّ) ، وأصل : (صَرَصَر) : (صَرَّ)^(٤) ،
وتابعهم من الأندلسيين : الزبيدي^(٥).

(١) انظر : المساعد/١٦٨ ، التصريح على التوضيح ٢/٣٨٨.

(٢) انظر : المتع ٢/٥٨٣-٥٨٤ ، التصريح على التوضيح ٢/٣٨٨ ، حاشية الصبان ٤/٣١٧.

(٣) انظر : التصريح على التوضيح ٢/٣٨٩ ، حاشية الصبان على الأشموني ٤/٣١٧.

(٤) انظر : معاني القرآن للمراء ٣/١١٤ ، الإنصاف ٢/٧٨٨ وما بعدها ، شرح الكافية الشافية

٤/٢٠٣٥ ، شرح الشافية ١/٦٢ ، الارتشاف ١/٢٤ ، المساعد ٤/٦٢ ، حاشية الصبان على

الأشموني ٤/٢٥٥-٢٥٦.

(٥) انظر : الاستدراك للزبيدي ٤٠ ، لحن العوام ١٣٧ ، الارتشاف ١/١١٠ ، أبو بكر الريدي

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى أن الحروف الأربعة أصول، فالوزن (فَعْلَلٌ)^(١)، وتابعهم ابن عصفور^(٢).

الثالث: ذهب الزجاج وقطرب إلى أنه ثلاثي والفاء فيه مكررة، فيكون وزنه: (فَعْفَلٌ)^(٣).

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون لمذهبهم في هذه المسألة بعدة نصوص مسموعة، منها:

١- ما سمع من العرب من أقوال جاءت فيها الكلمة رباعية مضعفة، وأصلها من الثلاثي المضعف، من ذلك ما ذكره القراء عند قول الله - تعالى -: ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ﴾^(٤)، قال: وهو طين خلط برمل، فصلصل كما يصلصل الفخار، ويقال: من صلصال منتن، يريدون به: صل، يقال: صلصال كما يقال: صرّ الباب عند الإغلاق، وصرصر. والعرب تردد اللام في التضعيف فيقال: كركرت الرجل، يريدون: كرّرت، وككبته، يريدون: كيّته. وسمعت بعض العرب يقولون: أتيت فلانا فبشيش بي، من الششة، وإنما فعلوا ذلك كراهية اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحدة^(٥).

٢- قولهم: تحمل على فراشه، والأصل: تملّل؛ لأنه من الملة، وهو الرماد الحار، إلا أنهم أبدلوا من اللام الوسطى ميماً، وكذلك قالوا: تَفْلَلٌ في الشيء، والأصل: تغلّل؛ لأنه من الغلل، وهو الماء الجاري بين الشجر، فأبدلوا من اللام الوسطى غيماً، وكذلك قالوا: تَكْمَكُم، والأصل: تكمم؛ لأنه من الكمة، وهي

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٢٩٤، الكامل للمبرد ٨/ ١، النصف ٢/ ١٩٩-٢٠٠، وانظر: المراجع

السابقة هذا معاني القرآن

(٢) انظر: المتع في التصريف ١/ ٣٠٠-٣٠١.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٨٥/ ١، ٩٤/ ٤، ارتشاف الضرب ١/ ١١٠، المساعد ٤/ ٦١.

(٤) سورة الرحمن، الآية ١٤٤.

(٥) معاني القرآن ٣/ ١١٤.

القلنسوة، فأبدلوا من الميم الوسطى كافاً، وكذلك قالوا: حَخَّحْتُ، والأصل: حَخَّحْتُ؛ لأنه من الحث، إلا أنهم أبدلوا من الشاء الوسطى حاءً كراهيةً لاجتماع الأمثال^(١)، والإبدال لاجتماع الأمثال كثير في الاستعمال.

٣- قول الشاعر:

وَنَهَرْتُ بِرَدِّ رِدَائِ الْقُرُو مِنْ بِالصَّيْفِ رَقْرَقْتُ فِيهِ الْقُبُرُ^(٢)
والأصل: رَقَقْتُ؛ لأنه من الرقة، فأبدل من القاف الوسطى راء.

٤- اطراد هذا المذهب في أكثر الرباعي، حيث إن أصله ثلاثي، وما أمكن إرجاعه بدليل من اشتقاق ونحوه، فهو ثلاثي. على أن الأمر مقصور عند الكوفيين على السماع، ولا يقاس عليه^(٣).

أما جمهور البصريين الذين ذهبوا إلى أن الحروف الأربعة أصول، فاستدلوا بأن الواجب أن يُعتقد في المثليين الأصالة؛ إذ الزيادة لا تُعتقد إلا بدليل، ثم أنه لم يثبت في الرباعي المضعف زيادة أحد المثليين باشتقاق أو تصريف، فلا يحمل ما ليس فيه اشتقاق على الريادة، ولو جعل أحد المثليين زائداً لكان وزن الأمثلة السابقة على أبية لم يثبت في كلامهم، ولو جعل المثليان أصليين، كان وزنها على أبية موجودة في كلامهم، وما يؤدي إلى مثال موجود أولى^(٤).

ومن ثم رد البصريون ما ذهب إليه الكوفيون؛ فقال ابن جني: «وقد حمل قرب اللفظ قوماً على أن قالوا: إن أصل (حَخَّحْتُ، وِرَقْرَقْتُ: حَخَّحْتُ،

(١) انظر: الإصناف ٢/٧٩٠-٧٩١.

(٢) قاتله الأعشى. انظر: ديوانه ١٤٥، الإصناف ٢/٧٨٩، أدب الكاتب ٣٨، لسان العرب ٥٢١/٤ (عبر)، ١٢٤/١٠ (رقق)، ٣١٨/١٤ (ردى) وِرَقْرَقْتُ الرداء بالطيب: أي أجريت فيه الطيب.

(٣) انظر: الاقتضاب ٢/٢٣٥.

(٤) انظر: الممتع في التصريف ١/٢٩٩-٣٠٠.

ورَقَّتْ)، فأبدلوا الحرف الأوسط حرفاً من لفظ أول الكلمة، وهذا عند حذاق أهل التصريف محال على أن أبا بكر قد ذهب إليه واتبع فيه البغداديين، وإنما هي ألفاظ متقاربة، وأصول مختلفة لمعانٍ متعقبة^(١).

أما أصحاب القول الثالث، فقد لخص الزجاج رأيهم بقوله: «وَأَصْلُ الزَّلْزَلَةِ فِي اللَّفْظِ: مَنْ زَلَّ الشَّيْءُ عَنْ مَكَانِهِ، فَإِذَا قُلْتُ: زَلَزَلْتُهُ، فَتَأْوِيلُهُ: كَرَّرْتُ زَلَزَلَتَهُ مِنْ مَكَانِهِ، وَكُلُّ مَا فِيهِ تَرْجِيعُ كَرَّرْتُ فِيهِ فَاءُ التَّضْعِيلِ»^(٢).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور البصريين من أن الأحرف الأربعة أصول؛ وذلك لما يأتي:

١- لو كان الرباعي المضعف أصله (فعل)، لكان مصدره (تفعيل)، والمسموع في مصدره (فَعْلَلَة)^(٣).

٢- إن في دعوى الإبدال، إبدال حرف مما ليس من مخرجه ولا مقارباً له في المخرج، قال ابن جني: «وسألت أبا علي عن (حششت): هل يجوز أن يكون أصلها (حشت)؟ فقال: ذلك لا يجوز؛ لأن الحاء الثانية لا تخلو من أن تكون فاءً مكررة، أو بدلاً من الثاء، فلا يجوز أن تكون فاءً؛ لأن الثاء لم تكرر إلا شادة، - يريد: (مرمريس)-، ولا يجوز أن تكون بدلاً؛ لأن أصل البدل لتقارب الحروف، و(حششت) بمنزلة (رد)، يريد: أن الثاء لا تقرب من الحاء»^(٤).

(١) المتصف ٢/١٩٩-٢٠٠. وأبو بكر: هو ابن السراج.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للرجاج ١/٨٥، وانظر أيضاً: ٩٤/٤.

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك للمراي ٥/١٩١ وقد أجيب على هذا الاعتراض بأنه إنما كان يلزم ذلك لو بقي على إدغامه، فأما بعد أن أبدل من ثاني المصاعفات حرف من جنس الفاء، فقد فك الإدغام، وأشبه في الصورة ما أخق بالرباعي، نحو: جلبب مما مصدره على بنية مصدره، ولو بقي على إدغامه لم يكن مصدره إلا على مصدر أمثاله من المدغمات.

(٤) المتصف ٢/٢٠٠ والمرمريس: الأملس، والأرض التي لا تبيت، والناحية. انظر:

اللسان (مرس).

- ٣- عند استئصال التماثلات، يقلب بعضها إلى حرف علة، مثل: تظننت وتظنيت، ولا يبدل حرف آخر غير مقارب للمبدل^(١)
- ٤- ويؤخذ على رأي الزجاج ومن وافقه تكرير الفاء، وهذا التكرير لم يأت إلا في (مرمريت، ومرمريس)^(٢).

أصل ما كان على وزن (فَعْلِل)

للرباعي المجرد ستة أبنية: فَعْلَل، فَعْلِل، فَعْلُل، فَعْلَل، فَعْلَل، فَعْلَل. وقد علم بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثابته أو ثالثه؛ وذلك لعدم إجازة توالي أربع متحركات في كلمة واحدة^(٣).

واختلف فيما كان على وزن (فَعْلِل)، نحو: جَتَلِل^(٤)، بعد اتعاقهم على أنه في الأصل من المزيد؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الصراء إلى أن هذا البناء فرع عن بناء (فَعْلِل)^(٥)، وتابعه الفارسي^(٦)، وابن مالك^(٧).

الثاني: ذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أن بناء (فَعْلِل) فرع عن بناء (فَعَالِل)^(٨)، وإلى ذلك ذهب ابن عصفور^(٩).

(١) انظر: الخصائص ٥٤/٢، المساعد ٦١/٤.

(٢) انظر: الخصائص ٥٣/٢، النصف ٢٠٠/٢.

(٣) انظر: المتع ٦٦/١ وما بعدها، شرح الشافية ٤٧/١-٤٩، ارتشاف الصرب ٥٧/١-٥٨،

المساعد ١٢/٤ وما بعدها، حاشية الصبان على الأشموني ٢٤٦/٤ وما بعدها.

(٤) وهو المكان العليظ الكثير الحجارة. انظر: اللسان (جندل)

(٥) انظر: الارتشاف ٥٨/١، المساعد ١٦/٤، حاشية الصبان على الأشموني ٢٤٨/٤

(٦) انظر: المراجع السابقة، والنصف ٢٨/١.

(٧) انظر: التسهيل مع المساعد ١٦/٤، حاشية الصبان على الأشموني ٢٤٨/٤.

(٨) انظر: الكتاب ٢٨٩/٤، المقتضب ٦٧/١، الأصول ١٨٤/٣، النصف ٢٨/١، المتع في

التصريف ٦٩/١، شرح الشافية ٤٩/١.

(٩) انظر: المتع في التصريف ٦٩/١.

الأدلة والمناقشة:

استدل الفراء ومن تابعه لفرعية بناء (فَعْلِل) عن بناء (فَعْلِل)، بأن (جَنَل) و(جَنَل) يقعان على المفرد، والتفريع على المفرد أولى^(١)

أما من ذهب إلى أن هذا البناء فرع عن بناء (فَعَالِل)، فاستدل بما يأتي:

١- إنه ليس شيء مما جاء على هذا البناء إلا ومثال (فَعَالِل) جائز فيه، يقول سيبويه: «فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فَعْلِل ولا فَعْلِل ولا شيء من هذا النحو لم يذكره، ولا فَعْلِل، إلا أن يكون محذوفاً من مثال فَعَالِل، لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات، وذلك: عَلِيط، إنما حذفت الألف من عَلِيط، والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال فَعَالِل جائز فيه؛ تقول: عَجَالِطٌ وعَجَلِطٌ، وعُكَالِطٌ وعُكَلِطٌ، ودَوَالِطٌ ودَوَلِطٌ. وقالوا: جَنَل، فحذفوا ألف الجادل، كما حذفوا ألف عَلِيط»^(٢)

٢- إن بعض الكلمات مما هي على بناء (فَعْلِل) يقع على جمع كـ(زَلَزَل) للأنثاء والمتاع^(٣).

٣- سماع (فَعَالِل) في بعض الكلمات، فقد قالوا في (ذَلَزَل)، وهو أسفل القميص: (ذَلَاوِل)^(٤).

الترجيح:

يترجح لي ما ذهب إليه الفراء ومن وافقه من أن هذا البناء فرع من بناء (فَعْلِل)؛ وذلك لما يأتي:

(١) انظر: المساعد ١٦/٤، حاشية الصبان على الأشعري ٢٤٨/٤.

(٢) الكتاب ٢٨٩/٤ وانظر: المقتضب ٦٧/١ والعليط: العطيط من الغم، ورجل عليط وعلط: ضخم عظيم، والعجلط: اللبن الخائر، والمكلط: اللبن الخائر جدا، والدودم: شيء يشبه الدم.

(٣) انظر: المساعد ١٦/٤.

(٤) انظر: المرجع السابق.

- ١- إن التفريع على المفرد أولى من التفريع على بناء الجمع.
- ٢- إنه قد يقصد بها معنى الجمع فيما أوهم خلاف ذلك ثم يُختصر بخلاف الألف، «والكلام فيما لا يقع إلا على المفرد» ومنه: حَتَّيرٌ، للشَّيْءِ الخسيس من متاع القوم»^(١).

الخلاف في مجيء الرباعي على (فَعَّلَ)

اتَّفَقَ على مجيء الرباعي المجرد على خمسة أوزان، هي: فَعَّلَلْ، وفَعَّلِلْ، وفَعَّلَلْ، وفَعَّلِلْ، وفَعَّلَلْ. واختلف في مجيئه على وزن (فَعَّلَلْ) بضم الفاء وفتح اللام الأولى؛ وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون مجيء الرباعي المجرد على بناء (فَعَّلَلْ)^(٢)، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك^(٣)، وأبو حيان^(٤).

الثاني: منع سيبويه وعامة البصريين عدا الأخفش مجيء الرباعي المجرد على هذا الوزن بطريق الأصالة^(٥).

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: الشكيلة ٢٢٩، المنصف ١/٣٧، ٢٧، شرح الشافية للرضي ١/٤٧-٤٨، شرح الشافية للجاربردي ١/٣٤، الارتشاف ١/٥٨، المساعد ٤/١٥، أوضح المسالك ٤/٣٦١، شرح ألفية ابن معط ٢/١١٦٨، المزهري ٢/٢٨، اختلاف النصرة ١٠٨.

(٣) يظهر ذلك من قوله في الألفية:

وَفَعَّلِلْ وَفَعَّلَلْ وَفَعَّلِلْ	لاسم مُخَرَّدٍ رباعٍ فَعَّلَلْ
ومع فَعَّلَلْ فَعَّلِلْ،	...

وانظر: شرح الألفية لابن الناطم ٨٢٤-٨٢٥، حاشية الصبان على الأشموني ٢٤٧/٤.

(٤) انظر: ارتشاف الصرب ١/٥٨.

(٥) انظر: الكتاب ٤/٢٨٩، المقتضب ١/٦٦-٦٧، ١٠٧-١٠٨، الأصول ٣/١٨٤. وانظر: المراجع السابقة.

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لما ذهبوا إليه بما حكى عن العرب من قولهم: طَحَلَبَ، وَبُرَّقَعَ، وَدُخِّلَ، وَجُحِدَبَ، وَخُرِّشَعَ، كل ذلك على زنة فَعْلَلٍ، بفتح اللام الأولى^(١).

كما حكى عن العرب كذلك قولهم: ما لي منه عُنْدَدٌ، أي: يد^(٢).
أما عامة البصريين الذين منعوا مجيء الرباعي على هذا البناء بالأصالة، فقد أجابوا عما سُمع من الرباعي على وزن (فَعْلَلٍ) بما يأتي:
١- أن يكون (فَعْلَلٍ) فرع (فَعَالِلٍ)، فجُحِدَبَ فرع جُحَادِبَ، بحذف الألف وتسكين الحاء وفتح الدال^(٣)، قال سيويه - بعد ذكر الأوزان الخمسة للرباعي ذكرت في بداية المسألة -: «ولا شيء من هذا التحول تذكره،... إلا أن يكون مخلوفاً من مثال فَعَالِلٍ»^(٤).

٢- أن يكون (فَعْلَلٍ) بفتح اللام الأولى فرعاً عن (فَعْلَلٍ) بضمها، وبما يقوي ذلك أنه لم يسمع شيء مفتوح اللام الأولى، إلا سُمع فيه ضمها، ولو كان فَعْلَلٍ أصلاً كغيره من الرباعي، لجاز أن يفرد عن فَعْلَلٍ^(٥). «فَعْلَمَ بذلك أن فتح ما فتح لم يكن إلا فراراً من توالي ضمتين ليس بينهما إلا ساكن، وهو حاجز غير منيع»^(٦).
كما خَرَجَ المانعون بعض ما سُمع عن العرب مما كاد على وزن (فَعْلَلٍ) تحريجات أخرى، من ذلك ما قيل في (جُوْدَرٍ)، بأنه أعجمي فلا حجة فيه^(٧).

(١) انظر: شرح الشافية للرصي ٤٨/١، شرح الشافية للجاربردي ٢٤/١، المساعد ١٥/٤، شرح ألفية ابن معدي ١١٨٦/٢.

(٢) انظر: شرح الألفية لأبي الناطم ٨٢٥، شرح الشافية للجاربردي ٣٤/١.

(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ١٧، شرح الشافية للرصي ٤٨/١، اتلاف التصرة ١٠٩.

(٤) الكتاب ٢٨٩/٤، وانظر: المختضب ٦٧/١.

(٥) انظر: المنصف ٢٧/١، المتع في التصريف ٦٧/١، المساعد ١٥/٤، أوضح المسالك ٣٦١/٤.

(٦) شرح الشافية للجاربردي ٣٤/١.

(٧) انظر: المتع في التصريف ٦٧/١.

الترجيح :

يظهر لي أن الأولى القول بمجيء المجرّد الرباعي على بناء (فُعَلِّل) بالأصالة ؛
وذلك لما يأتي :

١- ثبوت ذلك عن العرب وسماعه عنهم ، و«التقل لا يرد مع ثقة الناقل ، وإن
كان المنقول غير مشهور»^(١).

٢- إنه لا يلزم من مجيء ما كان على بناء (فُعَلِّل) على (فُعَلِّل) بضم اللام ، أن
يكون مفرعاً عنه ، حيث يمكن أن يكون مجيء ذلك بطريق الاتعاق ، فيكون (فُعَلِّل)
أصلاً برأسه^(٢).

٣- إنهم قد ألحقوا بهذا البناء فقالوا : عَنَدَد ، وقالوا : عاطت الناقة عَوَظَظاً ، إذا
اشتهد الفحل ، وقالوا : سَوَدَدَا ، فجاءوا بهذه الأمثلة معكوكة ، وليس هو من
الأمثلة التي استثنى فيها فك المثليين لغير الإلحاق ، فوجب أن يكون للإلحاق ، وإنما
يلحق بالأصل^(٣).

٤- إن القول بفرعية (فُعَلِّل) على (فَعَالِل) لا يخلو من تكلف^(٤)

وزن (خطايا) :

اختلف في وزن (خطايا) على أقوال أهمها :

الأول : ذهب الخليل إلى أن (خطايا) جمع لخطيئة ، وأصله : (خطايي) ، ثم
قلب قلباً مكانياً ، فأصبح : (خطائي) ، ثم أبدلت من الكسرة فتحةً ومن الياء
ألماً فأصبح : (خطاءاً) ، ثم أبدلت الهمزة ياءً فأصبحت : (خطايا) ، فوزنها

(١) شرح الشافية للرضي ٤٨/١.

(٢) انظر : شرح الألفية لابن الساطم ٨٢٥.

(٣) انظر : المرجع السابق ، الارتشاف ٥٨/١ ، حاشية الصبان على الأشموي ٢٤٧/٤.

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي ٤٨/١.

(فعالي)^(١)، وإلى ذلك ذهب الكوفيون عدا الفراء^(٢).

الثاني: ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أن وزن (خطايا): فعائل، ولا قلب فيها^(٣).

الثالث: ذهب الفراء إلى أن (خطايا) ليست جمعاً لـ (خطيئة) بالهمز، بل هي جمع لـ (خطيئة) على ترك الهمز والإدغام، فجمعت على (فعالي)، فلا قلب فيها^(٤)، وتابعه من الأندلسيين مكي بن أبي طالب القيسي^(٥).

الأدلة والمناقشة:

احتج الخليل والكوفيون بأن الوزن على فعال، لأن الأصل أن يقال في جمع خطيئة: خطايئ، إلا أنه قُدمت الهمزة على الياء؛ لثلاث يؤدي إلى إبدال الياء همزة لوقوعها قبل الطرف بحرف، مثل صحيفة وصحائف، وهم يحرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال، فلو لم تقدم الهمزة على الياء في خطايء، لأدى ذلك إلى اجتماع همزتين، وذلك مرفوض في كلامهم إلا في ندور. كما أن قلب الهمزة ياء يؤدي إلى اجتماع إعلالين في كلمة واحدة، وهذا ممنوع عند النحويين، مما اضطر القائلين بهذا الرأي إلى

(١) انظر: العين ٢٩٢/٤، الإيضاح ٨٠٥/٢، شرح الشافية للرصي ٢٥/١، شرح الشافية

للجبردي ٢٦٣/١، الارتشاف ١٢٩/١، المساعد ٢١٤/٤، الصريح على التوضيح ٣٧١/٢

(٢) انظر: المراجع السابقة عدا العين. وانظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢١/٦،

حاشية الصبان على الأشمومي ٢٩٣/٤، ائتلاف النصرية ٨٥

(٣) انظر: الكتاب ٣٧٧/٤، ٣٩٠، المقتضب ١٤٠/١، الأصول ٣٠٠/٣، الخصائص ٥/٣،

المصنف ٥٤-٥٥، معاني القرآن وإعراجه للزجاج ١٤٠/١، النصرية ٩٠١/٢، الإيضاح

٨٠٥/٢، شرح المعصل ١١٣/١٠.

(٤) انظر: إعراجه القرآن للنحاس ٢٣٠/١، التبيان للمكبري ٤٥، الجامع لأحكام القرآن

٤١٤/١-٤١٥، ارتشاف الصرب ١٦١/١، المساعد ٢١٤/٤، الدر المنون ٣٧٨/١.

(٥) انظر: الكشف ٤٨٠/١، ٢٤٣.

القول بالقلب المكاني في هذه الكلمة ، فأصبحت (خطائي) ، ومن ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفاً ، فصارت (خطاءاً) . فاجتمعت فيها همزة بين ألفين ، والألف قريبة من الهمزة ، فأبدلوا الهمزة ياءً فراراً من اجتماع الأمثال ، فصارت (خطايا) على وزن (فعالي) ^(١) .

أما سيويه ومن وافقه ، الذين قالوا : إن الوزن : فعائل ، فحججهم أن (خطايا) جمع (خطيئة) ؛ وخطيئة على وزن (فعيلة) ، وهو يجمع على (فعائل) ، والأصل فيه أن يقال : (خطايئ) ، ثم أبدلوا من الياء همزة ، كما أبدلوا في صحيفة وصحائف ، فصار : خطائئ ، فاجتمع فيه همزتان ، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها ، فصار (خطائي) ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار (خطاءاً) ، فاستقلوا الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا منها ياء ، فصار (خطايا) ^(٢) .

ومما قوى به سيويه وجمهور البصريين مذهبهم في هذه المسألة ما رواه أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي عن بعض العرب أنه قال : اللهم اغفر لي خطائيه ^(٣) . فجمع (خطيئة) على (خطائئ) .

أما الفراء الذي يقول : إن الوزن (فعالي) ، فحججه أن الجمع حصل لخطيئة على ترك الهمز ؛ لأن ترك الهمز والإدغام يكثر فيها ، فصارت بمنزلة (فعيلة) من ذوات الياء والنوار ، وهي تجمع على (فعالي) مثل (وصية ، وسرية) ، حيث قالوا : وصايا وسرايا ، ولو جمعت على (فعائل) ، لاختل الكلام وقل ^(٤) .

(١) انظر : العين ٢٩٢/٤ ، الإنصاف ٨٠٥/٢-٨٠٦ ، شرح الشافية للرصي ٢٥/١ ، المساعد ٢١٤/٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٧٧/٤ ، ٣٩٠ ، المقصب ١٤٠/١ ، الأصول ٣٠٠/٣ ، المصنف ٥٤/٢-٥٥ ، الإنصاف ٨٠٦/٢ .

(٣) انظر : الإنصاف ٨٠٦/٢ ، المساعد ٢١٤/٤ .

(٤) انظر : المرجعين السابقين ، وإعراب القرآن للحاس ٢٣٠/١ ، والدر المصون ٣٧٨/١ .

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الفراء ومن وافقه ؛ وذلك لما يأتي :

١- إن القول بتقديم الهمزة على الياء في قول الخليل والكوفيين على خلاف الأصل والقياس^(١)

٢- إنه يؤخذ على قول سيويه ومن وافقه الجمع بين إعلالين ، وهما قلب الياء همزة وقلب الهمزة ياء ، ولا يرد ذلك بالقول : إن الهمزة حرف صحيح ، فأعلالها لا يعتد به ؛ لأن الهمزة قال عنها بعض الصرفيين : إنها حرف علة ، وعدّها آخرون حرفاً شبيهاً بالمعتل^(٢) .

٣- إن ما روي عن العرب من الجمع على (حطائي) لا يرد به قول الفراء ؛ لأنه يذهب إلى أن هذا الجمع للخطيئة بالهمز ، وهو قليل ؛ لأن ترك الهمز في (خطيئة) أكثر من الهمز^(٣) .

٤- إن الفراء لا يلجأ في هذه المسألة للقلب المكاني ، ولا للجمع بين إعلالين ، وهو بعيد عن التكلف ، لا يتكر ما سمع عن العرب في هذه المسألة ؛ ولعل ذلك ما جعل أبا حيان يأخذ بقوله في جمع (خشية ، وهراوة) ، يقول : «وأما خطايا فمذهب الفراء أنه جاء على فعالي ولا قلب فيه ، ولا هو على وزن فعائل ، وهو مذهب الخليل وبعض الكوفيين وقلب ، ومذهب البصريين غير الخليل أنه على فعائل ولا قلب فيه ، وقالت بعض العرب في خشية : خشايا ، وهراوة : هراوى ، وزعم النحاة أنه جمع على فعائل ، والذي لخصته فيهما ما قاله الفراء في خطايا»^(٤) .

(١) انظر : الإيضاح ٢/٨٠٧ .

(٢) انظر - المرجع السابق ، والمفاهيم الشافية ٦/٢١١ .

(٣) انظر - جامع البيان للطبري ١/٢٤٠ ، لسان العرب (خطأ) .

(٤) ارتشاف العرب ١/١٦٦ .

أصل (آل):

اختلف في (آل): هل هي فرع من (أهل)، أو أصل بذاتها؛ وذلك على أقوال:
الأول: ذهب الكسائي إلى أن أصل (آل): أول، أما (أهل) فهي أصل بذاتها^(١)، وتابعه من الأندلسيين: أبو الحسن ابن الباذش^(٢)، والمهدي^(٣).

الثاني: ذهب الأخفش إلى أن (آل) أصلها: أهل، فأبدلت الهاء همزة، فقليل: آل، ثم أبدلت الهمزة ألفاً، فقليل: آل^(٤)، وعن تابعه على ذلك الفارسي^(٥)، وابن جني^(٦)، وابن عصفور^(٧).

الثالث: ذهب أبو جعفر ابن النحاس إلى أن أصل (آل): أهل، كما ذهب إلى ذلك أصحاب القول الثاني، إلا أنه يرى أن الهاء أبدلت ألفاً مباشرة^(٨).

الأدلة والمناقشة:

(آل) و(أهل) عند الكسائي ومن واقعه أصلاً مختلفان، والدليل على ذلك عندهم:
١- إن تصغير (آل): أوئل، كما نقل ذلك الكسائي ويونس^(٩)، ومعلوم أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

(١) انظر: شرح الشافعية للرضي ٢٠٨/٣، ارتشاف الضرب ١٢٩/١، الدر المنصون ٣٤٢/١.

شرح الشافعية للجارودي ٣١٧م.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٩/١، البحر المحيط ١٨٨/١، وابن الباذش هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري القرناطي، أئقن العربية، وشارك في علوم أخرى مثل الحديث والرجال، حدث عن القاضي عياض، وصنف: شرح كتاب سيويه، المقتضب، شرح أصول ابن السراج، شرح الإيضاح، شرح الجمل، شرح الكافي للنحاس. توفي سنة ٥٢٨هـ. (انظر: بقية الوعاة ١٤٢/٢-١٤٣).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٨٣/١.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٩٢/١، سر صناعة الإعراب ١٠٣/١.

(٥) انظر: المسائل الخليليات ١٢.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ١٠٠-١٠٥.

(٧) انظر: الممتع في التصريف ٣٤٨-٣٥١.

(٨) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٢٣/١، الدر المنصون ٣٤١/١.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٩/١، الدر المنصون ٣٤٢/١، لسان العرب (أول).

- ٢- إن المعنى يرجع ذلك ؛ لأن معنى (الآل) أنهم يؤولون إلى الأصل ، قال الرضي : «وقال الكسائي : أصله أول ؛ لأنهم يؤولون إلى أصل»^(١) .
- أما الأخفش ومن وتابعه ، فقد احتجوا بإبدال الهمزة من الهاء ، ثم بإبدال الألف من الهمزة ، بما يأتي :
- ١- قولهم في التصغير : أهيل ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها^(٢) .
- ٢- مما يؤيد أن الأصل (أهل) كذلك أنهم إذا أضافوا إلى المضمر ، قالوا : أهلك ، وأهله ؛ لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها أيضاً ، ولا يقولون : آلك وآله إلا قليلاً جداً^(٣) .
- ٣- مما يدل على أن الألف بدل من الهمزة لا من الهاء مباشرة ، أنه لم يثبت إبدال الألف من الهاء في غير هذا الموضع ، فيحمل عليه ، وقد ثبت إبدال الهمزة من الهاء في (ماء) ، فيحمل عليه (آل)^(٤) .
- ٤- مما يدل أيضاً على أن الألف مبدلة من الهمزة لا من الهاء مباشرة ، أن (آل) لم تُستعمل في كل موضع يُستعمل فيه (أهل) ، حيث لم يضاف (آل) إلا إلى الشريف ، فيقال : آل الله ، وآل السلطان ، بخلاف (أهل) الذي يضاف إلى الشريف وغيره ، مما يدل على أن الألف فيه بدل من الهمزة المبدلة من الهاء . وإنما خصت العرب ما فيه بدل من بدل بشيء ؛ لأنه فرع فرع ، والفروع لا يتصرف فيها تصرف الأصل ، فكيف بفرع الفرع ، مثل تاء القسم لما كانت بدلا من الواو المبدلة من باء القسم ، لم تدخل إلا على اسم الله تعالى ، ولم تدخل على غيره من الأسماء الظاهرة ، ولا دخلت أيضاً على مضمر^(٥) .

(١) شرح الشافية للرضي ٢/٢٠٨ ، الدر المصون ١/٣٤٢ .

(٢) انظر : سر صناعة الإعراب ١/١٠٥ ، المتع في التصريف ١/٣٤٩ .

(٣) انظر : المتع في التصريف ١/٣٤٩ .

(٤) سر صناعة الإعراب ١/١٠١ ، المتع في التصريف ١/٣٤٩ ، شرح الشافية للرضي ٢/٢٠٨ .

(٥) انظر : سر صناعة الإعراب ١/١٠٠-١٠٥ ، المتع في التصريف ١/٣٥٠ .

أما أبو جعفر النحاس فدليله على ما ذهب إليه أن تصغير (آل): أهيل،
والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها مباشرة، فتكون مبدلة من الألف في (آل).

الترجيح:

يظهر لي أن قولي الكسائي ومن وافقه، والأخفش وموافقيه مقبولان؛ فمن
اعتقد كونه من (أهل) صغره على (أهيل)، ومن اعتقد كونه من آل يقول أي
رجع، صغره على (أهيل)؛^(١)

ولعل مما يقوي قول الكسائي ما يلي:

١- ثبوت تصغير (آل) على (أهيل) برواية الثقات.

٢- إبدال الهمزة من الهاء - كما ذهب إلى ذلك أصحاب القول الثاني - قليل،
كما نص على ذلك سيويه وغيره من الصرفيين^(٢)، فالحمل عليه بعيد.

٣- اختلاف معني (أهل) و(آل)؛ فالأهل: القرابة، أما (الآل): فقليل؛
القرابة كاهله، وقيل: من كان على شيعته وإن لم يكن قريباً منه، وقيل: من كان
تابعاً له وعلى دينه وإن لم يكن قريباً منه. ومما يقوي هذه المعاني الأخيرة قول الله -
تعالى -: ﴿وَأَعْرِضْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾^(٣)، وقوله: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ
الْعَذَابِ﴾^(٤)، أي: آل دينه؛ إذ ليس لفرعون ابن ولا بنت ولا أب ولا عم ولا
أخ ولا عصة. ولأنه لا خلاف أن من ليس بمؤمن ولا موحد، فإنه ليس من آل
محمد - ﷺ - وإن كان قريباً له^(٥).

(١) الدر المنصور ١/٣٤١.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٢٤٠، شرح الشافية ٣/٢٠٨، المساعد ٤/١٠١، حاشية الصبان على

الأشعوني ٢/٢٩٧-٢٩٩.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٥٠.

(٤) سورة غافر، الآية ١٤٦.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١/٢٦٠، الدر المنصور ١/٣٤٢.

